

تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أي محمد عبد الله بن أحمد بن محمودبن قدامة المتوفي سنة ٣٣٠هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتوفي سنة ٣٣٤هـ

ويليه



على متن المفنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ ه كلاها على مذهب امام الائمة (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني) مم بيان خلاف سائر الائمة وأدانهم رضي الله عنهم



﴿ تَنْبِيهِ ﴾ وضَّمَا كتابالمغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولًا بينها بخط عرضي

دارالكالب الهربي

للنسشت و و النوزسيسع

المنافر الصداق

الاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع: أما الكتاب فقوله تعالى (وأحل لكم مأورا، ذلكم أن تبتغرا بأموالكم محصنين غير مسافحين) وقال تعالى (وآنوا النساء صدقاتهن نحلة) قال أبو عبيد يعنى من طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تعالى ، وقيل النحلة الهبة والصداق في معناها لان كل واحد من الزوجين يستمتم يصاحبه وجعل الصدق المرأة فكأنه عطبة بغير عوض ، وقبل نحلة من الله تعالى النساء ، وقال تعالى (وآنوهن أجورهن فريضة)

وأما السنة فروى أنس أن رمول الله عَيْنَاتُهُ رأى على عبد الرحن بن عوف ردع زعفوان فقال

ب الدارم الرحم

🛊 كتاب الصداق ﴾

 النبي عَلَيْكِالْهُ « مهيم ? » فقال يارسول الله تزوجت امرأة ، فقال « ما صدقنها ؟ » قال وزن نواة من ذهب فقال « بارك الله الله أو لم ولو بشاة » وعنه أن رسول الله عَلَيْكِاللَّهِ أَعْنَى صفية وجعل عنقها صداقها منفق عليهما ، وأجمع المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح

(فصل) والصداق تسعة أسماء : الصداق ، والصدقة ، والمهر ، والنحلة ، والفريضة ، والاجر ، والعلائق ، والفريضة ، والاجر ، والعلائق ، والحباء . روي عن النبي فَلِيَكِنْتُو أنه قال « أدوا العلائق » قبل يارسوا ، الله وما العلائق ؛ قال « ما يتراضى به الاهلون » وقال عمر لها عتر نسائها ، وقال مهاهل :

انكحها فقدها الاراقم فيجنبوكان الحبا من أدم لو بأبانين جا. بخطبها خضبما وجه خاطب بدم

يقال أصدقت المرأة ومهرسها ولا يقال أمهرسها

(فصل) ويستحب أن لا يعرى النكاح عن تسمية الصداق لان الذي ويتلاق كان بزوج بناته وغيرهن ويتزوج الم بكن بخلي ذلك من صداق وقال للذي زوجه المرهوبة (هل من شي تصدقها ؟ ها ألم س ولم يجد قال (الم س ولوخاتما من حديد » فلم بجد شيئا فزوجه أياها بما معه من القرآن ، ولا نه أقطم النزاع والمخلاف فيه، و ليس ذكره شرط بدايل قوله سبحانه وتعالى (المجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوج رجلا امرأة ولم يسم لها مهرا .

الصداق والصدقة والمهر والنحلة والأجر والفريضة والعلائق والعتمر والحباء ، رويعن النبي عَيَّظِيَّةُ أَنه قال « أدوا العلائق » قيل يا رسول الله وما العلائق ? قال « ماتراضى به الاهلون » وقال عمر : لها عقر نسامًا ويقال أصدقت المرأة ومهربها ولايقال أمهربها

ومسئلة (ويستحب تخفيفه لما روت عائشة عن النبي عَيَّلِيَّةٍ أَ له قال «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤ نة » رواه أبو حفص باسناده عن أي المجفاء قال قال عمر الا لا تغلواصداق النساء فانه لوكان مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله كان أولاكم بها رسول الله عَيْلِيَّةٍ ما أصدق رسول الله عَيْلِيَّةٍ ولا أصدقت امرأة من نسائه أكثر من اثنتي عشرة اوقية وان الرجل ليغلو بصداق المرأته حتى يكون لها هداوة في قلبه وحتى يقول كلفت الكم علق القربة ، أخرجه النسائي وأبو داود مختصراوعن أبي سلمة قال سألت عائشة عن صداق النبي عَيْلِيَّةٍ نقالت : اثنتا عشرة أوقية ونش فقلت وماالنش قالت نصف أوقية أخرجاه أيضاً والاوقية أربون درهما

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن لا يعرى النكاح من تسميته)

لان النبي عَلَيْكَ كَان يزوج بنانه وغيرهن ويُروج فلم يكن نخلي ذلك من صداق وقال الذي روج المرهوبة «هل من شيء تصدقها ؟ » قال لا أجد شبئاً قال « التمس ولو خاتما من حديد » فلم

(مسئلة) قال (واذا كانت المرأة بالنة رشيدة أو صنيرة عقدعليها أبوها فأي صداق اتفقوا عليه فهو جائز اذا كان شيئا له نصف يحصل)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول:

(أحدها) أن الصداق غير .قدر لاأفله ولا أكثره بل كل ماكان مالا جاز أن يكون صداقا وبهذا قال الحسن وعطا. وعمر و بن دينار وابن أي ليلي واشرري والاوزاعي والليث والشافي واسحاق وأبو ثو وداود، وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعيد ابن جبير والنخمي وابن شبرمة ومالك وأبي حنيفة هو مقدر الاقل ، ثم اختلفوا فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به السارق وقال ابن شبرمة خسة دراهم وعن انخمي أربعون درهما وعنه عشرون وعنه رطل من الذهب وعن سعيد بن جبير خمسون درهما واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي والله يقطع به السارق ولانه بستباح به عضو ف كان مقدرا كالذي يقطع به السارق

ولنا قول الذي عَيِّطِيْنِةِ للذي زُوجِه ﴿ هُلَّ عَنْدُكُ مِنْ مِي نَصْدَقُهَا ﴾ ،قال لا أَجَدْ قال ﴿ الْنَمْسُ وَلُو خَامَا مِن حَدَيْد ،مَتَفَقَ عَلَيْهِ وَعِنْ عَامَر بِنْ رَبِيعَةَ أَنْ امْرَأَةً مِنْ بَذِي فَزَارَةَ تَزُوجِت عَلَى نَعْلَيْنَ فَقَالَ رَسُولُ اللهُ عَيِّلِيْنِهِ ﴿ أَرْضَيْتُ مِنْ نَفْسُكُ وَمَالِكَ بِنَعْلِينَ ﴾ قالت نَعْرَفاً جَازُه أَخْرِجِه أَبُودُ أُودُوالنّرمذي

ولنا قول النبي عَلِيْكِ للذي زوجه « هل عندك من شيء تصدقها » قال لا أجدقال « التمسولو خاعاً من حديد » متفق عليه وعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال

يجد شيئًا فزوجه إياها بما معه من القرآن متفق عليه ولانه أقطع للنزاع والخلاف فيه وليس ذكره شرطاً بدليل قوله تعالى (ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أوتفرضوا لهن فريضة) وروي أن رسول الله عِيَسِيليَّةٍ زوج رجلا امرأة ولم يسم لها مهراً

[﴿] مسئلة ﴾ (ويستحب أن لا يزبد على صداق أزواج رسول الله عَيَّظِيَّةٌ وبناله وهو خسائة درهم) لما ذكرنا من حديث عائشة رضي الله عنها افتداء برسول الله عَيْثِظَيّْةٍ

[﴿] مُسئلة ﴾ (ولا يتقدر أقله ولا أ كثره بلكلما جاز أن يكون تُمنا جاز أن يكون صداقا)

وبهذا قال الحسن وعمرو بن دينار وابن أبي ليلي والاوزاعي والليث والشافعي واسحاق وأبو داود ،وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعيد بن جبير والنخي وابن شبرمة ومالك وأبو حنيفة أنه مقدر الاقلى، ثم اختلف فيه فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به السارق وقال ابن شبرمة فحسة دراهم وعن النخمي أربون درها وعنه عشرون وعنه رطل من الذهب وعن سعيد بن جبير خمسون درها، واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي عَلَيْكُو أنه قال «لامهر أقل من عشرة دراهم » ولانه يستباح به عضو فكان مقدر أكالذي يقطع به السارق

وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله عليه الله عن الله على المرأة صداقا مل يده طعاما كانت له حلالا » ، رواه الامام أحد في المسند وفي لنظ عن جابر ، قال كنا ننكح على عهد رسول الله على القبضة من الطعام رواه الاثرم ولان قول الله عز وجل (وأحل لكم ما ورا ذلكم أن تبتنوا بأموالكم) يدخل فيه القليل والكثير ، ولانه بدل منفعتها فجاز ما تراضيا عليه من المال كالهشرة وكالاجرة . وحديثهم غير صحيح رواه ميسرة بن عبيدوهوضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ورووه عن جابر وقد روينا عنه خلانه أو نحمله على مهر امرأه بعينها أو على الاستحباب وقياسهم لا يصح قان النكاح استباحة الانتفاع بالجلة والقطع إنلاف عضودون استباحته وهو عقوبة وحد وهذا عوض نقباسه على الاعراض أولى. وأما أكثر الصداق فلا توقيت فيه باجماع وهو عقوبة وحد وهذا عوض نقباسه على الاعراض أولى. وأما أكثر الصداق فلا توقيت فيه باجماع أهل اله قاله ان عبد المر وقد قال الله عز وجل (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وا تنهم أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا) رروى أبو حفص باسناده ان عمر أصدق أم كاثوم ابنة على أدبعين الفا ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وانا أديد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت المبعين الفا ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وانا أديد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية (وآتيتم إحداهن فيطاراً) وقال أبو صالح الفنطار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل هذه الآية (وآتيتم إحداهن فيطاراً) وقال أبو صالح الفنطار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل مسك ثور ذهبا وعن مجاهد سبعون الف مثفال

رسول الله على وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله على الله فأجازه. أخرجه أبو داود والزمذي وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله على المسند وفي لفظ عن جابر قال كنا المرأة صداقاً مل، يده طعاماً كانتحلالا له » رواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ عن جابر قال كنا ننكح على عهد رسول الله على المنتحة من الطعام رواه الاثرم ولان تول الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) يدخل فيه القليل والكثير ولانه بدل منفعتها فجاز ما تراضيا عليه كالعشرة وكالاجرة وحديثهم غير صحيح رواه ميسرة بن عبيد وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وقياسهم لا يصح فان الذكاح استباحة الانتفاع بالجملة والقطع اتلاف عضو دون استباحته وهو عقوبة وحد وهذا عوض وقياسه على الاعواض أولى. فأما أكثره فلا توقيت فيه باجماع أهل الميم قاله ابن عبد البر وقد قال الله تعالى (وان أرديم استبدال زوج مكان زوج وآتيم احداهن قنطاراً فلانا خذوا عنه شيئاً) وروى أبو حفص باسناده أن عمر أصدق أم كائوم بنت على أربيين ألفاً وعن عمر رضي الله عنه أنه قال : خرجت وأنا أربد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية (وآتيم احداهن قنطاراً) قال ابو صالح الفنطار مائة رطل وقال ابو سعيد مل مسك ثور ذهباوعن مجاهد سبعون ألف مثقال قنطاراً) قال ابو صالح الفنطار مائة رطل وقال أو يكون ثمنا جازان يكون صداقاً من قليل وكثيروعين ودين ومعجل ومؤجل ومنفعة معلومة كرعابة غنها مدة معلومة وخياطة ثوب ورد عدها الآبق من من موضع معين)

(فصل) ويستحب أن لا يغلي الصداق لما روي عن عائشة عن النبي عَيَّالِيَّةِ أنه قال وأعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة » روأه أبو حنص باسناده وعن أبي العجفاء قال قال عمر رضي الله عنه ألا لا تغلوا صداق النساء قانه لو كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولا كم بها رسول الله وَيَّالِيَّةُ ما أصدق رسول الله ويَّالِيَّةُ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أو قية وان الرجل ليغلي بصدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في قلبه وحتى يقول كافت السم على القربة اخرجه النسائي وأبرداود مختصراً وعن أبي سلمة قال سألت عائنة عن صداق النبي عَلَيْكِلِيَّةُ فقالت اثنتا عشرة أوقية ونش فقات وما نش فقات نصف أوقية أخرجاه أبضا، والاوقية أربعون درهما فلا تستحب الزبادة على هذا لانه اذا كثر ربما تعذر عليه فية مرض للضرر في الدنيا والآخرة

(فصل) وكلما جاز عما في البيم أو أجرة في لاجارة من العين والدين والحال والمؤجل والقليل والحدير ومنافع الحر والعبد وغيرهما جاز أن يكون صداقا ، وقد روى الدارقطني باسناده قال : قال رسول الله ويُسْلِينِهِ * أنكحوا الايامي أدوا العلاق -قبل ما العدلاق با رسول الله قال ماراضي عليه الاهلون ولو قضيها من أرك ، ورواه الجوزجاني وبهذا قال ماقك والشافعي وقال أبر حنية تمنافع الحر لا تكون صداقا لانها ايست مالا وإنما قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله تعالى (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني عماني حجج)

ومنافع الحر والعبد سواه فقد روى الدار قطني باسناده قال قال رسول الله عَيَّالِيَّةُ ﴿ أَنكُحُوا اللهَ عَلَيْ اللهُ وَاللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ وَلَوْ قَضْيَبًا مِن اللهُ وَاللهُ اللهُ قال ﴿ مَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْاهْلُونُ وَلُو قَضْيِبًا مِن أَراكُ ﴾ ورواه الحجوزجاني وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة منافع الحر لا يجوز أن تكون صداقاً لانها ليست مالا وأعا قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله أمالى (اني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج) والحديث الذي ذكرناه ولانها منفعة بجوز العوض عنها في الاجارة فجازت صداقاً كمنفعة العبد وقولهم ليست مالا ممنوع فأنها بجوز المعاوضة عنها وبها ثم ان لم تكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هذا فكذبك في النكاح .

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت المنفعة بحبولة كرد عبدها ابن كان وخدمتها فيما شاءت لم يصح لانه عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كالثمن في المبيع والاجرة في الاجارة

ومسئلة ﴿ وَكُلَّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ ثَمَناً فِي البَيْحِ كَالْخُومِ والْجُهُولُ وما لا مَنْفَعَة فيه ومالا يتم ملك عليه كالمبيع من المكيل والموزون قبل قبضه ، وما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء وما لا يتمول عادة كقشرة جوزة وحبة حنطة لا يجوز أن يكون صداقا) لا نه نقل الملك فيه بعوض فلم يجز فيه ما ذكر ناه كالبيع. ويجب أن يكون له نصف يتمول عادة ويهذل والحديث الذي ذكرناه ولانها منفعة مجوز العوض عنها في الاجارة فجازت صداقا كننعة العبد وقولهم ليست مالا ممنوع فانها مجوز المعاوضة عنها وبها ثم أن لم نكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هدا فكذلك في النكاح وقد نقل مهنا عن احمد اذا نزوجها على أن مخدمها منة أو أكثر كف يكون هذا قبل له فامرأة لها ضياع وأرضون لاتندر على أن تعمرها قال لا يصلح هذا قال ابوبكر ان كانت الحدمة معهولة معلومة جاز ، وان كانت مجهولة لا تضبط فلها صداق مناها كاله تأول مسئلة مهنا على أن الحدمة مجهولة فلذلك لم يصح ، ونقل ابو طالب عن أحمد النزويج على بناء الدار وخياطة انتوب وعمل شي، جائز لأنه معلوم مجرز أخذ العوض عنه فجاز أن يكون صدافا كالاعيان ، ولو تزوجها على أن يأتيها بعبدها الآبق من مكان معين صح لانه عمل معلوم مجرز أخذ الاجرة عنه ، وانب أصدقها الانيان به أين كان لم يصح لانه مجهول

(فصل) ولونكحها على أن يحج بها لم تصح التسمية و بهذاة ل الشافعي وقال النخي رمالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي وابو عبيد يصح

وانا أن الحلان مجهول لا وقف له على حد فلم يصح كا لو صدقها شيئا ، فعلى هذا لها مهر الثل وكذلك كل موضع قلما لا تصح انتسمية

(فصل) وأن أصرقها خيامة ثوب بعينه فهلك الثوب لم تفسد التسمية ولم يجب مهر الثل لان

الموض في مثله عرفا لان الطلاق يمرض فيه قبل الدخول فلا يبقى للمرأة إلا نصفه فيجب ان يبقى لما مال تنتفع به وتعتبر نصف القيمة لا نصف عين الصداق فانه لو أصدتها عبداً جاز وان لم يمكن قسمته (فصل) ولو نكمها على أن يحج بها لم تصح التسمية وبه قال الشافعي وقال النخعي والثوري ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد يصح

ولنا أن الحملان مجهول لايوقف له على حد فلا يصح كما لو أصدقها شيئاً

(فصل) وان أصدقها خياطة ثوب بعينه فهلك الثوب لم تفسد التسمية والم يجب مهر المثللان تعذر مثل المحقها بعينه لا يوجب مهر المثل كما لو أصدقها قفيز حنطة فهلك قبل تسليمه ويجب عليه أجرة مثل خياطته لان المعقود عليه العمل فيه تلف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما لو أصدقها تعليم عبدها صناعة فمات قبل التعليم ، وان عجز عن خياطته مع بقاء الثوب لمرض أو نحوه فعليه أن يقيم مقامه من يخيطه وإن طلقها قبل خياطنه وقبل الدخول فعليه خياطة نصفه ان أمكن معرفة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجرة خياطته الا ان يبذل خياطة أكثر من نصفه بحيث يعلم أنه قد خاط النصف يقيناً وإن كان الطلاق بعد خياطته رجم عليها بنصف أجره وان أصدقها تعليم صناعة أو تعابم عبدهاصناعة صح لا يه منفعة معلومة يجوز بذل العوض عنها فجاز جعلها صدافاً كخياطة ثوبها

﴿مسئلة﴾ (وان تزوجها على منافعة مدة معلومة فعلى روايتين)

تعذر تسليم ما أصدقها بعينه لا وجب مهر المثل كالوأصدقها قفيز حنطة فهلائ قبل تسليمه ويجب عليه أجر مثل خياطته لان المعقود على العمل فيه تاف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما لو أصدقها ألعايم عبدها صناعة فحات قبل التعليم ، وان عجز عن خياطته مع بقاء انثوب لمرض أونحوه فعليه أن يقيم مقامه من مخيطه، وان طلقها قبل خياطته قبل الدخول فعليه خيطة نصفهان أمكن معرفة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجر خياطته الا أن يبذل خياطة أكثر من نصفه محيث يعلم أنه قد خاط النصف بقينا ، وان كان الطلاق بعد خياطته رجع عليها بنصف أجره

(فصل) وان أصدقها تعلم صناعة أو تعلم عبدها صناعة صح لأنه الفعاهة يجرز بذل العوض عنها فجاز جعلها صداقا كذياطة ثوبها ، وان أصدتها تعليمه أو تعليمها شعراً مباحا مدينا أو فها أو الهة أو عنها فجاز وصحت النسمية لانه يجوز أخذ لاجرة على تعليمها جاز وصحت النسمية لانه يجوز أخذ الاجرة على تعليمها جاز وصحت النسمية لانه يجوز أخذ الاجرة على تعليمها جاز صداقا كما فع الدار

(فصل) فأما تعليم القرآن فاخنافت الرواية عن أحد في جعل صداقا فقال في موضع اكرهه ، وقال في موضع الكرهه ، وقال في موضع لا بأس أن يهزوج المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشانعي قال ابو بكر في المسئلة قولان يعلني روايتين قال واختياري أنه لا يجوز وهو مذهب مالك والليث وأبي حنيفة ومكحول وإسحاق ، واحتج من أجازه بما روى سهدل بن سعد الساعدي أن رسول الله والمنطق على المرأة فقالت أبي وهبت نفسي الك فقاءت طويلا فقال رجل يارسول الله

(إحداها) لا يصح وقد نقل مهنأ عن أحمد اذا نزوجها على أن يخدمها أو أكثر كف يكون هذا ? قيل له امراة لها ضباع وارضون لا تقدر على أن تعمرها قال لا يصلح هذا ، ووجه هذه الرواية أنها ليست مالا فلا يصح أن يكون مهراً كرقبته ومنفعة البضع وهذا قول أبي حنيفة ولان المرأة تستحق على الزوج خدمته بدليل أنه اذا لم يقم لها من بخدمها لزمه أن يتولى خدمتها فاذا كانت خدمته مستحقة لها لم يجز أن يأخذ عليها عوضاً

(واننائية) يصح وهي أصح بدليل قصة موسى عليه السلام وقياساً على منفعة العبدو أول أبو بكر رواية مها على ما إذا كانت الحدمة بجهولة ، فان كانت معلومة جاز وكذب نقل أبو طالب عن أحمد الزويج على بناء الدار وخياطة الثوب جائز لانه معلوم بجوز أخذ الموض عنه أشبه الاعيان وإن تروجها على أن يأتيها بعبدها الآبق من مكان معلوم صح لذلك وإن أصدقها الاتيان به أين كان لم يصح لا نه بجهول (مسئلة) (وكل موضع لا تصح التسمية يجب مهر المثل فان أصدقها مالا يجوز أن يكون صداقاً كالحر والحنزر وتعليم التوراة والانجيل المعدوم والآبق والطير في المواء ، والمجهول كعبد وثوب ودار لا يفسد به النكاح في الصحيح من المذهب) وعنه يفسد اختاره أبو بكر لانه عقد معاوضة أشبه البيع ولنا أن فساد المسمى ليس أكثر من عدمه وعدمه لا يفسد العقد كذلك هذا ، إذا ثبت هذافانه

زوجنيها أن لم يكن لك بها حاجة فقال « هل عندك من شي. تصدقها ؟ » فقال ما عندي الا إزاري فقال رسول فه عَيَّكُ و إزارك ان أعطيتها جلست ولا إزار لك فالهس شيئاً _ قال لا أجدقال _ التمس ولو خاناً من حديد؟ فالتمس فلم بجد شيئاً فقال رسول الله عَيْكُ و زوجتكها بما معكمن القرآن ، متفق عليه ولانها منفعة معينة مباحة فجاز جملها صداقا كتعليم قصيدة من الشعر المباح

وجه الرواية الاخرى ان الفروج لا نستباح إلا بالا وال اقوله نعالى (أن تبتغوا بأ والكم) وقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال وقد روي أن رسول الله وتشيئة زوج رجلا على سورة من القرآن ثم قال و لا نكون لأحد بعدك مهراً » رواه النجاد باسناده . ولان تعليم القرآن لا مجوز أن يتم إلا فربة لفاعله فلم يصح أن يكون صداقا كالصوم والصلاة وتعليم الايمان . ولان التعليم من المعلم والمنعلم مختلف ولا يكاد ينضبط فأشبه الشيء الجهول فأما حديث الوهو ة نقد قبل معناه أنكحتكما عاممك من الفرآن أي زوجتكما لانك من أهل القرآن كا زوج أباطلحة أنى أم سليم يخطبها قبل كا زوج أباطلحة أنى أم سليم يخطبها قبل أن يسلم فقالت أنزوج بك وأنت تعبد خشبة نحتها عبد بني فلاز ؟ إن أسلمت تزوجت بك قال فأسلم أبو طلحة فتزوجها على إسلامه و ايس في الحديث الصحيح ذكر النعليم ، وبحتمل أن يكون خاصاً أبو طلحة فتزوجها على إسلامه و ايس في الحديث الصحيح ذكر النعليم ، وبحتمل أن يكون خاصاً الرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريم على هذه الرواية ، فأما على الاخرى فلا بد من تعيين ما يعلمها المناهم المرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريم على هذه الرواية ، فأما على الاخرى فلا بد من تعيين ما يعلمها المها

يجِب لها مهر المثل لانها لم ترض ببدل ولم يسلم البدل وتعذر به العوض فوجب رد بدله كما لو باعه سلعة مخمر فتلفت عند المشتري .

⁽مسئلة) (وان أصدقها تعليم أبواب من الفقه أو الحديث أو تصيدة من الشعرالمباحصح) وكل ما يجوز أخذ الاجرة على تعليمه جاز وصحت التسمية لانه يجوز أخذ الاجرة عليه فجاز صداقاً كمنافع الدار.

[﴿] مسئلة ﴾ (وان كان لا يحفظها لم يصح ومجتمل أن يصح ويتعلمها ويعلمها)

وجملته أنه ينظر في قوله فان قال احصل لك تعليم هذه الصورة صح لان هده منفعة في ذمته لا يختص بها فجاز أن يستأجر عليها من لا يحسنها كالحياطة اذا استأجر من يحصلها وان قال على أن أعلمك فذكر الفاضي في الجامع أنه لا يصح لانه معين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالواستأجر من لا يحسن الحياطة ليخيط له، وذكر في الحجرد أنه يحتمل الصحة لان هذا يكون في ذمته فأشبه مالو أصدقها مالا في ذمته لا يقدر عليه في الحال، فعلى هذا يتعلمها أو يقيم لها من يعلمها.

⁽ فصل) فان جاءته إبيرها فقالت علمه السورةالتي تريد تعليمي اياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه ايقاعه في غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب فأتته بغيره فقالت خطهذا ولان (المغنى والشرح المكبير) (٢)

إِنَّه إِمَا سُورة معينة أو سُوراً أو آبات بعينها لأن السور تختلف وكذلك الآيات، وهل تُعتاج الى تعيين قراءة مهنبة فيه وجهان (أحدهما) يحتاج الى ذلك لان الاغراض تختلف والفراءات تختلف فمها صعب كفراءة حزة وسهل فأشبه تعبين الآيات

(والثاني) لا ينتقر الى التعبين لان هذا الحنلاف يسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مفامه والثاني) لا ينتقر الى التعبين لان هذا الحنلاف يسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مفامه والذلك لم بعين النبي وللمستقلق المرأة قراءة وقد كانوا بختلفون في الفراءة أشد من اختلاف القراء اليوم فأشبه مالو أصدقها قنيزاً من صبرة والشافي في هذا وجهان كهذين

(فصل) فأن أصدقها تعليم سورة لا محسنها نظرت فأن قال احصل الله تعليم هذه السورة صحلان هذه منفعة في ذمته لا مخنص به فجاز أن يستأجر عليها من لا محسنها كالخياطة اذا استأجر من محصلها له وأن قال على أن أعلمك فذكر القاضي في الجامع أنه لا يصح لا به تعين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالو استأجر من لا يحسن الخياطة ايتخيط له ، وذكر في المجرد أنه يحتمد لل الصحة لان هذه تدكرن في ذمته فأشبه مالو أصدقها مالا في ذبته لا يقدر عليه في الحال

(فصل) فان جاءً به بهيرها نقالت علمه السورة التي تريد تعليمي اياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين فلم يلزمه ايقاعه في غيره كما لو استأجرته لخياطة ثوبه فأنته بهيره فقالت خط هذا ولان المتعلمين بختلفون في التعلم اختلافا كثيرا ولان له غرضافي تعليمها فلا بجبر على تعليم غيرها موان أناها

المتعلمين يختلفون في التعليم اختلافاً كثيراً وقد يكون له غرض في تعليمها فلا يجبر على تعليم غيرها فان أتاها بغيره يعلمها لم يلزمها قبول ذلك لان المعلمين بختلفون في النعليم ، وقد يكون لها غرض في التعليم منه لكونه زوجها ، تحل له ومحل لها ، ولانه لما لم يلزمه تعليم غيرها لم يلزمها التعليم من غيره قياساً لاحدها على الآخر .

﴿ مسئلة ﴾ (فان تعلمتها من غيره فعليه أجر تعليمها)

وكذلك إن تعذر عليه تعايمها كما لو أصدقها خياطة نوب فتعذر ، فان ادعى انه علمها فأنكرته فالقول قولما لان الاصل عدمه . وفيه وجه آخر أنهما ان اختلفا بعد أن تعلمتها فالقول قوله لأن المظاهر معه، وإن علمها السورة ثم أنسيتها فلا شيء عليه لانه قد وفي لها بما شرط وأعا تلف الصداق بعد الغبض وأن لفنها الجميع وكما لفها شيئًا نسيته لم يعتد بذلك تعليا لان ذلك لا يعد تعليا في العرف ولو جاز ذلك لا فضى الى انه متى أقر أها بيتاً من الشعر أو مسئلة من الفقه او آية فقر أنها بلسانها من غير حفظ كان تلقيناً ، ومحتمل أن يكون ذلك تلقينا لانه قد لفنها وحفظها فأما مادون الآية فليس تقنياً وجهاً واحداً .

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمها ففيه وجهان)

(أحدها) عليه نصف أجرة تعليمها لانها قد صارت أجنبية فلا يؤمن في تعليمها الفتنة .

بغيره يعلمها لم يازمها قبول ذلك لان المعلمين بختلفون في التعليم ، ولان لهاغرضا في التعليم منه لكونه ورجها تحلله وبحل لها ولانه لما لم بازمه تعليم غيرها التعليم من غيره قياساً لأحدها على الآخر (فصل) فان تعلمتها من غيره أو تعذر عليه تعليمها فعليه أجر تعليمها فان اختلفا فقال علمتكيها فأنكرت فالفول قولها لان الاصل عدم تعليمها ، وفيه وج، آخر انها أن اختلفا بعد أن تعلمتها فالفول قوله لان الظاهر معه ، وأن علمها السورة ثم أنسيتها فلاشي، عليه لأنه قد وفي لها بما شرط وأنما تلف الصداق بعد القبض ، وأن لقها الجيع وكما لقنها آية أنسيتها لم يعتد بذلك تعليا لان ذلك لا يعد تعليا ولو جاز ذلك لا فضى الى أنه متى قرأها فقرأنها بلسانها من غير حفظ كان تلقينا ، وبحتمل أن يكون ذلك تلقينا لا به قد لقنها الآية وحفظتها ، فأما مادرن الآية فليس بتلقين وجها واحدا

(فصل) فان طلقها قبل الدخول بعد تعليمها السورة رجع عليها بنصف أجر تعليمها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع بنصف الصداق وان لم يكن عليها ففيه وجهان (أحدهما) عليه نصف أجر تعليمها لانها قد صارت أجنبية فلا يؤمن في تعليمها العدة (والثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كما مجوز له سهاع كلامها في المعاملات ، وان كان الطلاق بعد الدخول فني تعليمها السورة الوجهان ، وان أصدتها رد عبدها من مكان معين فطانها قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الرد لانه لا يمكنه نصف الرد وان طلقها بعد الرد رجع عليها بنصف أجره

(والثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كما يجوز له سماع كلامها في المعاملات وان كان الطلاق بعد الدخول فني تعليمها الجميع وجهان ، وانطلقها قبل الدخول بعد تعليمها رجم عليها بنصف أجر التعليم لان الطلاق قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الردلانه لا يمكنه نصف الرد فان طلقها بعد الرد رجع عليها بنصف الاجرة .

(مسئلة) (وان أصدقها تعليم شيء من الفرآن معين لم يصح وعنه يصح)

اخلفت الرواية عن أحمد في جبل تعليم شيء من انقرآن صداقا فقال في موضع أكرهه ،وقال في موضع آكرهه ،وقال في موضع آخر لا بأس أن يتزوج الرجل المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشافعي، قال أبو بكر في المسئلة قولان يعني روايتين قال واختياري انه لايجوز وهو مذهب مالك والليث وأبي حنيفة ومكتحول واسحاق واحتج من أجازه عا روى سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله على الله على الله على الله الله الله والله و

(فصل) ولو أصدق الكتابية تعليم سورة من القرآن لم بجز ولها نهرِ المثل وقال الشافعي يصح لقوله تعالى (حتى يسمم كلام الله)

ولنا أن الجنب بمنع قراءة القرآن مم إبمانه واعتقاده انه حق فالكافر أولى وقد قال النبي عَيَطَيْتُهُ لانسافروا بالمرآن الى أرض المدو مخاف أن تناله أيديهم ، فالتحفظ أولى أن يمنم منه ، فأما الآية الني احتجوا بها فلا حجــة كمم فيها فان السماع غير الحفظ، وان أصدتها أو أصدق المسلمــة تعليم شيء من التوراة والانجبل لم يصح في المذهبين لانه مبدل مفير ، راو أمدق الكنابي الـكتابية شيئاً من ذلك كان كا لو أصدقها محرما

(الفصل الثاني) أن الصداق ما انفقوا عليه ورضوا به لقول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيها تراضيتم به من بعد الفريضة) وقال النبي عَلَيْكَانِيْرِ ﴿ الْعَلَانُقُ مَا نُرَاضَى عَلَيْهِ الْآهَلُونَ ﴾ ولانه عقدمعارضة فيعتبر رضًا المتماقدين كَسَائر عتود المعاوضات قان كان الولي الابفهما اتفق هو والزوج عليه جاز أن يكون صداقا قليلا كان او كئيراً بكراً كانت او ثيباً صغيرة كانت او كيبرة على ماأسلفناً، فيمامضي والداك زوج شعيب عليه السلام موسى عليه السلام ابنته وجملا الصداق إجارة ماني حجج من غير مواجعة الزوجة ، وإن كان الولي غير الاب اعتبر رضا المرأة والزوج لان الصداق لها وهو عوض منفعتها نأشبه أجر دارها وصداق أمتهافإن لم يستأذنها الولي في الصداق فحكه حكم الوكيل المطلق في البيع أن جعل الصد ق مهر المنل فرازاد صح ولزم وأن نقص عنه فاما مهر المثل

ولنا ان الفروج لا تستباح الا بالاموال لفوله تعالى(ان تبتنواباموالكم) وقوله سبحانه(وُمن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال وقد روي ان رسول الله عَلَيْكَا وَ ج رجلا على سورة من الفرآن ثم قال« لايكون لاحد بعدك مهر أهرواه البخاري باسـناده ولان تعليم الفرآن لايجوز أن يقع الأفربة لفاءله فلم يصح أن يكون صداقًا كالصوم والعملاة وتعلم الأيمان، وأما حديث الموهوبة فقد قيل معناه الكحتكهابما معك من القرآن أي زوج: كها لانك من أهل القرآن كما زوج أباطلحة على اسلامه، فروى ابن عبد البر باسناده ان ابا طلحة أنى ام سليم يخطبها قبل ان يسلم فقالت أُنْرُو جِبْكُ وَانْتَ تَعْبِدَخَشْبَةَ نَحْتُهَا عَبْدَبْنِي فَلَانَ ۚ إِنْ أَسْلَمْتَ نُرُوحِتَ بِك قال فاسلم أَبُو طَلَحَة فَنْرُوحِهَا على اسلامه، وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل ان يكون خاصا لذلك الرجل كما روى البخاري (١) ولا تفريع على هذه الرواية ، فاما على قولنا بالصحة فلا بد من تعيينَ مايعلمها أياه أما سورة أوسوراً أو آيات بمينها لان السور تختلف وكذلك الآيات

﴿مسئلة﴾ (ولا بحتاج الى ذكر قراءة من وقال أبو الحطاب عتاج الىذلك)

لان الاغراض تخنلف فمنها صعب كقراء حمزة وسهل فاشبه تعيين الآيات ووجه الاول ان هذا اختلاف پسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مقامه ولذلك لم بدين النبي عَلَيْكِاللَّهُ للمرأة قراءةوقد كا وا (۱) كذا وتقدم في المغني أنه النجاد (الفصل الثالث) أن الصداق لا يكون إلا مالا انول الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) ويشغرط أن يكون له نصف يتمول عادة بحيث إذا طلقها قبل الدخول بقي لها من النصف مال حلال وهذا معنى قول الخرقي له نصف بحصل، ومالا بجرز أن يكون عمنا في البيع كالحرم والمعدوم والحجهول ومالا منفعة فيه ، ومالا يتم ملمكه عليه كالبيع من المدكيل والموزون قبل قبضه، ومالا يقدر على تسليمه كالطير في المواء والسمك في الما، ، ومالا يتمول عادة كحبة حنطة وقشرة جوزة لا بجوزأن يكون صدائالا به نقل للهلك فيه بعوض فلم بجز فيه ماذكوناه كالبيع، يعتبرأن يكون نصفه ممايتمول عادة و بدل العوض في مثله عرفالان الطلاق بعرض فيه قبل الدخول فلا يقى المرأة إلا نصفه فيجب أن يكون لهامال تنتفع به ويعتبر نصف القيمة لا نصف عين الصداق قانه لو أصدقها عبداً جاز وان لم تمكن قسمته

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا 'صدقها عبدا بعينه فوجدت به عيبا فردته فلها عليه قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق إذاكان معينانوجدت به عيما فلهارده كالبيع المعيد ولا نعلم في هذا خلافا إذا كان العيب كثيراً فان كان يسيراً فحكي عن أبي حنيفة أنه لايرد به

ولنا أنه عيب برد به المبيع فرد به الصداق كالـكـثير وإذا رد به فلها قيمته لان العقد لاينفسخ برده فيبقى سنب استحقافه فيجب عليه قيمته كما لوغصبها إياه فأنلفه، وان كانالصداق مثليا كالمكيل

لِمُختَلفُونَ فِي القراءة أشد من اختلاف القراء اليوم فاشبه مالو أصدقها قفيزاً من صبرة وللشافعي في هذا وجهان كهذبن

(فصل) ولو اصدق الكنابية تعليمسورة من القرآن لم يجزولها مهر المثــل وقال الشافعي يصح لقوله تعالى (حتى يسمع كلام الله)

ولما ان الجنب بمنع قراءة القرآن مع اعانه واعتقاده انه حق فالكافر أولى وقد قال النبي عَلَيْنَا وَلا الله عَلَيْنَا وَلا الله الله أيديهم» فالتحفظ أولى ان بمنع منه فأما الآية التي احتجوا بها فلا حجة لهم فيها فان السماع غير الحفظ فان اصدقها أو احدق مسلمة تعليم شيء من التوراة لم يصح في المذهبين لانه مبدل مغير ولو أحدق الكتابية شيئاً من ذلك كان كالواصدة هامحرما في مسئلة) (وان تزوج نساءاً بهر واحد وخالعهن بعوض واحد صحويقسم بينهن على قدرمهورهن في أحد الوجهين وفي الآخر يقسم بينهن بالسوية)

وجملته أنه أذا تروج أربع نسوة في عقد وأحد بمهر وأحد مثل أن يكون لهم ولى وأحد كبنات الاعمام أو موليات لولي وأحد ومن ليس لهن ولي فزوجهن الحاكم فالنكاح صحيح والمهر صحيح وبهذا فال أبو حنيفة وهو أشهر قولى الشافعي والقول الثاني أن المهر فاسد ويجب مهر المثل لان ما بجب لسكل واحدة منهن من المهر غير معلوم

والموزون فردته فلها عليه مثه لانه أقرب اليه ، وأن اختارت إمساك المعيب وأخذ أرشه فلها ذلك في قياس المذهب ، وأن حدث به عيب عندها ثم وجدت به عيبا خيرت بين أخذ أرشه وبين رده ورد أرش عيبه لانه عوض في عقد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيم ، وسائر فروع الرد بالعيب فيثبت فيها ههنا مثل ما ثبت في البيع لما ذكرنا

(فصل) وان شرطت في الصداق صنة مقصودة كاله كتابة والصناعة فبان بخلافها فلها الردكا تود به في البيع وهكذا ان داسه تدليه عرد به المبيع مثل تحمير وجه الجارية وتسريد شعرها وتجعيده وتضمير الما، على الحجر وأشباه ذلك فلها الرد به ، وان وجنت الشاة مصراة فلها ردها ورد صاع من تمر قياسا على البيع ، وقد نقل مهنا عن احمد فيمن تزوج امرأة على الف ذراع قاذا هي تسعائة هي بالحيار إن شات أخذت الدار ، وأن شاءت أخذت قيمة الفذراع والنكاح جائز وهذا فيا اذا أصدتها داراً بعينها على أنها الف ذراع فرجت تدهائة فهذا كالعيب في ثروت الردلاله شرطشرطا مقه وداً فبان مخلافه وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت مها القمة ولم يجهل لما مع الامساك أرشا لان ذلك ليس بعيب ، ويحتمل أن لها الرجوع بقيمة نقصها أو ودها وأخذ قيمتها

ولنا أن النرض في الجملة معلوم فلا يفسد لجهالته في التفصيل كما لو اشترى أربعة أعبد من رجل بثمن واحد وكذلك الصبرة بثمن واحد وهو لا يعلم قدركل قفيز منها. أذا ثبت هذا فأن المهر يقسم بينهن على قدر مهورهن في قول القاضي وأبن حامد وهوقول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي وقال أبو بكر يقسم بينهن بالسوية لانه أضافه اليهن إضافة واحدة فكان بينهن بالسوية كما لو وهبه لهن أو أقربه وكما لو اشترى حماعة ثواً بأنمان مختلفة ثم باعوه مرابحة أو مساومة كان الثمن بينهم بالسوية وان اختلفت روس أموالهم ولان القول بالتقسيط يفضي إلى جهالة العوض لكل واحدمنهن وذلك يفسده

وانا ان الصفقة اشتملت على شيئين مختلفي القيمة فوجب تقسيط العوض عليها بالقيمة كما لو باع شقصا وسيفا أو اشترى عبدن فوجد أحدهما حراً فابه يرجع بقيمته من النمن وكذلك نعس فيمن تروج على جاريتين فاذا احداهما حرة انه يرجع بقمية الحرة وما ذكره من السئلة ممنوع وان سلم فالقيمة ثم واحدة بخلاف مسئلتنا

وأما الهبة والافرار فليس فيها قيمة يرجع البها وتقسم الهبة عليها بخلاف مسئلتنا وافضاؤه إلى جهالة لايمنع الصحة اذا كان معلوم الجملة،ومثل هذه المسئلة اذا خالع نساءه بعوض واحد فانه يصح مع الحلاف فيه ويقسم العوض في الحلع على قدر ،هورهن وعند ابي بكر يقسم بالسوية

(فصل) فان تزوج امرأتين بصداق واحد احداها بمن لا يصح العقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذلك وقلنا بصحة النكاح في الاخرى فلها حصتها من المسمى وبه قال الشافعي على قول وأبو

﴿ مسئنة ﴾ قال (وكدلك اذا تروجها على عبد فخرج حرا أو استحق سواء سلمه اليها أو لم يسلمه)

وجملة ذلك أنه اذا تزوجها على عبد بعينه تظنه عبداً مملوكا فخرج حراً أو مفصوبا فلهما قيمته وجملة ذلك أنه اذا تزوجها على عبد بعينه وقال في الجديد لها مهرانثل ، وقال ابوحنيفة ومحمد في المغصوب كقولتا ، وفي الحر كقوله لان العقد تعلق بعين الحر باشارته اليه فأشبه مالو علماه حراً

و المأن العقد وقم على التسمية فكانت لها أيمته كالمفصوب ولأنها رضيت بقيمته إذ ظلمته بملوكا فكان لها قيمته كما لو وجد ته مع بمافر دته بخلاف ما إذا قال أصدقتك هذا الحر أر هذا المفصوب فانها رضيت بلاشي. لرضاها عات الم أنه ليس عال أو عما لا يقدر على عليكه اياها فكان وجود التسمية كعدمها فكان لها مهر المثل وقول الحرقي سواء سلمه اليها أو لم يسلمه يعني أن تسليمه لا يفيد شيئًا لانه سلم مالا مجوز تسليمه ولا نثبت اليد عليه فكان وجود، كعدمه

(فصل) فان أصدقها مثليا فبان مفصوبا فلها مثه لان المثل أقرب اليه ولهذا يضمن به في الانلاف وان أصدقها جرة خل فخرجت خمراً أو مفصوبة فلها مثل ذلك خلالان الحل من ذوات الامثال وهذا مذهب أبي حنيفة و بعض أصحاب الشافعي وقال القاضي لها قيمته لان الحر ليس بالولامن

يوسف وقال أبوحنيفة المسمى كله للتي يصح كاحها لان العقد الفاسد لايتعلق به حكم بحال فصار كانه تزوجها والحائط بالمسمى

ولنا أنه عقد على عينين إحداها لايجوز العقد عليها فلزمه في الاخرى بحصتها كما لو باع عبد. وأم ولد. وماذكر، لايصح فان المرأة في مقابلة نكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) فان جمع بين نكاح وببع فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف عليهما على قدر صداقها وقيمة الدار وان قال زوجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقال بعتكه وقبلت الدكاح صح ويقسط الالف على العبد ومهر مثلها وقال الشافعي في احد قوليه لا يصح البع والمهر لا فضائه الى الجمالة

ولنا أنها عقدان يصحكل واحد منها منفرداً فصح جممهاكما لوباعه ثوبين وانقال زوجتك ولك هذه الالف بألفين لم يصح لانه كمدعجوة

(فصل) قال رضي الله عنه (ويشترط ان يكون معلوما كالثمن فان أصدقها داراً غير معينة أو دابة لم يصح)

وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي وقال القاضي يصح مجهولا مالم تزد جهالته على مهر المثل لان جمفر بن محمد نقل عن أحمد في رجل تزوح المرأة على ألف درهم وخادم فطلقها قبل ان يدخل

ذوات الامثال.والصحيح ماقلناه لابه سماه خلا فرضيت به على ذلك فكمان لها بدل المسمى كالحر وما ذكره ببطل بما إذا أصدقها عبداً فبان حراً ولانه أن أرجب قيمة الحر فالحمر لا فيمة له وان أوجب قيمة الحن فقد اعتبر التسمية في ابجاب قيمته فني ايجاب مثله أولى

(فصل) فان قال أصدقتك هذا الحر وأشار الى الحل أر عبد فلان هذا وأشار الى عبده صحت التسمية ولها المشار اليه لان المعتود عليه يصح العقد عليه فلا يختلف حكمه باختلاف صفته كما لو قال بعنك هذا الاسود وأشار الى أبيض أو هذا الطريل وأشار الى قصير

(فصل) وأن تزوجها على عبدبن فخرج أحدهما حراً أو مفصوبا صبح الصداق في علمكه ولها قيمة الآخر نص عليه أهده وان كان عبداً واحداً فخرج نصفه حراً أو مفصوبا فلها الخيار ببن وده وأخذ قيمته وببن المساك نصاه وأخذ قيمة باقيه نص عليه أحمد لان الشركة عيب فكان لها الفسخ كا لو وجدة، معيبا عقان قبل فلم لا تفولون ببطلان النسمية في الجيم وترج بالتيمة كلها في المسئلتين كا في نفرق الصافة عقلنا أن القيمة بدل أنما يصار البها عند العجز عن الاصل ومهنا العبد المملوك مقدور عليه ولا عيب فيه وهو مسمى في العقد فلا يجرز الرجوع الى بدله ، أما تفريق العيمة قانه أذا بطل المقد في الجيم صرفا الى النمن وليس هو بدلا عن المبيم وأنما أله عنه فرجم في وأسماله وههنا لا ينفسخ العقد وأنا رجم الى قيمة الحر منها تتهذر تسليمه فلا وجرالا يجاب تيمته، وأما أذا كان

القوم الخادم وسطاً على قدر ما مخدم مثلها ونحو هذا قول أبي حنيفة ، فعلى هذا لو تزوجها على عبد أو أبه أوفرس أوبفل أوحيوان من جنس معلوم أو ثوب هروي أو مروي أو ما أشبهه مما يذكر جنسه فانه يصح ولها الفسط وكذلك قفيز حنطة وعثمرة ارطال زيت فان كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المثل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكها أو حكمه أوجكم أجني أو على حنطة أوشعير أو زيب أو على ما اكتسبه من العام لم يصح لانه لاسبيل الى معرفة الوسط فيتعذر تسليمه وفي الاول يصح لقول النبي عينياتي «أدوا العلائق ما تراضى عليه الاهلون »وهذا قد تراضواعليه ولانه موضع يثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فيثبت مطلفا كالدية ولان جهالة التسمية هها أقل من جهالة مهر المثل لانه يعتبر بنسائها من تساويها في صفاتها وبلدها وزمانها ونسبها ولانه لو تزوجها على مهر المثل صح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا محتمل فيه الجهالة محال وقال مالك يصح عمو قول أبي بكر، من ترك ذكره وان أصدقها عبداً مطلقاً لم يصح وهو قول أبي بكر، وقال القاضي يصح ولها الوسط وهو السندي كما لو أصدقها عبداً أو ثوباً وذكر جنسه لان له وسطاً تعطاه المرأة .

﴿ مسئلة ﴾ (وان اصدقها عبداً من عبيده لم يصح)

ذكر. أبوبكر وفال أبو الخطاب يصع وقد روى صحته عن احمد ولها احدهم بالقرعة وكذلك

نصنه حراً فنيه عيب فجاز رده بعيبه وقال أبر حنيفة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبسد وحده صداقاً ولا شيء لها سواه

> ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شي. كما لو كان منفرداً (آخر الجزء الرابع من ربع النكاح من أجزاء الشيخ رحمه الله)

(مسئلة) قال (وإذا تزوجها على أن بشتري لها عبداً بعينه فلم يبع أو طلب فيه أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فلها قيمته)

نص أحد على هذا في رواية الاثرم وقال الشافي لا تصح التسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غبره غوضا فلم بصح كالبيم

ولذا أنه أصدقها تحصيل عبد معين فصح كالو تزوجها على رد عبدها الآبق من مكان معلوم ولا نسلم أنه جعل الله غيره عوضا وأنما العوض تحصيله وتمايكها آياه . اذا ثبت هذا قانه اذا قدر عليه بثمن مثله لزمه تحصيله ودفعه اليها وأن جاها بقيمته لم يلزمها قبوله لا به قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كالو أصدقها عبداً على كله وأن لم يبعه سيده أو تعذر عليه الوصول اليه لتلفه أو غير ذلك أو طلب فيه أكثر من قيمته فلها قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المنقوم فوجبت قيمته كما لو تلف وأن كان الذي جعل لها مثليا فته ذر شراؤه وجب لها مثله لان انثل أقرب اليه

يخرج إذا أصدقها دابة من دوابه أو قميصاً من قمصانه أو نحوه فانه قد روي عن احمد في رواية مهنا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبيد تعطى من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قات : وتستقم القرعة في هذا ؟ قال نعم ووجه ذلك ان الحجالة في هذا يسيرة و يمكن التعيين بالقرعة بخلاف ما اذا أصدقها عبداً مطلقا فان الحجالة تكثر ولا تصح

ولنا أن الصداق عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كموض البيم والاجارة ولان المجهول لا يصابح عوضاً في البيع فلم يصح تسميته كالمحرم وكما لو زادت جهالته على مهر المثل وأما الحبر فالمراد به ما تراضوا عليه مما يصلح عوضاً بدليل سائر ما لا يصلح ، وأما الدية فالها تثبت بالشرع لا بالعقد وهي خارجة عن القياس في تقديرها ومن وجبث عليه فلا ينبني أن تجمل أصلا ، ثم أن الحيوان الثابت فيها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقياس عليه العبد المطابق في الامرين ? ثم ليست عقداً وأما الواجب فيها بدل متلف لا يعتبر فيه التراضي فهو كقيمة المتلفات فكيف يقاس عليها عوض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من يستر تراضيهما به ? ثم أن قياس الموض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من قياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فأيما يجب عند عدم التسمية الصحيحة كما تجب قيم المتلفات فياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فأيما يجب عند عدم التسمية الصحيحة كما تجب قيم المتلفات (الحزم الثامن)

(فصل) وان تزوجها على عد موصوف في الذمة صح لانه يصح أن يكون عوضا في الريم نان جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها وبهذا قال الشانعي واختاره ابو الخطاب وقال القاضي يلزمها قبولها قياسا على الابل في الدية .

ولما أنها استحقت عليه عبداً بعقد معارضة فلم بلز بها أخذ قيمته كلد لم فيه عرلانه عبد وجب صداقا فأشبه مالوكان معيبا وأما الدية فلا يلزم أخذ قيمة الابل وانما الانمان أصل في الدية كا أن الابل أصل في تخير بين دفع أي الاصول شاء فيلزم الولي قوله لا على طريق القيمة بخلاف مسئلتنا ولان الدية خارجة عن القياس فلا يناقض بها ولا يقاس عليها ثم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسه على غير عقود المعاوضات ثم ينتقض بالعبد المعين

(فصل) وإن تزوجها على أن يمنق أباها صح نص عليه أحمد قان طاب به أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فالها قيمته وهذا قول الشعبي ووجه مأنقدم فان جاءها بقيمته مع الكان شرائه لم يلزمها قبولها لما ذكرنا ولانه يفرت عليها الغرض في عتق أبيها

(فصل) ولا يصح الصداق إلا معلوما يصح عثله اليم وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشامي وقال القاضي بصح مجهولا مالم ترد جهالته على مهر المثل لان جعفر بن محمد قل عن أحمد في رجل تزوج إمرأة على أف درهم وخادم فطاقها قبل أن يدخل بها يقوم الخادم وسطا على تدر ما يخدم مثلها

وان كانت تحتاج الى نظر، الا ترى انا نصير الى مهر المثل عند عدم التسمية ولا نصير الى عبد مطلق ولوباع توبابعبد مطلق قاتلفه المشتري قابا نصير الى تقويمه ولا نوجب الدبد المطلق ثم لا نسلم ان جهالة المطلق من الجنس الواحد دون جهالة مهر المثل قان العادة في القبائل والقرى أن يكون لنسائهم مهر لا يكاد يختلف الا بالبكارة والثيوبة فقط فيكون اذا معلوما والوسط من الجنس يبعد الوقوف عايمه لكثرة أنواع الجنس واختلانها واختلاف الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظيرله يقاس عليه ولا علم فيه نصاً يصار اليه فكيف يثبت الحكم فيه بالتحكم ؟

وأما نصوص أحمد على الصحة فتأولها أبو بكر على أنه تزوجها على عبد مدين ثم أشكل عليه، إذا ثبت هذا فان لها «بر المثل في كل «وضع حكمنا بفساد التسمية ومن قال بصحتها أوجب الوسط «ن المسمى والوسط من العبيد السندي لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الزنجي والحبشي والوسط السندي والمنصوري .

(فصل) وإن تزوجها على عبد موصوف في الذمة صح لانه يجوز ان يكون عوضاً في البيع فان جامها بقيمته لم يلزمها قبولها ، وبهذا قال الشافعي وهو اختيار أبي الخطاب ، وقال الفاضي يلزمها ذلك قياساً على الابل في الدية

ولنا أنها استحقت عليه عبداً بعقد معاوضة فلم يلزمها أُخذ فيمته كالمسلم فيه ولانه عبد وجبصداقا

ونحو هذا تول أبيحنيفة ، فعلى هذا اذا تزوجها على عبد أو أمة أر فرس أو بفل أو حيوان من جنس معلوم أو ثرب هروي أو مروي وما أشبهه مما يذكر جنسه فانه يصح ولها الوسط وكذلك قفيز حنطة وعشرة أرطال زيت، وإن كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المشل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكها أو حكمه أو حكم أو حكم أو بني أو على حنطة أو شعير أو زبت أو على ماا كتسبه في العام لم يصح لانه لا سبيل الى معرنة الوسط فيتعذر تسليمه، وفي الاول يصح لقول الذي وليسلخ العلائق ماتراضى عليه الاهلون » وهذا قد تراضوا عليه ، ولانه موضع بثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فئبت مطامة اكالدية ، ولان جهالة الترمية ههنا أقل من جهالة مهر المثل لانه يعتبر بنسائها ممن يساويا في صفانها ولدها وزمانها ونسبها ، ثم لو تزوجها على مهر مثاها صح فهنا م قلة الحهل فيه أولى وبفارق البيم قانه لا تحتمل فيه الجهالة بحال ، وقال مالك يصح مجهولا لان ذلك ليس بأكثر من ترك ذكر ، وقال أبر الخطاب إن تزوجها على عبد من عبيده أو قيص من قصانه أو عمامة من عمائمه ومحو ذلك صح لان أحمد قال في وواية مهنا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبد تعطى من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قلت وتستقيم القرعة في هذا ؟ قار نعم ووجهه أن الجهالة مهنا تعطى من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قلت وتستقيم القرعة في هذا ؟ قار نعم ووجهه أن الجهالة مهنا عبداً مطلقا فان الجهالة تكثر فلا يصح

ولنا أن الصداق ءوض في عقد معارضة الم يصح مجهولا كعوض البيع والاجارة ولان الجهول

فاشبه مالوكان معيباً ، وأما الدية فلا يلزمه أخذ قيمة الابل واعا الاعمان أصل في الدية فيتخير بين أي الاصول شاء فيلزم الولي قبوله لا على طريق القيمة بخلاف مسئلتنا، ولان الدية خارجة عن القياس فلا ينافض بها ولايقاس عليها تم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسه على عقود المعاوضات ثم ينتقض بالعد المدين

[﴿] مسئلة ﴾ (وَكذلك ان أصدقها عبداً مطلفا فجاءها بقيمته أو خالعته على ذلك فجاءته بقيمته لم يلزمهما قبولها)

وقال القاضي يلزمهما ذلك الحافا بالدية وقد ذكرنا الفرق بينهما وانالصحيح خلافقوله

⁽ فصل) وان تزوجها الى ان يعتق أباها صح اس عليه أحمد فان طلبت اكثر من قيمته أو تعذر عليه فلها قيمته وهذا قول الشعبي لما نذكره في الفصل الذي يليه فان جاءها بقيمته مع امكان شرائه لم يلزمها قبوله لما ذكرناه ولانه يفوت عليها الفرض في عتق أبيها

⁽فصل) فان تزوجها على ان يشتري لها عبداً بعينه فلم يبعه سيد، أو طلب به اكثر من قيمته أو تعذر عليه فلها قيمته نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقال الشافعي لانصح التسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غيره عوضا فلم يصح كالبيع

ولنا أنه أصدقها تحصيل عبد ممين فصح كما لو تزوجها على رد عبدها الآبق من مكان معلوم ولا

لايصلح عوضا في البيع الم تصح تسميته كالمحرم وكا لو زادت جهالته على مهر المثل ، وأما الحبر قالم الديم ما راضوا عليه مما يصلح عوضا بدليل سائر مالا يصلح ، وأما الديم قانها نثبت بالسرع لا بالعسقد وهي خارجة عن القباس في تقديرها ومن وجبت عليه فلا ينبغي أن تجعل أصلا ، ثمان الحيوان الثابت فبها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقاس عليه العبد المطاق في الامرين ثم ليست عقداً وأما الواجب بدل متلف لا يعتبر فيه التراضي فهو كفيم المتلفات فكيف يقاس عليها عوض في عقد يستبر راضيهما به تم أن قياس العوض في عقد معادضة على عرض في معاوضة أخرى أصح وأولى من تياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فأغابجب عند عدم النسمية الصحيحة كما بجب قم المتلفات وإن كانت تحتاج الى نظر ، ألا ترى أنا نصير الى مهر المثل عند عدم النسمية ولا نصير الى عبد مطلق المنافق من الجنس الواحد دون المشتري فأنا نصير الى تقريمه ولا نوجب العبد المطلق ، ثم لا نسل أن جهالة المطلق من الجنس الواحد دون جهالة مهر المثل فأن العادة في القبائل والقرى أن يكون انسائهم مهر لا يكاد يختلف إلا بالبكارة والثيوبة فسب فيكون اذا معلوما والوسط من الجنس ببعداؤوف عليه المكرة أنواع الجنس واختلافها واختلاف الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظير له يقاس عليه ولا أم فيه أما الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظير له يقاس عليه ولا أم فيه أنه يصار اليه فكيف يثبت المكم فيه بالنحكم . وأما نصوص أحد على الصحة فتأولها أبو بكو على أنه تروجها على عبد معين ثم أشكل عليه . إذا ثبت عذا فازلها مهر المثل في كل موضع حكنا فسادالتسمية

ظاهر المذهب ان المسمى ههنا لا يصح ولها مهر مثلها ، وهذا اختيار ابي بكر وقول الفقهاء لان هذا ليس بمال وقد قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) ولان انبي عَلَيْنَا قال «لانسأل المرأة طلاق أخنها لنكفى ما في صحيفتها ولننكح فان لها ما قدر لها »صحيح وروى عبد الله بن عمر عن النبي عَلَيْنَا أنه قال «لا يحل لرجل ان ينكح امرأة بطلاق اخرى »ولان هذا لا يصلح ثمنا في بيم ولا أجراً في أجارة فلم يصح صداقاً كالمذافع المحرمة ، فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لو أصدقها خمراً او نحوه ويكون الما مهر المثل او نصفه ان طاقها قبل الدخول أو المتعة عند من يوجبها في التسمية الفاسدة ، وعن احمد روابة اخرى ان التسمية صحيحة لانه شرط فعل لها فيه نفع وفائدة لما محصل لها من الراحة بطلاقها والمتعة بطلاقها والمتعدد الله المن الراحة بطلاقها والمتعدد الله عن الراحة المسلمة الفاسدة ، وعن احمد المناهد المناهدة ال

نسلم أنه جعل ملك غيره عوضا وانما الموض تحصيله وتمليكها إياه عاذا ثبت هذا فانه أن قدر عليه بثمن مثله لزمه تحصيله ودفعه اليها وأن جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها لانه قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كما لو اصدقها عبدا يملكه فار تعذر عليه الوصول اليه لتكلفه أو غير ذلك أو طلب به أكثر من قيمته فلها قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المتقدم قوجب قيمته كما لو تلف فانكان الذي جعل لها مثليا فلها مثله عند انتعذر لان المثل اقرب اليه

[﴿] مسئلة ﴾ (وان أصدقها طلاق امرأة له أخرى لم يصح وعنه يصح فان فات طلاقها ، عومًا فلها ، مرها في قياس المذهب)

ومن قال بصحتها أوجب الوسط من المسمى والوسط من العبيد السندى لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الزنجي والحبشي والوسط السندي والمنصوري ، قال القاضي وإن أعطاها قيمة العبد لزمها قبرلها إلحافا بالابل في الدية

(فصل) وبجرزأن يكون الصداق معجلا ومؤجلا وبعضه معجلا وبعضه وجلالا نه عوض في معاوضة فجاز ذلك فيه كالثمن ثم ان أطلق ذكره اقتضى الحلول كالو أطلق ذكر الثم عران شرطه مؤجلا الى وقت فهو الى أجله ران أجله ولم بذكر أجله فقال القاضي المهر صحيح ومحله الفرقة فان أحد قال اذا تزوج على الماجل والآجل لا عل الآجل إلا عوت أو فرقة وهذا قول النخبي والشعبي وقال الحسن وحد من أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأبر عبيد يبطل الاجل ويكون حالا ، وقال اياس بن معاوية وقتادة لا يحل حتى بطلق أو بخرج من مصرها أو بتزوج عليها

وعن مكحول والاوزاعي والعنبري بحل الى سنة بعد دخوله بها ، واختار أبو الخطاب أن المهر فاسد ولها مهر المثل وهو قول الشانعي لانه عوض مجهول المحل فنسد كالثمن في البيم، ووجه القول الأول أن المطابق بحمل على العرف والعادة في الصداق الآجل ترك المطالبة به إلى حين الفرقة فحمل عليه فيصبر حينئذ معلوما بذلك ، فأما أن جعل الاجل مدة مجهولة كقدوم زيد ومجيء المطر ونحوه لم يصح لانه مجهول وأعاصح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وههنا صرفه عن العادة بذكر الاجل ولم يبينه فبقي مجهولا فيحتمل أن تبطل التأجيل وبحل

من مقاسمتها وضررها والغيرة منها فصح هذا كعتق ايبها وخياطة قيصها ولهذا صح بدل العوض في طلاقها بالحلع ، فعلى هذا ان لم تطلق ضربها فابها مثل صداق الضرة لانه سمى لها صداقا لم تصل اليه فكان لها قيمته كا لو اصدقها عبداً فحرج حراً ، ويحتمل أن لها مهر مثابها لان الطلاق لاقيمة له فانجعل صداقها أن طلاق ضربها اليها الى سنة أو الى وقت فجاء الوقت ولم تقض شيئاً رجع الامر اليه فقد أسقطه أحمد لانه جعله لها الى وقت فاذا مضى الوقت ولم تقض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل وهل يسقط حقها من المهر وقيه فيه فيه من المراه المنازكرها أو بكر (أحدهما) يسقط لانها تركت ماشرط لها باختيارها فسقط حقها كا لو تزوجها على عبد فاعتقته (والثاني) لا يسقط لانها أخرت استيفاء حقها فلم يسقط كما لو أخرت قبض دراهمها، وهل برجع الى مهر مثلها أو الى مهر الاخرى و مجتمل وجهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به نص عليها أحمد قال في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز ، فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الصداق الاول ونصف الزيادة وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لا تلحق الزيادة في العقد فان زادها فهي هبة تفتقر الى شروط الهبة ، فان طلقها بعد هبتها لم يرجع بشيء من الزيادة ، قال القاضي وعن أحمد مثل

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها على محرَّم وهما مسلمان ثبت النكاح وكان لهامهر المثل أو نصفه ان كان طلقها قبل الدخول)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل:

(الاولى) أنه أذا سمى في النكاح صداقا محرما كالحر والحنزير فالتسمية فاسدة والنكاح صحبح نص عليه أحد وبه قال عامة الفقهاء منهم لشوري والاوزاعي والشانعي وأصحاب الرأي ،وحكيءن أي عبيد أن النكاح فاسد واختاره أبر بكر عبد العزيز قال لان أحمد قال في رواية المروذي أذا تزوج على مال غير طيب فكرهه ، فقلت ترى المنقبال النكاح فأعجبه ، وحكي عن مالك أنه إن كان بعد المدخول ثبت النكاح وإن كان قله فسخ ، واحتج من أفسده بأمه نكاح جمل الصداق فيسه محرما فأشبه نكاح الشغار .

ولنا أنه نكاح لو كان عوضه صحيحا كان صحيحا فرجب أن يكون صحيحا وإن كان عوضه فالددّ كا لو كان مفصوبا أريح ولا ولا نه عقد لايفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالحلم ،ولان فساد العوض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحا فكذلك أذا فسد ، وكلام أحمد في رواية المروذي محول على الاستحباب فان مسئلة المروذي في المال الذي ليس بطيب وذلك لايفسد العقد

ذلك فانه قال : إذا زوج رجل أمته عبده ثم أعتقها جميعاً فقالت الامة زدني في مهري حتى أختارك فالزيادة للامة ، ولو لحقت بالمقدكانت الزيادة للسيد

قال شيخنا وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا تلحق المقد فان معنى لحوق الزيادة بالعقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف الطلاق قبل الدخول وغير. ولان معناه أن الملك يثبت فيها قبل وجودها وانها تكون للسيد ، وحجة الشانعي أن الزوج ملك البضع بالمسمى في العقد فلم يحصل بالزيادة شيء من المعقود عليه فلا يكون عوضاً في النكاح كما لو وهبها شيئاً ولانها زيادة في عوض العقد بعد لزومه فلم تلحق به كما في البيع .

وننا قول الله تمالى (ولا جناح عليكم فيا تراضيم به من بعد الفريضة) ولان ما بعد العقد زمن لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد وبهذا فارق البيع والاجارة وقولهم انه لا يملك شيئاً من المعقود عليه قلنا هذا يبطل بجميع الصداق فان الملك ما حصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا ألزم عندهم فانهم قالوا ،هر المفوضة أنما وجب بفرضه لا بالعقد وقد ملك البضع بدون، ثم أنه يجوز أن يستند ثبوت هذه الزيادة الى حالة العقد فيكون كانه ثبت بهما جميعاً كما قالوا في مهر المفوضة أذا فرضة وكما قلنا جميعاً فيما إذا فرض لها أكثر من مهر مثلها . إذا ثبت هذا فان معنى لحوق الزيادة بالعقد أنه ثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تنصف بالطلاق قبل الدخول ولا تفتقر الى شروط الهمة و الميس معناه

بتسميته فيه انفاقا وما حكى عن اللك لا يصح فان ماكان فاسداً قبل الدخول فهو بعده فاسد كنكاح ذوات المحارم ، فأما اذا فسد الصداق لجهالته أو عدمه أو العجز عن تسليمه فان النكاح ثابت لا نعلم فيه خلافاً ، وقول الحرقي وهما مسلمان احتراز من الكافرين اذا عقد النكاح بمحرم فان هدده قد مر تفصيلها .

(المسئلة الثانية) أنه بجب مهر المثل وهذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وذلك لان فساد العوض يقتضي ردالمعوض وقد تعذر رده الصحة النكاح فيجب ود قيمته وهو مهر المثل كمن اشترى شيئا بثمن فاسد فقبض المبيع والف في يده فا ه بجب عليه ود قيمته فان دخل بها استقر مهر المثل في تولهم جيما ، وإن مات أحدهما فكذلك لان المرت يقوم مقام الدخول في تكبل الصداق وتقريره ، وقال أبو الخطاب فيه رواية أخرى لا يستقر بالموت إلا أن يكون قد فرضه لها ، وإن طاق قبل الهخرل فلها نصف مهر المثل وبهذا قال الشانعي ، وقال أصحاب الرأي لها المتابة لا نه لو لم يسم لها صداقا كان لها المتعة فكذلك اذا سمى لها تسمية فاسدة لان هذه التسمية كمدمها ، وذكر القاضي في الجامع أنه لافرق بين من لم يسم لها صداقا وبين من سمى لها محرما كالخر أو مجبولا كالثوب وفي الجامع أنه لافرق بين من لم يسم لها صداقا وبين من سمى لها محرما كالخر

(أحداهما) لها المتعة أذا طلقها قبل الدخول لان ارتفاع العقد يوجب رفع ماأوجيه من العوض

أن الملك يثبت فيها من حين العقد ولا أنها تثبت لمن كان الصداق له لان الملك لا يجوز تقديمه على سببه ولا وجوده في حال عدمه وأنما يثبت الملك بمد سببه من حينئذ وقال الفاضي في الزيادة وجه آخر أنها تسقط بالطلاق

قال شيخنا لا أعرف ذلك فان من جعلهاصداقاجعلها تستقر بالدخول وتتنصف بالطلاق قبله وتسقط كلها أذا جاء الفسخ من قبل المرأة ومن جعلها هبة لا تتنصف بطلاقها الا أن تكون غير مقبوضة فانها عدة غير لازمة فانكان القاضي أراد ذلك فهذا وجه والا فلا

﴿ مسئلة ﴾ (وان نزوجها على ألف انكان أبوها حيا وألفينانكانميتا لم تصح التسمية) ولها صداق نسائها نص عليه أحمد في رواية مهنألان حال الاب غير معلومة فيكون مجهولا

﴿مسئلة﴾ (وان تزوجها على ألف إن لم يكن له زوجةوعلىالفين انكانت له زوجة التسمية) في قياس التي قبالها وكذلك اذا تزوجها على الف ان لم يخرجها من دارها ونص أحمد على صحة التسمية في هاتين المسئلتين قال أبو بكر في الجميع روايتان

(احداها) لا يصح وهو اختيار أبي بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم يجز كالبيع (والثانية) يصح لان الالف معلوم والما جهل الثاني وهو معلوم على شرط فان وجد الشرطكان زيادة في الصداق وهي جائزة والاولى أولى، والقول بأن هذا تعليق على شرط لا يصح لوجهين (أحدها) أن الزيادة لا يصح تعليقها على، شرط فلو قال ان مات أبوك فقد زدتك الى صداقك الفاً لم يصح ولم تلزم الزيادة عندموت

كالبيع لكن توكناه في نصف المسمى المواضيها عليه فكان ماواضيا عليه أولى فني مهر المثل يبقى على الاصل في أنه يوتفع وتجب المتعة

(والثانية) أن لها نصف مهر المثللان ماأوجه عقدالنكاح يتنصف الطلاق قبل الدخول ومهر المثل قد أوجه العقد فيننصف به كالمسمى ، والخرقي فرق ببنها فأوجب في التسمية الفاسدة نصف مهر المثل وفي الفرضة المتعة وهو مذهب الشافعي لان المفوضة رضيت بلا عرض وعاد اليها بضعها سليا وايجاب نصف المهر لها لا وجه له لان الله تعالى أوجب لها المتعة فني ايجاب نصف المهر جمع بينها او إسقاط للمتعة المنصوص عليها وكلاهما فاسد ، وأما التي اشترطت للفسها مهراً فلم ترض إلا بعوض ولم يعصل لها الهوض الذي اشترطت فوجب لها بدل ما فات عليها من العوض وهو مهر المثل أو نصفه ان كان قبل الدخول ولان الاصل وجوب مهر المثل لا به وجب بالعقد بدايل أنه يستقر بالدخول والمرت وانما خولف هذا في المفوضة بالنص الوارد فيها ففيها عداها بدقي على الاصل

(المسئلة الثالث) أنه إذا سمى لها تسمية فاصدة وجب مهر المثل بالفا ما لمنح وبه قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيمة رصاحباه مجب الاقل من المسمى أو مهر الشرلان البضع لا يقوم إلا بالعقد فاذا رضيت بأقل من مهر مثابا لم يقوم بأكثر مما رضيت به لانها رضيت باسقاط الزبادة

ولنا أن ما يضمن بالعقد الفاسد اعتبرت قيمته بالفا ما بالغ كلبيم وما ذكروه ففير مدلم ثم لا يصح

الاب (واناني) أن الشرط ههنا لم يتجدد في قوله ان كان لي زوجة وان كان أبوك ميناً ولاالذي جمل الالف فيه معلوم الوجود ليكون الالف الثاني زيادة عليه ، و مكن الفرق بين المسئلة التي نص أحمد على ابطال التسمية فيها وبين التي نص على الصحة فيها بان الصفة التي جعل الزيادة فيها ليس للمرأة فبها غرض يصح بذل العوض فيه وهو كون أبيها ميناً بخلاف المسئلتين اللتين صحح التسمية فيهما فان خلو المرأة من ضرة تعيرها و تفاسمها و تضيق عليها من أكبر أغراضها وكذلك افرارها في دار لهابين أهلها وفي وطنها فلذلك خففت صدافها لتحصيل غرضها وثقلته عند فوانه، فعلى هذا يمتنع قياس احدى الصور تين على الاخرى ولا يكون في كل مسئلة الارواية واحدة وهي الصحة في المسئلة ين الآخر تين والبطلان في المسئلة الاولى وما جاء من المسائل الحق ما أشبهها به

ومسئلة (واذا قال العبد لسيدة، أعتقيني على أن أنزوجك فأعتقته على ذلك عتق ولم يلزمه شيء وكذلك ان قالت لعبدها أعتقتك على أن تروج بي لم بلزمه ذلك يعتق ولم يلزمه قيمة نفسه) لأنها اشترطت عليه شرطاًهو حقله فلم يلزمه كما لو شرطت عليه أن جهد نانير فيقبلها ولان انمكاح من الرجل لا عوض له مخلاف نكاح المرأة، وكذلك لوشرط السيد على أمته أن زوجه نفسها لم يلزمه ذلك (مسئلة) (واذا فرض الصداق ، وجلا ولم يذكر محل الاجل صح ومحله الفرقة عند أصحابنا وعند أبي الخطاب لا يصح)

عندهم فانه لو وطنها وجب مهر المثل ولو لم يكن له قيمة لم يجب فان قبل انما رجب لحق الله تعالى قبل لوكان كذلك لوجب أفل المهر ولم يجب مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تروجها على الف لها والف لا بيها كانذلك جائزاً فانطاقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الالفين ولم يكن على الاب شيء مما أخذ)

يجوز أن يكون الصداق مؤجلا ومعجلا وبعضه معجلا وبعضه مؤجلا لانه عقد في معاوضة فجاز ذلك فيه كالثمن ومتى أطلق افتضى الحلول كما لو أطلق ذكر الثمن وان شرطه مؤجلا الى وقت فهو الى أجله وان شرطه مؤجلا ولم يذكر أجله ففال الفاضي يصح وبحله انفرنة عند أصحابنا قال أحمداذازوج على العاجل والآجل لا يحل الا بموت أو بفرقة وهذا قول التخيى والشعبي وقال الحسن وحماد بن أبي سليان وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد يبطل الاجل ويكون حالا وقال اياس بن معاوية لا يحل حتى تطلق أو يخرج من مصرها أو يروج وعن مكحول والاوزاعي محل الى سنة بعد الدخول بها واختار أبو الخطاب فساد المسمى ولها مهر المثل وهو قول الشافعي ولانه عوض مجهول ألحل ففسد كثمن المبيع ووجه الاول أن المطلق محمل على الفرقة والعادة في الصداق الآجل ترك المطالمة به الى حين الفرقة فحمل عليه فيصير حينئذ معلوما بذلك فأما ان جعل الاجل مدة معلومة كقدوم زيد ونحوه لم يصح للجهالة واعاصح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وقد صرفه همنا عن العادة بذكر الاجل ولم يبينه فبقي مجهولا فيحتمل أن تبطل النسمية ومحتمل أن يبطل الناجيل ويحل

(فصل) قال رضي الله عنه (وان أصدقها خراً أو خزبراً أو مالا منصوباً صح النكاح ووجب فهر المثل ض عليه أحمد وبه قال عامة الفقهاء منهم الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وحكي (المغني والشرح الـكبير) فكلوا من أموالهم ، أخرج، أبو داود ونحوه النرمذي وقال حديث حسن، فاذا شرط لنفسه شيئا من الصداق بكون ذلك أخذاً من مال ابنته وله ذلك

قولم : انه شرط فاسد . ممنوع ، قال القاضي و او شرط جميع الصداق لنفسه صح بدليل قصة شعيب فانه شرط الجميع لنفسة ، واذا نزوجها على الف لها والف لا يها فطانت قبل الدخول رجع الزوج في الالف الذي قبضته و لم يكن على الاب شي ، مما أخذ لان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق والألفان جميع صداقها فرجع عليها بنصفيها وهو الف و لم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته الفا فلا بجوز الرجوع عليه به ، وهذا فيما إذا كان قد قبضها الالفين و او طاقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف و بقي عليه الف الزوجة بأخذ الاب منها ما شاء

وقال القامي يكون بيهما نصابين وقال نقله مهنا عن أحد لانه شرط انفسه النصف ولم يحصل من الصداق الا النصف و لوس هذا القول على سبيل الايجاب فان الاب أن يأ ذ ما شاء ويترك ماشاء واذا ملك أن يأخذ من غير شرط فكذلك اذا شرط

(فصل) فان شرط ذلك غير الاب من الاوليا. كالجد والاخ والعم فالشرط باطل نص عليه أحد وجميع المسمى لها ذكره أبو حفص وهو قول من سمينا في أول المسئلة ، وقال الشانعي بجب مهر المثل وهكذا ذكر القاضي في المجرد لازالشرط اذا بطل احتجنا أن نرد الى الصداق مانقصت الزوجة

عن أبي عبيد أن النكاح فاسد اختاره أبو بكر عبد الهزيز وروي عن أحمد نحو ذلك فانه قال في رواية المروذي إذا تروج على غير طيب فكرهه فقات ترى استقبال النكاح فأعجبه وحكي عن مالك أنه يثبت إذا دخل بها وإن كان قبله فدخ قالوا لانه نكاح جهل الصداق فيه محرما فأشبه نكاح الشغار ولنا أنه نكاح الوكان محبولا فوجب ان يصح وان كان فاسداً كالوكان مجهولا ولانه عقد لا يبطل مجهالة الموض فلا يفسد بتحريمه كالحام ولان فساد الموض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحا فكذلك اذا فسد وكلام احمد في رواية المروذي محمول على الاستحباب فان مسئلة المروذي في المال الذي ليس بطيب وذلك لا يفسد العقد بتسميته فيه وما حكي عن مالك لا يصح وماكان فاسداً قبل الدخول فهو بعده فاسد كنه كاح ذوات المحارم فأما اذا فسد الطلاق لجهالته أو عدمه أو العجز عن تسليمه فالذكاح ثابت لا نعلم فيه اختلافا

(فصل) وبجب مهر المثلق قول أكثر أهل العلم منهم مالك والثوري، والشافعي وأبو ثور يبطلان التسمية ويرجع بالقيمة كاما في المسئلتين كما في تفريق الصفقة قلنا لان القيمة بدل أما يصار اليها عند العجز س الاصل وههنا العبد المملوك مقدور عاينه ولا عيب فيه وهو مستحق في العقد فلا يعجوز الرجوع الى بدله أما تفريق الصفقة فانه إذا بطل العقد في الجميع صرنا الى المن وليس دوبدلاعن المبيع واعا انفسخ العقد فرجع في رأس العقد وههنا لا ينفسخ العقد واعا يرجع الى قيمة الحر منها

لاجله ولا يعرف قدره فيصبر الكل مجهولا فيفسد وان أصدقها الفين على أن تبطي أخاها الفا فالصداق صحبح لانه شرط لا يزاد في المهر من أجله ولا ينقص منه فلا يؤثر في المهر مخلاف التي قبلها

ولنا أن جميع ماأشرطه عوض في تزويجها فيكون صدافا لها كا لوجه لهاوإذا كان صدافا أنتفت الجمالة وهكذا لو كان الاب هو المشترط لـكان الجميع صدافا وإما هو أخذ من مال ابنته لانله ذلك ويشترط أن لا يكون ذلك مجحفا بمال ابنته فان كان مجحفا بما لما لم يصح الشرط وكان الجميع لها كما لو اشترطه سائر أوليائها ذكره القاضي في الجرد

(فصل) فان شرط انفسه جميع الصداق ثم طلق قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليه رجم في نصف ما أعطى الاب لأنه الذي فرضه لها فبرجم في نصفه القوله تمالى (فنصف مافرضم) ومحتمل أن برجم عليها بقدر نصفه ويكون ما أخذه الاب له لاننا قدرنا أن الجيم صار لها ثم أخذه الاب نها فتصير كأنها قبضته ثم أخذه منها وهكذا لو أصدقها الفا لها والنا لابها ثم ارتدت قبل الدخول فهل برجم في الالف الذي قبضه الاب عليه أوعليها على وجهين

لتعذر تسليمه فلا وجه لا يجاب قيمته أما آذاكان نصفه حراً ففيه عيب فجاز رده بعيبه وقال أبوحنينة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبد وحده صداقا ولا شء لها سواه

ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شيء كما لوكان منفرداً

(مسئلة)) وان وجدت به عيبا فلها الخيار بين أخذ ارشه أو رده وأخذ قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق اذا كان معينا فوجدت به عيباً فلها رده كالمبيع المعيب ولا نعلم في هذا خلافا اذا كان العيب كثيرا وان كان يسيراً فحكي عن أبى حنيفة أنه لا يرد به

ولنا أنه عيب يرد به المبيع فرد به الصداق كالمكثير اذا رد به فلها قيمته ولا ينفسخ برده فيبقى سبب استحقاقه فتجب عليه قيمته كما لو غصبها إياه فأتلفه فان كان الصداق مثليا كالمكيل والموزون فردته فاها عليه مثله لانه أقرب اليه فان اختارت امساك المعيب وأخذ ارشه فلها ذلك في قياس المذهب وان حدث به عيب عندها ثم وجدت به عيباً خيرت بين أخذ ارشه ورده ورد ارش عيبه لانه عوض في عقد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيع، وسائر فروع الرد بالعيب ثبتت ههنا مثل ما نشبت في البيع والحلاف فيه كالبيع لما ذكرنا

(فصل) فان شرطت في الصداق صفة مقصودة كالكتابة والصناعة فبان بخلافها فلها الردكما تردفي البيع وهكذا ان دلسه تدليسا يرد به المبيع كتحمير وجه الجارية و تسويد شعرها و تضمير الماء على الرحا وأشباه ذلك فلها الردبه وان وجدت الشاة مصراة فلها ردها و تردصا عامن عرقيا ساعلى البيع و نقل مهناعن أحد فيمن تزوج امرأة على المد ذراع فاذاهي تسمائة هي الحيار ان شاءت أخذت الدار وان شاءت أخذت قيمة الف فيمن تزاع والنكاح جائز وهذا في الذا أصدقها دارا بعينها على أنها الف ذراع فحرجت تسمائة فهذا كالهيب في ثبوت

ومـ ثلة ﴾ قال (واذا أصدقها عبداً صغيراً فكبر ثم طلقها قبل الدخول فان شاءت دفعت اليه نصف قيمته يوم وقع عليه المقد أو تدفع اليه نصفه زائداً الا أن يكون يصلح صغيراً لما لا يصلح له كبيراً فيكون له عليها نصف قيمته يوم وقع عليه العقد الا أن يشاء أخذ ما بذلته من نصفه)

في هذه المسئلة أحكام منها أن المرأة علك الصداق بالمقد وهذا قول عامة أهل العلم إلا أنه حكي عن مالك أنها لا تملك إلا نصف وروي عن أحد ما يدل على ذلك وقال ابن عبدالبرهذا موضع اختلف فيه السلف والآثار وأما الفقها، اليوم فعلى أنها تهلسكه وقرل النبي والمستلفي ولا أزار الله عداد الله على ان الصداق كله للمرأة لا يبقى للرجل منه شي، ولانه عقد تدلك به الهوض بالعقد فلك فيه الدوض كالملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجرب جميعه بالعقد ألا ترى أنها لو ارترت سقط جميعه وان كانت قد ملكت نصفه إذا ثبت هذا قان نها ورزيادته لها سواء قبضته أو لم تفيضه متصلاكان أو منفصلا وان كان ما لا زكاتيا حال عليه الحول فركانه عليها أص عليه أحمد وان ناص بعد قبضها له أو تلف فهو من ضمانها ولو زكنه ثم طاقت قبل الدخول كان ضمان انزكاة كاها عليها وأما قبر هما قان منعها منه ولم عليها وأما قبل القبض فهو من ضمان الزوج ان كان مكيلا أو موزونا وأما غيرهما قان منعها منه ولم

الرد لابه شرط شرطا مقصوداً فبان مخلافه فأشبه ما لو شرط العبد كانباً فيان بخلافه ، وحوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت بها ناقصة ولم يجعل لها مع الامساك ارشالان ذلك ليس بسب، ويحتمل ان لها الرجوع بقيمة بعضها أو ردها وأخذ قيمتها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان تزوجها على الف لها والف لأ ببها صح)

وحملة ذلك أنه يجوز لابي المرأة أن يشترط شيئًا من صداقها لنفسه وبهذا قال إسحاق . وقد روي عن مسروق انه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف فجعلها في الحج والمساكين ثم قال للزووج جهز امرأنك ، وروى ذلك على نالحسين ، وقال عطا، وطاوس وعكره قوعم بن عبد العزيز والثوري وأبر عبيد بكون ذلك كله المرأة

وقال الشافعي: إذا فعل ذلك فلها مهر المثل وتفسد التسمية لانه نقص من صداقها لاجل هذا الشرط. الفاسد لان المهر لا بجب إلا المزوجة لكونه عوض بضعها فيبقى مجهولا لاننا نحتاج أن نضم الى المهر ما قص منه لاجل هذا الشرط وذلك مجهول فيفسد

و أنا قول الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام (أني أريد أن أنكحك إحدى أبنتي هاتين على أن تأجر في عماني حجيج) فجعل الصداق الاجارة على رعاية غنمه وهو شرط لنفه ولان للوالد الاخذ من مال ولد، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « أنت و مالك لا بيك) وقرله ، أن أولاد كم من أطيب

يمكنها من قبضه فهو من ضاله لاه بمنزلة الفاصب وان لم يحل بينه وبينها فهل يكون من ضالها أو من ضاله في طابه (الحسكم الثاني) أن الصداق يتنصف بالطلاق قبل الدخول لفوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن عسوهن وقد فرضه لهن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف بحدد الله ، وقياس المذهب أن نصف الصداق بدخل في المك الزوج حكا كالبراث لا يفتقر إلى اختياره وارادته فما محدث من النما، يكون بينها وهو قول زفر وذكر القاضي احبالا آخر ألم لا بدخل في المسلك حتى مختار كالشفيم وهو قول أبي حنيفة ، والمشافعي قولان كالوجهبن وانا قوله تعالى (فنصف ما فرضم) أي لسكم أو لهن فاقتضى ذه ك أن النصف لما والنصف له بجرد الطلاق ولان الطلاق سبب بالاس به بغير عرض فلم يقف الملك على إرادته واختياره كالارث بهما الاخذ ما وجد السبب وإنما فيها الاخذ مها ومي أخذ مها ثبت الملك من غير ارادته واختياره وقبل الاخذ ما وجد السبب وإنما استحق عباشرة سبب الملك ومباشرة الاسباب موقوفة على اختياره وقبل الاخذ ما وجد السبب وإنما فلاخذ بالشفعة نظير أبيرت الملك المطاق فان ثبوت الملك المحالة فان ثبوت الملك في أو المنافق فان ثبوت الملك المحالة فان نفص الصداق في يد المرأة ومباطرة فان كان قد طالبها به فنعته فعليها الفهان لامها غاصة وان تلف قبل طالبته في يد المرأة ومد الطلاق فان كان قد طالبها به فنعته فعليها الفهان لامها غاصة وان تلف قبل طالبته في يد المرأة ومد الطلاق فان كان قد طالبها به فنعته فعليها الفهان لامها غاصة وان تلف قبل طالبته

كسبكم فكاوا من أموالهم » خرجه أبو داود وأخرج نحوه النرمذي وقال هذا حديث حسن ، فاذا شرط لنفسه شيئا من الصداق بكون ذلك أخذاً من مال ابنته وله ذلك

قولهم هوشرط فاسد ممنوع ،قال القاضي ولو شرط جميم الصداق انفسه سمح بد ايل قصة شعيب عليه السلام فانه شرط الجميم لفسه

[﴿] مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بالالف الذي قبضته ولم يكن على الابشيء مماأخذ)
لان الطلاق قبل الدخول يوجب تنصيف الصداق والالفان جميع صدافها فرجع عليها بنصفها
وهو الف ولم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته الفا فلا يجرز الرجوع عليه به وهذا فيا إذا
كان قبضها الافين ، فإن طلقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف وبقي عليه الف للزوجة يأخذ الاب
منها ماشاء ، وقال القاضي يكون ببنها نصفين ، وقال نقله مهنا عن أحد لانه شرط لنفسه النصف ولم
محصل من الصداق الا النصف، وليس هذا القول على سببل الايجاب قان اللاب ان بأخذ ماشا، وبترك

⁽ فصل) قان شرط لنفسه جميع الصداق ثم طاق قبل الدخول يعد تسليم الصداق اليه رجع في نصف ماأعطى الاب لانه الذي فرضه لهافيرجع في نصفه لقوله تعالى (فنصف ما فرضتم) ومحتمل أن يرجع عليها بنصفه و يكون ما أخذه الاب له لانذا تدرنا أن الجبع صار لها ثم أخذه الاب منها فتصير

فقياس المذهب أنه لا ضمان عليها لانه حصل في بدها بنير فعلها ولا عدوان من جهتها فلم تضمنه كالوديعة ان اختلفا في مطالبته لها فالفول قرلها لانها منكرة وان ادعى أن الناب أو النقص كان قبل الطلاق وقالت بعده فالفول أيضا قولها لانه يدعي ما يوجب الضماف عليها وهي تنسكره والقول قول المنكر، وظاعر قول أصحاب الشانعي أن على المرأة الفيمان لما تلف أو نقص في بدها بعد الطلاق لانه حصل في يدها محكم قطع العقد فأشبه المبيم إذا ارتفع العقد بالفيخ

ولنا مأذ كرناه ، وأما المبيع فيحتمل أن يمنع وان سلمنا فان الفسخان كان منهماأو من المشتري فند حصل منه التسبب الى جعل ملك غيره في يده ، وفي مسئلتنا ليسمن المرأة فعل وانحا حصل ذلك بفعل الزوج وحده فأشبه ما لو لفي ثوبه في دارها بفير أمرها

(فصل) ولو خالع امرأته بعد الدخول ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل دخوله بها فلها في النكاح الثاني نصف الصداق أو المسمى فيه وبهذا قال الشانعي وقال ابوجنيفة لها جميعه لازحكم الرط موجود فيه بدليل أنها لو أتت بولد لزمه

ولذا أول الله سبحانه (وان طلفتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه طلاق من فكاح لم بمسها فيه فوجب أن يتنصف به الهركا لو تزوجها بمد العدة وما ذكره غير صحيح فان لحرق النسب لا يقف على الوط، عنده ولا يقرم مقامه فاماان كان لم يدخلها في النكاح لاول أيضا فعليه نصف الصدق الاول و نصف الصداق اثاني بغير خلاف

كأنها قبضته ثم أخذه منها ،وعكذا لو أصدقها الله الها لابيها ثم ارتدت قبل الدخول فهل برجم في الالف الذي قبضه الابءليه أوعلبها م على وجهبن

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ فَعَلَّ ذَلَّتُ غَيْرِ الآبِ قَالَكُلُّ لَمَّا دُونُهُ ﴾

اذا شرط ذلك غير الاب من الاوليا. كالجد والاخ فالشرط باطل نص عليه أحمد وجميم المسمى لها ذكره أبوحنص وهو قول من سمينا في أول المسئلة ، وقال الشافعي يجب مهر المنل وهكذا ذكر القاضي في الحجرد لان الشرط اذا بطل احتجنا أن نود الى الصداق مانقصت الزوجة لاجل ولانعرف قدره فيصبر الكل مجهولا فيفسد وان أصدقها الفين على أن ترمطى أخاها الفا فالصداق صحيح لانه شرط لا يزاد في المهر من أجله ولا ينقص منه فلا يؤثر في إلمهر مخلاف التي قبلها

وانا أن ما اشترطه عرض في تزويجها فيكون صدافا لها كا لوجمله لها واذا كان صدافا انتفت الجهالة وهكذا لو كان الاب هو المشترط لكان الجميع صدافا وانما هو أخذمن مال ابنته لان له ذلك، وبشترط أن لا يكون ، جحفا بمال ابنته فإن كان مجحفا بمالها لم بصح الشرط وكان الجميع لها كا لو اشترطه سائر الاوليا ذكره القاضي في المجرد

﴿ مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَلَلَّابُ تَرْوَبِجُ أَبَنَّهُ الْبِكُرُ بِدُونَ صِدَاقً مَثْلُهَا وَأَنْ كُوهُتٍ ﴾

(الحسكم النااب) أن الصداق إذا زاد بعد العقد لم يخل من أن تكون الزبادة غير متميزة كعبد يكبر أو يتعلم صناعة أو يسمن أو متديرة كالولد والسكسب والثمرة فان كانت متميزة أخذت لزبادة ورجع بنصف الاصل، وأن كانت غير متبيرة فالخبرة البها إن شاءت دفعت اليه نصف قيمته يوم مقد لان الزيادة لها لايلزمها بدلها ولا يكنها دفع الاصل بدونها فصرنا إلى نصف القيمة عوان شا.ت دفعت اليه نصفًا زائداً فيلزمه قبوله لاتمها دفعت اليه حقه وزيادة لانضر ولا نتمبز فان كان محجوراً عليها لم يكن لها الرجوع الا في نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يجوز لهاولا لوابها التبرع بشي. لا يجب عليها وان نقص الصداق بعد العقد فهو من ضمامها ولا يخلو أيضا من أن يكون النفص متميرًا أو غير متميز فان كان متميزاً كعبدين تلف أحدهما فانه يرجع بنصف الباقي ونصف قية التالف أو .ثل نصف التالف إن كان مرذرات لامثال ، وإن لم يكن مَد بوزًا كعبد كان شابا فصار شيخا فنقصت قيمته أو نسي ما كان يحسن من صناعة أو كة به أو هزل فالحيار إلى الزوج. ان شا. رجم بنصف تيمته وقت ما أصدقها لأن ضان الـ قص علم ا فلا يلزمه أخذ نصف لأنه دون حقه ، وان شاه رجع بنصفه ناقصا فتجبر المرأة على ذلك لانه رضي أن إخذحقه ناقصا ، وان اختار أن يأخذ أرش المقصَّم هذا لم يكن له هذا في ظاهر كالام الحرقي وهر قول أكثر الفنها، ، وقال الفاضي القياس أن له ذلك كالمبيع عمكه ويطالب بالارش وبما ذكرنا. كله قاله أبو حنيفة والشافعي ، وقال محمد بن الحسن الزبادة غير المتميزة تابعة العين فله الرجوع فيها لانها نتبع في الفوخ فأشبرت زبادة الدوق

وجملة ذلك أن للاب ترويج الله بدرن صداق مثلها بكراً كانت أو ثبيا صغيرة أو كيرة وبه قال أبوحنيفة ومالك ، وقال الشافعي ايس له ذلك فان فعلى فلها مهرِ مثلها لانه عقد مهاوضة المربح. أن ينتص فيه عن قيمة المعرض كالبيع ولانه تفريط في المها وابس له ذلك

ولما أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لانفالوا في صداق النسا. فما أصدق رسول الله وَيُعْلِينَهُ أَحْدًا مِن نَسَاتُهُ وَلَا أَحْدًا مِن بِنَانَهُ أَكْثَرُ مِن اثْنَتِي عَشْرَةً أُوقِيـةً ، وكان ذلك بحضر من الصحابة ولم ينكروه فكن انفاقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وأن كان درن صداق الثل ، وزوج معيد بن المسيب النته بدرهمين وهو من أشرف قريش شرفا وعلما ودينا، ومن المعلوم الله لم يكن مهر مثلها، ولانه ايس القصود من النكاع العرض وأنما القصود السكن والازواج ووضم المرأة في منصب عند من يكفلها ويصونها وبحسن عشرتها ، والظاهر من الاب مع عام شفقته وبلوغ نظرهانه لاينتصها منصداقها الالنحصيل المعاني القصودة بالنكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل القصود بتنويت غيره ءوبفارق سائر عقود المعاوضات فان المنصود فيها العوض فلم بجز تغويته

[﴿] مسئلة ﴾ (وأن فعل ذاك غيره باذنها صح)

ولم يكن الهيره الاعتراض اذا كانت رشيدة لان الحق لها وقد أسقطنه فأشبه مالو أذنت في بيم

ولذا أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تنصف الطلاق كالمتميزة ، وأمازيادة السوق فليست ملكه وفارق نماء المبيع لان سبب الفسخ الميب وهو ساق على الزبادة وسبب تنصيف المهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حته في نصف المفروض دون المين ولهذا لو وجدها ناقصة كان له الرجوع الى نصف علها أو قيمتها بخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سمينا لم يكن له أخذ، والمبيع تعلق حقه بعينه فتبعه ثمنه فأما أن فقص الصداق من وجه رزاد من وجه مثل أن يتهلم صنعة وينسى أخرى أو هزل وتعلم ثبت الخيار لهكل واحد منها وكان له الامتناع من العين والرجوع إلى القيمة فان المبع المواد في نصف العين جازوان أمتنع هو من الرجوع في نصف قيمتها المهن خوادا المتنع أحدها رجع في نصف قيمتها

(فصل) فان كانت العين تالعة وهي من ذوات الاشال رجع في نصف مثلهاوالا رجع في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين العقد الى حين القبض أو إلى حين العكين منه على ماذ كرنا من الاختلاف لان العين إن زادت ذار بادة لها تختص بها ، وان نقصت قبل ذلك فرلقص من ضهانه ، وان طلقها قبل قبض الصداق وقبل الدخول وقد زادت زيادة منفصلة نعي لها تنفرد بها وتأخذ نصف الاصل ، وان كانت الزيادة متصلة فلها الخيار بين أن تأخذ النصف و ببقي له النصف و بين أن تأخذ اللك و تدفي البه قيمة النصف غير زائد ، وان كان ناقصا فلها الخيار بين أخذه ناقصاً و بين مطالبته بنصف قيمته غير ناتص

سلمة لها بدون أمن ثلها ، وأن فعله بغير أذبها وجب مهر المثل لانه قيمة بضعها واليسالولي نقصها منه فوجب مهر أنثل والنكاح صحيح لان فساد انتسمية وعدمها لايؤثر في النكاح

⁽ فصل) وعام المهر على لزوج لان التسمية فاسدة مهنا الكونها غيرمأ ذون فيها شرعا فوجب على الزوج بهر المثل كالو زوجها لمحرم وعلى الولي ضافه لانه المفرط فكن عليه الضمان كالو باعمالها بدون، ثان مثاه ، قال أحد أخاف أن يكون ضامةً وليس الاب، مثل الرئي ، ويحتمل أن لا يلزم الزوج الا المسمى والبقي على الولي كالوكيل في البيم

⁽ مسئلة) (وان زوج ابنه الصغير َ باكثر من مهر النّل صح رازم ذمة الابن) وفيه اختلاف ذَ رَناه فيها مضى لانالدوض له فكان المموض عليه كالكبير وكثرن المبيع

[﴿] مَسْالَةً ﴾ (فان كان معسراً فهل بضونه الاب ? يحتمل وجهين)

ذُكر شيخًا في كتاب المنمي فيه روايتين مطلقا (إحداهما) يضمنه نصعايه احمد نقال تزويج الاب لابه الطفل جائز ويضمن الاب الهر لاله النزم العوض عنه فضمنه كما لونطق بالمفهان والاخرى لايضمنه لا به عقد معاوضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كشمن مبيعه وكالوكيل قال القاضي وهدا أصح. قل القاضي انها الروايتان فيها إذا كان الابن معسراً. أما الوسر فلا يضمنه الاب رواية

(فصل) اذا أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طفها قبل الدخول فله نصف قيمتها وقت ماأصدقها وليس له الرجوع في نصنها لانها زائدة زبادة متصلة فأشهت الجارية إذا سمنت و وا كانالطام مؤراً أو غير مؤبر لانه متصل بالاصل ولا يجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن و تعلم الصناعة ، فأن بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها أجبر على ذلك لابها زيادة متصلة ولا يجب فصلها ، وإن قال اقطعي ثمرتك حتى أرجع في نصف الاصل لم يلزمها لان عرف هذه الثمرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدليل الببع ولان حق الزوج انتقل الى القيمة فلم يعد إلى الهين الا برضاها ، فأن قالت المرأة أثرك الرجوع حتى أجذ ثمرتي و ترجع في نصف الاصل أو ارجع في الاصل وأمهلي حتى أقطع الثمرة أو قال الزوج أنا أصبر حتى اذا جذت ثمرتك رجعت في الاصل أو قال أنا أرجع في الاصل وأصبر حتى تجذي ثمر نك أصبر حتى اذا جذذت ثمرتك رجعت في الاصل أو قال أنا أرجع في الاصل وأصبر حتى تجذي ثمر نك أم يلزم واحداً منها قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى القيمة فلم بعدالى العين إلا برضاهما ومحتمل أن يلزمها قبول ما عرض عليها لان الضرر عليه فأشبه مالو بذلت له نصفها مع طلعها وكما لو وجد العين النور في الشجر كالحدكم في النخل واخراج النور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرثها فنلك زيادة محضة أن بذلتها له النور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرث نصف قيمتها وإن زرعتها فحكها حكم النور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرث نصف قيمتها وإن زرعتها فحكها حكم النور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرث نصف قيمتها وإن زردة بما فلكها حكم المناح الم

واحدة ، فان طلق قبل الدخول سقط نصف الصداق فأن كان ذلك بعد دفع الاب الصداق عندرجم نصنه إلى الابن وليس اللب الرجرع فيه بمعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملك به الطلاق عن غيراً بيه فأشبه مالو وحبه الاب أجنبيا ثم وهبه الاجنبي الابن ، ويحتمل أن يرجم فيه لانه تبرع عن أبيه فلم يستقر الملك حتى استرجمه الابن وكذلك الحكم فيا او قضي الصداق عن ابنه الكبير ثم طلق قبل الدخول فالحكم في الرجوع في نصفه بالطلاق

﴿ مسئلة ﴾ (وللاب قبض صداق ابنته الصغيرة بغير إذنها)

لانه بلي مالها فكان له قبضه كثمن مبيعها ، ولا يقبض صداق الثيب السكبيرة الا باذنها اذا كانت رشيدة لانها المتصرفة في مالها فاعتبر اذنها في قبضه كثمن مبيعها وفي البكر البائغة العاقلة روايتان (اصحما) أنه لايقبضه إلا باذنها اذا كانت رشيدة كالثيب (والثانية) له قبضه بغير إذنها لانه العادة ولانه يملك اجبارها على النكاح أشبهت الصغيرة وهو قول أبي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه : وأن تزوج العبد باذن سيد، على صداق مسمى صح بغير خلاف نعلمه والمهر على سيد، وكذاك النفقة ضورا أر لم يضمنها وسواء كان مأذرنا له في التجارة أو محجورا عليه نص عليه احمد وعنه مايدل على أن ذلك يتعلق بكسه فانه قال نفقته من ضريبته ،وقال أن كانت نفقته بقدر ضريبته أنفق عليها ولا يعطى الولي وأن لم يكن عند، ما ينفق فرق ببنها وهذا (الجنوالنامن) (الجنوالنامن)

النخل اذا أطلع الا في موضع واحد وهو أمهـا اذا بذلت نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله يخلاف الطلع مع النخل والفرق ببنهما من وجهين :

(أحدهما) أن الثمرة لا ينقص مها الشجر والارض تنقص بالزرع وتضعف

(اثناني) أن النمرة متولدة من النخل فهي تابعة له والزرع ملكها أردعته في الارض فلامجبرعلى قبوله ، وقال القاضي مجبر على قبوله كالطلع سوا، وقد ذكرنا ما يقتضي الفرق ومسائل النراس كمسائل الزرع فان طلقها بعد المصادولم تكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها ، وإن نقصت بالزرع أو زادت به رجع في نصف قيمتها إلا أن برضى بأخذها ناقصة أو ترضى هي بذلما زائدة

(فصل) وآذا أصدقها خثبا فشققه أبرابا فزادت قيمة، لم يكن له الرجوع في نصابه لزبادته ولا يلزمه قبول نصفه لأنه نقص من وجه فأنه لم يبق مستعداً لما كان يصلح له من التسقيف وغيره ، وإن أصدقها ذهبا أو فضة فصاغته حليا فزادت قيمته فلها منعه من نصفه ، وإن بذات له النصف لزمه القبول لان الذهب لاينة صباطياغة ولا يخرج عن كونه مستعداً لمساكان يصلح له قبل صياغته ، وإن أصدقها دناذير أو دراهم أو حلياً فكسرته ثم ضاغته على غير ماكان عليه لم يلزمه قبول نصفه لأه نقص

قول الشافي لانه لا يخلو إما أن يتعلق برقبة الدبد أو بذمته أو كسبه أو ذمة السيد لا جائزا أن يتعلق بذ ة العبد يقبع به بعد العبق لا يستحق العوض في الحال معجلا فلا يجوز تأخير العوض ولاجائزاأن يتعلق برقبته لانه وجب برضاء سيده أشبه مالو افترض برضائه ولا جائزا أن يتعلق بذمة السيد لانه أنما يتعلق بذبته ما ضمنه عن عبده ولم يضمن عنه المهر والنفقة اثبت تعلقه بكسبه ضرورة ، وقائدة الحلاف أن من لزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبسد كسب وليس السيد الفسخ المدم كسب العبد والمس السيد استخدامه و نعه الاكتساب ، ومن علقه بكسبه الماسراة الفسخ إذا لم يكن له كسب وليس السيده منعه من التكسب

ولنا أنه حق تعلق باله تمد برضا، سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كم لو أرهنه بدين ، فعلى هذا لو باعه سيده أو أعتقه لم يسقط الهر عن السيد ص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فأما النفقة فأنها تجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري وعنى العبد أذا عتق

﴿ مسئلة ﴾ (وانتزوج بغير إذن سيده لم يصح النكاح)

أَجْمَع العلماء على ان العبد ليس له ان ينكح بغير اذن السيد فان فعل لم ينفذ نكاحه في قول الجميع قال ابن المنذر أجمع على ان نكاحه باطل قال شيخنا الصواب ماقلنا ان شاء الله تعالى فاتهم اختلفوا في صحته فعن احمد في ذلك روايتان (أظهرها) انه باطل وهو قول عمانوا بن عمر رضى الله عنها وبه قال شريح وهو تول الشافمي، وعن احمد أنه موقوف على اجازة السيد فان اجازه والابطل وهو قول أصحاب الرأي لانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

في يدها ولا يلزمها بدل نصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإن عادت الدنانير والدراهم الى ماكانت عليه فله الرجوع في نصفها وليس له طلب قيمتها لانهاعادت الى ماكانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أصدقها عبداً فهرض ثم برى ، ، وإن صاغت الحلى على ماكان عليه ففيه وجهان

(أحدهما) له الرجوع كالدراهم اذا أعيدت (والثاني) ليس له الرجوع في نصفه لانها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ، واو أصدقها جارية فهزات ثم سمنت فعادت اليحالتها الاولى فهل يرجع في نصفها ? على وجهين

(فصل) وحكم الصداق حكم البيع في ان ماكان مكيلا أو مرزونا لا يجرز لها النصرف فيه قبل قبضه وما عداه لا يحتاج الى قبض ولها النصرف فيه قبل قبضه ، وقال القاضي وأصحابه ماكان مته ينا فلها النصرف فيه وما لم يكن متعينا كالقذر من صبرة والرطل من زيت من دن لا علك النصرف فيه حتى تقبضه كالمبيع ، وقد ذكرنا في المبيع رواية أخرى أنها لا علك التصرف في شي منه قبل قبضه وهدا مذهب الشافي وهذا أصل ذكر في البيع ، وذكر القاضي في وضع آخر أن مالم ينتقض المقد بهلاكه كالمهر وعرض الحلم يجوز التصرف فيه قبل قبضه لانه بذل لا ينفسخ السبب الذي ملك به جلاكه فج از التصرف فيه كالوصية والمبراث وقد نص أحمد على هبة المرآة زرجها صداقها قبل قبضها وهو نوع تصرف فيه وقياس المذهب أن ماجاز لها التصرف فيه فهو من ضانها ان ناف أو نقص ومالا تصرف لها فيه فهو

ولنا ماروی جابر قال قال رسول الله عَلَيْكِيْقِ «ایماعبدتروج بغیر اذن والیه فهو عاهر» رواه الاثرم والنرمذي وقال حسن رأبو داود وان ماجه وروی الحلال باسناده عن موسی بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عَلَيْكِيْلِيَّةِ « ایما عبد تروج بغیر اذن موالیه فهو زان قال أحمد ذکرت هذا الحدیث لابی عبد الله فقال هذا حدیث منکر رواه أبو دواد وابن ماجة عن اب عمر موقوفا من قوله ولانه عقد فقد شرطه فلم یصح کما لوتروجها بغیر شهود

﴿ مسئلة ﴾ (فان فأرقها قبل الدخول فلا شيء عليه)

لانه عقد باطل فلا يوجب بمجرده شيئاً كالبيع الباطل وهكذا سائر الانكحة الفاسدة لاتوجب بمجردها شيئاً فن أسابها وجب لها المهر في الصحيح من المذهب رواه عن احمد جماعة وروى عنه حنبل انه لامهر لها اذا نزوج العبد بنير اذن سيده وهذا يمكن حمله على ماقبل الدخول فيكون موافقا لرواية الجماعة ويمكن حمله على عمومه في عدم الصداق وهو قول ابن عمر ورواه الاثرم عن نافع قال كان اذا نزوج مملوك لابن عمر جلده الحد وقال للمرأة انك أبحت فرجك وأبطل صداقها ووجهه انه وطيء امرأة مطاوعة في غير نكاح صحيح فلم مجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال الفاضي هذا اذا كانا عالمين بالتحريم فاما أن جهات المرأة ذلك فلها الهر لانه لا ينقص عن وطء الشبهة ويمكن حمل هذه الرواية على أنه لامهر لها في الحال بل يجب في ذمة العبد يتملق به بعد العتق وهو قول الشافعي الجديد

من ضمان الزوج وان منعها الزوج قبضه أو لم يمكنها منه فهو من ضمانه على كل حال لان يده عادية فضمنه كالفاصب وقد نقل مهنا عن أحمد في رجل تزوج اسرأة على هذا الفلام ففقت عينه فقال ان كا تقبضته فهو لها وان لم تكن قبضته فهو على الزوج فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من ضمان الزوج بكل حال وهو مذهب الشافعي وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتلفه ويضمنه بمثله ان كان مثليا وبهذا قال أبو حنيمة والشافعي في القديم وقال في الجديد يرجم إلى مهر المثل لان تلف الموض يوجب الرجوع في المعوض فاذا تعذر رده رجع إلى قيمته كالمبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع عاليه

ولنا أن كل عين يجب تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها كالمنصرب والقرض والعارية وفارق المبيع إذا تاف فان البيع انفسخ وزال سبب الاستحقاق اذا ثبت هذا فان التالف في يد الزوج لا يخلوا من أربعة أحوال

(أحدها) أن يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا عنها وبسقط عن الزوج ضاله (الثاني) تلف بنعل الزوج فهر من ضاله على كل حال ويضعنه لها بما ذكرناه (الثالث) أتلفه أجنبي فلها الخيار بين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على المتلف (الرابع) تلف بفعل الله تعالى فهو على ما ذكرناه من التفصيل في صدر المسئلة

لان هذا حق لزم رضاء من له حق فكان محله الذمة كالدين والصحيح ان المهر واجب لقوله عليه الصلاة والسلام « أيما أمرأة نكحت نفسها بغير أذن وليها فنكاحها باطل فان أصابها فاما ألمهر بما أستحل من فرجها » وهذا قد استحل فرجها فيكون «بهرها عليه لانه استوفى منافع البضع باسم النكاح فيكان المهر واجبا كسائر الانكحة الفاسدة

(فصل) ويتعلق المهر برقبته يباع فيه الآبان يفديه السيد ويحتمل ان يتعلق بذمة العبد وقد ذكر الم وهذا أظهر لان الوطء اجري مجرى الجناية الموجبة للضان بغيراذن المولى ولذلك و جب المهرهها وفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لم تجر مجراها ماوجب شيء لانه برضي المستحق

(فصل) والواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقهاء لانه وط، يوجب المهر فاوجب مهر المثل بكماله كالنكاح بلاولي وسائر الانكحة الهاسدة وعنه يجب خسا المسمى اختارها الحرقي وعنه رواية ثالثة أمها ان علمت انه عبد فلها خسا المهر وان لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد ووجه قول الحرق ماروى الامام احمد باسناده عن خلاس ان غلاما لابي موسى تزوج بمولاة تيحان اليتمي بغير اذن مولاه فكتب أبو موسى في ذلك الى عمان بن عفان فكتب اليه ان فرق بينها وخذ لها الحمسين من صداقها وكان صداقها خسة أبرة ولان المهر أحد موجبي الوط، فجاز ان ينقص العبد فيه عن الحركا كالحد والواجب خسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عمان وظاهرها انه أوجب خسي المسمى ولهذا

(فصل) اذا طلق المرأة قبل الدخول وقد نصرفت في الصداق بعقد من العقود لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) ما يزيل الملك عن الرقبة كالبيم والهبة والعتق فهذا يمنع الرجوع وله نصف القيمة لزوال ملكما وانقطاع تصرفها فان عادت العين البها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها محالها فله الرجوع في نصفها لانه وجدها بمينها فأشبه ما لولم يخرجها ولا يلزم الوالداذا وهب لولده شيئا فخرج عن ملكه ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع فيه لاننا نم م ذلك وأن سلمناه فأن حق الوالد سقط بخروجه عن يد الولد بكل حال بدليل انه لا يطالب ببذله والزوج لم يدقط حقه بالكلية بل يرجم بنصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجرع في عينه أولى وفي معنى هذه التصرفات الرهن فانه وإن لم يزل الملك عن الرقبة الكنه يراد البيم المزيل الهلك ولذاك لا يجوز رهن مالا يجوز بيعه فني الرجوع في المين ابطال لحق المرتهن من الوثيقة فلم يجز وكذلك الكتابة فأنها ترادالعتق المزيل الملك وهي عقد لازم فجرت مجرى الرهن ذان طلق الزوج قبل اقباض الهبة أو الرهن أو في مدة الخيار في البيع نفيه وجهان .

(أحدهما) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقدته في ملكما فلم علك إبطاله كاللازم ولان ملكما قد زال فلم تملك الرجوع في ما ايس بمملوك الما (والثاني) تجبر على تسليم نصفه لانها قادرة على ذلك ولا زبادة فيها والشانعي قولان كهذبن الوجهين فأما أن طلقها بعد تقبيض الهبة والرهن ولزُّوم

﴿مسئلة﴾ (وأن زوح السيد عبده امته لم يحب مهر ذكره أبو بكر والقاضي)

قال كان صداقها خمسة ابعرة ولانه لو اعتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائر قيم المتلفاتوالاوجبتالقيمة وهي الأنمان دون الابعرة ويحتمل أن مجب خسأ مهر المثل لانه عوض عن جناية فكان المرجع فيه الى قيمة المحل كسائر أروش الجنايات وقيمة المحل مهر المثل

⁽ فصل) فان كان الواجب زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لان الواجب عليه ما يقابل قيمة العبد بدليل أنه لو سلم العبد لم يلزمه شيء فاذا أعطى القيمة ققد أعطى مايقابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وانكان الواحب أقل من قيمة العبد لم يازمه أكثر من ذلك لانه أرش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والخيرة في تسليم العبدوفدائه الى السيد وقد ذكرنا ذلك في غير هذا الموضع

⁽فصل) وإن اذن السيد لعبده في النزويج بمعينة أو من بلد معين أو من جنس معين فنسكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحكم فيه كما ذكر ناوان أذن له في تزويج صحيح فنكرح نكاحاً فاسداً فكذلك لانه غير مأذون له فيه وان اذن له في النكاح وأطلق فنكح نكاحاً فاسداً احتمل ان يكون كذلك لأن الاذن في النكاح لا يتناول الفاسد واحتمل أن يتناوله أذنه لأن اللفظ بإطلاقه يتناوله وأن أذن له في نكاح فاســد وحصات|لاصابةفالمر على سيده لانه باذنه والله أعلم

البيم فلم بأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيم والرهن والحبة لم يكن له الرجوع في نصفه الان حقه يثبت في القيمة (اثاني) تصرف غير لازم لا ينقل الملك كالوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل حق الرجوع في نصفه ويكون وجود هذا التصرف كمدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من الرجوع على المالك من الرجوع كالايداع والعارية فأما إن دبرته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لانه وصية أو تعليق نصفه وكلاهما لا يمنع الرجوع ولانه لا يمنع البيم فلم يمنع الرجوع كالوصية ولا يجبر الزوج على الرجوع في نصفه بل يخير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته لان شركة من نصفه مدر نقص ولا يؤمن أن يرفع إلى حاكم حنى فيحكم بعنقه وان كانت أمة فدبرتها خرج على الروايتين ان قلنا تباع في الدين في كالمبد، وان قلنا لا تباع لم المبر الزوج على الرجوع في نصفها ، وان كاتبت الامة أو العبد لم بجبر الزوج على الرجوع وان قلنا الكتابة تمنع البيع منعت الرجوع وان قلنا لا تمنع الرجوع وان قلنا لا تمنع الرجوع وان المنابع المبد لانه قص، وان اختار الرجرع وقلنا الدكتابة تمنع البيع منعت الرجوع وان قلنا لا تمنع الرجوع عالم منون الرجوع وان النابع المبدرة والتزوج فهذا نقص المنابع المبارة والتزوج فهذا نقص المنابع أن يرجع في نصفه ناقصاً لانه رضي بحقه ناقصاً وبين الرجوع في نصف قيمته فان رجم في نصف المنابع مرجع في نصف قيمته فان رجم في نصف المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع الماله الحادث في النابع المنابع أن الم

اذا اشترت الحرة زوجها أو ملكته انفسخ النكاح لان ملك النكاح واليمين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكالمالكه ولان المرأة تقول انهق علي لاني امرأ تكوانا اسافر بك لانك عبدي ويقول هو انفقي علي لاني عبدك وانا اسافر بك لانك امرأني فيتنافا ذلك فثبت اقواهما وهو ملك اليمين وينفسخ النكاح لانه أضعفها ولها على سيده المهر انكان بعد الدخول وعليها لهمن فان كانا دينين من جنس تقاصا وتساقطا انكانا متساويين وان تفاضلا سقط الاقل منها عثله وبقي الفاضل وان اختلف جنسها لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه الى صاحبه وقال الشافعي في أحدقوليه يسقط مهرها لانه دين في ذمة عبدها كما لواتلف

لا يجب للسيد على عبده مال وقيل بجب الصداق على السيدثم يسقط قاله أبو الخطاب قال بجب السمى أو مهر المثل ان لم يكن مسمى كيلا يخلو النكاح عن مهر ثم يسقط لتعذر اثبانه وقال أبو عبد الله اذا زوج عبده من أمته فأحب ان يكون بهر وشهود، قبل فان طفقها ? قال يكون الصداق عليه اذا أعتق قيل فان زوجها منه بغير مهر ? قال قد اختلفوا فيه فذهب جابر الى انه جائز لان النكاح لا يخلو من مهر ولا يثبت للسيد على عده مال فسقط

⁽مسئلة) (وان زوج عبده حرة ثم باعها اياه بثمن في الذمة نحول صداقها أو نصفه ان كان قبل الدخول الى ثمنه)

أنا أصبر حتى تنتهي المُرة لم يكن له ذلك قانا الفرق بينهما أن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يلزمها قبول منته بخلاف مسئاتًا ولان ذلك يؤدي إلى النازع في ستى الثمرة ووقت جذاذها وقط بهالخرف العطش أوغيره بخلاف سنلتنا

(فصل) فان أصدقها شقصا فه اللشفيم أخذه ? على وجهبن فان قلباله أخذه فأخذه ثم طلق الزوج رجم في نصف قيمته لأنه قد زال ملكها عنه ، وإن طلقها قبل أخذه بالشفعــة وطالب الشفيع ففيه وجهان (أحدهما) يقدم الشفيع لان حته أسبق ناله ثبت النكاح وحتى الزوج ثبت بالطلاق ولان الزوج برجم إلى بدله وهونصَّ القيمة وحتى الشفيم اذابطر بطل بغير بدل (والثاني) يقدم لزوجلان حقه آكد فانه ثبت بنصالفرآن والاجماع وحق الشفعة مجتهد فيه غير مجمع عليه فعلى هذا يكون الشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ما كان بأخذ به الجيم

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ قال (واذا اختلما في الصَّدان بعد العقد في قدره ولا بينة على مبلغه فالقول قولها ما ادعت مهر مثلها)

وجماة ذلك أن الزوجين اذا اختلفا في قدر المهر ولا بينة على مبلغه فالقول قول من يدعى مهر

لها مالا وهذا بناء منهم على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد بينا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر ملك العبد في اسقاطه وذكر القاضي وجها آنه يسقط لان ثبوت الدين في ذمة السيد تبع لثبوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة العبد سقط من ذمة الديد تبعا كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يُعرف هذا في المذهب ولانه ثبت في الذمتين جيما احداها تبـم للاخرى بل المذهب أنه لا يسقط بعد الدخول مجال فأما أن كان الشراء قبل الدخول سقط نصفه كما أو طلقها قبل الدخول مها وفى سقوط باقيه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أنما هو بفعل البائع فالفسخ اذا من جهته فلم يسقط جميع المهر (والثاني) يسقط لار الفسخ أنا تم بشراء المرأة فأشبه الفسخ بالعيب في أحدها وفسخها لاعساره وشراء الرجل امرأته فان قلنا لايسقط جميعه فالحكم فى النصف الباقي كالحكم فى جميعه أذا فسخ النكاح بعد الدخول على مأذكرنا

(فصل) فان باعها اياء بالصداق صع نص عليه وذكره أبو بكر والفاضي ويرجم عليها بنصفه أن قلنا يسقط نصفه أو بجميعه ان قلنا يسقط جميعه ومحتمل ان لايصح قبل الدخول لكونا نفساخ النكاح جاء من قبالها فيبقى الشراء بغير عوض فلا يصع وهو قول أصحاب الشافعي لان ثبوت البيم يقتضي نفيه فان صحة البيع تقتضي فسخ النكاح وسقوطالمهر يقتضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بغيرعوض ووجهه الاول أنه بجوز أن يكون ثمنا لغير هذا العبد فجاز أن يكون ثمنا له كغير. من الديون وما سقط منه رجع عليها به المثل منها فان ادعت المرأة مهر مثلها أو أقل فالقول قولها ، وان ادعي الزوج مهر المشل أو أكثر فالقول قوله وبهذا قال ابو حنيفة وعن الحسن والنخبي وحاد بن أبي سليان وأبي عبيد نحوه ، وعن احمد رواية اخرى أن القول قول الزوج بكل حال وهذا قول الشعبي وابن أبي لبل وابن شبرمة وأبي ثور وبه قال ابو يوسف الا أن يدعي مستنكراً وهو أن يدعي مهرا لا يتزوج بمثله في العادة لا في منكر الزيادة ومدعى عليه فيدخل تحت قوله عليه السلام؛ ولسكن اليمين على المدعى عليه، وقال الشافتي يتحالفان فان حلف أحدها و نكل الآخر ثبت ماقاله ، وأن حلفا وجب وبر المثل وبه قال الثوري لا نعما اختلفا في العرض المستحق في المقد ولا بينة في تحالفا قياسا على المتبايمين إذا اختلفا في الثمن وقال ماك أن كان بعد فالفول قول الزوج وقال ماك أن كان الاختلاف قبل الدخول تحالفا وفد خالنكاح ، وإن كان بعد فالفول قول الزوج وبناه على أصله في البيم فائه يفرق في التخالف بين ماقبل القبض و بعده ولانها إذا أسلمت نفسها بغير إشهاد فقد رضيت بأمانته

ولنا أن الظاهر قول من يدعي مهر المثل فكان القول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى وعلى المودع اذا ادعى النلف أو الرد ولانه عقد لا فسخ التحالف فلا شرع فيه كالمفوعن دم العمد ولان القول بالتحالف فضي إلى إيجاب أكثر عما يدعيه أو أقل ما يقرلها به قانها إذا كان مهر مثلها مائة فادعت عمانين وقال بل هو خسون أوجب لها عشر في يققان على أنها غير واجباء ولوادعت مائتين

هذا قول عامة أهل المهم وحكي عن مالك انها لأعلك الا نصفه وعن أحمد ، ايدل على ذلك وقال ابن عبد البر هذا موضع اختلف فيه السلف والا ثمار، وأما الفقها، اليوم فعلى انها بملكة وقول النبي عَلَيْتَا الله على ان أعطيتها ازارك جاست ولا إزار لك و ليل على ان الصداق كله المرأة لا يبقي للرجل، نه شيء ولا نه عقد يملك به الموض بالمقد فملك فيه العوض كاملا كالمبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعة بالمقد ألا ترى أنها لو ارتدت سقط جميعة وان كانت قدملكت نصفه

(مسئلة) فان كان معينا كالعبدوالدارفاهاانته رف فيه و عاؤه لهاوزكا ته و نقصه و ضانه عليها سواء قبضته أو لم تقبضه متصلا كان الهاء أو منفصلا و ليها زكاته اذا حال عليها الحول نصعليه أحمدوان ثلف فهو من ضانها علو زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضان الزكاة كاما عليها لانها قد ملكنه اشبه مالو ملكته بالبيع الاان عنعها قبضه فيكون ضانه عليه لانه عمرلة الفاصب فان زاد فالزيادة لها وان نقص فالنقص عليه ويكون الحيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكات من يوم العقد الى حين القبض لانه إذا زاد بعد العقد فالزيادة لها وان نقص فالنقص عليه الا أن تكون الزيادة لتغير السعر فقد ذكرناه في النصب وعن أحمد فيمن تزوج على عبد ففقئت عينه . ان كانت قد قبضته فهو لها وان لم تقبضه فهو على الزوج هكذا نقله مهنا فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من

⁽ فصل) فال رضي الله عنه وتملك المرأة الصداق المسمى بالعقد

وقال بل هومائة وخسون ومهرمناها مائة فأوجب مائة لا سقط خمسين يتنقان لي وجربها ولان مهر المثل ان لم يوافق دعوى أحدهما لم مجز إيجابه لا تفائها على أنه غير ما وجبه المقد ، وإن وافق قول أحدهما فلاحاجة في إيجابه إلى يمين من ينفيه لانها لا تؤثر في إيجابه وفارق البيم فانه ينفيخ بالتحالف وبرجع كل واحد منها في ما له وما ادعا مما لك من أنها استأمنته لا يصح فانها لم نجعه أمينها ولوكان أمينا لما وجب أن تكون أمينة له حين لم يشهد عليها على أنه لا يلزم من الاختلاف عدم الاشهاد فقد تكون بينهما بينة فتموت أو نفيب أو تنسى الشهادة إذا ثبت هذا ، فكل من قلنا النول قوله نهو مم يمينه لانه اختلاف في ما يجوز بذله فقشر ع فيه اليمين كسائر الدعاوى في الاموال ، وحكي عن الفاضي أن اليمين لا نشر ع في الاحوال كام الانها دعوى في النكاح

(فصل) فان ادعى أقل من مهر المثل وادعت هيأ كثر منه رد إلى مهر المثل ولم يذكر أصحابنا يمينا والاولى أن يتحالفا فان ما يقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يعدل عنه الا ببهين من صاحبه كالمنكر في سائر الدعاوى ولامهما تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف كا لو اختلف المتبايعان وهذا قول أبي حنيفة والباقون على أصولهم

فصل) فان قال تزوجتك على هذا العبد فقالت بل على هذه الامة وكانت قيمة العبد، و الثل أو أكثر وقيمة الامة فوق ذلك حاف لزوج ووجبت لها قيمة العبد لان قوله يوافق الظاهر ولاتجب

ضان الزوج بكل حال سواء كان ممينا أو لم يكن كغير الممين وهو مذهب الشافعي.

[﴿] مسئلة ﴾ (فان كان غير معين كقفيز من صـبرة لم يدخل في ضانها ولم تملك التصرف فيه الا بقبضه كالمبيع)

وجملة ذلك أن حكم الصداق حكم البيع في ان ماكان مكيلا أو موزونا لا يجوز لها التصرف فيه قبل قبضه وماعداه لايحتاج الى قبض ولها التصرف فيه قبل قبضه ، وقال القاضي وأصحابه ماكان معينا فلم التصرف فيه وما لم يكن معينا كففيز من صبرة ورطل من زيت لم تملك التصرف فيه حتى تقبضه كالبيع وقد ذكرنا في المبيع رواية أخرى أنها لا يملك التصرف في شيء من قبل قبضه وهذا مذهب الشافعي وهذا أصل ذكر في البيع وذكر الفاضي في موضع آخر ان ما لم ينتقض المقد بهلاكه كالمهر وعوض الحلع بجوز التصرف فيه قبل قبضه كالوصية والميزاث ، وقد نص أحمد على هبة المرأة زوجها صدافها قبل قبضها وهو نوع تصرف وقياس الذهب ان ما جاز لها انتصرف فيه فهو من ضانها ان تلف أونقص ومالا تصرف لها فيه فهو من ضان الزوج إلاأن يمنها من قبضه فيكون من ضمان الزوج بمن حال كالهاصب وقدذكر نا مارواه ، هنا عن احمد في العبد إذا فقلت عينه ان ضانه على الزوج ما لم تكن قبضته وهذا كذهب الشافعي

عين العبد الثلا يدخل في ملكها ما ينكره وإن كانت قيمة الامة مهر النثل أو أقل وقيمة العبد أقل من ذاك, فالقول قول الزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها أ فيه رجهان

﴿ أحدهما) تجب عين الامة لاننا قبانا قولها في القدر فكذلك في العين وليس في ذلك ادخال ماينكره في ملكها

﴿ وَالنَّانِي ﴾ تجب لها قيمتها لان قولها انها وافق الظاهر في القدر لافي العين فأوجبنا لها ماو!فقت الظاهر فيه ، وإن كان كل واحد منها قدر مهر الثل أو كان العبد أقل من مهر الثل والامة أكثر منه وجب مهر المثل اذا تخالفا وظاهر قول القاضي أن الهين لايشرع في هذا كله

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن أنكر أن يكون لها عليه صداق فالقول أيضاً قولها قبل الدخول وبعده ماادعت مهر مثلها إلا أن يأتي ببينة تبرئه منه)

وجملة ذلك أن الزوج اذا أنكر صداق امرأته وادعت ذلك عليه فالقول قولها قيما يوافق مهر مثلها سوا. ادعى أنه وفى لها أو أبرأته منه أو فال لانستحق علي شيئا وسوا. كان ذلك قبل الدخول أو بعده، وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي لبلى والثوري والشانعي واسحاق وأصحاب الرأي . وحكي عن فقها. المدينة السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الدخول فالقول قول الزوج

(فصل) وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتلفه ويضمنه عنله ان كان مثلياً وبقيمته ان لم يكن مثلياً ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد برجع الى مهر المثل لان تلف الموض يوجب الرجوع الى المموض فاذا تعذر رده رجع الى قيمته كالبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع اليه

ولذا أن كل عين وجب تسليمها ع وجودها اذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها كالمفصوب والفرض والعارية وفارق الهيع إذا تلف فان المبيع انفسخ وزال سبب الاستحقاق فاذا ثبت هذا قان انتالف في يد الزوج لا نخلو من أربعة أحوال (أحدها) أن يتلف بفعاها فيكون ذلك قبضا منها ويسقط عن الزوج ضمانه (الثاني) الف بفعل الزوج فهو من ضانه على كل حال ويضمنه لها عا ذكرناه (الثالث) أنافه أجنبي فاها الحيار بين الرجوع على الاجنبي ضمانه وبين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على ما ذكرنا من التفصيل في صدر المسئلة

ومسئلة (فان قبضت صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصفه ان كان باقيا) لقول الله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لمن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف محمد الله ويدخل في ملك حكما كالميراث هذا قياس المذهب ولا يفتقر الى والدخول بالمرأة يقطع الصداق، وبه قال مالك، قال أصحابه أما قال ذلك أذا كانت العادة تعجيسل الصداق كما كان بالمدينة أو كان الحلاف فيما تعجل منه في العادة لانها لاتسلم نفسها في العادة إلا بتبضه فكان الظاهر معه:

وانا أن النبي عَيَّظِيَّتُهُ قال « البمين على المدعى عليه » ولانه ادعى تسليم الحق الذي عليه فلم يقبل بنهر بينة كما لو ادعى تسليم الثمن أو كما قبل الدخول

(فصل) فان دفع اليها ألفا ثم اختاما فقال دفه بها اليك صداقا وقاات بله بة فان كان اختلافها في نيته كأن قالت قصدت الهبة وقال قصدت دفع الصداق فالقول قول الزوج بلا يمين لا نه أعلم بما نواه ولا تطلع المرأة على نيته ، وإن اختلفا في الفظه فقالت قد قلت خذي هذا هبة أو هدية فأنكر ذلك فالقول قوله مع يمينه لانها تدعي عليه عقداً على ملكه وهو ينكره فأشبه بالو ادءت عليه ببعملكه لها ، لكن إن كان المدفوع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عوضاً ثم اختلفا وحلف أنه دفع اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد الدوض ومطالبته بصداقها

اختياره وارادته فما محدث من الماء يكون بينهما وهو قول زفر وذكر القاضي احتمالا أنه لايدخل في ملكه حتى يختار كالشفيع وهو قول أي حنيفة وللشافهي قولان كالوجهين فعلى هـ ذاما ينمي قبل ذلك فهو لها وعلى القول الآخر يكون بينهما نصفين

ولنا قول الله تمالى (فنصف ما فرضم) أي لكم أولهن فاقتضى ذلك ان النصف له والنصف له بمجرد الطلاق ولان الطلاق سبب علك به بغير عوض فلم يقف الملك على ارادته واختياره كالارث ولانه سبب لنقل الملك فيه فنقل الملك بمجرده كالبيع وسائر الاسباب ولانلزم الشفعة فان سبب الملك فيها الاخذ ومتى أخذ بها ثبت الملك من غير إرادة واختيار وقبل الاخذ ماوجد السبب والما استحق فيها الاخذ ومتى أخذ بها ثبت الملك من غير إرادة واختياره كما ان الطلاق مفوض الى اختياره فالاخذ بماشرة سبب الملك ومباشرة الاسباب موقوفة على اختياره كما ان الطلاق مفوض الى اختياره فالاخذ بالشفعة نظير بوت الملك حكم لهماو بوت الملك حكم لهماو بوت الملك حكم المات المطلق فان بوت الملك حكم المات أحكام الاسباب بعد مباشرها لا يقف على اختيار أحد ولا ارادته

(فصل) فان زاد زيادة منفصلة رجع في نصف الاصل والزيادة لها وان كانت متصلة فهي مخيرة بين دنع نصفه زائداً وبين دفع نصف قيمته يوم العقد

وجملة ذلك أن الصداق إذا زاد بمد المقد لم يخل من ان تكون الزيادة غيرمتميزة كسمن العبد وكبره وتعلمه صناعة أومتميزة كالولد والكسب والثمرة فان كانت زيادة متميزة اخذت الزيادة ورجع

اذا لم تخبرهم أنه صداق وأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت هي أنه قال هوهبة فينبغى أن يحلف كل واحد منها ويتراجعان بما لكل واحد منها ، وخكى عن مالك أنه قال ان كان بما جرت العادة مهديته كالثرب والخام فالقول قولما لان الظاهر معها وإلا فالقول قوله

ولنا أنهما اختلفا في صفة انترّال ملكه الى يدها فكان القول قول الماك كما لو قال أودعتك هذه المين قال بل وهيتها :

(فصل) إذا مات الزوجان واختلف ورثنها قام ورثة كل إنسان مقامه إلاأن من محلف منهم على الاثبات يحلف على البت يمن محلف على النفي بحلف على ننى العلم لانه بحلف على ننى فعل الغير وبه قال الشافي وقال أبرحنيفة ان مات أحد الزوجين فكذلك وأن مات الزوجان فادعى ورثة المرأة التسمية فأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم بشي. قال أصحابه إنها قال ذلك إذا تفادم المهد لانه تعذر الرجوع الى مهر المثللانه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محد بن الحسن يقضى بمهر الثل وقال زفر بعشرة دراهم لانه أقل الصداق.

ولنا أن مااختلف فيه المتعاقدان قام ورثتها مقامها كالمتبايمين وما ذكروء ليس بصحبح لأنه لا يسقط الحق لتقادم الهرد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كفيم سأأر المتلفات

(فصل) وان اختلف الزوج وأبو الصغيرة والمجنونة قام الاب مقام الزوجة في البمين لأنه محلف

بنصف الاصل وانكانت غير متميزة فالخيرة اليها أن شاءت دفعت اليه قيمته يوم العقد لأن الزيادة لما لايلزمها بذلها ولا يمكنها دفع الاصل بدونها فصرنا الي نصف الفيمة وانشاءت دفعت اليه نصفه زائداً فيلزمه قبوله لانها دفعت اليه حقه وزيادته لانضو ولا تتميز فانكانت محجوراً عليها لم يمكن لهالرجوع الا في نصف القيمة لان الزيادة لها ولايجوزلها ولالوليها النبرع بشيء لايجب عليها

﴿مسئلة﴾ (وان كان ناقصاً خير الزوج بين أخذ نصفه ناقصاً وبين أخذ القيمة يومالعقد)

إذا نقص الصداق بعد العقد فهو من ضانها وقد ذكرناه مفصلا ولا مخلو من أن يكون النقص متمـيزاً أو غير متمـيز فان كان متميزا كعبدين تلف أحدها فانه يرجع بنصف الباقي ونصف قيمة التالف أو مثل نصف النالف ان كان من ذوات الامثال وان لم يكن متميزاً كأن شاب فصار شيخا فنقصت قيمته أونسي صناعة أوكتابة أوهزل فالحيار الى الزوج ان شاء رجع بنصف قيمته وقت ما أصدقها لان ضان النقس عليها فلا يلزمه أخذ نصفه لانه دون حقه وان شاء رجع بنصفه ناقصا فتجبر المرأة على ذلك لانه رضي أن يأخذ نصف حقه ناقصاً فان اختار ان يأخذ ارش النقص مع هذا لم يكن له ذلك في ظاهر كلام الحرقي وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال القاضي القياس أن له ذلك كالمبيع يمسكه ويطالب بالارش وبما ذكرناه كله قال أبوحنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن الزيادة غير المتميزة نابعة للمين فللزوج الرجوع فيها لانها نتبع فيالفسوخ فأشبهت زيادة السوق

على فعل ذنسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمعت يمينه فيه كازوجة فان لم يحلف حتى بلغت وعقلت فاليمين عليها دونه لان الحق لها وانا محلف هو لتعذر اليمين من جهتها فاذا أمكن في حقها صارت اليمين عليها كاومي اذا بلغ الاطفال قبل يمينه فيا محلف فيه فأما البكر البالغة العاقلة فلا تسمع مخالفتها لان السكبيرة قولها مقبول في الصداق والحق لها دونه وأما سائر الاوليا، فليس لهم تزويج صغيرة الاعلى رواية في بنت قسم وليس لهم أن يزوجوا بدون مهر المثل ولو زوجوها بدون مهر المثل من غير يمين فان ادعى أنه زوجها بأكثر من مهر مثلها فاليمين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) آذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بغير صداق فان كان بعد الدخول نظرنا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب ذلك من غير عبن لانها لو صدقده في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف ، وإن ادعت أفل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما بجب لها بدعوى الزوج في جب أن يقبل قولها بغير عبن ، وإن ادعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمبن على نفي ذلك و يجب لها مهر المثل ، وإن كان اختلافهما قبل الدخول انبني على الروايتين فها اذا اختافا في قدر الصداق ، فان قاذا القول قول الزوج فلها المنعة ، وإن قانا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولها ما دعت مهر مثالها هـ ذا اذا طلقها ، وإن لم بطلقها فوض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قلنا القول قوله فعليه اليمين .

ولنا أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تتنصف بالطلاق كالمميزة فأما زيادة السوق فليست ملكها و نارق عاء المبيع لان سبب الفسخ العيب وهو سابق على الزيادة وسبب تنصيف الهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حقه في نصف المفروض دون العين ولهذا لو وجدها ناقصة كان له الرجوع الى نصف بدلها نخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سميناً فلم يكن له اخذه والمبيع تعلق حقه بعينه فتبعه سمنه فأما أن نقص الصداق من وجه وزاد من وجه مثل ان يتعلم صناعة و ينسى اخرى أوهزل و تعلم ثبت الحيار لكل واحد منها وكان له الا تناع والرجوع الى القيمة فان ا تفقا على نصف العين جاز وان امتنع هو من الرجوع في نصفها فله لاجل الزيادة وان امتنع هو من الرجوع في نصف قيمتها

(فسل) فان أصدقها شقصاً وقلنا للشفيع أحذه فأخذه ثم طلق الزوج رجع في نصف قيمته لزوال ملكها عنه فان طلقها قبل الاخذ بالشنعة فطالب الشفيع قدم حقه في أحد الوجهين لان حقه أسبق فانه يثبت بالنكاح وحق الزوج ثابت بالطلاق ولان الزوج يرجع الى بدل وهو نصف القيمة وحق الشفيع اذا بطل فالى غير بدل (والناني) يقدم الزوج لان حقه ثبت بنص القرآن والاجماع فكان آكد وحق الشفيع خناف فيه فعلى هذا يكون للشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ماكان يأخذ به الجميع وحق الشفيع خناف فيه فعلى تالفاً أومستحماً بدن أو شفعة فله نصف الفيمة يوم العقد الا ان يكون مثلاً فيرجم بنصف مثله)

﴿ مسئالة ﴾ قال (واذا تروجها بغيرصداق لم يكن لهاعليه اذاطلقها قبل الدخول الاالمتعة)

وجملته أن الذكاح يصح من غير تسمية صداق في قول عامة أمل العلم وقد دل على هذا قول الله تعالى (لاجناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تنرضوا لهن فريضة)

وروي أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صدقا ولم يدخل بهاحتى مات فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث ? فقام معقل بن سنان الاشجعي فقال: قضى رسول الله ويتياني في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ماقضيت. أخرجه أبو دارد والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، ولان القصد من النكاح الوصلة والاستمناع دون الصداق فصح من غير ذكره كالنفقة وسوا. تركا ذكر المهر أو شرطا أفيه مثل أن يقول زوجتك بغير مهر في الحال ولا في الثاني صح أيضاً

وقال بعض الشافعية لا يصح في هذه الصورة لأنها تكون كالموهرية وايس بصحيح لأنه قد صح في اذا قال زوجتك بغير مهر فيصح ههنا لان معناهما واحد وما صحفي إحدي الصورتين المتساويتين صح في الاخرى وليست كالموهوية لان الشرط يفسد ويجب المهر اذا ثبت هذا فان المزوجة بغير مهر تسمى مفوضة يكسر الواو وفنحها فن كسر أضاف الفال اليها على أنها فاعلة مثل مقومة ومن فتح أضافه إلى وليها ومعنى التفريض الاهمال كأنها أهمات أمر المهر حبث لم نسمه ومنه قول الشاعر:

وقال القاضي له القيمة أقل ماكانت من يوم العقد الى يوم القبض ، قال شيخنا : هذا مبنى على ان الصداق لا يدخل في ضمان المرأة الا بقبضه وانكان معيناً كالمديع في رواية فعلى هذا ان كانت الفيمة وقت العقد أقل لم يلزمها إلا نصفها لان الزيادة بعد العقد لها لانها عاء ملكها فأشبهت الزيادة بعد الغبض وأن كانت القيمة وقت القبض اقل لم يلزمها أكثر من نصفها لان ما نقص من القيمة من ضانه تلزمه غرامته لها فكيف بجب له عليها ؟

(فصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طلقها قبل الدخول فله نصف قيمتها يوم العقدو ليسله الرجوع في نصفها لانها زادت زيادة متصلة فهي كسمن الجارية وسواء كان الطلع مؤبرا أو غير مؤبر لايه متصل بالاصل لا يجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن وتعلم الصناعة فان بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها لزمه ذلك لانها زيادة متصلة لا يجب فصلها ، وإن قال اقطعي ثمر تكحتي أرجع في نصف الأصل لم يلزمها لان العرف في هذه الثمرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدليل البيم ولانحق الزوج انتال الى القيمة فلم يعد الى الدين إلا برضاها فان قالت المرأة انرك الرجوع حتى آخذ ثمرتي وترجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأمهلني حتى أقطع الثمرة أو قال الروج انا أصبر حتى تجذي ثمرتك لم يلزم

لايصلح الناس فوضى لاسراة ابم ولاسراة اذا جهالهم سادوا

يعني مهملين والنفويض على ضربين: نفريض بضم وتفويض مهر. فأما تنويض البضم فهو الذي ذكره الحرقي وفسر ناه وهو الذي ينصرف البه إطلاق التفويض، وأما تفويض المهر فهو أن يجمل الصداق إلى رأي أحدهما أو رأي أجنبي فيتول زرجتك على ماشئت أو على حكمك أو على حكمي أو حكمها أو حكم أجنبي ونحوه فهذه لها مهر المثل في ظاهر كلام الحرقي لانها لم نزوج نفسها إلا بصداق اسكنه مجبول فسقط لجهاله ووجب مهر الماسل، والتفويض الصحيح أن تأذن المرأة الجائزة الامراوليها في نزوجها بغير مهر أو بتنويض قدره أو بزوجها أبوها كذلك، فأما أنزوجها غير أبيها ولم يذكر مهراً بغير إذنها في ذلك فأنه بجب مهر المئل

وقال الشافي لا يكرن النفويض الا في الصورة الاولى وقد سبق الكلام مع في أن الاب أن روح أبته بدون صداق مثلها فكذلك بجوز تفريضه ، فاذا طاقت المفرضة البضع قبل الدخول فليس لها إلا المتع نص عليه أحد في وابة الجامة رهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطا، وجابر بن زبد والشعبي والزهري والنخي والثوري والشاخي وإسحاق وأبر عبيد وأصحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى أن الواجب لها نصف مهر منها لانه فكاح صحيح وجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كا لو سمى محرما

أحدهما قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى القيمة فلم يعد الى العين الابتراضيهاو يحتمل أن يلزمها قبول ما عرض عليها لأن الضرر عليه فأشبه ما لو بذلت له نصفها مع طلعها وكما لو وجد العين ناقصة فرضي بها، و إن تراضيا على شيء من ذلك جاز والحسكم في سسائر الشجر كالحسكم في النحل واخراج النور في الشجر عمزلة الطلع الذي لم يؤبر .

(فصل) فان كانت أرضاً فحرثتها فتلك زيادة محضة ان بذلتها له نزيادة لزمه قبولها كالزيادات المتصلة كلها وإن لم بمذلها دفعت نصف قيمتها ،وإن زرعتها فحكها حكم النحل إذا طلع إلا في موضع واحد وهو انها اذا بذلت نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله بخللاف الطلع مع النحل والفرق بينها من وجهين : (أحدهما) أن النمرة لا تنقص بها الشجرة ، والأرض تنقص بالزرع وتضعف . (الناني) أن النمرة متولدة من الشجر فهي تابعة له ، والزرع ملكها أودعته في الارض فلم يجبر على قبوله . وقال الفاضي بحبر على قبوله كالطلع سواه ، وقد ذكرنا ما يفتضي الفرق ، ومسائل الغراس كمسائل الزرع فان طلقها بعد الحصاد ولم تكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها وإن نقصت بالزرع أو زادت به رجع في نصفها وإن نقصت الزرع أو زادت به رجع في نصف قيمها إلا أن برضي بأخذها ناقصة أو برضي هي ببذلها زائدة .

(فصل) فان أَسدقها خشباً فشقته أبواباً فزادت قيمته لم يكن له الرجوع في نصفه لزيادته ولايلزمه قبول نصفه لانه نقص مرن وجه فانه لم يبق مستعداً لما كان يصلح له من التسقيف وغيره عران

وقال مالك والليث وابن أبي الله : المتمة مستحبة غير واجبة لأن الله تعالى قال (حقاعل الحسنين) فخصهم بها فيدل أنها على سببل الاحسان والتفضل ، والاحسان ايس بواجب ولانها لو كانت واجبة لم تختص الحدين دون غيرهم

ولنا قوله تعالى (ومتعوهن) أمر والامر يقتضي الوجوب ، وقال تعالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المنقين) وقال تعالى (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن منعدة تعتدونها فتعوهن) ولاناطلاق في نكاح يقتضي وضا فلم يعر عن العوض كما لو سمى مهراً ، وأدا. الواجب من الاحسان فلا تعارض ببنها

(فصل) قان فرض لها بعد العقد ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ما فرض لها ولا متهة ، وهذا قول ابن عمر وعطاء والشعبي والنخبي والشانبي وأبي عبيد . وعن أحمد ان لها المتمة ويسقط المهر . وهو قول أبي حنيفة لانه نكاح عرى عن تسميته فوجبت به المتعة كالو لم بفرض لها

و لنا قوله تعالى (وأن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف مافرضم) ولائه مفروض يستقر بالدخرل فتنصف بالطلاق قبله كالسمى في المقد

(فصل) ومنأوجب الها نصف المهر لم تجب لها متعة سواء كات بمن سمي لها صداق أو لم يسم لها لكن فرض بعد العقد وبهذا قال أبو حنيفة فيمن سمي لها وهو قديم قولي الشانعي، وروي عن

أصدقها ذهباً أو فضة فصاغته حلياً فزادت قيمته فلها منعه من فصفه ، وإن بذات له النصف لزمه القبول لان الذهب لا ينقص بالصياغة ولا يخرج عن كونه مستعداً لما كان يصلح له قبل صياغته وإن أصدقها دنانير أو دراهم أو حلياً فكسرته ثم صاغته على غير ما كان عليه لم يلزمه قبول فصفه لانه نقس في يدها ولا يلزمها بذل فصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإن أعادت الدراه والدنانيرالى ما كانت عليه فله الرجوع في فصفها وليس له طلب قيمتها لأنها عادت إلى ما كانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أصدقها عبداً فرض أو بري ، وإن صاغت الحلي على ما كان عليه ففيه وجهان . (أحدهما) له الرجوع كالدراهم إذا اعيدت (والثاني) ليس له الرجوع في فصفه لأنها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ولو أصدقها جاربة فهزات ثم سمنت فعادت إلى حالنها الاولى فهل يرجع في فصفها على وجهين ،

و مسئلة في (وإن نقص الصداق في يدها بعد الطلاق فهل تضمن بعضه المحتمل وجهين)
أماان كات منعته منه بعد طلبه فعليها الضان لأنها غاصبة وان تلف قبل مطالبته فقياس المذهب أنه لا ضان عليها لانه حصل في يدها بغير فعلها ولا عدوان من جهنها فلم تضمنه كالوديعة، واناختلفا في مطالبته لها فالقول قولها لانها منكرة، وفيه وجه آخر: أن عليها الضمان لانه حصل في يدها من غير اذن الزوج لها في امساكه أشبهت الناصب وهذا ظاهر قول أصحاب الشافعي قالوا لانه

أحد لكل طلقة متاع. وروي ذلك عن على بن أبي طالب والحسن وسعيد بن جبير وأبي قلابة والزهري وقتادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تمالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المنتين) ولقوله تعالى لنبيه عليه السيلام (قل لأ زواجك _ الى قوله _ فتمالين أمتمكن وأسرحكن) وعلى هذه الرواية لكل مطلقة مناع سواء كانت مفوضة أو مسمى لها مدخولا بها أو غيرها لما ذكرناه وظاهر المذهب أن المتعة لا يجب إلا المفوضة الني لم يدخل بها إذا طلقت ،قال أبو بكر كل من روى عن أبي عبد الله فيا أعلم روى عنه أنه لا يحكم بالمنعة إلا لمن لم يسم لها مهر إلا حنبلا فإنه روى عن أحمد أن لكل مطالقة مناعا ، قال أبو بكر والعمل عليه عندي لولا تواتر الروايات عنه بخلافها

ولنا قوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا الهن فريضة ومتعوهن) ثم قال (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) فخص الاولى بالمتمة والثانية بنصف المفروض مع تقسيمه النساء قسمين وإثبانه اكل قسم حكما فيسدل ذلك على اختصاص كل قسم محكمه ، وهذا مخص ماذكروه ، ومحتمل أن يحمل الاس بالمتاع في غير المفرضة على الاستحباب لدلالة الآيتين المتين ذكر ناهما على نني وجوبها جعا بين دلالة لآيات والمعنى قاله عوض واجب في عقد قاذا سمي فيه عرض صحيح لم يجب غيره كسائر عقود المعاوضة ولانها لا تجب لها المترنة قبل الفرقة ولاما بقوم مقامها فلم تجب لها عند الفرقة كالمترفى عنها زوجها

حصل في يدها بحكم قطع العقد فأشبه البيع اذا ارتفع العقد بالفسخ والأول أولى لما ذكر ناموأماالبيع فيحتمل أن يمنع وان سلمنا فان الفسخ ان كان منها أو من المشتري فقد حصل منه النسبب الى جعل ملك غيره في يده، وفي مسئلتنا ليس من المرأة فعل وأنما حصال ذلك بفعل الزوج وحده فأشبه مالو أتى ثوبه في دارها بغير اذبها .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال الزوج نقص قبل الطلاق فعليك ضانه وقالت بعده فالقول قولها مع بميها) لا نه ادعى ما يوجب الضان عليها وهي منكرة والقول قول المذكر.

(فصل) إذا خالع امرأنه بمد الدخول ثم تزوجها وطلقها قبل دخوله بها فاها في النسكاح الثاني نصف الصداق المسمى فيه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لها جميعه لان حكم الوطء موجود فيه بدايل أنها لو أتت بولد لزمه .

وانا قول الله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) ولانه طلاق من أحكاح صحيح لم يمسها فيه فوجب أن يتنصف المهركا لو تزوجها بمدالمدة وما ذكره غير صحيح فان لحوق النسب لا يقف على الوطء عند، فلا يقوم مقامه فاما ان كان لم يدخل بها في النكاح الاول ونصف الصداق للذكاح الثاني بغير خلاف (المغنى والشرح الكبير) (٧) (الحزء الثامن)

(فصل) ولو طلق المسمى لها بعد الدخول أو الفوضة المفروض لها بعد الدخول فلا . تمة لواحدة منهما إلا على رواية حنبل ، وقد ذكرنا ذلك وذكرنا قول من ذهب اليه وظاهر المذهب أنه لامتهة لواحدة ونها رهو قول أبي حنبفة والشافعي قولان كالروايتين وقد ذكرنا ذلك ، إذا تُبتهمذا فانه يستحب أن يمتعهما نص عليه احمد فغال أنا أوجبها على من لم يسم لها صداقا فان كان سمى صداقا فلا أوجبها عليه وأستحب أن يمنع وازسمى لها صداقا والمااستحب ذلك الهموم النص الوارد فيها ودلالتها على إيجابها . وقول على رضي الله عنه ومن سمينا من الأثمة بها فلما امتنع الوجوب لدلالة الآيتين المذكور تين على نفي الوجرب ودلالة المعنى المذكور عليه تعين حمل الادلة الدلة عليها على الاستحباب أو على أنه أريد به الحصوص ، وأما المترفى عنها فلا وجمة لها بالاجماع لان الصالعام لوتنار لها وأعما يتناول العلقات ولانها أخذت العوض المسمى لها في عقد المعارضة الم يجب لها به سواء كما في سائر العة ود

(نصل) والمتعة تجب على كل زوج اكل زوجة مفوضة طلقت قبل الدخول و سوا. في ذلك الحر والعبد والمسلم والذمي والحرة و لا ة والمسلمة والذمية ، وحكي عن أبي حنيفة لا منه، المذمية ، وقال الاوزاعي إن كان الزوجان أوأحدهما رقيقا فلا متعة

و أياعوم النص ولانها نائمة مقام نصف المهر في حقمن سمى فنجب الكلزوجة على كل زوج كنصف المسمى ولان ما يجب من العرض يستوي فيه المسلم والكافر والحر والعبد كالهز

(فصل) إذا طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت في الصداق بعقد من العقود لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) ماريل الملك عن الرقبة كالبيع والحبة والعتق فهذا يمنع الرجوع به وله نصف المنيمة ازوال ملكها وانقطاع تصرفها فان عادت الدين البها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها بحالها فله الرجوع في نصفها لانه ولجدها بعينها فأشبه مالو لم يخرجها ولا يازم الوالد اذا وهب ولده شيئا فخرج عن ملكه ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع لانا نمنع ذلك، وأن سلمنا فان حق الوالد سقط بخروجه عن يد الولد بكل حال بدليل أنه لا يطالبه ببدله والزوج لم يسقط حقه بالمكلية بل يرجم أبضف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في نفسه أولى، وفي معني هذه التصرفات الرهن فانه لم يزل الملك عن الرقبة لكنه يراد للبيع المزيل للملك ولذلك لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه ففي الرجوع في العين ابطال حق المرتهن من الوثيقة فلم يجز ، وكذلك الكتابة فانها تراد للعتق المزيل للملك وهي عقد لازم فجرت بجرى الرهن، ومحتمل أن لا يمنع الرجوع اذا قلنا يجوز بيع المكانب كالتدبير فان طلق الزوج قبل اقباض الهبة أو الرهن أو في مدة الحيار في البيع نفيه وجهان

(أحدها) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقد ته في ملكها فلم يملك ابطاله كاللازم ولان ملكها قد زال فلم يملك الرجوع فيما ليس بمعلوك لها

(والثاني) تجبر على تسليم نصفه فأنها قادرة على ذلك ولا زيادة فيها وللشافعي قولان كهذين

(فصل) فأما المفوضة لمهر وهي الني بتزوجها على ماشاء أحدهما أو الني زوجها غير أبيها بغير صداق بغير اذبها أو الني مهرها فاسد فانه يجب لها مهر المثل ويتنصف بالطلاق قبل الدخول ، ولا متعة لها هـذا ظاهر كلام الخرقي ، وقد صرح به في الني مهرها فاسد وهو مذهب الشافعي ، وعن أحمد أن لها المتعة دون نصف المهر كالمنوضة البضع و عو مذهب أبي حنيفة لانه خلاعقدها من تسمية صحيحة فأشبهت التي لم يسم لها شيء

ولنا أن هذه الها مهر وأجب قبل الطلاق فوجب أن يتنصف كا لو مهاد أو نقول لم ترض بغير صداق فلم تجب المنعة كالمسمى الها، وتفارق الني رضيت بغير عوض فأنهـا رضيته بغير صداق وعاد بضعها سلما فعرضت المتعة بخلاف مسئلتنا

(فصل) وكل فرقة يتنصف بها المسمى توجب المتعة اذا كانت مفوضة وما يسقط به المسمى من الفرق كاختلاف الدين والفسخ بالرضاع ونحوه اذاجاء من قبلهالا تجب به متعالمها أقيمت نقام نصف المسمى فسقطت في موضع يسقط كا تسقط لابدال عا يسقط مبدلها

(فصل) قال ابو داود سمعت أحمد سئل عن رجل نزوج امراة ولم يكن فرض لها مهراً ، ثم وهب لها غلاماً ، ثم طلقها قبل الدخول قال لها المتعة وذلك لان الهبة لاننقضي جاللته كالاينتضي جها نصف المسمى ولان المنعة إنمانجب بالطلاق فلايصح قضاؤها قبله ولانها واجبة فلاننقضي بالهبة كالمسمى

الوجهين، فأما ان طلقها بعد تقبيض الهبة والرهن ولزوم البيع فلم يأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيع والرهن والهبة لم يكن له الرجوع في نصفها لأن حقه ثبت في الفيمة (الثافي) تصرف غير لازم لا ينقل الملك كالوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل الرجوع في نصفه ويكون وجوده بهذاالتصرف كعدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم عنع المالك من التصرف فلا عنع من له الرجوع على المالك من الرجوع كالا يداع والعاربة ، فأما ان دبرته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لانه لا يمنع البيع فلم يمنع الرجوع كالوصية ، ولا نجبر على الرجوع في نصفه بل نجير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته ولان شركة من نصفه مدبر نقص ولا يؤمن أن رفع إلى حاكم حنفي فيحكم اجتقه ، وان كانت أمة فدرتها فان قلما تباع في الدين فهي كالمبد ، وإن قلنا لا تباع لم يجز الرجوع في نصفها (الثالث) تصرف لازم لا برادلازالة في الدين فهي كالمبد ، وإن قلنا لا تباع لم يجز الرجوع في نصفه ناقصاً وبين الرجوع في نصف الملك كالا جارة والنزوبج فهو نقص فيخير الزوج بين أن يرجع في نصفه ناقصاً وبين الرجوع في نصف ألم يتمنه فالم الحادث في النخيل أينا أما وجرد حتى تنتهي الممرة لم يكن له ذلك ? قلنا الفرق بينها أن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يازمها قبول منته بخلاف مسئلتنا ولان ذلك يؤدي الى التنازع في سقي الثمرة وجذاذها وقطمها لخوف المطش أو غيره مخلاف مسئلتنا

(فصل) قد ذكرنا أن المهر اذا كان معيناً يدخل في ملك المرأة بمجرد العقد فاذا زاد فالريادة

﴿ مسئلة ﴾ قال (على الموسم قدره وعلى المقتر قدره فأعلاه خادم وأدناه كسوة يجوز لها أن تصلى فيها الا أن يشاء هو أن يزيدها أو تشاء هي أن تنقصه)

وجملة ذلك أن المتعة معتبرة بحال الزوج في إساره واعساره نص عليه احمد رهو وجه لاصحاب الشافعي والوجهالا خرقالوا هومعتبرمحال الزوجةلان للمر معتبرتها كذلك المنتعة الفائمة مقامه ومنهم من قال يجزيء في المتعة مايقم عليه الامم كا يجزيء في الصداق ذلك

ولنا قول الله تعالى ﴿ عَلَى المُوسَعَ قَدْرُهُ وَعَلَى المُغَمَّرُ قَدْرُهُ ﴾ وهذا نصفي أنها معتبرة بحال الزوج وانها تختلف، ولو أجزأ مايقم عليه الامم سقط الاختلاف، ولو اعتبر بحال المرأة لما كان على الموسم قدره وعلى المقتر قدره . اذا ثبت هذا فاختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه مثل قول الحرقي أعلاها خادم هـ ذا إذا كان موسراً ، وان كان نقيراً متعهـا كسوتها درعا وخماراً وثوبا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس والزهري والحسن، قال ابن عباس أعلى المتعة الحادم دون ذلك النفقة ثم دو زذلك الكسوة ، ونح ِ ماذ كرنا في أدناهاقال الثوري والاوزاع، وعطاء وعالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، قالوا درع وخمار وملحفة (والرواية الثانية) يرجع في تقديرها إلى الحاكم

لها وان نقص فعليها فاذا كانت غما فولدت فالاولاد زيادة منفصلة تنفر دالمرأة بهالانه عامملكهاو ترجع في نصف الامهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة متصلة لانه نصف مافرض لها . وقد قال الله تعالى (فنصف مافرضم) فان كانت نقصت بالولادة أو بغيرها فله الخيار بين أخذ نصفها ناقصاً لانه رضي بدون حقه وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يرجع في نصف الاصل وانما يرجع في نصف القيمــة لانه لا يجوز فسخ العقد في الاصل دون النماء لانه موجب للمقد فلم مجز رجوعه في الاصل بدونه .

ولنا أن هذا نماء منفصل عن الصداق فلم يمنع رجوع الزوج كما لو انفصل قبل القبض، وماذكروه لا يصح لان الطلاق ليس برفع العقد ولا ألَّماء من موجباته إنما هو من موجبات الملك ، إذا تبت هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قد منها قبضه فيكون النقص من ضهانه والزيادة لها فينفرد بالأولاد ، وان ننصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذنصف قيمتها أكثر ما كانت من يوم أصدقها إلى يوم طلقها وإن أراد الزوج أخذنصف قيمة الامهات من المرأة لم يكن له . وقال أبو حنيفة اذا ولدت في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف الاولاد أيضاً لان الولد دخل في التسليم المستحق بالمقـد لان حق النسليم تملق بالام فسرى الى الولد لحق الاستيلاد وما دخل في التسليم المستحق ينصف بالطلاق كالذي دخل في العقد

وهو أحد قولي الشائمي لآنه أمر لم يرد الشرع بتقديره وهوبما يحتاج إلى الاجتهاد فيجب الرحوع فيه إلى الحاكم كسائر الحجتهدات، وذكر القاضى في الحجرد رواية بالله أنها مقدرة بما يصادف نصف مهر المثل لانها بدل عنه فيجب أن تتقدر به، وهذه الرواية تضعف لوجهين،

[أحدهما] أن نص السكتاب يقتضى تقديرها بحال الزوج وتقديرها بنصف مهر المثل يوجب اعتبارها بحال المرأة لان مهرها معتبر بها لا بزوجها

(الثاني) أنا لو قدرناها بنصف المهر لسكانت نصف المهر إذ ليس المهر معينا في شيء ولاالمتعة ووجه قول الخرقي قول ابن عباس أعلى المنابة الحادم ثم دون ذلك السكسوة رواه أبو حفص باسناده وقدرها بكسوة نجوز لها الصلاة فيها لان السكسوة الواحبة عطاق الشرع تنقدر بذلك كالسكسوة في السكفارة والسنرة في الصلاة وروى كنيف السلمي أن عبد الرحمن بن عوف طاق امرأ له تماضر السكلبية فحمهما بجارية سودا، يعني متعها قال ابراهيم النخعي العرب تسمي المنعة التحميم وهذا فيا إذا تشاحا في قدرها فان سمح لها بزيادة على الحادم أو رضيت بأقل من السكسوة جازلان الحق لهمالا بخر جعنها وهو مما بجوز بالله فجاز ما انفقا عليه كالصداق وقد روي عن الحسن بن علي أنه متم امرأة بعشرة آلاف درهم نقالت * متاع قليل من حبيب مفارق *

ولنا قول الله تمالى (فنصف ما فرضم) وما فرض ههنا إلا الامهات فلا يتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكها أشبه ماحدث في يدها ، ولا يشبه حق التسليم حق الاستيلاد فان حق الاستيلاد يسري وحق النسليم لا سراية له فان تنف في يد الزوج وكانت المرأة قدطالبت به فنعها ضمنه كالغاصب والالم يضمنه لانه تبع لامه .

(فصل) والحسكم في الصداق إذا كان جارية كالحسكم في الغنم إذا ولدتكان الولد لهاكولد الغنم إلا أنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي الى التفريق بين الاموولدهافي بعضالزمان وكما لا يجوز النفريق بينها وبين ولدها في جميم الزمان لا يجوز في بعضه فيرجع عليها في نصف قيمتها وقت ما أصدقها لا غدير .

(فصل) فان كان الصداق بهيمة حائلا فحملت فالحمل فيها زيادة متصلة ان بذلتها له بزيادتها لزمه قبولها لان الحمل في البهبمة لا يعد نقصا ولذلك لا يرد به المبيع، وان كانت أمة فحملت فقد زادت من وجه لاجل ولدها ونقصت من وجه لان الحمل في النساء نقص لحوف النلف عليها حين الولادة ولهذا يرد بها المبيع فحينتذ لا يلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتها وإن انفقا على تنصيفها جاز، وإن أصدقها حاملا فولدت فقد أصدقها عينين جارية وولدها وزاد الولد في ملكها قان طلقها فرضيت ببذل النصف في الولد والام جيماً أجبر على قبولها لانها زبادة غير مميزة

و مسئلة ﴾ قال (ولو طالبته قبل الدخول أن يفرض لها أجبر على ذلك فان فرض لها مهر مثامًا لم يكن لها غيره وكدذلك ان فرض لها أقلمنه فرضيته)

وجملة ذلك أن المفرضة الها المطالبة بفرض المهر لان النكاح لا يخلو من المهر فوجبت لها المطالبة بنيان قدره وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخدلما فان انفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو كثيراً سواء كانا عالمين بهر الذل أو غير عالمين به وقال الشافي قول له لا يصح الفرض لغير مهر المثل إلا مع علمها بهر المثل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوما

ولنا أنه إذا فرض لها كثيراً فقد بدل لها من ماله فوق ما يلز به وأن رضيت باليسير فقدرضيت بدون مايجب لها فلا تنم من ذلك وقولهم أنه بدل غير صحيح ، فأن البدل غير المبدل والمفروض أن كان ناقصا فهو بعضه وأن كان أكثر فهو الواجب وزيادة ولا يصح جعله بدلا ولو كان بدلا لما جاز مع العلم لانه يبدل مافيه الربا بجنسه متفاضلا ، وقد روى عقبة بن عامر قال قال رسول الله وينائل وأترضى أني أزوجك فلانا ؟ ، قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه و دخل عليها ولم بفرض لهاصرا قافلها حضر ته الوفاة قال إن رسول الله وينائل ووجني فلانة ولم ينوض لها صداقا ولم أعطها شيئا وإني قد أعطيتها عن صداقها سهمي مخيبر فأخذت سهمه فباعته بمائة الف ان نشاحا فيه ففرض الها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواه قان لم ترض يه لم يستقر لها

وإن لم تبذله لم يجز له الرجوع في نصف الولد لزيادته ولا في نصف الام لما فيه من التفرقة بينها وبين ولدها ويرجع بنصف قيمة الام وفي نصف الولد وجهان

(أحدهم) لا يستحق نصف قيمته لانه حالة المقد لا قيمة له وحالة الانفصال قد زال في ملكها فلا يقوم الزوج بزيادته. ويفارق ولد المغرور فان وقت الانفصال وقت الحيلولة ولهذاقوم بخلاف مسئلتا (والثاني) له نصف قيمته لانه أصدقها عينين نلا برجع في احداها دون الاخرى ويقوم حالة الانفصال لانها أول حالة امكان تقويمه وفي المسئلة وجه آخر وهو أن الحمل لاحكم له فيكون كا نه حادث (فصل) وان أصدقها أرضاً فينتها دارا أو توبا فصبغته ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف قيمته فلا يكون له النصف أو تشاء هيأن تعطيه زائدا وقت ما أصدقها إلا أن يشاء أن يعطيها قيمة البناء والصبغ فيكون له النصف أو تشاء هيأن تعطيه زائدا فلا يكون لها غيره، وذكر الخرقي إنما كان له نصف القيمة لانه قد صارفي الارض والثوب زيادة المرأة وهي البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة وان بذل لها نصف قيمة البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة وان بذل لها تجبر على الماوضة وهذه معاوضة، قال الخرق الحرض بعد بناء المشتري فيها فبذل الشفيم قيمته لزم المستمير قبولها وكذلك إذا رجع المعيرفي أرضه وفيها بناء أو غراس للمستمير فبذل المعيرقيمة ذلك ازم المستمير قبولها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغرت في يده فالمرق لها لانها عاء ملكها فان جد ها بعه تناهيها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغرت في يده فالمرق لها لانها عاء ملكها فان جد ها بعه تناهيها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغرت في يده فالمرق لها لانها عاء ملكها فان جد ها بعه تناهيها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغرة في يده فالموقعة على الما عاء ملكها فان جد ها بعه تناهيها ولفحال فان أسديما للساحية ولما لانها عاء ملكها فان جد ها بعه تناه على المعرفية ولها لانها والمعالم الماله الماله ولماله الماله ولماله الماله ولماله الماله ولماله ولماله الماله ولماله الماله ولماله ولماله الانها والماله ولماله ولما

حتى ترضاه فان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتعة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كحالا الابتداء وان فرض الها أقل من بهر الش فلها المطالبة بتهامه ولا يثبت لها ما لم ترض به وان تشاح وارتفعا إلى الحما كم فليس له أن يقرض لها إلا بهرااشل لان الزيادة ميل عليه والنقصان بيل عليه اوالمدل المثل ولانه إيما يفرض بدل البضع فيقدر به كالسلعة اذا المفت فرجعا في تقويمها إلى أهل الحبرة و ويعتبر معرفة مهر المثل ليترصل إلى إمكان فرضه ومتى صح الفرض صار كالمدمي في الفقد في أنه ينتصف بالطلاق ولا تجب المنعة معه واذا فرضه الحما كم لزم ما فرضه سوا، وضيته أو لم ترضه كما يلزم ماحكم به بالطلاق ولا تجب المنعة معه واذا فرضه الحما كم لزم ما فرضه سوا، وضيته أو لم ترضه كما يلزم ماحكم به ما أعطاها لان تصرفه أو ضية المتحد للها أو وسيته أو به ترجم لها أو يترجع ما أعطاها لان تصرفها ما فرض به وينا عليه فيعود اليه كما لو دفعه هو ولا صحاب الشافعي مثل هدفين الوجهين ملكه إياه حين قضى به دينا عليه فيعود اليه كما لو دفعه هو ولا صحاب الشافعي مثل هدفين الوجهين ملكه إياه حين قضى به دينا عليه فيعود اليه كما لو دفعه هو ولا صحاب الشافعي مثل هدفين الوجهين ملكه إياه حين قضى به دينا عليه فيعود اليه كالو دفعه هو ولا صحاب الشافعي مثل هدفيل رجم نصفه مدة ماقلناه ، ولو أن رجلا قضى المسمى عن الزوج صح ثم إن طاقها الزوج قبل الدخيل رجم نصفه صحة ماقلناه ، ولو أن رجلا قضى المبسى عن الزوج صح ثم إن طاقها الوجه الآخر يرجع الى من حمة ما قله والله الماء على من قضاء والله أعلى

وجمامًا في ظروف وألقى عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطب بغير خلع وهذا يفعله أهل الحجاز لحفظ رطوبتها لم تخل من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن لا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كانا بحالها أو زادا فانه بردها عليها ولا شيء عليه (الثاني) أن تنقص قيمتها وذلك على ضربين (أحدها) أن يكون بعضها متناهيا فانه يدفعها اليها وارش نقصها له لانه تعدى ما فعله من ذلك (الضرب الثاني) أن لا يتناهى بل يتزايد ففيه وجهان (أحدها) أنها تأخذ قيمتها لابها كالمستهلكة (الثاني) هي مخيرة بين ذلك وبين تركها حتى يستقر بعضها وتأخذها وارشها كالمغصوب منه

(الحال الثالث) أن لا تنقص قيمتها لكن ان أخرجها من ضروفها نقصت قيمتها فللزوج اخراجها وأخذ ضروفها إن كانت الضروف ملك واذا نقصت فالحسكم على ما ذكرنا وإنقال الزوج أناأ عطيكها مع ضروفها فقال القاضي يلزمها قبولها لان ضروفها كلنصلة بها انتابعة لها ويحتمل أن لا يلزمها قبولها لان الضروف عين ماله فلا يلزمه قبولها كالمنفصلة عنها فان كانت بحالها الا أن الصفر المتروك على الممرة ملك الزوج فانه ينزع الصفر ويرد الثمرة ، والحسكم فيها ان نقصت أو لم تنقص كانتي قبلها، وانقلل أنا أسلمها مع الصفر والضروف فعلى الوجهين اللذين ذكرناهما وفي الموضع الذي حكمنا أن له زيادة إذا

ر فصل) ويجب المهر المموضة بالدقد والما يدقط الى المنعة بالطلاق وهدا مذهب أبي حنيفة واختلف أصحاب الشافي فمنهم من قال الصحيح أنه يجب بالعدقد، وقال بعضهم لا يجب بالعدقد قولا واحداً، ولا يجيء على أصدل الشافعي غير هدا لأنه لو وجب بالعدقد لتنصف بالطلاق كالمسمى في العقد .

ولنا أنها تملك المطالبة به فكان واجباً كالمسمى ، ولا به لو لم يجب بالعقد لما استقر بالموت كما في العقد الفاسد ، ولان النكاح لايجوز أن يخلو عن الهر والقول بعدم وجوبه يفضي الى خلوه عنه وإلى أن الذكاح انعقد صحيحا و المك الزوج الوط، ولا مهر فيه وانما لم يتنصف لان الله تعالى نقدل غير المسمى لها بالطلاق الى المتعة كما نقل من سمي لها الى نصف المسمى لها والله أعلم

فعلى هذا لو فوض الرجل مهر أمته ثم أعقها أو باعها ثم فرض لها المهر كان لمعقها أو بائعها لان المهر وجب بالعقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد تغير مهرمثاها أو دخل بها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرنا ووانق أصحاب الشافي على ذلك لان الوجوب يستند إلى حالة العقد الا في الامة الني أعتقها أو باعها في أحد الوجهبن

(فصل) ويجوز الدخول بالمرأة قبل اعطائها شيئا سواء كانت مفوضة أر مسمى لها وجداً قال سعيد بن المسيب والحسن والنخمي والثوري والشاني ، وروي عن ابن عباس وابن عمر والزهري

قالت أنا أرد الثمرة وآخذ الاصل فاما ذلك في أحد الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكرنا ذلك في موضعه

(فصل) إذا كان الصداق جارية فوطئها الزوج عالما بزوال ملك وتحريم الوط، عليه فعليه الحد لانه وطء في غير ملك وعليه الهر لسيدتها اكرهها أو طاوعته لان المهر لمهلاتها فلا يسقط ببذلها ومطاوعتها كما لو بذات يدها للقطع ، وان ولدت فالولد رقيق المرأة وان اعتقد أن ملك لم بزل عن جميعها أو كان عالم بتحريها عليه فلا حد عليه للشبهة وعليه الهر والولد حر لا حق به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصير أم ولد له وان ملكها بعد ذلك لانه لا ملك له فيها و تجبر المرأة بين أخذها في حال حملها وبين أخذ قيمتها لانه نقصها باحبالها، وهل لها الارش بعد ذلك في كتمل أن لها الارش ههنا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالارش قولا واحدا لان النقص حصل بفيله الذي تعدى به فهو كالفاصب وكما لو طالبته فنع تسليمها وهذا أصح

(فصل) وان أصدق ذمي ذمية خمراً فتخللت في يدها ثم طلقها قبل دخوله بها احتمل أن لا يرجع عليهابشيء لانها قد زادت في يدها بالتخليل والزيادة لها وان أراد الرجوع بنصف قيمتها قبل النخلل فلا قيمة لها وأما يرجع إذا زادت في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين العقد الى حين وقتادة ومالك لايدخل بها حتى يعطيها شيئا ، قال الزهري مضت السنة أن لايدخل بها حتى يعطيها شيئا . قال ابن عباس بخلع إحدى نعليه ويلقيها اليها

وقد روى أبو داود باسناده عن رجل من أصحاب النبي وَلَيْكِيْدُ أَن عليا لمَا تَزُوجِ فاطمة أراد ان يُستخل بها فنعه رسول الله وَلَيْكِيْدُ حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال له النبي وَلَيْكِيْدُ ﴿ أَعَلَمُا دَرَعَكُ ﴾ فأعطاها درعه محمد خل بها . ورواه ابن عباس أبضاً قال : لما تزوج على فاطمة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أعطها شيئا ﴾ قال ماعندي قال ﴿ أَبِن درعك الخطمية ؟ ﴾ رواه أبو داود والنسائي

ولنا حديث عقبة بن عامر في الذي وَرَجِه النبي وَلِيَّاتِيْ وَدخل عليها ولم يعطها شيئا، وروت عائشة قالت أمر في رسول الله وَلِيَّاتِيْ ان أدخل أمر أه على زوجها قبل أن يعطيها شيئا. رواه ابن ماجه ، ولا به عوض في عقد معاوضة علم يقف جواز تسليم المعوض على قبض شيء منسه كالممن في البهم والاجرة في الاجارة وأما الاخبار فمحمولة على الاستحباب فانه يستحب أن يعطيها قبل الدخول شيئا موافقة للاخبار ولمادة الناس فيا ببنهم ولنخرج المفوضة عن شبه الموهوبة ولبكرن ذلك أفطم للخصومة و مكن حل قول أبن عباس ومن وافقه على الاستحباب فلا يكون بين القولين فرق والله أعلم

القبض وحينئذ لا قيمة لها وان تخللت في يد الزرج ثم طلقها فلها نصفهالان الزيادة لها ومحتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها إذا ترافعا الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدهما

(فصل) إذا تروج امرأة فضمن أبوه نفقتها عشر سنين صح ذكره أبو بكر لان أكثر ما فيه أنه ضمان مجهول أو ضمان ما لم يجب وكلاهما صحيح ولا فرق بين كون الزوج ،وسراً أو معسراً واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال كقولنا ومنهم من قال لا يصح ضمان نفقة المعسر لان غير المعسر يتغير حاله فيكون عليه نفقة الموسر أو المنوسط فيكون ضمان مجهول والمسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح أصلا لانه ضمان ما لم يجب

ولنا أن الجهل لا يمنع صحة الضان بدليل صحة ضان نفقية المسير مع احمال أن يموت أحدهما فتسقط النفقة ومع ذلك صح الضان فكذلك هذا

﴿ مَسَلَة ﴾ (والزوج هو الذي بيده عقدة انتكاح فاذا طلقها قبل الدخول فأيها عفا لصاحبه عما وجب له من الام وهو جائز الام في ماله برىء منه صاحبه وعنه أنه الاب فله أن يعفوا عن نصف صداق ابنته الصنيرة اذا طلقت قبل الدخول)

اختلف أهل العلم في الذي بيده عقدة النكاح فظاهر مذهب أحمداً به الزوج روي ذلك عن المي وابن عباس وجبير بن مطعم رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير و فافع مولى (المغني والشرح الكبير)

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو ماتأحدهما قبل الاصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لمامير نائيا)

أما الميرات فلا خلاف فيه فان الله تعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً وعقد الزوجية همنا صحيح ثابت فورث به لدخوا، في عوم الص ، وأما الصداق قاله يكل لهامهر نسائهافي الصحيح من المذهب واليه ذهب ابن مسمود وابن شبرية رابن أبي ابلي والثوري واسحاق وروي عن على وابن عباس وان عر والزهري رربيعة ومائك والارزامي لامر لها لابها فرفة وردت على تفويض محبح قبل فرض ومسيس الربجب بها مهر كفرئة الطلاق، وقال أبو حنيفة كقولنا في المسلمة وكقولهم في الذمية ، رعن احمد رواية أخرى لايكل ويتنصف والشافعي تُولان كالروايتين

وانا ماروي أن عبدالله بن مسعر در ضي الله عنه تضي لا مرأة لم يفرض لها زوجها صداقا ولم يدخل بها حتى مات ? فقالَ لما صداق نسائها لاركس ولاشطط وعلمها العدة رلها المير اشفقاء معقل من سفار الاشجعي فقال: قضى رسول الله عَيْنَايَة في بروع ابنة واشق، شرماق عيد قال الترمذي هذا حديث صحيح وهو ض في محل النزاع ولان المرتمعني يكل به المدمى فكل به مهر المال له فرضة كالدخول وقياس الموت لي الطلاق غير صحيح فان الموت يتم به النكاح فيكل بهالصداق والطلاق يقطمه ويزيله قبل اتهامه ولذلك وجبت العدة بالموت قبل الدخول ولم نجب بالطلاق وكمل المسمى بالموت ولم يكمل بالطلاق وأما الذمية فأمها

إبن عمر ومجاهد وإياس بن معاوية وجابر بن زيد وابن سيرين والشعى والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولي إذا كان أبا الصغيرة وهو قول الشافعي القدم إذا كان أبا أو جداً وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيمة ومالك أنه الولي لازالولي بعد الطلاق هو الذي بيده عقدة النكاح لـكونها قد خرجت عن يد الزوج ولان الله تعالى ذكر عفو النساء عن نصيبهن فيذبني أن يكون عفى الذي بيده عقدة النكاح عنه ليكون المعفو عنه في الموضعين وأحداً ولان الله تمالي بدأ بخطاب الازواج على المواجهة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن) ثم قال (أو يعفو الذي بيده عقدة انتكاح) وهذا خطاب غير حاضر

ولنا ما روى الدار قطني بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدء عن الني عَيَالِيُّهُ أنه قال « ولي المقدة الزوج » ولان الذي بيده عقدة الذكاح بعدالعقدهو الزوج فا نه يتمكن من قطعه و فسيخه و امساكه وليس للولي منه شيء ولان الله تمالى قال (و أن تعفوا أَفر ب للتقوى) ولان المهر مال للزوجة فلا يملك الولي هيته واسفاطه كغيره من أموالها وحقوقها كسائر الاولياء ولايمتنع المدول عن خطاب الحاضر الى الغائب كقوله تعالى (حتى إذا كنتم في الفلك وجر بنهم ربح طببة) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول ينصف المهر. بينهما قان عنى الزوج لهاعن النصف الذي له كمل لها الصداق جميمه وان عنت المرآة عن النصف الذي لها منه وتركت مفارقة بالموت فكل اما الصداق كالمسلمة أو كا لوسمى اما ولان المسلمة والدمية لا يختلفان في الصداق في موضع فيجب أن لا يختلفا همنا

(فصل) قوله مهر نسائها يعني دهر ميالها من أقاربها رقال مالك تعتبر بمن هي في مثل كمالها ومالها وشرفها ولا يختصر بافربائها ، لان الاعواضانها تختلف بذلك دون الافارب

ولما قول في حديث إن سعود له امهر نسائها و نساؤها أفاربها وما ذكره فنحن نشتر طه و نشرط معه أن تكون من نساء أفاربها لانها أفرب اليهن وقوله لا يختلف ذلك باختلاف الاقارب لا يصح فان المرأة تطلب لحسبها كا جاء في الاثر وحسبها يختص به أقاربها فيزداد المهر الدلك و يقل وقد يكون الحي وأهل القرية لهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشاركهم فيه غيرهم ولا ينبر من أقاربها فقال فيكون الاعتبار بذلك درن سائر الصفات واختلفت الرواية عن أحد في من يعتبر من أقاربها فقال في رواية حنبل الها مهر مثلها من نسائها من قبل أبها فاعتبرها بنساء العصبات خاصة وهذا مذهب الشانعي وقال في رواية إسحاق بن هافي، لها مهر نسائها منها أو اختها أو عنها أو بنت عها اختاره أبه بكر وهو مذهب أبي حديفة وابن أبي لبلي لانهن من نسائها والاولى أولى فاندقد روي في قصة بروع أن رسول الله عنها و فانها لا نساويامها في نسبها فلا تساويانها في شرفها وقد تسكون أمها و لاة وهي وشرفها وقد تسكون أمها ولاة وهي

له جمع الصداق جاز إذا كان المافي منها رشيداً جائز الامر في ماله فان كان صغيراً أو سفيها لم يصح عفوه لانه لبس له النصرف في مانه بهبة ولا إسقاط ولا يصح عفو الولي عن الزوجة أبا كان أو غيره صغيرة كانت أو كبيرة نص عليه احمد في رواية الجاعة روى عنه ابن منصور اذا طلق وهي بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبوها أو زوجها بما أرى عفو الاب الاجائزاً. قال ابو حفص ما أرى مانقله ابن منصور الا قولا لابي عبدا في قديماً فظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة ، وان أبا عبدا في منصور الا قولا لابي عبدا في قديماً فظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة ، وان أبا عبدا في ولا المسئير رجم عن قوله بجواز عفو الاب وهو الصحيح لان مذهبه أن لابجوز الاب إسقاط ديون ولاه الصغير ولا اعتاق عبيده ولا تصرفه لم إلا عا فيه مصاحبهم ولا حظ لها في هذا الاسقاط فلا يصح ، وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح إلا بخمس شرائط (أحدما) أن يكون أبا لانه الذي يلي مالهارلاية بم عليها (الثاني) أن تكون صغيرة ليكون وليا على مالها فان السكيرة تلي مال نفسها (الثالث) أن تكون عليها أراك نوج الثيب وان كات صغيرة إلا على بعض الوجوه الاتكون عليها نامة (الرابع) أن تكون مطلقة لانها قبل الطلاق معرضة لانلاف البضم (والحاس) في يكون قبل الدخول لان ما بعده قد أناف البضم فلا يرمفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل المدخول لان ما بعده قد أناف البضم فلا يرمفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على في هو هذا إلا أنه يجمل الجد كالاب

(فصل) ولو مانت امرأة الصغير أو السفيه أو الجنون على وجه يسقط صداقها عنهم مثل أن تفعل

شرينة وقد تكون أمها شريفة وهي غير شريفة وبنبغي أن يعتبر الاقرب فالاقرب فأقرب نساء عصباتها اليها اخواتها ثم عملها ثم بنات عمها الاقرب فالاقرب وبعتبر أن تكون في شل حالها في ديما وعقالها وجمالها و يكارتها وثيوبتها وصراحة نسبها وكل ما يختلف لأجل الصداق وارتكون من أهل بلدها لان عادة ألبلاد تختلف في المهر وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل إنماهو بدل مثلف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في مثل حالها فمن نساء أرحامها كلمها وجداتها وخالاتها وبناتهن فان لم يكن فأهل بلدها فان لم يكن فأهل بلدها فان لم يكن فنساء أقرب البلدان اليها فان لم يوجد الاخير منها نقصت بتدر نقصها

(فصل) ولا بجب مهر المثل الا حالا لانه بدل متلف فأشبه قيم المتلفات ولا يكون إلامن نقد البلد لما ذكرنا ولا ألزم الدية للمهالا تختلف باختلاف صفات النلف لاتها مقدرة بالشرع فكانت بحكم ما جعل من الحلول والتأجيل فلا يعتبر بها غيرها ولانها عدل بها عن سائر الابدال في من وجبت عليه وكذلك في تأجياها تخفيفاً عنه بخلاف غيرها فان كانت عادة نسائها تأجيل المهر ففيه وجهان عليه وكذلك في تأجياها تخفيفاً عنه بخلاف غيرها فان كانت عادة نسائها تأجيل المهر ففيه وجهان أنهم اذا زوجوا من عشيرتهم خففوا وان زوجوا غيرهم أغلوا اعتبر ذلك وهذا مذهب الشافعي فان قبل فاذا كان مهر المثل بدل مناف بجب أن لا يختلف باختلاف المتلف كسائر المتلفات قلنا النكاح

امرأنه مايفسخ نكاحها برضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة او بصفة كطلاق من السفيه أورضاع من أجنبية لم ينفسخ نكاحها برضاعه أونحو ذلك ولم يكن لوليهن العفو عن شيء من الصداق رواية واحدة وهذا قول الشافي ، والفرق بينهم وبين الصغيرة أن وليها أكسبسا المهر بيزويجها وعهنا لم يكسبه شيئًا إنما رجم المهر البه بالفرقة

(فصل) إذا عفت المرأة عن صدافها الذي لها على زوجها أو عن بعضه أو وهبته إيا، بعد قبضه وهي جائزة الامر في مالها جاز ذلك وصح بغير خلاف علمناه لفول الله تعالى (إلا أن يعفون) يعنى الزوجات . وقال تسالى (فان طبن المرح عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئا مريئا) قال احمد في رواية المروزي ليس بشيء قال الله تعالى (فكلودهنيئا مربئا عنى المهر تهبه المرأة للزوج ، وقال علقمة لا مرأنه هبي لي من الهنيء المري، يعني من صداقها وهل لها أن ترجع فيا وهبت زوجه الم فبه روايتان عن أحمد واختلاف من أهل العلم ذكرناه فها مضى

(فصل) إذا طلفت قبل الدخول وتنصف المهر بينهما لم مخل من أن يكون عينا أو دينا فانكان دينا لم مخل من أن يكون عينا أو دينا فانكان دينا لم مخل اما أن يكون في ذمة الزوج لم يسلمه اليها او في ذمتها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدها وأيها كان فان الذي له الدين أن يعفو عن حقه منه بأن يقول عفوت عن حقي من الصداق أو أسقطنه أو أبرأت منه أو ملكتك إياه أو وهبتكه أو أحللتك منه أو أنت منه في حل أو

بخالف سائر المتلفات فان سائر المتلفات المقصود بها المائية خاصة فلم تختلف باختلاف المتلفين والنكاح يقصد به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولان سائر المتلفات لا تختلف باختلاف العوائد والمهر يختلف بالعادات فان المرأة اذا كانت من قوم عادتهم تخفيف مهور نسائهم وجب مهر المرأة منهم خفيفا وان كانت أفضل وأشرف من نساء من عادتهم نشغيل الهر وعلى هذا متى كانت عادتهم التخفيف لمعنى مثل الشرف أو اليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عادتهم والله أعلم

(فصل) اذا زوج السيد عبده أمته فقال القاضي لا مجب مهر لأنه لو وجب لوحب لسيدها ولا بجب السيد على عبده مال ، وقال أبو الخطاب يجب المسمى أو مهر المثل ان لم يكن مسمى كيلز يخلو النكاح عن مهر ثم يسقط المعذر إثبانه

وقال أبوعبد الله إذا زولج مبده من أمته فأحب أن يكون بمهر وشهود قيل فان طلقها ، قال يكون الصداق عليه إذا أعتق قيل فان زوجها منه بغير مهر ? قال قد اختلفوا فيه فذهب جابر الى اله جائز

و كان حكمها حكم الدخول في جميع امورهما الافي الرجوع الى زوج طلقها ثلاثا أو ني الزنا فانهما يجلدان ولا يرجمان)

وجملة ذلك أن الرجل أذا خلا بامرأته بهد العقد الصحيح استقر عليــه مهرها ووجبت عليهــا

تركته لك أي ذلك سقط به المهر وبري، منه الآخر ، وإن لم يقبله لانه إسقاط حق فلم يفتقر إلى قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتنى والطلاق ولذلك صح إبرا. الميت مع عدم القبول منه ولو رد ذلك لم يرتد وبري، منه لما ذكرناه ، وإن أحب العفو من الصداق في ذمته لم يصحاله فولانه إن كان في ذمة الزوج فقد سقط عنه بالطلاق ، وإن كان في ذمة الزوجة فلا يثبت في ذمتها الا النصف الذي يستحقه الزوج ، وأما النصف الذي لها فهر حقها تصرفت فيه ، وأما يتجدد ملك الزوج للنصف بطلاقه فلا بثبت في ذمتها غبره وأيها أراد تكيل الصداق لصاحبه فانه يتجدد له هبة مبتدأة ، وأما أن كان الصداق عبنا في يد أحدهما فهني الذي هو في يده اللآخر فهو هبة له تصح بلفظ العفو والهبة ان كان الصداق عبنا في يد أحدهما فهني الذي هو في يده المآخر فهو هبة له تصح بلفظ العمو والهبة والنمايك ولا تصح بلفظ الابراء والاسقاط ويفتقر الى القبض فيه ان كان الموهوب مما يفتقر الى هذي زمان يتأبي القبض فيه ان كان الموهوب مما يفتقر الى القبض . وفيه اختلاف ذكرناه في الهبة

(فصل) قالالشيخ رضي الله عنه واذا أبرأت المرأة زوجها من صداقها أو وهبته له ثم طلقها قبـل الدخول رجع عليها بنصفه وعنه لا يرجع بشيء ، وإن ارتدت قبل الدخول نهل برجع عليها بجميعه على الروايتين اذا أصدق امرأته عينا فوهبهما له ثم طلقها قبل أن يدخل بها نعن أحمد فيه روايتان

العدة وأن لم يطأ روي ذلك عن الخافا. الراشدين وزبد وأبن عمر وبه قال علي بن الحسين وعروة وعطاء والزهري والاوزاعي وإسحاق وأصحاب لرأي وهو قدم قولي الشافي ، وقال شربح والشهي وطاوس وأبن سيربن والشافي في الجديد لايستقر إلا بالوطء وحكي ذلك عن الن مسعود وأبن عباس وروي نحو ذلك عن الن مسعود وأبن عباس وروي نحو ذلك عن أحمد ، روى عنه يعقوب بن بختان أنه قال أذا صدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكل لها الصداق وعليها العدة وذلك أنول الله أهالي [وان طائقه وها من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف مأفرضهم) وهذه قد طلقها قبه ل أن يمسها ، وقال تعالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض والافضاء الجمع ، والانها مطاقة لم تمس أشهت من لم يخل بها

و اذا اجماع الصحابة رضي الله عنهم ، روى الامام أحمد والائرم باسنادهما عن زراة بن أوفى قال قضى الخافا. الراشدون المهديون ان من أغلق بابا أو أرخى سـتراً بقد وجب المهر ووجبت العدة ولها ورواه أيضا عن الاحنف عن عمر وعلى ، وعن سعيد بن المسيب وعززيد بن ثابت عليها العدة ولها الصداق كاملا ، وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان إجماعا ، وما رووه عن ابن عباس لا يصح قال احمد برويه ليث وليس بالقوي ، وقد رواه حنظلة خلاف ما رواه ابث وحنظلة أقوى من ليث ، وحديث ابن مصود منقطم قاله ابن المنذر ، ولان القسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البدل كالو وطنها أو كما لو أجرت دارها أو باعتها وسلمتها

﴿ وَأَمَا قُولُهُ تَمَالَى ﴿ مَنْ قَبَلُ أَنْ تَمْسُوهُنَ ﴾ فيحتمل أنه كنى بالمسبب عن السبب الذي هو الخلوة

⁽ احداهما) برجع عليها بنصف قيمتها اختاره ابو بكر وهو أحد قولي الشافعي لانها عادت الى الزوج بعقد مستأنف فلا يمنع استحتاقها بالطلاق كالو عادت اليه بالبيع أو وهبها لاجنبي ثم وهبها له (والرواية اشانية) لا يرجع عليها وهو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافعي وتول أي حنيفة إلا أن تزيد العين أو تنقص ثم مهمها له لان الصداق عاداليه فلولم بهم لم يرحم شي وعقد الهبة لا يقتضي ضمانا ولان نصف الصداق تعجل اليه بالهبة فان كان الصداق دينا فأبراته منه فان قلنا لا يرجع ثم فههنا أولى ، وإن قلنا يرجم ثم خرج ههنا وجهان

⁽ أحدهما) لابرجم لان الابراء اسقاط حق وليس بتمليك كنمايك الاعيان ولهذا لايفتقر إلى قبول ، ولو شهد شاهدان على رجل بدين فأبرأه مستحقه ثم رجع الشاهدان لم يغرما شيءًا ، ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرما

⁽ والثاني) يرجع لانه عاد اليه بغير الطلاق فهو كالمين والابرا. بمنزلة الهبة ولهدا بصح بلفظها فان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طلقها فهو كبه العين لانه تمين بقبضه ، وقال ابوحنيفة يرجع ههنا لان الصداق قد استوفته كله ثم تصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كما لو وهبته أجنبيا ، ويحتمل أن لا يرجع لانه عاد اليه ماأصدقها فأشبه مالو كان عينا فقبضتها ثم وهبتها ، وإن وهبته العين وأبراته من

بدليل ماذكرنا، ، وأما قوله (وقد أفضى بعضكم الى بعض) فقد حكي عن الفراء انه قال : الافضاء الحلوة دخل بها أو لم يدخل وهذا صحيح فان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الحالي فكأنه قال وقد خلا بعضكم الى بعض ، وقول الحرقي حكمهما حكم الدخول في جميع أمرزهما يعنى في حكم مالو وطنها من تكميل المهر ووجوب العدة وتحريم أختها وأربع سواها اذا طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجمة له عليها اذا طرائه لم يصبها

ولما قوله تعالى (وبعولتهن أحق برد من في ذلك) ولانها معندة من ذكاح صحيح لم ينفسخ فكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طبقها بموض كان له عليها الرجمة كما لو أصابها ، ولها عليه نفنة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجمة ولا تثبت بها الاباحة الزوج المطلق ثلاثا لقول النبي عليه لا مرأة رفاءة الفرشي لا أفربدين أن ترجعي الى رفاءة الاحتى تذرقي عسيله وبذوق عسيلتك ولا الاحصان لانه يعتبر لا يجاب الحد والحدود تدرأ بالشبهات ولا الفسل لان موجبات الفسل خمسة ولبس هذا منها ، ولا يخرج به من العنة لان العنة العجز عن الوط، فلا يزول الا محقيقة الوط، ولا يحصل بالفيئة لانها الرحوع مما حلف عليه وانها حلف على رك الوط، ولان حق المرأة لا محصل الا بنفس الوط، ولا تفسد به العبادات ولا تجب به الكفارة

وأما تحريم الرهية نعن احمد أنه بحصل بالخلوة ، وقال الفاضي وابن تقيل لاتحرم ، وحَل القاضي

الدين ثم فسخت الذكاح بنعل من جهتها كاسلامها أرردتها أو رضاعها لمن يفسخ نكاحها ارضاعه فني الرجوع علمها تجميع الصداق روايتان كما في الرجوع علمها تجميع الصداق روايتان كما في الرجوع علمها

⁽ فصل) فان أصدقها عبداً فرهبته ثم طلقها قبل الدخول انبنى ذهك على الروايتين فان قلنا اذا وهبته الكل لم يرجم في النصف الباقيكه لانه وحمله الككل لم يرجم في النصف الباقيكه لانه وجده بمينه وسمدًا قل ابو يوسف ومحمد والمزني وقال ابو حنيفة لايرجم بشي لان النصف حصل في يد فقد استحجل حقه ، وقال الشاعي في أحد أفواله كقولنا

⁽ والثَانَيَ) له نصف النصف الباقي والصف قيمة الموهر ب

⁽ والدّاث) يتخير بين هذا ربين الرجوع بقيّة انصف وانا أنه وجد نصف ماأصدتها بمينه فأشبه مالو لم تمهم شيئا

⁽ فصل) وان خالم امر أو بنصف صد قها قبل الدخول بها صح رصار الصداق كله له نصفه بالطلاق ونصفه بالخام ومحتمل أن يصير له ثلاثه أرباعه لانه اذا خالهها بنصفه مع علمه أن النصف يسقط عنه صار مخالفا بنصف النصف الذي يقى لها فيصبر له النصف الطلاق والربع بالخلم ، وأن خالهها بنصف مثل الصداق في ذمها صح وصار جبع الصداق له نصفه بالطلاق ونصفه بالمفاصة بما في ذمها له عرض الخلم ، ولو قالت أخلهني بما تسلم لي من صداقي فقد صح ، وبري من جبع

كلام أحمد علي انه حصل مع الخلوة نظراً ومباشرة فيخرج كلامه على إحدى الردايتين في أن ذلك بحرم والصحيح أنه لا يحرم لقول الله تعلى (فان لم تكونوا دخليم بهن فلا جناح عليكم والدخول كناية عن الوطء والنص صريح في إباحتها بدونه فلا يجوز خلافه

(مسئلة) قال (وسواء خلابها وها محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمـان من هذه الاشياء)

اختلفت الرواية عن أحد فيا اذا خلا بها وبها أو بأحدها مانع من الوط، كالاحرام والصيام والحيض والنفاس أو مانع حقيقي كالجب والعنة أو الرتق في المرأة فعنه ان الصداق يستقر بكل حال وبه قال عطا، وابن أبي ليلي والثوري لعموم ما ذكرناه من الاجاع وقال عمر في العنين يؤجل سنة فان هو غشيها والا أخذت الصداق كالملا وفرق بينها وعليها العدة ولان التسليم المستحق عليها قد وجد وانما الحيض والاحرام والربق من غير جهتها فلا يؤثر في المهر كالا بؤثر في اسقاط النفنة دروي أنه لا يكمل به الصداق وهو قول شريح وأبي ثور لانه لا يتمكن من تسلمها الم تستحق عليه مهرا بمنعها كما لو منعت تسليم نفسها اليه يحتقه أن المنع من التسليم لافرق بين كونه من أجنبي أومن العاقد كالاجارة وعن أحد رواية ثالثة أن كاما صائمين صوم ومضان لم يكل الصداق فان كان غيره كمل قال أبو داود

الصداق وكذلك لوقالت اخلعني على أن لانبعة عليك في المهر صح ويسقط جميعه عنه ، وأن خالعته ، وأن خالعته ولل جميع الصداق في ذمها صح وبرجع عليها بنصفه لانه يسقط نصفه بالمقاصة بالسف الذي لها عليه ويسقط عنه النصف يبقى له عليها النصف وأن خالعته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين ، وفي الآخر لا يرجع عليها بشي. لانه لما خالعها به مع العلم سقوط نصفه بالطلاق كان مخالعا لها بنصفه وبسقط عنه بالطلاق نصفه , لا يبتى لها شي.

(فصل) واذا أبرأت الفوضة من المهر صح قبل الدخول و بعده وسوا. في ذلك مفوضة البضع ومفوضة المهر وكذاك من سمي لهامهر فاسد كالهر الحجهول لان المهر واجب في هذه المواضع وابحا جهل قدره والبراءة من المجهول صحيحة لانها إسقاط عجت في المجول . وقل الشافعي لاتصح البراءة في شيء من هذا لان المفوضة لم يجبلها مهر فلا يصح الاوا مما لم يجبرغيرها بهرها مجبول والبراءة من الحجهول لانصح الا أن تقول أو أتك من درهم الى الف فيرأ من مهرها اذا كان دون الالف وسوف نذكر الدليل على وجوبه فيا يأني فيصح الابراء منه كما لو قال أبرأت من درهم الى ألف فاذا برجم أبرأت الموضة ثم طلقت قبل الدخول فان قلنا لا يرجم إلى المسمى لها لم يرجم مها او إن قلنا يرجم أم احتمل أن لا يرجم ههنا لان المهر كاله سقط بالطلاق ووجب المتحمة بالطلاق ابتداء ويحتمل أن رجم لا به عاد اليه مهرها بسبب غير الطلاق وفيا يرجم به احمالان (أحدها) يرجم بنصف مهر المثل

وسمعت أحمد وسئل عن رجل دخل على أهله وهما صائبان في غير رمضان فأغاق الباب وأرخى الستر قال وجب الصداق قبل لا حمد فشهر رمضان ؟ قال شهر رمضان خلاف لهذا قبل له فكان مسافراً في رمضان قال هذا مفطر يعني وجب الصداق ، وهذا يدل على انه متى كان المانع متأكدا كالاحرام وصوم رمضان لم يكمل الصداق

وقال القاضي أن كان المانع لا يمنع دواعي الوط، كالجب والعنة والرتق والمرض والحيض والنفاس وجب الصداق وأن كان يمنع دواعيه كالاحرام وصيام الفرض فعلى روايتين ، وقال أبوحنيفة : أن كان المانع من جهته صيام فرض أو احرام لم يستقر الصداق، كان المانع من جهته صيام فرض أو احرام لم يستقر الصداق، وأن كان جباً أو عنة كل الصداق لان المانع من جهته وذلك لا يمنع وجود التسليم المستحق منها فكل حقها كما يلزم الصغير نفقة امرأته إذا سلمت نفسها اليه

(فصل) وأن خلا بها وهي صغيرة لا يمكن وطؤها أو كانت كبيرة فمنعته نفسها أو كان أعمى فلم يمل بدخولها عليه لم يكمل صداقها نص عليه أحمد في المكفوف يتزوج المرأة فأدخات عليه فأرخى الستر وأغلق الباب ، فأن كان لايعلم بدخولها عليه فلها تصف الصداق وأدما الى إنها إذا نشرت عليه أو منعته نفسها لا يكمل صداقها ، وذكره أبن حامد وذاك لانه لم يوجد التمكين منجهتها فأشبه مالو

لأنه الذي وجب بالمدقد فهو نصف المفروض (والثداني) يرجع بنصف المنمة لانهدا التي تجب بالطلاق فأشبهت المسمى

(فصل) فان أبرأته الفوضة من نصف صداقها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لان المتعققائمة مقام نصف الصداق وقد أبرأته منه فصاركما لو قبضته وبحتمل أن يجب لها نصف المتعـــة اذا قلنا انه لا يرجع عليها بشيء إذا أبرأته من جميع صداقها .

(فصل) إذا باع رجل عبداً عائمة ثم أبراً و البائع من النمن أو قبضه ثم وهبه إياه ثم وجهان بناء على بالعبد عيباً فهل له رد المبيع والمطالبة بالنمن أو أخذ ارش العيب مع امساكه ? على وجهين بناء على الروايتين في الصداق إذا وهبته المرأة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول ، وان كانت محالها فوهب المشتري العبد للبائع ثم أفلس المشتري والنمن في ذمته فللبائع أن يضرب بالنمن مع النهراء وجها واحدا لان النمن ماعاد منه الى البائع وكذلك كان بجب اداؤه اليه قبل الفلس مخلاف التي قباها ، ولوكاتب عبداً ثم أسقط عنه مال الكتابة بريء وعنق ولم يرمجع على سيده بالقدر الذي كان يجب على السيد أن يؤنيه إياه وكذلك لو أسقط عنه القدر الذي يلزمه إيتاؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤنيه شيئاً لان اسقاطه عنه يقوم مقام الابتاء ، وخرجه بعض أصحابنا على وجهين بناء على الروايتين في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق (المغني والشرح الكبير) (٩)

لم يخل بها وكذلك أن خلا بها وهو طائل لا يتمكن من الوط، لم يكمل الصداق لانه في معنى الصفيرة في عدم التمكن من الوط.

(فصل) والحلوة في النكاح الفاسد لا يجب بها شي. من المهر لان الصداق لم يجب بالعقد وانما يوجبه الوط. ولم يوجبه الوط. ولم يوجد وقدك لا يمنصف بالطلاق قبل الدخول فأشبه ذلك الحلوة بالاجنبية وقد روي عن أحد ما يدل على أن الحلوة فيه كالحلوة في الصحيح لان الابتدا. بالخلوة فيه كالابتدا. بذلك في النكاح الصحيح فيتقرر به المهر كالصحيح والاولى أولى

(فصل) فان استمتع بامرأته بمباشرة فيها دون الفرج من غير خلوة كالفبلة ونحوها فالمنه وس علم الهداق عن أحمد انه يكمل به الصدق فانه قال إذا أخذها فحسها وقبض علمها منغير أن يخلو بها لها الصداق كاملا إذا نال منها شيئا لا يحل الهيره ، وقال في رواية مهنا : إذا نزوج أمرأة ونظر اليها وهي عريانة تفتسل أوجب عليه المهر ، ورواه عن أبراهيم : إذا اطلع منها على ما يحرم على غيره فعليه المهر لانه نوع استمتاع فهو كالقبلة . قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبوت تحريم المصاهرة بذلك وفيه روايتان فيكون في تكميل الصداق به وجهان (أحدهما) يكمل به الصداق لمسا روى الدارقطني عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله وسيالية وقله (من قبل أن تمسوهن) ولانه استمتاع بامرأته دخل بها أو لم يدخل ، ولانه مسيس فيدخل في توله (من قبل أن تمسوهن) ولانه استمتاع بامرأته فكمل به الصداق كالوطء

[والوجه الآخر] لا يكمل به الصداق وهو قول اكثر الفتها. لان قوله تعمالي (تمسوهن)

الزوج عليها نصفه وهمهمنا أسقط السيد عن المـكانب ماوجد بسبب اينائه اياه فقام اسقاطه مقام اينائه ولحذا لو قبضه السيد منه ثم آناه اياه لم يرجع عليه بشي ، ولو قبضت المرأة صداقها أو وهبته لزوجها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها فافترقا .

(فصل) ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بتسليمه الى من يتسلم مالها قان كانت رشيدة لم يبرأ الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبيها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيباً

قال أحمد اذا أخذ مهر ابنته فأنكرت فذلك لها ترجع على زوجها بالمهر ويرجع الزوج على أبيها فقيل له أليس قال النبي عَلَيْكُ ﴿ أَنَتَ وَمَالِكُ لا بِيكَ ﴾ قال نعم ولكن هذا لم يأخذ منها انما يأخذ من زوجها وهذا مذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة له قبض صداق البكر دون النيب لان ذاك العادة ولان البكر تستحي فقام أبوها مقامها كما قام مقامها في تزويجها .

ولنا أنها رشيدة فلم يكن لفيرها قبض صداقها كالثيب أو عوض ملكنه وهيرشيدة فلم يكن لفيرها قبضه بغير اذبها كثمن مبيعها، وانكانت غير رشيدة سلمه الى وليها في مالها من أبيها أو وصيه من الحاكم لانه من جملة أموالها فهوكاجرة دارها.

انما أريد به في الظاهر الجماع و قتضى قوله (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) أن لا يكمل الصداق الهير من وطنها ، ولا تجب عليها العدة ترك عمومه فيمن خلا بها للاجماع الوارد عن الصحابة فيبقى فها عداه على مقتضى العموم

(فصل) إذا دفع زوجته فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فليس عليه إلا نصف صداقها هوقال أبو يوسف ومحمد عليه الصداق كالملالاته أذهب عذرتها في نكاح صحيح فكان عليه الهر كالملاكالو وطئها ولنا قول الله تعالى (وإن طلفته وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) وهذه وطلقة قبل المسيس فاشبه ما لو لم يدفعها ولانه أتلف ما يستحق اتلافه بالعقد فلم يضمنه لغيره كالوأتاف عذرة أمته ه ويتخرج أن يجب لها الصداق كالملالان احمد قال إن فعل ذلك أجنبي عليه الصداق فنيها إذا فعله الزوج اولى قان ما بجب به الصداق ابتدا احق بتقرير المهر ونص أحمد فيمن أخذ أمرأته وقبض عليها وفيمن نظر اليها وهي عريانة عليه الصداق كالملافة ذا أولى

(فصل) وإن دفع امرأة أجنبية فاذهب عذرتها أوفعل ذلك باصبعه أوغيرها فقال أحد لهما صداق نسائها وقال ان تزوج امرأة عذراء فدفعها هو وأخوه فاذهبا عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فعلى الزوج نصف الصداق وعلى الاخ نصف العقد وروي نحو ذلك عن على وابنه الحسن وعبد ألله بن معقل وعبد الله عليه السائعي ليس عليه الا ارش بكارتها لانه أنلاف جزء لم يرد الشرع

⁽ مسئلة) (وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاة، رخاهه واسلامه وردته أو من أجنى كالرضاع ونحوه يتنصف بها المهر بينهما)

القول الله تعالى (وإن طاقت وهر من قبل أن ته وهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) ثبت في الطلاق وقسنا عليه سائر ما استقل به لزوج ، وأما فرقة الاجنبي كالرضاع ونحوه تسقط نصف المهر وبجب نصفه أو المنعة لعبر من سمى لها ثم يرجع الزوج على من فسخ النكاح اذا جا. الفسخ من قبل أجنبي لانه قرره عليه ، وأن قتلت المرأة استقر المهر جيمه لانها فرقة حصات الموت والبها انتكاح أشبه ما لو مات حنف أنفها سواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلت الفسها أو قتل الامة سيدها وان طلق الحاكم على الزوج في الايلا. فهو كطلاقه لانه قام مقامه في إيفاء الحق عند امتناعه منه

⁽ مسئلة) (وكل فرقة جاءت من المرأة قبل الدخول كاسلابها أو ردتها أو رضاعها من ينفسخ النكاح برضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخها لمنته وأعساره أو فدخه لعيها أو فسخها لعنقها تحت عبد قانه يسقط به مهرها ولا تجب التما لانها أتلات العوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كالبائم يتاف المبيع قبل تسايمه

[﴿] مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَفَرِنَةً قَامَانَ نَخْرَجَ عَلَى رَوَايَةِينَ ﴾ [إحداهما] هي كفالاته لان سبب اللمان قذ فه

بتقدير عوضه فرجع في ديتهالى الحـكومة كسائرمالم يقدر ولانه اذا لم يكمل به الصداق في حق الزوج فني حق الاجنبي اولي

ولنا ماروى سعيد قال حدثنا هشيم حدثنا مغيرة عن ابراهيم أن رجلا كانت عنده يتيمة نخافت امرأنه أن يروجها فاستهانت بنسوة فضبطنها لها فافسدت عدرتها وقالت لزوجها انها تجرت فاخبر عليا رضي الله عنه بذلك فارسل علي الى امرأنه والنسوة فلما أنينه لم يلبثن أن اعترفن بما صنعن فقال الحسن ابن علي اقض فيها ياحسن فقال الحد على من قدفها والعقر عليها وعلى المسكات فقال علي : لو كلفت الابل طحنا الطحنت وما يطحن يومئذ بهير . وقال حدثنا هشيم قال ثنا اسهاعيل بنسالم حدثناالشعبي أن جواري أربها قالت إحداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت الثالثة هي إبرالتي زعمت أنها ابرالرجل الى الني زعمت أنها المرأة فزوجوها اياها فعمدت اليها فافسدتها باصبعها فرفع ذلك الى عبد الملك بن مروان فجمل الصداق بينهن أرباعا والني حصة الني أمكنت من نفسها فبلغ عبد الله بن معقل فقال لووليت انا فجمل الصداق المناتي أفسدت الجارية وحدها، وهذه قصص تنتشر فلم تنكر فكانت اجماعا ولان انلاف المدرة مستحق بعتد النسكاح فاذا اتافه أجنبي وجب الهر كنفعة البضع

الصادر منه فأشبه الحتلم (والثانية) يسقط به مهرها لان الفسخ عقب لعانبها فهو كفسخها لعيبه ﴿ مسئلة ﴾ (وفي فرقة بيم الزوجة من الزوج وشرائهاله وجهان)

إذا اشترت المرأة زوجها فنيه وجهار [احدها] يتنصف به مهرها ، لان البيم الوجب الفيخ تم بالديد وبالمرأة ، فأشبه الحلم (والثاني) يرقط به الهرلان الفسخ وجد عقيب قبولها فأشبه فسخها لهيبه وكذاك شراء الزوج امرأته وان جهل لها الحيار فاختارت نفسها أو وكاما في الطلاق نطاقت نفسها فهو كطلاقه لايسقط مهرها لان المرأة وان باشرت الطلاق فهي ناثبة عنه ووكيلة عنه وفعل الوكيل كفعل الموكل فكأ نه صدر عن مباشرته ، وان عاق طلاقها على فعل من قبلها لم يسقط مهرها لان السبب منه وجد وإنا هي حققت شرطه والحدكم ينسب إلى صاحب السبب

(مسئلة) (وفرقة الموت يستقر بها المهر كله ، كالدخول إذا كان المهرمسمي)

وَفِي المَفْوَشَةَ اخْتَلَافَنَدَ كُرَهُ فِي مُواضَعَهُ أَنْ شَاءَ اللّٰهُ ثَمَالَى وَلَوْتَنَاتَ نَفْسُهَا أُوقَتَابُهَا غَيْرُهَا فَهُو كَالَمْرَتَ حَتْفَ أَنْفُهَا لَا نَهُمَا فَرَقَةَ حَصَلَتَ بِانْقَضَاءُ اللَّجِلِّ وَأَثْبَتُهَا النَّكَاحِ فَهُو كُونَها حَيْفَ أَنْفُهَا

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه (وإذا اختنف الزوجان في قدر الصداق فالقرل قول الزوج مع عينه وعنه القول قول من يدعى مهر المثل نهما)

إذا اختلف الزوجان في قدرالصداق ولا بينة لهمافقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن القول قول الزوج بكل حال ، وهذا قول الشعبي وابن أبي ليلي وابن شهرمة وأبي أرر

(مسئلة) قال (والزوج هو الذي بيده عقدة النكاح فاذا طلق قبل الدخول فايهما عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز الامر في ماله برىء منه صاحبه)

اختلف أهل العلم في الذي بيده عقدة النكاح فظاهر مذهب احد رحمه الله أنه الزوج روي ذلك عن علي وابن عباس وجبر بن مطعم رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد ابن جبير ونافع بن جبير ونافع مولى ابن عمر ومجاهد واياس بن معادية وجابر بن زيد وابن سيربن والشعبي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولى اذا كان ابا الصغيرة وهو قول الشافعي القديم اذا كان ابا أو جداً . وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيعة ومالك انه الولي لان الولي بعد الطلاق هو الذي ببده عقدة النكاح المكونها قد خرجت عن يد الزبح ولان الله تعالى ذكر عفو النسا. عن نصيبين فينغي أن بكون عفو الذي ببده عقدة الذكاح عنه ليكون المعفو عنه في الموضعين واحداً ولان الله تعالى بدا مخطاب الازواج على المواجهة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل ان تمسوهن — ثم قال — أو يعفو الذي بيده بقدة النكاح) المواجهة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل ان تمسوهن — ثم قال — أو يعفو الذي بيده بعن جده عن النبي ميتالية أنه قال ولي العقدة الزوج ولان الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج قاله النبي ميتالية أنه قال ولي العقدة الزوج ولان الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج قاله النبي ميتالية أنه قال ولي العقدة الزوج ولان الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج قاله

وبه قال أبو يوسف إلا أن يدعي مستنكراً وهو أن يدعى مهراً لا يتزوج بمثله في العادة لانه منكر للزيادة ومدعى عليه فيدخل في عموم قوله عليه الصلاة والسلام «ولكن اليمين على المدعى عليه » وروي عنه أن القول قول من يدعى مهر المثل فاذالدعت المرأة مهر المثل أوأقل منه قالفول قولماوان الدعى الروج مهر المثل أوأكثر فالنول قوله وبهذا قال أبو حنيفة وهو الذي ذكره الحرقي وعن الحسن والنخى وحمادين أبي سلمان وأبي عبيد نحوه

(مسئلة) (فان ادعى أفل منه وادعت أكثر منه ود اليه بلا يمبن عند القاضي في الاحوال كلها لان الظاهر قول من يدعى مهر المثل فكان القول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى وعلى المودع إذا ادعى النلف أو الرد، وقال أبو الخطاب تجب اليمين لأنه اختلاف فيا يجوز بذله فتشرع فيه اليمين كسائر الدعاوى في الاموال، وقال القاضي لا تشرع اليمين في الاحوال كلها لامها دعوى في الذكاح، والأولى أن يتحالفا فان ما يقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يمدل عنه الا ييمين كسائر الدعارى، ولانها تساديا في عدم الظهور فيشرع التحالف كالو اختلف المتبايعان وهذا قول أبي حنيفة وقال الشافي يتحالفان، فإن حلف أحدها و نكل الآخر ثبت ما قاله وان حلفا وجب مهر المثل وبه قال الثوري قياساً على المتبايعين إذا اختلفا في الثين وقال ما ك ان كان الإختلاف قبل الدخول محالفا وفسخ النكاح وان كان بعده فالقول قول الزوج و وناه على أصله في المبيع قانه يغرض

يتمكن من قطعه وفسخه وإمساكه وليسالي الولي منه شي. ولان الله تعالى الروأن تعفو أقرب للتقوى) والمفو الذي هو أقرب الى التقوى هو عفو الزوج عن حقه ، أما عنو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب الى التقوى،ولان المهر مال لازوجة فلا علك الولى هبته واسقاطه كغيره من أموالهــا وحقوقها وكسائر الاوايا. ولا يمتنع العدول عن خطاب الحاضر آلي خطاب الغائب كقوله تعالى(حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة) وقال تعالى (قل اطيعوا الله وأطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ماحل وعليكم ماحلتم) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول تنصف المهر ببنهما فان عفا الزوج لهاءن النصف الذي له كمل لها الصداق جميمه وإنَّ ءفت المرأة عن النصف الذي لها منه وتركت له جميم الصداق جاز اذا كان العافي منها رشيدا جائزا تصرف في ماله و إن كان صغيراً أو سفيها لم يصح عفوه لانه أيس له التصرف في ماله بهبة ولا إسقاط ولا يصح عفوالولى عن صداق الزوجة باكان أوغيره صغيرة كانت أوكبيرة نص عليه أحمد في رواية الجماعة وروى عنه ان منصور اذا طلق امرأنه وهي بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبوها أو زوجها ما أرى عفو الاب الاجائزا قال ابر حفص ما أرى ما نقله ابن منصور الا قولا لابي عبدالله قدعا، وظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة وأن ابا عبدالله رجم عن قوله بجواز عفو الاب وهو الصحيح لان مذهبه أنه لايجوز للاب اسقاط ديون ولده الصغير ولا اعتاق عبيده ولا تصرفه له الا عا فيه مصلحته ولاحظ الما في هـ ذا الاسقاط فلا يصح

في التحالف قبـل النبض أو بعــده لانهــا إذا سلمت نفسها بغــير أشهاد نقد رضيت بأمانته ، ووجه قول من لا يرى انتحالف أنه عقد لاينفسخ بالتحالف نلا يشرع فيــه كالعفو عن دم العمد ولان القول بالتحالف يفضى إلى ايجاب أكثر بمها بدعيه أو أقل بمها يقر لهما به فانهما اذا كان مهر مثلها مائة فادعت تمانين وقال هو بل هو خسون أوجب لها عشرين يتفقان على أنها غير واجبة ولو ادعت مائتين وقال هو بل مائة وخسون ومهر مثلها مائة نقد أسقط خمسين يتنقان على وجوبها ولان مهر المثل أن لم يوافق دعوى أحدهما لم يجز الجَّابِ لاتفاقهما على أنه غير ما أوجبه العقد وأن وافق قول أحدهما فلا حاجة في أبجابه الى ءين من ينفيه لانها لا تؤثر في ايجابه ، وفارق البيم ذانه ينفسخ بالتحالف وبرجع كل واحد منها في ماله،وما ادعاء مالك من أنها استأمننه لا يصح فأنها لم تجمله أمينها ولو كان أمينا لها لوجب أن تـكون أمينة حين لم يشهد عليها على أنه لا يلزم من الاختلاف عدم الأشهاد لانه قد يكون بينها بينة فيموت أو يغيب أو ينسى الشهادة . اذا ثبت هذا فكل ن قلنا الةول قوله فهومع عينه لانه اختلاف فيمايجوز بذله فتشرع فيه ليمين كسائر الدعاوي لماذكر نامن الحديث

﴿ وَمَا اللَّهِ ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ تَرْوَحِتُكُ عَلَى هَذَا الْمَبِدُ قَالَتُ بِلَّ عَلَى هَذَهُ الْإَمْةُ خُرْجِ عَلَى الرَّوايِّينَ قان كانت قيمة العبد مهر المثل أو أكثر وقيمة الانة نوق ذك حلف الزوج ووجب لهاقيمة العبد لان قوله يوافق الظاهر ولا يجب عين العبد اللا يدخل في ماكمًا ما تنكره، وإنكانت قيمة الامة مهر وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح الا بخمس شرائط: أن يكون أبا لانه الذي يلي مالها ولايتهم عليها (الثاني) أن تكون مكرا (الثاني) أن تكون مكرا الثاني) أن تكون مكرا لتكون غير مبتذلة ولانه لا يملك تزويج الثيب إن كانت مغيرة نلاتكون ولا يته عليها نامة (الرابع) أن تكون مطلقة لا بها قبل الطلاق ومرضة لا تلاف البضم (الخامس) أن تكون قبل الدخول لان ما بعده قد ألف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ومذهب الشافعي على نحومن هذا الا أنه يجمل الجد كالاب فصل) ولو بانت امرأة الصغير أو السفيه أو الحجنون على وجه يسقط صداقها عنهم من لم أن تفعل المرأته ما ينفسخ به نكاحها من رضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة أو بصفة الطلاق من السفيه المرأته ما ينفسخ به نكاحها من رضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة أو بصفة الطلاق من السفيه

امرأته ما ينفسخ به نكامها من رضاع من ينفسخ نكامها برضاعه أوردة أو بصفة الطلاق من السفية أو رضاع من أجنبية لمن ينفسخ نكامها برضاعه أو يحو ذلك لم يكن لوليهم العفو عن شيء من الصداق وواية واحدة مو كذلك لا يجوز عند الشانعي قولا واحدا والفرق بيهم وبين الصفير أن وليها اكسبها المهر بتزويجها وههنا لم يكسبه شيئا أنما رجم المهر اليه بالفرقة

(فصل) واذا عنت المرأة عن صداقها الذي الها على زوجها أو عن بعضه او وهبته إله بعد قبضه وهي جائزة الامر في ما لها جاز ذاك وصح ولا نعلم فيه خلافا لقول الله تعالى رالا أن يعنون) يعني الزوجات وقال تعالى إفان طبن المم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ، قال أحمد في رواية المروذي اليس شيء قال الله تعالى (فكلوه هنيئا مريئا) سماه غير المهر تهبه المرأة المزوج وقال علقمة الامرأته هيئي لي من المريء يعنى من صداقها ، وهل لها الرجوع فياره بت زوجها إفيه عن احمد روايتان واختلاف ببن أهل العلم ذكرناه فيا مضى

المثل أو أفل وقيمة العبد أفل من ذلك فالقول قول الزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها ؟ فيه وجهان (أحدها) تجب عينها لاننا قبلنا قولها في القدر فكذلك في الدين فأوجبنا وليس في ذلك ادخال ما تنكره في ملكها (والثاني) بجب لها قيمتها لان قولها أعا وافق الظاهر في الفدر لا في الدين فأوجبنا لها ما وافق الظاهر فيه ،وإن كان كل واحد منها قدر ،هر المثل أو كان العبد أقل من مهر المثل والامة أكثر منه وجب مهر المثل بالتحالف وظاهر قول القاضي ومن وافقه أن اليمين لا تشرع في هذا كله والله أعلم (فصل) إذا أنكر الزوح صداف إمرأته وادعت ذلك عليه فالقول قولها فيها يوافق مهر مثالها

رفض) إذا المكر الزوح صداق المراته وادعت دلك عليه فالقول فولها فيما يوافق مهر متالها سواء أدعى أنه وفاها أو أبرأته منه أو قال لا تستحق علي شيئاً وسواء في ذلك ماقبل الدخول وبعده وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وحكي عن الفقهاء السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الوفاة فالقول قول الزوج والدخول بالمرأة يقطع الصداق وبه قال مالك قال أصحابه أما قالذلك أذا كانت العادة تعجيل الصداق كماكان بالمدينة أوكان الحلاف فيا تعجل منه في العادة لا مهالا نسلم نفسها في العادة الا بقبضه فكان الظاهر معه

ولنا قول النبي عَلَيْكُورٌ ﴿ الْمِينَ عَلَى المدعى عليه ﴾ ولانه ادعى تسليم الحق الذي عليه قلم يقبل بغير بينة كما لو ادعى تسليم الثمن أوكما قبل الدخول (فصل) إذا طلقت قبل الدخول وتنصف المهر بينها لم يخل من أن يكون دينا أوعينا فان كان دينا لم يخل إما أن يكون دينا في ذمة الزوج لم يسلمه اليها أوفي ذمها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدها وأبهما كان فان قذي له الدين أن يعفو عن حقه منه بأن يقول عفوت عن حقي من الصداق أو أسقطته أو أبرأتك منه أو ملكتك إباه أو وهبتك أو أحلاتك منه أو آنت منه في حل أو تركته هك وأي ذهك قال سقط به المهر وبري، منه الآخر ، وان لم يقبله لانه إسقاط حق الم يفتقر الى قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتق والطلاق والذلك صح إبراء الميت مع عدم القبول منه ولو رد ذهك لم يرتد وبري، منه لماذ كرناه ، وان أحب العفو من الصداق في ذمته لم يصح العفو لانه إن كان في ذمة الزوج فقد سقط عنه بالطلاق ، وان كان في ذمة الزوج قلا بثبت في غمها إلا النصف كان في ذمة الزوج قلا بثبت في خمهامنه شيء ولان الخيم كان ملكا لما تصرفت فيه ، وانما يتحدد ملك الزوج النصف بطلاقه فلا يثبت في ذمها غير الجيم كان ملكا لما تصرفت فيه ، وانما يتحدد ملك الزوج النصف بطلاقه فلا يثبت في ذمها غير أحدها أداد تكيل الصداق الصاحبه قاله يجدد له همة مبتدأة ، وأما إن كان الصداق عينا في يد فيها أداد تكيل الصداق الصاحبة قاله يجدد له همة مبتدأة ، وأما إن كان الصداق عينا في يد والاسقاط ويفتقر إلى القبض فيه بن كان المرهب عما يفتقر إلى القبض فيه ان كان المرهرب عما يفتقر إلى القبض فيه أن كان المرهرب عما يفتقر إلى القبض فيه أن كان المرهرب عما يفتقر إلى القبض

(فصل) فان دفع اليها الفائم اختلفا فقال دفعتها اليك صداقا وقالت بل هبة فان اختلفا ببينة فقالت قصدت الهبة فقال بل قصدت دفع الصداق فالفول قول الزوج بفسير عين لانه اعلم ببينته ولا تطلع المرأة عايها، وان اختلفا في لفظه فقالت قد قات هذي هبة أر هدية فأنكرها فالقول قوله مع يهنسه لايها تدعي عليه عقدا على ملكة وهو ينكره فأشبه ما لو ادعت عليه بيع ملكة لها لمكن ان كان المدفوع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عرضاً ثم اختلفا وحنف أنه دفم اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد الموض ومطالبته بصداقها قال أحمد في رواية الفضل بن زياد في رجل نروج امرأة على صداق الف فبعث اليها بقيمته مناعا وثيابا ولم يخبرهم أنه من الصداق فلما دخل مناها وتعلى المراقة صداقي دراهم ترد الثياب والمناع وترجع اليه بصداقها ، نهذه الرواية إذا لم يخبرهم أنه صداق، فأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت المرأة أنه قال هي هبة فينبني أن يحلف كل واحد منها ويتراجعان عالمكل واحد منها وبتراجعان عالمكل واحد منها والا فالقول قوله

ولنا أنها اختلفا في صفحة انتقال ملك فكان الفول قول المالك كما أو قال أودعتك هذه المين قالت بل وهبتنيها ،

(فصل) إذا أصدق امرأه عينا فوهبها له ثم طافها قبل الدخول بها فهن احمد فيه روايتان (إحداهما) برجم عليها بنصف قيمها وهو اختيار أبي بكر وأحد قولي الشافي لأبها عادت الى الزوج بمقد مستأفف فلاتمنح استحقاقها بالطلاق كا لوعادت إليه باليم أو وهبهالاً جنبي ثم وهبها له او الرواية الثانية) لا برجم عليها وعو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافي وهو قول أبي حنيفة إلا أن تربد المعين أو تنقص ثم نهبها له لان الصداق عاد اليه ولو لم تهبه لم يرجم بشي، وعقد الهبة لا يقنفي ضها نا المعين أو تنقص ثم نهبها له لان الصداق دينا قارأته منه قان قلنا لا يرجم ثم فهبنا أولى ، ولان نصف الصداق تعجل له بالهبة قان كان الصداق دينا قارأته منه قان قلنا لا يرجم ثم خرجهها أولى بالمعدان على رجل بدين قابرأه مستحقه ثم رجم الشاهدان ولا يفرما شيئا ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجم الشاهدان غي رجل بدين قابرأه مستحقه ثم رجم الشاهدان لم يغرما شيئا ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجم الشاهدان غرما روائاني) يرجم لانه عاد اليه بغير الطلاق فهو كالهين ، والا براه بمنزلة الهبة ولهذا يصح بلفظها ، وان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم رحم الفظها ، وان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طافها فهو كالهين ، والا بوع عليها كا لو وهبته أجنبيا ، ومحتمل أن لا يرجم لانه عاد اليه ما أصدقها نصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كا لو وهبته العين أو أبراته من الدين ثم فسخت النكاح ناشبه مالو كان عينا فنبضها ثم وهبتها أو وهبته العين أو أبراته من الدين ثم فسخت النكاح فاشبه مالو كان عينا فنبضها ثم وهبتها أو وهبته العين أو أبراته من الدين ثم فسخت النكاح

(فصل) فان مات الزوجان فاختلفت ورثتها فامور ثة كل واحد منها مقامه الأأن من محلف منهم على الاثبات يحلف على النبي علف على النبي و قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان مات أحد الزوجين فكذلك وان مات الزوجان فادعى ورثة المرأة التسمية وأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم بثبي فال أصحابه انما قال ذلك إدا تقادم العهد لانه تعذر الرجوع الى مهر المثل لانه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محمد بن الحسن يقضى بمهر المشل وقال زفر بعشرة دراهم لانه أقل الصداق.

ولنا اأن ما ختلف فيه المتعاقدان فام ورثنها مقامها كالمتبايعين وما ذكروه ليس بصحيح لان الحق لا يسقط لنقادم العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقيم سائر المتلفات

(فصل) فان اختلف الزوج وأبو الصفيرة والمجنونة قام الاب مقام الزوجة في اليمين لانه محلف على فعل نفسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمعت يمينه كالزوجة فان لم محلف حتى بلغت وعقلت فاليمين عليها دونه لان الحق لها وانا يحلف هو لتعذر اليمين من جهتها فاذا أمكن في حقها صارت اليمين عليها كالوصي إذا بلغ الاطفال قبل يمينه فيا محلف فيه فأما في البكر البالغة العاقلة فلا تسمع مخالفة الاب لان قولها مقبول في الصداق والحق لها دونه وأما سائر الاولياء فليس لهم نروج منيرة إلا على رواية في بنت تسع وليس لهم أن يزوجوا بدون مهر المثل ولو زوجوها (المغني والشرح الحكيد)

بفعل من جهتها كاسلامها أو ردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ نكامها برضاعه فني الرجوع بجميع الصداق عليها روايتان كا في الرجوع بالنصف سواء

(فصل) وان أصدقها عبداً فرهبته نصفه ثم طلقها قبل الدخول البنى ذلك على الروايتين فانقلنا اذا وهبته السكل لم يرجع بشيء رجع ههنا في ربعه ، وعلى الرواية الاخرى برجع في النصف الباقي كله لأنه وجده بعينه وبهذا قال ابر يوسف ومحد والمزني ، وقال ابو حنيفة لا برجع بشيء لان النصف حصل في يده فقد استعجل حته ، وقال الشافي في أحد أقواله كة ولنا (والثاني) له نصف النصف الباقي ونصف قيمة الموهوب والثالث يتخبر بين هذا وبين الرجوع بتيمة النصف

ولنا أنه وجد نصف ماأصدقها بمينه فأشبه مالو لم تهبه شيئا

(قصل) فان خالع امرأته بنصف صداقها قبل دخوله بهاصحوصار الصداق كله له نصفه بالطلاق و قصفه بالخلع و يحتمل أن يصير له ثلاثه أرباعه لأنه إذا خالعها بنصفه مع علمه أن النصف يسقط عنه صار مخالعا بنصف النصف الذي ببقى لهافيصير له النصف بالطلاق والربع بالخلع وان خاله ابمثل نصف الصداق في ذمتها له من عرض الخلع ولو الصداق في ذمتها له من عرض الخلع ولو قالت له المخلفي على أن قالت الخلعني على أن لا تبعة عايك في المهر صح وسقط جميعه عنه ، وان خالعته بمثل جميع الصداق في ذمتها صح و يرجع عليها بنصفه لا نه يسقط نصفه بالمقاصة بالنصف الذي لها عليه و يسقط عنه النصف بالطلاق يبقى له عليها

بدون مهر المثل ثبت مهر المثل من غير يمين فان ادعى أنه زوجها بأكثر من مهر مثالها فاليمين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) إذا أذكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تروجها بغير صداق فان كان بعد الدخول نظرنا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب من غير يمين لأنها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما يجب لها بدعوى الزوج فيجب ان يقبل قولها بغير يمين وان ادعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمين على نفي ذلك ويجب لها مهر المثل وإن كان اختلافها قبل الدخول انبني على الروايتين فيما إذا اختلفا في قدر الصداق فان قلنا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولما ما ادعت مهر المثل هذا إذا طلقها وإن ام يطلقها فرض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قولما وله فعليه اليمين .

(مسئلة) (وإن اختلفا في قبض الصداق فالقول قولها مع يمينها إذا الم تكن بينة)

لان الاصل عدمه وإن اختلفا فيا يستقر به فالقول قوله لانه منكر والقول قول المنكر ولائب الاصل عدمه .

النصف ، وان خالعته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين وفي الآخر لا يرجع عليها بشي . لانه لما خالعه ابه مع مع علمه بسقوط نصفه بالطلاق كان خالعه المابنصفه و بسقط عنه بالطلاق نصفه ولا يبقي لها شي . (فصل) وإذا أبرأت المفرضة من المهر صح قبل الدخول و بعده وسوا . في ذلك مفوضة البضع ومفوضة المهر و كذلك من سمي لها مهر فاسد كالحر و الحجهول لان المهر و اجب في هذه المواضع والما جبل قدره والبراءة من الحجهول صحيحة لانها إسقاط فصحت في المجهول كالطلاق ، وقال الشانعي : لانصح البراءة في شي ، من هذا لان المفرضة لم يجب لها ، بهر فلا يصح الابراء مما لم يجهول والبراءة من المجهول لا نصح الابراء من درم الى المن في وجربه فيها مضى فيصح الابراء منه كما لو قالت أبرأتك من درم الى كان دون الالف وقد دالما على وجربه فيها مضى فيصح الابراء منه كما لو قالت أبرأتك من درم الى كان دون الالف وقد دالما على وجربه فيها مضى فيصح الابراء منه كما لو قالت أبرأتك من درم الى وأن قلنا لا يرجع الى المسمى لها لم يرجع ههنا الان المهر كاه سقط بالطلاق و وجبت المتعة بالطلاق و إن قلنا يرجع ثم احتمل أن لا يرجع ههنا لان المهر كاه سقط بالطلاق و بكم يرجع ? يحتمل أن يرجع ابتداء ، ويحتمل أن يرجع المنه عاد اليه مهر انثل لانه الذي وجب بالعقد فهو كنصف المفروض و يحتمل أن يرجع بنصف المتعة لانها بنصف مهر انثل لانه الذي وجب بالعقد فهو كنصف المفروض و يحتمل أن يرجع بنصف المتعة لانها التي تجب بالطلاق فأشهت المسمى

(فصل) وان أبرأته المفوضة من نصف صداقها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لان المتعة قائمة

[﴿] مَسَّلَة ﴾ (وأن تزوجها على صداقين سر وعلانية أخذ بالعلانية وأن كان انعقد بالسر في ظاهر كلام الخرقي وقال القاضي أن تصادقا على السر لم يكن لها غيره)

ظاهر كلام أحمد أنه يؤخذ بالملائية على ما رواه الاثرم وهو قول الشعبي وابن أبي لبلى والثوري وأبي عبيد وقال القاضي الواجب الهر الذي انعقد به النكاح مر أكان أو علانية وحل كلام أحمد والحرقي على أن المرأة إنه بكاح السر فثبت مهر العلائية لأنه الذي انعقد به النكاح وهذا قول سعيد بن عبد العزبز وأبي حنيفة دالاوزاعي والشاني ونحوه عن شريح والحسن والزهري والحركم بن عتيبة وما لك واسحاق لان العلانية ايس بعقد ولا يتعلق به وجوب شيء ووجه قول الخرقي أنه أن كان مهر السر أكثر من العلانية وحب مهر السر لانه وجب عليه بعقده ولم تسقطه العلانية فنني وجوبه فاما أن انفقا على أنه المهر الفن وأنهما يعقدان العقد بالمهن تجملا ففيلا ذلك فالهر الفان لانها تسمية صحيحة في عقد أن المهر الفن وأنهما يعقدمها أنفاق على خلافها وهذا أيضاً قول القاضي ومذهب الشافي ولا فرق صحيح فوجب كا لو لم يتقدمها أنفاق على خلافها وهذا أيضاً قول القاضي ومذهب الشافي ولا فرق فيا ذكرناه بين أن يكون السر من جنس العلائية عائم دينار إذا قلنا أن الواجب بهر العلائية فيستحب فيا ذكرناه بين أن يكون السر مائة درهم والعلائية مائة دينار إذا قلنا أن الواجب بهر العلائية فيستحب الموأة أن تني الزوج بما وعدت به وشرطنه من أنها لا تأخذ إلا مهر السر قال أحمد في رواية ابن منصور إذا زوج امرأة في السر بمهر وأعلنوا بهر ينبغي لهم أن يفوا و يؤخذ بالعلائية فاستحب الوفاء منصور إذا زوج امرأة في السر بمهر وأعلنوا بهر ينبغي لهم أن يفوا و يؤخذ بالعلائية فاستحب الوفاء

مقام نصف الصداق وقد أبرأت منه فصار كما لو قبضته ، وبحتمل أن يجب لها نصف المتعة إذا قلنا ان الزوج لا برجع عليما بشي. إذا أبرأت من جميع صداقها

(فصل) ولو باع رجلاً عبداً عائة فأبرأه البائم من المن أو قبضه ثم وهبه اياه ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فهل له رد المبيع والمطالبة بالمن أو أخذ ارش العيب مع المساكة ? على وجهين بناه على الووايتين في الصداق إذا وهبته المرأة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول وان كانت بحالها فوهب المشتري العبد البائم ثم أفاس المشتري والممن في ذعه فللبائع أن يضرب بالمن مع الغرماء وجها واحدا الان المن ما عاد الى البائع منه شيء ولذلك كان يجب أداؤه اليه قبدل الفلس مخلاف الني قبلها ولو كان عبداً ثم أسقط عنه مال الكتابة بري، وعتى ولم يرجع على سيده بالقدو الذي كان يجب على السيد أن يؤتيه اياه وكذلك لو أسقط عنه القدر الذي يلزمه إيناؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤتيه المناه عنه يقوم مة م الايتاء وخرجه بعض أصحابنا على وجهين بناه على الروايتين في الصداق ولا يسح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق الزوج عليها نصفه وههنا أسقط السيد عن المكاتب ما وجد سبب ايتأه اياه فكان اسقاطه مقام ايتائه ، ولهذا لو قبضه السيد منه ثم آناه العام يرجع بشي، ولو تبضت المرأة صداقها و وهبته لزوجها ثم طاقها قبل الدخول لرجع عابها فافترقا منه ثم آناه العام كان كانت وشيدة لم يبرأ وضل) ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بتسليمه الى من يتسلم مالها فان كانت وشيدة لم يبرأ

بالشرط لبلا محصل منهم غرور ولان الذي وَلَيْكُلِيْهُ قال « المؤننون على شروطهم» وعلى قول القاضي إذا ادعى الزوج عقداً في السر انعقد به النكاح فيه مهر قلبل فصدقته المرأة فليس لها سوا وان أكذبته فالقول قرلها لامها منكرة .

(مسئلة) (وإن قال هو عقد واحد أسررته ثم أظهر ته وقالت بل هو عقدان فالقول قولها مع يمينها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح فيد حكماً كالأول ولان المهر في العقد الثاني ان كان دخل بهاو نصف المهر في العقد الاول أن ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول وأن أصر على الانكار سئلت المرأة فان ادعت أنه دخل بها في الذكاح الاول ثم طاقها طلاقا بائنا ثم نكحها نكاحا ثانيا حلفت على ذلك واستحتت وأن أقرت عا يسقط نصف المهر أد جميعه ازمها ما اقرت به

(فصل) اذا خلا الرجل بامرأنه بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها ووجبت عليها العدة وان لم يطأ روي ذلك عن الحالفاء الراشدين وزيد وابن عمر رضي الله عنهم وب قال علي بن الحسين وعروة وعطا، والزهري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وهو قول أصحاب الشافعي القديم قال شربح والشعبي وطاوس وابن سبرين والشافعي في الجديد لا يستقر إلا بالوطء وحكي ذلك عن احد فري عنه يعقوب بن بختان أنه قال ذلك عن احد فري عنه يعقوب بن بختان أنه قال إذا اصدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكمل لها الصداق وعليها العدة وذلك لقول الله تعالى (وإن طلقتموهن

الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيبا ، قال أحد اذا أخذ مهر ابنة وأنكرت فذاك لها ترجع على زوجها بالمهر ويرجع الزوج على أبها ، فقيل له أليس قال النبي وَلَيْكُنْهُ وَ أَنْتَ رَمَالِكَ لا بيك ، في قال نعم وأكن هذا لم يأخذ منها أنما أخذ من زوجها ، وهذا مذهب الشافي ، وقال ابو حنيفة له قبض صداق البكر دون الثيب لان ذلك العادة ولان البكر نستحي فقام أبوها مقامها كما قام مقامها في تزويجها

ولنا أنّها رشيدة فلم يكن لفيرها قبض صداقها كالثيب أو عوض ملكته وهي رشيدة فلم يكن لفيرها قبضه بغير اذنها كثمن مبيعها وأجر دارها عوان كانت غير رشيدة سلمه الي وليهافي مالها من أبها أو وصيه أو الحاكم لانه منجلة أموالها فهو كثمن مبيعها وأجر دارها

(مسئلة) قال (وليس عليه دفع نفقة زوجته اذا كان مثلها لا يوطأ أو منع منها بغير عذر فان كان المنع من قبله لزمته النفقة)

وجملة ذلك أن المرأة اذا كانت لايوطأ مثلها لصغرها فطلب وايها تسليمها والا فاق عليهالم بجب ذلك على الزوج لان النفقة في مقابلة الاستمتاع والهذا تسقط بالنشوز وهذه لا يكنه الاستمتاع بهاوان كانت كبيرة فمنعته نفسها أو منعها أولياؤها فلا نفقة لها أيضا لانها في معني الناشر الكونها لم تسلم

من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) وهـذه قد طلقها قبل أن يمسها وقال الله تمالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض؟) والافضاء الجماع ، ولأنها ، طلقة لم تمس أشبهت ما لم نخل بها .

ولنا اجماع الصحابة فروى الامام أحمد والاثرم باسنادها عن زرارة بن أوفى قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الهر ووجبت العدة . ورواه أيضاً عن الاحنف عن عمر وعلى وعن سعيد بن المسيب وعن سعيد بن ثابت : عليها العدة ولها الصداق كاملا . وهذه قضايا اشهرت ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان اجماعاً ، وما رواه عن ابن عباس: لا يصح ، قال أحمد يرويه ايث وليس بالقوي وقد رواه حنظلة خلاف مارواه ليث وحنظلة أقوى من لا يصح ، قال أحمد يرويه ايث وليس بالقوي وقد رواه حنظلة خلاف مارواه ليث وحنظلة أقوى من ليث وحديث ابن مسمود منقطع قاله ابن المنذر ولان التسليم المستحق وجداً من جهها فيستقر به البدل كالو وطنها أو كا لو أجرت دارها أو سلمتها أو باعتها ، وأما قوله تعالى (من تبل أن تمسوهن) فقد حكي عن المبب الذي هو الخلوة بدليل ماذكرنا ، ، وأما قوله (وقداً نضى بعضكم إلى بعض) فقد حكي عن الفراء أنه قال الافضاء الخلوة دخل بها أو لم بدخللان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الخالي فكا فه قال وقد خلا بعضكم الى بعض

(فصل) وحكم الحلوة حكم الوط. في تكيل المهر ووجوب العدة وتحريم أختها وأربع سواها اذا

ألواجب عليها فلا مجب تسليم مافي مقابلته من الانفاق وكلموضع ازمته النفقة لزمه تسليم الصداق اذا طولب به فاما الموضع الذي لا تازمه ففتها فيه كالصغير والمانعة نفسها فقال أبو عبدالله بن حامد يجب تسليم الصداق وهو قول الشافعي لان المهر في مقابلة ماك البضع وقد ملسكه مخلاف النفقة فالها في مقابلة التمكين ورد قوم هذا وقالوا المهر قد ملسكته في مقابلة ماماسكه من بضعها فليس لها المطالبة بالاستيفاء الا عند إمكان الزوج استيفاء العوض

(فصل) وامكان الوطء في الصغيرة معتبر بحالها واحيالها لذلك قاله الفاضي وذكر انهن يخذان فقد تكون صغيرة السن تصلح وكبيرة لا تصلح وحده احد بتسع سنين فقال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها: فان أنى عليها تسع سنين دفعت اليه ايس هم أن مجبسوها بعد التسع وذهب في ذلك الى ان النبي ويحيين بني بعائشة وهي ابنة تسع قال القاضي وهذا عندي ايس على طريق التحديد والما ذكره لان الغالب أن ابنة تسع يتمكن من الاستمتاح بها فمتى كانت لا تصلح الوطء لم يجب على أهلها تسليمها اليه وان ذكر أنه محضنها ويربيها وله من مخدمها لانه لا علك الاستمتاع بها وليست المحل ولا يؤمن شرة افسه الى واقعتها فيفضها أو يقتلها وان طلب أهلها دفعها اليه فامتنع فل ذلك ولا تلزمها المنه لا عكن من استيفا حقه مها وإن كانت كبيرة إلا أنها مريضة مرضام جو الزوال لم يلزمها تسليم نفه اقبل برئها لانه مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة لم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفه با قبل برئها لانه مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة لم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفه با قبل برئها لانه مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة الم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفه با قبل با بالمانه مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة الم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفه بالهد بالمناه عرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة الم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفيها قبل برئها لانهما مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة الم نجر بزف المريضة الى ذوجها تسليم نفيها قبل بالمناه عرب النواس على المناه عرب النواسة عرب النواسة المناه عرب النواسة على المناه عرب النواسة عرب النواسة عرب النواسة عرب النواسة عرب النواسة المناه عرب النواسة عرب النواس

طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجعة له علبها في عدتها ، وقال الثوري وأبو حنيفة لارجعة له علبها اذا أقر أنه لم يصها

ولنا قول الله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معندة بن نكاح صحيح لم ينفسخ نكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طلقها بعوض فكان له عليها الرجعة كا لو أصابها ولها عليه نفقة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجعة وتفارق الحلوة الوط، في أنها لانتبت بها الاباحة الزوج المطاق ثلاثا لقول النبي عَلَيْكُيْ لامرأة رفاعة القرظي و أتريدين أن ترجعي الى رفاعة ألا حتى تذوق عليه ويذوق عسيلتك كه ولا يثبت بها الاحصان لابه يعتبر لايجاب الحد والحدود تدرأ بالشبهات ولا يجب الفسل لانها ليست من موجبات الفسل اجماعا ولا يخرج بها من العنة لان العنة العجز عن الوط، فلا تزول إلا بحقيقته ولا تحصل بها الفيئة لانها الرجوع هما حلف عليه وأنما على ترك الوط، ولان حق المرأة لايحصل إلا يقين الوط، ولا تفسد بها العبادات ولا تجب بها الكفارة عن الوط، ولان حقيل لا تحرم الربيبة فعن أحد أنه محصل بالخلوة ، وقال القاضي وابن عقيل لا تحرم ، وحمل القاضي وأما يحرم الربيبة فعن أحد أنه محصل بالخلوة ، وقال القاضي وابن عقيل لا تحرم ، وحمل القاضي والسميح أنها لا تحرم المول بلا يجرم في إباحتها بدونه فلا يجوز خلافه والنص مرج في إباحتها بدونه فلا يجوز خلافه

والتسليم في العقد يجب على حسب العرف فان المت نفسها فتسلمها الزوج نعليه اغقها لان المرض عارض بعرض ويتكرر فيشق إسقاط النفقة به فجرى مجرى الحيض ولهذا لو مرضت بعد تسليمها لم تسقط نفقتها وأن أمتنع من تسليمها فله ذلك ولاتلزمه نفقتها لأنه لما لم بجب تسليمها اليه لم بحب عليه تسلمها كالصغيرة ولان العادة لم تجر بتسليمها على هذه الصانة وقال القاضي يلزمه تسلمها وإن امتنبع فعليه نفقتها لما ذكرنا من أنه عارض لاء كن التحرز منه ويتكرر فأشبه الحيض فأما إن كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طلمها ولزمه تسلمها اذا عرضت عليه لانها ليست لها حالة يرجي زوال ذلك فيها فلو لم تسلم نفسها لم يفد التزويج فائدة وله أن يستمتم بها فان كانت نضوة الحلق وهو جسيم تخاف على نفسها الافضاء من عظم خلفه فلها منعه من جماعها وله الاستمتاع بها في مادون الفرج وعليه ففقتها ولايثبت لهخيار الفسخ لان هذه يمكن الاستمتاع سها لغيره وأنما المتناع الاستمتاع لمعنى فيه وهو عظم خلقه بخلاف الرتناء وانطلب تسليمها اليه وهي حائض احتمل ان لايجب ذلك لانه خلاف العادة فأشبه المرض المرجو الزوال واحتمل وجوب النسليم لانه يزول قريباً ولاينه من الاستعتاع بما دون الفراج فاذا طلب ذلك لم يجز منعه منه كما لم يجز لها منعه منه هدا. تسلمها وان عرضت عليه فاباها حتى تطهر فعلى قول القاضي يلزمه تسلمهاو نفقتها أن امتنعمنه ويتخرج على ماذكرنا ان لا يلزمه ذلك كالرض المرجو الزوال

(فصل) وسوا في ذلك الحلوة بها وهما محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمان من الوط شرعي كالاحرام والصيام والحيض والـفاص أو حقيقي كالجب والعنة والرتق في المرأة فعنه أن\اصداق يستقر بكل حال وبه قال عطاء وابن أبي ابلي والثوري العموم ماذكر ناه من الاجماع وقال عمر في العنين يؤجل سنة قان وطانها وإلا أخذت الصداق كاملا وفرق بينهما وعليها العدة ولان التسليم المستحق عليها قد وجد وأنا الحيض والاحرام والرتق من غير جهتها فلا وثر في المهر كا لا وثر في اسقاط انفقة وروي أنه لايكل الصداق وهو قول شريح وأبي ثور لانه لم يتمكن من تسايمها المريجب عليــه مهرها كما لو منعت نفسها منه بحققه أن المنم من التسليم لافرق بين كونه من أجنبي أو من العاقد كالاجارة ، ومنه رواية ثالثة إن كانا صائين صوم رمضان لم يكل الصداق وإن كان غيره كل

قال ابو داود سمعت احمد وسئل عن رجل دخل على أهمله وهما صائبان في غير شهر ومضان فأغلق الباب وأرخى السنر ? قال وجب الصداق ، قبل لاحمد فشهر رمضان ? قال شهرر، ضازخلاف لهذا، قيل له فكان مسافراً في رمضان ? قال هذا مفطر يعني وجب الصداق وهذا يدل على أنه متى كان المانع منأ كداً كالاحرام رصرم رمضان لم يكـ ل الصـداق ، وقال القاضي إن كان المانع لايمنع دواي الوطء كالجب والعنية والرتق والمرض والحيض والنفاس وجب الصداق، وإن كان ينع دواغيسه كالاحرام وصيام الفرض فعلى روايتين ، وقال ابو حنينة إن كان المانع من جهتها لم يستقر

(فصل) فان منعت نفسها حتى تنسلم صداقها وكان حالا فلها ذلك قال ابن المنذر وأجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الهرأة أن أتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها ، وان قال الزوج لاأسلم اليها الصداق حتى أتسلمها أجبر الزوج على تسليم الصداق أولا ثم تجبر هي على تسليم نفسها ومذهب الشافي في هذا على نحو مذهبه في البيم

ولنا أن في إجبارها على تسليم نفسها أولا خطر اللاف البضع والامتناع من بذل الصداق فلا عكن الرجوع في البضع بخلاف البيم الذي مجبر على تسليمه قبل تسليم عنه ، فأذا تقررهذا فلهاالنفةة ما امتنعت اذلك ، وأن كان معسراً بالصداق لان امتناعها بحق ، وإن كان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه لان رضاها بتأجيله رضى بقسليم نفسها قبل قبضه كالمن المؤجل في البيم فأن حل المؤجل قبل تسليم نفسها لم يكن لها منع نفسها لم يكن لها منع نفسها يضا لان القسليم قد وجب عليها واستقر قبل قبضه للم يكن لها أن تمتنع منه ، وإن كان بعضه حالا و بعضه مؤجلا فأنها منع نفسها قبل قبض العاجل دون الآجل ، وأن كان السكل حالا فلها منع نفسها على ماذ كرنا فان سلمت نفسها قبل قبضه ثم أرادت منع نفسها حتى تقبضه فقد توقف أحد عن المواب فيها وذهب أبو عبدا في بن بعاة وأو اسحاق بن شاقلا الى أنها أيما المن عنه مدذلك ما الكوالشافعي وأي بو مف و محد لان القسليم استقر به العوض برضى المسلم لم يكن لها أن تمتنع منه بعدذلك كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبدا في بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنية الانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبدا في بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنية الانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبدا في بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنية الانه تسليم

الصداق ، وإن كان من جهة صيام فرض أو إحرام الم يستنر الصداق أيضا و ان كان حمّا ادعته كمل الصداق لان الما الممن جهته رذك لا يمنم وجود المسلم المستحق منها المكل حمّها كالمراسخة الفقة المرأنه الما المعنى المناسخة المعنى المناسخة المعنى المناسخة المن

(فصل) فان استمتع بامرأته بمباشرة فيا دون الفرج من غير خلوة كالقباة ونحوها فا نصوص عن احد انه يكل به الصداق فانه اذا أخذها فشها وقبض عليها من غير أن يخلو بها لها الصداق كاملا اذا نال منها شيئا لا يحل لفيره ، وقال في رواية ، هنا اذا نزوج امرأة ونظر اليها وهي عريانة نفتسل أوجب عليه المهر ، ورواه عن ابراهيم اذا اطلم منها على ما يحرم على غيره فعليه المهر لانه نوع استمتاع فهو كالقبلة قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبوت تحريم المصاهرة بذلك وفيه روايتان فيكون في تكميل الصداق به وجهان :

بوجهه عليها عقد النكاح فلسكت أن تمتنع منه قبل قبض صداقها كالاول، فاما أن وطنها مكرهة لم يسقط به حقها من الامتناع لأنه حصل بنير رضاها كالمبيع أذا أخذه المشري من البائع كرها ، وأن أخذت الصداق فوجدته معيها فلها منع نفسها حتى يبدله أو يعطيها أرشه لان صداقها صحيح ، وأن لم تعسل عيبه حتى سلمت نفسها خرج على الوجهين فيا أذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها ثم بدأ أها أن متنع وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسليم نفسها فاها الد فر بغير أذن الزوج لأنه لم يثبت الزوج عليها حق الحبس فعارت كن لازوج أها ولو بقي منه درهم كان كبقا، جميعه لان كل من ثبت له الحبس بعضه كسائر الديون

(فصل) وان أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول فام الفسخ لأنه تعذر الوصول الى عوض العقد قبل تسليم المعرض كان لها الفسخ كالو أعسر المشتري بالثمن قبل تسليم المبيع وان أعسر بعد الدخول فعلى وجهين مبذيين على منم نفسها فان فا فالما المناه فلم الدخول وان قلنا ليسلما منع نفسها فليس لها الفسخ كا لو أفاس بدين لها آخر ، ولا مجوز الفسخ الا محمكم حاكم لانه مجتهد فيه (مسئلة) قال (واذا تزوجها على صداقين سر وعلانية أخذ بالعلانية ، وان كان السر قد انعقد به النكاح)

ظاهر كلام الحرقي أن الرجل اذا تزوج المرأة في السر بمهر ثم عقد عليها في العلانية بمهر آخر أنه ـ

﴿ فَصَلَ ﴾ في الفوضة وهي على ضر ببن (تفويض البضم) رهو أن يزوج الاب ابنته البكر أوتأذن المرأة لوليها في تزويجها بغير مهر (والثاني) تفريض المهر وهو أن يتزوجها على ماشات أو شا. أو شاء أجنبي فالنكاح صحيح وبجب مهر المثل .

يصح النكاح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل العلم بدايل قوله تعالى (لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة)وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن امرأة تزوجها وجل ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بهاحتى مات ? فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط (المغنى والشرح السكبير) (١١١)

يؤخذ بالعلانية وهذا ظاهر قول أحمد في رواية الاثرم، وهو قول الشعبي وابن أبي لبلي والثوري وأبي عبيد ، وقال القاضي الواجب المهر الذي انعقد به النكاح سراً كان أو علانية وحمل كلام احمد والخرقي على أن المرأة لم تقر بكاح السر فيثبت ، العلانية لانه الذي ثبت به الكاح وهــذا نول سعيد من عبدالعزيز وأبي حنيفة والاوزاعي والشانعي ونحوه عن شريح والحسن والزهري والحكم بن عيينة ومالك واسحاق لان العلانية ليس بعقد ولا يتعلق له وجوب شيء، ووجه قول الخرقي أنه اذا عقد في الظاهر عقدا بعد عقد السر فقد وجد منه بذل الزائد على مهر السر فيجب ذلك عليه كما لو زادها على صداقها ومقتضى ماذكرنا من التعليل الحكلام الخرقي آنه أن كان مهر السرأ كثرمن العلانية وجب مهر السر لانه وجبعليه بمقده ولم تـقطه العلانية فبقى وجوبه . فأنا أن اتفنا على أن المهرالف وأنها يمقدان العقدبأ ننين تجملا ففعلا ذلك فالمهر الفان لانها تسمية صحيحة فيعقد صحيح فوجبت كما لولم يتقد بهما أتفاق على خلافها وهذا أيضاً قول القاضي ومؤهب الشافعي، ولافرق فها ذكر ناه بين أن يكون السر من جنس الدلانية نحو أن يكون السر الفاً والعلانية الفين أو يكونا من جنسين مثل أن يكون السر مائة درهم والعلانية مائة دينار ، وإذا قلنا أن الواجب مهر العلانية فيـ تحب المرأة أن تفي الزوج بما وعدت به وشرطته على نفسها من أنها لانأخذ إلا مهر السر . قال أحمد في رواية ابن منصور اذا وج امرأة في السر بمهر وأعلنوا مهرا ينبغي أهم أن فوا ويؤخذ بالعلانية فاستحب الوفا. بالشرط

وعليها العدة ولها الميراث فتام معقل بن سنان الاشجعي فنال : قضي رسول الله مَثِيَالِيَّةٍ في بروع بنت واشق امرأه منا مثل ماقضيت. رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح، ولان القصدمن النكاح الوصلة والاستمناع وزالصداق فصح منغير ذكره كالانفلة، وسوا. تركا ذكر المهر أو شرطانفيه مثل أن يتول زرجتك بفير مهر فيقبل كذلك ، واو قال زوجتك بفير مهر في الحالولا في الثاني صح أيضاً. وقال بعض الشافعية لايصح في هذه الصورة لانها تكون كالمودوبة وايس بصحيح فانه يصح فيما اذا قال زوجنك بغير مهر فيصح هنا لان معناهما واحدد فما صح في إحدى الصورتين المتساويتين صح في الاخرى وليست كالوهو بالان الشرط يفسد ويجب الهر، وقد ذكرنا أن المزوجة بغير مهرتسمي مفوضة بكسر الواو وفتحها فمن كسر أضاف الفعل على أنها فاعلة ومن فتح أضافه الى وايهما ومعنى التغريض الاهال كانها أهمات أمر المهر حيث لم تسمه . قال الشاعر :

لايصاح الناس نوضي لاسراء لهم ولا سراة اذا جهالهم سادوا

يعني مهدلين والذي ذكره الخرقي تنو ض البضم وهو الذي ينصرف اليه اطلاق النفويض (الضرب الثاني) تفويض المهر وهو أن يجملا الصدق الى رأي أحدها أو رأي أجنى فيقول زوجتك على ماشئت أو على حكمك أو حكمها أو حكم أجنى ونحوه فهذه لها مهر المثر في ظاهر كلام احمد لللا يحصل منهم غرور ولان النبي عَلَيْكَيْدُ قال و المؤمنون على شروطهم ، وعلى قول القاضي اذا ادعى الزوج عقدا في السر انعقد به النكاح فيه مهر قليل قصد فيه فليس لها سواه ، وأن انكرته فالفول قولها لانها منكرة ، وأن أفرت به وقالت هما مهران في ذكاحين وقال بل نكاح واحد أسروناه ثم أظهر ناه فالفول قولها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح يفيد حكما كالاول ولها المهر في العقد الثاني ونصف المهر في المقد الثاني ونصف المهر في المقد الثاني عقرط نصنه بالطلاق قبل الدخول وأن أصر على الانكار سئلت المرافان ادعت أله دخل بها في الذكاح الاول تم طبح المائنا ثم نكحها نكاحا ثانيا حلفت على ذاك واستحقت ، وأن أقرت بها يسقط نصف المهر أوجيعه لزمها ما أقرت به

(فصل) اذا زُوج أربم نسوة في عقد واحد بهر واحد مثل أن يكون لهن ولي واحد كبنات الاعمام أو موليات لمولى واحد أو من ليس لهن ولي فزوجهن الحاكم أو كان لهن أولياء فوكلوا وكيلا واحدا فعقد نكاحهن مع رجل فقبله فالنكاح صحيح والمهر صحيح وبهذا قال ابوحنيفة وهو أشهر قولي الشافي (والقول الثاني) ان للهر فاسد ويجب مهر المثل لان ما يجب لكل واحدة منهن من المهرغير معلوم ولنا أن الفرض في الجلة معلوم فلا يفسد لجهالته في التفصيل كالو اشترى أربعة أعبد من وجل بثمن واحد وهو لا يعلم قدر قفرانها . إذا ثبت هذا قان الصداق يقسم بينهن على قدر مهورهن في قول القاضي وابن حامد وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي . وقال

لانها لم تروج نفسها إلا بصداق لكنه مجهول فسقط لجهانته ووجب مهر المثل والتنويض الصحيح أن تأذن المرأة الجائزة الامم لولبها في تزريجها بغير مهر أو بتفويض قدره أو يزوجها أبوها كذلك ، فأما إن زوجها غير أببهاولم يذكر مهراً بغيراذنها في ذلك قائه يجب مهراتش ، وقال الشافعي لا يكون التفويض إلا الصورة الاولى وقد مضى الكلام معا، في أن للاب أن يزوج ابنته بدون صداق مثلها فلذلك يجوز تفويضه

ومهناة ﴾ (ولها المطالبة بفرضه لان النكاح لا يخلو من الهر فوجب لها المطالبة ببيان قدره) ومهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً فان انفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو كنيراً سواء كانا عالمين بمهر المثل أو لا ، وقال الشافعي في قوله لا يصح الفرض لغيرمهر المثل الا مع علمها بمهر المثل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوماً

ولنا أنه اذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وان رضيت باليسير فقد رضيت بدون ما يجب لها فلا يمنع مرز ذلك ، قولهم انه بدل لا يصح فان البدل غير المبدل والمفروض ان كان ناقصاً فهو بعضه وان كان أكثر فهو الواجب وزيادة ولا يصح جمله بدلا ، ولو كان بدلا لما خاز مع العلم لانه يبدل ما فيه الربا بجنسه متفاضلا

ر وقد روى عقبة بن عامر قال قال رسول الله عَلَيْكِيْدُ لرجل « أَرضى أَنِي أَزُوجِكُ فَلانَة؟ ﴾ قال ؛ المم ، وقال المرأة « أَرضي أَنْ أَزُوجِكُ فَلاناً ؟ » قالت نعم ، فزوج أحدهما بصاحبه فدخل عليها

أبوبكر يقسيم بينهن بالسوية لانهأضافه المهن إضافة واحدة فكان ببنمن بالسوية كما لو وهبه لهن أد أقر يه لهن وكما لواشترى جماعة ثوبا بأثمان مختلفة ثمهاعره مرابحة أو مساومة كان الثمن ببنهم بالسواء،وان اختلفت وس أموالمء ولان القول بتقسيطه يفضى الىجهالة العوض لكل واحدة منهن وذلك سده

ولنا أن الصفانة اشتمات على سببين مختافي القيمة فرجب نقسيط الموض عليهما بالقيمة كالو باع شقصا وسيفا أو كالو ابتاع عبدين نوجد أحدهما حراً أو مفصوبا ، وقد نص أحمد فيمن ابتاع عبدين فاذا أحدهما حر أنه يرجع بقيمته من النمن وكذلك نص فيمن نزوج على جاريتين فاذا إحداهما حرة أنه برجع بقيمة الحرة، ولو اشترى عبدين فوجد أحدهما معيبا فرده لرجع بقسـطه من النمن، وما ذكره من المسئلة غير ما لم له وان سلم فالقيمة ثمواحدة بخلاف مسئلتنا

وأما الحبة والافرار فليس فيهما قيمة يرجع اليها وتمسم الهبة عليها بخلاف مسئلتنا وإفضاؤه الى جهالة التفصيل لا يمنم الصحة إذا كان معلوم الجلة ، ويتفرع عن هذه المسئلة إذا خالع امرأتين بعوض واحد أو كاتب عبيداً بعوض واحد أنه يصـح مع الحلاف فيه ويقسم العوض في الحلـع على قدر المهرين وفي الكتابة على قدر قيمة العبيد ، وعلى أول أبي بكر يقسم بالسوية في المسئلتين

(فصل) وإذا تزوج امر تين بصداق واحد وإحداهما بمن لا يصح العقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذاك وقلنا بصحة النكر في الاخرى فلها محصها من المسمى و به قال الشافعي على قول

ولم يفرض لها صداقاً فلما حضرته الوفاة قال ان رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً وأني قد أعطيتها عن صداقها سهمي الذي بخيبر فأخذت سهمه فباعنه بماثةالف ، فاما ان تشاحا فيه ففرض لها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواء فان لم تُرض به لم يستقر لها حتى ترضاه فان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتعة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كحالة الابتدا. ، وان فرض لها أفل من مهر المثل فاها المطالبة بتمامه ولم يثبت لها بفرضه مالم ترض به . فان ارتفعا الى الحاكم فايس له أن يفرض لها الا مهر المثل لأن الزيادة ميل عليه والنقصان ميل عايها. ولا يحل الميل ولانه انما يفرض له بدل البضع فيقدر قدره كالسامة اذا تلفت يرجع الى تقويمها بقول اهل الخبرة ، ويعتبر مورفة مهر المثل ليتوصل الى امكان فرضه ومتى صح الفرض صار كالمسمى في العقد في أنه يتنصف بالطلاق ولا تجب المتمة معه وبلزمها ما فرضه الحاكم سواء رضيت به اولم ترض کا یلزم ماحکم به .

(فصل) وان فرض لها اجنبي مهر مثايا فرضيته لم يصح وكان وجوده كعدمه لائه ليس بزوج ولا حاكم فان سلم اليها ما فرض لها فرضيته احتمل ان يصح لما ذكر نا فيكون حكمها حكم من لم يفرض لهاويسترجع ما أعطاها لان تصرفه ما صح ولا برثت به ذمة الزوج ويحتمل ان يصح لانه يقوم مقامه في قضاء المسمى فيقوم مقامه في قضاء ما يوجبه العقد غير المسمى ، فعلى هــذا اذا طلقت قبل الدخول

وأبو يوسف، وقال أبرحنيفة: المسمى كله فاتي يصح نكاحها لانالعقد الفاسد لايتعلق به حكم بحال فصار كأنه تزوجها والحائط بالمسمى

ولنا أنه عقد على عينين إحداها لايجوز العقد عليها فلزمه في الاخرى بحصها كما لو باع عبده وأم ولاء، وماذكروه ليس بصحيح قان المرأة في مقابلة ذكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) قان جمم ببن ذكاح وبيم فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف على صداقها وقيمة الدار ، وان قال زرجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقسال بعتكه وقبلت النكاح صح وبقسط الالف على العبد ومهر انثل . وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح البيع والمهر لافضائه الى الجهالة

ولنا أنها عقدان يصح كل واحد منها منفرداً فصح جمعها كالو باعه ثوبين قان قال زوجتك ولك هذا الالف بألفين لم يصح المهر لانه كسئلة مد عجرة

(فصل وان نزوجها على الف إن كان أبوها حياً وعلى الفين إن كان أبوها ميتاً فالتسمية فاسدة ولها صداق نسائها نص عليه أحمد في رواية مهنا لان حال الاب غير معلومة فيكون مجهولا وان قال تزوجتك على الف أن لم أخرجك من دارك وعلى الفين أن أخرجتك منها أو على الف أن لم كن لي امرأة وعلى الفين أن كانت لي امرأة فنص أحمد على صحة التسمية في هاتين المستمنتين . وقال القاضي

رجع نصفه الى الزوج لانه ما كه اياه حين تضى به دينا عليه فيمود اليه كما لودفعه هو. ولاصحاب الشافعي مثل هذين الوجهين ولهم وجه الن انه يرجع بنصفه الى الاجنبي وذكر والقاضي لناوجها الثالثا قال شيخنا وقد ذكر نا ما يدل على صحة ما قلناه ولو ان رجلا قضى المسمى عن الزوج صح، ثم ان طلقها قبل الدخول رجع بنصفه اليه وان فسخت نكاح نفسها بفعل من جهتها رجع جميعه اليه وعلى الوجه الآخر يرجع الى من قضاه .

(فصل) ويجب المهر المفوضة بالمقدوا ، ايسقط الى المتعة بالطلاق وهذا مذهب الى حنيفة ، واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال الصحيح انه يجب بالمقد وقال بمضهم لا بجب بالمقدقولا واحداً ولا بجيء على اصل الشافعي غير هذا لا نه لو وجب بالمقدلتنصف بالطلاق كالمسمى في المقد

وانا أنها على المطابة به فكان واجبا كالمسمى ولانه لو لم يجب بالعقد لما استقر بالوت كا في العقد الفاسد ولان النكاح لا بجوز أن يخلو عن الهر والقول بعدم وجوبه يفضى الى خلوه عنه وإلى أن النكاح انعقد صحبحا و لك الزوج الوط، ولا مهر فيه واعا لم يتنصف لان الله تعالى نقل غير المسمى لها بالطلاق إلى المتعة كا نقل ماسمى لها إلى نصف المسمى لهاء فعلى هذا لو فوض الرجل مهر أمته مم أعتابها أو باعها لان المهر وجب بالعقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها به و مغر مثلها أو دخل بها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرناه

وأبوبكر في الجميع وابتان (إحداهما) لا يصبح واختاره أبو بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم يجز كالبيع (والرواية الثانية) يصح لان الفا معلوم وإغاجهل الثاني وهو معلوم على شرط فان وجد الشرط كان زيادة في الصداق والصداق تجوز الزيادة فيه والاولى أولى ، والقول بأن هذا تعابق على شرط لا يصح لوجهين [أحدهما] ان الزيادة لا يصح تعليقها على شرط فلو قال ان مات أبوك فقد زدتك في صداقك الفا لم تصح ولم نلزم الزيادة عند موت الاب

(والثاني) ان الشرط همنا لم يتجدد في قوله ان كان لي زوجة أو ان كان أبوك ميتاولا الذي جمل الالف فيه معلوم الوجود ليكون الالف الثاني زيادة عليه ، ويمكن الفرق بهن المسئلة التي نص أحمد على إبطال التسمية فيها وبين التي نص على الصحة فيها بأن الصفة التي جعل الزيادة فيها ايس المرأة فيها غرض يصح بذل العوض فيه وهو كون أبيها ميتاً مخلاف المسئلتين المتين صحت التسمية فيها فان خلو المرأة من ضرة نغيرها وتفاسمها وتضيق عليها من أكبر أغراضها وكذلك إقرارها في دارها بين أهلها وفي وطنها فلذلك خففت صدافها لنحصيل غرضها وثفلته عند فواته ، فعلى هذا يمتنع قياس أحد الصورتين على الاخرى ولا يكون في كل مسئلة إلا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلة بالآخر تين والبطلان في المسئلة الاولى وما جاء من المسائل ألمق بأشبهها به

(فصل) وان تزوجها على طلاق أمرأة له أخرى لم تصح التسمية ولها مهر مثلها وهذا اختيار

ووافق أصحاب الشافعي على ذلك لان الوجوب يستند إلى حالة المسقد إلا في الامة التي أعنةما أو باعها في أحد الوجهين

(فصل) بجوز الدخول بالمرأة قبل اعطائها شيئا سوا، كات منوضة أو مسمى لها، وبهقال سعيد ابن المسيب والحدن والنخبي والثوري والشافعي وروي عن ابن عباس وابن عمر والزهري وقتادة وراقت لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا قال الزعري مضت السنة أن لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا قال ابن عباس يخلم احدى نعليه ويلفيها اليها رروى أبر داود باسناده عن رجل من أصحاب رمول الله ويتنالي أن عليا لما تزوج فاطمة أراد أن بدخل بها فمنعه رسول الله ويتنالي متى وقال وأعطها درعك ، فأعطاها درعه ثم دخل بها ورواه ابن عباس يا رسول الله ايس لي شيء فقال و رسول الله ويتنال واعطها شيئا وقل باعندي قال واعطها درعك المطمية ، وواه أبوداود والنسائي

ولنا حديث عقبة بن عامر في الذي زوجه النبي عَلَيْكَانِيَّةِ ودخل بها ولم يعطها شيئا وروت عائشة قالت أمر نبي رسول الله عَلَيْكَانِيِّةِ أن أدخل أمرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه ابن ماجه ولانه عوض في عقد معاوضة فلم يقف جواز تسليم المعوض على قبض شيء منه كالممن في البيم والاجرة في الاجارة ، وأما الاخبار فحمولة على الاستحباب فانه يستحب أن يعطيها قبل الدخول شيئا موافقة

أبي بكر وقول أكثر الفقها. لان هذا ايس بمال وانما قل الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) ولان النبي ويُطَلِّنَة قال ه لا تسأل العرأة طلاق أختها لتمكفي، مافي صحفتها ولتنكح فانما لها ماقدر لها » صحبح وروى عبد الله بن عرو عن النبي ويُطَلِّنَه أنه قال « لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى » ولان هذا لا يصاح ثمنا في بيم ولا أجرا في اجارة الم يصح صداقا كالمافع المحرمة . فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لو أصدقها خمراً ونحوه يكون لها مهر المثل أو نصفه ان طلقها قبل الدخول أو المترة عند من يوجبها في القسمية الفاسدة .

وعن أحد رواية أخرى أن انتسبة صحيحة لانه شرط نعلا لها فيه نفع وقائدة لا يحصل لها من الراحة بطلاقها من مقاسمتها وضررها والغيرة منها فصح صداقا كعتق أبها وخياطة قميصها ولهذا صح بذل العوض في طلاقها بالخلع ، فعلى هذا أن لم يطلق ضرتها فلها مثل صداق الضرة لا به سمى لها صداقا لم يصل اليه فكان لها قيمته كما لو أصدقها عبداً فخرج حراً ، ومحتمل أن لها مهر مثلها لان الطلاق لا يحيم لا يستم فلم علاقها فقال أحد أذا تزوج أمراة وجعل علاقها أن طلاق ضرتها البها الى سنة فلم علاقها فقال أحد أذا تزوج أمراة وجعل ملاق الوقت ولم تقض شيئا رجم الامراليه ، فقد أسقط ملاق العبر ألى وقت فاذا مضى الوقت ولم تفض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل ، وهل أحد حقها لانه جعله لها الى وقت فاذا مضى الوقت ولم تفض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل ، وهل يسقط حتها من المهر ? فيه وجهان ذكرهما أ وبكر (أحدهما) يستط لانها تركت ماشرط لها باختيارها

الاخبار والهادة الناس فيما بينهم والتخرج المهوضة عن شبه الموهوبة واليكون ذلك أنطع للخصومة ويمكن حمل قرل ابن عباس ومن وانقه على الاستحباب فلا يكون بين القوايين فرق والله أعلم

﴿ سَتُلَةً ﴾ ﴿ وإن مات أحدها قبل الاصابة وتبل الفرضورة، صاحبه ولها مهر نسائها)

إُذَا مات أحدُها قبل الاصابة وقبل العرض فللآخر الميراث بميرخلاف فيه فان الله تعالى فرض اكل واحد من الزوجين فرضاوعقد الزوجية همناصحيح أنبت فيورث به لدخوله في عموم النص

(فصل) (ولها مهر نسائها وعنه أنه يتنصف بالموت الآ أن يكون قد فرضه لها) ظاهر المذهب أن لها مهر نسائها وهو الصحيح إن شا. الله تعلى واليه ذهب ابن مسعود وان شهرمة وابن أبي لبلى والثوري واسحاق وروي عن على وابن مسعود وان عمر والزهري رويمة رمالك والارزاعي لامهر لانها فرئة وردت على تفويض صحيح قبل فرض ومسيس فلم بجب بها مهر كفرقة الطلاق وقال أبو حنيفة كقولنا في المسامة وكقولهم في الذمية وعن أحد رواية أخرى لا يكل و تدهف اذا لم يكن فرضه لها لان المفروض لها تحالف التي لم يفرض لها في الطلاق فجاز أن تخالفها بعد الموت والشافي قولان كاروايتين

ولنا ما روی عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قفي لامرأة لم يفرض لها زوجها صداقا ولم

فسقط حقها كا لوتزوجها على عبد فاعتقته (والثاني) لا يـقط لانها أخرت استيفا حقهافلايـقط كمالو أجلت قبض دراهمها ، وهل ترجم الى مهر مثلها او الى مهر الاخرى ? يحتمل وجهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تاحق به نص عليه أحد قال : في الرجل يعزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز قان طانها قبل أن يدخل بها فالها نصف الصداق الأول والذي زادها وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لانلحق الزيادة بالعقد فان زادها فهي هبة تفتقر إلي شروط الهبة ، وأن طافها بعد هبتها لم يرجع بثبيء من الزيادة . قال الفاضي وعن أحمد مثل ذلك فانه قال : أذا زوج رجل أمته عبده ثم أعتقها جيعا فقالت الامة زدني في مهري حتى أختارك فالزيادة للأمة ، ولو لحقت بالعقد كانت الزيادة السيد، وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا المدخول وغيره لحوق الزيادة بالعقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف بالطلاق قبل الدخول وغيره وليس معناه أن الماك يثبت فيها قبل أحكام الصداق من التنصيف بأن الزوج المك البضع بالمسمى وليس معناه أن الماكوزة بي من المعقود عليه فلا تكون عوضا في النكاح كو وهبها شيئا ولانها زيادة في عوض العقد بعد لزومه فلم بلحق به كافي البيع

و لنا قول الله تعالى (ولا جناح عايكم فيا تراضيتم به من بعد الفريضة) ولان مابعد العقد زمن

يدخل بها حتى مات فقال لها صداق نسائها لاوكس ولاشطط وعليها العدة ولها المبراث فقام معقل ابن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله عَيْنَا في بروع بنت واشق مثل ما قضيت قال الترمذي هذا حديث حدن صحيح وهو نص في محل النزاع ولان الوت معنى يكمل به المدعى فكمل به الهداق المثل المفوضة كالدخول، وقياس الموت على الطلاق لا يسمح فان المرت يتم به النكر فيكل به الصداق والطلاق يقطمه و بزيله قبل المامه وكذلك وجبت العدة بالموت قبل الدخول ولم تجب بالطلاق وكمل المسمى بالموت ولم يكل بالطلاق فانها زوجة مفارقة بالموت فكل لها الصداق كالمسلمة أو كالوسمى لها ولان المسلمة والذية لا يختافان في الصداق في وضم فوجب ان لا يختلفا ههنا وإن كان قد فرضه لها لم يتنصف بالوت على الرواية بن جميعا

(مسئلة) (فان طلقها قبل الدخول لميكن لها عليه إلا أ. تعة)

اذا طلقت الفرضة البضم قبل الدخول فليس له الا المنه في معليه احمد في رواية جماءة دهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيدوالشمبي والنخمي والزهري والثوري والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف مهم مثلها لائه ذكاح محيح بوجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كالو سمى لها محرماء وقال مالك والميث وابن أبي ليلى المنعة مستحبة غير واجبة لان الله تعالى قال (حقا على الحسنين) فخصهم بها فيدل على أنها على سبيل الاحسان والتفضيل والاحسان ليس بواجب ولانها لوكات واجبة لمخص الحسنين دون غيرهم

لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد وبهذا فارق البيع والاجارة، وقولهم أنه لم يملك به شيئًا من المقود عليه قلنا هذا يبطل بجميع الصداق فان الملك ماحصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا ألزم عندهم فانهم قالوا مهر المفوضة انما وجب بفرضه لا بالمقد ، وقد ملك البضم بدونه ثم أنه يجوز أنت يستند ثبوت هذه الزيادة الى حالة العقــد فيكون كأنه ثبت بها جيما كا قالوا في مهر المفوضة إذا فرضه وكما قلنا جيما فيها إذا فرض لها أكثر من مهر مثلها. اذا ثبت هذا فان معنى لحوق الزيادة بالعقد أنه يثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تتنصف بالطلاق ولا تفتقر إلى شروط الهبة وليسمعناه أن الملك يتبت فيها من حين العقد ، ولأنها نثبت لمن كان الصداق له لان الملك لا مجوز تقدمه على سببه ولا وجود. في حال عدمه ، وأنما يثبت الملك بعد سببه من حينثذ ، رقال أقاضي في الزبادة و عِه آخر أنها تسقط بالطلاق، ولا أعرف وجه ذلك فان من جمارا صداقا جمارا تستقر بالدخول وتتنصف بالطلاق قبله وتسقط كالهـ الذا جاء الفسخ من قبـ ل المرأة ، ومن جعلها هبة جعالها جميعها للمرأة لاتننصف بطلاقها إلا أن تكون غير مقبوضة فأبرا تسقط الكربيا عدة غير لازمة . فان كان القاضي أراد ذلاك فهذا وجه وإلا فلا

ولنا قول الله تمالى (ومتموهن على الموسم قدره)والامريقتضى الوجربوقال تمالى (وللمطلقات متاع بالمعررف حقا على المتقبن) وقال تعالى (اذا تكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما الم علمن من عدة تمندونها فتعوهن) ولانه طلاق في نكاح يتنضى عوضاً فلم بعرعن العوض كما لرسمي مهراً وادا. الواجب من الاحسان فلا تعارض ببنهما

(فصل) فاز فرض لها بعد العقد م طلقها قبله فلها نصف مافرض لها ولا متعة وهذا قول أبن عر وعطا. والشعبي والنخعي والشافعي وأبي عبيد، وعن أحد أن لها المتعة ويسقط المهر وهو قول أبي حنيفة لأ نه نكاح عري عن تسمية فوجبت المتعة كما او لم يفرض الما

ولما قوله تعالى(وأن طلة تموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه منروض يستقر بالدخول فيتنصف بالطلاق قبله كالمسى في العقد

(فصل) والمتمة تجب على كل زوج لـكل زوجة ، فرضة طلقت قبل الدخول وسوا. في ذلك الحر والعبد والحرة والامة والمسلم والذمي والمسلمة والذمية وحكى عن أبي حنيفة لا متعة للذمية وقال الارزاعي ان كان الزوجان أو أحدهما رقيقا فلا منعة

ولنا عموم النص ولامها فأثمة مقام نصف المهر في حق من سمى فتجب لـكلزوجة على كلزوج كنصف المسمى ولان ما يجب من الفرض يستوي فيه المسلم والسكنافر والحر والعبد كالمهر

(فصل) فأما الفوضة المهر وهي التي يزوجها على ماشاء أحدهما أو الني زوجها غير أبها بفير (الحزء الثامن) (11) (المغنى والشرح الكبير) (مسئلة ﴾ قال (فاذا اصدقها غما فتوالدت تم طلقها قبل الدخول كانت الاولاد لهما ورجم بنصف الامهات الا أن تكون الولادة نقصها فيكون مخديرا بين ان يأخذ نصف قيمها وقت مااصدقها او يأخذ نصفها ناقصة)

قد ذكرنا أن الهريدخل في ملك المرأة بمجرد العقد فاذا زادفالزيادة لهاوان نقص فعلبها و واذا كانت غيا فولدت فالاولاد زيادة منفطة تنفرد بها دونه لانه نما. مله بكما وبرجع في نصف الامهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة منصلة لانه نصف مافرض لها ، وقد قال الله تعالى (وان طلقته وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف مافرضم) وان كانت نقصت بالولادة أوبغيرها فله الخيار بين أخذ نصفة وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبهذا قال الشانعي ، وقال ابو حنيفة لا برجم في نصف الاصل ، وانما برجم في نصف القيمة لا يجوز فسخ العقد في الاصل بدونه القيمة لانه لا يجوز فسخ العقد في الاصل بدونه ولنا أن هذا نما منفصل عن الصداق فلم يمنع رجوع الزوج كا لو انفصل قبل القبض وماذ كروه فغير صحيح لان الطلاق ليس بوفع العقد ولا الما ، من موجبات العقد الماهومن وج التا الماك اذا ثبت هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قدمنعها قبضه فيكون النقص من هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قدمنعها قبضه فيكون النقص من

اذنها بغير صداق أو التي مهرها فاسد فانه بجب لها مهر المثل ويتنصف بالطلاق قبل الدخول ولامتعة لها هذا ظاهر كلام الخرقي وهو مذهب الشانعي، وعن أحمد أنها المتعة دون نصف المهر وهو الذي ذكره شيخنا في السكتاب كالمنوضة البضع وهو مذهب أبي حيفة لائه خلاء قدها عن تسمية صحيحة فأشهت التي لم يسم لها شيء . وانا أن هذه لها مهر وأجب قبل الطلاق فوجب أن يتنه ف كالوسماه أو نقول لم ترض بغير صداق فلم تجب المتعة كالمسمى لها ، وتفارق الني رضيت بغير عوض فالها رضيت بغير صداق وعاد نصفها سلبما فنرضت المتعة مخلاف مسئلتنا

⁽ فصل) وكل فرئة يتنصف بها المسمى توجب المتعة إذا كانت الموضة وما سقط. به المدمى من الغرق كاختلاف الدين والفدخ الرضاع وتحوم إذا جا. من قبلها لابجب به متعة لانهما أفيدت مقام نصف المسمى فسقطت في كل موضع يسقط كا تسقط الابدال إذا سقط مبدلها

⁽ فصل) قال أبو داود .. محت أحمد سئل عن رجل تزوج امرأة ولم بكن فرض لها مهرا ثم وهب له اغلاما ثم طلاقها قبل الدخول قال الها المتحة، وذلك لان الهة لا تنقص بها المتعة كما لا ينتص بها نصف المسمى وكأن المتعة الما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبله ولانها واجبة فلا نقص بالهة كالمسمى

[﴿] مسئلة ﴾ (على الموسم قدره و على المقتر قدره ، فأعلاها خادم وأدناها كدوة بجوز لها أن تصلي فبها) وجملة ذلك أن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره واعساره نص عليه أحمد وهو وجه لاصحاب

ضانه والزيادة لما فتنفرد بالاولاد، وإن نقصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذ نصف قيمتها أكثر ماكانت من يوم أصدقها إلى وم طلقها، وإن أراد لزوج أخذ نصف قيمة الامهات من المرأة لم يكن له ذلك، وقال أبو حنيفة اذا ولدت في يد الزوج م طلقها قبل الدخول رجم في نصف الاولاد أيضا لان الولد دخل في التسليم المستحق بالمدقد لان حق التسليم تعلق بالام فسرى إلى الولد كحق الاستيلاد وما دخل في التسليم المستحق يتنصف بالطلاق كالذي دخل في العمد.

ولنا قول الله تعالى (فنصف مافرضم) وما فرض ههذا الا الامهات فلا يتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكما فأشبه ماحدث في بدها ولا يشبه حق التسايم حق الاستيلاد فان-ق الاستيلاد يسري وحق التسليم لاسر اية له فان تلف في يد الزوج وكانت المرأة قدطا ابت به فذمها ضمنه كالفاصب وإلا لم يضمنه لائه تبع لأمه

(فصل) والحسكم في الصداق أذا كان جارية كالحبكم في الفنم قاذا ولدت كان الولد لها كولدالغالم إلا أنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي إلى التفريق بين الام وولدها في بعض الزمان وكا لايجوز التفريق بينها وبين ولدها في جميع الزمان لايجوز في بعضه فيرجع أيضا في نصف قيمتها وقت ماأصدقها لاغير

(فصل) وإن كان الصداق بهيمة حائلا فحمات فالحل فيها زيادة متصلة إن بذلتها له زبادتها لزمه

الشافعي والوجه الآخر هرمعتبر بحال الزوجة لان المهر معتبر بها كذلك انتعة القائمة مقامه ومنهم من قال يجزي. في الصداق ذلك

ولذا قول الله تعالى (ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المفتر قدره) وهذا نص في أنها معتبرة محال الزوج ولانها تختلف ولو اجزأ ما يقع عليه الاسم سقط الاختلاف، ولو اعتبر محال المرأة لماكان على الموسع قدره وعلى المفتر قدره. إذا ثبت هذا فتد اختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم اذا كان موسرا وان كان فقيراً متمها كسوتها درعا وخمارا وثوبا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس والزهري والحسن قال ابن عباس أعلى المتعة الخادم ثم دون ذلك النفقة ثم دوز ذلك السكسوة ونحو ما ذكرا في أدناها قال الثوري والاوزامي وعطاه ومالك وأبو عبد وأصحاب الرأي قالوا درع وخمار وملحنة.

﴿ مسئلة ﴾ (وعن أحمد يرجع في تقديرها إلى الحاكم)

وهو أحد قولي الشاني لانه أمر لم يرد الشرع بتقدير. وهونما يحتاج الى الاجتهاد فيجب الرجوع في الحرد فقال هي فيه إلى الحاكم كسائر الحجتهدات وعنه يجب لها فصف مهر الثل ذكرها القاضي في الحجرد فقال هي مقدرة بما يضاف مهر الثل لانها بدل عنه فيجب أن تنقدر به ، قال شيخناو هذه الرواية تضعف لوجهين

قبولها وليس ذلك معدوداً نقصا ولذلك لايرد به المبيع ۽ وإن كان أنة فحملت فقدزادت من وجه لاجل ولدها ونقصت من وجه لان الحل في النساء نقص لخرف التلف عليها حين الولادة ولهذا يرد مها المبيم فخينئذ لا يلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتها ، وإن أنفقا على تنصيفها جاز ، وإن أصدقها حالملا فولدت فقد أصدقها عينين الجارية وولدها وزاد الولد في ملكهافان طلقها فرضيت ببذل النصف من الام والولد جميعا أجبر على قبولها لائها زيادة غير متميزة وإن لم تبذله لم بجز له الرجوع في نصف الولد لزبادته ولا في نصف الام لما فيه من النفرقة بينها وبين ولدها ويرجم بنصف قيمة الام وفي نصف الولد وجران

(أحدهما) لابستحق نصف قيمته لانه حالة المقد لاقيمة له وحالة الانفصال قد زاد في ملكها " فلا يقوم الزوج بزيادته وبفارق ولد المفرور ، فإن وقت الانفصال وقت الحياولة فالهـذا قوم فيا مخلاف مسئلتنا.

🗨 (والثاني) له نصف قيمته لانه أصدقها عينين فلا يرجع في احداها دون الاخرى ويقوم حالة الانفصال لانها أول حالة امكان تقويم ، وفي المسئلة وجه آخر وهو أن الحمللاحكم له فيكون كا نه حادث (فصل) اذا كان الصداق مكيلا أو موزونا فنقص في يد الزوج قبل تسليمه البها أو كان غير المكيل والموزون فمنعها أن تتسلمه فالنقص عليه لأنه من ضمانه وتتخير المرأة بين أخسد نصفه ناقصاً

⁽ أحدهما) أن نص الـكناب يقتضي تنديرها محال الزوج وتقديرها بنصف المهر يوجب اعتبارها محال المرأة لانمهرها معتبر سالابروجيا

⁽الثَّاني) أنالوقدرناهابنصف مهر المثل اكتانت نصف مهر المثل إذايس المهر معينا في ثريه ، ووجه الرواية الاولىقول ابن عباس أعلى المتعة الخادم تمدون الماك السكسوة رواه أبوحفص باسناده وقدرها بكسوة بجرز لها الصلاة فيها لأن الكسوة الواجبة ، طلق الشرع تنقدر بذلك كالـكسوة في الـكفارة والسترة في الصلاة ، وروي كنيف السلمي أن عبدالرحن بن عوف طلق عاضر الـكابية فح مها بجارية سودا. يعني متمها قال الراهيم الهرب تسمى المتمة التحميم وهذا فيما إذا نشاحا في قدرها فان سمح لهابزنادة على الخادم أو رضيت باقل من الـكـوة جاز لان الحق لهما وهومما يجوز بذله فجازما اتفقاعليه كالصداق وقد روي عن الحسن من على أنه متم المرأة بعشرة آلاف درهم فنالت * متاع قليل من حبيب مفارق * ﴿ مُسْئُلَةً ﴾ ﴿ فَانَ دَخُلُ مِهَا اسْتَمْرَ ﴿ وَالْمُثْرَلَانَ الْوَطَّ. فِي ذَكَاحَ مِنْ غَيْرٍ ﴿ وَخَالَصَ لُسُولَ اللَّهُ عَيْدًا اللَّهِ عَلَيْكُمْ فان طلقها بعد ذلك فهل تجب المتعة ﴿ على وايتين أصحما لا تجب ﴾

كل من وجب لهانصف المهر لم تجب لها متعة سواء كانت ممن سمى لها صداقا أولم يسم لها لـكن فرض لها بعد المقد وبهذا قال أبو حنيفة فيمن سمى لها وهو قديم قوليالشافي

وروي من أحمد لـكل مطاقة متاع وروي ذلك عن على بن أبي طالب رضى الله عنه والحسن

مع ارش النقص وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكانت من يوم أصدة ما إلى يوم طلقها لأنه ان زادفلها وان نقص فعليسه فهو بمنزلة الفاصب ولا يضمن زيادة القيمة لتغير الاسعار لانها ليست من ضمان الفاصب فههنا أولى .

و مسئلة ﴾ قال (واذا أصدقها أرضا فبنتها داراً أو ثوبا فصبنته ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف قيمته وقت ماأصدقها إلا أن يشاء أن يعطيها نصف قيمة البناءأو الصبغ فيكون له النصف أو تشاءهي أن تعطيه زائداً فلا يكونله غيره)

اغدا كان له نصف القيمة لانه قد صار في الارض والنوب زيادة للمرأة وهي البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة ، وإن بذل لها نصف قيمة البناء والصبغ ويكون له النصف فقال الحرقي له ذلك ، قال القاضي هذا محمول على أنهما تراضيا بذلك لانها تجبر على قبوله لان بيع البناء معاوضة فلا تجبر المرأة عليها، والصحبح أنها تجبر لان الارض حصات له وفيها بناء لغيره فاذا بذل القيمة لزم الآخر قبوله كالشفيع اذا أخذ الارض بعد بناء المشتري فيها فبذل الشفيع قيمته لزم المشتري قبولها ، وكذلك اذا رجم المعبر في أرضه وقبها بناء أو غرس المستعير فبذل المعير قبولها

وسعيد بن جبيروأبي قلابة والزهري وقتادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى (والهطافات متاع بالمعروف حقا على المنقين) و لقرله سبحاله لنبيه عليه السلام (قل لا زواجك الى قوله - فتعالب أ تعكن) فعلى هذه الرواية لـكل مطافة متاع سوا، كانت مفوضة أو سمي لها مدخولا بها أو غيرها لما ذكر فا وظاهر المذهب أن المتعة لا تجب إلا المفوضة الني لم بدخل بها إذ طافت قال أبو بمر كل من روى عن أحد عن أي عمدالله فيما أعلم روى عنه أنه لا بحكم بالمتعة إلا لمن سمي لها مهر إلا حنبلاً روى عن أحمد أن لـكل مطافة متاعا قال أبو بكر والعمل عليه عندي لولا نواتر الر، ايات عنه بخلافها

ولما قوله تعالى (ولا جناح عليكم ان طلقتم الذساء مالم تمسوهن أو تفرضوا الهن في يضة وستعدهن على الموسم قدره و على المفتر قدره) الآلة فخص الأرلى الملتعاء والثانية بيصف المفروض مع تلسسه للنساء قدمين واثباته لكل قدم حكماً فيدل ذلك على خنصاص كل قدم بحكه وهذا بخص ماذكروه ومحتمل أن محمل الام بالمتاع في غبر المفرضة على الاستحباب كدلالة الآيتين المنين ذكر ناهما على نفي وجوبها جماً بين دلالات الآيات والمعنى فانه عوض واحب في عقدفاذا سي فيه عوض صحبح لم يجب غبره كسائر عتود المعاوضة ولانها الانجب الها المتعة قبل الفرقة ولا ما يقرم مقامها فلم يجب الها عند الفرقة ولا ما يقرم مقامها فلم يجب

(فصل) قد ذكرنا أن الزوج إذا طلق المسمى لها أو المفوضة المفروض لها بعد الدخول فلا

(فصل) اذا أصدقها نخلا حائلا فاعرت في يده فالثمرة لها لأنها نماء ملكها فانجذها بعد تناهبها وجماها في ظروف والتي عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطب بغير طبخ وهذا ينعله أهل الحجاز حفظا لرطوبتها لم يخل من ثلاة أحوال (احدها) أنلا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كاما بحالها أوزاتها فانه يردها عليها ولاثيء عليه (الثاني) أن تنقص قيمتها وذلك على ضر بين (أحدها) أن يكون نقصهما متناهيا فأنه يدفعهما اليها وأرش نقصهما لانه تعدى بما فعله من ذلك (الضرب الثاني) أن لايتناهي بل بترايد ففيه وجهان (أحدها) أمها تأخذ قيمتها لانها كالمستهلكة (الثاني) هي مخيرة بين ذلك و بين تركها حتى يستقر نقصها وتأخذها وأرشها كالمفصوب منه (الحال الثالث) أن لا تنقص قيمتها لدن إن أخرجها من ظروفها الثالث أن لا تنقص قيمتها لدن أن ظروفها أخلكم على ماذكر ناه، وان قال الزوج ان اعطيكها مع ظروفها فقال القاضي يلزمها قبولها لان ظروفها كالمتصلة بها التابعة لهاو يحتمل أن لا يلزمها قبولها لان الظروف عين ماله بلاياز مهاقبولها كالمنفصلة عنها الثمرة والحكم فيها إن نقصت أولم تنقص كالذي قباها فان قال أنا أسلمها مع الصفر والظروف فعلى الثمرة والحكم فيها إن نقصت أولم تنقص كالذي قباها فان قال أنا أسلمها مع الصفر والظروف فعلى الوجهين الذين ذكر ناهما وفي الموضع الذي حكمنا أن لهرده اذا قالت انا أرد الثمرة وآخذ الاصل فلها الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيم وقد ذكر ناها في موضعها ذلك في أحدالوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيم وقد ذكر ناها في موضعها

متعة لواحدة منها على رواية حذل وذكرنا قول من ذهب البه فظاهر المذهب أنه لا متعة لواحدة منها وهو قول أبي حنيفة والشافي قولان كالروايتين وقد ذكرنا ذلك ، إذا ثبت هذا فانه يستحب أن يمتعها نص عليه أحمد فقال أنا أوجبها على من لم يسم لها صداقا فان كان قد سمي لها صداقا فلا أوجبها على من الم يسم لها صداقا فان كان قد سمي لها صداقا فلا أوجبها عليه واستحب أن يمتع وان سمي لها صداقا ، وأيا استحب ذلك لدهوم النص الوارد فيها ودلالنه على المجابها وقول علي ومن سمينا من الائمة بها فلما امتنع الوجوب لدلالة الآيتين المذكور تين على نفي الوجوب ودلالة المعنى المذكور عليه تعين حل الادلة الدانة عليها على الاستحباب أو على أنه أريد به الحصوص، وأما المعترف على أنه النص العام لم يتنادلها وانما تناول المطاقات ولانها أخذت الهوض للدمي لها في عقد المعاوضة فلم يجب لها به سواه كما في سائر العقود

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رضي الله عنه (ومهر المثل معتبر بما يراوبها من نساء عصباتها كأختها وعتها وبنت أخيها وعها) يعتبر جميع أفاربها كأمها وخالتها وقال مالك يعتبر بمن هي في مثل حمالها ومالها وشرفها ولا يختص باقربائها لان الاغراض اعا تختلف بذلك دون الاقارب

و انها قوله في حديث ابن مسعود ابها مهر نسائها ونساؤهاأقار بهاوماذكر وفنحن نشترطه ونشترط معه أن تركون من نساء أقاربها لانها أقرب البهن ، وقوله انما يختلف بهذه الاوصاف دون الاقارب لا يصح لان المرأة تطلب لحسبها كاجا، في الاثر وحسبها يختص به أقاربها و بزداد المهر بذلك ويقل

(١) في نسخة رهن

(فصل) إذا كان الصداق جارية فوطنها الزوج عالما زوال ملكه وتحريم الوطء عليه فعليه الحد لأنه وطء فيغير ملكه وعليه المهر للولاتها فلا يسقط ببدنها ومطاوعتها كالو بذات بدها القطع، والولد رقيق (١) للمرأة وإن اعتقد أن ملكه لم يزل عن جيعها أو غير عالم بتحريمها عليه فلاحد عليه الشبهة وعليه المهر والولد حر لاحق نسبه به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصبر أم ولد له وإن ملكها بعد ذاك لانه لاملك له فيها، وتخير المرأة بين أخذها في حال حلها وبين أخذها في مدوانه أشبه قيمتها لانه نقصة بعدوانه أشبه قيمتها الغاصب بذاك ، وقال بعض أصحاب الشافعي في الارش ههنا قولان وقال بعضهم ينبغي مالو نقصها الغاصب بذاك ، وقال بعض أصحاب الشافعي في الارش ههنا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالارش قولا واحداً لان النقص حصل بفعله الذي تعدى به فهو كانفاصب وكالو طالبته فمنع تسليمها وهذا أصح

وقد تكون ألمي وأهل الفرية الهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشاركم فيه غيرهم ولا يغيرونه بتغير الصفات فيعتبر ذلك دون سائر الصفات، واختلفت الرواية عن أحمد فيمن يعتبر من أفاربها فقال في رواية حنبل لها مهر مثلها من نسائها من قبل أبيها فاعتبر بنسا، العصبات خاصة وهذا مذهب الشافعي وقال في رواية اسحاق بن هاني، لها مهر نسائها مثل أمها أو أختها أو عمتها أو بنت ممها اختاره أبو بكر وهذا مذهب ابي حنيفة وابن أبي ليلي لانهن من نسائها والاولى أولى فانة قد روي في قصة بروع أن رسول الله عليها يقتي فرويج بنت واشق عنل مهر نساء قومها، ولا نشرف المرأة معتبر في مهرها وشرفها بنسبها وأمها وخالتها لا يساويانها في شرفها ، وتد تكون أمها مولاة وهي شريفة ، وقد تكون أمها قرشية وهي غير قرشية ، وينبغي أن يكون الاقرب فالافرب ، فأقرب نساء عصباتها أخوانها لابيها ، ثم بنات عمها الاقرب فالاقرب

﴿ مسئلة ﴾ (وتعتبر المساواة في المال والجمال والعقل والادب والسن والبكارة والثيوبة والبلد) وضراحة نسبها وكلما نختلف لاجله الصداق وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل بدل متنف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في مثل حالها فمن نساء أرحامها كأمها وجداتها وخالاتها وبناتهن .

أمسئلة ﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يوجد الا دونها زيدت بقدر فضيلها) لانزيادة فضيلتها تقتضي زيادة في المهر فتقدرت الزيادة بقدرالفضيلة ، وإن لم يوجد إلا فوقها نقصت بقدر نقصها كأرش العيب بقدر نقص المبيع (فصل) ويجب مهر المثل حالا لانه بدل متلف فأشبه قيم المثلفات ولا يكون الا من نقد البلد لما ذكر نا ولا تلزم الدية لانها تختلف باختلاف صفات المتلف بل هي مقدرة بالشرع فكانت بحكم ماجعله من الحلول والنا جيل فلا يعتبر نها غيرها ولانها عدل نها عن سائر الابدال فيمن وجب عايمه فكذلك في تأجيلها تخفيفاً عنه بخلاف غيرها

(فصل) اذا أصدق ذمي ذمية خمرا فتخلات في يدها ثم طلقها قبل الدخول احتمل أن لا يرجم عليها بشي. لانها قدزادت في يدها بالنخلل والزيادة الهاء وإن ارادالرجوع بنصف قيمتها قبل التخلل فلا قيمة لها وإنما يرجم إذا زادت في نصف قيمتها أفل ماكانت من حين العقد الى حين القبض وحينئذ لاقيمة الهاء وإن تخلات في يد الزوج تم طلقها فلها نصفها لان الزيادة لها ومحتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها اذا ترافعها الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدهما

(فصل) إذا تزوج أمرأة فضمن أبوه نفقتها عشر سنين صح ذكره أبو بكرلان اكثر ما فيه أنه ضمان محبول أو خمان مالم يجب وكلاهما محيح ولا فرق بين كون الزوج موسراً أو معسراً، واختلف أصحاب الشافعي فحنهم من قال كقولنا ومهم من قال لا يصح الا ضمان نفقة المعسر لان غير المعسر يتغير حاله فيكون عليه نفقة الموسر أو المتوسط فيكون ضمان مجهول والمعسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح اصلا لا نه خمان ما لم يجب

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت عادة نسائمًا تأجيل المهر فرض مؤجلا في أحد الوجهين)

لانه مهر مثلها (والثاني) يفرض حالا لما ذكرنا وانكان عاديهم التخفيف عن عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك وهذا مذهب الشافعي ، فان قبل فاذا كان مهر المثل بدل متلف يجب أن لا يختلف باختلاف المتلف كسائر المتلفات ، قلنا الذكاح بخالف سائر المتلفات فان سائر المتلفات المقصود به المالية خاصة فلم تختلف باختلاف المتلفين والذكاح يقصد به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولأن سائر المتلفات لا تختلف باختلاف الموائد والمهر يختلف بالعادات، فان المرأة انكانت من قوم عاديهم تخفيف مهور نسائهم وجب مهر المرأة منهم خفيفاً ، وإن كانت أفضل وأشرف من نساء عاديهم تشقيل المهر وعلى هذا متى كانت عاديهم التخفيف لمنى مثل الشرف واليسار وبحو ذلك اعتبر جريا على عاديهم وعلى هذا متى كانت عاديهم التخفيف لمنى مثل الشرف واليسار وبحو ذلك اعتبر جريا على عاديهم

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يكن لها أقارب اعتبر شهها من أهل بلدها)فان عدم ذلك اعتبر نا أقرب النساء شبهاً بها من أقرب البلاد اليها من غيرهم كما اعتبرنا قرابتها البعيد اذا لم يوجد القريب .

(فصل) قال رضي الله عنه (فأما المكاح الفاسد فمتى افترقا قبل الدخول بطلاق أوغيره فلامهر) لان المهر بحب بالمقد والعقد فاسد، فان وجوده كالمدم ولانه عقد فاسدفيخلو من العوض كالبيع الفاسد (مسئلة) (فان دخل بها استقر المسمى وعنه بحب مهر المثل وهي أصح)

المنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بيض ألفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها » قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الخلال باسناديهما ، وقال أبو حنيفة الواجب الاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثلها فليس لها أكثر منه كالمقدالصحيح وان كان المسمى أكثر لم تجب الزيادة بمقد غير صحيح ، والصحيح وجوب مهر المثل ، أوما اليه أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي لقول النبي عَلَيْكَاللَّهُ « فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فجعل لها

ولنا أن الحبل لا يمنع صحة الضيان بدايل صحة ضيان نفقة المسر مع اجتمال أن يموت أحدهما فقسقط النفقة ومع ذلك صح الضيان فكذلك هذا

(فصل) ويجب المهر للمنكوحة نكاحا صحيحاً والوطوءة في نكاح فاسد، والموطوءة بشبهة بغير خلاف نعلمه ، ويجب للمكرهة على الزنا وعن أحمد رواية أخرى أعلامهر لها ان كانت ثيبا ، واختاره أبو بكر ، ولا يجب مع ذلك أرش البكارة ، رذ كر الفاضي ان احمد قد قال في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا وهي بكر فعليه المهر وأرش البكارة ، وهذا قول الشاني ، وقال أبو حنيفة لامر للمكرهة على الزنا

ولنا قول النبي وَلِيَظِيِّةُ ﴿ فَلَمَا اللهِ عَالَمَتُ مَا اللهِ عَالَمَتُ مَا أَمِنَ بَالْمُرَانُ مَا مَا لَمُ اللهِ عَلَى اللهِ السلام ﴿ مَا آمَنَ بَالْمُرَانُ مَنَ اسْتَحَلَّ لَفُوجُهَا فَانَ الْاَسْتَحَلَّلُ الفَعْلُ فِي غَيْرُ مُوضِعُ الحَلَّ كَقُولُهُ عَلَيْهُ السلام ﴿ مَا آمَنَ بَالْمُرَانُ مَنَ اسْتَحَلَّ مُحَارِمُهُ ﴾ وهو حجة على من أوجب الارش لكونه أوجب المهر وحده من غير أرش ولأنه استوفى ما يجب بدله كانلاف المال وأكل طعام الغير

المهر بالاصابة، والاصابة انما توجب مهر المثلولان العقد ليس بموجب بدليل الحبر وأنه لوطلقها قبل مسيسها لم يكن لها شيء واذا لم يكن موجباً كان وجوده كعدمه وبتي الوطء موجباً بمفرده فأوجب مهر المثل كوطء الشبهة ولان القسمة لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى ، وقول أبي حنيفة إنها رضيت بدون صداقها أنما يصح اذا كان العقد هو الموجب ، وقد بينا أنه إنما يجب بالاصابة فيوجب مهر المثل كاملا كوطء الشبهة .

﴿ مُسُنَّلَةً ﴾ (ولا يستقر بالخلوة)

وهو قول أكثر أهل العلم ، وقال أصحابنا يستقر قياساً على العقد الصحيح ونس عليه أحمد والاول أولى لان الصداق لم بجب بالعقد وأعا أوجبه الوط، ولم يوجد ولذلك لا يتنصف بالطلاق قبل الدخول فأشبه الحلوة بالاجنبية ولان النبي عَلَيْكَانِيَّةً إعا جعل لها المهر بمالستحل من فرجهاولم بوجد ذلك في الحلوة بغير إصابة وقد ذكرناه.

(فصل) اذا تزوجت المرأة تزويجاً فاسدا لم يحل تزويجها لغير من تزوجها حتى يطلقها أو يفسخ نكاحها فان امتنع من طلاقها فسخ الحاكم فكاحه نص عليه أحمد ، وقال الشافعي لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نكاح غير منعقد أشبه النكاح في العدة

ولنا أنه نسكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتيج في النفريق الى إيقاع فرقة كالصحيح المختلف فيه ولان تزويجها من غير فرقة يفضي الى تسليط زوجين عليها كل واحد منها يعتقد صحية نسكاحه وفساد نسكاح الآخر ويفارق النسكاح الباطل من هذين الوجهين فعلى هذا منى تزوجت بآخر قبل (المغني والشرح السكبير) (الحجزء الثامن)

وانا على أنه لا يجب الارش أنه وطء ضمن بالمهر فلم يجب معه أرش كسائر الوط، محققه أن المهر بدل المنفعة المستوفاة بالوط، وبدل المنلف لا يختلف بكونه في عقد فاسد و كونه تمحض عدوانا ولان الارش يدخل في المهر لكون الواجب لها مهر المثل ومهرالبكر بزيد على مهرالثيب ببكارتم افكانت الزيادة في المهرمقابلة لما أنلف من البكارة فلا يجب عوضها مرة ثمانية يحققه أنه إذا أحدارش البكارة مرة لم يجز أخرى فتصير كأنها معدومة فلا يجب لها الا مهر ثيب، ومهر النيب مع أرش البكارة هو مهر مثل البكر فلا يجوز الزبادة عليه والله أعلم

(فصل) ولا فرق بين كون الموطورة أجنبية أو من ذوات محارمه وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخعي ومكحول وأبي حنبة والشافعي ، وعن احمد رواية أخرى أن ذوات محارمه من النساء لامهر الهن وهو قول الشعبي لان تحربهن تحربم أصل فلا يستحق به مهر كالمواط وفارق من حرمت تحربم المصاهرة فان تحريمها طاري، ، وكذلك ينبغي أن بكون الحكم في من حرمت بالرضاع لا نه طاري، المناه

التفريق لم يصح الناني ولم يجز تزويجها حتى يطلق الاولان أو يفسخ نسكاحها ومتى كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لانه عقد فأسد لم يتصل به قبض فلم بحب به عوض كالبيع الفاسد وان كان بعد الدخول فلها المهر لما ذكر وان تكرر الوطء لم يعجب به أكثر من مهر واحد بدليل قوله عليه الصلاة السلام « فام المهر عا استحل من فرجها » ولانه إصابة في عقد أشبه الاصابة في العقد الصحيح

(مسئلة) (ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا ولا يجب معه أرش البكارة ويحتمل أن بجب للمكرهة)

وأما الموطوءة بشبهة فيجب لها مهر المثل بغير خلاف علمناه ويجب للمكرهة على الزا في ظاهر المذهب، وعن أحمد لايجب لها مهر إن كانت ثيبا اخاره أبو بكر ولا يجب معه أرش البكارة، وذكر القاضي أن أحمد ذكر في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا فعليه المهر وارش البكارة وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة لا مهر للمكرهة على الزنا.

ولنا قول الذي عَلَيْكِيْ « فلها الهر بما استحل من فرجها » وهي حجة على أبي حنيفة فان المكرهة مستحل لفرجها فان الاستحلال الفعل في غير موضع الحل لقوله عليه السلام « ما آمن بالفرآن من استحل محارمه » وهو حجة أيضاً على من أوجب الارش لكونه أوجب المهر وحده من غير ارش ولانه استوفى ما يجب بدله بالشبهة وفي العقد الفاسد فؤجب بالتعدي كانلاف المال وأكل طعام الغير ولنا انه لا يجب الارش لانه وطء ضمن بالهر فلم يجب معه ارش كسائر الوطء يحققه ان المهر بدل المنفعة المستوفاة بالوط، وبدل المناف لا يختلف بكونه في عقد فاسد وكونه عمض عدوانا ولان الارش يدخل في المهر لكون الواجب لهامهر المثل ومهر البكر يزيد على مهر الثيب ببكارتها فكانت الزيادة في المهر مقابلة لما أتنف من البكارة ولا يجب عوضها مرة ثمانية مجققه انه اذا أخذ ارش البكارة مرة لم يجز أخذه

وعن أحد رواية أخرى أن من تحرم ابنتها لامهر لها كالام والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالعمة والحالة فابا المهر لان تحريمها أخف

ولنا أن ما ضمن للاجنبي ضمن للمناسب كالمال ومهر الامة ولانه أتلف منفعة بضعها بالوطء فلزمه مهرها كالاجنبية ، ولانه محل مضمون على غيره فوجب عليه ضمانه كالمال ، وبهذا فارق اللواط فانه ليس مضمون على أحد

(فصل) ولا يجب المهر بالوط، في الدبر ولا اللواط لان الشرع لم يرد ببدله ، ولا هو أتلاف لشي، فأشبه القبلة ، والوط، دون الفرج ولا يجب للمطاوءة على الزنا لانها باذلة لما يجب بذله لها فلم بجب لها شي، كما لو أذنت له في قطع يدها فقطعها إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط بدلها لان الحق لغيرها فأشبه مالو بذلت قطع يدها

مرة أخرى فتصيركاً نها معدومة ولا يجب لها إلا مهر ثيب ومهر الثيب مع ارش البكارة هو مهر البكر فلا تجوز الزيادة علمه

(فصل) ولا فرق بين كون الموطوعة أجنبية أو من ذوات محارمه وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخمي ومكحول وأبي حنيفة والشافعي وعن أحمد رواية أخرى ان النساء من ذوات محارمه لا مهر لهن وهو قول الشعبي لان تحريمها طال ، وكذلك بنبني أن يكون الحكم فيمن حريمت بالرضاع لانه طارى، وكذلك ينبغي فان تحريمها طال ، وكذلك بنبني أن يكون الحكم فيمن حريمت بالرضاع لانه طارى، وكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيمن حريمت بالرضاع لانه طارى، أيضاً ، وعن أحمد رواية أخرى ان من تحريم ابنتها لا مهر لها كالام والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالمهة والحالة فلها المهر لان تحريمها أخف. ولناأن ما ضمن للاجنبي ضمن للمناسب كالمال ومهر الأمة ولانه أتلف منفعة بضمها بالوط، فلزمه مهرها كالاجنبية ولانه على مضمون على غيره فوجب عليه ضانه كالمال وبهذا فارق المواط فانه غير مضمون على أحد (فصل) ولا يجب المهر بالوط، في الدبر كالوط، في الدبر كالوط، في القبل فأشبه القبلة والوط، درن الفرج، وقال في الحرر يجب بوط، المرأة في الدبر كالوط، في القبل والأول أولى لانه ليس بسبب للبضمية أشبه اللواط ، ولا يعجب للمطاوعة على الزنا لانها باذلة لما يجب بذله لها فلم يجب شي، كما لو أذنت له في قطع بدها نقطعها إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط ببذله لها فلم يجب شي، كما لو أذنت له في قطع بدها نقطعها إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط ببذله لها فلم يجب شي، كما لو أذنت له في قطع بدها نقطعها إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا

(فصل) ومن طلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن أنها لاتبين بها فوطئها لزمهمهر المثلونصف المسمى ، وقال مالك لا يلزمه إلا مهر واحد .

وانا أن المفروض تنصف بطلاقه بقوله سبحانه (فنصف مافرضم) ووطؤه بعد ذلك عري عن الفعل فوجب به مهر المثل كما لو علم أو كغيرها أو كما لو وطئها غيره فاما من الحكاحها باطل بالاجماع

(فصل) ولو طلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن أيا لانبين بهافوطتها لزمه مهر الثل ونصف المسمى ، وقال مالك لايلزمه إلا من واحد

ولنا أن المفروض يتنصف بطلاقه بقوله سبحانه (فنصف مافرضتم أووطؤه بعد ذلك عريعن العقد فوجب به مهر النال كا لو علم أو كغيرها أو كا لو وطنها غيره

(فصل) ومن نكاحها باطل بالاجهاع كالزوجة والمعتدة اذا نكحها رجل فوطئها عالما بالحال ، وتحريم الوط. وهي مطاوعة عالمة فلامهر لها لانه زنا يوجب الحدوهي مطاوعة عليه ، وأن جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمهر الهالانه رط. شبهة

وقد روى ابو داود باسناده أن رجلا يقال له نصر بن أكتم نكح امرأة فولدت لأربعة أشهر فجمل الذي مَثَيَّالِيَّةٍ لِمَا الصداق. وفي لفظ قال « الصداق ، استحلات من فرجها فاذا ولدت فاجلدوها»

كالمزوجة والمعتدة اذا نكحها رجل فوطئها عالما مالحال وتحريم الوطء وهي مطاوعة عالمة فلا مهر لانه زنا يوجب الحد وهي مطاوعة عليه وإن جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمهر الها لانه وط. شبهة وقد روي أبو داود باسناده ان رجلا يقال له نصر بن أكّم نكح امرأة فولدت لاربعة أشهر فحِمل الذي عَلَيْكَ لِهَا الصداق بِمَا استحل من فرجها وفي لفظ قال «الصداق عا استحلات من فرجها فاذا ولدت فاجلدوها » وروى سعيد في سننه عن عمران بن كثير أنعبيد الله بن الحر تزوج امرأةمن قومه يقال لها الدردا. فانطلق عبيد الله فاحق عماوية وماتأنوالجارية فزوحها أهاما رجلا يفال له عكرمة فبلغ ذلك عبيد الله فقدم فخاصمهم إلى على فقصوا عليه قصتهم فرد عليه المرأة وكانت حاملا من عكرمة فوضعت على يدعدل فقالت المرأة لعلى أنا أحق بمالي أو عبيدالله ؟قال بل أنت أحق بمالك. قالت فاشهدوا أن ما كمان لي عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضعت مافي بطنها ردها على عبيد الله من الحر وألحق الولد بأبيه ﴿مسئلة ﴾ (وإذا دفع أجنبية فاذهب عذرتها فعليه ارش بكارتها)

وقال القاضي يجب مهر المثل اذا دفع أجنبية فأذهب عذرتها أو فعل ذلك بأصبعه أو غيرها فعليه ارش بكارتها وهو مذهب الشافعي لانه انلاف حر لم يرد الشرع بتقدير عوضه فرجع في ديته الي الحكومة كسائر ما لم يقدر ولانه إذا لم يكمل بهالصداق في حق الزوج ففي حق الاجنبي أولى وروي عن أحمد أن لها صداق نسائها اختاره الفاضي وقال أحمد إن تزوج امرأة فدفعها هو وأخوم فأذهبا عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فعلى الزوج نصف الهر وعلى الاخ نصفه روي عن علي وابنه الحسن وعبد الله بن معقل وعبد الملك بن مروان فروى سعيد ثنا هشم ثنا مغيرة عن ابراهم أن رجلا كان عنده أجنبية فخَانت امرأته أن يتزوجها فاستمانت نسوة نضبدانها لها فأفسدت عذرتها وقالت ازوجها انها فجرت فأخبر علي رضي الله عنه بذلك فأرسل إلى امرأنه والنسوة فلما أنينه لم يلبثنأن أعترفن فقال للحسن بن على افض فيها يا حسن فقال الحدعلى من قذنها والمهر عليها وعلى المسكات ففال على لوكافت

وروى سعيد في سننه عن عمران بن كثير أن عبد الله بن الحر تزوج جارية من قومه يقال له الدرداء فانطاق عبيدالله فلحق بمارية ومات أبو الجارية فزوجها أهلها رجلا يقال له عكرمة فبلغ ذلك عبيدالله فقدم فخاصمهم إلى على رضي الله عنه فقصوا عليه قصتهم فرد عليه المرأة وكانت حاملامن عكرمة فوضعت على يدي عدل فقالت المرأة الهلي أنا أحق بمالي أو عبيد الله ? قال بل أنت أحق بمالك قالت فاشهدوا أن ماكان لي على عكرمة من صداق فهو له ، فلما وضعت مافي بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه .

(فصل) والصداق اذا كان في الذمة فهو دين اذا مات من هو عليه وعليه دين سواه قسم ماله بينهم بالحصص ، قال احد في مريض زوج في مرضه وعليه دين ومات: ماترك بين الغرما، والمرأة بالحصص وذلك لان نكاح المريض صحيح والصداق دين فيساوى سائر الديون

الابل طحناً لطحنت وما يطحن يومئذ بعير قال ثنا هشيم أنا اسهاعبل بن سالم أخبرنا الشمي أنجواري أربعاً قالت احداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت الثانثة هي أبو التي زعمت أنها أبوالمرأة وقالت الرابعة هي أبو التي زعمت أنها أبوالمرأة فوالت الرابعة هي أبو التي زعمت أنها أبوالمرأة فزوجوها إياها فعمدت اليها فافسدتها باصبعها فرفع ذلك إلى عبد الملك بن مروان فجمل الصداق بينهن أربعاً وألقى حصة التي أمكنت من نفيها فبلغ ذلك عبد الله بن معقل فقال لو وايت أنا لجملت الصداق على التي أفسدت الجارية وحدها وهذه قصص نشرت ولم تذكر فكانت اجماعاولان اللاف المذرة مستحق بعقد الذكاح فاذا أنلفه أجنبي وجب المهر كنفقة البضع والقول الاول هو الفياس لو لاماروي عن الصحابة بضي الله عنهم وأرش البكارة ما بين مهر البكر والثيب والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (فان فعل ذلك الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن لها عليه إلا نصف المسمى) وقال أبو يوسف و محمد عليه الصداق كاملاً لانه أذهب عذرتها في نكاح صحيح فأشبه ما لو أذهبها بالوط. .

ولنا أول الله تمالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقدفرضم لهن فريضة فنصف مافرضم) وهذه مطلقة قبل المسيس فأشبه ما لو لم يدفعها ولانه أتاف ما يستحق اللافه بالمقد فلم يضمنه لغيره كما لو أتلف عذرة أمنه ويتخرج أن يجب لها الصداق كاملا فان أحمد قال إذا فعل ذلك أجنبي عليه الصداق ففيما إذا فعله الزوج أولى فان ما يجب به الصداق ابتداء أحق بتقدير الصداق وقد روي عن أحمد فيمن أخذ امرأته وقبض عليها أو نظر اليها وهي عريانة أن عليه الصداق كاملا فهذا أولى هسئلة (وللمرأة منع نفسها حتى تقبض مهرها إذا كان حالا)

قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها فان قال الزوج لا أسلم اليها الصداق حتى يعطيها مهرها فان قال الزوج لا أسلم اليها الصداق حتى أسلمها أجبر على تسليم الصداق أولا تمتحبر

(فصل) وكل فرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة مثل اسلامها أو ردتها أو ارضاءها من ينفسخ النكاح بارضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخت لاعساره أو عيبه أو لعتقها تحت عبد أو فسخه بعيبها غانه يسقط به مهرها ولا يجب لها هتمة لانها أتلفت المعوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كالبائم يتلف المييم قبل تسليمه ، وإن كات بسبب الزوج كطلاقه وخلمه وإسلامه وردته أو جاءت من أجنبي كالرضاع أو وط. ينفسخ به الذكاح سقط فصف المهر ووجب نصفه أو المتعة لغير من سعي لها ثم يرجع الزوج على من فسخ الذكاح اذا جاء الفسخ من قبل أجنبي ، وإن قتات المرأة استقر المهر جميمه لانها فرتة حصلت بالمرت وانتها. النكاح فلا بسقط بها المهر كا لو مانت حنف أنفها سواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلت نفسها أو قتل الامة سديدها ، وإن طاق الحاكم على الزوج في الايلا، فهو زوجها أو أجنبي أو قتلت نفسها أو قتل الامة سديدها ، وإن طاق الحاكم على الزوج في الايلا، فهو كطلاق لانه قام مقامه في إيفاء الحق عليه عند امتناعه منه وفي فرقة اللمان روايتان

هي على تسليم نفسها ومذهبُ الشافسي في هذا على نحو مذهبه في البيع

ولنا أنَّ في اجبارها على تسليم نفسها أولا خطر إنلاف البضع والامتناع من بذل الصدأق فلا يمكن الرجوع في البضع بخلاف المبيع الذي يجبر على تسليمه قبل تسليم ثمنه فإذا تقرر ذلك فلها النفقة إن امتنعت لذلك وإن كان.معسراً بالصداق لان امتناعها بحق فان كان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه لان رضاها بنأجيله رضيمنها بتسليم نفسها قبل قبضه كالثمن المؤجل في البيع فانحل المؤجل قبل تسايم نفسها لم يكن لها منع نفسها أيضاً لان التسايم قد وجب عليها واستقر قبل قبضه فلم يكن لها أن تمته منه فان كان بمضه حالا وبمضه مؤجلا فالها منع نفسها قبل قبض العاجل دون الآجل فان سلمت نفسها قبل قبضه ثم أرادت منع نفسها حتى تقبضه فهل لها ذلك ؟ على وجهين وقد توقف أحمد رحمه الله عن الجواب في هذه المسئلة وذهب أبوعبد الله بن بطة وأبو اسحاق بن شافلا الى أنها ليس لها ذلك وهو قول مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد لان التسليم استقر به العوض برضىالمسلم فلم يكن لها أن تمنع نفسها بعـــد ذتك كما لو سلم البائع المبيع وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنيفةلانه تسليم يوجبه عليها عقد النكاح فملكت أن تمتنع منه قبل قبض صداقها الاول فأما إن وطئها مكرحة لم يسقط حقها من الامتناع لانه حصل بغير رضاها فهو كالمبيع إذا أخذه المشتري من البائع كرها فان أُخذت الصداق فوجدت به عيباً فلها منع نفسها حتى يبذله أو يعطيها ارشه لان صدافها صحيح وإن لم تعلم عبيه حتى سلمت نفسها خرج على وجهين فيا إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها ثم بدالها أن عمتم والاولى ههنا أن ابها الامتناع لانها انها سلمت نفسها ظا أنها قد قبضت صداقها بخلاف المسئلة المقيس عليها وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسايم نفسها فالها السفر بغير إذن الزوج لأنه لم يثبت للزوج عليها حق الحبس فصارت كمن لا زوج لها، ولو بق منه درهم كان كبقاء جميعه لان كل من ثبت له الحب بجميع البدل (احداهما) هي كطلاله لان سبب اللمان تذفه الصادر منه (والثانية) يسقط به مهرها لان الفسخ عقبب لعانها فهم كفسخها لعنه وفي فرقة شرائها لزوجها أيضاروايتان

(احداها) ينصف بها ، برها لان البيم الموجب الفسخ ثم بالسيدالقائم مقام الزوج وبالرأة فأشبه الحلم (والثانية يسقط المولان الفسخ وجد عقيب قولها فأشبه فسخها لهنته وفيها اذا اشترى الحو المرأته وجهان مبنيان على الروايتين في شرائها لزرجها ، واذا جسل لها الحيار فاختارت نفسها أو وكلها في الطلاق فطقت نفسها في مرائها لا يسقط مهرها لان المراة وإن باشرت الطلاق فعي نائبة عنه ووكيلة له وفعل الوكيل كفعل الموكل فكأنه صدر عن مباشرته ، وإن على طلاقها على فعل من قبلها لم يسقط مهرها لان المراه والحكم ينسب إلى صاحب السبب والله أعلم .

ثبت له الحبس بعضه كسائر الديون

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أعسر بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ إذا كان حالا)

اختاره أبو بكر لانه تعذر الوصول الى عوض العقد قبل تسليم العوض فىكان لهاالفسخ كالوأعمر المشتري بالثن قبل تسليم المبيع وفيه وجه آخر ليس لها الفسخ اختاره ابن حامد قال شيخنا وهو الصحيح لانه دين فلم ينفسخ بالاعسار به كالنفقة الماضية ولانه لا نص فيه ولا يصح قياسه على النمن في المبيع لان الثمن كان مقصود البائع والعادة تعجيله والصداق فضلة ونحلة ليس هو المقصود في النكاح ولذلك لا يفسد النكاح بفساده ولا بترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بشمن حال كون موسراً به وفيه وجه ثالث أنه ان أعسر قبل الدخول فلها الفسخ كا لو أفلس المشتري والمبيم محاله فان كان بعد الدخول لم يملك الفسخ لان المعقود عليه قد استوفي فأشبه ما لو أفلس المشتري بعد تلف المبيع أو بعضه وللشافعي نحو هذه الوجوه وقبل إذاأ عسر بعد الدخول انبى على منع نفسها إن قلنا لها منع نفسها بالدخول فلها الفسخ كا قبل الدخول، وإن قلنا لها منع نفسها فليس لها الفسخ كا لو أفلس بدين آخر

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز الفيخ في ذلك كله إلا بحكم حاكم)

لانه فسخ بجتهد فيه مختلف فيه فأشبه الفسخ للمنة والفسخ للاعسار بالنفقة ولانه او فسخ يغسير حكم اعتقدت أن النكاح انفسخ وأبيح لها أن تنزوج والزوج يعتقد أنها زوجته لم ينفسخ نكاحها فيصير للمرأة زوجان كل واحد يعتقد حلها له وتحريمها على الآخر وهذا لا يجوز في الاسلام وفيه وجه آخر أنه يجوز بغير حكم حاكم كخيار المعتقة تحت العبد والصحيح الاول ولا يصح قياسه على المعتقة لان ذلك متفق عليه وهذا مختلف فيه

كتاب الوليمة

الوليمة اميم الطعام في العرس خاصة لايقع هذا الاميم على غيره كذاك حكاه ابن عبد البرعن شعلب وغيره من أهل اللغة ، وقال بعض الفنها، من أصحابنا وغيرهم إن الوليمة تقم على كل طعام اسرور حادث الا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لا بهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعلم بلسان العرب ، والعذيرة اسم له عوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والحرسة عند الولادة ، والوكيرة دعوة البنا، يقال وكر وخرس مشدد ، والنتيعة عند قدوم الغائب يقال نقم مخفف ، والعقيقة الذبح لاجل الولد . قال الشاعر :

كل الطعام تشتهي ربيعه الخرسوالاعذار والنقيعة

والحذاق الطمام عند حذاق الصبي، والمأدبة اسم لكل دعوة لسبب كانت أو الهدير سبب، والآدب صاحب المأدبة. قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعوا الجفلى لايرى الآدب منا ينتقر والجفلى في الدعوة أن يعم الماس بدعوته والنقري هو أن يخص توما درن قوم

﴿ باب الوليمة ﴾

وهي اسم لدعوة المرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره كذلك حكاه ابن عبد البر عن ثملب وغيره من أهل اللغة وقال بعض أصحابنا وغيرهم إنها تقع على كل طعام لسرور حادث إلا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لابهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعم بلسان العرب والعذيرة اسم لدعوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والحرسة ، عند الولادة والذكيرة دعوة البغاء يقال ذكر وخرس مشدد والقيعة عند قدوم الغائب يقال نقع مخفف والعقيقة الذبح لاجل الولد . قال الشاعر :

كل الطمام تشتهي ربيمه الخرس والاعذار وانقيم ه والحذاق الطمام عند حذاق الصبي والمأدبة اسم الكردعوة لسبب كانت أو لغير سبب والآدب صاحب المأدبة قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا يرى الآدب منا ينتقر والجفلى في الدعوة أن يسم الناس بدعوته والنقرى هو أن بخس قوما دون قوم المسئلة (وهي مستحبة)

لا خلاف بين أهل العلم في ان الوليمة في العرس سنة مشروعة لما روي أن النبي عِلَيْنِيْلِيْرُ أمر بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويستحب لمن تزوج ان يولم ولو بشاة)

لاخلاف بين أهل العلم في أن الوليمة سنة في العرس مشروعة لما روي أن النبي وَلَيْكُو أمر بها وفعلها فقال لعبد الرحمن عوف حين قال تزوجت و أولم ولو بشاة » وقال أنس مأأولم رسول الله وَلَيْكُو على أمراة من نسائه ما أولم على زينب جهل يبعثني فأدعو له الناس فأطعمهم خبراً ولحما حتى شبعوا ، وقال أنس أن رسول الله وَلَيْكُو اصطفى صفية لنفسه فخرج بها حتى بلغ ثنية الصهاء فبني بها مم صنع حيسا في نطع صفير ثم قال و ائذن لمن حوق » فكانت وليمة رسول الله وليكلي على صفية ، منفق عليهن ، ويستحب أن يولم بشاة أن أمكنه ذاك لقول رسول الله وليكلي لعبد الرحن وأولم ولو بشاة » وقال أنس ماأولم النبي وليكلي على شيء من نسائه ماأولم على زينب أولم بشاة ، لفظ البخاري قان أولم بغير هذا جاز فقد أولم النبي وليكلي والم النبي وليكلي على من نسائه على من شعير ، وأولم على بعض نسائه بمدين من شعير ، وواه البخاري

(فصل) وايست واجبة في قول أكثر أهل العلم ، وقال بعض أصحاب الشافي هي واجبة لان النبي عَلَيْكِلِيْنَةِ امر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة

ولما أنها طعام لسرور حادث فأشبه سائر الأطعمة والحبر محمول علىالاستحباب بدليل ماذكرناه

وفعالها فقال لعبد الرحمن بن عوف حين قال له زوجت «أو لم ولو بشاة » وقال أنس ما أولم رسول الله عَلَيْنَا على الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَ عَلَيْنَا الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَا الله عَلْنَ أُولَمْ الله عَلَيْنَا الله عَلْنَا الله عَلَيْنَا الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَا الله عَلْمُ الله ع

(فصل) وليست واحبة في قول أكثر أهل العلم وقال بمض أصحاب الشافعي هي واحبة لانالنبي وَيُتَالِئُهُو أَمر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واحبة

وانا أنها طمام لسرور حادث فأشبه سائر الاطعمة والخبر محمول على الاستحباب لما ذكرنا وكونه أمر بشاة ولاخلاف في أنها لاتجب وماذكروه من المعنى لاأصل له ثم هوباطل بالسلام ليس هوبواجب واجابة المسلم واحبة .

﴿مسئلة﴾ (والاجابة اليها واحبة إذا عينه الداعي المسلم فياليوم الاول) (المغني والشرح الكبير) (١٤) (الحزء الثامن) وكونه أمر بشاة ولا خلاف في انباً لا تجب وماذكروه من المعنى لا أصل له ثم هو باطل بالسلام ليس بواجب وإجابة المسلم واجبة

﴿ مَسَمَّلَةٌ ﴾ قال (وعلى من دعي اذيجيب)

قال ابن عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها اذا لم يكن فيها لهو وبه يقول مالك والشاذي والعنبري وأبو حنيفة وأصحابه ومن أصحاب الشافعي من قال هي من فروض الكفايات لان الاجابة إكرام وموالاة فعي كرد السلام

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله وَلَيْظِيْرُةُ قال ﴿ إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها ﴾ وفي لفظ قال قال رسول الله وَلَيْظِيْرُةُ والله الدعوة إذا دعيتم اليها ﴾ وقال أبو هربرة شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك العقرا، ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله ، رواهن البخاري ، وهذا عام، ومعنى قوله شر الطعام طعام الوليمة والله أعلم أي طعام الوليمة التي يدعى اليها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يرد ان كل وليمة طعامها شر الطعام قانه لو أراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولا أمر بالاجابة اليها ولان الاجابة تجب بالدعوة فكل من دعي فقد وجبت عايم الاجابة

(فصل) وأنما تجب الاجابة على من عين بالدعوة بأن يدعو رجلا بعينه أو جاعة معينين فان

قال ان عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها إذا لم يكن فيها لهو ، و به يقول مالكوالشافعي والثوري والعنبري وأبوحنيفة وأصحابه ومن أصحاب الشافعي من قال هي من قروض الكفايات لان الاجابة اكرام وموالاة فهي كرد السلام

ولنا ،اروى ابن عمر أن رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ قال « إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأنها » وفي لفظ قال: قال رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ « أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيم اليها » وقال أبوهر يرة شر الطعام الوليمة بدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله رواهن البخاري، وهذا عام في مهى قوله شر الطعام طءام الوليمة والله أعلم أي طعام اليمة التي يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يردأن كلوليمة طعامها شر الطعام فانه لوأراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولاأمر بالاجابة اليها ولا فعلها ولان الاجابة تجب بالدعوة فكل من دعى فقد وجب عليه الاجابة

(فصل) وأما تجب الاجابة على من عين بالدعوة بان يدعو رجلا بعينه أو جماعة معينين

هُومسئلة ﴾ (فان دعا الجفلى كقوله ياأيها الناس تمالوا إلى الطمام أو يقول الرسول أمرت أن أدعو كل من لقيت أوشئت المجب الاجابة ولم تستحبلانه لم يمين بالدعوة فلم تنمين عليه الاجابة ولا نه غير منصوص عليه ولا يحصل كسرقلب الداعى بترك اجابته وتجوز الاجابة بهدا لدخوله في عموم الدعاء .

دعا الجفلى بأن يقول يا أيها الناس أجيبوا إلى الولمة أو يقول الرسول أمرت ان أدعو كل من لقيت أو من شئت لم تجب الاجابة ولم تستحب لانه لم يعين بالدعوة فلم تنهين عليه الاجابة ولانه غير منصوص عليه ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك إجابته، وتجوز الاجابة بهذا لدخوله في عموم الدعاء (فصل) واذا صنعت الولمية أكثر من يوم جاز فقد روى الحلال باسناده عن أبي انه أعرس ودعى الانصار ثمانية أيام واذا دعي في اليوم الاول وجبت الاجابة وفي اليوم النائي تستحب الاجابة وفي اليوم الثالث فلا وهكذا مذهب وفي اليوم انثالث لا تستحب، قال أحد الاول يجب والثاني أن أحب والثالث فلا وهكذا مذهب الشافعي وقد روي عن النبي سيسيسين أنه قال « الولمة أول وم حقوالثاني مروف والثالث دياء وسمعة وواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وقاله سعيد بن المسيب أيضا . ودعي سعيد الى ولمية مرتبن فأجاب فدعى الثالثه فحصب الرسول عرواه أبو دواد والخلال

و فصل والدعاء الى الوايمة إذن في لدخول والاكل بدليل ماروى أبوهر برة عن النبي وَ اللهُ أَهْ قَالَ هُ اذا دعي أحدكم فجاء مع الرسول فذلك إذن له » رواه أبو دارد ، وقال عبد الله بن مسعوداذا دعيت فقد أذن لك رواه الامام أحمد باسناده

(فصل) فان دعاه ذي فقال أصحابنا لاتجب إجابته لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخا. فلا تجب على المسلم قذي ولانه لا يأمن اختـلاط طعامهم بالحرام والنجاسة ولـكن تجوز اجابهم الما روى أنس أن جوديا دعاالني وَ الله الى خبر شعير وإمالة سنخة فاجابه ذكره الامالم احد في الزهد

اذًا صنعت الولمة أكثر من يوم جاز فقد روى الحلال باسناده عن أبي أنه أعرس فدعا الانصار عانية أيام فمتى دعا في بعد اليوم الاول فان كان في اليوم الثاني استحبت الاجابة ولم تجب وفي اليوم الناك لانستحب. قال أحمد الاول بحب والثاني يستحب والثالث فلا وهكذا مذهب الشافعي، وقد روي عن النبي عَلَيْكَاتِهُ أنه قال «الولمة أول يومحق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة» رواه أبوداود وابن ماجه وغيرهما وروي عن سعيد بن المسبب أنه دعي الى ولمية عرس مرتين فاجاب فدعي لثالثة فحصب الرسول رواه الحلال.

(فصل) فان دعاه ذي لم تجب الاجابة قال أصحابنا لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخاء فلا تجب على المسلم للذي ولانه لا يأمن اختلاط طعامهم بالحرام والنجاسة وتجوز الجابتهم لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه يهودي الى خبز شعير واهالة سنخة فأجابه ذكره الامام أحمد في الزهد

[﴿]مسئلة﴾ (أو دعاه فيما بعد اليوم الاول)

 [♦] مسئلة ﴾ (وسائر الدعوات والاجابة اليها مستحبة غير وأجبة لما فيها من اطعام الطعام

(فصل) فان دعاه رجلان ولم يمكن الجم بينها وسبق أحدها أجاب السابق لان أجابته وجبت حين دعاه فلم يزل الوجوب بدعاء الثاني ولم تجب أجابة الثاني لأنها غير ممكنة مم أجابة الأول ، فأن استويا أجاب أقربها منه بابا لما روى أبو داود باسناده عن النبي والمسلق الله قال « أذا أجتم داءيان فأجب أقربها بأبا أقربها جواراً فأن سبق أحدهما فأجب الذي سبق » وروى البخاري باساده عن عائشة قالت قلت يارسول الله أن لي جاربن فالى أيها أهدي قال « أقر ها منك بابا » ولان هذا من أبواب البر فقدم بهذه المعاني فان استويا أجاب أقربها رحما لما فيه من صلة الرحم فان استويا أجاب أدينها فان استويا الرع فان استويا أجاب أدينها فان استويا الرع بينها لان القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق

﴿ مسئلة ﴾ قال (فإن لم يحب ان يطمم ديما وانصرف)

وجملة ذلك أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أس به و توعد على تركه أما الاكل نغير واجب صائما كان أو مفطرا نص عليه أحمد لكن ان كان المدعو صائما صوما واجبا أجاب ولم يفطر لان الفطر غير جائز فان الصوم واجب والاكل غير واجب، وقد دوى ابو هريرة قال قال رسول الله ويتيانية الفطر غير جائز فان الصوم واجب والاكل غير واجب، وقد دوى ابو هريرة قال قال رسول الله ويتيانية واذا دعي أحدكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطراً فليطهم » رواه ابوداود وفي رواية فليصل يعني يدعو ودعي ابن عر الى وليهة فحضر ومديده وقال بسم الله ثم قبض يده وقال كلوا فانيصائم ، وان كان صوما تطوعا استحباه الاكل لان له الحروج من الصوم قادًا كان في الاكل اجابة أخيه المسلم و دخال السرور على قلبه كان أولى وقد روي ان الذي والمالي على في دعوة ومعه جاعة

وكذلك الاجابة اليها)وهذا قول مالك والشافعي وأبي حذيفة وقال العنبري تحب الاجابة الىكل دعوة لما روى ابن عمر أن رسول الله عَلَيْنِيْ قال « اذا دعا أحدكم أخاء فليجب عرساكان أوغ رعرس » رواء أبو داود

وانا أن الصحيح من السنة انا ورد في اجابة الداعي الى الوليمة وهي الطعام في العرس خاصة كذلك قال الحليل و معلب وغيرهما من اهل اللغة وقد صرح بذلك في بعض روابات ابن عمر عن رسول الله عليه عن الله على الله على الله على الله على الله على عبد رسول الله على الله على الله وقال عبان بن أبي العاص كنا لا نأتي الحنان على عبد رسول الله على الله رواه الامام أحمد في المسند ولان الزويج يستحب اعلانه وكثرة الجمع فيه والتصويت والضرب بالدف بخلاف غيره ، فأما الامر بالاجابة الى غيره فحمول على الاستحباب بدليل أنه لم بخص به دعوة ذات سبب دون غيرها واجابة كل داع مستحبة لهذا الحبر، وقد روى البراء ان النبي على الله المناه الداعي وتطيب قلبه وقد دعي أحمد الى خنان فأجاب وأكل فأما غير دعوة العرس في حق فاعلها فليست لها فضيلة تختص بها لمدم ورود الشرعها وهي بمزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فطيلة تحتص بها لمدم ورود الشرعها وهي بمزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فعمة الله عليه واطعام اخوانه و بذل طعامه فله أجر ذلك ان شاه الله تعالى

فاعتزل رجل من القوم ناحية قال اني صائم فقال النبي عَيَّنَا في دعا كم أخركم و تكلف لـ كم كل م صم يوما مكانه ان شئت وان احب المام الصيام جاز لما روينامن الخبر المتقدم و لـ كن بدعولهم و ببارك و بغيرهم بصيامه ايعلموا عذره فتز ول عنه النهمة في نرك الاكل، وقد روى أبر حفص باسناده عن عمان ابن عفان رضي الله عنه أنه أجاب عبد المفيرة وهو صائم فقال إني صائم و لكنني أحبب الداعي فأدعو بالبركة، وعن عبد الله قال اذا عرض على أحدكم الطعام وهو صائم فليقل إني صائم وإن كان مفطر أفالاولى له الاكل لانه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قليه ولا يجب عليه ذلك، وقال أصحاب الشافي فيه وجه آخر أنه يلزمه الاكل افول الذبي عَلَيْكِيْنَ هو إن كان مفطر افليطعم » ولان المقصود منه الاكل فكان واجبا

و لنا قول النبي عَلَيْتِهِ ﴿ اذا دَى أَحدكُم نليجِب فان شاء أكل وان شاء ترك حديث صحيح، ولانه لو وجب الاكل لوجب على المتطوع بالصوم فلما لم يلزمه الاكل لم يلزمه اذا كان مفطرا وقولهم المقصود الاكل قلنا بل المقصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لا يأكل

(فصل) أذا دعى الى وليعة ابها معصية كالحر والزمروالعود ونحوه وأمكنه الانكار وازالة المنكر لزمه الحضور والانكارلانه يؤدي فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر وان لم يقدر على الانكار لم يحضر وان لم يعلم بالمنكر حتى حضر ازاله فان لم يقدر انصرف ونحو هذا قال الشافعي وقال مالك اما الله الحفيف كالدف والكير فلا يرجع وقاله ابن القاميم وقال أصبغ ارى ان يرجع وقال ابو حنيفة اذا وجد المعب فلا بأس ان يقعد فياكل

[﴿] مسئلة ﴾ (واذا حضر وهو صائم صوماً واجباً لم يفطر وان كان نفلا أو مفطراً استحب له الاكل وان أحب دعا وانصرف)

وجملة ذلك أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أمر به وتوعد على تركه أما الاكل فنير واجب صاعًا كان أو مفطراً نص عليه أحمد لكن ان كان صومه واجبا أجاب ولم يفطر لان الفطر محرم واجب صاعًا كان أو مفطراً نص عليه أحمد لكن ان كان صومه واجبا أجاب وقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله علي الذا دعي أحدكم فليجب فان كان صاعًا فليدع وان كان مفطراً فليطعم واه أبوداود وفي رواية فليصل يمني يدعو عودعي ابن عمر الى وليمة فحضر ومد يده وقال بسم الله ثم قبض يده وقال كاوا فاني صائم وان كان صاعًا تطوعاً استحب له الاكل لان له الخروج من الصوم ولان فيه ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روي أن النبي علي الله عمل على فقال النبي علي الله عمل النبي علي الله فقال النبي علي الله فقال النبي علي الله فقال النبي على الله فقال النبي على الله فقال النبي عمل وفعله ولكن يدعو لهم و يبارك و نخبرهم بصيامه ليعلموا عذره فترول عنه النهمة في ترك حديث ابن عمر وفعله ولكن يدعو لهم و يبارك و نخبرهم بصيامه ليعلموا عذره فترول عنه النهمة في ترك الاكل فقد روى أبو حفص باسناده عن عنان بن عفان أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم فقال اني صائم الاكل فقد روى أبو حفص باسناده عن عنان بن عفان أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم فقال اني صائم الاكل فقد روى أبو حفص باسناده عن عنان بن عفان أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم فقال اني صائم فقال اني صائم فقال ان شعر وفعله ولكن يدعو عنان بن عفان أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم فقال اني صائم فقال ان صائم فقال اني صائم فقال ان صائم فقال اني صائم فقال اني صائم فقال ان صائم فقال اني صائم فقال اني صائم فقال اني صائم فقال ان صائم فقال ان صائم فقال ان صائم فقال اني صائم فقال ان صائم فقال اني صائم فقال اني صائم فقال اني صائم في ان به صائم فقال اني صائم في ان به صائم في ان به صائم في ان سائم في ان به صائم في ان ان كان به صائم في ان ان كان به صائم في ان

وقال محمد بن الحسن إن كان ممن يقندى به فأحب إلى أن يخرج ، وقال الليث اذا كان فيها الضرب بالعود فلا يذبي له أن يشهدها والاصل في هذا ما روى سفينة أن رجلا أضافه على فصنع له طعاما فقالت فاطمة لو دعونا رسول الله عليه الحقه فقل له ما أرجعك يارسول الله فقال انه ليس قراما في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة له لي الحقه فقل له ما أرجعك يارسول الله فقال انه ليس لي أن أدخل ببتا مزوقا حديث حسن ، وروى ابوحفص باسناده أن النبي عليه قال ه من كان يؤمن بالله والبوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخر » وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عرفسم زمارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول يانافع أقسم حتى قات لا فأخرج أصبعيه من أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول يانافع أقسم وواه أبو داود والحلال ولانه يشاهد المنكر ويسمعه من غير حاجة الى ذقك فنع منه كا لو قدر على ازالته ويفارق من له جار مقيم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة لما في الحروج من المنزل من الضرو .

(فصل) قان رأى نقوشا وصور شجر ونحوها فلا بأس بذلك لان تلك نقوش فهي كالعلم في النبوب وان كانت فيه صور حيوان في موضع يوطأ أو يتكأ عليها كالتي في البسط والوسائد جاز أيضا وان كانت على الستور والحيطان وما لا يوطأ وأمكنه حطها أو قطع روسها فعل وجلس وان لم يكن ذلك انصرف ولم يجلس وعلى هذا أكثر أعل العلم، قال ابن عبدالبرهذا أعدل المذاهب وحكاه عن سعد بن أبي وقاص وسالم وعررة وابن سيرين وعطاء وعكر، ة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس

ولكن أحببت ان أجبب الداعي فادعو بالبركة وعن عبد الله قال اذا عرض على احدكم الطعام وهو صائم فليقل اي صائم وانكان مفطراً فالاولى له الاكل لامه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه ولا بجبعليه الاكل وقال أصحاب الشافعي فيه وجه أنه بجبعليه الاكل لقول النبي عَلَيْتِينَةٌ «وانكان مفطراً فلي طعم» ولان المقصود منه الاكل فكان واجباكالاجابة

ولنا قول النبي عَلَيْنِيْةِ « اذا دعي أحدكم فليجب فان شاء أكل وان شاء ترك » حديث صحيح ولا نه لو وجب الاكل لوجب على المتطوع بالصوم فلما لم بلزمه الاكل الم يلزمه اذاكان مفطراً وقولهم المفصود الاكل قلنا بل المقصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لم يأكل

﴿مسئلة﴾ (وان دعاه اثنان أجاب أولها)

لأن اجابته وحبت حين دعاه فلم يزل الوجوب بدعا. الثاني ولم تجب اجابة الثاني لانها غير ممكنة مع اجابة الاول فان استويا أجاب أقر هما بابا لما روى أبو داود باسناده عن النبي وَيَتَطَلَّهُو قال « اذا اجتمع داعيان فاجب أقر بهما باباً فان أقر بهما جواراً فان سبق أحدها فأجب الذي سبق» وروى البخاري عن عائشة قالت: قلت يارسول الله أن لي جارين فالى أيهما أهدى قال « الى

وسعيد بن جبير وهو مذهب الشافي وكان أبو هريرة يكره التصاوير ما نصب منها وما بسطو كذلك مالك الا أنه كان يكرهها تنزها ولا يراها محرمة والعلهم يذهبون الى محوم قول النبي وَلَيْكُولُولُو الله الملائكة لا ندخل بيتا فيه صورة ٥ ، متفق عليه وروي عن ابن مسعود أنه دعي الى طعام فلما قبل له ان في البيت صورة أبى أن يذهب حتى كسرت

ولنا ماروت عائشة قالت قدم النبي وَ عَلَيْكُ مِن سفر وقد سترت لي سهوة بنمط فيه تصاوير فلما رآه قال أنسترين الحدر بستر فيه نصاوير فهتكه قالت فجملت منه منتبذتين كأني أنظر الى رسول الله ويحتلي متكنا على احداهما رواه ابن عبدالبر ولانها اذا كانت تداس وتبتذل لم تكن معززة ولامعظمة فلا تشبه الاصنام التي تعبد وتتخذ آلمة فلا تكرم وما رويناه أخص مما رووه وقد روي عن أبي طلحة أنه قبل له ألم يقل النبي وَ الله الله الله الملائكة بيتا فيه صورة ولا كاب وقال ألم تسمعه قال والارقرافي ثوب متفق عليه وهو محمول على ما ذكرناه من أن المباح ماكان مبسوطا والمكروه منه ما كان معلقا بدليل حديث عائشة .

(فصل) فان قطع رأس الصورة ذهبت الكراهة قال ابن عباس الصورة الرأس فاذا قطع الرأس فاذا قطع الرأس فاذا قطع الرأس فليس بصورة وحكي ذلك عن عكرهة وقد روي عن أبي هريرة قال قال رسول الله والمستحقق و أناني جبريل فقال أتينك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخات الا أنه كان على الباب تماثيل وكان في البيت كاب فر برأس التمثل الذي على الباب فيقطع فيصير كميئة الشجر ومن بالسكر فانتظع منه وسادتان منبوذتان يوطآن ومن بالكلب فليخرج. ففعل رسول الله والتي المتحققة وان

أقربهما منك باباً» ولان هـذا من أبواب البر فقدم بهـذه المعاني فان استويا أجاب أقربهما رحما لما فيه من صلة الرحم فان استويا أجاب أدناهما فان استويا اجابة أقرع بينهما لان الفرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق .

(مسئلة) (وانعم أن في الدعوة منكراً كالزمر والحمروامكنه الانكار حضروانكر والالم محضر) من يدعى الى وليمة فيها معصية كالحمر والزمر والعود ونحوه فأمكنه ازالة المنكر لزمه الحضور والانكار لانه يؤدي فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر، وان لم يقدر على الانكار لم محضر فان لم يعلم بالمنكر حتى حضر أزاله فان لم يمكنه انصرف ونحو هذا قال الشافعي، وقال مالك أما اللهو الحقيف كالدف والكير فلا يرجع وقاله أبن القاسم وقال أصبغ يرجع وقال أبوحنيفة إذا وجداللعب فلابأس أن يقعد فياً كل ، وقال محمد بن الحسن انكان ممن يقتدى به فأحب الى أن يخرج وقال الليث اذا كان فيها الضرب بالمود فلا ينبغي له أن يشهدها. والاصل في هذا ماروى سفينة أن رجلا أضافه على فضنع له طعاما فقالت فاطمة لعلي لو دعونا رسول الله على الحقه فقال له ما رجمك بارسول عضادتي الباب فرأي قراما في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة لعلي الحقه فقال له ما رجمك بارسول

قطع منه مالا يبقى الحيوان بعد ذهابه كصدره أو بطنه أو جعل له وأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بعد ذهابه فهو كقطع الرأس وان كان الذاهب يبقى الحيوان بعده كالعين واليد والرجل فهو صورة داخلة تحت النهي وكذلك اذا كان في ابتداء التصويرة صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن أو جعل له رأس وسائر بدنه صورة غير حيوان الم يدخل في النهي لان ذلك ايس بصورة حيوان .

(فصل) وصنعة التصاوير محرمة على فاعلها لما روى ابن عمر عن النبي وَيَتَلِيَّتُهُ أَنَهُ قَالَ * الذَّينَ يَصنعون هذه الصورة يعذبون يوم القيامة بقال لهم احبوا ماخلقه ، وعن مسروق قال دخلنا مع عبدالله بيتا فيه تماثيل فقال لنمثال منها تمثال من هذا قالوا تمثال مربم قال عبدالله قال رسول الله وَيَتَلِيَّتُهُ * ان أشد الناس عذا با يوم القيا به المضورون ؛ متفق عليها والامر بعمله محرم كعمله

(فصل) فأما دخول منزل فيه صورة فليس بمحرم وانها أبيح ترك الدعوة من أجله عنوبة للداعي الحروج في ظاهر كلام باسقاط حرمته لا يجاده المذكر في داره ولا بجب على من رآه في منزل الداعي الحروج في ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية الفضل إذا رأى صوراً على السنر لم يكن رآها حين دخل قال هو أسهل من أن يكون على الجدار قيل فان لم يره إلا عند وضع الحوان بين أيدبهم أيخرج ؟ فقال لا نضيق علينا ولكن يكون على الجدار قيل فان لم يه في لا يخرج وهذا مذهب مالك فأه كان يكرها تنزها ولا يراها محرمة وقال اذا رأى هذا و بهاهم يه في لا يخرج وهذا مذهب مالك فأه كان يكرها تنزها ولا يراها محرمة وقال

الله فقال أنه ليس لي أن أدخل بيتاً مزوقاً حديث حسن وروى أبو حفص باسناده أن النبي عَلَيْكُونُ وَلَا يَقَالُ لا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الحمر » وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عمر فسمع زمارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول الله عَلَيْكُونُ صنع رواه أبو داود والحلال ولانه يشاهد المذكر ويسمعه من غير حاجة الى ذلك فمنع منه كما لوقدر على إزالنه، ويفارق من له جار مقيم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة لما في الحروج من المنزل من الضرر

﴿مسئلة﴾ (وان علم به فلم يره و لم يسمعه فله الجلوس والاكل نص عليه أحمد)

وله الامتناع من الحضور في ظاهر كلامه فانه سئل عن الرجل يدعى الى الختان أوالعرس وعنده المختنون فيدعوه بعد ذلك بوم أوساعة وليس عنده أولئك فقال أرجو أن لا يأثم ان لم بجب وان أجاب فارجو أن لا يكون آثما فاسقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه بابجاد المذكر ولم يمنع الاجابة لكون الجيب لا يرى منكراً ولا يسمعه ، وقال أحمد الما تجب الاجابة اذا كان المكسب طبهاً ولم ير منكراً، فعلى هذا لاتجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان أيجاده منكر والاكلمنه منكر فهو أولى بالامتناع وان حضر لم يأكل

﴿ مسئلة ﴾ (وان شاهد ستوراً معلقة فيها صور الحيوان لم يجلس الى أن تزال وانكانت مبسوطة أو على وسائد فلا بأس

أ كثر أصحاب اشاني إذا كانت الصور على الستور أوما ليس بموطو. لم يجزئه الدخول لان الملائكة لاندخله ولانه لو لم يكن محرما لما جاز ترك الدعوة الواجبة من أجله

ولنا ماروي أن النبي وَ الله المحمدة فرأى فيهاصورة ابراهيم واسهاعيل يستقسمان بالازلام فقال قاتلهم الله فقدعلموا أنها ما استقسما بها تطهرواها و داود وماذ كرنا من خبر عبدافة أنه دخل بهتا فيه تماثيل وفي شروط حررضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعوا أبواب كنائسهم وببعهم ليدخلها المسلمون للهبيت بها والمارة بدوابهم ، وروى ابن عائد في فتوح الشام أن النسارى صنعوا العمروضي الله عنه حين قدم الشام طعاما فدعوه فقال أبن هو ? قالوا في الكنيسة فأبى أن يذهب ، وقال لهلي المض بالناس فليتغدوا فذهب على رضي الله عنه بالناس فدخل الكنيسة رتفدى هو والمسلمون وجعل المض بالناس فليتغدوا فذهب على رضي الله عنه بالناس فدخل المكنيسة وتمهم على إباحة دخولها وفيها المسورة ، ولان دخول الكنائس والبيع غير محرم فكذلك المذال التي فيها الصور وكون الملائكة لا تصحبهم المسورة ، ولان دخوله علينا كما لوكان فيه كاب ولا محرم علينا محبة رفقة فيها وافة أعلم

(فصل) فأما ستر الحيطان بستور غير مصورة فان كان لحاجة من وقاية حر أو برد فلا بأس به لانه يستعمله في حاجته فأشبه الستر على الباب وما يابسه على بدنه ، وإن كان الهير حاجة فهر مكروه

اذا كانت صورالحيوان على الستور والحيطان و الا يوطأ وأمكنه حطها أو قطع روسها فعل وجلس وان لم مكن أنصر ف ولم يجلس وعلى هذا أكثر اهل العمر قال ابن عبد البر هذا اعدل المذاهب وحكاه عن سعد ابن أبي وقاص رسالم وعروة وابن سبرين وعطاه وعكر ، قبن خالد وسعيد بن جبير وهومذهب الشافق وكان أبو هريرة يكره التصاوير ما نصب منها وما بسط وكذلك ماك إلا أنه كان يكرهها تنزها رلا يراها محرمة ولعلهم يذهبون إلى قول النبي علياتية وإن الملائكة لا تدخل ببتا فيه صورة ، متفق عليه وروي عن ابن مسمود أنه دعي إلى طعام فلما قبل له إن في البيت صورة أبى أن يذهب حتى كسرت ولنا ما روت عائشة قالت قدم الذبي علياتي من سفر وقد سترت لي سهوة بعط فيه تصاوير فلما رآء قال وأنسر بر الحدر بشيء فيه تصاوير والما رآء قال وأنسر بر الحدر بشيء فيه تصاوير الما اذا كانت تداس وتبتقل ولم تكن معززه معظمة فلما رآء قال له ألم يقل النبي علياتي و لا تدخل الملائكة بينا فيه كلب ولا صررة ، قال ألم تسمعه يقول قبل له ألم يقل النبي علياتي وهو محرل على ماذكرناه من أن المباح ما كان مبسوطا ، والمكروه منه ما كان مبسوطا ، والمكروه منه ما كان ملقا بدايل حديث عائشة

(المغنى والشرح الحكير) (١٥) (الجزء الثامن)

وعذر في الرجوع عن الدعوة وتوك الاجابة بدليل ماروى سالم بن عبد الله بن عمر قال: أعرست في عهد أبي فآذن أبي الناس فكان أبو أيوب فيمن آذن وقد ستروا ببتي بخباء أخضر فأقبل ابو أيوب مسرعا فاطلع فراى البيت مستراً بخباء أخضر فقال يا عبدالله أتسترون الجدر ؟ فقال أبي واستحيا غلبتنا النساء يأبا أيوب ، فقال من خشيت أن يذلبنه فلم أخش أن يذلبنك ثم قال الأطهم لكم طعاما ولا أدخل لكم ببتا ثم خرج . رواه الاثرم

وروي عن عبد الله بن بزيد الخطبي أنه دعي الى عامام فرأى الببت منجداً فقعد خارجا وبكى قبل له ما يبكيك ? قال ان رسول الله وَ الله وَ أَلَى رَجَلًا قد رقع بردة له بقطمة أدم فقال ﴿ نَمَا الْعَتَ عَلَيْكُمُ الْدَنَيا — ثلاثًا ثم قال — أنتم البوم خير أم اذا غدت عليكم قصمة وراحت أخرى ويغدو أحدكم في حلة ويروح في أخرى وتسترون بوتكم كا نستر الكمبة ﴾ قال عبد الله أفلا أبكي وقد بتبت حتى رأيتكم تسترون بيوتكم كا تستر الكمبة ﴾ قال عبد الله أفلا أبكي وقد بتبت حتى رأيتكم تسترون بيوتكم كا تستر الكمبة ؟

وقد روى الحلال باسناده عن ابن عباس رعلي بن الحسين عن الذي وَلَيْكِلْنَهُ أَنهُ نَهِى أَن نَسْمُو الجَدر . وروت عائدة أن الذي وَلَيْكِلْنُهُ لَمْ يَأْمِرنا فيها رزقنا أن نستر الجدر . اذا ثبت هـذا فان ستر الحيطان مكروه غير محرم وهذا مذهب الشافعي إذ لم يثبت في تحريه دليل وقد فعله أبن عر وفعل في زمن الصحابة رضي الله عنهم وأنما كره لما غيه من الدرف كازيادة في الملبوس والمأكول وقد قيل هو محرم النهي عنه والاول أولى فان النهي لم يثبت ولو ثبت لحل على الكراهة لماذكرناه

(فصل) فانقطع رأس الصورة ذهبت الـكراه، قال ابن عباس الصورة الرأس فاذ اتطع الرأس فليس بصورة وحكي ذه عن عكر مة وقدر وي عن أبي هربرة قال قال رسول الله والمسلخ والنهيج بربل فقال أنيتك البارحة فلم عنه عني أن أكون دخلت الأ أنه كان على الباب عائيل وكان في البيت سعر فيه عائيل وكان في البيت كاب فحر برأس التماثيل التي على باب البيت فتقطع حتى تصعر كه يئة الشجرة ومربا لسترفليقطع منه وساد تان نبوطاً ن ومر بالكاب فليخرج نفه لل رسول الله والتي وانقطع منه مالا تبقي الحياة بعد ذها به كصدره أو بطه أو جعل له رأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بعد ذها به فهو كقطع الرأس ، وان كان الذاهب يقى الحيوان بعده كالمين واليد والرجل فهو صورة داخلة نحت النهي قان كان في ابتداء التصوير صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن أو جمل له رأس وسائر بدنه صورة غير حوان لم يدخل في النهي لانه ليس بصورة حيوان

(فصل) وصنعة انتصاوير محرمة على قاعلها لما روى ابن عر عن النبي عَيَّلِيَّةِ أنه قال الذين يَستعون هـذه الصور يعذبون يوم القيامة يقسال لهم احيوا ما خلقه » وعن مسروق قال دخلسا مع عبدالله بيما فيه تماثيل فقال لهمال منها أشل من هذا المقال من صم قال عبدالله قال وسول الله عبدالله على عبدالله قال وسول الله عبداً الله الناس عذا با يوم القيامة المصورون محمنة عايما والامر بعمله محرم كعمله

(فصل) قاما دخول ميزل فيه صورة فليس بمحرم وإما أبسح ترك إجابة الدعوة لاجله عقوبة

(فصل) وسئل أحمد عن الستور فيها القرآن فقال لاينه في أن يكون شيئا معلمًا فيه القرآن بستهان به وكره به و قلم أن يقلم القرآن ، وقال اذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس به وكره أن يشترى انتوب فيه ذكر الله مما يجلس عليه أو يداس

(فصل) قبل لابي عبد الله الرجل يكتري الببت فيه تصاوير ترى أن يحكما ? قال نعم ، قال المروذي قات لابي عبد الله دخات حماما فرأيت صورة أترى أن أحك الرأس؟ قال نعم الما جاز ذلك لان انخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كا له الابهو والصليب والصنم ويتلف منها ما بخرج اعن حد الصورة كارأس ونحوه لان ذلك يكني ، قال احمد ولا بأس باللهب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت دخل على رسول الله علي الله وأنا ألهب اللهب فقال « ماهذا أياعائشة ؟ » فقلت هذه خيل سلمان فجمل يضحك ، رواه مسلم بنحوه

ر فصل) والدف ايس بمنكر لما ذكرنا من الاحاديث فيه وأمر النبي وَلَيْكِنْ بِهِ فِي النكاح، وروت عائشة أن أبا بكر دخـل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفعان وتضربان والنبي ملكافة عايه وسلم متفق بثوبه فانتهرهما ابو بكر فكشف النبي وَلَيْكِنْ عن وجهه فقال « دعما ياأ بكر فانها أيام عبد » متفق عليه

فصل) واتخاذ آنية الذهب والفضة مجرم فاذا رآه المدعو في منزل الداعي فهو منكر يخرج من أجه ، و كذلك ما كان من الفضة مستعملا كالمكحلة ونحرها ، قال الأثرم ســئل احمد اذا رأى حلقة مرآة فصة ورأس مكحلة بخرج من ذلك ? فقال هذا تأويل تأولته ، وأما الآنية الفها فايس فبهاشك

الداعي باسقاط حرمته لاتخاذه المنكر في داره ولا بجب على من رآه في منزل الداعي الحروج في ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية الفضل اذا رأى صوراً علىالسمر لم يكن رآها حين دخل قال هوأسهل من أن يكون على الجدار قبل له فان لم بره الا عند وضع الحوان بين أيديهم أيخرج إفغال لا تضيق علينا ولسكن اذا رأى هذا وبخهم ونهاهم يعني لا يخرج وهذا مذهب مالك فانه كان يكره با تنزها ولا براها محرمة ، وقال أكثر أصحاب الشاني اذا كانت الصور على الستور أوماليس بوطوه لم يجز له الدخرل لان الملائكة لا تدخله ولانه لو لم يكن محرما لما جاز ترك الدعوة الواجة لاجه

ولنا ماروي أن النبي عَلَيْكِيْ دخل الكعبة فرأى فيها صورة ابراهيم واساعيل يستقسمان الارلام فقال و قاتلهم الله لقد علموا أنهما مااستقسما بها قط الرواه أبو داود وما ذكرنا من خرعبدالله أنهدخل بينا فيه تنائبل وفي شروط عمر رضي الله عنه على أهل الذبة أن يوسعوا أبراب كنائه بهم بينهم ليدخلها المسلمون للهبيت بها والبارة بدوابهم اوروى ابن عائد في فتوح الشام أن النصارى صنعرا لعمر رضى الله عنه حين قدم الشام طعاما خدعوه فقال أين هو ? قالوا في الكنيسة فأبي أن يذهب وقال لهلي امض بالناس فلنخل الكنيسة وتفدى هو والمسلمون وجعل على ينظر إلى بالناس فلاخل الكنيسة وتفدى هو والمسلمون وجعل على ينظر إلى

وقال مالا يستعمل فهو أسهل مثل الضبة في السكين والقدح وذلك لان رؤية المنكر كسماعه فكما لايجلس في موضع يسمم فيه صوت الزمر, لايجلس في موضع يرى فيه من يشرب الحر وغيره من المنكر

(فصل) وان علم أن عند أهل الولاية منكراً لأيراه ولا يسمه لكونه بمعزل عن موضع الطعام أو يخفونه وقت خضوره فله أن يحضر ويأكل نص عليه أحمد وله الامتناع من الحضور في ظاهر كلامه فانه سئل عن الرجل بدعى الى الحتان أو العرس وعنده المحنثون فيدعوه بعد ذلك ببوم أوساعة وليس عنده أو لئلك ؟ قال أرجو أن لايام أن لم يجب وان أجاب فأرجو أن لايكرن آنما فأ يقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه باتخاذ المنكر ولم يمنم الاجابة لكون الحجيب لا يرى منكراً ولا يسمعه، وقال احمد انما تجب الاجابة اذا كان المكسبطيبا ولم ير منكراً، فعلى قوله هذا لا يجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان المخاذه منكر والأكل منه منكر فهو أولى بالامتناع وان حضر لم يدغ له الاكل منه

و مسئلة كه قال (ودعوة الختأن لا يعرفها المتقدمون ولا على من دعي اليها ان يجيب وانما وردت السنة في اجابة من دعي الى وليمة تزويج)

يمنى بالمتقدمين أصحاب رسول الله وَلِيَالِيْهِ الدِّين يقندى بهم وذلك لما روي أن عمان بن أبي العاض دعي الى ختان فابى أنجيب فقبل له ? فقال انا كنا لاناني الحتان على عهد رسول الله وَلِيَالِيْهِ

الصور وقال ما على أمير المؤمنين لو دخل وأكل وهذا اتعاق منهم على إباحة دخولها وفيها الصورلان دخول السكة ألى وهذا التي فيها الصور وكون الملائكة لاتدخه لا يوجب تحريم دخول السكة ألى التي فيها الصور وكون الملائكة لا تصحبهم وإعاأ يح تحريم دخوله كا لو كان فيه كاب ولا محرم صحبة رفقة فيها جرس مع أن الملائكة لا تصحبهم وإعاأ يح ترك الدموة من أجله عقوبة لفاعله وزجراً له عن فعله

(مسئلة) (فان سترت الحيطان بــ تور لا صور فيها أو فيها صورغير الحيوان فهل تباح الحيل روايتين) أما إذا استعمل ذلك لحاجة عن وقاية حر أو برد فلا بأس به لانه يــ تعمل لحاجة فأشبه السير على الباب و ان كان لغير حاية ففيه روايتان

[إحداها] هو مكروه غير محرم وهو عذر في ترك الاجابة إلى الدعوة بدايل ما روى سالم ابن عبدالله بن عمر قال أعرست في عهد أبي فا ذن أبي الناس فكان فيمن آذن أبو أيوبوقد ستروا بيتي بخباء أخضر فأقبل أبر أيوب فاطلع فرأى البيت مستوراً بخباء أخضر فقال باعبدالله أنسترون الجدر ? فقال أبي واستحيا غلبتنا النساء ياأبا أيوب نقال من خشيت أن يغلبنه فلم أخش أن يغلبنك ثم قال لا أطعم لـكم طعاما ولا أدخل لـكم بيتا ثم خرج رواه الاثرم ، قال القاضي و كلام أحمد محتمل أصرين (أحدها) الـكراهة من غير تحريم لان ابن عمر أقر على فعله ولان كراهته لما فيه من الستر، وفحاء لل انحريم رهي الرواية الثانية وذاك لا يباغ به النحريم كاز بادة في المارس والما كول والعابم ، ومحاء ل انحريم رهي الرواية الثانية

ولا ندعى اليه رواه الامام أحمد باسناده ، اذا ثبت هـ ذا فحكم الدعوة المختان وسائر الدعوات غير الوليمة أنها مستحبة غير واجبة و هذا قول مالك والشابي الوليمة أنها مستحبة غير واجبة و هذا قول مالك والشابي وأبي حنيهة وأصحابه ، وقال العنبري تجب اجابة كل دعوة لعموم الامر به فان ابن عر روى عن الذي ويتيالي أنه قال د اذا دعا أحدكم أخاه فليجبه عرسا كان أو غير عرس ، أخرجه ابوداود

ولنا أن الصحيح من السنة أنما ورد في اجابة الداعي الى الولية وهي الطعام في العرس خاصة ، كذلك قال الخليل وثعلب وغيرهما من أهدل اللغة وقد صرح بذلك في بعض روايات أبن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فلجب » رواه ابن ماجه ، وقال عنها بن أبي العاص كنا لا نأني الحنان على عهد رسول الله والله والمنان ولا ندعى اليه ، ولان الترويج يستحب اعلانه و كثرة الجم فيه والتصويت والضرب بالدف بخلاف غيره ، فأما الامر بالاجابة الى غيره فحمول على الاستحباب بدايل أنه لم يخص به دعوة ذات سبب دون غيرها واجابة كل داع مستحبة لهذا الخبر ولان فيه جبر قلب الداعي وتطيب قلبه ، وقد دعي أحد الى ختان فأجاب وأكل مستحبة لهذا الخبر ولان فيه جبر قلب الداعي وتطيب قلبه ، وقد دعي أحد الى ختان فأجاب وأكل فأما الدعوة في حق فاعلها فليست ابها نضيلة تختص بها لعدم ورود الشرع بها ولكن هي بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا قصد فاعلها شكر نعمة الله عليه واطعام اخرانه وبذل طعامه فله أجر ذلك أن شاء الله تعالى .

لماروي الخلال باسناده عن على بن الحسين قال: نهى رسول الله وَيَطِيَّةُ أَن تستر الجدر وروت عائشة أن الذي وَيَطِيَّةُ قَالَ هُ إِنَّ اللهُ لَمْ يَأْمَرُهُا أَنِهَا رَزْقنا أَنْ نستر الجدر » واختار شيخنا أن ستر الحيطان مكروه غير محرم وهومذهب الشافعي إذ لم يثبت في تحريه حديث وقد فعله ابن عروفعل في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولو ثبت الحديث حل على السكر اهة لما ذكرنا والله أعلم

(فصل) سئل أحمد عن السنور فيها القرآن نقال لاينبغي أن يكون شيئا معلقا فيه القرآن ايستهان به و يمدح قبل له فيقلم فكره أن يقلم القرآن ، وقال إذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس ، وكره أن بشترى الثوب فيه ذكر الله مما يجلس عليه

(فصل) قبل لا ي عبدالله الرجل بكتري ببتا فيه تصاوير ترى أن يحكها قال أهم : قال المروذي قلت لا ي عبدالله دخلت حاما فرأبت صورة ترى أن أحك الرأس ? قال نعم ، إنما جاز ذلك لان اتخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كا له اللهو والصلب والصم وبتلف منها ما مخرجها عن حدالصورة كالرأس ونحوه لان ذلك يكفي . قال أحسد ولا بأس باللعب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت : دخل على رسول الله عَيْنَا فَيْنَا أله بالله بالله فقال « ماهذا ياعائشة ؟ » فقلت هذه خيل سليمان فجعل يضحك

(فصل) واتخاذ آنية الذهب والفضة محرم قاذا رآه المدمو في منزل الداعيفهو منكر مخرَج من

﴿ مسئلة ﴾ قال (والنثار • كروه لانه شبه النهبة وقد يأخذه من ذيره احب الى صاحب النثار منه)

اختلفت الروابة عن أحد في النثار والتقاطه فروي أن ذلك مكروه في العرس وغيره اوري ذلك عن ابي مسهود البدري وعكرمة وابن سيربن وعطا. وعبد الله بن يزبد الخطبي وطلحة وزبيد الياي وبه قال مالك والشاني ، وروي عن أحد روابة ثانية ليس بكروه اختارها أبو بكر وهو تول الحسن وقنادة والنخبي وأبي حنيفة وأبي عبيد وابن المنذر الما روى عبد الله بن قرط قال قرب الى رسول الله وتنالي خس بدنات أو ست فطفةن بزدلفن اليه بأيتهن ببدأ فنحرها رسول الله وتنالي وقال كامة لم السمعها فسألت من قرب منه فقال قال « من شا. اقتطم » رواه أبو داود وهذا جار مجرى النثار ، أسمعها فسألت من قرب منه فقال قال « من شا. اقتطم » رواه أبو داود وهذا جار مجرى النثار ، وتد روي أن النبي وتنالي ولي المي ولية رجل من الانصار ثم أنوا بنهب فأنهب عليه . قال الراوي ونظرت الى رسول الله ويتنالي براحم الناس أو نحو ذلك قلت يا رسول أومام بتنا عن النهبة ؟ قال و نبيتكم عن نهمة العداكر » ولانه نوع إباحة فأشبه إباحة اطعام الضيفان »

ولنا ما روي عن الذي عَيَّلِيَّةِ أَهْ قَالَ ﴿ لَا تَحْلَ النَّهِي وَالدَّلَةِ ﴾ رواه البخاري وفي لفظ أن النبي عَيِّلِيَّةِ مَهُ أَنْ فيه نهما وتزاحاً وقتالاً وربما أخذه من بكره صاحب الشار لحرصه

أجله وكذلك ما كان من الفضة مستعملا كالمسكحلة ونحره . قال الاثرم سش أحد إذا رأى حلقة مرآة فضة ورأس مكحلة بخرج من ذلك? فقال هذا تأويل أولنه . وأما الآنية نفسها فايس فيها شك ،وقال ملا يستعمل فهو أسهل ثل الضبة في السكين والقدح وذلك لاز رؤية المنكر كماء ه فكما لايجاس في موضع يسمع فيه صوت الزمر لايجلس في موضع يرى فيه من يشرب الخر وغيره من المنكر

﴿ مسئلة ﴾ (ولا بهاح الاكل بغير إذن)

لان أكل مال الغير بغير أذه محرم والدعا. إلى الوليمة إذن في الدخول والاكل بدليــل ما روى أبو هريرة عن النبي عَلَيْكِيْةٍ قال ﴿ إذا دعي أحدكم فأنى مع الرسول فذلك إذن له ﴾ رواه أبود ود ، وقال عبد الله بن مسهود إذا دعيت فقد أذن لك ، رواه الامام أحمد باسناده

﴿ مسئلةً ﴾ (والنثار والتقاطه مكروه وعنا لا يكره)

اختلفت الرواية عن أحمد في النثار والنقاطه فروي أن ذلك مكروه في العرس وغبره ، روي ذلك عن أبي مسهود البدري وعكرمة وابن سيربن وعطا، وعبد الله بن زيد الحطمي وطلحة وزبيد اليامي وبه قال مالك والشافعي

وروي عناحمد انه ليس بمكروه اختارها أبوبكر وهو قول الحسن وقتادة والنخبي وأي حنيفة وأبي عبيد وابن المنذرلما روى عبدالله بنقرط قال قرب الى النبي علياً خسس بدنات أوست فطفقن

وشرهه ودنا ةنفسه وبحرمه من محب صاحبه لمروءته وصيانة نفسه وعرضه . والغالب هذا فان أهل المروآت يصونون أنفسهم عن مزاحة سفلة الناس على شيء من الطمام أو غيره ، ولان في هذا دنا.ة واقه بحب معالي الامور ويكره سفسافها . فأماخبر البدنات فيحتمل أن النبي عَلَيْكُيَّةٍ علم أنَّه لانهبة في ذلك لكثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتغاله بالمناسك عن تفريتها

وفي الحلة فالخلاف أءًا هُو في كراهية ذلك وأما إباحته فلاخلاف فيها ولا في الالتقاط لأنه نوع أياحة لماله فأشيه سائر الاباحات

(مسئلة) قال (فان قسم على الحاضرين فلا بأس بأخذه)

كذا روي عن أبي عبدالله رحمه الله أن بمض أولاده حذَّق نقسم على الصبيان الجوز . أما إذًا قسم على الحاضرين ما ينثر مثل الارز. والسكر وغيره فلا خلاف أن ذلك حسن غير مكروه. وقد روي عن أبي هريرة قال قسم النبي ﷺ يوما بهن أصحابه بمرأ فأعطى كل إنسان سبع بمرات فأعطاني سبع تمرَّات إحداهن حَشْفة لم تكن تمرة أعجب إلى منها شدت إلىمضاغي. رواه البخاري وكذلك ان وضمه بينأيديهم وأذن لهمني أخذه علىوجه لايتم تناهب فلا يكره أيضا

يزدلفن اليه بأيتهن يبدأ فنحرها رسول الله ﷺ وقال كامة لم أسمعها فسألت من قرب منه فقال قال « من شا. اقتطم » رواه أبو داوم . وهذا جار مجرى النثار . وقد روي أن النبي مَتَنَالِنَةِ دعى إلى وليمة رجل من الانصار ثم أنوا بنهب فأنهب عليه .قال الراوي ونظرت الى رسول الله ﷺ بزاحم الناس أو نحو ذلك فقات بارسول الله أومانهيتنا عن النهبة ? قال ﴿ نهيتُكُم عَن نهبة العساكر ﴾ ولانه نوع أباحة فأشبه إباحة الطمام الضيفان

ولناماروي عن النبي ﷺ أنه قال ولاتحل النه ي والمسئلة ، رلان فيه نهما وتراحا وقتالا ورع الخذ من يكره صاحبالنثارأخذه لحرص وشرحه ردناءة نفسه ويحرمه من يحب صاحبه لمرو. تدوصيانة نفسه وعرضه والغالب عليه هذا فان أهل المرووات يصونون أنفسهم عن مزاحمة سفلة الناس على شيء من الطعام أو غيره ولان في هذا داءة ُ والله يحب معالي الامور ويكره سفسافها فأما خبر البدنات فيحتمــل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه لا نهبة في ذلك لـكـثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتغاله بالماسك عرب تقريقها .

وفي الجملة فالحلاف إنما هو في كراهية ذلك وأما الاباحة فلا خلاف فيها ولا في الالتقاط لأنه نوع إباحة لماله فأشبه سائر المباحات

(فصل) فأما ان قسم على الحاضرين ما ينثر مثل اللوز والسكر وغيره فلا خلاف في أنذلك حسن غير مكروه وقد روي عن أبي هر برة قال قسم رسول الله عَيْسِكُونَ بين أصحابه بمراً فأعطى كل إنسان قال المروذي سأات أبا عبد الله عن الموز ينثر فكرهه وقال يعطون يقسم عليهم . وقال محمد بن على ن بحر سمعت تحديث أم ولد أحمد س حنبل تقول لماحذق ابني حسين قال لي مولاي: تحسن لاتنتروا عليه فاشترى عراً وجوزاً فأرسله الى المالم قالت وحلت أنا عصيدة وأطعمت الفقراء فقال أحسنت أحسنت وفرق أبر عبدالله على الصبيان الجوز لكل واحد خمسة خمسة

(فصل) ومن حصل في حج مشيء من النثار فيهله غير مكروه لأنه مناح حصل في حجره فلكه كالو وثبت ممكة من البحر فوقه تفي حجره وايس لأحد أن يأخذه من حجره لماذكر ناه

(فصل) ولا بأسأن يخلط المسافرون أزوادهم ويأكلون جيما وان أكل بمضهم أكثر من بمض فلا بأس، وقد كان السلف يتعاهدون في الفزو والحج. ويفسارق النثار فانه يؤخذ بنهب وتسالب ونجاذب مخلاف هذا

(فصل في آداب الطمام)

يستحب غسل اليدين قبل الطعام و بعده وان كان على وضو قال المروذي :رأيت أباعبد الله يفسل يديه قبل الطعام وبعده وانكان على رضوء وقد روي عن النبي عَلَيْكُيَّةِ انه قال «من أحب أن يكثر خير ببته فليتوضأ إذاحضر غدؤه وإذا رنع ارواه ابن ماجه

صبع تمرات فأعطاني سبع تمرات احداهن حشفة فلم يكن منهن تمرة أعجب الي منها شدت في مضاغي رواه البخاري وكذلك إن وضه بين أيديهم وأذن لهم في أخـــذه على وجه لا يقع تناهب فلا يكره (١) قدة كروني أيضا قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكر هدوقال يعطون يقسم عليهم وقال على (١) بن محمد بن عليه فاشترى تمراً وجوزاً فأرسله إلى المعلم ، قالت وعمات أنا عصيدة وأطعمت الفقراء فقال أحسنت أحسنت وفرق أبو عبد الله على الصبيان الحبوز خمسة خمسة

﴿مسئلة﴾ (ومن حصل في حجره شيء فهو له غير مكروه)

لانه مباح حصل في حجره فملـكه كما لو وثبت سمكة من البحر فوقت في حجره وليس لاحداًن يأخذه لما ذكرناه وقال في المحرر يملكه مع النصد وبدون الفصد وجهان

﴿مسئلة﴾ (ويستحب اعلان النكاح والضرب عليه بالدف)

وقال أحمد يستحب أن يظهر النكاح ويضرب عليه بالدف حتى يشتهر ويعرف قيل له ما الدف ا قال هذا الدف، وقال لا بأس بالغزل في المرس كقول الني عَلَيْكِيْرُو للانصار

أتيناكم أنيناكم * فحيونا نحييـكم * ولولا الذهبالاحر * ما حلت بواديكم

المنيمحمد بن على

وروى أبر بكر باسناده عن الحسن بن على ان النبي عليه قال و الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم ؟ يمني به غسيل البدين وقال النبي عليه و من نام وفي يده ربح غمر وأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه » رواه أبر داود ولا بأس بترك الوضوء لما روى أبو هريرة أن النبي عليه خرج من الفائط فأتي بطعام فقال رجل با رسول الله ألا آنيك برضو، قال و لا أريد الصلاة » رواه ابن ماجة وعن جابر قال أقبل رسول الله عليه المبلل وقد قضى حاجته و ببن أبدينا عمر على ترس أو جحفة فدعوناه فأكل معنا وما مس ما، رواه أبو داود ، وروي عنه أنه كان عمز من كتف شاة في بده فدعي الى الصلاة فالقاها من بده ثم قام فصلى ولم يتوضأ رواه البخاري ولا بأس بتقطيم العجم بالسكين لهذا الحديث وقال مهنا سألت أحمد عن حديث يروى عن النبي عليه و لا تقطعوا العم بالسكين فأنه من صنع الاعاجم وأنهشوه نهشا فأنه اهنا وأمراً » قال ليس بصحيح واحتج مهذا الحديث الذي ذكرناه

(فصل) و تستحب التسمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه بما يليه لما روى عمر بن أبي سسلمة قال كنت يتبما في حجر رسول الله وَيُنْكِنَةُ فَسَكَانَت بِدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي وَيُنْكِنَةُ وياغلام مم الله وكل بيمينك وكل بما يليك ، متفق عليه وغن ابن عمر عن النبي وَيُنْكِنَةُ قال و اذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه فان الشيطان يأكل يشماله ويشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله وَيُنْكِنَةُ فَلَيْكِنَةً

لا على ما يصنع الناس اليوم ومن غير هذا الوجه «ولولا الحنطة الحمراه ما سمنت عذاريكم» وقال أحمد أيضا يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك فقيل له ما الصوت ? قال يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ما روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله على السلام « أعلنوا النكاح » وفي لفظ الصوت والدف في النكاح » رواه النسائي وقال عليه الصلاة والسلام « أعلنوا النكاح » وفي لفظ «أظهر وا النكاح» وكان محب أن يضرب عليها بالدف وفي لفظ «فاضر بوا عليه الفربال» وعن عائشة أنها زوجت يتيمة رجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها الى زوجها قالت فلما رجعنا قال لنارسول الله عليه عائشة ؟ » قالت سلمنا ودعونا بالبركة ثم انصرفنا فقال « أن الانصار قوم فيهم غزل ألا قلم يا عائشة أيناكم أيناكم فياما وحياكم » روي هذا كله عن عبد الله بن ماجه في سفنه غزل ألا قلم يا عائشة أيناكم أيناكم فياما وحياكم » روي هذا كله عن عبد الله بن ماجه في سفنه وقال أحمد لا بأس بالدف في العرس والحنان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي نهى عنهاالنبي وقال أحمد لا بأس بالدف في العرس والحنان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي نهى عنهاالنبي

ونصل) ولا بأس أن يخلط المسافرون أزوادهم ويأ كلون جميماً وان أكل بعضهم أكثر من بمض فلا بأس وقد كان السلف يتناهدون في النزو والحج ويفارق النثار فانه يؤخذ بنهب وتسالب ونجاذب بخلاف هذا .

(المغني والشرح الكبير) (١٦) (الجزء النامن)

قل داذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره » وكان رسول الله وتخره فلما ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يسق من طعامه الالفهة فلما رفعها الى فيه قال بسم الله أوله وآخره فضحك النبي وتعليق قال « مازال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قا مافي بانه رواهن أبو داود وعن عكراش بن ذويب قال أي النبي وتعليق مجفنة كثيرة الثريد والودك فاقبلنا فأكل في نواحيها ففال « ياعكراش كل من موضع واحد فانه طعام واحد، ثم أتينا بطبق فيه الوان الرطب فجالت يدرسول الله وتعليق في الطبق وقال « ياعكراش كل من حيث شأت فانه غير لون واحده رواه ابن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي وتعليق أنه قال «اذا أكل أحدكم طماما فلا يأكل من أعلاها » وفي الحديث طماما فلا يأكل من أو ذو وتها يبارك فيها » رواهما ابن ماجة

(فصل) ويستحب الاكل بالاصابع الثلاث ولا يسخ يده حتى يلعقها قال مذى سأات أبا عبدالله عن الاكل بالاصابع كاماً مذهب الى ثلاث أصابع فذكرت له الحديث الذي يروى عن النبي ولللها

(فصل في آداب الاكل)

يستحب غسل اليد قبل الطمام وبعده وإن كان على وضوء قال المروذي رأيت أبا عبد الله ينسل يديه قبل الطمام وبعده وإن كان على وضوء وقد روي عن الذي عَيَّنَا أَنَّهُ قال « من أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه وإذا رفع » رواه ابن ماجه وروى أبو بكر باسناده عن الحسن عن الذي عَيَّنَا إلله والمن الله المناده عن الحسن عن الذي عَيَّنَا إلله المن الله المن الدين وقال الذي عَيَّنَا إلله (من نام وفي بده رئ عر فأصابه شيء فلا يلومن الا نفسه » رواه أبو داود ولا بأس بترك الوضوء لما روى أبو هربرة أن الذي عَيَّنَا و خرج من الغائط فأي بطمام فقال رجل يا رسول الله الا آنيك بوضوء قال « ما أريد الصلاة » رواه ابن ماجة وعن جابر قال أقبل رسول الله عَيْنَا في من المنا وما مس ماه من بالحيل وقد قضى حاجته و بين أيدينا عمر على ترس أو حجفة فدعوناه فأكل معنا وما مس ماه رواه أبو داود وروي عنه أنه كان مجتر من كنف شاة في يده فدعي الى الصلاة فألقاها من يده ثم والم فصلي ولم يتوضأ رواه البخاري ولا بأس بتقطيع اللحم بالسكين قال أحمد :حديث لا تقطعوا اللحم بالسكين قال أحمد :حديث لا تقطعوا اللحم بالسكين قانه من صنبع الاعاجم وانهشوه نهشاً قامه أهذا أوأمراً قال ليس بصحيح واحتج بهذا الحديث الذي ذكرناه .

(فصل) وتستحب التسمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه بما يليه لما روى عمر بن أبي سلمة قال كنت يتبا في حجر رسول الله وَلِيَّالِيَّةِ فكانت يدي تطيش في الصفحة فقال النبي وَلِيَّالِيَّةِ ﴿ يَا عَلَامُ سَمُ اللهُ وَكُلُ بِيمِينُكُ وَكُلُ مَا يَلِيْكُ ﴾ منفق عليه وعن ابن عمر عن النبي وَلِيَّالِيَّةِ قال ﴿ اذا أَكُلُ أَحدكم فلياً كُلُ وَكُلُ بِيمِينُكُ وكُلُ مما يليك ﴾ منفق عليه وعن ابن عمر عن النبي وَلِيَّالِيَّةٍ قال ﴿ اذا أَكُلُ أَحدكم فلياً كُلُ

أنه كان يأكل بكفه كاما فلم يصححه ولم ير ألا ثلاث أصابع وقد روى كعب بن مالك قال كان رمول الله بأكل بثلاث أصابع ولا يمسح بده حتى يلعقها رواه الحلال باسناده وبكره الاكل متكنا لماروى أبو جَمَّدَيَةُ أَنْ رَسُولُ اللهُ مِلْقَالِينِ قَالَ ﴿ لا آكُلُ مَتَكُنّا ﴾ رواه البخاري ولا يمسح بده بالمنديل حتى يلعقها لما روينا ولما روي عن أبن عباس عن النبي والله قال ﴿ اذاأكُلُ أَحَدُكُمْ طَمَامًا فَلا يُمسِح يَدُهُ حتى يلمقها أو يامتها، رواه أبو داود وعن نبيشة قالت: قال رسول الله عِلَمْنَا ﴿ مَنْ أَكُلُّ فِي قَصِمَةُ فَلْمُسْهَا استغفرت له القصمة ، رواه الترمذي . وعن جابر قال : قال رسول الله عَمَالَتُهُ ﴿ اذَا وقعت الله هَمَا من يد أحد كم فليمسح ما عليها من الارض و ليأكلها ، رواهن ابن ماجة

(فصل)و يحمد الله اذا فرغ لنول رسول الله عَيْنَا ﴿ ان الله لمرضى من العبد أن يأكل الاكلة أد بشرب الشربة فيحمده عليها ﴾ رواه مسلموعن أبي سميد قال كان النبي ﷺ ﴿ اذا أكل طماماً

يمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله عَيَّالِيَّلَةِ قال « إذا أكل أحدكم فليذكر الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخر. >وكان رسول الله عَيْثِيِّكَةِ جالساً ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة فلما رفعها إلى فيه قال بسم الله نضحكالنبي مُسَلِّقَةِ تم نال « ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قاءما في بطنه » رواهن أبو داود وعن عكراش بن ذُؤبب قال أتي النبي وَلِيَالِيَّةٍ بجننة كثيرةالثريدُوالودك فأقبَلناناً كل فخبطت يدي في نواحيها فقال « يا عكر اش كل من موضع واحد فانه طعامواحد » وأتينا بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يد رسول الله عَيْسِاللهِ في الطبق وقال يا عكراش « كل من حيث شنت فانه غير لون واحد ﴾ روا. أبن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي ﴿ اللَّهِ عَالَمُ اللَّهِ اللَّهِ الْم أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلا الصحفه ولكن ليأكل من أسفلها فان البركة تنزل من أعلاما، وفي حديث آخِر «كاوا من جوانبها ودعوا ذرومًا تبارك r رواهما ابن ماجة

(فصل) ويستحب الاكل بالاصابع الثلاث ولا يسمح يده حق يلمقها فال مهنأ سألت أبا عبد الله عن الاكل بيده كام ا فذهب إلى ثلاث أصابع فذكرت له الحديث الذي يروىعن النبي عُلِيَّاتِينُو أَنهُ كَان يأكل بكفه كاما فلم يصححه ولم ير الا ثلاث أصابع وقد روى كب بن مالك قال كان النبي عليها لله يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يده حتى يلعقها رواه الحلال باسناده ويكره الاكل متكتا لماروىأبو جَحَيْفَةُ أَن رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكِيْنَةِ قَالَ«لا آكل مَتَكُنًّا »رواه البخاريولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها لما روينا وروى ابن عباس عن النبي عِلَيْنَا ﴿ إِذَا أَكُلُّ أَحَدُكُمْ طَمَامًا فَلَا يَمْسَعُ يَدُهُ حتى يَلْعَقُهَا ﴾رواه أبو داود وعن نبيشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أكل في قصمة فاحسما استغفرت له القصمة ﴾ رواه الترمذي و من جابر قال قال رسول الله عَلَيْكِيُّةٍ ﴿ إِذَا وَقَاتَ اللَّقَمَةُ مِنْ يَد أُحدكم فليمسح ما عليها من الارض وليأكلها ﴾ رواهن ابن ماجة قال الحد فه الدي أطعمناوسماناو جعلى المسلمين ، رواه ابوداود، وعن أبي المامة عن النبي وكيالي انه كان يتول و اذار نم طعامه الحد فه كنه كنه والمودع ولا مستفني عنه ربنا ، وعن معاذ بن أنس الجهني عن رسول الله وكيالي قال و من أكل طعاما فقال الحد فه الذي الطعمي هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غنر له ما تقدم من ذنبه ، رواهن ابن ماجة وروي أن النبي وكيالي أكل طعاما هووا بوبكر وصر ثم قال و من قال في أدله بسم الله وبركة الله ، وفي آخره الحد فه الذي أطعم وأروى وأنعم وأنفل فقد أدى شكره ، ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جابر بن عبدالله قال : صنع وأنفل فقد أدى شكره ، ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جابر بن عبدالله قال : صنع ابو المبئم الذي واصحابه فلما فرغ قال و أثيبوا صاحبك ، ابو المبئم الذي وكيالي وأسحابه طعاما فدعى النبي وكيالي وأصحابه فلما فرغ قال و أثيبوا صاحبك ، قالوا يارسول الله وما أثابته ؟ قال و ان الرجل اذا دخل بيته وأكل طعامه وشرب شرا به فدعوا له فذلك قالوا يارسول الله وما أنابته ؟ قال و ان الرجل اذا دخل بيته وأكل طعامه وشرب شرا به فدعوا له فذلك المابته ، وعن أنس أن النبي وكيالي على طعامكم الارار وصلت عليكم الملائكة ، وواهما الوداود

أ فصل) ولا بأس بالجمّع بين طعامين فان عبدالله بن جعفر قال : رأيت النبي عَلَيْكَا أَيْ يَاكُلُ اللهُ عَلَيْكَا أَلُو اللهُ عَلَيْكَا أَلُو اللهُ عَلَيْكَا أَلُو اللهُ عَلَيْكَا أَلُو اللهُ عَلَيْكَا أَلَا اللهُ عَلَيْكَا أَلَا عَلَى اللهُ عَلَيْكَا أَلَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى عَلَيْكَا أَلَا عَلَى عَلَيْهِ أَلَا عَلَى عَلَيْهِ أَلَا عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ أَلَا عَلَى عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَ

⁽فصل) ومجمد الله إذا فرغ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ليرضى من العبد أن يأكل الاكلة أو يشرب النهربة فيحمده عليها » رواه وسلم ، وعن أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أكل طعاما قال «الحمد الله الذي أطعمنا وسفانا وجعلنا مسلمين » رواه أبو داود، وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اذا رفع طعامه « الحمد لله كثيراً مياركا فيه نحيير مكنى ولا مودع ولا مستفنى عنه ربنا » وعن معاذ بن أنس الجهمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذبه » رواهن ابن ماجة وقد روي أن النبي عيشياتي أكل طعاما هو وأبو بكر وعمر ثمقال «من قال في أوله بسم الله الله وبركه الله وفي آخره الحمد لله الذي أطعم وأروى وأنهم وأفضل »فقد أدى شكره » ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جابر بن عبدالله قال صنع أبو الهيم للنبي صلى الله عليه وسلم وأصل بن عبدالله قال صنع أبو الهيم للنبي صلى الله عليه وسلم وأكل طعامه وشرب شرا به فدعوا له فذلك انابته» وعن أنس وأعابته قال « أن الرجل إذا دخل بيته وأكل طعامه وشرب شرا به فدعوا له فذلك انابته » وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم جا. إلى سعد بن عادة يعوده فجاء بخبر وزيت فأكل ثم قال انبي صلى الله عليه وسلم عندك الصاعون واكل طعامكم الابرار وصات عايكم الملائكة » رواه أبو داود عليه وسلم (أفطر عندك الصاعون واكل طعامكم الابرار وصات عايكم الملائكة » رواه أبو داود (فصل) ولابأس بالجمع بين طعامين فان عبد الله بن جعفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إلى الماء عدلاً عبد الله بن جعفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل

فيهجم عليهم ليطعم معهم لقول الله تعالى (ياأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتالنبي إلاأن يؤذنا حلى الله طعام غير ناظرين اناه) أي غير منتظرين بلوغ نضجه ، وعن أنسقال : ما أكلرسول الله والله والله على خوان ولا في سكرجة قال فعلا م كنتم تأكلون ? قال على السفر ، وقال ابن عباس لم يكنرسول الله والله وا

(فصل) قال محمد بن يحيى قلت لابي عبدالله الانا، يؤكل فيه ثم تفسل فيه البد ? قال لا بأس وقيل لابي عبدالله ما تقول في غسل البد بالنخالة ? فقال لا بأس به نحن نفعله واستدل الخطابي على جواز ذلك بما روى ابوداود باسناده عن رسول الله علي الله على المراة أن تجعل مع الما، ملحا ثم تفسل به اللهم من حيضة . والملح طعام فني معناه ماأشبه والله أعلم

الفئاء بالرطب ويكره عيب الطعام لقول ابي هريرة ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط اذا اشتهى شيئاً اكله وان لم يشتهه تركه متفق عليها واذا حضر فصادف قوماً يأكلون فدعوه لم يكره الاكل لما قدمنا من حديث جابر حين دعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل معهم ولا يجوز له ان يتحين وقت اكلهم فيهجم عليهم ليطعم معهم لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) اي غير منتظرين بلوغ نضجه وعن انس قال ما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة قال فعلا مكتم تأكلون ? قال على السفر وقال ابن عباس لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفخ في طعام ولا شراب ولا يتنفس في الاناه وفي المتفق عليه من حديث ابى قتادة ولا يتنفس احدكم في الاناه

وعن ابن عمر قال قال رسول الله عَيَّظِيَّةٍ « إذا وضعت المائدة فلا يقوم الرجل حتى ترفع المائدة ولا يرفع يده وإن شبع حتى يفرغ المقوم وليقعد فان الرجل يخجل جليسه فيقبض يده وعسى أن يكون له في الطعام حاجة » رواهن كلهن ابن ماجة

(فصل) قال محمد بن يحيى قات لابي عبد الله الا ا، يؤكل فيه ثم تغسل فيه اليد ? قال لا بأس به . وقيل لابي عبدالله ما تقول في غسل اليد بالنخالة ? قال لا بأس به نحن نفعله . واستدل الخطابي على حواز ذلك بما روى أبو داود باسناده عن رسول الله على الله أمر امرأة أن تجعل مع الماء ملحاً ثم تفسل به الدم من حيضة ، والملح طعام ففي معناه ما أشبهه

كتاب عشرة النساء و الخلع

قال الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال ابو زيد يتقون الله فيهن كا عليهن أن يتقين الله فيهم ، وقال ابن عباس إني لأحب أن أتزين المرأة كا أحب أن تربن في لان الله تصالى يقول (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال الضحاك في تفسيرها اذا أطعن الله وأطعن أزواجهن فعليه أن يحسن صحبها ويكف عنها أذاه وينه قعليها من سعته وقال بعض أهل العلم النم النم المنافى تأدية كل واحد منها ماعليه من الحق لصاحبه بالمعروف ولا يمطله به ولا ينابر الكراهة بل ببشر وطلائة ولا ينبهه اذا ولا منة لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وهذا من المعروف ، ويستحب لحكل واحد منها تحسين الحلق مع صاحبه والرنق به واحمال أذاه لقول الله تعالى (وبالوالدين إحسانا وبذي القريم له قوله – والصاحب بالجنب) قبل هوكل واحد من لقول الله تعالى (وبالوالدين إحسانا وبذي القريم - إلى قوله – والصاحب بالجنب) قبل هوكل واحد من الوجين، وقال النبي والمنافئة والنبي والله النسانة والمنافئة والنست تقيم على المنافئة الله يحدوان المنافئة والنست تقيمها كسر مهاوان استمتعت بها استمتعت على المنافئة على وقال وخيار كم خيار كم السائهم خيمة تقيمها كسر مهاوان استمتعت بها استمتعت الميا المنافئ

﴿ باب عشرة النساء ﴾

تلزم كل واحد من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف وأن لا يمطله مجقه ولا يظهر الكراهة لبذله لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وقال (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) قال أبو زيد يتقون الله تعالى أن يتقين الله فيهم ، وقال ابن بباس إني أحب أن أنز بن للمرأة كما أحب أن تعزين لي لان الله تعالى يقول (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال الضحاك في تفسيرها إذا أطمن أند وأطعن أزواجهن فعليه أن محسن سحبتها ويكف عنها أذاه وينفق عليها من سعته ، وقال بعض أهل العمائل ههنا في تأدية كل واحد منهما ماعليه من الحق لمصاحبه بالمعروف ولا يمطله به ولا يظهر الكراها بل بيشمر وطلاقة ولا يتبعه أذا ولا منة لأن هدنا من المعروف الذي أمر الله تعالى (وبالوالدين ويستحب لمكل واحد منهما نحسين الحلق لصاحبه والرفق به واحمال أذاه لقول الله تعالى (وبالوالدين إحسانا وبذي القربى) الى قوله (والصاحب بالجنب) قيل هو كل واحد من الزوجين . وقال النبي عيكي في النه والنه المناه والمناه والمناه والمناه والنه المناه والمناه والنه المناه والنه والمناه والنه والمناه والنه والمناه والنه والمناه والنه المناه والنه والنه المناه والمناه والنه المناه والمناه والنه والنه والنه والنه والنه والله والمناه والنه والنه النه والنه النه والنه والنه والنه والنه وقال النبي عيكي المنه والنه المناه وله والنه والنه

رواه ابن ماجه ، رحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه لقول الله تعالى او الرجال عليهن درجة) وقال النبي والمنطقة و و لو كنت آمراً أحدا أن يسجد لأحد لأ مرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق، رواه أبو داود ، وقال و إذا بات المرأة هاجرة فراش زوجها لهنتها الملائكة حتى ترجع ، من عليه ، وقال لامرأة وأذات زوج أنت ؟ قالت نهم قال و قانه جنتك و فارك ، وقال و لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في بيته الا باذنه وما أنفقت من نفقة من غير أذنه فانه يرد اليه شطره ، وواه البخاري

(فصل) اذا تزوج امرأة مثلها يوطاً فطلب "سليمها اليه وجب ذلك وان عرضت نفسها عليسه لزمه تسلمها ووجبت نفقتها وان طلبها فسألت الانظار أنظرت مدة جرت العادة أن تصلح أمرها فيها كاليومين والثلاثة لان ذلك يسير جرت العادة بمثله وقد قال الذي ويتلاق و لا تطرقوا النساء ليلاحتى متشط الشمئة وتستحد المفيية ، فنع من الطروق وأمر بانها لما لتصلح أمرها مع تقدم صحبته لها فههنا أولى ، ثم ان كانت حرة وجب تسليمها ليلا ونهاراً وله السفر بها لان الذي ويتلاق كان يسافر بنسائه الا أن يكون سفرا مخوفا فلا يلزمها ذلك ، وان كانت أمة لم يلزم تسليمها الا بالليل لانها مملوكة عقد على أحدى منفعتها فلم يلزم تسليمها بالليل ه ويجوز المولى بيمها لان الذي ويتلاق أذن لعائشة في شراء بريرة وهي ذات زوج ولا ينفسخ الذكاح بذلك بدليل أن بيم بريرة لم بيطل نكاحها

وقال النبي عَلَيْكِيْدُ « لوكنت آمراً احداً أن يسجد لاحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جمل الله لهم عليهن من الحق» رواه أبو داود ، وقال «اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع » متفق عليه ، وقال لامرأة « أذات زوج أنت ؟ » قالت نم ، قال «فانه جنتك ونارك » وقال « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في بيته إلا باذنه وما أنفقت من نفقة بنير إذنه فانه يرد اليه شطره » رواه البخاري

ومسئلة (واذا تم المقدوجب تسليم المرأة في بيت الزوج اذا طلبها وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها) لان بالمقد يستحق الزوج تسليم الموض كما تستحق المرأة تسليم الموض وكما تستحق المستأجرة تسليم المين المستأجرة وتستحق عليه الاجرة به ، وقوله وكانت حرة لأن الأمة لا يجب تسليمها إلا باللي على مانذكره ، ويشترط إمكان الاستمتاع بها فان كانت صغيرة لا يجامع مئلها وذلك معتبر بحالها واحبالها لذلك ، قاله القاضي وذكر انهن مختلفن فقد تكون صغيرة السن تصلح وكبيرة لا تصلح ، وحده أحمد رحمه الله بتسع سنين فقال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها ذان أتى عليها تسع سنين دفعت اليه ليس لهم أن يحبسوها بعد التسع وذهب في ذلك الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بمائشة وهي بنت تسع سنين ، قال الفاضي هذا عندي ليس على طريق التحديد وا عا ذكره لان

(فصل) والزوج اجبار زوجته على الفسل من الحيض والنفاس مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو علوكة لانه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فحك إجبارها على إذالة ما يمنع حقه، وان احتاجت الى شراء الماء فتمنه عليه لانه لحقه ، وله إجبار المسلمة البالغة على الفسل من الجنابة لان الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها الا بالفسل ، فأما الدمية ففيها روايتان (إحداهما) له إجبارها عليه لان كال الاستمتاع يقف عليه فان النفس تماف من لا يفتسل من جنابة (والثانية) ليس له إجبارها عليه وهو قول مالك والثوري لان الوط. لا يقف عليه فانه مباح بدونه ، والشافي قولان كالروايتين ، وفي إذالة الوسخ والدرن وتقليم الاظفار وجهان بناء على الروايتين في غسل الجنابة ، وتستوي في هذه المسلمة والدمة واحدة ، ذكره القامة أذا خرج عن المحادة رواية واحدة ، ذكره القامة أذا خرج عن المحادة رواية واحدة ، ذكره القامة والمحان بناء على الإظفار وان طالا قليلا بحيث تمافه النفس ففيسه وجهان ، وهل له منها من أكل ماله رائحة كربة كالبصل والثوم والكراث ? على وجهين (أحدها) له منها من ذك لانه يمنم القبلة وكال الاحتماع

(والثاني) ليس له منعها منه لانه لا يمنع الوطء ، وله منعها من السكر وأن كانت ذمية لانه يمنع الاستمتاع بها مأنه بزيل عقاما ويجعلها كالزق المنفوخ ولا يأمن أن تجني عليه ، وأن أرادت شرب مالا يسكرها فله منع المسلمة لانعما يعتقدان تحريمه ، وأن كانت ذمية لم يكن له منعها منه ، نص عليه

النالب ان ابنة تسع يتمكن من الاستمتاع بها ومتى كانت لاتصلح للوطء لا يجب على أهلها تسليمها اليه وان ذكر انه يحصنها وبربيها لانه لا يملك الاستمتاع بها وليه منه بمحل ولا يؤمن شرة نفسه الى واقسها فيفضها ، وإن كانت مريضة مرضاً مرجوا الزوال لم يلزمها تسليم قبل برئها لانه مانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم يجر بتسليم المريضة الى زوجها والتسليم في المقد يبجب على حسب العرف قان كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طابها ولزمه تسلمها اذا عرضت عليه لانها أيست لها حالة يرجى زوال ذلك فيها، فلو لم تسلم نفسها لم يفد النزوج وله أن يستمتع بها قان كات نضوة الحلق وهو جسيم تخاف على نفسها الافضاء من عظمه فلها منعه من جماعها وله الاستمتاع بها فيا لامرمن جهته وهو عظم خلقه بخلاف الرتقاء فان طلب تسليمها اليه وهي حائض احتمل أن لا يحجب ذلك كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجوب النسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بما دون الفرج كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجوب النسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بما دون الفرج عليها تسليم في المها قي يابه المناع في عليها تسليم في دارها وقد ذكر ما ذلك في بابه وعب عليها تسليم نفسها في دارها

⁽ فصل) فان كانت حرة لزم تسليمها ليلا ونهاراً لانه لا حق لغيره عليها

⁽ مسئلة) (فان سألت الانظار أ ظرت مدة جرت العادة باصلاحها أمرها فيها كاليومين والثلاثة)

أحمد لانها تعتقد إباحته في دينها ، وله إجبارها على غسل فها منه ومن سائر النجاسات ليتمكن من الاستمتاع بنيها ، ويتخرج أن يعلك منعها منه لما فيه من الرائحة السكرية وهو كالثوم ، وهكذا المستمتاع بنيها ، ويتخرج أن يعلك منعها منه لله منعها منه ? على وجبين ، ومذهب الشافعي على نحو من هذا الفصل كله

(فصل) والزوج منعها من الحروج من منزله الى مالها منه بد سواء أرادت زبارة والديها أو عياد تعا أوحة ورجنازة أحدهما وقال أحمد في امر أة لها زوج وأمريضة : طاعة زوجها أوجب عليها من أمها الاأن يأذن لما وهذه روى الن بطاقي احكام النسا. عن أنس أن رجلاسافو ومنع زوجته الحروج فحرض أبوها فاستأذنت رسول الله والمينية في عيادة أبيها فقال لها رسول الله والني الله ولا تخالفي زوجك ، فات أبوها فأستاذنت رسول الله والمينية في حضور جنازته فقال « لها انقي الله ولا تخالفي زوجك ، فاحى الله النبي والمينية واني قد غفرت لها بطاعة زوجها ولان طاعة الزوج واجبة والعيادة غبر واجبة فلا مجرز ترك الواجب لما ليس بواجب ولا يجوز لها الحروج الا بأذنه ولكن لا ينبغي الزوج منعها من عيادة والدبيا وزبارتهما لان في ذلك قطيعة لها وحملا لزوجته على مخالفته وقد أمر الله تمالى بالمعاشرة بالمعروف وإن كانت زوجته ذمية فله منعها من الحروج الى المساجد وهو مذهب ليس بطاعة ولانعم وإن كانت مسلمة فغال القاضي له منعها من الحروج الى المساجد وهو مذهب

لان ذاك يسير جرت العادة عالمه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لانطرقوا اليماء ليلاحتى تمتشط الشعثة وتستحد انفيبة » فمنع من الطروق وأمر بامهالها لتصلح أمرها مع تقدم صحبتها له فههنا أولى ﴿ مسئلة ﴾ (وإن كات أمة لم بحب تسليمها إلا بالليل)

وللسيد استخدامها نهاراً وعليه إرسالها بالايل الاستمتاع بها لانه زمانه وذلك لان السيد يملك من أمته منفعتين الاستخدام والاستمتاع ، فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلا في زمن استطابتها كما لو أجرها التخدمة لم يلزمه تسايمها إلا في زمنها وهو النهار، فان أراد الزوج السفر بها لم يملك ذلك لانه يفوت خدمتها المستحقة لسيدها، وإن أراد السيد السفر بها فقد توقف أحمد عنذلك فقال ماأدري ? فيحتمل المنع منه لانه يفوت حق الزوج منها فمع منه كما لوأراد الزوج السفر بها ويحتمل أن له السفر بها لانه مالك لرقبتها فهو كسيد العداذا زوجه

(فصل) ويجوز للسيد بيعها لان النبي صنى الله عليه وسلم أذر لعائشة في شراء بريرة وهي ذات زوج ولا ينفسخ النكاح بذلك بدليل ان بيع بريرة لم يبطل نكاحها

(مسئلة) (وله الاستمتاع بها مالم يشغلها عن الفرائض من غير إضرار بها)
لان النبي صلى الله عليه وسلمقال (اذا بانت المرأة مها جرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجم»
(المغنى والشرح السكبير) (۱۷)

الشافعي وظاهر الحديث بمنعه من منعها لقول النبي وَلَيُطَالِقُو ﴿ لا تعندوا اما الله مساجدالله وروي أن الزبير تزوج عائكة بنت زيد بن هروبن نفيل وكانت تخرح الى المساجد وكان غيورا فيقول لها لوصلبت في بيتك فتقول لا أزال أخرج أو تمنعني فكره منعها لهذا الخبر وقال أحمد في الرجل تكون المرأة أو الامة النصر انية بشتري لها زناراً * قال لابل تخرج هي تشتري لنفسها فقيل له جاريته تعمل الزنانير * قال لا

(فصل) وليس على المرأة خدمة زوجها من العجر والخبزوااطبيخ وأشباهه نص عليه احسد وقال أبو بكر من أبي شيبة وابو إسحاق الجوزجاني عليها ذاك واحتجا بقصة على وقاطمة قان النبي وقطيني قضي على ابنته فاطمة بخدمة البيت وعلى على ماكان خارجا من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طرق قال الجوزجاني وقد قال النبي وقطيني (لوكنت آمراً أحداً أن بسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو أن رجلا أمر امرأته أن ننقل من جبل أسود الى جبل أحر أد من جبل أحر ألى من المرأة معاشه الى جبل أسود كان عليها أن تفعل » ورواه باسناده قال نهذا طاءة فيا لامنفعة فيه فكيف بمؤنة معاشه وقد كان النبي عليني أمر نساءه بخدمته نقال بإعائشة اسقينا و يأعائشة اطعمينا ياعائشة هلى الشفرة واشحذيها محجر » وقد روي أن فاطمة أنت رسول الله عليني تشكو اليه ما تلقى من الرحى وسألنه خادماً يكذبها ذاك

متفق عليه ، ولقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وله السفر بها إلا أن تشترط بلدها لان النبي صلى الله عليه وسلم الله عايه وسلم كان يسافر بنسائه ، فإن اشترطت بلدها فلها شرطها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إناً حق الشروط أن توفوا ما استحلام به الفروج »

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز وطؤها في الحيض اجماعا)

لقول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) ولا يجوز وطؤها في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم على وعدالله وأبو الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأبوهر يرة رضي الله عنه وبه قال سعبد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورويت إباحته عن عبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك ، وروي عن مالك انه فال مارأيت أحداً اقتدى به في ديني بشك في انه حلال وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك واحتج من أحله بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم أنوا حرثكم أنى شئنم) وقوله سبحانه (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملك أعانهم) الآية .

ولمنا ماروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان الله لايستحي من الحق لا نا نوا النساء في أعجازهن » وعن أبي هريرة وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينظر الله الى رجل جامع أمرأته في دبرها » رواهما ابن ماجة ، وعن ابن مسعود عرب النبي صلى الله عليه وسلم قال «من

و نما أن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره كستي دوابه وحصاد زرعه فاما قسم النبي ويطالخ بين علي وفاطمة فعلى ما لميق به الاخلاق المرضية ومجرى العادة لا على سبيل الامجاب كا قد روي عن أسها و بنت أبي بكر أنها كانت تقوم بنرس الزبير وتلتقط له النوى وتحمله على رأسها ولم يكن ذلك وأجبا عليها ولهذا لا يجب على الزوج الفيام بمصالح خارج الببت ولا الزبادة على ما يجب لها من النفقة والسكسوة ولسكن الاولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به لانه العادة ولا تصلح الحرالانه ولا تنظم للعيشة بدونه

(فصل) ولا محل وط. الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم على وعبدالله وأبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن عرو وأبو هريرة وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبدالرحمن ومجاهد ومكرمة والشانعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورويت اباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك وروي عن مالك أنه قال ماأدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك واحتج من أجه بقول الله تدالي (نساؤكم حرث له فأتوا حرثهم أي ششم) وقوله سبحانه (والذين هم لفروجهم حافظون * الاعلى ازواجهم أوما ملكت أيمانهم) ولنا ما روي أن رسول الله والله والله والله والله الله والله و

أنى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواهن كلهن الاثرم ، فأما الآية فروى جابر قال كان اليهود يقولون اذا جامع الرجل امرأته في فرجها من ورائها جاء الولد أحول فأنزل الله تمالى (نساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أنى شدّم) من بين يديها ومن خلفها غير أن لا يأتيها إلا في المأتي متفق عليه ، وفي رواية « انتها مقبلة ومدبرة اذا كان ذلك في الفرج » والآية الأحرى المراد بها ذلك

(فصل) فان وطئها في دبرها فلا حد عليه لان في ذلك شبهة ويعزر لفعله المحرم وعليهما الغسل لانه إيلاج فرج في فرج وحكمه حكم الوطء في القبل في إفساد العبادات وتقرير المهر ووجوب المدة، فان كان الوطء في أجنبية فعليه حد اللوطي ولا مهر عليه لانه لم يفوت منفعة لها عوض في الشرع ولا يحصل بوطء زوجته في الدبر احصان انما يحصل بالوطء في الفرج لانه وطء كامل بخلاف هذا ولا الاحلال للزوج الاول لان المرأة لا تذوق عسيلة الرجل ولا يحصل به الفيئة لان الوطء لحق المرأة وحقها الوطء في النكاح لان بكارة الاصل باقية وحقها الوطء في الفبل ولا يزول به الاكتفاء بصائها في الاذن في النكاح لان بكارة الاصل باقية (فصل) فأما انتلذذ بين الاليتين من غير إيلاج فلا بأس به لان السنة انما وردت بتحريم الدبر فصوص بذلك ولانه حرم لا حل الاذى وذلك مخصوص في الدبر فاختص النحريم به

ديرها ، رواها ابن ماجة وعن بن مسعود عن النبي وَيَتَلِيْنِهِ قَالَ ﴿ مَا النسا، حرام عليكم > وعن أبي هريرة عن النبي وَيَتَلِيْنِهُ قال ﴿ من أَنَى حائضا أو امراة في دبرها أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، رواهن كابن الاثرم فاما الآية فروى جابر قال كان البهودية ولون اذا جام الرجل امراته في فرجها من وراثها جاء الولد أحول فانزل الله (نساؤكم حرث له كم فأنوا حرثكم أنى ششم) من بين يديها ومن خانها غير أن لا يأتيها الاي المأتى متنقى عليه وفي رواية ﴿ اثنها مقبلة ومدبرة أذا كان ذلك في الفرج ، والآية الاخرى المراد بها ذلك

(فصل) فأن وطي، زوجته في دبرها فلا حد عليه لان لا في ذلك شبهة ويعزر لفعله المحرم، وعليها الفسل لانه إيلاج فرج في فرج وحكه حكم الوط، في القبل في إفساد العبادات وتقربر المهر ووجوب العدة، وان كان الوط. لاجنبية وجب حد الموطي ولا مه عليه لانه لم يفرت منفعة لهاعوض في الشرع ولا يحصل بوط، زوجته في الدبر احصان أنما محصل بالوط، الدكامل، وليس هذا بوط، كامل والاحلال الزوج الاول لان المرأة لاتذوق به عسيلة الرجل، ولا تحصل به الفياة ولا الحروج من الهنة لان الوط، في على المرأة ، وحقها الوط، في القبل ولا يزول به الا كنفا، بعما بها في الاذن يا نكاح لان بكارة الاصل باقية

(فصل) ولا بأس بالناذذ بها بين الاليتين من غير إيلاج لان السنة أنما وردت بتحريم الدبر فهو مخصوص بذلك ولانه حرم لاجل الاذي وذلك مخصوص بالدبر فاختص انتحريم به

(فصل) والعزل مكروه ومعناه أن ينزع اذا قرب الانزال فينزل خارجاً من الفرج رويت

معنى العزل أن ينزع اذا قرب الانزال فينزل خارجاً من الفرج وهو مكروه ، رويت كراهته عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود ، وروي عن ابي بكر الصديق أيضاً لان فيه تقليل النسل وقطم اللذة عن الموطوءة ، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على تماطي أسباب الولد فقال « تفاكحوا تناسلوا تكثروا » وقال « سودا، ولود خير من حسنا، عقم » إلا أن يكون أبي العزل لحاجة مثل أن يكون في دار الحرب فتدعو حاجته الى الوط،

ذكر الحرقي في هذه: أو تكون زوجته أمة فيخشى الرق على ولده ، أو تكون له أمة فيحتاج إلى وطنها وإلى بيمها . فقد روي عن على رضي الله عنه أنه كان يعزل عن امائه فان عزل من غير حاجة كره ولم محرم وقد رويت الرخصة فيه عن علي وسعد بن أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وسحيد بن المسيب وطاوس وعطاء والنخمي ومالك والشافي وأصحاب الرأي . وروى أبو سعيد قال ذكر يعني العزل عند رسول الله والميكنية ،قال « فلم يفعل ذلك أحدكم ? _ ولم يقل فلا يفعل _ قانه ليس من نفس مخلوقة إلا الله خالقها » متفق عليه ، وعنه أن رجلا قال : بارسول الله ان لي جارية وأنا أعزل عها وأنا أ كره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن

كراهته عن عروعلي وان عروابن مسعود ، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق أيضالان فيه تغليل النسل وقطع اللذة عن الموطوءة وقد حث الذي والناه على الماطي أسباب الولد نقال و آذا كحرا تناسلوا الكثروا وقال و سودا ولود خير من حسنا عقيم الا أن يكون لحاجة مثل أن يكون في دار الحرب فتدع حاجة إلى الوط فيه في الوق هذه الصورة أو تكون زوجه أمة فيخشى الوق على ولد المرتكان أو تكون له أمة فيحشى الوق على ولد المرتكان أو تكون له أمة فيحتاج إلى وطنها وإلى بيمها ، وقد روي عن على رضي المه عنه أنه كان يعزل عن إمائه فان عزل من غير حاجة كره ولم يحرم ، ورويت الرخصة فيه عن على وسعد بن أبي وقاص عن إمائه فان عزل من غير حاجة كره ولم يحرم ، ورويت الرخصة فيه عن على وسعد بن أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن على وخباب بن الارت وسعيد بن المسيب عند رسول الله والنخي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى ابو سعيد قال : ذكر يعني العزل عند رسول الله والنا أريد ما مريد الرجال وان اليهود عدث أن العزل المو ودة الصغرى قال و كذبت يهود لو تحمل وأنا أريد ما مريد الرجال وان اليهود عدث أن العزل المو ودة الصغرى قال و كذبت يهود لو آراد الله أن مخلقه ما استعامت أن تصرفه الوداود

(فصل) وبجوز العزل عن أمته بغير ادنها نص عليه أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لاحق لما في الوطء ولا في الولد ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم ولا الفيئة فلأن لا تملك المنع من

اليهود تحدث أن العزل هي الموددة الصغرى قال «كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » رواه أبو داود

ولا يعزل عن زوجته الحرة إلا باذنها قال القاضي ظاهر كلام أحمد وجوب استئنذان الزوجة في العزل ، ومحتمل أن يكون مستحباً ، لان حقها في الوطء دون الانزال بدليل أنه يخرج به من الفيئة والمنة ، وللشافسية في ذلك وجهان ، والاول أولى لما روي عن عمر قال : نهى رسول الله ويشيئي أن يعزل عن الحرة إلا باذنها ، رواه الامام أحمد في المسند وابن ماجة ولأن لها في الولد حقاً وعليها في العزل ضرر فلم يجز إلا باذنها .

(فصل) والنساء ثلاثة أفسام إحداهن زوجته الحرة فلا يجوز العزل عنها إلا باذنها في ظاهر المذهب وقد ذكر نا ذلك . (النانية) : أمته فيجوز العزل عنها ، فص عليه أحمد ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لا حق لها في الوط، ولا في الولد ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم ولا الفيئة فلا ن تملك المنع من العزل أولى . (الثالثة) زوجته الامة فالاولى جواز العزل عنها بغير أذنها وهو قول الشافعي استدلالا عفهوم الحديث المذكور .

وقال ابن عباس يستأذن الحرة ، ولا يستأذن الامةولائن عليه ضرراً في ارقاق ولده بخلاف الحرة ، ويحتمل أن لا يجوز الا باذنها لانها زوجة علك المطالبة بالوط، في اغيثة والفسخ عند تعذره بالعنة فلم يجز

الدرل أولى ولا يعزل عن ذوجته الحرة إلا باذنها . قال القاضي ظاهر كلام احمد وجوب استئذان الزوجة في العزل ويحتمل أن يكون مستحبا لان حتها في الوطء دون الانزال بدليل أنه يخرج به من الفيئة رالمنة ، والشافعية في ذلك وجهان ، والاول أولى لماروي عن عمر رضي الله عنه قال نعى رسول الله والمنظق الله والمنظق المند وابن ماجة ولان لها في الولدحقا وعليها في العزل ضرر فلم بجز إلا باذنها فاما زوجته الامة فيحتمل جواز العزل عنها بغير إذنها وهو قول الشانعي استدلالا بمفهوم هذا الحديث وقال ابن عباس تستأذن الحرة ولا تستأذن الامة ولان عليه ضرراً في استرقاق ولده بخلاف الحرة ومجتمل أن لا بجوز إلا باذنها لانها زوجة عملك المطالبة بالوط، في الفيئة والفسخ عند تعذره بالعنة وترك العزل من عمامه غلم يجز بغير إذنها كالحرة بالعرة والمناسخ عند تعذره بالعنة وترك العزل من عمامه غلم يجز بغير إذنها كالحرة

(فصل) فان عزل عن زوجته أو أمته ثم أنت بولد لحقه نسبه لما روى أبر داود عن جابر قال جا. رجل من الانصار إلى رسول الله عَيَّالِيَّةِ فقال إن لي جارية وأنا أطرف عليها وأنا أكر أن تحمل فقال د أعزل عنها أن شئت قانه سيأنها ماقدر لها » وقال أو سعيد كنت أعزل عن جارية لي فولدت أحب الماس إلي ولان لحوق النسب حكم يتعلق بالوطء فلم يعتبر فيه الانزال كسائر الاحكام وقدقيل إن الوطأ في الفرج بحصل به الانزال ولا يحس به

بنير إذنها كالحرة . وقال أصحابنا لا يجوز العزل عها إلا باذن سيدها لان الولد له والاولى جوازه لان تخصيص الحرة بالاستئذان دليل سقوطه في غيرها ولان السيد لا حق له في الوطء فلا يبجب استئذانه في كيفيته ومحتمل أن يكون استئذانها مستحباً لان حقها في الوطء لا في الازال بدليسل خروجه بذلك من الفيئة والعنة .

﴿ مسئة ﴾ (وله اجبارها على الغسل من الحيض والجنابة والنجاسة واجتناب المحرمات وأخذ الشعر الذي تعافه الفس الاالذمية فله اجبارها على الغسل من الحيض والنفاس وفي سائر الاشياء روايتان)

وجملة ذلك أن للزوج إجبار زوجته على النسل من ألحيض والفاس مسلمة كانت أو ذمية حرة أو مملوكة لانه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فملك إجبارها على إزالة مايمنع حقه فان احتاجت الى شراء الماء فثمنه عليه لانه لحفه ، وله اجبار المسلمة البالغة على النسل من الجنابة لان الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها إلا بالنسل. فأما الذمية ففيها روايتان.

(أحديهما) له اجبارها عليه لان كال الاستمتاع يقف عليه فان النفس تعاف من لا ينتسل من جنابة (والنانية): ليس له إجبارها. وهو قول ماك والثوري فان الوطء لا يقف عليه لاباحته بدونه، وللشافعي قولان كالروايتين، وفي ازلة الوسخ والدرن وفي تفليم الاظافر وجهان بناء على الروايتين في غسل الجبابة، ويستوي في هذا المسلمة والذمية لاستواثها في حصول النفرة بمن ذلك حالها، وله إجبارها

﴿ فصل في آداب الجماع ﴾

تستحب النسمية قبله أقول الله تعالى (وقدموا لا نفسكم) قال عطاء هي النسمية عند الجاع ، وروى ابن عباس قال قال رسول الله ويكليني ه لو أن أحدكم حين يأني أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزئتنا فولد ببنها ولد لم يضره الشيطان أبدا » منفق عليه ، ويكره التجرد عند المجامعة لما روى عنية بن عبيد قال قال رسول الله ويكليني و إذا أنى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد الهيربن » واما بن ماجة وعن عائشة قالتكان رسول الله ويكليني اذا دخل الحلا، غطى رأسه واذا أنى أهله غطى رأسه ولا يجامع بحيث براها أحد أو يسمم حسهما ولا يقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يعجبني الا أن يكم هذا كله وقال الحسن في الذي بجامع المرأة والاخرى تسمع قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحني ولا يتحدث بما كان بينه وبين أهله لما روى الحسن قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحني ولا يتحدث بما كان بينه وبين أهله لما روى الحسن قال جلس رسول الله ويكانسا، فقال و العمل إحدا كن تحدث النسا، بها حضم جها زوحها » قال باهله إذا خلا مم ليفعلون وإنا لنفعل فقال و لا تفعلوا فانها مثل ذله كم كمثل شيطان لتي فقالت امرأة إبهم ليفعلون وإنا لنفعل فقال و لا تفعلوا فانها مثل ذله كم كمثل شيطان لتي شيطانة فجامعها والناس ينظرون »

على إزالة شعر العانة اذا خرج عن العادة رواية واحدة ذكرها الفاضي وكذلك الاظفار فان طالا قليلا بحيث تعافه النفس ففيه وجهان ، وهل له منعها من أكل ماله رائحة كريمة كالبصل والثوم والكرات ? على وجهين (أحدهما) له منعها من ذلك لانه يمنع القبلة وكال الاستمتاع . (والثاني) ليس له ذلك لانه لا يمنع الوطه ، وله منعها من السكر وان كانت ذبية لانه يمنع الاستمتاع بهاويزيل عقلها ولا يأمن أن تجني عليه فأما شرب مالا يسكر فله منع المسلمة منه لانها يعتقدان تحريمه، وليس له منع الدمية منه نص عليه أحمد لانها تعتقد اباحته في دينها ، وله إجبارها على غسل فيها منه لما فيه من الرائحة الكريمة فهو كالثوم ، وهكذا الحكم لو تروج مسلمة تعتقد حل يسير النبيذ ومذهب الشافعي على نحو من هذا كله .

(فصل) قال الشيخ رضي الله شه (ولها عليه أن يبيت عندهاليلة من كل أربع ليال انكانت حرة) وجملة ذلك أن قسم الابتداء واجب ومعناء أنه إذا كانت له امرأة حرة لزمه المبيت عندها ليلة من كل أربع ليال مالم يكن له عذر ، وان كان له نساء فلسكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وبه قال انثوري وأبو ثور ، وقال انفاضي في المجرد لا يجب قسم الابتداء إلا ان كان بترك الوطء مضرة فان كان بركه غير مضر لم يلزمه قسم ولا وطء لان أحمد قال إذا وصل الرجل إلى امرأته مرة بطل أن يكون عنيناً أي لا يؤجل . وقال الشافعي لا يجب قسم الابتداء يحال لان القسم لحقه فلم يجب عليه

وروى أبو داود عن أبي هر برة عن النبي عَلَيْكِيُّو مثله بمناه ولا يستقبل القسبلة حال الجماع لان حرو بن حرم وعطاء كرها ذلك ويكره الاكثار من الكلام حال الجاع لما روى قبيصة من ذؤيبأن رسول الله عَيْكَ قَالَ ﴿ لَانكُتْرُوا الكلام عند مجامعة النسا. فان منه يكون الحرس والفأفا. ﴾ ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجاع في معنا، وأولى بذاك منه ويستحب أن يلاعب امرأته قبل الجاع لنهض شهوتها فتنال من فدة الجاع مثل ماناله

وقد روي عن عر بن عبد العزيز عن النبي مَيَكِيَّةٍ أنه قال ﴿ لاتواقعُهَا الا وقد أتاهامنالشهوةُ مثل ماأتاك لكيلا تسبقها بالفراغ _ قات وذلك إلي ? قال _ نعم انك تقبلها و تفوز هاو تلوزها فاذار أيت أنه قد جاءها مثل ماجا ك واقعتها عذاز فرغ قبلها كره له النزع حتى تفرغ لما روى أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ ﴿ اذا جامع الرجل أمله فليقصدها ثم اذا قضى حَاجته فلا يعجلهــا حتى تنضي حاجتها ﴾ ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعا لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذخرقة تناولها الزوج بعد فراغه فيتمسح بهافان عائشة قالت ينبغي المرأة اذا كانت عاقلة أن تنخذخرنة فإذا جامها زوجها ناولنه فمسح عنه ثم تمسح عنها فيصلبان في أو بهما ذلك ما لم تصبه جنابة ولا بأس أن يجمع ببن نسائه وإمائه نهدل واحد لما روي عن أنس قال سكبت لرسوا، الله عَيْدُ اللهُ عَلَيْكَةٌ من نسائه غسلا واحداً في ليلة واحدة فان حدث الجنابة لايمنم الوط. بدليل إيمام الجماع قال احمد اذا أراد أن يعود فاعجب

ولنا فول النبي مُتَطَالِيَّةٍ لمبدالله بن عمرو بن الماص « ياعبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل » ? قات بلي يا رسول الله قال فلا تفعل« صم وأفطر وقم ونم فان لجسدك عليك حقاً وإن لمينك عليك حقاً وإن لزوجك عليك حقاً ﴾ متفق عليه فأخبر أن للمرأة عليه حفاً

وقد روى الشعبي أن كلب بن سوار كان جالساً عند عمر بن الخطاب فجاءت امرأة فقالت ياأمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله انه ليبيت ليله قائبًا ويظل نهار. صائبًا فاستغفر لها وأثنى عليها واستحيت المرأة وقامت راجعة ففال كعب ياأمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها فجاء فقال لبكمب افض ببنها فانك فهمت من أمرهما مالم أفهم قال فاني أرى أنها امرأة عايها ثلاث نسوة وهي رابعتهن فأقضى له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وايلة فقال عمر والله مارأيك الاول باعجب إلي من الآخر أذهب فأنت قاض على البصرة روي ذلك عن عمر بن شبة في كتاب قضاة البصرة من وجوه هــذا أحدها وفي افظ قال عر نعمالقاضي أنت ، وهذه قصية اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماعا ولانه لو لم يكن حقا للمرأة اللك الزوج تخصيص إحدى زوجاته كالزيادة في الهُنة على قدر الواجب.

[﴿] مسئلة ﴾ (وان كانت أمة فين نمان ليال ليلة)

هذا اختيار شيخنا قال أصحابنا من كل مبع لأن أكثر ما يمكن أن يجمع معها ثلاث حراثرولها

الى الوضوء فان لم ينعل فأرجو أن لا يكون به بأس ولان الوضوء يزيده نشاطا ونظافة فاستحب وان اغتسل ببن كل وطئين فهو أفضل فان أبا رافع روى أن رسول الله والمسلخ طافعلى نسائه جميعا فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا فقلت يارسول الله لو جعلته غسلا واحداً إقال «هذا أزكى وأطيب وأطهر» عند كل امرأة منهن غسلا فقلت يارسول الله لو جعلته غسلا واحداً إقال «هذا أزكى وأطيب وأطهر» رواه أحد في المسند، وروى أحاديث هذا الفصل كلها أبو حفص العكبري، وروى ابن بطفياسناده عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل أول الليل ثم أراد أن يعود توضأ وضوءه الصلاة »

(فصل) وايس الرجل أن يجمع بين امر أنيه في مسكن واحد بغير رضاها صفيراً كان أو كبيراً لان عليها ضرراً لما بينهما من العداوة والغيرة واجباعهما يشير المحاصمة والمقاتلة وتسمم كل واحدة ونهما حسه إذا أنى إلى الاخرى أو ترى ذلك فان رضيتا بذلك جازلان الحق لممافلها المسامحة بتركدو كذلك إن رضيتا بو مه بينها في لحاف واحده وإن رضيتا بأن بجامع واحدة بحيث تراه الاخرى لم يجز لان فيه دنادة وسخما وسخما ومقوط مروقة فلم يبح برضاها وإن أسكنهما في دار واحدة كل واحدة في ببت جاز اذا كان ذلك مسكن مثلها

(فصل) روي عن النبي وَلَيُطَالِنَهُ أَنَهُ قال ﴿ أَنَهُ جَبُونَ مَنْ غَيْرَةَ سَعَدُمُ لَا نَا أَغَيْرَ مَنْهُ وَاللَّهُ أَغَيْرُهُ مِنْ ﴾ ومن علي رضي الله عنه قال : بلفني أن نساءكم ابزاحن العلوج في الاسواق أما تفارون ؟ أنه لاخير فيمن لايفار . وقال محد بن علي بن الحسين كان ابراهيم عليه السلام غيوراً وما من أمري، لا يفار إلا منكوس القاب .

الساءة والاولي أولى ايكرن على النصف ما المجرة فان حق الحرة من كل ثمان ايلتان ولو كان الامة الياة من سبع لزاد على النصف و الم يكن المجرة ايلنان وللا الميلة ولانه إذا كان تحته ثلاث حرائر وأمة فلم يرد أن يزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبعا فهاذا نصنع في الليلة النامة بمان أوجبنا عليه مبيتها عند حرة فقد زادها على ها يجب لها وإن باتها عند الامة جملها كالحرة ولا سبيل اليه وعلى ما اختاره شيخنا تكون هذه الليلة الثامنة له ان أحب انفرد فيها وان أحب بات عند الأولى مستأنفا القسم وان كان عنده حرة وأمة قسم لهن ثلاث ليال من ثمان وله الانفراد في خس وان كان تحته حرة ان وأمة فالهن خاس وله ثلاث وان كان حرة ان وأمتان فالهن ست وله ليلتان وان كانت أمة واحدة فلها ليلة وله سبع وعلى قول الاصحاب لها ليلة وله ست

[﴿] مَسَّنَاتًا ﴾ ﴿ وَلَهُ الْاَنْفُرَادُ بِنَفْسُهُ فَيَا بِرَّي وَقَدَّ ذَكُرَنَاءُلَانَهُ قَدْ وَفَاهُنَ حَقَهِنَ فَلَمْ تَجِبُ عَلَيْهُ وَيَادَةً كَا لُو وَفَاهِنَ حَقَهِنَ مِنَ النَّفْقَةُ وَالْسَكَسُوةُ وَالسَّكُنُ ﴾

(مسئلة) قال (أبو القاسم وعلى الرجل أنْ يساري بين زوجاته في القسم)

(فصل) ويقسم المريض والمجبوب والعنين والحقي والحقمي و بذلك قال الثوري والشاني وأصحاب

الوط، واجب على الرجل اذا الم يكل عذر وبه قال مالك وقال الماضي لا يجب الا أن يتركه للاضرار وقال الشانعي لا يجب عليه لانه حق له نلا يجب عليه كسائر حقرقه)

ولنا ما تقدم في المسألة المتقدمة في أول الفصل ولان في بعض الروايات حديث كعب حين قضى بين الرجل وامرأته قال ان لها عليك حفا بابل تصيبها في أدبم لمن عدل فأعطها ذاك ودع عنك العلل الستحسن عمر قضاء ورضيه ولانه حق يجب بالاتعاق اذا حلف على تركه فيجب قبل أن محلف كما ثر الحقوق الواجبة محقق هذا أنه لو لم يكن واجبا لم يصر بالمين على تركه واجبا كما ثر مالا يجب ولان النكاح شرع الصلحة الزوجين ودفع الضرد عنها وهو مفض الى دفع ضرد الشهوة عن الرأة كانضائه إلى دفع ذلك عن الرجل فيجب تعليله بذلك ويكون الوط حقا لهما جيعا ولانه لو لم يكن لهما فيه حق لما وجب استنذائها في العزل كلامة

(فصل) ريجب في كل أربعة أشهر مرة نص عليه أحمد ورجهه ان الله تعالى قدر: بأربه أشهر في حق المرلي فكذلك في حق غيره لان ليمين لا توجب ما حلف على تركه فيدل على أنه واجب بدونها في مسئلة في (فان سافر عنها أكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزمه ذلك ان لم يكن له عذر) وجملة ذلك أنه اذا سافر عن امرأته لعذر وحاجة سقط حقها من القسم والوطء وان طالسفره ولذلك لا يفسخ نكاح المفقود اذا ترك لامرأته نفقة وأن لم يكن له عذر مانم من الرجوع فان أحمد

الرأي لان الفسم الانسوذلك حاصل عن لا يطأ عرقد روت عائشة أن رسول الله وَ عَلَيْكُ لما كان في مرضه جمل بدور في نسائه و يقول أين أنا غدا ? أين أنا غدا ؟ و اه البخاري فان شق عليه ذلك استأذنها في الكون عند إحداهن كا فعل النبي وَ عَلَيْكُ ، قالت عائشة إن رسول الله وَ عَلَيْكُ بعث إلى النساء فاجتمعن قال و اني لا أستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعاتمن » فأذن له رواه أبو داود قان لم يأذن له أفام عند إحداهن بالقرعة أو اعترالهن جميعا إن أحب ، قان كان الزوج مجنونا لا يخاف منه طاف به الولي عليهن ، وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لانه لا يحصل ، انسولا فائدة وإن لم يعدل الولي في القسم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقفي المظاومة لانه حق ثبت في ذسته فازمه إيفاؤه حال الافاقة كالم ل

(فصل) ويقسم للمريضة والرئقا، والحائض والنفسا، والمحرمة والصغيرة الممكن وطؤها وكابن سوا، في القسم ، وبذلك قل مالك والشاذي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيره خلافهم ، وكذلك التي ظاهر منها لان القصد الايوا، والسكن والانس وهو حاصل لهن ، وأما الحينونة فان كانت لايخاف منها فهي كالصحيحة وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولايها (فصل ' ويجب قسم الابتدا، ومعناه انه اذا كانت له امرأة لزمة المبيت عندها ليلة من كل أربع ، وبه قال الثوري وأبو ليال مالم يكن عذر ، وإن كان له نسا، فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وبه قال الثوري وأبو

رحمالة ذهب الى توقيته بستة أشهر فانه قيل له كم ينيب الرجل عن زوجته ?قال ستة أشهر يكتب اليه فان أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما واعا صار الى تقديره بهذا لحديث عمر ، رواه أبو حفص باسناده عن زيد بن أسلم قال بينما عمر بن الحطاب بحرس بالدينة فمر بامرأة وهي تقول :

تطاول هذا الايل واسود جانبه وطال على أن لا خليل ألاعبه ووالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها عمر فقيل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فارسل اليها امرأة تمكون معها وبعث إلى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم تصبر المرأة عن زوجها ? فقا التسبحان الله مثلث يسأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أريد النظر للمسلمين ماساً لتك قالت خمسة أشهر أوستة أشهر فوقت للناس في مغازيهم سنة أشهر يسيرون شهراً ويتيمون أربعة ويسيرون شهراً راجمين وسئل أحمد كم للرجل ينيب عن أهله ? قال يروى سنة أشهر وقد يغيب الرجل أكثر من ذلك لا مر لا بدله

﴿ مسئلة ﴾ (فان أني شيئا منذلك ولم يكن ثم عذرفطلبت الفرقة فرق بينهما)

قال أحمد في رواية ابن منصور في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول غدا أدخل بها إلى شهر يجبر على الدخول قال أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها وإلا فرق بينها فجمله أحمد كالمولى وقال أبو بكر بن جعفر لم يرو مسئلة بن منصور غيره وفيها نظر وظاهر قول أصحابنا أنه لا يفرق بينها الذلك

ثور ، وقال القاضي في الحجرد لايجب قسم الابتداء إلا أن يترك الوطء مصراً فان تركه غير مصر لم يلزمه قسم ولا وط. لان أحمد قال اذا وصل الرجل الى امرأته مرة بطل أن يكون عنينا أي لا يؤجل وقال الشانعي لا بجب قسم الابتداء بحال لان القسم لحقه فلم يجب عليه

ولنا قول النبي والمنافي الله بها الله بن عرو بن العاص المه وألم أخبر أنك تصوم النهار و تقوم الليل؟ ها قلت بلى يارسول الله قال و فلا تفعل صم ، وأفطر ، وقم ، ونم فان لجسدك عليك حقا ، وإن احياك عليك حقا وان لزوجك عليك حقا ، متفق عليه فاخبر أن المرأة عليه حقا وقد اشتهرت قصة كعب ابن سور رواها عر بن شبة في كتاب قضاة البصرة من وجوه احداهن عن الشعبي أن كعب بن سور كان جالسا عند عر بن الخطاب فجالت امرأة فقالت يا أمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله انه ليبيت ليه قائما ويظل نهاره صائما فاستغفر لها و ثني عليها واستحيت المرأة وقاءت راجعة فقال كعب بأمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها ? فجا فقال لكعب اقض بينها فاللك فهمت من أمرهما مالم أفهم قال فأي أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي راجتهن فأقضي له بثلاثة أيام وليالهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة فقال عر : نعم الفاضي أنت . وهذه قضية أنقشرت فأنت قاض على أهل البصرة ، وفي رواية فقال عر : نعم الفاضي أنت . وهذه قضية أنقشرت فأنت ذكر فكانت اجماعا . ولانه لو لم يكن حقا لم أن حقا لم تتحتحق فسخ النكاح لتعذره بالجب والعنة وامتناعه بالايلاء ، ولانه لو لم يكن حقا لم أن الزوج تخصيص إحدى زوجتيه به كالزيادة في النفقة قال على بالايلاء ، ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجتيه به كالزيادة في النفقة على بالايلاء ، ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجتيه به كالزيادة في النفقة على بالايلاء ، ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجتيه به كالزيادة في النفقة على بالايلاء والعنة والمناعه بالايلاء ، ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجتيه به كالزيادة في النفقة على المؤلفة والمؤلفة والمؤلف

وهو قول أكثر الفقها، لانه لوضربت له المدة لذلك وفرق بينهما لم يكن للايلا، أنر ولا خلاف في اعتباره وقال بمض أصحابنا إن غاب أكثر من ذلك لغير عذر يراسله الحاكم فان أبى أن يقدم فسخ نكاحه ، وروي ذلك عن احمد ومن قال لايفسخ نكاحه إذا ترك الوط وهو حاضر فههنا أولى، وفي جميع ذلك لا يجوز الفسخ عند من يراه الا بحكم الحاكم لانه مخذف فيه ، وعن أحمد ما يدل على أن الوط، غير واجب فيكوز هذا كله غير واجب لانه حق له فلم يجبر عليه كما ترحقوقه وهذا مذهب والاول أولى لما ذكر نا

(فصل) سئل أحمد يؤجر الرجل أن يأني أهله وليس له شهوة قال له إي والله محتسب الولد قال لم يرد الولد يقول هذه المرأة شابة لم لا يؤجر ? وهذا صحيح وإن أبا ذر روى أن رسول الله عَلَيْكِيْرُ قال « مباضعتك أهلك صدقة » قلت يارسول الله أنصيب شهو تنا و نؤجر ? قال « أرأيت لو وضعه في غير حقه ? ما كان عليه وزر » قال بلى قال «أفتتحتسبون بالسيئة ولا تحتسبون بالحير ؟ » ولا نه وسيلة الى الولد وإعفاف نفسه وامرأته وغض بصره وسكون نفسه أو الى بعض ذلك

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن يقول عند الجماع بسم الله اللهم جنبني السيطان وجنب الشيطان مارزقتني) لقول الله نمالي (وقدموا لانفسكم) قال عطاء هي التسمية عند الجماع، وروى ابن عباس قال: قدر الواجب. إذا ثبت هذا فقال أصحابنا حق المرأة ليلة من كل أربم وللأمة ليلة من كل سبع لان أكثر مايكن أن بجمع معها ثلاث حرائر ولها السابعة

والذي يقوى عندي أن لها ليلة من ثان لنكون على النصف بما للحرة فان حتى الحرة من كل ثان للتان ايس لها أكثر من ذلك ، فلو كان للامة ليلة من سبع لزاد على النصف ولم يكن للحرة ليلتان وللأمة ليلة ولانه إذا كان تحته ثلاث حرائر وأمة فلم يرد أن يزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبعاً فماذا يصنع في ألله الثامنة ? أن أوجبنا عليه مبيتها عند حرة فقد زادها على ما يجب لها ، وأن بالها عند الامة جعلها كالحرة ولا سبيل اليه ، وعلى مااخترن تكون هذه الميلة الثامنةله ، أن أحب انفرد فيها وان أحب بات عند الاولى مستأنفا للنسم ، وانكان عند، حرة رأ.ة قسم لهن ثلاث ايال من ثمان وله الانفراد في خمس ، وان كان تحته حرَّتان وأمة فلهن خمس وله ثلاث وان كان حرَّتان وأمتان فلهن. ست وله اثنتان وانكانت أمة واحدة فلها ليلة وله سبع، وعلى قولهم لها ليلة ولهست

(فصل) والوط. واجب على الرجل إذا لم يكنُّ له عذر وبه قال مالك وعلى قول القاضي لايجب الا أن يتركه للاضرار وقال الشانعي لابجب عليه لانه حق له فلايجب عليه كسائر حقوقه

ولنا ما نقدم في الفصل الذي قبله ، وفي بعض روايات حديث كعب أنه حين قضى بين الرجل وامرأته قال ان لها عليك حمّا يابمل تصيبها فيأربع لمن عدل فأعطها ذاك ودع عنك العلل فاستحسن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو أن أحدكم حين يأني أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقتنا فولد بينهما ولد لم يضره الشيطار ابداً ، متفق عليه

(فصل) ويكره التجرد عند المجامعة لما روى عتبة بن عبد الله فال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أتى أحدكم أهله فليستر ولايتجردان تجردالعيرن»روا. ابن ماجهوعن عائشة قالتكانرسولالله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أنى أهله غطى رأسه ولايجامع بحيث براهما أحد أويسم حسهما ولايقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يعجبني إلا ان يكم هذا كله وقال أحمد في الذي يجامع المرأة والاخرى تسمع قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الخفي ولا يتحدث يما كان بينه ربين أهله لما روي عن الحسن قال جلس رسول الله صلىالله عليه وسلم بين|ارجال والنساء فأفبل على الرجال فقال « لعل أحدكم يحدث عا يصنع باهله اذا خلا _ ثم أقبل على النساء فقال -لمل إحداكن تحدث بما بصنع بها زوجها قال فقالت امرأة إنهم ليفعلون وإنا الفعلفقال_ لاتفعلوا فانما مثلكم كنل الشيطان لفي شيطانة فجامعها والناس ينظرون » وروى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله بمعناه ولا يستقبل القبلة حال الجماع لان عمر و بن حزم وعطاء كرها ذلك .

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يكثر الكلام حال الوط.)

لما روى قبيصة بن ذؤيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لَا تَكَثَّرُوا الْكَلَّامُ عَنْدَ مِجَامِعَةً

عر قضاء ورضيه ، ولانه حق واجب بالاتفاق وإذا حلف على تركه فيجب قبل أن يحلف كسا الحقوق الواجبة ، يحقق هذا أنه لولم يكن واجبا لم يصر باليمين على تركه راجبا كسائر ما لابجب ولان النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الفيرر عنها وهو مفض الى دفع ضرر الشهوة عن المرأة كافضائه الى دفع ذلك عن الرجل فبجب تعليله بذلك ويكون النكاح حقا لها جيما ، ولانه لولم يكن لها فيه حق لما وجب استئذانها في العزل كالامة

إذا ثبت وجوبه فهو مقدر بأربعة أشهر نص عليه أحمد ووجهه ان الله تعالى قدره بأربعة أشهر في حق المولي فكذلك في حق غيره لان الهين لاتوجب ماحلف على تركه فيدل على انه راجب بدونها فان أصر على ترك الوط، وطالبت المرأة فقد روى ابن منصور عن أحمد في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بهايقول غداً أدخل بها غدا أدخل بها إلى شهر هل مجبر على الدخول ؟ فقال أذهب الى أربعة أشهر ان دخل بها والا فرق بهنها فجعله أحمد كالمولى

وقال أبو بكر بنجعفر لم يرو مسئلة ابن منصور غيره وفيهانظر وظاهر قول اصحابنا انهلا يفرق يبنها الذلك وهو قول أكثر الفقها. لانه لو ضرب له المسدة اذلك وفرق بينها لم يكن الايلاء أثر ولا خلاف في اعتباره

(فصل) وإن سافر عن امرأنه لعذر وحاجة مقط حقها من القسم والوطء ، وان طال سفره

النساء فان منه يكون المخرس والفأفاء ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجماع في ممناه ويستحبأن يلاعب امرأته عند الجماع لتنهض شهوم التال من لذة الجماع مثل ما ناله ، وقد روى عمر بن العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تواقعها الا وقد أناها من الشهوة مثل ما أناك لكيلا تسبقها بالفراغ » قلت وذلك إلي * قال « نعم إنك تقبلها و تغمزها و تلمسها فاذا رأيت أنه قد جامها مثل ما جاءك واقعتها »

﴿مُسُلَّةً﴾ (ولا بنزع اذا فرغ قباما حتى نفرغ)

لما روى أنس فال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل أهله فليقصدها ثم إذا قضى الرجل حاجته فلا يعجلها حتى تقضي حاجتها » ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعاً لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذ خرقة تناولها الزوج بعد فراغه يتمسح بها فان عائشة قالت : ينبغي للمرأة إذا كانت عاقلة أن تتخذ خرقة فاذا جامعها زوجها ناولته فمسح عنه ثم بمسح عنها فيصليان في ثوبهما ذلك ما لم تصده جنابة

﴿مُسْئَلَةٍ﴾ (ولا بأس أن يجمع بين وطء نسائه و إمائه بغسل واحد)

لما روى أس قال سكت لرسول الله على الله عليه وسلم فاغتسل من نسائه غسلاو احداً في ليلة واحدة ولان حدث الجنابة لا يمنع الوط، بدليل إعام الجماع ويستحب الوضوء عند معاودة الوط، نص عليه

واذلك لا يصح نكاح المفقود إذا ترك لامرأته نفقة ، وان لم يكن له عدر مانع من الرجوع فان أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر فانه قبل له كم يفيب الرجل عن زوجته ? قال ستة أشهر يكتب اليه فان أبى أن يرجم فرق الحاكم بينهما ، وانما صار إلى تقديره بهذا لحديث عمر رواه ابوحفص باسناده عن زيد بن أسلم قال : بينا عمر بن الخطاب يحرص المدينة فمر بامرأة في بيتها وهي تقول

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لا خليل ألاعبه ووالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها عر فقبل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فأرسل اليها امرأة تكون معها وبعث إلى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم تصبر المرأة عن زوجها إفغالت سبحان الله مثلك يسأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أريد النظر المسلمين ماسألتك قالت خدة أشهر سنة أشهر فرقت الناس في مفاذيهم سنة أشهر يسيرون شهراً ويقيمون أربعة ويسيرون شهراً راجعين . وسئل أحد كم الرجل أن يقيب عن أهله في قال يروى سنة شهر وقد يغيب الرجل أكثر من ذلك لامر لا بدله فاز غاب أكثر من ذلك لامر لا بدله فاز غاب أكثر من ذلك المي عند وفن عبيم ذلك لا يجرز الفسخ عند من يراه الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه وهر حاضر فنها أحد يؤجر الرجل أن يأتي آهله وليس المشهوة ؟ فقال إي رافله محتسب الوادوان (فصل) وسئل أحد يؤجر الرجل أن يأتي آهله وليس المشهوة ؟ فقال إي رافله محتسب الوادوان

أحمد قال فان نم يفعل فأرجو أن لا يكون به بأس ولان الوضوء يزيده نظافة ونشاطة فاستحب وان اغتسل بين كل وطئين فهو أفضل فان أبا رافع ربى أن رسول الله صلى الله عليه وسل طاف على نسائه جميعاً فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا فقات يارسول الله لوجملته غسلا واحدا قال هذا أزكى وأطيب وأطهر رواه الامام أحمد في المسند وروى هذه الاحاديث التي في آداب الجماع كامها أبو حفص العكبري وروى ابن بطة باسناده عن أبي سعيد قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل من أول الليل ثم اردان بعود توضأ وضوء ه للصلاة »

⁽فصل) وليس للرجل أن يجمع بين امرأتيه في مسكن واحد إلا برضاها صغيراً كان المسكن اوكبيراً لأن عليها ضررا لما بينها من العداوة والغيرة فاجهاعها شير الخصومة والمقابلة وتسمم كل واحدة منها حسه إذا أنى الاخرى أو ترى ذلك فان رضيا بذلك جاز لان الحق لهما فلهما المسامحة بتركه وكذلك إن رضيا بنومه بينهما في لحاف واحد فان رضيا بان مجامع إحداها محيث ثراه الاخرى لم يعجز لأن فيه دناءة وسخفاً وسقوط مروءة فلم يجز برضاهما وان اسكنها في دار واحدة كل واحدة منها في بيت جاز أذا كان ذلك سكن مثلهما

⁽مسئلة) (ولايجامع احدام المجيث تراه الاخرى اوغيرهما لانفيه دناءة ولايحدثها بما جرى بينها ولامحدث غيرها لما روي من حديث الحسن

«مباضعنك أهلك صدقاً قلت يارسول الما أنصيب شهوتنا ونؤجر ؟ قال أرأيت اووضعافي غير حقه كان عليه وزر؟ قال قلت إلى قال _ أفتحتسبون بالسيئة ولا تعتسبون بالخير، ولانه وسيلة إلى الولد وإعناف نفسه وامرأته وغض بصره وسكون نفسه أو الى بعض ذلك

(فصل) وليس عليه الله وبة بين نسائه في المفقة والـكسوة اذقام بالواجب لكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له إمرأتان: له أن يفضل إحداهما على الاخرى في النفقة والشهوات والكسى إذا كانت الاخرى في كفاية وهذا لان التسوية في هذا كله تشق فلو وجب لم يمكنه القيام به إلا بحرج فـقط وجوبه كالتسوية في الوط.

﴿ مسئلة ﴾ قال (وعماد القسم الليل)

لاخلاف في هذا وذلك لان الليل للسكن والايواء يأوي فيه الانسان إلى منزلا ويسكن إلى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة ، والنهار المعاش والحروج والتكسب والاشتقل . قال الله تعملل (وجعل الديل سكنا) وقال تعالى (وجعلنا الديل الما وجعلنا البيل الما وجعلنا البيل الما ووعلنا الما ووعلنا الما والنهار لتسكنوا فيه ولنبغوا من فضله) فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ليلة وليلة ويكون في النهار في معاشه وقضاه حقوق الناس وماشا عمايا حام إلا أن يكون عمن معاشه بالليل كالحراس ومن أشبههم قانه يقسم بين نسائه بالنهار وبكون الليل في حقه كالمهار في حق غيره

⁽فصل) روي عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال «تعجبون من سعد لأنا أغير منه والله أغير مني» وعن على رضي الله عنه قال بالمني ان نساءكم يراحمن العلوج في الاسواق أما تفارون انه لا خير فيمن لا يغار وقال محمد بن على بن الحسين كان ابراهيم عليه السلام غيوراً وما من امريء لا يغار إلا منكوس القلب.

⁽مسئلة) (وله منها من المخروج من منزلها الى مالها منه بد سواء ارادتزيارة والديها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما)

قال احمد في امرأة لها زوج وام مريضة طاعة زوجها اوجب عليها من امها الا ان يأذن لها وقد روى ابن بطة في احكام النساء عن انس ان رجلا سافر ومنع زوجته الخروج فمرض ابوها فاستأذنت رسول الله عليه وسلم ها انقيالله لأنخالفي زوجك وأوحى الله عليه وسلم ها انقيالله لأنخالفي زوجك فأوحى الله المانسي صلى الله عليه وسلم هاني قدغفرت لها بطاعة زوجها ولان طاعة الزوج واجبة والعيادة غير واجبة فلا يجوز ترك واجب لما ليس بواجب ولا يجوز لها الخروج الاباذنه

⁽مسئة) (فان مرض بعض محارمها او مات استحب له ان يأذن لها في الخروج اليه) لما فيذلك من صلة الرحم وفي منعها منه قطيمة الرحم وحمل لزوجته على مخالفته وقد امراللة تعالى

(فصل) والنهار بدخل في القسم تبعاً لابل بدليل ماروي أن سودة وهبت يومهالها شقة نفق عليه وقالت عاشة قبض رسول الله وتقليله في بيني وفي يومي وإنما قبض النبي وتقليله الدلة وتقليله والمنابة لانالنهار تابع للبلو المذا يكون أول الشهر الميل واو نذراء تكاف شهر دخل معتكفه قبل غروب شمس الشهر الدي قبله ومخرج منه بعد غروب شمس آخر يوم منه فيبدأ بالايل وان أحب أن يجعل النهار مضافا اليل الذي يتعقبه جاز لان ذلك لا يتفارت

(فصل) فان خرج من عند بعض نسائه في زمانها فان كان ذلك في النهار أو أول الليل أو آخره الذي جرت العادة بالانتشار فيه والخروج إلى الصلاة جاز فان المسلمين بخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه ، وأما النهار فهو المعاش والانتشار ، وإن خرج في غير ذلك ولم بلبث أن عاد لم يقض لها لانه لا فائدة في قضا. ذلك ، وإن أقام قضاه لها سوا، كانت إقامته لمصدر من شفل أو حبس أو لغير عدر لان حقها قد فات بغيبته عنها ، وإن أحب أن يجعل قضاء الذلك غيبته عن الأخرى مثل ما غاب عن هذه جاز لان التسوية تحصل بذلك ولانه إذا جاز له ترك الليلة بكالها في حق كل واحدة منها في مضها أولى ويستحب أن يقضي لها في شل ذلك الوقت لانه أباغ في المائلة والقضاء تعتبر المائلة فيه كقضا، العبادات والحقوق وإن قضاه في غيره من الهيل مثن أن فاتها في أول الليل فقضاه في آخره أومن آخره فقضاه في أرله ففيه وجهان (أحدها) بجوز الليل مثن أن فاتها في أول الليل فقضاه في آخره أومن آخره فقضاه في أرله ففيه وجهان (أحدها) بجوز

بالمعاشرة بالمعروف وأيس هذا من المعاشرة بالمعروف فانكانت زوجته ذمية فله منه المن الحروج الى الكنيسة ولان ذلك ليس بطاعة ولانفع فان كانت مسلمة فقال الفاضي له منعها من الحروج الى المساجد وهو مذهب الشافعي وظاهر الحديث منعه من منعها وهو قوله عليه الصلاة والسلام «لا يمنعوا إاء الله مساجد الله» وروي أن ابن الزبير تزوج عاتكة بنتزيد بن عمرو بن نفيل فكانت تخرج الى المساجد وكان غيوراً فيقول لما لوصليت في بيتك فتقول لا أزال أخرج أو تمنى فكره منعها لهذا وقال أحد في الرجل تكون له المرأة والامة النصرائية يشتري لها زناراً قال لا بل تخرج هي تشتري لنفسها فقيل له جاربته تعمل الزنائير ? قال لا

(فصل) وليس على المرأة خدمة زوجها في المجن والخبر والطبيخ وأشباهه نص عليه أحمد وقال أبو بكر بن أبي شيبة وأبو إسحاق الحوزجاني عليها ذلك واحتجا بقصة على وفاطمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قضي على ابنته فاطمة بخدمة البيت وعلى على ماكان خارجا من البيت من عمل رواه الحجوزجاني من طرق وقال الحجوزجاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت آمرا أحداً أن يسجد لاحد من طرق وقال الحجوزجاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت آمرا أحداً أن يسجد لاحد المرت المرأة أن نسيجد لزوجها » ولو أن رجلا أمر امرأته ان تنقل من جبل أسود الى جبل أحمر أو من جبل أحمر إلى جبل أسود كان عليها أن تفعل » ورواه باسناده قال فهذا طاعته فيما لامنفعة فيه (المغني والشرح المكبير)

لانه قد قضى قدر ما فاته من اللبلوالآخر لا يجوز لهدم المماثلة اذا ثبت هذافانه لا يمكن قضاؤه كله من لبلة الاخرى لنلا يفوت حق الاخرى فتحتاج إلى قضاء والحكن إما أن ينفرد بنفسه في لبلة فيقضي منها و إما أن يقسم لبلة بينهن و يفضل هذه بقدر مافات من حقها و إما أن يترك من البلة كل واحدة مثل ما فات من لبلة هذه و إما أن يقسم المتروك بينها مثل أن يترك من لبلة إحداها ساعتين فيقفي لها من لبلة الاخرى صاعة واحدة فيصير الفائت على كل واحدة منها ساعة

(فصل) وأما الدخول على ضرتها في زمنها فان كان ليلا لم بجر إلا لضرورة مثل أن يـكون منزولا بها فيريد أن بحضرها أو توصي اليه أو مالا بد منه فان فعل ذلك ولم بلبث أن خرج لم بقض وان أقام وبرئت المرأة المريضة قضى اللاخرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها وإن خرج لحاجة غير ضرورية أثم والحسكم في القضاء كالو دخل الضرورة لأنه لا فائدة في قضاء اليسير وإن دخل عليها في زمن يسير ففيه وجهان

[أحدها] لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسيم والزمن اليسير لا يقضي.

(والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ليلة المجامعة فيجامعها ليمدل بينها ولان اليسير مع الحياء بحصل به السكن فأشبه الكشير وأما لدخول في النهار إلى المرأة في يرم غيرها فيجرز الحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها

فكيف بمؤنة معاشه ? وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر نساء. نخدمته فقال « ياعائشة المقينا يا عائشة أطعمينا ياعائشة هلمي الشفرة واشتحذبها محجر » وروي أن فالحمة أتترسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه مانلقى من الرحى وسألته خادما يكفيها ذلك

ولنا أن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره كسقي دوابه وحصاد زرعه فأ ماقسم النبي صلى الله عليه وسلم بين علي وفاطمة فعلى ما يلبق بهامن الاخلاق المرضية ومجرى العادة لا على سبيل الا يجاب كاقدروي عن أسها و بنت أبي بكر أنها كانت تفوم بغرس الزبير و تلفظ له النوى و تحمله على رأمها و لم يكن ذلك واجباً عليها وكذلك لا مجب على الزوج الفيام بمصالح خارج البيت ولا الزيادة على ما يجب لها من النفقة والكموة و لكن الاولى فعل ما جرت به العادة بقيامها به لانه العادة ولا تصلح الحال إلا به ولا تنظم المعشمة بدونه .

﴿مُسَالُةٍ ﴾ (ولا تَملكُ المرآة اجارة نفسها للرضاع والخدمة بغير إذن زوجها)

أما إذا فمات ذلك باذنه جازولزمالعقدلان الحق لهما لا يخرج عنهما وإن كان بغير إذنه لم يصح لما يتضمن من تفويت - قرزوجها وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي ويجوز في الآخر لانه تناول محلا غير محل النكاح لكن لازوج فسخه لانه يفوت به الاستمناع ويختل

ولنا أنه عقد يُموت به حق من ينسب له الحق بعقد سابق فلم يصح كاجارةالمستأجرفاًما ان أجرت

ونحو ذلك لما روت عائشة قالت كان رسول الله وَلَيْكِيْتُهُ يَدِخُلُ عَلَى فِي يَوْمَ غَيْرِي فَيِنَالُ مَنِي كُل شيء إلا الجاع وإذا دخل اليها لم يجامعها ولم يطلءندها لان السكن بحصل بذلك رهي لانستحقه وفي الاستمتاع منها عا دون الفرج وجهان

(أحدهما) يجرِز لحديث عائشة (والثاني) لا يجوز لأنه يحصل لها به السكن فأشبه الجماع قان أطال المقام عندها قضاه وإن جامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان على ما ذكرنا ومذهب الشافعي على نحو ما ذكرنا إلا أنهم قالوا لا يقضى إذا جامع في النهار

وَلَنَا أَنَّهُ زَمَن يَقْضِيهُ إِذَا طَالَ المَّمَامُ فَيَقَضِيهِ إِذَا جَامَعُ فَيهُ كَالَيْلُ

(فصل) والاولى أن يكون لـكل واحدة منهن مسكن يأتها فيه لانرسول الله يؤليلي كان يقسم هكذا ولانه أصون لهن وأستر حتى لا يخرجن من ببوتهن وأن اتخذ لنفسه معزلا يستدعي اليه كل واحدة منهن في لبلنها ويونها كان له ذلك لان للرجل نقل زوجته حيث شا، ومن امتنعت منهن من إجابته سقط حقها من القسم لنشوزها وإن اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض كان له ذلك لان له أن يسكن كل واحدة منهن حيث شا، وإن حبس الزوج فأحب القسم بين نسائه بان يستدعي كل واحدة في ليلنها نعليهن طاعته إن كان ذلك سكني مثابن وأن لم يكن لم الزمهن إجابته لان عليهن في ذلك ضرراً وإن أطعنه لم يكن له أن يترك العدل بينهن ولا استدعاء بعضهن دون بعض عليهن في غير الحبس .

المرأة نفسها الرضاع ثم تزوجت صح العقد ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة لان منافعها ملكت بالعقد السابق على نكاحه فأشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة وداراً مشغولة فان نام الصبي واشتغل بغيرها فللزوج الاستمتاع وليس لولي الصبي منعها وبهذا قال الشافعي وقال مالك ايس له وطؤها الا برضى الولي لان ذلك ينفص اللبن

ولنا أن وط. الزوج مستحق بالعقد فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كما لو أذن فيه الولي ولأنه يجوزله الوط. مع اذن الولي فجاز مع عدمه لانه ليس للولي الاذن فيما يضر بالصبي ويسقط حقوقه مسئلة ﴾ (وله أن يمنعها من رضاع ولدها الا أن يضطر اليها ويخشى عليه)

وجملته أن الزوج منع امرأته من رضاع ولدها من غيره ومن رضاع ولد غيرها الا أن يضطراليها لان عقد النكاح بقنضي عليك الزوج الاستمتاع في كل الزمان من كل الجهات سوى أوقات الصلوات والرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الاوقات فكان له المنع كالخروج من منزله فان اضطر الولد البها بأن لا يوجد مرضعة سواها ولا يقبل الولد الارتضاع من غيرها وجب التمكين من إرضاعه للنها حال ضرورة وحفظ لنفس ولدها فقدم على حق الزوج كتقديم المضطر على المالك إذا لم يكن بالمالك مثل ضرورته .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو وطي، زوجته ولم يطأ الاخرى فايس إماص)

لانه لم خلانا ببن أهل العلم في أنه لانجب التسوية بين النساء في الجماع وهو مذهب مان والشافي وذلك لان الجماع طريقه الشوة والميل ولا سبيل إلى التسوية ببنهن في ذلك فان قلبه قد يميل إلى الحداهم دون الاخرى قال الله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) قال عبيدة السلماني في الحب والجماع وان أمكنت النسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه الملفي العدل وقد كان النبي علي الله يتم بينهن فيعدل ثم يقول الهم هذا قسمي فيماأ المك فلا تلمني فيما لاأملك وروي أنه كان يسوي بينهن حتى في القبل ولا تجب التسوية بينهن في الاستمتاع بما دون الفرح من القبل والممس ونحوها لانه إذا لم تجب التسوية في الجماع ففي دواعيه أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويفسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليانين وإن كانت كنابية)

وبهذا قال علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب ومسروق والشافعي واسحاق وأبوعبيد، وذكر أبو عبيد أنه مذهب الثوري والاوزاعي وأهل الرأي ، وقال مالك في إحدى الروايتين عنه ي-وي بين الحرة والا، ته في القسم لانهما سوا. في حقوق النكاح من النفقة والسكنى وقسم الابتداء كذلك همنا و لنا ماروي عن على رضي الله عنه أنه كان يقول : اذا تزوج الحرة على الا، قسم للامة ليدلة

(فصل) فان أرادت رضاع ولدها منه نفيه وجهان (أحدها) أن له منعها من رضاعه ولفظ شيخنا في هذا الدكتاب يقتضيه بعموم لفظه وهو قول الشافعي ولفظ الحرقي يقتضيه أيضاً لانه بحل باستمتاهه منها فأشبه ما لوكان الولد من غيره وهذا ظاهر كلام الفاضي (والناني) ليس له منعها ويحتمله كلام الحرقي فانه قال فان أرادت رضاع ولدها بأجرة مثلها فهي أحق به من غيرهاسوا، كانت في حبال الزوج أو مطلقة وهكذا ذكره شيخنا في كتاب نفقة الاقارب في الكتاب المشروح لقول الله تعالى (والوالدات يرضمن أولادهن حولين كالملين) وهو خبر يراد به الأمر وهو عام في كل واحدة ولا يصح من أصحاب الشافعي حمله على المطلقات لانه جعل لهن رزقهن وكسوتهن وهم لا يجيزون جعل ذلك أجراً لرضاع ولا غيره وقو لنا في الوجه الاول انه يخل باستمتاعه قلنا لا يفاء حق عليه وليس ذلك ممتنعاً كان قضاء دينه بدفع ماله فيه واجب سيا إذا تعلق به حق الولد في كونه مع أمه وحق الام في الجمع بينها وبين ولدها وهذا ظاهر كلام ابن أبي موسى

(فصل) في القسم الاول قال رضي الله عنه (وعلى الرجل أن يساوي بين نسائه في القسم الاول)
لا نسلم خلافا بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم قال الله تمالى (وعاشروهن بالمعروف) وليس مع الميل معروف وقال سبحانه (فلا عيلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له امرأتان فمال الى أحديها جاء يوم القيامة والحرة ليلتين . رواه الدارقطني واحتج به أحمد ، ولان الحرة يجب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها أكثر في الايوا. وبخالف النفقة والسكني فانه مقدر بالحاجة وحاجتها الى ذلك كحاجة الحرة ، وأما قسم الابتدا. فأما شرع ليزول الاحتشام من كل واحد منهما من صاحبه ولا يختلفان في ذلك وفي مسئلتنا يقسم لها ليتساوى حظهما

(فصل) والسلمة والكتابية سواء في القسم فلو كان له أمرأتان أمة مسلمة وحرة كتابية قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين ، وإن كامنا جيما حرتين فليلة وليلة ، قال ابن المنذر أجع كل من نحظ عنه من أهل العلم على أن القسم ببن المسلمة والذمية سواء ، كذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والنخمي و لزهري والحسم وهاد ومالك والثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي وذلك لان القسم من حقوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفة والسكني ويفارق الامة لان الامة لايم تسليمها ولا يحصل لها الايواء التام بخلاف الكتابية

فصل) فان اعتقت الامة في أثماء مدتها أضاف إلى لياتها ليلة أخرى لتساوي الحرة وإن كان بعد انقضاء مدتها استؤنف القسم متساويا ولم يقض لها مامضى لان الحرية حصلت بعد استيفاء حقها وإن عتقت وقد قسم للحرة ليلة لم يزدها على ذلك لائهما تساويا فيسوي بينها

(فصل) والحق في القسم للامة دون سيدها فلها أن تهب ليلتها لزوجها و ابعض ضرائرها كالحرة

وشقه ماثل » وعن عائشة فالت كانرسول الله على الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ثم يقول « اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تلمنى فيما لا أملك » رواها أبو داود

﴿مسئلة﴾ (وعماد القسم الليل الا لمن معيشته بالليل كالحارس)

ولا خلاف في هذا وذلك لان الليل للسكن والايوا، يأوي فيه الانسان الى منزله ويسكن الى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة والنهار للمماش والحروج والكسب والاشتغال قال الله تعالى (وجعل الليل سكنا) وقال سبحانه (وجعلنا الليل لباساً وجعلناالنهار معاشاً) وقال تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله)

فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ليلة ليلة ويكون في الهار في معاشه فيا شاء بما يباح له إلا أن يكون بمن معاشه بالليل كالحارس ومن أشبهه فانه يقسم بين نسائه بالنهار ويكون الليل في حقه كالنهار في حق غيره

(فصل) والنهار يدخل في القسم تبعا لليل بدليل ما روي أن سودة وهبت يومهالها أشة متفق عليه وقالت عائشة قبض رسول الله عَلَيْكُو في بيتي في يومي وأنما قبض صلى الله عليه وسلم بهارا ويتبع اليوم الليلة الماضية لان النهار تابع لليل ولهذا يكون أول الشهر الليل ولو نذر اعتكاف شهر دخل معتكفه قبل غروب شمس الشهر الذي قبله ويخرج منه من بعد

وليس لسيدها الاعتراض عليها ، ولا أن يهبه دو نها لان الايوا، والسكن حقاة دونسيدها فملكت اسقاطه ، وذكر القاضي أن قياس تول أحد أنه يستأذن سيد الا، قي العزل عنها أن لاتجوز هبتها لحقها من القسم إلا باذنه ولا يصح هذا لان الوط، لا يتناوله القسم فلم يكن الولي فيه حق ، ولان المطالبة بالفيئة للا، قدون سيدها وفسخ النكاح بالجب والهنة لها دون سيدها فلا وجه لا ثبات المتى له ههنا ،

(فصل) ولا قسم على الرجل في ملك بمينه فمن كائله نساء وإماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالنساء ، وإن شاء أقل ، وإن شاء أكثر ، وإن شاء ساوى بين الاماء وإن شاء فضل ، وإن شاء استمتم من بعضه دون بعض بدليل قول الله تعالى (فان خفتم أر لا نعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم) وقد كان قنبي ولي الله المتباع وريحانة فلم يكن يقسم لهما ، ولان الامة لاحق لها في الاستمتاع وافلك لا يثبت لها الخيار بكون السيد مجبوبا أو عنينا ولا تضرب لهامدة الايلاء لكن إن احتاجت إلى النكاح فعليه اعفافها اما بوطنها أو تزويجها أو بيهما

(فصل) ويقسم بين نسائه ليلة ليلة فان أحبالزيادة على ذلك لم يجز الا برضاهن، وقال القاضي له أن يقسم ليلنين ليلنين وثلاثا ثلاثا ولا تجوز الزيادة على ذلك إلا برضاهن، والاولى مع هذا ليلة وليلة لانه أقرب لمهدهن به وتجوز الثلاث لانها في حد القلة نهي كالميلة وهذا مذهب الشافعي

غروب شمس آخر يوم منه فيبدأ بالليل وان أحب أن يجمل النهار مضا فالى الليل الذي يعقبه جازلان ذلك لا يتفاوت ﴿ مسئلة ﴾ (و ليس له البداءة باحداهن ولا السفر إلا بقرعة)

متى كان عنده نسوة لم يجز له أن يبتدى، بواحدة منهن إلا بقرعة لان البداءة بها تفضيل لها والتسوية واحبة ولانهن متساويات في الحق ولا يمكن الجمع بينهن فوجب المصير الى القرعة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فمن خرجت لها القرعة خرج بها معه متفق عليه فالقرعة في السفر منصوص عليها وابتداء القسم مقيس عليه

﴿مسئلة﴾ (إذا بات عندها بقرعة أو غيرها لزمه المبيت عند الثانية)

لتمين حقها فانكاننا اثنتين كفاء فرعة واحدة و صير في الليلة الثانية الى الثانية بغير قرعة لان حقها متمين فان كن ثلاثا أقرع في الليلة الثانية للبداءة باحدى الباقيتين فان كن ثلاثا أقرع في الليلة الثالثة ويصير في الليلة الرابعة الى الرابعة بغير قرعة ولو أقرع في الليلة الاولى فجعل سهاللاولى وسها للثانية وسها للثانية وسها للزابعة ثم أخرجها عليهن مرة واحدة جاز وكانت الكل واحدة ماخرجها

﴿مسئلة﴾ (وليس عليه التسوية بينهن في الوطء بل يستحب)

ولا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنه لا تجب النسوية بين النساء في الجاع وهو مذهب الشافعي وذلك لان الجاع طريقه الشهوة والميل ولا سبيل الى النسوية بينهن في ذلك فان قلبه قد يميــل إلى

ولذا أن الذي وَيَطِيِّنَةُ أَمَا قَسَمَ اللّهُ واللّهُ ولان القدوية واجبة والماجوزت البداءة بواحدة لتعذر الجمع فاذا بات عند واحدة ليلة تعينت الليلة الثانية حقا اللاخرى فلم بجزجملها للاولى بغير رضاها ولانه تأخير لحقوق بعضهن فلم بجز غير رضاهن كالزيادة على الثلاث، ولأنه اذا كان له أربع نسوة فجعل لكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخيرة في تسم ليال وذلك كثير الم بجز كما لو كان له امرأ نان فأراد أن يجعل لكل واحدة تسما، ولان الناخير آفات فلا بجوز مع امكان النعجيل بغير رضا المستحق كتأخير الدين الحال والتحديد با ثلاث تحكم لا يسمع من غير دليل وكونه في حدالقلة لا يوجب جواذ تأخير الحق كالدين الحالة وسائر الحقوق

(فصل) فان قسم لاحداها ثم طاق الاخرى تبل تسمها أثم لانه فوت حقها الواجب لها فان عادت اليه برحهة أو نكاح قفى لها لانه قدر على إيفاء حقها المزمه كالمه مر اذا أيسر بالدين فان قسم لاحداها ثم جاء ايقسم الثانية فأغاقت الباب دونه أو منعته من الاستمتاع بها أو قالت لاندخل على أو لاتبت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم . فان عادت مد ذاك إلى المطاوعة استأنف القسم بينها ولم يقض الناشز لانها أسقطت حق نفسها ، وان كان له أربع نسوة فأقام عندثلاث منهن ثلاثين ايلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً المساويهن فان نشزت إحداهن عليه وظلم واحدة فلم بقسم لها وأقام عند الاثنين ثلاثين أيلة ثم أطاعته الناشز وأراد القضاء اله ظلومة فانه يقسم لها ثلاثا والناشز

إحداهما دون الاخرى قال الله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعداوا بين النساء ولو حرصم) قال عبيدة السلماني في الحبوالجماع وإن أمكنت التسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه أبلغ في العدل وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم بينهن فيعدل ثم بقول « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك » وروي أنه كان يسوي بينهن حتى في القبلة ولا تجب التسوية بينهن في الاستمتاع بما دون الفرج من الفبلة واللمس ونجوهما لانه اذا لم تجب التسوية في الجماع ففي دواعيه أولى

(فصل) وليس عليه النسوبة بين نسائه في النفقة والكسوة أذا قام بالواجب أحكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له أمرأتان له أن يفضل أحداهما على الاخرى في النفقة والشهوات والسكنى أذا كانت الاخرى في كفاية ويشتري لهذه أرفع من ثوب هذه وتكون تلك في كفاية وهذالان التسوية في هذا كله تشق فلو وجبت لم يكنه الفيام بها الا مجرج فسقط وجوبها كالتسوية في الوطء

﴿مسئلة﴾ (ويقسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليلتين وانكانتكتابية)

وبهذا قال على بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسهروق والشافعي واسحاق وأبو عبيد وذكر أبو عبيد أبد انه مذهب الثوري والاوزاعي وأهل الرأي وقال مالك في أحدى الروايتين عنه يسوي بين الحرة والامة في القسم لانهما سواء في حقوق النكاح من النفقة والسكني وقسم الابتداء فكذلك هذا ولنا ما روي عن على رضي الله عنه أنه كان يقول إذا نزوج الحرة على الامة في الله فلية وللحرة

ليلة خمسة أدوار فيكمل المظاومة خمس عشرة ايلة ويحصل للناشز خمس ثم يستأنف القسم بين الجميع فانكان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ايلة وظلم "ثنائة ثم نزو ج جديدة ثم أراد أن يقضي المظلو. ت فأنه يخص الجديدة بسبم إن كانت بكراً وثلاث إن كانت أيبا لحق العقد ثم يقسم بينها وبين المظاومة خمسة أدوار على ماقدمنا للمظارمة من كل دور ثلاثا وواحدة الجديدة

(فصـل) فان كان امرأناه في بلدين فعليه العدل بينها لأنه اختار المباعدة بينها فلا يسقط حقمًا عنه بذلك فاما إن يمضي إلى الفائبة في أيامها ، واما أن يقدمها اليه ويجمم بينها في بلد واحد فان امتنعت من القدوم مع الامكان مقط حقها للشوزها ، وأن أحب القسم بينها في بلدمهما لم يمكن أن يقسم ليلة وليلة فبجمل المدة بحسب ما يمكن كشهر وشهر وأكثر أو أقل على حسب مايمكنه وعلى حسب تقارب البلدين وتباعدهما

(فصل) ويجوز للمرأة أن تهب حقها من الفسم لزوجهـا أو لبعض ضرائرها أو لهن جميعاً ، ولا ا يجوز إلا برضي الزوج لان حقه في الاستمناع مها لا يسقط إلا برضاه فاذا رضيت هي والزوج جاز لان الحق في ذلك لهما لابخرج عنها فان أبت الموجوبة قبول الهبة لم يكن لها ذلك لان حق الزوج في الاستمتاع بها ثابت في كل وقت أنما منعته المزاحمة محق صاحبتها فاذا زالت المزاحمة بهبتها ثبت حقه في الاستمتاع بها ، وإن كردت كالوكانت منفردة . وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لعائشة

ليلتين رواه الدار قطنى واحتج به أحمد ولان الحرة يجب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها الايواء ويخالف النفقة والسكني فانه مقــدر بالحاجة وحاجتها كحاجة الحرة وأما قسم الابتداء فانها شرع ليزول الاحتشام من كل واحد منها من صاحبه ولانختافان في ذلك و في مسئلتنا يقسم لهما ليتساوى حظها (فصل) والمسامة والبكتابية سواء في القسم فلوكان له امرأتان أمة •سامة وحرة كتابية قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين وإنكانتا جميعاً حرتين فليلة وليلة قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنهمن أحل العلم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء كذلك قال سعيد فالمسيب والحسن والشمى والنخمى والزهري والحمكم وحماد ومالك وانثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وذلك لانالقمم من حتوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفقة والسكنى ويفارق الامة لان الامةلايم تسليمها ولا محتمل لها الايواء النام بخلاف الكتابية

(فصل) فإن أعتقت الامة في ابتداء مدمها أضاف إلى ليلتها ليلة أخرى لنساوي الحرة وان كان بعد انقضاء مدمها استؤنفالقسم متساويا ولم يقض لها ما مضى لان الحرية حصات لهابعداستيفاء حقها وإن عقت قسم للحرة ليلة لم يزدها على ذلك لانها تساويا فسوي بينها

(فصل) والحق في القسم للامة دون سيدها فلها أن تهب ليلنها لزوجها ولبعض ضرائرها كالحرة وليس لسيدها الاعتراض عليها ولا أن يهبه دوما لان الابواء والسكن حق لها دون سيدها فدكت فكان رسول الله والمستخدس المعاششة يومها ويوم سودة متفق عليه ، ويجوز ذلك في جميع الزمان وفي بعضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمامها ، وروى ابن ماج، عن عائشة أن رسول الله والمستخدس وجد على صفية بنت حيى في شيء فقالت صفية لعائشة هل الله أن ترضي عني رسول الله والله يومي افاخت خاراً مصبوغا بزعفران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت إلى جنب النبي ولله يومي افاخت خاراً مصبوغا بزعفران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت إلى جنب النبي ولله يومي المار رسول الله والله والله

اسقاطه ، وذكر القاضي ان قياس قول احمد انه يستأذن سيد الامة في العزل عنها ان لا يجوز هبتها لحقها من القسم الا باذنه، وهذا لا يصح لان الوطء لا يتناوله القسم فلم بكن للمولى فيه حن ولان المطالبة بالفيئة للامة دون سيدها وفسخ النكاح بالجب والعنة لها دون سيدها فلا وجه لاثبات الحق له ههنا

(فصل) ويقسم المريض والمجبوب والعنين والخصي وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي لان الفسم المرنس وذلك حاصل بمن لا توطأ وقد روت عائشة ان رسول الله عَيَّسِالله الله عَلَيْ الله عَلَيْ مَن لا نوطأ وقد روت عائشة ان رسول الله عَلَيْه الله كان في مرضه جمل يدور على نسائه ويقول « أن أنا غدا أين أنا غدا » رواه البخاري ، فان شق عليه ذلك استأذنهن في الكون عند إحداهن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى النساء فاجتمعن قال « أن لا أستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأ كون عند عائشة فعلتن » فأذن له رواه أبو داود . فان لم يأذن له أقام عند احداهن بالقرعة أوآعز لهن جميعاً إن أحب، فان كان الزوج بجنونا لا يخاف منه طاف به الولي عليهن وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لانه لا يحصل منه أنس ولا فائدة فان لم يعدل الولي في القسم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقضي المظلومة لا نه حق ثبت في ذمته فلزمه أيفاؤه حال الافاقة كاال

(مسئلة) (ويقسم للحائض والنفساء والمريضة والمعببة والمحرمة والصغيرة الممكن وطؤها وكاهن « المغني والشرح الكبير » « الجزء النامن » لم تقبض وليس لها الرجوع فيامضى لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجعت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل البها فان لم علم-تى أتم الليلة لم يقض لها شيئاً. لان التفريط منها

(فصل) فان بذلت ليتمها بمال لم يصح لان حتمها في كون الزوج عندها وايس ذلك بمال فلا يجوز مقابلته بمال فاذا أخذت عايه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط العوض ولم يسلم لها عوان كان عوضها غير المال مثل إرضاء زوجها أو غيره عنها جاز فان عائشة أرضت رسول الله ويتطالق عن صفية وأخذت ومها وأخبرت بذلك رسول الله ويتطالق فلم ينكره

﴿ مسئلة ﴾قال (وادا سافرتزوجته باذنه فلا نفقة لها ولا قدم وان كانهو أشخصها فهي على حقها من ذلك)

وجملة الامر أنها أذا سافرت في حاجتها باذن زرجها لنجارة لها أو زيارة أوحج تطوع أو عمرة لم يق لها حق في نفقـة ولا قسم . هكذا ذكر الحرقي والقاضي ، وقال أبو الخطاب في ذلك وجهان ، وقشانعي فيه قولان (أحدهما) لا يسقط حقها لانها سافرت باذله أشبه مالو سافرت مهه

و انسا أن القسم الانس والنفقة النمكين من الاستمتاع وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كا لو تعذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل أن يسقط

سواء في القسم) وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غـيرهم خلافهم وكذلك التي ظاهر منها لان الفصد الايواء والسكن والانس وهو حاصل لهن ، فأما المجنونة فانكانت لايخاف منها فهي كالعاقلة ، وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولا بها

﴿ مسئلة ﴾ (فان دخل في لياتها الى غيرها لم يجز إلا لحاجة داعية فان لم يلبث لم يقض وإن لبث أو جامع لزمه أن يقضى لها ذلك من حق الأخرى)

وجملة ذلك أنه أذا دخل في زمنها ألى ضرتها فأن كان ليسلا لم بجر إلا لضرورة مثل أن يكون منزولا بها فيريد أن يحضرها أوتوصي أليه أومالا بد منه فأن فعل ولم يلبث أن خرج لم يقض وإن أقام وبر أت المرأة المريضة فضى للا خرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها ، وإن دخل لحاجة غير ضرورية أنم والحكم في القضاء كما لو دخل لضرورة لانه لا فائدة في قضاء اليسير ، وأن دخل عليها فجامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان (أحدها) لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسيرلا بقضى (والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ليلة المجامعة فيجامعها ليعدل بينهما وهدنا هو الصحيح لان اليسير مع الجماع أشق على ضربها وأغبط لها من الكثير من غير جماع فكان وجوب قضائه أولى ، فأما الدخول الى المرأة في يوم غيرها في النهار فيجوز للحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أم يحتاج الى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها فيجوز لذاك ولما روت عائشة قالت كان

القسم وجها واحدا لأنه لو سافر عنها اسقط قسمها والنعذر من جهته فاذا تعذر من جهتها بسفرها كان أولى ويكون في النفقة الوجهان. وفي هذا تنبيه على سقوطها اذا سافرت بغير اذنه فانه اذا سقط حتها من ذلك لعدم التم كين بأمر ليس فيه نشوز ولا معصية فلأن بسقط بالنشوز والمعصية أولى عوهذا لاخلاف فيه نعلمه. فأما أن أشخصها وهو أن يبعثها لحاجته أو يأمرها بالنقلة من بلدها لم بسقط حقها من نفقة ولا قسم لانها لم تفوت عليه التم كين ولا فات من جهتها وأنما حصل بتفويته فلم يشقط حقها كا وأنلف المشتري المبيم لم يسقط حق البائم من تسليم ثمنه اليه، فعلى هذا يقضي لها بحسب ماأقام عند ضرتها وان سافرت معه فهي على حقها عنهما جيما

(مسئلة) قال (واذا أراد سفراً فلا يخرج معه منهن الا بقرعة فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن)

وجملته أن الزوج أذا أراد سفراً فأحب حمل نسائه معه كابن أو تركبن كابن لم محتج الى قرعة لأن القرعة لتعبين المحصوصة مبهن بالسفر وهبنا قد سوى ، وائ أراد السفر ببعضبن لم بجزله أن يسافر بها الا بقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن مالك أن له ذلك من غير قرعة وليس بصحيح فأن عائشة روت أن النبي والمسلح كان أذا أراد سفراً أقرع بين نسائه وأيهن خرج سبمها خرج بها معه متفق عليه ، ولان في المسافرة ببعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا البها فلم يجز بغير قرعة كالبداية بها في القسم

رسول الله صلى الله على الله على الله على في يوم غيري فينال مني كل شيء إلا الجماع، وإذا دخل عليها لم مجامعها ولم يطل عندها لان السكن محصل بذلك وهي لاتستحقه، وفي الاستمتاع منها بما دون الفرج وجهان (أحدهم) مجوز لحديث عائمة (واثناني) لا يجوز لانه محصل به السكن فأشبه الجماع فان أطال المقام عندها قضاه وان جامعها في الزهن اليسير ففيه وجهان على ماذكرنا ومذهب الشافعي على محو ماذكرنا إلا أنه لا يقضي اذا جامع في النهار. ولنا أنه زمن يقضيه أذا طال المقام فيقضيه أذا جامع كالليل وفصل) فان خرج من عند بهض نسائه في زمانها فان كان في النهار أو أول الليل أو آخره الذي جرت المادة بالا متشار فيه والخروج إلى الصلاة جاز فان المسلمين مخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه، وأما النهار فهو المعماش والانتشار، وإن خرج في غير ذلك ولم يلبث أن عاد لم يتض لها لانه لا فائدة في قضاء ذلك وان أقام قضاه لها سواه كانت اقامته لمذر من شغل أو حبس أو لهير عذر لان حقها قد فات بشيبته عنها، وان أحب أن مجمل قضاه لذلك غيته عن الاخرى مثل ماغاب عن هذه جاز لان التسوية تحصل بذلك ولانه اذاجاز له ترك الليلة بكالها في حق كل واحدة منها فبعضها أولى، ويستحب أن يقضي لها في مثل ذلك الوقت لانه أبلغ في المائلة والقضاء يعتبر فيه المهائلة والقضاء يعتبر فيه المهائلة والقضاء والم المهادات والحقوق، وان قضاء من غيره من الليل مثل أن فائه في اول الليل فقضاء في الهائلة والقضاء في المائلة والقضاء في المائلة والقضاء في المائلة كقضاء في المائلة كقضاء في الهائلة والقضاء في الهائلة كقضاء في المائلة والقضاء والمنافقة في المائلة والقضاء والمنافقة في المائلة والمنافقة والمنافقة في مثل ذلك الوقت لانه أبلغ في المائلة والقضاء والمنافقة في المائلة والقضاء والمائلة والقضاء والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمائلة والمنافقة والمنافة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وال

وان أحب المسافرة بأكثر من واحدة أقرع أيضا فقد روت عائشة أن النبي ولي كان أذا خرج أقرع بين نسائه فصارت القرعة لعائشة وحفصة رواه البخاري، ومتى سافر بأكبر من واحدة سوى بينهن كايسوي بينهن في الحضر ولا يلزمه القضا، للحاضر ات بعد قدومه، وهذا معنى قول الخرق فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن وهذا قول أكبر أهل العلم وحكي عن داود أنه يقضي لفول الله تعالى (فلاتميلوا كل الميل) واندا أن عائشة لم تذكر قضا، في حديمها، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقة السفر بازا، ما حصل لها من السكن ، ولا محصل لها من السكن مثل ما محصل في الحضر فلو قضى الحاضرات لها من السكن قد مال على المسافرة كل الميل ، له كن أن سافر باحداهن بغير قرعة أم وقضى المبواقي بعد سفره وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي لان قسم الحضر ليس مثل لفسم السفر فيتعذر القضاء .

ولنا أنه خص بعضهن بمدة على وجه تلحقه النهمة فيه فلزمه القضاء كما لو كان حاضراً . إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وإنما يقضي منها ما أقام منها معها بمبيت ونحوه فأما زمان السير فلم عصل لها منه إلا التعب والمشقة فلو جعل المحاضرة في مقابلة ذلك مبيتاً عندها واستمناعا بها لمال كل الميل .

(فصل) إذا خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركها والسفر وحده لانالقرعة

آخره او بالعكس جاز في احد الوجهين لانه قد قضى بقدر مافاته من الليل والآخر لا يجوز لهدم المائلة . اذا ثبت هذا فانه لا يمكن قضاؤه كله من ليلة الاخرى لئلا يفوت حق الأخرى فيحتاج الى قضاء ، ولكن إما أن ينفرد بنفسه في ليلة فيقضي منها واما أن يقسم ليلة بينهن ويفضل هذه بقدر مافات من حقها وله ان يترك من ليلة كل واحدة مثل مافات من ليلة هذه ، واما أن يقسم المتروك بينهما مثل ان يترك من ليلة احداهما ساعتين فيقضي لها من ليلة الاخرى ساعة فيصير الفائت على كل واحدة منهما ساعة ونصير الفائت على كل واحدة منهما ساعة وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون لهن واستر حتى لا يحرجن من بيوتهن ، فان اتخذ لنفسه مزلا يدعو وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون لهن واستر حتى لا يخرجن من بيوتهن ، فان اتخذ لنفسه مزلا يدعو اليه كل واحدة منهن في ليلتها ويومها جاز ذلك لان الرجل ينقل زوجته حيث شاء ومن امننعت منهن من اجابته سقط حقها من القسم الشوزها ، وان اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض من اجابته سقط حقها من القسم الشوزها ، وان اختار أن يقصد بعضهن وإن لم يكن لم يلزمهن اجابته بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها فعايهن طاعته إن كان ذلك سكنى مثلهن وإن لم يكن لم يلزمهن اجابته بيض نه في غير الحبس

(فصل) ويقسم بين نسائه ليلة ايلة فان أحب الزيادة على ذلك لم يجز إلا برضاهن، وقال القاضي

لا توجب وانما تعين من تستحق التقديم وان أراد السفر بغيرها لم بجر لابها تعينت بالقرعة فلم بجز المعدول عنها إلى غيرها وان وهبت حقها من ذلك الهبرها جاز إذا رضي الزوج لان الحق لها فصحت هبتها له كا لو وهبت اليلمها في الحضر ولا يجوز بغير رضا الزوج لما ذكرنا في هية الليلة في الحضروان وهبته المزوج أو المجميم جازه وان استنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج وان أبى فله إكراهها على السفر معه لما ذكرنا، وان رضي بالشخر المتأفف القرعة بين البواقي وان رضي الزوجات كابن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز الان المق لهن إلا أن لا يرضى الزوج وبريد غير من انفقن عليها في احبالا ثانيا أنه يقضي البواقي في السفر الفويل والقصير الانه في حكم الاقامة وهو وجه الاصحاب الشاقسي الخرى كا الانجوز إفراد إحداهن بالفسير دون الاخرى، ومتى سافر باحداهن بقرعة ثم بدا لهفا بعد السفر يحو أن يسافر إلى بيت المقسدس ثم يبدو له فيمضي إلى مصر فله استصحابها معه الانه سفر واحدة قد أفرع له وان أقام في بادة مدة احدى وعشر من صلاة فا دون لم محتسب عليه بها النه في حكم السفر تجري عليه أحكامه وان زاد على ذاك قضى الجيم بما أقامه الانه خرج عن حكم السفر وان أزم على المقام قضى ما أقامه وان قل الانه خرج عن حكم السفر أو بلد أخرى لم يقض ما ما قامه وان قل الانه خرج عن حكم السفر ثم إذا خرج بعد ذلك إلى بلده أو بلد أخرى لم يقض ما ما قامه وان قل الانه خرج عن حكم السفر ثم إذا خرج بعد ذلك إلى بلده أو بلد أخرى لم يقض ما ما قامه وان قل الانه خرج عن حكم السفر أو بلد أخرى لم يقض ما ما قامه وان قل المانه والواحد وقد أقرع له

(فصل) إذا أراد الانتقال بنسائه إلى بلد آخر فأمكنه استصحابين كلين في سفره فعل ولم يكن

له أن يقسم ليلة ليلة وليلتين ليلتين وثلاثا ثلاثا ولا نجوز الزيادة علىذلك إلا برضاهن، والأولى مع هذه ليلة وهذه ليلة لانه أقرب لعهدهن به، وبجوز الثلاث لانها في حد القلة فهي كالليلة وهذا مذهب الشافعي ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما قسم ليلة ليلة ولان التسوية واجبة وأعا جوزنا البداية بواحدة لتعذر الجمع فاذا بات عند احداهن ليلة بقيت الليلة الثانية حفاً للأخرى فلم يجز جملها للاولى بغير رضاها ولانه تأخير لحقوق بعضهن فلم يجز بغير رضاهن كالزيادة على الثلاث ولانه أذا كان له أربع نسوة في لم الكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخيرة في تسع ليال وذلك كثير فلم يجزكا لو كان له أمرأتان فأراد أن يجمل لكل واحدة تسا ولان للتأخير عليها ضرر فان لم يفعل فلا يجوز مع أمكان التعجيل بغير رضا المستحق كتأخير الدين الحال، والتحديد بالثلاث محكم لا يسمع من غير دليل وكونه في حد الفلة لا يوجب جواز تأخير الحق كالديون الحالة وسائر الحقوق

(فصل) فان كانت امرأناه في بلدين فعليه العدل بينهما لانه اختار المباعدة بينهما فلا يسقط حقهما عنه بذلك فاما أن يمضي الى الغائبة في ايامها وإما أن يقدمها اليه فيجمع بينهما في بلد واحد فان امتنت من القدوم مع الامكان سقط حقها لنشوزها ، وإن أحب القسم بينهما في بلديهما لم يمكن

له إفراد إحداهن به لان هذا السفر لا يختص بواحدة بل يحتاج إلى نقل جيمهن قان خص إحداهن قضى الباقيات كالحاضر قان لم يمكنه صحبة جيمهن أو شق عليه ذلك وبعث بهن جيما مع غيره ممن هو محرم لهن جاز ولا يقضي لاحد ولا يحتاج الى قرعة لانه سوى بينهن وان أرادافر ادبه فنهن السفر معه لم يجز إلا بقرعة قاذا وصل إلى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى الباقيات مدة كونها معه في البلد خاصة لانه صار مقيا وانقطم حكم السفر عنه

(فصل) إذا كانت له أمرأة انزوج أخرى وأراد السفر بهما جميعاً قسم الجديدة سبعاً إن كانت بكراً وثلاثا إن كانت ثيبا ثم يقسم بعد ذلك بينها وبين القدعة وان أراد السفر باحداهما أقرع بينهما فان خرجت قرعة الجديدة سافر بها معه ودخل حق العقد في قسم السفر لانه نوع قسم وان وقعت القرعة للاخرى سافر بها فان حضر قضى الجديدة حق العقد لانه سافر بعد وجوبه عليه وان تزوج اثنتين وعزم على السفر أقرع بينهما فسافر بالتي تخرج لها أفرعة ويدخل حق العقد في قسم السفر فاذا قدم قضى الثانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده البها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معه (واثناني) لا يقضيه لنلا يكون تفضيلا لها على التي سافر بها لانه لا يحصل للمسافرة من الايواء والسكن والمبيت عندها مثل ما محصل في الحضر فيكون ميلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عقد الأولى أنه في الحضر وقضى ميلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عقد الأولى أنه في الحضر وقضى ميلا فيتعذر قضاؤه وجها واحداً وفيما زاد الوجهان

أن يقسم ليلة وليلة فيجمل المدة بحسب ما يمكن كشهر وشهر أوأكثر أو أقل على حسب ما يمكنه وعلى حسب تقارب البادين وتباعدها

(فصل) فان قسم ثم جاء ليقسم للثانية فأغلقت الباب دونه أو منعته من الاستمتاع بها أو قالت لا تدخل على ولا تبيت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم فان عادت بعد ذلك الى المطاوعة استأنف القسم بينهما وام يقض للناشر لانها أسقطت حق نفسها ، فان كان له أربع نسوة فأقام عند ثلاث منهن ثلاثين ليلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً لتساويهن فان نشرت احداهن عليه وظم واحدة فلم يقسم لها ثلاثا وللناشر ليلة خسة أدوار فيكل للمظلومة خس عشرة ليلة ومحصل للناشر خسة ثم يستأنف القسم بين الجيع ، فان كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ليلة وظم النائدة ثم تزوج جديدة ثم أراد أن يقضي للمظلومة فانه يخص الجديدة بسبع ان كانت بكرا وثلاث ان كانت ثيبا ثم يقسم بينها وبين المظلومة خسة أدوار على ماقدمنا للمظلومة من كل دور ثلاثا وواحدة للجديدة

﴿ مسئلة ﴾ (وانأرادالنقلةمن بلد الى بلد وأخذ احداهن معه والاخرى مع غيره لم بجز إلا بقرعة) وجملة ذلك ان الزوج اذا أراد الانتقال بنسائه الى بلد آخر فأمكنه استصحاب الكل في سفره فيل وليس له افراد احداهن به لان هذا السفر لا يختص بواحدة بل يحتاج الى نقل جميعهن، فانخص

ويحتمل في المسئلة الاولى وجها ثاناً وهو أن يسنأ ف قضاء حق المقد لكل واحدة منها ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كا لايحتسب به علبها فيا عدا حق العقد وهذا أقرب الى الصواب من اسقاط حق العقد الواجب بالشرع بغير مسقط

و مسئلة ﴾ قال (واذا أعرس عند بكر أقام عندها سبما ثم دار ولا يحتسب عليها بما أقام عندها ، وان كانتُ ثيبا أقام عندها ثلاثا ثم دار ولا يحتسب عليها أيضاً بما أقام عندها)

متى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأقام عندها سبعاً ان كانت بكراً ولا يقضيها الباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثا ولا يقضيها إلا أن تشاه هي أن يقيم عندهاسبعاً قانه يقيمها عندها ويقضي الجميع الباقيسات . روي ذاك عن أنس ، وبه قال الشعبي والنخبي ومالك والشاني واسحاق وأبو عبيد وابن للنذر، وروي عن سعيد بن المديب والحدن وخلاس بن عرو ونافيمولي ابن عمر البكر ثلاث والثيب ليلتان ونحوه قل الاوزاعي ، وقال الحكم وحاد وأصحاب الرأي لافضل المجديدة في القسم فان أقام عندها شيئاً قضاه الباقيات لأنه فضاها بمدة فوجب قضاؤها كما لو أقام عند الثيب سبعاً

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبر قلابة لو شئت لقلت ان أنساً رفعه المالنبي ﷺ متفق

احداهن قضى للباقيات كالحاضر فان لم يمكنه الجمع أو شق عليــه ذلك وبعث بهن جميعاً مع غيره بمن هو محرم لهن جاز ولا يقضى لاحد ولا محتاج الى قرعة لانه سوى بينهن ، وان أراد افراد بعضهن بالسفر معه لم يجز الا بقرعة فاذا وصل الى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى للباقيات مدة كونها معه في البلد خاصة لانه صار مقيا وانقطع حكم السفر عنه

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى سافر بها بقرعة لم يقض وإن كان بنير قرعة لزمه الفضاء للاخرى)

وجملة ذلك أن الزوج إذا أراد سفراً فأحب حمل نسائه كلهن معه أو تركهن كلهن لم محتج إلى قرعة ، لأن القرعة لتعيين المخصوصة مهن بالسفر وههنا قد سوى ، وإن أراد السفر بمعضهن لم يجز له ذلك إلا بقرعة ، وهذا قول أكثر أهل العرب ، وحكي عن مالك أن له ذلك من غير قرعة وليس بصحيح فان عائشة قالت كان رسول الله عليه الله الدار سفراً أفرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه ، متفق عليه ولان في المسافرة بعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا اليها فلم بجز بغير قرعة كالبداية بها في القسم ، وإن أحب المسافرة باكثر من واحدة أقرع أيضاً فقد روت عائشة أن النبي عليه النبي عليه كن إذا خرج أقرع بين نسائه، فصارت القرعة لمائشة وحفصة ، رواه البخاري . ومتى سافر بأكثر من واحدة سوى بينهن كما يسوي بينهن في الحضر ولا يلزمه القضاء للحاضرات بعد

عليه ، وعن أم سلمة أن رسول الله عَلَيْظِيَّة لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال « ليس بك على أهلاك هوان ان شئت سبعت لك عبعت لنسائي » رواه مسلم ، وفي افظ « وإن شئت ثلث ثم درت » وفي افظ « وإن شئت زدتك ثم حاسبتك به البكر سبع واثبب ثلاث » وفي افظرواه الدارقطني « إن شئت أقمت عندك ثلاثا خالصة الله ، وإن شئت سبعت الله ثم سبعت انسائي » وهذا يمنع قيا - به ويقدم عليه ، قال ابن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ماقلناه وليس مع من خالفنا حديث مرفوع والحجة مع من أدلى بالسنة

(فصل) والامة والحرة في هذا سوآء ولأصحاب الشافي في هذا ثلاثة أوجه (أحدها) كقولنا (والتاني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والتالث) للبكر من الاماء أربع وقائيب ليلتان تكيلا لبعض الليلة

ولنا عموم أوله عليه السلام « البكر سبع والثيب ثلاث » ولانه براد للانس وازالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الحاجة اليه فاستويا فيه كالنفقة

(فصل) يكره أن يزف اليه أمرأنان في ليلة وأحدة أو في مدة حقَّقد احداهما لأنه لا يكنه أن يوفيها حقهما وتستضر التي لايوفيها حقها وتستوحش فان فعل فأدخلت احداهما قبل الاخرى بدأبها

قدومه ، وهذا قول أكثر أهل الدلم . وحكى عن داود أنه يقضي لقول الله تعالى (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة)

و لنا أن عائشة لم تذكر قضاء في حديثها ، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقة السفر بازاء ما حصل من السكن مثل ما محصل في الحضر فلو قضى للحاضرات لكان قد مال على المسافرة كل الميل لكن أن كان مسافراً باحداهر بغير قرعة أثم وقضى للبواقي بمد سفره وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي لان قدم الحضر ليس عثل قسم السفر فيتعذر القضاء .

ولنا أنه خص بعضهن بمدة على وجه تلحقه النهمة فيه فلزمه القضاء كما لو كان حاضراً. إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وأعا يقضي منها ما أقاممنها بمبيت ونحوه فاما زمان السيرفلم محصل لها منه الا المشقة والنعب فلو جعل للحاضرة في مقابلة ذلك مبيناً عندها واستمتاعا بها لمال كل الميل .

(فصل) فان خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركما والسفر وحده لان القرعة لا توجب وانما تمين من تستحق التقديم فان أراد السفر بغيرها لم يجز لانها تمينت بالقرعة فلم يجز المدول عنها الى غيرها وان وهبت حقها من ذلك الهيرها جاز اذا رضي الزوج لان الحق لها فيجوز هبها له كما لو وهبت ليلها في الحضر ولا يجوز بغير رضاه كما لو وهبت ليلها في الحضر وان وهبته للزوج أو للجميع جاز ، وان امتنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج، وان أبى فله اكراهها على السفر معه لما ذكر نا، وان رضي بذلك استأنف القرعة بين البواقي، وان رضي الزوجات

فوفاها حقها ثم عاد فوفى الثانية ثم ابتدأ القسم ، وإن زفت الثانية في أثنا. مدة حق العقد أتبه للاولى ثم قضى حق الثانية ، وإن أدخاتا عليه جيماً في مكان واحد أفرع بينهما وقدم من خرجت لها القرعة منها ثم وفى الاخرى بمدها

(فصل) واذا كانت عنده امرانان فبات عند احداها ليلة ثم تزوج ثالثة قبل ليلة المانية قدم المزفوفة بالياليها لان حتها آكد لانه ثبت بالعقد وحق الثانية ثبت بفعله فاذا قضى حق الجديدة بدأ والنانية فوفاها ليلتها ثم يبيت عند الجديدة ثم يبتديء القسم ، وذكر الفاضى أنه اذا وفى الثانية ليلتها بات عند الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الليلة التي يوفيها الثانية نصفها من حقها ونصفهامن عند الجديدة نصف ليلة ثم مقابلة ذلك نصف ليلة بازاء ماحصل لكل واحدة من ضرتيها ، وعلى هذا القول يحتاج أن ينفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج فانه رعا لا يجدمكانا ينفرد فيه أو لا يقدر على الخروج البه في نصف المبلة أو الحبي، منه وفيا ذكرنا، من البداية بها بعد اثنانية وفا، بحقها بدون هذا الحرج فيكون أولى ان شا، الله

(فصل)وحكم السبعة والنافز ثة التي يقيمها عند المزفونة حكم سائر القسم في أن عاده الديلوله الحروج مهاراً لمعاشه وقضاء مقرق الناس، وأن تعذر عليه المنام عندها ليلا له غل أوحبس أو ترك ذلك الهير عذر قضاه لها وله الحروج لصلاة الجماعة فان النبي عَلَيْكَ لَيْهُ لم يكن يترك الجماعة المذاك ويخرج لما لابدله منه فان أطال قضاه ، وأن كان يسيراً فلا قضاء عليه

كابهن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن الا أن لا يرضى الزوج ويريدغير من انفقن عليها فيصار الى القرعة، ولا فرق في جميع ماذكرنا بين السفر الطويل والقصير لعموم الخبر والمعنى وذكر القاضي احبالا أنه يقضي للبواقي في السفر القصيرلا نه في حكم الاقامة وهو وجه لاصحاب الشافعي ولنا أنه سافر بها بقرعة فلم يقض كالطويل ولوكان في حكم الاقامة لم تجز المسافرة باحداهن دون الاخرى كما لا يجوز افراد احداهن بالقسم دون غيرها ، ومتى سافر باحداهن بقرعة ثم بدا له بعد السفر نحو أن يسافر الى القدس ثم يبدو له فيمضي الى مصر فله استصحابها معه لانه سفر واحد قد أقرع له فان أقام في بلدة مدة احدى وعشرين صلاة فما دون لم يحتسب عليه بها لانه في حكم السفر يجري عليه أحكامه وان زاد على ذلك قضى الجميع بما أقامه لا نه خرج عن حكم السفر ثم اذا خرج بعد ذلك الى بلد ، أو بلدة أخرى لم يقض ما سافره لا نه في حكم السفر ثم اذا خرج بعد ذلك الى بلد ، أو بلدة أخرى لم يقض ما سافره لا نه في حكم السفر أو عله

[﴿] مسئلة ﴾ (وأن امتنعت من السفر معه أو من المبيت عنده أو سافرت بغير اذ نه سقط حقها من القسم) لا نعلم خلافا في ذلك لانها عاصية له عنع نفسها منه فسقط حقها كالناشزة

[﴿] مُسَالَةً ﴾ (وان أشخصها هو فهي على حقها من ذلك) (المغنيوالشرح الكبير) (٢١) (الحجزء الثامن)

(مسئلة) قال (واذا ظهر منها ما يخاف ممه نشوزها وعظها فانأظهرت نشوزا هجرها فان أردعها والا فله أن يضربها ضربالا يكون مبرحا)

معنى النشوز معصية الزوج فيما فرض الله عليها من طاعة مأخوذ من النشز وهو الارتفاع فكأنها ارتفعت و تعالى عما أوجب الله عليها من طاعته فنى ظهرت مها أمارات النشوز مثل أن تشاقل و تدافع اذا دعاها ، ولا تصير اليه الا بتكره و دمدمة فانه يوفلها فيخوفها الله سبحانه وبذكر ما أوجب الله له عليها من الحق والطاعة ، ومايلحقها من الائم بالمحالمة والمعصية ومايسقط بذلك من حقوقها من النفقة والسكسوة ومايباح له من ضربها و هجرها لقول الله تعالى (واللاي تخافون نشوزهن فعظوهن)فان أظهرت النشوز وهي أن تعصيه و تمديم من فراشه أو تخرج من منزله بنير إذنه فله أن بهجرها في المضجم لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجم) قال ابن عباس لا تضاجمها في فراشك . فأما أخجران في المسكم فلا مجروة أن الذي ويتعلق قال و لا يحل المجروان في الدكلام فلا مجروز أكثر من ثلاثة أيام لما روى أبو هربرة أن الذي وتتعلق قال و لا يحل لممة لمسلم أن بهجر أخاه فرق ثلاثة أيام ، وظاهر كلام الحرق أنه ليس له ضربها في النشوز في أدل ممة لمسلم أن بهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ، وظاهر كلام الحرق أنه ليس له ضربها في النشور هذا إباحة ضربها في أول مرة لقول الله نعل (واضر بوهن) ولانها صرحت بالمنع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان بأول مرة لقول الله نعالى (واضر بوهن) ولانها صرحت بالمنع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان بأول مرة لقول الله نعالى (واضر بوهن) ولانها صرحت بالمنع فكان له ضربها كالو أصرت ولان

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ سَافَرَتْ لَحَاجِبُهَا بَاذُنَّهُ فَعَلَى وَجَهِينَ ﴾

اذا سافرت المرأة في حاجتها باذن زوجها لنجارة لها أو زيارة أو حج تطوع أو عمرة لم يبق لها حق في نفقة ولا قسم في أحد الوجهين ، هذا الذي ذكره الحرقى والفاضي ، وقال ابو الخطاب فيه وجه آخر انها لا تسقط ، وهو قول الشافعي لانها سافرت باذنه اشبه مالو سافرت معه ، ووجه الاول ان القسم للانس والنفقة للنمكين من الاستمتاع ، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كما لو تعذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل ان يسقط القسم وجها واحداً لانه لو سافر عها لسفر كان اولى ويكون في النفقة الوجهان

(مسئلة) (وللمرأة ان بهب حقها من القسم لبعض ضرائرها باذنه او له فيجمله لمن شاء منهن) لان الحق لهـا وللزوج فاذا رضيت هي والزوج جاز لان الحق لا يخرج عنهما فان أبت الموهوبة

نحو أن يبعثها في حاجته أو يأمرها بالنقلة من بلدها لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم لانها لم تفوت عليه التمكين ، ولا فات من جهما وأنما حصل تفويته فلم يسقط حقها، كما أو أتلف المشتري المبيع لم يسقط حق البائع من تسليم تمذه اليه ، فعلى هذا يقضي لها بحسب ما أفام عند ضربها ، وان سافرت معه فهي على حقها منها جميعاً .

عقربات المعاصي لا تخناف بالنكر ار وعدمه كالمدود ، ووجه قول الحرقي المقصود زجرها عن المعصية في المستقبل وما هدا سبيله يبدأ فيه بالاسهل فالاسهل كن هجم منزله فأراد إخراجه . وأما قوله (واللاي تخافون نشوزهن فعظرهن فانشزن فاهجروهن في المضاجع قان أصررن فاضر بوهن كا قال سبحانه (إعاجزا الذين محارب ن الله ورسوله ويعون في المضاجع قان أصررن فاضر بوهن كا قال سبحانه (إعاجزا الذين محارب ن الله ورسوله من خلاف أو يقوا من من الارض وساداً أن يقتلوا أو يصابوا أو تفطع أيديهم وأرجاهم من خلاف أو يفوا من من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف انشرز ولا خلاف في أنه لا يضربها من المرب المؤلف النبي وقطيلية و إن لهم عليهن أن لا يوط شن فرشكم أحداً تكرهونه قان فعلن فاضر بوهن ضربا غير مبرح واله عسلم معنى غير مبرح أي ليس بالشديد . قال الحلال سألت احد فاضر بوهن ضربا غير مبرح والم يس بالشديد . قال الحلال سألت احد النب عوب عن قوله ضربا على عرب ما المنا الما عن المنا المنا المنا المنا المنا المنا المنا الله ماحق زوجة أحدنا عليه قال أن يطعه بها اذا طومت ويكوبك وها إذا أكست ولا يقبح المنا ماحق زوجة أحدنا عليه قال أن يطعه بها اذا طومت ويكوبك وها إذا أكست ولا يقبح المنا ماحق زوجة أحدنا عليه قال أن يطعه بها اذا طومت ويكوبك وها إذا أكست ولا يقبح الداه ماحق زوجة أحدنا عليه قال أن يطعه بها اذا طومت ويكوبك والمنا المنا ولا يجدلا أبول المنا المنا

قبيل الهبة لم يكن لها ذلك لان حق الزوج في الاستمناع ثابت في كل وقت انما منعته المزاحمة لحق صاحبتها ناذا زالت المزاحة بهبتها ثبت حقه في الاستمناع بها وان كرهت كما لوكانت منفردة، وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لما ثمنة فكان رسول الله عليه الله عليه الما تشة يومها ويوم سودة ، منفق عليه ونحو ذلك في جميع الزمان وفي بمضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمانها ، وروى ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد على صفية بنت حيى في شيء نقالت صفية لما ثمنة هل عائشة هل أن ترضي عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك يومي ? فأخذت خاراً مصبوغا بزعفران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت الى جنب النبي صلى الله يؤتيه من يشاء ، فأخبرته بالامر فرضي عنها اذا ثبت هذا فان وهبته الماتم المنه فضل الله يؤتيه من يشاء ، فأخبرته بالامر فرضي عنها اذا ثبت هذا فان وهبته المناوج ضرائرها صار القسم بينهن كما لو طلق الواهبة وإن وهبتها للزوج فله جملها لمن شاء لانه لا ضرر على الباقيات في ذلك إن شا، جمله للجميع وإن شاء خص بها واحدة منهن وإن شاء جمل لبعضهن فيها أكثر من بعض، وان وهبتها لواحدة كفعل سودة جاز ثم إن كانت نمي ليلة الموهوبة والى بينهما الم يجز له الموالاة بينهما إلا برضا الباقيات وبجمالها لها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم بجز تغييرها عن موضها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم بجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم بجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم بجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم بجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة على الموالاة بينهما الواهبة عن موضعها عن موضعها في الوالاة بينها فلم بجز تغييرها عن موضعها في الوقت الموالاة بهناك الموالاة بهور تغييرها عن موضعها في الوالاة بينه لا مولود المولود المول

(فصل) وله تأديبها على ترك فرائض الله . وسأل امهاعيل بن سعيد أحمد عما يجوز ضرب المرأة عليه قال على فرائض الله ، وقال في الرجل له امرأة لانصلي يضربها ضربا رفيقا غير مبرح ، وقال علي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهايكم ناراً) قال علموهم أدبوهم، وروى أبو محمد الحلال باسناد، عن جابرقال : قال رسول الله ويتالي و رحم الله عبداً على في ببته سوطا يؤدب أهله ، فان لم تصل فقد قال احمد أخشى أن لا يحل لرجل يقيم مع امرأة لا نصلي ولا تفتسل من جنابة ولا نتم القرآن . قال احمد في الرجل يضرب امرأته لا ينبغي لاحد أن يسأله ولا أبوها لم ضربتها ، والاصل في هذا ماروى الاشعث عن عمر أنه قال يا أشعث اخفظ عني شيئاً سمعته من دسول الله ويتيالي لانسأ ان

كما لوكانت باقية للواهبة ولان في ذلك تأخير الحق غيرها وتغييراً لليلتها بغير رضاها فلم يجزء وكذلك الحكم اذا وهبتها الزوج فآثر بها امرأة منهن بعينها، وفيه وجه آخر انه لا يجوز الموالاة بين الليلتين لعدم الفائدة في التفريق والاول أصح وقد ذكرنا فيه فائدة فلا يجوز اطراحها

(مسئلة) (فتى رجعت في الهبة عاد حقها ولها ذلك في المستقبل لانها هبة لم تقبض وليس لها الرجوع فيا مضى) لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجعت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل اليها فان لم يعلم حتى أثم الليلة لم يقض لها شيئا لان التفريط منها

(فصل) فان بذلت ليلم عال لم يصح لان حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك عال فلا يجوز مقابلته عال فاذ أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط الموض ولم يسلم افانكان عوضها غير المال مثل ارضاء زوجها عنها أو غيره جاز لان عائشة أرضت رسول الله عَلَيْكِيْلَةُ عن صفية وأخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله عَلَيْكِيْلَةُ فَلْمَ يَسْكُره

﴿ مسئلة ﴾ (ولا قسم عليه في ملك البمين وله الاستمتاع بهن كيف شاء)

ومن له نساء واماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالنساء ، وان شاء أقل وإن شاء أكثر ، وان شاء ساوى بين الاماء وان شاء فضل ، وان شاء استمتع ببعضهن دون بعض، بدليل قوله تعالى (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيما نسبكم) وقد كان للنبي عَلَيْتُهُ الله القبطية وريحانة فلم يقسم لهما ولان الامة لا حق لها في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها الحيار بجب السيد ولا يضرب لها مدة الايلاء

(مسئلة) (ويستحب التسوية بينهن لئلا يضر ببعثهن وان لا يعضلهن ان لم يردالاستمتاع بهن) اذا احتاجت الامة الى النـكاح وجب عليه اعفافها اما بوطئها أو تزويجها أو بيعها

(فصل) قال رحمه الله (واذا تُزوج بـكراً أقام عندها سـبهاً ثم دار ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً ثم دار)

متى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأقام عندها سبعاً ان كانت بكراً ولا يقضيها

رجلا فيم ضرب امرأته . رواه ابو داود ، ولانه قد يضربها لاجل الفراش ، فان أخبر بذلك استحيا ، وان أخبر بنيره كذب

(فصل) واذا خانت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرغبته عنها اما لمرض بها أو كبر أو دمامة فلا بأس ان تضع عنه بعض حتوقها تسترضيه بذلك لقول الله تعالى (وان امر ة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضا فلاجناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا) روى البخاري عن عائشة (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا) قالت هي المرأة تكون عنسد الرجل لا يستكثر منها فبريد طلاقها ويعزوج عليها تقول له المسكني ولا تطلقني ثم تزوج خيري فأنت في حل من النفقة على والقسمة لي

وعن عائشة أن سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن ينسارة، ارسول الله وَاللَّهُ قَالَت : يا

للباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً ولا يقضيها إلا أن تشاء هي أن يقيم عندها مرباً فانه يقيمها عندها ويقضي الجميع والنخعي والله والشافعي وأبو عبيدة وابن المنذر.

وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وخـلاس بن عمرو ونافع مولى ابن عمر : البـكر ثلاث وللتيب ليلتان ونحوه قال الاوزاعي ، وقال الحـكم وحماد وأصحاب الرأي : لافضل للجه يه ة في القسم فان أقام عندها قضاه للباقيات لانه فضلها بمدة فوجب قضاؤها كما لو أقام عند الثيب سبماً .

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ما وقسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم ، قال أبو قلابة ولو شـئت لقلت ان أنسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه . وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال « ليس بك على اهلك هوان إن شئت سبحتلك، وان سبعت لك سبعت لنسائمي واه مسلم ، وفي لفظ « وإن شئت ثلث ثم درت » وفي لفظ رواه الدارقطني « ان شئت أقمت ثلا ثاً خالصة لك وان شئت سبعت لك على على النسائمي » وهذا يمنم قياسهم ويقدم عليه

قال أبن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ما قلناه ، وليس مع من خالفنا حــديث مرفوع والحجة مع من ادلى بالسنة .

(فصل) والآمة والحرة في هذا سوا. ولا سحاب الشافعي في هذا ثلاثة أوجه (أحدها) كـ قرلنا (والثاني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والثالث)للبكر من الاه! و اربع ولاثيب ليلتان تـكميلا لبعض الليلة .

ولنا عموم قوله عليه السلام «للبكر سبع وللثيب ثلاث» ولانه يراد للانس وازالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستويا فيه كالنفقة

رسول الله يومي لعائشــة فقبل ذلك رسول الله ﷺ منها، قالت في ذلك أزل الله جل أناؤه وفي أشباهها أراء قال (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضًا) رواه أبرداو : ، ومتى صالحته على ترك شيء من قسمها أو نفقتها أو على ذلك كله جاز فان رجعت فلها ذلك ، قال أحمد في الرجل بغيب عناساته فبقولها ازرضيت على هذا وإلافأنت الجرفتةول قدرضيت فهو جائزفانشا ترجعت (مسئلة) قال (والزوجان اذا وقعت بينهما العداوة وخشيءليهما أن يخرجهما ذلك الى العصيان بنث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهاها مأمو نين برضا الزوجين و توكيلهما بأن يجمما إذا رأيا أو يفرقا فما فعلا من ذلك لزمهما)

وجملة ذلك أن الزوجين إذا وقع ببنها شناق نظر الحاكم فان بان له أنه من المرأة فهونشوز قد

﴿مُسْئُلَة﴾ (وان زفت اليه امرأنان قدمت السابقة منها ثم أقام عند الاخرى ثم دار وان زفنا معا قدم احداها بالقرعة ثم أقام عند الاخرى)

يكره ان نزف اليه امرأنان في ليلة واحدة أو في مدة عقــد احداها لانه لا يُكنه أن يوفيهما وتستضر التي لا يوفيها حقها، فان دخلت احداهما اليه قبل الاخرى بدأ بها فوفاهاحقهاممعاد فوفى الثانية ثم ابتدأ القسم، وان زفت الثانية في أثناء مدة العقد أيمه للاولى ثم قضى حق الثانية وان دخلتا عليه جميعا في مكان واحدأً قرع بينهما وقدم من خرجت لها القرعة منها ثم وفي الاخرى بعدها

(فصل) وإذا كان عنده امرأتان فبات عند احداهما ليلة ثم تزوج ثالثة قبل ليلةالثانية قدم المزفوفة بلياليها لان حةماآك. لانه ثبت بالعقد وحق الثانية ثبت بفعله فاذاقضي حقالجديدة بدأ بالثانية فوفاها ليلتها ثم ثبت عند الحديدة ثم يبتديء القسم وذكر القاضي أنه إذا وفي الثانية ليلتها بات عنـــد الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لأن الليلة التي يوفيها الثانية نصفها منحقها ونصفها منحق الاخرى فيثبت للجديدة في مقابلة ذلك صف ليلة بازاء ما حصل اكرواحدة منضرتهاوعلىهذاالفول يحتاج أن ينفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج قانه ربما لا يجد مكاناً ينفردفيه أو لا يقدر على الخروج اليه في نصف الليلة أو المجيء منه وفيما ذكرناه من البداية بها بمدالثانية وفاء حقها بدرن هذا الحرج فيكون أولى انشاء الله تعالى ﴿مُسَالَةِ﴾ (وان أراد السفر فخرجت القرعة لاحداهما سافر بها ودخل حق العقدفي قسم السفر فاذاقدم بدأ بالاخرى فوفاها حق العقد)

إذا تزوج امرأتين وعزم على السفر أقرع بينها فسافر بالتي تخرج لها القرعةويدخلحق العقد في قسم السفر فاذا قدم قضى لثانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده اليها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معــــ، (والثاني) لا يقضيه لئلا يكون تفضيلا لها على التي سافو بها لانه لا يحصل المسافرة من الايواء والسكن والمبيت عندها مثل ما يحصل في الحضر فيكون ميلا مضى حكه ، وان بان أه من الرجل أسكنها إلى جانب ثنة ينعه من الاضرار بها والتعدي عليها . وكذلك أن بان من كل واحد منهما أن واحد منهما أن الآخر ظلمه اسكنهما ألى جانب من يشرف عليهما ويلزمهما الانصاف ، فإن لم ينهما ذلك وتمادى الشر ببنهما وخيف الشقاق عليهما والعصيان بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها فنظرا ببنهما وفعلا مايريان المصلحة فيه من جم أو تفريق افول الله تعالى (وأن خنتم شقاق ببنهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يونق الله بنهما)

واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحكين فني إحدى الروايتين عنه انها وكيلان لها لا يملكان التفريق لهم إلا باذنهما ، وهذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافعي وحكي ذلك عن الحسن وأي حنيفة لان البضم حقه والمال حقها وهما رشيدان فلا يجوز الهيرهما النصرف فيه إلا بركالة منهما

فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضى مدة ينقضي فيها حق عقد الاولى أعه في الحضر وقضى للحاضرة مثله وجهاً واحداً وفيا زاد الوجهان، وبحمل في المسئلة وجهاً ثالثاً وهوأن يستاً فلل حقالمقد الحكل واحدة منها ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كما لا يحتسب به عليها فيا عدا حق المقد وهذا أقرب الى الصواب من اسقاط حق العقد الواجب بالشرع بغير مسقط

(فصل) فان كانت له امرأة فتروج أخرى وأراد السفر بهما جميعاً تسمللجديدة سبعاً إنكانت بكراً وثلاثاً إن كانت بكراً وثلاثاً إن كانت بكراً وثلاثاً إن كانت ثيباً ثم يقسم بعد ذلك بينهاو بين القديمة وان أرادالسفر باحداهما أقرع بينها فانخرجت قرعة الجديدة سافرت معه ودخل حق العقد لا نه سافر بعد وجوبه عليه

(مسئلة) (و إن طلق احدى نسائه في لياتها أنم لا نه فوتحقها الواجب لها فانعادت اليه برجمة أو نكاح قضى لها لانه قدر على ايفاء حقها فلزمه كالمسر إذا أيسر بالدين

(مسئلة) (وله أن يخرج في نهار ليل القسم لمعاشه وقضاء حقوق الناس)

لقوله تعالى (وجملنا الليسل لباساً وجملنا النهار معاشاً) وقال تعالى (وهوالذي جعل لسكم الليل لتسكنوا فيه ولتبتنوا من فضله في النهار. وحكم السبعة والثلاثة الني يقيمها عند المزفوفة حكم سائر القسم فيا ذكرنا فان تعذر عليه المقام عندها ليلا لشغل أو حبس أو ترك ذلك لفير عذر قضاه لها وله الخروج الى صلاة الجماعة فان النبي عَنَيْنَا لِللهِ لم يترك الجماعة لذلك ويخرج لما لا بدله منه فان أطال قضاه ولا يقضي اليسير

﴿ فصل في الذشوز ﴾

وهو معصيتها إياه فيما يجب عليها من طاعته ما خوذ من النشر وهو الارتفاع فكا نها ارتفعت وتمالت عما وجب عليها من طاعته

(مسئلة) (فَتَى ظهرت منها امارات النشوز بأن لا تحييه الى الاستمتاع أو تحييه متبرمة ومتكرهة

أو ولاية عليه ما (والثانية) أنهما حاكمان ولهما أن يفعلا مايربان من جعم وتفريق بعوض وغير عوض ولا يحتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاهما . روي نحو ذلك عن علي وابن عباس وأي سلمة بن عبد الرحن والشعبي والنخي وسميد بن جبير ومالك والارزاعي وإسحاق وابن المنسذر لنول الله تعالى (فابعثوا حكماً من أهل وحكما من أهلها) فعماهما حكمين ولم يعتبر رضا الزوجين ثم قال (إن

ميدا إصلاحا) فخطب الحكين بذلك

وروى أبوبكر باسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أنيا علياً مع كل واحد منهما فنام من الناس فقال علي رضي الله عنه ابعثوا حكما من أهله وحكما من أهابا فبعثوا حكمين ثم قال علي المناس فقال علي تدريان ماعليكما من الحق عليه عليه من الحق ان رأيّا أن تجمعا جمعًا وان رأيتما أن تفرقا فرقتما فقال المرأة فلا فقال علي كذبت حتى فرقتما فقال الرجل أما الفرقة فلا فقال علي كذبت حتى

وعظها فان أصرت عبرها في المضجع ما شاء ، وفي الـكلام ما دون ثلاثة أيام فان أصرت فله أن ضربها ضرباً غير مبرح)

مَتى ظهرت من المرأة إمارات النشور مثل أن تتناقل وتدافع إذا دعاها ولا تصير اليه إلا بتكره ودمدمـة فانه يعظمـا فيخوفها الله سبيحانه ويذكر ما اوجب الله له عليهـا من الحق والطـاعة وما ياحقها من الاثم بالخالفة والمصية وما يسقط بذلك من النفقية والكسوةوما يباح له من هجرها وضربها لقول الله تعالى (واالاني تخافون نشوزهن فعفاوهن) فان أظهرت النشوز وهو أن تعصيــه وتمتنع من فراشه أو تخرج من مزله بغير إذنه فله أن يهجرها في المضجم ما شاء لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجع) قال ابن عباس لا تضاجمها في فراشك فأما الهجران في الـكلام فلا مجوز أكثر من ثلاثة أيام لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق اللائة أيام ٣وظاهر كلام الخرقي أله ليس له ضربها في النشوز في أول مرّة وقد روي عن أحمد أن عصت المرأة زوج إ فله ضرما ضرباً غير مبرح ظاهر هذا إباحة ضربها لقول الله تعالى (واضربوهن) ولأنها صرحت بالمنع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان عقو بات المعاصي لاتختلف بالنكر ار وعدمه كالحدود،ووجه قول الخرقي أن المقصود زجرها عن المصية في المستقبل وما هذا سبيله يبدأ فيه بالاسهل فالاسهل كمن هجم عليه منزله فأراد اخراجه ، وأما قوله (واللاتي تخافون نشوزهن) الآية ففيها اضار تقديره واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن فان نشزن فاهجروهن فيالمضاجع فان أصررن فاضر بوهن كما قال سبحانه (أنما جزاء الذين محاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصابوا أو تقطع أيديهم وأرجامهم ن خلاف أو ينفوا من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف النشوز ولا خلاف أنه لا يضربها لخوف النشوز قبل اظهار موللشافهي قولان كهذين فاذا لم ترتدع بالهجر والوعظ فله ضربها لقول الله تعالى (واضربوهن)وقالالنبي صلى الله عليه

ترضى بما رضيت به ، وهذا يدل على انه أجبيره على ذلك ، وبروى أن عقيلا تزوج فاطمة بنت عتبة فتخاصها نجمعت ثيابها ومضت الى عثمان فيعث حكما من أهله عبدالله بن عباس وحكما من أهاما معاوية فقال ابن عباس : لأ فرقن ببنهما ، وقال معاوية : ما كنت لأ فرق ببن شيخين من بني عبد مناف ، فلما بلغا الباب كأنا قد غلقا الباب واصطلحا ، ولا يتندم أن تثبت الولاية على الرشيد عند التاعه من أداء الحق كا يتضى الدين عنه من ماله إذا امتنع ويطلق الحاكم على المولى اذا امتنع ، إذا ثبت هذا قان الحسكين لا يكونان إلا عاقلين بالغين عدلين مسلمين لان عذه من شروط العدالة سواء

وسلم ﴿ إِن لَـكُم عليهِن أَن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فان فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح » رواه مسلم ومعنى غير مبرح أي ليس بالشديد قال الخلال سألت أحمد بن يحيى عن قوله ضرباً غير مبرح قال غير شديد وعليه أن يجتنب الوجه والمواضع المخوفة لان المقصود انتأديب لا الاتلاف وقد روى ابو داود عن حكم بن معاوية الفشيري عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه وقل « أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تقبح ولا بهجر الا في البيت » وروى عبد الله بن زمعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجلد أحدكم امر أنه جلد العبد ثم يضاجها في آخر اليوم » ولا يزيد في ضربها على عشرة أصوات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله » متفق عليه

(فصل) وله تأديبها على ترك فرائض الله تمالى وقال في الرجل له امرأة لا تصلي يضربها ضرباً رفيقا غير مبرح وقال على في تفسير قوله تمالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً) قال علموهم أدبوهم وبروى الحلال باسناده عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رحم الله عبداً علق في بيته سوطاً يؤدب أهله» فإن لم تصلي فقد قال أحمد: أخشى أن لا يحل لرجل أن يقبم مع امرأة لا تصلي ولا تغتسل من الجنابة ولا تتملم الفرآن قال أحمد في الرجل بضرب امرأته لا ينبني لاحد أن يسأله ولا أبوها لم يضربها ? والاصل في هذا ما روى الاشعث عن عمر أنه قال يا اشعث احفظ عني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسألن رجلا فيما ضرب امرأته» رواه ابو داودلانه قد يضربها لاجل الفراش فان أخبر بذلك استحيا وان أخبر بغيره كذب

(فصل) وان خافت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرغبته عنها لمرض بها أوكبر أو دمامة فلا بأس أن تضع عنه بعض حقوقها لنسترضيه بذلك لقوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً فلا جناح عليها أن يصلحا بينها صلحا) وروى البخاريءن عائشة (وان امراة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً)قالت هي المراة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج عليها تقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري فانت في حل من النفقة علي والقسمة لي وعن عائشة ان سودة (المهني والشرح الكبير) (١ الجزء الثامن)

قلنا هما حاكان أو وكيلان لان الوكيل اذاكان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون الاعدلاكا لو نصب وكيلا لصبي أو مفلس وبكونان ذكرين لانه مفتقر إلى الرأي والنظر قال القاضي ويشترط كومهما حربن وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لا تقبل شهادته فقد كون الحرية من شروط العدالة والأولى أن يقال ان كانا وكيلين لم تعتبر الحرية لان توكيل العبد جائز وان كانا حكين اعتبرت الحرية لان الحاكم لا يجوز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين بالجم والنفريق لانها يتصرفان في ذلك فيعتبر علمها به والأولى أن يكونا من أهلها لامر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال فان كانا

بنت زمعة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله بومي لمائشة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها قالت ففي ذلك أنزل الله جل شأ نهوفي اشباهها أراه فال (وان امرأة خافت من بعلها تشوزاً او اعراضاً) رواه ابو داود ومتى صالحت على تركشي ممن قسمها او تفقتها او على ذلك كله جاز فان رجعت فلها ذلك قال احمد في الرجل يعيب على امراته فيقول لها ان رضيت على هذا والا فأنت اعلم فتقول قد رضيت فهو جائز فان شاءت رجعت

(مسئلة) (فان ادعى كل والحد منها ظلم صاحب له اسكنها الحاكم الى جانب ثقة يشرف علمها ويلزمها الانصاف)

وجملة ذلك ان الزوجين اذا وقع بينها شقاق نظر الحاكم فان كانمن المرأة فهو نشوزوقد ذكر أه وال بان الدول المكنها الى جنب ثقة عنعة من الاضرار بها والتعدي عليها وكذلك أن بان من كل واحد منها تعد او ادعى كل واحد منها ان الآخر ظلمه اسكنها الى جنب من بشرف عليهما ويلزمها الانصاف لأن ذلك طربق الانصاف فنمين فعله كالحكم بالحق

(مسئلة) (فان خرجا الى الشقاق والعداوة بعث الحاكم حكمين حرين مسلمين عدلين)

والاولى أن يكونا من أهاها الله ية بتوكيلها ورضاهما فيكشفان عن حالها ويفعلان ما بريانه من جمع ببنها أو تفريق بطلاق أو خلع فما فعلا من ذلك لزمها والاصل في ذلك قوله سبحانه(وانخفم شقاق بينها فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يربدا أصلاحا يوفق الله بينها)

(مسئلة) (فان امتنعا من ذلك لم يجبرا عليه وعنه أن الزوج ان وكل في الطلاق بموض أو وكلت المرأة في بذل العوض وإلا جعل الحاكم اليهما ذلك)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحسكين فني احدى الروايتين عنه انهما وكيلان لها ولا علما كلان النفريق إلا باذنهما وهدذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافسي ، وحكي عن الحسن وأبي حنيفة لان البضع حقه والمالحقها وهما رشيدان فلا بجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما أو ولاية عليهما (والثانية) أنهما حاكمان ولهما أن يفعلا ما يريان من جمع وتفريق بعوض وغير عوض ولا مجتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاها ، روي نحو ذلك عن على وابن عباس وأبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي

من غير أهلهما جاز لان القرأبة ليست شرطا في الحسكم ولا الوكلة فسكان الأمر بذلك ارشاداً واستحبابا فان قلنا هما وكيلان فلا يغملان شيئا حتى بأذن الرجل لوكيله فيما براء من طلاق أوصلح وتأذن المرأة لوكيلها في الحلم والصلح على ما يراه فانامتنما من التوكيل لم يجبر أو ان قلنا إنهماحكمان فأنهما يمضيان ما يريانه من طلاق وخلم فينفذ ذلك عليهما رضياه أوأبياء

(فصل) فان غاب الزرجان أو أحدهما بعد بث حكين جاز للحكين امضا، رأيهما أن قلمنا إنهما وكيلان لان الوكالة لا تبطل بالذية وان قلنا إنهما حاكان لم يجز لهما امضا الحركم لانكل واحد

والتخمي وسعيد بن جبير ومالك والاوزاعي وإسحاق وابن المنذر لقول الله تسالى (فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها فسهاهما حكمين ولم يعتبر رضى الزوجين ثم قال (إن يريدا إصلاحا) فخاطب الحكمين بذلك ، وروى أبو بكر باسناده عن عبيدة السلماني ان رجلا وامرأة أنيا علياً مع كل واحد منهما فئام من الناس ، فقال على ابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها، فبعثوا حاكمين ثم قال علي للحاكمين هل تدريان ماعليكما ، من الحق? عليكما ، من الحق إن رأيًّا أن تجمعا جمعًا وإن رأيًّا أن تفرقا فرقمًا ، فقالت المرأة رضيت بكتاب الله على ولي . فقال الرجل أما الفرقة فلا ، فقال على كذبت حتى ترضى يما رضيت به وهذا يدل على انه أُجرِه على ذلك ، ويروى أن عقيلا تزوج فاطمة بنت عقبة فتخاصها فجمعت ثيابها ومضت الى عثمان فبعث حكما من أهله عبد الله بن عباس وحكما من أهابها معاوية ، فقال أبن عباس لافرقن بينهما ، وقالمعاوية ماكنت لافرق بين شخصين من بني عبد مناف، فلما بالها الباب كانا قد أغلقا الباب واعطلحا، ولا يمتنع أن نثبت الولاية على الرشيد عند امتناعه من أداء الحق كما يقضى عنه الدين من ماله أذا أمتنع وبطلق الحاكم على المولى أذا أمتنع

(فصل) ولا يكون الحكان إلا عاقلين بالغين عدلين مسلمين لان هذه من شروط العدالة سواء قلما هما حكان أو وكيلان لان الوكيل اذا كان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون إلا عدلا كما لو نصب وكيلا لصبي أو مفلس ويكونان ذكرين لانه يفتقر الى الرأي والنظر ، فقال الفاضي ويشترط كونهما حرين وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لاتقبل شهادته فتكون الحرية من شروط العدالة . قال شبخنا والاولى أن يقال إنكانا وكياين لم تعتبر الحرية لان توكيلالعبد جائز وإن كانا حاكمين اعتبرت الحربة لانالحاكم لا يجوز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين بالجمع والتفريق لانهما يتصرفان في ذلك فيمتبر علمهما به والأولى أن يكونا من أهلهما لا مر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال فان كانا من عيرأهلم.ا جاز لانالقرابة ليست شرطا فيالحكم ولا الوكالة فكان الامر بذلك إرشاداً واستحبابا ، فان قلنا هما وكيلان فلا يفعلان شيئاً حتى يأذن الرجل لوكيله فيما براه من طلاقأوصلح أو تأذن المرأة لوكياما في الخلع والصلح على مايراه ، فان امتنعا من التوكيل لم يجبرا ، وأن قلنا إنهما حَكَانَ فَأَنَّهُمَا يُضَيَّانَ مَايِرِيَانَهُ مَنْ طَلَاقَ وَخَلْمَ فَيَنْفُذُ حَكَمُهُمَا عَلَيْهُ رَضِياه أَو أَبِياه

من الزوجين محكوم له وعليه والقضاء الفائب لا يجوز إلا أن يكونا قد وكلاهما فيفعلان ذاك بحكم التوكيل لا بالحسكم وأن كان أحدهما قد وكل جاز لوكيله فعل ما وكله فيه مع غيبته وأن جن أحدهما بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل بجنون الموكل وأن كان حاكما لم يجز له الحسكم لأن من شرطذاك بقاء الشقاق وحضور المنداعيين ولا يتحقق ذلك مع الجنون

(فصل) فان شرط الحسكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشترطاترك بعضالنفقة والقسم لم يلزم الوفا. به لانه إذا لم يلزم برضى الموكاين فبرضى الوكليلين أولى وان أبرأ وكيل المرأة من الصداق أودين لها لم يبرأ الزوج إلا في الحلع وان أبرأوكيل الزوج من دين له أو من الرجل لم تبرأ الزوجة لأنهما وكيلان فيما يتعلق بالاصلاح لافي اسقاط الحقوق

(مسئلة) (فان غاب الزوجان أو احدها لم ينقطع نظر الحكين علىالرواية الاولى وينقطع على النانية ، وان جنا انقطع نظرها علىالرواية الاولى ولم ينقطع على الثانية)

اذا غاب الزوجان أو أحدهما بعد بعث الحسمين جاز لهما امضاء رأيهما إن قلنا انهما وكيلان لان الوكالة لا تبطل بالغيبة ، وان قلنا انهما حكان لم يجز لهما امضاء الحسم لان كل واحد من الزوجين محكوم له وعلية والقضاء للغائب لا يجوز الا أن يكونا قد وكلاهما فيفعلان ذلك بحكم التوكيل لا بالحكم، وان كان أحدهما قد وكل جاز لوكيله فعل ماوكله فيه مع غيبته ، وان جن أحدهما بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل بجنون الموكل ولا تبطل اذا قانها انهما حاكان لان الحاكم بحكم على الجنون ، وذكر شيخنا في كتاب المهني أنه لا يجوز له الحكم أيضاً لان من شرط ذلك بقا الشقاق وحضور المنداعيين ولا يتحقق ذلك مع الجنون .

(فصل) فان شرط الحاكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشرطا ترك بعض النفقة والقسم لم يازم الوفاء به لانه اذا لم يلزم برضى الموكلين فبرضى الوكيلين أولى ، وان أبرأ وكيل المرأة من الصداق أو دين لما لم يبرأ الزوج إلا في الخلع ، وإن أبرأ وكيل الزوج من دين له او من الرجل إن لم ترض الزوجة لانهما وكيلان فيا يتعلق بالاصلاح لا في اسفاط الحقوق

﴿ كتأب الخلع ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمرأة إذا كانت مبغضة للرجل وتكرء أن تمنعه ما تكون عاصية بمنمه فلا بأس أن تفتدي نفسها منه)

وجلة الام، أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أونحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخااهه بعوض تفتدي به نفسها منه لقول الله تعالى وخشيت أن لا يقها حدود الله فلا جناح عليهما فيا انتدت به) وروي أن رسول الله وتيالي خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الفلس فقال رسول الله وتيالي هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاه ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله وتيالي هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاه الله أن تذكر وقالت حبيبة بارسول الله وتيالي كلها أعط في عندي فقال رسول الله وتيالي كلها أعط في عندي فقال رسول الله وتيالي كلها أعط في عندي فقال رسول الله والمبدو غير هماو في خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها وهذا حديث فيس إلى الذي وتيالي فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دواية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى الذي وتيالي فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دواية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى الذي وتيالية فقالت بالمجاز والشام ولا خلق إلا أني أخاف الكفر فقال دسول الله وطلقها تطليقة وبهذا قال جيم الفقها بالحجاز والشام وأمره ففارقها وفي رواية فقال له هاقبل الحديقة وطلقها تطليقة وبهذا قال جيم الفقها بالحجاز والشام

﴿ كتاب الخلم ﴾

(مسئلة) أ (واذا كانت المرأة مبغضة للرجل وتخشى أن لا تقيم حــدود الله في حقه فلا بأس أن تفتدي نفسها منه)

وجملة ذلك أن الرأة اذا كرهت زوجها لحلقه أو خلقه أو دينه او كبره أو ضفه أو نحو ذلك (وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالمه على عوض تفتدي به نفسها منه لقول الله تعالى وان خفم ألا يقبا حدود الله فلا جناح عليها فيا افتدت به) وروي أن رسول الله والله والمستح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في العلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما شأ نك ? » قالت لاأ ناولا ثابت فلما جاء ثابت قال له رسول الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت ماشاء الله أن تذكر وقالت حبيبة يارسول الله كلا أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت السناد رواه الأمة مالك أن قيس «خذ منها» فأخذمنها وجلست في أهام اوهذا حديث صحيح ثابت الاسناد رواه الأمة مالك واحمد وغيرهما وفي رواية للبخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دين ولاخلق الا اني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقارة ما عليه وامره ففارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة «أثردين عليه حديقته ؟ » قالت نهم فردتها عليه وامره ففارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة المراه فاردين عليه حديقته ؟ » قالت نهم فردتها عليه وامره ففارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله عليه وامره ففارة ما ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة والمره ففارة ما و في رواية فقال له « اقبل الحديقة و الله ما أنه ما في الله عليه وامره ففارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره ففارة ما و في رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره ففارة ما و في رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره ففارة ما و في رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره ففارة ما و في رواية فقال له « اقبل الحديث و المره ففارة ما و في و المره ففارة و المره فلا المره فلا الله و المره فلا المره فلورة و المره فلا المره فلا

قال ابن عبدالبر ولا نعلم أحداً خالفه إلا بكربن عبدالله المزني قانه لم يجزه وزعم أن آية الحلم منسوخة بقوله سبحانه (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية

وروي عن ابن سيرين وأبي قلابة آنه لابحل الحَلم حتى يجز. على بطنها رجلا لقول الله تعالى اولا تعضاوهن لنذهبوا ببعض ماآنيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)

ولنا الآية التي تلوناها والخبر وأنه قول عر وعمان وعلى وغيرهم من الصحابة لم نعرف لهم في عصرهم مخالفا فيكون إجماعا ، ودعوي النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجم وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شي. من ذهك، إذا ثبت هذا فان هذا يسمى خلما لان المرأة تنخاع من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لمك وأنتم لباس لمن) ويسمى افتدا، لانها تفتدي نفسها بمال تبذله قال الله تعالى (فلا جناح عليهما فيها افتدت به)

(فصل) ولا يفتقر الخلم إلى حاكم نص عليه أحد فقال يجوز الحلم دون السلطان، وروى البخاري ذلك عن عمر وعبمان رضي الله عنهما ، وبه قال شربح والزهري ومالك والشانعي وإسحاق وأهل الرأي وعن الحسن وابن سيرين لا يجوز إلا عندالسلطان

ولنا قول عُمر وعثمان ولانه معارضة فلم يفتقر إلى السلطان كالبيم والنكاح، ولانه قطع عقسد بالتراضي أشبه الاقالة

(فصل) ولا بأس بالحلم في الحيض والطهر الذي أصابها فيه لان المنع من الطلاق في الحيضمن

وطلفها تطليقة ولان حاجتها داعية الى فرقته ولا تصل اليها الا ببذل العوض فأبيح لها ذلك كشراء المناع وبهذا قال جميع الفقهاء بالشام والحجاز قال ابن عبد البر لانعلم أحداً خالفه الا بكر بن عبد الله المزني فانه لم يجزه وزعم ان آية الخلع منسوخة بقوله سبحانه (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية وروي عن ابن سيرين وأبي قلابة أبه لايحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلا لفول الله تمالى (ولا تعضلوهن لتذهبوا بيعض ما آييتموهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة)

ولذا الآية التي تلونا والخبر ولانه قول عمر وعمان وعلي وغيرهم من الصحابة ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فيكون اجماعا ودعوى النسخ لانسم حتى يثبت تعذر الجمع وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك اذا ثبت هذا فانه يسمى خلعاً لان المرأة ننخلع من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) ويسمى افتداء لانها تفتدي نفسها بما تبذله قال الله تعالى (فلاجناح عليها فيها افتدت به)

(فصل) ولا يفتقر الخلع الى حاكم نص عليه احمد فقال يجوز الخلع دون السلطان ، وروى البخاريذلك عن عمر وعمّان رضي الله عنها و به قال شريح والزهري ومالك والشافعي واسحاق واصحاب الرأي وعن الحسن وابن سيرين لا يجوز الاعند السلطان

أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة والحلم لازلة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع أعلاهما بادناهما وقدلك في يسأل النبي والحيلة عن حالما ولان ضرر تطويل العدة عليها والحلم يحصل بسؤالها فيكون ذلك رضاء منها بهود ليلا على رجحان مصلحتها فيه

﴿ مَمُّلَةً ﴾ قال (ولا يستحب له أن يأخذ أكثرتما أعطاها)

هذا القول يدل على صحة الخام بأكثر من الصداق وأنهما اذا تراضيا على الحلم بشي، صح وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عثمان وابن عر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤبب والنخعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وبروى عن ابن عباس وابن عر أنهما قالا لو اختلهت امرأة من زوجها بميرائها وعقاص رأدها كان ذلك جائزاً ، وقال عطا، وطاوس والزهري وعرو بن شعيب لا إخذا كثر مما أعطاها ، وروي ذلك عن علي باسناد منقطع واختاره أبو بكر قال قان فعل رد الزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : ما أرى أن يأخذ كل ما لها و لكن ابدع لها شيئا واحتجوا بما روي أن جيلة بنت سلول أن النبي عَلَيْكَ فقالت : وافي ما عبب على ثابت في دبن ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لا أطيقه بفضاً ، فقال لها النبي عَلَيْكَ و أثر دبن عليه حديقته ؟ » قالت نعم ، فأمره النبي عَلَيْكَ أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نظم يؤد قد على قدره في ابتداء الهقد كالهوض في الاقالة

ولنا قول عمر وعُمان ولانه مماوضـة فلم يفتقر ألى السلطان كالبيع والنكـاح ولانه قطع عقد بالتراضي أشيه الاقالة :

(فصل) ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها لان المنع من الطلاق في الحيض لاجل الضرو الذي يلحقها بطول العدة والخلع لازالة الضرر الذي يلحقها بسوءالعثمرة والمقام مع من تكرهه و تبغضه وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع اعلاهما بأدناهما ولذلك لم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم المختلمة عن حالها ولان ضرر تطويل العدة عليها والخلع بسؤالها فيكون ذلك رضى منها به ودليلا على رجحان مصلحتها فيه

(مسئلة) (وان خالعته لغير ذلك كر. ووقع الخلع وعنه لايجوز)

أي ان خالمته مع استقامة الحالكره لها ذلك ويصح الحام في قول اكثر اهل العلم منهم أبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وعن أحمد ما يدل على تحريمه فانه قال الحام مثل حديث بهلة تكره الرجل فتعطيه المهر فهذا الحلم وهذا يدل على انه لا يكون الحلم صحيحاً الافي هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود قال ابن المنذر روي معنى ذلك عن ابن عباس وكتير من أهل العم وذلك لأن

ولنا قول الله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولانه قول من سمينا من الصحابة قائت الربيع بنت معوذ: اختلعت من زوجي بما دون عناص رأسي فأجاز ذلك عنمان بن عفان رضي الله عنه ومثل هذا بشتهر فلم ينكر فيكون إجماعا ولم بصح عن علي خلافه فاذا ثبت هذا فانه لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاها ، وبذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والحكم وحماد وإسحاق وأبو عبيد فان فعل جاز مع الكراهة ولم يكرهه أبو حنيفة ومالك والشافعي قال مالك لم أزل أسمع إجازة الفدا، بأكثر من الصداق

ولنا حديث جميلة وروي عن عطاء عن النبي وَلَيَظِينَهُ أَنَهُ كُرْهُ أَنْ يَأْخَذُ مَنْ الْحَتَلَمَةُ أَكْثَرُهُما أعطاها رواه أبرِ حفص باسناده وهو صربح في الحسكم فنجمع بين الآية والحبر فنقول الآية دالة على الجواز والنهي عن الزيادة فمكراهة والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالعته لغير ماذكرنا كره لها ذلك ووقعالخلع)

في بعض النسخ بغير ماذكرنا بالبا. في متمل أنه أراد بأكثر من صداقها وقد ذكرنا ذلك في المسئلة التي قبل هذه ، والظاهر أنه أراد إذا خالعته لغير بفض وخشية من أن لانقيم حدود الله لانه فو أراد الاول لفال كره له فلما قال كره لما دل على أنه أراد مخالعتها له والحال عامرة والاخلاق ملتشة

الله تمالى قال (ولا يحل لهم أن تأخذوا بما آيتموهن شيئاً إلا أن يخافا الا يقيا حدود الله) وهذا صريح في التحريم إذا لم يخافا الا يقيا حدود الله ثم قال (فان خفيم ألا يقيا حدود الله فلا جناح عليها فيما افتدت به) فدل بمفهومه على أن الجناح لا حقيم ا فيا افتدت من غير خرف م غنظ بالوعيد فقال (تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) ، وروى ثوبان قال قال رسول الله ويتالي « أيما امر أة سألت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عايها رائحة الجنة » رواه أبو داود وعن أبي هريرة عن النبي عيالي قال الخلمات والمتبرجات هن المنافقات » رواه أبو حفص وأحمد في المسند. وذكر م محتجاً به وهذا يدل على تحريم المخالمة من غير حاجة ولانه اضرار واحتج من أجازه في المسند. وذكر م محتجاً به وهذا يدل على تحريم المخالمة من غير حاجة ولانه اضرار واحتج من أجازه في المستد و فان طبن لكم عن شيء منه نقساً فكلوه هنيئاً مريئاً) قال ابن المنذر لا يلزم من الحواذ في غير عقد الجواز في الماوضة بدليل الربا حرمه الله في المقد وأجازه في الهبة قال شيخنا والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في التحريم يجب تقديما في عموم آية الجواز مع ما عضدها من الاخبار

﴿ مسئلة ﴾ (فاما ان عضاما لتفدي نفسها منه ففعات فالحلم باطل والعوض مردود والزوجية بحالها الا أن يكون طلاقاً فيكون رجمياً)

يعني بمضلها مضارا بها بالضرب والتضييق عليها أو منعها حقوقها من التفقـة والقسم ونحو ذلك لتقدي نفسها فان فعات فالخلع باطل والعوض مردودروي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء ومجاهد والشعبي

فأنه يكره لها ذلك فان فعلت صح الحام في قول أكثر أهل العدام منهم أبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي والشافي ، ومحتمل كلام أحد نحريمه فإنه قال الحام مثل حديث شهلة تكره الرجل فتعطيه المهر ، فهذا الحلم ، وهذا يدل على أنه لا يكون الحلم صحيحا الا في هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود ، وقال ابن المنذر وروي معنى ذلك عن ابن عباس وكثير من أهل العام ، وذلك لان الله تعالى قال (ولا يحل لكم أن تأخذوا بما آييتموهن شيئا الا أن مخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفيم ألا يقيما حدود الله فان خفيم ألا يقيما حدود الله فلا بقدت من غير خوف شم غلظ بالوعيد فقال (المائد حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأو لنك مم الظالمون) عبر خوف شم غلظ بالوعيد فقال (المائد حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأو لنك مم الظالمون) عبر خوف شم غلظ بالوعيد فقال (المائد وقال والمن قول على المناس فرام عليها والمنه أبوداود ، وعن أبي هرم عن النبي وتنالي قال (الحم المناس عرام المناس المناس فرام هن المناه الله أبر حاجة ولانه إضرار بها وبزوجها وإزالة المصالح النكاح من غير حاجة فحرم لقوله عليه السلام المنبر ولا ضرار ه واحتج من أجازه بقول الله سبحانه (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكاوه هنيثا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الربا حرمه الله في هنيئا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الربا حرمه الله في هنيئا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الربا حرمه الله في

والقاسم بن محمد وعروة وعمرو بن شعيب وحميد بن عبد الرحمن والزهري وبه قال مالك والنخمي والنخمي والشافعي والسافعي والسافعي والسافعي والسافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة العقد صحيح والعوض لازم وهوآثم عاص

ولذا قول الله تعالى (لا محل الكم أن تر ثوا النساء كرها ولا تمضلوهن لنذهبوا ببعض ما آييتموهن ولا نه عوض أكره على بذله بغير حق فلم بستحق كالممن في البيع والاجر في الاجارة وإذا لم يملك العوض وقلنا الحام طلاق ووقع الطلاق بغير عوض فاركان أقل من ثلاث فله رجمتها لان الرجمة أنما سقطت بالموض فاذا سقط العوض ثبت الرجمة . وان قلنان هو فسخ ولم ينوبه الطلاق لم يقع شيء لان الحلم بغير ، وضى لايقع على إحدى الروايتين ، وعلى الرواية الاخرى أنما رضي بالفسخ ههنا بالموض فاذا لم محصل العوض فقال مالك أن أخذ منها شيئاً على هذا الوجه رده ومضى الحلم عليه ويتخرج لنا مثل محل العوض فقال مالك أن أخذ منها شيئاً على هذا الوجه رده ومضى الحلم عليه ويتخرج لنا مثل أذا قاننا يصح الحلم بغير عوض فاما أن ضربها على نشوزها أومنعها حقها لم يحرم خلمها لذلك لان فربها في المن المربها في الله عليه وسلم ثابتاً فقال «خذ بعض ما الموفارقها» فعل رواه أبوداود وهكذا لو ضربها ظلما لسوء خلقه أوغيره لايريد بذلك أن تفتدي نفسها لم يحرم عليه مخالمتها لانه لم يعضلها ليذهب بعض الذي آناها ولكن عليه أثم الظلم

(فصل) فان أتت بفاحشة فعضاما لنفتدي نفسهامنه ففعات صحالحام لقول الله تعالى (ولا تعضلوهن (المغنى والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

المقد وأباحه في الهبة والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في النحويم يجب تقديمه على عموم آية الجواز مع ماعضدها من الاخبار والله أعلم

(فصل) فأما ان عضل زوجته وضارها بالضرب والتضييق عليها أو منهها حقوقها من النفقة والقسم ونحو ذلك لنفتدي نفسها منه فنمات فالخلع باطل والعوض ردود روي ذلك عن ابن عباس وعطاه ومجاهد والشعبي والنخي بالفاسم بن محد وعروة وعرو بن شعيب وهيد بن عبدالر حن والزهري وبنقال مالك والثوري وقتادة والشاني باسحاق بوقال أبوحنيفة العقد صحيح والعوض لازم به هوآثم عاص ولمنا قول الله تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا بما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله وقال الله تعالى (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لنذه بوا ببعض ما آتيتموهن) ولانه عوض أكرهن على بذله بغير حق فلم يستحق كالمن في البيع والاجر في الاجارة ، واذا لم يملك الموض وقلنا الخلع طلاق وقع الطلاق بغير عوض فان كان أقل من ثلاث فله وجعتها لان الرجعة انماس قطت بالعوض فاذا سقط العوض ثبتت الرجعة ، وان قلنا هوفسخ ولم ينو به الطلاق لم يقع شيء الماسة ههنا الخلع بغير عوض لا يقم على احدى الروايتين ، وعلى الرواية لاخرى الما دضي بالفسخ ههنا بالهوض فاذا لم يحصل له العوض لا يحصل المعوض

وقال مالك أن أخذ منها شيئا على هذا الوجه رد، ، و ضى الحام عليه ويتخرج لنـا مثل ذلك إذا قلنا يصح الحلم غير عرض

لتذهبوا ببعض ما آنيتموهن الا أن يأنين بفاحشة مبينة) والاستثناء من النهي اباحة ولانها متى زنت لم يأمن أن تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله في حقه فندخل في قول الله تعالى (فان خفيم الايقيا حدود الله فلاجناح عليهما فيا افتدت به) وهذا أحد قولي الشافعي والقول الآخر لايجوز لانه عوض أكرهت عليه أشبه مالو لمرزن والعمل بالنص أولى

﴿ مسئلة ﴾ ويصح الخام من كل زوج يصح طلاقه مسلماً كان أو ذمياً لانه اذا ملك الطلاق وهو مجرد إسقاط من غير تحصيل شيء فلان بملكه محد ملا للموض أولى

ومسئلة ﴿ (فان كان محجوراً عليه دفع المال الى وليه لان ولي المحجور عليه هو الذي يقبض حقوقه وأمواله وهذا من حقوقه

(مسئلة) (وان كان عبداً دفع الى سيده لانه للسيد لكونه من اكتساب عبده واكتسابه له) وإن كان مكانباً دفع العوض اليه لانه يملك اكتسابه وهو الذي يتصرف لنفسه، وقال الفاضي يصح القبض من كل من يصح خامه فعلى قوله يصح قبض العبد والمحجور عليه لان من صح خامه فعلى قوله يصح قبض العبد والمحجور عليه لان من صح خامه فعلى قبيمه للموض كالمحجور عليه لفلس واحتج بقول احمد ماملك العبد من خلع فهو لسيده وان المتهلك لم يرجع على الواهب والمختلعة بشيء والمحجور عليه في معنى العبد والاولى أنه لا يجوز لان العوض في

(فصل) فأما ان ضربها على نشوزها ومنهها حقها لم يحرم خلهها لذلك لان ذلك لا يمنعهما أن لايخافا أن لايقيها حدود الله . وفي بعض حديث حبيبة أنها كانت محت ثابت بن قيس فضربها فكسر ضاهها فأ تت الذي وَلَيْكِاللهُ فلا يمنعها فلا وخذ بعض مالها وفارقها افعل وواه أو داود وهكذا لو ضربها ظلما أسو، خلقه أو غيره لا يريد بذلك أن تفتدي نفسها لم يحرم عليه مخالعتها لانه لم يعضلها ايذهب ببعض ما آ تاها ولكن عليه في الظلم

(فصل) فان أتت بفاحشة فعضلها لتفتدي نفسها منه ففعلت صح الخلع اقول الله تعالى (ولا تعضلوهن لنذهبوا ببعض ما آنيت وهن إلا أن يأنين بفاحشة مبينة) والاستثناء من النهي إباحة ولانها متى ذنت لم يأمن أن نلحق به ولدا من غيره و تفسد فو اشه فلا تقيم حدود الله في حقه فتدخل في قول الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيا افتدت به) وهذا أحد قرلي الشاني، والقول الآخر لا يصح لانه عوض أكرهت عليه أشبه مالو لم تزن والنص أولى

(فصل) اذا خالم زوجته أو بارأها بموض فانها بتراجمان بما بينها من الحقوق فإن كان قبل الدخول فلها نصف المهر ، وان كانت قبضته كله ردت نصفه ، وإن كانت مفوضة فلها المنعة ، وهذا قول عظا، والزهري والشافعي ، وقال أبو حنيفة ذلك براءة لـكل واحد منها مما لصاحبه عليه من الهر ، وأما الديون التي ليست من حقوق الزوجية فعنه فيها روايتان . ولا تسقط النفقة في المستقبل لانها ما وجبت بعد

الخلع لسيد العبد فلا يجوز دفعه الى غير من هوله من غير اذن مال كه والعوض في خلع المحجور عليه ملك له الاانه لا يجوز تسايمه اليه لان الحجر أفاد منعه من التصرف وكلام أحمد محمول على ما أنافه العبد قبل تسليمه على أن عدم الرجوع عايها لا يلزم منه جواز الدفع اليه فانه لو رجع عليها لرجعت على العبد وتعلق حقها برقبته رهبي ملك لسيد فلا فائدة في الرجوع عليها عا يرجع به فيما له وان سلمت العوض الى المحجور عليه لم يبرأ فان اخذه الولي منه برئت وان أتلفه أو تلف كان لوليه الرجوع عليها به

⁽مسئلة) (وهل الاب خلع ابنته الصغير أو طلاقها ? على روابتين)

⁽إحداها) له ذلك قال احمد في رجلين زوج احدهما ابنه بابنة الآخر وهاصغيران ثم إن الابوين كرها هل لهما أن يفسخا أفال قد اختلف في ذلك وكا نهرآه قال أبوبكر لم يبلغني عن أي عبدالله في هذه المسئلة الا هذه الرواية فيخرج على قو اين (أحدها) يملك ذلك وهو قول عطاء وقنادة لانها ولاية يستفيد بها تمليك البضع فجاز ان يملك بها إزالته اذا لم يكن متها كالحاكم يملك الطلاق على الصغير والمجنون والاعسار و تزويج الصغير ، والقول الآخر لا يملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لقول

ولنا أن المهر حق لابسقط بالحلم إذا كان بلفظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الحلم والمباراة كسائر الديون ونفقة العددة اذا كانت حاملاً، ولان نصف المهر الذي يصير له لم يجب له قبل الحلم فلم يسقط بالمباراة كنفقة العددة، والنصف لها لا يبرأ منه بقولها بارأتك لان ذلك يقتضي براءتها من حقوقه لا يراءته من حقوقها

(مسئلة ﴾ قال (والخلع فسخ في إحدى الروايتين ، والاخرى أنه تطليقة بائنة)

اختلفت الرواية عن أحمد في الحلم فني إحدى الروايتين أنه فسخ ، وهذا اختياراً بي بكر وقول ابن عباس وطاوس وعكرمة واسحاق وأبي أور وأحد قولي الشافعي (والرواية الثانية) أنه طلقة باثنة ، روي ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعطا. وقبيصة وشريح ومجاهدواً بي سلمة بن عبدالرحن والنخي والشعبي والزهري ومكحول وابن أبي نجبح ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي وقد روي عن عمان وعلي وابن مسعود لكن ضعف أحمد الحديث عنهم وقال : ليس في البابشي، أصبح من حديث ابن عباس أنه فسخ ، واحتج ابن عباس بقوله تعالى (الطلاق مرتان _ مم قال _ فلا جناح عليهما فيا افتدت به _ مم قال _ فان طاقها فلا تجل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الحلم طلاقا لكان أربعا ولانها فوقة خلت عن صريح الطلاق ونيته فكانت فسخا كسائر الفسوخ ، ووجه الثانية أنها بذلت العوض الفرقة ، والفرقة التي علك

النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إَمَا الطلاق لمن أَخذ بالساق ﴾ رواه ابن ماجه وعن عمر أنه قال أما الطلاق لمن يحل له الفرج ولانه اسقاط لحقه فلم يملك كالابراء من الدبن واسقاط القصاص ولان طريقه الشهوة فلم يدخل في الآية والقول في زوجة عبده الصغير كالقول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه فأما غير الاب فليس تطليق امرأة المولى عليه سواء كان ممن يملك الترويج كوط، الاب والحاكم على قول ابن حامد أولا يملك لانه في هذا خلافاً

(مسئلة) (وليس له خلع ابنته الصغيرة بثيء من مالها)

لانه أنما ملك التصرف بما لما فيه الحظ وليس في هذا حظ بل فيه إسقاط نفقتها وكسوبها وبذل ما لها ويحتمل أن علك ذلك أذا رأى الحظ فيه فانه يجوز أن يكون لها الحظ فيه بتخليصها بمن يتلف ما لها وشخاف منه على نفسها و عقلها ولذلك لم يعد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوزله بذل ما لها لتحصيل حظها وحظ نفسها و ما لها كما مجوز له بذله في مداولها وفكها من الاسر ، وهذا مذهب مالك والاب وغيره من أوليائها في هذا سواء إذا خالموا في حق المجنونة والمحجور عليها للسفه والصغر فأما أن خالع بثيء من ماله جاز لانه يجوز من الاجنبي فن الولي أولى،

﴿مسئلة﴾ (ويصح الخلع مع الزوجة)

وقد ذكر ناءويصح مع الاجنبي بغير اذن المرأة مثل ان يقول الاجنبي للزوج طلق امرأتك بألف

الزوج إيتماعها هي الطلاق دوزالفسخ فوجب أن يكون طلاقا ولانه أتى بكناية الطلاق قاصداً فراقها فكان طلاقا كغير الحلم وفائدة الروايتين الماإذا قلنا هو طلقة فحالعها مرةحسبت طلقةفينقص بهاعدد طلاقه، وإن خالمها ثلاثًا طلقت ثلاثًا فلا تحل له من بعد حق تنكح زوجًا غيره وانقلناهو فسخ أتجرم عليه ، وان خالعها مائة مرة ، وهذا الخلاف فيما اذا خالعها بغير لفظ الطلاق ولم ينوه ، فاما أن بذات له الموض على فراقها فهو طلاق لا أختلاف فيه ، وأن وقع بغير لفظ الطلاق مثل كنايات الطلاق أو لفظ الحالم والمفاداة ونحوهما ونوى به الطلاق فهو طلاق أيضاً لانه كناية نوى الطلاق فكانت طَلاقًا كِمَا لُو كَانَ بَمْهِرَ عُوضَ فَانَ لَمْ يَنُوبِهِ الطَّلاقُ فَهُو الَّذِي فَيْهِ الرَّوايَتَانَ واللهُ أُعْلَم

(فصل) وألفاظ الخلع تنقسم الى صريح وكناية فالصريح ثلاثة ألفاظ خالعتك لانه ثبت أ العرف والمفاداة لانه ورد به القرآن بقوله سبحانه (فلا جناح عليهمافيا افتدت به) وفسخت نكاحك لانه حقيقة فيه فاذا أني بأحد هذه الالفاظ وقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل بارأتك وأبرأتك وابنتك فهو كناية لأن الخلم أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق ، وهذا قول الشافعي الا أن له في المظ الفسخ وجبين فاذا طلبت الخلع وبذات العرض فأجابها بصريح الخلع وكنايته صح من غير نية لان دلالة الحال من سؤال الخلع وبذَّل العوض صارفة اليه فأغني عن النيةفيه ، وأن لم يكن

على وهذا قول أكثر اهلالعلم وقال أبو ثور لابصح لانه سفه فانه يبذل عوضاً في مقابلة مالا منفعة له فيه فان الملك لايحصلله فأشبه ما لوقال بع عبدكُ لزيد بألف على

ولنا أنه بذل في اسقاط حقءن غير. فصح كما لوقال اعتق عبدك وعلى نمنه ولانهلو قال ألق متاعك في البحر وعلى ثمنه صح ولزمه ثمنه مع انه لا يسقط حقاًعن أحد فهنا أولى ولانه حق علىالمرأة يجوز أن يسقطه عنها بموض فجاز الهيرها كالدين وفارق البيع فانه عليك فلايجوز بنير رضىمن ثبت لهالملك وإن قالطلق أمرأتك بمهرها وأنا ضامن/ه صحويرد عليه بمهرها .

﴿ مسئلة ﴾ (ويصح بذل الموض فيه مرّ كل جائز التصرف لا نه بذل عوض في عقد معاوضة أشبه البيع) (فصل) اذا قالت له امرأته طلقني وضرتي بألف وطلقها وقع الطلاق بهما باثناً واستحق الالف على باذلته لان الخلع من الاجني جائز وان طلق احداها فقال القاضي تطلق طلاقاً بائنــاً وتلزُّم الباذلة بحصتها من الالف وهذا مذهب الشافعي الا أن بعضهم قال يلزمها مهر مثــل المطلقة . وقياس قول أصحابنا فيما اذا قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يلزمها شيء ووقعت بهاالتطليقة إنما لا يلزم الباذلة همنا شيء لانه لم يجبها الى ما سأات فلر يجب علمها ما بذات ولانه قد يكون غرضها في بينو نتهما جميعاً منه فاذا طلق احداها لم يحصل غرضها فلا يلزمها عوضها

(فصل) فان قالت طلقني بأنف على أن تطلق ضرَّي فالحلم صحيح والنمرط والبذل لازم . قال الشافعي الشرط والموض باطلان ويرجع الي مهر المثل لان الشرط سلف في الطلاق والعوض دلالة حال فأنى بصريح الخلم وقع من غيرنية سواء قانا هوف خأوطلاق، ولا يقم بالكناية الا بنية ممن تلفظ به منهما ككنايات الطلاق مع صريحه والله أعلم

(فصل) ولا يحسل الحلم بمجرد بدل المال وقبوله من غير الفظ الزوج قال القاضي هذا الذي عليه شبوخنا البغداديون وقد أوما البه أحمد وذهب ابو حفص العكبري وابنشهاب الحوقوع الفرقة بقبول الزوج العوض وأفتى بذلك ابن شهاب بعكبرا واعترض عليه أبو الحدين بن هرمز واستفتى عليه من كان ببغداد من أصحابنا فقال ابن شهاب المحناءة على وجهين : مستبرئة ومفتدية ، قالمفتدية في التي تقول لاأنا ولا أنت ولا أبرئك قسها وأنا أفتدي نفسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال انفسخ النكاح لان اسحاق بن منصور روى قال قلت لاحمد كيف الخلع ? قال اذا أخد المال فعي فرقة ، وقال ابراهيم النخبي أخذ المال أعليقة بائنة ونجو ذلك من الحسن وعن علي رضي الله عنه من قبل مالا على فراق على فراق المن ألم واحتج بقول النبي والمنالية بائنة لارجعة لها فيها ، واحتج بقول النبي والنالية بأيدة « أتردين عليه حديقه ؟ قال تنفي عن المفلة بدايل مالو دفع ثوبه إلى قصار أو خياط معروفين بذلك فعملاه استحقا الاجرة وإن لم يشترطا عوضا

وانا أن هذا أحد نوعي الخلع فلم يصح بدون اللفظ كما لو سألته أن طلقها بعوض، ولانه تصرف

نقضه في مقابلة الشرط الباطل فيكون الباقى مجهولا وقال أبو حنيفة الشرط باطل والعوض صحيح لان المقد يستقل بذلك العوض .

وانا أنها بذات عوضاً في طلاقها وطلاق ضربها نصح كما لو قالت طلفنيوضرتي بألف فان لم يضلها بشرطها نعليه الاقل من المسمى أو الالف الذي شرطته ويحتمل ألا يستحق شيئاً من الموض لانها أما بذلته بشرط لم يوجد فلم يستحقه كما لو طلقها بغير عوض

و مسئلة و الم خالعته الامة على شيء معلوم بغير اذن سيدها كان في ذمتها تتبع به بعدالعتق الحلع مع الامة صحيح سواء كان باذن سيدها أو بغير إذنه لان الحلع بصح مع الاجبي فع الزوجة أولى ويكون طلاقها على عوض باثنا والحلع معها كالحلع مع الحرة سوا، فان كان الحلع بغيرا ذن سيدها على شيء في ذمتها فانه يتبعها إذا عتقت لانه رضي بذمتها وإن كان على عين فقال الحرقي إنه يثبت في ذمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثلياً لانها لا علك العين وما في يدها من شيء فهو لسيدها فيلزمها كالو خالعهاعلى عبد خرج حراً أو مستحقاً وقياس المذهب أنه لا شيء له لانه إذا خالعها على عين وهو يعلم أنها أمة فقد علم أنها لا علك العدين فيكون راضياً بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالعتك على المفصوب لانها لا على هذا المفصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد فقال هو كالحلع على المفصوب لانها لا على الحرو والمنصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد فقال هو كالحلع على المفصوب لانها لا على المنافعي برجع عليها بهر المشل كقوله في الحام على الحر والمنصوب

في البضع بعوض فلم بعبح بدون الفظ كالنكاح والطلاق ، ولان أخذالمال قبض لعوض فلم يقم بمجرده مقام الابجاب كقبض أحد العوضين في الببع ، ولان الخلم إن كان طلاقا فلا يقع بدون صريحه أو كنايته وإن كان فسخا فهو أحد طرفي عقد النكاح فيعتبر فيه الفظ كابتدا، العقد . وأما حديث جيلة فقد رواه البخاري « اقبل الحديقة وطلقها تطلبة » وهذا صريح في اعتبار الفظ ، وفي رواية أمر ، فغارقها ومن لم يذكر الفرقة فأما اقتصر على بعض القصة بدليل رواية من روى الفرقة والطلاق فأن القصة واحدة والزيادة من الثقة مقبولة وبدل على ذلك أنه قال ففرق النبي وَلَيْكِينَة بينهما وقال دخذ ما أعطيتها » فيمل النفريق قبل العوض ونسب التفريق الى النبي وَلَيْكِينَة ، ومعلوم أن النبي وَلَيْكِ لا بباشر التفريق فدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ولعل الراوي استذى بذكر العوض عن ذكر الفظ لانه معلوم منه . وعلى هذا محمل كلام أحد وغيره من الاثمة واذلك لم يذكروا من جانبها الفظا ولا دلالة حال ولا بد منه إنفاقا

﴿ مَدَثُلَةً ﴾ قال (ولا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق ولو واجهها به) وجملة ذلك أن المحتلمة لا بلحتها طلاق بحال وبه قال ابن عباس وابن الزبير وعكرمة وجابر بن

و يمكن حمل كلام الحرقي على أمها ذكرت لزوجها ان سيدها أذن لها في ذلك ولم نكن صادقة أوجهل أمها لا يملك الدين أو يكون اختياره فيها إذا خالعها على مغصوب أنه يرجع عليها بقيمته و يكون الرجوع عليها في حال عتقها لانه الوقت الذي بملك فيه كالمسر يرجع عليه في حال يساره ويرجع بقيمته أومثله لانه مستحق بعد تسليمه مع بقاء سبب الاستحفاق فوجب الرجوع بمثله أوقيمته كالمغصوب

(فصل) فان كان الحلم باذن السيد تعلق العوض بذمته في قياس المذهب كما لو أذن لعبده في أن يستدين و يحتمل أن يتعلق برقبة الامة بناء على استئذانها باذن سيدها وإن خالعته على معين باذن السيد فيه ملك وان أذن في قدر من المال فحالمت بأكثر منه فالزيادة في ذمتها وان أطلق الاذن اقتضى الحلع بالمسمى لها فان خالمت به أو بما دونه لزم السيد وان كان بأكثر منه تعلقت الزيادة بذمتها كما لو عين لها قدراً فيخالمت بأكثر منه وان كانت مأذوناً لها في التجارة ساست العوض بمافي بدها

(فصل) والحمكم في المكاتبة كالحمكم في الامة الفن سواء لأنها لا تمك التصرف فيما في يدها بتبرع وما لا حظ فيه وبذل المال في الحلم لا فائدة فيه من حيث تحصيل المال بل فيه ضرو بسقوط نفقتها وبعض مهرها ان كانت غير مدخول بها واذا كان الحلم بغير اذن السيد فالعوض في ذمتها يتبعها به بعد العتق وان كان باذن السيد سلمته بما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو على سيدها

و مسئلة ﴾ (وان خالعته المحجور عليها لم يصح الحلم ووقع طلاقهرجمياً أما المحجورعليها للفلس فيصح خلمها وبذلها للموض)

زيد والحسن والشعبي ومالك والشافعي واسحاق وابو ثور ، وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها العالاق الصريح المهين دون الكناية والطلاق المرسل وهو أن يقول كل أمرأة لي طائق وروي نحو ذلك من سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخعي والزهري والحسكم وحماد والنوري لما روي عن النبي مسيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخعي والزهري والحسكم وحماد والنوري لما روي عن النبي

ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبير ولا نعرف لهما مخالفاً في عصرها ، ولانها لا تحله إلا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالمطلقة قبل الدخول أو المنقضية عدتها ، ولانه لا يلك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية ولانها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تطلق بالكناية فلم يلحقها الصريح المعين كاقبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهها به فيقول أنت طالق أو لا يواجهها به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لا نعرف له أصلا ولا ذكره أصحاب السنن

(فصل) ولا يتبت في الخلم رجعة سوا، قلنا هو فسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا، وطاوس والنخي والثوري والاوزاعي وماقك والشاني واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخياربين إمساك العوض ولا رجعة له وبين رده وله الرجعة وقال أبو ثور ان كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة لان الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالهوض كالولاء مع العتق .

لان لها ذمة يصح تصرفها فيها ويرجع عليها بالموض إذا أيسرت وفك الحجر عنها وليس له مطالبتها في حال حجرها كما لو استدانت منه أو باءها شيئاً في ذمتها وأما المحجود عليها لسفه أو صغر أو جنون فلا يصح بذل العوض منها في الحلع لانه تصرف في المال وليس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لانه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل للتصرف فيه الولي أو لم يأذن لانه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل للتصرف المحجود عنها الهبة وغيرها من التبرعات باذن سيدها وتفارق المفلسة لانها من أهل التصرف فان خالم المحجود عليها بلفظ يكون طلاقاً فهو طلاق رجعي ولا يستحق عوضاً وان لم يكن اللفظ مما يقع به الطلاق كان كالحلم بغير عوض . ومحتمل أن لا يقع الحلم ههنا لانه أعا رضي به بعوض ولم يحصل له ولا أمكن الرجوع ببذله

(مسئلة) (والحلم طلاق بائن الا أن يقع بافظ الحلم أو الفسخ والمفاداة ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخاً لا ينقص به عدد الطلاق في أحدى الروايتين (والاخرى) هو طلاق بائن بكل حال)

اختلفت الرواية عن أحمد في الخلع إذا لم ينو به الطلاق فروي عنه أنه فسخ اختاره أبو بكروروي ذلك عن ابن عباس وطارس وعكر. قد واحلق وأبي ثور وهو أحد قرلي الشافي وروي عنه أنه طلقة باثنة بكل حال روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وقبيصة وشريح ومجاهد رأبي سلمة بن مبدار حن والذخي والزهري ومكول وابن أبي نجيح ومالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي

ولذا كانت له الرجعة فعي تحت حكمه، ولان القصد ازالة الضرر عن المرأة فلوجاز أرتجاعها الهادالضرر واذا كانت له الرجعة فعي تحت حكمه، ولان القصد ازالة الضرر عن المرأة فلوجاز أرتجاعها الهادالضرر وفارق الولاء فإن العتق لا ينفك منه والطلاق يزبك عن الرجعة فيما قبل الدخول واذا أكل العدد (فصل) فإن شرط في الحلم أن له الرجعة ، فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الخلع وهو قول أي حنيفة واحدى الروايتين عن مالك ، لان الخلع لا يفسد بكون عوضه فاسد أفلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ولانه لهظ يقتضي البينونة فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث ومحتمل أن يبطل الحلم ونثبت الرجعة وهو منصوص الشافعي لان شرط العوض والرجعة متنافيان فإذا شرطاها بيطل الحقد ما ينافي مقتضاه فأبطله ينه عبرد الطلاق فتثبت الرجعة بالاصل لا بالشرط ولانه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه فأبطله كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيم ، وإذا حكمنا بالصحة فقال القاضي بسقط المسمى في العوض، كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيم ، وإذا حكمنا بالصحة فقال القاضي بسقط المسمى في العوض، أبه الم يرض به عوضا حتى ضم اليه الشرط فإذا سقط الشرط وجب ضم النقصان الخي نقصه من أبه اله غيم عن عن شرط الرجعة

فصل) فان شرط الحيار لها أوله يوما أو أكثر وقبات المرأة صح الحلم وبطل الحيار وبه قال أبو حنيفة فيا اذا كان الحيار المرجل ، وقال اذا جمل الحيار للمرأة ثبت لها الحيار ولم يقع الطلاق

وقد روي عن عبان وعلي وابن مسعود المكن ضعف أحمد الحديث قال ايس لنا في الباب شي أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ عواحتجابن عباس بوله تعالى الطلاق مرتان) ثم قال فلاجناح عليها فيا افتدت به) ثم قال فالمنها فلا تحل له من بعد حتى تذكيح زوجا غيره فذكر تطليقتين والحلم وتطليقة بعدها فلو كان الحلم طلافا المكان رابدا عولانه فرقة خات عن صريح الطلاق ونيته فكان فسخا كسائر الفسر خهووجه الرواية الثانية أنها بذات الموض الفرقة والفرقة التي علك الزوج إيتاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقا ولانه أنى بكناية الطلاق قاصدافراقها فسكان طلاقا كغير الملاق وان الحام عرفائدة الحلاف أنا اذا قلنا انها طلقة فخالهما مرة حسبت طاقة فنقص بها عدد طلاقه وان خالهما ثلاثا لم تحل له حتى تكح زوجاغيره وان قلنا هو فسخ لم تحرم عليه وان خالهما المقمرة عوهذا الحلاف فيا اذا خالهما بغير له الطلاق ولم ينوه فأما ان بذلت الموض على فراقها فطائمها فوطلاق لا اختلاف فيه وكذاك ان رقم بغير انظ الطلاق مثل كنايات الطلاق أو افظ الحلم أو المماداة ونوى به الطلاق فه والذي بغير عوض، وان لم ينو به الطلاق فه والذي فيه الراويتان

 وانا أن سبب وقوع الطلاق وجد وهو اللفظ به فوقع كا لو أطلق ومتى وقع فلاسببل الى رفعه (فصل) نقل مهنا في رجل قالت له امرأنه اجعل أمري ببدي وأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها ببدها و باع العبد قبل أن تفول المرأة شيئا هو له انما قالت اجعل أمري ببدي وأعطيك فقيل له متى شاءت تختار ? قال نعم الم يطأها أو ينقض فجعل له الرجوع مالم تطلق وأذا رجم فينبغي أن ترجع عليه بالعوض لانه استرجع ما جعل لها نتسترجع منه ماأعطنه ، ولو قال أذا جا، وأس الشهر فأمرك ببدك ملك ابطال هذه الصفة لان هذا بجه ز لرجوع فيه لو لم يكن معلقا فعالتعليق أولى كالوكالة قال أحد ولو جعلت له امرأته الف دره على أن يحره افاخارت الزوج لا يرد عليها شيئاً ووجهه أن الالف في مقابلة الفرقة الالف في مقابلة الفرقة

(فصل) إذا قالت امرأته طلفنى بدينار فطاقها ثم ارتدت لزمها الدينار ورقع الطلاق باثنا ولا تؤثر الردة لانها وجدت بعد البينونة ، وإن طفها بعد رديها وقبل دخوله بها بانت الردة ولم يقم الطلاق لانه صادفها باثنا فان كان بعد الدخول وقانا إن الردة ينفسخ بها النكاح في آلحال فكذلك وان قلنا يقف على انقضاء العدة كان الطلاق مراعى فان أقامت على سنها حتى انفضت عدتها تبينا أنها لم تكن روجته حين طلقها فلم يقم ولا شيء له عليها وان رجست إلى الاسلام بان أن الطلاق صادف زوجة فوقم واستحق عليها العوض .

الفرق، والمفاداة لأنه ورد به في القرآن بقوله سبحانه (فلا جناح عليهما فيا افتدت به) وفسخت نكاحك لانه حقيقة فيه فاذا أبى بأحد هذه الالداظ وقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل باريتك وأبنتك فهو كناية لان الحلم أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق وهذا قول الشافي الا أن له في لفظ الفسخ وجهين قاذا طلبت وبذات العوض فاجابها بصريح الحلم أو كنابة، صح من غير نية لان دلالة الحال من سؤال الحلم وبذل العوض صارفة أليه فأعنى عن أننية فيه ، وأن لم تكن دلالة حالة فأنى بصريح الحلم وتع من غير نية سوا. قلنا هو فسخ أو طلاق ، ولا تفم الكناية الا بنية بمن يا ظبه منهما ككنايات الطلاق مع صريحه

(فصل) ولا يحصل الحلم بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ من الزوج : قال القاضي هذا الذي عليه شيوخنا البغداد ون ، وقد أوما اليه احمد ، وذهب أبو حفص المكبري وابن شهاب الى وقوع الفرقه بقبول الزوج الموض وأفى بذلك ابن شهاب بعكبر واعترض عليه ابوالحيين بن هرمز واستفتى عليه من كان ببغداد من أصحابنا ، فقال ابن شهاب المحتلمة على جهبن مستبرئة ومفتدية فالمفتدية هي التي تقول لاأنا ولا أنت ولا أبرئك قسما وأنا أفدي ننسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال انفسخ النكاح لان اسحاق بن منصور روى عن أحمد قال قات لاحمد كيف الحلم ? قال : إذا أخذ المال فهي فرقة ، وقال ابراهيم النخبي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن علي رضي

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت له اخلعني على مافي يدي من الدراهم ففعل فلم يكن في يدها شيء لزمه ثلاثة دراهم)

وجاة ذلك أن الحلم بالحبول جائز وله ما جمل له وهذا أول أصحاب الرأي وقال أبو بكر يصح الحلم ولا شي. له لانه معاوضة فلا يصح بالحبول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشافي يصح الحلم وله مهر مثلها لانه معاوضة بالبضم فاذا كان الموض مجبولا وجب مهر المثل كالسكاح ولنا أن الطلاق معنى يجوز زمليقه بالشرط فجاز أن يستحق به الدوض الحبول كالوصية ، ولان الحلم اسقاط لحقه من البضم وليس فيه تمليك شي، ، والاسقاط تدخله المساعمة ولذلك جاز من غير عوض بخلاف الذكاح ، واذا صح الحلم فلا يجب مهر المثل لانها لم تبذله ولا فوتت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها أو رضاعها لمن ينفسخ به فكاحها لم يجب عليها شي، ، ولو قتلما أجنبي لم يجب الزوج عوض عن بضها ، ولو طاحت لم يكن الزوج عوض عن بضها ، ولو طاحت لم يكن الزوج شي، وأنما يتقوم البضم على الزوج في النكاح خاصة وأباح لها افتدا، نفسها لحاجتها الى ذلك فيكون الواجب مارضيث ببذله فأما ايجاب شي، لم ترض به فلا وجه له ، فعلى هذا ان خامها على مافي يدها من الدراهم صح فان كان

الله عنه من قبل مالا على فراق فعي تطليقة باثمة لارجمة فيها، واحتج بقول النبي وَلَيَّا اللهُ الرحمة فيها، واحتج بقول النبي وَلَيَّا اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ الل

ولما أن هذا أحد نوعي الحام فلم يصح بدون افظ كالو سألته أن لا يطلقها بعوض ولانه تصرف في البضع وض فلم يصح بدون الله فلم كالنه كاح والطلاق ولان أخذ المال قبض بعوض فلم يحم بحرده مقام الا بجاب كفيض أحد العوضين في البيع ولان الحلم ان كان طلافا فلاية م بدون صريحه أو كنايته وان كان فسخا فهو أحد طرفي عقد النه كاح ، فيعتبر فيه الهنظ كابتداء العقد، فأما حديث جيلة فقد رواه البخاري واقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهذا صريح في اعتبار الهفظ ، وفي رواية فأمره ففارقها ومن أيذ كر الفرقة فانما اقتصر على بعض القصة بدليل رواية من روى الفرقة والطلاق فان القصة واحدة والزيادة من اثنة مقبولة وبدل على ذهك أنه قال ففرق النبي والمنافقة والطلاق فان القصة واحدة التفريق قبولا الموض ونسب النفريق إلى النبي والمنافق في النبي والنافق والله والمنافق المنافق عن ذكر المفظ لانه معلوم منه وعلى هذا على أن النبي والنافق ولا دلالة حال ولا بد منه اتفاقا . محمل كلام أحد وغيره من الأثمة وافقك لم يذكروا من جانبها لفظا ولا دلالة حال ولا بد منه اتفاقا .

في يدها دراهم فهي له ، وأن لم يكن في يدها شيء فله عليها ثلاثة نص عليه أحمد لانه أقل مايقم عايه أسم الدراهم حقيقة ولفظه ادل على ذلك فاستحقه كالووصيله بدراهم، وانكان في يدها أقل من ثلاثة احتمل أنلايكونا غيرملانه منالدراهم وهوفي يدها، واحتمل أن يكونله ثلاثة كاملةلان اللفظ يقتضبها فيما إذا لم يكن في يدها شيء فكذلك اذا كان في بدما

(فصل) والحام على مجهول ينقسم أقساما (أحدها) أن يخالعهاعلى عدد مجهول من شي. غير مختلف كالدنانير والدراهم كالتي يخالعها على ماني يدها من الدراهم فهي هذه التي ذكر الحرقي حكمها

(الثاني) أن يكون ذلك من شيء مختلف لا يعظم اختـــلانه مثل أن مخالعها على عبد مطلق أو عبيد أو يقول ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فانها تطلق بأيءبد أعطته إياه ويملكه بذلك ولا يكون له غيره . وكذلك إن خالعته عليه فليس له إلا مايتم عليه اسم العبد ، وإن خالعته على عبيد فله ثلاثة هذا ظاهر كالزم أحمد وقياس قوله وقول الخرقي في المسئلة التي قبلها ، وقد قال أحمد فيما إذا قال : إذا أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا أعطنه عبدا فهي طالق. والظاهر من كلامه ما قلناه، وقال القاضي له عليها عبد وسط وتأول كلامأ حدعلي انها أعطته عبدا وسطا والظاهر خلافه

ولنا أنها خالعته على مسمى مجرول فكأناله أقل مايقع عليه الاسم كما لو خالعها على مافي يدهامن الدراهم ، ولانه إذا قال ان أعطيتني عبداً فانت طالق فاعطته عبدا فقد وجد شرطه فيجب أن يقع

(مسئلة) (ولا يقم بالعدة من الحلم طلاق ولو واجهها به)

وجملة ذلك أن الحتلمة لا يلحقها طلاق بحال وبه قال ابن عباس وابن الزببر وعكرمة وجابر س زيد والحسن والشعبي ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق الصريح الممين دون الـكمناية والطلاق الرسل وهو أنه يقول كل امرأة ليطالق وروي ذلك عن سعيد ابن المسيب وشريح وطارس والنخمي والزهري والحسكم وحماد والنوري لما روي عن النبي والحسير أنه قال « الختامة يلحقها الطلاق مادامت في العدة 1

ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبر ولا بعرف لمها مخالف في عصرها ولأنها لا تحل له إلا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالطلقة قبل الدخول والمنقضية عدمها ولانه لا يملك بضمها فلم باحقها طلاقه كالاجنبية ولأنها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تطاق بالسكناية الم يلحقها الصريح كما قبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهُها به فيتمول أنت طالق أو لا يواجهها به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لا يمرف له أصل ولا ذكره أهل السنن

(فصل) ولا يُثبت في الخلع رجعة سوا. قلنا هو فــخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا. وطاوس والنخبي والثوري والارزامي ومالك والشانبي واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخياربين إمساكه العوض ولا رجهة له وبين رده وله الرجمة

الطلاق كما لو قال ان رأيت عبدا فانت طالق ولا يلزمها أكثر منه لانهالم تأثرم له شيئا فلا يلزمها شيء كما لو طلقها بفير خلم

(انثالث) أن يخالمها على مسمى تعظم الجهالة فيه شل أن يخالمها على دابة أو بعير أو بقرة أو ثوب أو يتول ان أعطية في خالت طالق فالواجب في الخلع ما يقع عليه الاسم من ذلك ويقع الطلاق بها اذا أعطته اياه فيما اذا علق طلائها على عطيته اياه ولا يلزمها غير ذلك في قياس ما قبلها ، وقال القاضي وأصحابه من الفقها، ترد عليه ما أخذت من صداقها لأنها فوتت البضع ولم يحصل له العوض لجمالته فوجب عليها قيمة ما فوتت وهو المهر

ولنا ما تقدم ولأنها ما النزيت له المهر المسمى ولا مهر المثل فلم يلزمها كا لو قال ان دخلت الدار فائت طالق، رلان المسمى قد استوفى بدلة بالوط، فكيف يجب بغير رضى ممن يجب عليه ? والاشبه بخدهب أحد أن يكون الحلم بالحجهول كالوصية به ، ومن هذا القسم لوخالها على مافي بيتها من المتاع فان كان فيه متاع فه أقل مايتم عليه فان كان فيه متاع فه أقل مايتم عليه اسم المتاع ، وفي قول القاضي عليها المسمى في الصداق وهو قول أصحاب الرأي والوجه القولين ما تفدم الرابم) ان مخالعها على حلى أنتها او غيرها من الحيران او قال على مافي بطونها او

وقال أبو ثور ان كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجمة لان الرجمة من حقوق الطلاق فلانسقط بالموض كالولا. مع العبق وأما قوله سبحانه وتعالى (فيا افندت)وإنما يكون فدا. إذا خر-ت عن قبضته وسلطانه وإذا كانت له الرجمة فهي تحت حكه ولان القصد إزالة الضرر عن المرأة فلو جازار تجاعها الهادالضر و وفارق الولا. فإن العنق لا ينفك منه والطلاق ينفك عن الرجمة فيا قبل الدخول واذا أكمل العدد (مسئلة) (وان شرط الرجمة في الخلع لم يصح الشرط في أحدد الوجهين وفي الآخر يصح

الشرط ويبطل العوض)

اذا شرط في الخلع الرجعة فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الخلع ، وهوقول أبي حنيفة وأحدى الروابتين عن مانك لان الخلع لا يفسد بكون عوضه فاسداً فلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ولانه الفظ يقتضي البينونة فاذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث (والوجه الثاني) يصح وببطل العوض فتدُّبت الرجعة وهو منصوص الشافي لان شرط العوض والرجعة يتنافيان فاذا شرطاها سقطا و بقي مجرد الطلاق فندُّبت الرجعة بالاصل لا بالشرط ولانه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه فأ بطله ، كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيع ، وأذا حكما بالصحة فقال القاضي يسقط المسمى في العوض لابه لم برض به عوضا حتى ضم اليه الشرط فاذا سقط الشرط وجب ضم الذنصان الذي نقصه من أجله اليه فيصير مجبولا فيسقط وجب المسمى في الخلم لا نحارا ضيا به عوضا في منافر أن بجب المسمى في الخلم لا نحارا ضيا به عوضا في منافر أن بجب المسمى في الخلم لا نحارا ضيا به عوضا فلم يجب غيره كا لو خلا عن شرط الرجعة

ضروعها فيصح الحلم ، وروي عن أي حنيفة يصح الحلم على مافي بطها ولا يصح على حملها ولنا ان حامًا هو مافي بطنها فصح الحام عليه كما لو قال على مافي بطنها . اذا ثبت هــذا فانه إن خرج الولد سليا او كان في ضروعها شيء من الابن فهو له وإن لم يخرج شيء فقال القاضي لاشيء له وهو قول مالك وأصحاب الرأي ، وقال ابن عقيل لها مهر المنل ، وقال ابو الخطاب له المسمى وإن خالمها على مايشهر نخابها او تجمل أمتها صح، قال احمد إذا خالع أمرأته على نمرة نخابها سنين فجائز قان لم يحمل نخلها نرضيه بشيء ، قبل له فان حمل نخلها ؛ قال هذا أجود من ذلك ، قبل له يستقيم هذا ؟ قال نعم جائز فيحتمل قول احمد ترضيه بشيء اي له اقل مايقم عليه اسم الثمرة او الحل فتعطيه عن ذاك شيئًا اي شيء كان مثل مأ الزمناه في مسئلة المناع ، وقال القاضي لاشيء له و تأول قول احمد ترضيه بشيء على الاستحباب لانه لو كان واحباً لنفدر بنقذير يرجم اليه، وفرق بين ها بين المسئلة بن ومسئلة الدرام والمتاع حيث برجع فيهما أفل مايقع عليه الاسم اذا لم يجدشيناً وههنا لا يرجع بشي. اذا لم يجد حملا ولا نمرة ثم اوهمته ان معها دراه وفي بيتها مناح لامها خاطبته بلفظ يفتضي الوجود مع امكان علمها به فكان له مادل عليه لفظها كما لو خالاته على عبد فوجده حراً وفي هاتين المسئلتين دخل معهـا في المقد مع تساويهما في العلم في الحال ورضاعًا عبا فيمه من الاحمال فلم يكن له شي، غير، كما لو قال خالمتك على هذا الحر ، وقال ابو حنينة لايصح العوض ههذا لانه معدرم

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشَّبِخُ رَحْمُهُ اللهُ ﴿ وَلَا يُصِحُ الْحُلْمِ إِلَّا بَعُوضٌ فِي إَحْدَى الرَّوا يَبِينَ فانخالهما بغير

⁽ فصل) نقل مهنا في رجل قالت له امرأته اجمل أمري بيدي فأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها بيدها و باع العبد قبل أن نقول المرأة شيئا هو له انما قالت اج لأمري بيدي وأعطيك فقيل له متى شا.ت تختار ? قال نعم ما لم يطأها أو ينقض فجعل له الرجوع مالم تطلقواذارجم فينبغي أن ترجع عليه بالعوض لأنه استرجع ما جعل لها فتسترجع منه ماأعطته ، ولوقال اذا جا. رأس الشهر فامرك ببدك ملك ابطال هذه الصفة لان هذا يجرز الرجرع فيه لولم يكن ملفا فع التعليق أولى كالوكالة ، قال أحمد واو جعات له امر أنه الف درهم على أن يخيرها فاختارت الزوج لابرد عليهاشينا ، ووجهه أن الالف في مقابلة تمليكه إياها الخيار وقد فعل فاستحق الالف وليس الإلف في مقابلة الفرقة

⁽ فصل) اذا قالت امرأته طلقني بدينار فطالمها ثم ارتدت لزمها الدينار ووقع الطلاق باثنا ولا تؤثر الردة لانها وجدت بعد البينونة ، وإن طلقها بعد ردتها غبل دخوله بها بانت الردة ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا ، فانكان بعد الدخول وقلنا ان الردة ينفسخ بها النكاح في الحال فكذلك ، وإن قلنا تقف على ا قضاء العدة كان الطلاق مراعى فان أقامت ولى رديها حتى انقضت عديها تبيءًا أنها لم تكن زوجة حين طلقها فلم يقع ولا شيء له عليها ، وإن عادت إلى الاسلام تبينا أن الطلاق صادف زوجة فوقع واستحق عليها الدوض

(فصل) اذا خالعته على رضاع ولده سنة بن صح و كذلك ان جعد لاوقتاً مهلوماً قل أو كثر ، وبهذا قال الشافعي لان هذ مما نصح المعاوضة عليه في غير الحلم فني الحلم أولى فان خالعته محلى رضاع ولده مطلقاً ولم يذكرا مدته صح أيضاً وينصرف إلى ما يمي من الحولين نص عليه المحدة يل له ويستقيم هذا الشرط رضاع ولدها ولا يقول مرضه سنتين ? قل نعم ، وقال أصحاب الشافعي لا يصح حتى يذكرا مدة الرضاع كا لا نصح الاجارة حتى يذكرا المدة

ولنا أن الله تمالى قيده بالحولين فقال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) وقال سبحانه (وفصاله في عامين) وقال (وحه وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحل ههنا والفصال فحمل على مافسرته الآية الاخرى وجمل الفصال عامين والحل سنة أشهر ، وقال النبي وتشيئة ولارضاع مد فصال ، يعنى بعد العامين فيحمل المطابق من كلام الآدمي على ذلك أيضا ولا يحتاج إلى وصف بلرضاع لان جنسه كاف كالو ذكر جنس الحياطة في الاجارة ، فان مانت المرضمة أوجف لبنها فعليها احر المثل لما بقي من المدة وإن مات الصبي فكذلك ، وقال الشافي في أحد قوليه لا ينفسخ ويأتبها

أعوض لم يقع إلا أن يكون طلاقا فيقع رجعيًا ، والاخرى يصح بغير عوض اختارها الخرقي

اختافت الربراية عن أحمد في هذه المسئلة فروى بنه ابنه عبدا في قال: قلت لا يرجل علقت به امرأته تنول اخلفتي قال قد خلفت في فلا يتزرج بها ومجدد نكاحا جديداً وتكون عنده على شيء فظاهر هذا صحة الحلم بفير عوض رهو قول ماقك لا به قطم الذكاح فصح من غير عوض كالطلاق ، ولان الاصل في مشروعية الحلم أن يوجد من المرأة رغبة عن زوجها أو حاجة الى فرافه فقسأله فراقها فاذا أجابها حصل المنصود من الحالم غيصح كا لو كان بعوض ، قال ابو بكر لاخلاف عن أبي عبد الله أن الحلم ما كان من قبل الرجل فلا نزاع في انه طلاق يلك به الرجمة ولا يكون أخلما ما كان من قبل الرجل فلا نزاع في انه طلاق يلك به الرجمة ولا يكون فسخا أو الرواية الثانية) لا يكون خام الا بعوض روى عنده مهذا أذا قال لها الحلمي نفسك فقالت خلمت نفسي لم يكن خلما ألا على شيء إلا أن يكون نرى الطلاق فيكون ما نوى، فيلى هدفه الرواية لايمت الحلم إلا بعوض فان تلفظ به بغير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجعيا لانه يصلح كناية عن الطلاق ، وإن لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أبي حنينة والشافي لان الحلم كان فسخا فلا يلك الزوج فسخ الذكاح إلا لعيم ما والدات لو قال فسخت الذكاح ولم ينو به الطلاق لم يتم شيء غلا الحال الداد خله العوض فانه يصير معارضة الا يجتم له العرض والموض ، وإن قلنا الحام طلاق فليس بصريح فيه انفاقا وأنما هو كناية والكناية لا يقم بها الطلاق إلا بنية أو بذل العوض فيتوم مقام فليس بصريح فيه انفاقا وأنما هو كناية والكناية لا يقم بها الطلاق إلا بنية أو بذل العوض فيتوم مقام فليس بصريح فيه انفاقا وأنما هو كناية والكناية لا يقم بها الطلاق إلا بنية أو بذل العوض فيتوم مقام

بصبي ترضعه مكانه لان الصبي مستوفى به لامعقوداً عليه فأشبه مانو استأجر دابة ليركمها فمات

وانا أنه عقد على فعل في عين فينفخ بتلفها كالو مانت الدابة المستأجرة ولأن مايستوفيه من البن أما يتقدر بحاجة الصبي وحاجات الصبيان تختلف ولا تنضبط فلم بجز أن يقوم غيره مقامه كا لو أراد ابداله في حيانه ، ولانه لا يجوز ابداله في حياته فلم يجز بعد موته كالمرضمة بخلاف راكب الدابة ، وإن وجد أحد هذه الامور قبل مضي شيء من المدة فعليها أجر رضاع مثله وعن مالك كقولنا وعنه لا يرجم بشيء ، وعن الشافي كفولنا وعنه يرجم بالمهر

ولنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه فوجبت قبمته أو شلها كالو خالمهاعلى قنيز فهلك قبل قبضه (فصل) وان خالمها على كفالة ولده عشر سنين صح وان لم يذكر مدة الرضاع منها ولا قدر الطعام والادم وبرجم عند الاطلاق إلى نفقة مثله، وقال الشافعي لا يصح حتى بذكر مدة الرضاع وقدر الطعام وجنسه وبكون المبلغ معلوما مضبوطاً بالصفة كالمسلم فيه وما يحل منه كل يوم، ومبنى الخلاف على اشتراط الطعام للاجير مطائقا وقد ذكر ناه في الاجارة ودللنا عليه بقصة موسى عليه السلام وقول النبي علياتية ورحم الله أخى موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه ، ولان نفقة الزوجة مستحقة بطريق المعارضة وهي غير مقدرة كذا ههنا والوالدان بأخذ منها ما يستحقه من مؤنة الصبي وما محتاج اليه لأنه بدل ثبت له في ذمها فله أن يستوفيه بنفسه وبغيره فان أحب أمقة بعينه وان

النية وما وجد واحد منهما ، ثم إن وقع الطلاق قاذا لم يكن بعوض لم يقتضالبينونة إلاأن يكل الثلاث (فصل) قان قالت بعنى عبدك هذا وطاقى بألب فذمل صح وكان بهما وخلما بعوض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل واحد منهما بعوض فصح جمعهما كيم ثرين وقد نص احمد على الجمع ببن بهم وصرف أنه يصح وهذا نظير لهذا

وذكر أصحابنا فيه وجها آخر أنه لا يصح لان أحكام المقدين تختلف والاول أصح لما ذكرنا والمشافعي قولان أيضا ، فعلى قولنا يتقسط الالب لى الصداق المدمى وقيمة العبد فيكون عوض الحلم ما يخص المسمى وعوض العبد ما يخص قيمته حتى لو ردته بعبب رجعت بذاك ، وإن وجدته حراً أو مفصوبا رجعت به لان له عرضه ، وإن كان مكان العبد شقص مشفوع ثبتت فيه الشفعة ويأخذه الشفيع حصة قيمته من الالف لانها عوضه

﴿ مَسَٰئَلَةً ﴾ (ولا يُستحب أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها قان فعل كره وصح ، وقال ابو بكر لايجوز ويترك الزيادة)

اذا تراضا على الحلم بشيء صح وإن كان أكثر من الصداق وهذا قول أكثر أهل العلم . روي ذلك عن عَمَان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخمي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ويروى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا لو اختاءت امرأة من زوجها بميرانها

أحب أخذه لنفسه وأنفق عليه غيره ، وإن أذن لها في إنفاقه على الصبي جاز ، فان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع فلا بيه أن بأخذ ما بقي من المؤنة ، وهل يستحقه دفعة أو يوما بيوم ? فيه وجهان (أحدهما) يستحقه دفعة واحدة ، ذكره القاضي في الجامع واحتج بقول أحد إذا خالمها على رضاع ولاه فات في أثناء الحولين قال يرجع عليها ببقية ذلك ولم يعتبر الاجل ، ولانه أيما فرق لماجة الولاد اليه منفرقا فاذا زالت الحاجة الى التفريق استحق جملة واحدة

(والثاني) لا يستحقه الا يوما ببوم عذكره القاضي في المجرد وهو الصحيح لانه ثبت منجما فلا يستحقه معجلا كا لو أسلم اليه في خبز بأخذه منه كل يوم أرطالا معلومة فمات المستحقاله عولان الحق لا يحل عوت المستحقالة عوت من هوعليه على عوت المستحقالة عوت من هوعليه على ولا محاب الشابي في هذا وجهان كهذبن عوان مائت المرأة خرج في استحقاله في الحال وجهان كهذبن بناء على أن الدبن هل محل بموت من هوعليه أملاه

وعقاص رأمها كان ذلك جائراً ، وقال عطا، وطارس والزهري وعروبن شعيب لا بأخذ أكر مما أعظاها ، وروي ذلك عن علي باسناد منقطام واختاره ابو بكر قان فعل ود الزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : ماأرى ان يأخذ كل مالها ولكن ايدع لها شيئا، واعتجوا عا روي أن جيلة بات سلول أنت الذي عِيناً الله عالمة ماأعة ب على ثابت في دن ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لا ألمية بفضا ، فقال لها الذي عَيناً الله وانردين عليه حديقته م عقالت اهم فامره النبي عَيناً الله أن الماخذ منها حديقته ولا خلق ولا يزداد . رواه ابن ماجه ، ولا نه بدل في مقابلة فسخ فلم ود على قدره في ابتداء العقد كا فوض في الاقالة .

وانا قول الله تمال (فلا جناح عليه القيما افتدت من ولا ولا قول بن سمينا بن الصحابة قالت الربيم بنت معود اختلفت من ووجي بما دون عقاص وأسى فأجاز ذلك علي ومني المه عنه ومثل هذا المتهر ولم ينكر فيكون اجماعا ولم يصح عن على خلافه اذا ثبت هذا قانه لا يستجب له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها لا ويذلك قال سعيد من المهيب والخيس والشعبي والحدكم وجاد واسحاق وابو عبيد وإن فعل جاد مع الكراهة ولم يكرهه أبر حنيفة ومالك والشافعي يوقال مالك لم أول أسمع اجازة الفداء بأكثر من الطيباق

(المغني والشرّ حالتكبير) ﴿ فَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ (٢٠) ﴿ وَهُ مِنْ الْجُزِّ وَالثَّامَنُ ﴾ الله

لم يصح عنقها له ، فلم يصحح عنقها له لان ملكها زال عنه بجملها له عوضا في الحلم ولم يضمنها آياه أذا تلف لانه عوض مدين غير مكيل ولا موزون فدخل في ضمان الزوج بمجرد العقد ، ويخرج فيه وجه أنه لايدخل في ضمانه ولا يصح تصرفه فيه حتى يقبضه كا ذكرنا في عوض البيم وفي الصداق، وأما المكيل والموزون فلا يصح تصرفه فيه ولا يدخل في ضمانه حتى يقبضه فان الحف قبل قبضه فالواجب مثله لانه من ذوات الامثال ، وقد ذكر القاضي في الصداق أن يجوز النصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سببه بتلغه فههنا مثله

(مسئلة) قال (وانخالعها على غير دوض كان خلما ولاشيء له)

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسئلة فروى عنه ابنه عبد الله قال قلت لابي رجل علقت به المرأته تقول اخلمني قال قد خلمنك قال يعزوج بها ومجدد نكاحا جديدا وتكون عنده على أنتين ، فظاهر هذا صحة الحلم بغير عوض وهو قول ما الك لابه قطع النكاح فصح من غير عوض كالطلاق، ولان الاصل في مشروعية الحلم أن توجد من المرأة رغبة عن زوحها وحاجة الى فراقه فتسأله فراقها فاذا أجابها حصل المقصود من الحلم فصح كما لو كان بموض

قال أبو بكر لاخلاف عن أبي عبدالله ان الخلع با كان من قبل النساء فاذا كان من قبل الرجال

ولنا حديث جميلة ورري عن عطاء عن النبي عَيَّكِيْنَةُ انه كره أن أخذ من المحتلمة أ يُمر مما أعطاها . رواه ابو حفص باسنانه رهو صريح في الحكم فنجمع بين الآية والحبر فنقول الآية دالة على الجواز والنهى عن لزبادة فمكراهة

⁽ مسئلة) (وان خالمها على محرم كالحرر والحر نهو كالحلم غير عوضاذا علما محريه)

ولا يستحق شيئا وبه قال مائك وأبو حنيه، وقال الشافعي له عليها بهر المثللانه معاوضة بالبضم فاذا كان الدوض محرما وجب مهر المثل كالنكاح

ولنا أن خروج البضع من ملك الزوج غير متقرم على ما أسلفنافاذا رضي بغير عوض لم يكن له شيء كما لو طلقها أو علق طلاقها على فعل شيء ففعلته، وفارق النكاح فان دخول البضع في ملك لزوج متقوم ولا يلزم اذا خلمها على عبد فبان حراً لانه لم يرض بغير عرض متقوم فيرجع بحكم الفرور وهونا رضي عا لا فيمة له. اذا تقرر هذا فان كان الحلم بلفظ الطلاق فهو طلاق رجمي لانه خلاعن عوض ، وإن كان بلفظ الحلم ولم ينو كنايات الحلم فكذلك اذا نوى الطلاق ولان الكناية مع النية كالصر بح ، وان كان بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق انبني على أصل هو انه هل يصح الحام بنير عوض ? وفيه روايتان ، فان لمنا يصح صح ههنا ، وان قلنا لا يصح لم يصح ولم يقع شيء ، فان قال ان أعطيتني خراً أو مينة فأن طالق فأعطنه ذلك طلقت ولا شيء عليها وعند الشافعي عليها مهر المثل كقوله في التي قباها

فلا نراع في أنه طلاق على به الرجمة ولا يكون فسخا (والرواية الثانية) لا يكون خلم الا بموض ، روى عنه مهنا إذا قال لها الحلي نفسك فقالت خلعت نفسي لم يكن خلعا الا على شي الا أن يكون نوى الطلاق فيكون ما نوى ، فعلى هذه الرواية لا يصح الحلم إلا بعوض قان تفظ به بغير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجبيا لا به يصلح كناية عن الطلاق ، وان لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أي حنيفة والشافعي لان الحلم إن كان فسخا فلا علك الزوج فسنح الذكاح الا بعيبها وكذلك لوقال فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يقم شي الخلاف ما أذا دخله العوض قانه يصير معاوضة فلا مجتمع فلم الدوض والم وض ، وان قلنا الحلم طلاق فليس بضريح فيه اتفاقا وانهاه وكناية . والكناية لا يقم بها الطلاق الا بنية أو بذل العوض في قدم مقام النية وما وجد واحد منها ثم ان وقع الطلاق قاذا لم يكن بعوض لم يقتض البينونة إلا أن تكل الثلاث

(فصل) إذا قالت بعني عبدك هذا وطاقني بألف فغمل صح وكان بيما وخلما بموض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل واحد منهما بعوض فصح جمعها كبيم ثوببن ، وقد نصأحمد على الجمع بين بيم وصرف أنه يصح وهو نظير لهذا ، وذكر أصحابنا فيه وجها آخر أنه لايصح لان أحكام العقدين تختلف ، والاول أصح لما ذكرنا والثافعي فيه قولان أيضا ، فعلى قولنا يتقسط الالف على الصداق المسمى وقيمة العبد فيكون عوض الخلم مايخص المسمى وعوض العبد مايخص قيمته حتى لوردته

(مسئلة) (وان خالمها على عبد فبان حراً أو مستحمّا فله قيمته عليها ، وان بات معيباً فله ارشه او قيمته ويرده)

وجماة ذاك أن الرجل اذا خالع امرأته على عوض فبان غير ماله او انه ايس لها مثل ان بخالهها على عبد بعبنه فبان حراً أو مفصوبا او على خل فبان خمراً فالخلع صحيح في قول أكثر أهل المهلان الحلم معارضة بالبضع فلا يفسد بفساد العوض كالنكاح ولكنه يرجع عليها بقيمته لو كان عبداً وبهذا قلل ابر ثور وصاحبا ابي حنيمة ، وان خالعها على هذا الدن الحل فبان خمراً رجع عليهما بمثله خلالان الحل من ذوات الامثال وقد دخل على ان هذا العيز خل فكان له مثله ، كما لو كان خلا فتاف قبل قبضه ، وقد قبل برجع بقيمة مثل خلالان الحر ليس من ذوات الامثال ، والصحيح الاول لانه الماوجب عليه مثله لو كان خلا كما تجب قبدة الحر بتقدير كونه عبداً فإن الحر لاقيمة له ، وقال ابو حنيفة في عالمة كام يرجع عبر المثل لانه عقد على البضع بعرض فاسد فأشد به المسئلة كام يرجع بالم حنيفة بأن خروج البضع لاقيمة له فاذا غرة وحم عليها بما أخذت

ولنا أنها عين بجب تسليمها مع سلامتها و بتا، سبب الاستحاق فوجب بذلها مقدراً بتيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستعار، واذا خالعها على عبد فخرج مفصوبا او علي أمة فخرجت أم ولد نقد سلمه ابو حنيفة ووافقنا فيه.

بعيب رجعت بذلك ، وأن وجدته حراً أومنصوبا رجعت به لائه عوضه فأن كان مكان العبد شقص مشفوع ففيه الشفعة و يأخذ الشفيع بحصة قيمته من الالف لأنها عوضه

(فصل) وان خالمها على نصف دار صبح ولا شفعة فيه لانه عوض عما لافيعة له ، ويتخرج أن فيه شفعة لان له عوضا ، وهل يأخذه الشفيع بتيمته أو بمثـل المهر ؟ على وجهين ، فاما إن خالعها ودفع اليها الفا بنصف دارها صح ولا شفعة أيضا ، وقال أبو يوسف ومحـد تجب الشفعة فيما قابل الالف لانه عوض مال

ولذا أن إبجاب الشفعة تقويم للبضع في حق غير الزوج والبضع لا يتقوم في حق غيره ، ولان الزوج ملك الشقص صفقة واحدة من شخص واحد فلا بجوز الشفيع أخذ بعضه كالو اشتراء بثمن واحد

(مسئلة) قال (ولو خالمها على ثوب فخر ج معيباً فهو مخير بين أن يأخذ اوش العيب أو قيمة الثوب ويرده)

وجلة ذلك أن الخلم يستحقفه رد عرضه بالعيب أو أخذ الارش لأنه عوض في معارضة فيستحق فيه ذلك كالبيم والصداق، ولا يخلو اما أن يكون على معين مثل أن تقول الخلمي على هذا الثوب. فيقول خاهنك ثم تجد به عيبا لم يكن علم به فهو مخرر بين رده وأخذ قيمته و بين أخذ أرشه، وان قال

(فصل) وان ظهر معيها فله الخيار بين أخذ أرشه ورده وأخذ قيمته لأنه عوض في مفاوضة في مناوضة في مناوضة في مناوضة في مناوضة في دفك كالبيم والصداق فان كان على معين كتولها الخلمني على هذا العبد قيقول علمتك ثم يجد به عيبا لم يكن علم به فهذا يخير فيه بين أخذ أرشه أو رده وأخذ قيمته على ماذكرنا، وان قال أن أعطيتني هذا الثوب فأنت طالق فأعطته اياه طانت يملكه. قال أصحابنا والحكم فيه كالو خالها عليه وهذا مذهب الشافي الأأنه لا يجمل المالمالية بالارش مع امكان الرده يعذا أصل ذكرناه في البيم واله قول أنه اذا رده رجم مهر المثل، وهذا الاصل ذكر في الصداق

(مسئلة) (وان خالمها على رضاع ولد، عامين أو سكنى دار صح فان مات الولد أو خربت الدار رجع بأجرة باقي آلمدة)

أما أذا خالهما على سكنى دار معينة فلا بد من تعيين المدة كالأجارة فان خربت الدار رجع عليها باجرة باقي المدة و تقدر باجرة المثل وينفسخ العقد والاجارة إذا هلسكت المدابة ، وأما أذا خالفته على رضاع ولده مدة معلومة صح قل أو كثر وبهذا قال الشافي لان هذا أنما تصح المعارضة عليه في غير الحلع فني الحلع أولى فاز، خالفته على رضاع وقده ، ظلقا ولم يذكر مدة صح أيضا وبنصرف الى ما بتي من الحولين نص عليه احمد قيل له وبستقيم هذا الشرطرضاع ولدها ولا يقول ترضعه سنتين اقال نعم وقال أصحاب الشافعي لابصح حتى يذكر مدة الرضاع كا لاتصح الاجارة حتى يذكر المدة

ان أعطيتني هذا الثوب فأنت طانى فأعطته إياه طلقت وملكه . قال أصحابنا والحكم فيه كمالو خالهها عليه وهذا مذهب الشافي إلا أنه لابجعل له المطالبة بالارش مع إمكان رده وهذا أصل ذكر فاه في البيم، وله أيضا قول أنه إذا رده رجع بمهر المثل، وهذا الاصل ذكر في الصداق، وأن خالعها على ثوب موصوف في الذمة واستقصى صفات السلم صح وعليها أن تعطيه إياه سليا لان اطلاق ذلك يقتضي السلامة كما في البيع والصداق، فأن دفعته اليه معيبا أو ناقصا عن الصفات المذكررة فله الحيار بهن امساكه أو رده والمطالبة بثوب سليم على تلك الصفة لانه انما وجب في الذمة سليا تام الصفات فيرجع بما وجب له لانها ما أعطنه الذي وجب له عليها، وأن قال أن أعطيتني ثوبا صفته كذا وكذا فأعطته ثوبا على تلك الصفات بلقت ومل يملكه لانه ماوجد بمن تلك الصفات بلقت وما يكد به عيب وقع الطلاق لوجود شرطه، قال القاضي ويتخير بهن الشرط، فأن كان على الصفة لكن به عيب وقع الطلاق لوجود شرطه، قال القاضي ويتخير بهن وعلى ماقلنا تحن فها تقدم أنه أذا قال أذا أعطيتني ثوبا أو عبداً أو هذا الثوب أو هذا العبد فأعطته إياه معيبا طلقت وليس له شيء سواه، وقد اص أحد على من قال إن أعطيتني هذا الالف فأنت طالق فأعطته إياه فوجده معيبا فليس له البدل وقال أيضا إذا قال أن أعطيتني عبداً فأنحانا تأفات فاقات أياه فليس له أنكل موضع قال أن أعطيتني عبداً فأنصال فأفاذا أعطته إياه فليس له عبداً في أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له عبداً فعي طالق وغاسكه ، وهذا بدل على أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له عبداً فعي طالق وغاسكه ، وهذا بدل على أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له

ولنا أنه عقد على فعل في عين فينفسخ بتلفها كما لو مانت الدابة المستأجرة ولان ما يستوفيه من اللبن انما يتقدر مجاجة الصبي وحاجات الصبيان لا تنضبط فلم بجز أن يقوم غيره مقامه كما لو أراد إبداله في حياته فلم مجز بد ، وته كالرضعة مخلاف راكب الدابة ، وان وجد أحد هذه الامور قبل مضى شيء من المدة فعليها أجرة رضاع ، ثله وين مالك كةولنا وعنه لا برجع بشيء وعرب الشافعي كقولنا وعنه يرجع بالمهر

ولنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه فوحبت قبمته أو مثله كا لو خالمها على قفير فهاك قبل قبضه

ولنا أن الله تمالى قيده بالحرابين فقال تمالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) وقال سبحانة (وقصاله في عامين) وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحمل والفصال هنا فحمل على ما فصلت الآية الاخرى وجمل الفصال عامين والحمل ستة أشهر ، وقال النبي والمحلل المعالى من كلام الله ولا لارضاع بعد فصال ، بعني بعد الهامين فيحمل المطالى من كلام الآدمي على المعالى من كلام الله تعالى ، ولا محتاج الى وصف الرضاع لان جنسه كاف كالوذ كر جنس الحياطة في الاجارة . فات مائت المرضعة أو جف ابنها فعلبها أجر انهل لما بقى من المدة ، وأن مات الصبي فكذلك ، وقال الشانعي في أحد قوليه لا ينفسخ ويأنيها بصبي ترضع له لان الصبي مستوفى به لامعقوداً عليه فأشبه ما لو استأجر دابة لبركها فحات

غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه في ذمته شي، إلا بالزام أو النزام ولم يرد الشرع بالزامها هذا ولا هي المزمنه له وإنما على طلاقها على شرط وهو عطيتها له ذلك فلا يلزمها شيء سواه ولأنها لم تدخل معه في معاوضة وإنما حققت شرط الطلاق فأشبه مالو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو مالوقال ان أعطيت أباك عبداً فانت طالق فاعطته إباد

(فصل) إذا قال ان أعطيتنبي الف درهم فانت طأ اتى فاعطته الفا أو أكثر طلقت لوجود الصفة ا وان أعطته دون ذلك لم تطلق لعدمها ، وان أعطته الفآ وازنة تنقص في العدد طلفت وان أعطته الفا عدداً تنقص في الوزن لم تطلق لان إطلاق الدرم ينصرف إلى الوازن من درام الاسلام وهي ماكل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وبحتمل أن الدراهم متى كانت تناق بر وسها من غير وزن طلقت لانها يقع عليها اسم الدراهم ويحصل منها مقصودها ولا تطلق إذا أعطته وازنة تنقص في المدد أنداك وان أعطنه الفارديئة كنحاس فيها أو رصاص أو نحوه لم تطلق لان اطلاق الالف يتناول الفا من الفضة وليس في هذه الف من الفضة وأن زادت على الالف محيث يكون فيها الف فضة طلفت لأبها قد أعطته الفا فضة وان أعطته سبيكة تبلغ الفالم تطلق لانها لا تسمي دراهم الم توجدالصفة بخلاف المفشوشة فأنها تسمى دراهم ، وان أعطته الفا ردي. الجنس لحشونة أو سواد أو كانت وحشة السكة طلقت لان الصَّمَة وجدت ، قال القاضي وله ردها وأخذ بدلما وهذا قد ذكرناه في المسئلة التي قبلها

(فصل) وان خالعها على كفالة ولده عشر سنين صح وان لم يذكر مدة الرضاع منهاولا قدر الطمام والادم ويرجع عند الاطلاقالى نفقة مثله وقال الشافعي لا يصخ حتى يذكر مدة الرضاع وقدر الطعام وجنسه وقدر الادم وجنسه ويكون المبانم معلوما مضبوطاً بالصفة كالمسلم فيه ومايحل منه كل بوم . ومبنى الخلاف على اشتراط الطعام اللاجير مطلقاً وقد ذكر اه في الاجارة ودللنا عليه بقصة موسىعليه السلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم « رحم الله أخي موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه ٣ولان نفقة الزوجة مستحقة بطريق المعاوضة وهي غير مقدرة كذا ههنا وللوالد أن يأخذ منهاما تستحقه من وونة الصبي وما محتاج اليه لانه بدل ثبت له في ذمتها فله أن يستوفيه بنفسه وبنيرم فان أحب أنفقه بعينه وان أحب أخذه لنفسهوأ نفق عليه غيره، وان أذن لها في انفاقه على الصبي جاز فان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع فلاً بيه أن يأخذ ما بقى من المؤونة، وهل يستحقه دفعة أو يوما بيوم? فيه وجان (أحدِها) يستحقه دفعة واحدة ذكره القاضي في الجامع واحتج بقول أحمد اذا خالعهاعلي رضاعولده فمات في أثناء الحولين قال يرجع عايها ببقية ذالت فلم يعتبر الاجل ولأنه إنا فرق لحاجة الولد اليه متفرقا فاذا زالت الحاجة الى انفريق استحق جملة واحدة (واثناني) لا يستحقه الا يوماً بيوم ذكره القاضي في المجرد وهوالصحيح لأنه ثبت منجما فلا يستحقه معجلاكما لو أسلم اليهفي خبز يأخذ منسه كل بوم أرطالا معلومة فإت المستحق له ولان الحق لا يستحق بموت المستوفي كما لو مات وكيل صاحب الحق

(فصل) وانقال ان اعطيتني أو با صرويافاً نتطالق فأعطته هروياً لم تطلق لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان أعطته مرويا فالحلم واقم ويطالبها بما خاله اعلى مروي فأعطنه هرويا فالحلم واقم ويطالبها بما خاله اعليه ، وان خاله اعلى أوب بعينه على انه صروي فبان هرويا فالحلم صحيح لان جنسها وأحد وأما ذلك اختلاف صفة فجرى مجرى العيب في العوض وهو مخير بين إمساكه ولاشيء له غيره وبين رده وأخذ قيمته لو كان مرويا لان محالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد

وقال أبو الحطاب: وعندي لا يستحق شيئا سواهلان الخلع على عينه وقد أخذه ، وان خالعها على ثوب على انه قطن فبان كتانا لزم رده ولم يكن له إمساكه لانه جنس آخر واختلاف الاجناس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالعها على مروي فخرج هرويا قان الجنس واحد

(فصل) وكل موضع على طلاقها على عطيها آياه فمنى أعطنه على صفة بمكنه القبض وقع الطلاق سوا، قبضه منها أو لم يقبضه لان العطية وجدت فأنه بقال أعطنه فلم يأخذ، ولأنه على الهين على فعل من جهتها والذي من جهتها في العطية البذل على وجه يمكنه قبضه عقان هرب الزوج أو غاب قبل عطيتها أو قالت يضمنه لك زيد أو اجعله قصاصا بما لي عليك أو أعطنه به رهنا أو احالنه به لم يقع الطلاق لان العطية ما وجدت ولا يقم الطلاق بدون شرطه ، وكذلك كل موضع تعذر العطية فيه لا يقم الطلاق سوا، كان التعذر من جهته أو من جهتها أو من جهة غيرهما لانتفاء الشرط ، ولو قالت طلقني

وان وقع الحلاف في استحقاقه بموت من هو عليه ولاصحاب الشافعي في هذاوجهان كهذين، وان ماتت المرأة خرج في استحقاقه في الحال وجهان كهذين بناء على أن الدين هل يحل بموت من هوعليه أولا (مسئلة) (وان خالع الحامل على نفقة عدتها صح وسقطت)

وحي جواز ذلك عن احمد وابي حنيفة وهذا انا يخرج على اصل احمد اذاكانت حاملا اماغيرالحامل فلا نفقة لها عليه فلا يصح عوضاً وقال الشافعي لا تصح النفقة عوضاً فان خالعها به وجب مهرالمثللان النفقة لم تجب بالعقد فلم يصح الحلم عليها كما لو خالعها على عوض ما يتلفه عليها

وانا انها احدى النفقتين فصحت المحالمة عليها كنفقة الصبي فيما اذا خالعتــه على كفالة ولده وقتاً معلوماً وقولهم أنها لم تنجب ممنوع فقد قيل انالنفقة تنجب العقد تمانهاان لم تنجب فقدو جدسبب وجوبها كنفقة الصي مخلاف عوض ما يتلفه

(فصل) والعوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع ان كان مكيلا او موزونا لم يدخل في ضان الزوج ولم يملك التصرف فيه الا بقبضه وان كان غيرها دخل في ضانه بمجرد الخلع وصح تصرفه فيه ، قال أحد في امرأة قالت لزوجها اجعل أمري ببدي نفعل ثم خيرت فاختارت نفسها بمد مامات العبد جائز وايس عليها شيء ولو أعتقت العبد ثم اختارت نفسها لم يصح عنقها فلم يصحح عنقها لان ملكها زال عنه مجملها له عوض معين غير مكيل ولاموزون

بالف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقبض نصعايه أحد. قال أحد ولو قالت لا أعطيك شيئا يأخذها بالالف، يعني ويقع الطلاق لان هذا ليس بتعليق على شرط بخلاف الاول

(فصل) وتعليق الطلاق على شرط العطية أوالضان أو التمليك لازم من جبة الزوج لزوما لا سبيل الله دفعه فان الغالب فيها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق بوجود الشرط سواء كانت العطية على الفور أو التراخي، وقال الشافي ان قال منى أعطيتني أو متى ماأعطيتني أو أي حين أو أي زمان أعطيتني ألفا فأنت طالق فذلك على التراخي، وان قال ان أعطيتني او افا أعطيتني ألفا فانت طائق فذلك على الفور فان أعطته جوابا لكلامه وقع الطلاق وان تأخر العطاء لم يقع الطلاق لان قبول المعاوضات على الفور فاذا لم يوجد منه تصريح بخلافه وجب حل ذلك على المعاوضات بخلاف منى وأي فان فيعا تصريح الماؤن ما المعاوضة فان تعليقه بالصفة جائز أما ان واذا فانهما محتملان الفور والتراخي فاذا تعلق بهما العوض حلا على الفور

ولنا أنه على الطلاق بشرط الاعطاء فكان على التراخي كسائر التعليق أو نقول علق الطلاق بحرف مقتضاه التراخي فكان على التراخي كا لو خلاعن العوض و والدايل على أن مقتضاه التراخي أنه يقتضيه اذا خلا من العوض ومقتضيات الالفاظ لاتختلف بالعوض وعدمه ، وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر للعاوضات بدليل جواز تعليقها على الشروط ويكون على التراخي فيا أذا علقها

فدخل في ضمان الزوج بمجرد العقد مو يخرج فيه وجه أنه لا يدخل في ضماً ولا يصح تصرفه فيه حتى يقبضه كما ذكرنا في عوض البيم وفي الصدق، فأما المسكيل والموزون فلا يصح تصرفه فيه ولا يدخل في ضمانه إلا بقبضه فان تلف قبل قبضه فالواجب مثله لامه من ذوات الامثال وقد ذكر القاضي في الصداق أنه يجوز النصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سببه بتلفه فهمناشله (فصل) قال الشبخ رحمه الله (وبصح الحلم بالجهول)

وقال أبو بكر لا يصح والتفريع على الأول فاذا قلنا يصح المروج ما جعل له وهذا قول أسحاب الرأي وقال أبو بكر لا يصح الحلم ولا شي. له لانه معاوضة قلا يصح بالحبول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشانعي يصح الحام وله مهر مثلها لانه معاوضة بالبضم فاذا كان العوض مجبولا وجب مهر المثل كالنكاح.

ولذا أن الطلاق ، هنى بجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستحق به العوض المجهول كالوصية ولان الخلم اسقاط لحقه من البضم وليس فيه عليك شي، والاسقاط تدخله المسامحة والذلك جازمن غير عوض مخلاف النيكاح، واذا صح الخلم فلا بجب مهر المثل لانها لم تبذله ولا فوت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ به نكاحها لم يجب عليها شيء ، ولو قتلت نفسها أو فتلها اجنبي لم يجب الزوج عوض عن بضعها ولو

بمتى أو بأي فكذلك في مسئلننا ولا يصبح قياس مانحن فبه على غيره من للعاوضات لما ذكرنا من الفرق ثم ببطل قيامهم بتول السيد العبده ان أعطيتني الفا فانت حر فانه كم ثلتناوه وعلى التراخي، على أننا قد ذكرنا أن حكم هذا اللفظ حكم الشرط المطاق

(فصل) إذا قال لا مرأنه أنت طالق بالف ان شئت لم تطاق حتى تشاء فاذا شاءت وقع الطلاق النه الله ويستحق الالف سواء سألته الطلاق فقالت طلاني بالف فأجابها أو قال ذاك لها ابتداء لا نه على طلاقها على شرط فلم وجد قبل وجوده ، وتعتبر مشيئها بالقول فأنها وان كان محلها القلب فلا يعرف ماني القلب الا بالنطق فيعلق الحكم به وبكون ذلك على العرائي فني شاءت طلقت نص عليه أحمد من الشائي كذلك الا في انه على الفور عنده . ولو انه قال لا مرأنه أمرك بيدك ان ضمنت في الما فقياس قول احد انه على المراشي لا نه أنه الله المنافي انه على المراشي لا نه أنه المنافي انه على الفور لما تقدم قال له أنت طالق ان شئت أن لها المشيئة بعد مجاسها ، ومد حب الشاني أنه على الفور لما تقدم قال له أنت طالق ان شئت أن لها المشيئة بعد مجاسها ، ومد حب الشاني أنه على الفور لما تقدم

ولذا إنه لو قال لعبده أن ضمنت لي الفا فأنت حركان على التراخي ، ولو قال له أنت حرعلى الف أن شئت كان على التراخي والطلاق نظير العتق ، فعلى هذا متى ضمنت له الفا كان أمرها بيدها وله الرجوع فيما جمل اليها لان أمرك بيدك توكيل منه لها فله الرجوع فيه كا يرجع في الوكالة ، وكذلك لو قال لزوجة طلقي نفيك أن ضمنت لي الفا فتى ضمنت له الفا وطلقت نفسه اوقع مالم برجع ، وأن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم بقع الطلاق

وطات بشهة أو مكرهة لوجب المهر لها درن الزوج ولو طارعت لم يكن الزوج شي. وأنما يتقوم البضم على الزوج في النكاح خاصة وأباح لها افتداء نفسها لحاجها الى ذلك فيكون الواجب مارضيت بيدله فأما إعجاب شيء لم يرض به فلا وجه له

(مسئلة) (قان خالمها على ماني يدها من الدراء صح وله ماني يدها و ان لم يكن في يدهاشي. قله عليها ثلاثة درام)

نس عليه أحدلان أفل ما يقم عليه مم الدرام حقيقة رافظها دل على ذاك فاستحقه كالووضى أن بدراهم و ان كان في يده أقل من للانه احتمل أن لا يكون له غيره لا نه من الدراهم و هوفي بده او احتمل أن يكون له ثلاثة كاملة لان اللفظ يقتضيها فيها أذا لم يكن في يدما شيء فكذلك أذا كان في يدها.

(مسئلة) (وان خالمها على مافي بينها من المناع فان كان فيه مناع فهوله قليلا كان أو كثيراً لان الخلم على الحجهول جائر كالرصية به معلوما كان أو محبولا لان الاسم يقم عليه وأن لم يكن فيه تناع فله أقل ما يقم عليه اسم المناع كالوصية وكالمسئلة قبلها)

(مسئلة) قال (واذا خالمها على عبد فخرج حرا أو استحق فله عليها قيمته)

وجالة ذاك ان الرجل اذا خالم امرأنه على عوض بظنه مالا فبان غير مال مشل ان يخالعها على عبد به ينه فيبين حراً أو مفصوبا أو على خل فيبين خمراً فان الخلم صحبح في تول اكثر أهل الهلم لان الخلع معادضة بالبضم فلا يفسد بفساد الهوض كالنكاح ولكنه يرجم عليها بقيمته فوكان عبداً وبهذا قال أبو ثور وصاحبا أبي حنية، وان خاله اعلى هذا الدن الخل فبان خمراً رجم عليها بمثله خلالان الخل من ذوات الامثال، وقد دخل على أن هذا المهين خل فكان له مثله كا لوكان خلا فتلف قبل قبضه، وقد قبل برجم يقيمة مثله خلالان الحر ليس من ذرات الامثال، والصحبح خلا فتلف قبل قبضه، وقد قبل برجم يقيمة مثله خلالان الحر ليس من ذرات الامثال، والصحبح الأول لأنه أنما وجب عليها مثله لوكان خلاكا نوجب قيمة الحر بتقدير كونه عبداً فان الحر لا قيمة له، وقال ابو حنيفة في المسئلة كاما برجم بالمسمى، وقال الشافعي برحم بمبر امثل لانه عقد على البضم بعوض فاسد فأشبه النكاح مخمر، واحتج أبو حنيفة بأن خروج البضم لاقيمة له فاذا غرته رجم عليها بما أخذت

ولنا أنها عين بجب تسايمها مع سلامتها و قا. سبب الاستحقاق فوجب بدلها مقدراً بقيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستعار ، راذا خالعهاعلى عبد فخر جمفصو با أوأمولدفان أباحنيفة يسلمه و يوافقنافيه

وقال القاضي وأصحابه له المسمى في صداقها لأنها فوتت عليه البضع بموض مجهول فيجب فيه قيمة ما فوتت عليه وهو الصداق وهو قول أصحاب الرأي ووجه القولين مانقدم

[﴿] مسئلة ﴾ (وان خالعها على حمل أمنها أو ما تحمل شجرتها فله ذلك فان لم تحملا فقال أحمد ترضيه بشي. وقال القاضي لا شيء له)

اذا خالعها على حل أمنها أو خدمها وغيرها من الحيوان أوقال على ما في بطونها أوضروعها صحالخلع وحكي عن أبي جنيفة أنه يصح الخلع على ما في بعانها اذا ثبت هذا فان الولد إن خرج سليا أو كان في ضروعها شي، من الابن فهو له وان لم يخرج شيء فقال الغاضي لا شيء له وبه قال ما للك وأصحاب الرأي وقال ابن عقيل له مهر الشل وقال أبو الخطاب له المسمى وان خالعها على ما محمل أمنها أو على ما يشمر نخلها صح ، قال احمد اذا خالع امرأنه على تمرة نخلها سنين فجائز فان لم تحمل نخلها نرضيه بشيء قبل له فان حمل نخلها وقال هذا أجود من ذاك قبل له يستقيم هذا وقال نعم جائز فيحمل قول بشيء قبل له فان حمل نخلها وقال هذا أجود من ذاك قبل له يستقيم هذا وقال نعم جائز فيحمل قول أحمد ترضيه يشيء على الاستحباب لانه لو كان واجبا انتدر بتقدير يرجع اليه وفرق بين المسئلتين ومسئلة المدرام والمتاع حيث يرجع منها على ما يقع عليه الامم إذا لم يجد شيئا وههنا لا يرجع بشيء اذا لم يجد حلا ولا تمرة أن ثم أوهمته ان معها درام وفي بيتها متاع لانها خاطبته بلافظ يقتضي الوجود مع إمكان عليها به فكان له مادل عليه الفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل مع إمكان عليها به فكان له مادل عليه الفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل مع إمكان عليها به فكان له مادل عليه الفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل

(فصل) وان خاله اعلى محرم يملمان تحريمه كالحروالخر والخبزير والميتة فهوكالخلع بغير عوض سوا. لا يستحق شيئا وبه قال مالك وا بوحنيفة وقال الشافعي له عليها مهر المثل لا نه معاوضة بالبضع فاذا كان العوض محرما وجب مهر المثل كالذكاح

ولنا أن خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم على ماأسلفنا فاذا رضي بغير عوض لم يكن له شي. كالوطلقها أر على طلاقها على نعل شي. ففعلنه وفارق النكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم ، ولا يلزم اذا خالها على عبد فبان حراً لانه لم برض بغير عوض متقوم فيرجع بحكم الفرود وههنا رضي بما لاقيمة له عاذا تفرر هذا فان كان الحلع بافظ الطلاق فهو طلاق رجبي لانه خلا عن عوض ، وأن كان بلفظ الحلم وكنايات الحلم ونوى به الطلاق فكذاك لان الكنايات مع النية كالصريح وأن كان بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق انبى على أصل وهو انه هل يصح الحلم بنرعوض وفيه روايتان فان قانا النافع من مهنا ، وأن قانا لا يصح لم يصح ولم يقع شيئا ، وأن قال أن أعطيتني خراً أو ميتة فأنت طالق فأعطنه ذاك طلقت ولا شي. عليها وعند الشافعي عليها مهر المثل كقوله في الني قبابا

(فصل) فان قال إن أعطيتني عبداً فانت طائق فأعطته مديرا أو معنقا نصفه وقع الطلاق بهما لانها كالفن في التمليك وان أعطته حرا أو مفصوبا أو مرهرنا لم تطلق لان العطية انما تتناول ما يصح تمليكه وما لا يصح تمليكه لانكون معطية له ، وان قال إن أعطيتني هذا العبد فانت طالق فأعطته إياه

معها في النقد مع تساويهما في العلم في الحال ورضاهما بما فيه من الاحتمال فلم يكن له شي. غيره كما لو قال خالعتك على هذا الحر وقال أبو حنياة لايصح العوض ههنا لانه معدوم

ولنا أن ما جاز في الحل في البطن جاز فيا يحمل كالوصية وإختار أبو الخطاب أن له المسمى في الصداق وأوجب له الشافعي مهر المثل ولم بصحح أبو بكر الخلم في هذا كله وقد ذكر نانصوص أحمد على جوازه والدليل عليه .

⁽ مسالة) (وإن خالمها على عبد فله أقل ما يسمى عبداً وان قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق طلقت بأي عبد أعطنه طلاقا بأننا و المك العبد نص عليه أحد وقال القاضي يلزمها عبد وسط فيها إذا خالعها على عبد مطلق أو عببد وإن قال ان أعطية بي عبداً فأنت طالق فانها تطلق بأي عبد أعطنه إذا ويلك بدلك ولا يكون المغيره وليس الالاما يقم عليه المم العبد وان خالعته على عبيد فله ثلاثة عذا ظاهر كلام أحد رقياس قوله وقول الحرق في مسئلة الدراع وقال الفاضي لها عليه عبد وسط وتأول كلام أحمد على أنها تعطيه عبداً وسطا وقد قال أحمد اذا قال اذا أعطيتني عبداً فأ ت طلق فاذا أعطنه عبداً فهي طالق والظاهر من كلامه خلاف ماذكره القاضي لانها خالمته على مسمى مجهول فكان له أقال ما يقم عليه الاسم كما لو خالمها على ما في يشرفه من المراهم ولانه أذا قال ان رأيت عبداً فانت طالق ولا فأنت طالق والناق فعد وجد شرطه فيجب الديمة الطلاق كما لو قال ان رأيت عبداً فانت طالق ولا

فاذا هو حر أو مفصوب لم تطلق أيضا لما ذكره أبر بكر وأرما اليه أحيانا ، وذكر القاضي وجها آخر أنه يقتم الطلاق قال وأوما اليه أحدا في مرضع آخر الأنه إذا عينه فقد قطع اجم ادها فيه فاذا أعملته إياه وجدتُ الصنة فوقع الطلاق بخلاف غير الممين . ولاصحابُ الشَّافِينُ أيضًا وَجَهَانَ كَذَلْكُ وَعَلَىٰ قُولُمُم يقمُ الطَّلاق هل يرجم بقيلته أزُّ بمهر المثل اعلى رُّجهين ﴿ مَنْ مُنَّاهُ مِنْ وَصَعَلَ } علىه

ولنا أن العطية أما معناها المتبادر إلى النهم منها عند اطلابها التمكن من عملك بالله عبر الممين ولان العطية ههنا التمليك بدليل خصول الملابي بها قَيْماً إذا كان العبد عاوكا للمنا والتنفاذ الطلاق فيما أذا كان غير معين ١١٥٠ و في المنظمة في أنه الله الله و المنافعة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ وَاذَا قَالَتَ لَهُ طَلَّمْنِي ثَلَامًا ۚ بِأَلْفَ فَطَلَّمُهَا وَاحْدَةً لَمْ يَكُن لَهُ شَيّ ولزمها تطليقة) Millian work the think by the plant in the selection

أمًا وقوع الطلاق بها فلا خلاف فيه ، وأما الالف فلا يستحق منه شيئاً ، وقال أبوحنيفة ومالك والشافي له ثلث الالف لانها استدعت منه فعلا بعرض فاذا فعل بعضه استحق بتسطه من العوض كا لو قال من رد عبيدي فله ألف فرد ثنتهم استحق ثلث الالف وكذلك في بنسا. الحائط وخياطة الثوب. ولنا أنها بذات العوض في مقابلة شيء لم يجبها اليه فلم يستحق شيئًا كا لو قال في للسابقة من

يلزمها أكثر منه لانهام تلتزم له شيئًا فلا يلزمها شيء كما لو طلقها بغيرخلع

(فصل) فإن أعطته مدَّرِرًا أو معتقاً نصفه وقع الطلاق لا نهاكا لذن في التمليك وإن أعطنه حراً أو مغصوباً أو مرهوناً لم تطلق لان العطية إنما تتناول ما يضح عليكُم وما لا يصح عمليكه لا أكون معطة له .

(فصل) فان خالمها على دابة أو بعير أو بقرة أو أو بوب أو يقول ان أعطيتني ذلك فأتت طالق فالواجب في الحلم مايةم عليه الاسم من ذلك ويقع الطلاق بها إذا أعطته إياء فيما إذا علق طلاقها على عطيته أياءً ولا يلزمها غير ذلك في قياس ماقبلها ، وقال الفاضي وأصحابه من الفقهاء " ثرد غليه ما أخذت من صداقها لانها فوتت البضع ولم يحصل له الموض تجهالته فوجب عليها قيمة مافوتت وهو المهر

ولنا ماتقدم ولانها ما النزمت له المهر المسمى ولا مهر المنل فلم يلزمها كما لوقال ان دخلت الدار فانت طالق ندخلت ولان المسمى قداستوفي بدله بالوطء فكيف بجب عليها بغير رضي ممن بجب عليه ? والأشبه لمذهب أحمد أن يكون الحلم بالمجهول كالوصية به

﴿ مسئلة ﴾ (واذا قال اذا أعطيتني هـذا العبد فأنت طالق فأعطته اياه طلقت فان خرج

ذكره أبو الحطاب لانه شرط لوقوع الطلاق أنشبه ما لوقال أن ملكنه فأنت طالق ثم ملكه وأن

مبق الى خس اصابات نه الن فسبق الى روضها أوقالت بوني عبديك بالن نقال بعدت أحدها بخمسائة وكانو قالت طلقني ثلاثا على أنف فطلقها واحدة فان أبا حنيفة والقنا في هذه الصورة على أنه لا بستحق شيئا فإن قبل الفرق بينهما أن الباء العرف دون الشرط وعلى الشرط فك نها شرطت في احتحقاقه الالف أن يطلقها ثلاثا فلنا لانسلم أن على الشرط فانها ليست مذكورة في حروفه وأما معناها ومعنى الباء واحد وقد شوى بينهما فيا أذا قالت طلقني وضرفي بألف أو على ألف ومقتضى الفظ لا يختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

(فصل) فإن قالت طلقني ثلاثا والى أنف فعي كالني قبله ان طلقها أقل من ثلاث وقع الطلاق ولا شيء له، وإن طلقها ثلاثا استحق الالف ومذهب الشافي وأبي يوسف ومحدفيها كذهبهم في الني قبلها ، وقال ابو حنيفة لايستحق شيئا ، وإن طلقها ثلاثا لانه لم بعلق الطلاق بالعوض

ولنا أنها اختدعت منه الطلاق بالموض فأشبه مالو قال ود عبدي والكالف وده وقوله لم يعاق الطلاق بالموض غرر مسلم فان معنى البكلام والك الف عوضا عن طلاقي فان قرينة الحال دالة عليه و وإن قالت طادي وضرائي بالف أو على ألف غلينا فطاقها وحدها طلقت وعليها قسطها من الالفلان عقد الواحد مع الاذين تنزلة المقدين وخامه المراتين بعوض عليها خامان فجاز أن ينعقد أحدها موجبة المعوض دون الاحراء و إن كان العوض منها وحدها فلا شيء له في قياس المذهب لان

خرج منصوباً لم يقع الطلاق لأن الاعطاء أعا يتناول ما يصح عليكه منها وما لا يصح عليكه متعذر فلا يصح من جهتها أعطاء وعنه يقع وله قيمته وكذلك فيا أذا قال أن أعطيتني عبداً فأنت طالق ثم فاعطته عبداً منصوباً لا نه خالفها على عوض يظنه مالا قبان غير مال فيكون الحلم صحيحاً لا نه معاوضة بالبضع فلا يفيد بفساد الموض كالنكاح فعلى هذا يرجع عليها بالقيمة لا نه لم برض بغير عوض (فصل) وأن خالها على قوب موصوف في الدهة واستقصى صفات السلم صح وعليها أن تعطيه اياه سليماً لان اطلاق ذلك يقتضي السلامة كلفي البيع والصداق فان دفقته اليه معياً أو ناقضاً عن الصفات المذكورة فله الحيار بين انساكه ورده والمطالبة بثوب سلم على تلك الصفة لانه أعا وجب في الذمة منام خام الصفة لانه أعال أن أعطيتني توباً عندا والمنات فيرجع عا وجب له لانها ما أعطته الذي وجب عليها له فان قال أن أعطيتني توباً علكه لانه ماؤجد الشوط فان كان على الصفة لماكن به عب وقع الطلاق لوجود شرطه قال القاضي على ماذكر نافيما تقدم أنه قال إذا أدا أعطيتني توباً أوعدا الثوب أوهذا الدوب أوهذا الله فولا أن يرجع بمر المثل على ماذكر نافيما تقدم أنه قال إذا قال الدا أعطيت ويا أوعدا الثوب أوهذا الدوب أوهذا الله فانت طالق فاذا أياه معياً طلقت وليس له سواه ، وقد لص أحد على من قال أن أعطيتني عدداً فان تان طالق فاذا طالق فاذا

المقد لا يتمدد بتمدد الموض ولذا على لو اشترى منه عبدين بثمن واحد كان عقداً واحداً بخلاف بااذا كان العاقد من أحد الطرفين اثبين ذانه يكرن عقدين

(فصل) وإن قالت طلقني ثلاثًا بألف ولم يبق من طلاقها إلا واحدة فطلفها واحدة أو بملاثا مانت بثلاث، قال اصحابنا ويستحق الالف علمت أو لم تهلم وهو منصوص الشافي، وقال المزني: لايستحق الا ثلث لااف لانه أما طلقها ثاث ماطلبت منه فلا يستحق الا ثلث الالف كا لو كان طلانها ثلاثًا ، وقال ابن شريح ان عامت أنه لم ينو من طلانها الاطانة استحق الالف وان لم تعلم كَمُولُ المَرْنِي لَانَهَا ان كانت عالمة كان معنى كلامها كل لي الثلاث وقد فعل ذلك ووجه قول أصحابنا أن هذه الواحدة كملت الثلاث وحصلت مايحصل بالثلاث من البينونة وتحريم المقدفوجب بها العوض كما لو طلقيا ثلاثا

(فصل) فان لم ببق من طلانها الا وأحدة فقالت علقني بألفواحدة أبهنبها واثنتير في ذكاح آخر ففال ابو بكر قياس قول أحمد أنه اذا طلفها واحدة استحق العوض فان تزوج بهما بعد ذلك ولم يطاقها رجمت عليه بالموض لانها بذلت العوض في مقابلة ثلاث فاذا لم يرقع النلاث لم يستحق العرض كالوكانت ذات طلقات أللاث نقالت طلقني ثلاثا فلم يطلقها الا واحدة ومقتضى هذا انهاذا لم ينكمها نكاحا آخر انها نرجع عليه الهوضوانما يفوت نكاحه اياها عوت أحدهما وان نكحها نكاحا آخر وطلقها

أعطته عبداً نهي طالق وتملكه وهذا يدل على أن كلموضع قال انأعطيتني كذا فأعطته اياءفليس له غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه شيء الابالزام او الترام ولم يردانشرع بالزامها هذا ولاهيالترمته له وأنما علق طلاقها على شرط وهوعطيتها له ذلك فلا بلزمها شيء سواه وقد ذكر ااه

(فصل) اذا قال ان أعطيتني الف درهم فأنت طالق فأعطنه الفاً أو أكثر طلقت لوجود الصفة وان عطنه دون ذاك لم تطلق لمدمها وان أعطنه ألفاًرازية لا ينقص فيالعدد طلقت وان أعطته الفا عدداً ينقص في الوزن لم تطلق لان اطلاق الدراهم ينصرف إلى الوازن من دراهم الاسلام وهي أن كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل ومحتمل أن الدراهم أذا كأنت تنفق برءوسها من غير وزن طلقت لانها يقع عايها اسم الدراهم وبحصل منها مقصودها ولإنطلق آذا أعطته وازنة تنقص في المددكذلك وان أعطته الفاً منشوشة بنجاس أورصاص أونحوه لم تطلق لأن اطلاق الالف يتناول الفاً من الفضة وليس في هذه ألف من الفضة وأن زادت على الف بحيث تَكُون فيها الفضة طلقت لاما قد أعطته الفاً فضة وان أعطته سبيكة تباغ الفاً ام تطلق لانها لانسمى دراهم فلم توجد الصفة بخلاف المفشوشة فانها تسمى دراهم وأن أعطته الفاردي، الجنس خشونة أو سواء إلَّوْكَانَت خشنة السكة لان الصفة وجدت قال القاضي وله زدها وأخذ بدلها وهذا قد ذكر أ. في المسئلة التي قبلها

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أن أعطيتيني ثوباً هرويا فانت طالق فأعطته مروياً لم تطلق)

اثنة بين الرجع عليه بشي، وان الميطلقها الاواحدة رجعت عليه بلوض عله ، وقال القاضي الصحيح في المذهب أن هذا لا يصح في الطائقة بين الآخر تين لانه الحفي طلاق ولا يصح السلم في الطلاق ولا نه معاوضة على الطلاق قبل النكاح والطلاق قبل النكاح لا يصح فالمعارضة عليه أو في فاذا بطل فيهما أنبني ذلك على تفريق الصفقة فان قلنا تفرق فه ثلث لا الف وان قلنالا نفرق في الجيم وبرجم بالمسمى في عقد النكاح (فصل) وان قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا استحق الالف ، وقال محدبن الحدن قياس قول أبي حنيفة اله لا يستحق شيئا لان الثلاث مخالفة المواحدة لان تحريم الا برتفع الا بزوج واصابة وقد لا تريد ذلك ولا نبذل العوض فيه فلم يكن ذلك إيقاعا الما استدعته بل هو إبقاع مبتدأ فلم يستحق به عوضا

ولذا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لوقال طاني نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة رقع فيستحق المعرض بالواحدة وما حصل من الزيادة الني لم تبذل العوض فيها لا يستحق بها شيئا فان قال لها أنت طالن بألف وطائق وظائق وقعت الاولى باثنة ولم تفع الثانية ولا الثانثة لا نعما جاءا بعد بينونتها وهذا مذهب الشافعي وان قال لها أنت طائق وطائق وطائق بألف وقع انثلاث وان قال أحت طائق وطائق وطائق علم يقل بألف قبل له اينهن أو تعت بالالف؟ فان قال

لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان أعطنه هرويا طلقت وان خالفها على مروي فاعطته هرويا فالحلم واقع ويطالبها بما خالفها عليه وان خالفها على ثوب بعينه على أنه هروي فبان مروياً فالحلم صحيح لان جنسهما واحد وانا ذلك اختلاف صفة فجرى بحرى العيب في العوض وهو مخير بين المساكه ولاشيء له غيره وبين رده وأخذ قيمته هروباً لان مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد وقال أبو الخطاب وعندي أنه لا يستحق شيئاً سواه لان المخلع على عينه وقد أخذه وان خالفها على ثوب على أنه قطن فبان كناباً رده ولم يكن له امساكه لانه جنس آخر واختلاف الاجناس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالفها على هروي فحرج مروباً فان الجنس واحد.

(فصل) وكل موضع علق طلاقها على عطيتها اياء هنى أعطنه على صفة يمكنه القبض ببينة وقع الطلاق سواء قبضه منها أو لم يقبضه لان العطية وجدت فانه يذال أعطيته فلم يأخذ ولانه علق البمين على فعل من جهتها والذي من جهتها في العطية البدل على وجه يمكنه قبضه فان هرب الزوج أو غاب قبل عطيتها أوقالت يضمنه لك زيد أو اجعله قصاصاً عالى عليك وأعطته به رهنا أوأحالته به لم يقع الطلاق لان العطية ماوجدت ولا يقع الطلاق بدون شرطه وكذلك كل موضع تعذرت العطية فيه لا يقع الطلاق سواء كان النعذر من جهته اومن جهتها أو من جهة غيرها لانفاء الشرط ولو قالت طاقه ي بالف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقبض نص عايه احد وقال احد لو قالت لا أعطيك شيئاً يأخذها بالانف بعنى وبقع الطلاق لان هذا ليس بتعليق على شرط مخلاف الاول

الأولى بانت بها ولم يقم ما بمدها وإن قال الثانية بانت بها ورقعت بها طلقتان ولم تفع انتائة وإن قال انتائة وقم السكل وإن قال نويت إن الالف في مقابلة السكل بانت بالاولى وحدها ولم يقع بهاما بعدها لان الاولى حصل في قاباتها عوض وهو قسطها من الالف فبانت بها وله ثاث الالفلاء وخي بان يوقعها بنيك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أنت طائق مخمسائة هكذا ذكره القاضي وهو مذهب الشافي ومحتمل أن يستحق الالف في يستم بنية كلو قالت و عبدي بأنف فرده ينوي خسمائة وان لم ينو شيءا استحق الالف بالاولى ولم يقع بها ما بعدها و يحتمل أن تقع بالثلاث لارت الواو الحمد ولا تقتضي ترتب في كقوله أنت طائق ثلاًا بأن وكذاك لو قال المناس الواق وطائق وطائق وطائق بألف طلقت ثلاًا

(فصل) وإذا قالت طلفني بأن أو على أن الك الفا أو ان طلقتني فلك على الف فقال أنت طالق استحق الا ف وان لم يذكر لان قوله جواب لما استدعته منه والدؤال معاد في الجواب فاشيه مالو قالت بعني عبدك بالف فقال بعنكه وان قالت الحلم طلقة بائنة وقع واستحق العوض لابه أجابها الى مابذلت العوض فيه وان قلنا هو فسخ احتمل أن يستحق العوض أيضا لان الطلاق يتضمن ماطلبته ومو بينونها وفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقني واحدة بألف فطاقها الانا احتمل أن لا يستحق شيئالانها استدعت منه فسخا فلم يجبها

﴿ وَمَالَ ﴾ قال الشيخر حمالله (و ان قال ان أعطيتني أو إذا أعطيتني أو متى أعطيتني الفاً فأنت طالق كان على الزاخي أي وقت أعطنه الفاً طلقت

وجلة ذلك أن تعليق الطلاق على شرط العطية أوالفهان أوالبمليك لازم من جهة الزوج لزوماً لا سبيل الى رفعه فان المغلب فيها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق بوجود الشرط سواء كانت العطية على الفور أو التراخي وقال الشافعي اذا قال من اعطيتني اومني ما أعطيتني واي حين او اي زمان اعطيتني الفاً فأنت طالق كان على النور فان اعطنه جوابا لكلامه وقع الطلاق وان تأخر الاعطاء لم يقع الطلاق لان قبول المعاوضات على الفور فان لم يوجد تصريح منه بخلافه وجب عمل ذلك على المعاوضات مخلاف من واي فان فيها تصريحا بالتراخي ونصا فيه وان صارا معاوضة فان تعليقه بالصفة جائز اما ان واذا فانها محملان على الفور والتراخي فاذا تعلق سما العوض حملا على الفور

مقتضاة التراخي فكان على التراخي كما لوخلا عن العوض والدليل على الله يقتضي التراخي انه يقتضيه التراخي كما لوخلا عن العوض والدليل على انه يقتضي التراخي انه يقتضيه اذا خلا عن العوض وعدمه وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر المعاوضات بدليل جواز تعليقها على الشروط ويكون على التراخي فيما اذاعلقها بهتي اوبأي وكذلك في

اليه وأوقع طلاقا ما طلبته ولا بذات فيه عوضاء فعلى هذا مجتمل أن يقع الطلاق رجعيا لانه أوقعه مبتدئا به غير مبذرل فيه عوض فأشبه ما لو طلقها ابتدا ويحتمل أن لايقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم محصل العوض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالوقال ان اعطيتني الفا فأنت طالق وإن قالت طلقني بألف فقال خلعتك فان قلنا هو طلاق استحق الالف لانه طلقها وإن نوى به الطلاق فكذلك لانه كما ية فيه وان لم ينو الطلاق وقلنا ليس بطلاق لم يستحق عوضا لانه ما أجابها الى ما بذات الهوض فبه ولا يتضمنه لأبها الله طلاقا ينتص به عدد طلاقه فلم يجبها اليه واذا لم يجب العوض الموض فبه ولا يتضمنه لأبها معتقدا لحصول العوض فاذا لم يحصل لم يصح ومجتمل أن يكون كالخلع بفير عوض وفيه من الخلاف ما فيه

(فصل) ولو قالت الاطلقني عشراً بألف فطلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له لانه لم يج بها الح ما سألت فلم يستحق عليها ما بذلت وإن طلقها ثلاثا استحق الالف على قيداس قول أصحابنا فيا إذا قالت طلقني ثلاثا بألف ولم يبق من طلاقها إلا واحدة فطلقها واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميم انقصود

(فصل) ولو لم يبق من طلاقها الا واحد، فقالت طانني ثلاثًا با ألف فقال انت طالق طلفتين الاولى بالف والثانية بغير شيء وقعت الاولى واستحق الانف ولم تقع الثانية وان قال الاولى بغير

مسئلتنا، ولا يصح قياس انحن فيه على غيره من المعاوضات لماذكر نامن الفرق، ثم يبطل قياسهم بقول السيد لعبده ان اعطيتني الفا فأنت حرفانه كمسئلتنا وهو على التراخي على اننا قدذكرنا ان حكم هذه الشروط حكم اللفظ المطلق.

(فصل) اذا قال لامرأته أنتطالق بألف انشئت لم تطلق حتى تشاء فاذا شاءت وتم الطلاق باثنا ويستحق الالف سواء سألنه الطلاق فقالت طلقني بألف فأجا بها أوفال ذلك لها ابتداء لانه علق طلاقها على شرط فلم يوجد قبل وجوده، وتعتبر مشيئتها بالقول فانها وانكان محلها القلب فلا يعرف ما في انقلب الابالنطق فتعلق الحكم بد، ويكون ذلك على التراخي فتى شاءت طلقت نص عليه أحمد ومذهب الشافعي كذلك الاانه على الفور عنده ، ولو أنه قال لامرأنه أمرك بيدك ان ضمنت لي الفا فقياس قول أحمد أنه على النراخي و نص على أنه اذا قال لها أنت طالق ان شمتان أحمد أنه على الفور لما تقدم

شي. وقعت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل ابها عوضا وكملت الثلاث وإن قال احداهما بالف لزمها الالف لانها طلبت منه طلقة بالف فاجابها اليها وزادها أخرى

(فصل) وانقالت ظلقني بالف الى شهر أو اعطته الفاعلي أن يطلقها الى شهر فقال اذاجا وأس الشهر فانت طالق صح ذلك وأستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر بائنا لانه بموض وإن طلقها قبل مجى الشهر طلقت ولاشي. له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد على ن سعيدوذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار ايقاع الطلاق من غير عوض ، وقال الشافعي اذا أخذ.تها ألفا على أن يطانها الى شهر فطانها بالف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لايثبت في الذمة ولانه عقد تعلق بمين فلايجوز شرط تاخير القسليم فيه

و لنا أنها جمات له عوضًا صحيحًا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما لو لم يقل الى شهر ولانهـــا جملت له عوضًا صحيحًا على طلاقها فلم يستحق أكثر منه كالأصل، وأن قالت لك الف على أن تطلفني أي وقت شئت من الآن الى شهر صح في قياس المسئلة الني قبلها ، وقال الفاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول فاذا طلقها فله مهر اشل وهذا مذهب الشافعي لأنه طلقها على موض ابيصح المساده وانا مانة م في انتي قبلها ، ولا تضر المهالة في وقت الطلاق لانه مما يصح تعليقه على الشرط فصح بذل العوض فيه مجبول الوقت كالجعالة ولانه لو قال متى أعطبتني الفا فانت طالق صح ، وزمنه

وكذلك لو قال لزوجته طاقي نفسك ان ضمنت لي الفاً فمتى ضمنت له ألفاً وطاقت نفسهاوتع مالم يرجع وإن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم يقع الطلاق

﴿ مَسَلَّةً ﴾ (إذا قالت اخلمني بالف أو على الف ففمل بانت واستحق الالف)

لان الباء للمقابلة وعلى في معناها فيقع العقد بهما ويستحق الموض ويك.في قوله وإن لم يذكر الالف لان قوله جواب السندينة منه والسؤال كالمعاد في الجواب فأشبه مالو قالت بسي عبدك بألف نقال بعتـكه وكذلك إن قالت طلقني ثهرثًا بأنف أو على أنف أو على أن لك الفا أو إن طلقتني فلك على الف فقال أنتطالق لما ذكرنا .

(فصل) فان قالت اخلعني بألف فقال أنت طالق، فان قلنا الخلع طلقة باثنة وتع واستحق الالف، لانه أجابها إلى ما بذلت الموض فيه ، وإن قانا هو فسخ احتمل أن يستحق الموض أيضاً ، لان الطلاق يتضمن ما طلبت وهو البينونة وفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً واحتمل أن لا يستحق شيئاً لانها استدءت منه فسخاً فلم بحبها اليه وأوقع ما طلبته ولا بذلت فيه عوضاً ، فعلى هذا يحتـ ل أن يقع الطلاق رجعياً لانه أوقعه مبتدئاً به غير مبــذول فيه عوض فأشبه مالو طلقها ابتداء، ويحتمل أن لا يقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل العوض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالو قال إن أعطيتني الفاً فأنت طالق ، فان قالت طلقني بألف قال خلعتك فان

مجهول أكثر من الجهالة ههنا قان الجهالة ههنا في شهر واحد وثم في العمر كله وقول القاضي له مهرالمال مخالف للمبيات المبالد المبيات المبيات المبيات المبيات المبين الله المبين الله المبين ا

(غصل) أذا قال لها أنت طالق وعليك ألف وقعت طانة رجعية ولا شي. عليها لانه لم يجعل له العوض في مقابلتها ولا شرط فيها وأنما عطف ذلك على طلاقها فأسبه مالو قال أنت طالق وعليك الحج فإن أعطنه المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شي. وكان ذلك هبة مبتدأة يعتبر فيه شرائط الهبة ، وإن قالت المرأة ضمنت لك أافا لم يصح لان الضمان أما يكون عن غير الضامن لحق واجب أو مآله إلى الوجوب وايس ههنا شيء من ذلك

وذكر القاضي أنه يصح لان ضمان مالم يجب يصح ولم أعرف لذلك وجما الا أن يكون أراد أنها اذا قالت له قبل طلاقها ضمنت لك ألفا على أن تطلقني فقال أنت طالق وعليك ألف قانه يستحق الالف ، وكذلك إذا قالت طلقني طلقة بألف فقال أنت طالق وعليك ألف وقع الطلاق وعليها ألف لان قوله أنت طالق يكفي في صحة الخلع واستحقاق العوض وما وصل به تأكيد ، فان اختلفا ففال أنت استدعيت مني الطلاق بالالف فأنكرته فالقول تولما لان الاصل عدمه فاذا حلفت برئت من العوض وبانت لان قوله مقبول في بينونها لانها حقه غير مقبول في الموض لانه عليهاوهذامذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وان قال ما استدعيت مني الطلاق وإنما أنا ابتدأت الى عليك الرجمة وادعت

قلنا هو طلاق استحق الموض لانه طلقها ، وإن نوى به الطلاق فكذلك لانه كناية فيه ، وإن لم ينو الطلاق وقلنا ليس بطلاق لم يستحق عوضاً لانه ما أجابها إلى ما بذات العوض فيه ولا يتضمنه لانها سألته طلاقاً ينقس به عدد الطلاق فلم يجبها اليه واذا لم يجب العوض لم يصح الخلع لانه إما خالمها معتقداً لحصول العوض فاذا لم مجصل لم يصح ويحتمل أن يكون كالخلع بغير عوض فيه من الحلاف مافيه هومسئلة (واذا قالت طلقني واحدة بألف فطلةها ثلاثاً استحق الالف)

وقال محمد بن الحسن قياس قول أبي حنيفة أنه لايستحق شيئاً لان الثلاث مخالفة للواحدة لان تحريمها لا يرتفع إلا نزوج واصابة وقد لا يريد ذلك ولا يبذل العوض فيه فلم يكن أيقاعا لما استدعته بل هو أيقاع مبتدأ فلم يستحق شيئاً

ولنا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لو قال طلقي نفسك ثلاثاً فطلقت نفسها واحدة وقع فيستحق الموض بالواحدة وما حصل من الزيادة التي لم تبذل العوض فيها لا يستحق بها شيئاً ، وأن قال لها أنت طالق بألف وطالق وطالق وقدت الاولى باثنة ولم تقع الثانية ولا الثالثة وهذا مذهب الشافعي ، وأن قال لها أنت طالق وطالق وطالق بألف وتع الثلاث ، وأن قال أنت طالق وطالق بأنف وتع الثلاث ، وأن

أن ذلك كان جوابا لاستدعائها فالقول قول الزوج لان الأصل معه ولا يلزمها الالف لانه لايدغيه وان قال انت طالق على الالف فالنصوص عن أحمدأن الطلاق يقع رجعيا كقوله انت طالق وعليك الف فانه قال في رواية مهنا في الرجل يقول لامرأنه انت طالق على الف درهم فلم تقل هي شيئافعي طالق يمك الرجعة ثانيا وقال القاضي في الحجرد ذلك الشرط تقديره ان ضمنت لي ألها فأنت طالق فان ضمنت له القا وقع الطلاق بائنا وإلا لم يقم، وكذلك الحركم إذا قالم أنت طالق على أن عليك فقياس قول أحمد الطلاق يقع رجعيا ولا شيء له وعلى قول القاضي ان قبلت ذلك لزمها الالف وكان خلعا ولا لم يقم الطلاق وهو قول أي حنيفة والشافعي وهو أيضا ظاهر كلام الخرق، لانه استعمل على عليها وذلك أن على تستعمل على عليها وذلك أن على تستعمل على عليها وذلك أن على تستعمل عني الشرط بدايل قول الله تعالى في قصة شعيب (إلي أريدأن أنكحك عليها ودلك أن على أن تأجر في تماني حجج) وقال (فهل نجمل الك خرجا على أن تجمعل بيننا وبينهم سداً ?) وقال موسى (هل أتبعك على أن تعلمني بماعلت وشداً ؟) ولو قال في النكاح زوجتك ابنتي على صداق كذا صح ، وإذا أوقعه بعرض لم يقع بدونه وجرى عبرى قوله أنت طابق ان أنعا على أن تعمل على المهاوضة ولذاك أن غير عوض كما لو قال أنت طالق وعليك ألف ولان على ليد تالشرطولا المعاوضة ولذاك رجعياً من غير عوض كما لو قال أنت طالق وعليك ألف ولان على ليد تالشرطولا المعاوضة ولذاك لا يصح أن يقول بعتك ثري على دينار

ولم يقع ما بعدها ، وان قال الثانية بات بها ووقع بها طلقنان ولم تقع الثالثة ، وان قال الثالثة وقع الكل ، وان قال نويت أن الالف في مقابلة الدكل بات بالاولى وحدها ولم يقع بها مابعدها لان الاولى حصل في مقابلتها عوض وهو قسطها من المالف فبات بها وله ثلث الالف لانهرضي أن يوقعها بذلك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أت طالق بخمسائة هكذا ذكره الفاضي وهو مذهب الشافعي ويحتمل أن يستحق الالف لانه أنى بما بذلت بالعوض فيه بنية العوض فلم يسقط بمضه بنيته كالو قال رد عبدي بألف فرده ينوي خميائة وان لم ينو شيئاً استحق الالم بالاولى ولم يقع ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أت طالق ثلاثاً بألف ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أت طالق ثلاثاً بألف ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أنت طالق ثلاثاً بألف

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يستحق شيئاً ويحتمل أن يستحق الله الالف)

فعلى هذا يقم الطلاق ولا يستحق شيئًا ، ويحتمل أن يستحق ثلث الالف وهو قول أب حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي لانها استدت منه فعلا بعوض فاذا فعل بعضه استحق بقسطه كما لوقال:من رد عبيدي فله ألف فرد ثلثهم استحق ثلث الالف وكذلك في بناء الحائط وخياطة الثوب

وقعت بها واحدة لانها بغير عوض ووقعت الاخرى على قبولها لانها بعوض وقعت الاخرى على قبولها لانها بعوض واقعاً في مسئلة ﴾ قال (واذا خالعته الامة بغير اذن سيدها على شيء معلوم كان الخلع واقعاً ويتبعها اذا عتقت بمثله ان كان له مثل والافقيمته)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول:

(أحدها)أن الحلم مع الامة صحيحسوا. كانباذنسيدها أوبغير اذنه لان الحلميصحم الاجنبي فمع الزوجة أولى ويكون طلاقها على عوض بائنا والحلم معها كالحلم مم الحرة سوا.

(الفصل الثاني) أن الحلم اذا كان بغير اذن سيدها على شيء في ذبتها قانه يتبهما اذا عنقت لانه رضي بذمتها ولو كان على عين فالذي ذكر الخرقي أنه يثبت في ذمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثليا

ولنا أنها بذلت العوض في مقابلة شيء لم يجبها اليه فلم يستحق شيئاً كما لو قال في المسابقة: من سبق الى خمس اصابات فله الله فسبق الى بعضها، أو قالت بعنى عبدك بألف فقال بعتك أحدها بخمسهائة، وكما لو قالت طلقنى ثلاثاً على الفءند أبي حنيفة، فان قبل الفرق بينها انالباء للموضدون الشرط وعلى للشرط فكما نها شرطت في استحقاقه الالف أن يطلقها ثلاثاً ،قلنا لا نسلم أن على الشرط فانها ليست مذكورة في حروفه وأعا مناها ومهنى الباء واحد وقد سوى بينها فيا اذا قالت طلقنى وضرتي بألف أو على الله ومقتضى اللفظ لا يختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

⁽ فصل) فان قالت طلقنى ثلاثاً ولك الف فهي كالتي قبلها ان طلقها أقل من ثلاثوقع الطلاق ولا شيء له ، وأن طلقها ثلاثاً استحق الالف ، ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد فيها كمذهبهم في التي قبلها ، وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئاً ، وأن طلقها ثلاثاً لأنه لم يعلق الطلاق بالموض

ولنا أنها استدعت منه الطلاق بالعوض فأشبه مالو قال رد عبدي ولكالف فرده، وقوله لم تعلق الطلاق بالعوض ممنوع فان معنى الـكلام ولك الف عن طلاقى فان قرينة الحال دالة وأن قالت طلقنى وضرتي بألف أو على ألف علينا فطلقها وحدها طلقت وعليها قسطها من الالف لان عقد الواحد مع الاثنين بمرلة العقدين وخلعه للمرأتين بعوض عليها خامان فجاز أن يتعقد أحدها صحيحا موجباً للموض دون الآخروان كان العوض منها وحدها فلا شيء له في قياس المذهب لان العقد لا يتعدد بتعدد

لانها لائمك العين وما في يدها من شيء فهو لسيدها فيلزمها بذله كما لو خالعها على عبد نخرج حراً أو مستحقا وقياس المذهب أنه لاشيء له لانه اذا خالعها على عين وهو يعلم أنها أمة فقد علم أنها لائمك العين فيكون راضيا بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالعتك على هذا المفصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد قال هو كالخلع على المفصوب لانها لائملكها وهذا قول مالك وقال الشافي برجم عليها بمهر المثل كقوله في الخلع على الحر والمفصوب ويمكن حمل كلام الحرقي على أنها ذكرت لزوجها أن سيدها أذن لها في هذا الخلع مهذه العين ولم تكن صادقة أو جهل أنها لائملك العين، أو يكون اختاره فيما اذا خالعها على مفصوب أنه يرجم عليها بقيمته ويكون الرجوع عليها في حال عتقها لانه الوقت الذي تملك فيه فهي كالمعسر يرجع عليه في حال يساره ويوجع بقيمته أو شهلانه مستحق تعذر تسليمه مع بقاء سبب الاستحقاق فوجب الرجوع بمثله أو قيمته كالمفصوب

(الفصل الثالث) اذا كان الخلع باذن السيد تعلق العوض بذمته هذا قياس المذهب كما لو أذن لعبده في الاستدانة ، ومحتمل أن يتعلق برقبة الامة ، وان خالمت على معين باذن السيد فيه ملكه ، وإن أذن في قدر المال فخالعت بأكثر منه فالزبادة في ذمتها ، وإن أطلق الاذن اقتضى الخلع بالمسمى لها فان خالعت به أو بما دونه لزم السيد ، وإن كان بأكثر منه تعانت الزيادة بذمتها كما لو عين لهافدرا فخالعت بأكثر منه وان كانت مأذونا لها في التجارة سلمت العوض عما في يدها

الدوض وكذلك لو اشترى من انسان عبدين بثمن واحدكان عقداً واحداً بخلاف ما اذا كان الداقد من أحد الطرفين اثنين فانه يكون عقدين

﴿ مسئلة ﴾ (وان لم يكن بقى من طلاقها الا واحدة ففعل استحق الالف علمت أولم تعلم ويحتمل أن لا يستحق الا ثلثه اذا لم تعلم)

اذا قالتطلقني ثلاثاً، بألف ولم كن بقي من طلانها الاواحدة فطلقها واحدة أو ثلاثاً بانت بثلاث. قال أصحابنا ويستحق الالف علمت أو لم تدلم وهو منصوص الشافعي .

وقال المزي لا يستحق الا ثلث الالف لانه الما طلقها ثلث ماطلبت منه فلايستحق الا ثلث الالف كما لوكان طلاقها ثلاثاً ويحتمل أن لا يستحق الا ثلثه اذا لم تملم وهو قول ابن شريح لانها ان كانت عالمة كان معنى كلامها كمل لي الثلاث وقد قمل ذلك . ووجه قول أصحابنا أن هذه الواحدة كمات الثلاث وحصلت ما يحصل بالثلاث من البينونة وتحريم المقد فوجب بها العوض كما لوطلقها ثلاثاً

(فصل) فان لم يكن في طلاقها إلا واحدة فقاات طلقنى بأ لف واحدة أبنى بها واثنتين في نكاح آخر فقال أبو بـكر قياس قول أحمد أنه إذا طلقها واحدة اسـتحق العوض قان تزوج بها بعـ د ولم يطلقها رجعت عليه بالموضلانها بذات الموض في مقابلة ثلاث ،فاذا لم يوقع الثلاث لم يستحق الموض كما لو كانت ذات تطليقات ثلاث فقالت طلقني ثلاثا فلم بطلقها الا واحدة . ومقتضى هذا أنه إذا لم

(فصل) والحسكم في المكانبة كالحسكم في الامة القن سوا، لانها لاعلائ التصرف فيما في يدها بتبرع ومالا حظ فيه و بذل المال في الخلع لافائدة فيه من حيث تحصيل المال بل فيه ضرر بسقوط نفقتها و بعض مهرها ان كانت غير مدخول بها ، واذا كان الخلع بغير اذن السيد فألعوض في ذريها يتبعها به بعد العتق ، وان كان باذن السيد سلمه مما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو على ميدها يتبعها به بعد العتق ، وان كان باذن السيد سلمه مما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو على ميدها في مناسل) و يصح خام المحجور عليها لملس ، و بذلها العوض صحيح لان لها ذمة يصح تصرفها فيها و يرجم عليها بالعوض اذا أيسرت ، والك الحجر عنها وليس له مطالبتها في حال حجرها كالو استدانت منه أو باعها شيئا في ذمتها

(فصل) فأما المحجور عليها لسفه أو صفر أو جنون فلا يصح بنل العوض منها في الحلم لانه نصرف في المال وايس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لانه ايس له الاذن في التبرعات وهذا كالنبرع ، وفارق الاهة فأنها أهل التصرف ولهذا تصح منها الهبة وغيرها من التصرفات باذنه ويفارق المفلسة لأنها من أهل التصرف . فإن خالم المحجور عليها بلفظ يكون طلاقا فهو طلاق رجبي ولايستحق عوضا ، وأن لم يكن اللفظ مما يقم به الطلاق كان كالحلم بغير عوض ، ومحتمل أن لايتم الخلم ههنا لانه أنا رضي به بعوض ولم يحصل له ولا أمكن الرجوع بدله : قال أصحابنا وايس لولي هؤلا . المحالمة بثني من مالهن لانه أنما على انتصرف عالما فيه الحظ ، وهذا لاحظ فيه بل فيه اسقاط

يسكحها نسكاحاً آخر أنها ترجع عليه بالموض وأنما يفوت الحاحه إياها بموت أحدهما ، وان نسكحها نسكاحاً آخر وطلقها اثنتين لم ترجع عليه بشيء ، وإن لم يطلقها إلا واحدة رجعت عليه بالموضكله.

وقال القاضي الصحيح من المذهب أن هذا لا يصح في الطلقتين الآخرتين لانه سلف في طلاق ولا يصح السلف في الطلاق ولانه معاوضة على الطلاق قبل النكاح لا يصح فالمعاوضة على أولى، فاذا بطل فيها أنبني ذلك على تفريق الصفقة فان قلنا تفرق فله ثلث الالف وأن قلنا لا تفرق فسدالموض في الجميع ويرجع بالمسمى في عقد النكاح.

(فصل) ولو قالت طلقى عشراً بأنف فطلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له لانه لم يحبها الى ماساً لت فلا يستحق عليها ما بذلت ، وان طلقها ثلاثا استحق الالف على قياس قول أصحابنا فيا اذا قالت طلقنى ثلاثا بالف ولم يكن بقي من طلاقها الا واحدة فطلقها واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميع المفصود.

ومسئلة ﴾ (ولولم يكن بقيمن طلانها الاواحدة فقالت طلقني ثلاثا بألف فقال أنت طالق طلقتين الاولى بألف والثانية ، وإن قال الاولى واستحق الألف ولم تقع الثانية ، وإن قال الاولى بغير شيء وقعت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل لها عوضا وكملت الثلاث وان قال احداها بألف لزمها ألف لأنها طلبت منه طلقة بألف فأجابها اليه وزادها أخرى .

نفقتها ومسكنا وبذل مالها ، ومحتمل أن يملك ذلك اذا رأى الحظ فيه ويمكن أن يكون الحظ لها فيه بتخليصها بمن يتلف مالها وتخاف منه على نفسها وعقلها ولذلك لم يمد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوز له بذل مالها لنحصيل حظها وحاظ نفها ومالها كا يجوز بذله في مداواتها وفكها من الاصر وهذا مذهب مالك ، والاب وغيره من أوليائها في هذا سواء ، وأن خالمها بشيء من ماله جاز لانه يجوز من الاجنبي فهن الولي أولى

(فصل) اذا قال الآب طلق ابنتي وأنت بري، من صداقها فطلقها وقع الطلاق رجعيا ولم يبرأ من شي، ولم برجع على الآب ولم يضمن له لأنه أبرأه بما ليس له الابرا، منه فأشبه الاجنبي . قال القاضي وقد قال احمد انه يرجع على الآب قال وهذا محمول على أن الزوج كان جاهلابأن ابراء الاب لا يصبح فكان له الرجوع عليه لانه غره فرجع عليه كا لو غره فزوجه معيبة ، وان علم أن ابراء الاب لا يصبح لم يرجع بشي، ، ويقع الطلاق رجعيا لانه خلاعن العوض ، وفي الموض الذي يرجع عليه بقع الطلاق باثنا لا ، بعوض فان قال الزوج هي طالق ان أبرأتي من صداقها فقال قد أبرأتك لم يقم الطلاق باثنا لا ، بعوض فان قال الزوج هي طالق ان أبرأتي من صداقها فقال قد أبرأتك لم يقم الطلاق لا به لا يبرأ ، وه وي عن أحمد أن الطلاق واتع نيم تمل أنه أرقعه إذا قصد ألزوج تعليق الطلاق على مجرد التلفظ بالابرا . دون حقيقة البرا . ق ، وان قال الزوج هي طالق ان برأت من صداقها لم يقع لانه علقه على شرط ولم يوجد ، وان قال الاب طافها على الف لانه ايس له بذلها طافت بعوض وهو مالزم الاب من ضان الدرك ولا يماك الالف لانه ايس له بذلها

(فصل) وانقالت طلفني بألف الى شهر أو أعطنه ألفا على أن يطلقها الى شهر فقال اذا جاء وأس الشهر فأنت طالق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر باثنا لانه بموض وان طلقها قبل مضي الشهر طلقت ولا شيء له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد على بن سميد وذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار ايقاع الطلاق من غير عوض، وقال الشافعي اذا أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها بألف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لا يثبت في الذمة ولانه عقد تعلق بعين فلا يجوز شرط تأخير التسليم فيه.

ولنا أنها جعلت عوضا صحيحا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما لولم يقل الى شهر ولانها جعلته عوضا صحيحا على طلاقها فلم تستحق اكثر منه كالاصل، وان قالت لك الف على ان تطلقنى أي وقت شئت من الآن الى شهر صح في قياس المسئلة التي قبلها

وقال القاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول فاذا طلقها فله مهر المثل وهذا مذهب الشافعي لانه طلقها على عوض لم يصح افساده

ولناما نقدم في التي قبالها ولا تضر الحبالة في وقت الطلاق لانه مما يصح تعليقه على الشرط فصح بذل العوض فيه مجهول الوقت كالحبالة ولانه لو قال متى اعطيتنى الفا فانت طا الق صح وزمنه مجهول أكثر

(فصل) وان قال لامرأتيه أنَّما طالقتان بألف ان شئتما فقالتاً قد شئنا وقع الطلاق جهما باثنا ولزمها العوض بينهما على قدر مهرمهما ، وأن شا.ت إحداهما دون الاخرى لم يطأق وأحدة منهما لانه جمل ماشئتها صفة في طلاق كل واحدة منهما ومخالف هذا مالو قال أنتها طالقتان بأاف فنبلت احداهما دون الاخرى لزمه الطلاق بعوضه لانه لم يجعل في طلاقها شرطا وههنا علىطلاق كل واحدة منهما يمشيئنهما جميعا فيتعلق الحسكم بقولهما قد شاننا افظالان مافيالقلبلا ببيل الىممرفنه فلو قال الزوج ماشئتها وانما قلتها ذلك بألسنتكما أو قالتا ماشئنا بقلوبنا لم يقبل فاذا ثبت هذا فانالعوض يتقـط عليهما على قدر مهر كل واحدة منهما في الصحيح من المذهب وهر قول ابن حامدومذهب أهل الرأي وأحدقولي الشافعي، وقال في الآخر يلزم كل واحدة منهما مهرمثلها وعلى قول أبي بكرمن أصحابنا يكرن ذلك عليهما نصنين وأصل هذا في النكاح اذا زوج اثنتين بصداق واحد ،وقد ذكر ناه في ،وضعه فان كانت احداهما رشيدة والاخرى محجوراً عليها اسفه فقالتا قد شئبا وقع الطلاق عليهما ووجب على الرشيدة قسطها من العوض ووقع طلاقها باثباً ولا شيء على الحجور عليها وبكون طلاقها رجعياً لأن لها مشيئة ولـكن الحجر مع صحة تصرفها ونفوذه ولهذا يرجع إلى مشيئة المحجور عليه في النكاح وفيا نأكله وكذلك ان كانت غير بالغة إلا أنها مميزة فان لها مشيئة صحيحة ولهذا يخير الفلام بين أبويه إذا بلغ صبعا وأن كانت احداهما ،جنونة أو صغيرة غير مميزة لم تصح المشيئة منها ولم يقم الطلاق وفي كل موضع حكمنا

أنماكان كذلكلان المكلفة إذاكانت رشيدة فمشيئها صححبة وتصرفها في مالها يمحج فيقم الطلاق عليها وبجبعلى الرشيدة بقاطها من العوض ووقع بإثنا ويقسط العوض بينها على قدرمهريها

من الحيالة هيناً في شهر واحد ويم في العمر كله وقول القاضي له مهر المثل مخالف لقياس المذهب فأنه ذكر في المواضع التي يفسد فيها العوض ان له المسمى فكذلك مجب أن يكون ههنا ان حكمنا مساده والله ال

[﴿] مِسْئُلَةً ﴾ (وان كان له امرأنان مكلفة وغير مكلفة نميزة فقال لها انبًا طالفتان ان شُمًّا فقًالنا قد شئنا لزم المـكلفة نصف الالف وطلقت باثنا ووقع بالاخرى رجمياً ولا شيء عامها)

في ظاهر المذهب وعلى قول أبي بكر يكون بينها نصفين ولا شيء على غير المـكافة وكذلك أن كانت محجوراً عليها للسفه ويقع الطلاق عليها رجعياً لان لها مشيئة بقسطها واكن الحجروعدمالتكليف منع صحة تصرفها ونفوذه فات كانت (احداهما) مجنونة أو صغيرة غير مميزة لم تصح المشيئة منهما ولم يقع الطلاق

⁽ فصل) فان كانتا رشيدتين وقع الصلاق بهما باثنا اذا قالنا فد شئنا ويلزمهما العوض بينهما على قدر مهريهما في الصحيح من المذهب وهو قول ابن حامد ومذهب أهل الرأي واحدقولي الشافعي وقال (الحزء النامن) (المغنى واشرحالكبير) (YA)

بوقوع الطلاق فان الرشيدة يلزمها قسطها من العوض وهو قسط مهرها من العوض في أحد الوجهين وفي الآخر نصفه وان قالت له امرأناه طلقنا بألف بيننا نصنين فطلقها فعلى كل واحدة منها نصفه وجها واحداً ، وان طلق احداها وحدها فعليها نصف الالف ، وان قالتا طلقنا بألف فطافهما فالالف عليهما على قدر صداقيها في أصح الوجهين ، وان طلق احداها فعليها حصتها منه ، وإن كانت احداها غير رشيدة فطلقهما فعلى الرشيدة حصتها من الالف ويقع طلاقها بائنا وتطاق الاخرى طلاقا رجعياً ولا شيء عليها .

فصل) ويصح الخلع مع الاجنبي بغير اذن المرأة مثل أن يقول الاجنبي الزوج طاق امرأة الله على المرأة مثل أن يقول الاجنبي الزوج طاق امرأة الله بأ الف على وهذا قول أكبر أمل العلم ، وقال أبو ثور لايصح لانه سفه فانه يبذل عوضا في مقابلة مالا منفعة له فيه فان الملك لا يحصل له فأشبه مالو قال بم عبدك لزيد بألف على

ولنا أنه بذل مال في مقابلة اسقاط حق عن غيره فصح كما لو قال أعنى عبدك وعلى تمنه ، ولانه لو قال ألق متاعك في البحر وعلى ثمنه صح ولزمه ذلك مع أنه لا يسقط حقا عن أحد فهمنا أولى ولانه حق على المرأة يجوز أن يسقط عنها بموض فجاز لغيرها كالدين وفارق البيع فانه تمليك فلا يجوز بغير رضا، من يثبت له الملك وان قال طلق المرألك بمهرها وأنا ضامن له صح ويرجع عليه بمهرها

(فصل) وان قالت له امرأته طلنني وضرتي بألف فطلمهما وقع الطلاق بهما باثنا واستحق

في الآخر يلزم كل واحدة منهما مهر مثاها وعلى قول أبي بكر من أصحابنا يكون العوض بينهما نصفين وأصل هذا في النكاح إذا تروج امر أنين بمهر واحد وقد ذكرناه فان شاهت (احداهما) دون الاخرى لم تطلق واحدة منهما ويخالف هذا ما اذا قال أنها طالقتان بألف فقبلت احداهما دون الاخرى لزمه الطلاق بعوضه لانه لم يجعل لطلاقها شرطاً وهمنا علق طلاق كل واحدة منهما الفظاً اذا قالتا قد شئنا لان ما وهمنا على طلاق كل واحدة منهما بمشيئهما وانا قلها ذلك بالسنتكما او قالنا ماشئنا بقلوبنا لم يقبل

و مسئلة ﴾ (فان قال لامر أنه انت طالق وعليك الف طلقت ولا شيء عليها لانه لم يجعل له الموض في مقابلها ولا شرطا فيها وانما عطف ذلك على طلاقها فاشبه مالو قال انت طالق وعليك الحج فان اعطته المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شي وكان ذلك هبة مبتدأة تعتبر فيها شرائط الحبة وان قالت المرأة ضمنت لك الفالم يصح لان الضان أما يكون عن غير الضامن لحق واجب أو مآله الى الوجوب وليس ههنا شي من ذلك وذكر القاضي انه يصح لان ضان مالم يجب يصح قال شيخنا ولم أعرف لذلك وجها الان أن يكون ارادانها اذا قالت له قبل طلانها ضمنت لك الفاعلي متحة الحلم واستحقاق الموض وما وصل به تأكيد فان اختلفا فقال انت استدعيت مني الطلاق في صحة الحلم واستحقاق الموض وما وصل به تأكيد فان اختلفا فقال انت استدعيت مني الطلاق

الالف على باذلته لان الخلع مع الاجنبي جائز، وان طانى احداها فقال القاضي تطانى طلاقا باثناولزم الباذله بحصتها من الالف وهذا مذهب الشافعي الا أن بعضهم قال بلزمها مهر مثل المطافة وقياس قول أصحابنا فيا اذا قالت طلفني ثلاثا بألف فطانها واحدة لم بلزمها شيء ووقعت بها التطابقة أن لايلزم الباذلة ههنا شيء لانه لم يجبها الى ماسألت فلم يجب عليها ما بذلت ولانه قد يكون غرضها في بينونتهما جميعا منه فاذا طلق احداها لم يحصل غرضها فلا يلزمها عوضها

(فصل) وان قالت طلقني أ لف على أن تطانى ضرتى أو على أن لاتطانى ضرتى فالخام صحيح والشرط والبذل لازم ، وقال الشاذمي الشرط والعوض باطلان ويرجع الى مهر المثل لان الشرط المحاف في الطلاق والعوض بمضه في مقابلة الشرط الباطل فيكون الباقي مجهولا ، وقال أبو حنيفة الشرط باطل والعوض صحيح لان العقد يستقل بذلك الدوض

ولنا أنها بذات ءوضا في طلاقها وطلاق ضرتها فصح كالو قالت طانني وضرتي بألف فان لم يف لها بشرطها فدايها الافل من المدمى أو الالف الذي شرطته ويحتمل أن لايستحق شيء امن العوض لانها أنما بذانه بشرط لم يرجد فلا يستحقه كالوطلقها بغير عوض

بألف فأنكرته فالقول قولها لان الاصل عدمه فاذا حلفت برئت من العوض و بانتلان قوله مقبول في في ببينونها لانها حقه غير مقبول في العوض لانه عليها وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفه وان قال ما استدعيت مني الطلاق وانما أما ابتدأت به فلي عليك الرجمة وادعت ان ذلك كان جوا بالاستدعائها فالمقول قول الزوج لان الاصلممه ولا يلزمها الالف لانه لا يدعيه

﴿مسئلة ﴾ (وأن قال أنت طالق على الف)

فالمنصوص عن احمدان الطلاق يقع رجعياً كقوله انت طالق وعليك الف قال في رواية بهنافي الرجل يقول لامرأته انت طالق على الف درهم فلم تفدل هي شيئا فهي طالق على الرجعة وقال الفاضي في المجرد ذلك الشرط تقدير ، ان ضمنت لي الفا فانتطالق فان ضمنت له الفا وقع الطلاق باثناً والالم يقم وكذا الحكم اذا قال انت طالق على ان لي عليك الفا فقياس قول احمد ان الطلاق يقع رجعيا ولا شي اله وعلى قول الفاضي ان قبات ذلك لزمها الالف وكان خلما والالم يقع الطلاق وهم ظاهر كلام الحرقي لانه استعمل على يمنى الشرط في كتابه في مواضع منها قوله اذا نكيمها على أن لا يتزوج عليها فلها فراقه ان نزوج عليها وذلك ان على تستعمل عمنى الشرط بدليل قوله تمالى في قصة شعيب (أن اربدان انكحك احدى ابنتي هانين على ان تأجرني عالى حجج) وقوله (فهل نجمل لك خرجاً على ان تجمل بيننا وبينهم سدا?) وقال موسى (حل اتبعك على ان تعلمني بما علمت بحمل لك خرجاً على ان تعلمني بانتي على صداق كذا صع فاذا اوقعه بموض لم يقع بدونه وجرى وهده النق ان اعطيتني الفاً ووجه الاول انه أوقم الطلاق غير معلق بشرط وجمل عليها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وما خالع العبد به زوجته من شيء جاز وهو اسيده)

وجملة ذلك أن كل زوج صح طلاقه صح خلعه لانه اذا ملك الطلاق وهو مجرد اسقاط من غير محصيل شي، فلأن علكه محصلا للمعرض أولى والعبد يملك الطلاق فحلك الخلع، وكذلك المكانب والسفيه عوفي الصبى المميز وجهان بنا، على صحة طلاقه عومن لا يصح طلاقه كالطفل والمجنون لا يصح طلاقه كالمفل والمجنون لسيده لا يصح خلمه لانه ليس من أهل التصرف فلا حكم لكلامه ، ومتى خالم العبد كان الموض لسيده لانه من اكسابه واكتسابه السيده وسائر من ذكراً العرض لهم ويجب تسليم الهوض إلى سيد العبد وولى المحجور عليه لان العوض في خلم العبد ملك لسيده فلم عجز تسليمه الى غيره الا باذنه ، وولى المحجور عليه هو الذي يقبض حقوقه وأمواله وهذا من حقوقه ، وأما المحكاتب فيدفع العوض اليه لانه هو الذي يتصرف لنفسه ، وقال القاضي يصح قبض العبد والمحجور عليه للمعوض لان من صح خامه صح قبض العبد من خلم فهواسيده وان استهلكه لم يرجم على الواهب والحدامة بشي، والمحجور عليه في معنى العبد ، والاولى أن لايجوز وان المعوض في الحلم على الواهب والحدامة بشي، والمحجور عليه في معنى العبد ، والاولى أن لايجوز فا المعوض في الحلم المد العبد العبد فلا مجوز دفعه الى غيره من هو له بغير اذن مالكه ، والعوض في خلم الحجور عليه ملك له الا أنه لايجوز دفعه الى غيره من هو له بغير اذن مالكه ، والعوض في خلم الحجور عليه من التصرف . وكلام أحد

عوضاً لم تبذله فوقع رجمياً من غير عوض كما لو قال انت طالق وعليك الف ولان على ليستالشروط ولا للمعاوضة ولذلك لا يصح ثوبي على دينار

﴿مسئلة﴾ (وأن قال بالف فكذك ويحتمل أن لانطلق حتى تختارفيلزمها ألا لف)

يعني ان قوله انت طالق بالف مثل قوله انت طالق على الف لأنها نيست من حروف الشرط والاولى انها لا تطلق في قوله بألف حتى تخار فيلزمها الالف كاد كره الفاضي في على الف لانها ان لم تكن من حروف الشرط فهي للماوضة في قوله بعتك بكذا وزوجتك بكذا فانه يصح البيع والنسكاح بغير خلاف فان قال انت طالق ثلاثاً فقالت قد قبلت واحدة وقع الثلاث واستحق الالف لان ايقاع الطلاق اليه وانما علقه بعوض بجري بجرى الشرط من جهتها وقد وجد الشرط فيقع الطلاق وان قالت قبلت بألفين وقع ولم يلزمها الألف الزائد لان القبول لما أوجبه دون مالم يوجبه فان قالت قبلت بخسائة لم يقع لان الشرط لم يوجد وان قالت قبلت واحدة من الثلاث بثلث الالف لم يقع لانه لم يرض بانقطاع رجعته عنها الا بألف وان قال انت طالق طلقتين (احداهما) بألف وقعت بها واحدة لانها بغير عوض ووقعت الاخري على قولها لانها بعوض

(فصل) اذا قال الاب طلق ابنتي وأت بريء من صداقها فطلقها وقع الطلاق رجميا ولم يبرأ من شيء ولم يرجع على الاب ولميضمن له لابه برأه مما ليس له الابراء منه فأشبه الاجنبي قال

مجمل على مااذا أنافه العبد قبل تسايمه اليه ، وعلى أن عدم الرجوع عليها لايلزم منه جواز الدنم اليه فانه لورجع عليها لارجعت على العبد وتعلق حتها برقبته وهي ملك السيد فلا فائدة في الرجوع عليها عا يرجع به على ماله ، وأن أسلمت الموض الى المحجور عليه لم تبرأ فان أخذه الولي منه برأت ، وأن أنلفه أو تاف كان لوليه الرجوع عليها به

(فصل) وقد توقف أحمد في طلاق الاب زوجة ابنه الصغير وخلعه إياها، وسأله ابر الصقر عن ذلك فقال قد اختلف فيه ركأ نه رآه . قال ابو بكر لم يباغني في هذه المسئلة الا مارواه ابو الصقر فيخرج على قولين، أحدهما يملك ذلك وهو قول عطاء وقتادة لان ابن عمر طاق على ابن له معتوه رواه الامام احمد، وعن عبدالله بن عمرو ان المعتوه اذا عبث بأهله طاق عليه وليه ، قال عمرو بن شعيب وجدنا ذلك في كتاب عبدالله بن عرو ولانه يصح أن يزوجه فصح أن يطاق عليه إذا لم يكن ، تهما كالحا كم يفسخ الاعسار ويزوج الصغير، والقول الآخر لايملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي لان الذي يفسخ قال « الطلاق لمن أخد بالساق » رواه ابن ماجة ، وعن عمر أنه قال انما الطلاق بيد الذي يحل له الفرج ولانه إسقاط لحقمه فلم يملك كالابراء من الدين وإسقاط القصاص ، ولان طريقه الشهوة فلم يدخل في الولاية ، والقول في زوجة عبده الصغير كالنول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه

الفاضى وقد قال احمد أنه يرجع على الاب قال الفاضي هذا محمول على أن الزوج كان جاهلابان إبراء الاب لا يصح لم يرجع الاب لا يصح فكان له الرجوع عليه كما لو غره فزوجه معيبة وأن علم أن أبراء الاب لا يصح لم يرجع عليه بشيء ويقع الطلاق رجمياً لا نه خلا عن العوض وفي الموضع الذي يرجع عليه يقع الطلاق باثنا لا نه بسوض قان قال الزوج هي طالق أن أبراً نني من صداقها فقال قد أبراً نك لم يقع الطلاق لا نه لم يبرأ وروي عن أحمد أن الطلاق واقع فيحتمل أنه أوقعه أذا قصد الزوج تعليق الطلاق على مجرد التلفظ بالابراء دون حقيقة البراء وأن قال الزوج هي طالق أن أبراً نني من صداقها لم يقع لا نه علقه على شرط لم يوجد وأن قال الاب طلقها على الف من ما لها وعلى الدرك فطلقها طلقت باثنا لا نه بموض وهو ما لزم الاب من ضان الدرك ولا علك الالف لا نه ليس له يدلها .

(نصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا خالعته في ورض موتها قله الاقل من المسمى أوميرائه منها) المخالعة في المرض صحيحة سواء كان المريض الزوج أو الزوجة أو هما جميعاً لانها ماوضة فتصح في المرض كالبيع ولا نعلم في هـذا خلافا ثم إذا خالعته المريضة بميرائه منها فما دونه صح ولارجوع ، وان خالعته بزيادة بطات الزيادة وهذا قول الثوري واسحاق ، وقال أبو حنيفة له العوض كله وان أجابته فمن الثلث لانه ليس بوارث لها فصحت محاباتها له من الثلث كالأجنبي ، وعن مالك كالمذهبين وعنه يعتبر مخلع مثلها ، وقال الشافعي ان خالعت بمهر مثلها جاز وان زاد فالزيادة من الثلث ولنا أنه لايعتبر مهر المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم بما قدمناه واعتبار مهر ولنا أنه لايعتبر مهر المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم بما قدمناه واعتبار مهر

واقع وللورثة أن يرجموا عليه بالزيادة)

وجملة الامر أن المح لعدة في المرض صحيحة سوا. كان المريض الزوج أو الزوجة أو هما جيعا لانه معارضة فصح في المرض كالبيم ولا نعلم في هذا خلافا ، ثم اذا خالعته المريضة بميرا ثه منها فهادونه صح ولا رجوع ، وإن خالعته نزيادة بطلت لزيادة رهدا قول الثوري واسحاق ، وقال ابو حنيفة له العوض كله قان حابت فمن الثلث لانه أيس بوارث لهدا فصحت محاباتها له من الثلث كلاجنبي ، وعن مالك كالمذهبين ، وعنه يستبر بخلع مثلها ، وقال الشافعي ان خالعت بمهر مثلها جاز ، وأن زاد فالزيادة من الثلث

ولنا على أنه لايعتبر مهر المثل أن خروج البضع من ملك الزوج غير منقوم بما قدمنا واعتباره بر المثل تقويم له وعلى ابطال الزيادة أنها منهمة في أنها قصدت الحالع لتوصل اليه شيئا من مالها بغيرعوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها فبطل كا لو أرصت له أو أقرت له وأما قدر الميراث والا تهمة فيه فانها لو لم تخالمه لورث عيرات م وإن صحت من مرضها ذلك صح الحلم وله جميع ماخالهها به لانا تبينا أنه ليس بمرض الموت والخلع في غير مرض المرت كالخلع في الصحة

الثال يقوم له وعلى أبطال الزيادة أنها متهمة في أنها قصدت الخلع لتوصل اليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها فبطل كما لو أرصت له أو أقرت له ، وأما قدر الميراث فلاتهمة فيه فالها لو لم تخالعه لورث مبرائه وان صحت من مرضها ذلك صح الخلع وله جميع ما خالمها به لاننا تبينا أنه ليس عرض الموت والحام في غير مرض الموت كالحكم في الصحة

ومسئلة ﴿ (وان خالعها في مرض موته وأوصى لها بأكثر من مبراتها لم تستحق أكثر من ميراتها الم تستحق أكثر من ميراتها الم تستحق أكثر من ميراتها أو أما خلعه لزوجته فلا اشكال في صحته سواء كان يمهر مثلها أو أفل أو أكثر وان أوصى لها يمثل ميراتها أوأنل صح لانه لاتهمة في أنه أبانها ليعطيها ذلك فانه لو لم يبنها لاخذته بميراتها وان أوصى لها مزيادة عليه فللورثة منعها ذلك لانه اتهم في أنه قصد ايصال ذلك اليها لانه لم يكن له سبيل الى إيصاله اليها وهي في حب اله وطلقها ليوصل ذلك اليها هنع منه كما لو أوصى لوارث

﴿مُسْئَلَةُ ﴾ (وان خالعها وحاياها فهو من رأس المال)

مثل أن يخالعها بأقل من مهر مثلها أويكون قادراً بألف فخالعها بمائة لم يحسب ما حاباها بعمن الثلث إذا كان في مرض موته ولا يعتبر من الثلث لانه لو طلق بندير عوض لصح فلاً ن يصح بعوض أولى ولان الورثة لا يفوتهم بخلعه شيء فانه لومات وله امرأة لبانت بموته ولم تنتقل إلى ورثته

(فصل)إذا خالع امرأة في مرضها بأكثر من مهرها فللورثة أن لا يعطوه أكثر من ميرائه منها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالمها في مرض موته وأوصى لها بأكثر مما كانت ترث فللورثة أن لا يعطوها أكثر من ميراثها)

أما خلعه لزوجة، فلا اشكال في صحته سوا. كان إبهر مثلها أو أكثر أو أقل ولا يعتبر من الثات لانه لو طلق بغير عوض لصح فلاً ن يصح بعوض أولى ولان الورثة لايفوتهم بخله، شي. فانا لو مات وله امرأة لبانت بموته ولم تنتقل الى ورثنه، فأما أن أوصى لها بثيام بهاأو أقل صحلانه لا تهمة في أنه أبانها أبهم في أنه فانه لو لم بنها لا خذته بميراتها ، وإن أوصى لها بزيادة عليه فلا يرثة منعها ذلك لانه اتبهم في أنه قصد إيصال ذلك اليها لانه لم يكن له سبيل الى أيصاله البها وهي في حباله فطافها لبوصل ذلك اليها فنع منه كما لو أوصى لوارث

(فصل) واذا خالع امرأته على نفئة عدتها فحكي عن أحمد وأي حنينة أنه يجوز ذلك وهذا الما يخرج على أصل أحمد اذا كانت حاملا، أما غير الحال فلا نفغة لها عليه فلا تصح عرضا، وقال الشافعي لا تصح النفقة عوضا فان خالعها به وجب مهر المثل لان النفقة لم تجب فلا يصح النخلع كما لو خالعها على عرض ما يتلفه عابها

لانها متهمة في أنها قصدت إبصال أكثر من ميرا ثه اليه وعند مالك ان زاد على مهر المثل فالزيادة مردودة وعنه أن خام الريضة باطل وقال الشانعي الزيادة على «بر المثل محاباة تعتبر من انثلث وقال أبو حنيفة أن خالعها قبل دخوله بها بعد انفضاء عدبها فالعوض من الثاث ومثال ذلك امرأة اختاعت من زوجها بثلاثين لا مال لها سواها وصداق مثابها أثنا عشر فله خسة عشر سواء قل صدافها أوكثر لابها قدر ميرا ثه وعند الشافعي له عمانية عشر اثنا عشر لا با قدر صدافها وثلث باقي المال بالحاباة وهوستة وإركان صدافها ستة فله أربعة عشر لان ثلث الباقي عمانية

(فصل) مريض تزوج امرأة على مائة لا يملك غيرها ومهر مثلها عبرة ثم مرضت فاخلات منه بالمائة ولا مال فما سواها فلها مهر مناها ولها شيء بالمحاباة وانبا في اله برجع اليه نصف مالها بالحاباة وهو خسة ونصف شيء يدل شيئين فبعد الجبر يخرج به الشيء عماية فقد صح لهما بالصداق والحماياة ثمانية وأربعون وبقي مع ورثته اثنان وخسون ورجع اليه بالخلع أربعة وعشرون صار معهم سنة وسبعون وبقي للمرأة أربعة وعشرون وعندالشانمي يرجع اليهم صداق المثل وثلث شيء بالحاباة فصار بأيديهم مائة إلا ثلت شيء يمدل شيئين فالشيء ثلاثة أثمانها وهو سبعة وثلاثون ونصف فصار لها ذلك ومهر المثل عرجع اليه مهر المثل وثلث الباقيائنا عشم ونصف فيصير بأيدي ورثته خسة وسبعون وهو مثلا بحاباها وعند أبي حنيفة برجع البهم ثلث

ولنا أنها إحدى النفقتين فصحت الحالمة عابها كنفقة الصبي فيا اذا خالمته على كفالة ولده وقتاً معلوماً ، وقولهم انها لم تجب بمنوع فائه قد قبل أن الهفة تجب بالعقد ثم إنها أن لم تجب فقد وجد سبب وجوبها كنفقة الصبي بخلاف عوض مايتاهه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالعته بمحرم وهما كافران فقبضه ثم أسلما أواحدهما لايرجع عليها بشيء)

وجاة ذلك أن الخلع من الكفار جائز سوا، كانوا أهل الذة أو أهل حرب لان كل من ملك الطلاق ملك المعاوضة عليه كلا لم فان خالعها بعوض صحيح ثم أسلما وترافعا الى الحاكم أمضى ذلك عليهما كالمسلمين وإن كان بمحرم كخمر وخنزير فقيضه ثم أسلما وترافعا الينا أو أسلم أحدها أمضى ذلك عليهما ولم يعرض له ولم يزده ولا يبقى أه عابها شي. كالو أصدقها خمراً ثم أسلما أو تبايعا خمراً أو تفايضا ثم أسلما ، وإن كان اسلامها أو ترافعهما قبل القبض لم بمضه الحاكم ولم يأمر باقباضه لان الحر والحزير لا يجوز أن يكون عوضا لمسلم أو من مسلم فلا يأمر الحاكم باقباضه ، قال القاضي في الجامع ولا شي. له لانه رضي منها بما ليس بمال كالمسلمين اذا تخالها بخمر ، وقال في الحرد بجب بهر المثل وهو

العثرة وثلث الشيء فصار معهم ثلائة وتسعون وثلث إلا ثلثي شيء فالثي، ثلاثة أثمانها وهو خمسة وثلاثون مع العشرة صار لها خمسة وأربعون ورجع إلى الزوج ثلثها صارلورثته سبعون ولورثتها ثلاثون هذا إذا مات بعد أنقضاء عديها وإن تركت المرأة مائة أخرى فعلى قولنا يبقى مع ورثة الزوج مائة وخمسة وأربعون إلا نصف شيء يعدل شيئين والذيء خمسا ذلك وهو ثمانية وخمسون وهذا الذي صحت الحاباة فيه صار لها ذلك وعثرة مهر المثل صار لها مائة وثمانية وستون يرجع إلى الزوج نصفها أربعة وثمانون صار له مائة وستة عثمر ولورثتها أربعة وثمانون

(فصل) ولو خالعته بمحرم وهما كافران فقيضته ثم أسلما أو أحدها لم يرجع عليها بشي النالخلع من الكفار جائز سواء كافوا أهل ذمة أو أهل حرب لان كل من ملك الطلاق ملك المهاوضة عليمه كالمسلم فان تخالما بموض صحييح ثم أسلما وترافعا إلى الحاكم أمضى ذلك بينها كالمسلمين وإن كان بمحرم كخمر وخزير فقيضته ثم أسلما وترافعا الينا اوأسم أحدها مضى ذلك عليها ولم يورض له ولم يزده ولم ببق له عليها شيء كما لو أصدقها خراً ثم أسلما أو تبايعا خمراً وتقابضا ثم أسلما وإن كان اسلامها أو ترافعها قبل القبض لم يمضه الحاكم ولم يأمر باقباضه لان الحر والخنز بر لا يكون عوضاً لمسلم أو من مسلم ولا يأمر الحاكم باقباضه قال القاضى في الحجامع ولا شيء له لانه رضي منها ما ليس بمال كالمسلمين إذا تخالها بخمر وقال في المجرد بجب مهر المثل وهو مذهب الشافعي لان الموض فاسد فرجع الى قيمة المتضا وهو مهر المثل وكلام الحرقي يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه مجالة القبض ينفي الرجوع المتضا وهو مهر المثل وكلام الحرقي يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه مجالة القبض ينفي الرجوع

مذهب الشافي لان العوض فاسد فيرجع الى قيمة المتلف وهو مهر المثل وكلام الحرقي يدل بمفهره على أنه يجب له شي. لان تخصيصه حالة القبض «في الرجوع يدل على الرجوع مع عدم القبض، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لا يعتقد الحر والخنزير بالا فاذا رضي به عوضا فقد رضي بالخلع بفير مال فلم يكن له شي، والمشرك يعتقده مالا فلم برض بالخلع بفير عوض فيكون الموض واجبا كالو خالمها على حر يظنه عبداً أو خدر بظنه خلا . اذا ثبت أنه يجب له الموض فذكر القاضي أنه مهر المثل كالو تزوجها على خمر ثم أسلما وعلى ماعلانا به يقتضي وجوب قيمة ماسمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية ذك فيكون له قدره من المال كالو خالمها على خمر يظه خلا ، وإن حصل القبض في بعضه دون بعض صقط ماقبض وفيما لم يقبض الوجره الثلاثة والاصل فيه قول الله تعالى (وذروا ما بتي من الربا في كنتم مؤمنين)

(فصل)وبصحالتو كيل في الخلع من كل واحد من الزوجين ومن أحدهم امنفر داً وكل من صح أن يتصرف بالخلع لنفسه جاز توكيه ووكالته حراً كان أوعبداً ذكراً أو اننى مسلما أوكافر المحجور اعليه أورشيداً لان كل واحد منهم بجوز أن يوجب الخلع فصح أن يكون وكيلا وموكلافيه كالحر الرشيد وهذا مذهب الشافعي

يدل على الرجوع مع عدم القبض ، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لا يعتقد أن الحمر والخزير مالا فاذا رضي به عوضاً فقد رضي بالحلع بغير مال فلم يكن له شيء والمشرك يعتقده مالا فلم يرض بالحلع بغير عوض فيكون العوض واحباً له كما لو خالعها على حر يظنه عبداً أو خبر يظنه خلا . إذا ثبت أنه يجب له العوض فذكر القاضي أنه مهر المثل كما لو تزوجها على خمر ثم أسلما وعلى ما عللناه به يقتضي وجوب قيمة ما سمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية ذلك فيكون له قدره من المال كما لو خالعها على خمر يظنه خلا وإن حصل القبض في بعضه دون بعض سقط ماقبض وفيا الم يقبض الوجوه الثلاثة والاصل فيه قوله تعالى (وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين)

ومسئلة (وإذا وكل الزوج في خلع امرأته ،طاقاً خالع بمهرها فما زاد صح وإن نقس من المهر رجع على الوكيل بالنقس ومحتمل أن يتخير بين قبوله ناقصاً وبين رده وله الرجمة وإن عين له الموض فنقص منه لم يصح الخلع عند ابن حامد وصح عند أبي بكر ويرجع على الوكيل بالنقص) يصح التوكيل في الخلع يصح التوكيل في الخلع عند الزوجين ومن أحدهما منفر دا وكل من صح أن يتصرف في الخلع لنفسه صح توكيله ووكالته حراً كان أو بداً ذكراً أوان عملها كان أو كافر أحجوراً عليه أو رشيدا لان كل واحد منهم يجوز أن يوجب الخلم فصح أن يكون وكيلا وموكلا كالحر الرشيد وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً . ويكون توكيل المرأة في ثلاثة أشياء : استدعاء الحلم أوالطلاق وتقدير الموض وتسليمه ،وتوكيل الرجل في ثلاثة أشياء : استدعاء الحلم أوالطلاق وتقدير الموض وتسليمه ، وتوكيل الرجل في ثلاثة أشياء : شرط الموض وقبضه وإيقاع الطلاق أو الحلم ويجوز (المغني والثمر ح الكبير) (الحزء الثامن)

وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافا ، ويكون أو كل المرأة في ثلاثة أشياء : استدعا الحالم أو الطلاق وتقدير الهوض و تسليمه ، وتو كيل الرجل في ثلاثة أشياء : شرط الهوض وقبضه ، وإيقاع العلاق أو الحلم ، ومجوز التو كل مع تقدير الهوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة نصبح كذلك كالبيم والنكاح ، والمستحب التقدير لانه أسلم من الغرر وأشهل على الوكيل لاستغنائه عن الاجتهاده فاز وكل الزوج لم يخل من حالين (أحدها) أن يقدر له العوض فخلع به أو بمازاد صح ولزم المسمى لانه فعل مناأه به ، و وان خالع بأقل منه نفيه وجهان (أحدها) لا يصح الحلم وهذا اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لأنه خالف موكله فلم يصح تصرفه كما لو وكله في خلع امرأة فخالع أخرى ولانه لم يأذن له في الحلم بهذا العوض فلم يصح منه كالاجنبي (والثاني) يصح وبرجع على الوكيل بالنقص وهذا قول أن يكر لان المحالفة في قدر العوض لا تبطل الحلم كمالة الاطلاق ، والاول أولى ، وأما ان خالف في الجنس مثل أن يأمره بالحلم على دراهم فخالع على عبد أو بالعكس أو يأمره بالحلم حالا فخالع بهوض نسيئة فالنياس أنه لا يصح لانه مخالف لكونه في جنس العوض فلم يصح تصرفه كالوكيل في البيم ولان في المنابع به المكل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق ماخالع به لايملكه الموكل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق

التوكيل مع تقدير العوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة فصح كذلك كالبيع والنكاح ،والمستحب التقدير لانه أسلم من الغرر وأسهل على الوكيل لاستغنائه عن الاجتهاد ،فان وكل الزوج لم يخل من حالين (أحدهما) أن يقدر له العوض فان خالع به أو بما زاد صح ولزم المسمى لانه فعل ماأمر بهوإن خالع بأقل منه ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح الحلع وهو اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لانه خالف موكله فلم يصح تصرفه كما لو وكله في خلع امرأة فخالع أخرى ولانه لم يؤذن له في الخلع بهذا العوض فلم يصح منه كالاجنبي (والثاني) يصح ويرجع على الوكيل بالنقص وهذا قول أبي بكرلان المخالفة في قدر العوض لا تبطل الحلم كحالة الاطلاق والاول أولى. فإن خالف في الجنس مثــل أن يأمره بالحلم على دراهم فيخالم على عبد أو بالعكس أو يأمره بالحلع حالا فخالم على عوض نسيشة فالقياس أنه لا يصح لانه مخالف لموكله في جنس العوض فلم يصح كالوكيل في البيع ولان ما خالع به لا يملك الموكل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم بوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق المخالفة في القدر لانه أمكن جبره بالرجوع بالنقص على الوكيل، وقال القاضي : القياس أن يلزم الوكيل القــدر الذي أذن فيه وبكون له ما خالع به قياساً على المخالفة في القدر وهذا يبطل بالوكيل في البيم ولان هذا خلع لم يأذن فيه الزوج فلم يصح كما لو لم يوكله في شيء ولانه يفضي إلى أن يملك عوضا ما ملكته إياه المرأة ولا قصد هو تمليكه وتنخلع المرأة من زوجها بغير عوض لزمها له بغير إذنه، وأما الخالفة في القدر فلا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصع فيها أيضاً لما تقدم (الحال الثاني) إذا أطلق الوكالة فانه يقتضي الحلع بمهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالم بذلك فمازادصح

الحالفة في القدر لانه أمكن جبره بالرجوع بالقص على الوكيل ، وقال القاضي الفياس أن يلزم الوكيل القدر الذي أذن فيه و يكون له ماخالع قياصا على المحالفة في القدر وهذا يبطل بالوكيل في البيح ، ولانه يفضي الى أن يملك عوضا ماملكته هذا خلع لم يأذن فيه لزوج فلم يصبح كالولم يوكله في شي. ولانه يفضي الى أن يملك عوضا ماملكته إياه المرأة ولا تصدهو تملكه و تنخاع المرأة من زرجها بغير عوض لزمها له بغير إذنه ، وأما الحالفة في القدر بلا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصح الحالم فبها أيضا لما قدماه (والحال الثاني) اذا أطلق الوكالة فانه يقتضي الخلع بهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالع بدونه فليه الوجهان المذكوران فيما اذا قدر لهالموض فح لع بدونه. وذكر لا والثاني) أن يتخير الزوج بين قبول العرض ناقصا ولا رجعة له وبين رده وله الرجعة، وان خالم بغير نقد البلد فحكه حكم مالو عين له عوضا فخالع بغير جنسه ، وان خالع الوكيل بما ليس بمال كالحتر والخير نقد البلد فحكه حكم مالو عين له عوضا فخالع بغير جنسه ، وان خالع الوكيل بما ليس بمال كالحتر والخير نقد البلد فحكه حكم مالو عين له عوضا فخالع بغير جنسه ، وان خالع الوكيل بما ليس بمال كالحتر ومو مذهب الشافعي وموض وما أنى به وانما أنى بطلاق غير مأذون له فيه ذكره القاضي في الحير وهو مذهب الشافعي ودواء عين له العوض أو أطاق ، وذكر في الجام أن الحام يصح ويرجم على الوكيل بالمسمى ولاشيء وروء عين له العوض أو أطاق ، وذكر في الجام أن الحام يصح ويرجم على الوكيل بالمسمى ولاشيء على الرأة ، هذا اذا قانا الحلم بلا وض يصح وان قانا لا يصح ويرجم على الوكيل بالمسمى ولاشيء على الرأة ، هذا اذا قانا الحلم بلا وض يصح وان قانا لا يصح الم يصح الأن يكون بافظ الطلاق

لانه زاده خيراً ، وإن خالم دونه نفيه الوجهان المذكوران فيا إذا قدر له الموض فخالع بدونه ، وذكر القاضي احبالين آخرين (أحدهما) أن يسقط المسمى ويجب مهر المثل لانه خالع بما لم يؤذن له فيه (والثاني) يتخير الزوج بين قبول الموض اقصاً وبين رده وله الرجمة فان خالم بغير نقد البلد في حكم حكم ما لو عين له عوضا فخالع بغير جنسه وإن خالع الوكيل بما ليس بمال كالحروالحنربرلم يصح الخلع ولم يقع الطلاق لانه غير مأذون له فيه ذكره القاضي في المجردوهومذهب الشافعي ، وسواء عين له الدوض أو أطلق ، وذكر في الجامم أن الحلم يصح وبرجع على الوكيل بالمسمى ولا شيء على المرأة . هذا إذا قلما أن الحلم بغير ، وض يصح وإن فلنا لا يصح لم يصح الا أن يكون بلفظ الطلاق فيتم طلقة رجمية . ياحتج بأن وكيل الزوجة لو خالع بذلك صح فكذلك وكيل الزوج ، وهذا القياس فيتم صحيح فان وكيل الزوج إذا خالم على محرم فوت على موكله الموض ووكيل الزوجة نحلصهامنه فلا يلزم من الصحة في ، وضع مخلص موكله من وجوب الموض عليه الصحة في ، وضع يفوته عليه لا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة الم بدون الموض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة الم بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوج بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الذي قدر الم به صح ولزمها ولوخالم وكيل الزوجة لو صالح بدون الموض الموض الموض الذي قدر الم به صح ولزمها ولوخالم وكيل الموض الموض الموض الموض الدورة الموض الموض الدورة الموض ا

﴿مسئلة﴾ (وان وكات المرأة في خلمها فخالع بمهرها فمادون أو بماعينته فما دون صحوانزاد لم يصح ويحتمل أن يصح وتبطل الزيادة) فيقع طلقة رجمية ، واحتج بأن وكيل الزوجة لو خالم بذلك صح فكذلك وكيل الزوج ، وهذا القياس غير صحيح قان وكيل الزوج يوقع الطلاق فلا يصح أن يوقعه على غير ما أذن له فيه ، ووكبل الزوجة لا يوقع والما يقبل ولان وكيل الزوج إذا خالم على محرم فوت على موكله العوض ، ووكيل الزوجة يخلصها منه فلا ينزم من الصحة في موضع يخلص موكله من وجوب العوض عليه الصحة في موضع يقو ته عليه ألا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون العرض الذي قدرته له صحراز مها دلو خالم وكيل لزوج بدون العوض الذي قدرته له صحراز مها دلو خالم وكيل لزوج فني خالم به فما دون صح ولزمها ذلك لانه زادها خبراً ، وان خالم بأ كثر منه صحرام الزمها الزيادة لا يمال وقال القاضي في الحبرد عليها ، بر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل العقد لنفسه إنما يقبله لذبره ولعل هذا مذهب الشانعي والأولى أنه لا يلزمها أكثر مما بذاته لا يقبل العقد لنفسه إنما يقبله لغيره ولعل هذا مذهب الشانعي والأولى أنه لا يلزمها أكثر مما بذاته لا أنه إلى المقدد لنفسه إنما يقبله وجد منها تذرير الروج ولا ينبغي أن يجب الزوج أيضاً أكثر مما بذاته للرأة (الثاني) أن يطلق الوكالة وعوض صحيح معلوم الم يكن له أكثر منه كا لو بذلته المرأة (الثاني) أن يطلق الوكالة فيقتضي خلمها يهرها من جنس نقد البلد فان خالمها بذلك فها درن صح ولزمها وان خالمها بأكثر منه فه ديا لو خالمها بأكثر عالم دن صح ولزمها وان خالمها بأكثر منه فه دن صح ولزمها وان خالمها بأكثر منه فه ديا لو خالها بأكثر عالم دن صح ولزمها وان خالمها بأكثر منه من القول فيه

متى خالع وكيل المرأة بما عينته له فما دونه صح ولزمها ذلك لانه زادهاخيراً وان خالمها بأكثر منه صح ولم تلزمها الزيادة لانها لم تأذن فيها ولزم الوكيل لانه البرمة للزوج فلزمه الضمان كالمضارب اذا اشترى من يعتق على رب المال، وقال القاضي في المجرد عليها مهر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه يقبل انعقد لنفسه أنما يقبله لغيره ولعل هذا مذهب الشافعي، والاولى أنه لا يلزمها أكثر مما بذلته لانها ما البرمت أكثر منه ولا وجد منها تغرير للزوج ولا ينبغي أن يجب للزوج أيضاً أكثر مما بذل له الوكيل لانه رضي بذلك عوضا وهو عوض صحيح معلوم فلم يكن له أكثر منه أشبه ما لو بذلت المرأة فان أطلقت الوكالة اقتضى خلعها بمهرها من جنس نقد البلد فان خالعته بمهرها فما دون صح ولزمها وان خالعته بأكثر منه فهوكما او خالع بأكثر مما قدرت له على ما مضى من القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن تخالعا راجما بما بينها من الحقوق وعنه أنها تسقط)

إذا خالع زوجته أو بارأها بموض فانهما يتراجعان بما بينها من الحقوق ، فانكان قبل الدخول فلها نصف المهر فانكانت قبضته ردت نصفه وإنكانت مفوضة فلها المنعة ، وهذا قول عطاء والنخمي والزهري والشافعي ، وقال أبو حنيفة ذلك براءة لسكل واحد منها مما لصاحبه عليه من المهر ، وأما الديون التي ليست من حقوق الزوجية ، فعنه فيهاروايتان ولا تسقط النفقة في المستقبل ، لانها ماوجبت بعد .

(فصل) إذا اختلفا في الخلع فادعاه الزوج وأنكرته المرأة بانت باقراره ولم يستحق عليها عوضا لانها منكرة وعليها الهمين وان ادعته المرأة وأنكره الزوج فالقول قوله للداك ولا يستحق عليها عوضا لانه لا يدعيه ، قان اتفقا على الخلع واختلفا في قدر العرض أو جنسه أو حلوله أو تأجيله أوصفته فالقول قول المرأة حكا، أبو بكر نصا عن أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة وذكر القاضي رواية أخرى عن أحمد أن الفول قول الزوج لان البضع بخرج من ملكه فكان القول قوله في عوضه كالسيد مع مكانبته وقال الشافعي يتحالفان لانه اختلاف في وضالعقد فيتحالفان فيه كالمنبا مين إذا اختلفا في قدره ولان وانا أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال إذا اختلفا في قدره ولان المرأة منكرة الزيادة في القدر أو الصفة فكان القول قولما لنول النبي عليات وانقال خالهتك بألف وأما النحاف في البيع فيحتاج اليه لفسخ المقدو الخلع في نفسه فسخ فلا ينسخ ، وان قال خالهتك بألف فقالت إنما خالهك غيري بألف في ذمته بانت والقول قولما في نفاله وضع مها لامها منكرة الوان قالت نعم

ولنا أن المهرحق لا يسقط بلفظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الخلع كسائر الديون ونفقة العدة إذا كانت حاملا ، ولان نصف المهر الذي يصير له لم يجب له قبل الحلم فلم يسقط بالمبارأة كنفقة العدة والنصف لها لا تبرآ منه بقوله بارأتك لا ن ذلك يقتضي براءتها من حقوقه لا براءته من حقوقها ، وعنه أنها تسقط كذهب أبي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا قال خالعتك بألف فأنكرته وقالت انما خالعت غيري بانت باقراره والقول قولها مع يمينها في العوض لانها منكرة وان قالت نعم لكن ضمنه غيري لزمها الالف لانها أقرت بها ولا يلزم الغير شيء الا أن يقر به ، فان ادعته المرأة وانكره الزوج فالقول قوله كذلك ولا يستحق عليها عوضاً لانه لا يدعيه .

﴿ مسئة ﴾ (وان اختلفا في قدر العوض أو عينه أو تأجيله فالقول قولها وكذلك ان اختلفا في صفته) حكاه أبو بكر نصاً عن أحمد

وهو قول مالك وأبي حنيفة وعنه أن القول قول الزوج . حكاها الفاضيعن أحمد لان البضع بخرج عن ملسكه فحكان الفول قوله في عوضه كالسيد مع مكانبه ، وقال الشافمي يتحالفان لانه اختلاف في عوض فيتحالفان فيه كالمتبايمين أذا اختلفا في الثمن

وانما أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال اذا احتلفا في قدره ، ولان المرأة منكرة الزائد في القدر أو الصفة فكان القول قولها لقول النبي عَلَيْكِيْلَةٍ ﴿ النَّمِينَ عَلَى المدعى عليه﴾ وأما التحالف في البيع في خسخ فلا ي فسخ

(فصل) فان قال سألتني طلقة بألف فقالت بل سـألتك ثلاثاً بألف فطلقتني واحدة ، بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض، وعند أكثر الفقهاء يلزمها ثلث الالف بناء على أصلهم

ولكن ضائه الله إلى أو غيره لزبها الالف لافرارها به رالضان لا ببري. ذمهاء وكذلك ان قالت المعتلك على الف بزنه الله أي لامها اعترفت بالالف وادعت على أيها دعوى فقبل قولها على نفسها دون غيرها وإن قال سألتي طلقة بألف فقالت بل سألتك ثلاثا بألف فطلقتني واحدة بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض وعند أكثر النقها، يلزمها ثلث الالف بناه على المناوعي أمها دنانير وقالت بل ثلاثا بألف فطلقها واحدة أنه يلزمها ثلث الالف، وإن خالبها على المناوعي أمها دنانير وقالت بل هي دراهم فالفول قولها لما ذكرنا في أول الفصل عولو قال أحدهما كانت دراهم قراضة وقال الآخو مطلقة فالفول قولها إلا على الرواية الني حكاها القاضي فإن القبل قول الزوج في هاتين المسئلتين وان انتقا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها ما انتقت ادادتهما عليه وإن اختلفا في الارادة كان حكاها القامي النه اختلافها بجمل البدل مجهولا فيجب ما انتقت ادادتهما عليه وان اختلفا في الارادة كان حكما المقد لان اختلافها بجمل البدل مجهولا فيجب النسمي في النسكاح، والاول أصح لامهما لو أطاقها لصحت النسمية ووجب الالف من غالب نقد البلد ولم يكن إطلاقهما جهالة تمنع صحة العرض فكذ في اذا اختلفا ولانه يجهز العوض الحبهول إذا لم تكن جالنه تزبد على جهالة مهر المثل كهبد مطلق وبعير وقرض والجهالة ههنا أقل فالصحة أولى جالنه تكن حجالنه تربد على جهالة مهر المثل كهبد مطلق وبعير وقرض والجهالة ههنا أقل فالصحة أولى

فيما أذا قاات طلقني ثلاثا بألف فطلقها واحدة أنه يلزمها ثلث الالف وأن خالمها على الف فادعى أنها دنانير فقالت بل هي دراهم فالقول قولها لما ذكرنا في أول الفصل ، وأن قال أحدهما كانت دراهم قراضة وقال الآخر مطلقة فالقول قولها الاعلى الرواية التي حكاها القاضي فأن القول قول الزوج في هانين المسئلتين، وأن اتفقا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها ما اتفقا عليه ، وأن اختلفا في الارادة كان حكمها حكم المطلقة يرجع الى غالب نقد البلد.

وقال القاضي اذا اختلفا في الارادة وجب الهر المسمى في العقد لان اختلافهما يجمل البدل بجهولاً فيجب المسمى في النكاح والاول أصح لانهما لو أطلقا لصحت التسميـة ووجب الف من غالب نقد البلد ولم يكن اطلاقهما جهالة تمنع صحة العوض فكذلك اذا اختلفا ، ولانه يجبز العوض المجهول أذا لم تمكن جهالته تزيد على جهالة مهر المثل كعبد مطلق والجهالة ههنا أقل فالصحة أولى

﴿ مسئلة ﴾ (وان علق طلاقها بصفة ثم خالمه ا فوجدت الصفة ثم عاد فتروجها فوجدت الصفة طلقت نص عليه ويتخرج أن لا تطلق بناء على الرواية في المتق واختاره أبو الحسن التميمي ، وأن لم توجد الصفة حال البينونة عادت رواية واحدة)

مثال ذلك اذا قال ان كات أبك فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها فكلمت أباها فأنها تطلق نص عليه أحمد ، فأما ان وجدت الصفة في حال البينونة ثم تزوجها ثم وجدت مرة أخرى فظاهر

(فصل) إذا على طلاق امرأته بصفة ثم أبانها بخلم أو طلاق ثم عاد فنزرجهـ ووجدت الصفة طلقت، ومثاله إدا قال ان كامت اباك فأنت طاق ثم أبانها مخلم ثم تزوجها فـكا.ت أباها فانها نطلق نص عليه أحمد ، فأما أن وجدت الصفة في حال البينرنة ثم نزوجها ثم وجدت مرة أخرى فظاهر المذهب أنها طلق، وعن أحمد مايدل على أنها لا تطابق نصَّ عليه في العتق في رجل قال لعبده أنت حر إن دخلت الدار فبامه ثم رجم يعني فاشتراه فان رجم وقد دخل الدار لم يعنق وإن لم يكن دخل فلا يدخل اذا رجم اليه فان دخل عتق، فاذا نص في العتق على أن الصفة لا تعود وجب أن يكون في الطلاق مثله بل أولى لان العنق يتشوف الشرع اليه ولذلك قال الحرقي واذا قال إن تزوجت فلانة فعي طالق لم تطلق أن تزوجها ، ولو قال أن المكت فلانا فهو حر فما كه صار حراً وهذا اختيار أبي الحسن الميمي عراكتر أهل العلم يرمن أن الصفة لا تعود اذا أبانها بطلاق ثلاث ، وإن لم توجد الصابة في حال البينونة هذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد أفوال الشاني ، قال ابن المنذر أجم كل من نحاظ عنه من أهل العلم على أن الرجـل أذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثًا إن دخات الدار فطلقها ثلاثًا ثم فكحت غيره ثم نكمها الحالف ثم دخات الدار أنه لايقم عليها الطلاق وهذاعلى مذهب مالك والشاني وأصحاب الرأي لان إطلاق اللك يقتضى ذلك فان أبانها دون الثلاث فوجدت الصفة ثم تزوجها انحلت يمينه في قولهم ، و إن لم توجد الصنة في البينونة ثم نكعها لم تنحل في قول مالك وأسحاب الرأي وأحد أفوال الشافعي وله قول آخر لا تمود الصنة بحال رهو اختيار المرني وأبي اسحاق لان الايقاع وجمد قبل النكاح فلم يتم كما لو علمه بالصنة قبل أن بمزوج بها فانه لاخارف في أنانوتاللا جنبية أنت طالق

المذهب أنها تطلق ، وعن احمد ما يدل على أنها لا تطلق ، نص عليه في العنق في رجل قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار فباعه ثم رجع يمني فاشتراه فان رجع وقد دخل الدار لم يعتق ، وان لم يكن يكون في الطلاق مثله بل أولى ، لان المتق يتشوف الشرع اليه ولذلك قال الخرقي اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لم تطلق ان تروجها ، ولو قال ان ملكت فلإنا فهو حر فملك صار حراً وهذا اختيار أبي الحسن التمبيم، وأكثر أهل العلم يرون أن الصفة لا تعود اذا أبانها بطلاق ثلاث ،وإن لم توجد في حال البينونة ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد أقوال الشافعي

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أحل العلم على أن الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق ثهرْمَا ان دخات الدار فطلقها ثلاثا ثم نكحت غيره ثم نكحها الحالف ثم دخات الدار لا يقع علمياً الطلاق وَهذا مذهب مالك والنافعي وأصحاب الرأي لان اطلاق الملك يقتضي ذلك فان أبامها دون أثلاث فوجدت الصفة ثم نزوجها أنحلت يمينه في قولهم وإن لم توجد الصفة في البينونة م نِكحها لم تنعل في قول مالك وأصحاب الرأي وأحد أقوال الشافعي ، وله قول آخر لا تعود الصفة بحال وهو اختيار

اذا دخلت الدارثم تزوجها ودخلت الدار لم نطلق وهـ ذا في معناه فأما اذا وجدت الصفة في حال البه و نه أيحلت المجلن المبن لان الشرط وجد في وقت لا يمكن وقوع الطلاق فيه فسقطت ليمين واذا انجلت مرة لم يمكن عودها لا بعقد جديد

ولا أن عقد الصفة ووقوعها وجدا في النكاح نيقم كا لو لم يتخله ببنونة أو كما لو بانت بما دون الثلاث عند مالك وأبي حنيفة ولم تفعل الصفة ، وقولهم ان هذا طلاق قبل نكاح قلنا يبطل بما اذا لم يكل الثلاث ، وقولهم تنحل الصفة بنعلها نلما أما تنحل بفعلها على وجه يحنث به وذلك لان المين حل وعقد ثم ثبت أن عقدها يفنقر إلى الملك فكذلك حلها والحنث لا محصل بنعل الصفة حال ببنونتها فلا تنحل المين وأما العتق ففيه روايتان

(احداها) أن العتق كالنكاح في أن الصغة لاتنحل بوجودها بعد ببعه فيكون كستلتنا

(والثانية) تنحل لان الملك الثاني لايبنى على الاول في شي. من أحكامه، وفارق النكاح فانه يبنى على الاول في شي. من أحكامه، وفارق النكاح فانه يبنى على الاول في بعض أحكامه وهو عدد الطلاق فجاز أن يبنى عايه في عود الصفة ولان هذا يفعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق والحيل خداع لاتحل ماحرم الله فان ابن ماج وان بطة رويا باسنادهما عن أبي موسى قال: قال رسول الله ويستال في مابال أنوام العبون بحدرد الله ويستهزئون بآياته قد طلقتك قد طلقتك وفي الفظ رواه ابن بطه « خلعتك وراج متك طلقتك واجعتك »

المزني وأبي اسحاق لان الايقاع وجد قبل النكاح فلم يقم كما لوعلقه بالصفة قبل أن يتزوج بها فانه لا خلاف في أنه لو قال لاجبية أنت طالق اذا دخلت الدارثم تزوجها ودخلت الدارلم تطلق وهذا في معناه، فاما اذا وجدت الصفة في حال البينونة أنحلت اليمين لان الشرط وجدفي وقت لا يمكن وقوع الطلاق فيه ف قطت اليمين، واذا انحلت مرة لم يمكن حودها الا بهقد جديد

ولنا أن عقد الصفة ووقوعها وجدا فى النسكاح فيقع كما لو لم يتدلله بينونة أوكما لو بانت بما دون الثلاث عند مالك وأبي حنيفة ولم تفعل الصفة، وقولهم ان هذا طلاق قبل نكاح قلنا يبطل بما اذالم يكل الثلاث، وقولهم تنحل الصفة بفعلها قلنا أنما تنحل بفعلها على وجه يحنث به وذلك لان اليمين حل وعقد ثم ثبت ان عقدها يفتقر الى الملك فكذلك حلها والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونتها فلا تنحل الهمين به ، وأما المتق ففيه رواينان

(احداهما) أنه كالنكاح في أن الصفة لانتجل بوجودها بعد بيعه فيكون كمسئلنا

(والثانية) تنحل لان الملك الثاني لا ينبني على الاول فى شيء من أحكامه ، وفارق النكاح فانه ينبني على الأول فى عودالصفة ،ولان هذا يفعل ينبني على الأول فى بعض أحكامه وهو عدد الطلاق فجاز أن ينبني عليه فى عودالصفة ،ولان هذا يفعل حيلة على ابطال الطلاق المعلق والحيل خداع لا تحل ما حرم القانان ابن ماجه وابن بطة رويا باسناديها هن أبي موسى قال قال رسول الله مَنْ الله عَلَيْكُو « ما بال قوم يلعبون مجدود الله وبستر ثون بآياته قد طلقتك،

وروی باسناده عن أبي هربرة قال : قال رسول الله ﷺ دلائرتكبوا ماارتكبتاليهود فتستحلوا محارم الله بأدني الحيل »

(فصل) فان كانت الصفة لاتمود بمد النكاح الثاني مثل أن قال إن أكات هذا الرغيف فأنت طالق ثلاثا ثم أبائها فأكلته ثم نكحها لم يحنث لان حنثه بوجود الصفة في النكاح الثاني وما وجدت ولا يمكن إيقاع الطلاق بأكاماً له حال البينونة لان الطلاق لايلحق البائن والله أعلم

كتاب الطلاق

قد راجمتك قد طلقتك» وفي لفظ رواه ابن بطة « خلمتك وراجمتك » وروى باسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله وَيُسَالِنَهُ « لا تر تكبوا ما ار تكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل»

(فصل) فان كانت الصفة لا تعود بعد النـكاح الثاني مثل ان قال ان أكات هذا الرغيف فأنت طالق ثلاثاً ، ثم أبانها ثم أكلته ثم نـكحها لم يحنث لان حنثه بوجود الصفة في انـكاح الثاني وماوجدت ولا يمكن ايقاع الطلاق بأكلها له حال البينونة لان الطلاق لا يلحق البائن والله أعلم.

﴿ كتاب الطّلاق ﴾

وهو حل قيد الذكاح وهو مشروع والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (الطلاق مر تان فامساك عمروف أو تسريح باحسان) وقال سبحانه (يا أبها النبي اذا طلقم النساء فطلقوهن لمديهن) وأما السنة فروى ابن عمر أبه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله وينسي عن فقال له رسول الله وينسي هم تعليم عنه المنابي عن ذلك فقال له رسول الله وينسي هم تعليم أم إن شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن عمل فتلك المدة التي أمر الله أن يطلق لهاالنساء » منفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على منفق عليه في آي والخبر والجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على هنفق عليه في آي والشرح الكبر » «٣٠» « الجزء النامن »

الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصوبة الدائمة من غير فائدة فاقتضى ذلك شرع مايزيل النكاح لنزول المفسدة الحاصلة منه

(فصل) والطلاق على خسة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد التربص أذا أبى الفيئة ، وطلاق) الحكين في الشقاق إذا رأيا ذاك (ومكروه) وهو الطلاق من غير حاجة اليه . وقال الفاضي فيه روايتان (إحداهما) أنه محرم لأ نه ضرر بنفسه وزوجته وإعدام المصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة اليه فكان حراما كاتلاف المال ، ولفول النبي ويتالي « لاضرر ولا إضرار » (والثانية) أنه مباح لقول النبي ويتالي « أبفض الحدلال إلى الله العلاق » وفي لفظ « ما أحل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق » رواه أبر داود وإنما يكون مبغوضا من غير حاجة اليه وقد مهاه النبي ويتالي حلالا ولائه مزيل النكاح المشتمل على المصالح المندوب البها فيكون مكروها (والثالث) مباح وهو عند الحاجة اليه لسوه خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر بها من غير حصول الفرض بها (والرابع) مندوب اليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق افي الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوهاولا يمكنه إجارها عليها أوتكون له امرأة غير عفيفة ، قال أحد لا ينبغي له إمسا كها وذاك لأن فيه نقصا لدينه ولا يأمن إفسادها لفراشه وإلحاقها به ولداً ليس هو منه ، ولا يأس بعضاما في هذه الحال والتضييق عليها لتنتدي منة ، قال أحد نفوة نقال (ولا تعضاره من لتندوب ابعض ما آنيتموهن إلا أن يأتين بناحثة مبين) ومجتمل أن قال الحدة نقال أو لا تعضاره من لتذهبوا بعض ما آنيتموهن إلا أن يأتين بناحثة مبين) ومجتمل أن

جوازه فانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة واضراراً مجرداً بالزام الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة معسوء العشرة والخصومة الدائمة من غيرفائدة فاقتضى ذلك شرع مايزيل النكاح لنزول المفسدة الحاصلة منه

و مسئلة ﴾ (وبباح عند الحاجة ويـكره من غير حاجة وعنه أنه يحرم ، ويستحب إذا كان بقاء النكاح ضرراً)

الطلاق على غسة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد التربس اذا أبى الفئة وطلاق الحكين في الشقاق إذا رأما ذلك (واثناني) مكروه وهو الطلاق من غير حاجة اليه لانه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها فيكون مكروها وقال القاضي فيه رواينان (إحداها) أنه محرم لانه ضرر بنفسه وزوجته واعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة اليه فكان حراما كاتلاف المال ولقول النبي والمنافقة لا الخرر ولا اضرار » (والثانية) أنه مباح لقول النبي والمنافقة وأبغض الحلال الى الله الطلاق » وفي لفظ هما أحل الله شيئاً أبغض اليه من الطلاق» رواه أبوداود (والثالث) مباح وهو عند الحاجة اليه لسوء خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر منها من غير حصول الفرض بها (والرابع) مندوب اليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة ومحوها ولا يمكنه اجبارها عليها أو يكون له امرأة غير عفيفة قال أحد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصاً في دينه ولا يأمن افسادها فراشه

الطلاق في هذبن الموضعين واجب ومن المندوب اليه العلاق في حال الشقاق وفي الحال التي تخوج المرأة إلى المحالمة لنزيل عنها الضرر (وأما المحظور) فالطلاق في الحيض أوفي طهر جامعها فيه أجمع العلماء في جميع الامصار وكل الاعصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمر الله تعالى ورسوله . قال الله تعالى (فعالمة وهن لمدتهن) وقال النبي وَ الله الله عنه الله قبل أن يمرأنه يمس نتلك المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » وفي لفظ رواه الدارقطني باسناده عن ابن عمرأنه طلق امرأته تطايقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخرتين عند القرآب فبانم ذلك رسول الله وَ الله وَ الله والله وا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها)

معنى طلاق السنة الطلاق الذي وانق أمر الله تعالى وأمر رسوله ﴿ اللَّهِ فِي الآية والحــبرين المذكورين وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدمها ولا خلاف في أنه اذا طلقها

والحاقها به ولداً منغيره ولا بأس بعضلها في هذه الحال في التضييق عليها لتفتدي منه قال الله تعالى (ولا تعضلوهن لنذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبيئة)

ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضمين واجب ومن المندوب اليه الطلاق في حال الشقاق، في الحال التي تخرج المرأة إلى المخالمة الزيل عنها الضرر (والحامس) المحظور وهو طلاق الحائض أو في طهر أصابها فيه وقد أجمع العلماء في جميع الامصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمم الله ورسوله. قال الله تعالى (فطلقوهن لمديهن) وقال النبي ويتماليه هم إن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمم الله أن تطلق لها النساء » وفي لفظ رواه الدار قطني باسناده عن ابن عمر أنه طلق أمر أنه تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخر تين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله ويتماليه فقال « يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قوم » ولانه إذا طلق فيها لا تحسب من عديها ولا قوم » ولانه إذا طلق فيها لا تحسب من عديها ولا الطهر الذي بعدها عند من يجعل الاقراء الحيض وإذا طلق في طهر أه ابها قيه لم يأ من من أن تكون حاملا فيندم وتكون مرتابة أتمد بالحل أوالاقراء ؟

(مسئلة) (ويصح من الزوج العاقل البالغ المختار ومن الصبي العاقل وعنه لا يصح حتى يبلغ)

في طهر لم يصبها فيه ثم تركها حتى تنقضي عدمها أنه مصيب السنة مطلق العدة التي أمر الله بها قاله ابن عبد البر وابن المنذر وقال ابن مسهود طلاق السنة أن يطلقها من غير جماع وقال في قوله تعمال (فعللقوهن الهدتهن) قال طاهراً من غير جماع ونحوه عن ابن عباس وفي حديث ابن عمر الذي رو بناه وليتركها حتى تطهر ثم تعيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فنلك العدة التي أمر الله أن يطلق لما النساء » فأما قوله ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فهمناه أنه لا يتبعها طلاقا آخر قبل قضاء عدتها ولو طلقها ثلاثا في ثلاثة الحهار كان حكم ذلك حكم جمع انثلاث في طهر واحد، قال أحمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض ، وكذلك قال مالك والارزاعي والشافعي وابو عبيد وقال أبوحنيفة والثوري السنة أن يطاقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر الكوفيين واحتجوا عبيد وقال أبوحنيفة والثوري السنة أن يطاقها ثمانا على طهر كامل فاذا مضى ومضت الحيضة الني بمده أمره بالملاق على وغطاق لكل قرء

وروى النسائي باسناده عن عبد الله قال: طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر في غيرجماع فاذا جاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعتد بمد ذلك بحيضة ولذا مارويءن على رضي الله عنه أنه قال لا طلق أحدالسنة فيندم. رواه الاثرم وهذا أمّا بحصل

أما صحة الطلاق من الزوج الماقل المختار فلا نعلم فيه خلافالانه عقد مماوضة فصح منه كالبيع، وأما الصبي فان لم يعقل فلا طلاق له بغير خلاف وأما الذي يعقل الطلاق ويعلم أن زوجته تبين منه وتحرم عليه فأ كثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع، وذكره الحرقي واختاره أبو بكر وابن حامدوروي خو ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشعبي واستحاق وروى أبو طالب عن أحمد لا يجوز طلاقه حتى يحتم وهو قول انتخعي والزهري ومالك وحماد والثوري وأبي عبيد وذكر أبوعبيد أنه قول أهل العراق وأهل الحجاز وروي ذلك عن ابن عباس لقول النبي عَلَيْكِيَّةٌ « رفع القلم عن الصبي حتى أهل العراق وأهل الحجاز وروي ذلك عن ابن عباس لقول النبي عَلَيْكِيَّةٌ « إنه الطلاق لمن أخذ عبل الساق ـ وقوله _ كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المناوب على عقله » وروي عن على رضي الله عنه بالساق ـ وقوله _ كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المناوب على عقله » وروي عن على رضي الله عنه قال : اكتموا الصبيان النكاح فيفهم أن فائدته أن لا يطلقوا . ولانه طلاق من عاقل صادف محل طلاق فأشبه طلاق المالغ

(فصل) وأكثر الروايات عن أبي عبدالله تحديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعفل وهواختيار القاضي وروى أبو الحارث عن أحمد إذا عقـل الطلاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقم دون العشر وهو اختيار أبي بكر لان المشر حدالضرب على الصلاة والصيام وصحة الوصية فكذلك هذا وعن سعيد بن المسيب إذا احصى الصلاة رصام رمضان جاز طلاقه وقال عطاء

في حق من لم يطلق ثلاثا، وقال ابن سيرين ان عليا كرم الله وجهه قال : لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق مايتبع رجل نفسه امرأة أبداً يطلقها تطليقة ثم يدعها مابينها وبين أن محيض ثلاثا فنى شا. راجعها . رواه النجاد باسناده

وروى ابن عبد البر باسناده عن ابن مسعود أنه قال ؛ طلاق المنة أن يطاقها وهي طاهر مم يدعها حتى تنقضي عديها أو براجعها أن شاء . قاما حديث ابن عمر الاول فلاحبة لهم فيه لانه ليس فيله جم الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحنمل أن يكون ذلك بعد ارتجاءها ، ومتى ارتجع بعمد الطلقة ثم طلقها كان للسنة على كل حال حتى قد قال ابو حنيفة لو أمسكها بيسده لشهوة ثم والى بين الثلاث كان مصيبا للسنة لانه يكون مرتجعا لها والمعنى فيه أنه اذا ارتجعها سقط حكم الطلقة الاولى فصارت كأنها لم توجد ولا غنى به عن الطلقة الاخرى اذا احتاج الى فراق امرأته بخلاف مااذا لم يرتجعها فانهمستفن عنها لافضائها إلى مقصوده من ابائتها فافترقا ولان ماذكروه ارداف طلاق من غير ارتجاع فلم يكن المسنة كجمع الثلاث في طهر واحد وتحريم الموأة لا يزول الا بزوج وإصابة من غير حاجة فلم يكن المسنة كجمع الثلاث .

فصل) فان طلق البدعة وهو أن يطافها حائضا أو في طهر أصابها فيسه اثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف في ذلك الا أهل البدع والضلال وحكاه أبو

إذا بلغ أن يصيب النساء وعن الحسن إذا عقــل وحفظ الصلاة وصام رمضان وقال اسحاق إذا جاز اثنتي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاقه اقتضى مذهبه أن بجوز توكيله فيه وتوكله لغيره وقد أوماً اليه فقال في رجل قال لصبي طلق امر أنك فقال قد طلقتك ثلاثاً لا مجوز عليها حتى يعقل الطلاق قيل له فانكانت له زوجة صبية فقالت له مريالي فقال لهاأمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي فقال أحمد ليس شيئاً حتى يكون مثلها يعقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا يصح أن يوكل حتى ببلغ ، وحكاه عن أحمد

ولنا أن من صح تصرفه في شيء مما تجوز الوكالة فيه بنفسه صح توكيله ووكالته فيه كالبالغ وماروي عن أحمد من منع ذلك فهو على الرواية التي لا تجيز طلاقه وتأنى إن شاء اللة تعالى

(فصل) فأما السفيه فيقع طلاقه في تنول أكثر أهل العلم منهم القاسم بن محمد ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطاء والاولى صحته لانه مكلف مالك لمحل الطلاق فوقع طلاقه كالرشسيد والحجر عليه في ماله لا يمنع من التصرف في غير ما هو محجور عليه فيه كالفلس

(مسئلة) (ومن زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون والنائم والمفمى عليه والمبرسم لم يقع طلاقه) بم أهل العلم على أن الزائل العقل بغيرسكر أو ما في معناه لا يقع طلاقه كذلك قال عثمان وعلي وسعيد بن المسيب والحسن والنخمي والشعبي وقتاءة وأبو قلابة والزهري ويحيي الانصاري ومالك

نصر عن ابن علية وهشام بن الحبكم والشيمة قالوا لايقع طلاقه لأن الله تعالى أمر به في قبلالمدةفاذا طاق في غيره لم يقع كالوكبل اذا أوقعه في زمن أمره موكله بايقاعه في غيره

ولنا حديث أبن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فأمره النبي وكيلي أن يواجها وفي دواية الدارقطي قال فقلت يارسول الله أفرأيت لو أبي طلقها للانا أكان محل لي أن أراجها ? قال و لا كانت تبين منك وتكون معصية ، وقال نافع وكان عبدالله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقه وراجها كا أمره رسول الله وكيلي ومن رواية يونس بن جبير عن ابن عمر قال قلت لابن عمر أفتعتد عليه أو محتسب عليه ؟ قال نعم أرأيت أن مجز واستحق و كلها أحاديث صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كطلاق المامل ولانه ايس يقر به فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بلهو از الةعصمة وقطع ملك فايقاعه في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج علكه بملكه محله في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج علكه بملكه محله في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة لا عمراني وكيلي براجمها وأقل أحوال الأمر الاستحباب ولانه بالرجعة يزيل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب ذلك في ظاهر المذهب وهوقول التوري والاوزاعي والشاني وابن أبي لبلى وأصحاب الرأي وحكي ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أن الرجمة تجب واختارها وهو قول ماك وداود لظاهر الامن في الوجوب ولان الرجمة تجرى عجرى استبقاء قبب واختارها وهو قول ماك وداود لظاهر الامن في الوجوب ولان الرجمة تجرى عجرى استبقاء

والثوري والشافي وأصحاب الرأي وأجموا على أن الرجل في حال نومه أنه لا طلاق له وقد ثبت أن النبي وَلَيْكِلَيْهُ قال « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى بحتلم وعن المجنون حتى بمقل» ورويءن أبي هربرة عن النبي وَلَيْكِلَيْهُ أنه قال «كل الطلاق جاز إلا طلاق المتوه والمفلوب على عقله » رواه البخاري وقال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عطاء عن ابن عجلان وهو ذاهب الحديث وروي عن على باسناده مثل ذلك ولانه قول يزيل الملك فاعتبر له العقسل كالبيم وسواء ذال بجنون أو اعماء أو شرب دواء أو اكراه على شرب الحر أو شرب ما يزيل عقله أو لم يعلم أنه مزيل للمقلل فكل هذا عنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً

(مسئلة) وإنكان بسبب لا يعذر فيه كالسكران ومن شربما يزيل عقله اندحاجة ففي صحة طلاقه روايتان وكذا يخرج في قتله وقذفه وسرقته وزناه وظهاره وايلانه)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في طلاق السكران فروي عنه أنه يقع اختارها أبو بكر الحلال والقاضي وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي والنخمي والحيد ومالك والاوزاعي والشافعي وابن شبرمة وأبي حنيفة وصاحبيه وسابان بن حرب لقول النبي والتيالة «كل الطلاق جاز إلا طلاق المعتوة » ومثل هذا عن علي ومعاوية وابن عباس، قال ابن عباس طلاق السكران جاز ان ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ولان الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد

النكاح واستبقاؤه همنا واجب بدليل تحريم الطلاق ولان الرجعة إساك الزوجة بدليل قولاتعالى (فأمسكوهن بعروف) فوجب ذلك كاسما كها قبل الطلاق ، وقال مالك وداود يجبر على رجعها قال أصحاب مالك بجبر على رجعتها مادامت في العدة إلا أشهب قال ما لم تطهر ثم تحيض ثم تعلم ولانه لا يجب عليه وجعها فيه المساكها في تلك الحال فلا يجب عليه وجعها فيه

ولنا أنه طلاق لا يرتفع بالرجعة فلم تجب عليه الرجعة فيه كالطلاق في طهر مسها فيه فانهم أجمعوا على أن الرجعة لا نجب حكاء ابن عبدالبر عن جميم العلما. وما ذكروه من المعنى ينتقض بهذه الصورة وأما الاءر بالرجعة فمحمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فان راجمها وجب امساكها حتى تطهر واستحب امساكها حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر على ما أمر به النبي ويتلاق في حديث عمر الذي رويناه قال ابن عبدالبر ذلك من وجوه عند أهل العلم منها أن الرجعة لا بحاد تعلم صحتها إلا بالوط، لانه المبغي من النكاح ولا مخصل الوط، إلا في الطهر فاذا وطنها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر واعتبرنا مظنة الوط، ومحله لا حقيقته ومنها أن الطلاق كره في الحبض لنطويل العدة فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وط، كانت في معنى المطلقة قبل الدخول وكانت بني على عدتها فأراد رسول الله ويتلاق قطم حكم الطلاق بالوط واعتبر الطهر الذي هو موضع الوط، فاذا وطي، حرم طلاقها حتى نحيض ثم علم ، وقد جا، في حديث عن ابن عمر أن رسول الله ويتنافز على حرة المرت مسها حتى إذا عام تأخرى فان شا، طاقها وانشا،

بالفذف بدليل ما روى أبو وبرة السكلبي قال: أرسلني خالد إلى عمر فأتيته في السجد وعنده عنمان وعلي وعبد الرحمن وطلحة والزبير فقلت ان خالداً يقول ان الناس الهمكوا في الحرو تحاقر واالمقوبة قال عمر هؤلاء عندك فساهم فقال على نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون فقال عمر أبلغ صاحبك ما قال فجلوه كالصاحي ولانه ايفاع طلاق من مكلف غير مكره صادف ملك فوجب أن يقع كطلاق الصاحي ويدل على تكليفه أنه يقتل بالفتل ويقطع بالسرقة وبهذا فارق المجنون (والثانية) لا يقطع طلاقه اختارها أبو بكر عبد المزيز وهو قول عنمان رضي الله عنه ومذهب عمر من عبد المزيز والفاسم وطاوس وربيمة ويحيي الانصاري والليث والمنبري واسحاق وأبي ثور والمزني قال ان المنذ هذا ثابت عن عبان لا نعلم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهوأصبح هذا ثابت عن عبان لا نعلم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهوأصبح ولانه مفقود الارادة أشبه المكره ولان المقل شرط التكليف إذ هو عبارة عن الخطاب بأمر أونهي ولا يتوجه ذلك الى من لا يفهمه ولا فرق بين زوال الشرط بمعصية أو غيرها بدليل أن من كسر ولا يتوجه ذلك الى من لا يفهمه ولا فرق بين زوال الشرط بمعصية أو غيرها بدليل أن من كسر عبن سقط التكليف وحديث أبي هربرة لا يثبت وأما قانه وقذفه وسرقته فهو كمشاتنا

أمسكها ، رواه ابن عبدالبر ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت الهرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له وذكر غير هذا فان طلقها في الطهر الذي بلي الحيضة قبل أن يسها فهو طلاق سنة وقال أصحاب مالك لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر على ماجاء في الحديث

ولنا قوله تعالى (فطلقوهن لعدامن)وهذا مطلق العدة فيدخل في الامر وقد روى يو نس بن جبير وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر ان رسول الله والله الله عليه امره ان يراجمها حتى تطهر ثمان شاء طلق وان شاء امسك ولم يذكروا اللك الزيادة وهو حديث صحيح متفق عليه ولانه عامر لم يمسهافيه فاشبه الثائي وحديثهم محول على الاستحباب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولوطلقها ثلاثا في طهر لم يصبها فيه كان أيضا للسنة وكان تار كاللاختيار)

⁽فصل) والحسكم في عتقه ونذره وبيعه وشرائه وردته واقراره وقتله وقذفه وسرقته كالحسكم في طلاقه لان المعنى في الجميع واحد وقد روي عن أحمد في بيعه وشرائه الروايتان وسأله ابن منصور اذا طلق السكران أو سرق أو زنى أوافترى أو اشترى أو باع فقال أخبرعنه لا يصح من أمرالسكران شيء وقال أبو عبد الله بن حامد حكم السكران حكم الصاحي فيما له وفيما عليه أما في ما له وعليه كالبيع والذكاح والمعاوضات فهو كالمجنون لا يصح له شيء وقد أوما اليه أحمد والاولى أن ما له أيضاً لا يصح منه لان تصحيح تصرفانه مما عليه مؤاخذة له وايس من المؤاخذة تصحيح له وكذلك الحسكم فيمن شرب أو أكل ما بزيل عقله لغير حاجة وهو يعلم قياساً على السكران في وقوع طلاقه وبهذا قال أصحاب الشافعي وقال أصحاب أبي حنيفة لا يقع طلاقه لانه لا يلتذ بشربها

ولنا أنه زال عقله فأشبه السكران

⁽فصل) وحد السكر الذي يقع الحلاف في صاحبه هو الذي يجعله نخلط في كلامه ولا يعرفردا. من رداء غيره وفعله من فعل غيره ونحو ذلك لان الله تعالى قال (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فجعل علامة زوال السكر علمه ما يقول وروي عن عمر رضي الله

طلاق بدعة محرم اختارها ابو بكر وابو حاص روي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وهو قول مالك وأيحنيفة قال على رضي الله عنه لايطاق احد السنة فيندم وفي رواية قال يطافها واحدة ثم يدعها مابينها وبين أن تميض ثلاث حيض فني شا، راجها ، وعرَ عمر رضي الله عنه أنه كان اذا اتي يرجل طلق ثلاثا اوجمه ضربا وعن مالك بن الحارث قال جا. رجل الى ابن عباس فقال ان حي طاق امرأته ثلاثًا نقال ان عمك عصى الله وأطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجا، وجه ذلك قول الله تمالي (ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلةوهن لمدتهن ـ الى قوله ـ لاندري لمل الله يحدث بمد ذلك امرا) ثم قال بعد ذلك (ومن يتق الله مجمل له مخرجاه زمن يتقالله مجمل له من أمره يسرا) ومن جم الثلاث لم يبق له امر بحدث ولا مجمل الله لا خرجا ولا من امره يسرا . وروى النسائي باسناده عن محود بن لبيد قال اخبر رسول الله مَيَكَالِيَّةِ عن رجل طاق امرأنه ثلاث تطليقات جميما فف مُ بُم قال وأيلعب بكتاب الله عز وجل وانا ببن أظهر كم؟ عتى قام رجل فقال يار. ول الله الااقتله وفي حديث ان عمر قال قلت يارسول الله أرأيت لو طلقتها ثلاثا ؟ قال « ذاعصيت ربك وبانت منك امر أنك ، وروى الدارقطني باسناده عن علي قال سمع النبي وَتَشَلِيْتُهُ رجلًا طاق البتة فغضب وقال« تتخذرن آيات الله هزوأ أودين الله هزواً إو لعبا ? منطاق البنة الزمناه ثلاثا لأمحلله حتى تنكح زوجا غيره » ولأنه تحريم البضع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لان الظهار يرتفع تحريمه بالنكفير وهذا لاسبيل ازوج الى رفعه بحال ولا نه ضررو اضرار بنفسه و بامر أنه من غير حاجة فيدخُل في عمر م النهى وربما كان وسيلة الى عوده اليها حراما او بحيلة لانزيل التحربم ووقوع الندم وخدارة الدنيا والآخرة فكان أرلى بالنحريم من الطلاق

عنه أنه قال: استقرئوه القرآن أو ألقوا رداءه في الاردية فان قرأ أم القرآن أو عرف رداءه والا فأقم عليه الحد ولاينتبر أن لا يعرف السهاء من الارض ولا الذكر من الانثى لان ذلك لا يخفى على المجنون فعيره أولى .

⁽فصل) في المفمى عليه اذا طلق فلما أفاق وعلم أنه كان أغمى عليه وهو ذاكر لذلك فقال اذا كان ذاكرا لذلك فليس هو مغمى عليه فقال أحمد يجوز طلاقه وقال في رواية أبي طالب في المجنون يطاق فقيل له لما أفاق انك طلقت امر أنك فقال ما أنا أذكر اني طلقت ولم يكن عقلي معي فقال اذاكان يذكر أنه طلق فقد طلقت فلم يجمله مجنونا اذاكان يذكر الطلاق ويعلم به. قال شيخنا وهذا والله أعلم فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية و بطلان حواسه، فأما من كان جنونه لنشاف أوكان متبرسا فان فيمن جنونه بذهاب معرفته مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره للطلاق ان شاءالله تعالى ذلك يسقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره للطلاق ان شاءالله تعالى (ومن أكره على الطلاق بغير حق لم يقع طلاقه)

لاتختلف الرواية عنأحمد انطلاق المكره لا يقع روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس (الجزءالنامن) (الجزءالنامن)

في الحيض الذي ضرره بقاؤها في المدة اياما يسيرة أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جم الثلاث يتضاعف على ذلك اضعافا كثيرة فالتحريم ثم تنبيه على التحريم ههنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندناً في عصرهم خلاف قولهم

وأما حديث المتلاعنين نغير لازم لازالفر تةلم تقم بالطلاق فانهما وقمت بمجرد لعانهما وعندالشافعي بمجرد لعان الزوج فلا حجة فيه ثم إن الامان بوجب تحريا مؤبداً فالطلاق بعده كالطلاق بعد انفساخ النكاح بالرضاع أو غيره ولان جم الثلاث أيما حرم لما يعقبه من الندم ومحصل به من الضرر ويفوت عايه من حل نكاحها ولا يحصل ذلك بالطلاق بعد اللهان لحصوله باللمان وسائر الاحاديث لم يقعفيها جم الثلاث ، ببن يدي النبي مِنْكَالِيَّةِ فيكون مقراً عليه ولا حضر المطلق عند النبي مِنْكَالِيَّةِ حين أخبر بذلك لينكر عليه، على أن حديث فاطمة قد جا. فيه أنه أرسل البها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها (١) في نسخة فلم يكره وحديث امرأة رفاعة جا. فيه أنه طانها آخر ثلاث تطليقات. متفقعايه فلم يكن (١) في شيء من ذلك جمع الثلاث ولا خلاف بهن الجميم في أن الاختيار والاولى أن يطنى راحدة ثم بدعها حتى تنقضي عدتها. إلا ماحكينا من قول من قال إنه بطائها في كل قرم طابة، والاول أولى فال في ذلك امتثالا لأم الله سبحانه وموافقة لقول السلف وأمنا من الندم ءفانه متى ندم راجمها قان فأنه ذلك بأنقضا. عدتهما فله نكاحما ، قال عمد بن سيرين ان عليا كرم الله وجمه قال : لو أن الناس أخذرا بما أمرالله من الطلاق

وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبد الله بن عبيد بن عمير وعكرمة والحسن وجابربن زيد وشريح وعطاه وطاوس وعمر بن عبد الدريز وابن عمر وايوب السختياني ومالك والاوزاعي والشافسي وأسحاق وابو ثور وابو عبيد واجازه ابوقلابة والشعبي والنجعي والزهري والثوري وابو حنيفة وصاحباه لانه طلاق من مكلف في محل يملـكه فنفذ كطلاق غير المـكره. و لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « أن الله وضع عن أمنى الخطأ والنسيان ومااستكر هواءايه»روا. اين ماجه وعن عائشة قالت سمعت رسولُ الله عَيْنَالِيُّةُ يقول « لأطلاق في اغلاق » روا. ابر داود وقال ابر عبيد والقتيبي معنا. في اكرا.، وقال ابر بكرساً ات ان دريد وأباطاهراانخريين فقالا يريد الاكراه لأنه اذا أكره انفاق عليه رأيه ، ويدخل في هذا المني المبرسم والحجنون ولانه قول من سمينا من الصحابة ولانخالف لهم في عصرهم فيكون أجماعا ولانه قول حمل عليه بغير حق فلم يُبتله حكم ككامة الكافر أذا أكر. عليها

(فصل) وإن كان الا كراه محق كا كراه الحاكم المولي على الطلاق بعد النربض أذا لم بني. أو اكراهه الرجلين اللذين زوجهما الوليان ولم يعلم السابق منهما على الطلاق فانه يقع لانه قول حمل عليه لحق فصح كاسلام المرتد إذا أكره عليه ، ولانه انما جاز اكراهه على الطلاق ليقع طلاقه فاولم يقع لم يحصل المقصود. مايتهم رجل نفسه امرأة أبداً يطفها نطليقة ثم يدمها مابينها وبهن أن تحيض ثلاثا فنى شا. راجعها . وواه النجاد باسناده . وعن عبد الله قال : من أراد أن يطلق الطلاق الذي هو الطلاق فليمهل حتى اذا حاضت ثم طهرت طلقها تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى تنقضي عدمهما ولا يطلقها ثلاثا وهي حامل فيجمع الله عليه نفقتها وأجر رضاعها ويندمه الله فلا يستطيع اليها سبيلا

(فصل) وان طاق ثلاثا بكلمة واحدة وقع انثلاث وحرمت عليه تى تنكح زوجاغيره ولافرق بهن قبل الدخول وبعده روي ذلك عن ابن عباس وأي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عرووا بن مسعود وأنس وهو قول أكثر اهل العلم من التابعين و لاثمة بعده و كان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمرو بن دينار يقولون من طابق البكر ثلاثا فعي واحدة وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رول الله والمؤلفة وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبو داود وروى سعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس أخرجه أيضا أبو داود وافني ابن عباس مخلاف مارواه عنه طاوس وقد ذكرنا حديث بن عبر أرأيت لو طلفتها ثلاثا وروى الدارقطي باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض آبائي من عمر أرأيت لو طلفتها ثلاثا وروى الدارقطي باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض آبائي المراته الفا فا فا فا في بعر الله في فيرالسنة وتسمائة وسبعة فقال « ان ابا كم لم يتى الله فيجمله من أمره مخرجا بانت منه بثلاث على غيرالسنة وتسمائة وسبعة وتسعون اثم في عند المراته أبا كم يتى الله في خيرالسنة وتسمائة وسبعة وتسون اثم في عند الواية عنه بخلافه وافني أيضا بخلافة قال الاثر مسألت اباعبد الله عن حديث ابن عباس بأي عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وافني أيضا بخلافة قال الاثر مسألت اباعبد الله عن حديث ابن عباس بأي

و مسئلة في (وإن هدده بالقتل وأخذ المال ونحوه قادر يفلب على ظنه وقوع ماهدده به فهو اكراه ، وعنه لا يكون مكرها حتى يفاله شيء من العذاب كالضرب والحنق وعصر الساق واخناره الحرقي) أما إذا نيل بشي من العذاب كالضرب والحنق والعصر والحبس والفط في الماء مع الوعيد فانه يكون اكراها بلا اشكال لما روي أن المشركين أخذوا عماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فأنى اليه النبي عَلَيْكِيْ وهو ببكي فجمل عسح الدموع عن عينيه ويقول «أخذك المشركون فعطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلته ، فان أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم » رواه أبو حفص باسناده وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه اذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته وهذا يقتضي وحود فعل يكون به إكراها.

قاما الوعيد بمفرده نعن أحمد فيه روايتان (احداها) ليس باكراه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث عمار وفيه « إنهم أخذوك فنطوك » فلا يثبت الحسكم إلافياكان مثله (والثانية) أن الوعيد بمفرده اكراه قال في رواية ابن منصور حد الاكراه إذا خاف القتل أو ضرباً شديداً ، وهذ قول أكثر الفتها، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي لان الاكراه لا يكون

(فصل) وان طاق اثنتين في طهر ثم تركها حتى انقضت عدّتها فهو للسنة لانه لم يحرمها على نفسه ولم يسد على نفسه الحمر ج من الندم و الحذه ترك الاختيار لانه فوت على نفسه طلقة جملها الله له من غير فائدة تحصل بها ، فكان مكروها كتضييع المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لها أنت طالق للسنة وكانت حاملاً أو طاهراً لم يجامعها فيه فقد وقع الطلاق، وان كانت حائضا لزمها الطلاق اذا طهرت وإن كانت طاهرة مجامعة فيه فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة لزمهاالطلاق)

وجملة ذلك أنه اذا قال لامرأنه أنت طالق السنة فمعناه في وقت السنة فان كانت طاهراً غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما أسلفناه وكذلك ان كانت حاملا ،قال ابن عبدالبرلاخلاف ببن العلماء أن الحامل طلاقها اللسنة ، وقال أحمد اذهب إلى حديث سالم عن أبيه ثم ليطلقها طاهراً أو حامسلا وأخرجه مسلم وغيره فأص، بالطلاق في العام, أو في الحل ، فطلاق السنة ماوافق الأمر ولان مطلق الحامل التي استبان حاما قد دخل على بصيرة فلا يخاف ظهور أمر يتجدد به الندم وايست مرتابة

إلا بالوعيد فان الما نبي من العقوبة لا يندفع بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من قوعه وانما أبيح له فعل المكروه عليه دفعاً لما يتوعد به من العقوبة فيما بعد وهو في الموضين واحد لانه متى توعد بالقنل وعلم أنه يقتله فلم يبح له فعل ماأ فضى الى قنله وافضاؤه بيده الى الهلكة ولا يفيد ثبوت الرخصة بالاكراه شيئاً لانه اذا طلق في هذه الحال وقع طلاة فيصل المكره الى مراده ويقع الضرر بالمكره وثبوت الاكراه في حق من نيل بشيء من العذاب لا ينفي ثبوته في حق غيره .

وقد روي عن عمر في الذي تدلى يشتار عسلافوقفت امرأته على الحبل وقالت طلقنى ثلاثاً والا قطعته ، فذكرها الله والاسلام فقالت لتفعلن أو لا نُعلن ، فطلقها ثلاثاً فردها اليه . رواه سعيد ياسناده وهذا كان وميداً .

(فصل) ومن شرط الا كراه ثلاثة أمور (أحدها) أن يكون قادراً بسلطان أو تغلب كاللص ونحوه. وحكي عن الشهي ان أكرهه النصلم يقع طلاق ، وان أكرهه السلطان وقع . وقال ان عيينة لان اللص يقتله ، وعموم ما ذكرناه في دليل الاكراه يتناول الجيع ، والذين أكرهوا عماراً لم يكونوا للصوصاً وقد قال النبي مَلِيَّا اللهِ هن عادوا فعد ، لانه اكراه فنع وقوع الطلاق كاكراه النس

لعدم اشتباه الأمرعلها فاذاقال لها أنت طالق للسنة في هاتين الحالتين طلقت لأنه وصف الطلقة بصفتها فوقعت في الحال ، وان قال ذلك لحائض لم نقم في الحال لان طلاقها طلاق بدعة لسكن إذاطهرت طلقت لان الصفة وجدت حيننذ فصار كأنه قال آنت طالق في النهار فان كانت في النهار طلقت وان كانت في الليل طلقت إذا جاء النهار ، وأن كانت في طهر جامعها فيه لم يقم حتى تحيض ثم تعاهر لان الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعة فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لأن العمفة وجدت ، وهذا كله مذهب الشافعي وأبي حنيفة ولا أعلم فيه مخالفاً ، فان أولج في آخر الحيض واتصل بأول الطهر أو أولج مم أول الطهر لم يقم الطلاق في ذلك الطهر لـكن متى جاً علهر لم يجامعها فيه طلقت في أوله وهذا كله مذهب الشاني ولا أعلم فيه مخالفا

(فصل) إذا انقطع الدم من الحيض فقد دخل زمان السنة ويقع عليها طلاق السنةوان لم نفتسل كذلك قال أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة انطهرت لأ كثر الحيض مثل ذلك وأن انقطم الدم لدون أ كثره لم يقع حتى تفاسل أو تتيم عند عدم الماء وتصلى أو يخرج عُها وقت صلاة لانه متى لم يُوجد فما حكمنا بالقطاع حيضها

ولما أنها طاهر فوقع بها طلاق السنة-كالني طهرت لاكثر الحيض، والدليل على أنها طاهر أنها تؤمر بالفسل وبلزمها ذلك ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلاتها ، ولان في حديث ابن عمر فأذا طهرت طلقها إن شا. ، وما قاله غير صحبح فا ننا لو لم نحكم بالطهر لما أمرناها بالغسل ولا صح منها

⁽الناني) أن يغلب على ظنه نزول الوعيد به ان لم يحيه الى ماطلبه .

⁽ الثالث) أن يكون فيا يستضر به ضرراً كبيراً كالقتــل والضرب الشــديد والحبس والقيــد الطويلين ، فأما السب والشم فليس ما كرا. رواية واحدة وكذلك أخذ المال اليسير. فأما الضرب اليســير فان كان في حق من لا يبالي به فليس ما كراه ، وان كان في حق ذوي المروءات على وجــه بكون اخراقاً لصاحبه وغضاً له وشهرة في حقه فهو كالضرب الكثير في حق غيره ، وان توعد بتعذيب ولده فقد قيل ليس با كراه لان الضرر لاحق بغيره والاولى ان يكون ا كراهاً لان ذلك أعظمعنده من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا .

⁽ فصل) فان أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها وقع لانه غيرمكره عليه وانأ كره على طلقة فطلق ثلاثاً وقع أيضاً لانه لم يكره على الثلاث، وان طلق مِن أكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها دونها وان خلصت نيته في الطلاق دون دفع الا كراه وقع لانه قصده واختاره ومحتمل أن لا يقع لان اللفظ مرفوع عنه فلا يبتى الا مجرد النية فلا يقع بها طلاق، وإن طاق ونوى بقلبه غيرامرأته وتأول في يمينه فله تأويله ويقبل قوله في نيته لان الاكراه دليل على تأويله ، وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقع لانه معذور . وذكر أصحاب الشافعي وجهاً أنه يقع لانه لا يكر. على نيته

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال لها أنت طالق للبدعة وهي في طهر لم يصبها فيه لم تطلق حتى بصيبها أو تحض)

هذه المسئلة عكس تلك فانه وصف الطلقة بانها البدءة فان قال ذاك لحائض أو طاهر مجامعة فيه وقم الطلاقُ في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وان كانت في طهر لم يصبها فيه لم يقع في الحال فاذا حاضت طلقت بأولجز. من الحيض وان أصابها طلقت بالنقاء الخنانين فان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وإن أولج بعد الغزع المد وطي. مطلقته ويأتي بيان حكم ذلك وان أصابها واستدامذلك فسنذ كرها أيضا إن شاء الله تمالي فيها بعد.

(فصل) فان قال لطاهر أنت طالق للبدعة في الحال نقد قيل إن الصفة نافو ويقع الطلاق لانه وصنها بما لا تنصف به فلفت الصفة دون الطلاق ،وبحتمل أن تطلق في الحال ثلاثا لأن ذلك طلاق بدعة فانصرف الوصف بالبدعة اليه لتعذر صفة البدعة من الجمة الاخرى، وأن قال لحائض أنتطالق السنة في الحال لفت الصفة ووقع الطلاق لانه وصف الطلقة عا لا تنصف به وان قال أنت ط لق ثلاثًا قاسنة وثلاثًا قبدعة طلقت ثلاثًا في الحال بنا. على ما سنذكر.

(فصل) وان قال أنت طالق ثلاثًا للسنة فالمنصوص عن احمد أنها تطلق ثلاثًا أن كانت طاهراً غير مجامعة فيه ، وان كانت حائضا طلقت ثلاثا إذا طهرت وهذا مذهب الشانعي ، قال القاضي وأبر الخطاب هذا على الرواية التي قال فيهـــا إن جمع الثلاث يكون سنة فأما على الرواية ،لاخرى فاذا

ولنا أنه مكره عليه لعموم ما ذكر نامن الأدلة ولانه قد لا محضره التأويل في لك الحال نتفوت الرخصة ﴿ مسئلة ﴾ (ويقع الطلاق في النـكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي عند أصحابنا) واختار أبو الخطاب أنه لا يقع حتى يعتقد صحته

ولنا أنه إزالة ملك بني على النغليب والسراية فجاز أن ينفذ في العقد الفاسد إذا لم يكن في نفوذ. اسقاط حق الغير ولانه عقد يسقط الحد ويثبت النسب والعدة والهر أشبه الصحيح ، ووجهةول أبي الخطاب أنه ليس بمقد صحيح ولم يثبت به النكاح فلم يقع فيه الطلاق كالمتفق على بطلانه فان اعتقد جحته وقع فيه الطلاق كالمتفق على صحته.

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا وكل في الطلاق من يصح توكيله صحطلاقه)

لانه ازالة ملك فصح التوكيل فيه كالمتق ولا يصح النوكيل إلا للبالغ العاقل، فاماالطفل والمجنون نلا يصح توكياهما قان فعل فطلق واحد مهم لم يتع طلاقه ، وقال أصحاب الرأي يتع

ولنا أنهما ليسما من أهل التصرف فلا يصح تصرفهم كما لو وكانهم في العنق، وإن وكل كافراً أو عبداً صح لانهما ممن يصح طلاقه لنفسه فصح توكيلها فيه ، وان وكل امرأة صح لانه يصح توكيلها طهرت طلقت واحدة وتطلق الثانية والثالثة في ذكاحين آخرين أو بعد رجمتين وقد أنكر احمد هذا فقال في رواية مهنا اذا قال لامر أنه أنت طانق ثلاثا السنة قد اختلفوا فيه فمنهم من يقول يتم عليها الساعة واحدة فلو راجعها تقع عليها تطايقة أخرى وتكون عنده على أخرى وما يعجبني قولهم حداً فيحتمل أن احد أوقع الثلاث لان ذاك عنده سنة وبحتمل أنه أوقعها لوصفه الثلاث بما لاتنصف به فألغى الصفة وأوقع الطلاق كما لو قال لحائض أنت طالق في الحال السنة ، وقدقال في رواية أبي الحارث ما يدل على هذا قال يقع عليها الثلاث ولا معنى لقوله السنة

وقال أبو حنيفة يقم في كل قر، طلقة وإن كانت من ذوات الاشهر وقم في كل شهر طلقة وبناه على أصله في أن السنة في بن الثلاث على الاطهار وقد بينا أن ذلك في حكم جمع الثلاث فان قال أردت بتولي السنة إيتاع واحدة في الحال واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أردت أن يتم في كل قر، طلقة قبل أيضا لانه مذهب طائفة من أهل العلم وقد ورد به الأثر فلا يبعد أن بريده ، وقال أصحابنا يدين . وهل يقبل في الحكم ؟ على وجهين

(أحدهما) لايقبل لان ذلك ليس بسنة (والثاني) يتبل لما قدمنافان كانت فيزمن البدءة فقال سبق لساني الى قول السنة ولم أرده، وانها أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه مالك لايقاعها فاذا اعترف بما يوقعها قبل منه

(فصل) اذا قال أنت طالق ثلاثا بعضهن للدغة وبعضهن للبدعة طاة تفي الحال طلقة بن وتأخرت اثالنة إلى الاخرى لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر أن يكونا سوا. فيقع في الحال طلقة ونصف

في المتق فصح في الطلاق كالرجل فان جمله في يد صبي بمقل الطلاق انبى ذلك على صحة طلاقه لاوجته وقد مضى ذلك ، وقد نص أحمد همنا على اعتبار وكالته بطلاقه فقال اذا قال لصبي طلق امرأني ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق أرأيت لو كان لهذا الصبي امرأة فطلقها أكان يجوز طلاقه في فاعتبر طلاقه بالوكالة بطلاقه لنفسه وهكذا لو جمل أمرالصغيرة والمجنونة بيدها لم علك ذلك ، نص عليه أحمد في امرأة صغيرة قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ، ليس بثبيء حتى يكون مثلها يعقل لانه تصرف بحكم التوكيل وليست من أهل النصرف ، فظاهر كلام أحمد هذا أنها إذا عقلت الطلاق وقع طلاقها وان لم تبلغ كما قررناه في الصبي ، وفيه رواية أخرى أن الصبي لا يصح طلاقه حتى يبلغ فكذلك نخرج في هذه لانها مثله في المعنى

(مسئلة) (وله أن يطلق متى شاء إلا أن مح. له حداً)

لان الفظ النوكيل يفتضي ذلك لـكونه توكيلا مطلقاً فأشبه النوكيل في البيع الا أن يحد له حداً في كون على ما أذن له لان الامر الى الموكل في ذلك اكون الحق له والوكيل نائبه فتنسب له الوكالة على ما يفتضيه لفظ الموكل ، ان كان لفظه عاماً اقتضى العموم ، وان كان خاصاً افتضى ذلك

تم يكل النصف اكون الطلاق لايتبعض فيقع طلقتان ويحتمل أن تقع طلقة وتتأخر اثنتان إلى الحال الاخرى لان البعض يقم على مادون الكل ويتناول القليل من ذلك والكثير فيقع أقل مايقع عليمه الامم لانه اليقين وما زاد لايقم بالشك فيتأخر إلى الحال الاخرى، قان قيـل فلم لايقم من كل طلقة بعضها ثم تكل فيقع الثلاث ? قلنا متى أمكنت القسمة من غير تكسير وجبالقسمة علىالصحة ، وإن قال نصفهن السنة و نصفهن البدعة وقع في الحال طلقتان وتأخرتالثالثة ، وإنقال طلقتان السنة وواحدة البدعة أو طلقتان البدعة وواحدة السنة فهر على ماقال ، وإن أطلق ثم قال نوبت ذاك فان فسر نينه عا يوقع في الحال طلقتين قبل لانه ،قتضي الاطلاق ولانه غير متهم فيه ، وإن فسرها عا يوقع طلقة واحدة ويؤخر اثنتين دين فيما ببنه و ببن الله تعالى وهل يقبل في الحسكم ? فيه وجهان (أظهرهما) أنه يقبل لان البعض-قيقة في القليل والكثير فما فسر كلامه به لا يخالف الحقيقة فيجب أن يقبل

(والثاني) لايقبل لانه فسر كلامه بأخف مما يلزمه حالة الاطلاق، ومذهب الشافعي على نحو هذا قان قال أنت ط لني ثلاثا بعضها السنة ولم يذكر شيئا آخر احتمل أن تكون كالني قبلها لانه يلزم من ذلك أن يكون بعضها للبدعة فأشبه مالو صرح به ويحتمل أنه لايقم في الحِال إلا واحدة لانه لم يسو ببن الحالين والبعض لايقتضي النصف فتقع الواحدة لانها اليقين والزائد لا يقع بالشك وكذلك لو قال بعضها السنة وباقيها البدعة أو سائرها البدعة

(فصلَ) اذا قال انت طالق اذا قدم زيد فقدم وهي حائض طلقت البدءة ولم يأثم لا به لم يقصده

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يطلق أكثر من واحدة الا أن يجمل ذلك اليه)

لان الامر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم الا أن يجمل أكثر من واحدة بلفظه أو نيته ، نص عليه لانه نوى بكلامه مايحتمله والقول قوله في نيته لانه أعم بها .

[﴿] مسئلة ﴾ (قان وكل اثنين صح وليس لاحدها أن يطلق على الانفراد الا أن يجعل ذلك اليه) ولانه أنما رضى بتصرفها جيماً وهذا قال الحسن ومالك والثوري والشافعي وأبو عبيد وأبن المنذر فان أذن لاحدهما في الانفراد صع لان الحق له

⁽فصل) فان وكلها في ثلاث فطلق احدهما أكثر من الآخر مثل أن يطلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثاً فتقع واحدة وبهذا قال اسحاق ، وقال الثوري لا يقع بشيء

ولنا أنهما طلقا جميعاً واحدة مأذونا فيها فصح كما لو جبل اليها واحدة وان طلق أحدهمااثنتين والآخر ثلاثاً وقع اثنتان لانهما اجتمعا عليهما .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال لامرأته طلقي نفسك فلها ذلك كالوكيل فان نوى عدداً فهو على انوى وان طلق من غير نية لم يملك الا واحدة)

وان قال انت طالق اذا قدم زيد السنة فقدم في زمان السنة طلقت وان قدم في زمان البدعة لم يقعحتي اذا صارت الى زمان السنة وقع ويصير كأنه قال حين قدم زيد انت طالق السنة لأنه أوقع الطلاق بقدوم زيد على صفة فلا يقع الا عليها وان قال لها انت طالق السنة اذا قدم زيد قبل أن يدخل بها طلقت عند قدومه حائضا كانت أو طاهراً لائها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وأن قدم بعد دخوله بها وهي في طهر لم يصبها فيه طلقت وأن قدم في زمن البدعة لم تطلق حتى يجي، زمن السنة لانها صارت عن الطلاقها سنة وبدعة وأن قال لامرأته انت طالق اذا حا. رأس الشهر السنة فسكان وأس الشهر في زمان السنة وقع والا وقع اذا جا. زمان السنة

(مسئلة) قال (ولو قال لها وهي حائض ولم يدخل بها انت طالق للسنة طلقت من وقتها لانه لاسنة فيه ولا بدعة)

قال ابن عبدالبر أجمع العلما، ان طلاق المنة اتما هو للمدخول بها اما غير المدخول بها فليس لطلائها سنة ولا بدعة الا في عددالطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان الطلاق في حق المدخول بها اذا كانت من ذرات الافراء انما كان له سنة وبدعة لان العدة تطول المها بالطلاق في الحيض وترناب بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه أما غير بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه أما غير المدخول بها فلا عدة عليها تنفي تطويلها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة التي لم تحض والآ بسات من المحيض لا نذ لطلائهن ولا بدعة لان العدة لانطول بطلاقها في حال ولا تحمل فترتاب وكذلك الحامل التي استبان حلما فهؤلاء كار للس لطلاتهن سنة ولا بدعة من جهة فترتاب وكذلك الحامل التي استبان حلما فهؤلاء كار ألس لطلاتهن سنة ولا بدعة من جهة

لان الا.ر المطلق يتناول أقل ما يقع عليــه الاسم ، وكذلك الحــكم لو وكل أجنبيا فقال طلق زوجتي فالحــكم على ماذكرناه .

قال أحمد لو قال لامرأته طلقي نفسك و نوى ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً فهي ثلاث وان كان نوى واحدة لان الطلاق يكون واحدة وثلاثاً فايها نواه فقد نوى بلفظ ما احتمله وأن لم ينو تناول اليقين فان طلقت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لانه توكيل

وقال القاضي اذا قال لامرأنه طلقي نفسك تقيد بالمجلس لانه تفويض للطلاق اليهافتقيد بالمجلس كقوله اختاري . ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على النراخي كتوكيل الاجنبي وكقوله أمرك يبدك وفارق اختاري فانه تخيير وينتقض ، اذكره بقوله أمرك ببدك فان قال طلقي ثلاثاً فطلقت واحدة وقع ، نس عليه ، وقال مالك لا يقع شيء لانها لم تمثل أمره .

و لنا أنها ملكت ايقاع ثلاث فملكت ايقاع ، احدة كالموكل ولانه لو قال وهبتك هؤلاء البيد (المغنى والشرح الكبير) (٣٢) (الجزء الثامن) الوقت في قول اصحابنا وهو مذهب الشافعي وكثير من أهل العلم فاذا قال لاحدى هؤلاء انت طائق الحنة أو البدعة وقعت العالمة في الحال ولفت الصفة لانطلاقها لا يتصف بذلك فصار كأنه قال انت طائق ولم يزد وكذلك إن قال انت طائق السنة والبدعة أوقال انت طائق لا المنية ولا البدعة طلقت في الحال لانه وصف الطائة بصفتها ومحتمل كلام الخرقي ان يكون المحامل طلاق سنة لاه طلاق أمر به بقوله عليه السلام وثم ليلطقها طاهراً أو حاملاً وهو أيضا ظاهر كلام احمد فأه قال اذهب الى حديث سالم عن أبيه بعني هذا الحديث ولا تمهافي حال انتقات اليها بعدز من البدعة وعكن ان تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر من الحيض من غير مجامعة ويتفرع من هذا انه لو قال لها انت طائق البدعة لم تطلق في الحال فاذا وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض

(فصل) وان قال لصغيرة أوغير مدخول بها انتطالق البدعة ثم قال اردت اذاحاضت الصغيرة او أصيبت غير المدخول بها او قال لهما انها طالفتان السنة وقال اردت طلاقه افي زمن بصير طلاته ما فيه السنة دين فيا بينه وبين افحه تعالى وهل يقبل في الحكم ? فيه وجهان ذكرهما القاضي (احدهم) لا يقبل وهومذهب الشافي لا نوخلاف الظاهر فأشبه مالوقال أنت طالق ث قال أردت اذادخلت الدار (والثاني) يقبل وهو الاشبه عذهب احدلانه فسر كلامه بما محتمل فقبل كالوقال أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها (فصل) وإذا قال لها في طهر جامعها فيه انت طالق السنة فيئست من المحيض لم ترملق لانه وصف طلاقها بانه السنة في زمن يصلح له فاذا صارت آيسة فليس لطلاقها سنة فلم توجد الصفة اللابقم

النهائة فقال قبات واحداً منهم صح كذا ههنا ، وان قال طلقي واحدة فطلقت ثهاناً وقعت واحدة نصاحة واحدة نصاحة والمنافعي ، وقال أبو حنيفة لا يقع شيء لانها لم تأت بما يصلحة ولا فلم يصح كما لو قال بعتك نصف هذا العبد فقال قبات البيح في جميعه

ولنا أنها أوقعت طلافا مأذونا فيه وغيره فوقع المأذون فيه دون غيره كما لو قال طلقي نفسك فولفت فقد ما وضرائرها فان قال طلقي فقالت أنا طالق ان قدم زيدلم بصح لان إذنه انصرف الى المنجز فلم يتناول المعلق على شرط وحكم تركيل الاجنبي في الطلاق كحكما فيا ذكرناه كله

(فصل) نقل عنه ابر الحارث اذا قال طافي نفسك طلاق السنة فقالت قد طاقت نفسي الاالهي واحدة في الصحيح واحدة في طهر لم يصبها

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال اختاري من ثلاث ماشئت لم يكن لها أن تختار أكثر من النتين) لان لفظه يقتضي ذلك لان من التبعيض فلم يكن لها استيعاب الجميع والله أعلم وكذلك أن استبان حملها لم يتع أيضا الاعلى قول من جمل طلاق الحامل طلاق سنة فأنه يذبي أن يقع لوجو دالصنة كا لو حاضت ثم طهرت

(فصل) إذا قال انت طالق في كل قر، طلقة وهي من ذوات القر، وقع في كل قو، طلقة فان كانت في القر، وقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طلقتان في قرأين آخرين في أولها سوا، المنا القرء المبيض أو الاناخير المدخول بها أو غير مدخول بها الاازغير المدخول بها تبين الطلقة الاولى فان تزرجها وقع بها في القر، الثاني طابة أخرى وكذلك الحسكم في الثالثة وان كانت صغيرة وقلمناالقو، الحيض لم تطلق حتى تحيض فنظلق في كل حيضة طابة وان قلما القر، الاطهار احتمل أن تطلق في الحال واحدة ثم لا تواق حتى تحيض تطهر فتهلق الثانية ثم الثالثة في الطهر الآخر ثم تطهر لان الطهر قبل الحيض كان القر، هو العابر بين الحيضتين قبل الحيض كاه قر، واحد ومحتمل ان لا تواق حتى تطهر بعد الحيض لان القر، هو العابر بين الحيضتين وكذلك لو حاضت الصغيرة في عدتها لم تحدّسب بالطهر الذي قبل الحيض من عدتها في أحد الوجهين والحراد والوبه الاتخر ليس بقر، على كل حال وان كانت آيسة فقال القاضي تقالق واحدة على كل حال وان كانت آيسة فقال القاضي تقالق واحدة على كل حال لانه عنها طلاق كان الما انتطالق للدعة داذا المنا المنات المنا المنا آخر فن استأنف نكاحها أو راجهها قبل وضع حلها ثم طه وت من النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالثة أو راجهها قبل وضع حلها ثم طه وت من النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة المنا وضع حلها ثم طه وت من النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة المنات أخرى أن المنات في طلاقات في المنات في المنات المنات في المنات المنات في المنات المنات في المنات في المنات وقعت الثالثة المنات المنات المنات المنات المنات المنات وقعت الثالثة المنات الم

باب سنة الطلاق وبدعته

والسنة في الطلاق أن يطلقها في طهر لم يصبها فيه ثم يدعها حتى تنقضي عدتها في قوله تعالى يعني طلاق السنة الطلاق الذي وافق أمر الله سبحانه وتعالى وأمر رسوله وسيالتي في قوله تعالى (ياأبها النبي اذا طلقم النساء فطانوهن لعدتهن) وفي حديث عبدافه بن عر الذي ذكر ناه ولاخلاف في أنه اذا طافها في طهر لم يصبها فيه واحدة ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب السنة مطاق العدة التي أمر الله بها قاله ابن عبدالبر وابن المنذر قال ابن مسعود طلاق السنة أن يطلقها من غير جماع ، وقال في قوله تمالى (فطلقوهن الهدتهن) قال طاهراً من غير جماع ونحوه عن ابن عباس، وفي حديث ابن عر الذي رويناه و ليتركها حتى تطهو ثم تعيض ثم تعابر ثم ان شاء أمسك وان شاء طاق قبل أن بحس فتك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ، وقوله ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فمناه أن لا يتبعها طلاق آخر قبل انقضا، عدتها ، واو طلقها ثلاثا في ثلاثة اطهار كان حكم جميع الثلاث في طهر واحد . قال احمد طلاق السنة واحدة ثم يتوكها حتى تحيض ثلاث حيض بذلك قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنينة والاوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنينة والاوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر

(فصل) فان قال أنت طالق السنة إن كان الطلاق بقع عليك السنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة وإن لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم بقع مجال لان الشرط مارجد وكذلك إن قال أنت طالق البدعة أن كان الطلاق يقع عليك البدعة إن كانت في زمن البدعة وتع والا لم يقع مجال فان كانت ممن لاسنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضى فيها احتمالين

(أحدهما) لا يقع في المسئلة بين لان الصنة ماوجدت فأشبه مالو قال أنت طالق ان كنت هاشمية ولم تكن هاشمية .

(والثاني) تطلق لا به شرط لوقوع الطلقة شرطا مستحيلا فلغي ووقع الطلاق كا لوقال أنتـطالق السنة والاول أشبه والشافعية وحهان كهذين

(فصل) فان قال أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله أو أعدله أو أكمله أو أنمه أو أفضله أو قال طلقة حسنة أو جميلة أو عدلة أو سنية كان ذلك كله عبارة عن طلاق السنة وبه قال الشافعي، وقال محمد بن الحسن اذا قال أعدل الطلاق أو أحسنه ونحوه كقولنا، وأن قال طلقة سدنية أو عدلة وقع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والهدعة وقت ناذا وصفها بما لا نتصف به سقطت الصفة كما لو قال لفهر المدخول بها أنت طالق طلقة رجعية أو قال لها أنت طالق السنة أو البدعة

ولما أن ذلك عبارة عن طلاق السنة ويصح وصف الطلاق بالسنة والحس لكونه في ذلك الوقت موافقا السنة مطابقا الشرع فهو كقوله أحدن الطلاق وقارق قوله طلقة رجعية لأن الرجعة لا تكون الا في عدة ولا عدة لما فلا يحصل ذلك بقوله ، فان قال نه يت بقولي أعدل المطلاق وقوعه في حال الحيض

المكوفيين واحتجوا بحديث ابن عرحين قال له النبي وَتَقَلِّلُهُ راجها ثم المسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر قالوا وانما أمره بامسا كها في هذا الطهر لأنه لم يفصل بينه و بين الطلاق طر كامل فاذا مضى ومضت الحيضة التي بعده أمره بطلاقها ، وقوله في حديثه الآخر والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء ، وروى النسائي باسناده عن عبدالله قال : طلاق السنة أن يطلقها تطلينة وهي طاهر في غير جماع فاذا حاضت وطهرت طافها أخرى ثم تعتد بعد ذلك

ولنا ماروي عن على رضي الله عنه أنه قال: لا يطانى أحد السنة نيندم رواه الاثرم وهذا لا يحصل الا في حق من لم يطلق ثلانا ، وقال ابن سيرين ان عليا كرم الله وجهه قال لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة أبدا يطافها تطليقة ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاثا فمنى شا، راجعها رواه البخاري باسناده ، ورري ابن عبد البر عن ابن مسعود أنه قال : طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يدعها حتى تنقضي عدمها أو يراجعها إن شاء . فأما حديث ابن عمر الاول فلا حجة لهم فيه لانه ليس فيه جمع الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحتمل أن يكون ذلك بعد ارتجاعها ومتى ارتجع بعد الطلقة ثم طلقها كان للسنة على كل حال ، حتى قال أبو حنيفة لو أمسكها يبده لشهوة ثم والى

لانه أشبه بأخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لائه اقرار على نفسه بما فيه تغليظ ، وإن كانت في حال السنة دين فيا بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم الحكي وجهين كا تقدم (فصل) فان عكس فقال أنت طالق أقبح الطلاق وأسمجه أو أفحشه أو أنفنه أو أرداه حل على طلاق البدعة فان كانت في وقت البدعة والا وقف على مجيى، زمان البدعة ، وحكي عن ابي بكر انه يقع ثلاثا أن فانما أن جمع الثلاث بدعة وينبغي أن تقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعاً لبدعتي الطلاق فيكون أقبح الطلاق ، وإن نوى بذلك غير طلاق البدعة نحو أن يقول أنما أردت أن طلاقك أقبح الطلاق فيكون أقبح الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل لان لفظه لا يحتمله ، وأن قال أنت طالق طلاق السنة ليتأخر الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل لان لفظه لا يحتمله ، وأن قال أنت طالق طلنة حسنة قبيحة فاحشة جميلة نامه فاقصة وقع في الحال لانه وصفها بصفتين متضادتين فانها وبقي مجرد الطلاق فان قال أردت انها حسنة لكونها في زمان البدعة وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق عنه دين وهل يقبل في الحكم في في حجهين

(فصل) فان قال أنت طالق طلاق الحرج نقال القاضي معناه طلاق البدعة لان الحرج الضيق والاثم فكأنه قال طلاق الاثم وطلاق البدعة طلاق اثم ، وحكى ابن المنذر عن على رضي الله عنه انه يقع ثلاثا لان الحرج الضيق والذي يضبق عليه وينعه الرجوع اليها ويمنعها الرجوع اليه هو الثلاث وهو مع ذلك طلاق بدعة وفيه أنم فيجتمع عليه الامران الضبق والاثم ، وأن قال طلاق الحرج والسنة كان كقوله طلاق البدعة والسنة

بين النلاث كان مصيباً للسنة لانه يكون مرتجما والممنى فيــه أنه إذا ارتجمها سقط حكم الطلقـة الاولى فصارت كأنها لم توجد ولا تفني به عن الطلقة الاخرى إذا احتاج إلى فراق امرأته بخلاف ما إذا لم يرتجمها فانه مستغن عنها لافضائها إلى مقصوده من اباتها فافترقا ولان ما ذكروه ارداف طلاق من غير ارتجاع فلم يكن للسنة كجمع الثلاث

⁽ مُسْئَلَة) (وإن طلق المدخول بها في حيضها أو في طهر أصابها فيه فهو طلاق بدعة محرم ويقع طلاقه في قول عامة أهل العلم)

قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال ، وحكاه أبو نصر عن ابن عليه وهشام بن الحركم والشيعة قالوا لا يقع طلاقهلان الله تعالى أمر به في قبل العدة فاذا طلق في غيره لم يقم كالوكيل إذا أوقعه في زمن أمره موكله بايقاعه في غيره

وُلنا حديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فأمره النبي عَيَّطِيَّةٍ عراجِمتها وفي رواية الدارقطني قال : قلت يا رسول الله أفرأيت لو أني طلقتها ثلاثاً أكان بحل لي أن أراجِمها ? قال « لاكانت تبين منك وتكون معصية » وقال نافع وكان غبد الله طلقها تطليقة فجسبت من طلاقه وراجعها كما أمره

(مسئلة) قال (وطلاقالزائل العقل بلا سكر لايقم)

أجم أهل الدلم على ان الزائل العقل بغير سكر أو مافي مداه لا يقع طلاقه كذلك قال عبان وعلى وسعيد بن المسيب والحسن والنخعي والشعبي وابر قلابة وقتادة والزهري ويحيى الانصاري ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأجموا على أن الرجل اذا طلق في حال نومه لاطلاق له ، وقد ثبت أن الذي علي قال « رفع الفلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستينظ ، وعن الصبي حتى بحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ،

وروي عن ابي هريرة عن النبي مَلِيَّالِيَّةِ انه قال ﴿ كُلُ الطّلَاقَ جَائُو اللّا طَلَاقَ الْمَتُوهُ الْمُلُوبِ لَى عَمَلَهُ ﴾ رواه النجاد وقال النرمذي لا مرفه الا منحديث عطاء بن عجلاز وهوذاهب الحديث، وروى باسناده عن على مثل ذلك ولانه قول بزيل الملك فاعتبر له العقل كالبيع وسواء زال عقله لجنون او اغماء او نوم او شرب دواء او اكراه على شرب خمر او شرب ما بزيل عقله شربه ولا يعلم انه مزيل المعقل فكل هذا يمنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا نهلم فيه خلافا ، فأما أن شرب البنج وتحوه مما يزيل عقله عالما به منادعاً فحكمه حكم السكران في طلاقه وجهذا قال أصحاب الشافعي وقال أصحاب أبي حنيفة لا يقع طلاقه لا نه لا يلنذ بشربها

ولنا أنه زال عقله بمعصية فأشبه السكران

(فصل) قال احمد في المغمى عليه اذا طلق فلما أفاق علم انه كان مغمى عليه وهو ذاكر الذلك فقال اذاكان ذاكراً اذلك فليس هو مذمى عليه يجوز طلاقه ، وقال في رواية ابي طالب في المجنون

رسول الله عَيَّنِيَّا ومن رواية يونس بن جبير عن ابن عمر قال قات لا بن عمر أتعتد عليه أوتحتسب عايه الله عَيْنِي ومن رواية يونس بن جبير عن ابن عمر قال قات لا بن عمر أرأيت إن عجز واستحمق وكامها أحاديث صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كطلاق الحامل ولا به ايس بة ربة فيمتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة وقطع ملك فايفاعه في زمن البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج بملك عملك محله (مسئلة) (تستحب رجمتها وعنه أنها واجبة)

إنما استحبت مراجعتها لامر النبي عَيَسِنَاتُهُ بمراجعتها وأقل أحوال الامر الاستحباب ولانه بالرجعة يزيل المهنى الذي حرم الطلاق ولا يجب في ظاهر المذهب وهو قول الثوري والاوزاعي وابن أبي ليل والشافعي وأصحاب الرأي وحكى ابن أبي موسى عن أحمد أن الرجعة تجب واختارها وهو قول مالك وداود لان ظاهر الامر الوجوب ولان الرجعة تجري بجرى استيفاء الذكاح واستيفاؤه ههنا واجب بدليل تحريم الطلاق لان الرجعة امساك للزوجة بدليل قوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف) فوجب ذلك كامساكها قبل الطلاق ، وقال مالك وداود يجبر على رجعتها . قال أصحاب مالك يجبر على رجعتها .

يمالق فقيل له بعد مأأذاق انك طانت امرأتك فقال أنا أذكر أني طانت ولم يكن عقلي معي فقال اذا كان يذكر انه طلق نقد طانت نلم يجمله مجنونًا 'ذا كان يذكر الطلاق ويملم به وهذا والله أعلم فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية و بطلان حواسه ، فأما من كان جنونه لنشاف أو كان مبرمها فانه يستقط حكم تصرفه مم أن معرفته غير ذاهبة ولكلية فلا يضره ذكره الطلاق أن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وعن أبي عبد الله رحمه الله في السكران روايات : رواية يقع الطلاق ورواية لايةم، ورواية يتوقف عن الجواب ويقول قد اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

أما التوقف عن الجواب نايس بقول في المسئلة انا هو ثرك للقول فيها وتوقف عنها لنعارض الادلة فيها واشكال دليلها ويبقى في المسئلة روايتان

(احداهما) يقع طلاقه اختارها أبو بكر الخلال والقاضي وهومذهب سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد والمسن وابن سيرين والشعبي والنخبي ميدون بن مران والحكم ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي في أحدقوليه وانن شهرمة رأبي حنيفة وصاحبيه وسليمان ن حرب لقول النبي عَلَيْكُ فَيْ عَلَيْكُ وَ كُل الطلاق جا أز الاطلاق المعتود ، ، ومثل هذا عن على ومعادية وابن عباس قال (١) أبنء إس طلاق السكران جائز أن ركب معصية من معامى الله نفعه ذلك ولان الصحابة جملوه كالصاحى في الحك بالقذف بدليل ماروى أبو وبرة السكلبي قال أرسليخالدإلى عمر فانيته في المسجد ومعه عثمان وعلى وعبدالرحن وطلحة والزبير

ما دامت في العدة الا أشهب قال ما لم تطهر ثم تحيض ثم تطهر لانه لا يجب عليه امساكها في تلك الحال فلا نجب عليه رجعتها فيه .

ولنا أنه طلاق لا يرنفع بالرجمة فلا تجب عليه الرجمة فيه كالطلاق في طهر أصابهافيه فانهمأ جموا على أن الرجمة لا تجب حكاء ابن عبد البر عن جميـم العلماء وما ذكروه من المعنى ينتقض إذه الصورة والامر بالرجعة محمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فاذا راجمها وجب امساكها حتى تطهر ويستحب أن يمسكها حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر على ما أمر به النبي مَهَيُطِيِّتُهُ في حديث ابن عمر الذي رويناه ، قال ابن عبد البر ذلك من وجوم عند أهل العلم منها أن الرجمة لا تكاد تعلم صحتها الا بالوطء لانه المعنى من النكاح ولا يحصل الوطء إلا في العامر فاذا وطنها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر فاعتبرنا مظنة الوطء ومحله لا حقيقته ومنها أن الطلاق كر. في الحيض لنطويل المدة فلوطلقها عقيب الرجمة من غيروط، كانت في معنى المطلقة قبل الدخول وكانت تبني على عدمها فأراد رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ قطع حكم الطلاق بالوطء واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطء فاذا وطيء حرم طلاقها حتى نحيض تم تطهر وقد جاء في حديث عن ابن عمر

(۱) بل ذڪر البخاري في محيحه قال ان عاس طلاق السكران والمستكره لس مجائز حكذا بصيغة الجزم وماكان فيه بصيغةالجزم حكمه حبكم مسندة في الصحة

فقلت ان خالداً يقول ان الناس انهمكوا في الخر وتحاقروا العقوبة ، فقال عمر هؤلا. عندك فسلهم فقال على نواه إذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون ، فقال عمر أبلغ صاحبك ماقال فجملوه كالصاحي ولانه ابقاع الطلاق من مكلف غير مكره صادف ملكه فوجب أن يتم كطلاق الصاحي ويدل على تـكليفه أنه يقتل بالفتل ويقطع بالسرقة وجهذا فارق المجنون

(والرواية الثانية) لا يقع طلاته اختارها أبو بكر عبداا مزيز وهو قول عبازرضي الله عنه ومذهب هر بن عبدالعزيز والقاسم وطاوس وربيعة وبحيى الانصاري والميث والعنبري وإسحاق وأبي ثور والمزي . قال ابن المنذر هذا ثابت عن عبان ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفه ، وقال احمد حديث عبان أرفع شي . فيه وهو أصح يمني من حديث على وحديث الاعمش منصور لا برفعه إلى على ولانه واثل العقل أشبه المجنون ، والنائم ولا نه مفقود الارادة أشبه المسكر ، ولان العقل شرط التكليف إذ هو عبارة عن الحطاب بأمر أو نعي ولا يتوجه ذاك إلى من لا يفهمه ، ولا فرق بين زوال الشرط بعصية أو غيرها بدليل أن من كسر ساقيه جازله أن يصلي قاعداً ، ولو ضربت المرأة بطنها فنفست سقطت عنها الصلاة ، ولو ضرب رأسه فجن سقط الذكليف . وحديث أبي هربرة لا يثبت . وأما قتله ومد قنه في كسائنا

(فصل) والحسكم في عنة، ونذره وبيعه وشرائه وردته وإقراره وقتله وقذنه وسرقته كالحسكم في طلاقه لان المعنى في الجميع واحد، وقد روي عن أحمد في بيعه وشرائه الروايات الثلاث وسأله ابن منصور إذا طلق السكران أو سرق أو زنى أو افترى او اشترى أر باع نقال أجبن عنه لايصح

أن رسول الله عَيْنَا فَيْنَا قَالَ « مره أن يراجمها فاذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فان شاء طلقها وإن شاء أمسكها » رواه ابن عبد البر ، ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت المحرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له وذكر غير هذا فان طلقها في الطهر الذي بلي الحيضة قبل أن يمسها فهو طلاق سنة وقال أصحاب مالك لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر على ما جاء في الحديث

ولنا قوله تعالى (فطاقوهن لعدتهن) وهذا مطلق للمدة فيدخل وقد روى يونس بن جبد وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر أن النبي عَلَيْكَاتُهُ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك ولم يذكروا تلك الزيادة وهو حديث صحيح متفق عليه ولانه طهر لم يمسها فيه فأشبه الطهر الثاني وحديثهم محمول على الاستحباب

﴿مَسَّئَة﴾ وان طلقها ثلاثاً في طهر لم يصبها فيه كره وفي تحريمه رواينان)

اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروي عنه أنه غير محرم اختارها الخرقي وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وداود وروي ذلك عن الحسن بن على وعبد الرحمن بن عوف والشعبي لان عويمر المجلاني لما لاعن امرأته قال كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبسل أن يأمره

من أمر السكران شي، وقال ابوعبد الله بن جالد حكم السكران حكم الصاحي فيما له وفيما عليه فاما فيما له وعليه كالبيع والنكاح والممارضات فهوكالحبنون لايصح له شيء وقد أومَّاليه أحد، والاولي أن ماله أيضا لايصح منه لان تصحيح تصرفاته فيما عليه مؤاخذة له وليس من المؤاخذة تصحيح تصرف له (فصل) وحد السكر الذي يقع الحلاف في صاحبه هو الذي مجمله مخلط في كلامه ، ولا يعرف رداءه من ردا، غيره، و نعله من أهل غيره ونحو ذلك لان الله تمالي قال (يا أمها الذين آمنوا لاتقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا مانقولون) فجمل علامة زوال السكر علمه مايقول ،وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: استقر تو مالقرآن أو ألنوا ردا. مني الأردية فان قرأ أم القرآن أو عرف رداءه وإلا فأقم عليه الحد، ولا يعتبر أن لا يعرف السهاء من الارض ولا الذكر من الانثى لان ذلك لايخني على الجنون فعليه أولى

(مسئلة) قال (واذا عقل الصبى الطلاق فطلق لزمه)

وأما الصبي الذي لايمقل فلا خلاف فيأله لاطلاق له ، وأما الذي يعقل الطلاق، يعلم أن زوجته تبين به وتحرم عليه فأكثر الروايات عن أحسد أن طلاقه يقع اختارها ابوبكر والحرقي وابن حامد وروي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وعطا، والحسن والشعبي وإسحاق ، وروى ابرطالب عن أحمد لايجوز طلاقه حتى يحلم وهو قول النخبي والزهري ومالك وحاد والثوري وأي عبيد، وذكر أبوعبيد أنه قول أهل العراق وأهل الحجاز ، وروي نحو ذلك عن أبن عباس لنُّولُ النبي مُتَكِلِّكُو ﴿ وَفَعَ الْقَلِّ عن الصبي حتى بحالم ولانه غير مكلف الم يتم طلاقه كالجنون، ووجه الاولى أوله عليه السلام 1 العلاق

رسول الله عَيْسَالِيَّةٍ مَنْفَقَ عَلَيْهُ وَلَمْ يَنْفُلُ انْكَارُ النَّبِي عَيْسَالِيَّةٍ عَلَيْهُ وَعَنْ عَائشَةُ أَنَامُرَأَهُ جَاءَت الى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبت طلاقي متفق عليه وفي حديث فاطمة بنت قيس ان زوحها أرسل اليها ولانه طلاق جاز نفريقه فجاز جمعه كمطلاق النساء (والرواية الثانية) ان جمع الثلاث محرم وهو طلاق بدعة اختارها ابو بكر وابو حنص روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وهو قول مالك وابي حنيفة قال على لا يطلق احد للمنة فيندم وفيرواية قال يطلقها وأحدة ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاث حيض فمنى شاء راجعها ، وعن عمر أنه كان أذا أتى يرجل طلق ثلاثاً أوجمه ضرباً، وعنمالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال أن ابن عمي طلق امرأته ثلاثاً ففال ان ابن عمك عصى الله واطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجاً . ووجه ذلك قول الله تمالى (يا ايها النبي اذا طلقم النساء فطلقوهن لمدتهن) الى قوله (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) ثم قال بعد ذلك (ومن بتق الله يجمل له مخرجاً — ومن يتق الله يجمل له من امره يسراً) ورى النسائي باسناده عن محمود بن لبيدقال اخررسول الدَّمَيُّ اللهِ عن رجل طلق امراته (الحز الثامن) (المنني والشرح الكبير)

لمن أخذ بالساق » وقوله « كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المفلوب على عقله »وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : اكتموا الصبيان النكاح فيفهم منه أن فائدته أن لا يطلفوا ولا نه طلاق من عاقل صادف محل الطلاق فوقع كطلاق البالغ

(فصل) وأكثر الروايات عن أحد تحديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعقل وهو اختيار القاضي وروى عن أحد أبر الحارث إذا عقل الطلاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقع لدون العشر وهو اختيار أبي بكر لان العشر حد المضرب على الصلاة والصيام وصحة الوصية فكذلك هدذا وعن سعيد بن المسيب إذا أحصى الصلاة وصام رمضان جاز طلاقه ، وقال عطا، إذا لمنح أن يصيب النساء ، وعن الحسن إذا عقل وحفظ لصلاة رصام رمضان، وقال اسحاق اذا جاوز اثنتي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاق الصبي اقتضى مذهبه أن يجوز توكيله فيه وتوكله لفيره وقد أوماً اليه أحد نقال في رجل قال الصبي طلق امر أني فقال قد طلنتك ثلاثا لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق فقيل له فان كانت له زوجة صبية نقالت صير أمري الي ، فقال لها أمرك بيدك نقالت قد اخترت نفسي فقال أحد ليس بشيء حتى يكون مثلها يمقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا يصح أن يوكل حتى يلغ رحكا، عن أحد ،

ولما أن من صح تصرفه في شيء بما تجوز الوكلة فيه بنفسه صح تركيه ووكالنه فيه كالبالغ وما روي عن أحمد من منم ذلك فهو على الرواية الذي لا نجيز طلاقه ان شا. الله تعالى

ثلاث تطليقات جيماً فنضب ثم قال المعب بكتاب الله عز وجلوا نا بين اظهر كم المحتى قام رجل فقال يارسول الله ألا أقتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يارسول الله لو طلقتها ثلاثاقال (إذاً عصيت ربك وبانت منك امر أتك اوروى الدار قطني باسناده عن علي قال سمم النبي علي المحتى تنكح زوجا غيره اولانه تحريم البضع بقول الزوج الله هزواً ولمبا من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لان الظهار برفع تحريمه التكفير وهذا لاسبيل الزوج الى دفعه بحال ولانه ضرو وإضرار بنفسه وباءر أنه من غير حاجة فيدخل في عموم النهي وربما كان وسيلة الى عوده اليها حراما أو محيلة لا زبل التحريم، ووقوع الندم خسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالنحريم من الطلاق في الحين الذي ضرره بقاؤها في العدة أياما يسيرة والطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جم الثلاث يتضاعف على ذلك أضافا كثيرة فالتحريم ثم تنبيه على التحريم مهنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الأثرم وغيره ولم يصح عدنا في عصرهم خلاف التحريم منكون ذلك اجماعا، فأما حديث المتلاعنين فنير لازم فان الفرقة لم تقم بالطلاق فا نها وقست بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن العان يوجب تحريماً مؤبدا فالطلاق بعده له المانها وعند الشافعي بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن العان يوجب تحريماً مؤبدا فالطلاق بعده المناها وعند الشافعي بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن العان يوجب تحريماً مؤبدا فالطلاق بعده

(فصل) فأما السفيه فيقع طلانه في قول أكثر أهل العلم منهم انقاسم بن محمد ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطا. ،والاولى صحته لانه مكلف مالك لمحل الطلاق فوقع طلاقه كالرشيد والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه في غير ما هو محجور عليه فيه كالمملس

(مسئلة) قال (ومن أكره على الطلاق لم ينزمه)

لا نختلف الرواية عن أحد أز طلاق المسكره لا يقع وروي ذلك عن عر وعلي وابن عروا بن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبدالله بن عبيد بن عبر وعكرمة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطاء رطاوس وعمر بن عبدالعزيز وابن عوز وأبوب السختياني ومالك والاوزاعي والشاني واسحاق وأبو أو وأبو عبيد ، وأجازه أبر قلابة والشعبي والنخعي والزهري وانثوري وأبوحنية وصاحباه لانه طلاق من مكلف في محل بملك فينفذ كطلاق غير المسكره

ولنا قول النبي عَلِيَّا وان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، رواه ابن ماجه وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله عَلَيْكَ في يقول « لا طلاق في إغلاق ، رواه أبو دارد والاثرم ، قال أبو عبيد والقتيسي معناه في اكراه وقال أبو بكر سألت ابن دريد وأبا طاهر النحويين نقالا بريد الاكراه لانه إذا أكره انغلق عليه رأيه ، وبدخل في هذا المعنى المبرسم والمجنون ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعا ولانه قول حمل عليه بغير

كالطلاق بعد انفسكاخ النكاح بالرضاع أوغيره ولان جمع الثلاث أعا حرم لما يعقبه من الندم ويحصل به من الضرر ويفوتعليه من حل نكاحها ولا محصل ذلك بالطلاق بعد المان لحصوله بالمهان ، وسائر الاحاديث ليس فيها جمع الثلاث بين يدي النبي ويتياني فيكون مقراً عليه ولا حضر المطلق عند النبي ويتياني عين عند أخبر بذلك لينكر عليه ، على أن حديث فاطمة قد جاء فيه انه أرسل البها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها وحديث امرأة رفاعة جاء فيه ان طلاقها آخر تلاث تطليقات متفق عليه فلم يكن في شيء من ذلك جمع الثلاث، ولاخلاف بين الجميع في أن الاختيار والاولى أن يطلق واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عديها لا ماحكينا من قول من قال أنه يطلقها في كل قرء طلقة والاول أولى فان فى ذلك امتثالا لامر الله سبحانه وموافقة لقول السلف وأمنا من الندم قانه متى ندم راجعها فان فات ذلك بانقضاء عديها له نكاحها قال محمد بن سيرين إن علياً كرم الله وجهه قال لوأن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة ابداً يطلقها تطلقة ثم يدعها حتى النقطي الطلاق الذي هو الطلاق فليمهل حتى إذا حاضت ثم طهرت طلقها تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى القضي عديها ولا يطلقها اللاناوهي حامل فيجمع الله عليه نفقها طلقها تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى القضي عديها ولا يطلقها اللاناوهي حامل فيجمع الله عليه نفقها وأجر رضاعها و يندمه فلا يستطيع اليهاسبيلا

حق فلم يثبت له حكم ككامة الكفر إذا أكره عليها

(فصل) وان كان الاكراه بحق نحو إكراه الحاكم المولي على الطلاق بعد التربص إذا لم يني و إكراهه الرجاين اللذين زوجها وايان ولا يعلم السابق منها على الطلاق وقع الطلاق لانه قول حمل عليه بحق فصح كاسلام المرتد اذا أكره عليه ولانه إنما جاز اكراهه على الطلاق ليقع طلاقه فلو لم يقم لم محصل القصود .

و مسئلة ﴾ قال (ولا يكوزمكرها حتى ينال بشيءمن العذاب مثل الضرب أو الخنق أوعصر الساق وما أشبهه ولا يكون التواءد كرهاً)

أما اذا نيل بشيء من العذاب كالضرب والحنق والعصر والحبس والفط في الماء مع الوعيد فأه يكون إكراها بلا اشكال لماروي أن المشركين أخذوا هماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فانتهى النبي ويتالي وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عن عينيه ويقول « أخذك المشركون ففطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلت فأن أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم » رواه ابو حفص باسناده ، وقال هو رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه إذا أجعته أو ضربته أو أو ثقته وهذا يتنضي وجود فعل يكون به اكراها الوعيد بمفرده فعن أحمد فيه روايتان (احداها) ليس باكراه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث عمار ، وفيه : أنهم أخذوك فغطوك في الماء كالا يثبت الحدكم الافحاكان ثله

(فصل) فان طلق ثلاثاً بكلمة واحدة وقم الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولافرق بين قبل الدخول وبعده روي ذلك عن ابن عباسواً في هريرة وان عمر وعبدالله بن عمرو وابن مسعود وأنس وهو قول أكثر أهل العلم من التابيين والأثمة بعدهم وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمرو بن دينار يقولون من طاق البكر ثلاثا فهي واحدة ،وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله علي الله وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبوداود وروى سعيد بن جبير وعمرو بن دينار وبجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس أخرجه أيضا أبوداود وأفتى ابن عباس بخلاف ماروى عنه طاؤس وقد ذكر نا حديث ابن عمر ارأيت لو طلقها ثلاثا، وروى الدارقطني باسناده عن عبادة بن الصاءت قال طلق بعض ابائي امرأته الفا فانطلق بنوه الى رسول الله على السناده عن عبادة بن المنا طلق امنا الفا فهل الاخرج ? فقال (إن فانطلق بنوه الى رسول الله عني السنة وتسمائة وسبعة وتسمون أنم في عني عند الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمحت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمحت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمحت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمحت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمحت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمود الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ابن عباس بأي شي محمود المورود والمورود والمورود

(والرواية الثانية) أن الوعيد عفرده اكراه. قال في رواية ابن منصور حد الاكراه الايكون القتل أو ضربا شديداً وهذا قول اكثر الفقها، وبه يقول أبر حنيفة والشافعي لان الاكراء لايكون الا بالرعيد فان الماضي من العقوبة لايندنع بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من وقوعه والماأبيح لهفعل المسكره عليه دفيا لما يتوعده به من العقوبة فيا بعد وهو في الموضعين واحد، ولأ نهمتى توعده بالقنل وعلم أنه يقتله فلم يبح له النعل افضى الى قتله والقائه بيده الى التهلكة و لا يفيد ثبوت الرخصة بالاكراه شيئا لانهاذا طلق في هذه الحال وقع طلاقه فيصل المكره إلى مراده وبتع الضر والمبكره وثبوت الاكراه في حق من نيل بشيء من العذاب لاينفي ثبوته في حق غيره ، وقد روي عن عر رضي الله عنه في الذي تدلى يشتار عسلا فوقفت امرأته على الحبل وقالت طلقني ثلاثاوالا قطعته فذكرها الله والاسلام نقالت لتفعلن أو لا فعلن فطلقها ثلاثا فرده اليها رواه سعبد باسناده وهذا كان وعيداً

(فصل) ومن شرط الا كراه ثلاثة امور (احدهما) ان يكون من قادر بسلطان او تغلب كالمص و غوه و حكي عن الشعبي ان اكرهه اللص لم يقع طلاقه وان اكرهه السلطان و قع قال ابن عيبنة لان الله يقتله و عرم ماذكرناه في دليل الاكراه يتناول الجيع والذين أكره وا عماراً لم يكونوا لعموصا وقد قال الذي علي الله تناول الجيع والذين أكره وا عاداً لم يكونوا العموص (الثاني) ان يغاب على ظنه نزول الوعيد به ان لم يجبه الى ما المبه (وانثالث) ان يكون بما يستضر به ضرراً كثيراً كالقتل والضرب الشديد والفيد والحبس الطولين ، فأما الشم والسب فليس باكراه وانكان من ذوى المروات المناود الدوى المروات والمناود الدول الوعيد به الله يكون عن لايبالى به فليس باكراه وانكان من ذوى المروات المناود الدول المناود المناود المناود المناود المناود المناود المناود الدول المناود المناود المناود المناود المناود النبي به فليس باكراه وانكان من ذوى المروات المناود المناو

تدفعه فقال أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن ابن عباس من وجوه خلافه أنها ثلاث، وقيل معنى حديث ابن عباس أن الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله وَيُطَلِّقُهُ وأبي بكر والافلا بجوز أن مخالف عمر ماكان في عهدالنبي وَيُطَلِّقُهُ وأبي بكر ولا بسوغ لابن عباس ان بروي هذا عن رسول الله عَيَيْلِيَّةُ وَبِفتى بخلافه

⁽ فصل) فان طلق تنين في طهر ثم تركها حتى انقضت عدمًا فهو للسنة لانه لم يحرمها على نفسه ولم يسد على نفسه الخرج من الندم ولكنه ترك الاختيار لانه فوت على نفسه طلفة جماها الله له من غير فائدة يحصل بها فكان مكروها كتضييع المال، فان كات المرأة صغيرة أو آيسة أوغير مدخول بها أوحاملا قد استبان حملها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة إلافي المدد، فاذا قال لها أنت طالق للسنة أو قال للبدعة طلفت في الحال واحدة قال ابن عبدالبر أجمع العلماء ان طلاق السنة إنا هو للمدخول بها فأما غير المدخول بها فأما غير المدخول بها فليس لطلاقها سنة ولا بدعة إلا في عدد الطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان الطلاق في حق المدخول بها إذا كانت من ذوات الاقراء أما كان له سنة وبدعة لأن الهدة تطول عليها بالمطلاق في الحيض و ترتاب بالطلاق في الطهر الذي جامعها فيه و ينتفي عنها الامران بالطلاق في الطهر

على وجه يكون اخراقا بصاحبه وغضاله وشهرة في حقه نهو كالضرب السكثيرفي حق غيره ، وان توعد بتعذيب ولده فقد قبل ليس باكراه لان الضرر لاحق بغيره والاولى ان يكون اكراها لان ذلك عنده أعظم من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا

(فصل) وان اكره على طلاق امرأة فعالمق غيرها وقع لانه غير مكره عليه وان اكره على طلفة فعالمق الاثارة وعلى الثلاث وان طلاق من اكره على ظلاقها وغيرها وقع ظلاق غيرها دونها وان خلصت نيته في الطلاق دون دفع الاكواه وتعلانه قصده واختاره ويحتمل ان لايقع لان اللفظ مرفوع عنه فلا يبقي الامجرد النية فلا يقم بها طلاق وان طاق ونوى بقلبه غير امراته أو تأول في بينه فله تأويله وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقم لانه معذورود كو اصحاب الشافعي وجها إنه يقم لانه لا مكره له على نيته

وانا أنه مكره عليه فلم يقع لعموم ما ذكرنا من الادلة ولانه قد لا يحضره التأويل في تلك الحال فتفوت الرخصة .

الذي لم يجامعها فيه، أما غير المدخول بها فلا عدة عليها تبقى بتطوياها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة التي لم تحف، والآيسات من المحيض لاسنة لطلاقهن ولا بدعة لان العدة لا تطول بطلاقها في حال ولا مجمل فترتاب، وكذلك الحامل التي استبان حماها فهؤلاء كابن ليس لطلاقهن سنة ولا بدعة من جهة الوقت في قول أصحابنا وهو مذهب الشافعي وكثير من أهل العلم، فاذا قال لاحدى هؤلاء أنت طالق للسنة أو للبدعة وقوت طلقة في الحال ولنت العلقة لان طلاقها لا يتعف بذلك فصار كانه قال أنت طالق ولم يزد، وكذلك إن قال أنت طالق للسنة والبدعة أو قال أنت طالق للسنة ولا للبدعة طلقت في الحال لانه وصف العلقة بصفتها ويحتمل كلام الحرقي أن يكون للحامل طلاق سنة لانه طلاق أمر به لقوله عليه الصلاة والسلام «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملا » رواه مسلم وهو ظاهر كلام أحمد فانه قال أذهب الى حديث سالم عن أبيه يسني هدذا الحديث ولانها في حال انتقات اليها بعد زمن البدعة ويمكن أن تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر من غير مجامعة و يمكن أن تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها في الحال فاذا وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض. وقوله إلا في المدد يعني انه يكره له أن يطلق في حقهم ان يكون واحدة فلانا أو يحرم لانه إذا طلق ثلاثا لم يبق له سبيل الى الرجعة فطلاق السنة في حقهم ان يكون واحدة ليكون له سبيل الى تروجها من غير ان تنكح زوجا غيره

(فصل) وإن قال اصغيرة أو غير مدخول بها أنت طالق للبدعة ثم قال أردت إذا حاضت التحقيرة " أو أصدبت غير المدخول بها او فال لهما انها طالقتان للسنة أوقال أردت طلاقهما في زمن يصير طلاقهما فيه السنة دين فيما بينه وبين الله تمالى ، وهل يقبل في الحكم ؟ فيه وجهان ذكرهما القاضي (أحدهما) لا يقبل

﴿ باب تصريح الطلاق وغيره ﴾

وجملة ذلك أن الطلاق لا يقع إلا بلفظ فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقم في قول عامة أهل العلم منهم عطاء وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وبحيى بن أبي كثير والشانعي واسحاق وروي أيضاً عن القادم وسالم والحسن والشعبي ، وقال الزهري إذا عزم على ذلك طلقت وقال ابن سيرين فيسن طلق في نفسه أليس قد علمه الله ?

ولنا قول النبي وَلَيْكُو د إن الله تجارز لأمني عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل » رواه النسائي والترمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزيل الملك فلم محصل بالنية كالبيم والمبة وان وان بقله وأشار باصابمه لم يقم أيضاً لما ذكرناه . اذا ثبت أنه يعتبرفيه الفظفالانظينقسم فيه إلى صريح وكناية فالصر بح يقم به الطلاق من غير نية والكناية لايقم بها الطلاق حتى ينويه أو يأتي بما يقوم مقام نيته .

(مسئلة) قال (وإذا قال قد طقتك أو قد فارقتك أو قد سر حتك لزمها الطلاق)

هذا يقتضي أن صريح الطلاق ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن وهذا مذهب الشافي وذهب أبو عبدالله بن حامد إلى أن صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده وما تصرف منه لا غير وهو مذهب أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا يوتم الطلاق به بغير نية لان الكنايات الظاهرة

وهو أشبه بالمذهب لانه فسر كلامه عا محتمله فيقبل كمالو قال أنت طالق وقال أردت بالنانية افهامها (فصل) إذا قال لها في طهر جامها فيه أنت طالق لاسنة فينست من الحيض لم تطلق لانه وصف طلاقها بانه للسنة في زمن يصلح له فاذا صارت آيسة فلا لل لطلاقها سنة فلم توجد الصفة فلا يقع وكذلك ان استبان حملها لم يقم ايضا إلا على قول من جعل طلاق الحامل سنة فانه ينبغى ان يقع لوجود الصفة كما لو حاضت ثم طهرت

ومسئلة (وإن قال لمن الحاسنة و بدعة أنت طالق في طهر الم بصبها فيه طلقت إذا طهرت من الحيضة المستقبلة) إذا قال لامر أنه أنت طالق للسنة فمناه في وقت السنة فان كانت في طهر غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما اسافناه ، وكذلك ان كانت حاملا قداستبان حملها على ظاهر كلام أحدوقد ذكر نا الحلاف في الحامل فاذا قال لها أنت طالق للسنة في الحالتين طلقت لانه وصف الطلقة بصفتها فوقعت في الحال وإن قال ذلك لحائض لم يقع في الحال لان طلاقها طلق بدعة لكن إذا طهرت طلقت لان الصفة وجدت حينتذ فصاركا أنه قال أنت طالق في النهار فان كان في النهار طلقت وان كان في الليل

لا تفتة وعند. إلى النية وحجة هذا القول أن لفظ الفراق والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيراً فلم يكونا صر محين فيه كسائر كناياته، ووجه الاول أن هذه الالفاظ ورد بها السكتاب عمني الفرقة بين الزوجين فكاناصر يحين فيه كلفظ الطلاق، قال الله تمالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وقال (فأمسكوهن معروف) وقال سبحانه (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته) وقال سبحانه (فتعالين أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلاً) وقول ابن حامد أصح فان الصريح في الشيء ما كان نصافيه لا محتمل غيره إلا احتمالا بميداً، ولفظة الفراق والسراح انوردا في القرآن بمعنى الفرقة ببن الزوجين فقد وردا لفير ذلك المعنى وفي العرف كثيراً قال الله تعالى (واعتصموا محبل الله جميما ولاتفرةوا) وقال (وما تفرق الذين أوتوا المكتاب) فلا معنى لتخصيصه بفرقة الطلاق على أن قوله (أوفار قوهن عمروف لم يرد به الطلاق وأما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولا يصح قياسه على لفظ الطلاق فاله مختص بذلك سابق الى الانهام من غير قرينة ولا دلالة مخلاف الفراق السراح فعلى كلا النواين اذا قال طلقنك أو أنت طالق أو مطلفة وقم الطلاق من غير نيةوان قال فارقتك أو أنت مفارقة أو سرحتك أو أنت مسرحة فمن يراه صربحا أوقع به الطلاق من غير نية ومن لم يره صريحا لم بوقعه به الا أزيرو به ، فان قال أردت بتولي فارقتك أي بجسمي أو بتلبي أو بمذهبي أوسرحتك من من يدي أو شنلي أومن حبسي أومرحت شعرك قبل قوله، وانقال أردت بقولي أنت طالق أي من و الق أو قال أردت أن أقول طلبتك فسن لساني فقلت طلفتك ونجو ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى فني علم من نفسه ذلك لم يتم عليه نها بينه و بن ربه قال ابو بكر لاخلاف عن أبي عبدالله أنه اذاأراد

طلقت إذا جاء النهارو إن كانت في طهر جامعها فيه لم يقع حتى تحيض تعاهر لان الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعة فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لان الصفة وجدت وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، فان أو اج في آخر الحيضة واتصل بأول الطهر أو أولج مع اول الطهر لم يقع الطلاق في ذلك الطهر لكن متى جاء طهر لم مجامعها فيه طلقت في أوله وهذا كله مذهب الشافعي ولا أعلم فيه مخالفا (فصل) إذا انقطع الدم من الحيض فهو زمان السنة يقع عليها طلاق السنة وإن لم تغتسل كذلك قال أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان طهرت لا كثر الحيض مثل ذلك وإن انقطع الدم لدون أكثره لم يقع حتى تغتسل أو تتيمم عند عدم الماء أو تصلي أو يخرج عنها وقت الصلاة لانه متى لم يوجد فما حكمنا بانقطاع حيضها

ولنا أنها طاهر فوقع بها طلاق السنة كالتي طهرت لاكثر الحيض ، والدليل على أنها طاهر أنها تؤمر بالغسل ويلزمها ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلاتها ولان في حديث أبن عمر « فاذا طهرت طلقها إن شاء » وما قاله لا يصح فا ننا لو لم نحكم بالطهر لما أمر ناها بالغسل ولاصح منها

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال لها أنت طالق للبدعة وهي حائض أُوفي طهر اصابها فيه طلقت في الحال

أن يقول لزوجته استيني ما. فسبق لسانه فقال أنت طالق أو أنت حرة انه لاطلاق فيه ، ونقل ابن منصور عنه أنه سئل عن رجل حلف فجرى على أسانه غير مافي قلبه فقال أرجو أن يكون الامر فيه واسما وهل تقبل دعواه في الحسكم ? ينظر قان كان في حال الفضب أو سؤالها الطلاق لم يقبل في الحسكم لأن لفظه ظاهر في الطلاق وقرينة حاله تدل عليه فكانت دعواه مخالفة الظاهر من وجهين فلا تقبل ، وأن لم تكن في هذه الحال فظاهر كلام أحد في رواية أين منصور وأبي الحارث أنه يقبل قوله وهو قول جاير بن زيد والشعبي والحسكم حكاء عنهم ابو حنص لانه فسر كلامه بما محتمله احمالا غير بعيد فقبل كا لو قال أنت ط الى أنت طالق وقال أردت بالنانية إنهامها ، وقال القاضى فيه روايتان هذه التي ذكرنا قال وهي ظاهر كلام احد (والثانية)لايقبل وهو مذهب الشافعي لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر في المرف فلم يقبل في الحسكم كالو أقر بعشرة ثم قال زيوفا أوصفاراأو الى شهرفاماان صرح بذلك في اللهظ فقمال طلقتك من والتي او فارقتك بجسمي أو سرحتك من بدي فلا شك في أن الطلاق لايقم لان مايتصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرط، وذكر أبوبكر فيقوله أنت مطلقة أنه أن نوى أنها مطلقة طلاقاً ماضيا أو من زوج كان قبله لم يكن عليه شي. وأن لم ينوشينا فعلى قولين (أحدهما) يتم (والثاني)لايقم وهذا من قوله ينتفي أن تكون هذه اللفظة غير صريحة في أحد القواين قال الفاضي والمنصوص عن أحمد أنه صريح وهو الصحيح لان هذه متصرفة من لفظ الطلاق فكانت مربحة فيه كقوله أنت طالق

وانكان في طهر لم يصبها فيه طلقت اذا اصابها أو حاضت هذه المسألة عكس المسألة التي قبلهافانه وصف الطُّلقة بإنها للبدعة فاذا كان ذلك لحائض أو طاهر بجامعة فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وأن كانت في طهر لم يصبها فيه لم يقع في الحال فاذا حاضت طلفت باول الحيض وإن اصابها طلقت بالتفاء الحتانين فان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وان اولج بعد النزع فقدوطي. مطلفته ويأتي بيان حكم ذلك وان وطئها واستدام فسنذكرها انشاء الله تعالى فيابعد

⁽ فصل) فان قال الطاهر أنت طالق للبدعة في الحال فقد فيل الغرا انصفة ريقم الطلاق لا موصفها عا لانتصف به فلفت الصفة دون الطلاق ومحتمل أن نطاق ثلاثًا في الحال لان ذلك طلاق بدعة فانصرف الوصف ولبدعة اليه لنعذر صفة البدعة من الجربة لاخرى، وأن قال الحائض أنت طالق السنة في الحال انت الصفة ووقع الطلاق لانه وصف الطلفة يما لا تنصف به ، وأن قال أنت طالق ثلاثا للمنة وثلاثًا قيدعة طلقت ثلابًا في الحال بناء على ماسندكره

[﴿] مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ لَمَا أَنْتَ طَالَقَ ثَلَانًا لِلسَّمَةَ طَافِتَ ثَلَانًا فِي طَهْرِ لَمْ يَصْبُهَا فَيْهُ فِي إجدى الروايتين ، وفيالاخرى نطاق في الحال واحدة وتطالق الثانية والثالثة في طم بن في نكاحين ان أمكن ﴾ (الحزء النامن) (المفنى واانبرح الكبير) (41)

(فصل) فأما لفظة الاطلاق فليست صريحة في الطلاق لانها لم يثبت لما عرف الشرع ولا الاستمال فأشبهت سائر كناياته، وذكر القاضي فيها احبالا أنها صريحة لانه لافرق ببن فعلت وأفعلت نحو عظمته وأعظمته وكرمته وأكرمته وليس هذا الذي ذكره بمطرد فأنهم يةولون حييته من التحية وأحبيته من الحياة وأصدقت المرأة صداقا وصدقت حديثها تصديقا ويفرقون ببن أقبل وقبل وأدبر ودبر وأبصر وبصر ويفرقون ببن المهاني المختلفة بحركة أو حرف فيقولون حل لما في البطن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح الثنل في الاذن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح الثنل في الاذن وبالكسر لثقل الحل، وهمنا فرق بين حل قيد النكاح وبين غيره بالتضعيف في أحدهما والهمزة في الآخر، ولو كان معنى اللفظين واحداً لقيل طلقت الاسيرين والفرس والطائر فهو طالق وطلقت الدابة فعي طالق ومطلقة ولم يسمع هذا في كلامهم وهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان قال أنت الطلاق فقال الفاضي لانختلف الرواية عن احمد في أن الطلاق يقع به نواه أولم بنوه وبهذا قال ابوحنيفة ومالك ولا محاب الشافي فيه وجهان (أحدهما) أنه غير صربح لانه مصدر والاعبان لانوصف بالمصادر الا مجازاً (والثاني) أن الطلاق الفظ صربح فلم يفتقر الى نية كالمتصرف منه وهو مستعمل في عرفهم قال الشاعر

نوهت باسمي في العالمين وأف سنيت عمري عاما فصاما فأنت الطلاق ثلاثا تماما فأنت الطلاق ثلاثا تماما وقولهم انه مجاز قلنا نعمالا أنه يتعذر حمله على الحقيفة ولاعمل له يظهر سوى هذا المحمل فتعين فيه

المنصوص عن احمد في هدف المسئلة أم ما تطان ثلاثا أن كانت في طهر لم بجدامها فيده وان كانت حائضا طنقت ثلاثا إذا طهسوت وهدف مذعب الشدافي وقال القداخي وأبو الخطماب هذا على الرواية التي قال فيهما أن جم الشدلات سنة قاما على الرواية الاخرى فاذا طهرت طلقت واحدة وتطان الثانية والثانة في الكاحين آخرين أو بعد رجعتين ، رقد أمكر أحمد هذا القول فقال في رواية مهنا اذا قال لامر ثه أنت طلق ثلاثا السنة مقد اختلموا فيه فمنهم من يقول يقع عليها الساعة واحدة فلو راجعها تقع عليها تطلقة أخرى وتكون عنده على أخرى وما يرجبني قولهم هذا فيحتمل أن أحمد أوقع الثلاث لان ذاك عنده سنة عويحتمل أنه أوقعها لوصفه الثلاث بما لا تنصف به فأ لني الصفة وأوقع الطلاق كما لوفال لحائض أنت طلق في الحال السنة ، وقد قال في رواية بي الحارث ما يدل على هذا في قال يقع عليها الثلاث ولا معني لقوله السنة ، وقال أبو حنينة يقع في كل قرء طلقة وأن كانت من ذوات الاشهر وقع في كل شهر طلقة وبني على أصله في أن السنة تفرق الثلاث على واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أودت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا لانه مذهب واثنين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أودت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا لانه مذهب

(فصل) وصربح الطلاق بالمجمية مشتم قاذا أنى بها المجمي وقعالطلاق منه بفير نية وقال النخي وابوحنيفة هو كناية لايطاق به الا بنية لان معناه خليتك وهذه اللفظة كناية

ولنا أن هذه الانظة بلسانهم موضوعة الطلاق بستعملونها فيه فأشبهت لفظ الطلاق بالعرببة ولولم تكن هذه صربحة لم يكن في العجمية صربح الطلاق وهذا بعيد رلا يضر كونها بمعنى خلينك فان معنى طلقتك خلينك أيضاً الا أنه لما كان موضوعا له يستعمل فيه كان صربحا كذا هذه ولا خلاف في أنهاذا نوى بها الطلاق كانت طلاقا ، كذاك قال الشعبي والنخعي والحسر ومالك والثوري وأبو حنيفة وزفر والشافي

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لهما في الغضب أنت حرة أو لطمها فقال هــذا طلاقك فقد وقع الطلاق)

(الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(أحدهما) في أن هذا الانظ كناية في الطلاق اذا نواه به وقع ولا يقع من غير نيسة ولا دلالة حال ولا نعلم خلاقا في أنت حرة انه كناية فأما اذا لطمها وقال هذا طلانك فان كثيراً من الفقها. قالوا ليس هذا كناية ولا يقم به طلاق ، وإن نوى لان هذا لا يؤدي معنى الطلاق ولا هو سبب له ولا حكم فلم يصح التعبير به عنه كفوله (غفر الله قك) وقال ابن حامد بقع به الطلاق من غير نية لان تقديره أوقمت عليك طلاقا هذا الضرب من أجله فعلى قوله يكون هذا صريحا ، وقول الحرق محتمل لهدذا

طائمة من أهل العلم ، وقد ورد به الاثر فلا يبعد أن يريده قال أصحابنا يدين وهل يقبل في الحسكم * على وجبين (أحدهما)لايقبل لان ذلك ليس بسنة (والثاني) يقبل لما قدمنا . فان كانت في زمن البدعة فقال سبق لساني الى قولي السنة ولم أرده وأنما أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه الله يقاعها فاذا اعترف بما يوقعها قبل منه

⁽ فصل) فان قال انت طالق ثلاثاً بعنهن للسنة و بعضهن للبدعة طلقت في الحال طلقتين و تأخرت الثالثة الى الحال الآخرى لانه سوى بين الحالتين فاقتضى الظاهر ان يكونا سواه فيقع في الحال واحدة و نصف ثم يكل النصف لكون الطلاق لا يتبعض . ويحتمل ان يقع طلقة ويتأخر اثنتان الى الحال الاخرى لان البعض يقع على ما دون الكل و يتناول القليل من ذلك والكثير فيقع اقل ما يقع عليه الاسم لانه اليقين وما زاد لا يقع بالشك فيتأخر الى الحال الاخرى فان قيل لم لا يقع من كل ظلقة بعضها ثم يكمل فتقع الثلاث ? قلنا متى امكنت القسمة من غير تكسير وجبت القسمة على الصحة فان قال نصفهن للسنة و نصفهن للبدعة وقع في الحال اثنتان و تأخرت الثالثة وان قال طلقتان للسنة وواحدة للبدعة وواحدة المنة فهو على ما قال فان ظلق ثم قال نويت ذلك أن فسر نبته عا

أيضًا ، ومحتمل أنه أمَّا يوقعه أذا كان في حال الغضب فيكون الفضب قائمًا مقام النية كما قام مقامها في قوله أنت حرة ، ويحتمل أن يكون الهمه لها قرينة تقوم مقام النية لانه يصدرعنالفضب فجرى مجراً. والصحيح أنه كناية في الطلاق لانه محتمل بالتقدير الذي ذكره أبن حامد ويحتمل أن يريد أنه سبب لطلاقك لكون الطلاق معلقاً عليه فصح أن يعبر به عنه وليس بصريح لانه احتاج الى تفدير ولو كان صريحًا لم يحتج الى ذلك ولانه غير موضوع له ولا مستعمل فيه شرعا ولا عرفا فأشبه سائر الكنايات وعلى قياسه مالو اطعمها او سقاها او كساها وقال هــذا طلاقك او لو فعلت المرأة فعلا من قيام او قمود او فعل هو فعلا ، وقال هذا طلاقك فهو مثل لطمها الا في أن اللطم يدل على الفضب القائم مقام النية فيكون هو أيضا قائبًا مقاءًا في وجه وما ذكرنا لا يقوم مقام النية عند من اعتبرها

(الفصل الثاني) أواذا أتى بالكناية في حال الفضب فذكر الخرقي في هذا الموضع أنهيقم الطلاق وذكر الفاضي وا و بكر وابر الخطاب في ذلك روايتين

(احداهما) بقع الطلاق ، قال في رواية الميموني اذا قال لزوجته أنت حرة لوجه الله في الرضاء لافي الفضب فأخشى أن يكون طلاقا

(والرواية الاخرى) ليس بطلاق وهو قول ابي حنيفة والشافعي الأأن أباحنيفة يتول في اعتدي واختاري وأمرك ببدك كقولنا في الوقوع واحتجا بأن هذا ليس بصريح في الطلاق ولم ينوه به فلم يقع به الطلاق كحال الرضاء ولان مقتضى اللفظ لايتغير بالرضاء والفضب ، ويحتمــل أن ماكان من الكنايات لايستممل في غير الفرقة الا نادراً نحو قوله أنت حرة لوجه الله واعتدي واستبر ثيوحبلك

يوقع في الحال طلقت وقبل لانه يقتضي الاطلاق ولانه غير متهم فيه وأن فسرها عايوقع طلقةواحدة ويؤخر اثنتين دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحـكم ?فيه وجهان(اظهرهما) انه يقبل لان البعض حقيقة في الفليل والكثير فما فسركلامه به لا يخالف الحقيقة فيجبان يقبل (والثاني)لا يقبل لانه فسر كلامه بأخف نما بلزمه حالة الاطلاق ومذهب الشافعي على نحو هذا فان قال أنت طالق ثلاً بعضهن للسنة ولم يذكر شيئا آخر احتمل ان تكون كالتي قباها لانه يلزم من ذلك ان يكون بعضها للبدعة فأشبه ما لو صرح به ويحتمل أن لا يقمر في الحال الا وأحدة لأنه لم يسو بين الحالين والبعض لا يقتضي النصف فتقم الواحدة لانها البقين والزائد لا يقع بالشك وكذلك لو قال بمضها للسنة وباقيها للبدعة او سائرها للبدعة

(فصل) اذا قال انت طالق اذا قدم زبد فقدم وهي حائض طلقت للبدعة الا أنه لا يأثم لانه لم يقصده وان قالت أنت طالق أذا قدم للسنة فقدم زبد في زمان السنة طلقت وأن قدم في زمان البدعة لم يقع حتى أذا صارت الى زمن السنة وقع ويصير كأنه قال أن قدم زيد أنت طالق السنة لانه أوقع العالاق يقدوم زيد على صفة فلا يقع الاعليها وان قال لها أنت طالق للسنة أذا قدمزيدقبل أزبيد خل على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك انه يقع في حال الغضب وجواب سؤال الطلاق من غير نية وما كثر استعاله لغير ذلك نحو اذهبي واخرجي وروحي وتقنعي لا يقع الطلاق به الا بنية ومذهب أبي حنيفة قريب من هذا وكلام احمد والحرقي في الوقوع اناورد في قوله أنت حرة وهو بما لايستهمله الانسان في حق زوجته غالبا الا كنابة عن الطلاق ولا يلزم من الاكتفاء بذلك بمجرد الفضب وقوع غيره من غير نية لان ماكثر استعاله يوجد كثيراً غير مراد به الطلاق في حال الرضاء فكذلك في حال الفضب اذ لاحجر عليه في استعاله والتكلم به مجلاف مالم نجر العادة بذكره فانه لما قبل استعاله في غير الطلاق كان مجرد ذكره يظن منه ارادة الطلاق قاذا انضم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق أو في الطلاق كان مجرد ذكره يظن منه ارادة الطلاق قاذا انضم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق أو في حال الفضب قوي الظن فصار ظنا غالبا ، ووجه الرواية الاخرى أن دلالة الحال نفير حكم الافوال والاهال فان من قال لرجل ياعفيف ابن العفيف حال تعظيمه كان مدحا له ، وإن قاله في حال شتمه وتنقصه كان قذفا وذما ، ولو قال اله لا يذدر بذمة ولا يظلم حبة خردل وما أحد أوفى ذما منه في حال المدح كان مدحا بايفا كما قال حسان ؛

فما حملت من نافة فوق رحام أبر وأوفى ذمة من محمد ولو قاله في حال الذم كان هجا. قبيحا كقول النجاشي :

قبيلة لايفدرون بذمة ولايظلمون الناس حبة خردل كأن ربي لم يخلق لخشيته سواهم من جميع الناس انسانا

وقال آخر

يها طلقت عند قدومه حائضا كمانت او طاهراً لانها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وان قدم بعد دخوله بها وهي في طهر ام يصبها فيه طلقت وان قدم في زمن البدعة ام تطلق حتى بحبي وزمن السنة لانها صارت عن لطلاقها سنة وبدعة وان قال لامراً ته انت طالق اذا جاء رأس الشهر للسنة فكان رأس الشهرفي زمن السنة وقع وإلا وقع اذا جاء زمان السنة.

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال لها أنت طالق في كل قرء طلقة وهي من اللائي لم يحضن لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة)

وإن كانت من ذوات القرو، وقع في كل قر، طلقة ذان كانت في الفر، أوقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طلقتان في قرأين آخرين في أولها سوا، قلنا القر، الحيض أوالاطهار، وسواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ، إلا أن غير المدخول بها تبين بالطلقة الأولى فان تزوجها وقع بها في القر، الشاني طلقة أخرى وكذلك الحريم في النالدة فارز كانت من اللائي لم مجمنسن وقلنها الفر، الحيض لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة ، وأن قانا القرء الاطهار احتمل أن تطلق في الحال واحدة ثم لا تطلق حتى تحيض ثم تطهر فتطلق الثانية ثم الثالثة في القرء، لان العلهر قبل الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعد الحيض لان القرء هو العلهر بين

وهذا فى هذا الموضم هجا. قبيح وذم حتى حكى عن حسان انهقال ما اراه الاقدساح عليهم ولولا القرينة ودلالة الحال كان من احسن المدح وأبلغه وفى الافعال لوان رجلا قصد رجلا بسيف والحال يدل على المزح والعمب همنا يدل على المد جاز دفعه بالفنل والفضب همنا يدل على قصد الطلاق فيقوم مقا 4

(فصل) وإن أنى بالكناية في حال سؤال الطلاق فالحسكم فيه كالحسكم في ما إذا أنى بها في حال الفضب على مافيه من الخلاف زالتفصيل والوجه بشك مانقدم من التوجيه الاان المنصوص عن أحد همنا أنه لا يصدق في خدم النية قال في رواية أبي الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكنسا لته الطلاق فان كان بينهما غضب قبل ذلك فيفرق بين كونه جوابا الدؤال وكونه في حال الفضب وذلك لان الجواب ينصرف الى الدؤال فلوقال لي عندك دينار قال نعم أو صدقت كان اقرارا به ولم بقبل منه تفسيره بفير الافرار ولو قال زوجتك ابنتي وبعتك ثربي هذا فقال قبلت صح وكفي ولم يحتج الى زيادة عليه ولو أداد بالسكناية حال الفضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم بقم الطلاق لانه وأداده بالصريح عليه ولو أداد بالسكناية أولى واذا ادعى ذلك دين وحل يقبل في الحركم فظاهر كلام أحد في دواية أبي الحارث لم يصدق أن كان جوابا لدؤال الطلاق ونقل عنه في موضع آخر أنه اذا قال أنت خاية أو بريئة أو بائن ولم يكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق فم موضع الم وجودها وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما دوى سعيد

حيضتين وكذلك لو حاضت الصغيرة في عدتها لم تحتسب بالطهر الذي قبل الحيض من عدتها في أحد الوجهين الوجهين ، والحكم في الحالكالحكم في الصغيرة لان زبن الحمل كله قر واحد في أحد الوجهين اذا قلنا الاقراء الاطهار ، والوجه الآخر ليس بقر على كل حال ، وإن كانت آيسة فقال الفاضي تطلق واحدة على كل حال لانه علق طلاقها بصفة يستحيل فيها فلغت ووقع بها الطلاق كما لو قال لها : أنت طالق للبدعة ، وإذا طلقت الحامل في حال حملها بانت بوصفه لان عدمها تنقضي به فلم يلحقها طلاق آخر فان استأنف أو راجمها قبل وضع حملها ثم طهرت من النفاس طلقت أخرى ثم إذا حاضت ثم طهرت وقدت الثالثة

(فصل) فأن قال أنت طالق السنة انكان الطلاق يقع عليك السنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة ، وإن لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع بحال لان الشرط ما وجد وكذلك إن قال أنت طالق للبدعة إنكان الطلاق يقع عليك للبدعة ، ان كانت في زمن البدعة وقع ، والا لم يقع بحال فان كانت بمن لا سنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضي فيها احتمالين

(أحدهما) لا يقع في المسئلتين لان الصفة ماوجدت فأشبه مالو قال : أنت طالق إن كنت هاشمية ولم تكن كذلك .

باسناده أن رجلا خطب إلى قوم فقالوا لانزوجك حتى تطلق امرأتك فقال قد طلقت ثلاثانز وجوه ثم أمسك امرأته فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا ؟ قال ألم تعلموا اني نزوجب فلانة مطلقتها ثم تزوجت فلانة وطلقتها شمان عن ذلك فقال له نيته ولانه أمر يعتبر بنيته فيه فقبل قولة في مايحتمله كا لوكر لفظا وقال أردت التوكيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (أبو عبدالله واذا قال لها انت خلية أو انت برية أوأنت بائن أو حبلك على غاربك أو الحقي بأهلك فهو عندي ثلاث ولـكن أكره أن أفتى به سـواء دخل بها أو لم يدخل)

أكثر الروايات عن أبي عبد الله كراهية الفتيا في هذه الكنايات مع ميله الى انها ثلاث وحكى ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (احداهما) أنها ثلاث (والثانية) برجع الى مانواه اختسارها ابو الحطاب وهومذهب الشافعي قال برجع إلى مانوى قان لم بنو شيئا وقمت واحدة ومحوه قول النخعي الا أنه قال يقع طلفة بائمة لان افظه يقتضي البينونة ولا يقتضي عددا و روى حنبل عن أحدما بدل الا أنه قال يزيدها في مهرها أن أرادرج منها ولو وقع ثلاثًا لم يسح له رجمتها ولو لم تبن لم يحتج الى زيادة في مهرها

ولنا أن ذلك عبارة عن طلاق السنة ويصع وصف الطلاق بالسنة والحسن لكونه في ذلك الوقت موافقاً للسنة مطابقاً للشرع فهو كقوله أحسن ، وقارق قوله طلقة رجعية ، لان الرجعية لا تكون إلا في عدة ولا عدة لها فلا يحصل ذلك بقوله قان قال نويت بقولي أعدل الطلاق وقوعه في زمان الحيض لانه أشبه باخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقعم الطلاق لانه إفرار على نفسه بما فيه تغليظ ، وان كانت في حال السنة دين فيا بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم ؟ على وجهين فيا تقدم .

⁽ والثاني) تطلق لانه شرط لوقوع الطلقة شرطاً مستحيلا فلفي ووقع الطلاق ، والاول أشبه ، وللشافعي وجهان كهذن .

و مسئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله فهو كقوله أنت طالق للسنة)
وكذلك إن قال أعدله أو أكمله أو أنمه أو أوفضله أو طلقة جليلة أو سنية ، فكذلك كله عبارة
عن طلاق السنة ، وبه قال الشافعي وقال محمد بن الحسن إذا قال أعدل الطلاق أوأحسنه كقولنا، وان
قال سنته أو أعدله وقع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والبدعة وقت، فاذا وصفها
عا لا تتصف به سقطت الصفة كما لو قال لنير المدخول بها : أنت طالق طلقة رجعية ، أو قال لها
أنت طالق للسنة أو للبدعة .

واحتج الشاذي بما روى أبو دارد باسناده أن ركانة بن عبد يزيد طلق أمراً له سهيمة البنة فأخبر النبي وَلَيْكُنِي بنه وقال والله ماأردت الاواحدة؟ الذي وَلَيْكُنِي بنه ماأردت الاواحدة فقال وسول الله وليَّكِنِي فطلقها الثانية في زمن عمر والثانثة في زمن عمر والثانثة في زمن عمر والثانثة في زمن عمر الثانثة في زمن عمر الثانثة في زمن عمر الثانثة في زمن عمر والثانثة في زمن عمر الثانثة في زمن عمر والثانثة في زمن عمل المرف هذا الحديث ، ولان النبي وليَّكُنِي قال لا بنة الجون «الحقي بأهلك» ولم يكن النبي وليَّكِنْ ليطلق ثلاثا وقد نهى عن ذلك ، ولان الكنايات مع النية كالصريح فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة كقوله أنت طالق

وقال الثوري وأصحاب الرأي إن نوى ثلاثًا فثلاث وان نوى اثنتين او واحدة وقعت واحدة ولا يقم اثنتين لان الكناية تقتضي البينونة دون العدد والبينونة بينونتان صفرى وكبرى فالصغرى بالواحدة والكبرى بالثلاث ولو أوقعنا اثنتين كان،موجبهالعدد وهي لاتقتضيه

وقال ربيمة ومالك: يقم بها الثلاث وان لم ينو إلا في خلع أو قبل الدخول فأنها تطلق واحدة لانها تقتضي البينونة والدينونة نحصل في الحلم وقبل الدخول بواحدة الم يزد عليها لان اللفظ لا يقتضي زيادة عليها وفي غيرهما يقم الثلاث ضرورة ان البينونة لاتحصل الا بهادوجه انها ثلاث انه قول أصحاب رسول الله ويساية فروي عن علي وابن عمر وزيد بن ثابت انها ثلاث ، قال أحمد في الحلية والبريئة والبتة قول على وابن عمر قول صحيح ثلاثا

وقال علي والحسن والزهري في البائن أنها ثلاث. وروى النجاد باسناده عن نافع أن رجلا جاء الى عامم وابن الزبير فقال ان ظئري هذا طلق امرأنه البته قبل أن يدخل بها فهل تجدان له رخصة ؟

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أفبحه أو أسمجه أو أفحشه أو أردأه أو ألكمه حمل على طلاق البدعة) فان كانت في وقت البدعة والا وقف على مجيء زمان البدعة

وحكي عن أي بكر أنه يقم ثلاثاً ان قلنا ان جم الثلاث بدعة وينبني أن يقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعا لمدعتي الطلاق فيكون أفيح الطلاق، وان نوى بذلك غير طلاق البدعة نحو أن يقول أنما أردت ان طلاقك أقبح الطلاق لانك لا تستحقينه لحسن عشرتك وجميل طريقنك وقع في الحال، وإن قال أردت بذلك طلاق السنة لميتأخر الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل، لان لفظه لا محتمله.

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أردت أن أحسن أحوالك أو أقبحها أن تكوني مطلقة فيقع في الحال) لان هذا يوجد في الحال فوقع فيه .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق طلقة حسنة قبيحة فاحشة جميلة تامة ناقصة وتع في الحال) لانه وصفها بصفتين متضادتين فلفتا وبقي مجرد الطلاق فوقع فان قال أردت أنها حسنة لكوماني زمان السنة وقبيحة لاضرارها بك أو قال أردت أنها حسنة لتخليصي من شرك وسوء خلقك وقبيحة

فقالا:لا ولـكما تركما ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة فسلهم ثم ارجع الينا فاخبرنا فسألهم فقــال أبوهربرة لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره، وقال ابنءباس هي ثلاث وذكر عن عائشة متابعتها

وروى النجاد باسناده أن عر رضي الله عنه جمل البنة واحدة م جملها بعد ثلاث تطليقات عوهذه أفوال علما. الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فيكان إجماعا ، ولانه طلق امرأته بالنظ يقتضي البينونة فوجب الحكم بطلاق تحصل به البينونة كالوطلق ثلاثا أو نوى الشلاث واقتضاؤه البينونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح كله والذلك يعبر به عن الطلاق الثلاث كا قالت امرأة رفاعة ان رفاعة طلقني فبت طلاقي وبتله هو من القطع أيضاً والذلك قبل في مربم البتول لانقطاء عن النكاح ونهى النبي عَلَيْكَيْ عن التبنل وهو الانقطاع عن النكاح بالكلية ، وكذلك الخلية والبرية يقتضيان الخلومن النكاح والبراءة منه وإذا كان الفظ معنى النبي عَلَيْكِيْ عن التبنل وهو الانقطاع من النكاح بالكلية ، وكذلك الخلية والبرية يقتضيان الخلومن النكاح والبراءة منه وإذا كان الفظ من ورفاعة بائن لائه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق ضرورة الوقاء بما يقتضيه الفظه ولا يمكن إيقاع واحدة بائن لائه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق فكذلك بكنايته ولم ينوقوا بين المدخول بها وغيرها لان الصحاة لم يفرقوا ، ولان كل لفظة أوجبت الثلاث في المدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله انت طائق ثلاثا

فأماً حديث ركانة فان أحمد ضعف إسناده فلذاك تركد، وأما قوله عليه السلام لابنة الجون « الحقي بأهلك » فيدل على أن هذه اللفظة لا تفتضي الثلاث وابست من الفظات التي قال الصحابة فيها بالثلاث رلا هي مثام ا فيقتصر الحكم علمها، وقولهم أن الكنابة برلية كالصريح قانبا نعم إلا أن

لكونها في زمن البدءة وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق وهل يقبل في الحبكم في يخرج على وجهين (فصل) فان قال أنت طالق طلاق الحرج فقال القاضي معناه طلاق البدءة لان الحرج الضيق والأثم فيكأنه قال طلاق الأثم وطلاق البدءة طلاق الاثم وحكى ابن المنذر عن على رضي الله عنه أنه يقم ثلاثا لان الحرج الضيق والذي يضيق عليه وعنعه الرجوع اليها وعنعها الرجوع هوالثلاث وهومع ذلك طلاق بدعة وفيه أثم فيجتمع عليه الامران الضيق والاثم ، وأن قال طلاق الحرج والسنة كان كقوله طلاق السنة والبدعة

﴿ باب صربح الطلاق وكنايته ﴾

لايقع الطلاق بنير لفظ، فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقع في قول عامة أهل العلم مهم عطا وجار ان زيد وسعيد بن جبير ويحيى بن أبي كثير والشافعي واستحاق وروي أيضا عن القاسم وسالم والحسن والشمي وقال الزهري إذا عزم على ذنك طلقت وقال ابن سيرين فيمن طلق في نفسه أليس قد علمه الله « المغنى والشرح الكبير » (٣٥)

الصريح ينقسم الى ثلاث تحصل بها البينونة والى مادرنها بما لأنحصل به البياوة فكذلك الكناية تنقسم كذلك فنها ما يقوم مقام الصريح المجصل البينونة وهو هذه الظاهرة ومنها مايةوم مقسام الواحدة وهو ما عداها والله أعلم

(فصل) وذكر الفاخي أن ظاهر كلام أحد والحرقي ان الطلاق يتم بهذه السكنايات من غير نية كقول مالك لانه اشتر استعالها فيه فلم تحتج الى نية كالصريح ، رمفهوم كلام الحرقي أنه لا يقع الا بنية أدوله واذا أنى بصريح الطلاق وقم نواه أو لم ينوه فمنهومه أن غيرالصريح لا يقم الابنية ولان هذا كناية فلم يثبت حكمه بغير نية كسائر السكنايات

(فصل) والكناية ثلاثة أقسام ظاهرة وهي ستة الفاظ خلية وبرية وبائن , بتة وبتلة وأمرك يدك ، الحسكم فيها ما بينا، في هذا الفصل ، وإن قال أنت طاق بائن أو البنة فكذلك الا أنه لا يحتاج الى نية لانه وصف بها الطلاق الصريح وإن قال أنت طاق لارجمة لي عليك وهي مدخول بها فهي ثلاث ، قال أحد إذا قال لامرأته أنت طالق لارجمة فيها ولا مثنوية هذه مثل الحلية والبرية ثلاثا هكذا هو عندي وهذا قول أبي حنياة، وإن قال ولا رجمة لي فيها بالواو فكذلك ، وقال أصحاب أبي حنيفة تدكون رجعية لانه لم يصف الطلقة بذلك وإنها عطف عليها

ولنا أن الصفة تصح مع العطف كما لوقال بمتك بعشرة وهي مغربية صح وكان صفة الثمن قال الله تعالى (إلا استمعوه وهم يلمبون / وانقال أنت طالق واحدة باثنا أو واحدة بنة ففيها ثلاث روايات (احداهن / أنها واحدة رجعية ويلغو مابعدها قال أحد لا أعرف شيئا منقدما ان نوى واحدة تكون

ولنا قول الذي عَيْنَيْنَةُ « إن الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل » رواه النسأي والزمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزبل الملك فلم يحصل بمجر دالنية كالبيع والحبة وكذلك إن نواه بقلبه وأشار بأصبمه فانه لايتع لما ذكر ناه. إذا ثبت أنه يعتبر له اللفظ فهو يتصرف الى صريح وكناية ، فصر بحه لفظ الطلاق وما تصرف منه في الصحيح وهو اختيار ابن حامد فاذا قال أنت طالق أو مطلقة أرقال طلقتك وقع الطلاق من غيرنية ، والكناية لا يقع بها الطلاق حتى ينويه أو يأني بما يقوم مقام نيته

همسئلة ﴾ (وقال الحرقي صريحه ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن) وهذا مذهب الشافعي ومذهب أي حنيفة أن صريحه يختص بلفظ الطلاق وماتصرف منه ووجه هذا القول أن لفظ الفراق والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيرا فلم يكونا صريحين فيه كسائر كنايانه، ووجه قول الحرقي أن هذه الالفاظورد بها الكتاب في الفرقة بين الزوجين فكاناصريحين فيه كلفظ الطلاق قال الله نعالى (فامساك عمروف أو تسريح باحسان) وقال (فامسكوهن عمروف أو مرحوهن عمروف أو تستريح باحسان) وقال سبحانه (وإن يتفرقا يغن الله كلامن سعته) وقال سبحانه (فيه أن يتفرقا يغن الله كلامن سعته) وقال سبحانه (فتما لين أمتعكن

باثنا وهذا مذهب الشافعي لانه وصف الطلقة عالا تنصف به فانمت الصفة كالوقال أنت طالق طلقة لا تقع عليك وانثانية عي ثلاث قاله أبو بكر وقال هو قول أحد لانه أنى عا يقتضي الثلاث فوقع والها قوله واحدة كالوقال أنت طابق واحدة ثلاثا (والثائنة) رواها حنبل عن أحد اذا طاق امر أنه واحدة البتة فان أمرها بيدها بزيدها في مهرها ان أراد رجهتها ، فهذا يدل على أنه أوتع بها واحدة باثنا لانه جعل أمرها بيدها ولو كانت رجعة لما كان أمرها ببدها ولا احتاجت الى زيادة في مهرها ولووقع ألاث لما حات له رجعتها ، وقال أبو الخطاب هذه الرواية تخرج في جميع الكذابات الظاهرة فيكون ذلك ثل قول ابراهيم النخعي، ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البينون فوقع على ما أرقعه ولم يزد على واحدة كان نفظه لم يقتض عدداً فلم يقم أكثر من واحدة كا لوقال انت طابق وحل القاضي رواية حنبل على أن ذلك بعد انقضاء العدة .

(١)كذا في الاصول ولـكنه لم بذكر غير تسمة (القسم الثاني) مختلف نيها وهي ضربان منصوص على الرحي عشرة (١) المقي بأهلك ، وحبلك على غاربك، ولاسبيل لي عليك ، وأنت علي حرج، وأنت علي حرام، واذهبي قتزو حي من شدت ، وغطي شعرك ، وأنت حرة ، وقد أعتقنك، فهذه عن أحد فيها روايتان [احداهما] أنها ثلاث (واثنانية) ترجم الى ما نواه وان لم ينو شيئا فواحدة كسائر الكنابات

(والضرب الثاني) مقيس على هذه وهي استبرئي رحك وحلات الازواج وتقنعي ولاسلطان لي عليك، فهذه في معنى المنصوص عليها فيكون حكمها حكمها عرائصحبح في قوله الحقى بأهلك أنها واحدة

وأسرحكن سراحا جميلا) والقول الاول أصح فان الصريح في الثيء ماكان نصاً فيه لا يحتل غيره إلا احمالا بعيداً، ولفظة الفراق والسراح إن وردت في القرآن بمنى الفرقة بين الزوجين فقد وردت فيه لغير ذلك الممنى وفي العرف كثيراً قال الله تمالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقال (وما تفرق الذين أو توا الكتاب) فلا معنى لتخصيصه بفرقة الطلاق على أن قوله (أوفارقوهن بمعروف) لم يرد به الطلاق وا ما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولا يصح قياسه على لفظ الطلاق فانه مختص بذلك سابق إلى الافهام من غيرقرينة ولادلالة بخلاف الفراق والسراح

(مسئلة) (فتى أتى بصربح الطلاق وقع نواه أو لم بنوه)

وجملة ذلك أن الصريح لا محتاج إلى نية بل يقع من غير قصد فتى فال أن طابق أو مطلقة أو طلقتك وقع من غير نية بغير خلاف لان ما يعتبر له القول يكتفى فيه به من غير نية أذا كان صريحا فيه كالبيع سواء قصد المزح أو الجد لفول الذي علي الله و الله على الله على الله على الله والرجعة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل الدلم على أن جد الطلاق وهزله سوا، روي هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسمود و تحوه عطاه وعبيدة وبه قال الشافهي وأبو عبيد قال أبو عبيد هو قول سفيان وأهى المراق . فأما لفظ الفراق

ولا نكون ثلاثا الا بنية لان النبي تَشَيِّلُتُو قال لا بنة الجون و الحتي بأهاك ، متفق عليه ولم يكن النبي عَيِّلِتُهُ لِطان ثلاثا وقد نهى أمة عن ذلك ، قال الارم قلت لا بي عبدالله إن النبي عَيِّلِتُهُ قال لا بنة المجون و المعتبى المبنة فقال لا أدري، و كذلك قوله اعتدي واستبر أي رحمك لا مختص الثلاث فان ذلك بكون من الواحدة السنة فقال لا أدري، و كذلك قوله اعتدي واستبر أي رحمك لا مختص الثلاث فان ذلك بكون من الواحدة كا يكون من الثلاث ، وقد روى أبو هربرة عن رسول الله عَيْلِتُهُ أنه قال لسودة ابنة زمعة اعتدي عليكون من الثلاث ، وقد روى عشيم أنبأنا الاعمش عن المنهال بن عرو أن نهيم بن دجابة لاسدى طاق امرأنه تطليقتين ثم قال هي علي حرج و كتب في ذلك إلى عرب بن الحطاب فقال أما إنها ليست بأهونهن وأما سائر الافظات قان قان هي ظاهرة فلان معناها معنى الظاهرة فانقوله لا سبيل لي عليك ولا يعتبى وأعامان في المبتونة الما الرجعية فله عليها سبيل وسلطان وقوله انت حرة أو أعتقتك سلطان لي عليك أغا يكون في المبتونة أما الرجعية فله عليها سبيل وسلطان وقوله انت حرة أو أعتقتك يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق وبهنا الذكاح ، وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه لان الرجعية غير محرمة وكذلك حال للازواج أي بعد انقضا ، عدتك أذ لا يمكن حلها قبل ذلك والواحدة تحالها فلا نها عدتك اذ لا يمكن حلها قبل ذلك والواحدة تحالها وكذلك انكحى من شئت وسائر الالفاظ يتحق معناها بعد قضا عدتها

(القسم الثالث) الحفية نحواخرجي واذهبي وذوقي وتجرعي وانت مخلاة واختاري ووهبتك لأهلك وسائر مايدل على الفرقة رؤدي معنى الطلاق سوى القدمذ كرمفهذه ثلاث ان نواها أو أطلق قال احمد ماظهر من الطلاق فهو على ماظهر وماعنى به الطلاق

والسراح فينبني على الحلاف فيه، فمن جعله صريحا أوقع به الطلاق من غير نية ومن جعله كناية لم يوقع به الطلاقحتى ينويه وبكون عنزلة الكنايات الحفية، فان قال أردت بقولي فارقتك أي مجسمي أو بقلبي أو بمذهبي أو سرحتك من يدي أو شغلي أومن حبسي أوسرحت شعرك قبل قوله

⁽ مسئلة) (فان نوى بقوله أنت طالق من وثاق أو أراد ان يقول طاهر فسبق لسانه أو أراد أن يقول طاهر فسبق لسانه أو أراد أنها مطلقة من زوج كان قبله لم تطلق فان ادعى ذلك دين، وهل يقبل في الحكم؟ على روايتين الا ان يكون في حال الغضب أو بعد سؤالها الطلاق فلا يقبل)

اذا نوى بقوله أنت طالق من وثاق أو قال أردت أن أقول طلبتك فسبق اساني فقلت طلقتك أو نحو ذلك دين فيما بينه وبين الله تدالى (فتى علم من نفسه ذلك لم يقع عليه فيما بينه وبين ربه) قال أبوبكر لا خلاف عن أبي عبدالله انه اذا أراد أن يقول لزوجته اسقيني ماء فسبق لسانه فقال أنت طالق أو أنت حرة أنه لاطلاق فيه ونقل ابن منصور عنه انه سئل عن رجل حلف فجرى على لسانه غير ما في قلبه فقال أرجو ان يكون الامر فيه واسعاً، وهل تقبل دعواه في الحكم ? ينظر فان كان في حال الغضب أو سؤالها الطلاق لم يقبل في الحكم لان لفظه ظاهر في الطلاق وقرينة حاله تدل عليه فكانت دعواه

فهر على ماعني مثل حبلاك على غاربك اذا نوى واحدة او اثنتين اوثلاثافه وعلى ما نوى و مثل لاسبيل لي عليك ، واذا نص في هاتين على انه يرجع الى نبته ف كذلك سائر الكنايات و هذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يتم اثنتان وان نواهما وقع واحدة وقد تقدم ذكر ذلك ، وان قال انت احدة فهي كناية خفية لدكنها لا نقم بها الا و احدة وان نوى ثلاثا لا نها لا تحتمل غير الواحدة وان قال الله والطلاق لقول الله تعالى (ونني نفر قايفن الله كلا من سعته)

(فصل) والطلاق الواقع بالسكنايات رجيمالم بقع النلاث في ظاهر المذهب وهوقول الشافعي وقال أبو حنيفة كام بوائن الا اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة لانها تقتضي البينونة فتقع البينونة كقوله انتطالق ثلاثا

ولنا أنه طلاق صادف مدخولابها من غير عوض ولا استيفا عدد فوجب أن يكون رجميا كمصر يح الطلاق وما سلموه من السكنايات وقولهم أنها تقتضي البينونه قلنا فينبغي أن تبين بثلاث لان المدخول بها لاتبين الا بثلاث أو عوض

(فصل) فأما مالا يشبه الطلاق ولا يدل على الفراق كفوله اقعدي وقومي وكلي واشربي و أفري وافري وافري وافري وافري والمعميني و المديني و بارك الله عليك وغفر الله لك و ما احسنك و اشباه ذلك الميس بكناية ولا نطلق به وان نوى لان الهفظ لا بحتمل العلاق فلو وقع الطلاق به لوقع بجرد النية وقد ذكر نا أنه لا يقم جها و بهذا

خالفة للظاهر من وجهين فلا تقبل وان لم يكن في هذه الحال فظاهر كلام أحد في رواية ابن منصور وأبي الحارث أنه يقبل قوله وهو قول جابر بن زبد والشبي والحكم حكاه عنهم أبو حفس لانه فسر كلامه عا يحتمله احمالا غير بعيد فقبل كالوفال أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها اوقال الفاضي فيه روايتان (احداهما) التي ذكر ناها قال وهي ظاهر كلام احد (والثانية) لا يقبل وهو مذهب الشافعي لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر في العرف فلم يقبل في الحسم كالو أقر بعشرة ثم قال زيوفا أو صغاراً أو الى شهر ، فأما ان صرح بذلك في اللفظ فقال طلقتك من وثاقي أوفارقتك بجسمي أوسرحتك من يدي فلا شك أن الطلاق لا يقع لان ما يتصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرطوذكر أبو بكر في قوله أنت مطلقة إن هو نوى أنها مطلقة طلاقا ماضيا من زوج كان قبله لم يكن عليه شيء وان أبو بكر في قولين احدهما يقع والثاني لا يقع وهذا من قوله يقتضي ان تكون هذه اللفظة غير صريحة في أحد اله ولين قال القاضي والمنصوص عن أحمد انه صريح وهو صحيح لان هذه متصرفة من لفظ الطلاق فكانت صريحة فيه كقوله انت طالق افان قال أردت بقولي أنها مطلقة من زوج كان قبلي ففيه وجه نالث أنه يقبل ان كان وجد لان كان وجد لان كان وجد لان كان وجد لان كان وجد الن كان والوقيل أنها مطلقة من وقد ذكر نا في ذلك روايتين غير هذا الوجه

قال أبو حنيفة ، واختلف اصحاب الشانعي في قوله كلي واشريي فقال بمضهم كفولنا وقال بمضهم هو كناية لانه يحتمل كلي ألم الطلاق واشربي كأس الفراق فوتع بركمقوانا ذوقي وتجرعي

ولنا أن هذا المنظ لايستعمل بمفرده الا فيهالا ضرر فيه كنحو قوله تعالى (كلوا واشرَبوا هنيئًا بما كنتم تعملون _ وقال _ فكاره هنيئًا مريئًا)فلم يكن كناية كقرله اطمميني،وفارقذوقي وتجرعي فانه يستعمل في المسكاره كقول الله تعالمي (ذق اللك أنت العزيز السكريم _ وذوقواعذاب الحريق ردوقوا مس سقرً) وكذلك النجرع قال الله تعالى (يتجرعه ولايكاديسيفه ، فلربصح أن يلحق بهما اليس ثلها . (نصل) فان قال انا منَّك طالق أو جعل امر أنه بيدها فقالت انت طالق لم تطاق زوجته نص عليه في رواية ِ لائرم وهوقول ابن عباس والثروي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وروي ذلك عن عُمَانَ بنَ عَفَانَ رضي الله عنه، وقال مالك والشافعي تطلق اذا نوى به الطلاق وروي تحوذ لك عن عمر وأبن مسعود وعطا، والنخبي والقامم وأسحاق لان الطلاق أزالة الكاح وهو مشترك ببنها فاذا صح في احدهماصح في الآخر ولاخلاف في اله لايقم به الطلاق من غير نية

ولنا أنه محل لا يقع الطلاق باضافته اليه من غير نية فلم يتم وأن نوى كالاجنبي ولانه لو قال : أنا طالق ولم يتل منك لم يتم ولو كان محلا الطلاق لوقع بذاك كالمرأة ولان الر-ل ١١٠٠ في النكاح والمرأة مملوكة المريتم إزالة الملك باضانة لازالة إلى المالك كالهتق، وبدل على هذا أن الرجل لابوصف بأنه مطلق بخلاف المرأة ، وجا. رجل الى ابن عباس فة ل ملكت امرأني أمرها نطلقتني ثلاثًا فقال أبن عباس خطا الله نواها ان الطلاق في وليس لهاعليك ، رواه أبر عبيد والأثرم واحتج به أحد

[﴿] مسئلة ﴾ (ولو قبل له أطلقت امرأتك فقال نعم وأراد الكذب طلقت ولو قبل له ألك امرأة قال لا وأراد الكذب لم تطلق)

أما اذا قيل له اطلقت امرأنك قال نم أوقيل له امرأتك طالق فقال نعم طلقت امرأنه وإنام ينو وهذا الصحيح من مذهب الشافعي واختاره المزني لان نعم صريح في الجواب والصريح للفظ الصريح صريح ،الا ترى لو قيل له لفلان عليكالف؟ نال نم وجب عليه فان قيل له أطلقت امرأتك فقال قد كان بعض ذلك وقال أردت الايفاع وقع وان قال أردت أثني علقت طلانها بشرط قبل لان ما قاله محتمل وان قال أردت الاخبار عن شيء ماض أو تيل له ألك امرأة فقال قد طلقتها ثم قال أعاأردت أي طلقتها في نكاح آخر دين فيما بينه و بين الله تعالى وأما في الحكم فان لم يكن وجد ذلك منه لم يقبل وان كان وجد فعلى وجهبن ، واما اذا قيل له ألك امرأة ففال لا وأراد به الكذب الم يلزمه شي ولان قوله لي امرأة كناية يفتقر الى نية الطلاق واذا نوى المكذب فما نوى الطنزق فلم يقع وهكذا لو نوى أنه ايس لي امرأة تُخْدَمني او ترضينياو انني كمن لا امرأة له أيلم بنوشيئا لم تطلق لعدم النية المشترطة في الكنابة وإن أراد بهذا اللفظ طلاقها طلقت لأنها كماية صحبتها النية وبهذا قال الزمري ومالك وحماد بن ابي سليمان

(فصل) وان قال أنا منك بائن أو بري، فقد ترقف احد فيه ، قال أبر عبدا في بن حامد يتخرج على وجبين (أحدهما) لا يقم لان الرجل محل لا يقم الطلاق باضافة صر بحه اليه فلم يقم باضافة كنايته اليه كالأجنبي (والثاني) يقم لان الفظ البينونة والبراءة يوصف بها كل واحد من الزوجين ، يقال بال منها و برئت منها و برئت منه و كذبك الفظ الفرقة يضاف اليهما قال الله تعالى (وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته) وقال تعالى (يفرقون به بين المر، وزوجه) ويتال فارقته المرأة وفارقها ولا يتال طافته ولا سرحته ولا نطافا ولا تسرحا

وان قال أنا بائن ولم يقل منك فذكر الفاضي فيما اذا قال لها أمرك بيدك فقالت أنت بائن والم تقل مني انه لا يقم وجها واحدا ، وان قالت أنا بائن ونوت وقم وان قالت أنت مني بائن فعلى الوجهن فيخرج همنا شل ذلك

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ قال (واذا أتى بصريح الطلاق لزمه نواه أولم ينوه)

قد ذكرنا ان صربح الطلاق لامحتاج الى نية بل يتم من غير قصد ولا خلاف في ذلك ، ولان ما يعتبر له القول يكتنى فيه به من غير نية إذا كان صربحاً فيه كالبيم وسوا، قصد المزح أو الجد اتول النبي والله و الله و الله عن الله و الرجعة ، رواه أو داود والترمذي والله و الله عن أهل اله على أن جد الطلاق وهزله سوا، روي هذا عن همر بن الخطاب وابن مسود و محوه عن عطا، وعيدة و به قال الشاني وأبوعبيد

وابو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف ومحمد لانطلق لان هذا ليس بكناية ولكنه خبر هوكاذب فيه وليس بايقاع

ولنا أنه محتمل للطلاق لأنه أذا طلقها فليسب لهامرا أه فأشبه قوله انت بائن وغيرها من الكنايات الظاهرة وبهذا ببطل قولهم

⁽فصل) فاما لفظة الاطلاق فليست صريحة في الطلاق لانها لم يترت لها عرف الشرع ولا الاستمال فاشبهت سائر كناباته ، وذكر الفاضي فيها احمالا انها صريحة لانه لافرق بين فعلت وأفعلت نحو عظمته واعظمته وكرمته واكرمته ، وليس هذا الذي ذكره مطرداً فانهم يقولون حيبته من التحية واحيبته من الحياة واصدقت المراة صداقاً وصدقت حديثها تصديقا و فرقون بين افبل وقبل ودبر وادبر و بصر وابصر و يفرقون بين الماني المخلفة بحركة اوحرف فيقولون حمل لمافي البطن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح الثقل في الاذن و بالكسر لنقل الحمل ، وههنا فرقوا بين قيدالنكاح بالتضيف في احدهما والمهزة في الآخر ولوكان معنى اللفظين واحدا لقيل طلقت الاسير والفرس والظائر فهوطالق وطلقت الدابة فهي طالق ومطلقة ولم يسمع هذا في كلامهم وهذا مذهب الشافعي

قال أبو عبيد وهو قول سفيان وأهل العراق ، فأما لفظ الفراق والسراح فينبني على الخلاف فيه فمن جعله صريحاً أوقع به الطلاق من غير نيلة ومن لم مجعله صريحاً لم بوقع به الطلاق حتى ينويه ومكون مغزلة الكنامات الخنية

(فصل) فان قال الاعجمى لامرأته أنت طائق ولا يفهـم معنـاه لم نطاق لانه ليس بمختار الطلاق فلم يقم طلاقه كالمكره ، قان نوى موجه عندأهل العربة لم يقم أيضاً لانه لا يصح منه اختيار ما لايملمه والدلك لو نطق بكامة الكفر من لايعلم مصاها لم يكفر ، ومحتمل أن تطاق إذا نوى موجها لانه افظ بالطلاق ناوبا موجبه فأشبه العربي،وكذلك الحكم إذا قال العربي بمهشم وهولايعلم معناها

(فصل) فان قال لزوجته وأجنبية إحداكما طالق أو قال لحمانه ابنتك طالق ولها بنت سوى امرأنه ، أوكان اسم زوجته زينب فقال زينب طالق طلقت زوجته لانه لاعلك طلاق غيرها فان قال أردت الاجنبية لم يصاق نص عليه أحمد في رجل تزوج امرأة فقال لحاته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الاخرى التي ليست نزوجتي فقال يحنث ولا يترل منه وقال في رواية أبي داود في رجل له امرأنان اسهاهما فاطمة فماتت إحداهما فقال.فاطمة طالني ينوي الميتة فقال البيتة تطلمق? قال أبو داود : كأنه لا يصدقه في الحكم

وقال القاضي فيما أذا نظر الى أمرأنه وأجبية فقال أحداكا طائق وقال أردت الاجنبية فهل يقبل * على روايتين ، وقال الشافعي بقبل ههنا ولا يتبل فيما اذا قال زينب طالق وقال أردت أجنبية

[﴿] مَسَالَةً ﴾ (وان لطم امرا ته اوأطعمها او اسقاها وقال هذا طلاقك طلقت الا ان ينوي ان هذا سبب طلاقك أونحو ذلك لان هذا اللفظ كناية فيالطلاق اذا نواء به وقع ولا يقع من غير نية او دلالة حال لانه اضاف اليها الطلاق فوقع بها كما لو قال انت طالق)

وقال أبن حامد تطلق من غير نية لان تقديره أوقعت عليك طلافاً هذا الضرب من أجله فعلى قوله يكون صربحا وقال اكثر الفقهاء ليس بكناية ولا يقم به طلاق وان نوى لان هذا لايؤديمعني الطلاق ولا هو سبب له ولاحكم فيه فلم يصح التعبير به عنه كمالو قال غفرالله لك . ولنا على انه كناية انه محتمل هذا التفسير الذي ذكره ابن حامد ومحتمل ان يكون سديبا للطلاق لـكون الطلاق معلقاً عليه فصح أن يعبر به عنه ولان الكناية ما احتمات الطلاق وهذا محتمله لانه يجوز أن يكون قد علق طلاقها فلما فعله قال هذا طلاقك اخباراً لها فلزمه ذلك كفوله اعتدى ، ويدل على أنه ليس بصريح أنه احتاج إلى النقدير والصر بح لا محتاج إلى تقدير فيكون كماية، فإن نوى أن هذا سبب طلاقك أو نحو ذلك فلا تطلق لانه إذا أراد سبب الطلاق جاز أن يكون سبباً له في زمان بعد هذا الزمان

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قال أنتطالق لا شيء أو ايس بنيء أو لا يلزمك طلقت) وكذاك إن قال أنت طالق طلقة لا تقم عليك أو طالق طفلة لا ينقضي بها عدد طلاقك لانذلك

إسمها زينب لان زينب لايتناول الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دليلآخر وهوأنه لايطلق غيرزوجته فصار المنظ في زوجته أظهر فلم يقبل خلاف، فأما اذا قال احداهما فانه يتناول الاجنبية بصريحه ، وقال أصحاب الرأي وأبو ثور يقبل في الجميع لانه فسر كلامه بما يحتمله

ولنا أنه لا يحتمل غير امرأته على وجه صحيح فلم يقبل تفسيره بها كالوفسر كلامه بما لا يحتمله وكا لو قال زينب طالق عند الشانبي وما ذكروه من الفرق لا يصح فان احداكا ليس بصريح في واحدة منها أنما يتناول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محل الطلاق وخطاب غيرها به عبت كا اذا قال احداكما طالق ثم لو تناولها يصريحه لكنه صرفه عنها دليل فصار ظاهراً في غيرها ، ولما قال انهي عَيَّيْكِيَّة للمناه عنين « أحدكما كاذب لم ينصر ف إلا الى الكاذب منها وحده ولما قال حسان يعني النبي عَيَّيْكِيَّة وأبا صفيان *فشر كا لخيركا الفداء * لم ينصر ف شرها إلا الى أي سفيان وحده وخده ولما قال حسان يعني النبي عَيَّيْكِيَّة وحده وهذا في الحكم ، أما فيا بهنه و بهن الله تعالى فيدس فيه في من نفسه أنه أراد الاجنبية لم نطبق زوجته لان اللفظ محتمل له ، وإن كان غيرمقيد ولو كانت ثم قرينة دالة على ارادته الاجنبية مثل أن يدنع ببعينه ظاما أو بتخلص بها من مكروه قبل قوله في الح. كم قرينة دالة على ارادته الاجنبية مثل أن يدنع ببعينه ظاما أو بتخلص بها من مكروه قبل قوله في الح. محتماها و يصلح لها ولم يصرفه عنها فوقع به كا لو نواها

(فصل) فان كانت له امرأتان حفصة وعمرة فقال ياحفصة فأجابته عمرة فقال أنت طالق فان لم

ورفع لجميع ما أوقعه فلم يصبح كاستتناء الجميع ، وإن كان ذلكخبراً فهوكذب لان الواحدة إذاأوُقعها وقعت وهذا مذهب الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن قال أنت طالق أولا ؛ أو طالق واحدة أولا ؛ لم تطلق)

لان هذا استفهام فاذا الصلابه خرج عن أن يكون لفظاً لا يقاع و يخالف المسئلة قبلها لانه ايقاع و يحتمل أن يقع لان لفظه لفظ الا يقاع لا لفظ الاستفهام لان لفظ الاستفهام يكون بالهمزة أو نحوها فيقع ما أوقعه ولا يرتفع عا ذكره بعده كالتي قبلها ، وكذلك إن قال أنت طالق واحدة أولا ? وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رهو قياس قول الشافعي وقال محمد في هذه تقع واحدة لان قوله أولا يرجع الى مايليه من اللفظ وهو واحدة دون لفظ الا يقاع ولا يصح لان واحدة صفة للطلقة الواقعة فااتصل ارجع اليها فصار كقوله أنت طالق أولا ؟

[﴿] مَسَالَةَ ﴾ (و إن كتب طلاق امرأته ونوى الطلاق وقُع و إن نوى تجويدخطه أو غم أهله إيقع وهل تقبل دعواء في الحكم ? على روايتين)

إذا كتب طلاق زوجته و نوى الطلاق طلقت زوجته وبهذا فال الشعبي والنخمي والزهري والحكم (الحني والشمرح الحكبير) (الجزءالثامن)

تكن له نية أو نوى المجيبة وحدها طالفت وحدها لائها المطالفة درن غيرها ، وإن قال ما خاطبت بقولي أنت طالق الاحفصة و كانت حاضرة طالفت وحدها ، وإن قال علمت أن المجيبة عمرة فخاطبتها بالطلاق وأردت طلاق حفصة طالفنا مما في قولهم جميعا ، وإن قال ظننت المجيبة حفصة فطلفتها طلقت حفصة رواية واحدة وفي عمرة روايتان :

(احداهما) تطلق أيضا وهو قول النخعي وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لانه خاطبها بالطلاق وهي محل له فطلنت كإلو قصدها

(وانثانية) لاتطاق وهو قول الحسن والزهري وابي عبيد ، قال احمد في رواية بهنا في رجل له امرأتان فقال فلانة أنت طالق فالنفت فاذا هي غير التي حلف عليها قال : قال ابراهيم يطلقان والحسن يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق فلم يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق فلم تطأق كا لو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق اسأه فقال أنت طائق ، وقال أبو بكر لا يختلف كلام احمد أنها لا تطاق ، وقال الشالعي تطلق المجببة وحدها لانها مخاطبة بالطلاق فطلقت كما لو لم ينوغ برهادلا تطاق المذوبة لائه لم يخاطبها بالطلاق ولم تعترف بطلاقها وهذا يبطل بما لو علم أن المجببة عمرة فان المنوبة تطاق الرادمها الطلاق ولولا ذلك لم تعالمي بالا منراف به لان الاعتراف ما لا يوجب لا يوجب ولان الغائبة مقصودة بالنظ لطلاق نطافة كما لو علم الحال

وأبو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافي وذكر بعض أصحابه أن له قولا آخر أنه لا يقع به طلاق وإن نواه لانه فعل من قادر على النطق فلم يتمع به الطلاقكالاشارة

ولنا أن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذا أنى فيها بالطلاق وفهم منها ونواه وقع كاللفظ ولان الكتابة تقوم مقام الكانب بدلالة أن النبي عَلَيْتِيْقُو كان مأموراً بتبليغ رسالته فجمل ذلك في حق البعض بالقول وفي حق آخر بن بالكتابة الى ملوك الاطراف ولان كتاب الفاضي يقوم مقام لفظه في اثبات الديون والحقوق فان نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة فلمه لم يقع لانه لو نوى باللفظ غيير الايقاع لم يقع فالكتابة أولى ، وإذا ادعى ذلك دين فيا ينه وين الله تعالى ويقبل في الحكم في أصح الوجهين فههنا مع أنه ليس بلفظ أولى ، وإن قال نويت غم أهلي فقد عمل في ذلك أيضاً يمني أنه يؤاخذ به لقول النبي عَلَيْكِيْدُ «عفي لامتي عما أراد أن يغم أهله ووقو عطلاقه كما لو قال أنتطالق بريد به غمها ، ويحتمل أن لا يقع لانه أراد غم أهله ويون حقيقته فلا يكون ناوبا للطلاق والخبر انها يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناوبا للطلاق والخبر انها يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناوبا للطلاق والخبر انها يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناوبا للطلاق والخبر انها يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به أو الدكلام وهذا لم ينوطلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وإن أشار الى عرة فقال ياحفصة أنت ط لق وأراد طلاق عرة فسبق لسانه الى ندا. حفصة طاقت عرة وحدها لامه لم يرد بلفظه الاطلاقها وانما سبق لسانه الى غير ماأراده فأشبه مالو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق اسانه الى أنت طالق ، وأن أنى بالانظ مع علمه أن المشار البها عمرة طلقتا معا عمرة بالاشارة البها واضافة الطلاق البها وحفصة بنيته وبافظه بها ، وأن ظن أن المشار البها حفصة طلقت حفصة وفي عمرة روايتان كالني قبلها

(فصل ¹ وان لتي أجنبية ظلمها زوجته فقال : فلانة أنت طالق فاذا هي أجنبية طانت زوجته نص عليه أحد ، وقال الشافعي لاتطالق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم يقم كما لو علم أنها أجنبية فقال أنت ط لني

ولنا أنه قصد زوجته لمنظ الطلاق فطلفت كالو قال علمت أنها أجنبية وأردت طلاق زوجتي وان قال لها أنت ط لنى ولم يذكر اسم زوجته احتمل ذلك أيضا لانه قصد امرأته بلنظ الطلاق، واحتمل أن لاتطلق لأنه لم يخاطبها بالطلاق ولاذ كر اسمهامعهوان علمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طلقت ، وأن لم يردها بالطلاق لم تطلق

(فصل) وان انمي امرأة فظهما أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي يامطلقة أو لني أمته فظهما أجنبية فقال أنت حرة أو تنحي باحرة فقال ابو بكر فيمن لني امرأنه فقال تنحي يامطلقة أو ياحرة ودو لايعرفها فإذا هي زويت أو أمته لايقع بهماطقلا ولا حرية لانه لم يرد بهماذاك فلم يقع بهما شيء

فقال أبو الخطاب قد خرجها القاضي والشريف في الارشاد على روايتين (احداها) يقع وهو قول الشعبي والمنحمي والزهري والحكم لما ذكر نا من أن الكتابة تقوم مقام اللفظ (والثانية) لا يقع إلا بنيته وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص الشافعي لان الكتابة محتملة فانه يقصد بها تجربة القلم أو تجويد الحط وغم الاهل فلم يقع من غير نية ككنايات الطلاق

(مسئلة) (وإن كتبه بشيء لا يين مثل بأصبعه على وسادة أوفي الهوا ، فظاهر كلام أحمداً نه لا يقع) وقال أبو حفص العكبري يقع ، وروا ، الاثرم عرائشعبي لا نه كتب حروف الطلاق فأشبه ما لوكتبه بشيء ببين والاول أولى لان الكتابة لا تبين كالهمس بالنم بما لايستين وثم لا يقم نههنا أولى

(فصل) ولا يقع الطلاق بنير لفظ الا في موضعين (احدهما) إذاكتب الطلاق ونواه وقدذكرناه (فصل) من لا يقدر على الـكلام كالاخرس إذا طاق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم لانه لا طريق له الى الطلاق الا بالاشارة فقاءت اشارته مقام النطق

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن لم ينو شيئاً)

كسبق اللسان إلى مالم يرده، ويحتمل أن لا نعتق الامة لان العادة من الناس مخاطبة من لا يعرفها بقوله يا حرة وتطلق الزوجة لعدم العادة بالخاطبة بقواه يامطانة

(فصل) فأما غير الصريح فلا يقع الطلاق به إلابنية أودلالة حال، وقال مالك الكنايات الظاهرة كقوله أنت اثن وبتة وبتلة وحرام يتعبها الطلاق من غيرنية قال القاضي في الشرح وهذا ظاهر كلام احد والحرق لانها مستعملة في الطلاق في العرف فصارت كالصريح

ولنا أن هذه كناية لم تعرف بارادة الطلاق بها ولا اختصت به فلم يقع الطلاق بها بمجرد اللفظ كسائر الكنايات ، وأذا ثبت اعتبار النية فانها تعتبر مقارنة الفظ فان وجدت في ابتدائه وعريت عنه في سائره وقع الطلاق، وقال بهض أصحاب الشافي لا يقع فلوقال أنت بائن بنوي الطلاق وعريت نيته حين قال أنت بائن لا يقع لانالقدر الذي صاحبته النية لا يقع به شيء

ولنا أن ماتعتبرلهاانية يكنفي فيه بوجردها في أوله كالصلاة وسائر العبادات فاماان تلفظ بالكذاية

غير ناو ثم نوى بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق و كما لو نوى الطهارة بالفسل بعد فراغه منه

و مسئلة ﴾ قال (ولو قيل له ألك امرأة ? فقال لا وأراد به الكذب لم يلزمه شيء ولو قال قد طلقتها وأراد به الكذب لزمه الطلاق)

انما لم يلزمه إذا أراد الـكذب لان قوله مالي امرأة كناية تفتقر إلى نية الطلاق، وإذا نوى السكذب فما نوى الطلاق فلم يقع وهكذا لونوى أنه ليس لي امرأة تخدمني أر ترضيني أو اني كمن

من غيره فيه كالنكاح ، وأما القادر فلا يصع طلاقه بالاشارة كما لايصح نكاحه بها فان أشارالاخرس باصابعه الثلاث لم يقع الا واحدة لان اشارته لا تكفى

(مسئلة) (وصر ع الطلاق في لسان العجم بهشتم)

فاذا أتى بها العجمي وقع الطلاق منه بغير نية وقال النخعي وأبو حنيفة هو كنابة لا تطلق بهالا بنية لان مناء وخليتك وهذه اللفظة كناية

ولنا أن هذه اللفظة بلسانهم موضوعة للطلاق ويستعملونها فيه نأشبه لفظ الطلاق بالمربية ولو لم تكن هذه صريحة لم يكن في العجمية صريح في الطلاق وهذا بعيد ولا يضركونها بمنى خليتك فان معنى طلقتك خليتك أيضاً الأأنه لما كان موضوعا له تستعمل فيه كان صريحاً كذا هذه ولا خلاف في أنه أذا نوى بها الطلاق كانت طلاقا كذلك قال الشعبي والنخمي والحسن ومالك والثوري وأبو حنيفة وزفر والشافمي فان قاله العربي ولا يفهمه أو طلق لم يقم لانه لم يختر الطلاق لمدم علمه بمناه ، وأن نوى موجبه فعلى وجهين (أحدها) لا يقع لانه لا يتحقق اختياره لما لا يعلمه فأشبه ما لو نطق بكلمة الكفر فانه لا يعرف معناها (والناني) يقع لانه أن بالطلاق ناويا مقتضاه فوقع كما لو علمه

لا امرأة له أو لم ينو شيئا لم تطاق اعدم النية المشترطة في الـكناية ،وان أرادبهذا اللفظ طلاقهاطلقت لانها كناية صحبتها النية وبهذا قال الزهري ومالك وحماد بن أبي سليان وأبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف ومحد لانطلق فان هذا ليس بكناية وانما هو خبر هو كاذب فيه وليس بايقاع

ولنا أنه محتمل الطلاق لانه اذا طافها فليست له بامرأة فأشبه تواله أنت باثن وغيرها من الكذايات الظاهرة وهذا ببطل قولهم . قاما ان قال طلقتها وأراد السكذب طلقت لان لفظ الطلاق صريح يقع به الطلاق من غير نية ، وان قال خليتها أو أبنتها افتقر إلى النية لانه كذاية لابقم به الطلاق من غير نية فصل) فان قبل اله أطلقت امرأتك المفتى أوقبل له امرأتك طائق فقال نم طلقت امرأته، وان بنووهذا الصحيح من مذهب الشانعي واختيار المزني لان نم صريح في الجواب والجواب الصريح الفظ الصريح صريح ألا نرى المهلوقيل له ألفلان عليك ألف فقال نم وجب عليه و إن قبل اله المفتى الشرط قبل لانه محتمل كان بعض ذاك وقال أردت الاجبار عن شي، ماض أو قبل اله ألك اسرأة القال قد طلقتها ثم قال إنما أردت المنافقة وجد منه لم المقالة وان قال أردت الاخبار عن شي، ماض أو قبل اله ألك اسرأة القال قد طلقتها ثم قال إنما أردت الاجتمال ماقاله وان كان وجد فعلى وجهبن

(فصل) فان قال حلفت بالطلاق أو قال على يمين بالطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه وبين الله تعالى ولزمه ما أفر به في الحسكم ، ذكره القاضي وأبو الحطاب وقال أحدفي رواية محمد أبن الحسكم في الرجل يقول حانت بالطلاق ولم يكن حلف هي كذبة ليس عليه يمين ، وذلك لان

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه والمكنايات نوعان ظاهرة وهي سبعة : أنت خلية وبرية وبائن وبنة وبالة وأنت حرة وأنت الحرج . أكثر الروايات عن أبي عد الله رحمه الله كراهية الفتيا في هذه الكنايات مع ميله الى أنها ثلاث وحكى ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (احداها) أنها ثلاث (والثانية) يرجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما ولا يقتضي البينونة ولا يقتضي عدداً وروى حنبل عن أحمد ما يدل على هذا فانه قال يزيدها في مهرها إن أراد رجعتها ولو وقع ثلاث لم تبح له رجعتها ولو لم تبن لم يحتج إلى زيادة في مهرها ، واحتج الشافعي بما روى أبو داود باسناده أن ركانة بن عبد يزبد طلق امر أنه سهيمة البنة فأخبر النبي علياتية بذلك وقالوالله ما أردت إلا واحدة فقال النبي علياتية الله ماأردت الاواحدة في زمن عبان قال على بن محمد الطنافسي ما أدرت إلا واحدة فقال النبي علياتية في زمن عمر والثالثة في زمن عبان قال على بن محمد الطنافسي ما أشرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريم فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة ما أنبرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريم فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة وقدت طالق وقال الثوري وأصحاب الرأي ان نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى اثنتان لان الكناية تقتضي البينونة دون العدد والبينونة بينونتان صغرى وكبرى واحدة ولا يقع امتنان لان الكناية تقتضي البينونة دون العدد والبينونة بينونتان صغرى وكبرى

قوله حافت ايس محاف وانما هو خبر عن الحاف فاذا كان كاذبا فيه لم بصر حالفا كالو قال حافت بالله وكان كاذبا واختار أبو بكر أنه يلزمه ما أقر به وحكي في زاد المسافر عن الميموني عن أحمد أنه قال اذا قال حافت بالطلاق ولم يكن حلف بازمه الطلاق ويرجع الى نيته في الطلاق الثلاث أو الواحد وقال القاضي معنى قول أحمد بازمه الطلاق أي في الحسكم ومحتمل أنه أراد يلزمه الطلاق اذا نوى به الطلاق فجمله كناية عنه ولذاك قال يرجع إلى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقم به طلاق كسائر الكنايات وذكر فلا يقم به الطلاق على دوايتين القاضي في كتاب الاءان فيمن قل حافت بالطلاق ولم يكن حلف فهل يقم به الطلاق؟ على دوايتين

« مسئلة » قال (واذا وهب زوجته لاهاما فان قبلوها فواحدة علمك الرجمة ان كانت مدخولا مها وان لم يقبلوها فلا شيء)

هذا المنصوص عن أحمد في هذه المسئلة ، وبه قال ابن مسعود وعطا ومسروق والزهري ومكحول ومالك واسحاق وروي عن علي رضي الله عنه والنخي ان قبلوها فواحدة بائة وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وعن زيد بن ثابت والحسن ان قبلوها فثلاث وان لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وروي عن أحمد مثل ذلك ، وقال ربيعة و يحيى بن سعيد وأبو الزناد ومالك هي ثلاث على كل حال قبلوها أو ردوها وقال أبو حنيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة قبلوها أو ردوها وكذلك قال الشافعي واختلفا ههنا بنا، على اختلافها .

قالصغرى بالواحدة والكبرى بالثلاث ولو أوقمنا اثنتين كان موجبه العدد وهي لا تقتضيه ، وقال وبيعة ومالك يقع بها الثلاث وإن لم ينو الا في الحلع أو قبل الدخول قانها تطلق واحدة لانها تقتضي البينونة والبينونة كالوطاق المرأته البينونة كالوطاق الهزاق ووى النها المرأته بلفظ يقتضي البينونة ووجب الحكم بطلاق تحصل والبينونة كالوطاق الهزاأ و وى الذلاث والمناؤه الى البينونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح وافضاؤه الى البينونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح

ولنا على أنها لا تطاق إذا لم يقبلوها أنه تمليك البضم فافتتر إلى القبول كقوله اختاري وأمرك ببدك وكالنكاح وعلى أنها لا تكون ثلانا أنه لفظ محتمل فلا يحمل على الثلاث عند الاطلاق كقوله اختاري وعلى أنها رجعية نها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفا العدد فكانت رجعية كفوله أنت طالق وقوله إنها واحدة محول على ما إذا أطلق النية أو نوى واحدة فأما أن نوى ثلاثا أواثنتين فهو على ما نوى لانها كناية غير ظاهرة فيرجع إلى نيته في عددها كماثر الكنايات ، ولا بد من أن ينوي بذاك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كماية والكنايات لا بد فيها من النية كذلك ، قال القاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أيضا كا تعتبر في اختيار الزوجة إذا قال لها اختاري أو أمرك بيدك إذا ثبت هذا فان صيغة القبول أيضا كا تعتبر في اختيار الزوجة إذا قال لها اختاري أو لاجنى كالحبي كالحبي كالحبي عبها لنفها أو لاجنى كالحبي كالحبي في هبتها لاملها

(فصل) فان باع امرأنه الهبرم لم يقع به طلاق وان نوى وجذا قال الثوري واسحاق وتمال مالك تطاق و الحدة وهي أملك بنفسها لانه أنى بما يقتضى خروجها عن ملكه أشبه مالو وهبها

ولنا أن البيع لايتضمن معنى الطلاق لانه نقـل اللك بعوض والعللاق مجرد اسقاط لايقتضى الحوض دلم يقع به طلاق كقوله أطلحيني والـقبني

﴿ مسئلة ﴾ قل (وإذا قال لها أمرك بيدك فهو بيدها ران تطاول مِالم يفسخ أو يطأها)

وجملة ذلك أن الزوج مخمر ببن أن يطق بنفسه وبين أن يوكل فيه وبين أن يفوضه الى المرأة ومجملة ذلك أن الزوج مخمر ببن أن يطق بنفسه والمن أن يوكل أن النبي عَلَيْنَا فَهُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّال

كله وكذلك يعبر به عن الطلاق الذلاث كما قالت امرأة رفاعة ان رفاعة طلقني فبت طلاقي وبتله هو من القطع أبضاً وكذلك قبل في مريم البتول لانقطاعها عن النكاح ونهى النبي عَلَيْكُو عن التبتل وهو الانقطاع عن النكاح بالمكلية وكذلك الحلية والبرية بقتضيان الحلو من النكاح والبراءة منه وإذا كان اللفظ معنى فاعتبره الشرع الما يعتبره فيا يقتضيه ويؤدي معناه ولا سبيل الى البينونة بدون الثلاث فوقات ضرورة الوفاء مما يقتضيه لفظه ولا يمن ايقاع واحدة بائنة لانه لا يقدر على ايقاع ذلك بعمريم الطلاق فكذلك بكنايته ولا يفرق بين المدخول بها وغيرها لان الصحابة لم يفرقوا لان كل لفظة أوجبت الثلاث في مدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله أنت طالق ثلاثاً فأما حديث ركانة فان أحد ضعف اسناده فلالك ركه ، وقوله أنت حرة يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق همنا النكاح ، وقوله أنت الحرج يعني الحرام والائم ، قال الله تعالى (ليس على الاعمى حرج) أي اثم وأصله الضيق قال الله تعالى (فلا يكن في صدرك حرج منه) فكأنه حرمها وأثم نفسه في المساكها فصار في ضيق من أمرها وانما تكون بالبينونة على ما مر

أبداً لاينقيد ذلك بالمجلس . روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، و به قال الحسكم و ابو ثور و أبن المنذر وقال مالك والشافي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس ولا طلاق لها بعد مفارقته لانه تخبير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله اختاري

ولنا قول على رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأله ببدها قال هو لها حتى تنكل ولا نعرف له في الصحابة مخالفا فيكون اجاعا ، ولانه نوع توكيل في الطلاق فكان على التراخي كما لوجعله لأجنبي وفارق قوله اختاري قانه تخبير فان رجم الزوج فيا جعل اليها أو قال فسخت ماجملت اليك بطل وبذلك قال عطاء و ، جاهد رائشه بي والذخهي والاوزاعي واسحاق ، وقال الزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم بلك الرجوع كما لوطافت

ولنا أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيال في البيع وكما أو خاطب بذلك أجنبيا ، وقولهم عليك لايصح قان الطلاق لايصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وانما ينوب فيه غيره عنه قاذا استناب غيره فيه كان توكيلا لاغير ، ثم وأن سلم أنه تمليك قائمليك بصح الرجوع فيه قبال انصال القبول به كالبيم ، وإن وطنها الزوج كان رجوعا لانه نوع توكيل والتصرف فيا وكل فيه يبطل الوكالة وأن ردت المرأة ماجعل اليها بطل كا تبطل الوكالة بفسخ الوكيل

(فصل) ولا يقم الطلاق :جرد هذا القول مالم ينو به إيقاع طلاقها في الحال أو تطاق نفسها ومتى ودت الامر الذي جمل البها بطل ولم يقع شيء في قول أكثر أهل العلم منهم الناعم وسعيدين المسيب

﴿ مسئلة ﴾ (والحفية نحو اخرجي واذهبي وذرقي رتجري رخاينك وأنت مخلاة وأنتءا لمدة واست لي بامرأة واعتدي واستبر أي وما أشبه واختاري ووهبتك لأهلك نهذه ثلاث إن نوى ثلاثا واثننان إن نواهما رواحدة ان نواها أو الحاق)

ماظهر وماعنى به الطلاق فه وعلى ماعنى مثل حبلات على غاربك أذا نوى واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فهو على مأذوى . وقد ذكر الحرقي في قوله حبلات على غاربك في السكسايات الظاهرة : رأن قال أنت وأحدة فهي كناية خنية لكنه لايتم بها إلا واحدة وأن نوى ثلاثاذ كرد شيخنالانهالا تعتمل أكثر منها ، وأن قال أغناك الله نهالى (وان يتفرقا يغن الله كلامن سعته) قال أغناك الله فهالى (وان يتفرقا يغن الله كلامن سعته) وهذا مذ عب الشانعي ، وقال ابو حنيفة في الكنايات لايتم اثننا، وأن نواهما وتقع وأحدة وقد ذكرنا،

﴿ مسئلة ﴾ (واختاف في قوله أحقى أحلك وحلك على غاربك وتزوجي من شأت وعلات للازواج ولا سبيل لي عليك ولاسلطان في عليك وأنت علي حرام وأنت الى حرج الم عليه وخفية المحرو وغطى شعرك وقد أعتقتك فهذا عن أحمد فيها روايتان)

(إحداهما) أنها ثلاث والاخرى رجم إلى مانوا، وأن لم ينو شيئا فواحدة كسائر الكنايات

وعمر بن عبد العزيز ومسروق وعطا. و·جاهد والزهري والثوري والاوزاعي والشافعي ، وقال قتادة إن ردت فواحدة رجعية

ولنا إنه توكيل رده الوكيل أو عاليك لم يقبله المملك فلم يقع به شيء كسائر التوكيل والتمليك فأما ان نوى بهذا نطايقها في الحال طاقت في الحال ولم يحتج الى قبولها كما لو قال حبلك على غار بك

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان قالت اخترت نفسي فواحدة تملك الرجمة)

رجملة الامر أن المملكة والخيرة إذا قالت اخترت نفدي فعي واحدة رجعية روي ذلك عن هر وابن مسعود وابن عباس وبه قال عرب عبد العزيز والثوري وابن ابي ايل والشافي واسحاق وابو عبيد وابو ثور ، وروي عن علي أنها واحدة بائنة ، وبه قال ابر حنيفة وأصحابه لان تمليكه إياها أمرها يقتضي زوال سلطانه عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها ولا يحصل ذلك مع بقا. الرجمة وعن زيد بن ثابت أنها ثلاث ، وبه قال الحسن ومالك واللبث الا أن مالكا قال اذا لم تكن مدخولا بها قبل منه اذا أراد واحدة أو اثنين، وحجتهم أن ذلك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي قول مالك أن غير المدخول بها يزول سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي قول مالك أن غير المدخول بها يزول سلطانه عنها واحدة فاكن في ما

ولنا أنها لم نطاق بلهظ الثلاث ولا نوت ذلك فلم نطلق ثلاثا كما لو أنى الزوج بالكناية الحفية

• ٢٩ من كنايات الطَّلاق قول الزَّوج أمرك ببدك أواختاري نفسك (المغني والشرح الكُّير)

(فصل) وهذا اذا لم تنو أكثر من واحدة فان نوت أكثر من واحدة وقع مانوت لانها على الثلاث بالنصر بح فتملكها بالكناية كالزوج وهكذا ان أتت بشيء من الكنايات فحكها فيها حكم الزوج ان كانت بما يقع بها الئلاث من الزوج وقع بها الثلاث اذا أنت بها ، وإن كانت من الكنايات الحديثة نحو قولها لا يدخل على منحوها وقع ما نوت

قال أحماً. اذا قال لها أمرك بيدك فقالت لا يدخل على إلا باذن تنوسى في ذلك ان قالت واحدة فواحدة وان قالت أردت أن أغيظه قبل منها يعني لايقع شيء وكذلك لو جعل أمرها في يد أجنبي فأنى بهذه الكذايات لا يقم شيء حتى ينوي الوكبل الطلاق ثم ان طابق بالفظ صريح ثلاثا أو بكناية ظاهرة طلقت ثلاثا وان كان بكناية خفية وقع ما نواه

(فصل) وقوله أمرك ببدك وقوله اختاري نفسك كناية في حق الزوج يفنقر الى نية أو دلالة حال كما في سائر الكنايات فان عدما لم يقع به طلاق لانه ليس بصريح وأعا هو كناية فيفتقر الى ما يفتقر الله ما اليه سائر الكنايات وبهذا قال أبو حنيفة والشانعي . وقال ما كلا يفتقر إلى نية لائه من الكنايات الظاهرة وقد سبق الكلام معه فيها وهو أينها كناية في حق المرأة أن قبله بلفظ الكناية وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق إلى نيها إذا نوى الزوج لأن الزوج على العلاق بفعل من جهم الله يفتقر إلى نيمها كما لو قال أن تكامت مأنت طابق فتكامت وقال لا يقع الا واحدة بائن وأن نوت ثلاثا لان ذلك تخيير والنخيم لا يدخله عدد كخيار المعنقة

قبل ذلك والواحدة تحلها وكذلك انكحي من شئت مركذلك سائر الالفاظ بتحقق معناها بعد انقضاء عدتها، وذكر بعض أصحابنا اعتدى المختلف فيه والصحيح أنها من الحنية لما روى أبو هر برة أن النبى وَلَيْكَالِيْنُ قال لسودة ﴿ اعتدي ﴾ متفق عليه

(فصل) نان قال أنت طالق بائن البئة ففيه من الحلاف ماذ كرنا في السكنايات الظاهرة لانه لا يحتاج الى نبة لانه رصف بها الطلاق الصريح ، فان قال أنت طالق لا رجمة في عليك وهي مدخول بهاقال احمد اذا قال لامرأنه أنت طالق لا رجمة فبها ولا مبتوتة هذه مثل الحلية والبرية ثلاثا هكذا عندي وهو مذهب ابي حنيفة ، وان قال ولا رجمة في فيها بالواوفكذلك وقال أسحاب ابي حنيفة نكون رجمية لانه لم يصف الطافة بذلك وأغا عطف عليها

ولما أن الصفة تصح مع العطف كما لو قال بعتك بعشرة وهي مغربية وكان صفة فشمن قال الله تعالى (إلا استدهوه وهم لعبون) وان قال أنت طالق واحدة باثنا أو واحدة بتقافيها ثلاث روايات (احداهن) انها واحدة رجعية و لغو مابعدها قال احمد لاأعرف شيئا متقدما ان بواحدة تكون باثنا وهذا مذهب الشافعي لانهرصف الطامة بما لانتصف به علفت الصفة كما لو قال أنت طالق طامة لا تفع عليك (والثانية) هي ثلاث قاء ابو بكر وقال هو قول احمدلاً نه أنى بما يقتضي الثلاث فوقع ولغا

ولنا أنها موقعة الطلاق بلفظ الكناية فافتقر إلى نينها كالزوج وعلى أنه يتم الثلاث إذا نوت أن المفظ مجتمل اثلاث لأنهانختار نفها بالواحدة وبالثلاث فاذا نوياه وقع كقوله أنت باثن

(مسئلة) قال (وان طلقت نفسها ثلاثا وقال لم أجمل اليها إلا واحدة لم يلتفت الى قوله والقضاء ما قضت)

وممن قال القضاء ما قضت عمّان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن علي وفضالة بن عبيــد وبه قال سعيد بن المسبب وعطاء والزهري وعن عمر وان مسعود انها تطليقة واحدة وبه قال عطاء ومجاهد والقاسم وربيعة ومالك والاوزاعي والشانعي، وقال الشيافعي ان نوى ثلاثًا فلها أن تطلق ثلاثا وان نوى غبرذاك لمتطلق ثلاثا والقول توافي نيته

قال القاضي ونقل عبد الله عن أحمد مايدل على انه إذا نوى واحدة فعي واحدة لانه نوع تخيير فيرجم الى نيته فيه كةوله اختاري

ولنا أنه لعظ يقتضي العموم فيجميع أمرها لانه اسم جنس مضاف فيتناول الطلفات الثلاث كالو قال طاني نفسك ماشدت ولا يقبل قوله أردت واحدة لانه خلاف ماية:ضيه اللفظ ولا يدين في هذا لانه من الكنايات الظاهرة والكنايات الظاهرة تفتضي ثلاثا

(مسئلة) قال (وكذلك الحكم إذا جمله في يد غيرها)

وجملة ذلك أنه إذا جمل أمر أمرأته ببد غيرها صح وحكه حكم مالو جعله بيدها في أنه بيده في

وله واحدة كا قال أنت طالق واحدة 'لاثا (والثالثة) رواها حنبل عن احمد اذا طلق امر أنه البتة فان أمرها بيدها يزيدها في مهرها إن أراد رجمتها فهذا يدل على أنه أوقع بها واحدة باثناً لانهجمل أمرها يبدها ولوكانت رجعية لما جعل أمرها بيدها ولو وقع اللاث اا حلت له رجعتها قال أبوالحطاب هذه الرواية تخرج في جميع الكنايات الظاهرة فيكون مثل قول ابرهم النخمي ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البينونة فوقع على ماأوقمه ولم يزد على واحدة لان لفظه لم يقتض عدداً فلم بقم أكثر من وأحدة كالوقال أنت طالق ، وحمل القاضي رواية حنبل على أن ذلك بعد انقضا. العدة

﴿ مسئلة ﴾ (ومن شرط وقوع الطلاق بها أن ينوي بها الطلاق)

يعني من شرط وقوع الطلاق بالـكناية النية الطلاق لابها كناية فلا يقع بها طلاق بدون النية كالسكنابة الحفية ، وأن لم ينو شيئا ولا دلت عليه قرينة لم يقم لانه ظاهر في غير الطلاق فلم يصرف اليه عند الاطلاق كالاينصرف الصريح إلى غيره ، وان نوى بهاالطلاق وقع وذكر القاضي أنظاء ركلام احدوالخرقي أنالطلاق يتمبالكنايات الظاهرة منغير نية وهوقول مالك لانه اشتهر استعمالها فيه فلمتحتج الى نيه كالصريح ومفهوم كلام الخرقي أنه لايقع إلا بنية لانه كناية فأشبه سائر الكنايات

المجلس وبعده ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لانه توكيـل وسوا. قال له أمر أمر أتي ببدك أو قال جمات لك الحيار في طلاق امر أنيأو قال طلق امر أني ، وقال أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لانه نوع تخيير أشبه مالو قال اختاري

ولنا انه توكيل مطلق فكان على التراخي كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا فان له أن يطلقها مالم يفسخ أو يطؤها وله أن يطلق واحدة وثلاثا كالمرأة ، وليس له أن بجمل الامر إلا ببد من يجرز توكيله وهو العاقل فأما الطفل والمجنون فلا يصح أن بجمل الامر بأيديهم فان فعل فطلق واحد منهم لم يقم طلاقه ، وقال أصحاب الرأي يصح

ولنا أنها ايسا من أهل التصرف فلم يصح تصرفها كالو وكلهم في العنق ، وان جعله في يد كافر أو عبد صح لانه بمن يصح طلاته لفسه فصح توكيلها فيه ، وان جعله في يد امرأة صح لانه يصح توكيلها في المتق فصح في الطلاق كالرجل ، وان جعله في يد صبي يعقل الطلاق انبني ذلك على صحة طلانه لز وجته وقد مضى ذلك ، وقد نص أحمد همنا على اعتبار وكالته طلانه فقال : إذا قال لصبي طاق امرأتي ثلاثا فطلقها ثلاثا لا يجرز عليها حتى يعقل الطلاق ، أرأيت لو كان لهدذا الصبي امرأة فطلقها أكان يجوز طلاقه ؟ فاعتبر طلاقه بالوكانة بطلاقه لفسه ، وهكذا لو جعل أمر الصفيرة والمجنونة بيدها لم تمك ذلك ، نص عليه أحمد في امرأة صفيرة قال فا أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ليس بشي، حتى بكون مثلها يعقل وهذا لانه تصرف مجكم التوكيل وليست من أهل التصرف وظاهر كلام احد أنها اذا عقات الطلاق وقع طلاقها وان لمنبلغ التوكيل وليست من أهل التصرف وظاهر كلام احد أنها اذا عقات الطلاق وقع طلاقها وان لمنبلغ

⁽ فصل) إذا ثبت اعتبار النية فانها تعتبر مقارنة النظه فانوجدت في ابتدائه وعزبت عند في سائر، وتم الطلاق، وقال بعض أصحاب الشافعي لا يقم فلوقال أنت بائن ينوي الطلاق وعزبت نيته حين قال أنت بائن لم يقم لان القدر الذي صاحبته النية لا يقم به شي.

ولنا أن ايمتبرله النية يكنني فيه بوجردهافي أوله كالصلوات وسائر العبادات قاما ان تلفظ بالكناية غير ناو ثم نوى بها بعد فراغه منه

[﴿] مُسْئِلةً ﴾ (ألا أن يأني بها في حال الخصوبة والغضب فعلى روايتين)

ذكرهما ابو بكر والقاضي وابوالخطاب (احداهما) بقع الطلاق ذكره الحرقي. قال في رواية الميموني اذا قال لزوجيمه أنت حرة لوج، الله في الغضب أخشى أن يكون طلاقا

⁽والرواية الثانية) ليس بطلاق وهو تول أبي حنينة والشانعي الأأن أبا حنيفة يقول في اعتدي واختاري أمرك ببدك كفول في الوقوع ، واحتجا بأن هذا ليس بصريح في الطلاق ولم ينوم فلم بقع به الطلاق كحال الرضا ولان منتفى الفظ لا يتغير بالرضار الفضب ، وبحدل أن ما كان من الكنايات لا يستحمل في غير الفرنة إلا نادراً محو قوله أنت حرة لوج الله واعتدي واستجرئي رحمك وحبلك

(فصل) فان جمله في يد اثنين أو وكل اثنين في طلاق زوجته صح وليس لاحدها أن يطلق على الانفراد الا أن يجعل اليه ذلك لانه انما رضي بتصرفهما جميعاً وبهذا قال الحسن ومالكوالثوري والاوزاعي والشافعي وأبو عيد وأبن المنذر ، وأن طلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثا وقمت واحدة وبهذا قال اسحاق وقال الثوري لايقع شي.

ولنا أنهما طلفا جميعا واحدة مأذونا فيها فصح كما لوجعل اليهما واحدة

(فصل) ويصح تعلبق أمرك ببدك واختاري نفسك بالشروط، وكذلك أن جعل ذلك الى أجنبي صح مطلقا ومقيداً ومعلقا نحو أن يقول اختاري نفسك وأمرك بيدك شهراً أو اذا قدم فلان فأمرك بيدك أو اختاري نفسك يوما أو يقول ذلك لأجنبي، قال احمد اذا قال اذا كان سنة أو أجل مسمى فأمرك ببدك فاذا دخل ذلك فأمرها ببدها وليسلما قبل ذلك أمر، وقال أيضا اذا تزوج أمرأة وقال لا بيها أن جاك خبري الى ثلاث سنين والا فأمر ابنتك اليك ، فلما مضت السنون لم يأت خبره فطاقها الاب قان كان الزوج لم يرجع فيا جعل الى الاب فطلاقه جائز ورجوعه أن يشهدانه قد رجم فيا جعل الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل المسريم فإذا صح هذا فإن الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل المسريم فإذا صح هذا فإن الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل المسريم فإذا صح هذا فإن الطلاق الى من على حسب ماجمله اليه في الوقت الذي عينه له

على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك أنه يقع في حال الفضب وجواب والسؤال الطلاق من غير نية، وما كثر استعاله لعبر ذلك نحو الخرجي واذهبي وروحي تنتعي لا يقعالطلاق به الابنية ومذهب أبي حنيفة قريب من هذا ، وكلام الحرقي انما ورد في قوله أنت حرة وهو مما لا يستعمله الانسان في حق زوجته غالبا إلا كنابة عن الطلاق ، ولا يلزم من الا كنفاء كذلك بمجرد الفضب وقوع غيره من غير نبة لان ما كثر استعاله يوجد كثيراً غير مراد به العالاق في حال الرضاء فكذلك في حال الفضب إذ لاحجر عليه في استعاله والتكلم به مخلاف ما أنجر العادة بذكره قانه لما قل استعاله في غير الطلاق كان مجرد ذكره يظن منه ارادة العالاق فاذا انضم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق أو في حال الفضب قوى الظن فصار ظنا غالبا، ووجه الرواية الاخرى ان دلالة الحال تغير حكم الاقوال والافعال فان من قال لرجل ياعفيف ابن العفيف حال تعظيمه كان مدحا له ، وان قاله في حال المنه و تنقصه كان قذفا وذما ولوقال انه لا يفدر بذمة ولا يظلم حبة خردل ومااحداو في ذمة منه في حال المدح كان مدحا بليغا كاقال حسان

فما حملت من نائة فرق رحلها أبر وأرفى ذمة من محمد ولو قال في حال الذم كان هجوا قبيحا كقول النجاشي قبيلته لايفدرون بذمة ولا بظلمرن الناس حبة خردل

لاقبله ولا بعده وللزوج الرجوع في هذا لانه عقد جائز ، قال احد ولا تقبل دعواه للرجوع الابهينة لانه بما يمكن اقارة البينة عليه ، فان طلق الوكيل والزوج غائب كره للمرأة المنزوج لانه محتمل أن الزوج رجع في الوكلة وقد نص احد على منعها من النزوج لهذه العلة ، وحمله القاضي على الاستحباب والاحتياط فان غاب الوكيل كره للزوج الوطء مخافة أن يكون الوكيل طلق ومنع منه احد أيضا لحذه العلة ، وحمله القاضي أيضا على الاستحباب لان الاصل بقاء الذكاح فحمل الامن فيه على البقين ، وقول احمد رجوعه أن يشهد على أنه قد رجع فيا جمل اليه معناه أنه لا يقبل قوله أنه قد رجع اليه الا ببينة واو صدقته المرأة في أنه قد رجع قبل وإن لم تكن له ببنة

﴿ مسئَّلة ﴾ قال (ولو خيرها فاختارت فرقته من وقتها والا فلا خيار لها)

أكثر أهل العلم على أن التخيير على الفور أن اختارت في وقنها والا فلا خيار لها بعده . روي ذلك عن عمر وعمان وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم ، و به قال عطاء وجابر بنزيد ومجاهدوالشعبي والنخمي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الزهري وقتادة وابو عبيد وابن المنذر ومالك في إحدى الروايتين هو على النراخي ولها الاختيار في المجلس و بعده مالم يفخ أويطاً ، واحتج ابن المنذر بقول رسول الله والله المناشق لما خبرها و اني ذاكر لك أمراً فلاءليك أن لا تعجلي حتى قد تأمري أبو لك وهذا عنم قصره على المجلس ، ولا وجعل أمرها اليها الشها أمرك بيدك ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة روى النجاد باسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال : قضى

وقال آخر: كأن ربي لم مخاق لخشيته سواهم من جيسم الاساس انسانا

وهذا في هذا الموضع هجا. قبيح وذم حتى حكي عن حسان أنه قال : ما أراء إلا قد سلع عليهم ولولا الفرينة ودلالة الحال كان من أحسن المدح وأباغه ، وفي الافعال لو أن رجلا قصد رجلا بسيف وألحال تدل على المزح واللعب لم بجز قتله ، ولو دات الحال على الجد جاز دفعه بالفنل والغضب همنا ، لى عقد الطلاق فيقوم مقامه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن جا. جوابا لسؤالها الطلاق فقال أصحابنا يقع بها الطلاق)

لدلالة الحال عليه فالحسكم فيه كالحسكم فيها اذا أنى بها في حال الفضب على ما فيه من الحلاف ا والتنصيل والوجه لذلك ماتقدم من التوحيه . قال شيخنا والاولى في الاافاظ التي يكثر استعالها لغير الطلاق نحواخرجي واذهبي أنه لابقع ما الطلاق حتى بنو ما لالله مالا يستعمل في غير الطلاق إلا نادراً وقد ذكرنا في المسئلة التي قباها دليل ذلك عمر وعَهَانَ فِي الرَّجِلِ بِخَيْرِ امرأته أَنْ لِمَا الْخَيَارِ مَالَمْ يَتَفَرَقا ، وعَنْ عَبِدُ اللهُ بِنْ عَرْ قال مادا مَتَ فِي مَجْلُسُهَا ، وَنَحُوهُ عَنْ ابْنِ مُسْعُودُ وَجَابِرُ وَلَمْ نَعْرِفُ لَمْمُ خَالَمًا فِي الصحابة فَكَانَ اجَمَاعا ، ولا نه خيار مَلِيكُ وَكُانَ عَلَى الفُورِ كَخَيَارُ القبول ، فأما الحَبْرِ قان النبي وَيَكُلِنَهُ جَعَلَهُمَا الحَيَارُ عَلَى المُراخِي وَخَلَافنا فِي المُطابِّقِ ، وأما أمرك ببدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان مالم يقيده بتيد بخلاف مسئلتنا

(فصل) وقوله في وقتها أي عقيب كلامه ما لم يخرجا من الكلام الذي كانا غيه إلى غير ذكر الطلاق فان تفرقا عن ذلك الكلام الى كلام غيره بطل خيارها ، قال أحمد إذا قال لامر أنه اختاري فلها الخيار ما داموا في ذلك الكلام فان طال المجلس وأخذوا في كلام غير ذلك ولم تختر فلا خياد للم المغير مندهب أي حنيفة ونحوه مذهب الشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه إنه يتقيد بالمجلس وقيل هو على الفور ، وقال أحمد أيضا الخيار على مخاطبة الكلام ان تجاوبه وبجاوبها إنما هو جواب كلام ان أجابته من ساعته والا فلا شيء ، ورجهه أنه تمليك مطلق تأخر قبوله عن أول حال الامكان فلم يصح كما لو قامت من مجاسها فان قام أحدها عن المجاس قبل اختبارها بطل خيارها وقال أبو حنيفة يبطل بحيام دون قيامه بنال خيارها وقال أبو حنيفة يبطل كما يبطل بقيامه عوان كان أحدهما قائما أو شي طل الخيار وان قعد لم يبطل ، والفرق بين القيام والقمود كما يبطل الفكر والارتيا. في الخيار فيكون اعراضا والنمرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكأت أن الفيام ببطل الفكر والارتيا. في الخيار فيكون اعراضا والنمرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكأت أو متكنة مقعدت لم ببطل المن ذلك لا ببطل الفكرة، وان تشامل أعدهما بالصلاة بطل الخيار وان كانت قاعدة فاتكأت أو صلاة ما يبطل خيارها وان أضافت اليها ركه بين أخريين بطل خيارها، وان أكات شيئا يسيرا

⁽ فصل) فان اى أنه لم ينو فالمنصوص عن أحمد هها أنه لا يصدق في عدم النية . قال في رواية الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكن سألته الطلاق وان كان بينها غضب قبل ذلك ففرق بين كونه جواباً للسؤال وكونه في حال الغضب وذلك لان الجواب ينصرف الى السؤال فلو قال لي عندلك دينار قال نعم أو صدقت كان اقراراً به ولم يقبل تفسيره بغير الاقرار ، ولو قال زوجتك ابنتي أو بعتك ثوبي هذا قال قبات كنى هذا ولم محتج الى زيادة عليه، ولو أراد بالكناية حال الغضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم يقم الطلاق لانه أو أراده بالصريح لم يقم فالكناية أولى، وإذا ادعى ذلك دين، وهل يقبل في الحكم ? ظاهر كلام أحمد في رواية الحارث انه يصدق وان كان فى حال الغضب فلا يصدق ان كان جوا بالسؤال الطلاق .

ونقل عنه في موضع آخر أنه قال : أنت خلية أو برية أو بائن ولم يمكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق ففهومه أنه لا يصدق مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح أنه يصدق لما روى سعيد باسناده أن رجلا خطب الى قوم فقالوا لا نزوجك حتى تطلق أمر أتك فقال قد طلقت ثلاثا و فروجومها ثم أمسك امر أته فقالوا ألم تقل ابك طلقت ثلاثا قال ألم تعلموا

أو قاات بسم الله أو سبحت شيئا يسيراً لم يبطل لان ذلك ليس باعراض، وان قالت ادعولي شهوداً اشهده على ذلك لم يبطل خيارها ، وان كانت راكبة فسارت بطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي المهدم على ذلك لم يبطل خيارها ، وان كانت راكبة فسارت بطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي (فصل) فان جمل لها الحيار متى شارت أو في مدة فلها ذلك في تلك المدة واذا قال اختاري اذا شئت أو متى شاشت أو متى ما شئت فلها ذلك لان هذه تفيد جعل الحيار لها في عوم الاوقات وان قال اختاري اليرم وغدا و بعد غد فلها ذلك ، فان ردت الحيار في الاول بطل كله وكذلك ان قال لا تعجلي حتى تستأمري أبويك و نحوه فلها الحيار على النراخي فان النبي ويتنظيني قال ذلك لمائشة فدل على أن خيارها لا يبطل بالناخير ، وان قال اختاري نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل في الثاني ، وقال أبو حنيفة لا يبطل في المسئلة الاولى أيضا لا نعما خياران في زمنين فلم يبطل أحدها ود الآخر قياسا على المسئلة الثانية

و لنا أنه خيار واحد في مدة واحدة فاذا طل أوله بطل الم بمده كالو كان الحيار في يوم واحد وكخيار الشرط وخيار المعتقة ولا نسلم أنهما خياران وأنما هو خيار واحد في يرمين، وفارق ماأذاقال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غداً فانهما خياران لان كل واحد ثبت بسبب فرده ولوخيرها شهراً فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الحيار

ولنا أنها استوفت ما جمل لها في هذا العقد الم يكن لها في عقد ثان كا لو اشترط الحيار في سلعة مدة ثم فسخ ثم اشتراها بعقد آخر في ثلك المدة ولولم تختر نفسها أو اختارت زوجها وطانها الزوج ثم تروجها بطلخيارهالان الحيار المشروط في عقد لا يُدْ ت في عقد سواه كافي البيم والحكم في قوله أمرك بيدك في هذا

أبي تزوجت فلانة وطلقتها ثم تزوجت فلانة ثم طلقتها ، ثم تزوجت فلانة وطلقتها ، فسثل عثمان عن ذلك فقال : له نيته ولانه أمر تعتبر نيته فيه فقبل قوله فيما يحتمله ، كما لوكرر لفظاً وقال أردت التوكيد والله أعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى نوى بالكناية الطلاق وقع بالظاهرة الاث وإن نوى واحدة)

هذا ظاهر المذهب لما ذكرنا من اجماع الصحابة وعنه يقع مانواه وهومذهب الشافعيكالكنايات الحفية ولحديث ركانة ، وعنه يقع واحدة باثنة وهي رواية حنبل لما ذكرنا من قبل ويقع بالحفية مانواه لأنه محتمل وهو قول الشافعي إلا إذا قال أنت واحدة فأنه لا يقع بها إلا واحدة وإن نوى ثلاثاًلامها لا تحتمل غير الواحدة ذكره شيخنا .

(فصل) والطلاق الواقع بالكنايات رجمي مالم يقع به الثلاث في ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة كام بوائن إلا اعتدي واستبرئي رحمك وأنت واحدة لام اتقتضي البينونة فيقم كقوله أنت طالق ثلاثاً

ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاه عددفوجب أن يكون رجعياً كصريح

كله كالحكم في التخيير لانه نوع تخيير ولوقال لها اختاري أو أمرك ببدك اليوه وبعد الفدفر دت في اليوم الاولم يبطل بعد في غدلانهما خيار ان ينفصل أحدها من صاحبه الم ببطل أحدها ببطلان الآخر بخلاف ما اذاكان الزمان متصلا والافظ واحدا فائه خيار واحد فبطل كاء ببطلان بعضه وان قال لك الحيار يوما أو أمرك ببدك يوما فابتداؤه من حين نطق به الى مثله من الفد لانه لا يكن استكال يوم بهامه لا بذلك أوان قال شهراً فن ساءة نطق الى استكال ثلاثين يوما الى مثل اللك الساءة وان قال الشهر أو اليوم أو السنة فهو على ما بقى من اليوم والشهر والسنة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس لهما ان يخار أكثرمن واحدة الاان يجمل اليها أكثرمن ذلك)

وجملة الامران لفظة التخيير لاتنتضي بمطلقها أكثر من نطليقة رجعية قال احمد هذاقول ابن عمرو وابن مسعود وزيد بن ثابت وهمر وعائشة رضي الله عنهم وروي ذلك عن جابر وعبد الله بن عمرو وقال ابن حبيفة هي واحدة بائر وهو قول ابن شهرمة لان اختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون الابالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لانبين بأقل من ثلاث الا ان تكون بعوض

ولما اجماع صحابة رضي الله عنهم قان من سمينا منهم قلوا الداختارت فسهافهي واحدة وهو أحق بها رواه النجاد عنهم باسانيده ولاز قوله اختاري تفويض مطاق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم زذاك طاءة واحدة ولا يجوز ان تكون باثنا لانها طافة بغير عرض لم يكل بها العدد بعدالدخول

الطلاق وما سلموه من الـكمنايات وقولهم أنها تقتضي البينونة قلنا فيذبني أن تبين بثلاثلانالمدخول بها لاتبين إلا بعوض أو ثلاث .

﴿ مسئلة ﴾ (وأما ما لا يدل على الطلاق نحو كلي واشربي واقعدي واقربي وبارك الله عليك وأنت مليحة أر قبيحة وقومي وأطعميني واسقيني وغنر الله لك وما أحسنك وأشباه ذلك فليس بكناية ولا تطلق بهوان نوى)

لان اللفظ لايحتمل الطلاق فلو وقع بهالطلاق وقع بمجرد النية وقد ذكرنا أنه لا يقع بها وهذا مذهب أب حنيفة ، واختلف أصحاب الشافعي في قوله كلي واشربي فقال بمضهم كفولنا ، وقال بمضهم هو كناية لانه يحتمل كلي ألم الطلاق واشربي كأس الفراق نوقع كقوله ذوقي أو تجرعي

ولنا أن هذا اللفظ لا يستعمل بمفرده إلا فيما لاضرر فيـه كنحو قوله تعالى (كلوا واشربو هنيئاً بما كنتم تعملون) وقال (فـكلوه هنيئاً مربئاً) فلم يكن كناية كقوله أطعميني وفارق ذوقي وتجرعي فانه يستعمل في المـكاره لقول الله سبحانه (ذق إلك أنت العزيز الكريم _ وذوقوا عذاب الحريق _ فانه يستعمل في المـكاره لقول الله سبحانه (ذق إلك أنت العزيز الكريم _ وذوقوا عذاب الحريق _ (المنى والنمر حوالكبير)

فأشبه مالو طلقها واحدة ومخالف قوله امرك ببدك فاناه وموانه المهرجاس فيتناول جيم اورها الكنان جمل البها أكثر من ذلك فاها ماجمل البها الوا، جمله بانظه شل أن يقول اختاري ماشت أواختاري الطلقات الثلاث ان شئت فاها ان مختار ذلك فان قال اختاري من الثلاث ماشئت فلها ان مختار واحدة أو اثنتين وليس لها اختيار الثلاث بكالها لان من لقته يض فقد جمل لها اختيار بعض الثلاث فلا يكون لها اختيار الجيم أو جمله نينه وهو ان ينوي بقوله اختاري عدداً فاله يرجع الى مانواه لان قوله اختاري كناية خلية فين نوى ثلاثا أو اختار خلية فين خلي مانوى وان اطاق النية نهي واحدة وان نوى ثلاثا فطلقت أقل منهاوقع ماطلقته لاله يعتبر قولها جيما فيقع ما اجتمعا عليه كالوكباين اذا طاق واحد منهما واحدة والآخر ثلاثا في أو في المناوقع عدما أو ردت الخيار أو الامر لم يقع شي، نص عليه احمد في رواية الجادة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن شبرمة وابن أبي لبلي والثوري والشافعي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة برجعة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الواية في على ورواه المحاق بن منصور عن أحدقال فان اختارت زوجها فواحدة بمك لرجمة وان اختارت فوجه هذه الرواية في ولنا أبو بكر انفرد بهذا المحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية فسها فثلاث قال أبو بكر انفرد بهذا المحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية ولنا قول عائشة قد خيرنا رسول الله من على مناور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية ولنات المرازي عيم الطلاق فوقع بها بمجردها كسائر كناياته وكقوله انكمي من شئت

وذوقوا مس سقر) وكذلك انتجرع، قال الله تعالى (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) فلم يصح أن يلحق بها ما ليس مثلها.

و مسئلة و (وكذلك قوله أنا طالق لار الزوج ايس محلاللطلاق ، وإن قال: أامنك طالق لم تطلق زوجته انس عليه في رواية الاثرم في رجل جبل أمر امر أته بيدها ففاات أنت طالق لم تطلق وهو قول ابن عباس والثوري وأبي سعيد وأصحاب الرأي وابن المذر . وروي ذلك عن عمان رضي الله عنه ويحتمل أنه كناية يطلق به اذا نوى وبه قال مالك والشافعي وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وعطاء والقامم واسحاق لان الطلاق ازالة الذكاح وهو مشترك بينها فاذا صحفي أحدهم اصحفي الآخر ولا خلاف في أنه لا يقع به الطلاق من غير نية .

ولنا أنه محل لا يقع الطلاق اذا أضافه اليه من غير نية فلم يقع وان نوى كالاجنبي ولانه لوقال أنا طالق ولم يفل منك لم يقع ولوكان محلا للطلاق لوقع بذلك كالمرأة ولأن الرجل مالك في النسكاح والمرأة مملوكة فلم تقع ازالة الملك بالاضافة إلى المالك كالمتق ويدل على هذا أن الرجل لا يوصف بأنه مطاق بخلاف المرأة وجاء رجل الى ابن عباس فغال ما كت امرأتي أمر ها فطلقتني ثلاثاً فقال ابن عباس خطأ الله نواها أن الطلاق لك وليس لها عليك ، رواء أبو عبيد والاثرم واحتج به أحمد

بدأ بي فقال و اني تخبرك خبراً فلا عليك ان لا تتبحلي حتى تستامري ابوبك - ثم قال ان الله تعالى قال (باليها النبي قل لا زواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينها - حتى باغ ان الله أعد المحسنات منكن أجراً عظيا) فقالت في أي هذا استأمر أبوي في فاني اريد الله ورسولا والدار الآخرة قالت ثم فعل ازواج النبي عَيَّلِيَّةٍ مثل مافعات متفق عليها قال مسروق ما ابالي خيرت امرأني واحدة أو مائة أو أنها بعد ان تختاري ولانها مخيرة اختارت النكاح فلم يتم بها الطلاق كالمعتقة تحت عبد، فأما ان قالت اخترت نفسي فيفتتر الى نيتها لانه ليظ كناية منها فان نوى احدها دون الا خر لم يقم لان الزوج اذا لم ينو ها فوض البها الطلاق فلا يصح ان بوقعه وان نوى ولم تنوهي فقد فوض البها الطلاق فا أوقعته فلم يقم شي. كا لو وكل وكيلا في الطلاق فلم يطلق وان نوبا جيعا وقم مانوياه من العدد ان اتنفا فيه ، وان نوى أحدهما فلم يقم

(فصل) وان قال أمرك بيدك أو اختاري فقالت قبلت لم يقع شي، لان أمرك بيدك توكيل فقولها في جوابه : قبلت ، ينصرف الى قبول الوكال فلم يتم شي، كا لو قال لاجنبي أمر امرأتي بيدك فقال قبلت وقوله اخاري في معناه ، وكذلك ان قالت أخذت أمري نص عليها أحمد في رواية ابراهيم بن هاني. إذا قال لامرأته امرك ببدك فقالت قبلت ليس بشي، حتى تبين ، وقال اذا قالت أخذت أمري ليس بشيء قال وإذا قال لامرأته اختاري فقالت قبلت نفسي أو قالت اخترت نفسي كان أبين ، قال القاضي ولو قالت اخترت ولم نقل نفسي لم تطلق وان نوت ولو قال لزوج اختاري ولم قلل نفسي كلام الزوج أو جوابها ما مرف الكلام ولم يقل نفس المناها ما يكن في كلام الزوج أو جوابها ما مصرف الكلام

[﴿] مَسَّلَةً ﴾ (وان قال أيا منك باثن أو حرام فهل هو كناية أو لا ? على وجهين)

اذا قال أنا منك بائن أو بريء فقد توقف أحمد عنها وقال أبو عبد الله بن حامد يتخرج على وجهين (أحدهما) لا يقم لان الرجل محل لا يقع الطلاق بإضافة صريحه اليه ، فلم يقع بإضافة كنايته اليه كالاجنبي . (والثانبي) يقع لان لفظ البينونة والبراءة والتحريم يوصف به كل واحد من الزوجين يقال بان منها وبات منه ، وحرم عليها وحرمت عليه ، وكذلك لفظ الفرقة يضاف اليها ، قال الله تعالى (وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته) وقال تعالى (ما فرقون به بين المرء وزوجه) ويقال فارقته المرأة وفارقها ، ولا يفال طلقته ولا سرحته ولا تطلقا ولا تسرحا . فان قال : أنا بائن ولم يقل منك فذكر القاضي فيما اذا قال لها : أمرك بيدك ، فقالت : أنت بائن ولم تقل مني ، أنه لا يقع ، وجهاً واحداً ، وإن قالت أنا بائن ونوت وقع ، وان قالت أنت مني بائن فعلى وجهاً واحداً ، وإن قالت أنا بائن ونوت وقع ، وان قالت أنت مني بائن فعلى وجهان فيخرج هها مثل ذلك .

[﴿] مَنْلَةً ﴾ (وَانْ قَالَتَ أَنْتُ عَلِي كَظَهُرُ أَمِي ، تَنْوِي بِهُ الطّلاقُ لَمْ يَقْعُ وَكَانَ ظَهَارًا) لانه صريح فلم يكن كناية في الطّلاق كما لا يكون الطّلاق كناية في الظهار ولان الظهار يشبه بمن

اليه لانذلك في حكم النف ير فاذا عرى عن ذلك لم يصح ، وأن قالت أخترت زوجي أو أخترت المبقاء على الذكاح أو رددت الحيار أورددت عليك منهتك بطل الحيار ، وأن قالت اخترت أهلي أو أبوي ونوت وقع الطلاق لان هذا يصلح كناية من الزوج فها أذا قال ألمقي بأهلك فكذلك منها ، وأن قالت اخترت الازواج فكذلك كان كناية منه في قوله : أنكحى من شئت

(فصل) فان كُرر لفظة الخيار فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان أنما يردد عليها ليفهمها وليس نيته ثلاثا فهي واحدة وان كان أراد بذلك ثلاثا فهي ثلاث، فرد الامر الى نيتمه في ذلك ومهمذا قال الشافعي، وقال أبر حنيفة اذا قبلت وقع ثلاثا لانه كرر ما يقم به الطلاق فتكرر كا لو كرر الطلاق

ولنا انه محتمل التأكيد فاذا قصده قبل منه كما لو قال أنت طالق الطلاق وان أطاق فقد روي عن أحدد مايدل على انها واحدة بملك الرجهة وهذا اختيار القداضي ومذهب عطاه وأبي ثور لان تكرير التخيير لا يزيد به الحيار كشرط الحيار في البيع ، وروي عن أحمد اذا قال لامرأته اختاري فقالت اخترت نفسي هي واحدة إلا أن يقول اختاري اختاري اختاري وهذا يدل على انها تطلق ثلاثا ونحوه قال الشعبي والنخمي وأصحاب الرأي ومالك لان الافظة الواحدة تقتضي طلقة فاذا تكررت اقتضت ثلاثا كافظة المطلاق

(فصل) فان قال لزوجته طافى نفسك ونوى عدداً فهو على مانوى وان أطلق من غير نية لم

هي محرمة على النا بيد والطلاق يفيد تحريماً غير مؤبد فلم تصح الكناية باحدهما عن الآخر ولو صرح به وقال أعنى به الطلاق لم يصر طلاقاً لانه لا تصلح الكناية به عنه

[﴿] مَسَالِةً ﴾ (وان قال أنت على حرام أو ما أحل الله على حرام نفيه ثلاث روايات (احداهن) أنه ظهار وان نوى الطلاق اختاره الخرقي (والثانية) كناية ظاهرة (والثانثة) هو يمين)

اذا قال ذلك أو أطلق فهو ظهار وقال الشافعي لا شيء عليه ، ولا قول آخر عليه كفارة بمين وليس عيناً وقال أبو حنيفة هو بمين وقد روي ذلك عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود وقال سعيد ثنا خالد بن عبد الله عن جو ببر عن الضحاك أن أبا بكر وعمر وابن مسعود قالوا في الحرام إنه بمين وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعن أحمد ما يدل على ذلك لان الله تعالى قال (لم تحرم ما أحل الله لك ﴿) ثم قال (قدفرض الله لـكم تحلة أبما نكم) وقال ابن عباس (لقد كان الـكم نبير طلاق فوجه الاول أنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجبت به كفارة الظهار كالوقال أنت على حرام كظهر أمي فأما أن نوى غير الظهار فالمنصوص عن بغير طلاق فوجبت به كفارة الظهار نوى الطلاق أو لم بنوه ذكره الحرقي وعمن قال إنه ظهار عمان بن

يملك الا واحدة لان الامر المطاق بتناول أقل ما يقم عليه الاسم وكذلك الحكم لو وكل أجنبيا ققال طاق زوجتي فالحكم على ماذكرناه وقال أحمد إذا قال لامرأته طلقي نفسك ونوى ثلاثا فطافت نفسها ثلاثا نهي ثلاث وان كان نوى واحدة فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة وثلاثا فأيهما نواه فقد نوى بلفظه مااحتماه وان لم ينو تناول اليقيين وهو الواحدة فان طلقت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لانه توكيل وقال القاضي إذا قال لها طلقي نفسك تنيد بالمجلس لانه تنويض الطلاق البها فتقيد بالمجلس كة وله اختاري

ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على التراخي كتوكيل الاجنبي وكقوله أمرك بيدك. وفارق اختاري فانه تخيير، وماذكرو بنتقض بقوله أمرك ببدك ولها أن توقع الطلاق بلمظ الصريح وبالكناية معالنية وقال بعض أصحاب الشافعي ليسلها أن توقعه بالكناية لانه فوضه اليها بلمظ الصريح فلا يصح أن توقع غير ما فوض البها

ولنا أنه فوض اليها الطلاق وقد أوقعته فوقع كما لو أوقعته بلفظ الصريح وما ذكره غير صحيح فان التوكيل في شيء لا يقتضي أن يكون إيقاعه بلفظ الأمرمنجهته كما لوكيله بع داريجاز له بيعها بلفظ التمليك وان قال لها طلقي ثلاثا فطلقت واحدة وقع نص عليه ، وقال مالك لا يقع شيء لانها لم تمثل أمره .

ولنا أنها ملكت إيقاع ثلاث فملسكت إيقاع واحدة كالموكل ولانه لو قال وهبتك هؤلا. العبيد الثلاثة نقال قبلت واحداً منهم صح كمذا ههذا وان قال طلقي واحدة فطلقت الانا، وقعت واحدة

عنان وأبو قلابة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي وروى الأثرم باسناده عن ن عباس في الحرام أنه محربر رقبة قان لم بجد فصيام شهر بن متنابعين أو اطعام ستين مسكيناً ولانه صريح في تحريما فكان ظهاراً وان نوى غيره كقولها أن على كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوى به الطلاق اخاف أن يكون ثلاثاً ولا افتي به وهذا مثل قوله في السكنايات الظاهرة فكانه جعله من كنايات الطلاق يقع به الطلاق اذا نواه ، ونقل عنه البغوي في رجل قال لامرأته أمرك بيدك فقالت أنا عليك حرام فقد حرمت عليه فجمله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل واختاره ابن عقيل وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وروي ذلك عن ابن مسعود وممن روي عنه طلاق ثلاث علي ولاير بن أبت وأبوهر برة والحسن البصري وابن أبي ليلى وهو مذهب مالك في المدخول بها لان الطلاق نوع تحربم فصح ان يكنى به عنه كقوله انتبان فان لم ينو به الطلاق لم يكن طلاق أعال لانه ليس بصريح في الطلاق فان لم ينو ملم بق علم مضى من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي كل على اصله و بمكن حمل على اليقين وقد روي على ما مضى من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي كل على اصله و بمكن حمله على اليقين وقد روي على المنه في النه بن وقد روي المنه المناب وقد روي المنه و المنه و المنه و المنه والمنه وال

نص عليه أيضاً ، وبه قال مائك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يقع شيء لانها لم نأت بما يصلح قبولاً فلم يصح كما لو قال بمنك نصف هذا العبد فقال قبلت البيم في جميمه

وَلَنَا أَنَّهَا أُوقَاتَ طَلَافًا مَأْذُرُنَا فَيَهُ وَغِيرِم فَوَقَمَ الْمَأْذُونَ فَيْهُ دَرِنَ غَيْرِهُ كَا لُو قَالَ طَلْقِي نَفْسَكُ فطانمت نفسها وضرائرها قان قال طُلقى نفسك فقالت أنا ماالق ان قدم زيد لم يصحلانا ذنه انصرف إلى المنجز فلم يتناول المعلق على شرط وحكم توكيل الاجنى في الطلاق كحكمها في ما ذكرناه كله

(فصل) نقل عنه ابو الحارث اذا قال طلقي نفسك طلاق السنة قالت قد طلقت نفسي ثلاثًا هي واحدة وهو أحق برجمتها إنما كان كذلك لآن التوكيل بافظ يتنارل أقل ما يقع عايه اللفظ وهو طاقة وأحدة سما وطلاق السنة في الصحيح طانة وأعدة في طهر لم يصبها فيه

(فصل) ويجرز أن بجمل أمر امرأنَه بيدها بعوض وحكمه حكم ما لا عوض له في أزلهالرجوع فيها جمل لها وانه يبطل بالوطء ، قال أحمد اذا قالت امرأته اجمل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا قبض العبد وجمل أمرها ببدها فاما أن تخسار ما لم يطأها أوينقضه وذلك لأبه توكيل والتركيل لايلزم بدخول العوض فيه وكذلك الفليك بموض لا بلزم مالم يتصل به القبول كالبيم

(نصل) اذا اختامًا فقال الزوج لم أنو الطلاق بالفظ الاختيار وأمرك بيدك وقالت بل نويت كان القول قوله لأنه أعلم بنيته ولا سبيل الى معرفته الا من جهته ما لم يكن جراب سؤال أو معهما دلالة حال وأن قال لم تنو الطلاق باختيار نفسك وقالت بل نويت فالغول قولها لما ذكرنا، وأنقالت

عن احمد ما يدل عليه قال اذا قال انت على حرام اعنى به طلاقا فهي وأحدة وروي هذا عن عمر ان الخطاب والزهري وقد روي عن مسروق وأي سلمة ن عبد الرحمن والشعبي ليس بشيء لأنه قول هو كاذب فيه وهـ ذا يبطل بالظهـ ار لانه منكر من القول وزور ، وقد أوجب الـكفارة ولان هذا ايقاع للطلاق فأشبه قوله انت بأن وانت طالق ورويءن احمد أنه اذا نوى اليمين كان يميناً وهذا مذهب ابن مسعود وقول ابي حنيفة والشافعيونمن روي عنه: عليه كفارة عين ابو بكرالصديق وعمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وطاوس وسلمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المنفق عليه عن سعيد بن جبير أنه سمم أن عباس قول أذاحر مالرجل عليه امراته فهي يمين يكفرها وقال (القدكان الكم في رسول الله اسوة حسنة)ولان الله قال (ياايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبنغي مرضات أزواجك والله غفور رحم ? * قد فرض الله لـكم تحلة ايمانكم) فحِمل الحرام يمينا ومعنى قوله نوى يميناً والله اعبر انه نوى بقوله انت على حرام ترك وطئها واجتنابها وأقام ذلك مقام والله لاوطأتك

﴿مسئلة﴾ (وان قال ما احل الله على حرام اعني بهالطلاق فقال احمد تطلق امراته ثلاثاً وان قال اعنى به طلاقاً طاقت واحدة) قد اخترت نفسي وأنكر وجود الاختيار منها فالتول قوله لانه منكر له وهو بما عكنه علمه وتمكنها اقامة البينة عليه فاشبه مالو علق طلاقها على دخول الدار فادعته فأنبكر.

(فصل) اذا قال لزوجته أنت على حرام وأطلق فهو ظهار وقال الشانعي لا شي. عليه وله قول آخر عليه كفارة يمين وليس ببمين ، وقال أبو حنياة هو يمين وقد روي ذلك عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهم ، وقال سعيد حِدثنا خالد بن عبدالله عن جويبر عن الضحاك أن أبا بكر وعمر وابن مسعود قالوا في الحرام عين وبة قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بنجبير وعن أحمد مايدل على ذلك لان الله تعالى قال (لم تحرم ما أحل الله لك) ثم قال (قد فرض الله المكم تحالة أيمانه كم) وقال ابن عباس (القد كان المكم في رسول الله أسوة حسنة) ولانه تحريم الحلال أشبه تحربم الأمة .

ولنا أنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجبتبه كفارة الظهاركا لو قال أنت علي حرام كظهر أمي فأما أن نوى غير الظهار فالمنصوص عن أحمد في رواية جاءة أنه ظهار نوي الطلاق أو لم ينز. وذكره الحرقي في موضم غير هذا وممن قال أنه ظهار عمان بن عفان وابن عباس وأبو قلابة وسفيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي روي الاثرم باسناده عن ابن عباس في الحرام أنه تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متنابمين أو اطعام ستين مسكيناً ولانه صربح في تحريمها فكان ظهاراً وان نوى غيره كقوله أنت علي كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوي الطلاق كان طلاقا فال اذا قال ما أحل الله علي حرام يعني به الطلاق أخاف أن يكون ثلاثًا ولا أنتي به رهذا .ثل قوله في الـكنايات الظاهرة فكانه جعله من

رواه الجماعة عن أحمد فروى أبو عبدالله النيسابوري أنه قال إذاقال أنت على حرام أريد مه الطلاق كنت أفول إنها طائق يكفر كفارة الظهار وهذاكا نه رجوع عن قوله إنه طلاق ووجهم أنه صريح في الظهار فلم يصر طلاقاً بقوله أريد به الطائرة كمالو قال أنت على كظهر أي أعنى به الطلاق قال الفاضي ولكن حماعة أصحابنا على أنه طلاق وهي الرواية المشهورة التي رواها عنه الجماعة لانه صرح بلفظ الطلاق فكان طلافاً كمانو ضرمها وقال هذا طلاقك وليس هذا صربحا في الظهار وإنماهو صر بح في التحريم والتحريم يتنوع الى تحريم بالظهار وإلى تحريم بالطلاق فادًا بين بلفظه إرادة تحريم الطلاق وجب صرفه اليه وفارق نموله أنت على كظهر أمي فانه صريح فيالظهار وهو تحريم لا يرتفع إلا بالكفارة فلم يمكن جمل ذلك طلاقاً بخلاف مسئلتنا ثم انقال أعني به الطلاق أو نوى به ثلاثاً فهي ثلاث لص عليه أحمد لانه أن بالا لف واللام التي الاستغراق تفسيراً للتحريم فدخل فيهالطلاق كله وإذا نوى الثلاث فقد نوى بلفظه مايحتمله من الطلاق فوقع كما لو قال أنت َبائن وعنه لا يكون ثلاثاً حتى ينويها سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن لان الألف واللام تكون لغير الاستغراق في أكثر أساء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلافاً واحداً نصعليه

كنايات الطلاق يقم به الطلاق إذا نواه ونقل عنه البغري في رجل قال لامرأته أمرك ببدك فقالت أنا عايك حرام فقد حرمت عايه فجمله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل ، واختاره أن عقبل وهو ، ذهب أبي حنيفة والشافعي ، وروي ذلك عن ابن مسعود ونمن روي عنه أنه طلاق ثلاث على وزيد بن ثابت رابر هربرة والحسن البصري وابن أبي ليل وهو مذهب مانك في المدخول بهالان الطلاق نوع تحريم فصح أن يكني به عنه كقوله أنت بائن فاما ان لم ينو الطلاق فلا يكون طلاقا بحال لأنه ايس بعمريح في الطلاق فاذا لم ينو معه لم يقع به طلاق كماثر الكنايات ، وأن قلنا أنه كناية في الطلاق ونوى برفجكه حكم السكنايات الظاهرة على مامضي من الاختلاف فيها وهو قول ماك وأبي حنيفة والشانعي كل على أصاه ويمكن حمله على الـكنامات الحفية اذا قلنا ان الرجمة محرمة لان أقل ما تحرم به الزوجة طانة رجمية فحمل على اليقين ، وقد روي عن احمد مايدل عليه فأن قال اذا قال انت علي حرام اعني به طلاقا فعي واحدة وروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والزهري وقد روي عن مسروق وأبي سلمة بن عبد الرحن والشمبي ابس بثي. لانه تول هو كاذب فيه رهذا يبطل بالظهار فانه منكر من القول وزور وقد وجبت السكفارة ولان هذا أيقاع العلاق فأشبه قوله أنت بائن أوانت طالق وروي عن أحمد إنه إذانوي ليمين كان يمينا فانه قبل في رواية ، إنا أنه إذا قال انت علي حرام ونوى بمينا ثم تركها أربعة أشهر قال هو عين وانما الايلا. ان محلف بالله ان لايقرب امرأته فظاهر هذا أنه اذا نوى اليمين كانت يمنها وهذامذهب بن مسمود وقول أبي حنيفة والشافعي ويمن روي عنه: عليمه كفارة يمين أبو بكر الصديق وعر وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب

أحمد وقال في رواية حنبل إذا قال أعني طلاناً فهي واحدة أوائنتان إذا لم يكن فيه الأ لف واللام وعنه أنه ظهار فيهما وقد ذكر اه وذكرنا دليله

﴿ مَسَّلَةِ ﴾ (وإنقال أنت علي كالمينة والدم وقعر مانواه من الطلاق والظهار واليمين وإن لم ينو شيئًا نهل يكون ظهاراً أو يميناً ؟ على وحهين)

أما إذا نوى الطلاق كان طلاقاً لانه يصلح أن يكون كناية فيه ناذا اقترنت به النية وقع به الطلاق ويقع ما نواه من عدد الطلاق فان لم ينو شيئاً وقعت واحدة لانه من الكنايات الخفية وهذا حكمها وإن نوى به الظهار وهو أن يقصد نحر يمها عليه مع بقاء نكاحها احتمل أن يكون ظهاراً كما قلتا في قوله أنت على حرام واحتمل أن لا يكون ظهاراً كما لوقال أنت على كظهر البهيمة أو كظهر أبي وإن نوى البمين وهو أن يريد بذلك ترك وطئها لا يحر يمها ولا طلاقها فهو يمين وإن لم ينو شيئاً لم يكن طلاقاً لانه ليس بصريح في الطلاق ولو نواه به وهل يكون ظهاراً أو يميناً على وجهين (أحدها) يكون ظهاراً لان مناه أنت حرام على كالمينة والدم فان تشبيهها بها يقتضي النشبيه بها في الامرالذي اسهراً به وهو التحريم لقول الله تمالى فيها (حرمت عليكم المينة والدم) والناني يكون يميناً لان الاصل براء والذمة فاذا أنى بلفظ محتمل

والحسن وعطا، وطاوس وسلمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المتنقعليا عن سعيد بن جبير أنه سمع أبن عباس يقول أذا حرم الرجل عليه أمرأته فهي يمبن يكفرها وقال (لقد كان لسكم في رسول الله أموة حسنة) ولان الله تعالى قال (ياأيها لنبي لم تحرم ماأحل الله لك المبتنى مرضاة از واجك والله غفور رحيم * قد فرض الله لسكم تحلة أيمانه كي فيمل الحرام بمينا ومعنى قوله نوى يمبنا والمأ أنه أنها فوى بنامها وأقام ذلك مقام توله والله لا وطنها واجتنابها وأقام ذلك مقام توله والله لا وطنتك

(فصل) وان قال آنت على حرام اعني به الطلاق فهوطلاق رواه الجاعة عن أحدوروى عنه أبو عبد الله النيسا وري انه قال اذا قال آنت على حرام اريد به الطلاق كنت أقول الهاطالق بكفر كفارة الظهار وهذا كأنه رجوع عن قوله أنه طلاق، ووجهه أنه صريح في الفاهار الم يصر طلاقا بقوله اريد به الطلاق كالو قال التافي ولكن جماعة أصحابنا على انه طلاق وهي الرواية المشهورة الني رواها عنه الجاءة لانه صرح بلفظ العلاق فيكان طلاقا كالوضر بها وقال هذا طلاقك وليس هذا صريحاً في الغاهار أنما هو صريح في التحريم والتحريم يتنوع الى تحريم بالظالق فاذا بين بلفظه ارادة تحريم الطلاق وجب صرفه اليه ، وفارق قوله انت على كفاهر أي فانه صريح في الفاهار وهو تحريم لا برتفع الا بالكمارة فلم يمكن جعل ذلك طلاقا محلافه مدئلتنا ثم ان قال أعني به الطلاق او نوى به ثلاثا فهي نلاث صعليه أحدلانه أتى بالالف

ثبت فيه أقل الحسكمين لانه اليقين وما زادمشكوك فيه فلا نثبته بالشك ولانزول عن الاصل إلا بيقين وعند الشافعي هوكقوله أنت حرام سواء

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال حلفت بالطلاق وكذب لزمه إفرار. في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى وان قال حلفت بالطلاق أو على يمين بالطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه وبين الله تعالى ولزمه ما أفربه في الحكم)

ذكره الفاضي وأبو الخطاب لانه محتمل ماقاله ويازمه في الحكم لانه خلاف ما أفر به وقال أحمد في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هي كذبة ليس عليه يمين وذلك لان قوله حلفت ليس محلف وانما هو خبر عن الحلف فاذا كان كاذباً فيه لم يصر حالفاً كالوقال حلفت بالله وكان كاذباً واخار أبو بكر أنه يلزمه ما أقر به وحكى في زادالمسافر عن الميموني عن أحمد أنه فال إذا قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف يلزمه الطلاق ويرجع الى نيته في الطلاق الثلاث أو الواحدة وقال القاضي معنى قول أحمد يلزمه الطلاق أي في الحكم ومحتمل أنه أراد يلزمه اذا نوى به الطلاق فجمه كناية عنه وكذلك قال يرجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقع به فجمه كناية عنه وكذلك قال يرجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقع به فجمه كناية عنه وكذلك قال يرجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق وذكر الفاضي في شيء لانه ليس بصريح في الطلاق ولانوى الطلان فلم يقع به طلاق كسائر الكنايات وذكر الفاضي في (الحذي والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات وذكر الفاضي في المنه ي والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات و نكرالفاضي في المنه ي والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات و نكرالفاضي في المعمد كناية على والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات و نكرالفاضي في المنه ي والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات و نكرالفاضي في المنه ي والنسرح الكبر) (الحزم الكنايات و نكرالفاضي في المنه ي والنسرح الكبر) (الحزم الكرب)

واالام انتي الاستغراق تفسيراً النحريم فيدخل فيه الطلاق كا، وأذا نوى النلاث فقد نوى بلفظه مابحتمله من الطلاق فوقع كرُّلو قال انت بائن وعنه لابكون اللائا حتى ينويهاسوا. كانت فيه الانف واللام أو لم تـكن لأن الالف واللام تكون لفير الاستغراق في أكثر امها. الاجناس، وأن قال اعني به طلاقا فهو واحدة لانه ذكر. منكراً فيكون طلاقا واحداً `ص عليه أحمد وقال في رواية حنبل اذا قال اعنى طلاقا فعي واحدة أو اثنتان اذا لم تـكن فيه الف ولام

(فصل) قان قال أنت على كظهر أمي ونوى به الطلاق لم يكن طلاقاً لانه صريح في الظهار الم يصلح كناية في الطلاق كا لايكون الطلاق كناية في الظهار ولان الظهار تشبيه عن هي محرمة على النا ببد والطلاق بفيد تحريما غير مؤيد فلم تصلح الكناية بأحدهما عن الآخر ، ولو صرح به فقال أعني به الطلاق لم يصر طلاقا لانه لايصلح الكناية به عنه

(فصـل) وإن قال أنت على كالمينة والدم ونوى به الطلاق كأن طلاقا لانه يصلح أن يكون كناية فيه فاذا اقترنت به النية وقع به الطلاق وبقع بهمن عددالطلاق مانواه فان لم بنو شيئا وقعت واحدة لانه من الكنايات الحفية وهذا حكمًا ، وإن نوى به الظهار وهو أن يقصد تحريمهاعليه مع بقاءنكاحها احتمل أن يكون ظهاراً كما قلمنا في قوله أنت علي حرام، واحتمل أن لا يكون ظهاراً كما أو قال أنت على كظهر البهيمة ار كظهر أمي ، وإن نوى اليمين وهو أن يريد بذلك ترك وطنها لا يحريها ولاطلاقها

كتاب الايمان فيمن قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هل يقع به ? علىروايتين(احداهما) لايلزمه عي. لانه لم يحاف واليمين أما تكون بالحاف (والثانية) يلزمه ما أقربه اختاره أبو بكر لأنه إذا أقر ثم قال كذبت كان جحوداً مد الافرار فلا يقبلكما لو أفر بدين ثم أنكر وبرجع الى نيته لأنه أعلم بحاله (فصل) والقول قوله في قدر ما حلف به وفي الشرط الذي علق اليمين به لا نه أعلم بحاله و بمكن حمل كلام أحمد على هذا وهو أن يكون قوله ليسعليه يمين فيما بينة وبين الله تمالى وقوله بلزمة الطلاق أي في الحكم لانه يتعلق بحق إنسان معين فلم يقبل في الحكم وفيها بينه وبين الله سبحانه اذا علم أنه لم محلف فلا شيء عليه (فصل) قال الشيخ رحمه الله (اذا قال لام أنه أمرك بيدك فلها أن تطلق ثلاثاً وان نوى واحدة وهو في يدها ما لم يفسخ أو يطأ)

المكلام في هدده المسئلة في فصلين (احدها) أنه اذا قال لامرأته أمرك يبدك كان لهـا ان تطلق ثلاثاً وان نوى أنل منهـا هـذا ظاهر المـذهب لانهـا من الكنايات الظـاهرة وقد مضى الكلام فيها روي ذلك عن عثمان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن على أيضاً وفضالة بن عبيد وبه قال سعيدبن المسيب وعطاء والزهري قالوا اذا طلقت ثلاثاً فقال لم أجعل اليها الا واحدة لم يلتفت الح. قوله والفضاء ما قضت وعن عمر وان مسعود ألهاطلقة واحدة وبه قال عطاء ومجاهد والقاسم وربيعة ومالك والاوزاعي والشافعي وقال الشافعي ان نوى ثلاثاً فلها ان تطلق ثلاثاً وان نوى غير ذلك

فهو يمين ، وإن لم بنو شيئا لم يكن طلاقا لانه ليس بصر بح في الطلاق ولا نواه به وهل يكون ظهاراً أو يمينا على وجهين

(أحدهما) يكون ظهاراً لان معناه أنت عرام على كالميتة والدم قان تشبيهها بهما يقتضي التشبيه بهما في الامرانذي اشتهرا به وهو التحريم لقول الله تعالى فبهما (حرمت عليكم الميتة والدم)

(والثاني / يكون يمينا لان الأصل مراءة الذبة فاذا أنى بلفظ محتمل ثبت به أقل الحكين لائه اليقين وما زاد مشكرك فيه فلا نثبته بالشك ولا نزيل عن الاصل الا بيقين، وعندالشانسي هوكقوله أنت على حرام سواء

﴿ مسئَّلَة ﴾ قال (واذا طلقها بلسانه والتثنى شيئًا بنَّلَبه وقعالطُلاقولم ينفعه الاستثناء) وجملة ذلك أن مايتصل بالفظ من قرينة أو استثناء على ثلاثة أضرب:

(أحدها) مالا يصح نطنا ولا نية وذلك نرعان (أحدهما) مارِفَع حكم اللفظ كله مثل أن يقول أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو أنت طالق طائة لاتلزمك أو لانتم الماك فهذا لا يصح لمنظه ولا بنيت لانه يرفع حكم اللفظ كله فيصير الجميع لغواً فلا يصح هذا في اللغة بالانفق وأذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

لم تطلق ثلاثاً والقول قوله في نيته قالالفاضي ونقل عبداللهّعن أحمد مايدل على أنه اذا نوى واحدة فهي واحدة لانه نوع تخيير فيرجع الى نيتــه فيه كقوله اختاري

وانا أنه لفظ يقتضي العموم في جميع أمرها لانه اسم جدّس مضاف فيتنا ل الطلقات الثلاث كما لو قال طلقى نفسك ما شئت ولا يقبل قوله أردت واحدة لانه بخلاف مقتضى اللفظ لا يبين في هذا لانه من الكنايات الظاهرة والكنايات الظاهرة تفتضي ثلاثاً (الفصل الثاني) أنه لا يتفيد بالمجلس ويكون في يدما ما لم يفسخ أو يطأ وأن جعل أورها في يدغيرها فكذلك في الفصل الاول والثاني ووافق الشافعي يدما ما لم يفسخ أو يطأ وان جعل أورها في يدغيرها فكذلك في الفصل الاول والثاني ووافق الشافعي في أنه اذا جعله في يدغيرها أنه لا يتقيد بالمجلس لانه وكيل، وأذا قال له جعات أمر أمرأني في يدك أو جعات لك الخيار في طلاق أمرأ في اوطلق أمرأ في فالجيم سوا في انه لا يتقيد بالمجلس وقال اصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لانه وعمل أله قال اختاري

ولنا أنه وكبل مطلق فكان على التراخي كالتوكيل في البيع. أذا ثبت هذا فان له أن يطلق ما لم يفسخاً ويطأ وله أن يطلق ثلاثا وواحدة كالمرأة فان فسخ الوكالة بطلت كسائر الوكالات وكذلك أن وطئها لانه يدل على الفسخ أشبه مالو فسخ بالقول

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال اختاري نفسك لم يكن لها ان تطلق أكثرمن واحدة الا ان يجعل اليها أكثر من ذلك وليس لها ان تطلق الامادامت في المجلسولم بتشاغلا عما يقطمه)

(الضرب الثاني) ما يقبل الفظا ولا يقبل نية لاي الحكم ولا فما بينه و بين الله تمالى وحواستثناء الأقل فهذا يصح لفظا لانه من لسان العرب ولا يصح بالنية مثل أنّ يرّول أنت طالق ثلاثا ويستثني بفليه الا واحدة أو أكثر فهذا لايصح لان العدد نص فيا تناوله لايحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ماثبت بنص المنظ فان المنظ أقرى من النية ، ولو نوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا للمظ في غير مايصلح له فوقع مقتضي اللفظ واغت نبته

وحكي عن 'بعض الشافعية أنه يقبل فيا بينــه و بهن الله تعالى كما لو قال نسائى طوالق واستثنى بتلبه الا فلانة؛ والفرق بينها أن نسائي اسم عام يجوز النعبير به عن بعض مارضم له وقد استعمل العموم بازا. الخصوص كنيراً فاذا أراد به البعض صح ، وقوله ثلاثا اسم عدد النلاث لا بجوز التمبير يه عن عدد غيرها ولا يحتمل سواها بوجه فاذا أراد بذلك اثنتين فقد أراد بالفظ مالا يحتمله وأنما تعمل النية في صرف الانظ الحتمل الى أحد محت الاته ، فأما مالا محتمل فلا فانا لو عملنا به فها لا محتمل كان عملا بمجرد النية ومجرد النية لاتعمل في نكاح ولا طلاق ولا ببم ، ولو قال نسائي الأربم طوالق أو قال لهن أربعتكن طوالق واستثنى بعضهن بالنية لم يقسبل على قياس ماذكرناه ولا يدين فيسه لانه عنى باللفظ مالا محتمل

(الضرب شاك) مايصح نطقا واذا نواه دين فيما ببنه وببن الله تعالى وذلك مثل تخصيص

وجملة ذلك أن لفظ التخيير لا يقتضي عطلقه اكثر من طلقة رجمية قال أحمد هذا قول أين عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضى الله عنهم وروي ذلك عن جابر وعبدالله بنعمروقال أبو حنيفة هيواحدة باثنة وهو قولاان شبرمة لان اختيارها نفسها يقتضيزوال سلطانه ولايكون الا بالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لان المدخول بها لانبين الا بالثلاث الا ان تكون بعوض ولنا أجهاع الصحابة رضي الله عنهم فان من سمينا منهم فالوا أن اختارت نفسها فهي وأحدة وهو أحق بهأ رواه النجاد عنهم باسانيده ولان قوله اختاري تفويض مطلق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم وذلك طلقة واحدة ولا تكون بائنا لانها طلقة بغير عوض لم يكمل بها العدد بعدالدخول فاشبه مألو طلقها واحدة ولا تكون باثنا لانها طلقة،ويخالف قوله أمرك بيدك فانه للعموم لأنه اسمجنس مضاف فيتناول جميع أمرها لكن ان جعل لها اكثر من ذلك فلها ما جمل اليها سواء جعله بلفظه بان يقول اختاري ما شئت أو أختاري الطلقات أن شئت فلها أن تختار ذلك أو جمله بنيته وهو أن ينوى بقوله أختاري عدداً فانه يرجع إلىما نواه لان قوله اختاري كناية خفية فيرجع فيقدرها الى نيته كسائرالكنايات الجفية ، فان نوى ثلاثا اواثنتين اوواحدة فهو على ما نوى وان اطلق فهي واحدة وان نوى ثلاثا فطلقت أقل منها وقع ما طلقته لانه يستبر قولها جميعاً كالوكيلين أذا طلق احدهما واحدة والآخر

الفظ المام أو استمال الفنظ في مجازه مشال قوله نسائي طوالق بريد بعضهن أو ينوي بقوله طالق أي من وثاق فهذا يقسل اذا كان لفظا وجها واحداً لانه وصال كلامه بما بهن ساده عوان كان بنيته قبل فيا بينه وبهن الله تعالى لاه أراد مخصيص الفظالهام واستمائه في الخصوص وهذا سائغ في الفقة شائع في الدكلام فلا ينع من استمائه والنكلم به ويكون الفظ بنيته منصر قا إلى مأراده دون مالم برده ، وهل يقبل ذلك في الحدكم المخاص والنين (إحداهما) يتبل لا به فسر كلامه عا يحتمله فصح كا لو قال أنت طائق أنت طائق وأراد بالثانية إنهامها (والثانية) لايتبل لانه خلاف الظاهر وهو مذهب الشافعي ، ومن شرط هذا أن تكون النية مقارنة النظ وهو أن يتول نسائي طوالق مجد بهذا اللفظ بعضهن عالمات النية وقم الملاقب أي من يقصد بهذا اللفظ بعضهن عالما أن كانت النية متأخرة عن الفظ فقال نسائي طوالق ثم بعد طلاقهن أي من يقلبه بعضهن لم تنفعه النية روقم الطلاق مجمومين وكذلك لو طلق نساده ونوى بعد طلاقهن أي من يقلبه بعضهن حال دون حال مثل أن يتول أنت طائق ثم يصله بشرط أو صنة مثل قوله أن دخات الدار وهود شهر أو قال أن دخات الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطفا بغير خلاف ، وان نواه ولم بلفظ أو بعد الدخل أو مال نويت شهراً يتبل منه أو قال : اذا دخات دار فلان فانت طائق ونوى تلك الساعة به دين، وهل فيات نيته

ثلاثا وليس لها ان تطلق الامادامت في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه هذا قول اكثراهل العلمان التخيير على الهور أن اختارت في وقتها والا فلا خيار لها بعده روي ذلك عن عمر وعبان وابن مسعود وجابر وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبي والنخمي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي، وقال الزهري وقتادة وابو عبيد وابن المنذر ومالك في رواية انه على التراخي ولها الاختيار في المجلس وبعده ما لم فسخ أو يطأ ، واحتج ابن المنذر بقول النبي عبيسية « لمائشة أني ذاكر لك امراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمري ابويك » وهذا يمنع قصره على المجلس ولانه جعل امرها اليها اشبه مالو قال امرك بيدك

ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة فروى النجاد باسناده عن سميد بن المسبب أنه قال قضى عمر وعمان في الرجل بخير امرأته أن لها الحيار ما لم يتفرقا وعن عبدالله بن عمر قال مادامت في مجلسها ونحوه عن ابن مسمود وجابر ولم نعرف لها مخالفاً في الصحابة فكان اجماعاً ولانه خيار عليك فكان على الفور كخيار القبول، وأما الحبر فان النبي عَلَيْتُ جبل لها الحيار على النراخي ، فأما أمرك بيدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان ما لم يقيده بقيد بخلاف مسئلتنا

[﴿] مَسَالَةً ﴾ (وليس لها أن تطلق إلا ماداما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه)

(والرواية الاخرى) لاتقبل فأنه قال اذا قال لامرأنه أنت طالق ونرى في نفسه إلى سنة نطلق ليس بنظر إلى نيته ، وقال اذا قال أنت طالق وقال نوبت أن دخلت الدار لا بصدق ، وعكن الجم بين هاتين الروايتين بأن محمل قوله في القبول على أنه يدين فيا ببنه وبين الله تعالى وقوله في عدم القبول على الحكم فلا يكون بإنهما خلاف ، والفرق بن هذه الصورة والتي قبلها أن ارادة الخاص بالمام شائم كثير، وارادة الشرط من غير ذكره غير سائغ فهو قريب من الاستثناه، ويمكن أن يقال هذا كله من جالة النخصيص

(فصل) واذا قالت له امرأة من نسائه طلفني اقال نسائي طرالق ولا نية له طلقن كلهن يغير خلاف لأن انظه عام ، وأن قالت له طلق نساك نقال نسائي طوالق فيكذلك ، وحكي عن مالك أن السائلة لانطاق في هذه الصورة لان الخطاب العام يتصر على صببه الخاص وسببه سؤال طلاق من سواها ولنا أن اللفظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بعمرمه كالصورة الاولى ، والعمل بعموم الافظ أولى من خصوص السبب لأن دليل الحـكم هو اللفظ فيجب اتباعه والعمل مقتضاه في خصوصه وعومه ولذاك لو كان أخص من المببلوجب تصره على خصوصه واتباع صنة الفظ دون صفة السبب فان أخر ج السائلة بنيته دين فيها ببنه وبين الله تعالى في الصورتين وقبل في الحسكم في الصورة الثانية لان خصوص السبب دليل على نبته ولم يقبل في الصورة الاولى قاله أن حامد لأن طلاقه

﴿ مسئلة ﴾ (فان جمل لها الحيار البوم كله أوجمل أمرها بيدها فردته أو رجع فيه أو وطئها. بطل خارها هذا المذهب)

وذلك ان لايخرجا منالكلام الى غيرذكر الطلاق فان تفرقا عن ذلك الكلام الىكلام غيره بطل خيارهاقال أحمداذاقال لامر أتهاختاري فلها الحيارماداموا في ذاك السكلام فان طال المجلس وأخذوا في كلام غير ذلك ولم تختر فلا خيار لها وهذا مذهب أي حنيفة ونحوه مذهبالشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه أنه يتقيد بالمجلسوة فيل هو على النور وقال أحمد الحيار على مخاطبة الكلام وأن تجاريه ويجاريها أنما هو جواب كارم ان أجابته منساعته و إلا ولا شيء ، ووجه م أنه عليك مطلق تأخر قبوله عن أول حال الامكان فلم يصح كما لو قامت من مجلمها فان قام أحدها عن المجلس قبل اختيارها بطل خيارها ، وقال أبو حنيفة يبطل بقيامها دون قيامه على أصه بان الزوج لا يملك الرجوع، وعندنا ان الزوج يملك الرجوع فبطل بقيامه كما يطل بقيامها،وان كان أحدهما قاعاً فركب أو مشي بطل الخيار وإن قعد لم يبطل لان القيام ببطلالفكر والارتياء في الحيار فيكون اعراضاً والقدود كخلافه ولوكانت قاعدة فانسكات أو متكثة فقعدت لم يبطل لان ذلك لايبطل الفكرة ، وإن تشاغات بالصلاة بطل الحيار وانكانت في صلاة فأعتها لم يبطل خيارها وان أَصَافَتَ اليهَا رَكَعَتَيْنَ أَخْرِبَيْنَ بَطَلَ خَيَارِهَا وَإِنْ أَكُلَتَ شَيْنًا أَوْ قَالَتَ بَسِمَ اللهَ أَوْ سَبَحَتَ شَـيْنًا يسيرا لم يبطل لان ذلك ليس باعراض وان قالت ادعوا لي شهوداً أشهدهم على ذلك لم يبطل وإن كانت راكبة فسارت لم يبطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي

جواب لسؤالها الطلاق لفسها فلا يصدق في صرفه عنها لأنه يخ أن الظاهر من وجهن ولانها سبب الطلاق وسبب الحسكم لايجوز إخراجه من العموم بالنخصيص، وقال القاضي بحد ال أن لا تطق لان لفظه عام والعام يحدمل النخصيص

(فصل) فأن قال أنت طالق إن دخلت الدار .ثم قال أنها أردت الطلاق في الحل المكن سبق لساني إلى الشرط طلقت في الحال لأنه أقر على نفسه بما بوجب الطلاق فلزمه كا لو قال قد طلفتها فأن قال بعد ذلك كذبت وأنما أردت طلاقها عند الشرط دبن في ذلك ولم يقبل في الحديم لأنه رجوع عما أفر به

(فصل) وقول الخرق : واستثنى شيئا بقلبه يدل بمفهومه على انه إذا استثنى بلسانه صح ولم يقم ما استثناه وهو قول جماعة أهل العلم ، قال ابن المنذر أجم كل من بحيظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لامر أنه أنت طالق ثلانا إلا واحدة أنها نطبق طلة بين منهم الثوري والشاذي وأصحاب الرأي ، وحكي عن أبي بكر ان الاستثناء لا يؤثر في عددالطانقات و يجوز في الطانقات الموقال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقم الثلاث و لوقال نسائي طواق بلا فلانة لم تطابق لان الطلاق لا يمكن رفعه بعد إيقاء ، والاستثناء برفعه لو صح ، وما ذكره من التعليل باطل بما سلم من الاستثناء في المطانفات ، وليس الاستثناء رفعا لما وقع إذ لو كان كذلك لمداصح في المطانات ولا الاعتاق ولا في الاقرار ولا

إذا جمل لها الحيار اليوم كله أو أكثر من ذلك أو متى شاءت فلها الحيار في المك المدة وان قال اختاري إذا شئت أو متى شئت فلها ذلك لان هذه تفيد جمل الحيار لها في عموم الاوقات فان ردت ذلك أو جمل أمرها بيدها فردته بطل خيارها لانها اعا ما كنه بالوكالة فهي كالوكيل إذا رد الوكالة وان رجع فيا ملكها بطل أيضاً كما إذا رجع الموكل فيما وكل فيه ، وان وطئها فهو رجوع أيضاً لانه بعدل على الرجوع أشبه ما لو رجع بالقول، ومحتمل ان لا تنفسخ الوكالة كما لو وكله في بيع دار وسكنها فكره ابن أبي موسى وان قال اختاري اليوم وغداً وبعد عد فلها ذلك فان ردت الحيار في الاول بطل ذكره ابن أبي موسى وان قال اختاري اليوم وغداً وبعد عد فلها ذلك فان ردت الحيار الول بطل كله وان قال اختاري المول بالتأخر، وإن قال اختاري نفسك كله وان في المناه في المسئلة الاولى أيضاً لا نها خداً فردته في اليوم الول لم يبطل في الثاني، وقال أبو حنيفة لا يبطل في المسئلة الاولى أيضاً لا نها حياران في وقنين فإ يبطل أحدها برد الآخر قياساً على المسئلة النانية

ولنا أنه خيار واحد في مدة واحدة فاذا بطل أوله بطلما بعده كمالوكان الحيار في يوم واحد وكخيار الشرط، ولا نسلم أنها خياران وانما هو خيار واحد في يومين، وفارق ما إذا قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غداً فانهم خياران لان كل واحد ثبت بسبب مفرد

(فصل) ولو خيرها شهراً فاختارت ثم تروجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الخيار

الاخبار وأنما هو مبين أن المستنفى غير مراد بالكلام فهو يمنع أن يدخل فيه ما أولاه للدخل فقوله (فلبث فيهم الف سنة الا خسين) عاما عبارة عن تسمائة وخسين ، وقوله (أنبي برا عماتعبدون الله فله في الله واحدة عبارة عن اثنتين لاغير وحرف الاستشاء المستولى عليه الاويشبه به أمها وأنعال رحررف فالاسهاء غير وسوى و لافعال المسرولا يكون وعدا والحررف حاشا وخلا فأي كامة استثنى بها صح الاستثناء

(فصل) ولا يصبح استثناء الأكثر نصاعيه أحد فلو قل أنت طالق ثلاتا لا اثنين وقع ثلاث والاكثرون على أن ذلك جائز وقد ذكرناه في الافرار وذكرنا أن أهل العربية أما أجازوه في القليل من الكثير وحكينا ذلك عزجاءة من أمة أهل اللغة قاذا قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة وقع اثنتان وان قال الا اثنين وقع ثلاث وان قال طلقتين الا طلقة ففيه وجهان (أحدهما) يقع طلقة (والثاني) طلقتان بناء على استثناء النصف هل يصح أو لا ? على وجهين . وان قال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا وتم ثلاث بغير خلاف لان الاستثناء لرفع بعض المستثنى منه فلا يصح أن يرفع جيمه . وان قال أنت طالق خمساً إلا ثلاثا وقع ثلاث الاستثناء أن عاد إلى الحس فقد استثنى الاكثر وان عاد الى النلاث التي علكها فقد رفع جيمه وكلاهم لا يصح،وان قال خمساً الاطافة ففيه وجهان (أحدهما) يقع ثلاث لان الكلام مع الاستثناء كأنه فعلق بما عدا المستثنى فكأنه قال أنت طالق أربها (والثاني) يقع ثلاث لان الكلام مع الاستثناء كأنه فعلق بما عدا المستثنى فكأنه قال أنت طالق أربها (والثاني)

ولنا أنها استوفت ماجعل لها في هذا العقد فلم يكن لها في عقد ثان كا لو اشترط الحيار في سلعة مدة ثم فسخ ثم اشتراها بعقد آخر في تلك المدة ، ولو لم نختر نفسها أو اختارت زوجها وطلقها الزوج ثم نزوجها بطل لان الحيار المشروط في عقد لا يشت في عقد سواه كا في البيع ، والحم في قوله أمرك بيدك اليوم و بعد الغد فردت في اليوم كالحم في التخيير لا به نوع نخير ولوقال لها اختاري أو أمرك بيدك اليوم و بعد الغد فردت في اليوم الاول لم يبطل في مدغد لا نها خياران ينفصل أحدهما عن صاحبه فلا ببطل أحدهما ببطلان الآخر بخلاف ما إذا كان الزمان متصلا والغفظ واحد فا به خيار واحد فبطل كله ببطلان بعضه، وإن قال لك الحيار يوماً أو أمرك بيدك يوماً فابتداؤه من حين نطق به الى مثله من الغد لا نه لا يمكن استكمال الخيار يوماً أو أمرك بيدك وإن قال شهراً فن ساعة نطق الى استكمال ثلاثين بوماً الى مثل تالك الساعة وان قال الشهر أو اليوم أو السنة فهو على ما بقى من اليوم والشهر والسنة ، وخرج أبو الخطاب في كل مسئلة وجها مثل حكم الاخرى أي خرج في قوله أمرك بيدك وجها أنها لا نطلق أكثر من واحدة وأنها وان تقلد بالمجلس بشرط ان لا يتشاغ لا عا يقطع كلامها ، وفي قوله اختاري نفسك أنه لا يتقيد بالمجلس وان قال قال تطلق أكثر من واحدة عند الاطلاق قياساً لكل واحدة منها على الاخرى

⁽ فصل) فان خيرها فاختارت زوجها او ردت الخيار او الامر لم يقع شيء نص عليه أحمد في رواية الجاءة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وان مسمود وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول عمر ابن عبد العزيز وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافيي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة

(الحِزِء الثَّامن)

يقع اثنتان ذكره القاضي لان الاستثناء يرجم الى ماملـكه من الطلقات وهي الثلاث وما زاد عليها يلغو وقد استثنى واحدة من الثلاث فيصح ويتم طلقتان

وان قال أنت ما أنى أربما الا اثنتين فعلى الوجه الاول يصح الاستثناء ويقع اثنتان ، وعلى قول القاضي ينبغي أن لايصح الاستأناء ويقع اللاث لان الاستثناء يرجع إلى الثلاث فيكون استثناء الاكثر (فصل) قان قال أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة ففيه وجهان (أحدهم) لا يصح الاستثناء لان الاستثناء يرفع الجلة الاخيرة بكالها من غير زيادة عليها فيصير ذكرها واستثناؤها المرآ وكل استثناء أفضى تصحيحه إلى الغاية وإلغاء المستثنى منه بطل كاستثناء الجيع ولان إلغاء وحدم أولى من الفائه مم الفاء غيره ولان الاستثناء يعود الى الجلة الاخيرة في أحد الوجهين فيكون استثناء الجميم (والوجه الثاني) يصح الاستثناء ويقم طلقنان لان المعلف بالواو يجمل الجلنين كالجلة الواحدة فيصبر مستثنيا لواحدة من ثلاث والملك لو قال له على مائة وعشرون درهما الا خمسين صح والاول أصح وهو مذهب أبي حنيفة والشانبي

وأن قال أنت طالق وأحدة واثنتين الا وأحدة فعلى الوجه الثاني يصح الاستثناء وعلى الوجه الاول بخرج في صحته وجهان بنا، على استثناء النصف وان قال أنت طالق وطالق وطالق الاطلقة أو قال طالق طلقتين ونصفا الا طلفة فالحكم في ذلك كالحكم في المسئلة الاولى سوا. وإن كان العطف بغير

رجمية وروي ذلك عن على رضي الله عنه ورواه استحاق بن منصور عن أحمد قال ان اختارت زوجها فواحدة بملك الرجمة وان اختارت نفسها فثلاث قال أبو بكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية إن النخيير كناية نوى بها الطلاق فوقع بها بمجرده كسائر كناياته كقوله أنكحيمن شئت

وانا قول عائشة قد خيرنا رسول الله عَيْمَا فِي فِكَانَ طَلَافًا وقالت لما أم النبي عَيْمَا لِيَجْ بَتَخْير أزواجه بدأ بي فقال إني لمخبرك خبراً فلا عليك ألا تمجلي حتى تستأمري أبويك نم قال ان الله تعالى قال (ياأيها الني قل لازواجك إن كمنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها — حتى بلنم — انالله اعد للمحسنات منكن أُجِراً عظمًا) فقلت في أي هذا أستأمر أبوي ؟ فأني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت تم فعل أزواج الني عَيَيْكِيْكُ مثل ما فعلت متفق عليهما قال مسروق ما أبالي خيرت امر أتى واحدة أو مائة أو الماً بعد أن نختارني ولانها مخيرة اختارت النكاح فلم يقع بها الطلاق كالمعتقة نحت عبد وقولهم أن التخيير كناية نوي بها الطلاق فوقع بها عجرده! كسائر كناياته قلنا أعا أراد بذلك تفويض الطلاق الى ذوجته لا إيقاع الطلاق وصار ذلك كقوله طلقى نفسك قانه لا يقع بذلك طلاق والكنابة مع النية لا ترد على الصريح فأما أن نوى بقوله اختاري نفسك أيقاع الطلاق وقع كسائر الكنايات (المغنى والشرحالكير)

(()

واو كقوله أنت طالق فطالق فطالق أوطالق تم طالق الاطلقة لم يصح الاستثنا. لان هذا حرف يقتضي الترتيب وكون الطلقة الاخيرة مفردة عماقبلها فيعود الاستثناء البها وحدها فلا يصح ، وان قال انتطالق اثنتين واثنتين لا ثنتين لم يصح الاستثناء لانه ان عاد الى الجلة التي تليه فهو رفع لح كثرها وكلاهما لا يصح ، وبحدل أن يصح بناء على أن العطف بالواو يجهل الجلتين جلة واحدة وان استثناء النصف يصح في كأنه قال أربعا إلا اثنتين وان قال أنت بالواو يجهل الجلتين وانتين إلا واحدة وان استثناء النصف يصح في كأنه قال أربعا إلا اثنتين وانقل أنت لا يصح لانه استثنى واحدة الباقية، ن الاثنين فهواستثناء الجميع لانه ان عاد إلى الواجدة الباقية، ن الاثنين فهواستثناء الجميع ويقع ثلاث لان المعلف يوجب اشتر له المعطوف عليه فيصير مستثنيا الملاث من ثلاث وهذا وجه لاصحاب الشاني وقول أبي حنيفة (والثاني) يصح الاستثناء في طلقة لان استثناء الاقل جائز وإما لا يصح استثناء الثانية والمائة فياه وحده وقال أبو يوسف ومحمد يصح استثناء الاقل وياغو في انثائية بناء على أصابهم في أن استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الثاني لاصحاب الشافي وإن والمنق في الله أنت طالق ثلاث إلا طلقة وطلقة فغيه الوحهان وان قال أنت طالق ثلاث إلا طلقة وطلقة فغيه الوحهان وان قال أنت طالق ثلاث إلا طلقة و فلقة فغيه الوحهان وان قال أنت طالق ثلاث إلا طلقة وضلقة و في ان استثناء الان السمف يكل فيكون مستثنيا اللاكثر فيلغو (واث في)

فلفظة الامر من الكنايات الظاهرة والحيار من الحفية وكلاهما بحتاج الى النية لما ذكرنا في الكناية الظاهرة قوله إما نحتاج الى نية وهو قول مالك وقد ذكرناه فان قباته بلفظ الكناية فقالت اخترت نفسي افتقر الى نيتها أيضاً كالزوج وان قالت طلقت نفسي وقع من غير نية لانه صريح فلم بحتج الى نية كقوله أنت طالق فان نوى أحدهما دون الا خرلم يقع لان الزوج اذا لم ينو فما فوض اليها الطلاق فلا يصح ان يوقعه وان نوى ولم تنوهي فقد فوض اليها الطلاق فما أوقعته فلم يقع شيء كمالو وكل وكيلا في الطلاق فلم يطلق وان نويا جميعاً وقع ما نواه من العدد وان نوى احدهما أقل من الا خروة م الاقل لان ما زاد انفرد به احدهما فلم يقع

(مسئلة) (فان اختلفا في نيتها فقال لم تنو الطلاق اختيارك نفسك فقالت قد نويت فالقول قولها) لانها أعلم بنيتها ولا نعلم ذلك الا من جهتها وان اختلفا في رجوعه فالقول قوله لانهما اختلفا فيا يختص فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في نيته

وإن قال امرك بيدك او قال اختاري فقالت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لاجنبي أمر المرأتي بيدك فقال قبات واختاري في معناه ونحوه ان قالت أخذت أمري نص عليهما أحمد في رواية ابراهيم بن هاني، اذا قال لامرأته أمرك بيدك فقالت قبلت ليس بشيء حتى بيين وقال اذا قالت اخذت

⁽ مسئلة) (ولفظة الامر والحياركناية في حق الزوج تفنقر الى نيته)

يصح في طقة فنقع طلقتان لما ذكرنا في التي قبلها فان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة والا واحدة كان عاطفا لاستثناء على استثناء فيصح الاول ويلغوا الثاني ، لاننا لو صححناه الحكان مستثنيا للاكثر فيقم به طلقنان وبجى. على قول من أجاز استئناه الاكثر أن يصح فيها فتقم طلقة واحدة وان قال أنت طالق ثلاثًا الا واحدة الا واحدة كان مستثنيا من الواحدة المسنثناة واحدة فيحتمل أن يلغو الاسنثناء الثاني ويصح الاول فيقم به طلقتان، ويحتمل أن يقع به الثلاث لان الاستثناء الثاني معناه أثبات طلفة في حقها لـكون الاستثناء من النفي اثباتا فيقبل ذلك في ايقاع طلاقه ،وأن لم يقبل في نفيه كما لو قال أنت طالق طلقتين ونصفا وقم به ثلاث ، ولو قال أنت طالق ثلاثًا الا نصف طلقة وقم به ثلاث فكل النصف في الاثبات ولم يكل في النني .

(فصل) و يصح الاستثناء من الاستثناء ولا يصح منه في الطلاق الا مسئلة واحدة على اختلاف فيها وهي قوله أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة ءفانا يصح اذا أجزنا استثناء النصف فيقع به طلقتان فان قبل فكيف أجزتم امتثناء الاثنتين من الثلاث وهي أكثرها ? قلنا لأنه لم يسكت عليهما بل وصلها بأن استثنى منها طلقة فصار عبارة عن واحدة وان قال أنت طالق ثلائا الا ثلاثا الا اثنتين لم يصح لان استنناء الاثنتين من الثلاث لا يصح لانها أكثرها ، واستثناء الثلاث من الثلاث لا يصح لأنها جيمها وان قال ثلاثا الا ثلاثا الاواحدة لم يصح ووقع ثلاث لأنه اذا استثنى واحدة من ثلاث بقي

امري ليس بشيء قال واذا قال لامرأته اختاري فاختارت فقالت قبلت نفسي وأخترت نفسي كان ابين قال القاضي ولو قالت اخترت ولم تقل نفسي لم تطلق وان نوت ولو قال الزوج اختاري ولم يقل نفسك ولم ينوه لم تطلق ما لم يذكر نفسها ما لم يكن في كلام الزوج أوجوا بهامايصرفالكلام اليه لان ذلك في حكم التفسير فاذا عري عن ذلك لم يصح وان قالت اخترت زوجبي واخترت البقاء دير النكاح او رددت الحيار أو رددت عليك سفهتك بطل الحيار وان قالت اخترت نفسي او أنوي ونوت وقع الطلاق ولان هذا يصلح أن يكون كناية من الزوج فيا إذا قال الحقى باهلك فكذلك منها وان قالت اخترت الازواج فكذلك لأنهم لا يحلون الا بمفارقة هذا الزوج ولذلك كان كناية منه في قوله أنكحي من شئت

(فصل) فان كرر لفظة الخيار ثلاث مرات فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان مايردد عليها ليفهمها وليست نيته ثلاثاً فهى واحدة وان كان أراد بذلك ثلاثاً فهى ثلاث فردالامرالى نيته في ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة اذا قبلت وقع ثلاث لانه كرر ما يقع به الطلاق فيكرركما لوكرر الطلاق

ولنا أنه محتمل التأكيد فاذا قصده قبلت نيته كما لو قال أنت طالق الطلاق وان أطلق فقد روي عن أحمد ما يدل على أنها واحدة علك الرجمةوهذا اختيار القاضي ومذهب عطاء وأبي ثور لان تكرر اثنتان لا يصح استثناؤهما من الثلاث الاولى فيقع الثلاث وذكر أبو الحطاب فيها وجها آخر أنه يصح لان الاستثناء اللهوف استثناء الجيع فيرجم قوله الا واحدة الى الثلاث المثبتة فيقع منها طلقتان والاول أولى لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات قاذا استثني من الثلاث المنفية طلقة كان مثبتا لها فلا يجوز جعلها من الثلاث المثبتة لانه يكون اثباتا من اثبات ولا يصح الاستثناء في جميع ذلك الا متصلا بالحكلام وقد ذكر في الاقرار والله أعلم

(مسئلة) قال (وإذا قال لها أنت طالق في شهر كـذا لم تطلق حتى تغيب شمس اليوم الذي يلي الشهر المشترط)

وجملة ذلك أنه اذا قال أنت طالق في شهر عينه كشهر رمضان وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الاولى منه وذلك حين تغرب الشمس من آخر يوم نالشهر الذي قبله وهوشهر شعيان وبهذا قال أبو حنيفة وقال أبو ثور يقم الطلاق في آخر رمضان لان ذلك يحتمل وقوعه في أوله وآخره ذلا يقع الا بعد زوال الاحتمال .

ولنا أنه جعل الشهر ظرفا للطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفا له طلقت كا لو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت فأما ان قال ان لم أقضك حقك في شهر رمضان

التخيير لا يزيد به الخيار كشرط الحيار في البيع وروي عن احمد رحمه الله اذا قال لامرائه اختاري فقالت اخترت نفسي هي واحدة الا ان يقول اختاري اختاري وهذا يدل على انها تطلق ثلاثاً ونحوه قال الشعبي وانتخمي واصحاب الرأي ومالك لان لفظة الواحدة إذا تمكررت اقتضت ثلاثاً كافظة الطلاق (فصل) ويجوز أن يجعل أمر امرأته بيدها بموض وحكمه حكم ما لا عوض له في أن له الرجوع فيا جعل لها وأنه يبطل بالوطء قال أحمد إذا قالت امرأته اجعل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها ببدها فلها أن تختار ما لم يطأها أو ينقضه وذلك لانه توكيل والتوكيل لا ببطل بدخول الموض فيه وكذلك التحليل بموض لا يلزم ما لم يتصل به القبول

﴿مسئلة﴾ (و إن قال طلق نفسك فقالت اخترت نفسي ونوت الطلاق وقم)

ويحتمل أن لا يقع لانه فوضه اليها بلفظ الصريح فلا يصح أن يوقع ما فوضه اليها ، ووجه الاول أنه فوض اليها الطلاق وقد أوقعته فوقع كما لو أوقعته بلفظ الصريح ولا يصح ماذكروه ولان التوكيل في شيء لا يقتضي أن يكون ايقاعه بلفظ الامركما لو وكله فقال بع داري فباع بلفظ التمليك صح وكما لو قال لها اختاري نفسك فقالت طلقت نفسى فأنه يقع مع اخلاف الانظ

﴿ مَسَالَةَ ﴾ (وابيس لها أن تطلق أكثر من واحدة الا أن يجعل اليها أكثر منها) قال أحمد رحمه الله إذا قال لامر أنه طلقي نفسك ونوى ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثاً فهي ثلاث

قامراً تي طالق لم تطالق حتى بخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضمين لا يمنع من وطء زوجت قبل الحنث وقال مالك يمنع كذلك كل يمين على فعل بفعله يمنع من الوطء قبل الفاهر أنه على حنث لان الحنث بترك الفعل وليس بفاعله

وأنا أن طلاقه لم يتم فلا يمنع من الوط. لأجل اليمين كما لو حلف لا فعلت كذا ولو صح ماذكره لوجب إيقاع الطلاق.

(نصل) ومتى جعل زمنا ظرفا الطلاق وقع الطلاق في أول جزء منه مثل أن يقول أنت طالق اليوم أو غدا أو في سنة كذا أو شهر الحرم لما ذكرنا فان قال في آخره أو أوسطه أو يوم كذا منه أو في النهاد دون الليل قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى ، وهل يقبل في الحسم ? بخر جعل دوايتين وان قال أنت طالق في أول رمضان أو غرة رمضان أو في رأس شهر رمضان أو دخول شهر دمضان أو استقبال رمضان أو مجيء شهر رمضان طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله اردت أوسطه أو آخره لا ظاهراً ولا باطاً لانه لا محتمله لفظه وان قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاده أو مضيه ظلقت في آخر جزء منه وان قال أنت طالق في أول نهاد شهر رمضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذاك أول النهاد واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لزمه من طلوع النجر وانقال أنت طالق اذا كان رمضان أو إلى ومضان أو إلى هلال رمضان أو في هلال رمضان طالق اذا كان رمضان أو إلى ومضان أو إلى هلال رمضان أو في هلال رمضان طالق اذا كان رمضان أو إلى ومضان أو إلى هلال رمضان أو في هلال رمضان أو في هلال رمضان أو المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المنا

وإن نوى واحدة فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة ثلاثاً فأيهما نواه فقد نوى بلفظــه ما احتمله وإن لم ينو وقع واحدة لأنها اليقين لان النطق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم

[﴿]مسئلة﴾ (وإذا قال وهبتك لاهلك فان قبلوها فواحدة وإن ردوها فلا شيء، وعنه إن قبلوها فثلاث وإن ردوها فواحدة وكذلك إذا قال وهبتك لنفسك)

الرواية الاولى هي المشهورة عن أحمد نص عليها وبه قا ل ابن مسعود وعطا، ومسروق والزهري ومكحول و مالك واسحاق وروي عن على رضي الله عنه والنخعي إن قبلوها فواحدة باثنة و إن لم يقبلوها فواحدة رجمية، وروي عن أحمد مثل ذلك وعن زيد بن ثابت والحسن ان قبلوها فثلاث ، وقال ربيعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد ومالك هي ثلاث على كل حال قبلوها أو ردوها، وقال أبو حنيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة ومثله قال الشافعي واختلفا ههنا بناء على اختلافها ثم

ولنا على أنها لا تطلق إذا لم يقبلوها أنه تمليك للبضع فافتقر فيه الى القبول كقوله اختاري وأمرك بيدك وكالمنكاح وعلى أنها لا تكون ثلاثاً انه لفظ. يحتمل فلا يحمل على الثلاث عند الاطلاق كقوله اختاري وعلى أنها رجمية أنها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفاء العدد فكانت رجمية كقوله أنت طالق ثنتين وقوله أنها واحدة محمول على ما إذا أطلق النية أو نوى واحدة فأما ان نوى ثلاثاً أو اثنتين فهو على ما نوى لأنها كناية غير ظاهرة فيرجع الى نبته في عددها كسائر الكنايات ولا بد

يستسهل الا أن يكون نوى من الساعة الى الملال فتطلق في الحال وان قال أنت طالق في مجى مثلاَّة أيام طلقت في أو اليوم الثالث

(فصل) وأذا أوقم الطلاق في زمن أو علمه بصفة تعلق بها ولم يقع حتى تأني الصفة والزمن وهذا قول ابن عباس وعطاء وجابر بن زيد والنخبي وأبي هاشم والثوري والشافي واسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال سميد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة ويحبى الأنصاري وربيعة ومالك اذا على الطلاق بصفة تأتى لا محالة كقوله أنت طالق اذا طلعت الشمس أو دخل رمضان طلفت في الحال لان النسكاح لا يكون مؤقتا بزمان ، وقداك لا يجوز أن يتزوجها شهراً

ولنا أن ابن عباس كان يقول في الرجل يقول لامرأنه أنت طالق الى رأس السنة قال يطأ فيما بينه وبين رأس السنة ، ولانه إزالة ملك يصح تعليقه بالصفات فتى علقه بصفة لم يقع قبلها كالعنق فانهم سلموه ، وقد احتج احمد بقول أبي ذر إن لي إبلا برعاها عبد لي وهو عنبق إلى الحول، ولانه تعليق المطلاق بصفة لم توجد فلم يقم كما لو قال أنت طالق اذا قدم الحاج وليس هذا توقيتًا للنكاح وأنما هو توقيت الطلاق وهذا لاءنع كما أن النكاح لايجرز أن يكون معلمًا بشرط والطلاق بجوز فيه التعليق

(فصل) ولو قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كما لو قال في شهركذا أوسنة كذا ولا يقع الطلاق إلا في أول ذلك الوقت وبه قال الشافي وقال أبو حنيفة يقع في الحال لان قوله أنت

من أن ينوي بذلك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كناية ولا بد للـكناية من ذلك . قال القاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أيضاً كما تعتبر في اخيار الزوجة إذا قال لها اختاري أو أمرك بيدك إذا ثبت هذا فان صفة القبول أن يقول أهلها قبلناها أص عليــه أحمد والحــكم في هبتها لنفسها أو لاجنى كالحكم في هبتها لاهلها

(فصل) فان باع امرأته لغيره لم يقم به طلاق وان نوى، وبه قال الثوري واسحاق وقال مالك تطلق واحدة وهي املك بنفسها لانه أنى بما يقنضي خروجها عن ملحكه أشبه ما لو وهبها

ولنا أن البيع لا يتضمن معنى الطلاق لانه نقل ملك بعوض والطلاق مجرداسقاطلا يقتنضي العوض فلم يقع به طلاق كقوله أطعميني واسقيني

(نصول في قول الزوج لامرأته أمرك بيدك) قد ذكر نا أن الزوج لذا قال لامرأنه أمرك بيدك أنه في يدها ما لم يفسخ أو يطأ لان الزوج مخير بين أن يطلق بنفسه وبين أن يوكل ثيه وان يفوضه الى المرأة وبجعله الى اختيارها لان النبي عَيَيْكِيَّةٍ خير نساءه فاخترنه ومتى جمل أمر امرأته بيدها لم يتقيد بالمجلس روي ذلك عن علي رضي الله ، وبه قال الحكم وأبو ثور وابن المنذر، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس كقوله اختاري

طااق إيقاع في الحال، وقوله إلى شهر كذا تأقيت له وغاية وهو لايقبل التأقيت فبطل النأقيت وقم الطلاق والما قول الن عباس وقول أي ذر ولان هذا يحتمل أن يكون توقيتاً لايقاعه كقول الرجل أنا خارج الى سنة أي بعد سنة ، واذا احتمل الامربن لم بقع الطلاق بالشك وقد ترجح ماذكرناه من وجهبن: (أحدها) أنه جمل الطلاق غاية ولا غاية لآخره وأما النابة لأوله

(والثاني) أن ماذكرناه عمل باليقين وما ذكروه أخذ بالشك فان قال أردت أنها طالق في الحال إلى سنة كذا وتم في الحال لانه يقر على نفسه بما هو أغلظ وافظه مجتمله ، وإن قال أنت طالق من اليوم إلى سنة طلقت في الحال لان من لابتداء الغاية فيقتضي أن طلاقها من اليوم فان قال أردت أن عقد الصفة من اليوم ووقوعه بعد سنة لم يقم إلا بعدها ، وإن قال أردت تكرير وقوع طلاقها من حين لفظت به إلى سنة طلقت من ساعتها ثلاثا اذا كانت مدخولا بها ، قال أحد اذا قال لها أنت طالق من اليوم إلى سنة يربد التوكيد وكثرة الطلاق فتلك طالق من ساعتها

(فصل) اذا قال أنت طالق في آخر أول الشهر طلقت في آخر أول يوم منه لانه أوله ،وإن قال في أول آخره طاقت في أول آخر يوم منه لانه آخره ، وقال ابر بكر في الاولى تطلق بغروب الشمس من اليرم الخامس عشر منه ، وفي اثنائية نطلق بدخول أول الميلة السادس عشر منه ، وفي اثنائية نطلق بدخول أول الميلة السادس عشر منه ، لان الشهر نصفان

ولنا قول على رضي الله عنه في رجل جمل أمر امرأنه بيدها قال هو لها حتى تنكل ولانه نوع توكيل في الطلاق فكان على النراخي كما لو جمله لاجنبي فان رجع الزوج فيما جمل اليها أو قال فسخت ما جملت اليك بطل و بذلك قال عطاء ومجاهد والشعبي والنخعي والاوزاعي واستحاق وقال الزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم يملك الرجوع كمالو طلقت

واذا أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيل في البيع وكما لو وكل في ذلك أجنبياً ولا يصح فولهم عليكا لان الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وأنما ينوب غيره فيه عنه وأن سلم أنه تمليك فالتمليك يصح الرجوع فيه قبل أيصال القبول به كالمبيع ، وأن وطثها الزوج كان رجوعا لانه نوع توكيل والتصرف فيما توكل فيه يبطل الوكالة وأن ردت المرأة ما جعل اليها بطل كما تبطل الوكالة برد الوكيالة برد

(فصل) ولا يقع الطلاق بمجرد هذا القول ما ام ينو به ايقاع طلاقها في الحال أو تطلق فسها ومتى ردت الامر الذي جمل اليها بطل ولم يقع شيء في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وسميدبن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومسروق وعطاء ومجاهد والزهري والثوري والارزامي والشافعي وقال قتادة ان ردت فواحدة رجمية

ولنا أنه توكيل رده الوكيل أو عليك لم يقبله المملك فلم يقع به شيء كسائر التوكيل والتمليك فأما

أول وآخر فآخر أوله بلي أول آخره وهذا قول أبي العباس بن شريح ، وقال أكثرهم كةوانا وهو أصح قان ماعدا البوم الاول لايسمى أول الشهر وبصح نفيه عنه وكذلك لابسمى أوسط الشهرآخره ولا يفهم ذلك من اطلاق لفظه فوجب أن لايصرف كلام الحالف البه ولا يحمل كلامه عليه

(فصل) واذا قال اذا مضت سنة فأنت طائق أو أنت طائق إلى سنة فان ابتداء السنة من حين حلف إلى تمام انبي عشر شهراً بالاهلة لقوله تعالى (بمثلونك عن الاهلة قل هي مواقبت الناس والحج) فان حلف في أول الشهر فاذا مضي اثناء شهر شهراً وقع طلاقه ، وإن حلف في اثناء شهر عددت مابقي منه ثم حسبت بعد بالاهلة فاذا مضت أحد عشر شهراً نظرت مابقي من الشهر الاول فكلته ثلاثين يوما لان الشهر اسم لما بين هلالين فان تفرق كان ثلاثين يوما ، وفيه وجه آخر أنه تعتبرالشهور كلها بالعدد نص عليه احد فيمن نذر صيام شهرين متنابهين فاعترض الايام ? قال يصوم ستين يوما وإن ابتدأ من شهر فصام شهرين فكانا عمانية وخمسين يوما أجزأه وذلك أنه لما صام نصف شهر وجب ابتدأ من الذي يليه فكان ابتداء الثاني من نصفه أيضاً فوجب أن يكله بالعدد وهذا المعنى موجرد في السنة ووجه الاول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالاهلة فرجب الاعتبار بها كالو كانت عينه في السنة ووجه الاول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالاهلة فرجب الاعتبار بها كالو كانت عينه في السلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أعلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طائق طلقت السلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أعلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طائق طلقت

ان نوى بهذا تطليقها في الحال طلقت في الحال ولم يحتج الى قبولها كما لو قال حبلك على غاربك (مسئلة) (فان قالت اخترت نفسي فهي واحدةرجمية)

روي ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال عمر بن عبد المعز بز والثوري وابن أبي ليلي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ورويءن علي أنها واحدة باثنة وبه قال ابو حنيفة واصحابه لان عليكه الماها يقتضي زوال سلطانه عنها فاذا قبلت ذلك الاختيار وجب ان يزول عنها ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجمة وعن زيد بن ثابت انها ثلاث ، وبه قال الحسن ومالك والليث الا أن مالكا قال: اذا لم تكن مدخولا بها قبل منه اذا اراد واحدة أو اثنتين وحجتهم ان ذلك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث وفي قول مالك ان غير المدخول بها يزول سلطانه عنها بواحدة فا كتني بها ولا أنها لم تطلق بلغظ الثلاث ولا نوت ذلك فع تطلق ثلاثا كمالو أنى الزوج بالكنايات الحقية وهـذا اذا لم تنو الا واحدة فان نوت اكثر منها وقع ما نوت لانها علك الثلاث بالتصريح فلكتها بالكنايات كانزوج وهكذا ان أتت بشيء من الكنايات فحكها فيها حكم الزوج ان كانت بما يقم بها الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث اذا أنت بها وان كانت من الكنايات الحقية نحو قولها لا تدخل علي الأبلاث الما احد اذا قال لها أمرك يدك فقالت لا تدخل علي الأباذن سواء في ذلك ان قالت واحدة فواحدة وان قالت اردت ان اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك ان جعل ان قالت واحدة فواحدة وان قالت اردت ان اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك ان جعل ان قالت واحدة فواحدة وان قالت اردت ان اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك ان جعل

بانسلاخ ذي الحجة لانه لما عرفها بلام التعريف الصرفت إلى السنة المعروفة التي آخرها ذو الحجة ، فان قال أردت بالسنة اثنى عشر شهراً قبل لان السنة اسم لها حتيقة

(فصل) فان قال أنت طالق في كل سنة طلفة فهذه صفة صحيحة لأنه ، لك إبقاعه في كل سنة فاذا جعل ذلك صفة جاز ويكون ابندا. المدة عقيب بمينه لان كل أجل ثبت بمطلق العقد ثبت عقيبه كقوله والله لا كامتك سنة فيقع في الحال طلقة لانه جعل السنة ظرفا الطلاق فتقع في أول جزء منها ي وتقع الثانية في أول الثالثة أن دخلتا عليها وهي في نكاهه لـكونها لم تقض عدتها أو ارتجعها في عدة الطلقة الاولى وعدة الثانية أو جدد نكاهها بعدأن بانت ، فأن انقضت عدتها فبانت منه ودخلت السنة انثانية وهي بائن لم تطلق لـكونها غير زوجة ، فأن نزوجها في أثنائها اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقيب تزويجه لها لانه جزء من السنة انثانية التي جملها ظرفا الطلاق ومحلا له وكان سبيله أن تقع في أولها فمنع منه كونها غير محل الطلاق لهدم نكاحه حينئذ فاذا عادت ومحلا له وكان سبيله أن تقع في أولها فمنع منه كونها غير محل الطلاق لهدم نكاحه حينئذ فاذا عادت الزوجية وقع في أولها ، وقال الفاضي تطاق بدخول السنة الثائة ، وعلى قول التميمي ومن واقعه تنحل الصفة بوجودها في حال البيزية فلا تعرد بحال ، وأن لم يتزرجها حتى دخلت السنة الثائلة ثم نكمها طافت الثالثة بدخول السنة الرابعة ، وعلى قول القاضي لا طاق الا بدخول طافت عقيب تزويجها ثم طافق الثالثة بدخول السنة الرابعة ، وعلى قول القاضي لا طاق الا بدخول المنة م طاقت الثالثة بدخول المنه أول التميمي قد المات الصفة، واختلف في مبدأ السة الوابعة ثم تطلق الثائلة بدخول الحقي قول التميمي قد المات الصفة، واختلف في مبدأ السة

امرها بيد اجنبي فأنى بهذه الكنايات لا يقع شيء حتى ينوي الوكيل الطلاق ثم ان طلق بلفظ صريح ثلاثاً أو بكناية ظاهرة وقات الثلاث وانكان بكناية خفية وقع ما نواه

(باب ما يختاف به عدد الطلاق)

(علك الحر ثلاث طلقات وان كان تحته امة وعلك العبد اثنتين وان كانت تحته حرة) وجملة ذلك ان الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو امة وان كان عبداً فطلاقه اثنتان حرة كانت زوجته أو امة روي ذلك عن عمر وعمان وزيدوا بن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي واستحاق وابن المنذر، وقال ابن عمر ايها رق نقس الحالاق برقه فطلاق العبد اثنتان وان كان تحته حرة وطلاق الامة اثنتان وان كان زوجها حراً ،وعنه ان الطلاق بالنساء فيملك زوج الحرة ثلاثا وان كان عبداً وزوج الامة اثنتين وان كان حراً روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول ابن مسعود و بهقال الحسن وابن سيرين وعكر مة وعبيدة ومسروق فالزهري والحرة وابن مسعود و بهقال الحسن وابن سيرين وعكر مة وعبيدة ومسروق والزهري والحركم وحماد والثوري وابو حنيفة لما روت عائشة عن النبي عن النبي عنها المواد وابن ماجه ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالمدة

(المغني والشرح المكبير) (١ ع) (الجزاانامن)

الثانية فظاهر ماذكره القاضي أن أولها بعد انقضاء أثني عشر شهراً من حين عينه لانه جعل أبتدا. المدة حين يمينه وكذلك قال أصحاب الشافعي ، وقال أبوالخطاب أبندا. السنة الثانية أول الحرم لانها السنة المعروفة فاذاعلق مايتكرر على تكرر السنين انصرف إلى السنين المعروفة كقول الله تعالى اأدلا يرون أنهم بفتنون في كل عام) وأن قال أردت بالسنة اثني عشراً قبل لأماسنة حقيقة ، وأن قال نويت أن ابتداء السنين أول السنة الجديدة من الحرمدين قال القاضي ولايقبل منه في الحكم لا ، خلاف الظاهر والاولى أن مخرج على روايتين لأنه محتمل مخالف للظاهر

(فصل) إذا قال أنت طالق إذا رأيت هلال رمضان طلنت برؤية الناس له في أول الشهر ، وبهذا قال الشافعي، وقال ابر حنيفة لاتطلق إلا أن يراه لانه على الطلاق مرؤبة نفسه فأشبه مالو علمه على رؤية زيد

ولنا أن الرؤبة الهلال في عرف الشرع العلم به في أول الشهر بدليل قوله عليه السلام ﴿ أَذَّ رأيتُم الهلال فصوءوا وأذا رأيتموه فافطروا ، والمراد به رؤية البعض وحصولاالعلم فانصرف لفظ الحالف الى عرف الشرع كما لو قال إذا صليت نأنت طالق فأنه ينصرف إلى الصلاة الشرعية لا إلى الدعا. وفارق رؤية زيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لولم يره أحد لـكن ثبتالشهو بتهام العدد طلقت لانه قد علم طلوعه بتهام العدد ، وأن قال أردت أذا رأيته بعيني قبل لأنها رؤبة حقيقة وتنعلق الرؤية برؤية الملال بعد الغروب فان رأى قبل ذلك لم تطلق لأن علال الشهر ما كان في أوله

ولنا أن الله خاطب الرجال بالطلاق فكان محله معتبراً بهم ولأن الطلاق خالص حق الزوجوهو مما نختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كمدد المنكوحات، وحديث عائشة قال أبو داود رواه مظاهر بن أسلم وهو منكر الحديث وقد اخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة قالت قال رسول الله مَيِّكَالِيَّةِ « طلاقالعبد اثننان فلا نحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقروء الامة حيضتان وتنزوج الحرة على الامة ولا تُنزوج الامة على الحرة » وهذا نص ولان الحر علك ان يُزوج اربعاً فملك طلقات ثلاثاً كما لوكان نحته حرة . ولا خلاف في ان الحر الذي زوجته حرة طلاقه ثلاث وان العبد الذي تحته امة طلاقه اثنتان،وانما الحلاف فيما اذاكان احد الزوجين حراً والأخر رقيقاً قال احمدالمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلاقه واحكامه كلها احكام العبد وهذا صحيح فانه جاء في الحديث «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » ولانه يصحعته ولا ينكح الااثنتين ولا يتزوج ولا يسرى الا باذن سيده وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد ، وقد روى الاثرم في سننه عن سلمان بن يسار مكاتب ام سلمة طلق امراة حرة تطليقتين فسأل عنمان وزيد بن نابت عن ذلك فقالا حرمت عليك والمدىر كالعبد القن في نكاحه وطلاقه وكذلك المعلق عتقه بصفة لانه عبد فثبت فيهاحكام العبد (فصل) قال احمد في رواية محمد بن الحكم العبد اذا كان نصفه حراً و نصفه عبداً ينزوج ثلاثاً ويطلق ثلاث تطليقات

ولانناجه المارة يتاله الله عبارة عن دخول أول الشهر وبحتمل أن تطلق برؤ بته قبل الفروب لانه يسمى رؤية والحكم متعلق «في الشرع ، فان قال أردت اذا رأيته أنا بعيني فلم بره حتى أقمر لم تطلق لانه ايس الهلال واختلف فيها يصير به قمراً فقبل بعد ثالثة وقبل اذا استدار وقبل إذا بهر ضوؤه

(فصل) قال احمد أذا قال لها أنت طائق لبلة القدر يعترلها أذا دخل العشر وقبل العشر أهل المدينة يرونها في السبع عشرة إلا أن المثبت عن النبي وَلَيْكُونِ فِي العشر الأواخر أما أمره باجتنابها في العشر لأن الذي عَلَيْكُونُ أمر بالتماس لبلة القدر في العشر الأواخر فيحتمل أن تكون أول ابلة منه ويمكن أن هذا منه على سببل الاحتباط ولا يتحتق حنثه إلى آخر أبلة من الشهر لاحتبال أن تكون هي تلك اللبلة

(فصل) واذا على طلاقها على شرط مستقبل ثم قال عجات لك نلك الطلقة لم تتنجل لانهامعلقة بزمن مستقبل فلم يكن له الى تغييرها سبيل ، وإن أراد تهجيل طلاق سوى تلك الطلقة وقعت بها طلقة فاذا جاء الزمن الذي على الطلاق به وهي في حباله وتع بها الطلاق المعلق

(فصل) اذا قال أنت طالق غداً اذا قدم زبد لم نطاق حتى يقدم لان اذا اسم زمن مستقبل فعناه أنت طالن غداً وقت قدوم زيد وإن لم يتدم زيد في غد لم نطاق ، وإن قدم بعده لانه قيسد طلاقها بقدوم .قيد بصفة فلا تطلق حتى توجد ، وإن مانت غدوة وقدم زبد بعد موتها لم نطاق لان الوتت الذي أوقع طلاقها فيه لم يأت وهي محل الطلاق فلم نطاق كما لو ماتت قبل دخول ذلك البوم ،

وكذلك كلما مجري بالحساب الما جعل له نكاح ثلاث لان عدد المنكر حات يتبعض فوجب ان يتبعض في حقه في حقه كالحد فكذلك كان له از ينكح نصف ما ينكح العبدوذلك ثلاث، وأما الطلاق فلا عكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله ان يكون له ثلاثه ارباع الطلاق وليس له ثلاثه ارباع فكل في حقه ولان لاصل أبات الطلقات الثلاث في حق كل الرق فيه فنيها عداه يبقى على الاصل الطلقات الثلاث في حق كل مطلق وانما خولف في حق من كل الرق فيه فنيها عداه يبقى على الاصل (مسئلة) (فاذا قال انت الطلاق أو الطلاق في لازم ونوى الثلاث طلقت ثلاثا)

قال القاضي لاتخناف الرواية عن احمد فيمن قال لامرأته انت الطلاق أنه يقع نواه أو لم ينوه وبهذا قال أبو حنيفة ومالك ولاصحاب الشافي وجهان (احدهما) أنه غيرصر بتحلانه مصدروالاعيان لاتوصف بالمصادر إلا مجازاً

وانا أن الطلاق لفظ صريح فلم يفتقرالى نية كالتصرف وهوستعمل في عرفهم قال الشاعر: نوهت باسمي في العالمين وافنيت عري عاما فعاما

فانت الطلاق وانت الطلاق وانت الطلاق ثلاثا تماما

قولهم أنه مجاز قلنا نعم الاانه يتمذر حمله على الحقيقة ولا محل له يظهر سوى هذا المحمل فنعين فيه . اذا ثبت ذلك قانه اذا قال انت الطلاق!و الطلاق لي لازم او الطلاق يلزمني او علي الطلاق،فهو وإن قال أنت طالق بوم يقدم زيد فقدم ايلالم تطلق لانه لم يوجد الشرط إلا أن يويدبالبوم الوقت فتطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره / وإن مات الموأة غدوة وقدم زيد ظهراً ففيه وجهان :

(أحدهما) نتيين أن طلاقها وتع من أول اليوم لامه لو قال أنت طالق وم الجمعة طلقت من أوله فكذا أذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد ينبغي أن تطلق بطلوع فجره

(والثاني) لا يتم الطلاق لان شرط قدرم زيد ولم بوجد إلا بعد موت المرأة فلم يقع بخلاف يوم الجمعة فان شرط العلاق مجيي. يوم الجمعة وقد وجد وهم اشرطان فلا يؤخذ بأحدهما والاول أولى وليس هذا شرطا أنما هو بيان للوقت الذي يقع فيه الطلاق معرفا بفعل يقم فيه فيه فيقع في أوله كقوله أنت طائق اليوم الذي يقدم فيه زيد فكذلك ولومات الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات الزوجان قبل قدوم زيد كان الحكم كما لو مات المرأة ، ولو قال أنت طائق في شهر ومضان إن قدم زيد نقدم فيه رجهان

(أحدهما) لانطلق حتى يقدم زيد لان قدومه شرط فلا يتقدمه المشروط بدايل مالو قال أنت طالق إن قدم زيد فانها لانطاق قبل قدومه بالاتفاق وكما أو قال أذا قدم زيد

(والثاني) أنه إن قدم زيد تبينا وقوع الطلاق من أول الشهر قياسا على المسئلة التي قبل هذه

بمثابة قوله الطلاق لزمنى لان من يلزمه شي، يضره فهو عليه كالدين. وقد اشتهر استمال هذا في إيقاع الطلاق فهو صريح قاله يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وقالوا اذاعقل الصبي الطلاق فطلق لزمه وأمامهم ارادوا لزمه حكه فحذ فوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه ثم اشتهر ذلك حتى صارمن الاسها. العرفية وانغمرت الحقيقة فيه ويتم مانوا، واحدة أو النتين او ثلاثا

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (فَانَ لَمْ يَنُو شَيِّنًا فَفَيُهُ رُوايِنَانَ)

احداها يقم النلاث نصعليها أحمد في رواية مهنا وهي اختيار أبي بكرلان الالف واللام الاستفراق فتقتضي استفراق الدكل وهو الملاث (والنانية) انها واحدة لانه مجتمل ان تعود الالف واالام الى مههود يربد الطلاق الذي أرقامته ولان الالف واللام في أسهاء الاجناس تستعمل الهير الاستفراق كثيراً كقوله ومن اكره على الطلاق وإذا عقل الصبي العالاق وأشباه هذا مما يراد به ذلك الجنس ولايفهم منه الاستفراق، فعند ذلك لا عمل على التعميم الا بنية صارفة اليه ، قال شيخنا والاشبه في هذا جيعه ان يكون واحدة في حال الاطلاق لان أمل العرف لا يعتقد و في الإناولا يعلمون ان الالف واللام الاستفراق ولهذا ينكر احدهم ان يكون طلق الملائل ولا يعتقد انه طلق الا واحدة فمقتضى المفظ في ظنهم واحدة فلا بريدون الاما يعتقدونه مقتضى الفظهم فيصير كأنهم نوواواحدة

(فصل) فاماان قال لامرأنه انت طالق ثلاثافهي ثلاث وان نوى واحدة ، لا نعلم بهن أهل العلم

(فصل) اذا قال أنتطالق اليوم وطالق غداً طلقت واحدة لان من طلقت اليوم فهي طالق غداً ، وإن قال أردت أن تطاق اليوم و تطلق غداً طلقت طلقتين في اليومين ، وإن قال أردت أنها تطاق في أوله ، وإن قال أردت أنها تطاق غدا لانه جمل الزمان كا، ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله ، وإن قال أردت نصف طلفة اليوم و نصف طلفة غداً طافت اليوم واحدة وأخرى غداً لان النصف يكل فيصير طاقة تامة ، وإن قال أردت نصف طلفة اليوم وباقبها غداً احتمل ذلك أيضا واحتمل أن لانطلق إلا واحدة لانه اذا قال نصفها كمات اليوم كاها فلم يبق لها بتية تنع غداً ولم يقع شيء غيرها لانه ما وقعه ، وذكر القاضي هذا الاحتال أيضا في المسئلة الاولى أيضا وهو مذهب الشافعي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين

(فصل) اذا قال أنت طالق اليوم اذا جاء غد فاختار القاضي ان الطلاق يقع في الحال لأمعلقه بشرط محال فاغا الشرط ووقع الطلاق كما لو قال لمن لاسنة الطلافا ولا بدعة أنت طالق السنة عوقال في الجرد لايقع لان شرطه لم يتحتق لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولا يأني غدالا بعد فوات اليوم وذهاب محل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي

(فصل) اذا قال أنت طالق أمس ولا نية له فظاهر كلام احمد أن الطلاق لايقع فروي عنــه فيمن قال لزوجته أنت طالق أمس وأنما تزوجها اليوم ليس بشي. وهذا قول أبي بكر ، وقال الناضي

فيه خلافا لان اللفظ صريح في الطلاق الثلاث والذية لانعارض الصريح لأنها أضعف من اللفظ كما لا يعارض النص القياس ولان الذية أعا تعمل في صرف اللفظ الى بعض مجتملا له والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة فقد نوى مالا يحتمله الم يصح كالوقال له على الأنه دراهم وقال اردت واحدا (مسئلة) (وان قال انت طالق ونوى ثلاثا ففيه روايتان)

احداهما تطلق ثلاث وهو قول مائك والشاني وأبي عبيد وابن المنذر لان لفظه لو قرن به افظ النلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالكنايات ولانه نوى بلفظه ما يحتمله فوقع ذلك به كالكناية وبيان احتمال الافظ المدد أنه يصح تفسيره به فيقول انت طالق ثلاثا ولان قوله طالق اسم فاعل واسم الفاعل يقتضي المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدر يقع على القليل والكثير

(والرواية الثانية) لائقم الاواحدة وهو قول الحسن وعروبن دينار والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي لان هذا الافظ لايتضمن عددا ولا بينونة فلم يقع به الثلاث كالو قال انت واحدة. بيانه ان قوله انت طالق اخبار عن صفة هي علبها فلم يتضمن العدد كقوله قائمة وحائض وطاهر ، والاولى أصح لما ذكرنا ، وفارق قوله انت حائض وطاهر لان الحيض والطهر لا يكن تعدده في حقها والطهر بمكن تعدده (فصل) فان قال انت طالق طلاقا و نوى ثلاثارة مثلاث لأنه صريح بالمصدر والمصدر يقع على القليل

في بعض كتبه بقع الطلاق ، وهو مذهب الشاني لانه وصف الطلقة عا لا تنصف به فاخت الصفة ووقع الطلاق كا لو قال لمن لاسنة لها ولا بدعة أنت طالق المنة أو قال أنت طالق طلفة لا تلزمك ، ووجه الاول أن الطلاق , فع الاستباحة ولا يمكن رفعها في الزمن الماضي فلم بقع كا لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد بيومين فقدم اليوم فان أصحابنا لم يختلفوا في أن الطلاق لا يقم وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق عستحبل فلما كالو قال أنت طالق ان قلبت الحجر ذهباه وانقال أنتطالق قبل أن أنزوجك فالحكم فيه كالوقال أنتطالق أمس ، قال القاضي ورأيت بخط أبي بكرفي جزء مفرداً نه قال اذا قال أنت طالق قبل أن أنز وجك طانت ولو قال أنت طالق أمس لم يقع لانأمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تزويجها متصورا لوجودفانه يمكن أن ينزوجها ثانيا وهذا الوقت قبله فوقيع في الحال كا لو قال أنت طاعية ل قدوم زيد ، وأن قصد بقوله أنت طالق أمس أو قبل أن أتزوجك ايقاع الطلاق في الحال مستنداً الى ذلك الزمان وقع في الحال، وان أراد الاخبار أنه كازقد طلنها هو أو زوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره ركان قد وجد ذلك قبل منه وان لم يكن وجد وقع طلاقه ذكره أبو الخطاب وقال القاضي يقبل على ظاهو كلام أحد لانه فسر وبما محتما ولم يشترط الوجود ، وإن أراد أني كنت طلقنك أمس فكذبته لزمته الطافة وعليها العدة من يومها لأبها أعترفت أن أمس لم يكن منعدتها، رانمات ولم ببين مراده فعلى وجهبن بنا. على اختلاف القواين في المطلق ان قلمنا لايقع ُّ به شي. لم يلزمه همنا شي. وان قلنا بوقوعه ثم وقع همنا ً

والكثير فقد نوى بلفظه مابحتمله وان نوى واحدة فهي وأحدة وان اطاق فهي واحدة لأله البةين وأن قال أنت طالق الطلاق وقع ما أواه ، وأن لم ينو شيئا نذكر القاضي فيهاروا يتين

(احداهما) تقم الثلاث لان الإلفواللام للاستغراق فيقتضي استغراق الكل وهو ثلاث (والثانية) أنها واحدة لماذكرنا من أن الالف واللام تعود إلى المهرو

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثًا لم يقع الا واحدة)

لان لفظه لايحتمل أكثر منها فاذا نوى ثلاثًا فقد نوى مالا يحتمله لفظه فلو وتع أكثرمن ذلك لوقع يمجرد النية ومجرد النبة لايقم بها طلاق، وقال أصحاب الشافعي تقم ثلاث في أحد الوجهين لأنه يحتمل واحدة معها اثنتانوهذا لايصح فانقوله معها اثنتانلا يؤديه مسنى الواحدة ولايحتمله فنيته فيه نية مجردة فلا يممل كَأَ لُو نُوى الطَّلاق من غير لنظه ، وفيه لاصحابنا أنه يقم ثلاث والاول أصح

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابه الثلاث طالفت ثلاثا)

لان قوله هكذا صريح بالنشبيه بالاصابع في العدد وذلك يصاح بيانًا كما قال الذي وَلَيْكُمْ وَ الشهر هكذا وحكذا ، وأشار بيده مرة ثلاثين ومرة تسما وعشرين فان قال أردت تعدد الممتوقين قبل منه لانه (فصل) وان قال لزوجته أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه تبينا أن طلاقه وقع قبل الشهر لانه أيقاع الطلاق بعد عقده ، وجهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباء يقم الطلاق عند قدوم زيد لانه جعل الشهر شرطا لوقوع الطلاق فلا يسبق الطلاق شرطه ولنا أنه أوتم الطلاق في زمن على صفة فاذا حصات الصفة وقع فيه كا لو قال أنت طالق قبل رمضان بشهراً وقبل موتك بشهر فان أيا حنيفة خاصة يسلم ذلك ولا يسلم أنه جعل الشهرشرطا وابيس فيه حرف شرط ، وأن قدم قبل مضي شهرلم يقم بغير اختلاف بين أصحابنا وهو قول أكثر أصحاب الشافعي لانه تعابق الطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وأن قدم زيدم مضي الشهر بشهر وساعة تبينا أن الخلم وقع صحيحاً ولم يقع الطلاق لانه لانه لا بد من جزء بقع الطلاق فية ، فان خالها بعد تعليق طلاقها يوم ثم قدم زيد بعد الحلق بشهر وساعة وقع الطلاق وبطل الخلم وقم صحيحاً ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا وأن قدم بعد عقد الصفة الرجوع بالعرض الا أن يكون الطلاق رجعيا ، لان من حين عقد الصفة أم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت ، نعما من حين عقد الصفة لم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت ، نعما فلم يقم طلاق ، فان قال أنت طالق قال قدت طالق قان قال أنت طالق قبل موت الميت ، شهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقع طلاق ، فان قال أنت طالق قبل موت الميت ، شهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقع طلاق ، فان قال أنت طالق قبل موقي بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقع طلاق ، فان قال أنت طالق قبل موقي بشهر

ولنا أن قوله كأ اف بشبه العدد خاصة لانه لم يذكر إلا ذلك فوقع العدد كقوله أنت طالق

يحتمل ما يدعيه ، فأما أن قال أنت طالق وأشار بأصابعه الثلاث ولم قل هكذا لم يتم الاواحدة لان اشار ته لا تكفي (فصل) وأن قال لاحدى امرأتيه أنت طالق واحدة بل هذه وأشار إلى الاخرى ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية تلائا لانه أوقعه بها كذلك أشبه مالو قال له علي هذا الدرهم بل هذا فأنه يجب الدرهمان ولا يصح أضرابه عن الاول

⁽ مسئلة) (وانقال أنت طالق كلالطلاق أواً كثره أوجيعه أومنتهاه أوطالق كأ لف أو بعدد الحصى أو القطر أو الرمل أد الربيح أوالتراب طلقت ثلاثا وان نوى واحدة)

لان هذا يقتضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وانقال كهدد الما، أو التراب وقع ثلاث ، وقال ابوحنيفة بقع واحدة بائن لان الما، والتراب من أسها، الاجناس لاعددله ولنا أن الما، تتعدد أنواعه وقطراته والتراب تتعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصى ، وان قال يامانه طابق أو أنت ما أن طابق طلقت ثلاثا ، وان قال أنت طابق كانة أو الف فعي ثلاث قال احمد فيمن قال أنت طابق كألف طليقة فعي ثلاث ، وبه قال محمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف أن لم يكن له نية وقعت واحدة لأنه لم بصرح بالعدد ، وأنما شبهها بالالف وليس الموقع المشبه به

فات أحدها قبل مضي شهر لم يقم طلاق لان الطلاق لا يقم في المأضي وان مات بعدعقد الهين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في نلك الساءة ولم يترارثا إلا أن يكون الطلاق رجميا ويموت في عدلها وان قال أنت طالق قبل موتي ولم يزد شيئا طلقت في الحال لان ما قبل موته من حين عقد الصفة محل الطلاق فوقع في أوله وان قال قبل موتك أو موت زيد فكذلك، وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد أو قبل دخواك الدار ، فقال القاضي تطابق في الحال سواء قدم زيد أو لم يقدم بدليل قول الله تعالى (ياأيها الذين أوتوا السكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقا لما معكم من قبل أن نظمس وجوها منردها على أدبارها) ولم يوجد الطمس في المأمورين ولو قال الملامه اسفني قبل أن أضربك فسقاه في الحال وإنمايقم عد ممثلا وان لم يضربه ، ولوقال أنت طالق قبيل موتي أو قبيل قدرم زيد لم يقع في الحال وإنمايقم عد ممثلا وان لم يضربه ، ولوقال أنت طالق قبيل موتي الجرء اليسير الذي يبقى، وان قال أنتطالق قبل موت زيد وعرو بشهر ، فقال القاضي تتملق الصفة باولها موتا لان اعتباره بالثاني يفضي إلى وقوعه بعد موت الاول واعتباره بالاول لا يفضي الى ذاك ف كان أولى

(مسئلة) قال (وإذا قال لها إذا طلقتك فأنتطالق فاذا طلقها لزمه اثنتان إذا كانت مدخولا بها وان كانت غير مدخول بها لزمته واحدة)

وجملة ذلك أنه إذا قال لمدخول بها إذا طلقتك فأنت طانق ثم قال أنت طالق وقدت واحدة

كمدد الالف، وفي هذا انفصال عما قال، وإن قال أردت أنهـا كالف في صعوبتها دين، وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال أشد الطلاق أو أغلظه أو أطوله أو أعرضه أو مل، الدنيا ونوى الثلاث وقع الثلاث وأن لم ينوشيناً أونوى واحدة فعي واحدة)

قال أحمد فيمن قال لامرآنه أنت طالق مل البيت فان أراد الفلظة عليها يعني يريد أن تبدين منه فهي ثلاث فاعتبر نيته فدل على أنه إذا لم ينو تقع واحدة وذلك لان هذا الوصف لايقتضي عدداً وهذا لانعلم فيه خلافا فاذا وقعت الواحدة فهي رجعية وبهذا قال الشانعي

وقال أبوحنية وأصحابه تكون بائنا لانه وصف الطلاق بصدة زائدة فيقتضي الزيادة عليها وذلك هو البينونة، ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفا، عدد ولا عوض فكان رجعيا كتموله أنتطالق، وما ذكروه لا يصح لان الطلاق حكم فاذا ثبت ثبت في الدنيا كلها فلا يقتضي ذلك زيادة فان قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نية له وقعت طلقة رجعية وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة أقم بائنا، وقال أصحابه أن قال مثل الجبل كانت رجعية وإن قال مشل عظم الجبل كانت وجعية وإن قال مشل عظم الجبل كانت برجعية وإن قال مشل عظم الجبل كانت بائنا ووجه القولين ماتقدم

بالمباشرة وأخرى بالصفة لأنه جعل تطلبة با شرطا لوقوع طلائها فاذا وجد الشرط وتع العالاق، وأن كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم تقع النانية لانها لاعدة عليها ولا تمكن رجعتها فلايقع طلاقها إلا باتنا فلا يقم الطلاق ببائن

(فصل) فان قال عنيت بةولي هذا الله تكونين طالفا بما أوقعته عليك ولم أرد إيقاع طلاق سوى ماباشرتك به دين وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين (إحداهما) لا يقبل وهو مذهب الشافعي لان خلاف الظاهر أذ الظاهر أن هذا تعليق الطلاق بشرط الطلاق ولان أخباره أياها بوقوع طلاقه بها لافائدة نيه (والوجمالثاني) يقبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كما لوقال لها أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثاني التأكيد أو إفهامها

(فصل) فان قال أذا طَلَقْتُ فَأَنتَ طَالَقَ ثُم على طلاقها بشرط .ثل قوله أن خرجت فأنت طالى فخرجت طلقها بعد عقد الصفة ولو قال أولا طالى فخرجت طلقت بخروجها ثم طلقت بالصفة أخرى لابه قد طلقها بعد عقد الصفة ولو قال أولا أن خرجت فأنت طالق فخرجت طافت بالخروج ولم تطنى بتعليق الطلاق بطلاقها لانه لم يطاقها بعد ذلك ولم محدث عليها طلاقا لان ايقاء الطلاق بالخروج كان قبل تعليقه الطلاق بتطليقها فلم توجد الصنة الم يقع وأن قال أن خرجت فأنت طالق تمقال أن وقع عليك طلاقي فأنت طالق فخرجت طلفت بالخروج ثم تعالى انشائية بوقوع الطلاق عليها إن كانت مدخولا بها

(فصل) وان قال لها كليا طلَّفت فأنت طالق فهذا حرف يقتض التكرار فاذا قال لها بعد ذلك

ولنا أنه لا على إيتاع البينونة فانها حكم وليس ذلك اليده وأعا تذبت البينونة بأسباب معينة كالخلع والطدلاق قبل الدخول في لاى مباشرة سببها فثبتت وأن أراد اثبانها بدون ذلك لم تثبت عوبحتمل أن يكون ابتداء الطلاق عليه أو عليها ليعجلها أو لحب أحدهما صاحبه ومشقة فراقه عليه المي يقع أمر زيد بالشك عنان قال أقصى الطلاق أو أكثره فكذلك في قباس المذهب عويحتمل أن يكون أقصى الطلاق ثلاثاً لان أقصاه آخره وآخر الطلاق الثالة ومن ضرورة كونها ثالثة رقوع الفتين، وأن قال أنم الطلاق وأكله فواحدة إلا أنها تكون بنيته

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْقَالَ أَنْتُ طَالَقَ مِنْ وَاحْدَةً إِلَى ثُلَاثُ وَقُمْ طُلَّقَتَانَ ﴾

وبهذا قال أبر حنيفة لان ما بعد الفاية لا يدخل فيها كقرله تعالى (ثم أغوا الصيام الى الليم) وأما كانت بمنى مع وذلك خلاف ووضوبها ، وقال زفر : تطاق واحدة لان ابتدا. الفاية ليس منها كقوله بنتك بن هذا الحائط الى هذا الحائط ، ومحتمل أن تطاق ثلاثاً وهو قول أبي يوسف ومحمد لانه نطق ها فلم يجز إلفاؤها وكقوله بعتك هذا الثوب من أوله الى آخره

ولناعلى أن ابتداء الفاة يدخل قوله خرجت من البصرة فأنه يدل على أنه كان فيها وأما أنهاء (المفنى والشرح الدكبير) (الجزء النامن)

أنت طالق وقع مها طلفنان إحداهما بالمباشرة والاخرى بالصفة ولا تقع ثالثه لان الثانية لمتهم بايقاعه بعد عقد الصفة لان قوله كلما طلفتك يقتضي كلما أوقعت عليك العالاق وهذا يقتضي تجديد ايقاع طلاق بعد هذا القول وانما وقعت الثانية بهذا القول ، وان قال لها بعد عقد الصفة ان خرجت فأنت طالق فخرجت طاقة وبالصفة أخرى لا به قد طبقها ولم تنم الثالثة وأن قال لها : كلما أوقعت عليك طلاقا فأنت طائق ، وذكر القاضي في هذه أنه أذا وقم عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله اذا أرقعت عليك طلاقا فأنت طائق لم تطبق لازدك ايس بايقاع منه وهذا قبل بعض أصحاب الشافي وفيه نظر فانه قد أرقع الطلاق عليها بشرط فاذا وجد الشرط فهو الموقع الحلاق عليها فلافرق بين هذا وبين قرله اذا طلقتك فأنت طائق وازقال كلما وقم عليك طلاقي فأنت طائق ثم رقبت عليها طلفت ثلاثا ، فلو قال لهما ان خرجت فأنت طائق ثم قال كلما وقم عليك طلاقي فأنت طائق أن طلق ثم خرجت رقبت عليها طلق في الطلاق فكينا وقم يقتضي وقوع أخرى بوقوع الثانية لان كلما تقتضي النكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقم يقتضي وقوع أخرى بوقوع الثانية لان كلما تقتضي النكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقم يقتضي وقوع أخرى بوقوع الثانية لان كلما تقتضي النكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقم يقتضي وتوع أخرى ولوقال لها اذا طلفتك فأنت طالق ثم قال أنت طالق ثم قال أنت طالق مقال اذا وتم عليك طلاقي فأنت طالق ثم قال أنت طالق مقال أن منا وقم تقليق منه وهو وقوع ثلائا واحدة بالمباشرة واثنتين بالصفتين لان تطابقه لها يشتمل على الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع ثلائا واحدة بالمباشرة واثفتين بالصفتين لان تطابقه لها يشتمل على الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع

العاية فلا يدخل بمقتضي اللفظ ولو احتمل الدخول وعدمه لم يقع الطلاق بالشك فان قال انت طالق ما بهن واحدة وثلات وقدت لأمها التي بينها

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَاذَا قَالَ أَنتُ طَالَقَ طَالَةً فِي اثْنَتِينُ وَنُوى اللَّهُ مَمْ طَلَقَتِينَ وَقَعْت الثلاث)

وأن نوي مُوجبة عند الحساب وهو يعرفه طلقت طُلفتين وان لم يعرفه فكذلك عند ابن حامد وعند القاضي تطلق واحدة وان لم ينو رقع بأمرأة الحاسب طلقتان و غيرها طلقه ومحتمل ان تطلق اذا قال انت طالق طلقة في طلقتين أو واحدة في اثنتين ونوى به ثلاث نهي ثلاث لانه بفير نني عن تقوله تعالى (ادخلي في عبادي) فتقدير الكلام طلقة مع طلقتين فانأفر بذلك على نفسه قبل منه وان قال أردت واحدة قبل أيضا وان كان كان حاسبا وقال القاضي لا يقبل اذا كان عارفا بالحساب ووقع طاقتان لانه خلاف ما اقتضاه الفظ

ولنا انه فسر كلامه بما محتمله فانه لا يبعد ان يؤيد بكلامه مايريده العامى وان لم يكن له نية وكان عارفاً بالحساب وقع طلقتان وقال الشانبي ان أطاق لم يتم الا واحدة لان لفظ الايقاع انما هو الواحدة ومازاد عليها لم محصل فيه لفظ الايقاع وانما يقع الزائد بالقصد فاذا خلاءن القصد لم يقعالاما أوقعه وقال بعض أصحابه كقولنا وقال أبو حنيفة لا يقع الا واحدة سواء قصد به الحساب أولم يقصد به واحدة أو اثنين لان الضرب انما يصحفيا له مساحة فأما مالامساحة له فلاحقيقة فيه الحساب واناحصل

طلاقه ، ولانه اذا قال أنت طالق طلفت بالمباشرة واحدة فتطاق الثانية بكونه طاقها وذلك طلاق منه واقع عليها فتطلق به الثالثة وهذا كله في المدخول بها فأما غير المدخول بها فلانطاق إلا واحدة في جميع هذا وهذا كله مذهب الشاني وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا

(فصل) فان قال كما طافتك طلاقا أملك فيه رجعتك فأنت طالق ثم قال أنت طالق طلفت اثنتين (احداهما) بالمباشرة (والاخرى) بالصفة إلا أن تكون الطلفة بموض أو في غيرمدخول بها فلا تقع بها ثانية لابها تبين بالطابة التي باشرها بها فلا يملك رجه ما قان طلفها اثنتين طلفت الثالثة ، وقال أبر بكر قبل تطق وقبل لانطاق واختياري أبها نطق ، وقال أصحاب الشافعي لانطلق الثالثة لانا لو أوقعناها لم يلك الرجمة ولم يوجد شرط طلاقها فينضي ذلك الى الدور فبقطمه عنع وقوعه

ولما أنه طلاق لم يكل به العدد بغير عوض في مدخول بها فيقع بها التي بعدها كالأولى فامتناع الرجعة ههذا لعجزه عنها لا لعدم الملك كما لو طلمتها واحدة وأغي عليه عقيبها فأن الثانية تقع ، وإن امتنعت الرجعة لعجزه عنها ، وإن كان الطلاق بعرض أو في غير مدخول بها لم يقع بها إلا الطاقة التي باشرها بها لانه لا يلك رج تها ، وإن قال كلما وقع عليك طلاق أملك فيه رجعتك فأنت طالق ثم وقع عليها طلقة بمباشرة أو صفة طلقت ثلاثا وعندهم لانطاق لما ذكرناه في التي قبلها ، ولوقال لامرأنه اذا طافتك ظلافا أملك فيه الرجعة فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها طلقت ثلاثا ، وقال المزني لانطلق وهو قياس قول أصحاب الشافعي لما تقدم

منه الايتماع في واحدة فوقعت دون غيرها

ولنا أن هذا المانظ موضوع في أصطلاحهم لا أيين فاذ لفظ به واطاق وقع كما لوقال انت طااق انتين وبهذا محصل الا نفصال عما قاله الشافي فإن المانظ، الموضوع لا يحتاج معه الى نية فأما ما قاله أبر حنيفة فانما ذاك في موضع الحساب بالاصل ثم صار مستعملا في كل ماله عدد فصارحتية فيه فأما الجاهل بمقتضي ذلك الحساب أذا أطاق وقعت طلقة واحد ذلان افظ الا يقاع أناهو لفظة واحدة وانعاصار مصروفا الى اثنين بنضع أهل الحساب واصطلاحهم في لا يعرف إصطلاحهم لا يلزمه مقتضاه كالعربي ينطق بالطلاق بالمحمية وهو لا يعرف معناها فإن نوى موجه عند الحساب وهو لا يعرف فقال ابن حامد لا يتع هو كالحاسب قياسا عليه لا شتراكهما في النية وعند القاضي تطاق واحدة لا نه إذا يعرف موجبه لم يقصد ايقاع، فهو كاهجري ين طاق بالطلاق بالعربي لا يفهمه وهذا قول اكثر أصحاب الشافي موجبه لم يكن يعرف موجبه لانه لا يصبح منه قصد مالا يعرفه و يحتمل أن تطبق ثلاثا بناء على أن في معناها مع فالتين قال شيخنا ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين أن يكون المتكلم بذلك بمن لهم عرف في هذا اولا والظاهر منه أدادته وهو المتبادر الى الفهم من كلامه الثلاث لان كلامه بحمل على عرفهم والظاهر منه أدادته وهو المتبادر الى الفهم من كلامه

(فصل) وإن قال لزوجته اذا طلقتك أو اذا وتع عليك طلاقي فأنت طالنى قبله ثلاثا فلا نص فيها ، وقال القاضي تطاق ثلاثا واحدة بالمباشرة واثنتان من المعاق وهوقياس قول الشافي وقول بعض أصحابه ، وقال ابن عقيل تطلق واحدة بالمباشرة وياخر المعاق لانه طلاق في زمن ماض فلا يتصور وقوع الطلاق فيه وهو قباس نص احمد وابي بكر في أن الطلاق لاية م في زمن ماض وبه قال ابو العباس بن القاضي من أصحاب الشافعي ، وقال ابو العباس بن شريح وبعض الشافعية لانطاق أبداً لان وقوع الواحدة يتنفي وقوع ثلاث قبلها وذلك بمنم وقوعها فاثبانها يؤدي إلى نفيها فلا نثبت ، ولان إيقاء ايفضي الى الدور لابها اذاوقعت وقم قبلها ثلاث فيمتنام وقوعها رما أفضى الى الدور وجب قطعه من أصله ولنا أنه طلاق من مكاف مختار في محل لنكاح صحيح فيجب أن يقم كما لو لم يعقد هذه الصفة ولان عومات النصوص تقتفي عموم وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (فان طلقها فلا تحمله من بعدحتى تنكح ومات النصوص تقتفي عموم وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (فان طلقها فلا تحمله من المساحة فلان الله تعالى شرع الطلاق الصاحة تعمل به وما ذكروه غير مسلم قالما أن قانا لايقع الطلاق المعان وقوعه في الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق المعان فله وجه لانه أوقعه في زمر ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق طالق المعان فله وجه لانه أوقعه في زمر ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق

ولنا أن ما لفظ به قبل الاضراب الفظ به بعده فلم يلزمه أكثر مما بعده كقوله له على درهم بل درهان وقولهم لا يجوز أيقاع ما أوقعه قلما يجوز أن نجبره بوقوعه مع وقوع غيره فلا يقع الزائد الشك (فصل) قال الشيخ رضي الله عنه وأذا قال أنت طالق نصف طلقة أو نصف طلقة أو نصف طلقة تا الشيخ رضي الله عنه وأذا قال أنت طالق نصف طلقة أو جزءا مها وأن قل وقع طلقة كاملة في قرل عامة أهل العلم إلا داود قال لانطلق بذلك قال أبن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أنها تخلق بذلك منهم الشمي والحارث العكلي والزهري وقنادة والشافعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد قال أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز وأهل العراق وذلك لان ذكر مالا يتبعض في الطلاق ذكر أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز وأهل العراق وذلك لان ذكر مالا يتبعض في الطلاق ذكر طلقتان وقمت واحدة لان نصفي الشيء كله وان قال أنت طالق نفن قال نصفي طلقة وذكر أصحاب الشافعي وجها آخر أنه يقع طلقتان لان الفظ يقتضي النصف من كل واحدة منهما ثم يكل وما ذكرناه أولي لان النصيف يتحقق طلقتان لان اليقين والهاء الشك وإبقاع ما أوقعه من غير زيادة فكان أولي

⁽ فصل) أذا قال أنت طالق طلقة بل طلقتين وقع طلقتان فص عليه أحمد وقال الشافعية يقع ثلاث في أحد الوجهين لان قوله أنت طالق ايقاع فلا يجوز ايقاع الواحدة مرتين فيدل على أنه أوقعها ثم أراد دفعها ووقع اثنتين آخرتين فوقع الثلاث

طالق قبل قدوم زيد ببوم فقدم في اليوم ولأه جال الطلقة الواقعة شرطالوقوع الثلاث ، ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لا يتنع وقوع الطلقة المباشرة ولا ينضي إلى دور ولاغيره ، وان قلنا بوقوع الثلاث فوجهه أنه وصف الطلاق المعلق عا يستحيل وصنه به فلغت الصنة ووقع الطلاق كا وقال أنت طالق طلقة لانقص عدد طلاقك أو لا تلزمك أو قال للآيسة أنت طالق السنة أو قال المبدءة وبيان استحالته أن تعليقه بالشرط يقتضي وقوعه بعده لان الشرط يتقدم مشروطه والذاك لو أطانى لوقع بعده وثون الطلاق المعاتى بعده لو أطانى لوقع بعده وتعقيبه بالفاء في قوله فأنت طالق يقتضي كونه عقيبه وكون الطلاق المعاتى بعده المبال فلا يصح الوصف به فلفت الصفة ورقع الطلاق كما لو قال اذا طلفتك فأنت طالق ثلاثا لا تلزمك نم يبطل ماذ كروه بقوله اذا انفسخ نكاحك فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجدما يفسخ نكاحها من رضاع أو ردة أو وط. أمها او ابنتها بشبهة فانه يرد عليه ماذ كروه ولا خلاف في انفساخ النكاح من رضاع أو ردة أو قال أنت طالق اليوم بملائا الطلاق جلة ، وان قال أنت طالق ثلاثا قبيل وقوع طلاقي بك واحدة أو قال أنت طالق اليوم بملائا المالقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها معه وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها معه وهو بان يقضى بوقوع الطانة الموقعة دون ماتماق بها لان ماتماق بها تابع ولا مجوز ابطال المتبوع فيجب أن يقضى بوقوع الطلاق التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فعائم حرولم مخرج من

[﴿] مسئلة ﴾ (وانقال نصفي طلقتين وقدت طلقتان) لان نصفي الذي ، جميعه فهو كمالو قال أنت طالق طلقتين ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ، الانة أنصاف طلقة طلقت طلقتين)

لان ثلاثة الانصاف طلقة ونصف وكمل النصف فصار طلفتين وهـذا وجه لاصحاب الشافعي ولم وجه آخر أنها لانطاق إلا واحدة لانه جعل الانصاف من طلقة واحدة فسقط ما ليس منها ويقع طلقة لان إسقاط الطلاق الموقع من الاول في المجلس لاسبيل اليه وانما الاضافة الى الطلقة الواحدة غير صحيحة فلنت الاضافة وان قال أنت طالق نصف ثلاث طلقات طلقت طلقتين لان نصفها طلقة ونصف ثم يكمل النصف فيصير طلقتين

⁽ مسئلة) (وان قال ثلاثة أنصاف طلقتين طلقت ثلاثا ويحتمل ان تطلق طلقتين)

نص أحمد على وقوع الثلاث في رواية مهنا وقال أبو عبدالله بن حامد تفع طلقتان لان مناه ثلاثة انصاف من طلقتين وذلك طلفة ونصف ثم يكمل فيصير طلقتين وقيل بل لان النصف الثالث من طلقتين عال ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

ولنا أن نصف الطلقتين طلقة وقد أوقعت ثلاثاً فيقع ثلاث كما لو قال أنت طالق ثلاث طلقات وقولهم معناه ثلاثة أنصاف من طلقتين تأويل بخالف ظاهر اللفظ قانه على ماذكره يكون ثلاثة أنصاف

ثلثه إلا أحدهما فان سالما يمنق وحدم ولا يقرع بينها لان ذلك ربما أدى إلى عنق المشروط دون الشرط وذلك غير جائز ولا فرق بين أن يتول فغانم حر قبله أو معه أو بعده أو تطاق كذا ههنا

(فصل) اخذاب أصحابنا في الحلف بالطلاق فقال القاضي في الجامع وأبو الخطاب هو تعلية على شرط أى شرط كان إلا قوله إذا شئت فأنت طالق ونحوه فانه تمليك واذا حضت فأنت طالق فانه طلاق بدعة ، و إذا طهرت فأنت طالق فاله طلاق سنة وهذا قول أبي حنيفة لأن ذلك بسمى حلفا عرفا فيتماق الحبكم به كالوقال إن دخات الدار فأنت طالق ولاز في اشرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب فأشبه قوله والله وبالله ونا الله ، وقال القاضي في الحجرد هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنعمنه كفوله ان دخلت الدار فأنت طالق ، وان لم ندخلي فأنت طالق أو على تصديق خبره مثل قوله أنت طالق لقد قدم زيد أو لم يقدم فأما النعلق على غبرذلك كقوله أنت طالق أن طلعت الشمس أو قدم الحاج أو أن لم يقدم السلطان فهو شرط محض ليس بحلف لان حقيقة الحلف القسم وأنما سمى تعلم الطلاق على شرط حلفا تجوزا لمشاركة الحلف في المعنى المشهور وهو الحت أو المنع أو تأكيد الحبر نحو قوله والله لأفعلن أو لاأنعل أو لقد فعلت أولم أفعل ومالم يوجد فيه هذا المعنى لا يصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي فاذا قال لزوجته اذا حافت بدللاقك فأنسّ. طالق ثم قال اذا طلعت الشمس فأنت طالق لم تطلق في الحال على القول الثاني لانه ليس محلف،

طلقتين مخالفة لثلاثة أنصاف طلقة وقولهم إنه مخالف قلنا وقوع نصف الطلقتين عليها ثلاث مرأت ليس محال فوجب أن يقع

(مسئلة) (وان قال نصف طلقة ثاث طلقة سدسطلقة أو نصف وثلث وسدس طلقة طلقت طلقة) لانه لم يعطف بواو العطف فيدل على ان هذه الاجزاء من طلقة غير متغايرة وأن النَّماني ههنا يكون بدلًا من الأول والثالث من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه فلم تتبعض المغايرة وعلى هذا التعليل لوقال أنت طالق طلقة نصف طلفة أو طلفة طلقة لم تطلق إلا طلقة وكذلك ان قال نصفاً وثلثاً وسدساً لم يقع إلا طلقة لان هذه أجزاء للطلقة إلا ان يريد من كل طلقة جزء افتطلق ثلاثاً ولوقال أنت طالق نصفاً وثاناً وربعاً طاقت طلقتين لانه نزيد على الطالقة نصف سدس طلقة ثم يكمل وان أرادمن كلطلفة جزءاً طلقت ثلاثاً وان قال انت طلقة وأنت نصف طلقة أو أنت صفطلقة ثلث طلقة سدس طلقة أو أنت نصف طالق وقع بها طلقة بناءعلى قولنا في قوله أنت الطلاق إنه صريح في الطلاق وهمنا مثله ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال نصف طلقة وثاث طلقة طلقت ثلاثاً)

ذكره اصحابنا لأنه عطف جزءاً من طلقة على جزء منطلقة وظاهره أنها طلقات متغايرة ولانه لوكانت الثانية هي الاولى لجاء بها بلام النعريف فقال ثلث الطلقة وسدس الطلقة فان أهل العربية قالوا اذا ذكر لفظ ثم أعيد منكراً قالناني غير الاول وان أعيد معرفاً بالأ لف واللام قالناني هو الاول وتطلق على الاول لانه حلف، وإن قال كلماكاه تأباك فأنت طائق طلفت على القولين جيما لانه على طلاقها على شرط يمكن فعله وتركه فكان حاما كما لو قال أن دخلت الدار فأنت طائق وإن قال إن حافت بطلافك فأنت طائق م أعاد ذلك طلفت واحدة كلما أعاده مرة طلقت حتى تكل الثلاث لان كل مرة يوجد بها شرطالطلاق وينعقد شرط طائة أخرى، وجهذا قال الشافعي وأصحاب الثلاث لان كل مرة يوجد بها شرطالطلاق وينعقد شرط طائة أخرى، وجهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال ابو ثور ليس ذلك محلف ولا يقم الطلاق بتكراره لانه تكرار المكلام فيكون تأكد الاحلفا ولنا أنه تعابق الطلاق على شريمكن فعله وتركه فكان حلفا كما لو قال أن دخلت الدار فأنت طائق وقوله أنه تكرار المكلام حجة عليه فأن تكرار الشي، عبارة عن وجوده مرة أخرى فاذا كان في الأول حلفا فوجد مرة أخرى فقد وجد الحلف مرة أخرى وأما الناكد فأنما محمل عليه الكلام المكرد اذا قصده وههذا أن قصد أفها بها بم يقع بالثاني شي، كمالوقال أنت طائق أنت طائق يعني بالثانية إفهامها أذا قصده وههذا أن قصد أفها بانت بطافة ولم يقع أكثر منها فاذا قال لها ذاك ثلاثها بانت بالمرة فأما أن كرر ذلك أنه بالثانية ولم يقم أكد منها فاذا قال لها ذاك ثلاثها بانت بالمرة الثانية ولم تطبق بذلك لان شرط طلانها اعا كان بعد بينه ننها أو قال لها أن تكامت فأنت طائق أو تحود ذاك لها أن قال لها ذاك لان شرط طلانها اعا كان بعد بينه ننها

فصل) وان قال لامرأنيـه كاما حلفت بطلانيكما فأنَّما طالقتان ثم أعاد ذلك الدَّمَّا طلقت كل واحدة منهما الله الله الماذكر فافان كانت احداهما غير مدخول بها بانت بالمرة الثانية فاذا أعاده مرة ثالثة

لاعادته معرفاً وليس الثاني غير الاول لاعادته منكراً ولهذا قيل ان يغلب عسر يسرين وقيل لو أرادبالنانية الاولى لذكرها بالضميرلانه أولى

لم تطاق واحدة منهما لان غير المدخول بها بائن فلم تكن اعادة هذا القول حلفا بطلاقها وهي غيرزوجته فلم يوجد الشرط فان شرط طلاقهما الحاف بطلاقهما جيعا فانجدد النكاح الباثن ثم قال لها إن تكامت فأنت طالق فقد قيل يطلفان حينئذ لانه صار جذا حالمًا بطلاقها وقد حلف بطلاق المدخول مها باعادة قوله في المرة الثالثة فطلقتا حيننذ ويتوى عندي أنه لايقم الطلاق بهذه التي جدد نكاحها لانها حين أعادته المرة انثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة البها كالو قال لأجذية ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم تزوجها وحلف بطلاقها رلكن تطلق المدخول مها حينئذ لا، قد حلف بطلاقها في المرةالثا لثةوحلف بطلاق هذه حينئذ فكل شرط طلاقها فطلفت وحدما

(فصل) فان كانت له امرأتان حفصة وعمرة نقال ان حلفت بطلافكما فعمرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منهما لان هذا حلف بطلاق همرة وحدها فلم يوجد الحلف بطلاتهماوان قال بعدذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طانت عمرة لانه حلف بطلاقهما بعد تعليقه طلاقها على الحلف بالملاقعها ولم تطرق مفعة لانه مَّا - لف بطلاقها بعد تعليقه طلاقها عليه ذان قال بعد هذا ان - الفت بطلاقكا فعمرة طالق لم تطلق واحدة منها لأنه لم يحلف بطلاقها أنماحلف بطلاق مرةوحدها فازقال بعدهذا ان حلنت بطلاقكا فحنصة طالق طلنت حفصة وعلى هذا القياس

(فصل) وأن قال لاحداهما أن حلفت بطلاقك فضرتك طالق ثم قال للاخرى مشل ذلك طلفت انه أنية لأن اعادته الثانية هو حلف بطلاق الأولى وذلك شرطٌ وقوع طلاق الثانية ثم أن أعاد

ماقال أبوبكر وانقال أوقعت بينكن ثلا تأأو أربعاً فعلى قولما يقع بكل واحدة طالقة وعلى قولهما يطلقن ثلا تأثلاتاً ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أوقعت بينكن غمساً وقع بكل واحدة طلقنان)

وبه قال الحسن وقنَّادة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لأن نصيب كل واحدة تطايقة وربع ثم يكمل وكذلك ان قال سناً أو سبعاً أو ثمانياً وان قال أوفعت بينكن تسما وقع بكل واحدة ثلاث على القولين حمماً

(نصل) فانقال أوقعت بينكن طلفة وطلقة وطلفة وقع بكل واحدة منهن ثلاث لانه لماعطف وحب قسم كل طلقة على حدتها وبستوي في ذلك المدخ الربها وغيرها في قياس المذهب لان الواو لا تقتضي ترتيبا وقيل بقع بها واحدة على الاولى خاصة كما اذا قال أوقعت بينكن ثلاثاًذكر مصاحب المجرد وان قال أُوقَات بينكن نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة فكذلك لأن هذا يقتضي وقوع ثلاث على ماقد منا وان قال أوقعت بينكن طلفة فطلفة فطلفة أو طافة اطلقة ثم طلقة أو أوتعت بينكن طلفة واوقعت بيكن طلقة طلقن ثلاثآ إلاالتي لم يدخل بها غانها لا تطلق إلاواحدة لانها بانت بلاولى فلم يلحقها ما بعدها (فصل) فإن قال لنسائه أنتن طالق ثلاثاً أو طلقتكن ثلاثاً طلقن ثلاثاً نص عليه أحمد لان قوله طلقتكن يقتضي تطليق كل واحدة منهن و تعميمهن به ثم وصف ما عمهن به من الطلاق بأنه ثلاث فصار

للاولى طانت ثم كاما أعاده على هذا الوجه لامرأة طانت حتى يكمل الثانية ثلاث ثم اذا أعاده الدولى طانت ثم كاما أعاده على هذا الوجه لامرأة طانته الم يكن ذاك حالها بطلائها و و قال هذا القول لامرأة ثم أعاده لهم تطلق به واحدة منها لات ذاك ليس بحلف بطلائها الماهو حلف بطلاق ضربها ولم يماق على ذاك طلاقا وان قال اللاولى ان حالمت بطلاق ضرتك فأنت طالق ثم قال الاخرى مثل طانت الاولى ثم ان أعاده لامرأة منها على هذا الوجه طلقت الاخرى ، قان كانت إحداهما غير مدخول بها فطانت مرة بانت ولم تطانق صاحبتها باعادة ذاك لها لانه ليس محلف بطلاقها لكونها باثنا فهي كسائر الأجنبيات ، وان قال لاحداهما إذا حالمت بطلاق ضرتك فهي طالق ثم قال اللاخرى مثل ذاك لم تطاق واحدة منها ، ثم ان أعاد ذاك لاحداهما طانت الاخرى ثم ان أعاده للاخرى بيق من طلاقها إلا دون الثلاث فانها اذا بانت صارت كلاجبية ، ولو قال ذاك لامرأة ابتدا ، ثم على اعادة مرة منى تكل الثلاث ، وان قال لامرأة إندا ، ثم أعاده لما أوقال للاخرى اذا حالت بطلاق ضرتك فهي طالق ثم قال للاخرى اعادة مرة منى تكل الثلاث ، وان قال لامرأة إذا حالت بطلاق ضرتك فهي طانى ثم قال للاخرى اداحة منها الما طائت الثانية و كذاك اشائة ولا يتم بالاولى بهذا للاولى . ثل ما قال لها أوقال الثانية مثل ماقال لها طلقت الثانية و كذاك اشائة ولا يتم بالاولى بهذا للاولى لا المان الما المان المان قال المان المان قال المان المانية

لكل واحدة ثلاث بخلاف قوله أوقعت بينكن ثلاثاً فانه يقتضي قسمة الثلاث عليهن المكل واحدة منهن جزءاً منها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطليقة

⁽فصل) إذا قال نصفك أو جزء منك أو أصبعك أو دمك طالق طلقت ، متى طلق جزءاً من المرأة من أجزائها النابته طلقت كلها سواء كان شائماً كنصفها أو سدسها أو جزءاً من ألف جزء منها أو جزءاً معيناً كيدها أو رأسها أو أصبعها ، وهذا قول الحسن ومذهب الشافعي وأبي توروابن القامم من أصحاب مالك وقال أصحاب الرأي ان أضافه الى جزء شائع أو واحد من أعضاء خمسة : الرأس والوجه والرقبة والظهر والفرج طلقت وان أضافه الى جزء معين غير هذه الخمسة لم تطلق لانه جزء تبقى الجملة بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجملة فلم تطلق المرأة لاضافة الطلاق اليه كالسن والظفر

ولنا أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح فأشبه الجزء الشائع والاعضاء الحمسة ولانها جملة لا تتبعض في الحل والحرمة وجد فيها ما يقتضي التحريم والاباحة فغلب فيها حكم التحريم كا لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل صيد ،وفارق ما قاسوا عليه فانه ليس يبقى فان الشعر والظفر بزولان ويخرج غيرها ولا تنقض منها الطهارة

ولو قال للاولى ان حانت بطلاقك فأنت طالى ثم قال الثانية ان حافت بطلاق ضرتك فهي طالق ط قت الاولى من أعاد احد هذين الشرطين مرة أخرى طقت الاولى مرة ثانية وكذلك الثالثة ولا يقع بالثانية بهذا طلاق ، ولو قال لاحداها اذا حانت بطلاقك فضرتك طالق ثم قال للاخرى اذا حلفت بطلاق ضرتك فأنت طالق لم تطلق واحدة منها لانه في الموضعين على طلاق الثانية على الحلف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها، ولو أعاد ذلك لها لم يقعطلاق براحدة منها وسواء تقدم القول الثانية على القول للاولى أو تأخر عنه

(فصل) وان كان له ثلاث نسوة فقال ان حافت بطلاق زبنب فهمرة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فحنصة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فحنصة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فزينب طالق طلقت عمرة طالق عمرة طالق عمرة طالق عمرة طالق عمرة طالق عمرة طالق عمرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق حفصة فنسائي طوالق طافت كل واحدة منهن طقتين لانه لما قال ان حافت بطلاق عمرة فنسائي طوالق فقد حاف بطلاق زبنب بعد تعليقه طلاق ندائه على الحلف بطلاقها فطلاق قد حلف بطلاق حمرة وزينب فطالق قد حلف بطلاق عمرة ولم يقع محلفه بظلاق زبنب شيء

[﴿] مَسَّئَلَةً ﴾ (وانقال شعرك أوظفرك أو سنكطالق لم تطلق)

وبهذا قال أصحاب الرأي ويحتمل أن تطلق ذكره صاحب المحرر وقال مالك والشافعي تطاق بذلك ونحوه عن الحسن لانه جزء يستباح بنكاحها فتطلق بطلاقه كالاصبع

ولنا أنه جزء ينفصل عنها في حال السلامة، وفارق الاصبع فأنها لا تنفصل في حال السلامة والسن تزول من الصنير ويخلق غيرها وتنقلع من الكبير بخلاف الاصبع فلم تطلق بطلاقه كالحل والربق ولان الشعر لا روح فيه ولا ينقض الوضوء مسه فأشبه الدرق واللبن

[﴿] مسئلة ﴾ (وأن أضافه إلى الريق والحمل والدمع والعرق لم تطلق)

لا نم فيه خلافا لان هذه ليست من جسمها فان الريق والدمع والمرق فضلات والحملوان كان متصلا بها الا ان مآله الى الانفصال فلذلك لم تطلق به وهو مودع فيها . قال الله تعالى (وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع) في بطن الام

[﴿] سَالَةِ ﴾ (وان قال روحك طالق طلقت)

لان الحياة لا نبقى بدون روحهاكالدم ، وقال أبو بكر لا يختلف قول أحمد في الطلاق والمتاق والظهار والحرام ان هذه الاشياء لا تقع إذا ذكر أربعة أشياء : الشعر والسن والظفر والروح . جرد لفول عنه مهنأ بن يحيى والفضل بن زياد القطان فبذلك أقول ووجهه أن الروح ليست عضواً ولاشيئاً يستمتع به

لانه قد حنث به مرة فلا يحنث ثانية ، ولو كان مكان قوله ان كلما طانت كل واحدة منهن ثلاثاً لان كلما تنتضي النكرار

(فصل) وقد استعمل الطلاق والعناق استعال القسم جواباً له فاذا قال أنتطالق لأ قومن وقام لم نطبق زرجته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث ، هذا قول أكبر أهل العلم منهم سعيد بن المسيب

(فصل) فيما يخالف المدخول بها غيرها

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال للمدخول بها أنت طالق أنت طالق طلقت طلقتين الا أن ينوي بالثانية النا كيد أو انهامها)

إذا قال لامرأته المدخول بها أنت طالق مرتين ونوى بالثانية إبقاع طلقة ثانية وقعت بها طلقتان بلا خلاف وان نوى بها افهامها أن الاولى قد وقعت بها أو انتأ كيدلم تطلقالا واحدة ، وان لم تكن له نية وقعت طلقان ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو الصحيح من قولي الشافعي وقال في الا خر تطلق واحدة لان انتكر ارا يكون لاناً كيد والافهام ومحتمل الايقاع فلا نوقع طلقة بالشك

ولنا أن هذا اللفظ للايقاع ويقتضي الوقوع بدليل ما لو يتقدمه مثله وإنا ينصرف عن ذلك بنية النا كيد والافهام فاذا لم يوجد ذلك وقع مقتضاه كما يجب العمل بالعموم في العام إذا لم يوجد الخصيص وبالاطلاق في المطلق اذا لم يوجد المقيد، فأما غير المدخول بها فلا تطلق الاواحدة سواه نوى الايقاع أو غيره وسواء قال ذلك منفصلا أو متصلا وهذا قول عكرمة والنخمي وحماد بن أبي سليان والحكم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبي عبيد وابن المنذر وذكره الحاكم عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وقال مالك والاوزاعي والليث يقع بها طلقتان وان قال ذلك ثلاثاً طلقت ثلاثاً اذاكان متصلا لانه طلق ثلاثاً بكلام متصل أشبه قوله أنت طالق ثلاثاً

والحسن وعطا، والزهري وسعيد بن جبير والشعبي والثوري وأصحاب الرأي وقال شريح يقمطلاقه وان قام لانه طلق طلاقا غير معلق بشرط فوقع كا لو لم يقم

ولذا أنه حلف بر فيه فلم بحنث كالوحلف بالله تعالى وإنقال أنت طالق ان أخال لهاقل وكان أخوها عافلا لم يحنث وان لم يكن عاقلا حنث كالوقال والله ان أخك لهاقل وان شك في عقبه لم يتم الطلاق لان الاصل بقاء الذكاح فلا يزول بالشك ، وان قال أنت طالق لا أكات هذا الرغيف فأكله حنث والا فلا ، وان قال أنت طالق ما أكلته وكان صادقاً لم يحنث وان كان كاذبا حنث كما لو قال والله ما أكات وان قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك وكان صادقاً لم تطلق وإن كان كاذبا طلقت ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمنك طلقت في الحال ، ولو قال ان حلفت بطلاق من عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر الإقومن طلقت المرأة وان قال أن حلفت بطلاق امرأتي فعبدي حرثم قال أنت طالق له من عنق العبد

فصل) وان قال انطلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال انطلنت عمرة فحفصة طالق ثم طاق حفصة طلقتا معا حفصة المباشرة وعمرة بالصفة ولم تزد كل واحدة منعها على طقة وان بدأ بطلاق عمرة طلنت طلقت عرة بالصفة لكونه علق طلنت طلقت عرة بالصفة لكونه علق طلاقها على طلاق حفصة ولم يعد على حفصة طلاق آخر لائه ماأحدث في عمرة طلاقا انما طلقت بالصفة

ولنا أنه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم يقع الا الاولى كما لو فرق كلامه ولان غير المدخول بها تبين بطلقة لانه لا عدة عليها فتصادفها الطلقة الثانية باثنا فلا يقعرااطلاق بهالانهاغ رزوجة ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فيكون اجماعاً

⁽ فصل) فأما إن قال أنت طالق نم مضى زمن طويل ثم أعاد ذلك للمدخول بها طلقت ثانية ولم يقبل قوله نويت التوكيد لان التوكيد تابع للـكلام فشرطه أن يكون متصلا به كسائر التوابع من العطف والصفة والبــدل.

⁽مسئلة) (وان قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق أو طالق طلقة بل طلقتين أو بل طلقة أو طالق طلقة بدها طلقة أو طالق بدها طلقة أو قبل طلقة طلقت طلقتين إن كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بمدهاوعنه فياإذا قال أنت طالق طلقة بل طلقة أوطالق بلطالق أنه لا يقع بالمدخول بها الاطلقة بنا، على ما إذا قالله على درهم بل درهم ذكره في الحرر)

كل طلاق مرتب في الوقوع يأتي بمضه بعد بمض لا يقع بغير المدخول بها منه أكثر من واحدة لما ذكرنا ويقع بالمدخول بها اللاث إذا أوقعها كقوله أنت طالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق وأنت طالق أوفطالق وأشباه ذلك لان هذه حروف تفتضي الترتيب فتقع بها الاولى فتبينها فتأتي الثانية فتصادفها باثناً غير زوجة فلا تقع بها

137

السابقة على تعليقه طلاقها، وان بدأ بطلاق هرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاق همرة ووقوع الطلاق بها تعليق منه لها لانه أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقها على تعليق هرة بعد قوله ان طلقت حفصة فعمرة طانق ومتى وجد التعليق الوقوع معا فهو تعليق، فانوجدا معابعد تعليق الطلاق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلاقها فوجب القول بوقوعه عولوقال لعمرة أنت كلا طقلت حفصة فأنت طالق ثم قال لحفصة كلما طلفت عمرة فانت طالق ثم قال لعمرة أنت طانق طانق م قال لعمرة أنت الا طفقة لان هذه المسئلة كالني قبالها سواء فأنه بها بتعليق طلاق عمرة على تطليق حفصة ثم ثنى بتعليق طلاق حفصة على تطليق عرة ع ولوقال لعمرة ان طلقتك فحفصة طالق ثم قال لحفصة ان طلقتك فعمرة طافت كل واحدة منهما طلقة طلق ثم طاق المنافقة بالمنافقة وان طلق عمرة طافت كل واحدة منهما طلقت ضرتك فأنت طالق ثم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طلقتين وطاقت الثانية طلقت وان طلق النافية وان طلق النافية على المائق عمرة طلفت الثانية طلقت طلقت عمرة طلقة وان طلق النافية طلقت طلقت الثانية طلقت طلقت النافية طلقت المحدى في المحدى ف

(۱)في نسخة طلقب كل واحدةمنهماطلقة

فأما المدخول بها نتأني الثانية فتصادفها محل النكاح فتقع وكذلك الثالثة وكذلك لو قال أنتطالق بل طالق وطالق ذكره أبو الخطاب، وإن قال أنت طالق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة او طلقة ثم طلقة وقم بغير المدخول بها طلقة وبالمدخول بها اثنتان لما ذكرنا من أن هذا يقتضى طلقة بعد طلقة

رَّمسئاة) (وان قال أنت طالق طلقة قبايها طلقة فكذلك عند القاضي)

وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لا يقع بغير المدخول بها شيء بناء على قولهم في السريحية وقال أبو بكر وأبو الخطاب يقع اثنتان وهو قول أبي حنيفة لانه استكال وقوع الطلقة الاخرى قبل الطلقة الموقعة فوقعت معها لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد ايقاعها فيه لكونه زمانا ماضياً وجب ايقاعها في أقرب الازمنة وهو معها ولا يلزم تأخرها الى ما بعدها لان قبله زمناً يمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد

وانا أن هذا طلاق بعضه قبل بعض فلم يقع بغير المدخول بها جميعه كما لو قال طاقة بعد طاقة أو قال أنت طالق طلقة غدا وطاقة اليوم ولوقال جاء زيد بعد عمروأوجاء زيد وقبله عمرو أو أعطزيداً بعد عمروكان كلامه صحيحاً يفيد تأخر المتقدم لفظاً عن المذكور بعده . وليس هذا طلاقاً في زمن ماض وانما يقم ايقاعه في المستقبل على الوجه الذي رتبه ، ولو قدر أن احداهما موقعة في زمن ماض

(فصل) وان كان له ثلاث نسوة ، فقال ان طلفت زينب فعمرة طالق وان طلفت عرة فخفصة طالق وان طلقت حفصة فزينب طالق وان طلفت عرة ولم تطلق حفصة فزينب طالق عرة طلاقا بعد تعليق طلاقا بعد تعليق طلاقا بعد تعليق طلاقا بعد تعليق طلقت بالصفة السابقة على ذك فيكون وقوعا المطلاق وليس بتطلبق وان طلق حفصة بطلفت عنصة ولم تطلق زينب الذلك وان طلق حفصة طلقت زينب م طلفت عرة فيقم الطلاق بائتلاث لانه أحدث في زينب طلاقا بعد تعليقه طلاق عرة بطلائها فالمعالق مع تحقق شرطه تطلبق وقد وجد التعليق وشرطه معا بعد تعليقه طلاق عمرة بتطليقها فيكان وقوع الطلاق بزينب تطليقا فطلقت به عرة بخلاف غيرها ، وان قال لزينب ان طلفت عرة فأنت طالق ثم قال لعمرة از طافت حفصة فأنت طالق ثم قال لعمرة از طافت حفصة فأنت طالق ثم قال لحفصة ان طافق وقد وجدا معا بعد جعل تطلبق به أبضاء والدليل في أنه تعاليق لما وتعلق من الملاق عرة وتعالمق به أبضاء والدليل في أنه تعالمي لحفضة أنه أحدث فيها طلاق بتعليقه طلاقها عن تطلبق زينب بعد تعليق طلاق عمرة عدان طق عمرة ولم تطلق زينب الم خلق فيه المسئلة التي قبلهاء وان قال لزينب ان طاقتك فضرة الفت هي وعرة ولم تطلق زينب الم ذكرنا في المسئلة التي قبلهاء وان قال لزينب ان طاقتك فضرة الله طالقت هي وعرة ولم تطلق زينب الم ذكرنا في المسئلة التي قبلهاء وان قال لزينب ان طاقتك فضرة الله طالقتان ثم قال لعمرة مثل ذك مقال في المسئلة التي قبلهاء وان قال لزينب ان طاقتك فضرة الله طالقتان ثم قال لعمرة مثل ذكرنا في المسئلة التي قبلهاء وان قال لزينب ان طاقتك فضرة الله طالقتان ثم قال لعمرة مثل ذك مقال لهفت

لامتنع وقوعها ووقمت الاخرى وهذا تعليل القاضي لكونه لا يقع الا واحدة . قال شيخنا والاول من التعليلين أصح إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق طلقة معها طلقة أو مع طلقة أو طالق وطالق طلقت طلقتين) اذا قال أنت طلق طلقة معها طلقة وقع بها طلقنان سواء في ذلك المدخول بها أو غيرها وان قال معها اثنتان وقع بها ثلاث في قياس المذهبوهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي وقال أبو يوسف تقع واحدة لان الطلقة إذا وقعت مفردة لم يمكن أن يكون معها شيء

ولنا أنه أوقع ثلاث طلقات بلفظ يقتضي وقرعهن معا فوقمن كالهن كما لو قال أنت طالق ثلاثأولا سلم أن الطلقة تقم مفردة فان الطلاق لا يقع بمجرد اللفظ به إذ لو وقع بذلك اا صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه بالثلاث ولا بغيرها

(فصل) اذا قال لغير مدخول بها أنت طالق وطالق وقست طلقتان ، وإن قال أنت طالق وطالق وقست طلقتان ، وإن قال أنت طالق وطالق وطالق وطالق وطالق عنه أي ليلي وحكي عن الشافعي في القديم ما يدل عليه، وقال الثوري والشانعي لا يقع الا واحدة لانه أوقم الاولى قبل الثانية فلم يقع عايها شيء آخر كما لو فرقها وذكره ابن أبي ، وسى في الارشاد وجها في المذهب

ولنا أن الواو تقتضي الجلع ولا ترتيب فيها فيكون موقعاً للثلاث جيماً فيقس عليها كقوله انتطالق

مثل ذلك ثم طلق زينب طلقت كل واحدة منهن طلفة واحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلقة إنما طلقتا بالصنة السابقة على تعليق الطلاق بطليقها وان طلق همرة طلغت زينب طلقة وطلقت هرة وحفصة كل واحدة بنها طلفتين لان همرة طلقت واحدة بالمباشرة والمنت زينب بطلاقها بعطائها واحدة واحدة وطلاق زينب تطلبق له لانه وقع بها بصنة أحدثها بعد تعليق طلاقها بتطليقها فعاد على عرة وحفصة بذلك طلقتان ولم يعد على زبنب بطلاقها طلاق لما تقدم، وان طلق حفصة طلقت ثلاثا لأنها طلقت واحدة بالمباشرة فطلقت بها ضرناها ووقوع الطلاق بكل واحدة منها طلقة فكل لها ثلاث أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقها بطلاقها فعاد عليها من طلاق كل واحدة منهما طلقة فكل لها ثلاث وطنقت هرة والحدة بتطلبق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لانه تطلبق لزينب لما ذكر فاه ، وطنقت زينب واحدة لان طلاق ضرتبها بالصفة ليس بتطلبق فيحقها، وان قال لكل واحدة منهن كلما طلقت الدي طنقت ثلاثا ؛ طانت الثانية طانتين والثالثة واحدة لان تطلبق بلا بطلاقها فعاد عليها من تطلبق بهما تطلبق بالنسبة اليهمالكونه واقعا بصفة أحدثها بعد تعليق النائية طلفة تانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق النالئة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثائة من طلاق النالئة طلفة تانية للدك ولم يعد على الثانية من طلاق النالئة طلقة ثانية للذك ولم يعد على الثائة على المائة النائة طلفة واحدة من الباقيتين طلفة الذائة النائة طلفة النائة المنت النالئة طلفة النائة المنت النالئة المنت الافة المنائة النائة المنائة النائة النائة النائة النائة على النائة المنة النائة النائة طلفة ولم يعد على النائة المنافة النائة طلفة ولمنائة من الباقيتين طلفة النائة المنافة المنافة النائة المنافة النائة المنافة المنافة النائة المنافة النائة المنافة المنافة النائة المنافة المناف

ثلاثا أو طافة معها طلقتان؛ وبفارق ما إذا فرقها قانه لا يقع جميعا وكذلك اذا عطف بقضها على بعض محرف يقتضي الترتيب قان الاولى اقتع قبل الثانية بمقتضي إيقاعه وههنا لا تقع الاولى حين اطقه بهما حتى يتم كلامه بدابل أنه لو ألمقه المنشاء أو شرطا لمتى به ولم يقع الاول، طلقا ولو كان يتم حين اطقه لم يلحقه شي، من ذلك، وإذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام المكلام قانه يتع عند تمام كلامه على الوجه الذي اقتضاه لفظه ولفظه يقتضي وقوع الطلقات الثلاث مجتمعات قان قبل إنما أوقعنا أول المكلام على آخره مع الشرط والاستثناء لأنه معبر له والعطف لا يعبر فلا يتوقف عليه ، ويتبين أنه وقع أول على آخره مع الشرط والاستثناء كلام أبت طالق أنت طالق أنت طالق لم يقع إلا واحدة ، قلنا ما لم يتم المكلام نهو عرضة النفير اما بما يحضه بزمن أو يقيده بقيد كالشرط وإما بما يمنع بعضه كالاستثناء ، وإما بما يبين عدد الواقع كالصفة بالمدد واشباه هذا فبجب أن يكون واتما ولولا ذلك لما وقع بغير المدخول بها ثلاث الواقع كالعنة وقال لها أنت طالق ثلاثا فوقعت بها ظلقة قبل قوله ثلاثا لم يمكن أن يقع شي آخر وأما اذا أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهاتان جملنان لا تتعلق احداها بالاخرى ولو تعقب احداها قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق فه تناول الاخرى فلا وجه لوتوف إحداها على الاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوتوف إحداها على الاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوتوف إحداها على الاخرى والمعطوف مع

(فصل) ولو قال لامرأته ان طلقتك فعبدي حرثم قال لعبده ان قمت فامرأني طالق فقام طلفت المرأة وعنق العبد، ولو قال لعبده ان قمت فامرأتي طالق ثم قال لامرأته ان طلقتك فعبدي حرفقام العبد طلقت المرأة ولم يعنق العبد لان وقوع الطلاق بالصفة أنما يكون تطليقام وجودالصفة فني الصورة الأولى وجدت الصفة والوقوع بعد قو4 إن طلقتك فعبدي حر، وفي الصورة الآخرى لم يوجد بعد ذلك إلا الوقوع وحده فكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعنق العبد، ولوقال لعبده أن أعتقتك فامرأني طالق ثم قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فعبدي حرثم قال لعبده ان لم أضربك فامرأتي طالق عنق العبد وطلقت المرأة

(فصل) ومتى علق الطلاق على صفات فاجتمعن في شي. واحد وقع بكل صفة ماعلق عليها كما لو وجدت مفـ نرقة وكذاك العناق نلو قال لامرأنه ان كامت رجلا فأنت طالق وأن كامت طريلا فأنت طالق وأن كلمت أسود فأنت طائق فكلمت رجلا أسود طويلا طلنت ثلاثًا ، وأن قال أن ولدت بنتا فأنت طالق، وإن ولدت سودا. فأنت طالق وإن ولدت ولداً فأنت طالق فولدت بنثا سودا. طلقت ثلاثًا ، وأن قال أن أكات رمانة فأنت طالق ، وأن أكات نصف رمانة فأنت طالق فأكات رمانة طلفت اثنتين، وإن قال كلما أكلت رمانة فأنت طالق وكلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة طنقت الاثا لان كلما نفتضي انتكرار وفي الرمانة نصفان فتطلق

المعاوف عليه شيء واحد لو تعقب شرط لعاد الى الجميم ولان المعطوف لا يستقل بنفسه ولا يفيد بمفرده بخلاف قوله أنت طالق فانها جملة مفيدة لا تعلق لها بالاخرى فلا يصح تباسها لمايها

(فصل) فان قال أنت طالق طاقتين ونصفاً فهي عندنا كالتي قبلها تقع الثلاث وقال مخالفو نا تقع طلقتان (فصل) وإذا قال أنت طالق طلقة بدها طلقة ثم قال أردت أن أوقع بمدها طلقة دين وهل يقبل في الحسكم ? بخرج على روايتين . وإن قال أنت طالق طلقة فبلها طلقة وقال أردت أي طلقتها قبل هذا في الحلم آخر أو أن زوجا قبلي طلقها دين ، وهل يقبل في الحسكم ? نيه ثلاثة أوجه (أحدها) يقبل (والنَّاني) لا يقبل (والنَّالث) يقبل إن كان وجد ، والصحيح أنه لا يقبل إذا لم يكن وجد لانه لا يحتمل ما قاله .

(فصل) فان قال أنت طالق طالق طالق وقال أردت النوكيد قبل منه لان الـكلام تكرر للتأكيد كقوله عليه السلام « فنكاحها باطل باطل باطل » وإن قصد الايقاع وتكرر اللفظان طلقت ثلاثاً . وإن لم ينو شيئًا لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها مجرف يقتضي المغايرة فلا تـكن متغايرات،وإن قال أنت طالق وطالق وطالق وقال أردت بالثانية التأكيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الاولى بحرف يقتضي العطف والمغايرة وهذا يمنع . وأما النالنة فهي كالنانية في لفظها فان قال أردت بها النوكيد دين وهل يقبل في الحسكم أعلى روابتين

بأكلما طلقتين وبأكل الرمانة طلقة فان نوى بقوله نصف رمانة نصفا مفرداً عن الرمانة المشروطة أو كانت مع الكلام قرينة تقتضي ذلك لم يحنث حستى تأكل مانوى تعليق الطلاق به لان مبنى الايمان على النية

(فصل) فان قال ان دخل الدار رجل فعبد من عبيدي حر وان دخلها طويل فعبدان حران و وان دخلها أسود فثلائة اعبد احرار وان دخلها فقيه فأربعة أعبداً حرار فدخلها فقيه طويل أسود عتق من عبيده عشرة ، وان كان له أربع نسوة نقال ان طلقت امرأة منكن فعبد من عبيدي حر ، وان طلقت اثنتين فعبدان حران ، وان طافت ، لائة فثلاثة أحرار ، وان طلفت أربعافار بعة أحرار مم طلق الاربع عجمعات أو منفرقات عنق من عبيده عشرة بالواحدة واحد والاثنتين اثنان وبالثلاث ثلاثة و بالاربع أربعة لاجهاع هذه الصفات الاربع فيهن ولو علق ذلك بلفظة كلما فقد قبل يعنق عشرة أيضاوالعه حيح أنه بعنق خسة عشر عبداً لان فيهن أربعة صفات هن أربع فيعنق أربعة وهن أربعة آحاد فيعنق بلائك أربعة وفيهن ثلاث فيهن أبهة والن شئت المت يعنق بالواحدة واحد وبالثانية ثلاث ، و وحتى مع الاولى اثنتان و بعنق بالناشة أربعة لأنها واحدة وهي مع الاولى والثانية شرعه الدولى والثانية ثلاث ، و يعنق بالرابعة سبعة لان فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الثالثة النه وهي ما الاولى واثنان ويعن ما اللائلة لا يعتبر صفة طلاق الواحدة المناهدة المنات التي قبلها أربع وهذا أولى من الاول لان قائله لا يعتبر صفة طلاق الواحدة المناهدة المناهدة

⁽إحداهما) يقبل وهو مذهب الشافعي لانه كرر لفظ الطلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالتأكيد كما لو قال انت طالق انت طالق والنابية لايقيل لان حرف العطف المغايرة فلا يقبل منه ما تخالف ذلك كما لايقبل في الثانية ولوقال انت طالق فطالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق وطالق أو طالق كالتي عطفها بالواو فان غاير بين الحروف فقال أنت طالق وطالق ثم طالق ثم طالق وطالق أو طالق وطالق فطالق وغالق أو طالق فطالق وغوذلك لم يقبل في شيء منها إرادة التوكيد لان كل كلمة مغايرة ،ا قبلها مخالفة لها في لفظها والتوكيد انما يكون بتركر الاول بصورته

⁽فصل) فان قال انت مطلقة انت مسرحة انت مفارقة وقال اردث النوكيد بالثانية والثالثة قبللانه لم يغابر بينهابالحروف الموضوعة للمغابرة بين الالفاظ بل اعاد اللفظة بمناها ومثل هذا يعاد توكيداً وان قال الله طلقة ومسرحة ومفارقة وقال اردت النوكيد احتمل ان يقبل منه لأن اللفظ المختلف يعطف بعضه على بعض توكيداً * فالني قولها كذبا ومينا * ويحتمل الله لان الواو تقتضي المغايرة فأشبه مالو كان بفلظ واحد

و مسئلة ﴾ (والمعلق كالمنجز في حكم المدخول بها وغيرها) فلو قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق فدخلت الدار طلقت ثلاثا وبه قال أبو يوسـف (المغنيوالثمرحالكبير) (ع)) (الجزءالتامن)

في غير الاولى ولا صفة التثنية في الثائثة والرابعة ولفظ كلما يقتضي التكرار فيجب تكرار الطلاق بتكرر الصفات، وقبل يعتق سبعة عشر لان صفة النثنية قد وجدت ثلاث مرات فاتها توجد بضم الثانية الى الثانية ، وقبل يعتق عشرون وهو قول أبي حنيفة لان صفة الثلاث وجدت مرة ثانية بضم الثانية والثالثة الى الرابعة وكلا القولين غير سديد لائهم عدوا الثانية مع الاولى في صفة النثنية مرة ثم عدوها مع الثالئة مرة أخرى وعدو الثانية واثالثة في صفة الثلثيث مرتين مرة مع الاولى ومرة مع الرابعة وما عد في صنة مرة لا يجوز عده في تلك الصفة مرة أخرى والذلك لوقال كلما كلت نصف رمانة الربع الثاني إلى الربع الثاني ألى الربع الثالث فيصبران نصفا ثالثا وكذلك في مسئلتنا لم تضم الاولى إلى الرابعة فيصبران اثنتين وعلى سياق هذا القول ينبغي أن بعتق اثنان وثلاثون واحد بطلاق واحدة وثلاثة بطلاق الثانية اثنتان فنيها صفة الثانية مرتان ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها ثماني ومع ضمها الى الثانية اثنتان فنيها صفة الثانية مرتان ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها ثماني وم الما نفيها شفة الثانية أننتان وهي مع الاولى والثانية ثلاث مرات هي مع الاولى والثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك تسعة وفيها صفة الثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك ستة ويصير الجيم اثنين هي مع الأولى اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك ستة ويصير الجيم اثنين وي مع المائين وما نهل بهذا قائلا وهذا مم الاطلاق

ومحمد وأصحاب الشافعي في احد الوجهين وقال أبو حنيفة تقع واحدة لأن الطلاق المطلق اذاوجدت الصفة يكون كأنه اوقعه في الحال على نلك الصفة ولو أوقعه كذلك لم يقع الا واحدة

ولنا أنه وجد شرط وقوع ثلاث طلقات غير مرتبات فوقع أثلاث كمالو قال اندخلت الدارفانت طالق وكرر ذلك ثلاثا فدخات فأنها تطلق ثلاثا في قول الجميع

⁽ مسئلة) (وأن قال أن دخلت الدار فأنت طالق طلقة معها طلقة فدخات طلقت طلقة ينوذكر مثل هذا بعض أصحاب الشافعي ولم يحك عنهم فيه خلافا وكذلك أذا قال طلقة مع طلقة فدخلت (مسئلة) (وأن قال لغير مدخول مها أنت طالق ثم طالق ثم طالق أدخلت الدار وأن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق فدخلت طلقت وأحدة فبانت مها ولم تطلق غيرها)

وبهذا قال الشافعي وذهب القاضي الى انها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أبي حنيفة في الصورة الاولى لان ثم تقطع الاولى عما بمدها للمهلة فتكون الاولى واقعة والثانية معلقة بالشرط وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع حتى تدخل الدار فيقع بها ثلاث لان دخول الدار شرط للثلاث فوقعت كا لو قال إن دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق

ولنا أنثم للمطف وفيها ترتيب فتعلقت التطليقات كابها بالدخول لان العطف لا يمنع تعلق الشبرط

فأما ان نوى بانظه غير ما يتنضيه الاطلاق مثل أن ينوي بقوله اثنتين غير الواحدة فيمينه على مانواه ، ومتى لم يمبن العبيد المعتقين أخرجوا بالقرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبداً من عبيدي فامرأة من نسائي طالق وكلما أعتقت اثنين فامرأتان طالفتان ثم أعتق اثنين طلق الأربع على القول الصحيح وعلى القول الاول بطلق ثلاث وبخرجن بالقرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبدا من عبيدي فجادية من جواري حرة وكلما أعتقت اثنين فجاريتان حرتان وكلما أعتقت ثلاثة فثلاث أحرار وكلما أعتقت أربعة فأربع أحرارا ثم أعتق أربعة عتق من جواريه بهدد ماطاق من النسا، على ما ذكرنا ، وان أعتق خمساً فعلى القول الاول يعتق من جواريه ههنا خمس عشرة وعلى القول الثاني يعتق إحدى وعشر ون خمساً فعلى القول الاول يعتق من جواريه ههنا خمس عشرة وعلى القول الثاني يعتق إحدى وعشر ون لان عتق الحامس عتق به ست لكونه واحدا وهو مع ماقبله خمسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان عتق الحامس عتق به ست لكونه واحدا وهو مع ماقبله خمسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان ماقبله قد عد في ذلك مرة فلا يعد ثانية

(مسئلة) قال (واذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً ولم يطلقها حتى مات أوماتت وقع الطلاق بها في آخر أوقات الامكان

وجملة ذلك أن حرف أن موضوع الشرط لآ ينتضي زمنا ولا يدل عليه إلا من حيث أن الفعل المعلق به من ضرورته الزمان وما حصل ضرورة لا يتقيد نزمن معين ولا يقنضي تعجيلا فما علق عليه

بالمعطوف عليه ويجب الترتيب فيها كا يجب لولم يعلقه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى تني الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كما لولم يعطف عليها ولانه جعل الاولى جزءاً للشرط وعقبه اياها بفاء التعقيب الموضوعة للجزاء فلم يجز تقديمها عليه كسائر نظائره ولانه لو قال ان دخل زيد داري فاعطه درهما ثم درهما لم يجز ان يعطيه قبل دخوله فكذا ههنا وما ذكروه تحكم ليس له شاهد في النفة ولا أصل في النمرع فاما ان قال لمدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق أيالى وقوع بها شيء حتى تدخل الدار فيقع بها الثلاث وبهذا قال الثاقة وأبو يوسف و محمد وذهب الفاغي الى وقوع طلقنين في الحال و تبقى الثالثة معلقة بالدخول وهو ظاهر الفساد فانه يجمل الشرط المنقدم المعطوف دون المدطوف عليه ويعمل بها في الفاء التي يجازى بهادون ما فله وجدت فيه تحكما لا يعرف عليه دليل لا نعم له نظيراً وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخات طلقت ثلانا في قولهم جيماً

(مسئلة) (وأن قال ان دخلت الدارفأ نت طالق ان دخلت فانت طالق فدخلت طلقت طلقت بكل حال) وان كرر ذلك ثلاثا طلقت ثلاثا في قول الجليع لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الطلاق والثلاث دفعة واحدة والله أعلم

كان على التراخي سوا. في ذلك الاثبات والنني فعـ لي هذا إذا قال ان لماط قك فأنت طالق ولم ينو وقتا ولم يطقلها كان ذلك على التراخي ولم يحنث بتأخيره لان كل وقت بمكن أن يفعل ما حلف عليه فلم يفت الوقت فاذا مات أحدهما علمنا حنه حينئذ لأنه لا مكن إيقاع الطلاق بها بصد موت أحدهما فتبين أ، وتم إذ لم يق من حيانه ما يتسم لنطليقها و بهذا قال ابرحنينة والشاذي ولا نالم فيه ببن أهل العلم خلافًا ، ولو قال أن لم أطلق عرة فحفصة طالق فأي الثلاثة مات أولا وتم الطلاق قبل موته لان تطايقه لحفصة على وجه تنحل به بمينه الما يكون في حياتهم جميعا وكذلك لو قال ان لم أعنق عبدي أو ان لم أضر به فامرأني طالق وقع بها الطلاق في آخر جزء منحياة أولهم موتافأما ان عين وقفا بلفظه أو بنية العين وتعاقت عينه به

قال أحدر حمالله إذا قال انهم أضرب فلانا فأنتطالق ثلاثًا نهو على مأراد من ذلك وذلك لأن الزمان الحلوف على ترك الفعل فيه تعين بنيته وإرادته فصار كالمصرح به في لنظه فان مبنى الايمان على النية الهول النبي مَيَنْظِينَةِ ؛ أَمَا لامري. مَا نوى ﴾

(فصل) ولا يمنع من وط. زوجته قبل فعل ماحلف عليه وبهذا قال أبو حنيفة والشانعي ، وقال معيد بن المسيب والحسن والشعبي وبحيى الانصاري وربيعة ومالك وأبوعبيدلا يطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق ، وروى الأثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب له أجل المولى كما لوحلف أن لا يطأها

(باب الاستثناء في الطلاق)

حكىءن أبي بكر انه لابصح الاستثناء في الطلاق والمذهب على أنه يصح استثناء ما دونالنصف ولًا يصح فيها زاد عليه وفي استثناء النصف وجهان

اذا استنى في الطلاق بلسانه صح استثناؤه وهو قول جملة أهل الملم قال ابن المنذر الجمع كل من نحفظ عنه من أهل المرعلي أن الرجل اذا قال لامر أنه انتطالق ثلانا الا واحدة انها نطلق طلقتين منهم الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن أي بكران الاستشاء لا يؤثر في عددالطلقات ومجوز في المطلقات فلوقال انت طالق ثلاثاً الا واحدة وتم الثلاث ولو قال نسائي طوالق الا فلانة لم تطلق لان الطلاقلا يمكن رفعه بعد ايقاعه والاستثناء يرفعه او صح وما ذكره من النحليل باطل بما يسلمه من الاستثناء في المطلقات وليس الاستثناء رفعًا لما وقع أذ لوكان كذلك لما صحفي المطلقات والاعتاق لافي الأقرارولافي الاخبار وإما هو مبين أن المسنشي غير مراد في الـكلام فهو يمنع أن يدخل فيه ما لولاه لدخل فقوله (الميث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا) عبارة عن تسمائة وخمسين عامًا ، وقوله (انثي برا. مممأ تعبدون الا الذي فطرني) مقتضاه أنه لم يتبرأ من الله ، فكذلك قوله أنت طالق ثلاثاالا واحدة عبارة عنِ اثنتين لا غيرِ ، وحرف الاستثناء المستولي عليه إلا ويشبه به أسها، وأفعال وحروف قالاسها، غير

ولنا أنه نكاح صحيح لم بقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم فحل له الوط، فيه كما لوقال إن طلقتك فأنت طالق وقولهم الاصل عدم الفعل ورقوع الطلاق قلنا هذا الاصل لم يقتض وقوع الطلاق فلم يتنف حكه ولو وقع الطلاق بعد وطئه لم يضر كالوطلقها ناجزاً وعلى أن الطلاق ههنا أنما يقع في زمن لا يمكن الوط، بعده مخلاف قوله إن وطئتك فأنت طالق

(فصل) اذا كان المعلى طلافا باثنا فهاتت لم يرتبها لان طلاقه أبانها منه فلم يرتبها كالوطلقها فاجزاً عند موتبها، وإن مات ورثنه نص عليه أحمد في رواية أبي طالب اذا قال لزوجته أنت طالف ثلاثا إن لم أنزوج عليك ومات ولم يتزوج عليها ورثنه، وإن ماتت لم يرتبها وذلك لانها تطلق في آخر حيانه فأشبه طلاقه لها في تلك الحال ونحو هذا قال عطاء ويحيي الانصاري ويتخرج لنا أنها لاترثه أيضاً وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وأبي عبيد لانه انما طلقها في صحته وانما تحقق شرط وقوءه في المرض فلم ترنه كما لو عانه على فعلها نفعلته في مرضه

وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم تأت البصرة فأنت طائي فلم تفعل فانهما لا يتوارثان ، وإن قال إن لم آت البصرة فأنت طائق فمات ررثته ، وإن مانت لم يرتها لانه في الاولى على الطلاق على فدلما فاذا امتنمت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كما لو قال إن دخلت الدار فأنت طائق فدخلتها ، واذا عاقه على فعل نفسه فامتنع كان الطلاق منه فأشبه مالو نجزه في الحال ووجه الاول أنه طلاق في

وسوي، والافعال ليس وعدا ، والحروف حاشا وخلا ، فبأي كلمة استثني بها صح الاستثناء

آ أحدما] يتم طاغة (والثاني) طلفتان بنا. على صحة استناءالنصف هل يصح أولا ? على وجهين (مسئلة) (وان قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو ثلاثا الا اثنتين أو خمسا الا ثلاثا أوثلاثا الا ربع ظلفة طلفت ثلاثا)

اذا قال أنت طالق ثلانا الا ثلاثا وقع ثلاث بغير خلاف لان الاستثناء لرفع المستشى منه فلا يصح أن يرفع جيمه وان قال ثلاثا الا اثنتين فعندنا يقع ثلاث بناء على أنه لا يصح استثناء الاكثر وسنذكر ذاك والحلاف فيه ودليل كل واحد من القولين في كتاب الاقرار أن شاء الله تعالى وأن قال أنت طالق خمسا الا ثلاثا وقع ثلاث لان الاستثناء أن عاد الى الحس فقد استشى إلا كروان عاد الى الثلاث التي على كما فقد رفع جيمها وكلاهما لا يصح ، وأن قال خمسا الا طلقة ففيه وجهان أحدها] يتم ثلاث لان السكلام مع الاستثناء كأنه تعلق عا عدا المستثنى فكانه قال أنت طالق

مايتم الطلاق فيه .

مرض موته فمنعه ميراثه ولم عنعها كالوطافها ابتدا. ولان الزوج أخر الطلاق اختياراً منه حتى وقع ماعلق عليه في مرض فصار كالمباشرة له ، فأما ماذكر عن أبي حنينة فحسن اذا كان الفعل مما لامشقة عليها فيه لان تركما له كفعلها لما حلف عليها لنفركه ، وإن كان مما فيه مشقة فلا يذبغيأن يـقط ميراتها بتركه كالوحلف عليها لترك ها لا بدلها من فعه ففعلنه

(فصل) اذا حلف لبغطن شيئا ولم يعين له وقتا بأفظه ولا بنيته فهو على التراخي أيضا فان لفظه مطاق بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقبيده ولذلك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بلى وربي لتبدئن مم لتنبئن بما علتم) ولما قال (لتدخلن المدجن الحرام ان شاه الله آمنين) كان ذلك على الغراخي فان الآية أنزلت في نوبة الحديبية في سنة ست وتأخر الفتح إلى سنة بمان ولذلك ووي عن عمر أنه قال : قات النبي وتسليلية أو ليس كنت تحدثنا أنا سناني البيت و نطوف به والدلك وفي عن عمر أنه قال : قات النبي والله في الله والله والله آنيه و طوف به وهذا مما لاخلاف فيه نعله قال بلى «فأخبر تك أنك آنيه الهوم إن لم أطاقك اليوم ولم بطلق اذا بقي من اليوم ان لم أطاقك اليوم ولم بطلق اذا بقي من اليوم الله يتسع لتطليقها فيه على مقتضى هذه المسئلة وهذا اختيار أبي الخطاب وقول أصحاب الشافعي وحكى القاضي فيها رجبين هذا ووجها آخر أن الطلاق لا يقم ، وحكى ذلك عن أبي بكر وابن شريح لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط طلائه الإلا بخروجه فلا يبقى من عمل طلاقها

أربعا (والثاني) يقع اثنتان ، ذكره الفاضي لان الاستثناء يرجع الى ما ملكه من الطلقات وما زاد عليها يلغو وقد استثنى واحدة من الثلاث فيصح ويقمع طلفان وانقال اللاث الا ربع طلفة الملف الان الطلنة الناقصة نكمل فتصير الاثا

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن قال أنت طالق اثنتين إلا واحدة فعلى وحهين ذكر ناهما ، وذلك مبني على صحة استثناء النصف)

وان قال أنت طالق أربعاً إلا اثنتين فعلى الوجهين يصح الاستثناء ويقع طلقتان وعلى قول القاضي ينبغي أن لا يصح الاستثناء ويقع ثلاث لان الاستثناء يرجع الى الثلاث فيكون استثناء الاكثر

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة ، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين ؟ على وجهين).

وجملة ذلك أن الاستثناء من الاستثناء لا يصح منه في المطلاق إلا هــذه المسئلة فانه يصح إذا أجزيًا استثناء النصف فيقع به طلقنان فان قبل فـكيف أجزيم استثناء الثنين من الثلاثوهي أكثرها ؟ قلنا لانه لم يسك عليها بل وصلها بأن استثنى منهها طلقة فصارنا عبارة عن واحدة وان قلنا لا يصح استثناء النصف وقع الثلاث.

ولنا أن خروج اليوم يفرت به طلاقها فوجب وقوعه قبله في آخر وقت الامكان كوت أحدها في اليوم وذلك لان معنى يمينه أن فانني طلاقك اليوم فأنت طالق فيه فاذا بقي من اليوم مالا يتسع لتطليقها فقد فانه طلاقها فيه فوتع حيننذ كما يقع طلاقه في مسئلتنا في آخر حياة أولها مونا وما ذكروه باطل بما لو مات أحدهما في اليوم فإن محل الانها يفوت بموته ومع ذلك فإن الطلاق يتم قبيل موته كذا ههنا ، ولو قال لها أنت عالق اليوم إن لم أنزوج عليك اليوم أو ان لم أشتر لك اليوم ثوبا فنيه الوجهان والصحيح منها وقوع الطلاق بها أذا بتي من اليوم مالا يتسع لفعل المحلوف عليه فيه ، وإن قال لها أنت طائق إن لم أطلقك اليوم طلقت بغير خلاف وفي محل وقوعه وجهان :

(أحدهما) في آخراليوم (والثاني) بعدخروجه ، وإن قال أنت طالق اليوم ان لم أطاقك فهو كقوله أنت طالق اليوم إن لم أطافك اليوم لانه جمل عدم طلاقها شرطا لطلاقها اليوم والشرط يتقدم المثمر وط (فصل) وإن قال لعبده ان لم أبعك اليوم فامر أني طالق اليوم ولم يبعه حتى خرج اليوم ففيه الوجهان ، وإن أعنق العبد أو مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طانت زوجته حينئذ لانه قدفات بيعه وإن دبره أو كانبه لم تطالق امرأته لان بيعه جائز ومن منع بيه هما قال يقع العالاق بذلك كالو مات وان وهب العبد لانسان لم يقع الطلاق لانه يمكن عوده اليه فيبيعه فلم يفت بيعه ، ولو قال ان لم أبع عبدي فامرأتي طالق ولم يقيده بالبوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق لانه يمكن عجزه فلم ينها فوات البيع عبدي فامرأتي طالق ولم يقيده بالبوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق لانه يمكن عجزه فلم ينه فوات البيع

⁽ مسئلة) (وان قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة لم يصح ووقع ثلاث)

لانه اذا استثنى واحدة من ثلاث بتي اثنتان لا يصح استشاؤهما من الثلاث الاولى فيقع انثلاث وذكر أبوا لحطاب فيها وجها آخر أنه يصح لان الاستثناء الاول يلغو لكونه استثنى الجميع فيرجع قوله الا واحدة الى الثلاث المثبتة فيقع منها طلقنان والاول أولى لان الاستثناء من الاثبات نني ، ومن النفي انبات ، فاذا استثنى من الثلاث المنفية طلقة كان مثبتاً لها فلا يجوز جبلها من الثلاث المثبتة لانه يكرن اثباناً من اثبات .

⁽ مسئلة) (وان قال أنت طالق وطالق الا واحدة أو طاقتين وواحدة الا واحدة أو طاقتين واحدة الا واحدة أو طاقتين ولصفاً الا واحدة طلقت ثلانا ومجتمل أن يقع طاقتان)

في هذه المسائل النلاث وجهان:

⁽ أحدهما) لا يصح الاستثناء لان الاستثناء برفع الجلة الاخيرة بكمالها من غير زيادة عليهافيصير ذكره استثناءها لغواً وكل استثناء أفضى تصحيحه الى الغائه والغاء المستثنى منه بطلكاستثناء الجميع ولان الناء، وحد، أولى من الغائه والغاء غير، ولان الاستثناء يعود الى الجملة الاخيرة في أحدالوجهين فيكون استثناء للجميع

(مسئلة) قال (وان قال كايا لم أطلقك فأنت طالق وقع بها الثلاث في الحال اذا كان مدخولا بها)

اغاكان كذلك لان كلما تقنفي النكرار قال الله تعالى (كلما جاء أمة ره ولها كذبوه) وقال (كلما دخلت أمة اهنت أخنها) فيقتضي تكرار السلاق تكرار الصفة والصفة عدم تطابقه لها فاذامضى بعد يمينه زمن يمكن أن يطلقها فيه فلم يطلقها فقد وجدت الصفة فيقع طاقة وتقبها الثانية والثانة إن كانت مدخولا بها ، وان لم تكن مدخولا بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بعدها لان البائن لا يلحقها طلاق قاما اذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق أو متى لم أطلقك أو أي وقت لم أطلقك فأنت طالق فأنها تطاف واحدة ولا يتكرر الا على قول أي بكر في متى قانه يراها فتكرار فيتكرر الطلاق بها مثل كلما الاأن متى وأي وقت بفته ولم يطلقها فيه ولم يطلقها طلقت في الحال كلما الأأن متى وأي وقت بفته والمنطقة بالحلق الما أذا الشرطة عي النور فنى مضى ذمن بمكن أن يطلقها فيه ولم يطلقها طلقت في الحرجز، من حياة الشرطة عي كان فعلى هذا اذا قال إذا لم أطلقك فأنت طالق أو أي وقت لم أ- لف بطلاقكما فأنت طالق وكروه أحدها ، وان قال متى لم أحلف بطلاقك فأنت طالق أو أي وقت لم أ- لف بطلاقكما فأنت طالق وكروه ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم محنث في المرة الاولى ولا اثنائية الحكونه حلف عقيبهما وحنث

(والوجه انثاني) يصح الاستثناء ويقع طلقنان لان العطف بالواو يجمل الجملتين كالجملة الواحدة فيصير مستثنيا واحدة من ثلاث وكذلك لو قال له على مائة وعشرون الا خمسين صح والاول مذهب أبي حذفة والشافعي .

﴿ مَسْئَلًةً ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ أَنْتُ طَالَقَ وَاحْدَةً ، وَاثْنَيْنَ الْا وَاحْدِهُ ﴾

فعلى الوجه الناني يصح الاستثناء ، وعلى الوجه الاول يخرج في صحته وجهان بناء على استثناء النصف فان كان العطف بنير واو كقوله أنت طالق فطالق أو طالق ثم طالق ثم طالق الاطلقة لم يصح الاستثناء لان هذا حرف يقتضي الترتيب وكون الطلقة الاخيرة مفردة عما قباها فيعود الاستثناء اليها وحدها فلا يصح ، وإن قال أنت طالق اثنتين واثنتين الا اثنتين لم يصح لانه انعاد إلى الجملة الاخيرة فهو رفع لا كثرها وكلاهما لا يصح ، ويحتمل أن يصح بناء على أن العطف الواويجمل الجملتين جملة واحدة وإن المتثناء النصف يصح فكأنه قال أربعاً الا اثنتين فإن قال أنت طالق اثنتين واثنتين الا واحدة احتمل أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لا يصح لانه التشنى واحدة من ثلاث ما لا يصح لانه التشنى واحدة من ثلاث على أن لا يصح لانه التشنى واحدة من ثلاث ما الم يصح لانه عاد الى الرابعة فقد بقي بعدها ثلاث ، وإن عاد الى الواحدة الباقية من الاثنتين فهو استثناء الجميم .

(فصل) وان قال أنت طالق ثلاثاً الاطالة وطالة وطلقة ففيه وجهان (أحدهما) يلغوالاستشاء

في الثالية ران سكت بين كل يمينين سكو تا مكنه الحلف فيه طلقت ثلاثا وان قال ذاك لفظة إذا وقلنا هي على الفور فعي كمِّي والالم تطلق إلا واحدة في آخر حياة أحدهما

وفصل والحروف المستعملة الشرط وتُعلبق الطلاق بها سنة : إن واذاومتي ومن رأي وكلما. فني علق الطلاق بابجاد فعل بواحد منها كان على الغراخي مال قوله إن خرجت وإذا خرجت ومتى خرجت وأي حين وأي زمان وأي وقت خرجت وكلما خرجت ، ومن خرجت منكن وأيتكن خرجت فعي طالق فني وجد الخروج طلنت ، وإن مات أحدهما مقطت اليمين . فاما أن علق الطلاق بالنبي براحد من هذه الحروف كانت أن على التراخي، ومتى وأي ومر . وكلما على الفور لان قوله منى دخلت فأنت طائق يقتضي أي زمان دخلت فأنت طالق وذاك شائع في الزمان كله فأي زمن دخلت وجدت الصنة ، وإذا قال منى لم تدخلي فأنت طالق فاذامضي عتيب اليمين زمن لم يدخل فيه وجدت الصفة فانها المم لوقت الفعل فيقدر به ولهذا يصح السؤال به فيقال متى دخلت أي أي وقت دخلت، وأما أن ألا تقتضي وقنا نقوله أن لم تدخل لا يقتضي وقنا إلاضرورة أن النعل لا يقم إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كل وأما إذا نفيها وجهان [أحدهما] هي على الثراخي وهو أول أبي حنيفة ونصره القاضي لانها تستعمل شرطا يعني ازقال الشاعر : استفن ما أغناك ربك بالفني وإذا تصبك خصاصة فتحمل

ويقع ثلاث لان العطف يوجب اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه فيصير مسنثنياً ثلاثاً من ثلاث وهذا وجه لاصحاب الشافعي ، وقال أبو حنيفة والشافعي يصح الاستثناء في طلقة لان استثناء الاقل جائز وأنما لايصح استثناء الثانية والثالثة فيلغو وحده،وقال أبوبوسف ومحمد يصح استثناء الثنتين وتلغو الثالثة بناء على أصلهم في ان استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الماني لاصحاب الشافعي، وان قال انت طالق طلقتين الاطلقة وطلقة ففيه الوجهان، وأن قال أنت طالق ثلاثا الاطلقة ونصفا احتملوجهين أيضاً احدهما يلغو الاستثناء لان النصف يكمل فيكون مستثنيا للاكثر فيلغو والثاني يصح في طلقة فيقع طلقتان لما ذكرنا في التي قبلها،وإن قال انت طالق ثلاثا الا واحدة رالا واحدة كان عاطفا لاستثناه على استثناء فيصح الأول ويلغو الثاني لاننا لو صححناه لـكان مستثنياً للاكثر فيقع به طلقان، ومجيء على قول من أجاز استثنا. الاكثر انه يصح فيهافيقع طلفة واحدة،وان قال انت طالق ثلاثا الاواحدة الا واحدة كان مستثنيا من الواحدة المستناة واحدة فيحتمل ان يانفو الاستثناء الثاني ويصح الاول فيقع به طلقتان ويحتمل أن يقع به الثلاث لأن الاستثناء الثاني معناه أثبات طلقة في حقها لكون الاستثناء من النفي أثباتاً فيقع ذلك في إيقاع طلاقه وأن لم يقبل في نفيه كما لو طلق طلقتين ونصفها وقع به ثلاث

(المغنى والثمرح الكبير) (الجزءالثامن) (£0)

فجزم بها كما يجزم بان ولانها تستعمل بمعنى متى وان، واذا احتمات الامرين فاليقين بقاء النكاح فلا يزول بالاحتمال ، والوجه الآخر أنهسا على الفور وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو المنصوص عن الشافعي لانها اسم لزمن مستقبل فتكون كمنى ، وأما المجازاة بها فلا تخرجها عن وضوعها فأن متى يجازى بها ألا ترى الى قول الشاعر :

منى تأته تعشو الى ضوء ناره تجدخير نار عندها خير موقد

ومن يجازى بها أيضا ، وكذلك أي وسائر الحروف وليس في هذه الحروف مايقتضي التكرار إلا كلما ، وذكر أبو بكر في متى انها تقنضي التكرار أيضاً لانها تستعمل النكرار بدليل قرله

متى تأنه تمثو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

أي في كل وقت ولانها تستعمل في الشرط والجزا، ومتى وجدالشرط ترتب عنيه جزاؤه والصحيح أنها لانقتضيه لانها اسم زمن بمعنى أي وقت وبمعنى اذا فلا تقتضي مالا يقتضيانه وكونها تستعمل التكرار في بعض أحيانها لابنع استعالها في غيره اثل اذا وأي وقت فانهما يستعالمان في الامرين قال الله تعالى (واذا رأيت الذين بخوضون في آياننا فأعرض عنهم * واذا جال الذين يؤمنون بآياننا فقل سلام عليكم * واذا لم تأنهم بآية قالوا لولا أجتبيتها) وقال الشاعر:

قوم اذا الشر أبدى ناجذيه لهم ساروا اليه زرافات ووحدانا

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة وقعت الثلاث وان قال نسائي طوالق واستثنى واحدة بقابه لم تطلق)

وجملة ذلك أن ما يتصل باللفظ من ترينة أو استثناء على ثلاثة اضرب (احدها) مالا يصبح نطقاولا نية وذلك نوعان (احدها) ما يرفع حكم اللفظ كله مثل ان يقول انت طالق ثلاثا الاثلاثا وانت طالق طلقة لا تلزمك ولا تقم عليك فهذا لا يصح بلفظه ولانيته لانه يرفع حكم اللفظ كله فيصير الجميع لنوا فلا يصح هذا في اللفة بالاتناق واذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

(الضرب الثانى) ما يقبل لفظا ولا يقبل نية لافي الحسكم ولا فيها بينه وبين الله تعالى وهو استثناء الاقل فهذا يصح لفظا لانه من لسان العرب ولا يصح بالنية مثل ان يقول انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة أو أكثر فهذا لا يصح لان العدد نص فيا يتناوله لا يحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنص اللفظ فان الله فظ اقوى من النية ولو نوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا للفظ في غير ما يصلح له فوقع مفتضى الله فظ ولفت نيته ، وحكى عن بعض الشافعية انه يقبل فيا بينه وبين الله تعالى كما لو قال نسائي طوالق واستثنى بقلبه الا فلانة ، والفرق بينها ان نسائي اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ماوضع له وقد استعمل العموم بازه الخصوص كثيراً فاذا اواد به البعض صح وقوله ثلاثا اسم عدد للثلاث لا يجوز

وكذلك أي وقت وأي زمان فانه. ا يستعملان للنكرار وسائر الحروف بجازى بها الأأنهالماكانت تستعمل للنكرار وغيره لاتحمل على التكرار الا بدليل كذلك متى

(فصل) رهذه الحروف اذا تقدم جزاؤها عليها لم عنج إلى حرف في الجزاء كقوله أنت طلق إن دخلت الدار وإن تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء إلى حرف الفاء اذا كان جملة من مبتدأ وخبر كقوله إن دخلت الدار فأنت طابق وانما اختصت بالفاء لابها التعقيب فتربط بين الجزاء وشرطه وتدل على تعقيبه به فان قال إن دخات الدار فانت طابق لم تطلق حتى تدخل ، وبه قال بعض الشافعية وقال عمد بن الحسن نطاق في الحال لانه لم يعلقه بدخول الدار لانه أنما يتعلق بالفاء وهذه لافاء فيها فيكون كلاما مسنا غاغير معاق بشرط فيثبت حكه في الحال

ولنا أنه أتى بحرف الشرط فيدل ذلك على أنه أراد التعلبق به وانما حذف الفاء وهي مرادة كا يحذف المبتدأ نارة وبحذف الخبر أخرى لدلالة باقي الكلام على المحذوف، وبجوز أن يكرن حذف الفاء على التقديم والتأخير فكأ نه أراد أنت طالق إن دخات الدار فقدم الشرط ومراده التأخير ومها أمكن حمل كلام العاقل على فائدة وتصحيحه عن الفساد وجب وفيا ذكرنا تصحيحه وفيا ذكروه الفاؤه ، وإن قال أردت الايقاع في الحال وقع لانه يقرعلى نفسه بما هو أغلظ ، وإن قال أنت طالق وإن دخلت الدار وقع الطلاق في الحال لان معناه أنت طالق في كل حال ولا يمنع من ذلك دخولك الدار كقول

التمبير به عن عدد غيرها ولا محتمل سواها بوجه فاذا اراد بذلك اثنين فقد اراد باللفظ مالا محتمله والما تعمل النية في صرف اللفظ المحتمل الى أحد محتملاته فاما مالا محتمل فلا فانه لوعملنا بها في الالامحتمل الالاعتمل عجرد النية ومجرد النية لا يعمل في نكاح ولا طلاق ولا يعم ، ولو قال نسائي الاربع طوالق أو قال له رن اربح كن المربع عنها المنافي المربع بالنية لم يقبل على قياس ماذ كرناه ولا يدين فيه لا نه عنى باللفظ مالا محتمله

(الضرب الثالث) ما يصح نطقا وإذا نواه دين فيا بينه وبين الله تعالى وذلك مثل تخصيص العام واستمال اللفظ. في مجازه مثل قوله نسائي طوالق يريد بعضهن أو ينوي بقوله طالق أي من وثاق فهذا يقبل اذاكان لفظاً واحداً لانه وصل كلامه عا بين به مراده وانكان بنيته قبل منه فيها ينه وبين الله تعالى لانه أراد تخصيص اللفظ العام واستعماله في الخصوص وهذا سائغ في الكلام فلا عنع من استعماله والتسكلم به ويسكون اللفظ. بنيته منصرفا الى مااراده دون ما لم يرده وهل يقبل ذلك في الحكم ? يخرج على روايتين (احداها) يقبل لانه فسر كلامه عا لا يحتمله فصح كما لو قال انت طالق انت طالق وأراد بالثانية افهامها

(والثانية) لايقبل لانه خلاف الظاهر وهو مذهب الشافعي والاول أولى انشاء الله تعالى لان

النبي وَتَعَلِّلُهُ عَمَّنَ قَالَ لا إِلَّهُ اللهُ دخل الجنة رَان زَنِي وَأَن سَرَق ، وقال «صلهم وإن قطعوك واعطهم وإن حرموك ، وإن قال أردت الشرط دبن وهل يتبل في الحكم ، يخرج على روايتين ، فاذا قال إن دخلت الدار فأنت طالق وإن دخلت الاخرى فهي دخلت الاولى طانت سوا ، دخلت الاخرى أو لم تدخل ولا تطابق بدخول الاخرى

وقال ابن الصباغ تطاق بدخول كل واحدة منها وقد ذكرنا أن منتضى اللغة ماقاناه ، وإن قال أردت جعل الثاني شرطا لطلاقها أيضا طلقت بكل واحد منها لأنه يقر على نفسه بما هو أغلظ ، وان قال أردت أن دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على مأراده ، وان قال أنت طائق ان دخلت الدار وان دخلت الاخرى طاقت بدخول احداهما لانه عطف شرطا على شرط ، قان قال أودت أن دخول الثانية بمنع وقوع الطلاق قبل من لانه محتمل وطاقت بدخول الاولى وحدها ، وان قال أن دخات الدار وان دخلت هذه الاخرى نانت طائق نقد قبل لانطاق إلا بدخولها لانه جعل طلاقها جزاء الدار وان دخلت هذه الاخرى ناخت طائق نقد قبل لانه ذكر شرطين محرفين فيقتضي كل واحد مذها جزاء فترك ذكر جزاء الاول وكان الجزاء الاتخر دالا عليه كالوقل ضربت وضربني زيد قال الذوق

ولمكن نصفا لو سببت وسبني بنوعبدشمس من قريش وهاشم

أكثر نصوص القرآن العامة اربد بها الخصوص، ومن شرط هذا ان تكون اللية مقارنة للفظ وهو ان يقول نسائي طوالق يقصد بهذا اللفظ بعضهن فأما ان كانت متأخرة عن اللفظ مثل ان قال ندائي طوالق ثم بعد فراغه نوى بلفظه بعضهن لم تنفعه النية ووقع الطلاق بجميعهن وكذلك لو طلق نساءه ونوى بعد طلاقهن أي من وثاقي لزمه الطلاق لانه مقتضى اللفظ والنية الاان خبره نية لالفظ معها فلا تعمل ، ومن هذا الضرب تخصيص حال دون حال مثل ان يقول انت طالق ثم يصله بشرط اوصفة مثل قوله ان دخلت الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطقا بغير مثل قوله ان دخلت الدار أو بعد شهر أو قال ان دخلت الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطقا بغير خلاف وان نواه ولم يلفظ. به دبن ، وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين

قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم فيمن حلف لاندخل الدار وقال نوبت شهراً يقبل منه أو قال اذا دخلت دار فلان فأنت طالق ونوى تلك الساعة وذلك اليوم قبات نيته والرواية الاخرى لايقبل فانه قال اذا قال لامرأته انت طالق ونوى في قلبه الى سنة تطلق ليس ينظر الى نيته وقال اذاقال انت طالق وقال نوبت ان دخات الدار لا يصدق، و عكن الجلع بين ها نين الروايتين بان محمل قوله في عدم القبول على الحكم فلا يكوز بينهما اخت المدف ، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها الن ارادة الخاص المام شائع كثير وارادة الشرط من غيرذ كره غير سائغ فهو قريب من الاستثناء و يكن ان يقال هذا كله من جملة النخصيص

والنقدير سبني هؤلا، وسببتهم ، وقال الله تعالى (عن اليمين وعن الشهال قعيد) أي عن اليمين قعيد وعن الشهال قعيد ، وان قال أن دخات الدار وأنت طالق طاقت لان الواو ليست المجزاء وقد تكون الابتدا، فان قال أردت بها الجزاء أو قال أردت أن أجمل دخولها في حال كوتها طالقا شرطا لشي . ثم أمسكت دين ، وهل يقبل في الحسيم ? يخرج على وايتين ، وان جعل لهذا جزاء فقال ان دخلت الدار وأنت طالق فعبدي حرصح ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهي طائق لان الواو ههنالحال كقول الله تعالى (لانقتلوا الصيدوأ تم حرم وقوله فقدراً يتموه وأنم تنظرون) ولوقال أنتطالق ان دخلت الدار طالقا فدخلت وهي طائق لم تطلق لان هذا حال فجرى مجرى قوله أنت طائق ان دخلت الدار راكبة ، وان قال أنت طائق لو قت كان ذلك شرطا بمنزلة قوله انقت وهذا يحكى عن أبي بوسف، ولانها لولم تكن الشرط كانت الموا والاصل اعتبار كلام المكاف ، وقبل يقع الطلاق في الحال وهذا قول بعض أصحاب الشائعي لأنها بعدالا ثبات قستمل لغير المنع كقوله أهالى (وأنه المسم لو تعلمون عظيم ورأد اللهذاب لوأنهم كانوا بهتدون) وان قال أردت أن أجمل لها جوابا دين وهل يقبل في الحال في الحراب ورأد اللهذاب لوأنهم كانوا بهتدون) وان قال أردت أن أجمل لها جوابا دين وهل يقبل في الحرب على روايتين

(فصل) فان قال ان أكات وابست فأنت طائق لم تطاق إلا بوجودهما جميعا سواء تقدم الأكل أو تأخر لان الواو العطف ولا تقتضي ترتيبا ، وان قال ان أكات أو ابست فأنت طالق طقت بوجود أحدهما لان أولاً حد الشيئين وكذاك ان قال ان أكات أو إن ابست أولا أكات ولا ابست يان قال أنت طالق لا أكلت وابست لم تطاق إلا بفعلها إلا على الرواية التي تقول يحث بفعل بعض المحلوف عليه فأنه محنث بأحدهما همنا ، وان قال أنت طالق ان أكات فلبست أو ان

⁽ فصل) اذا قالت له امرأة من نسائه طلقني فقال نسائي طوالق ولانية له طلقن كلهن بغير خلاف لان لفظه عام وان قالت له طلق نساءك فقال نسائي طوالق فكذلك وحكى عن مالك ان السائلة لا تطلق في هذه الصورة لان الخطاب يقصر على مببه الحاص وسببه سؤال طلاق من سواها

ولنا أن اللفظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بعمومه كالصورة الأولى والعمل بعموم اللفظ أولى من خصوص السبب لان ذلك الحكم هو للفظ فيجب أتباعه والعمل بمقتضاه في خصوصه وعمومه، وكذلك لوكان أخص من السبب لوجب قصره على خصوصه وأتباع صفة اللفظ دون صفة السبب، فأما أن أخرج السائلة بنيته دين فيما بينه وبين الله تعالى في الصورة الأولى قاله أبن حامد وقيل في الصورة الثانية لان خصوص السبب دليل على نيته ولم يقبل في الصورة الأولى قاله أبن حامد لان طلاقه جواب لسؤ الها الطلاق لنفسها فلا يصدق في صرفه عنها لانه نخالف الظاهر من وجهين ولأنها سبب الطلاق وسبب الحكم لا يجوز أخراجه من العموم بالتخصيص وقال القاضي محتمل أن لا تخصيص للفظة عام والعام محتمل التخصيص

أكات ثم لبست لم خطق حتى أكل ثم تلبس لان الفاء وثم المرتب ، وان قال أنت طابق ان أكات اذا لبست أو ان أكات متى لبست أو ان أكات ان لبست لم تطنى حتى تلبس ثم تأكل لان الفظ اقتضى تعليق الطلاق بالاكل بعد اللبس ويسميه النحويون اعتراض الشرط على الشرط طفيقتضي تقديم المأخر و تأخير المنقدم لانه جمل الثاني في الانظ شرطا الذي قبله ، والشرط ينتم المشروط قال الله تعالى (ولا ينفعكم نصخي ان أردت أز أنصح له كل ان كان الله يربد أن يفويكم) فلو قال لامر أته ان أعطينك ان وعد تك ان سالني فأنت طالق لم تطاق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعمليها لانه شرط في العملية الوعد وفي الوعد السؤال فكا له قال ان سألني فوعد تك فأعطينك فأنت طالق وبهذا قل أبو حنيفة والشافعي ، وقال القاضي اذا كان الشرط باذا كتولها وفي اذا كان باز مثل قوله ازشر بت اذا كان المرط باذا ، والصحيح الاول وليس لاهل العرف في هذا عندا على فان هذا الكلام غير متداول بينهم ولا ينط ونه إلا فادراً فيجب الرجوع فيه إلى ، تقضاء عند أهل الشأن (١) كما ثو مسائل هذا الفصل

(١) في نسخة عند أهل اللسان

(فصل) قان قال أنتطالق أن قت بفتح الهمزة فقال أبو بكر تطاق في الحال لان أز الفتوحة

﴿ باب الطلاق في الماضي والمستقبل ﴾

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال لزوجته أنت طالق أمس أو قبل أن أنكحك ينويالايقاعوقع في الحال) لانه يقر على نفسه عا هو أغلظ

﴿مسئلة﴾ (وإن لم ينو لم يقع في ظاهر كلامه)

﴿ مسئلة ﴾ (وحكي عن أبي بكر أنه يقع إذا قال قبل أن أزوجكولا يقع إذا قال أنتطالق أمس) قال الفاضي ورأيت بخط أبي بكر في جزء مفرد أنه قال اذا قال أنت طالق قبل أن أزوجك طلقت ولو قال أنت طالق أمس لم يقع لان أمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تزوجها متصور

ليست الشرط وانما هي التعليل فه هناه أنت طالق لانك قت أو أقيامك كةول الله تعالى (يمنون عليك أن أسلموا — وتخر الجبال هدا أن دعوا الرحن ولداً — وتخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله وبكم) وقال القاضي : قياس قول أحمد أنه أن كان نحوبا وقع طلاقه وأن لم يكن نحوبا فهي الشرط لان العامي لا يريد بذلك الا الشرط ولا يعرف أن مقتضاها التعليل فلا يريده فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ولا يريده كما أو نعلق بكامة الطلاق لمسان لا يعرفه . وحكي عن أبن حامد أنه قال في النحوي أيضاً لا يقم طلاقه بذلك الا أن ينوبه لان الطلاق بحمل على العرف في حقها جميعا

واختلف أصحاب الشاني على ثلاثة أوجه (أحدها) يقمطلاقه في الحال (والثاني) يكون شرطا فيحق العالي وتعليلا فيحق النحوي (والثالث) يقعالطلاق الاأن لا يكون من أهل الاعراب فيقول أردت الشرط فيقبل لأنه لا يجوز صرف الكلام عما يقتضيه إلا بقصده

وان قال أنت طاق اذ دخلت الدار طلقت في الحال لان إذ الماضي ، ومجتمل أن لا يقع لان الطلاق لا يقم في زمن ماض فأشبه قوله أنت ط الق أمس

(فصل) وإذا على الطلاق بشرطين لم يقع قبل وجودهما جميعا في قول عا تم أهلالهلم . وخرج القاضى وجها في وقوعه بوجود أحدهما بنا. على أحدى الروايتين فيمن حاف أن لا ينعل شيئا ففعل

الوجود فانه يمكن أن يتزوجها ثانياً وهذا الوقت قبله فوقع في الحال كمالوقال أنت طالق قبل قدوم زيد و مسئلة ﴾ (وإذا قال أردت ان زوجا قبلي طلقها أو طلقتها أنا في نكاح قبل هذا قبل منه إذا احتمل الصدق في ظاهر كلام أحمد)

إذا أراد الآخبار أنه كان طلقها هو أو زوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره وكان قد وجد ذلك قبل منه ذكره أبو الخطاب وقال القاضي يقبل على ظاهركلام أحمد لانه فسره بما يحتمله وان اراد اني كنت طلقتك أمس فكذبته ازمتها الطلقة وعليها المدة من يومها لانها اعترفت أن أمس لم يكن من عدتها في سئلة (فان مات أو جن أو خرس قبل العلم بمراده فهل تطلق ؟ على وجهين)

بناً، على اختلاف الغولين في المطلق ان قلنا لا يقع به شيء لم يلز مه ههنا شيء وان قلنا بوقوعه ثم وقع ههنا هو مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضي شهر لم تطلق بعمير خلاف من أصحابنا)

وهو قول أكثر أصحابالشافعي لانه تعليق للطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وان قدم زبد مع مضي الشهر لم تطلق لانه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه

(مسئلة) (وان قدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه تبينا وقوعه فيه لانه ايقاع الطلاق بمدعقده) وبهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباه يقع عند قدومه لانه جعل الشهر شرطاً لوقوع الطلاق فلا يسبق الطلاق شرطه

بعضه وهذا بعيد جداً يخالف الاصول ، ومقتفى اللغة والعرف وعا.ة أهل العلم قانه لاخلاف بينهم في المسائل التي ذكرناها في الشرطين جميعا ، وإذا اتفق العلما. على أنه لايقع طلاقه لاخلاله بالترتيب في الشرطين المرتبين في مثل قوله إن أكلت ثم ابست الاخلاله بالشرط كله أولى . ثم يلزم على هذا مالو قال ان أعطيتني درهمين فانت طالق وإذا مضى شهران فانت طالق قائه لاخلاف في انها لا تطلق قبل وجودهما جميعا وكان قوله يتتضي أن يقم الطلاق باعطائه بعض درهم ومضي بعض يوم ، وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلا بهما

وقد نص أحمد على انه إذا قال ان حضت حيضة فأنت طالق وإذا قال إذا صدت يوما فأنت طالق انها لا تطلق حتى تعيض حيضة كاملة وإذا غابت الشمس من اليوم الذي تصوم فيه طلقت، وأما الهمين فانه متى كان في لفظه أو نيته ما يتنضي جيع الحوف عليه لم محنث الا بفعل جميعه ، وفي مسئلتنا مايقتضي تعلبق العالاق بالشرطين معا التصريحه بعا وجهلها شرطا العالاق والحكم لا يثبت بدون شرطه على أن اليمين مقتضاها المنع مما حلف عليه فينتضي المنع من فعل جميعه لنهي الشارع عن شيء يقتضي المندع من كل جزء منه كا يقتضي المنع من جملته ، وما على على شرط جعل جزاءاً وحكما له والجزاء لا يوجد بدون شرطه ، والحكم لا يتحاق قبل نام شرطه لعة وعرنا وشرعاً

ولنا أنه أوقع الطلاق في زمن على صفة فاذا حصلت الصفة وقع فيه كما لو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر أو قبل موتك بشهر فان أبا حنيفة خاصة يسلم ذلك ولا نسلم أنه جمل الشهر شرطاً وليس فيه حرف الشرط

(مسئلة) (وإنخالمها بعداليمين بيوم وكان الطلاق باثناً ثم قدم بعدالشهر بيو مين صح الخلع و بطل الطلاق) لانه صادفها باثنا وان قدم بعد شهر وساعة وقع الطلاق دون الحلع ولها الرجوع بالعوض الا أن يكون الطلاق رجعياً لان الرجعية يصح خلمها

(فصل) فان مات أحدها بعد عقد الصفة بيومين ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة لم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق قد كان وقع قبل موت الميت منها فلم برئه صاحبه الآأن يكون الطلاق رجمياً ذانه لا يقطع التوارث ما دامت في العدة فان قدم بعد الموت بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم تقع بالطلاق عفان قال أنت طالق قبل موتي بشهر فمات أحدها قبل مضي شهر لم يقع طلاق لان الطلاق لا يقع في الماضي وإن مات بعد عقد الهين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في تلك الساعة ولم يتوارثا الا أن يكون الطلاق رجميا وعموت في عديها

(مسئلة) (وان قال أنت طالق قبل موتى طلقت في الحال)

لان ما قبل موته من حين عقد الصفة محل للطلاق فوقع لاوله، وأن قال قبل موتك، أوموتزيد فكذلك وأن قال أنتطالق قبيل موتى أو قبيل قدوم زيد لم يقع في الحالوا عا يقم ذلك في الجزء الذي

﴿ فصول في تعايق الطلاق﴾

اذا قال لامرأته ان حضت فأنت طالق فقالت قد حضت فصدقها طلقت وان كذبها ففيه روايتان (احداهما) بقبل قولها لأمها أمينة على نفسها رهذا قول أبي حنيفة والشافي وهوظاه والمذهب لان الله تعالى قال (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن) قبل هو الحيض والحل ولولا أن قولها فيه مقبول لما حرم عليها كما به وصار هذا كا قال الله تعالى (ولا تكتموا الشهادة) لما حرم كتابها دل على قبولها كذا ههنا، ولانه معنى فيها لا يعرف إلا من جهتها فوجب الرجوع الى قولها فيه كقضا، عدتها (والرواية الثانية) لا يقبل قولها ومختبرها النسا، بادخال قطنة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه فان ظهر الدم فهي حائض والا فلاء قال احمد في رواية مهنا في رجل قال لامرأته اذا حضت ينظر اليها النسا، فتعملى قطة وتخرجها فان خرج الدم فهي حائض تطلق و يعتق العبد، وقال أبو بكر وبهذا أقول وهذا لان الحيض بمكن النوصل إلى معرفته من غبرها فلم يقبل في مجود قولها كدخول الدار والاول المذهب وامل أحمد انما اعتبر البينة معرفته من غبرها فلم يقبل في حق نفسها دون غبرها وهل بعتبر بينها اذا في هذه الرواية من أجل وجهبن بنا، على ما إذا ادعت أن زوحها طاقها فأنكرها ولا يقبل قي حق نفسها دون غبرها وهل بعتبر بينها اذا القبل أولما أولما القبل في حق نفسها دون غبرها ولا يقبل قي حق نفسها دون غبرها ولا يقبل قي حق نفسها دون غبرها ولا يقبل قي حق فلنا القول تولما أولما إلا في حق فلنا القول تولما ولا يقبل قولما إلا في حق

يليه الموت لأن ذلك تصغير يقتضي الجزء الصغير الذي يبقى وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد أوقبل دخولك الدار ففال القاضي تطلق في الحال سواء قدم زبد أو لم يقدم بدليل قول الله تعالى (يا أيها الذبن أو توا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصدنا لما معم من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أدبارها) ولم بوجد الطمس في المأمورين ولو قال لغلامه اسقيني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عد ممثلا وان لم يضربه وان قال أنت طالق قبل موت زيد وعمرو بشهر فقال القاضي تنعلق الصفة بأولهماموتا لأن اعتباره بالثاني يفضي الى وقوعه بعد موت الاول واعتباه بالاول لا يفضي الى ذلك فكان أولى (مسئلة) (وان قال أنت طالق بعد موتي الو مع موتى لم تطلق فصعليه احمد)

وكذلك أن قال مد موتك أو مع موتك وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا لانها تبين عموت. أحدهما فلا يصادف الطلاق نكاحا يزيله

(مسئلة) (وان تروج امة ابيه ثم قال اذا مات ابي او اشتريتك فأنت طالق فمات ابوه او اشتراها لم يقع الطلاق)

اختاره القاضي لأنه بالموت والشراء يملكها فينفخ نكاحها بالملك وهو زمن الطلاق فلم يقع كما لو قال انت طالق مع موتي ويحتمل ان تطلق اختاره ابو الخطاب لان الموت سبب ملكها وطلاقه (المغنى والشرح الكبير) (الحزه الثامن)

ففسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عنى عبد نص عليه أحد في رجل قال لامرأته أذاحضت فأنت طالق وهذه معك لامرأته الاخرى قالت قد حضت من ساعتها أو بعد ساعة تطلق هي ولا تطلق هذه بيدها وهذا مذهب الشافعي وغيره تطلق هذه بيدها وهذا مذهب الشافعي وغيره لانها مؤننة في حق نفسها دون غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع دون غيره ولو قال قد حضت فأنت وضرةك المافة ان قال ان حضت فأنت وضرةك المافة ان قال ان حضت الضرة أنها قد حاضت لم يقبل لان معرفتها بجيض غيرها كمرفة الزوج به وانما الثمنت على نفسها في حيضها ، وان قال قد حضت فانكرت طلقتا باقراره ، ولو قال لامرأتيه ان حضتا فأنتا طالقتان فقالنا قد حضنا فصدقهما طلقتا وان كذبهما لم نطلق واحدة منها لان طلاق واحدة منها على شرطين حيضها وحيض ضربها ولا يقبل لان قولم ضربها عليها الم يوجد الشرطان ، وإن صدق احداهما وكذب الاخرى طانت المكذبة وحدها لان قولما مقبول في حقها وقد صدق الزرج ضربها نوجد الشرطان في طلاقها ولم تطاق المصدقة لان قول ضربها غير مقبول في حقها وما صدق الزرج ضربها نوجد الشرطان في طلاقها ولم تطاق المصدقة لان

(فصل) فان قال لار بع إن حضتن فأنتن طوالق نقلن قد حضنا فصدة بن طلقن وأن كذبهن لم تطلق واحدة منهن لان شرط طلاق بن حيض الار بعولم يوجد ، وانصدق واحدة أو اثنتين لم تطلق

وفسخ السكاح يترتب على الملك فيوجد الطلاق في زمن الملك السابق على النسخ فيثبت حكمه وهذا اظهر إن شاء الله تمالى .

(فصل) وان قال الاباذا متفاً ت حرة وقال الابن إذا ماتابي فأنت طالق وكانت تخرج من النك فكذلك لان بعضها ينقل الى الورثة فيلك الابن جزءاً منها فينفخ به النكاح فيكون ذلك جيمها في فسخ النكاح ومنم وقوع الطلاق فان اجاز الورثة عتقها فذكر بعض اهل العلم أن هذا ينبني على الاجازة هل هي تنفيذ او عطية مبتدأة ? فان قلنا هي عطية مبتدأة فقد انفسخ النكاح قبلها فلم يقم الطلاق وان قانا هي تنفيذ لما فعل السيد وقع الطلاق وكذلك ان اجاز الزوج وحده عتق ابنه فان كان على الاب دين يستفرق تركته لم يعتق . قال شيخنا والصحيح أن ذلك لا يمنع نقل النزكة الى الورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في فسخ النكاح فان كان الدين لا يستغرق النزكة وكانت غرج من الثلث بعد اداء الدين عنقت وطلقت وأن لم تخرج من الثلث لم تعتق كلها فيكون حكمها في فسخ النكاح ومنع الدين كما لو استفرق الدين التركة وأن اسقط الغرم الدين بعد الموت لم يقع الطلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه .

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان قال انت طالق لاشرين الماء الذي في السكوز ولا ماء

واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط ، وإن صدق ثلاثا طلقت المكذبة وحدهالان قولما مقبول في حيضها وقد صدق الزوج صراحبها فوجد حيض الاربم في حقها فطلقت ولا يطلق المصدة ات لان قول المكذبة غير مقول في حقهن

(فصل) وان قل لهن كلما حاضت احداكن أو أيتكن حاضت فضراتها طوالق فقان قد حضنا فصدة بن طافت كل واحدة منهن ثلاثا ثلانا ، وإن كذبهن لم تطاق واحدة منهن وإن صدق واحدة من ضرائرها طاقة طقة ولم تطاق هي لانه لم يثبت حيض ضرة لها وان صنق النتين طافت كل واحدة من المصدقين طافة طافة طافة لان لكل واحدة منها ضرة مصدقة وطلقت كل واحدة من المكذبين طافتين طافتين ، وان صدق ثلانا طافت المكذبة ثلاثا وطافت كل واحدة من المصدقات طافتين طافتين عان صدق ثلانا طافت المكذبة ثلاثا وطافت كل واحدة من المصدقات طافتين طافتين طافتين عان صدق ثلانا طافت المكذبة المناه

(فصل) اذا قل لطاهر اذا حضت فأنت طالق فرأت اللهم في وقت يمكن أن يكون حيضا حكمنا بوقوع الطلاق كا بحكم بكونه حيضا في المنع من الصلاة وغيرها مما ينع من الحيض ، وأن بان أنه ليس يحيض لانقط عه لدون أقل الحيض بان أن الطلاق لم يقع وبهذا قال الثيري والشافعي وأصحاب الرأي قل ابن المنذر لانه لم أحداً قال غير ذلك إلا مالكا فان ابن القامم روى عنه أنه يحنث حين تسكلم به وقد سبق السكلام معه في هذا ، وإن قل لحائض اذا حضت فأنت طالق لم تطاق حى تطهر تم تحيض

فيه او لاقتلن فلانا الميت أو لاصدن السهاء أو لاطيرن أو أن لم أصعه السهاء ونحوه طلقت في الحال وقال آبو الحداب في موضع لا تنمقد يمينه)

وجملة ذلك انه قد استعمل الطلاق والعناق استعال القسم وجمل جواب القسم جوابا له فاذا قال انت طالق لافومن وقام لم تطلق امرأته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث هذا قول اكثر اهل المهم منهم سعيد بن المسيب وألحسن وعطاء والزهري وسعيد بن جبيروالشعبي والثوري واصحاب الرأي وقال شريح يقم طلاقه وان قام لانه طاق طلاقا غير معلق بشرط فوقع كها لو لم يقم

ولنا أنه حلف برفيه فلم يحنث كما أو حلف بالله تمالى وأن قال إنت طالق أن أخاك لماقل وكان اخوها عاقلا لم يحنث وأن لم يكن عاقلا حنث كما أو قال والله أن أخاك لماقل وأن شك في عقله لم يقع الطلاق لان الاحل بقاء النكاح فلا يزول بالشك وأن قال أنت طالق لا أكلت هذا الرغيف فأكله حنث والا فلا وأن قال أنت طالق ما أكلته لم يحنث أن كان صادقا وبحنث أن كان كاذبا كما لو قال والله ما أكلته وأن قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك وكان صادقا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق ولو قال أن حلفت بطلاقك قأنت طالق ثم قال أنت طالق ثم قال عبدي حر لاقومن طلقت المرأة وأن قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر لاقومن طلقت المرأة وأن قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق لله مستقالهبد

ولو قال لطاهر اذا تطهرت فأنت طاق لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر وهذا يحكى عن أبي بوسف وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها تطاق بما يتجدد من حيضها وطهرها في المسئلتين لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صفته

ولنا أن اذا اسم زمن مستقبل قنضي فعلا مستقبلا وهذا الحيض والطهر مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت إلا ابتدا، ذلك فتعلقت الصدفة به ، ولو قال لطاهر اذا حضت حيضة فأنت طلق لم تطبق حتى تحيض ثم تطهر نص عليه أحمد لانه لا توجد حيضة كاملة إلا بذلك ، ولو قال لحائض اذا طهرت فأنت طالق طاقت بأول الطهر و تطابق في الموضعين بانقطاع دم الحيض قبل الفدل نص عليه أحد في رواية ابراهيم الحربي ، وذكر أبو بكر في النبيه فيها قولا أنها لانطاق حتى تفاسل

ولما أن الله تعالى قال (ولا تقر بوهن حتى يطهرن) أي ينقطع دمين (قاذا تطهرن) في اغتسلن ولانه قد ثبت لها أحكام الطهر ات في وجرب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وأعابتي بعض الاحكام موقوقا على وجرد الفسل ولانها أيست حائضا فيلزم أن تكون طاعراً لانهما ضدان على التعيين فيلزم من انتفاء أحدهما وجود الآخر

(فصل) فان قال لها أذا حضت عيضة فأنت طالق وأذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت

رجمنا إلى مسائل الكناب وهو ما إذا علقه على مستحيل كفوله أنت طالق لاشربن الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه أو لافتلن الميت وقع الطلاق في الحال كما لو قال أنت طالق أو لم أبع عبدي فات العبد ولانه علق الطلاق على نفي فعل مستحيل وعدمه معلوم في الحال وفي الثاني وقوع الطلاق لما ذكر ناه وكذلك قوله أنت طالق لاصعدن السهاء أو لاطيرن أو إن لم أصعد السهاء أو أطيرن وذكر أبو الحطاب عن الفاضي أنه لا تنمقد يمينه والصحيح أنه يحنث فان الحالف على فعل الممتنع كاذب حانت قال الله تعالى (وأقسموا بالله جهد أيما بهم لا يبعث الله من يموت) إلى قوله (وليعلم الذين كفر وا أنهم كانوا كاذبين) ولانه لو حلف على فعل متصور فصار ممتنعا حنث بذلك فلان محنث بكو نه ممتنه أولى هسئلة في (وإن قال أنت طالق إن شربت ماء الدكوز ولا ماء فيه وإن صعدت السهاء أو إن شاه الميت أو الهيمة لم تطاق في أحد الوجهين و تطاق في الآخر)

إذا علق الطلاق على فعل مستحيل كالذي ذكرناه ونحوه كقوله أن جمع بين الصدين أوكان الواحد أكثر من أثنين وسواء كان مستحيلا عنملا أو عادة كقوله أن طرت أو صدت السماء أوقلبت الحجر ذهباً او شربت ماء النهر كله أو حمات الحيل ففيه وجهان: (أحدهما) يقع الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق بما يرفع جملته ويمنع وقوعه في الحال وفي الثاني فلم يصح كاستشاء المكل وكالوقال أنت طالق طلقة لا نقع عليك (والثاني) لا يقع ، وهو العجيح ، ولانه علق الطلاق بصفة لم توجد

حيضة طلقت واحدة ، فاذا حاضت الثانية طلفت الثانية عند طهرها منها ، وأن قال أذا حضت حيضة فأنت طالق ثم أذا حضت حيضة الثائية حتى تطهر من الحيضة الثائلة لأن ثم المرتبب فتقتضى حيضتين بعد الطلقة الأولى لكونهما موتبتين عليها

(فصل) فان قال اذا حضت نصف حيضة فأنت طالق طلقت اذا ذهب نصف الحيضة وينبغي أن بحكم بوقوع الطلاق اذا حاضت نصف عاديها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بهاوقوع الطلاق ويحتمل أنه لا يحكم بوقوع الطلاق حتى بمضي سبعة أيام ونصف لاننا لانتيقن مضي نصف الحيضة إلا بذلك إلا أن نطهر لافل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة وقبل يلغو قوله نصف حيضة ويبتى طلاقها معلقا بوجرد الحيض والاول أصح قان الحيض له مدة أقلها بوم وليلة وله نصف حقيقة والجهل بقدر ذلك لا يمنع وجوده وتعلق الحكم به كالحل

(فصل) وإن قال لامرأنيه إذا حضها حيضة واحدة فأنتها طالقتان لم تطلق واحدة منها حتى نحيض كل واحدة منها حيضة واحدة ويكون التقدير إن حاضت كل واحدة منكما حيضة واحدة فأنتها طالقتان كقول الله تعالى (فاجلدوهم تمانين جدة) أي اجلدوا كل واحد منهم ثمانين ويحتمل أن يتعلق الطلاق بحيض إحداهما حيضة لانه لما تعذر وجود الفعل منها وجبت اضافته الى احداهما كقوله تعالى (بخرج منها المؤلؤ والمرجان) وأنما بخرج من أحدهما ، وقال القاضي يلغو قوله حيضة واحدة لان

ولان ما يقصد تبعيده يعلق على المحال . قال الله تعالى في حق الكفار (لا يدخلون الجنــة حتى بلج الجمل في سم الحياط) . وقال الشاعر

اذا شابالنراب أنيت أهلى وصار القار كاللبن الحليب

أي لا يأنيهم أبداً، وقيل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقع في الحال لانه لاوجودله فلم تتعلق به الصفة و بقي بحر دالطلاق فوقع ، وان علقه على المستحيل عادة كالطيران وصعود السماء لم يقع لان له وجوداً او قد وجد جنس ذلك في معجز ات الانبياء وكر امات الاولياء فجاز تعلق الطلاق به ولم يقع قبل وجوده .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم اذا جاء غداً فعلى وجهين)

وقال الفاضي لا تطلق، وقال أبو الحطاب يقع في الحال لانه علقه بشرط محال ، فلغا الشرط وقع الطلاق كما لو قال لمن لا سنة لطلاقها ولا بدعة أنت طالق للسنة أو للبدعة وقال في المجرد لايقع لان شرطه لم يتحقق لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولاياً في غد الا بعد ذهاب اليوم وذهاب محل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي.

(فصل) في الطلاق في زمن مستقبل .

﴿ مسئلة ﴾ (أذا قال أنت طالق غداً أو يوم السبت في رجب طلقت بأول ذلك)

الوقت ولم يطأهن طقن ثلاثا ثلاثا لان لكل واحدة ثلاث ضرائر غير موطوءات، وان وطيء ثلاثا وتركواحدة لم تطلق المتروكة لامها ليست لها خبرذغير موطوءة وتطلق كلواحدة من الموطوءات طلقة طلقة وان وطيء اثنتين طلقتا طلقتين طقنين وطلقت المتروكتان طلقة طقة، وان وطيء واحدة طلقت ثلاثا وطلقت كل واحدة من المتروكات طلقتين طقنين، وأن لم يقيده بوقت كان وقت الطلاق، قيداً بعموه وعرهن فأيتهن ما تسطيقت كل واحدة من ضرائر ه طقة طاقة واذا ما تأخرى فكذلك، وإن مات هو طلقن كلهن في آخر جزء من حيانه

اذا قال أنت طالق في شهر عينه كشهر رجب وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الاولى منه ، وذلك حين تغر بالشمس من آخر الشهر الذي قبله وهو شهر جمادى ، وبهذا قال أبو حنينة . ونال أبو ثور بقع الطلاق في آخر رجب لان ذلك مجتمل وقوعه في أولا وآخره فلا يقع إلا بعد زوال الاحمال منا أنه مدا العرب المنافق المنافق عنا المنافق المنافق عنا المنافق المنا

ولنا أنه جمل الشهر ظرفاً للطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفاً له طلقت كما لو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت فأما ان قال ان لم أقضك حفك في شهرر. ضارفام أتي طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قشاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضمين لا يمنع من وط، زوجته قبل الحنث. وقال مالك يمنع وكذلك كل يمين على فعل يفعله يمنع من الوط، قبل فعله لان الظاهر أنه على حنث لان الحنث ترك الفعل وليس بفاعل

ولنا أن طلاقه لم يقع فلا يمنع من الوطء لاجل اليمين كما لو حلف لافعات كذا ولوصع ماذكره لوجب ايقاع الطلاق ، ولو فال أنت طالق غداً أو يوم السبت وقع الطلاق في أول جزء منه لماذكر نا (مسئلة) (ولو قال أنت طالق اليوم أو في هذا الشهر فكذلك لما ذكر ا وار قال أردت في آخره أو أوسطه أو يوم كذا من الشهر أو في النهار دون الليل قبل فيما بينه وبين الله تعالى ، وهل يقبل في الحكم ? يخر به على روايتين)

(احداهما) يقبل وهو الصحيح ولأن آخر الشهر منه فارادته لا تخالف ظاهر الفظه وكذلك

(فصل) فان قال ان لم تكوني حاملا فأنت طالق ولم تكن حاملا طلقت ، وان أتت بولد لافل من ستة أشهر من حين اليمبن أو لاقل من أدبع سنين ولم يكن بطأها لم تطلق لا فاتبينا أنها كانت حاملا بنك الولد ، وان مضت أدبع له ننين ولم تلد تبينا أنها طلقت حين عقد اليمين ، وان كان يطؤها وأتت بولد لا كثر من سنة أشهر وأقل من أدبع سنين نظرت فان ظهرت علامات الحل من انقطاع الحيض ونحوه قبل وطنه أو قريبا منه محيث لا يحتمل أن يكون من الوط الثاني لم تطلق ، وان حاضت أو وجد مايدل على برا بها من الحل طافت ، وان لم يظهر ذلك واحتمل أن يكون من الثاني ففيه وجهان وجد مايدل على برا بها من الحل طلاقت ، وان لم يظهر ذلك واحتمل أن يكون من الثاني ففيه وجهان برول بشك واحمال لان الاصل عدم الحل وقوع عالملاق وأحدها) تطاق لان المحين بقاء النكاح فلا برول بشك واحمال ولا مجوز قاز وج وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل عدم الحل ووقوع الطلاق وألا استبرأها همنا يحيضة فان وجدت الحيضة على عادتها تبينا وقوع طلاقها، وان لم تأت في عادتها كان ذلك دليلا على حملها وحل وطئها وأن قال ان كنت حاملا فأ نت طالق فهي عكس المسئلة التي كان ذلك دليلا على حملها وحل وطئها وأن قال ان كنت حاملا فأ نت طالق فهي عكس المسئلة التي بولد لا كثر من سنة أشهر من حين وط، الزوج بعد اليمين ولاقل من أربع سنين من حين عقدالصفة بولد لا كثر من سنة أشهر من حين وط، الزوج بعد اليمين ولاقل من أربع سنين من حين عقدالصفة بم الحال لان تعين الذكاح باق ، والظاهر حدرث الولد من الوط، لان الاصل عدم قبله ولا يحر، قال الوط، حتى يستبرئها نص عليه احد قال القاضي يحرم الوط سواء قلنا الرجعية مباحة أو محر، قال لانه

وسطه اذ ابس أوله بأولى في ذلك من وسطه وآخره بلر بما كان آخره أولى لا نهمتية ن وماقبله مشكوك فيه (والثانية) لا يقبل لا نه لو أطلق لتناول أوله الما ان قال أنت طالق في أول رمضان أو غربة بل أو في رأس شهر رمضان أو استقبال شهر رمضان أو بحيء شهر رمضان طلقت بأول جزء منه ولم بقبل قوله أردت أوسطه أو آخره ظاهراً أو باطناً لان لفظه لا يحتمله . وأن قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت في آخر جزء منه . وأن قال أنت طالق أول نهار من شهر رمضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذلك أول النهار واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لزمه من طلوع الفجر وأن قال أنت طالق اذا كان رمضان أو الى رمضان أو الى هلال رمضان أو في الحال مضان أو غي عبى المناه شاعة يستهل الا ان يكون من الساعة الى الهلال فتطلق في الحال ،

﴿ مسئلة ﴾ (و أن قال أنت طالق اليوم وغداً و بعد غد أوفي اليوم وفي غد وفي بعده فهل تطلق ثلاثا أو واحدة ? على وجبين)

[أحدهما] تطاقى واحدة لائمها إذا طلقت اليوم فعي طالق في غدوفي بعده ا والثاني) تطاقى ثلاثا لان ذكره لا وقات الطلاق يدل على تعدادم لعدم الفائدة ثم ذكر أوقالة بدون تعداد ، وقيل في الاولى واحدة لما ذكرنا الوجه الاول وفي الثانية ثلاثا لان ذكره في و تكرارها يدل على تكرارالطلاق عنم المصرفة بوقوع الطلاق وعدمه ، وقال ابو الخطاب فيه رواية أخرى لا يحرم الوط، لان الاصل بقاء النكاح وبراءة الرحم من الحل ، واذا استبراها على وطؤها على الروايتين ويكون الاستبراء بحيضة قالى احد في رواية أي طالب اذا قال لامرأنه ، في حلت فأنت طالق لا قربها حتى تحيض فاذا طهرت وطئها فان تأخر حيضها أريت النساء من أهل المعرفة فان لم يوجدن أو خني عليهن انتظار عليها تسمة أشهر غالب مدة الحل، وذكر القاضي فيها رواية أخرى أنها تستبرا بثلاثة أقراء ولانه استبراء الحرة وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافي والصحيح ماذكرناه لان المقصود معرفة برا، قرحها وقد حصل محيضة ولهذا قال عليه السلام و لا تولم عامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحيضة » يعني تعلم برا مها بحيضة ولان ما بعلم به البراءة في حتى الامة والحرة واحد لانه أمر حقيقي لا يختلف بالحرية والرق ، وعيضة ولان ما بعلم به البراءة في حتى الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد الهين (والثاني) التي حلف فيها ?على وجهين أصحها الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد الهين (والثاني) التي حلف فيها ؟على وجهين أصحها الاعتداد به لانه يحصل به ما يحراء الما تقد الهين (والثاني) اذا حبات فأنت طالق يطؤها في كل طهر من يوني إذا حاضت ثم طهرت مل رطؤها لان الحيض علم يراء بها من الحل ووطؤها بب فاذا وطنها اعتراها لاحفال أن تكون قد حاست وطنه فطافت به على براء بها من الحل ووطؤها بب فاذا وطنها اعتراها لاحفال أن تكون قد حاست وطنه فطافت به في النساء واحدة وان ولايت أنثى فأنت طائق واحدة وان ولايت أنثى فأنت طائب واحدة وان ولايت أنش طائب واحدة وان ولايت أنش طائب طائب واحدة وان ولايت أن خاسل في المنت على المنت على المنائب واحدة وان ولايت أن في المنت طائب طائب واحدة وان ولايت طائب طائب طائب طائب واحدة وان ولايت أنه في المنائب طائب طائب واحدة وان ولايت أنه في المنائب واحدة وان ولايت طائب طائب واحدة وان ولايت طائب طائب واحدة وان ولدت أنه في المنائب واحدة وان ولايت طائب واحدة وان ولايت كان احداد به لاينه المنائب واحدة وان ولدت أنه المنائب واحداد به المنائب واحداد ال

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم ان لم أطالق اليوم طلقت في آخر جزء منه إذا بتي من اليوم مالا يتسم لتطليقها فيه)

وهذا اختيار أبي الحطاب وقول أصحاب الشاني ، وحكي الفاضي فيها وجهير هذا ووجها آخر أن الطلاق لا يقم وحكي ذلك عن أبي بكر وابن صريج لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط طلاقها إلا بخروجه فلا يبقى من محل طلاقها ما يقع الطلاق فيه

ولنا أن خروج البرم ينوت به طلاقها فوجب وقوعه قبله في آخر وقت الامكان كموت أحدها في البوم وذلك لان معنى بمينه ان قاتني طلاقك البوم فأنت طالق فيه فاذا بقى من البوم الا يتسع لتطليقها فقد فاته طلاقها فيه فوقع حيننذ كا يقع طلاقه في مسئلتنا في آخر حياة أولهما موتا وما ذكروه باطل بما لو مات أحدهما في البوم فان محل الطلاق بفرت بموته ومع ذلك فان الطلاق يقم قبيل موته كذاههنا فان قال لها أنت طانق البوم أن لم أنزوج عليك البوم أو أن لم أشتر الك ثوبا البوم ففيه الوجهان والصحيح منهما وقوع الطلاق بها أذا بقى من البوم مالا يتسع لفعل المحلوف عليه فيه ، فان قال لها أنت طالق أن لم أطلقك البوم طاقت بغير خلاف في آخر البوم في أحد الوجهين ، والوجه الآخر بعد خروج البوم وان قال أنت طالق البوم طاقت بغير خلاف في آخر البوم في أحد الوجهين ، والوجه الآخر بعد خروج البوم وان قال أنت طالق البوم ان لم أطلقك البوم والشرط يتقدم المشروط

اثنتين فرادت غلاما كانت حاملا به وقت الهين تبينا أنها طلقت واحدة حين حلف وانقضت عدنها بوضعه وان وادت غلاما وجارية وكان بوضعه وان وادت أنى طلقت بولادتها طلفت بن واعتدت بالقروء ، وان وادت غلاما وجارية وكان الغلام أولها ولادة تبينا انهاط قت واحدة ربانت بوضع الجارية ولم تطابق بها، وان كانت الجارية أولهما ولادة طلقت ثلائا واحدة محمل العلام واثنتين بولادة الجارية والقضت عدنها بوضع الغلام ، وان قال لها ان كنت حاملا بغلام فأنت طالق واحدة وان كنت حاملا بجارية فأنت طالق اثنت بولادت غلاما وجارية طلقت ثلاثا

وإن قال ان كان حملك غلاما فأنت طالق وأحدة وان كان حملك جارية فأنت طالق اثنتين فولات غلاما وجارية ، ذكره القاضي في المجرد فولات غلاما وجارية ، ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب وبه قال الشافي وأبوثور وأصحاب الرأي، وقال القاضي في الجامع في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن حلف لا لبست ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيدمن غزلها

(فصل) فان قال كلما ولدت ولداً فأنت طالن فولدت ثلاثا دفع ة واحدة طلنت ثلاثا لان صفة الثلاث وجدت وهي زوجة ، وان ولدتهم في دفعات من حمل واحد طلقت بالاولين وبانت بالثلاث ولم تطلق ، ذكره أبو بكر وهو قول الشافي وأصحاب الرأي ، وحكي عن ابن حامد انها تطلق لان زمان البينونة زمن الوقوع ولا ننافي ببنها

⁽ فصل) فان قال لمبده إن لم أبعك اليوم فامرأني طالق اليهم ولم يبعه حتى خرج اليهم ففيه الوجهان وان أعنق العبد أر مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طلقت زوجته حينئذ لانه قدفات بيعه وان دبره أو كانبه لم تطلق امرأته لان بيعه جائز ومن منع بيعهما قال يقمع الطلاق بذلك كا لو مات وان و هب العبد لا نسان لم يقم الطلاق لانه يمكن عوده اليه فيبيعه فلم ينك بيعه ولو قال أن لم أبع عبدي فامرأني طالق ولم يقيده باليهم فكانب الهبد لم يقم الطلاق لانه يمكن عجزه فلم بعلم فوات البيم فان عتق بالكتابة أو غيرها وقع الطلاق حينئذ لانه قد فات بيعه

⁽ مسئلة) (وان قال أنت ط انى يوم يقدم زبد فمانت غدوة وقدم بعد موتها فهل يقع بهـا اطلاق على وجهبن) .

[[] أحدهما] ببين أن طلافها وقع من أول اليوم لانه او قال أنتطالق يوم الجمة طلقت منأوله لمكذا إذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد ينهي أن تطلق بطلوع فجره

⁽ والثاني) لا يقم الطلاق لان شرط قدوم زيديلم يوجد الا بعد موت المرأة فلم يقم مخلاف وم الجمعة فان شرط الطلاق مجيء يوم الجمعة وحدد همنا شرطان فلا نطاق باحدهما والاول أولى ليس هذا شرطاً إنما هو بيان للوقت الذي يتم فيه الطلاق معرفا بفعل يقم فيه فيقم في أوله كقوله (المغنى والشرح الكبير) (الجزء النامن)

ولنا أن العدة القضت بوضع الحل فصادفها الطلاق باثنا فلم يقم كا لو قال إذا مت فأنت طالق وقد نص أحد فيمن قال أنت طالق مع مرتي أنها لاتهالق فهذا أول ، وانقال أن ولدت ذكراً فأنت طائق واحدة واحدة والت ولدت أنني قانت طائق اثنة بين فولدتهما دفعة واحدة طلقت ثلاثا ، وأن ولدتهما في دفعة بين وقع بالاول ماعلق عليه وبانت بالثاني ولم يقع بهشي، إلا على قول ابن حامد، فأن أشكل الاول منهما أو كيفية وضعهما طلقت واحدة بيقين ولا نلزمه الثانية، والورع أن يلتزمها وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي، وقال القاضي قياس المذهب أن يقرع بينهما

وازقال ان كان أول ماتلاين ذكر فانت طالق واحدة وان كان أنثى فأنت طاق اثنتين فرادتهما دفعة واحدة لم يتم بها شي. لانه لا أول فيهما فلم توجد الصفة ، وان والدتهما في دفعة ين وقع بالاول ما على عليه ولم يقم بالثاني شي.

(فصل) فان كان له أربع نسوة فنال كلما ولدت واحدة عنكن فضر اثرها طوالق فولدن دفعة واحدة طلقن كابئ ثلاثا اللائا وان ولدن في دفعات وقع بضر اثر الاولى طلقة طلفة فاذا ولدت الثانية بانت بوضعه رلم تطاقى ، وهل يطلق سائرهن ؟ فيه احيالان (أحدهما) لا يتم بهن طلاق لانها لما انقضت عدتها بانت فلم يبقين ضر اثرها والزوج أنها علق على ولادتها طلاق ضر اثرها

(والوجه الثاني) يتم بكل واحدة طلقة لا بن ضر اثر « ا في حال ولادتها ، فعلى هذا يقم بكل

أنت طابق اليوم الذي نصلي فيه الجمعة ، وأن قال أنت طابلق في اليوم الذي يقدم فيه زيد ، وكذلك لو مات الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات لزوجان قبل تدوم زيد كان الحسكم كا لو مانت المرأة ولو قال أنت طالق في شهر ومضان ان قدم زيد فقدم زيد فيه ففيه وسهان

[أحدهما] لا تطاق حتى يقدم زيد لان قدومه شرط نلا يتندره المشروط بدلبل الو قل أ ت طانق ان قدم زيد فانها لا تطاق قبل قدوما بالانفاق و كا لو قال إذا قدم زيد

(والثاني) أنه أن قدم زيد تبينا وتوع الطلاق من أول الشه وهو أصح قياساً على المسئلة التي قبل هذه في عد إذا قدم زيد فهاتت قبل قدومه لم نطق حتى يقدم لان أذا أسم زمن مستقبل فمعناه أنت طالق في غد إذا قدم زيد فان لم يقدم زيد في غد أم تطلى وأن قدم بعده لانه قيد طلائها بقدوم مقيد بصفة فلا تطلق حتى توجد، وأن ماتت غدوة وقدم بعد موسها لم تطلق لان الوقت الذي أوقع طلائها فيه لم يأت وهي محل الطلاق فلم تطلق كا لو ماتت قبل دخوله ذاك اليوم.

(مسئلة) (وان قال أنت طالق اليرم غداً طالت اليوم واحدة لانمن طاقت اليوم فهي طالق غدا (مسئلة) (فان أراد طالق اليوم وطالق غداً فتطلق طلفتين في اليومين فان قال أردت أنها تطلق في أحد اليومين طانت اليوم و لم تملق غدالانه جعل الزمان كله ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله واحدة من المابين لم يلدن طلفتان طلفتان وتبين هذه وتقع بالوالدة الاولى طلقة فاذا ولدت الثائة بانت ع وفي وقوع الطلاق بالباقيتين وجهان ، فاذا قلما يقع بهن طلقت الرابعة ثلاثا والاولى طلقتين وبانت النائية والثالثة وليس فيهن من له رجهتها إلا الاولى مالم تنقض عدتها ، وإذا ولدت الرابعة لم نطلق واحدة ماهن وتنقضى عدتها بذلك

وان قال كلما ولدت واحدة منكن فسائركن اوالق أو فباقبكن طوالق فكلما ولدت واحدة وقع بباقيهن طلقة طلمة و تبين الوالد؛ بوضع ولدها الا الاولى لايقه ببن هذه و ببن التي قبلها ان انثانية وانثاثة يقع الطلحلاق بباقيهن ولاد نهما ههنا رفي الاولى لايقه على لانهن لم يبقين ضرائرها وههنا لم يملقه بذلك ، وان قال كلما ولدت واحدة منكن فأنتن طوالق ف كذلك الا اله يقم على الاولى طلقة بولادتها، قان كانت الثانية حاملا باثنين فوضعت الاول ، نهما وقع بكل واحدة من ضرائرها طلمة في المسائل كابا ووقع بها طلمة في المسائل كابا ووقع بها طلمة في المسئلة الثالثة ، واذا وضعت الثائلة أو كات حاملا باثنين فكذلك فنطلق الرابعة ثلاثه ونطلق كل واحدة منهن تمام حلها القضت به عديها . قال القاضي اذا كانت له زوجتان فقال كما ولدت واحدة منهن تمام حلها القضت به عديها . قال القاضي اذا كانت له زوجتان فقال كما ولدت واحدة منكا فأنها طالقتان فولدت إحداها يوم الخيس طلمتاجيعائم ولدت واحدة منها ولم تطاق وطلقت الاولى ثانية، قان كانت كل واحدة منها ولم تطاق وطلقت الاولى ثانية، قان كانت كل واحدة منها حلها الثانية بوم الجمعة بانت واحدة منكا ولم تطاق وطلقت الاولى ثانية، قان كانت كل واحدة منها حاملا

⁽ مسئلة) (وان أراد نصف طلفة اليوم ونصفها غداً فتصلق اليوم واحدة وغدا الاخرى لان النصف يكلفيصير طلقة تارة وان قال أردت صف طلفة اليوم وباقيها غداً احتمل وجين

[[] أحدها] لا تطلق الا واحدة لانهاذا قال نصفهااليوم كلت كاما الم يبق لها بقية تقع غداً ولم بقع شي. غيرها لانه ما أوقعه ، وذكر القاضي هذا لاحمال أيضا في المسئلة الاولى وهو مذهب الشافعي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين ، ومحدل أن بقع اثنتان كالمسئلة التي قبلها

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق إلى شهر طقت عند انقضائه)

إذا قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كما لو قال في شهر كذا أو سنة كذا ولا يقم طلاق إلا في أول ذلك الوقت ، وبه قال الشائعي وقال أبو حنيفة تطاق في الحال لان تولهأنت طابق ابقاع في الحال وقوله الى شهر كذا ترقيت له رغاية وهو لا يقبل الناقيت فوقع في الحال لانه لا يقبل الناقيت.

ولنا أن ذلك قد روي عن ابن عباس وأبي ذر ولان هذا مجتمل أن يكون توقيتا لايقاعه كقول الرجل أنا خارج الى سنة أي بعد سنة راذا احتمل الأمرين لم يقع الطلاق بالشك رقد ترجح ما ذكرناه من وجهين .

باثنين طلقتا بوضعائنانية طلمة طلفة أيضاء ثم إذا ولدت لاولى تمام حمايها انقضت عدتها به وطلقت الثانية ثلاثا فاذا ولدت الثانية تمام حملها انقضت عدتها به وطانت الثانية ثلاثا

(فصل) واذا قال لأمرأته ان كامتك فأنت طالق ثم أعاد ذلك ثانية طلقت واحدة لان اعادته تكليم لها وشرط لطلاقها قان أعاده ثائة طلقت ثانية إلا أن يكون غير مدخول بهافتبين بالاولى ولا يلحقها طلاق ثان ، وان أعاده رابعة طلقت الثالث، وان قال ان كلمتك فأنت طالق فاعلمي ذلك أو فتحققي ذلك حنث لانه كلمها بعد عقد اليمين إلا أن ينوي كلاما مبتدأ ، وان زجرها فقال تنحي أو اسكتي أو اذهبي حنث لانه كلمها ، وان سمعها تذكر فقال السكاذب عليه اهنة ألله حنث نص عليه احد لانه كلمها ، وان كلمها وهي نائمة أو مفلوبة على عقلها بإغماء أو جنرن لانسمم أو بعيدة لاتسمع كلامه أو صاء بحيث لاتابم كلامه ولانسمع أوحاف لا يكلم فلانا فكامه ميتا لم يحنث وقال ابو بكر يحنث في جميع ذلك لقول أصحاب النبي عَلَيْكَ كِف تكلم أحساداً لا أرواح فيها ؟

ولنا أن التكلم فعل يتعدى الى المتكلم، وقد قبل أنه ما خوذ من السكلم وهو الجرح لأنه يؤثر فيه كتأثير الجرح ولا يكون ذلك إلا باسهاءه، فأما تكليم النبي مَلِيَّا اللهِ في فمن معجزاته فأنه قال « ماأنتم باسم لما أقول منهم» ولم يثبت هذا لغيره وقول أصحاب النبي مَلِيَّا اللهِ كيف تكلم أجساداً لاأرواح فيها ؟ حجمة لنا فأنهم قالوا ذلك استبعاداً أو سؤا لاهما خني عنهم سببه وحكمته حتى كشف لهم النبي

[[] أحدها] أنه جمل الطلاق غاية ولا غاية لآخره وأنا الغاية لأوله (والثاني) ان ما ذكرناه عمل باليتين وما ذكروه أخذ بالشك .

⁽ فصل) فان نوى طلاقها في الحال الى سنة كذا وقع في الحال ، لأنه يقر على نفسه بما هو أغلظ و لفظه محتمله .

⁽ فصل) وإن قال أنت طالق من اليوم إلى سنة طلقت في الحال لان من لابتداء الغاية فيقتضي أن طلاقها من اليوم فان قال أردت تكرير طلاقها من حين لفظت به إلى سنة طلقت من ساعتها ثلاثاً اذا كانت مدخولا بها . قال أحمد اذا قال لها أنتطالق من اليوم الى سنة أيريد التوكيد وكثرة الطلاق فنلك طالق من ساعتها .

⁽ مسئلة) (وان قال أنت طالق في آخر الشهر أو أول آخره طلقت في أول جزء من آخريوم منه لانه آخره . وان قال في آخر أوله طلقت في آخر أول يوم منه لانه أوله)

وقال أبو بكر تطلق في المسئلتين بنروب شمس الخامس عشرمنه لان الشهر نصفان أول وآخر فا خر أوله يلي أول آخره وهذا قول أبي العباس بن شريح وقال أكثرهم كقولنا وهو أصحفان ماعدا اليوم الاول لا يسمى اول الشهر ويصح نفيه عنه وكذلك لا يسمى اوسط الشهر آخره ولا يفهم ذلك من اطلاقه لفظه فوجب ان لا يصرف كلام الحالف اليه ولا يحمل عليه

وَ الله على النفي ، وان حلف لا كلمت فلام في حق من سواه على النفي ، وان حلف لا كلمت فلانا فكلمت هذا المكلمة في خلف المكلمة في حال سكره أضرمن تكليمه في صحوه وان كلمته سكرانة حنث لان حكم احكم الصاحي وان كلمته وهوصبي أو مجنون يسمع ويعلم أنه مكلم حنث وان جنت هي ثم كلمته لم يحنث لان القلم مرفوع عنها ولم يبق لكلامها حكم

(فصل) فان حلف لا يكلم انسانا فكامه بحيث يسمع فلم يسمع انشاء ، أو غفانه حنث لانه كلمه وأيما لم يسمع لغفاته أو شغل قلبه ، وأن كلمه ولم يعرفه فان كانت بمينه بالطلاق حنث قال احمد في رجل حلف بالطلاق أن لا يكلم حمانه فرآها بالليل فقال من هسذا ? حنث قد كلمها ، وأن كانت بمينه بالله أو يمينا مكفرة فالصحيح أنه لا يحنث لا نه لم يقصد تكليمه فأشبه الناسي ولانه ظن المحلوف عليه غيره ،أشبه اخير الممين ، وأن سلم علي جماءة هو فيهم وأراد جميعهم بالسلام حنث لانه كلمهم ، وأن قصد بالسلام من عداه لم محنث لانه أنما كلم غيره وهو يسمع وأن لم بعلم أنه فيهم ففيه روايتان (إحداها) محنث لانه كلمهم جميمهم وهو فيهم (وانثانية) لا يحنث لانه كلمهم جميمهم وهو فيهم بالنسيان والمهل في الحث على المهين بالطلاق والعتق لانه لا يعذر فيها بالنسيان والمهل في الصحيح من المذهب وعدم الحنث على لهين المكفرة ، فأن كان الحالف إماما والمحلوف عليه مأموما لم محنث بتسليم الصلاة و يحتمل أن لا يحنث بحال لان هذا لا يعد تكليا ولا يريده الحالف ، وأن حلف في غير الصلاة و يحتمل أن لا يحنث بحال لان هذا لا يعد تكليا ولا يريده الحالف ، وأن حلف

⁽ مسئلة) (وان قال اذا مضت سنة فأنتطالق طلقتاذا مضى اثنا عشر شهراً بالاهاة ويكل الشهر الذي حلف الى عام اثنى عشر شهراً بالاهلة)

لقوله تمالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس) فان حلف في أول شهر فاذا مضى اثناعشر شهراً وقع طلاقه وان حلف في اثناء شهر عددت ما بقي منه ثم حسبت بعد بالاهلة فاذا مضت أحد عشر شهراً بالاهلة نظرت ما بقي من الشهر الاول فكلت ثلاثين يوما لان الشهر اسم لما بين هلالين فان تفرق كان ثلاثين بوما، وفيه وجه آخر انه تعتبر الشهور كلها بالعدد فس عليه أحمد فيه من نذر صيام شهرين متنابعين فاعترض الايام قل يصوم سنين يوما، وان ابتدا من شهر فصام شهرين كانا ثمانية و خمسين يوما اجز أموذلك لانه لما صام لصف شهر وجب تكيله من الذي يليه فكان ابتدا والذى من لصفه أيضاً فوجب ان يكمله بالعدد وهذا المعنى موجود في السنة، ووجه الاول انه امكن استيفاء أحد عشر شهراً بالاهلة فوجب الاعتبار بها كما لوكانت يمنه في أول شهر ولا يلزمه ان يتم الاول من النانى بل يتمه من آخر الشهور وان قال اردت بقولي سنة اذا انساخ ذو الحجة قبل لانه يقدر على نفسه عما هو اغلظ

⁽ مسئلة) (وان قال أذا مضت السنة فانت طالق طلقت بانسلاخ ذي الحجة)

لايكلم فلانا فكلم انسانا رفلانا يسمع يقصد بذلك امها مه كا قاله أياك أعنى واسمعي با جارة حنث نص عليه أحمد قال اذا حلف لا يكلم فلانا فكلم انسانا وفلان يسمع يريد بكلامه أياه المحلوف عليه حنث لانه قد أراد تكليمه

وروي عن أي بكرة ما يدل على أنه لا يحنث فانه كان حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فعزم زياد على المج فجاء أبو بكرة فدخل قصره وأخذ ا بنه في حجره فقال إن أبك بريد الحج والدخول على زوج رسول الله وَلَيْكُو بهذا السبب وقد علم أن غير صحح ثم خرج رلم بو أنه كاه و لاول الصحبح لانه السمعه كلامه ويده به فأشبه مالو خاطبه به ولان به مقصود تكليمه قد حصل بامهاعه كلامه

(فصل) قان كتباليه أوأرسل اليه رسولا حنث إلا أن يكون قصد أن لايشانهه نصعليه أحمد وذكره الخرقي في موضع آخر وذلك لة ول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله يلا وحيا أو من وراء حجاب أو برسل رسولا) ولان الفصد بالنوك لكلامه هجرانه ولا يحصل مع مواصاته بلرسل والكتب، ويحتمل أن لايحنث إلا أن ينوي ترك ذلك لان هذا ليس بتكليم حقيقة ولو حلف ليكلمنه لم يبر بذلك الا أن ينويه فكذلك لايحنث به ، ولو حلف لا يكلمه فأرسل انسانا يال أهل العلم عن مسئلة أو حديث فجا الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث بذلك ، وإن حلف لا يكلم امرأته فجامها لم يحنث إلا أن تكون نيته هجرانها ، قال أحد في رجل قال لامرأنه إن كامتك خمسة أيام فأنت طلق

لانه علك إيفاعه في كل سنة فاذا جول ذلك صفة جاز وكون ابتداء المدة عقيب بمينه لان كأجل ثبت بطلق العقد ثبت عقيبه كقوله والله لاكلك سنة فنقع الاولى في الحال لانه جعل السمنة ظرفا للطلاق فيقع في أول جزء منها وتقع النابية في أول الثانية والثالثة إن دخلتا عليها وهي في نكاحه للحلاق فيقع عدما أو راجعها في عدة الطلفة الاولى وعدة الثانية أو جدد نكاحها بعد أن بانت فان انقضت عدم افيانت منه ودخلت السنة النانية وهي بائن لم تطلق لـكوم غير زوجة له فان تزوجها في أثنائها اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقيب تزوجه بها لانه جزء من السنة النانية التي جملها ظرفا للطلاق ومحلا له وكان سبيله أن يقع في أولها لهنم منه كوم اغير محل للطلاق لعدم نكاحه حيثذ، فإذا عادت الزوجة وقع في أولها أنهم منه كوم اغير محل للطلاق العدم نكاحه ومن وافقه ننحل الصفة وجودها في حال الينونة نلا تمود بحال ،وإن لم يتزوجها حتى دخات السنة النالئة ثم نكحها طلفت عتيب زومجها ثم طلفت الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول الفاضي لا تطلق النائة ثم نكحها طلفت عتيب زومجها ثم طلفت الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول الفاضي لا تطلق النائة بدخول السنة الرابعة وعلى قول الفاضي لا تطلق

لانه لما عرفها بلامالتمريف انصرفت الىالسنة المعروفة التي آخرها ذوالحجة وان قال أردت بالسنة اثنى عثمر شهراً قبل لان السنة اثنا عثمر شهراً حقيقة

[﴿] مسئلة ﴾ (واذا قال انت طالق في كل سِنة طلقة فهذه صفة صحيحة)

أله أن بجامها ولا يكلمها من نقال أي شي. كان بدوهذا أيسوؤها أوينيظها فان لم يكن له نيسة فله أن يجامعها ولا يكلمها ، وإن حاف لايقرأ كناب فلان فقرأه في نفسه ولم يحرك شسفتيه به حنث لان هذا قراء الكتب في عرف الناس فتنصرف بمينه اليه إلا أن ينوي حقينة القرارة ، قال أحسد اذا حلف لافرأت لذلان كتابا فنتحه حتى استقصى آخره الاأنه لم بحرك شفتيه فان أراد أن لايعلم مافيه فقد علم مافيه وقرأه

وفصل) قان قال لامرأته ان بدأنك بالكلام فأنت طاق فقالت ان بدأنك بالكلام فمبدي حر أنحات عينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت عينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت عينها أيضا ، وإن بدأته هي عتق عبدها هكذا ذكره أصحابنا ويحتمل أنه ان بدأها بالكلام في وقت آخر حنث لان ذلك بسمى بداية فتنارلته عينه إلا أن ينري ترك البداية في هذا الوقت أو هدذا الحجلس فينقيد به

(فصل) قان قال لامر أنيه ان كامما هذين الرجابين فأما طالفتان فكامت كل واحدة رجلا نفيه وجهان :

(أحدهما) يحنث لان تكايمهما وجد منهما فحنث كالوقال إنحضها فأنها طالقتان فحاضتكل واحدة حيضة وكذلك لوقال إن وكهما دابتيكما فأنتما طالقتان فركت كل واحدة دابتها

(والوجه الثاني) لابحنث حتى تكلم كل واحدة منها الرجلين معالانه على طلاقها بكلامها

في مبدأ السنة النانية فظاهر ما ذكره الفاضي أن أولها بعد انقضاء اثنى عشر شهراً من حين يمينه وكذلك قال أصحاب الشافعي، وقال أبو الخطاب ابتداء السنة الثانية أول المحرم على ما ذكرناه لانها السنة المعروفة فاذا علق ما يتكرر على تكرر السنين انصرف إلى السنين المهروفة فاذا علق ما يتكرر على تكرر السنين انصرف إلى السنين المهروفة لقول الله تعالى (أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام)

(مسئلة) (وإن قال أردت بالسنة اثني عشر شهراً ذبل لأنها سنة حتيقة ، وهل يقبـل في الحكم الح

(أصحها) أنه يقبل لما ذكرنا (والثانية) لا يقبل لانه نخالف الظاهر وإن قال أردت أن أبتدى السنين من الحرم دبن ولم يقبل في الحكم ذكره الفاضي لانه خلاف الظاهر .قال شيخنا والاولى أنه مخرج على روايتين لانه محتمل مخالف للظاهر

ورستلة ﴾ (وإدا قال أنت طالق بوم يقدم زبد فقدم ليلا ام تطلق إلا أن بريد باليوم الوقت فتطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تمالى (ومن يولهم يومئذ در.)

(مسئلة) (وإن قدم مينًا أو .كرهاً لم تطلق)

إِذَا كَانَ مَحْوَلًا لَمْ تَطْلَقَ لَانَهُ لَمْ بَقْدُمْ وَإِنَّا قَدْمُ بِهُ وَهَذَا قُولُ الشَّافَعِي وَنَفْلُ عَنَّ أَنْ يُحِنُّ الْمُعْتِثُ

لما فلا نطاق واحدة بكلام الآخرى وحدها وهذا أظهر الوجهين لأصحاب الشافي، وهكذا لو قال ان دخلها هاتين الدارين فالحمكم فيها كلاولى وهذا فيما لم تجر العادة بانفراد الواحد به، فأما ماجرى العرف فيه بانفراد الواحد فيه بالواحد كنحو ركبا دابة بهما ونبسا ثربيهما وتفلد اسيفيهما واعتقلا رمحيهما ودخلا بزوجيهما وأشباه هذا فانه محنث اذا وجد منها منفردين، ومالم تجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين ، ولو قال ان أكابها هذين الرغينين فأكات كل واحدة منها رغياً بحنث لانه يستحيل أن نأكل كل واحدة منها الرغيفين بخلاف الرجلين والدارين

(فصل)فان قال أنت طالق ان كامت زيداً ومحد م خالد لم تطاق حتى تكام زيداً في حاليكون فيها محد مع خالد ، وذكر القاضي أنه يجنث بكلا زيد فقط لان قوله محد ، مع خالد استثناف كلام بدل أنه مرفوع والصحيح ما قلناه لا نه متى المكن جعل الكلام بتعلاكان أولى من قطعه و الرفع لا ينفي كونه حالافان الجلة من المبتدأ والحبر تكون حالا كقوله تعالى (اقترب الماس حساج م م في غفلة معرضون) وقال والااسته معوه وهم لمعبون واخاف أن يأكله اللذب وأنم عنه غافلون) وهذا كثير فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه م إمكان وصله به ، ولو قال ان كلمت زيداً ومحد مع خالد فأنت طاق لم نطانى حتى تكلم زيداً في حال كون محمد مع خالد في حال غيبته ، وكذاك لو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وأنت وأنا غائب لم تطانى حتى تكلم في حال غيبته ، وكذاك لو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وأنت

لان الفعل ينسب اليه ولذلك يقال دخل الطعام البلد إذا حمل اليه ولو قال أنت طالق إذا دخل الطعام البلد طلقت إذا حمل اليه

ولنا أن الفعل ليس منه والفيل لا ينسب إلى غير فاعله إلا مجازاً والكلام عند تحقيقه إذا أبكن فأما الطمام فلا يمكن وجود الفعل منه حقيقة فتمين حمل الدخول فيه على مجازه، فأما إن قدم بنفسه لا كراه فعلى قول الحرقي لا مجنث وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي، وقال أبو بكر مجنث وحكاه عن أحمد لان الفعل منه حقيقة وينسب اليه قال الله تعالى (وسيق الذين كفروا إلى جهم زمراً حتى إذا جاءوها) وبصح أمر المكره بالفعل قال الله تعالى (ادخلوا أبواب جهم) ولولا أن الفعل يتحقق منه لما صح أمره به، ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت الصفة منه كان كوجود الطلاق منه وهذا فيما إذا طلق وإن كانت له نية حمل عليها كلامه ويقيد بها

(فصل) فان تدم مختاراً حنث الحالف سواء علم القادم بالهين أو حهالها قال أبو بكر الخلال يقع الطلاق قولا واحداً وقال أبو عبد الله بن حامد إن كان النادم بمن لا يمنع القدوم بيمينه كالسلطان والحاج والرجل الاجنبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهاه وإن كان بمن يمتنع بالهمين من القدوم كقرابة لها أو لاحدها أو غلام لاحدها فجهل الهمين أو نسيها فالحكم فيه كما لوحلف على فعل نفسه ففعله جاهلا أو ناسياً وفي ذلك رواينان كذلك همنا وذلك أنه إذا لم يكن بمن تمنعه الهمين كان تعليقاً للطلاق

راكبة أو هو راكب أو ومحمد راكب لم نطاق حتى تكلمه في نلك الحال .ولوقال أنت طالق انكلمت زيداً ومحمد أخوه مريض لمنطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مراض

(فصل) فان قال ان كلمتني الى أن يقدم زبد أو حتى يقدم زبد فأنت طالق فكلمته قبل قدومه حنث لأنه مد المنم الى غاية هي قدوم زيد فلا يحنث بعـدها ، قان قال أردت ان استدمت كلامي من الآن الى أن يقدم زيد دين، وهل يقبل في الحكم أ يحتمل وجهبن

(فصل) فان قال أنت طالق ان شئت أو إذا شــئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أو أنى شئت لم تطلق حتى تشا. رتنطن بالمشيئة بلسانها فتقول قد شئت لان ماني القلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فتعلق الحسكم بما يتعلق به دون ما في القلب فلو شاءت بقلبها درن نطقها لم يقع طلاق . ولو قالت قد شئت باسمانها وهي كارهة لوقع الطلاق اعتباراً بالنطق، ركذلك أن على الطلاق بشيئة غيرها ومتى وجدت المشيئة باللسان وتم الطلاق سواء كان على الفور أو النراخي نص عليه أحمد في تعلبق الطلاق بمشيئة فلان وفيها إذا قالَ أنت طالق حيث شئت أو أنى شئت وتحر هذا قال الزهري رقتادة، وقال أبو حايفة دون صاحبيه إذا قالأنت طالق كيف شئت تطلق في الحال طتةرجه يألان هذا إيس شرط واتما هوصفاتاطلاق الواقع بمشيئتها

ولى صفة ولم بكن يميناً فأشبه ما لو علقه على طلوع الشمس وإن كان ممن يمتنع كان يمينا فيعذر فبها بالنسيان والحبهل وينبني أن تعتبر على هذا القول نية الحالف وقرائن أحواله الدالة على قصده فان كان قصده بيمينه منع القادم من القدوم كان بمينا وإن كان قصده جوله صفة في طلاقها مطلقة لم يكن يمينا ويستوي فيه علم الفادم وجهله ونسيانه وجنونه وإفاقته مثل أن يقصد طلاقها إدا حصـل معها محرمها ولا يطلقها وحدها وتعتبر قرائن الاحوال فمتى علق اليمين على قدوم غائب بعيد يعلم أنه لا يعلم اليمين ولا يمتنع بها أو فدل صغير أو مجنون أو من لا يمتنع بها لم تكن بمينا وإن علق ذلك على فعل حاضر يعلم بيمينه ويمتنع لاجلها من فعل ما علق الطلاق عليه كان يمينا ومتى اشكلت الحال فينبغي أن يقع الطلاق لأن لفظه يقتضي وقوع الطلاق عند وجود هذه الصفة على العموم وإنما ينصرف عن ذلك بدليل فمني شككنا في الدليل المخصص وجب العمل بمقنضي العموم

(فصل) فان قال إن تركت هذا الصي بخرج فأنت طالق فانفلت الصي بغير اختيارها فخرج فان كان نوى ان لا يخرج فقد حنث وإن نوى أن لا تدعه ام يحنث نص أحمد على معنى هذا وذلكلان اليمين إذا وقعت على فعلها فقد فعل الخروج بغير اختيار منها فكانت كالمكره إذا لم يمكنهاحفظه ومنعه وإن نوى فعله فقد وجد وحنث وإن لم تعلم نيته انصرفت يمينه إلى فعلها لانه الذي تناوله الفظه فلا محنت إلا إذا خرج بتفريطها في حفظه أو باختيارها

وانا أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فأشبه ما لو قال حيث شئت، وقال الشافي في جميم المروف ان شا.ت في الحال والا فلا تطلق لان هذا تعليك الطلاق فكان على الفور كقوله اختاري وقال أصحاب الرأي في ان كقوله وفي سائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في التراخي فيمات على مقتضاها بخلاف ان فاتها لا تقتضي زمانا وانما هي لحرد الشرط فتقبد بالفور بقضية التمليك. وقال الحسن وعطا، إذا قال أنت طانى ان شئت انا ذاك لها ماداما في مجلسهما

وانا انه تعليق الطلاق على شرط فكان على النواخي كسائر التعليق ولانه إزالة ملك معلق على المشيئة فكان على النراخي كالمتق وفارق اختاري فانه ليس بشرط انماهو تخيير فتقيد بالمجلس كهخيار المجلس وان مات من المشيئة أرجن لم يتع الطلاق لان شرط الطلاق لم يوجد ، وحكي عن أبي بكر انه يقم وليس بصحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقم إذا تعذر شرطه كما لو قال أنت طالق ان دخات الدار وان شا، وهو مجنون لم يقم طلاقه لانه لاحكم الكلامه وان شا، وهو سكران فالصحيح انه لايقم لانه زائل المقل فهو كالحجنون

وقال أصحابناً يخرج على الروايتين في طلاقه والفرق بينهما أن أيقاع طلاقه تعليظ عليه كيلا تكون المعصية سببا التخفيف عنه وههنا أنما يقم الطلاق بغيره فلا يصح منه في حال زوال عقله ، وأن شا. وهو طفل لم يقم لانه كالحجنون وأن كان يعقل الطلاق وقع لان له مشيئة ولذلك صح اختياره

(فصل) وإن حلف لا أخذ حقك مني فأكره على دفعه أو أخذه منه قهراً حنث لان المحلوف عليه فيل الاخذ وقد أخذه مختاراً وإن أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على القدوم وإن وضعه الحالف في حجره أو بين بديه أو جنبه فلم يأخذه لم محنث لان الاخذماوجد وإن أخذه الحالم أو السلطان من الغرم فدفعه إلى المستحق فأخذه فقال الفاضي لامحنث وهومذهب الشافعي لانه ما أخذه منه وإن قال لا تأخذ حقك على حنث لانه قد أخذ حقه الذي عليه والمنصوص عن أحمد أنه محنث في الصورتين قاله أبو بكر وهو الذي يقتضيه مذهبه لان الا عان عنده على الاسباب لا على الاسهاء ولانه لو وكل وكبلا فأخذه منه كان آخذاً لحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله نما لى لا على الاسهاء ولانه لو وكل وكبلا فأخذه منه كان آخذاً لحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله نما لى الحق فحلف لا اخذت حقى فالتفريع فيها كالني قبلها فان تركها الغريم في أثناء متاع في خرج ثم دفع الحرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيه لم محنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها الخرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيه لم محنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها الخرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيه لم محنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها أوجيه أو صندوقه وهو يعم حنث لانه اعمله باختياره حنث وان وضعه في حجره وان أكرهه على دفعه اليه خرج علي الموجهين في المسكره وان أعطاه باختياره حنث وان وضعه في حجره منها المختاره فدفعه الى الغرم حنث وقال القاضي لامحنث والمذهب انه محنث لانه أوصله اليه مختاراً

لاحد أبويه وان كان أخرس فشا. بالاشارة وقع العالان لان اشارته تقرم مقام نطق الناطق وقذلك وقم طلائه بها وان كان ناطقا حال التعليق فخرس ففيه وجهان (أحدهما) يقع العالاق بها لان طلاقه في نفسه يقم بها لانه حال التعليق كأنه لايقع إلا في نفسه يقم بها لانه حال التعليق كأنه لايقع إلا فالنعاق فل بقم بفيره كما لو قال في التعليق ان نطق فلان عشيئته فهي ط لق

(فصل) فانقيد المشيئة بوقت فقال أنتطائق أن شئت اليوم نقيد به فان خرج اليوم قبل مشيئها لم تطابق وان علقه على مشيئة اثنين لم يقع حتى توجد مشيئتها و وخرج القاضي وجها أنه يقع بمشيئة أحدهما كما يحنث بغمل بعض المحلوف عليه وقد بينافسادهذا فانقال أنتطابق أن شئت وشاء أبوك فقالت قد شئت أن شئا فان المشيئة أمر خفي لا يصح تعليقها على شرط وكذلك لو قل أنت طالق أن شئت فقالت قد شئت أن شئت أن شئت أن شئت فقال قد شئت أو قالت قد شئت أن طلمت الشمس لم يقع ، نص عايه أحمد على معنى هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجم كل من محفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل أذا قل لزوجته أنت طلق أن شئت فقالت قد شئت أن شاء فلان أنها قد ردت الأمر ولا يلزيها الطلاق وأن شاء فلان وذلك لانه لم توجد منها مشيئة وأنما وجد منها تعلمي مشيئة اثنين فشاء أحدهما على الفود والآخر على التراخي وقع الطلاق لان المثرية قد وجدت ، نهما جميعا

فأشبه مالو دفعه الى وكيله فأعطاه اياه ولان الايمان على الاسباب لاعلى الاسماء على ماذكر ناه فيا مضى (فصل) وان قال ان رأيت أباك فأنت طالق فرأته مينا أو نا عا او مغمى عليه أوراً ته من خلف زجاج او جسم شفاف طلقت لانها رأته وان رأت خياله في ماه أو مرآة أر ضوء على حائط أو غيره لم تطلق لانها لم تره وان اكرهت على رؤيته خرج على الوجهين

(باب تمليق الطلاق بالشروط)

يصح ذلك من الزوجولا يصح من الاجنبي فلو فال ان تزوجت فلانة أو ان تزوجت امرأة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها وعنه "طلق

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في هذه المسأله فالمشهور عنه انه لا يقع الطلاق وهو قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وبه قال عطاء والحسن وعروة وجابر بن زيد وسوار الفاضي والشافعي وأبو ثور وابن المنسذر ورواه الترمذي عن على رضي الله عنه وجابر بن عبد الله وسعيد بن حبير وعلى بن الحسين وشرح وغير واحد من فقهاء التا بمين وروي عن أحمد رحمه الله ما يدل على وقوع الطلاق وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه يصع تعليقه على الاخطار فصح على الله على وقوع الطلاق وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه يصع تعليقه على الاخطار فصح على المناه وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه يصع تعليقه على الاخطار فصح على الله ما يدل على وقوع الطلاق وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه يصع تعليقه على الاخطار فصح على المناه و ا

(فصل) فان قال أنت طانق الا أن تشائي أو بشاء زيد فقالت قد شئت لم تطاق وان أخرا ذلك طاقت وان جن من علق العالمات بشيئة طاقت في الحال لانه أرقع الطلاق وعلق رفعه بشرط لم يوجد وكذلك ان مات فان خرس فشاء بالاشارة خرج فيه وجهان بناء على وقوع الطلاق باشارته إذا علقه على مشيئه .

(فصل) فان قال أنت طائق واحدة الا أن تشائي ثلاثا فلم نشأ أو شاءت أقلمن ثلاث طلقت واحدة وان قالت قد شئت ثلاثا فقال أبو بكر تطنق ثلاثا ، وقال أصحاب الشافعي وأي خنيفة لا تطاق الذا شا.ت ثلاثا لان الاستثناء من الاثبات نفي فنقدير، أنت طابق واحدة الا أن تشائي ثلاثا فلا تطلقي ولانه أو لم يقل ثلاثا لما طانت بمشيئها ثلاثا فكذلك اذا قال ثلاثا لانه أنما ذكر الالاث صفة المشيئها الرافعة الحالاق الواحدة فيصير كما أو قال أنت طالق الا أن تكرري بعشيئتك ثلاثا وقال القاضي فيها وجهان . [أحدهما إلا تطلق لما ذكرنا (والدني) تطاق ثلاثا لان السابق الحافهم من هذا السابق الحافيمة المنافق أنت طالق ثلاثا الا أن تشائي واحدة فقالت قد شئت واحدة طانت واحدة على مورعلى قولم لا تطاق شيئا .

حدوث الملك كالوصية والاول اصح ان شاء الله تعالى لماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله وسيالية والنفر لا بن آدم فيا لا بملك ولا عتق فيا لا بملك ولا طلاق لا بن آدم فيه الا بملك ولا عتق فيها لا بملك ولا عتق فيها لا بملك ولا عتق فيها لا بملك الله وهو أحسن ماروي في هذا الباب وعن عائشة ان رسول الله وسيالية قال « لا طلاق ولا عناق فيها لا يملك ان آدم وان عنها ترواه الدار قطني وروي أبو بحر في الشافي عن الحلال عن الرمادي عن عبد الرزاق عن معمر عن جوبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن على بن أبي طالب عن النبي وسيالية قال « لا طلاق قبل نكاح » قال أحمد هذا عن التبي وسيالية وعدة من الصحابة ولم يمرف ولان من لا يقع طلاقه بالباشرة لا ندقد له صفة كالمجنون ولا نه قول من سمينا من الصحابة ولم يمرف لمم مخالف في عصرهم فيكون اجماعا قال أبو بكر في كتاب الشافعي لا يختلف قول أبي عبد الله ان الطلاق اذا وقع قبل الملك فأشبه مالو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوج الاجنبية ودخلت فان الطلاق لا يقع بغير خلاف نعلمه كذلك هذا

^{(.}سئلة) (وان قال لاجنبية ان قت فانت طالق فنزوجها ثم قامت لم تطلق)

رواية واحدة لا نعلم فيه ﴿ لانه لم يضفه الى زمن يقم فيه الطلاق فأشبه مالو اسلم في معديم ولم يذكر له أجلا يوجد السلم فيه

(فصل) فان قال أنت طالق لمشيئة فلان أو لرضاه أو له طلقت في الحال لان معناه أنت طالق الحرفه قد شا. ذلك أو رضيه أو ليرضى به كةوله هو حر لوجه الله أو لرضى الله ، فان قال أردت به الشرط دين ، قال الفاضي يقبل في الحكم لانه محتمل ، فان ذلك يستعمل الشرط كقوله أنت طالق السنة وهذا أظهر الوجهين لأصحاب الشافعي

(فصل) فان قال أنت طالق أن أحببت أو انأردت أو أن كرهت احتمل أن يتملق الطلاق بتمل بين الطلاق عليها إلا بين الساميا قد أحببت أو أردت أو كرهت لان هذه المهاني في القلب لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قولها فتعلق الحسم بها كالمشيئة ويحتمل أن يتملق الحسم بما في القلب من ذلك ويكون المسان دليلا عليه فعلى هذا لو أقر الزوج بوجرده وقع طلاقه وأن لم يتلفظ به ولو قالت أنا أحب ذلك تم قالت كنت كاذبة لم تطلق وأن قال أن كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار فانت طالق فقالت أنا أحب ذلك فقد سئل أحد عنها الم يجب فيها بشيء وفيها احمالان

[أحرهما] لانطاق وهرقول أبي ثور لان الحبة في الفلب ولا توجد من أحد محبة ذلك وخبرها محبتها له كذب معلوم فلم يصلح دليلا على مافي قلبها

(والاحمال الثاني) أنها خطلق وهر قول أصحاب الرأي لان ماني القاب لا يوقف عليه إلا من السانها فاقتضى تعليق الحسكم بالفظها به كاذبة كانت أو صادقة كالمشيئة ولا فرق بين قوله أن كنت تحمين ذلك وبين قوله أن كنت تحمينه بقلبك لان الحمية لا تسكون إلا بالقلب

⁽ مسئلة) (وأن علق الزوج الطلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده) لانه أزالة ملك بني علي التغليب والسراية أشبه العنق

⁽ مسالة) (وان قال عجات ماعلةته لم يتعجل)

لانه تعلق بالنعرط فلم يكن له تغييره فان أراد تعجيل طلاق سوى الله الطلقة وقعت بها فاذا جاء الزمن الذي علق الطلاق به وهي زوجته وقع بها الطلاق المعلق

[﴿]مسئلة﴾ (وان قال سبق لساني بالشرط ولم ارده وقع في الحال)

لانه أفر على نفسه بما يوجب التغليظ من غير تتمة وهو بملك ايقاعه في الحال

⁽ فصل) واذا نخال الشرط وحكمه غيرهما تخللا منتظا كقوله انت طالق يازانية ان قمت لم يقطع التعليق وقال القاضي يحتمل ان يقطعه ويجعل كسكنة كما لو قال بينهما سبحان الله أو أستغفر الله ذكر مصاحب الحجر ر

⁽ مسئلة) (قان قال أنت طالق ثم قال أردت أن قمتدين)

لانه أعلم بنيته وما ادعاه محتمل فأشبه مالو قال انت طالق ثم قال من وثاقي ولم يقبل في الحكم نص عليه لانه يدعي خلاف مايقتضيه الحلاق اللفظوقال شيخنا في كتاب الكافي يخرج على روايتين

(فصل) فان قال أنت طالني انشا. الله تعالى طالقت وكذلك ان قال عبدي حر انشا. الله تعالى عنق نص عليه احد في رواية جاءة وقال ايس هما من الإيان وسهذا قال سعيدين المسيب والحسن ومكحول وتنادة والزهري ومالك والميث والاوزاء وأبو عبيد وعن أحد مايدل طىأن الطلاق لايتع وكذلك العتاق وهو قول طاوس والحكم وأبي حنينة والشافعي لانه علمة على مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقع كا لو علقه على مشيئة زيد وقد قال رسول الله ﷺ ﴿ من حلف على مين فقال أن شا الله لم بحنث، رواه النرمذي وقال حديث حسن

وانا ماروى أبر جمرة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال الرجل لامرأنه أنت طالق ازشاء الله فهي طالق ؛ رواه أبو حنص باسناده وعن أبي بردة نحوه

وروى ابن عر وأبو سعيد قال : كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ فرى الاستثناء جائراً في كل شيء الا في العدَّق والطلاق ذكره أبو الخطاب وهذا نال للاجماع، وإن قدر أنه قول بمضهم ولم يهلم له مخالف فهو اجماع ، ولانه الهندا. يرفع جلة العالماتي فلم يصح كةوله أنت لحالق ثلاثا الا ثلاثا ولانه أسنتنا. حكما في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، ولانه إزالة ١٠٠ فلم يصح تعليمه على مشيئة الله كا لو قال أبرأتك ان شاء الله أو تعايق على مالا سبيل الى علمه فأشبه تعليفه على المستحيلات والجديث لاحجة لهم فيمه فان العالاق والعتاق انشاء وايس ببدين عقيقة وأن سمى بذلك فجاز

⁽اجداهما) لايقبل لماذكرنا والنانية يقبل لانه محتمل اشبه مالو قال انت طالق ثم قال أردت مر وثاقي وهذا مثله والله أعلم

⁽ فصل) وادوات الشرط ست ان واذا ومتى ومن وأي وكلا

⁽ مسئلة) (وليس فيها ما يقتضي التكرار الاكلا)

لان موضوعها للتكرار قال الله تمالى(كلما أوقدوا الرَّا للحرب اطفأها الله) ولا نعلم في ذلك خلافا فأما متى ففيها وجهان

⁽ احدهما) انها تقتضي التكرار ذكره أبو بكر لانها تستعمل للتكرار بدليل قول الشاءر متى تأته تعشو الى ضوء ناره تمجد خير نار عندها خير موقد

أي في كل وقبت ولانها تستعمل في الشرط والجزاء ومتى وجد الشرط ترتب عليه جزاؤه(النائي) لانقتضيه قال شبخنا وهو الصحيح لانها أسم ز.ن عمني أي وقت وبمنى أذا فلا تقتضي مالايقتضيانه وكونها تستعمل للتكرار في بعض أحيانها لايمنع استعالها في غيره مثل اذا وأي وقت فانهما يستعملان في الامرين قال الله تعالى (واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم -- واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا ففل سلامعليكم — واذا لم تأتهم بآية فالوا لولا اجتبيتها ?) وقال الشاعر

قوم أذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا اليه زرافات ووحدانا

لاتترك الحقيقة من أجله ثم أن الطلاق أنما سمي يمينا أذا كان معاقما على شرط يمكن تركه وفعله ومجرد قوله أنت طالق لبس بيمين حقيقة ولا مجازاً فلم بمكن الاستثناء بعد يمين ، وقولهم علقه على مشيئة لا تعلم قلب الله قلما قد علمت مشيئة الله الطلاق بمباشرة الآدمي سببه قال قنادة قد شاء الله حين أذن أن يطلق ولو سلمنا أنها لم تعلم لكن قد علقه على شرط بستحب علمه فيكون كتعليقه على المستحبلات يلغو وبقم الطلاق في الحال

(فصل) فان قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شا. الله فمن أحد فيه روايتان (احداهما) يقع الطلاق بدخول الدار ولا ينفعه الاستثنا. لان الطلاق والعتاق ليسا من الايمان ولما ذكرناه في الفصل الاول.

(والثانية) لانطلق وهو قول أبي عبيد لانه اذا على الطلاق بشرط صار يمينا وحلفا فصح الاستثناء فيه لعموم قوله عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم بحنث » وقارق مااذا لم يعلقه قانه ليس ببمين فلا يدخل في العموم

(فصل) فان قال أنت طالق الا أن يشا الله طاقت ووانق أصحاب الشافعي على هـ ذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم ، وان قال أنت طابق ان لم يشأ الله أو لم يشأ الله وقع أيضاً في الحاللاز وقوع طلاق اذا لم يشأ الله محال المفت هذه الصدغة ورقع

وكذلك أي وقت وزمان فأنهما يستعملان للتكرار وسائر الحروف مجازى بها إلا أنها لما كانت تستعمل للتكرار وغيره لا تحمل على التكرار إلا بدليل كذلكحتى

و مسئلة ﴿ وكلها على التراخي إذا تجردت عن لم فاذا انصلت بها صارت على الفور إلا ان وفي إذا وجهان) منى علق الطلاق بايجاد فعل بواحد منها كان على التراخي فان قال إن قمت أو إذا قمت أو من قام منكن أو أي وقت قمت أو متى قمت أو كلما قمت فأنت طالق فمتى قامت طلقت لوجود الشرط وإن مات أحدهما قبل وجود الشرط سقط اليمن

﴿ مسئلة ﴾ (وإن انصلت بها أي بلم صارت على الفور إلا ان فانها على التراخي لانها لا تفتضي وقتاً إلا ضرورة أن الفدل لا يقع إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كله)

فاذا قال إن لم تدخلي الدار فأنت طالق لم بقع الطلاق إلاعندتمذر إبقاعه بالموت أوما يقوم مقامه (مسئلة) (وفي إذا وجهان)

(أحدهما) هي على البراخي وهو قول أ بي حنيفة و نصر مالقاضي لا نها تستعمل شرطا بمعنى ان. قال الشاعر: * وإذا نصبك خصاصة فتحملي *

فِرْم بها كما مجرّم بان ولابها تستعمل بمنى متى وان واذا احتمات الامرين فاليقين بقاءالنكاح فلا يزول بالاحتمال (والآخر) ابها على الفوروهو قول ابي يوسف و محمد وهوالمنصوص عن الشافعي لانهااسم لزمن الطلاق ويحتمل أن لايقم بنا، على تعليق الطلاق على المحال مثل قوله أنتطالق أن جعت بين الضدين أو شربت الما، الذي في الكوز ولا ما فيه ، وأن قال أنت طالق لندخلن الدار أن شاء الله لم تطلق دخلت أو لم تدخل المها أن دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وأن لم تدخل الحمنا أن الله لم يشأه لانه لو شاءه لوجد فأن ماشا. الله كان وكذلك أن قال أنت طالق لاندخلي الدار أن شاء الله كا ذكرنا ، وأن أراد بالاستثناء والشرط رده إلى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الخلاف ماذكرنا في المنجز وأن لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه إلى الدخول ويحتمل أن يرجع الى الطلاق

(فصل) فانعلق الطلاق على مستحيل فغال أنت طالق ال قتلت الميت أو شربت الما الذي في الكوز ولا ما . فيه أو جمعت بين الضدين أو كان الواحد أكثر من اثنين أو على ما يستحيل عادة كقوله ان طرت أو صعدت الى السيا . أو قلبت الحجر ذهبا أو شربت هذا النهر كله أو حملت الجبل أو شا . الميت ففيه وجهان: (أحدها) يقم الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق بما يرفع جملته ويمنع وقوعه في الحال وفي الثاني فلم بصح كا مثنا . الكل كما لو قالت أنت طالق طلقة لا نقم عليك أو لا تنقص عدد طلاقك (والثاني) لا يقم لانه على الحال كقوله :

مستقبل فتكون كري وأما المجازاة بها فلا تخرجها عن موضوعها فان متي بجازي بها ألا ترى الى قول الشاعر متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ومن يجازى بها أيضا وكذلك أي وسائر الحروف ولم يخرجها ذلك عن كونها النمور في النفي ومتى (فصل) وقولهم ان هذه الادوات الاربم في النفي تكون على الفور صحيح في كلا وأي ومتى فأبها تهم الزمان فاذا قال كلا لم اطلقك أو أي وقت لم أطلقك أو متى لم أطلقك فانت طالق ثم مضي زمن علك طلاقها فيه ولم يطلقها طلقت لوجود الصفة فانها اسم لوقت الفعل فيقدر بهذاو لهذا يصح السؤال به فتقول متى دخلت أو أي وقت دخلت أما من فليست من أساء الزمان أعا تمم الاشخاص فلا يظهر لي انها تقتضي الفور لذلك فعلي هذا اذا قال من لم اطلقها منكن فهي طالق لم تطلق واحدة منهن الا ان يتعذر طلاقها كما قانا في ان . . اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فان كل واحدة منها ليست مر أساء الزمان

(مسئلة) (وان تكرر القيام لم يتكرر الطلاق الا في كلا وفي متى في احد الوجهين وقدذكر نا دليل الوجهين في مقتضى التكرار وعدمه)

(مسئلة) (فاذا قال اذا اكات رمانة فانت طالق وكما ا كات نصف رمانة فانت طالق فاكات ومانة طلقة والرمانة طلقة ولو

أي لا آنيهم أبداً وقيل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقم في الحال لانه لاوجود له الم تعلق به الصفة و بقي مجرد الطلاق فوتم ، وان علقه على مستحيل عادة كالطيران وصعود السها. لم يقم لانه له وجود وقد وجد جنس ذلك في معجزات الانبياء عليهم السلام وكرامات الاوليا، فجاز تعليق الطلاق به ولم يقم قبل وجوده ، فاما ان علق طلاقها على نفي نعل المستحيل فقال أنت طالق ان لم تقنلي الميت أو تصعدى السها، طاقت في الحال لانه علقه على عدم ذلك وعدمه معلوم في الحال وفي الثاني فوقع الطلاق كالو قال أنت طالق ان لم أبع عبدي فات العبد وكذلك لوقال أنت طالق لأ شربن الماء الذي المحاذ ولا ما فيه أو لا تتان المبت وتم الطلاق في الحال لماذ كرناه ، وحكى ابو الخطاب عن القاضي أنه لايقم طلاقه كا لو حلف ليصعدن السهاء أو ليطيرن فانه لا يحنث والصحيح أنه يحنث فان الحاف على في المهم لا ببعث الله من عوت الى قوله وليم المهم كانوا كاذبين كولو حلف على فعل متصور فصار ممتنها حنث بذاك فلان محنث بكونه محنه عاما حال عينه أولى

(فصل) واذا حاف لاشر بت من هذا النهر فاغترف منه وشرب حنث وان حلف لاشر بت من هذا الأناء فصي منه في انا. آخر وشرب وكان الاناء كبيراً لا يمكن الله به جنث أيضا، وان كان الشرب به ممكنا لم يحنث لان الاناء الصغير آلة الشرب فتصرف بمينه الى الشرب به مخلاف

جمل مكان كما (ان) لم تطلق الا طلقتين بصفة النصف مرة وبالكمال مرة ولا تطلق بالنصف الآخر لانها لا تفتضى التكرار

⁽ مسئة) (ولو علق طلاقها على صفات ثلاث فاجتمن في عين واحدة نحو ان يقول ان رأيت رجلا فأنت طالق وأن رأيت أسود فانت طالق وان رأيت نقيها فانت طالق فر أت رجلا اسود فقيها طلقت ثلاثا) لوجود الصفات الثلاث فيه أشبه ما اورأت ثلاثة فيهم الثلاث صفات

⁽فصل) وهذه الحروفالستة إذا تقدم جزاؤها عليها لم تحتج إلى حرفالفاء في الجزاء كقوله أنت طالق ان دخات الدار وان تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء الى حرف الفاء إذا كان جملة من مبتدأ وخر كقوله: إن دخات الدارفأ نتطالق ، وانما اختصت الفاء لأنها للتعقيب فتربط بين الجزاء وشرطه وتدل على تعقيمه به.

[﴿] مُسَالَةً ﴾ (وإن قال أن الم أطلقك فأنت طالق لم تطلق إلا في آخر جزء من حياة أحدهما إلا أن يكون له نية)

لان حرف ان وضوع للشرط لايقتضي زمناً ولا يدل عليه إلا من حيث أن الفعل المعلق بهمن ضرورته الزمان فلا يتقيد بزمن معين فما علق عليه كان على التراخي ســواء في ذلك الاثبات والنفي .
(المغنى والشرح الكبير) (على الشرح الكبير)

النهر والانا. السكبر فانه لاتنصرف بمينه إلا إلى الشرب من مائه ولو حلف لا يشرب من بودى فشرب من نهر يأخذ منه لم بحنث وان حلف لا يشرب من ما بردي فشرب من نهو يأخذ منه حنث فكو خلالة الفي لان بردى امم لمسكن خاص فاذا تجارزه إلى مكان واه فشرب منه فها شرب بن بردى واذا كانت بمينا على مائه فهاؤه ماؤه حيثكان وأين نقل واذلك لو حلف لا يأكل من بمر البصرة فأكله في غيرها حنث وان اغترف من بردى بانا. و نقله الى مكان آخر فشر به حنث في المسألة بن جيعا لان اغتراف الماء من بردى، ولو حاف لا يشرب من ماه الفرات لم محنث إلا بالشرب من ماه النهر المعروف بالفرات ، وان حاف لا يشرب من ماه فرات حنث بالشرب من كل ماه عدب لامه اذا عرفه بلام التعريف انصرف إلى النهر المعروف واذا ذكره صار العموم فيتناول كل ما يسمى فرانا وكل عذب فرات وهذا ملح عرفه بوم يوم نوى نوى بهنه المحتمل الآخر انصرف اليه ويقبل منه ذلك لانه قريب لا تبعد إرادته

(نصل) ولو حاف لايشتمه ولا يكلمه في المدجد ففعلذلك في المدجد والمحلوف عليه في غيره حنث وان فعله في غيره حنث وان فعله في غير المدجد والمحلوف عليه في المسجد لم يحنث دلو حاف لايضر به ولا يشجه ولا يقتله في المدجد ففعل والحالف في المدجد والمحلوف عليه في غيره لم يحنث ، وان كان الحالف في غير المدجد والمحلوف عليه في المدجد حنث لان الشتم والكلام قول يستقل به القائل فلا بعتبر فيه حضور

فعلى هذا إذا قال إن لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً بعينه ولم يطلقه اكان على التراخي لا يحنث بتأخره لان كل زمن يمكن أن يفعل فيه ما حلف عليه فلم ينت الوقت ، فاذا مات أحدها علمه لا يحنث بتأخره لان كل زمن يمكن أن يفعل فيه ما حلف عليه فلم ينت الوقت ، فاذا مات أحدها عليه حنثه حينتذ لا به لايمكن إبقاع الطلاق بها بعد موت أحدها فتبين أنه يقع إذا لم يبق من حيانا مايتسع لتطليقها وبهذا قال أبوحنيفة والشافعي ولا نعلم فيه بين أهل العلم خلافاً، ولو قال أن لم أطلق عمرة فحفصة طالق فأي الثلاثة مات أولا وقع الطلاق قبل موته لان تطليقه حفصة على وجه تنحل به يمينه أعا يكون في حياتهم جميعاً، وكذلك إن قال إن لم أعنق عبدي أو إن لم أضربه فامر أتي طالق وقع بهاالطلاق في آخر حزم من حياة أولهم موتاً ، فأما أن عين وقتاً بلفظه أو نيته تمين وتعلقت يمنه به

قال أحمد إذا قال إن لم أضرب فلاناً فأنت طالق ثلاثاً فهو على ما أراد من ذلك لان الزمان المحلوف على ترك الفعل فيه تعين بنيته وارادته فصار كالمصرح به في لفظه فان مبنى الايمان على النية لقول النبي عَلَيْكَالِيَّةِ « وانما لامريء مانوى »

⁽ فصل) ولا يمنع من وطء زوجته قبل فعل ما حلف عليه ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومالك وأبو عبيد لا يطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق . وروى الاثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب لهأجل المولى كما لو حلف أن لا يطأها

المشتوم فيوجد من الشائم في المسجد وان لم يكن المشتوم فيه والسكلام قول فهر كالشم ، وسائر الافعال المذكرة فعل متعد محله المضروب والمفتول والمشجوج قاذا كان محله في غير المسجد كانالفعل في غيره فيمتبر محل المذهول به ولو حلف ليقتلنه يوم الجمعة فجرحه يوم الخيس وسات يبم الجمعة فقال القاضي لا محنث لائه لايكون مقتولا حتى يوت القاضي لا محنث لائه لايكون مقتولا حتى يوت قاعتبر يوم موته لايوم ضربه ، ويتوجه أن يكون المسكم بالهكس في المسئلتين فيعتبر يوم جرح لايوم مرته لان القتل فعل القاتل ولهذا يصح الامر به والنهي عنه، قال الله تعالى (اقتلوا المشركين - ولا تقالوا أولادكم) والامر والنهي أغا يتوجه إلى فعل ممكن فعله وتركه وذلك فعل الآدمي من الجرح وتجود الما الزهوق اغمل الله لا لا يتم عنه، ولا ينهى عنه، ولا بيل المرحي إلا الى تعاطي سببه وهو شرط في الفتل قاذار جد تبينا أن الفعل الفضي اليه كان تنافولا التحري إلا الى تعاطي سببه وهو شرط في أن لا يبر حتى يوجد السبب والزهوق معا في يوم الجعة لان القتل لا يتم إلا بسببه وشرطه قاما بنسبته أن لا يبر حتى يوجد السبب والزهوق معا في يوم الجعة لان القتل لا يتم إلا بسببه وشرطه قاما بنسبته إلى الشرط وحده دون السبب والزهوق معا في يوم الجعة لان القتل لا يتم إلا بسببه وشرطه قاما بنسبته إلى الشرط وحده دون السبب فيعيد

(أصل) إذا قال من بشر تني بقدوم أخي فهي طالق فبشرته إحداهن وهي صادقة طاقت وان كانت كاذبة لم تطق لان النبشير خبر صدق يحصل به ما يغير البشرة من سرور أو غم ، وان

وإنا أنه نكاع صحيح لم يقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم فحل له الوط، فيه كالوقال ان طلهتك فأنت طالق، وقولم الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق فلنا هذا الاصل لم يقتض وقوع الطلاق فلم يقتض حكمه ولو وقع الطلاق بعد وطئه لم يضركا لو طلقها ناجزاً وعلى أن الطلاق ههنا أنما يقع في زمن عكن الوط، بعده بخلاف قوله ان وطئتك فأنت طالق.

(فصل) إذا كان المعلق طلافاً باثناً فاتت لم يرتها لا ن طلاقه أبنها منه فلم برتها كما لوطلقها الجزآ عند موتها فان مات ورثته فص عليه أحمد في رواية أبي طالب اذا قال الرجل لزوجته أنتطالق ثلاثاً إن لم أنزوج عليك ومات ولم يتزوج عليها ورثته ، وإن ماتت لم يرتها وذلك لانها تطلق في آخر حياته فأشبه طلاقه لها في خلك الحال ونحو هذا قال عطاء ويحبي الانصاري . ويتخرج لنا أنها لا ترثه أيضاً وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن والشهبي وأبي عبيد لانه أنما طلقها في صحته وأنما تحقق شرط وقوعه في المرض فلم ترثه كما لو علقه على فعلما ففعلته في مرضه ، وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم آت البصرة فأنت طالق فمات ورثته البصرة فأنت طالق فمات والطلاق على فعلها فاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كما لو نادا وأن حال إن دخلت الدار فأنت طالق فدخاتها ، وإذا علقه على فعل نفسه فامتنع كان الطلاق منه فأشبه مالو نحزه في الحول على وحبه الاول أنه طلاق في مرض موته فنعه ميرا نهاولم يمنعها كالوطاقها منه فأشبه مالو نحزه في الحال ، ووجه الاول أنه طلاق في مرض موته فنعه ميرا نهاولم يمنعها كالوطاقها

اخبرته به أخرى لم نطاق لان السرور انما يحصل بالخبر الاول فان كانت الاولى كاذبة والثانبة صادقة طلقت الثانية لان السرور انما يحصل بخبرها فكان هو البشارة ، وان بشر ، بذلك اثنتان أو ثلاث أو الأربع في دفعة واحدة طلقن كابن لان من تقع على الواحد في إزاد قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يرد ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وقال (ومن يقنت منكن فله ورسوله وتعمل مالحا نؤلها أجرها مرتين) ولو قال من أخبرتني بقدوم أخي فهي طائق نقال القاضي هو كالبشارة لاتعالى الا المخبرة الاولى الصادقة دون غيرها لان مراده خبر يحصل له به العلم بقدومه ولا يحصل خلك بكذب ولا يغير الاول

ويحتمل أن تطاق كل مخبرة صادقة كانت أو كاذبة أولا كان أو غيره لان الخبر يكون صدقا وكذباو أولاوه كررا وهواختيار أبي الخطاب والاول قرل القاضي ومذهب الشانهي على نحو هذا التفصيل (فصل) وإن قال أول من تقرم منكن فهي طالق أو قال لعبيده أرل من قام منكم فهو حر فقام الكل دفعة واحدة لم يقم طلاق ولا عتق لانه لا أول فيهم وإن قام واحد أو واحدة ولم يقم بعده أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقم الطلاق والهتق لان الاول مالم يسبقه شي، وهذا كذلك (والثاني) لايقم طلاق ولا عنق لان الول مالم يسبقه شي، وهذا كذلك (والثاني) لايقم طلاق ولا عنق لان الاول ما كن بعده شي، وام بوجد ، فعلي هذا لا يحكم بوقوع ذلك ولا انتفائه حتى يقبين من قيام أحد نهم بعدد فتنحل عنه وان قام أثنان أو ثلاثة دفعة واحدة وقام بعدهم آخر

ابتدا. ولان الزوج أخر الطلاق اختياراً منه حتى وقع ما علق عليه في مرضه فصار كالمباشر له ، فأما ما ذكره عن أبي حنيفة فحسن إذا كان الفعل مما لا ،شقة عليها فيه لان تركبها له كفعلها لما حلف عليها لتتركه ، وإن كان مما فيه مشقة فلا يذبني أن يسقط ميراثها بتركه ، كما لو حلف عليها بترك ما لا بد لها من فعله .

(فصل) إذا حاف ليفعان شيئاً ولم يعين له وقتاً بافظه ولا نيته فهو على التراخي أيضاً لان لفظه مطلقا بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقييده ولذلك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بلى وربى لتأنينكم) وقال (قل بلى وربى لتبش ثم لننبؤن بما علمتم) وذلك على التراخي واا قال الله (لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله آمنين) كان ذلك على التراخي فان الآية نرات في نوبة الحديبية في سنة ست وتأخر الفتح إلى سنة عمان ولذبك روي عن عمر أنه قال قلت للنبي عَيْشَيِّيْهُ أو ليس كنت محدثنا أناسناً في البيت و نتطوف به ? قال « لمى أفأ خبرتك أنك آنيه العام ? » قلت لا قال « فانك آنيه ومطوف به » وهذا لا خلاف فيه نعلمه .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال اذا لم أطلقك فأنت طالق ولم يطلقها فهل تطلق في الحال ? على وجهين) بناء على قوانا هي على الفور أو على التراخي وقد ذكرنا وجه القولين

[﴿] مَسَائَةً ﴾ (و إن قال كما لم أطاقك فأنت طالق فمضي زمن يمكن فيه طلاقها ثلاثا ولم يطلقها

وقع الطلاق والعتق بالجماعة الله ين قاموا في الاول لأن الاول يقع على الكثير والقايل قال الله تعالى ((ولا تكونوا أول كافر به)

وحكي عن القاضي فيمن قال أول من يدخل من عبيدي نهو حر فدخل اثنان دفعة واحدة م دخل بعدها ثالث لم يعتق واحد منهم وهذا بعيد فانهم قد دخل بعضهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذا لا يستقيم الا أن يكون قال أول من يدخل منكم وحده ولم يدخل بعد الثالث أحد فائه لو دخل بعد الثالث أحد عنق الثالث لكونه أول من دخل وحده واذا لم يقل وحده فان الفظة الاول تتناول الجماعة كاذكرنا وقال النبي عَلَيْكَاتِي وأول من بدخل الجنة فقراء الهاجرين »

ولو قال : آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بعضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى يتبين من دخول غيرها بموته أو مونهن أو غير ذلك فتبين وقوع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخات وكذلك الحكم في العنق

(فصل) وإذا حلف يمينا على فعل باغظ عام وأراد به شيئا خاصا مثل ان حلف لايفتسل الميلة وأراد الجنابة أو لاقربت لي فراشا وأراد فرك جماعها أو قال ان تزوجت فعبدي حر وأراد امرأة معينة أو قال إن دخل إلي رجل أو قال أحد فامرأتي طالق وأراد رجلا بعينه أو حلف لايأكل خبزا يربد خبز البر أو لا يدخه ل دارا يريد دار فلان أو قال ان خرجت فأنت طالق يربد الحروج إلى

طلقت ثلاثا) لان كلا تقتضي التسكرار على ما بينا قال الله تمالى (كلا جاءاً مةرسولها كذبوه) فيقتضي زمن تكرار الطلاق تنكرار الصفة والصنة عدم طلاقه لها، فاذا مضى زمن يمكن فيه أن يطلقها ولم يفعل نقد وحدت الصفة فتقع واحدة وثانية وثالثة ان كانت مدخولا بها وان لم تكن مخولا بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بدها لان البائن لا يقم عليها طلاق

﴿ مدينة ﴾ (ولو قال العامي أن دخات الدار فأنت طالق بفتح الهمزة نهو شرط لان العامي لا يربد بذاك إلا الشرط ولا يعرف أن مقتضاها التعليل فلا يربد فلا يتبت له حكم مالا يعرفه ولا يربد كا لو نطق بكامة العالاق بلسان لا يعرفه وان كان نحويا وقع في الحال لان أن المفتوحة ليست عليم ط إنا هي التعليل فهناه أنت طالق لانت دخلت الدار أو الدخواك الدار ، كقوله تعالى (يمنون عليك ان أسلموا ـ و نفر الجبال هدا ان دعوا الرحن واداً ـ و بخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله و بكر أن قال القاضي هذا التفصيل قياس المذهب ، وحكى عن الحالان أن حكم النحوي حكم العامي في أنه لا يقع طلاقه بذلك الا أن ينويه لان العالاق مجمل على العرف في حقهما جميعا ، وقال أبوبكر تطالق في الحال في حقهما جميعا علا به قتفي الهنة ، واختاف أصحاب الشافعي على الانة أوجه (أحدها) يقم في الحال في حقهما جميعا عمل به إلى بكر (والناني) يكون شرطافي حق العاص وتعليلافي حق النحوى على ماذكره القاضي (والثالث) يتم الطلاق إلا أن يكون من أهل الاعراب فيقول أودت الشرط. فيقبل على ماذكره القاضي (والثالث) يتم الطلاق إلا أن يكون من أهل الاعراب فيقول أودت الشرط. فيقبل

الحمام أو قال إن مشيت وأراد استطلاق البطن قان ذلك يسمى مشيا قال النبي ولي المراة وثم تستمشين » ويقال شربت مشيا و مشوا اذا شرب درا. عشيه فان عينه فيذلك على ما نواه وبدين فيا بينه وببن الله تعالى ، وهل يقبل في الحكم ? بخرج على رواية بن قال أحمد في الظهار فيمن قال لامرآمه ان قربت لي فراشا فأنت على كفار أمي فجاءت فقامت على فراشه فقال أردت الجماع لا يلزمه شيء وقال الشافي و محدبن الحسن لا يقبل قرله في الحكم في هذا كله لائه خلاف الظاهر

ولما أنه فسر كلامه بها محتمله فنهل كالوقال أنت طاق أنت طاق رقال أردت بالثانية التوكيد (فصل) وان حلف يمينا عامة اسبب خاص وله نيسة حمل عليها ويقبل قوله في الحسكم لان السبب دليل على صدقه، وان لم ينو شيئا رقد روي عن أحمد مأيدل على أن يمينه تختص بما رجد فيه السبب، ذكره الخرقي فقال فان لم يكن له زية رجع إلى سسبب البمن وما هيمها فظاهر هذا أن يمينه مقصورة على محل السبب، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة

وروي عن أحمد مايدل على أن يمينه تحمل على العموم فا، قال فيمن قال فله على أن لا أصيد في مذا النهر لظلم رآه فتغير حاله فقال النــذر يوفى به وذلك لان اللمظ دليل ألحسكم فيجب الاعتبار به في الخصوص والعدوم كما في لنظ الشارع

ووجه الاول أن السبب الخاص يدل على قصد الخصوص ويقوم مقام النية عند عدمها الدلالنه

لانه لا يجوز صرف السكلام عن مقتضاه إلا بقصده ، قان قال أنت طالق اذ دخلت الدار طلفت في الحال لان إذ للماضي ويحتمل أن لا يقم لان الطلاق لا يقم في زمن ماض كةوله أستطالق أمس (مسئلة) (وان قال ان قت وأنت طالق طلقت في الحال لان الواو ايست جوابا قا رط فان قال أردت بها الجزاء أو أردت أني أجعل قيامها وطلاقها شرطين لشي، ثم أمسكت دبن لان ماقاله محتمل وهل يقبل في الحسكم ؟ على روايتين)

[إحداها] لا يقبل لانه خلاف الظاهر (واثنائية) يقبل لان توله محتمله وهو أعلم عراده، وان جمل لهذا جزاء نقال ان دخلت الدار وأنت طائق نعبدي حرصح ولم يمنق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق لان الواو ههنا قلحال كقول الله تمالي (لا نقنلوا الصيد وأنتم حرم ولو قال ان دخلت الدار طالقا فأنت طالق فدخلت وهي طالق طانت أخرى الان هذا حال فجرى مجرى قوله ان دخلت الدار واكة.

(فصل) قان قال ان دخلت الدار أنت طالق لم تطابق حتى تدخل، و به قال بعض الشافعية وقال محمد بن الحسن تطاق في الحال لأنه لم يملقه بدخول الدار بالفا. التي انما يتملق بها فيكون كالأما مستأنفاً غير معاق بشرط فيثبت حكمه في الحال

ولنا أنه أنى بحرف الشرط فيدل بذلك على أنه أراد التمليق وأنما حذف الفا. وهي مرادة كا

عليها فوجباً ن يختص به اللهظ المام كاننية عوفارق لهظ الشارع قانه يريد بيان الاحكام فلا يختص عمل السبب لكون الحابة داعية الى معرفة الحكم في غير محل السبب . فعلى هذا لو قامت أمرأته لتخرج فقال ان خرجت فأنت طالق فرجعت ثم خرجت بعد ذلك او دعاه انسان الى غدائه فقال امرأتي طائق ان تفديت ثم رجع نتفدى في منزله لم محنث على الاول ويحنث على الناني، وان حان لهامل أن لا يخرج إلا باذنه أو حلف بذلك على امرأته أو مملوكه فمزل المامل وطلق المرأة وباع المملوك أو حمان على وكيل فعزله خرج في ذلك كله وجهان

(فصل) وان قال ان دخل داري أحد فامرأي طابق فدخلها هو أو قال لانسان إن دخل دارك أحد فعبدي حر فدخلها صاحبها فقال القاضي لا يحنث لان قرينة حال المتكلم تدل على أنه أما يحلف على غيره ويمنع من سوأه فيخرج هو من العموم بالقرينة ويخرج المحاطب من اليمن بها أيضا ويحتمل أن يحنث أخذاً بعموم الفظ وإعراضا عن السبب كما في الني قبلها

(فصل) وإذا قال لامرأته إن وطنتك فأنت طالق انصرفت يدينه إلى جماعها، وقال محمد بن الحسن يدينه على الوط. با تقدم لانه الحقينة، وحكي عنه انه لو قال اردت به الجماع لم يقدل في الحكم

ولما أن الوط. إذا أضيف إلى المرأة كان في العرف عبارة عن الجماع ولهذاً يفهم منه الجماع في الفظ الشارع في مثل قول الذي وَلِيَظِينَةٍ ﴿ لا نوطاً حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبراً بحيضة ﴾

يحذف المبتدأ نارة والحبر أخرى الدلانة باقي المكلام على المحذرف، ويجوز أن يكون حذف الفاء على النقديم والناخير ومعا أمكن حمل كلام الماقل على فائدة وتصحيح عن الفيادوجب، وفياذكر انصحيحه وفياذكروم إلفاق، وران قال أردت الايقاع في الحال، وتع لانه يقر على نفسه بما هو أعظروان قال أنت طالق وان دخلت الدار وقع الطلاق في الحمال لان معناه أنت طالق في كل حال ولا يمع من ذلك دخولات الدركة ورانسرق، وقال والميلية دخول الجنة، وان زنى رانسرق، وقال والميلية عن دخولات الشرط. دين وهل يقبل في الحكم بخرج على دوايتين، نان قال ان دخات الدار فأنت طالق وان دخلت الاخرى فنى دخات الأولى يخرج على دوايتين، نان قال ان دخات الدار فأنت طالق وان دخلت الاخرى فنى دخات الأولى واحدة منها ومقتمى الفئة ماقله من أن قال أردت جمل الذي شرط الطلاق الثانية ، فهو على منها لانه يقر على غد بما هو أغلظ، وإن قال أردت جمل الذي شرط الطلاق الثانية ، فهو على منها لانه وخل الذار وان دخلت هذه الاخرى فأنت طالق اقد قبل لا طق الإيدخولما منها لانه والمن المنا المزاء المذر والشرطين ويحتمل أن تطلق باحداهما أيهما كان لانه ذكر شرطين بحرفين فية نفي طوريد و فيل الفرزدق

فيجب حمله عند الاطلاق عليه كسائر الامها، العرفية من الظمينة والراوية وأشباهها ولا يحنث حتى تغيب الحشفة في الفرج، وأن حلف ليجامعها أو لا يجامعها انضرف الى الوط، في الفرج ولم يحنث بالحجاع دون الفرج وأن أنزل لان مبنى الأبيان على العرف والعرف ما قلناه

وان حاف لانتضفتك فانتضها باصبع لم يحنث لان المعهود من إمالاق هذه الافظة وطء البكر وان حلف على امرأة لايملكها أن لاينكحها فيمينه على العقد لان إطلاق النكاح ينصرف اليه وان كان مالكا لهابنكاح أوملك يميز فهو على وطنها لان قرينة الحال صارفة عن العقد عليها لكونها معقوداً عليها

(فصل) وان قال ان أمرتك فخالفتني فأنت طالق ثم سهاها فخالفته فقال أبوبكر لا يحنث وهو قول الشافعي لانها خالفت نهيه لاأمره ، وقال أبو الخطاب يحنث إذا قصد أن لانخالفه أو لم يكن ممن يعرف حقيقة الامر والنهي لانه اذا كان كذلك فأنما يريد نني المخالفة ، ومحتمل أن تطلق بكل حاللان الامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره ،وان قال لها إن نهيتني عن نفع أمي فانت طالق فقالت له لانه طها من ملي شيئا لم محنث لان إعطاءها من مالها لا يجوز ولا يجوز النفع به فيكون هذا النفع محرما فلا يتناوله يمينه و ومحتمل أن محنث لا نه فظه عام فيدخل المحرم فيه

فصل) فان قال لامراته إن خرجت إلى غير الحام فأنت طالق فخرجت إلى غير الحام طلقت سواء عدات إلى الحام أو لم تعدل ، وان خرجت إلى الحام ثم عدلت إلى غير ، فقياس المذهب أنه

ولـكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من قريش وهاشم والتقدير سبني هؤلاء وسببتهم ، وقال الله تعالى (عن اليمين وعن الشال قعيد) أي عن اليمين قعيد وعن الشال قعيد .

(فصل) ولو قال أنت طالق لو قت كان ذلك شرطاً بمزلة قوله إن قت ويحكى هذا عن أبي يوسف لأنها لو لم تكن للشرط لـكانت لغواً ، والاصلاعتبار كلام المـكلف وقيل يقع الطلاق في الحال وهذا قول بعض أصحاب الشافعي لأنها بعد الاثبات تستعمل لغير المنع كقوله تعالى (وأنه لقسم لو تعلمون عظيم _ ورأوا العذاب لو أنهم كانوا بهتدون) وإن قال أردت أن أجعل لها جوابا دين ، وهل يقبل في الحكم؟ يخرج على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال إن قت فقعدت فأنت طالق أو إن قت ثم قعدث لم تطلق حتى تقوم ثم ثقعد لانها حرفا ترتيب وكذلك إن قال إن قعدت إذا قمت أو إن قعدت إن قمت لان اللفظافتضى تعليق الطلاق بالقعود بعد القيام

(فصل) وإن قال إن قمت إذا قعدت أو إن قمت إن قعدت لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم وكذلك إن قال أنت طالق إن أكلت بنى لبست لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل ويسميه النحويون اعتراض النعرط على الشعرط فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم

يحنث لان ظاهر هـذه اليمين المام من غير الحـام فكيفا صارت اليه حنث كا لو خالفت لفظه ، ويحتمل أن لايحنث وهو قول الشافعي لأنها لم تفعل ماحلف عليه ويتناوله لفظه ، وان خرجت إلى الحام وغيره وجهمتها في القصد ففيه وجهان (أحدها) يحنث لأنها خرجت إلى غير الحام وانضم اليه غيره فحث بما حاف عليه كالو حاف لايكلم زيداً فكلم زيداً وعراً (الثاني) لا يحنث لانها ماخرجت إلى غير الحام بل الحروج مشترك ونقل الفضل بن زياد عن احمد أنه سئل إذا حلف بالعالماق أن لايخرج من بفداد إلا المزهة فخرج إلى النزهة نم مر إلى مكة فقال النزهة لاتكون إلى مكة فظاهر هذا أنه أحنثه ووجهه مانقدم ، وقال في رجل حلف بالطلاق أن لا يأني أرمينية إلا باذن امرأته فقالت امرأته الماضي وهذا من كلام احد محمول على أن هذا خرج يخرج الفضب والكراهة ولو قالت هذا بطبب قلبها كان اذنا منها وله الخروج ، وان كان بالعظ عام

(فصل) قان حلف ليرحلن من هذه الدار أو ليخرجن من هذه المدينة ففعل ثم عاد اليها لم محنث إلا أن تكون نيته أو سبب عينه يتتضي عدم الرجوع اليها لان الحلف على الخروج والرحيل وقد فعلها وقد نقل عنه اسهاعيل بن سعيد اذاحلف على رجل أن يخرج من بغداد فخرج ثم رجع تد مضت عينه لاشيء عليه ونقل عنه مثنى بن جامع فيمن قال لامرأته أنت ط لق إن لم نرحل من هذه

لانه جمل الثاني في الفظ شرطاً للذي قبله والشرط يتقدم المشروط. قال الله تعالى (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لسكم إن كان الله يريد أن يغويكم) فلو قال لامرأة ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتيني فأنت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها لانه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكا نه قال إن سألتني فوعدتك فأعطيتك وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال الفاضي إذا كان الشرط باذا كقولنا وفيا إذا كان بان مثل قوله إن شربت إن أكات أنها تطلق بوجودها كيفا وجدا قال لان أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية في هذا فتعلقت الهين عايمرفه أهل العرف بخلاف ما إذا كان الشرط باذا . قال شيخنا والصحيح الاول وليس لاهل العرف في هذا عرف فان هذا الحكلام غير متداول بينهم ولا ينطقون به إلا نادراً فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل السان والله أعلى .

﴿مسئلة﴾ (و إن قال إن قمت وقعدت فأنت طالق طلقت بوجودهما كيفاكان)

لان الواو لاتقتضي ترتيباً ولا تطلق بوجود أحدها لأنها للجمع فلم يقع قبل وجودها جميعاً وعنه أنها تطاق بوجود أحدها وخرجه الفاضي وجهاً بنا، على إحدى الروايتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً فغمل بعضه والاول أصع وهذه الرواية بعيدة جداً تخالف الاصول ومقتضى اللغة والعرف وعامة أهل (المغنى والشرح الكبير) (٥٠) (الحجزء الثامن)

الدار ان لم يدركه الموت ولم ينو شيئا هي الى أن نموت فان رحل لم يرجم ومعنى هذا أنه ان أدركه الموت قبل امكان الرحيل لم يحنث ، وإن أمكنه الرحيل فلم يفعل لم بحنث حتى بموت أحدهما فيقع بها الطلاق في آخر أوقات الامكان ، وأما قوله ان رحل لم يرجـم فمحمول على من كان ليمينه سبب يقتضي دجران الدارعلي الدوام ونقل مهنا في رجل نال لامرأته أن وهبت كذا فأنت طالق فاذا هي قد وهبت قال أخاف أزيكون قد حنث قال القاضي هذا محمول على أنه قال ان كنت وهبته والا فلا يح ث حتى تبندي. هبته لان اليمين نقنضي فعلا مستقبلا يحنث به ومافعات ماحلف عليه بعد يمينه ونقل عنه أيضا في رجل قال لامر أنه ان رأيتك تدخلين الدار فأنت طالق فهو على نيته ان أراد أن لاندخلها حنث ، وأن كان نوى أذا رآها لم يحنث حتى يراها تهخل وهو كما قال فأن مبنى اليمين على النيات سيا والرؤية تطلق على الملم كقول الله تمالى (ألم تر كيف فعل ربك بعاد) ونحوه ومتى لم تكن له نية ولاسبب هناك يدل على إرادته مع الدخول عجر ده لم يحنث حتى براها تدخل الدار لأنه الذي تناوله لفظه ونقلعنهالمروزي فيرجل أقرض رجلادراهم فحلف أنلاينهاما ، وكان الرجل ميتا تعطى الورثة يعنى إذا مات الحالف يرفى الورثة ولايبرأ ببمينه لأنها ليست إبراء فلا يسقط الحق بها

(فصل) ولو قال امر أيه القان كست أملك الا مائة وكان علاء أكثر من مائة أو أقل حنث فان نوى اني لاأملك اكثر من مائة لم المجنث ولاكمادوم اوان قال ان كنت أملك أكثر من مائة فامر أني طالق وكان يملك أفل من المائة لم يحنث لأنه صاءق

العلم فانه لا خلاف بينهم في أنه إذا علق الطلاق على شرطين مرتبين في مثل قوله إن قمت فقعدت أنه لا يقع بوجود أحدها فكذاك هنا ثم يلزم على هذا ما لو قال إن أعطيتني در همين فأنت طالق أو إذا مضى شهران فأنت طالق فانه لا خلاف في أنها لا تطلق قبل وجودها جميماً وكان قوله ينتضي الطلاق باعطائه باض درهم ومغي باض يوم وأصول ااشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلابعما وقد نص أحمد رحمه الله في أنه إذا قال إذا حضت حيضة فأنت طالق أو إذا صمت يوما فأنت طالق أنها لا تطلق حتى تحيض حيضة كاملة وإذا غابت الشمس من اليوم الذي يصوم فيه طلقت وأما اليمين قانه متى كان في لفظه أو نيته ما يقتضي جميع المحلوف عليه لم يحنث إلا بفعل جميعه وفي مسئلتنا ما يقتضي تعايق الطلاق بالشرطين لتصرمحه بهما وجعاهما شرطا للطلاق والحبكم لا يثبت بدون شرطه على أن البمين مقتضاها المنع بما حاف عليه فيقتضي المنع من فعل جميعه كنهي الشارع عن شيء يقتضي المنع من كل جزءمنه كما يقتضي المنع من جملته وما علق على شرط جمل جزاء وحكما والجزاء لا يوجد بدون شرطه والحكم لا يتحقق قبل مام شرطه لغة وعرفا وشرعا

(مسئله) (وإن قال إن قمت أو قمدت فأنت طالق طلقت بوجود أحدها)

لان أو لاحد الشيئين ، وكذلك إن قال إن أكلت أو إن لبست أو لا أكلت ولا لبست لان

(فصل) فان قال لامرأته ياطالتي أنت طالق إن دخلت الدارطانت واحدة بقوله ياطالق وبقيت أخرى معلقة بدخول الدار ، ولو قال أنت طالق ثلاثا ياطالق ان دخلت الدار فان كانت له نية رجم اليها وإلا وقعت واحدة بالنداء و بقيت النالات معلقة على دخول الدار و كذا لو قال أنت طالق بازانية ان دخلت الدار وعاد الشرط إلى الطلاق دون القذف ، وقال محمد بن الحسن برجم الشرط اليهما في المسئلتين فلا يقم بها في الحال شيء ، والاولى أن برجم الشرط الى الخبر الذي يصح فيه النصديق والتكذيب وجرت العادة بتعليقه بالشرط بخلاف الندا، والقذف الذي لا يوجد ذاك فيه

(فصل) قان قال لامرأته أنت طالق مريضة بالنصب أو الرفع ونوى به وصفها بالمرض في الحال طانت في الحال ، وإن نوى به أنت طالق في حال مرضك لم تطاق حتى بمرض لان هذا حال والحال مفعول فيه كالظرف و يكون الرفع لحنا لان الحال منصوب وان أطلق و نصب انصرف الى الحال لان مريضة اسم نكرة جا، بعد يمام الكلام وصفا لمعرفة فيكون حالا ، وان رفع قالاولى وقوع الطلاق في الحال و يكون ذاك وصفا لطالق الذي هو خبر المبتدا وان أسكن احتمل و حبهن

(أحدهما) وقوع الطلاق في الحال لان قوله أنت طاق يقتضي وقوع الطلاق في الحالفقد تيقنا وجود المقتضي وشكـكنا فها بمنع حكمه فلا نزول عن اليقين بالشك

أو تقتضي تعليق الجزاء على واحد من المذكور ، كفوله سبحانه (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعمدة من أيام أخر)

(فصل في تمايقه بالحيض) قال الشيخ رحمه (إذا قال لامرأته إن حضت قأنت طالق طلقت بأول الحيض لان الصفة وجدت وكذبك حكمنا أنه حيض في المنع من الصلاة وانصيام قان بان أن الدم ليس بحيض لم تطلق ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي لانا تبينا أن الصفة لم توجد

(فصل) وإذا قال لطاهر إذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر ص عليه لانها لا تحيض حيضة إلا بذلك ولا تعتد بالحيضة التي هي فيها لانها ليست حيضة كاملة ، وإن فال إدا حضت حيضة فأنت طالق فاضت حيضة طلقت طلقة واحدة فاذا حاضت النانية عند طهرها وإن قال إدا حضت حيضة فانت طالق ثم اذا حضت حيضتين فانتطالق لم تعلق النانية حتى تطهر من الحيضة النائية لان ثم للترتيب فتقتضي حيضتين بعد الطلقة الاولى لكونها مرتبتين عليها .

و مسئلة ﴾ (وإذا قال إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق طلقت إذا ذهب نصف الحيضة) وينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق إذا حاضت نصف عادتها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بها وقوع الطلاق ، ومحتمل أن لا يقع الطلاق حتى يمضي سبعة أيام ونصف لانا لا نتيقن مضي نصف الحيض الا بذلك الا أن تطهر لافل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة ،

(والثاني) لايقم الا في حال مرضها لان ذكره المرض في سياق الطلاق إدل على تعليقه به وتأثيره فيه ولا يؤثر فيه إلا اذا كان حالا

﴿ مسئلة ﴾ قال واذا قال أنت طالق اذا قدم فلان فقدم به ميتا أو مكرها لم تطلق)

أما اذا قدم به ميتا أو مكرها محمولا فلا نطاق لانه لم يقدم أنما قدم به وهذا قول الشافي، ونقل عن أبي بكر أنه يحنث لان الفعل ينسب اليه ولذلك يقال دخل الطعام البلداذ! حمل اليه ، ولو قال أنت طالق اذا دخل الطعام البلد طاقت اذا حمل اليه

ولنا أن الفعل ليس منه والفعل لاينسب الى غير فاعله الا مجازاً والكلام عند اطلاقه لحقيقته أذا أمكن ، وأما الطعام فلا يمكن وجود الفعل منه حقيقة فتعين حمل الدخول فيه على مجازه ، وأما إن قدم بنفسه لاكراه فعلى قول الحرقي لا يحنث وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافي ، وقال أبو بكر يحنث وحكاه عن أحمد لان الفسل منه حقيقة وينسب اليه قال الله تعالى (وسبق الذين كفروا الى جهنم زمراً حتى اذا جاروها) وبصح أمر الملكره بالفعل قال الله تعالى (أدخلوا أبواب جهنم) ولولا أن الفعل يتحقق منه لما صح أمره به ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت الصفة منه كان كوجود الطلاق منه مكرها وهذا فيا اذا أطاق وإن كانت له نية حل عليها كلامه وتقيد بها

وحكي عن الفاضي أنه يلغو قوله نصف حيضة فعلى هذا يتعلق طلاقها بأول الدم لانها لا نصف لها فيكون كقوله إذا حضت وقيل يلغو قوله نصف فهو كقوله اذا حضت حيضة ، والاول أصح فان الحيض له مدة أقلها يوم وليلة أو يوم فيكون له حقيقة والحبل بقدر ذلك لا يمنع وجوده وتعلق الحكم به كالحل .

وهذا يحكى عن أبي يوسف، وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها وهذا يحكى عن أبي يوسف، وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها تطلق بما يتجدد من طهرها وكذلك قال في قوله اذا حضت فأنت طالق فكانت حائضاً أنها تطلق بما يتجدد من الحيض لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صفته

ولنا أن اذا اسم لز.ن مستقبل يقتضي فعلا مستقبل، وهذا الطهر والحيض مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت الا ابتداء ذلك فتعلقت الصفة به فأما اذا قال اذا طهرت فأنت طالق وهي حائض طلقت بانقطاع الدم قبل الغسل نص عليه أحمد في رواية ابراهيم الحربي وذكر أبو بكر في التنبيه فيها قولا أبها لا تطلق حتى تمتسل بناء على العدة في أبها لا تنقضي الابالغسل ولنا أن الله تعالى قال (ولا تقربوهن حتى يطهرن) أي ينقطع دمهن فاذا تطهرن أي اغتسلن ولانه قد ثبت لها أحكام الطهارات في وجوب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وانا بقي بعض الاحكام

(فصل) وإن قدم مختاراً حنث الحالف سوا، علم القادم باليمين أو جهلها ، قال أبو بكر الحلال يقم الطلاق قولا واحدا، وقال أبو عبد الله بن حامد ان كان القادم بمن لا يمتنع من القدوم بيمينه كالسلطان والحاج والرجل الاجنبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهله ، وإن كان بمن بمتنم اليمين من القدوم كفرا به لها أو لاحدها أو غلام لاحدها فجهل اليمين أو نسيها قالحكم فيه كا لو حلف على فعل نفسه ففعله ناسيا أو جاهلا وفي ذلك روايتان كذلك ههذا وذلك لانه اذا لم يكن بمن بمنه اليمين كان تعليقا المطلاق على صفة ولم يكن يمينا فأشبه مالو علقه على طلوع الشمس ، وأن كان بمر يمتنع كان يمينا فيعذر فيها بالنسيان والجهل وينبغي أن تعتبر على هذا انقول نية الحالف وقر اثن أحواله الحالة على قصده فان كان قصده جمله صفة في طلاقها مطلقة لم يكن يمينا و يستري فيه علم القادم وجهله و نسيله وجنونه وافاقته مثل أن يقصد طلاقها اذا حصل معها محرمها ولا يطلقها وحدها و تعتبر قرائن الاحوال فمنى على المين على قدوم غائب بعيديم أنه لا يمن ولا يمننع بها أو على فعل صفير أو مجنون أو من لا يدتنع بها لم تكن يمينا ، وإن على ذلك على فعل حاضر يعلم بيمينه ويمتنم لاجاها عن فعل ماعلق الطلاق عليه كان يمينا ومتى أشكلت ذلك على فعل حاضر يعلم بيمينه ويمتنم لاجاها عن فعل ماعلق الطلاق عليه كان يمينا ومتى أشكلت ينصرف عن ذلك بدليل فمتي شككنا في الدليل المخصص وجب العمل بمقتضى العموم وأيما ينصرف عن ذلك بدليل فمتي شككنا في الدليل المخصص وجب العمل بمقتضى العموم

وقوقا على وجود النسل ولانها ليست حائضا فيلزم أن تكون طاهراً لانها ضدان على التعيين فيلزم من إنتهاء أحدها وجود الآخر .

(مسئلة) (واذا قالت قد حضت وكذبها قبــل قولها في نفسها في أحد الروايتين بغير يمين لانها أمينــة على نفسها)

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وهو ظاهر المذهب لان الله قال (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) قبل هو الحيض والحمل ولولا أن فولها فيه مقبول ماحرم الله عليها كما نه وصاركة وله تعالى (ولا تكتموا الشهادة) لما حرم كمانها دل على قبولها كذا همنا ولانه معنى فيها لا يسرف الا من جهتها فوجب الرجوع الى قولها فيه كقضاء عدتها (والرواية الثانية) لا يقبل قولها ويختبرها النساء بادخال قطنة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه قان ظهر الدم فهي حائض والا فلا . قال أحمد في رواية مهنا في رجل قال لامر أنه اذا حضت قانت طالق وعبدي حر قالت قد حضت ينظر اليها النساء فتعطى قطنة فتخرجها قان خرج الدم فهي حائض تطاق ويعتق العبد ، قال أبو بكروبهذا أقول لان الحيض يمكن التوصل الى معرفنه من غيرها فلم يقبل فيه مجرد قولها كدخول الدار والاول المذهب ولهل أحمد أعا اعتبر البينة في هذه الرواية من أجل عتق العبد قان قولها أغا يقبل في حق نفسها دون غيرها وهل تعتبر عينها اذا قلنا القول قولها ؟ على وجهين بناء على مااذاا دعت أن زوجها طلقها وأنكرها

(فصل) فان قال إن تركت هذا الصبي يخرج فأنت طالق فانفلت الصبي بغير اختيارها فخرج فان كان نوى أن لايخرج نقد حنث وان نوى أن لاندعه لم يحنث نص أحمد على معنى هذاوذهك لان البمين اذا وقعت على فعلها فقد فعل الحروج عن غير اختيار منها فكانت كالمكره اذا لم يمكنها حفظه ومنعه ، وان نوى فعله فقد وجد وحنث وان لم تعلم نيته انصرفت يعينه إلى فعلها لانه الذي تناوله لفظه فلا بحنث الا اذا خرج بتفريطها في حفظه أو اختيارها

(فصل) قان حلف لا تأخذ حقك منى فأكره على دفعه اليه وأخذه منه قهراً حث لان الحلوف عليه فعل الاخذ وقد أخذه مختاراً ، وان أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على القدوم ، وان وضعه الحالف في حجره أو بين يديه أو الى جنبه فلم يأخذه لم يحنث لان الاخذ ماوجد وان أخذه الحاكم أو السلطان من الفريم فدفعه الى المستحى فأخذه فقال القاضي لا يحنث وهو مذهب الشافي لانه ماأخذه منه ، وان قال لا نأخذ حقك على حث لانه قد أخد حقه الذي عليه والمنصوص عن أهد أنه بحنث في الصورتين قائه أبو بكر وهو الذي ينتضيه مذهبه لان الايمان عنده على الاسباب لاعلى الاسهاء ، ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كان آخذ الحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله تعالى (وأخذنا منهم ميثافا غليظا) وقال (ولند أخذ الله ميثاق بني اسر أثبل و بعثنامنهم اثني عشر نقيبا) وان كانت المين من صاحب الحق فعلف لاأخذت حقى منك قالة نويع فيها كاني قبلها

ولا يقبل قولها الا في حق نفسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عنق عبد نص عليه أحمد في رجل قال لامرأته اذا حضت فانت طالق وهذه معك لامرأة أخرى قالت قد حضت منساءتها تطاق هي ولا تطلق هذه حتى تعلم لانها مؤنمنة في حق نفسها دون غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع دون غيره.

(مى الله) (ولو قال قد حضت فانكر ته طلقت باقراره)

لانه أقر عا يوجب طلاقها فاشبه ما لو قال قدطلقتها

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال إن حضت فأت وضرتك طالفتان ففالت قدحضت وكذبها طلقت وحدها)
لان قولها مقبول على نفسها ولا تطلق الضرة إلا أن تقم بينة على حيضها وإن ادعت الضرة أنها
قد حاضت لم تقبل لان معرفتها بحيض غيرها كمعرفة الزوج به وانما اؤ عنت على نفسها في حيضها ،وإن
قال قد حضت وأنكرت طلفتا باقراره.

و مسئلة ﴾ (وإن قال لامرأتيه إن حضها فأنها طالفتان فقالنا قد حضنا فصدقها طلفنا) لانها أقرتا وصدقها فوجدت الصفة في حقهما وإن كذبها لم تطلق واحدة منهن لان طلاق كل واحدة منها معلق على شرطين حيضها وحيض ضربها ولا يقبل قول ضربها عليها فلم يوجد الشرطان وإن كذب احداهما طلقت المكذبة وحدها لان قولها مقبول في حقها وقد صدق الزوج

فان تركما الغريم في أثناء متاع في خرج ثم دفع الخرج الى الحالف فأخذه ولم يعلم انها فيه لم يحنث لان هذا ايس بمعدود أخذا ولا يبرأ به الغريم ونها فان كانت اليمين لاأعطيتك حقك فأخذه الحاكم منه كرها فدفعه الى الغريم لم يحنث ، وان أكرهه على دفعه اليه فدفعه خرج على الوجهين في المكره ، وان أعطاه باختياره حنث ، وان وضعه في حجره أو جيبه أو صندوقه وهو يعلم حنث لانه أعطاه ، وان دفعه الى الغريم حنث دفعه الى الماكم اختياراً ليدفعه الى الغريم فدفعه أو أخذه من ماله باختياره فدفعه الى الغريم حنث وقال القاضي لا يحنث وقياس المذهب أنه يحنث لانه أوصله اليه مختاراً فأشبه مالو دفعه إلى وكيله فأعطاه ولان الايمان على الاسباب لاعلى الامها، على ماذكرناه فيا مضى

و فصل) فان قال ان رأيت أبك فأنت طائق فرأته ميتاً أو نائماً أو مدى عليه أو رأته من خلف زجاج أو جسم شفاف طلقت لانها رأته وان رأت خياله في ما. أو مرآة أو صورته على حائط أو غيره لم تطلق لانها لم تره ، وان أكرهت على رؤبته خرج على الوجهين

و مسئلة ﴾ قال (واذا قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق لزمه تطليقتان الا أن يكون أراد بالنانية افهامها أن قد وقعت بها الاولى فتلزمه واحدة وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلزمها مابعدها لانه ابتداء كلام)

وجملة ذلك أنه اذا قال لامرأته المدخول بها أنت طالق مرتين ونوى بالثانية ايقاع طلقة ثانية

ضربها فوجد الشرطان في طلاقها ولم تطلق المصدقة لان قول ضربها غير مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج فلم يوجد شرط طلاقها

(مسئلة) (وأن قال ذلك لاربع فقد علق طلاق كل وأحدة منهن على حيض الأربع فأن قلن قد حضن فصدقهن طلقن)

لانه قد وجد حيضهن بتصديقه وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن لان شرط طلاقهن حيض الاربع ولم يوجد وان صدق واحدة أو اثنتين لم تطلق واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط لكون قول كل واحدة منهن لا يوجد إلا في نفسها وإن صدق ثلاثاً طاقت المكذبة وحدها لان قولها مقبول في حيضها وقد صدق الزوج صواحبها فوجد حيض الاربع في حقها فطلقت ولا نطلق المصدقات لان قول المكذبة غير مقبول في حقهن .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال كلا حاضت إحدا كن فضرائرها طوالق)

فقد جمل حيض كلواحدة منهن شرطاً لطلاق ضرائرها فقلن قد حض فصدة من طلقت كلواحدة منهن لان قولمن غير مقبول عليه فى طلاق غيرهن وإن صدق واحدة منهن لم تطلق لانه لا ليس لها صاحبة ثبت حيضها وان صدق انتين طلقت كل صاحبة ثبت حيضها وان صدق انتين طلقت كل

وقعت بها طلقتان بلا خلاف ، وان نوى بها انهامها أن الاولى قد وقعت بها أر التأكيد لم تطلق الا واحدة وان لم تكن له نية رقع طنقتان وبه قال أبو حنيفة ومالك ردو الصحيح من قولي الشافي ، وقال في الآخر تطلق واحدة لان التكرار يكون للتأكيد والانهام وبحتمل الايقاع فلا توقع طلقة بالشك

ولنا انه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم تقع الاولى كا لو فرق كلامه ولان غير المدخول بها تبين بطلقة لانه لاعدة عليها فتصادفها الطافة الثانية بائنا فلم يمكن وقوع الطلاق بها لانهاغ رزوجة وأنما تطلق الزوجة ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا فعلم مخالفاتي عصرهم فيكون اجماعا

(فصل) فان قال أنت طالق ثم مضى زمنط إلى ثم أعاد ذلك للمدخر ل جا طلقت أنية ولم بقبل

واحدة منها طلقة لان كل واحدة منها ضرة مصدقة وطلقت المسكذبنان طلقنين طلقنين لان لسكل واحدة منها ضرتين مصدقتين وإن صدق ثلاثًا طلقت المسكذبة ثلاثًا لان لها ثلاث ضرائر مصدقات وطلقت كل واحدة ضرتين مصدقتين

(فصل) إدا قال لامرأتيه ان حضها - يضة واحدة فأنها طائقتان لم تطلق واحدة منها حتى نحيض كل واحدة منها حيضة واحدة وكون التقدير ان حاضت كل واحدة منكما حيضة واحدة فأنها طالقتان وبكون كقوله تعالى (فاجلدوهم نمايين جلدة) أي فاجلدوا كل واحد منهم نمايين جلدة ، ويحتمل أن يتعلق بها الطلاق نحيض احداهما حيضة لانه لما تعذر وجود الفعل منها وجب اضافته إلى احداهما كقوله تعالى (نخرج منهما اللؤاؤ والمرجان) وإنما نخرج من احدهما . وقال القاضي يلغو قوله حيضة واحدة لان حيضة وحدة من امرأيين محال فيبتى كأنه قال ان حضها فأنه طالقتان وهذا أحد الوجهين لاصحاب انشافي والوجه الآخر لا تنقد هذه الصفة لانها مستحيلة فيصير كتعليق الطلاق المستحيلات . والوجه الاول أرلى لان فيه تصحيح كلام المسكل مجمله على محل سائغ وتبعيداً لوقوع الطلاق واليقين بقاء النسكاح فلا يزول حتى يوجد مايقع به الطلاق يقينا وغير هذا الوجه لانحصل به اليقين قان أراد بكلامه أحد هذه الرجوه حمل عليه واذا ادعى ذلك قبل منه وإذا قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة

قوله نويت التوكيد لان التوكيد تا به الدكام فشرطه أن يكون متصلابه كسائر التوابع من العطف والصفة والبدل (فصل) وكل طلاق يترتب في الوقوع ويأني بعضه بعد بعض لايقم بفير المدخول بها منه أكثر من طلقة واحدة لما ذكرناه ويقع بالمدخول بها ثلاث إذا أوقعها مثل قوله أنت طالق فطالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق وطائق أو فطالق وأشباه ذلك لان هذه حروف تقتضي النرتيب فنقم بها الاولى فتبينها فتأني الثانية فتصادفها باثنا غير زوجة ملا تقم بها، وأما المدخول بها فأتي الثانية فتصادفها باثنا غير زوجة ملا تقم بها، وأما المدخول بها فأتي الثانية فتصادفها باثنا غير ذوجة ملا تقم بها، وأما المدخول بها فأتي الثانية فتصادفها باثنا غير ذوجة المناق بل المناق بل المناق في المناق وطالق ذكره أبو الخطاب

ولو قال أنت. طالق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة نطلقة أو طلقة ثم طلقة وقع بغير المدخول بها طلقة وبالمدخول بها طلقتان لما ذكرنا من أن هذا يقتضي طلقة بعد طلقة

وقال بعضهم لا بقع بغير المدخول مها شي. بنا، على قولم في المسئلة السريجية ، وقال أبو بكر يقم طلقتان وهو قول أبي حنيفة لانه استحال وقوع الطلقة الاخرى قبل الطلقة الموقعة فوقعت معها لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد إيقاعها فيه لمسكونه زمنا ماضيا وجب إيقاعها في أفرب الازمنة اليسه

ويحتمل أن يقع الطلاق لان هذه الصفة لا توجد فلا يوجد ماعلق عليها ويحتمل أن يقع الطلاق في الحال ويلغو الشرط بناه على ما ذكرناه في تعليق الطلاق على المستحيل

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فقال أيتكن لم أطأها فضرائرها طوالق وقيده بوقت فمضى الوقت ولم يطأهن طلقن ثلاثا ثلاثا لان لكل واحدة ثلاث ضرائر غير موطوءات وإن وطيء ثلاثا وترك واحدة لم تطلق المتروكة لانها ليس لها ضرة غير موطوءة وتطلق كل واحدة من الموطوءات طلقة طلقة وإن وطيء اثنتين طلقنا طلقتين وإن لم يقيده بوقت كان وقت الطلاق مقيداً بعمره وعمرهن فأيتهن مانت طلقت كل واحدة من ضرائرها طلقة طلقة وإذامات أخرى فكذلك وإذامات هو طلقن كامهن في آخر جزء من حياته

(فصل في تمليقه بالحمل) قال شيخنا رحمه الله تمالى (اذا قال ان كنت حاملا فأنت طالق فتبين أماكانت حاملا تبينا وقوع الطلاق من حين البمين والا فلا)

ويعلم حملها بان تلد لاقل من ستة أشهر من حين اليمين فيقع الطلاق لوجود شرطه ، وان ولدت لاكثر من أربع سنين لم تطلق لا ناعلمنا براء بهامن الحمل وان ولدت لاكثر من ستة اشهر ولاقل من أربع سنين ولم يكن لها من يطؤها طلقت لانهاكانت حاملا وانكان لها زوج يطؤها فولدت لاقل من ستة أشهر من حين وطنه طلقت لا نناعلمنا أنه ليس من الوط وان ولد ته لاكثر من ستة أشهر من حين وط الزوج بعد اليمين ولاقل من أربع سنين من حين عقد الصفة لم تطاق لان يقين النكاح باق والظاهر (الجزء النامن) (الجزء النامن)

وهو معها ولا يلزم تأخرها إلى مابعدها لان قبله زمن يمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد مع إمكان القريب

وانا ان هذا طلاق بمضه قبل بعض فلم بقع بغير المدخول بها جيمه كالو قال طلقة بعد طلقة ولا يمتنع أن يقع المتأخر في انظه متقدماً كما لو قال طلقة بعد طلقة أو قال أنت طالق طلقة غداً وطلقة اليوم ولو قال جاء زيد بعد عمرو أو جاء زيد وقبله عمرو أو اعط زيداً بعد عمرو كان كلاما صحيحا يفيد تأخير المنقدم افظا عن المذكور بعده وليس هذا طلاقا في زمن ماض وانما يقع إيقاعه في المستقبل مرتباعلى الوجه الذي رتبه ولو قدر أن إحداهما موقعة في زمن ماض لامتنم وتوعها وحدها ووقعت الاخرى وحدها وهذا تعالى الرحدة والافرى وحدها وهذا تعالى المرابقة في الموقعة في الموقعة في المستقبل أصحان شاء الله تعالى

(فصل) فإن قال أنت طالق طانة معها طلقة وقع بها طلقتان وان قال معها اثنتان وقع بها ألاث في قياس المذهب وهو أحد الوجهبن لاصحاب الشانعي . وقال أبو يوسف يقع طلقة لان الطلقة إذا وقعت فردة لم يمكن أن يكون معها شيء

ولنا انه أوقع ثلاث طقات بلمظ يقنضي وقوعهن معاً فوقعن كلمن فح لو قال أنت طالق ثلاثا، ولا نسلم انالطاقة تم مفردة فان الطلاق لا يتم به جرد التلفظ به اذلو وقع بذلك لما صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه بالثلاث ولا بغيرها، وكذلك الحكم لو قال اذا طاقتك فأنت طالق معها طلقه ثم قال أنت طالق قائما تطاق طلق طلق بكرنا

حدوث الولد من الوطء لأن الاصل عدمه قبله

(مسئلة) (وأن قال أن لم تكوني حاملا فأنت طالق فهي بالعكن)

ففي كل موضع يقع الطلاق في التي قبلها لا يقم ههذا وفي كل موضع لا يقع ثم يقع همنا لانها ضدها الا أذا أنت بولد لا كثر من ستة اشهر ولا قل من أربع سنين هل يقع الطلاق ههذا ? فيه وجهان (احدها) تطلق لان الاصل عدم الحل قبل الوطء والثاني لا تطلق لان الاصل بقاء النكاح

(مسئلة) (ويحرم وطؤها قبل استبرائها في احدى الروايتين انكان الطلاق بائنا نص عايه أحمد) وكذلك بحرم في التي قبلها لاحتمال الحمل فغلب التحريم وقال الفاضي بحرم الوط وان كان الطلاق رجعيا سواء قلنا ان الرجعية مباحة أو محرمة لانه ينع المهرفة بوقو عالط لاق وعدمه وقال أبو الخطاب فيه رواية اخرى ان الوط و لايحرم لان الاصل بقاء الذكاح وبراءة الرحم من الحمل فان استبرأها حل و طؤها على الروايتين ويكفي في الاستبراء حيضة قال أحمد في رواية أبي الخطاب اذا قال لامر أنه ، في حمات فانت طالق لا يقربها حتى نحيض فاذا طهرت وطئها فان تأخر حيضها أريت النساء من أهل المهرفة فان لم بوجدن او خفي عليهن انتظر عليها تسعة اشهر غالب مدة الحمل ، ووجدن او خفي عليهن انتظر عليها تسعة اشهر غالب مدة الحمل والشافعي قال شيخنا وواية اخرى انها نستبرأ بثلاثة تروء لانه استبراء الحرة وهو أحدالوجهين لاصحاب الشافعي قال شيخنا

(فصل) فان قال أنت طالق طلقة بعدها طلقة ثم قال أردت اني أوقع بعدها طلقة دين وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين ، وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وقال أردت اني طلقتها قبل هذا في نكاح آخر أو ان زوجا قبلي طلقها دين وهل يقبل في الحكم ؟ على ثلاثه أرجه (أحدها) يقبل (والآخر) لا يقبل (والثالث) يقبل ان كان وجد وان لم يكن وجد لم يقبل والصحبح انه اذا لم يكن وجد لا يقبل لانه لا يحتمل ما قاله

(فصل) قان قال أنت طالق طالق طائق رقال أردت التوكيد قبل منه لانالكلام يكر راتوكيد كهوله عليه السلام « فنكاحها باطل باطل باطل » وان قصد الايقاع وكر الطلقات طاقت ثلاثا » وان لم ينو شيئا لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بحرف يقتضي المفارة فلا يكن متفايرات ، وان قال أنت طالق وطالق وطالق وقال أردت بالثانية الناكيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الاولى بحرف يقتضي العطف والمفايرة وهذا بمنعالناكيد وأما الثالثة فعي كانثانية في افظها، فان قال أردت بها التوكيد دين وهل بقبل في الحكم ، يخرج على روايتين (احداهما) يقبل وهي مذهب الشافي لانه كرد لفظ الطلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالتاكيد كالوقال أنت طالق أنت طالق

(والثانية) لايقبل لان حرف العطف المغايرة اللايقبل مايخالف ذلك كا لايقبل في الثانية ولو قال أنت طالق فطالق أطالق أو أنت طالق ثم طالق فالحسكم فيها كالتي عطفها بالواد، وان

والصحيح ماذكر ناه لان المقصود معرفة براءة رحمها وهو يحصل بحيضة بدليل قوله عليه السلام «لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة» يعني حتى تعلم براء بها من الحمل بحيضة ولان ما تعلم به البراءة في حق الامة والحرة واحد لانه امر حقيقي لا يختلف بالرق والحرية ، وأما العدة ففيها نوع تعبد لا يجوزان يعدى بالقياس وهل يعتد بالاستبراء قبل عقد اليمين أو بالحيضة التي حلف فيها في على وجهين (أصحهما) الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد اليمين (والنافي) لا يعتد به لان الاستبراء لا يقدم على سببه ولا نه لا يعتد به في استبراء الامة الماوكة فال أحمد اذا قال لامرأته اذا حبلت نأنت طالق بطؤها في كل طهر مرة يعني اذا حاضت ثم طهرت حل وطؤها لان الحيض علم على براء بها من الحمل ووطؤها سبب له فاذا وطئها اعتر له الاحتمال ان تحكون قد حملت من وطئه فطلقت به

(مسئلة) (واذا قال ان كنت حاملا بذكر فانت طالق واحدة وان كنت حاملا بانثى فانت طالق اثنتين فولدت ذكرا وانثى طلقت ثلاثاً لوجودالصفة)

ولو قال إن كان حملك غلاما فأنت طالق واحدة وإن كان حملك جارية فأنت طالق اثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان حملها كله ليس بغلام ولا جارية . ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال القاضي في الحجامع في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن حلف لا لبست ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه من غزلها

غاير بين الحروف نقل أنت طائق وطالق ثم طالق أو طالق ثم طالق وطالق أوطالق وطالق فطالق وطالق فطالق وعالق فطالق و محوذاك لم قبل في شيء منها ارادة التوكيد لان كلكامة مفايرة لما قبلها نخالفة لممافي لفظها والتوكيد انما يكون بتكربر الاول صورته

(فصل) ولو قال أنت مطاقة أنت مسرحة أنت مفارئة وقال أردت التوكيد بالثانية والثالثة فبل لانه لم يغاير ببنهما بالحروف الموضوعة الهذائرة بين الالماظ بل أعاد اللفظة بمعناها ومشل هذا يعاد توكيداً وانقال أنت مطلقة ومسرحة ومفارة، وقال أردت التوكيد احتمل أن يقل منه لان اللهظ الحتلف يعطف بعضه على بعض توكيداً كقوله * فألفى قولها كذبا ومينا * ويحتمل أن لايقبل لان الواو تقنضي المغايرة فأشبه مالوكان بلفظ واحد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأذا قال لغير مدخول بها أنت طالق وطالق لومه الثلاث لانه نه ق وهو مثل قوله أنت طالق ثلاثا)

وبهذا قال مالك والاوزاعي والليث وربيعة وابن أبي ليلى وحكي عن الشافعي في القديم مايدل عليه ، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وابو ثور لايتم إلا واحدة لانه أرقع الاولى قبل الثانية فلم يتم عليها شي. آخر كما لو فرقها

وانا أن الواو تنتضي الجم ولا ترتيب نبها فتكون موقعا اثلاث جيما فيقمن عليها كتوله أنت

وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، قال القاضي قياس المذهب أن يقرع بينها لانه محتمل كل واحدة منها احمالا مساويا اللاخرى فيقرع بينها كا لو أعتق عبديه مما ثم نسيه فان قال انكان أول ماتلدين ذكراً فانت طالق واحدة وانكان أنثى فانت طالق اثنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع سما شيء لانه لا أول فيها فلم توجد الصفة وان ولدتها دفعتين طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به الا على قول ابن حامد وقد ذكرناه

⁽ فصل) في تعليقه بالولادة إذا قال إن ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فانت طالق اثنتين فولدت ذكراً ثم أنثى طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به . ذكره أبو بكر لانالعدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق فلم يقع كما لو قال اذا مت فانت طالق ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن ابن حامد أنها تطلق لان زمن البينونة زمن الوقوع فلا تنافي بينها، والصحيح الاول لما ذكر نا وقد نص أحمد فيمن قال أنت طالق مع موتي انها لا تطلق فهذا أولى فان ولد تها دفعة واحدة طلقت ثلاثاً لوجود الشرطين .

⁽مسئلة) (فان أشكل كيفية وضعها وقعت واحدة بيقين ولغا ما زاد فلا تلزمه الثانيـة لانه مشكوك فيه والورع أن يلتزمها)

طالق ثلاثا أو طلقة ممها طلقة ان ، ويفارق ما اذا فرقها فأنها لانقع جميعاً وكذلك اذا عطف بعضها على بعض بحرف يقتضي الترتيب فان الاولى تغم قبل الثانية بمتنفى إيقاء، وههنا لانقع الاولى حين نطقه بها حتى يتم كلامه بدليل أنه لو الحقه استثماء أو شرطا أو صفة لحق به ولم يقع الاول مطافاً ولو كان يقع حين تلفظه لم يلحقه شيء من ذلك ، وإذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام المحكلام فأنه يقع عند تمام كلامه على الوج، الذي اقتضاء لفظه ، ولفظه يقتضي وقوع الطافقات الثلاث مجتمعات وهو معنى قول الخرقي لانه نسق أي غير مفترق، فان قبل انما وقف أول المحكلام على آخره مع الشرط والاستثماء لانه بقع إلا واحدة، قلما عليه ونقيين أنه وقع أول ما ليظ به ولذلك لو قال أنت طالق فه الإخرى ولا وجه بو وولو به تولو نمقب احداهما على الاخرى والمعلوف عليه شي واحدلو تعقبه شرط لعاد الى المعلوف المعلوف المعلوف عليه شي واحدلو تعقبه شرط لعاد الى المعلوف كلا بعده على المنابع عليها الها بالاخرى فلا يصح قيامها عليها

﴿ مسئلة ﴾ (ولا فرق بين أن تلدء حياً أو ميتا)

لانااشرط ولادة ذكر أو أنثى وقد وجد، لان العدة تنقضي به وتصبر به الجارية أم ولد كذلك هذا (فصل) إذا قل ان كنت حاملا بفلام فأنت طالق واحدة وان ولات انثى فأنت طالق اثنتين فولات غلاما كات حاملا به وقت ليمين تبينا نبها طلقت واحدة حين حلف وانقضت عدما بوضعه وان ولات اشى طافت ولادتها طلقتين واعتدت بانقرو، ، وان ولادت غلاما وجارية وكان الفلام أولما ولادة تبينا أنها طانت واحدة وبانت برضم الجارية ولم تطلق بها إلا على قول إن حامد وان كانت الجارية ولادت أولا طافت ثاراً واحدة بحمل الفدلام واثلتين بزلادة الجارية وانقضت عدمها بوضم الغلام.

(فصل) قان كان له أربع نسوة ، فقال كاما ولدت واحدة منكن فضر اثرها طوالق نولان دفعة واحدة طنقن كابن ثلاثا ثلاثاءوان ولدن في دفعات وقع بضرائر الأولى طلقة طافة فاذا ولدت الثانية بانت بوضم الولد ولم تطلق وهل يطلق سائرهن فيه احتمالان

[أحدها] لايقم بهن طلاق لانها الما انقضت عدنها بانت فلم يبقين ضرائر لها والزوج إنكا على بولادتها طلاق ضرائرها .

(فصل) قان قال أنت طالق طلقتين ونصفا فهي مندنا كالتي قبلها يقع الثلاث ، وقال مخ النو يقع طلفتان ، وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق وكرر ذلك ثلاثا غدخلت طافت ثلاثا في قول الجميع لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الثلاث دفعة واحدة ، وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار طلقت ثلاثا وبه قال ابو وسف رجمد وأصحاب الشافعي في أحد الوجهين وقال أبوحنيفة يقع واحدة لان الطلاق المعلق اذا وجدت الصفة يكون كأنه أوقعه في تلك الحال على صفته ولو أوقعه كذلك لم يقم إلا واحدة

ولنا انه وجد شرط وقوع ثلاث طلمَات غير مرتبات فوقع الثلاث كالتي قبلهـا، وان قال اذا دخلت الدار فأنت طالق طلفة معها علمنتان فدخلت طلقت ثلاثا وذكر مثلهذا بعض أصحابالشائعي ولم يحك عنهم فيه خلافا

(فصل) وان قال لغير مدخول بها أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار ، أوان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق م طالق ، أو ان دخلت فأنت طالق فطالق فلاخلت طلفت واحدة تبين بها فبانت بها ولم يقع غيرها وبهذا قال الشافي، وذهب القاضي الى أنها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أي حنيفة في الصورة الاولى لان ثم تفطع الاولى عما بعدها لانها المهلة فتكون الاولى موقعة والثانية معلنة بالشرط، وقال أبو يوسف ومحد لابقع حتى تدخل الدار فيقع بها ثلاث لان دخل الدار فائت طائق وطالق وطالق

(والوجه الثاني) يقم بمكل واحدة طلقة طائة لا بن ضرائرها في حال ولادتها ، فعلى هذا يقع بكل واحدة من اللتين لم يلدن طلقتان طلقتان و تبين هذا و قع بالوالدة الاولى طلقتان و المنالة بانت و في وقوع العلاق بالباقيتين وجهان ، فاذ قلنا يقع بهن طائت الرابعة ثلاثار الاولى طلقتين و الثانية والنالثة وليس فبهن من له رجمها إلا الاولى مالم تنفض عدتها واذا وللدت الرابعة لم تطاق واحدة منهن و تنفضي عدتها بذلك ، وان قال كاما وللدت واحدة منكن فسائر كن طوالق أو فباقيكر طوالق فكاما وللدت واحدة منهن وقع بها فيهن طائمة علما أن الثانية والثانية يقع الطلاق بباذبهن بولاد نهما حبنا وفي الأولى لا يتبع لانهن لم وبين الني تملمها أن الثانية والثانية يقع الطلاق بباذبهن بولاد نهما حبنا وفي الأولى لا يتبع لانهن لم يبقين ضرائرها وهبنا لم يعلقه بذلك وان قال كاما ولدت واحدة منكن فأنتن طوالق فكذلك إلا أنه من ضرائرها طلقة في المسئلة الثانية حاملا باثنتين فوضعت اللالي منهم الثانية أو كانات حاللا واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أو كانات حاللا واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أو كانات حاللا واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أو كانات حاللا واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أم كاما وضعت واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أم كاما ولدت واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الثانية أم كاما ولدت واحدة منكا فأنتها طالقتان ، فولدت إحداهما يوم الحديس طلقتا إذا كان له زوجتان فقال كلما ولدت واحدة منكا فأنتها طالقتان ، فولدت إحداهما يوم الحديس طلقتا

ولنا أن ثم العطف وفيها ترتيب فتعانت التطليقات كلها بالدخول لان العطف لا يمنع تعابق الشرط بالمعطوف عليه وبجب النرتيب فيها كما يجب لو لم يعلقه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى تلي الشرط فلم يجر وقوعها بدونه كما لو لم يعطف عابها ، ولانه جعل الاولى جزاء الشرط وعقبه اياها بفاء التعقيب الموضوعة الجزاء فلم بجر تقديها غليه كسائر نظائره ، ولانه لو قال أن دخل ذيد هاري فأعطه درها لم يجز أن يعطيه قبل دخوله فكذا ههذا وما ذكروه تحكم ايس له شاهد في اللغة ولا أصل في الشرع

(فصل) وإن قال لمدخول بها ان دخات الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق لم يقع بهاشي وحتى مدخل الدار فنقع بها اللاث وبهذا ذل الشاخي وأبو يوسف ومحد: وذهب القاضي الى وقوع طلقتين في الحال وتبقى الثالثة معلقة بالدخول وهو ظاهر الفساد فانه يجمل الشرط المتقدم المعطوف دون المعطوف عليه وبعلق به ما يعد عنه دون ما يايه وبجمل جزاء مالم توجد فيه الفاء التي يجازى بها دون ما مدجدت فيه تحكما لا يعرف عليه دليل ولا نعلم له نظيراً ، وإن قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فطائق فدخلت طلقت ثلاثًا في قولهم جميعا

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق ثلاثا وهو ينوي واحدة فهي ثلاث)

وجملة ذلك أن الرجل اذا قال لامرأنه أنت طالق ثلاثا نهي ثلاث وإن نوى واحدة لأنعلم فيه

جميعا ثم ولدت الثانية يوم الجملة بانت وانقضت عديها ولم تطاق وطانت الاولى ثانية فان كانتكل واحدة منها حا لا باثنين طافقا بوضع الثانية طافة أيضاء ثم إذا ولدت الاولى تمام حلمها انقضت عديما به وطافت الثانية ثلاثا فاذا وضعت الثانية تمام حلمها انقضت عديمها به

(فصل) في تعاية، بالطلاق اذا قال اذا طلقتك فأنت طاق ثم قال أنت طالق وقعت واحدة بالمباشرة واخرى بالصفة ان كات مدخولا بها لانه جال تطليقها شرطالوقوع طلاقها بالخاوجدالشرط وقع الطلاق، وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم نقع الثانية لانه لاعدة عليها ولا يمكن وجعمها فلا يقم طلاقها الا بائنا ولا يقع الطلاق بالبائن فان قال عنيت بقولي هذا أنك تكونين طالفا بما أوقعته عليك ولم أدد طلاقا سوى ما باشرتك به دين وهل يقبل في الحكم، يخرج على دوايتين

[احداهما] لا يقبل وهو مذهب الشاؤمي لائه خلاف الظاهر أذ الظاهر أن هذا تعلم الطالاق بشرط الطلاق ولان اخباره اياها برقرع والاؤه بها لا فائدة فيه

(والرجه الثاني ايتبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كما لو قال أنت طالق أنت طالق، وقال أردت بالثاني النأ كبد أو افهامها .

(مسئلة) (اذا قال اذا طامنك وانت طالق ثم قال ان قت فانت طالق فقامت طلقت بقيامها

خلافا لان الانظ صريح في الثلاث والنية لا تمارض الصريح لانها أضعف من الانظواد الكلا لعمل بمجردها والصريح قوي يعمل بمجرده من غير ذية فلا يمارض القوي بالضعيف كاللايمارض النص بالقياس ولان النية أنما تعمل في صرف اللفظ الى بعض محتملاته والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة فقد نوى مالا يحتمله فلا يصح كالوقال له على ثلاثة ذراهم وقال أردت واحداً

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان طاق واحدة وهو ينوي ثلاثا فهي واحدة)

أما اذا قال أنت طالق واحدة و وى اثلاث لم يتم إلا واحدة لان لفظه لا محتمل أكثر منها ، فاذا نوى الملاق فقد نوى م لا محتمله لفظه فلو وقع أكثر من ذاك لوقع بمجرد النية ومجرد النية لايقع بها طلاق ، وقال أصحاب الشانعي في أحد الوجهين يقم ثلاث لانه محتمل واحدة معها اثنتان وهذا فاسد فان قوله معها أثنتان لا يؤديه معنى الواحدة ولا محتمله فنيته فيه فية مجردة الا تعمل كا فو نوى العالاق من غير لفظ ، وأما اذا قال أنت طالق ونوى ثلاثًا فهذا فيه روايتان

(احداهما) لايقع الا واحدة وهو قول الحسن وعرو بن دينار والموري والاوزاعي وأسحاب الرأي لان هذا كل ظ لايتضمن عدداً ولا بينونة الم تقع به الثلاث كا لوقال أنت طالق واحدة ، بيانه أن قوله أنت طالق اخبار عن صفة هي عليها فلم يتضمن العدد كفوله قائة وحائض وطاهر

ثم طقت بالصفة أخرى لانه قد طاقها بعد عقد الصفة لان الصفة تطليقة لها وتعليقه الطلاقها يقيا مااذاً اتصل به القيام تطلبق لها .

(مسئلة) (ولو قال اولا ان قمت فانت طالق ثم قال ان طلقتك فانت طالق نقاءت طلفت بالقيام واحدة ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها بعد ذلك)

لان هذا يقتضي ابتداء ايفاع وقوع الطلاق مهنا بالقيام أنما هو وقوع بصفة سابقة تعقد الطلاق شرطا فرمستاة ﴿ ولو قال ان قمت القيام أنه المناه عليك طلاقي فأنت طالق فقاءت طلفت بالقيام ثم تطلق اثنانية بوقوع الطلاق عليها ان كانت مدخولا بها لان الطلاق الواقع بها طلاقه فقدو جدت الصفة (مسئلة) (وان فال كما طلقتك فانت طالق فهذا حرف يقتضي التكرار)

فاذا قال لها بعد أنتطالق طلقت طلقتين احداهما بالمباشرة والاخرى بالصفة ولا تقع ثالثة لان النائية لم تذيع بإيقاعه بعد عقد الصفة لان قوله كلما طلقتك يقنضي كلما أوقعت عليك الطلاق، وهذا يفتضي تجديد إيقاع طلاق بعد هذا القول وأنما وقعت النائية بهذا القول، وأن قال لها بعد عقد الصفة أن خرجت فانت طالق فخرجت طلقت بالحروج طلقة وبالصفة أخرى لانه قد طلقها ولم تقع الثالثة فان قال لها كلما أوقعت عليك طلاقي فانت طالق نهو كقوله كلما طلقتك نانت طالق، وذكر القاضي في هذه أنه اذا وقع عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله اذا أوقعت عليك طلاقاً فانت طالق لم تطلق

(والرواية الثانية) إذا نوى ثلاثا وقع الثلاث وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وابن المنذر لابه لفظ لو قرن به لفظ الثلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالكنايات ولانه نوى بلفظه ما متحتمله فوقع ذلك به كالكناية و بيان احمال الفظ المعدد أنه يصح تفسيره به فيقول أنت طالق ثلاثا ولان قوله طالق اسم فاعل واسم الفاعل يقتضي المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدرية على القليل والكثير ، وفارق قوله أنت حائض وطاهر لان الحيض والعابر لا يمكن نعدده في حقها والطلاق يمكن تعدده (فصل) فان قال أنت طالق طلافا ونوى ثلاثا وقع لانه صرح بالمصدر والمصدر يقع على القليل والكثير فقد نوى بافظه ما محتمله وان نوى واحدة فعي واحدة وان أطلق فعي واحدة لانه اليقين ، وان قال أنت طالق الطلاق وتع ما نواه وان لم ينو شيئا فحكى فيها القاضي روايتين (إحداهم) اليقين ، وان قال أنت طالق الطلاق وتع ما نواه وان لم ينو شيئا فحكى فيها القاضي روايتين (إحداهم) ثلاث (والثانية) أنها واحدة لانه محتمل أن تعود الالف واللام إلى معهود يريد الطلاق الذي أوقعته ولان اللام في أميا. الاجناس تستعمل أن تعود الالف واللام إلى معهود يريد الطلاق الذي أوقعته على الطلاق الذي المناه و واخته على الطلاق الذي أوقعته على الطلاق الذي اللام في أميا. اللاجناس تستعمل أن تعود الالف واللام إلى معهود يريد الطلاق الذي أوقعته على الطلاق الذي اللام في أميا. الاجناس ولا يفهم منه الاستفراق فعند ذلك لا يحمل على التعميم إلا بنية صارفة اليه عايراد به ذلك الجنس ولا يفهم منه الاستفراق فعند ذلك لا يحمل على التعميم إلا بنية صارفة اليه على وهكذا لو قال لامرأته أنت الطلاق نان أحد قال ان أراد ثلاثا نعي ثلاث وان نوى واحدة فعي

لان ذلك ليس بايقاع منه . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وفيه نظر فانه قد أوقع الطلاق عليها بشرط فاذا وجد الشرط فهو الموقع للطلاق عليها فلا فرق بين هذا وبين قوله اذا طلقتك فانت طالق مروقع عليها طلاقه بمباشرة أو سبب أو بصفة عقدها بعد ذلك أرقبله طلقت ثلاثاً لأن الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة

(فصل)فان قال لها انخرجت فأنت طالق ثم قال كلماوقع عليك طلاقي فانت طالق ثم خرجت وقع عليها طلقة بالحروج ثم وقعت عليها النانية بوقوع الاولى ثم وقعت النالة بوقوع الثانية لان كلما تقتضي التكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكيفا وقع يفتضي وقوع أخرى ولو قال لها اذا طلقتك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت ثلاثاً واحدة بالمباشرة واثنين بالصفتين لان تطليقه لها يشتمل على الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع طلاقه ولانه اذا قال أنت طالق طلقت بالمباشرة واحدة فتطلق الثانية بكونه طلقها وذلك طلاق منه واقع عايها فتطلق به الثالثة وهذا كله في المدخول بها فاما غير المدخول بها فلا تطلق الا واحدة في جميع هذا . وهذا كله مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل) فان قال كما طلقتك طلاقاً املك فيه رجمتك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت اثنتين (احداهما)بالمباشرة (والاخرى) بالصفة الا أن تكون الطلقة بعوضاً و في غير مدخول بها فلايقع (المغنى والشرح المكبر) (الجزء الثامن)

و احدة وان لم ينو شيئا فكلام أحد يتتضي أن تكون ثلاثا لانه قال أنت اطلاق فهذا قد بين أي شيء بقي هي ثلاث ، وهذا اختيار أبي بكر ومخرج نيها انهاو احدة بنا، على المسئلة قبلهاروجه القولين ماتفدم ، وممايبين انه يراد بها الواحدة قول الشاعر

فأنت الطلاق وأنت الطلاق وأنت الطلاق ألائا تماما

فجمل المكرر ثلاثا ولوكان الاستفراق لكان ذلك نسعا

(فصل) ولوقال الطلاق بلزمي أو الطلاق لي لازم فهو صريح فانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وقالوا إذا عقل الصبي الطلاق فطاق لزمه . ولهابهم أرادوا لزمه حكه فحذفوا المضاف وأفاموا المضاف اليه مقامه ثم اشهر ذلك حتى صار من الامها. العرفية وانغمرت الحقيقة فيه ويقع به مانواه من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وإن أطلق ففيه روايتان وجهها ما نقدم ، وان قال على الطلاق فهو بمثابة قوله : الطلاق بازمني لان من لزمه شي. فهو عليه كالدين ، وقد اشتهر استمال هذا في إبقاع الطلاق ويخرج فيه في حالة الاطلاق الروايتان هل هو ثلاث أو واحدة ؟ والأشبه في هذا جميمه أن يكون واحدة لان أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثا ولا يعلمون أن الالفواللام للاستغراق ولهذا ينكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثا ولا يعتقد أو المدة في ظنهم واحدة فلا يريدون الا ما يعتقدونه مقتضى الفظ في ظنهم واحدة فلا يريدون الا ما يعتقدونه مقتضى الفظهم فيصير كأنهم نووا الواحدة

بها ثانية لانها تبين بالطلقة التي باشرها بها فلا علما رجعتها فان طلقها ثنتين طلقت الثالثة ، وقال أبو بكر :قيل تطلق وقيل لا تطلق واختياري أنها تطلق ، وقال أصحابالشافعي لا تطلق الثالثة لانالو أوقعناها لم يملك الرجعة ولم يوجد شرط طلاقها فيفضي ذلك الى الدور فنسقطه بمنع وقوعه

ولنا أنه طلاق لم يكمل به العدد بغير عوض في مدخول بها فتقع التي بعدها كالاولى وامتناع الرجعة ههذا لعجزه عنها لا لعدم الملك كما لو طلقها واحدة وأغمي عليه عقيبها وان النانية تقع وان امتنعت الرجعة لعجزه عنها وان كان الطلاق بعوض أو في غير المدخول بها لم يقع الا الطلقة الذي باشرها بها لانه لا يملك رجعتها وان قال كما وتع عليك طلاق أملك فيه رجعتك فانت طالق ثم وقع عليها طلقة بالمباشرة أو صفة طلقت ثلاثاً وعندهم لا تطلق لما ذكرنا في التي قبلها ولو قال لامرأ تعاذا طلقتك طلاقا أملك فيه الرجعة فانت طالق فانت طالق فأنت طالق ثلاثاً ثم طلقها طلقت ثلاثاً ، وقال المزني لا تطلق وهو قياس قول أصحاب الشافعي لما تقدم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال كلا وقع عليك طلاقي أر ان وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله ثلاثاً ثم قال أنت طالق فلا نص فيها)

وقال أبو بكر والفاضي تطلق ثلاثاً واحدة بالمباشرة واثنتان بالمعلق، وهو قياس تول الشافعي وبمض أصحابه، وقال ابن عقيل تطلق بالطلاق المنجز ويلنوا المعلق لانه طلاق في زمن ماض،وقال

(فصل) وإن قال أنت طالق السنة طلقت واحدة في وقت السنة ، وذهب أبو حنيفة الى انها تطلق ثلاثا في المناه منه على إن هذا هو السنة وقد بينا إن طلاق السنة واحدة في طهر لم يصبها فيه أيضا إلا أن ينوي لم يصبها فيه أيضا الا أن ينوي الثلاث فتكون ثلاثا لانه ذكر المصدر والمصدر يقم على الكثير والقليل بخلاف التي قباها

(فصل ران قال العجمي بهشم لبسيار طافت امرأة ثلاثا نص عليه أحد لان معناه أنت طالق كثيرا ، وان قال بهشم فجسبت طافت واحدة إلا أن ينوي ثلاثا فتكون ثلاثا ، نص عليه أحد في رواية ابن منصور ، وقال القساضي ، يتخرج فيسه روايتسان بنساء على قوله : أنت طالق لان هذا صربح وذاك صربح فها سوا ، والصحيد انه يتم ما نواه لان معناها خليتك، وخليتك يقم بهامانواه وكذاه بناو إعاصارت صربحة لشهرة استعالماني الطلاق و تعينهاله وذلك لا ينفي معناها ولا يتم بهامانواه وكذاه أراده وان قال فارقتك أوسر حتك ونوى واحدة أو أطلق فهي واحدة وان نوى ثلاثانهي ثلاث لانه فعل يمكن أن يعبر به عن الفليل والكثير وكذلك لو قال طافتك

(فصل) ولا يقع الطلاق بفير لفظ الطلاق إلا في موضعين (أحدهما) مر لايقدر على الكلام كالاخرس اذا طاق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لأنه لاطريق إلى الطلاق إلا بالاشارة فقامت اشارته مقام الكلام من غير نية

أبو العباس بنسر بج وبعض الشافعية لا تطلق أبداً لان وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها فاثباتها يؤدي الى نفيها فلا تثبت ولان ايقاعها يفضي الى الدور لانها اذا وقعت وقلت مناع وقوعها وقوعها وما افضى الى الدور وجب قطعه من أصله

ولنا انه طلاق من مكلف مختار في محل لذكاح صحيح فيجب ان يقم كالو لم يمقدهذه الصفة ولان عمومات النصوص تقتضي وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وقوله تعالى (والمطلقات يقرص با فسهن ثلاثة قروء) وكذلك سائر النصوص ولان الله تعمالى شرع الطلاق الصاحة تتعلق به وما ذكروه عنيه بالكلية وتبطل مشروعيته وتفوت مصلحته فلا مجود ذلك بمجرد الرأي والتحكم وما ذكروه غير مسلم فاما اذا قلنالا يقيم الطلاق المعلق فله وجه لانه أو قعه في زمن ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقيم كما لو قال انت طالق قبل قدوم زيد بيوم فقدم في أيوم ولانه جعل الطلقة الوافعة شرطاً لوقوع الثلاث ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لا يمنع من وقوع الطلقة المباشرة ولا يفضي الحدور ولا غيره وان قلنا بوقوع الثلاث فوجهه انه وصف الطلاق من وقوع الطلاق كما لو قال انت طالق طلقة لانلز مك ولا تنقص عدد طلاقك أو قال اللا يستحيل وصفه به فلفت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال انت طالق طلقة بالشرط يقتضى عدد طلاقك أو قال اللا يسته انت طالق للسنة أو للبدعة وبيان استحالته ان تعليقه بالفاء في قوله فانت طالق وقوعه بعده لان الشرط بتقدم مشروطه ولذلك لو اطلق لوقع بعده و تعقيبه بالفاء في قوله فانت طالق وقوعه بعده لان الشرط بتقدم مشروطه ولذلك لو اطلق لوقع بعده و تعقيبه بالفاء في قوله فانت طالق

كانكاح فأما القادر فلا يصح طلاقه بالاشارة كالايصح تكاحه مها فان أشار الاخرس باصابعه الثلاث الى الطلاق طلقت ثلاثًا لأن اشارته جرت مجرى نماق غيره وأوقال الناطق أنت طالق وأشار بأصابمه الالاث لم يعم الا واحدة لان اشارته لانكني ، وإن قال أنت طالق هكذا وأشار باصابه ، الثلاث طانت ثلاثًا لان قوله هكذا تصريح بالتشبية بالاصابع في العدد وذلك يصاح بيامًا كما قال النبي عَيْشِيْنَة « الشهر هكذاوهكذاو هكذا » وأشار ببدمرة ثلاثين ومرة تسما وعشر بن وانقال أردت الاشارة بالاصبمين المقبوضتين قبل منه لانه محتمل مايدعيه (الموضم اثناني اذا كتب الطلاق نان نواه طلقت زوجته ومهذا فالالشعبي والنخعي والزهري والحبكم وأبو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافعي ، وذكر بعض أصحابه أن له قولا آخر أنه لايقع به طلاق ، وان نواه لانه فعدل من قادر على التطلبق فل يتم به الطلاق كالاشارة

ولنا أن الـكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذ أنى فيها بالطلاق وفهم منها ونواه وقع كالمفظ ولان المكنابة نقرم مقام قول المكاتب بدلالة أن النبي والمالي كان مأمورا بتبايع رسالته فحصل ذلك في حق البعض بالنول وفي حق آخرين بالـكتابة الى ملوك الاطراف ولان كتاب القاضى يقوم مقام لفظه في اثبات الديون والحقوق فاما ان كتب ذلك من غير نية فقال أبو الخطاب قد خرجها القاضي الشريف في الارشاد على روايتين (احداهما) يقع ودو قول الشميي والنخبي والزهري والحسكم لمَّا

يقتضي كونه عقيبه وكون الطلاق المعلق قبله بعده محال لايصح الوصف بهفلغت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال ان طلقتك فأنت طالق ثلاثاً لاتلزمك ثم يبطل ماذكروه بقوله اذا أنفسخ نكاحك فانت طالق قبله الاثاً ثم وجد مايفسخ نـكاحها من رضاع او ردة او وط. امها أو ابنتها بشبهة فانه يرد ماذكرو. ولا خلاف في الفساخ النكاح قال القاضي ماذكرو. ذريعة الى أن لايقع عليها الطلاق جملة وان قال انت طالق ثلاثاً قبيل وقوع طلاقي بك واحدة أو أنت طالق اليوم ثلاثا او طلقتك غداً واحدة فالكلام عايها منوجه آخر وهو واردعلى المسئلتينجميعاًوذلكانالطلقة الموقعة يقتضىوقوعها وقوع مالايتصور وقوعها معه فيجب ان يقضى بوقوعالطلقةالموقعةدونماتملق بها لان ماتعلق بها تابح ولابجوز إبطال المتبوع لامتناع حصولالتبع فيبطل التابع وحده كمالو قال في مرضه أذا اعتقت سالمانغانم حر والم يخرج من ثلثه الا احدها فان سالما يعتق وحده ولا يقرع بينهمالان ذلك ربما ادى الى عتق المشروط دون الشرطوذلك غير جائز ولافرق بين ان يقول فغانم معه أو قبله أو بعده او يطلق كذا ههنا

(فصل) اذا قال ان طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال ان طلقت عمرة فحفصة طالق ثم طلق حفصة طلقنا معاً حفصة بالمباشرة وعمرة بالصفة ولم نزدكل واحدة منهما على طلقة وان بدأ بطلاق عمرة طلقت طلقتين وطلقت حفصة طلقة واحدة لانه أذا طلق حفصة طلقت بالصفة لكونه علق طلاقها على طلاق حفصة ولم يعدعلى حفصة طلاق آخر لانه ما احدث في عمرة طلاقا انماطلقت بالصفة السابقة

ذكرنا (والثانية) لا يقع الا بذية وهر قول أبي حنيفة ومائليم ومنصر ص الشافي لان الكتابة محتماة فانه يقصد بها نجر بة القلم وتجريد الخط وغم الاهل فلم بقع من غير نية ككمايات الطلاق فان نوى بذلك تجريد خطه أو تجربة قلمه لم بقع لانه لو نوى بالافظ غير الايقاع لم يقم فالكتابة أولى واذا ادى ذلك دين فيا ببنه وبين الله تمالى ويتبل أيضا في الحسكم في أصح الوجهين لانه يقبل ذلك في اللفظ الصربح في أحد الوجهين فهبنا مع أنه ليس بلفظ أولى ، وان قال نويت غم أهلى فقد قال في رواية أبي طالب فيمن كتب طلاق زوجته ونوى الطلاق وقم ، وان أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أبي طالب فيمن كتب طلاق زوجته ونوى الطلاق وقم ، وان أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أبي طالب فيمن أنه يؤاخذ به لقول الذبي عليه الله عنها أبه أبي طلاق يوتم عما حدثت به أنفسها مالم تكلم أو تعمل به وظلاقه كا أو قال أنت طالق بريد به غمها ومحتمل أن لا يقم لانه أراد غم أهله بتوهم الطلاق دون طلاقه كا أو قال أنت طالق بريد به غمها ومحتمل أن لا يقم لانه أراد غم أهله بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناوبا للطلاق والخبر أنما يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به أو السكلام، وهذا لم ينو طلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وان كنبه بشيء لايببن مثل ان كتبه باصبعه على وسادة أو في الهواء فظاهر كلام احمد أنه لا يقع ، وقال ابر حفص العكبري يقع ، ورواه الاثرم عن الشعبى لانه كتب حروف الطلاق فأشبه مالو كتبه بشيء يبين ، والاول أولى لان السكتابة التي لانبين كالهمس بالنم يما لا يتبين وثم لايقع فهمنا أولى

على تعليقه طلاقها وان بدأ بطلاق عمرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاق عمرة ووقوع الطلاق بها تطليق منه لها لانه احدث فيه طلاقا بتعليقه طلاقها على تطايق عمرة بعد قوله ان طلقت حفصة فعمرة طالق ومتى وجدالتعايق والوقوع معا فهو تطليق فان وجدامعاً بعد تعليق الطلاق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلاقها وطلاق عمرة ههذا معلق بطلاقها فوجب القول بوقوعه ولوقال لعمرة كالطلقت حفصة طلقة واحدة وان طلق لحفصة كالماطقت عمرة فانتطالق عماله العمرة انتطالق طالقت طلقتين وطلقت حفصة طلقة واحدة وان طلق حفصة ابتداه لم يقم بكل واحدة منهما الاطلقة لان هذه المسئلة كالتي فبلها سواه فانه بدأ بطلاق عمرة على تطليق حفصة عالق تم طلق حفصة على تطليق عمرة ولوقال لعمرة ان طلقت فعمرة طالق تم طلقت كل واحدة منها طلقة فعمرة طلقة ، وان طلق عمرة طلقت كل واحدة منها طلقت في المجرد ولو قال لاحدى ووجيه كالمطلقة وان طلق النانية طلقة ، وان طلق النانية طلقت كل واحدة منها طلقة ، وان كلما طلقت فضرتك طالق تم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت كل واحدة منها طلقة ، وان قال كلما طلقتك فضرتك طالق تم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت كل واحدة منها طلقة ، وان طلق النانية طلقت فضرتك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وإن طلق الذلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وون طلقة النانية طلقة على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وإن طلق الذلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى

(فسل) اذا كتب لزوجته أنت طالنى ثم استد فكنب اذا أتاك كتابي أوعلقه بشرط أو استشاء وكان في حالى كتابة للطلاق مريداً للشرط لم يتع طلاقه في الحال لانه لم بنو الطلاق في الحال بل لواه في وقت آخر ، وأن كان نوى الطلاق في الحال غير معلق بشرط طلقت العدال وأن لم ينو شيئا وقلنا أن الطانى يقع به الطلاق الظرنا قان كان استمدادا لحاجة أو عادة لم يقع طلاق قبل وجود الشرط لانه لو قال أنت طالق ثم أدركه النفس أو شي. يسكنه فسكت الذلك ثم أنى بشرط تماقى به قالكتابة أولى وإن استمد لغير حاجة ولا عادة وقع الطلاق كا لو سكت بعد قوله أنت طالق الهبر حاجة ثم ذكر شرطا ، وإن قال النبي كتبه مريداً الشرط فقياس قول أصحابنا أنها لا نطلق قبل الشرط الا أنه يدين وأن وصل اليها الكتاب أو لم يصل وعاسهامن وهل يقبل في الحكم ؟ على وجهبن بناه على قولهم فيمن قال أنت طالق ثم قال أردت تعليقه على شرط وأن كتب الى امرأه أما بعد فأنت طالق طلنت في الحال سوا، وصل اليها الكتاب أو لم يصل وعاسهامن حين كتبه ، وأن كتب اليها أذا وصلك كتابي فأنت طالق فأناها الكتاب طافت عند وصوله اليهاءوان ضاع ولم يصلها لم تطلق لان الشرط وصوله ، وأن ذهبت كتابته بمحو أو غيره ووصل الكاغد ام تطلق لانه ايس بكتاب وكذلك أن انطبس مافيه لعرق أو غيره لان الكتاب عبارة عما فيه الكتابة ، وأن ذهبت حواشيه أو تخرق منه شي و لايخرجه عن كونه كتابا ووصل باقيه طلقت لان الباقي كتاب رأن كنور بعض مافيه الكتابة سوى مافيه ذكر الطلاق فوصل طلقت لان الاسم باق فينصرف الاسم اليه تخرق بعض مافيه الكتابة سوى مافيه ذكر الطلاق فوصل طلقت لان الاسم باق فينصرف الاسم اليه

(فصل) فان كان له ثلاث نسوة فقال ان طلقت زينب نعمرة طالق ، وان طلقت عمرة فحفصة طالق ، وان طلقت عمرة ولم تطلق حفصة لانه ما أحدث في عمرة طلاقاً بعد تعليق طلاق حفصة بتطايقها ، وانما طلقت بالصفة السابقة على ذلك فيكون وقوعا للطلاق وليس بتطليق ، وان طلق عمرة طلقت حفصة ولم تطلق زينب لذلك ، وان طلق حفصة طلقت زينب ثم طلقت حفصة فيقدم الطلاق بإلىلاث لانه أحدث في زبنب طلاقاً بعد تعليقه طلاق عمرة بتطليقها فكان وقوع الطلاق بزينب تطليقا وطلقت به عمرة نخلاف غيرها ولو قال لزينب ان طلقت عمرة فانت طالق ثم قال لومرة ان طلقت حفصة فانت طالق ثم قال لحفصة ان طلقت زينب فانت طالق ثم طلق زينب طلق النلاث زينب بالمباشرة وحفصة بالصفة ووقوع الطلاق بمحفصة تطليق فانت طالق ثم طلق أخدث فيها طلاقاً بتعليقه طلاقها شرط طلاق عمرة فتطلق به أيضاً والدليل على أنه تطليق لحفصة انه أحدث فيها طلاقاً تطليق وقد وجدا معاً بعد جمل تطليقها صفح والنعليق مع شرطه بتعليقه وان طلق حفصة وان طلق حفصة وان طلق حفصة طاقت هي وعمرة ولم تطلق زينب لما ذكرنا في المسئلة التي قبلها ، وان تطلق حفصة وان طلق حفصة وان طلق عمرة منهن طلقة واحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلاقاً انها طلقتا بالصفة على تعليق قالمة كل واحدة منهن طلقة واحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلاقاً انها طلقتا بالصفة على تعليق قالمة كل واحدة منهن طلقة واحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلاقاً انها طلقتا بالصفة على تعليق

وان تخرق مافيه ذكر الطلاق فذهب ووصل باقيه لم تطنق لان المنصود ذاهب فان قال لما اذا أناك طلاقي فأنت طالق ثم كنب البها اذا أناك كتابي فأنت طالق اأناها الكتاب طاقت طاقتين لوجود الصفتين في عجى الكتاب قان قال أردت اذا أناك كتابي فأنت طالق بذاك الطلاق الذي علقته دين وهل يقبل في الحبيج ? يخرج على روايتين

(فصل) ولا يثبت الكناب بالطلاق الا بشاهد بن عداين أن دنا كنا به ، قال أحد في رواية حرب في امرأه أتاها كناب زوجها بخطه وخاَّمه بالطلاق لانتزوج حتى بشهدعندها شهود عدول قبل له فان شهد حامل الكتاب ؟ قال لا الا شاهدان فلم يقبل قول حامل الكتاب وحده حتى يشهد معــه غيره لان الكتب المئبتة الحتوق لانتبت الا بشاهدين ككتاب أنقاضي وظاهر كلام احدأن الكتاب بثبت عندها بشهادتها ببن يديها وان لم يشهدا به عند الحاكم لانأثر في حقها في العدة وجراز العزوج بعد انقضائها رهذا معنى بختص به لايثبت به حق على الغبر فاكتفى فيه بسماعها الشهاده ، ولو شهد شاهدان أن هذا خط فلان لم يقبل لأن الحط بشبه به ونزءر ولهذا لم بقبله الحاكم ، واو اكتنى عمرفة الخط لاكتني معرفتها له من غير شهادة

وذكر القاضي أنه لايصح شهادة الشاهدين حتى بشاهداه يكتبه ثم لايغيب عنها حتى يؤديا الشهادة وهذا مذهب الشانعي والصحيح أن هذا ليس بشرط فان كناب القاضي لايشترط فيه ذلك فهذا أولى

الطلاق بتطليقهما وأن طلق عمرة طلقت زينب طلقة وطلقت عمرة وحفصة كل وأحدة منهما طلقتين لان عمرة طاقت وأحدة بالمباشرة وطلقت زبنب وحنصة بطلاقهاواحدةواحدةوطلاق ينب تطليق لها لآنه وقع بها بصفة أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقهما بتطليقها فعاد على حفصة وعمرة بذلك طلقتان ولم يند على زينب بطلاقهما طلاق لما تقدم وأن طلق حنصة طلقت ثلائماً لأنها طلقتواحدة بالمباشرة وطاقت بها ضرتاها ووقوع الطلاق بكل واحدة منهما تطليق لإنه بصفة أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقها بطلاقهما فعاد عليها من طلاق كل واحدة منهم طلقة فكمل لها ثلاث وطلقت عمرة طلقتين واحدة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زبنب لانه تطليق لزينب على ما ذكرنا. وطلقت زينب وأحدة لأن طلاق ضرتيها بالصفة ليس بتطليق في حقها وأن قال لكل وأحدة منهن كما طلقت أحدى ضرتيك فانت طالق ثم طلق الاولى طلقت ثلاثاً وطلقت النانية طلقتين والثالثة طلقة واحدة لان تطليقه الاولى شرط اطلاق ضرتيها ووقوع الطلاق مهما تطليق بالنسبة اليها لكونه واقعا بصفة احدثها بعد تعليق طلاقها طلاقهما فعاد عليها من تطليق كل واحدة منهما طلقة فكمل لها الثلاث وعاد على الثانية من طلاق النا لئة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على أنا لئه من طلاقهما الواقع بالصفهشي. لانه ليس بتطليق في حقهما وأن طلق أثانية طلقت أيضا طلقين وطلقت الاولى ثلاثا والثالثه طلقةوان طلق النالثة طلقت الاولى طلقتين وطلق كل واحدة من البافيتين طلقة طلقة

وقد يكون صاحب الكتاب لايعرف الكتابة وانما يستنيب فيهـا وقد يستنيب فيها من يعرفها بل متى أناها بكتاب وقرأه عليها وقال هذا كناني كان لهما أن يشهدا به

﴿ باب الطلاق بالحساب ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لها نصنك طالق أو يدك أو عضو من أعضائك طالق أو قال لها آنت طالق نصف تطليقة أو ربع تطليقة وقدت بها واحدة)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين: (أحدهما) أنهاذا طق جزء امنها (والثني) اذا طلق جزءا من طلقة أما الاول فانه متى المرأة جزءا من أجزائها الثابتة طلقت كلها سواء كان جزءاً شائما كنصفها أوسدسها أوجزءا من المن جزء منها أو جزء امعينا كيدها أو رأسها أو أصبحها وهذا قول الحسن ومذهب الشافعي وأبي ثور وابن القاسم صاحب ماك ومذهب أصحاب الرأي الا أنهان أضافه الى جزء شائع أو واحد من أعضا خمسة : الرأس ، والوجه ، والرقبة ، والظهر ، والفرج طانت ، وإن أضافه الى جزء معين غير هدفه الحذة لم تطاق لانه جزء تبقى الجلة منه بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجلة فلم تطاق المرأة باضافة الطلاق اليه كالسن والظفر

(فصل) وإن قال لامرأته إن طلقتك فعبدي حرثم قال لعبده إن قمت فامرأتي طالق فقام طلقت المرأة وعتق العبد ولو الله لعبده إن قمت فامرأني طالق ثم قال لامرأته إن طبقتك فعبدي حرفقام العبد طلقت المرأة ولم يعتق العبد لان وقوع الطلاق بالصفة إنا يكون تطليقا مع وجود الصفة ففي الصورة الاولى وجدت الصفة والوقوع بعد قوله إن طلقتك فعبدي حروفي الصورة الاخرى لم يوجد بعد ذلك إلا الوقوع وحده وكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعتق العبد ولو قال لعبده أن اعتقلك فامرأني طالق ثم قال لامرأته أن حلفت بطلاقك فعبدي حرثم قال لعبده أن لم أضربك فامرأني طالق عتق العبد وطلقت المرأة.

و مسئلة ﴾ (وان قال لنسائه الاربع ايتكن وقع عليها طلاقي فصواحبها طوالق ثم وقع على احداهن طلاقه طلق الجميع ثلاثا)

لانه اذا وقع طلاقه على واحدة وقع على صواحها ووقوعه على واحدة منهن يقتضي وقوعه على صواحبها فيتسلسلالوقوع عليهن الى ان تكمل النلاث لكل واحدة سنهن

ومسئلة (وانقال كالطلقت واحدة منكن فعبد من عبيدي حر وكالطلقت اثنتين فعبد ان حران وكالم طلقت الدين فعبد ان حران وكالم طلقت الان الم المائة فلائة احرار وكالمطلقة أربعا فأربعة أحرار ثم طلق الاربع مجتمعات اومتفرقات عتق خمسة عشر عبداً) وقيل يعتق عشرة بالواحدة واحد وبالثانية اثنان وباللاث ثلاثة وبالاربع أربعة وهذا غير صحيح فان

ولنا أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح أشبه الجزءالشائع والاعضاء الحدة ولانها أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح أشبه الجزءالشائع والاعضاء الحم التحريم ولانها جملة لانتبعض في الحل والحرمة وجد فيها مايقتضي النحريم والأباحة على والشعر والظفر ليس كا لو اشترك مسلم ومجوسي في قنل صيد، وفارق ماقاسوا عليه فانه ليس بثابت والشعر والظفر ليس بثابت فانهما يزولان ويخرج غيرهما ولا ينقض مسها الطهارة

(الفصل) الثاني) اذا طلقها نصف تطلبقة أو جزءًا منها، وأن قل فأنه يقع بها طلقة كاملة في قول عامة أهل العلم على عامة أهل العلم الا داود قال: لانطاق بذلك قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أنها تطلق بذلك منه م الشعبي والحارث المكلي والزعري وقتادة والشاني وأصحاب الرأي وأبو عبيد قال أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق وذلك لان ذكر بعض مالا يتبعض ذكر لجيعه كما لو قال نصفك طالق

(فصل ا فان قال أنت طالق نصفي طالمة وقدت طافة لان نصفي الشي. كله ، وان قال ثلاثة أنصاف طافة طافة طافة والشيء كله ، وان قال ثلاثة أنصاف طابة ونصف فكل النصف فصارا طافة بن وهذا وج، لاصحاب الشاخي رلهم رجا آخر أنها لا طان إلا واحدة لانه جمل الأنصاف من طافة واحدة في مقط ما ليس منها وتنع طاقة ولا يصح لان إسقاط اطلاق الموتع من الاحل في المحل لا سبيل اليه وانما الاضاة في المحلة الواحدة غير صحيح فنفت لاضافة

قائل هذا لايعتبر صفة طلاق الواحدة في غير الاولى ولفظه كلا تفتضي لتكر ار فيجب تكر ارالطلاق بتكرار الصفات وتسقط أيضاً صفة النتنية في آثالتة والرابعة،والصحيح آنه يعتق خمسة عشرعبداً لان فيهن اربح صفات هن اربع فيقع اربعة وهن أربعة آحاد وهن اثننان واثدان فيعتق بذلك اربعة وفيهن ثلاث فيعتق بهن اللائة. وأن شئت قات يعتق بالواحدة واحدو بالنانية اللائة لأن فبهاصفتين هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان ويعتق بالنالنة أربعة لانها واحدة وهي مع الاولى والثانية ثلاثويعتق بالرابعة سبعة لان فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الثالثة اثنتان وهي مع النلاث التي قباها أربع، وقيل يعتق سبعة عنمر لان صفة النثنية قد وجدت ثهرث مرات فانها توجد بضم الاولى الىااثانيةو بضمالثانية الى النالئة وبضم الثالثة الى الرابمة ، وقيل يعتق عشرون وهو قول أبي حنيفة لان صفة الثالثة وجدت مرة ثانية بضم النانية والثالثة الى الرابعة ، وكلَّا القولين غيرسديد لأنهم عدوا الثانية مع الاولى في صفة النثنية مرة ثم عدوها مع الثالثة مرة أخرى وعدوا النانية والثالثة في صفة الثلاث مرتين، وقمع الأولى ومرة مع الرابعة وما عد في صفة مرة لايجوز ءده في تلك الصفة مرة اخرى ولذلك لوقالكما أكات نسف رمانة فانت طالق فأكات رمانة لم تطلق الا اثنتين لان الرمانة نصفان ولا يقال انها تطلق ثالثة بان يضم الربع الناني الى الربع النالث فيصيران نصفا وكذلك في مسئلتنا لم تضم الاولى الى الرابعة (04) (المغنى والشرحال كبير) (الجزء النامن)

وان قال أنت طالى نصف طافتين طافت واحدة لأن نصف الطابة بن طافحة ، وذكر أصحاب الشابي وجها اخر أنه يقم طافتان لان اللفظ يقتضي النصف من كل واحدة منها ثم يكل وما ذكرناه أولى لان التنصيف يتحقق به وفيه عمل باليقين وإلغا. الشك وإيفاع ماأرقمه من غير زبادة فكان أولى وان قال أنت طابق نصد في طافتين وقعت طلقتان لان نصفي الشي، جيعه فهو كالو قال أنت طالق طافة بن وان قال أنت طالق نصف الاث طقات طقت طافة بين لان نصابها طافة ونصف ثم يكل النصف فنصير طافتين

(نصل) وان قال أنت طلق نصف وثاث وسدس طفة وتعت طقه لانها أجراء الطلقة ، ولو قال : أنت طلق نصف طلقة وتاث طلقة وسدس طلقة فقال أصحابنا يتم ثلاث لانه عطف جزءاً من طلقة على جزء من طلفة فظاهره أنها طلقات متفارة ولانها لو كانت الثانية هي الاول لجابها بلام النمريف فقال ثلث الطلفة وسدس الطقة قان أهل العربية قالوا إذا ذكر افظ ثم أعيد مذكراً قائداني غير الاولوان أبيد معرفا بلاف واللام قالماني هو الاول كقرله تعالى (أن مع المسر يسراً * ان مع العسر يسراً * ان مع العسر يسراً * ان العسر يسراً) فالسر اثناني هو الاول لاعادة معرفا والدسر اثناني غير الاول لاعادة منكراً ولهذا قبل لن يفاب عسر يسم بن ، وقبل لو أراد بالمانية الاولى الذكرها بالعمير لانه الاولى

وان قال أنت طالق نصف طاله ثاث طانة سدس طلق طقت طانة لأنه لم يعطف بواو العطف

فيصيران المئين وعلى سياق هذا القول ينبغيان يعتق اثمان وثلاثون واحد بطلاق واحدة وثلاثة بطلاق الثانية وثمانية بطلاق النائية وثمانية بطلاق النائية وثمانية بطلاق النائية اثنتان ففيها واحدة وهي مع ماقبلها ثلاث وهي معضها الى الاولى اثنتان ومع ضها الى الثانية اثنتان ففيها صفة انتثية مرتان، ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها عاني صفات هي واحدة وهي مع ماقبلها أرع، وفيها صفة الثلاث اللاث مرات هي مع الاولى والنائية ثلاث ومع النائية ثلاث ومع الاولى والنائية ثلاث مرات مع الاولى والنائية ثلاث مرات مع الاولى اثنتان ومع اثنالة اثنان فيعتق لذلك ستة فيصير الجمع اثنين وثلاثين، قال شيخنا وما نعم بهذا اللاق النائية المنائلة اثنان فيعتق الا أربعة كما لو قال كلما اعتقت اربعة فأربعة احرارلان هذا الذي يسبق الى اذهان العامة، وهذه الا وجه التى ذكر ناها مع الاطلاق، فأما ان نوى بافظه غير ماية تضيه الاطلاق مثل ان بنوي بقوله اثنين غير الواحدة فيمينه على مانواه ومتى لم يعين العبيد المعتقين أخرجوا بالترعة ، ولوجه لمكان كلما ان في المسئلة المذكورة لم يعنق الاعتمرة بالواحدواحدواحدوا ثنائية اثنان وبالثالثة بالقرعة ، ولوجه لمكان كلما ان في المسئلة المذكورة لم يعنق الاعتمرة بالواحدواحدواحدوا ثنائية اثنان وبالثالثة بالمؤاه وبالرابعة لان إن لا تقتضي النكرار

(فصل) ولم قال كلا أعتقت عبداً من عبيدي فامرأة من نسائي طالق وكلااعتةت اثنين فامرأنان طالفتان ثم اعتقالاتين طلق الاربم على القول الصحيح ،وعلى القول الناني يطلق الاثناف ويخرجن بالقرعة، ولو قال كلا اعتقائين فجارية من جواري حرة وكلا اعتقائين فجاريتان حرتان

فيدل على أن هذه الاجزاء من طاقة غير متفايرة ولانه يكون الثاني ههنا بالا من الاول والنااث من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه الم يقتض المفايرة ، وعلى هذا التعليل لو قال أنت طالني طلقة نصف طلقة أوطاءة طائة لم نطق الاطلقة عنان قال أنت طاق نصفا وثائنا وسدسا لم يتم إلا طلقة لان هذه أجزاء الطلقة الا أن يريد من كل طقة جزء فنطلق ثلاثا

ولو قال أنت طاق نصفا وثلثا وربعاً طافت طافتين لانه يزبد على الطقة نصف سدس ثم يكل وان أراد من كل طافة جزءا طانت ثلاثا، وان قال أنت طافة أو أنت نصف طافة أو أنت نصف طافة ثراث طافة سدس طابة أو أنت نصف طالق وتع بها طافة بناء على قواما في أنت الطالات أدمر يح في الطلاق وههنا مثله

(فصل) فانقال لأربع نسرة له أوقعت ببنكن طافة طافت كلوا عدة منها طافة كذلك قال الحسن والشافي وابن القاسم وأبو بمبيد وأصحاب الرأي لان اللفظ اقتضى قسم البنهي للكل واحدة ربعها تم تكلت وان قال ينكن طافة ، وان قال أرقعت ببنكن طافة ، وان قال أرقعت ببنكن طافة ، وان قال أرقعت ببنكن طافة ، وال المهافي ، وقال ابر بكر والقاضي طافة بكل واحدة طافة ذكره ا والحطاب وهو قول أبي حنيفة والشافي، وقال ابر بكر والقاضي تطاق كل واحدة طفنين ، ويروى عن احد ما يدل عابه فانه روي عنه في رجل قال أرقعت بينكن

وكلا اعتنت ثلاثة فثلاث احرار وكلا اعتنت أربعة فاربع احرار اعتق من جواريه بعدد مااعتق من عيده في السئلة التي ذكرنا خسعشرة على الصحيح وقيل عثمر وقيل تسع عشرة وقيل عشرون لأنها مثلها ، وأن اعتق خساً فعلى القول الصحيح يعتق احدى وعشرون لان عتق الحام سعتق بعست لكونه واحدا وهو وماقبله خسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان ماقبل ذلك قد عد في ذلك مرة فلا يعد ثانية وعلى القول الآخريت من جواريه خس عشرة: بالواحد واحدة وبالثاني اثنتين وبالثالث ثلاث وبالرابع اربع وبالحامس خس

(فصل)فان قال ان دخل الدار رجل فعبد من عبيدي حر وان دخلها طويل فعبدان حران وان دخلها طويل فعبدان حران وان دخلها السود فثلاثة أعبد أحرار فدخلها فقيه طويل اسود عتق من عبيده عشرة

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال لامر أنه إذا أناك طلاقى فأنت طالق ثم كتب اليها إذا أناك كنابي فأنت طالق فأناها المكتاب طلقت طلقتين)

لأنه علق طلاقها بصفتين بجيء الطلاق وبجيء كتابه وقد اجتمعت الصفات في بجيء السكتاب فوقم بها طلقتان،فان قال اردت إذا أناك كتابي فأنت طالق بالطلاق الاول دين لانه يحمل ماقاله فيدين فيه كما لو كرر قوله الت طالق وقال أردت بالنابة افهامها والتأكيد ويقبل قوله في الحسكم في احدى الروايتين لما ذكرنا والاخرى لايقبل لظاهر اللفظ والتدأعلم

ثلاث نطابة الله ما أرى الا قد بن منه لاننا اذا قسمنا كل طاقة بينهن حصل له كل واحدة جرآن من طاقتين ثم تكل والاول أولى لائه الرقال أنت طاق نصف طاقتين طاقت واحدة ويكل نصيبها من الطلاق في واحدة فيكون له كل واحدة نصف ثم يكل طافة واحدة، وانما يقسم بالاجزاء مع الاختلاف كالدور ونحوها من المختلفات أما الجل المتساوية من جنس كالمقرد كانما تقسم بر وسها ويكل نصيب كل واحد من واحد كاربعة لهم درهمان صحيحان فأنه بجعل له كل واحد نصف من درهم واحد والطافات لا اختلاف فيها ولان نيا ذكرناه أخذا باليقين فيكان أولى من ايقاع طافة زائدة بالنك ، فإن أراد قسمة كل طابة بينهن فهو على ماقال ابو بكر ، وإن قال أرقعت بينكن ثلاث طافات أو أربع طافات فيلى قرلنا خطن كل واحدة طافة وعلى عرفان المولى من ايقاع والشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي فيلى قرلنا خطن كل واحدة طافة وعلى قرلما الحسن وقادة والشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي طافات وقع بكل واحدة طافة وا بع ثم نكل ، وكذلك أن قال ستا أو سما أو عانه أو أو أن قال أوتعت بينكن تسعاطة ن ناذ ألانا ألانا أله المنان المنان فينكن تسعاطة ن ناذ ألانا أله المنان المنان فينكن تسعاطة المنان أله المنان المنان المنان أله المنان أله المنان أله المنان أله المنان المنان أله المنان المنان المنان المنان المنان المنان المنان أله المنان الم

(فصل) فان قبل أوقعت بينكر طابة وطلة وطابة والته وتع بكل واعدة منهن ثلاث لأنه لماعطف وجب قسم كل طانة على حاسما ويستوي في ذلك المدخول بها وغيرها في قياس المذهب لان الواو لانقاضى ترتيبا ، وان قبل أوقعت بهنكل نصف طابة وثاث طائمة وسدس طابة فكذلك لان هـذا

(فصل في تمليقه بالحلف)

اختلف أصحابا في الحلف بالطلاق نقال الداخي في الجامع وأبو الخطاب هو عليقه على شرط أي شرط كان الا قوله إذا شئت فأنت طالق ونحوه فانه عليك وإذا حضت فأت طالق فانه طلاق بدعة وإذا طهرت فأنت طالق فانه طلاق سنة وهو قول أبي حنيفة لان ذاك يسمى حلفا عرنا فيتعلق الحديم به كالو قال ان دخات الدار فأنت طالق ولان الشرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب فأشبه قوله والله وتالله وتالله ، وقال الفاضي في المجرد هو تعليقه على شرط بتصد به الحث على فعل أو الذع منه كقوله ان دخات الدار فأنت طالق أو إن لم تدخلي فأنت طالق أو على تصديق خبره كقوله انت طالق لقدوم زيد أو إن لم يقدم السلطان فهو شرط بحض ايس بحلف لان حقيقة الحلف القسم ، وأنما سمى تعليق الطلاق على شرط حلفا تجوزا لمشاركته الحلف في المنى المشهور وهو الحث أوالمنع أو تأكد الحبر يحو والله لافعلن أو لأأنعل أو لقد فعلت أو ان لم افعل، ومالم يوج، فيه هذا المعنى لا يصح تسميته حافا وهذا مذهب الشافعي أو لأأفعل أو لقد فعلت أو ال ان حافت بعالاقك فات طالق)

ثم قال أنت طالق ان قمت أودخلت الدار أوان لم تدخلي الدار او ان لم يكن هذا القول حقا فأنت طالق طالقت في الحال لانه حلف بطلاقها فان قال ان طلمت الشمس أو قدم الحاج فأنت طالق

يقتضي وقوع ثلاث على ماقدمنا ، وان قال أرقعت بينكن طلقة فطلقة فطاقة أرطلقة ثم طلقة ثم طاقة أوأوقعت ببكن طلق وأرقعت بينكن طاقة وأوقعت بينكن طلقة طلفن ثلاث الاالتي لم يدخل بها فأنهالا تطلق الا واحدة لأنها بانت بالاولى فلم يلحقها ما بعدها

(فصل فان قال لنسائه أنتن طوانق ثلاثا أو طقة كن ثلاثا طاقن ثلاثائلاً نصعليه احمدلان قوله طانتكن يقتضي تطابق كل واحدة منهن وتعميمهن به ثم وصف اعمهن به ثمن الطلاق بأنه ثلاث فصار لكل واحدة ثلاث بخلاف قوله أوقعت ببنكن ثلاثا فانه يقتضي قدمة الثلاث عليهن اكل واحدة منهن جزمنها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطلبغة

﴿ مسئلة ﴾ قال (و إن قال لها شهرك أو ظهرك طالق لم تطلق)

لان الشعر والظاهر يزرلان وبخرج غيرهما فليس هما كالاعضاء الثابئة وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مألك والشافعي نطاق بدلك ونحره عن الحسن لانهجزء بستباح بذكاحهانتطاق به كالاصبع

ولنا أنه جزء ينفصل عنها في حال السلامة الم تطابق بطلافه كالحل والربق فأ فلا خلاف فيهما، و فارق الاصع فالم الا تنفصل في حال السلامة ولان الشعر لاروح فيه ولا ينجس بوت الحيوان ولا ينقض الوضو مسه فأشبه المرق والربق والابن والمنافز وهذه كذاك والسن في معناهما لأنها تزول من الصغير و مخلف غيرها و تقلع من السكبير

لم تطلق في الحال على الوجه الثاني وهو قول الثانمي واختاره ابن عقيل وتطلق على الاول وهو قول أبي الخطاب وقد ذكر ا دليل القواين

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال ان حلفت فأنت طالق وأعاده مرة اخرى طلقتواحدة لاز اعادته حلف وان أعاده ثلانا طلقت ثلاثا)

لان كل مرة بوجد بها شرط الطلاق ويتعقد شرط طاقة اخرى وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال ابو ثور ليس ذلك مجلف ولا يقع الطلاق بتكراره لانه تكرار للكلام فكون تأكيدا لاحلفا ولنا انه تعليق الطلاق على شرط يمكن فعله وتركه فكان حلفاكما لوقال ان دخات الدار فأنت طالق، وقوله انه تكرار للكلام حجة عليه فان تكرار الشيء عبارة عن وجوده مرة أخرى، وأماالتأكيد فانه محمل عليه الكلام المكرر إذا قصده وههنا ان قصد افهامها فاما ان كرر ذلك الهيرمدخول بها بانت بطلقة ولم يقع بها أكثر منها

⁽ مسئلة) (وان قال ان كلتك فانت طالق واعاده ثلاثا طلقت ثلاثا) لوجود الصفة كالمسئلة قبلها ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال لامر أنيه كلا حافت بطلافكما فانها طالقتان ثم اعاد ذلك ثلاثا طلقت كل واحدة منها ثلاثاً)

(فصل) وان أضانه الى الريق والديم والعرق والحمل لم نطاق لا نعلم فيه خلافا لان هذه ايست من جسوم او أيما الريق والديم والعرق نضلات نخرج من جديها فهو كابنها والحل مودع فيها قال الله تعالى (وهو الذي أنشأ كم من ناس واحدة فستةر ويستردع) قبل مستودع في بطن الام وان أضافه الى لزوج قال ابو بكر لا يختلف قرل احد في الطلاق والعدق والعدق والغام الرام ان هذه الاشياء لا تنعاذا ذكر أربعة أشياء الشعر والسن والظفر والروح جردالقول منه مهنا من يحيى وانفضل بززاد القطان فبذلك أقول ووجه ان الروح ليست عضوا ولا شيئا يستمتع به

و مسئلة كه قال (واذا لم يدر أطلق أم لا فلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق)

وجلة ذلك أن من شك في طلاقه لم يلزمه حكه نصعابه احدره رمذه ب الشاف و أصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيقين فلا يزبل بشك . والاصل في هذا حديث عبد الله بن زيد عن النبي ويتالية أنه سئل عن الرجل يخبل اليه أنه بجد الشي في الصلاة فقال و لاينصرف - تى يسمع صوتا أو يجد ربحا » متذق عليه فأصره بالبناء على الية بن واطراح الشك ، ولانه شك طرأ على يتين فوجب الراحه كما لو شك المنظر في الحدث أوالحدث في الطهارة ، والورع النزام الطلاق قان كان المشكرك فيه طلافا رجميا راجع امرأته ان كانت مدخولا بها أو جدد فكاحها أن كانت غير مدخول بها أو قد انقضت عديما، وان شك في طلاق ثلاث علمها وأحددة وتركها لانه إذا لم يطلابها في طلاق ثلاث على المنت في طلاق فلا تحل

لوجود شرطها وهو الحلف فان كانت احداها غير مدخول بها با ت بالمرة النا ية فاذا اعاده بعد ذلك لم تطاق واحدة منهما لان غير المدخول بها بائن فلم يكن اعادة هذا النول حلفا بطلافها وهي غير زوجة فلم يوجد الشرط ، فان شرط طلاقهما الحلف بطلافهما جيماً فان جدد نكاح البائن ثم قال لها ان تكمات فانت طالق فقد قيل يطلفان حينتذ لانه بهذا صار حالفا بطلافهما وقد حلف بطلاق المدخول بها باعادة قوله في المرة النالثة فطلفنا حينتذ ، قال شيخنا ويقوى عندي انه لا يقع اطلاق بهذه التي جدد نكاحها لانها حين اعادة المرة الثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة اليها كما أو قال لا جنية الن حلفت بطلاقك فأنت طابق ثم نزوجها وحلف بطلاقها واكن نطق المدخول بها حينتذ لان قدحاف بطلانها فلما أنه الدخول بها حينتاذ لان قدحاف بطلانها في المرة الثالة وحلف بطلاق هذه حينئذ فكل شرط طلاقها فطلات وحدها

(فصل) قان كان له اص أنان حفصة وعمرة ، نقال أن حلمت بطلاقكما فعمرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منها لان هذا حلف بطلاق عمرة وحدها فلم يوجد الحلف بطلاقها ، وأن قال بعد ذلك أن حلمت بطلاقكما فحنصة طالق طنقت عمرة لانه حاف بطلاقها بعد تعليقه طلاقها على الحلف بطلاقها ولم تطالق حفصة لانه ما حلف بطلاقها بعد تعليقه طلائها عليه ، قان قال بعد هذا ان حلمت بطلاقكما فعمرة طالق لم تعلق واحدة منهما لانه لم يحلف بطلاقهما أنا حلف بطلاق عمرة وحدهافان بطلاقكما فعدرة طالق لم خفصة ما لق طلقت حفصة وعلى هذا القياس

لغيره . وحكي من شريك أنه اذا شك في طلاقه طلقها واحدة ثم راجعها انكون الرجعة عن طقة فتكون صحيحة في الحكم وليس بشي. لان النلفظ بالرجعة ممكن مع الشك في الطلاق ولا يفتقر الى ما تفتقر اليه العبادات من النية ، ولانه لو شك في طقتين فطلق واحدة لعنار شاكا في تحريمها عليه فلا تنيده الرجهة

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طاق فلم يدر أواحدة طاق أم ثلاثا اعتزلها وعليه نفقتها مادامت في المدة ، فان راجعها في الدة لزمته النفنة ولم يطأها حتى بتيةن كم الطلاق لا ١٠٠ متيةن للتحريم شاك في التحليل)

وجملة ذلك أنه اذا طلق وشك في عدد العالاق قانه ببني على اليقين نص عليه احدفي وإية أبن منصور في رجل افظ بطلاق امرأته لايدري واحدة أم ثلاثا ? قال أما الواحدة فقد وجبت عليه وهي عده حتى به تميقن وجهذا قال أبو حنيفة والشافعي لان مازاد على القدر الذي تبقه طلاق مشكوك فيه فلم بازمه كا لو شك في أصل الطلاق ، وإذا ثابت هذا فانه تقى أحكام المعانق دون الثلاث من إ احة الرجمة، وإذا راجم وجبت النفقة وحقرق الزوجية قال الحرقي بمحرم وطؤها ونحوه قول مالك الا أنه حكى عنه أنه يلزمه الاكثر من العالاق المشكرك فيه وقولها تيقن في النحر بم لانه تقن وجوده بالطلاق

(فصل) إذا قال لاحداهما إذا حافت طلاقك فضر تك طبق مقال للاخرى شرفك طافت اشانية لان إعادته الثانية هر حلف طلاق الأولى وذلك شرط رقوع طلاق الثانية ، ثم الأولى الأولى طافت ثم كلا أعاده على هذا الوجه لامرأة طاقت حتى يكمل الثانية ثلاث ، ثم إذا أعاده للاولى لم تطاق لان الثانية قد بانت منه فلم يكن ذلك حلما بطلاقها ، رلوقل هذا القول لامرأة ثم أعاده لها لم تطاق واحدة منهما لان ذلك أيس علف بطلاقها إعا هو حاف بطلاق ضرتها ولم يعاق على ذلك طلاقا

(مسئلة) (وان قال لاحداهما اذا حلفت بطلاق ضرّتك فأنت طالق ثم قال ذاك للأخرى طانت الأولى)

لان النعابق حاف وقد عاق طلاق ضرتها فنطق الاولى لوجود شرط طلاقها وهو تعليق طلاق ضرتها فان أعاده للاولى طفقت الاخرى لذاك ، وكابا أعاده لامرأة مهما على هذا الوجه طفت الاخرى وان كانت إحداهما غير مدخول بها فعالقت مرة بانت ولم تعالق الاخرى باعادته لها لانه ايس بحاف بطلاقها لرنها بائناً

(مد ثانة) (وان قال الدخول بهما كاما حالفت طلاق واحدة منكما فأنها طالفتان وأعاد ثانيا طقت كل واحدة طلفتين) لان قوله ذاك -لمف بطلاق كل واحدة منهما وحلمه بكل واحدة يقتفي طلاق اثنتين نطاننا مجلفه بطلاق واحدة علمة طلاق الاخرى طلقة طلقة

وشك في رفعه بالرجعة فلا يرتفع بالشك كما لو أصاب ثوبه تجاسة وشك في موضها قانه لا زول حكم النجاسة بغسل مرضع من الأوب ولا يزول الا بفسل جميعه ، وفايق لزوم النفقة قانها لا ترل بالعلامة الواحدة فعي باقية لانها كانت باقية ولم يتيقن زوالها، وظاهر تول غير الحرقي من أصحابا أنه اذا راجعها حات له رهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو ظهر كلام احمد في رواية ابن منصور لان انتحريم المتملق بما ينفيه يزول بالرجعة يقينا قان انتحريم أنواع نحريم تزيله الرجعة وتحريم يزيله نكاح جديد وتحريم بزيله المحتر بعد زوج وإصابة ومن تبقن الادنى لا يثبت فيسه حكم الأعلى كن تبقن الحدث الاصفر لا يثبت فيه حكم الاكبر ويزرل نحريم الصلاة بالطهارة الصفرى ومخالف الثوب قان عمل المعرفة لا يوفع ما تبقيه من النجاسة، فنظير مسنانيا أن يتبقن نجاسة كما لثرب ويشك في نجاسة سائره قان حكم النجاسة فيه يزول بفسل الكم رحدها كذا همنا ، و يكن منع حصول انتحريم همنا ومنع يقينه قان الرجعية مباحة لوجها في ظاهر المذهب فيا هو إداً متيقن قنحريم بل شك فيه متيق للإباحة

(فصل / إذا رأى رجلاز طائرا فحلف أحدهما بالطلاق أنه غراب وحلف الآخر بالطلاق أنه حمام نظر ولم يدلما حاله لم محكم محنث واحد منها لان يتين النكام ثمبت ووقوع الطلاق عشكوك فيه فان ادعت امرأة أحدهما حنثه فيها فولو ول قوله لان الاصل معه والبقين في جانبه ولو كان الحالف واحداً فقال أن كان غرابا فذماؤه طرائق وان كان حاما فعيمده احرار أذ قال أن كان غرابا فرينب

لان - لفه بطلاق واحدة إنما اقتضى طلاتها وحدما و ما حلف بالاتها إلا مرة فلا تطاق إلا طافة (فصل) وان قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طائق ثم قبل اللاخرى مثل ذلك لم تطلق واحدة منهما، ثم ان أعاد ذلك لاحداهما ولقت الاخرى ثم ان أعاده الاخرى طاقت صاحبتها ثم كاما أعاده لامراة طنقت الاخرى إلا أن تسكون إحداهما غير مدخول بها أو لم يبق من طلاقها إلا دون النلاث فأنها إذا بانت صارت كلاجنبية، فإن قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طائق ثم قال الاخرى إذا حلفت بطلاق فانت طائق ولفت في الحالى ثم ان قال الارلى مثل ما قال لها أو قال فتنانية مثل ما قال لها طلاق الثانية وكذلك الثالة ، ولا يتع بالاولى بهذا طلاق لان الحلف في الموضعين إنما هو بطلاق الثانية ولو قال للارلى ان حلفت بطلاقك فأنت طائق ثم قال للاخرى ان حلفت بطلاق ضرتك فهي طائق في طائق طلاق الولى ، ثم منى أعاد هذين الشرطين مرة أخرى طائت الاولى ثانية وكذلك الذائية بهذا طلاق ولوقار لاحداهما إذا حلنت بطلاق ضرتك الولى ثانية وكذلك المائية على الحاف ولم يحلف طلاقها ، ولو أعاد ذلك لها أم تطاق فانت طائق واحدة منها لانه في الموضعين على طلاق الثانية على الحاف بطلاق الاولى ولم محلف طلاقها ، ولو أعاد ذلك لها أم تطاق الموضعين على طلاق الثانية على الحاف بطلاق الاولى ولم محلف طلاقها ، ولو أعاد ذلك لها أم تطاق الموضعين على طلاق الثانية على الحاف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها ، ولو أعاد ذلك لها أم تطاق

⁽مدينة) (وان قال كاما حلات بطلان واحدة منكما فهي طالق أو فضرتها طالق وأعاده طلنتكلواحدة منهماطانة)

طالق وان كان حماما فهند طالق ولم يملم ما هو لم محكم محنثه في شي. لانه متيقن النكاح شاك في الحنث فلا يزول عن يقين النكاح والملك بالشك ، فأما أن قال أحد الرجلين ان كان غرابا فامرأ باطالق ألانا فطار ولم يملما حاله فقد حنث أحدهما لا بعينه ولا وقال الآخر ان لم يكن غرابا فامرأته طالق ثلاثا فطار ولم يملما حاله فقد حنث أحدهما لا بعينه ولا محكم به في حق واحد منها بعينه بل تبقى في حقه أحكام النكاح من النهقة والكسوة والسكنى لان كل واحد منها يقين نكاحه باق ووقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوط، فذكر القاضي أنه محرم عليها لان أحدهما حانث بيقين وامرأنه محره عليه وقد أشكل فحرم عليها جيما كما لوحنث في إحدى أمرأتيه لا بعينها، وقال أصحاب الرأي والشاني لا محرم على واحد منها وط، امرأنه لانه محكوم بيقاء نكاحه عن أمرأتيه لا بعينها ولم يمكن تميزها حرمة والى نكاحه عن أحدى ذوجتيه قلنا أعا تحقق حنثه في واحدة غير معينة وبالنظر الى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها باق وطلائها مشكوك فيه لكن لما محقق حنثه في واحدة غير معينة وبالنظر الى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها همنا قد علمنا أن أحد هذين الرجاين قد طنقت امرأنه وحروت عليه وتمذر التمييز فيحرم الوطه عليها ويصير كا لو تنجس أحد الانائين لا بعينه فأنه محرم استعال كل واحد منها سواء كانا لرجلين او لرجل واحد ، وقال مكحول محمل الطالاق عليها جيما ومال اله أبو عبيد قان ادى كل واحد منها سواء كانا لرجلين ان اعلم الحال وانه لم محنث دبن فيا بينه و بين افله تعما ومال اله أبو عبيد قان ادى كل واحد منها سواء كانا واحدى والزهري والمنها أنه علم الحال وانه لم محنث دبن فيا بينه و بين افله تعما ومال اله أبوعبيد قان ادى كل واحد منها الله أبو عبيد قان ادى كل واحد منها المال وانه لم محنث دبن فيا بينه و بين افله تعما ومال الها علما. والشعبي والزهري

واحدة منهما وسواء تقدم القول الثانية على القول الاولى أو تأخر عنه

(فصل) فان كان له الملات نسوة فقل از حلفت بطلاق زبنب فحرة ط اق ثم قال ان حلفت بطلاق عرة فحنصة ط ق عرة وان جمل مكان زبنب عرة طفت حدصة ثم متى أعاده بعد ذلك طفقت منهن واحدة على الوجه الذي ذكرناه وإن قلل ازحلفت بطلاق زبنب فنسائي طوالق فقد حلف بطلاق زينب بعد تعليقه طلاق نسائه على الحلف بطلاقها فطلاقها فطلات واحدة منهن طاقة ولما قال ان حلمت بطلاق ونصة فنسائي طوالق فقد حلف بطلاق عرة و لم يتم محلفه بطلاق زينب شي. لانه قد حنث به مرة فلا محنث ثبة ولو كان مكان قوله ان عمرة و ام يتم محلفه بطلاق زينب شي. لانه قد حنث به مرة فلا محنث ثبة ولو كان مكان قوله ان كا لطلقت كل واحدة من ثلاث لان كلما تقتضي النكرار ولو قال كلما حلمت طلاق واحدة منكن فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك مرة ثانيا طنة ن ثلاث ان لا نقتضي النكرار ء وان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت لطلاق واحدة منهن ط قة لان ان لا نقتضي الثكرار ، وان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت فأنت طائق لم تطنق واحدة منهن وان قال ذلك للائنتين الباقيتين طنق الجميم طلقة طلقة

(فصل) وان قال لزوجته ان حلفت بهنق عبدي فأنت طالق ثم قال ان حلفت بطلاقك فمبدي (المنني والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

والحارت العكلي والثوري والشانبي لانكل واحد منها يكل صدقه فيا ادعاه عران اقر كل واحد منه. اله الحانث طلقت زوجتاهما قرارهما على أنفسهما وان أقر أحدهما حنث وحده وان ادعت امرأة أحدهما عليه الحنث فأنكر فالفول قوله وهل بحاف المخرج على روايتين

(فسل) مان قال أحدهما ان كان هذا غرابا فعبدي حر رقل الآخر ان لم يكن غرابا فعبدي حر نطار ولم يعلما حاله لم يحكم بهتق واحد من العبدين فان اشترى أحدهما عبد صاحبه بعد أن أنكر حنث نفسه عتق الذي اشتراه لان انكاره حنث نفسه اعتراف منه محنث صاحبه وإقرار بعنق الذي اشترى من أقر بحريته عتق عليه ، وان لم يكن منه إنكار ولا اعتراف فقد صار العبدان في يده واحدهما حر ولم يعلم بعيشه وبرجم في تعبينه الى القرعة ، وهذا قول أبي الخطاب وذهب القاضي الى اله يعتق الذي اشتراه في الموضعين لان تمسكه بعبسده اعتراف منه برقه وحرية صاحبه ، وهذا مذهب الشافعي

ولذا أنه لم يعترف لفظا ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع يسوغ له إمساك عبده مع الجهل استنادا الى الاصل فكيف يكون معترفا مع تصريح، بأنني لا أعلم الحر منهماوأنما ? اكتفينا في إبقاء رق عبده باحتمال الحنث في حق صاحبه فاذا صار العبدان له وأحدهما حر لا بعينه صار كأنهما

حرط القت ثم قال المبدء أن حلفت بعنتمك فامرأني طائق عنق العبد ولو قال له أن حلفت بطلاق المرأني فأنت طائق عنق العبد ولوقال المبده أن حلفت بمنقك فأنت حرثم أعاده عنق العبد

(فصل) في تعليقه بالكلام إذا قال ان كاءتك فأنت طاق نتحقفي ذلك طانت لا ه كلمهابعد عقد اليمين إلا أن يريد بعد انقضاء كلاسي هذا أو نحوه وكذلك از زجرها قال تنحي أو اسكتي أو قال ان قت فأنت طانق طافت لانه كلمها بعد اليمين الا أن ينوي كلاما مبتدأ ويحتمل أن لا يحنث بالسكلام المنصل بيمينه لان اتيانه به يدل على ارادته السكلام المفصل عنها وأن سمعها تذكرة قال السكلام المفصل عنها وأن سمعها تذكرة فقال السكلام عليه لعنة حنث نص عليه أحد لانه كلمها

﴿ مَمَّ ثُلَّةً ﴾ (وأن قال إن بدأنك بالـكلام فأنت طالق

نقاات ان بدأتك به نعبدي حر انحات عينه لانها كلمته نلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء إلا أن ينوي أنه لا يبدؤها في مرة أخرى و بتيت عينها معلقة فان بدأها بكلام انحات عينها أيضاً وان بدأته هي عتق عبدها هكذا ذكره أصحابنا ، قال شيخنا : ومحتمل أن يحنث ببدايته إباها بالكلام في وقت آخر لان الظاهر ارادته ذلك بيمينه

(مسئلة) (وإذا قال ان كلمت فلاً فأنت طالق فكلمته فلم يسمم لنشاغه أو غفاته أو كاتبته أو راسلته أو حنث) كانا له فحاف بعتق أحدهما وحده فيقرع بينهما حينند، ولو كان الحالف واحدا فقال ان كان غرابا فعبدي حر وان لم يكن غرابا فأمتي حرة ولم بعلم حاله فانه يقرع ببنهما فيعتق أحدهما فان ادعى أحدهما انه الذي عتق أو ادعى كل و احد منهما ذلك فالقول قرل السيد مع يمينه

(فصل) وان قال ان كان غرابا فهذه طالق وان لم يكن غرابا فهذه الاخرى طالق فطار ولم يعلم حاله فقد طافت احداهما فيحرم عليه قربانهما ويؤخذ بنفقتهما حتى تبين المطافة نهما لانهما محبوستان عليه لحقه ، وذهب أصحابنا الى أنه يقرع بينهما فتخرج بالفرعة المطلقة منهما كقولنا في العبيد ، والصحبح ان القرعة لامدخل لها ههنا لماسنذكره فيا ادا طق واحدة وأنسبها وهو قول أكثر أهل العلم فعلى هذا يبقى التحريم فيهما الى أن يعلم المطلفة منهما ويؤخذ بنفقتهما ، فان قال هذه الني حثت فبها حرمت عليه ويقبل قرله في حل الاخرى ، فان ادعت التي لم يعترف بطلاقها إنها المطلقة فالقول قرله لانه منكر وهل محلف المخرج على دوايتين

(فصل) فان قل أن كان غرابا فنساؤ. طرائق وان لم يكن غرابا فعبيد، أحرار وطار ولم يعلم حاله منع من النصرف في الملكين حتى يتبين وعليه نفقة الجبع فان قال كان غرابا طاق نساؤه ورق عبيده فان ادعى أنه لم يكن غرابا ليعتقوا فالقول قوله وهل محلف ? يخرج على روايتين ، وإن قال لم بكن

اذا كلمة والمسم الشاغلة أو غالمنه حنث لانها كلمة وكذاك أن كاتبته أو راساته إلا أن بكون قصد ألا تشافه ، نص عليه أحد ، وذاك اقول الله تعالى (وما كان ابشر أن يكامه الله لا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) ولان النصد بالنوك المكلامها الماء هجرانا ولا محصل ذاك مع مواصلته بالرسل والمسكت ، ومحتمل أن لا محنث الا أن ينوي ترك ذاك لان هذا القسم ليس بتكلم حقيقة ولانه لو حلف لنكلمنه لم يبرأ بذاك إلا أن ينويه الكذاك لا محنث به فان أرسلت انسانا يسأل أهل العلم عن مسألة أحدثت فجاء الرسول فسأل الحلوف عليه لم محنث بذاك

(مسئلة) (وان أشارت اليه احتمل وجهين)

(أحدهما) لانطلق لانه لم يوجدالكلام (والثاني) تطلق لأنه محصل به مقصود الكلام والاول أولى ﴿ سَنَاتَهُ ﴿ وَانْ كَامَتُهُ سَكُرَانَ أُو أَصِم بحيث يَمْمُ أَنَّهَا تَكَلَّمُهُ أَرْ مِجْنُونًا يَسَمَّعُ كَلَامُهَا حَنْ)

لان السكران يكلم ويحنث وربماكان تكليمه في حال سكره أضر من تكليمه في صحوه ولان المجزون يسمع المكلام أيضا ويحنث وكذلك ان كلت صبيا يسمع ويعلم أنه مكلم حنث فأما ان جنت هي وكلته للم يحنث لان الفلم مرفوع عنها ولم بق لكلامها حكم وان كلته سكرانة حنث لان حكمها حكم الصاحي وقبل لايحنث لانه لاعقل لها

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانه ميناً أو غائباً أو مغمى عليه أونا عالم يحنث) وقال أبوبكر بحنث لقول أصحاب النبي عَلَيْهِ لَيْ أَرْفِاح فيها

غرابا عنق عبيــده ولم تطافى النساء فان ادعين أنه كان غرابا ليطانن فالفول قوله وفي تحليفه وجهان وكل موضع قلما يستحلف فنكل عن اليمين قضي عليه بنكوله ، وأن قال لاأعلم ماالطائر ?فنياس المذهب أن يفرع بينها فان وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العبيد وان وقعت على العبيـد عنقوا ولم تطلق النساء وهذا قول أي ثور ، وقال أصحاب الشافعي إن وقعت القرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطلقن ولم يعتق العبيد لان الفرعة لها مدخل في العتق لكون النبي عَلَيْكُ أَوْرَعُ بين العبيد السة ولا مدخل لما في الطلاق لامه لم ينقل مثل ذلك فيه ولا يمكن قياسه على العنق لان الطلاق حل قيد النكاح والقرعة لاندخل في النكاح والعتق حل الملك والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع ببنهم الا بعد مونه وبمكن أن يقال على هــذا أن مالا يصلح التعيين في حق الموروث لايصلح في حق الوارث كما لو كانت اليمين في زوجتين ولان الاماء محرمات على الموروث تحريما لاتزيله القرعة فلم ينجز للوارث بها كما لو تعين العتق فبهن

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لزوجاته احداكن طالق ولم ينو واحدة بعينها أقرع بينهن فأخرجت بالقرعة المطلقة منهن)

وجملته أنه اذا طاق امرأة من نسائه لابعينها فانها تخرج بالفرعة نص عليه في رواية جماعة ، وبه

ولنا أن التكليم فعل يتمدى الى المكلم وقد قيل إنه مأخوذ من الكلم وهو الجرح لانه يؤثر فيه كتأثير الجرح ولا يكون ذلك الا باسهاعه فأما تكليم النبي عَلَيْكِيِّيُّةِ المونَّى فمن معجزاته فانه قال «ما أنَّم باسمع لما أَقُولَ منهم» ولم يثبت هذا لغيره وقول أُصَّحاب النَّبي عَيَّمَالِللَّهِ كَيْفَ تَكُلُّم أُجساداً لاأرواح فيها حجة لنا فانهم قالوا ذلك استعبادا وسؤالا عما خني عنهم سببه وحكمته حتى كشف لهم النبي عَيْمَالِلْهُ ذلك بامر مختص به فيبقى الأمر فيمن سواه على النفي وإن سامت طبيه حنث لانه كلام فانكان أحدهما اماما والآخر مأموما لم يحنث بتسليم الصلاة لانه للدنروج منهـا الا أن ينوي بنسليمــه المأمومين فيكون حكمه كما لو سلم عليهم في غير الصلاة ، ومحتمل أن لا يحنث بجال لان هذا لا يعد تكليما ولا ير بده الحالف (فصل) فأن حلف لا يكلم انساناً فكلم غيره وهو يسمع يقصد بذلك اساعه كما لو قال إياك اعني واسمعي باجارة حنث نص عليه أحمد فقال اذا حلف لايكلم فلانا فكلم انساناً وهو يسمع يريديكلامه اياه المحلوف عليه حنث لانه قد أراد تكليمه ، وروي عن أبي بكرة مايدل على أنه لابحنث فانه حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فاراد زياد الحج فجاء أبو بكرة فدخل قصر موأخذ ابنه في حجره ففال ان أباك يريد الحَج والدخول على زوج رسايل الله عَلَيْكَاتُهُ بِهِذَا السبب وقد علم أنه غير صحيح ثم خرج ولم ير أنه كله والاول أصح لانه أسمع، كلامه يريده به فأشبه ما نو خاطبه به ولان مقصود تكليمه قد حصل باسهاعه كلامه

قال الحسن وأبو ثرر وقال قنادة ومالك يطلقن جميما ، وقال حاد بن أبي سليمانوالثوري وأبو حنيفة والشاني له أن يختار أيتهن شاء فيوقع عليها الطلاق لائه بالك إيقاعه ابتداء وتعيينه قاذا أوقعه ولم يعينه ملك تعيينه لائه استيفاء ماءلمك

ولنا أن ماذكرناه مروي عن على وابن عباس رضي الله عنها ولا مخالف لها في الصحابة ، ولا نه إزالة ملك بني على التغليب والسراية فندخله القرعة كالمتق ، وقد ثبت الاصل بكون النبي على القرع بين العبيد السنة ولان الحق لواحد غير معين فوجب تعيينه بالفرعة كالحرية في العبيد اذا أعتقهم في مرضه ولم يخرج جميعهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية باحداهن في القسم وكالسريكين اذا اقتسا ، ولانه طلق واحدة من نسائه لا يعلم عينها اللم بلك تعيينها باختياره كالمنسية ، وأما الحدايل على أنهن لا بطلقن جيما أنه أضاف الطلاق الى واحدة الم بعلق الجميع كما لو عينها قولهم إنه كان بملك الا يقاع والتعيين قلنا ملكه قتعيين بالا يقاع لا يلزم أن علكه بعده كالوطلق واحدة بعينها وأنسيها ، وأما إن نوي واحدة بعينها طلقت وحدها لانه عينها بنبته فأشبه مالو عينها بلفظه وان قال انما أردت فلانة قبل منه لانه يحتمل ماقاله ، وإن مات قبل القرعة والتعيين أقرع الورثة بينهن فمن وقعت عليها قرعة الطلاق فحكها في الميراث حكم مالو عينها بالتطليق

(فصل) واذا قال لدائه احداكن طالق غداً فجا. غد طلقت واحدة منهن وأخرجت بالقرعة ،

⁽فصل) فان حلف لا يكلم امرأته فجامعها لم يحنث الا ان تكون نيته هجرانها قال أحمد في رجل قال لامرأنه ان كلتك خمسة أيام فأنت طالق إنه ان بجامعها ولا يكامها فقال أي شيء كان به ?وهذا يسوؤها أو يغبطها فان لم تكن له نية فله أن بجامعها ولا يكلمها وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فقرأه في نفسه ولم يحرك شفتيه حنث لان هذا قراءة الكتب في عرف الناس فتنصرف يمينه اليه الا أن ينوي حقيقة القرآن قال أحمد اذا حلف لاقرأت لفلان كتابا ففتحه حتى استقصى آخره الا أنه لم يحرك شفتيه فان أراد أن يعلم مافيه وقرأه

[﴿] مسئلة ﴾ (فان قال لامر أتيه ان كانها هذين الرجلين فأنهاطا لقنان فكلمتكل واحدة منهما واحداً طلقنا ومحتمل ان لابحنث حتى تكلما جميعاً كلواحدمنهما)

هذه المسئلة فيها وجهان (أحدهما) بحنث لان تكليمهما وجد منهما فحنث كما لو قال ان حضمافاً أنها طالقتان فحاضت كلواحدة حيضة وكذلك لو قال ان ركبهادا بتيكما فأنها طالقتان فركبت كلواحدة دابتها (والثاني) لا يحنث حتى تكلم كلواحدة منهما الرجلين مماً لا نه علق طلاقها بكلامها لهما فلا نطلق واحدة بكلام الاخرى وحدها ، وهذا أظهر الوجهين لا صحاب الشافعي وهو أولى انشاء الله إذا لم تكن له نية وهكذا ان قال ان دخلها ها نين الدارين فا لحكم فيها كذلك لان الاصل بقاء النكاح قال شيخا فيها لم نجر العادة با نفر ادا لواحدة به فاما ماجرت العادة با نفر اد الواحدة فيه بالواحد كنحو ركبا دابتيهما ولبسا ثوبيها و تقلدا سيفيهما

قان مات قبل الفد ورتنه كلبن ، وإن مات احداهن ورشها لانها مانت قبل وقوع الطلاق قاذا جا، غد أقوع ببن المينة والاحيا، فان وقعت القرعة على المينة لم يطاق شي، من الاحيا، وصارت كالمعينة بقوله أنت طالق غداً ، وقال القاضي قياس المذهب أن يتعين الطلاق في الاحيا، فلوكاتنا اثنتين فحاتت احداهما طلقت الاخرى كما لو قال لامرأته وأجنبية احداكم طالق وهو قول أبي حنيفة والفرق بينهما ظاهر فان الاجتبية ليست محلا الطلاق رتب قوله فلا ينصرف قوله البها وهذه قد كانت محلا الطلاق وارادتها بالطلاق مكنة وإرادتهما بالطلاق كارادة الاخرى وحدوث الموت بهما لا يقتضي في حق الاخرى طلاقا فتبقى على ماكات عليه والقول في تعلمتي كالنول في تعلمتي الطلاق واذا جا. غد وقد باع بعض العبيد أقرع بينه و بين العبيد الأخر ، فان وقعت على المبيم لم يعتى شي، منه ، وعلى قول القاضي ينبغي أن يتعين العنتى في الباقين و كذاك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني قول القاضي ينبغي أن يتعين العنتى في الباقين ، وأن باع نصف العبد لأن له تعيين العنتى عندهم بقوله فبيع أحدهم صرف العنق عنه فيتعين في الباقين ، وأن باع نصف العبد أقرع بينه وبين الباقين ، فان وقعت قرعة العنق عليه عتى نصفه رسري الى باقيه ان كان المعنى موسرة الون كان معسراً لم يعتى إلا نصفه وإن كان معسراً لم يعتى إلا نصفه وإن كان معسراً لم يعتى إلا نصفة وإن كان معسراً لم يعتى إلا نصفة

(فصل) واذا قال امرأتي طالق وأمتي حرة وله نساه واماه ونوى بذلك معينة انصرف اليها وان نوى واحدة مبهمة فعي مبهمة نيهن، وان لم ينوشينا فتال ابو الخطاب يطاق نساؤه كلهن ويمتق

واعتقلا رمحيها ودخلا بزوجتيها وأشباه هذا قاله محنث اذا وجد أنهما أنفردين وما لم تجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين فاما أن قال أن أكلما هذين الرغيفين فأكاتكل واحدة منها رغيفا فانه يحنث لانه يستحيل أن تأكلكل واحدة منها الرغيفين مخلاف الرجلين والدارين

(مسئلة) (فان قال أن أمرتك فحالفتني فانت طالق)

فنهاها نخالفته لم يحنث الا أن ينوي مطلق المخالفة احتاره أو بكر وهو مذهب الشافعي لانها خالفت أمره لأنهيه، وقال أبوالحطاب بحنث اذا لم يكن بمن يمرف حقيقة الامر والنهي اذا كان كذلك قائما يريد نفي المخالفة ، ومحتمل أن تطلق بكل حال لان الامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره وان قال لها ان نهيتني عن نفع أمي فأت طالق فقالت له لا تعطها من مالي شيئاً لم يحنث لان اعطاءها من ما لها لا يجوز ولا يجوز النفع به فيكون هذا النفع محرما فلا تتناوله بمينه ومحتمل أن محنث لانه نفع ولفظه عام فيدخل الحرم فيه .

(فصل) اذا قال أت طالق ان كات زيداً ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكام زيداً في حال كون عمد فيها مع خالد، وذكر الفاضي أنه يحنث بكلام زيد فقط لان قوله ومحمد مع خالداستئناف كلام بدليل أنه مرفوع والصحيح الاول لانه متى أمكن جعل المكلام متصلاكان أولى من فصله والرفع لاينفي كونه حالا فان الجلة من المبتدا والخبر تكون حالاك كمقوله (افترب الناس حسابهم وهم في غنة معرضون)

إماؤه لان الواحد المضاف برادبه الكل تقوّله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها ــ وــأحل لم ليلة الصيام) ولان ذلك يروى عن ابن عباس ، وقال الجاعة يقع ملى واحدة مهمة وحكمه حكم مالو قال إحدا كن ما ق وإحدا كن حرة لان لفظ الواحد لا يه تعمل في الجم الا مجازاً والكلام لحقيقتة مالم يصرفه عنهادليل ولو تساوى الاحمالان لوجب قصره على الواحدة لامواالية بن فلا بُرت الحسكم فيما زاد عليها بأمر مشكوك نيه وهذا أصح والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا طلق واحدة من نسائه وأنسيها أخرجت بالقرعة)

أ كثر أصحابًا على أنه اذا طاق امرأة من نسائه وأنسبها أنها تخرج بالقرعة فيثبت حكم الطلاق فيها ومحل له الباذيات ، وقد روى امهاءيل من سعيد عن احمد مايدل على أن القرعة لاتستعمل ههنا لمعرفة الحل وانما تستعمل لمعرفة للميراث فانه قال سألت احمد عن الرجل يطلق امرأة من نسائه ولا يه لم أيتهن طاق م قال أكره أن أقول في الطلاق بالقرعة قلت أرأيت إن مات هذا أقال أقول بالقرعة وذَّاكَ لأَنَّه تصير القرعة على المال وجماعة من روى عنه القَرَّءَة في المطلقة المذَّيَّة اتما هو في التوريث فاما في الحل فلا ينبغي أن يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم قالكلام إذا في المسئلة في شيئين ﴿ أَحَدُهَا ﴾ في استعال القرعة في النفسية المتوريث ﴿ وَالنَّانِي ﴾ في استعالها فيها للحلُّ ، أما الاول فُوجهه

وقوله (الا استمعوه وهم يلعبون) وهذا كثير فلا يجوز نطعه عن الكلام الذي هو في سياقه مم امكان وصله به ولو قال ان كلت زيداً ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكلم زيداً في حال كون محمد مع خالد فكذلك أذا تأخر قوله محمد مع خالد ولو فال أنت طالق ان كلت زبداً وانا غائب لم تطلق حتى تكلمه في حال غيبته وكذلك لو قال أنت طالق ان كلت زيداً وأنت راكبة أو هو راكب أو ومحمد راكب لم تطلق حتى تكلمه في تلك الحال ولو قال أنت طالق ان كلت زيداً و محمد أخوه مربض لم تطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مريض

(فصل) وان قال ان كلنني الى ان يقدم زيد أو حتى يقدم زيد فانت طالق فكلمته قبل قدومه حنث لانه مد المنع الى غاية هي قدوم زيد فلايحنث بمدها فان قال أردت ان استدمت كلامي من الأن الى أن يقدم زيد دين وهل يقبل في الحكم مجمة، لوجهين

(فصل في تعليقه الاذن)

﴿ مسئلة ﴾ (ذا قال أن خرجت بغير أذني أوالا باذني أو حتى آذن لك فانت طالق ثم أذن لما فخرجت ثم خرجت بغيراذنه طلةت لخروجها بغيراذنه وعنه لانطلق حتى ينوي الاذن في كل مرة) لان إن لا تفتضي النكرار فتتناول الخروج في المرة الاولى (مسئلة) (وان أذن لها منحيث لانعلم فحرجت طلقت)

ماروى عبدالله بن حيد قال: سأات أبا جمفر عن رجل قدم من خراسان وله أربع: وة قدمالبصرة فطلق إحداهر ونكع ثم مات لايدري الشهود أيتهن طق افقال قال على رض الله عنه أقرع بين الاربع وانذر منهن واحدة وأقسم ببنهن الميراث ولان الحقوقاذا تسارت على وجهلاءكن النمبعز إلابالقرعة صح استعالما كالشركا. في القسمة والعبيد في الحرية ، وأما القرعة في الحل في المنسية فلايصح استعالما لا نه اشتبرت عليه زوجته باجنبية الم تحل له احداها بالقرعة كالو اشتبهت بأجنبية لم يكن له عليها عقد ولان القرعة لاتزيل التحريم من المطالقة ولا ترفع الطلاق عمن وقع عليه ، ولا احمال كون المطلقة غير من خرجت عليها القرعة ولهذا لو ذكر أن المطلقة غيرها حرمت عليه ، ولو ارتفع التحريم أو زال الطلاق لما عاد بالذكر فيجب بقاء التحريم بعد القرءة كاكار قبلها ، وقد قال الخرقي فيمن علق امرأته فلم بدر أواحدة طلق أم ثلاثًا ? ومن حلف بالطلاق أن لا يأكل تمرة فوقعت في عمر فأكل منه واحدة: لأنحل له امرأته حتى يعلم أنها ايست التي وقعت عليها اليمين فحرمها مع أن الاصل بقاء الكاح ولم يعارضه يقين التحريم فهمنا أولى وهكذا الحـكم في كل موضع وتم الطلاق على امرأة بمينها ثم اشتبهت غيرها مثل أن برى أمرأه في روزة أد مولية فيقول أنت طالق ولا يالم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على إحدى نسائه في مسئلة الطائر وشبهها فأنه بحرم جميع نسائه عليه حتى تتبين المطافة ويؤخَّذ بناقة الجيع لأنهن محبوسات عليه وان أفرع بينهن لم تفد القرعة شيئا ولا يحل لمن وتعت عليها القرعة النزوج لأنها

لانها اذا لم تعلم فليس باذن لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها ، ويحتمل أن لا تطلق لانه يقال

﴿مسئلة﴾ (وإن قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانتطالق فحرجت الى غيرالحمام طلقت سواء عدلت الى الحمام أو لم تعدل

وان خرجت تريد الحمام وغيره ففيه وجهان (أحدهما) يحنت لانها خرجت الى غير الحمام وانضم اليه غيره فحنت بما حلف عليه كما لوحلف لا يَكلم زيد ا وعمرا (والناني) لا يحنث لانها ما خرجت الى غير الحمام بل الخروج مشترك

﴿مسئلة ﴾ (وان خرجت تريد الحمام ثم عدلت الى غيره)

فقياس المذهب أنه يحنث لان ظاهر هذه اليمين المنع من غير الحمام فكيما صارت اليه حنث كما وخالفت لفظه ، ويحتمل أن لايحنث وهو قول الشافعي لانها لم تفعل ماحلف عليه وتناوله لفظه ونقل الفضل بن زياد عن أحمد أنه سئل اذا حلف بالطلاق أنه لا يخرج من بغداد الالنزهة فخرج الى النزهة ثم مر الى مكة فقال النزهة لاتكون الى مكة فظاهر هذا أنه أحنثه ووجهه ما ذكرنا وقال في رجل حلف بالطلاق أن لايأني ارمينية الا باذن امرأته ففالت امرأته اذهب حيث شئت ففال لا حتى تقول الي أرمينية والصحبح أنه متى أذنت له اذنا عاما مالم بحنث . قال القاضي: وهذا من كارم احمد محمول

يجوز أن تكون غير المطافة ولا يحل قروج غيرها لاحتال أن تكون المطلقة ، وقال أصحابنا اذا أقرع بينهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النكاح بعد قضا. عديما ، وحل قاروج من سواها كالركان الطلاق في واحدة غير معينة ، واحتجوا بما ذكرنا من حديث على ولاتها مطافة لم تدلم بعينها فأشبه ما وقال احداكن طائق ، ولانه إزالة أحد الملكين المبنيين على انتفاي والسراية اشبه الدين ، والصحيح أن شا. الله أن القرعة لا تدخل ههذا لما قدمنا، وفارق ما قاسوا عليه فان الحق لم يثبت لواحد بعينه فجمل الشرع القرعة معينة فانها تصلح التعيين وفي مسئلتنا الطلاق واقع في معينة لا يحالة والقرعة لا ترفعه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرعة على غيرها واحبال وقوع القرعة على غيرها واحبال وقوع واحدة منهن بعينها أندر من احبال وقوعه في واحدة من ثلاث ، واذا كن أربها فاحبال وقوعه في واحدة منهن بعينها أندر من احبال وقوعه في واحدة من ثلاث ، واذاكن أربها فاحبال وقوعه في واحدة منهن المدخلة قرعة فكذا ههذا ، وأما حديث على فهم في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في ذكره لا مدخلة قرعة فكذا ههذا ، وأما حديث على فهم في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في ذكره لا مدخلة قرعة فكذا ههذا ، وأما حديث على فهم في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في الحل من الصحابة قائلا

(فصل) فعلى قول أصحابنا اذا ذكر أن المطلقة غير التي وقعت عليها القرعة فقد تبين أسهاكانت محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين طرق لامن حين ذكر وقوله في هذا مقبوللانه يقرعلى نفسه

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف لعامل ان لايخرج الا باذبه فعزل نهل تنحل بمينه ؟ على وجهين)

وهذا مبني على ما إذا خلف بميناً عامة لسبب خاص هل تختص بمينه بسبب اليمين ؟ على وجهين (أحدهما) أنها تختص به لان الظاهر أنه أراده فاختصت بمينه به كما لو نواه ، فعلى هذا تنحل بمينه لأنه الما حلف عليه لسكونه عاملا له ، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ، وروي عن أحمد ما يدل على أن يمينه تحمل على العموم فقال فيمن قال لله على أن لاأصبد في هذا النهر لظلم رآه فتغير حاله فقال النذر يوفى به وذلك لان اللفظ دليه ل الحمكم فيجب اعتباره في الخصوص والعموم كما في لفظ الشارع ووجه الاول أن السبب الحاص يدل على قصد الخصوص ويقوم ،قام النيه عند عمومها لدلالته عليها فوجب أن مختص به اللفظ العام كالنية، وفارق لفظ الشارع فانه بريد بيان الاحكام ولا يختص بمحل السبب لكون الحاجة داعية الى معرفة الحكم في غير محل السبب ، فعلى هذا لو قامت امرأته المتخرج فنال أن خرجت فانت طالق فرجمت ثم خرجت بعد ذلك أو دعاه انسان الى غدائه فقال المرأتي طالق أن تفديت ثم رجع فتفدى في ميزله لم يحنث على الاول ومحنث على الناني وان حلف المرأتي طالق أن تفديت ثم رجع فتفدى في ميزله لم يحنث على الاول ومحنث على الناني وان حلف المرأتي طالق أن تقديت ثم رجع فتفدى في ميزله لم يحنث على الاول ومحنث على الناني وان حلف (المغنى والشمر حالمكير) (المغنى والشمر حالمكير) (المغنى والشمر حالمكير) (المغنى والشمر حالمكير)

على أن هذا خرج مخرج المضب والـكراهة ولو قالت هذا بطيب قلبها كان اذنا منها وله الحروج وان كان بلفظ عام .

وترد البه التي خرجت عليها القرعة لاننا تبينا أنها غير مطقة والقرعة ليست بطلاق لاصربح ولا كناية فان لم تكن تزرجت ردت اليه وقبل توله في هذا لانه أمر من جهته لايعرف إلا من قبله إلاأن تكون قد تزوجت أو يكون بحكم حاكم لامها اذا تزوجت نعلق مها حق لزو بالثاني فلا يقبل قولا في فسخ فكاحه والقرعة من جمة الحاكم بالمرقة لايكن الزوج رفعها فتقع الفرقة بالزوجين

قال احمد في رواية الميموني اذا كان له أربع نسوة فطاق واحدة منهن ولم يدر أيتهن طلق يقرع بينهن فان أقرع بينهن فوقعت القرعة على واحدة ثم ذكر الني طلق فقال هذه ترجع اليه والني ذكر أنَّه طاق بقع الطلاق عليها فان تزوجت فهذا شي. قد مر فان كان الحاكم أفرع بينهن فلا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذلك أكبر منه ، وقال أبو بكر وابن حامد منى أفرع ثم قال بمد ذلك أن المطالفة غيرها وقع الطلاق بهما جميما ولا ترجع اليه واحدة منهما لا أن التي عينها بالطلاق تحرم بقوله وترثه إن مات ولا برثها وبجي. على قباس قُولِمها أن تلزمه نَعْقَها ولا بحل وطؤها

(فصل) فان قال هذا المطلفة قبل منه وان قال هذه المطافة بل هذه طلفتا لانهأقر بطلاق الارلى فقبل اقراره ثم قبل افراره بطلاق الثانية ولم يقبل رجوعه عما أقر به من طلاق الاركى وكذلك لو كن ثلاثًا فقال هذه بل هذه طاقن كابن ، وأن قال هذه أوهذه بلهذه طافت الثانية وإحدى الاولين وان قال طانت مذه بل هذه أر هذه طانت لارلى واحدى الآخريين وإن قال أنت طالى وهذه أو تخذه فقال القاضي هي كذلك وذكر أنه قول الكسائي

لعامل أن لا يخرج الا باذنه أو حلف بذلك على أمرأته أو مملوكه فعزل العامل أو طاق المرأة أو باع المملوك أو جلف على وكيل فعزله خرج في ذلك كله وجهان

(فصل في تعليم المشيئة)

إذا قال أنت طالق از شئت أوإذا شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أُوأَى شئت لم تطلق حتى تقول قد شئت لان ما في الفاب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فيعلق الحكم بما ينطق به دون ما فيالقلب فلو شاءت بقابها دون نطفها لم يقع به طلاق ولوقالت قد شئت باسانها وهي كارهة وقع الطلاق اعتباراً بالنطق وكنذلك أن علق الطلاق بمشيئة غيرها

(مسئلة) (ومتى وجدت المشيئة باللسان وقع الطلاق سواء كان علىالفورأوالتراخي)

نص عليه أحمد في تعليق الطلاق بمشيئة فلان وفيا اذا قال أنت طالق حيث شئت أو أبن شئت ونحو هذا قال الزهري وقتادة ، وقال أبو حنيفة دون صاحبيه اذا قال أنت طالق كيف شئت تطلق في الحال طلقة رجعية لأن هذا ليس بشرط أنما هو صفة للطلاق الواقع عشيشها

ولنا أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فاشبه ما لو قال حيث شئت وقال الشافعي في جميع الحروف ان شئت في الحال والا فلا تطلق لان هـذا عليك للطلاق فـكان على الفور كفوله أخاري وقال محد بن الحسن أعلق الثانية ويبقى الشك في الاولى والثالثة عرجه الاولى أنه عطف العانية على الاولى بغير شك ثم فصل بين الثانية والثالثة بحرف الشك قيكون الشك فيها عوار قال طلفت هذه أو هذه وهذه طلفت الثانية وكان الشك في الارليين ومحتمل في هاتين المسئلة بن أن يكون الشك في الجيم لانه في الارلى ألى محرف الشك بمدهما فيمود اليها رفي المسئلة الثانية عطف الثالثة على الشك فعلى هذا اذا قال طلفت هذه وهذه أو هذه طولب بالبيان، فانقال هي الثانية طلقت وحدها عوانقال لم أطلفها طلقت الاولنان عوان لم يببن أقرع بين الاولنين والثالثة ، قال القاضي في الحرد وهذا أصح لم أطلفها طلقت هذه أو هذه وهذه أخذ بالبيان ، فان قال هي الاولى طقت وحدها ، وازقال ليست الاولى طقت وحدها ، وازقال ليست الاولى طقت الآخريان كا لو قال طلقت هذه أو ها تين وليس له الوطه قبل التعبين فان وطي ، لم الاولى طقت احداها لم يتعبن الطلاق في الاخرى ، وقال ابوحنيفة يتعبن الطلاق في الاخرى كن تعبينا ، وان ما تت احداها لم يتعبن الطلاق في الاخرى ، وقال ابوحنيفة يتعبن الطلاق في الاخرى لانها ما تت قبل ثبوت طلانها

ولناأنموت احداهماأو وطأها لابنني احمال كونها مطلفة الم يك تميينا اله يرها كرضها، وان قال طلفت هذه وهذه أو هذه وهذه فالظاهر أنه طلق اثنتين لايدري أهما الاولنان أم الآخر تان كالوقال طلنت هاتين أو هاتين فان قال هما الاولنان تعين الطلاق فيهما، وان قال لم أطلق الاولنين تعين الآخر تان

وقال أسحاب الرأي في انكقوله وفي سائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في النراخي فحمات على مقتضاها نجلاف ان فأنها لانقتضي زمانا وأنما للجر دالشرط فتقيده بالفور فتضيه وقال الحسن وعطا. في قوله أنت طالق ان شئت أعا ذلك ماداما في المحاس

ولما أنه تعلق الطلاق على شرط فكان على النراخي كالتق وفارق اختاري فانه ليسس بشرط أعا هو تخيير فتقيد بالمجلس كخيار المجلس ومجتمل أن ينف على المجلس كالاختيار لانه عليك الطلاق فكان على فور كقوله اختاري، والصحيح الاولوقد ذكر نا الفرق بين الاصل والفرع فان قيد المشيئة بوقت فقال أنت طالق أن شأت اليوم تقيد به فان خرج اليوم قبل مشيئها لم تطابق وأن علقه على مشيئة أثنين لم يقع حتى توجد مشيئه حاه وخرج أقاضي وجها أنه يقع عشيئة احدهما كما يحنث بفعل بعض المحلوف عايه وقد بينا فساد هذا

(مسئلة) (وان قال التطالق ان شئت فقالت قد شئت ان شئت فقال قد شئت لم تطلق) لأما لم تشأ فان الشيئة أمر حقيقي لا يصح تعليقها على شرط وكذلك ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ص أحمد على هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثهور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان الرجل اذا قال لزوج مم انتطالق ان شئت فقالت قد شئت ان شاء فلان أنها قدردت الامر ولا يازمها العلاق وان شاء فلان وذلك لانه لم يوجد منها مشيئة أنا وجد منها تعليق مشيئة الما وابس تعليق المشيئة بشرط مشيئة وان علق الطلاق

وإن قال أمَّا أَشُكُ فِي طلاق النَّا يَهُ والآخرتين طلقت الأولى وبقى الشُّك في النَّلاث ومتى فسر كلامه بشيء محتمل قبل منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات قبل ذلك أقرع الورثة وكان الميراث للبواقي منهن)

نصأحد على هذا . وقال أبوحنيفة يقسم الميراث بيهن كابن لانهن تساوين في احمال استحقاقه ولا يخرج الحق عنهن . وقال الشافعي يوقف الميراث المختص بهن حتى يصطلحن عليه لانه لا يعلم المستحق منهن . ووجه قول الحرقي قول على رضي الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى التعيين فوجب الصير الى القرعة كمن اعتق عبيدا في مرضه لامال له سواهم، وقد ثبت الحكم فيهم بالنص . ولان توريث الجيم ترريث لمن الايستحق بقيا والوقف لالى غاية حرمان ان يستحق بقينا والقرعة يسلم بها من هذين المحذورين ولها نظير في الشرع

(فصل) فان مات بعضهن أو جميعهن قرعنا بهن الجميع فمن خرجت القرعة لها حرمناه ميراثها . وأن مات بعضهن قبله وبعضهن بعده وخرحت القرعة لمينة قبله حرمنا، يبراثها وأن خرجت أيتة بعده حرمناها ميرانه والباتيات يرثهن ويرثه . فإن قال الزوج بعد مونها هذه التي طلقتها أو قال في غير المعينة هذه التي أردتها حرم ماراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سواء صدقه ورثنهن أو كذبوه

على مشيئة اثنين فشاء أحدها على الفــور والآخــر على النراخي وقع الطــلاق لان المشيئة قد وجدت منها جسما

[﴿] مَسْئَلَةً ﴾ (وان قال انتطالق ان ثبَّت وشاء أبوك لم تطلق حتى يشاء ا) لان الصفة مشيئته إولا تطلق بمثيئة أحدهما لعدم وجود الشرط

[﴿] مَـٰمَلَةً ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء زبد فمات اوجن أو خرس قبل المشيئة لم تطلق)

لان شرط الطلاق لم يوجد وحكى عن أبي بكر انه يقع ولانه علقه على شرط فوقع في الحالكمالو قال أنت طالق أن شاء الله وليس بصحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقع أذا تعذر شرطه كالم الق على دخول الدار،وان شاء وهو مجنون لم يقع طلاقه لانه لاحكم لكلامهوازشا وهو ـكـ إن فالصحيح انه لايقع لانه زائل المقل اشبه المجنون ، وقال اصحابًا يخرِ ج على الروايتين في طلاقه ، والفرق بينهما ان إبقاع طلاقه تغليظ عليه كيلا تكون الممصية سببا للتخفيف عنه وههنا أنما يقع الطلاق بغير. فلا يصح منه في حال زوال عقله ، وان شا، وهو صي طنل لم يقع كالمجنون وان كان يعقل الطلاق وقع لان له مثيئة ولذلك صح اختياره لاحد أبويه وانكان أخرس فشاء بالاشارة وقع الطلاقلان اشارته قوم مقام نطق الناطق ولذلك وقع طلاقه بها وانكان ناطقا حال التعابق فخرس ففيه وجهان

⁽ احدهما) يقع الطلاق بها لأن طلاقه في نفسه يقع بها فكذلك طلاق من علقه بمشيئنه (والثاني)

لان علم ذلك انما يعرف من جهته ولان الاصل بقاء النكاح بينهما وهم يدعون طلاقه لها و لاصل عدمه وهل يستحلف على ذلك أع فيه روايتان . فان قلنا يستحلف فنكل حرمناه ميراثها لنكوله ولم يرث الاخرى لاقراره بطلافها فان مات فقال ورثته لاحداهن هذه المطلقة فأقرت أو أفر ورثتها بعد موتها حرمناها ميراثه وان أنكرت أو أنكر ورثنها فقياس ما ذكرناه ان القول قولها لانها تدعي بتاء ذكاحها وهم يدعون زواله والاصل معها فلا يقبل قولهم عليها الا بينة ، وانشهد اثنان من ورثنه انه طافها قبلت شهادتهما أذا لم يكونا بمن يتوفر عليهما ميراثها ولا على من لاتفبل شهادتهما له كأمهما وجدتهما لان ميراث إحدى الزوجات لايرجم الى ورثة الزوج وانما يتوفر على ضرائرها ، وان ادعت احدى الزوجات لايرجم الى ورثة الزوج وانما يتوفر على ضرائرها ، وان ادعت احدى الزوجات أنه طافها طلاقا تبين به فأنكرها فالقول قوله وان مات لم ترثه لاقرارها بأنها لا تستحق ميراثه فقبلنا تولها فيا عليها ، وودا التفريح فيا اذا كان وجهاومات في عدتها أو مانت ورث كل واحد منهما صاحبه

(فصل) واذا كان له أربع نسوة فطاق احداهن ثم نكح اخرى بعد قضاء عديها ثم مات ولم يولم أيتهن طق نلاني نزوجها ربع ميراث النسوة نص عليه أحمد ولا خلاف فيه بين أهل العلم ثم يقوع بين الاربع فأيتهن خرجت قرعتها خرجت وورث الباقيات نص عليه أحمد أيضا ، وذهب الشمي والنخمي و مطاء الخراساني وأ و حنيه الى أن الباقي بين الاربع ، وزعم ابوعبيد أنه قول أهل الحجاز

لايقع به الله حال التعليق كان لايقع الابالنطق فلم يقـم بغيره كالو قال في النعــليق أن نطق فلان بمشيئته فهي طالق

[﴿] مَمَّلَةً ﴾ (وان قال انتطالق الا أن يشأ زبد فمات أوجن أوخرس طلقت في الحال)

لانه أوقع الطلاق وعلق عقبه بشرط ولم بوجد واما آذا خرس فشاء بالاشارة خرج فيه الوجهان اللذان ذكر ناهما بنا، على وقوع الطلاق باشارته اذا علقت على مشيئه

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق واحدة الا ان يشاء زيد ثلاثا فشــا. ثلاثا فقــال أبوبكر تطلق ثلاثا في أحد الوحهين)

لان السابق الى الفهم من هذا الكلام ابقاع الثلاث إذا شاءها زيد كما لو قال له على درهم الاان تقيم بينة بثلاثة وخذ درهما الاان تريد أكثر منه و نه قول النبي عَلَيْكِيَّةٍ « البيمان بالخيار ما لم يتفرقا الابيع الخيار » أي ان بيع الخيار يثبت الخيار فيه بعد تفرقها والثانى لا تطلق وقال أصحاب الشافعي وأبي حنيفة لا تطلق اذا شاء ثلاثاً لان الاستثناء من الاثبات نفي فتقديره انت طالق واحدة الا ان يشاء زيد ثلاثا فلا تطلقي ولانه لو لم يقل ثلاثا لما طلقت بمشيئه ثلاثا فكذلك اذا قال ثلاثا لانه انما ذكر الثلاث صفة لمشيئة زيد الرافعة لطلاق الواحدة فيصير كما لو قال انت طالق الا ان بكرر زيد مشيئنه ثلاثا فاما ان لم يشأ زيد أو شاء أفل من ثلاث طلقت واحدة

وأهل العراق جميها . وقال الشافعي يرقف الباقي بينهن حتى بصطلحن ووج، الاقوال ماتقدم

وقال أحمد في رواية ابن منصور في رجل له أربع نسوة طاق واحدة منهن ثلاثا وواحدة اثنة بن وواحدة والمدة واحدة وا

(فصل) اذا طلق واحدة من نسائه لا بعينها أو بعينها فأنسبها فا قضت عدة الجيم فله نكاح خامسة قبل القرعة ، وخرج ابن حامد وجها في أنه لا يصح نكاح الحامسة لان المطافة في حكم نسائه بالنسبة الى وجوب الانفاق عليها وحرمة النكاح في حقها ولا يصح لاننا علمنا أن منهن واحدة بائنا منه ايست في نسكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته وأنما الانفاق عليها لاجل حبسها ومنعها من العزوج بغيره لاجل اشتباهها ، وحتى علمناها بعينها إما بتعبينه أو قرعة فعدتها من حين طلقها لا من حين عينها . وذكر أو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ان عدتها من حين التعبين وهذا فاسد قان الطلاق وتم حين أيقاعه وثبت حكمه في تحريم الوط، وحرمان المير ث من لزوج وحرمانه مما قبل التعبين قبل البيان نعلى منها قبل التعبين قبل البيان نعلى منها قبل التعبين قبل البيان نعلى الحرمان عدة الوقاة في قول الشعبي والنخبي وعطا، الخراساني

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء الله طاقت وان قال لامته ا تحرِة ان شاء الله عنقت وحكي عنه انه يقع الدق دون الطلاق)

نص أحمد رحمه الله على وقوع الطلاق والعتق في رواية جهاعة وقال ليس هما من الايمان وبهذا قال سميد بن المسيب والحسن ومكيحول وقتادة والزهري ومالك والليث والاوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد مايدل على ان الطلاق لا يقع ولا العناق وهو قول طاوس والحيكم وأبي حنيفة والشافمي لانه علمه على مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقع كالوعلة باعلى مشيئة زيد واقول النبي عَلَيْكِيْنِهُ « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » رواه الزمذي وقال حديث حسن

ولنا ماروى أبو حمزة قال سمعت أبن عباس يقول أذا قال الرجل لأمر أنه أنت طالق أن شاء الله فهي طالق رواه أبو حقص باسناده عن أبي بردة نحوه وروى أبن عمر وأبو سعيد قال كنا مداشر أصحاب رسول الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا في كل شيء الا في الطلاق والمتاق ذكره أبو الخطاب وهذا نقل للاجماع فان قدرته أنه قول بعضهم فقد المتثمر ولم يعرف له مخالف فهو أجماع ولانه استثناء برفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا ولانه أنشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشبئة كالميع والذكاح أو نقول أزالة ملك نلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال أبرأتك

قال أبوعبيد وهو قول أهل الحجاز والعراق لان كل واحدة منهن يحتمل أنها باقية على الذكاح والاصل بقاؤه فتلزمها عدله ، والصحيح أنه يلزم كل واحدة أطول الاجلين من عدة الوقاة وعدة الطلاق لكن عدة الطلاق من حين طلق وعدة الوقاة من حين موله لان كل واحدة منهن يحتمل أن يكرن علىها عدة الوقاة ومحتمل أنها المطلقة فعليها عدة الطلاق فلا تبرأ يقينا الا أطولها وهذا في الطلاق البائن فأما الرجعي فعليها عدة الوقاة بكل حال لان الرجعية زوجة

(فصل) إذًا ادعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لان الاصل بقا النكاح وعدم الطلاق إلا أن يكون لها بما ادعته بينة ولا يقبل فيه الا عدلان ونقل ابن منصور عن احمد أنه سئل أنجوز شهادة رجل وامر أنين في الطلاق قال لا واقحه الما كان كذلك لان الطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص فان لم تكن بيئة فهل يستحلف فيه روايتان نقل ابر الخطاب أنه يستحلف وهو الصحيح اقول النبي علي المنافقة ولا المين على المنافرة ولكن المين على المنافرة ولا يوطالب عنه لا يستحلف فيه الطلاق والنكاح لا الا يقضى فيه بالنكول لا يستحلف فيه كالنكاح أبوطالب عنه لا يستحلف فيه الطلاق فالقبل قوله لما ذكرناه فانا طلق ثلاثا إذا ادعى زوحيتها فأنكرته ، وان اختلفا في عدد الطلاق فالقبل قوله لما ذكرناه فانا طلق ثلاثا

انشاء الله او تعليق على مالاسيل الى علمه فاشبه تعليقه على المستحيلات، والحدبثلاحجة لهم فيه فان الطلاق انشاء وليس بيمين حقيقة وان سمي بذلك فمجاز لانترك الحقيقة من أجله ، ثم ان العلاق انما سمي يمينا اذاكان معلقا على شرط يمكن فعله وتركه ومجرد قوله انت طالق ليس بيمين حقيقة ولا مجازا فلم يمكن الاستشاء بعد يمين، وقولهم علقه على مشيئة لانعلم قلنا قد علمت . شيئة الله للطلاق بمباشرة الآدمي سببه قال قتادة قد شاء الله حين اذن ان تطلق واوسلمنا انها لم تعلم لكن قد علقه على شرط يستحيل علمه فيكون كنعليقه على المستحيلات يلغو ويقع الطلاق في الحال، وحكي عن أحمد انه يقع المتق دون الطلاق وعلمه أحمد رحمه الله بان العتق لله سبحانه والطلاق ايمس هو لله ولافيه قر بة اليه ولانه لو قال لامته كل ولد تادينه فهو حر فهذا تعلنق للحرية على الملك وحو صحيح ولان من نذر العتق لزمه الوفاء به ومن نذر الطلاق لا يمن فاندر جاز ان يفترقا في النذر جاز ان يفترقا في المين

(مسئلة) (وان قال انت طالق الا ان يشاء الله طفت) ووافق أصحاب الشافعي على هذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أن لم يشأ الله أو مالم يشأ الله فِعلَى وجهين)

(احدهما) يقع في الحال لان وأوع طلاقها أذا لم يشأ الله محال فلفت هذه الصفة ووقعرالطلاق (احدهما) يقع في الحال لان وأوع طلاقها أذا لم يشأ الله على تعليق الطلاق على المحال المحال أو الناء الذي في السكوز ولا ماء فيه

وسمعت ذلك وأثكر أو ثبت ذلك عندها بتول عداين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعلبها أن تفرمنه ما استطاعت وتمتنع منه إذا أرادها ، وتفتدي منه ان قدرت قال احمد لا بسمها أن تقيم معه ، وقال أيضا تفتدي منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تزين له ولا نقر به وتهرب ان قدرت ، وانشهد عندها عدلان غير متهمين فلا تقيم معه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . قال جابر بن زبد وحماد بن أبي سليهان وابن سيرين تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل ما يمكن ، وقال الثوري وابو حنيفة وابو يوسف وابو عبيد تفر منه ، وقال ما لك لا تعزين له ولا تبدي له شيئا من شعرها ولا عريتها ولا يسيبها إلا وهي مكرهة ، وروي عن الحسن و لزهري والنخي يستحلف ثم يكون الاثم عليه ، والصحيح ماقاله الاولون لان هذه تما أنها أجنبية منه محرمة عليه فوجب عليها الانت ع والغرار منه كسائر الاجنبيات ماطلا وسلمت اليه بذلك فالحسكم في المطقة ثلاثا

(فصل) ولو طلقها ثلاثًا نم جحد طلاقها لم ترثه نص عليه أحمد و ، قال قتادة دا بوحنيفة و ا بو بوسف والشافعي و اس المدر وقال الحسن ترثه لانها في حكم لزوجات ظاهراً

وانّا أمّا تعلم أنها أجنبية فلم ترثه كدائر الاجنبيات، وقال احمد في رواية أبي طالب تهوب منه ولا تتزوج حتى يظهر طلاقها وتعلم ذلك بجيء فيدعيها فترد عليه وتعاقب، وانمات ولم يقر بطلاقها

⁽ فصل) وان قال انت طالق لندخلن الدار انشا، الله لم تطلق دخات او لم تدخل لأم ا ان دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وان لم تدخل الهمنا ان الله لم يشأه لا نهلو شاءه لوجد فان ماشاء الله كان وكذلك ان قال انت طالق لاندخلي الدار انشاء الله لما ذكر ا وان أراد بالاستثناء والشرط رده الى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الحلاف ماذ كرنا في المنجز وان لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه الى الدخول ويحتمل ان يرجع الى الطلاق

⁽ مسئلة) (وان قال ان دخلت الدار فانت طالق انشاء الله فدخلت فهل تطلق ? على روايتين)

⁽احداها) يقع الطلاق بدخول الدار ولاينفعه الاستثناء لان الطلاق والعتاق ليسا من الايمان ولماذكر ناه فيما اذا قال انت طالق انشاء الله (والنائية) لا نطلق وهوقول أي عبيد إداعلق الطلاق بشرط صار يمينا وحلفا فصح الاستثناء فيه لعموم قوله عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث » وقارق إذا لم يعلقه فانه ليس بيمين فلا يدخل في العموم

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق لرضي زيد أو مشيئنه طلقت في الحال)

لأن معناه أنت طالق اكونه قد شاء ذلك أورضيه كقوله هو حر لوجه الله أولرضى الله فان قال أردت به الشرط دبن قال القاضي ويقبل في الحكم لانه محتمل فان ذلك يستعمل للشرط كقوله أنت طالق للسنة وهذا أظهر الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الثاني لايقبل لانه خلاف الظاهر

لا رأده لا تأخذ ماليس لها تفر منه ولا تخرج من البلد ولـكن تخنفي في بلدها قبل له فان بعض الناس قال تقتله هي بمزلة من يدفع عن نفسه فلم بعجه ذلك فهنعها من العزويج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الحسكم زوجة هذا المطق قاذا تزوجت غيره وجب عليها في ظاهر الشرع العقوبة والرد الى الاول ويجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذك بباطه دلم يأذن لها في الخروج من البلد لان ذلك يقوي النهمة في نشوزها ، ولان في قنه تصداً لان الدافع عن نفسه لا يقتل قصداً قاما ان قصدت الدفع عن نفسه لا يقتل قصداً قاما ان قصدت الدفع عن نفسها قال الى نفسه فلا أم ، لميها ولا ضان في الباطن فاما في الظاهر فأنها تؤخذ بحكم القتل ما لم يثبت صدقها

(فصل) قال احمد اذا طافها ثلاثا فشهد عليه أربعة أنهوطنها أقيم عليه الحد انما أرجبه لانها صارت بالطلاق أجبية فهي كسائر الاجنبيات بل هي أشد تحريما لانها محرمة وطنا ونكاحا فان جحد والاقها ووطائها ثم قامت البينة بطلاقه فلا حد عليه ، وبهذا قال الشعبي ومالك وأهل الحجاز والثوري والاوزاعي وربعة والشافعي وأبر ثور وامن المنذر لان جحده اطلاقه يوهمنا أنه نسيه رذلك شبهة في در والحدمنه ولا سبيل المال المرموفة بالطاق حالة وطئه إلا باقراره بذلك فان قال وطنتها عالما بانتي كنت طافتها ثلاثا

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق زوجته أقل من الاث فقضت العدة ثم تزوجت غيره ثم أصابها ثم طلامها أو مات عنها وقضت العدة ثم تزوجها الاول نهي عند على ما بقي من الثلاث)

(فصل) فان قال أنت طالق إن أحببت أو أردت أو كرهت احتمل ان يتعلق الطلاق بقولها بلسانها قد احببت أو اردت أو كرهت لان هذه المعاني في القلب لا يمكن الاطلاع عليها الامن قبلها فيعلق الحكم بقولها كالمشيئة ومحتمل ان يتعلق الحكم عا في القلب من ذلك ويكون اللسان دليلا عليه فعلى هذا لو أقر الزوج وجوده وقع طلاقه وإن لم تنافظ به ولو قالت أنا أحب ذلك ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق (مسئلة) (وإن قال إن كنت تحبين أن يعذبك الله في النار فأنت طالق أو قال إن كنت تحبينه بقلبك فقالت أنا أحبه)

فقد توقف أحمد رحمه الله عنها وسئل فلم بجب فيها بني، وفيها احبالان (أحدهما) لا تطلق وهو قول أبي ثور لان المحبة في الفلب ولا يوجد من أحد محبة ذلك وخبرها بحبها له كذب معلوم فلم يصح دليلا على ما في قلبها (والاحبال الثاني) تطلق قاله القاضي وهو قول أصحاب الرأي لان ما في القلب لا يوقف عليه الا من لفظها فاقتضى تعليق الحكم بلفظها به كاذبة كانت أو صادقة كالمديئة ولا فرق بين قوله ان كنت تحبينه بقلبك لان المحبة لا نكون إلا بالقاب. قال شيخنا والاولى أبها لا تطلق إن كانت كاذبة ، وهذا الاحبال الاول والله أعلم

وجالة ذاك أن المطلق إذا بانت زوجته منه ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن تنكح غيره وبصيبها ثم يتزوجها الاول فهذه ترجم اليه على طلاق ثلاث باجماع أهل الدلم قاله ابن المنذر (والثاني) أن يطافها دون اثلاث ثم تعرد اليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه ترجع اليه على ما بتي من طلاقها بغير خلاف نعلمه (والثالث) طقها دون اثلاث فقضت عدتها ثم نكحت اليه على ما بتي من طلاقها وهذا قول غيره ثم تزوجها الاول فعن أحمد فيها روايتان (إحداهما) ترجم اليه على ما بتي من طلاقها وهذا قول الاكابر من أصحاب رسول الله وتنظيم عروبي وأبي ومعاذ وعران بن حصين وأبي هربرة وروي ذلك عن زبد وعبدالله بن عروبن العاص وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن والت والثوري وان أبي لبلى والشافعي واسحاق وابوعبيد وابو ثور ومحد بن الحسن وابن المنذر

(والرواية الثانية) عن احمد أنها ترجع اليه على طلاق ثلاث وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطا، والنخبي وشر يحر أبي حنيمة رأبي يوسف لان وط، لزوج الثاني مثبت الحل فيثرت حلاية سع الثلاث تطليقات كابعد الثلاث لان الوط، الثاني جهدم الطلقات الثلاث فأولى أن حهدم مادونها

ولما أن وط، الثاني لايحتاج اليه في الاحلال الزوج الاول ذلا يذير حكم الطلاق كوط، السيد ولانه تزويج قبل استيفا. ائتلاث فأشبه مالو رجمت اليه قبل وط، الثاني وقولهم أن وط، الناني يثبت الحل لايصح لوجهين (أحدهما) منع كونه مثبنا الحل أصلا وأنما هو في الطلاق الثلاث غاية المتحريم

(فصل في مسائل متفرقة)

إذا قال أنت طالق إذا رأيت الهلال طلقت إذا رئي في أول الشهر . وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تطلق حتى تراه لانه علق الطلاق على رؤية نفسه أشبه تعليقه على رؤية زيد

ولنا أن الرؤبة في عرف الشرع العلم به في أول الشهر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ إِذَا رَأَيْمُ الْمَلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا ﴾ والمراد به رؤبة البخ وحصول العلم فالصرف لفظ الحالف إلى عرف الشرع كما إذا قال إذا صليت فأنت طابق فأنه ينصرف الى الصلاة الشرعية لا الى الدعاء وفارق رؤبة زيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لو لم يره أحدلكن ثبت الشهر بهام العدد لانه قد علم طلوعه إلا أن ينوي حقيقة رؤبتها فلا طلق حتى تراه ويقبل قوله في ذلك لانها رؤية حقيقة وتنعلق الرؤية برؤيته بعد الغروب فان رأت قبل ذلك لم تطلق لان ملال الشهر ما كان في أوله ولانا جعانا رؤبة الهلال عبارة عن دخول الشهر ، ويحتمل أن تطلق برؤيته قبل الغروب لانة يسمى رؤية والحكم متعلق به في الشهر فان قال أردت اذا رأيته أنا بعيني فلم يره حتى أقر لم يضلق لانه ليمن بهلال ، واختلف فيما يصير به قراً فقيل بعد ثالثة وقبل اذا استداروقيل اذا بهرضوؤه (فصل) قال أحد اذا قال له ا انتطالق ليلة القدر يعتز لها اذا دخل العشر وقبسل العشر أهل

بدليل قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وحتى للفاية وأنما سمي النبي وَلَيْكُنَّةُ الزوج الذي قصد الحيلة محالا تجوزاً بدايل أنه لعنه ، ومن أثبت حلالا يستحق لعنا (والثاني) أن الحل انما يثبت في محل فيه تحريم وهي المطاقم ثلاثا وههنا هي حلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم إنه يهدم الطلاق تلما بل هو غاية لتحريمه ومادون "ثلاث لاتحريم فيها فلا يكون غاية له

مسئلة ﴾ قال ﴿ واذا كان للطلق عبداً وكان طلاقه اثنتين لم تحل له زوجته حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت الزوجة أومملوكة لان الطلاق بالرجال والمدة بالنساء)

وجملة ذلك أن الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو أمة وان كان عبداً فطلانه اثنتان حرة كانت زوجته أو أمة فاذا طلق اثنتين خرت عليه حتى تنكح زوجا غيره روي ذلك عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، وقال ابن عمر أجما رق نقص الطلاق برقه فطلاق العبد اثنتان وان كان عبه حرة وطلاق الامة اثنتان وان كان زوجها حراً وروي عن علي وابن سعوداً ناطلاق معتبر بالنساء فطلاق الامة اثنتان حراً كان الزوج أو عبداً وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أوعبداً وبعقال الحسن وابن حيد وابو حنيفة لما ووت

المدينة يرونها في السبع عشرة الاأن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العشرة الاواخر انما أمره باجتنابها في العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الاواخر فيحتمل أن تكون أول ليلة منه ويمكن أن يكوز هذا منه على سبيل الاحتياط ولا يتحقق حنثه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتيال أن تكون هي تلك الليلة

(مسئلة) (وان قال من بشرنني بقدرم أخي فهي طالق فأخبرته امرأ اه طلقت الاولى منها الا أن تكون اثانية هي الصادقة وحدها فتطلق وحدها)

انما طلقت الاولى وحدها لان النبشير خبر صدق تنفير به بشرة الوجه من سرور أو غم وقد حصل بخبر الاولى واشترطنا صدقها لانه متى علم أن كذب زال السرور نان كانت الثانية هي الصادقة طلقت وحدها لان السرور أنما حصل مخبرها هذا اذا أخبرته احداهما بعد الاخرى ، وأن بشره بذلك اثننان أو ثلاث أو أربع دفعة وأحدة طلقن كامن لان من تقع على الواحد فما زادقال الله تعالى فن بعمل مثقال ذرة شراً بره ومن يعمل مثقال ذرة شراً بره) وقال (ومن يقنت منكن للهورسوله وتعمل صالحاً نؤمها أجرها نرتين)

(مسئلة) (وان قال من أخبرتني بقدومه فهي طالق)

فكذاك عند القاسي تطلق الخبرة الاولى أن كانت صادقة وأن كانت كاذبة احتمل أن لا تطلق

عائشة رضي الله عنها عن النبي وَلَيْكَالِيْهُ أنه قال ﴿ طلاق الامه تطليقة ان وقوها حيضنان ﴿ رواه ابوداودوابن ماجة ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالعدة

ولا أن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق فكان حكمه معنبراً بهم ولان الطلاق خالص حق الزوج وهو مما مختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كعدد الذكوحات، وحديث عائشة قال ابوداود راويه مظاهر بن أسلموه و منكر الحديث و تدأخر جه الدار تعاني في سانه من عائشة قالت قالرسول الم و و و المناه الله و المناه المناه

(فصل) قال أحمد المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلانه وأحكامه كاما أحكام العبيد وهذا صحبح قانه جاء في الحديث « المكانب عبد ما بقي عليه درهم » ولانه يصح عتقه ولاينكح الا اثنتين ولا يتزوج ولا يتسرى الا باذن سيد، وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد

وقد روى الاثرم في سننه عن سليان بن يسار أن نفيها مكانب أم سلمة طلق امر أقدرة نطاية تين فسأل عُمان وزيد بن ثابت عن ذلك فقالا حرمت عليك والمدبر كالعبدالقن في نكا همو طلاقه وكذلك المعاق عنقه بصفة لانه عبد فنثبت فيه أحكام العبيد

وهو ظاهر كلام العاضي لان الظاهر من حاله أنه أراد من أعلمتني ولا يحصل الا بالصدق ولذلك لو قال من بشرتني بقدومه فهي ظالق لم تطلق السكاذبة وان كان السرور يحصل اذا جهل كذبها وان أخبرته أخرى طاقت في قول أبن الخطاب لانها مخبرة، ولم تطلق عند الفاضي النا يقولا السكاذبة كالبشارة سواه . (فصل) اذا قال أول من يقوم منكن فهي طالق أو قال الهيده أول من نام منكم فهو حر فقام السكل دفعة واحدة لم يقع طلاق ولا عتق لانه لا أول فيهم وأن قام واحد أو واحدة ولم يقم بعده أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقم الطلاق أو العتق لان الاول ما كان بعده شيء ولم يوجد . فعلى هذا لا يحكم بوقوع ذلك ولا انتفائه حتى بيأس من قيام أحد منهم بعده فتنحل يمينه ، وان قام والكثير قال الله تمالى (ولا تكونوا أول كافر به) وحكي عن الفاضي فيمن قال أول من بدخل من عبدي فهو حر فدخل اثنان دفعة واحدة ثم دخل بعدهم آخر الم ينتق واحد منهم وهذا بعيد فانه قد حخل بعد بعضهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذالا يستقيم الا أن بكون قال أول من يدخل منكم وحده ولم يدخل بعد الناك أحد فانه أو دخل بعد الناك أحد عتق الحونه أول من دخل من يدخل منهم وهذا الم يقل وحده والم الناك أحد عتق الحونه أول من دخل ومن يدخل منه الحد منهم وهذا الم يقل وحده والم الناك أحد عتل المنه عليه وسلم «أول من يدخل من يدخل الحذ الم يستقيم الا أن بكون قال أول من يدخل من يدخل منه الم الناك أحد عتق الكونه أول من يدخل من يدخل منه المؤلفة الاول تناول الجاء فم كا ذكر نا، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل من يدخل الحذ فه قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل الحذ فه قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل الحذ فه قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل من يدخل الحذ الحدة فع المؤلفة الالمناد المؤلفة الالمؤلفة المؤلفة المؤلف

(فصل) قال أحمد في رواية محمد بن الحسم العبد اذا كان نصفه حراً ونصفه عبداً ينزوج ثلاثا ويظلق ثلاث تطليقات وكذلك كلما تجزأ بالحساب اعدا جمل له نكاح ثلاث لان عدد المنكوحات يتبعض فوجب أن يتبعض في حقه كالحد فلذلك كان له أن ينكح نصف ما ينكح الحر ونصف ما ينكح العبد وذلك ثلاث ، وأما الطلاق فلا يمكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق وليس له ثلاثة أرباع فكل في حقه ، ولان الاصل اثبات الطلقات الثلاث في حق كل مطاق وانما خولف فيمن كل الرق في حقه فني من عداه يبقى على الاصل

(فصل) اذا طاق العبد زوجته اثنين ثم عنى لم تحل له زوجته حتى تنكحزوجا غيره لانها حرمت عليه بالطلاق محربها لا ينحل الا بزوج واصابة ولم بوجد ذلك فلا يزول التحريم وهذا ظاهر المذهب، وقد روي عن أحمد أنه يحل له أن ينزوجها وتبقى عنده على واحدة . وذكر حديث ابن عباس عن النبي وتتيلي في المملوكين اذا طلقها تطليقتين ثم عنقا فله أن ينزوجها وقال لا أرى شيئاً بدفه وغير واحد يقول به أبو سلمة وجابر وسعيد بن المسيب ، ورواه الامام أحمد في المسند وأكثر الروايات عن أحمد الاول وقال حديث عمان وزيد في تحريم اعليه جيد وحديث ابن عباس برويه عرو بين منيث ولا أعرفه وقد قال ابن المبارك من أبو حسن هذا ? لقد حل صخرة عظيمة منكراً لهذا الحديث ، قال أحمد أما أبو حسن نهو عندي معروف ولكن لا أعرف عمرو بن منيث ، قال ابو بكر إن صح الحديث

فقراً المهاجرين » ولو قال آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بمضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى ييئس من دخول غيرها بموته أو موتهن أو غير ذلك فيتبين ، قوع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخلت وكذلك الحكم في العتق

⁽فصل) اذا قال ان دخل داري أحد فامرأني طالق فدخلها هو أو قال لانسان ان دخل دارك أحد فعبدي حر ندخلها صاحبها فقال الفاضي لا يحنث لان قرينة حال المشكلم تدل على أنه انها خلف على غيره ويمنع من سواه فيخرج هو من العموم بالقرينة ويخرج المخاطب من اليمين أيضاً ويحتمل الحنث اخذاً بعموم اللفظ واعراضاً عن السبب

[﴿] مسئلة ﴾ (وأن حلف لا يفعل شيئًا ففعله ناسيًا حنث في الطلاق والعناق ولم يحنث في البمين المكفرة في ظاهر المذهب)

نقل ذلك عن احمد جماعة واختاره الخلال وصاحبه وهو قول ابي عبيد وعن احمد رواية اخرى انه لا يحنث في الطلاق والعتاق ايضاً وهو قول عطاء وعمرو بن دينار وابن ابي نجيح واسحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي لقول الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلو كم) وقال النبي علي الله تجاوز لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولانه غير قاصد للمخالفة فلم يحنث كالنائم والمجنون ولانه احد طرفي الممين فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء بها

قالممل عليه، وإن لم يصح قالممل على حديث عبان وزيد وبه أقوله ، قال أحمد ولو طانى عبد زوجته الامة نطاية تين ثم عنى واشتراها لم محل له ، ولو تزوج وهو عبد فلم يطنقها أو طاقها واحدة ثم عنى فله عليها ثلاث تطليقات أو طافنان أن كان طاقها واحدة لانه في حال الطلاق حر قاعتبر حاله حينئذ كا يعتبر حال المرأة في العدة حين وجودها ، ولو تزوجها وهو حر كافر فسبي واسترق ثم أسلما جيعا لم يملك الاطلاق العبيد اعتباراً مجاله حين الطلاق ولو طاق في كفره واحدة وراجعها ثم سبي واسترق لم يملك الاطاقة واحدة لان يملك الاطاقة واحدة لان على الطرق العبين وقعتا غير محروبين الله يستبر حكهما بما يطرأ بعدهما كما أن الطلة بين من العبد لما أن وقعتا عرمتين لم يعتبر ذلك بالعنق بعدهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلية بين طلةت بثلاث)

نص أحمد على هذا في رواية مهذا ، وقال ابو عبد الله بزحامد تقع طلقتان لان معناه ثلاثة أنصاف من طلقتين وذقك طلقة ونصف تم تكل فتصير طلقتين وقبل بل لان النصف الثالث من طلقتين محال ولا صحاب الشافعي وجهان كهذين

ولنا أن نصفُ الطافنين طلقة وقد أوقعه ثلاثًا فيقع ثلاث ﴾ لو قال أنت ط لق ثلاث طلقات،

وعن أحمد رواية نالثة انه يحنث في الجميع وتلزمه الكفارة في اليمين المكفرة وهوقول سعيد بن جبير ومجاهد والزهري وقتادة وربيعة ومالك (والقول الثاني) للشافعي لانه فعل ما حلف عليه تاصداً لفعله فلزمه الحنث كالذاكر وكما لوكانت اليمين بالطلاق والعتاق ووجه الاولى ان الكفارة الما تجب لرفع الاثم ولا اثم على اناسي ولما ذكرنا من الآية والخبر واما الطلاق والعتاق فهومعلق بشرط فيقع بوجود شرطه من غير قصدكما لو قال انتطالق ان طلعت الشمس او قدم الحاج ولان هذا يتعلق به حق آدي فيعلق الحكم به مع النسيان كالاتلاف

ومسئلة ﴿ وإن حلف لا يدخل على إنسان بيناً ولا يكلمه أو لا يسلم عليه أو لا بفارقه حتى يقضيه حقه فدخل بيناً هو فيه ولم يهلم أو سلم على قوم هو فيهم ولم يهلم أو تضاه حقه نفارقه فورج رديئاً أوأحاله به ففارقد ظنا منه أنه قد برىء خرج على الروايتين في الناسي والجاهل فان في الناسي روايتين والجاهل مقيس عليه ﴾

لانه غير قاصد للمخالفة وقد سبق دليل ذلك ، وكذلك إن حلف لا يكلم فلا نافسلم عليه يحسبه أجنبياً أو حاف لا يبيع لزيد ثوباً فوكل زيد من يدفعه الى من يبيعه فدفعه الى الحالف فباعه من غير علمه فهو كالناسى لانه غير قاصد للمخالفة اشبه الناسى

﴿ مسئلة ﴾ (وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه لم يحنث وعنه يحنث الا أن ينوي جميعه)

وقولهم معناه ثلاثة أنصاف من طامتين تأويل يخالفه ظاهر الانظ فانه علىما ذكره يكون لاثة أنصاف طلقة وينبغي أن يكون ثلاثة أنصاف طلقة ين خالفة نثلاثة أنصاف طلقة ، وقرلهم أنه محال قلنارقوع نصف الطلقة بن عليها ثلاث مرات ايس بمحال فيجب أن يقع

(فصل) فان قال أنت طالق مل الدنيا ونوى الثلاث وقع الثلاث ، وان لم ينو شيئا أو نوى وا-دة فهي واحدة ، قال احمد فيمن قال لامرأنه أنت طالق مل البيت فان أراد الفلطة عليها يمني يريد ان تبين منه فهي ثلاث فاعتبر نيته فدل على أنه اذا لم ينو يقع واحدة رذك لان الوصف لا يقنفي عدداً وهذا لا نعلم فيه خلافا الا أن الواحدة اذا وقعت كانت رجعية وبهذا قال الشافي وقال ابوحنيفة وأصحابه تكون باثنا لانه وصف الطلاق بصفة زائدة نقتضى الزيادة عليها وذاك هو البينونة

والما أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفاء عدد ولا عوض فكان رجمياً كفوله أنت طالق وما ذكروه لا يصح لان الطلاق حكم فاذا ثبت ثبت في الدنيا كلها فلا يقتضي ذلك زبادة ، وان قال أنت طالق أشد الطلاق وأغلظه أو أطول الطلاق أو اعرض أو أنصره أو مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نبة له وقعت طلفة رجعية و بهذا قال الشانى

وقال أبو حنيفة في جميعها يقع بائما، وقال صاحباه ان قال مثل الجبل كانت رجعية وان قال مثل عظم الجبل كانت رجعية وان قال مثل عظم الجبل كانت باثنا، ووجه القرلين ما تقدم، ولأنه لا يلك إيقاع البينونة فإنها حكم وليس ذلك اليه وانما تثبت الينونة بأسباب معينة كالحلم والطلاق الثلاث والطلاق قبل الدخول فيمالك مباشرة

هذه الرواية ظاهر المذهب نص احمد على ذلك في رواية حنبل وصالح فيمن حلف على امرأته لا تدخل بيت أختها لم تطلق حتى تدخل كاما ألا برى أن عوف بن مالك قال كلي أو بعضي لان المكل لا يكون بعضا والبعض لا يكون كلا وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب أبي حنيفة والشافعي لان النبي عَيَّالِيَّةٌ كان نخرج رأسه وهو معتكف الى عائشة فترجله وهي حائض و لمعتكف بمنوع من الحروب من المسجد والحائض ممنوعة من اللبث فيه وروي عن النبي عَيَّالِيَّةٌ أنه قال لا في بن كسب الني لأ خرج من المسجد حتى أعلمك سورة ٤ فلما أخرج رجله من المسجد علمة إياها ولان يمينه تعلقت بالجميع فلم من المسجد حتى أعلمك سورة ٤ فلما أخرج رجله من المسجد علمة إياها ولان يمينه تعلقت بالجميع فلم لان البين تقتضي المناء من تخلف فعل المخلوف عليه فافتضت المنع من فعل شيء منه كالنهي و نظير الحلف على ترك الديء قوله سبحانه (لاندخلوا بيوتاً غير بيوتكم) وقوله (لاندخلوا بيوت النبي) لا يكون النهي عن الدخول عمت الما هو في الممين المطقة فأما أن نوى الجميع أوالبعض فيمينه على ما نوى وكذلك أن افترنت به قرينة نقضي أحد الامرين تعلقت بعينه به كمن حلف لا شربت هذا النهر أوهذه البركة تعلقت بعينه به قرينة نقضي أحد الامرين تعلقت بعينه به كمن حلف لا شربت هذا النهر أوهذه البركة تعلقت بعينه به قرينة نقضي أحد الامرين تعلقت بعينه به كمن حلف لا شربت هذا النهر أوهذه البركة تعلقت بعينه به كمن حلف في منه وحبها واحداً وفيه خلاف نذكره في موضه بعد

صبها فيثبت ، وان أراد اثباتها بدون ذلك لم يثبت ، ويحتمل أن يكون أشد الطلاق عليه أو عليها وأغلظ لتمجلها أو لحب أحدها صاحبه ومشقة فراقه عليه فلم يتم اس زائد بالشك ، وان قال أنت طالق أقصى الطلاق أو أكبره فكذلك في قياس المذهب، ويحتمل أن يكون أقصى الطلاق ثلاثا لان أقصاه آخره وآخر الطلاق الثالثة ومن ضرووة كونها ثالثة وقوع اثنتين ، وازقال أنم العالاق أو أكمه فواحدة الا انها تكون سنية لأنها أكل الطلاق وأعه

(فصل) وان قال أنت طالق أكثر الطلاق أو كه أو جيعه أو منتهاه أو مثل عدد الحصى أو الرمل أو القطر طانت ثلاثا لان هذا يقتضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وان قال كهدد النراب أو الما. وقع ثلاث ، وقال أبر حنيفة بقع واحدة باثنا لان الما والتراب من أمها. الاجناس لاعدد له

ولنا ان الماء تنعدد أنواعه وقطرانه والبراب تتعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصى ، وان قال عاملة طانى أو أنت مائة طانى طلنت ثلاثا وان قال أنت طانى كائة أوالف فعي ثلاث و قال أحد فيمن قال أنت طانى كأنه أوالف فعي ثلاث و به قال محمد بن الحسن و بعض أصحاب الشافعي . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان لم تكن له نية وتعت واحدة لانه لم يصرح بالعدد وانعا شبهها بالالف وليس الموقع الشبه به

ولما أن قوله كَمَّالَف نشبه ولمدد خاصة لانه لم يذكر الا ذلك فوقع العدد كفوله أنت طالق

(مسئلة) (وان حلف ليفعلن شبئاً أو البدخان الدار، لم يهرأ إلا بفعل جيمه، والدخول إلى الدار بجملته).

لا يختلف المذهب في ذلك ولا نعلم بين أعل العلم فيه اختلافًا لان اليمبن تناولت فعل الجميع فلم يبرأ إلا بنعله كا لو أمره الله تعالى بفعل شيء لم يخرج من عهدة الأمر إلا بفعل الجميع لان اليمبن على فعل شيء اخبار بفعله في المستقبل و كد بالقسم والحبر بفعل شيء يتنضي فعله كذه

و مسئلة ﴾ (وان حلف لا يدخل داراً فادخلها بعض جسده أو دخل طاق الباب أولا يابس ثوبا من غزلها فابس ثوبا فيه منه أولا يشرب اهذا الكوزفشرب بعضه خرج على الروايتين فيمن فعل بعض الحلوف عليه ، وقد ذكرناه قبل هذه المسئلة

﴿ مِسْئُلَةٌ ﴾ (وان ملف لا يشرب ما. هذا النهرِ فشرب منه حنث رجها واحداً)

لان فعل الجبر ممننع فلا تنصرف بمينه البه وكذلك أن قال والله لا آكل الحيز ولا أشرب الما. وما أشبه مما على على اسم جام كالمسلمين والمشركين والفقرا، والمساكين قاله محنث بالبعض، وبهذا قال أبو حنيفة وسلمة وأصحاب الشافعي في اسم الجنس دون الجموء واعلفه على اسم جنس مضاف كقوله والله لا شربت ما. هذا النهر، أو قال والله لا شربت الما، وهو قول

كمدد الف وفي هذا انفصال عما قال . وان قال أردت أنها طانــة كألف في صمو بتها دين وهل يقبل في الحكم ? مخرج على روايتين

(فصل) وان قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث وقع طلقنان وبهذا قال أبو حنيفة لان مابعد الغاية لا يدخل فيها كةوله تعالى (ثم أنموا الصبام الى الليل) وأيما يدخل اذا كانت بمعنى مع وذلك خلاف موضوعها وقال زفر يقع طلفة لان ابتداء العابة ايس منها كقوله بعتك من هذا الحائط الى هذا الحائط. وقال أبو يوسف ومحمد يقم الثلاث لانه نعلق بها الم يجز إنفاؤها

ولنا أن ابتداء الغاية يدخل كما لو قال خرجت من البصرة فانه يدل على انه كان فيها وأما انتهاء الغاية فلا يدخل بمقنضى الافظ ولو احتمل دخوله وعدم دخوله لم نجز الطلاق بالشكوازقال أنت طالق مابين واحدة وثلاث وقعت واحدة لأنها التي بينهما

أي حنيفة وأحد الوجهين لاصحاب الشانعي والوجه الآخر لا يحنث لان لفظه يقتضي جميعه فلم محنث بفهل بعضه كالاداوة

ولما أنه لا يمكن شرب جميعه فنعافت بمينه ببعضه كالوحلفلا يكلم الناس فسكلم بعضهم وجهدذا فارق ما، الاداوة فان نوى ببمينه فعل الجميع وكان في افظه ما يتنضي ذلك لم يحنث إلا بنعل الجميع بلا خلاف فلو قال لا صمت يوما او لا صابت صلاة أو لا كات رغيفا أوقال لزوجته ان حضت حيضة فهذا وشبهة مما يدل على ارادة الجميع فوجب تعلق اليمين به

(فصل) إذا حلف لا شربت من ما، الفرات فشرب من مائه حنث سوا، كرع فيه أو اغترف منه ثم شربه وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحد، وقال أبو حنيفة لا محنث حتى يكرع فيه لان حقيقة ذاك السكرع فلم محت غيره كا لو حلف لا يشرب من «ذا الانا فمس منه في غيره وشرب

ولنا أن معنى عينه أن لا يشرب من ماء الفرات لان الشرب يكون من مائها لا منها في العرف فحملت الهين عليه كا لو حلف لا شربت من هذا البئر ولا أكات من هذه الشجرة ولاشربت من هذه الشاة ،وينارق السكوز قان الشرب في العرف منه لانه آلة الشرب مخلاف النهر ، وما ذكروه يبطل بالبئر والشأة والشجرة وقد سلموا أنه لو استسقى من البئر أو حلب لبن الشاة أوالتقطمن الشجرة فشرب وأكل أنه محنث فكذا في مسئانا

(فصل) وان حلف لا يشرب من ما الفرات فشرب من نهر يأخذ منه حنث لانه من ما الفرات والاحلف لا يشرب من الفوات فشرب من نهر يأخذ منه ففيه وجهان

[أحدها] بحنث لان معنى الشرب منه الشرب من مائه فحنث كا لو حلف لا شربت من مائه وهذا أحد الاحتمالين لأصحاب الشانعي

(و اثناني) لا يحنث ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف فان عنه رواية أنه يحنث (الحزء الثامن) (الحزء الثامن)

(فصل) فان قال أنت طالق طلقة في النتين أو واحدة في اثنتين ونوى به ثلاثا فهي ثلاث لانه يعبر بني عن مع كقوله (ادخلي في عبادي) متقدير الكلام أنت طالق طلمة ،م طلفتين فاذا أقر بذلك على نفسه قبل منه ءران قال أردت واحرة قبل أيضاحا سباكان أوغير حاسب وقال القاضي اذا كان عارفا بالحساب لم يقبل منه ووقع طنقتان لانه خلاف ما اقتضاه الدخل

ولما أنه نسر كلامه بما يحتمله فانه لا يبعد أن يريد بكلامه مايزيده النامي ، وان لم نكن له نية وكان عارفا بالحساب وقع طامتان ، وقال القاضي أن أطلق لم يقع إلا واحدة لان لفظ الايقاع أماهو بلمظ الواحدة ومازاد عليها لم يحصل فيه لفظ الايقاع ، وأنما يتع الزائد با قصد فاذا خلاءن القصد لم يقم إلا ماأوقعه ، وقال بعض أصحابه كقولنا ، وقال ابوحنيفة لا يقم إلاواحدة سواء تصدبه الحساب أولم

وإنها قايًا إنه لا يحنث لانماأخذه النهر يضاف إلى ذلك النهر لا إلى النراث وبزول باضافته الله عن إضافته إلى الفرات فلا يحنث به كفير الفرات

(مسئلة) (وان حاف لا يابس ثوبًا اشتراه زيد أو ذيجه أو لا يأكل طماما طبخ فلبس ثوبًا نسجه هو وغيره أو اشتراه أو أكل طعاماً طبخاء فعلى روايتين)

[إحداها] بحنث كالوحلف أن لا يابس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها (والثانية) لا يحنث وهو قول أبي حنيفة والشانعي لانه لم يلبس ثوبا كاملاء وكذلك انحلف لا يلبس ثوبا ناملاء وكذلك انحلف لا يلبس ثوبا فاطه زيد فلك من قدر طبخها ولا يدخل داراً إشهراها ولا يلبس ثوبا خاطه زيد فلك هو وغيره فلبس اشرب أو دخل الدار أو أكل الطهام ففي هذا كله من الحلاف ما ذكر فا فيمن حلف لا يفعل شيئا ففعل بعضه، فأما ان حلف لا يابس مما خاطه زيد فانه محنث بلبس ثرب خاطه جميعا لانه لبس مما خاطه زيد بخلاف ما ذكر فا ثوبا خاطه زيد ، دان علف لا يدخل داراً لزيد نداراً لا يدخل داراً لا يدخل داراً لا يد فل داراً لا داراً داراً داراً داراً داراً داراً لا داراً داراً

(مسئلة) (وان حاف لا يا كل طعاما اشتراه زيد فا كل طعاما اشتراه هو وغيره حنث إلا أن يكون أراد أن لاينفرد أحدها بالشراء)

وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وقال الشافى لا يحنث وذكر أبو الخطاب فيه احتمالين لان كل جزء لم ينفرد أحدها بشرائه فلم محنث كما لو حلف لا لمبس ثوبا اشتراه زيد فللبس ثوبا اشتراه ووغيره ولنا أن زيدا اشترى نصفه وهو طعام وقد أكله فأشبه مالو اشتراه زيد وخلطه بما اشتراه عرو فأكل الجبيع، فأما الثوب فلا نسله وان سلمناه فالفرق بينها أن نصف الثوب ليس بثرب ونصف الطعام طعام وقد أكله بعد أن اشتراه زيد، وإن اشترى ذيد نصفه مشاعاً واشترى نصفه ثم اشترى آخر باقيه فأكل منه حنث والحلاف فيه على ما نقدم ، فاما أن اشترى زيد نصفه معيناً تم خاطه بالنصف الاخر ثم أكل أكثر من النصف حنث وجها واحداً بغير خلاف لانه أكل مما اشتراه زيد يقينا

يقصد إذا لم يقصد به واحدة مع اثنتين لانالضربانمايصح فيما له مساحة فأما مالامباحة له فلاحقيقة فيه الحساب، وأنما حصل منه الايقاع في واحدة فرقات دون غيرها

ولما أن هذا اللفظ موضوع في اصطلاحهم لاثنتين قاذا الفظ به وأطاق رقع كما لو قال أنت طالق اثنتين وبهذا يحصل الانفصال عما قاله الشائمي فان اللفظ الموضوع لابحتاج معه الى نية ، فأما ما قاله أبرحنيفة فأنا ذلك في وضع الحساب في الاصل ثم صار مستعملا في كل ماله عدد فصار حقية فيه ، فأما الجاهل بمقتضى ذلك في الحساب إذا أطق وقعت طلمة واحدة لان مفظ الايناع أما هو الفظية واحدة وأنما صار مصروفا الى الاثنين بوضع أهل الحساب واصطلاحهم فمن لا يعرف اصطلاحهم لا يازمه مقتضاه كالعربي ينعلق بالطلاق بالعجدية وهو لا يعرف معناها ، ولم يفرق أصحابنا في ذلك

وان أكل نصفه أو أقل من نصفه فنيه وجهان

[أحدها] محنث لانه يستحيل في الهدادة انفراد مااشتراه زيد من غيره فيكون الحنث ظاهراً (والثاني) لا محنث لان الاصل عدم الحنث ولم بتيقن وان أكل من طام شتراه زيدتم باعه أواشتراه الهيره حنث ومحتمل أن لا محنث وكل وضع لا محنث فحكمه حكم مالو حاف لا يأكل بمرة فوقعت في تمر فاكل منه واحدة على ما سنذ كره أن شاء الله تعالى والله أعلم

﴿ باب التأوبل في الحلف ﴾

ومعنى التاريل أن يريد بلفظه ما يخانف غاهره فان كان الحانف ظالما منفعه تاريله لقول رسول الله على التاريل الم يكن خالما المه تاريله نحو أن محلف أنه أخي يربد بذلك أخره في الاسلام أو يعني بالدقف والبنا. السها. وبالبساط والفراش الارض وبالاوتاد الجبال وباللباس اللبل أو يقول مارأيت فلانا أي ما ضربت رئنه ولا ذكرته أي ما قطمت ذكره أو يقول جراري أحرار، يعني سفنه ونسائي طوالق يعني النسا. الاقارب منه أو يقول ماكاتبت فلانا ولا عرفته ولا أعلمته ولا سأله حاجة ولا أكت له دجاجة ولا فروجا ولا شربت له عاء ولا في يتى فرش ولا حصير ولا بارية، ويعني المحكنة المكتبة أمكرته الرقيق وبالتعريف جعله عريفا وبالاعلام جعله أعلم الشفة والحاجة شجرة صغيرة والدجاجة المحبة من الغزل والفروج الدراءة والفرش صغارالا بل والحصير الحبس والبارية السكين الني ببري بهاء أو يقول والله عا أكت بن هذا شيئا ولا أخذت بنه يعني الباقي بعد أخذه وأكله فهذا واشباهه مما يسبق إلى فهم السامع خلافه إذا عناه بيمينه فهو تأو بل لانه خلاف الظاهر.

(فصل) ولا يخلو حال الحالب المتأول من ثلاثة أحوال [أحدها] أن يكون مظلوماً مثل أن يستجلفه ظالم على شي لو صدقه الظامه أو ظلم غيره أو الل

بين أن يكون المتكام بذلك ممن لهم عرف في هذا اللفظ أو لا . والظاهر أنه أن كان المتكلم بذلك ممن عرفهم أن أن يكون المتكلم بذلك ممن عرفهم أن في ههذا بمعدى مع وقع به ثلاث لان كائمه بحمل على عرفهم والظاهر منه أرادته وهو المتبادر إلى الفهم من كلامه، قان نوى موجبه عند أهل الحساب نقال القاضي لا يلزمه منتضاه كالعربي ينه في بالطلاق بالعجمية ولا يعرف معناها وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي لانه أذا لم يكن يعرف موجبه فلم يتصد إيقاعه ولا يصحمنه قصد ما لا يعرفه

و فصل) فان قال أنت طائق طلفة بل طلفتين وقع طلفتان نص عليمه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقع ثلاث في أحد الوجهين لان توله أنت طاق ايقاع فلا يجرز ايقاع الواحدة مراين فيدل على انه أوقعها ثم أراد رفعها وأوقع اثنتين آخرتين فتتع الثلاث

مسلما منه ضرر فهذا له تأويله ، قال مهنا سألت أحد عن رجل له امرأتان اسم كل واحدة منها قاطمة فمانت واحدة منها فحلف بطلاق قاطمة ونوى التي ماتت ، قال ان كان المستحلف له ظاالا قالنية نية ساحب الطلاق وان كان المطاق هو الظالم قالنية نية الذي استحلفه ، روى أبر دارد باسناده عن سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله ويتطالق ومعنا وائل بن حجر فاخذه عدوله فتحر ج القيم أن يحلفوا فحلفت أنه أخي فحلى سبيله فأتينا رسول الله ويتطالق فذ كرنا ذلك له فقال وأن كنت أصدقهم وأبرهم المسلم أخو المدلم وقال النبي ويتطالق هو ان في المعاريض لمندوحة عن الدكذب ويعني سعة المعاريض التي يوهم بها السامع غير ما عناه ، قال محمد بن سيربن الدكلام أوسع من أن يكذب ظريف يعني لا يحتاج أن يكذب لدكرة العاريض وخص الظريف بذلك يعني به الدكيس الفطن فانه يعني لا يحتاج أن يكذب لدكرة العاريض وخص الظريف بذلك يعني به الدكيس الفطن فانه يغطن التاويل فلا حاجة به إلى الدكذب

(الوجه الثاني) أن يكون الحالف ظالما كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده فهذا تنصرف عينه إلى ظاهر الذي عناه المستحلف ولا ينفع الحالف تاويله ، وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا فان أبا هربرة قال قال رسول الله ويخليلي ه عينك على ما يصدقك به صاحبك » رواه مسلم ولانه لو ساغ الناوبل لبطل المهني المبتغى باليمين اذ مقصودها تخويف الحالف ايرتدع عن الجحود خوفا من عاقبة اليمين السكاذبة ، فني ساغ التأويل له أنتني ذلك فصار التأويل وسيلة الى جحد الحقوق ، قال ابراهيم في رجل استحلفه السلطان على شيء بالطلاق فورى في يمينه إلى شيء أجزأ عنه وان كان ظالما لم يجز عنه التأويل .

(الحال الثالث) أن لايكون ظالماً ولامظلوما فظاهر كلام أحمد أن له تأويله فانه روي أن مهنا كان عند، هو والمروذي وجماعة فجاء رجل يطلب المروذي ولم يرد المروذي ان يكلمه فوضع مهنا أصبعه في كفه، وقال ليس المروذي ههنا وما يصنع المروذى ههنا يريد ليس المروذى في كفه فلم ينكره أبو عبد الله.

ولما ان ما لنظ به قبل الأضراب بعض ما لفظ به بعده فلم يلزمه أكثرتما بعده كقوله على درهم بل درهمان . وقولهم لا يجرز إيقاع ما أوقعه قلما يجرز أن يخب بر بوقوعه مم وقوع غيره فلا يقم الزائد بالشك . قبل أحد قان قال أنت طالق لا بل أنت طالى هي واحدة وهذا اختيار أبي بكر واختار القاضى أنه يقم طلقتان لانه أراد رفم الاولى وايقاع الثانية فلم ثرتفم الاولى ووقعت الثانية

ورجه الاول انه لو قال له على درهم بل عرهم لزمه درهم واحد كذا ههنا، فعلى هذا القول ان نوى بقوله بل أنت طالق طلقة أخرى وقع اثنتان لانه قصد ايتاع طافتين بالفظير فوقع كألو قال أنت طالق أنت طالق . وذكر القاضي احمالا آخر ان لابقع إلا طلقة لان اللهظ موضوع لواحدة فلا يصح أن ينوي به اثنتين . قال احمد ولو كان له امرأتان فقال لاحداهما أنت طاق ثم قال اللخرى لا بل أنت طالق طهنا جميعا، ووجه انه أوقع طلاق الاولى ثم أضرب عنه وأرقع طلاق الاخرى فوقع بها ولم بر تفع عن الاولى ، وفارق ما إذا قال ذلك لواحدة لان الطقة قيم بحوز أن تـكون هي الثانيـة كرد

وروي أن مهنا قال أني أريد الخروج يعني السفر إلى بلده وأحب ان تسمعني الحجزء الفلاني فاسمعه اياه ثم رآه بعد ذلك فقال أنم تقل انك تريد الخروج فقال له مهنا قلت لك إني أريد الخروج الآن? فلم ينكر عليه ، وهو مذهب الشافعي ولا نعلم في هذا خلافا أيضاً ، وروى سعيد عن جرير عن المغيرة قال كان اذا طلب انسان ابراهيم ولم يرد ابراهيم أن يلقاء خرجت اليه الخادم فقالت اطلبوه في المسجد ، وقد كان النبي عَلَيْنَاتِينُ عزح ولا يقول الاحقا ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غيرماعناه فقال لمجوز« لايدخل الحِنة عجوز» يسنىأنالله ينشئهن عربا أنرابا، وقال أنسازرجلا جاء الىالنيعينياية نقال يارسول الله احملني فقال رسول الله عَيْمَالِللهِ «أنا حاملوك على ولد ناقة» فقال وماأَصنع بولدالماقة? قال «وهل تلد الابل الا النوق» روا. أبوداود وقال لاءرأة وقد ذكرت له زوجها ١ هو الذي في عينه بياض» فقالت يارسول الله انه لصحيح المين وأراد النبي عَلَيْكَ البياض الذي حول الحدقة وقال لرجل احتضنه من وراثه «من شتري العبد؟ أفقال يارسول الله تجدني اداكاسدا قال « لكنك عند الله است بكاسد » وهذا كله من النَّاويل والمماريض ، وقد سماء النبي عَيَسِاللَّهِ حقًّا فقال ﴿ لا أَقُولُ الا حقا » وروي عن شريح أنه خرج من عند ابن زياد وقد حضره الموت فقيلله كيف تركت الامير ?فقال تركنه يأمر وينهى فلما مات قيل له كيف قلت ذلك؟ فقال تركته يأمر بالصبر وينهى عرب البكاء والجزع، ويروى عن شقيق أن رجلا خطب امرأة وتحته أخرى فقالوا لا نروجك حتى تطلق امر أتك فقال اشهدوا اني قد طلقت ثلاثاً فزوجوه فقام على امرأنه ففالوا قد طلقت ثلاثاً قال ألم تعلموا أنه كان لي ثلاث نسوة فطلقتهن? قالوا بلى قال قد لحلقت قالوا ماهذا أردنا فذكر ذلك شقق المثان فجملها نيته، وبروى بن الشمبي أنه كان في مجلس فنظر اليه رجل ظن أبه طاب منه التعربف به والنناه عليه فقال الشعبي ان له بيتا وشرفا فقيل لاشعبي بعد ماذهب الرجل تعرفه ?فقال لا واكمنه نظر

الاخبار بها ، ولا بجوز في المرأنين أن يكون طلاق إحداهما عوطلاق الاخرى ونظيره في الاقرار مالو قال له على درهم بل درهم لزمه درهم و لو قال له على درهم بل دينار لزماه جميماً

واو قال أنت طالق وأحدة بل هذء ثلاثًا طلقت الاولى وأحدة والثانية ثلاثًا ولو قال لامرأة غير مدخول بها أنت طالق واحدة بل ثلاثا طانت واحد الأنها بانت الاولى فلم يقع بها ما بعدها، وان قال أنت طالق واحدة بل للائا ان دخلت الدار ونوى تعليق الجميع بفخول الدار تعلق وان نوى تعليق الثلاث حسب وقعت الواحدة في الحال وإن أطلق نفيه وجهان (أحدم)) يتعلق الجميع بالشرط لانه بمدهما فيعود اليهم (والثاني) تفع "واحدة في الحال وتبقى الثلاث معلقة بدخول الدار لانه أنما ذكر الشرط عقيبها فتختص به

وان قال أنت طالق ان دخلت الدار بل هذه فدخلت الأولى طافهًا وان دخلت الثانية لم تطلق واحدة منهما ، فإن قال أردت أن الثانية تطلق إن دغلت الدار قبل منه لان محتمل لما قاله ، وازقل أردت اللك تطلقين اذا دخات الثانية الدار قيل منه لانه محتمل لمسارقاله وكار طلاق الاولى وحدها معلقا على دخول كل واحدة منها

إلي قيل فكيف اثنيت عليه? قال شرفه اذناء وبيته الذي يسكنه ، وروى أن رجلا أخذ على شراب فقيل له من أنت فقال:

> أنا ان الذي لا مزل الدهر قدره وإن نزات يوما فسوف تعود ترى الناس أنواجا على باب داره فنهم قيام حولها وقعود

فظنوه شريفا فخلوا سبيله تم سألوا عنه فاذا هو ابن الباقلاني ، وأخذ الخوارج رافضيا فغالوا تبرأ من عثمان وعلى ففال أنا من على وعثمان بريء فهذا وشبهه هو التأويل الذي لا يعذر به الظالم ويسوغ لغيره مطلوماً كان أوغير مظلوم لان النبي مُتَنافِقُهُ كان يقول ذلك فيالمزاح من غير حاجة اليه

﴿ مسئلة ﴾ (فاذا أكل بمراً فقال لنخبري جدد ما أكلت أو ليميزن نوى ما أكاتولم تعلم فانها تعد له عددا يمل أنه قد أنى على عدد ذلك)

مثل أن يعلم أن عدد ذلك ما بين مائة إلى ألف فنعد ذلك كله وكذلك أن قال أن لم تخبريني جدد حب هذه الرمانة ولا محنث اذا كانت نيته ذلك،وإن نوىالاخيار بكيته من غير نقص ولازيادة لم يبرأ الا بذلك وان أطلق فقياس المذهب أنه لا ببرأ الا بذلك أيضاً لان ظاهر حال الحالف ارادته فتنصرف يمينه اليه كالاسهاء العرفية انتي تنصرف اليمين عايها الى مسهاها عرفا دون مسهاها حتيقة ولو أكلا تمرا فحلف لمميرن نوى ماأكات فأفردت كل نواة وحدها فالحكم فبها كالتي قبلها

﴿ مسئلة ﴾ (وأن حلف ليقمدن على بارية في بيته ولا يدخله بارية فأنه يدخل قصبا فينسجه فيه فيجلس عليها في البيت فالزنحنث) (فصل) اذا قال أنت طالق طاقة لانقع عليك أو طالق لا أو طالق طلقة لاينقص بهما عدد طلاقك أو طالق لاشي، أو ابيس بشي، طقت واحدة لان ذلك رفع لجم ماأوقعه فلم يصح كامتشاء الجميع وان قال ذلك خبراً فهو كذب لان الواحدة اذا أوقعها وقعت وهدفا مذهب الشافي ولا نعلم فيه مخالفاً ، وان قال أنت طائق أولا لم يقع لان هذا استفهام قاذا انصل به خرج من أن يكون لفظا لايقاع ، وبخالف ماقبل ذلك فانه إيقاع وبحدل أن يقع لان لفظ، لنظ الايقاع لالفظ لاستفهام لكون

لانه قدقمدعلى بارية في بيته والم بدخله بارية أنما أدخله قصبا وليس هو بلرية

﴿ مسئلة ﴾ (وأن حلب ليطبخن قدراً برطل ملحوياً كل نه اللهجدطيم الناح كاته يسلق به أبيضاً وبا كل نه ولا محنث) لان الصانة وجدت

(مسئلة) (وان حلف لا يأكل بيضا ولا تفاحا وليأكان مما في هذا الوها. فوجد فيه بيضارتفاحا فاله بعمل من البيض ناطفا ومن النفاح شر ابا ويأكل منه ولا يحنث) لان فلك ليس ببيض يلا نفاح (مسئلة) (وان كان على سلم فحاف لا نز التاليك ولا صعدت إلى هذه ولا أقمت مكاني ساعة) يريد إذا كان له امراتان إحداهما في الغرفة والاخرى أسفل فلذ نزل العليا و تتصعد السفلي ثم يزل إنشاء أو يصعد فتنحل بمينه) لان الصفة لم توجد

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وان حلف لا أقمت عليه ولا نزلت منه ولا صمدت فيه قاله ينتقل إلى سلم آخر وتنحل عمينه) لانه لم يقم عليه ولا نزل منه انما نزل أو صمد من غيره

(مسئلة) (وان حال لا قمت في هذا الما، ولا خرجت أنه وكان الما، جاريا لم محنث) لان الما، الحلوف عليه جرى وصار في غيره الم محنث سوا، أفام أو خرج لانه أنما يقف في غيره أو مخرج منه ، وهذا الذي ذكره القاضي في لحجرد وهو مذهب الشاني لان الايمان عندهم تبني على الفظ لاعلى القصد وكذلك قالوا لا محنث في هذه الأيمان السابقة كلها ، وقال الماضي في كناب آخر :قياس المذهب أنه يحنث إلا أن ينوي عين الما. الذي هي فيه لان إطلاق بدينه يقنضي خروجها من النهر أو إقام تهافيه

﴿ مسئلةٍ ﴾ ﴿ فَأَن كَانَ المَاءُ وَافْفِا حَلَّى مَنْهُ مَكَّرُهَا ﴾ لبلا يُفسب اليه فعل

﴿ مسئلة ﴾ (وان استحانه ظالم ما لبلان عندك رديمة وكانت عنده وديمة قانه يعني ما الذي ويبر في يمينه) لأنه صادق

(مسئلة) (وان حلف اللان مهنا وعنى ورضَّما معينا بر في يمينه)

الصدقه في ذلك . وقد ذكرنا ما رواه وبنا أنه كان هو والمروذي عند أحمد فجاه رجل يطاب المروذي ولم يرد المروذي أن يكلمه فرضع مهنا أصربعه في كنه وقال ايس المروذي ههنا عبريد ليس هو في كفه فلم يذكره أبر عبد الله

﴿ مُسَّلَةً ﴾ (ولو سرقت منه المرأته شيئًا فحال بالطلاق لنصدقني أسر تت بي شيئا أملا وخانت

الاستفهام يكون بالهمزة أو نحوها فيقع ماأوقعه ولا يرتفع بما ذكره بعاه كالني قبلها، وإن قال أنت طالق واحدة أدلا فكذلك، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو قياس قول الشانعي، وقال محمد يقع واحدة لان قوله أولا برجع الي مايليه من اللنظ وهو واحدة دون لنظ الايقاع وليس بصحيح لان الواحدة صفة الطاقة الواقعة فما انصل بها برجع البها فصار كقوله أنت طالق أو لاشي.

أن تصدقه فأنها نقول مرقت منك مامر قت منك ، ولو استحلفه ظالم هلرأبت فلانا أو لا وكان قد رآه فانه يعني بدا رأيته ما ضربت رئته

> (مَـنَّلَة) (ولو حلف على أمرأته لا مرقت مني شيئًا فح ننه في وديعته لم يجنث) لان الخيانة ليست بسرئة الا أن ينوي ذلك فيحنث

(فصل / ولو قال ان كانت احراقي في السوق فعبدي حروان كان عبدي في السوق فامر أني طائق وكانا جيعا في السوق فقبل يعنق العبد ولا نطاق المرأة لابه لما حنث في اليمين الاولى عنق العبد فلم ببق له في السوق عبد عو يحتمل أن يحنث بنا، على قولها فيمن حلف على معين تعاقمت اليمين بعينه دون صفته كما لوقال ان كامت عبدي سعداً فأنت طالق ثم أعتقه وكامنه طلقت فكذلك همنا لان يمينه تعلقت بعبد معين وان لم يرد عبدا بعينه لم تطاق المرأة لانه لم يبق له عبد في السوق، ولو كان في فيها تمرة فقال أنت طالق ان أكانها أو ألقيتها أو أمسكنها فأكات بعضها و انت بعضها لم يحنث إلا على قول من قال انه يحنث بغال بعض الحاوف عايه وان نوى الجميع لم يحنث بحال

(فصل) قال عبدالله بن احمد سألت أي عن رجل قال لامرانه أنت طالقان لم أجامعك اليوم وأنت طالق ان اغتسلت منك اليوم قال يصلي العصر ثم يجامعها قاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن أواد بتوله اغتسات منك الجامعة ، وقال في رجل قال لامرانه أنت طالق ان لم أطاك في رمضان فسافر مسيرة أربعة أيام أو ثلائة ثم وطائها فقال لا يعجني لانها حيلة ولا تعجني الحيلة في هذا ولا في غيره قال انقاضي انما كره احمد هذا لان السفر الذي يبح الفطر السفر المباح المقصود وهذا لا يقصد عبيح به غير حل الهين ، والصحيح أن هذا تنحل به الهين ويباح به الفطر لا به سفر بعيد مباح لقصد عبيح قان ارادة حل عبد من المقاصد الصحيحة ، وقد أبحنائن العارية أن قصيرة لا يقصر فيها و بعيدة أن يدلك البعيدة المقصر فيها و بعيدة أن يدلك البعيدة المقصر فيها الصلاة وينظر مع أنه لا قصد له سوى المرخص فههنا أولى

(باب الشك في العالاق)

(إذا شك هل طق أولا لم تطلق)

وجملة ذلك أن من شك في طلافه لم يلزم حكمه نص عليه احمد وهو مذهب الشاني وأصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيقين فلا يزول بالشك ،والاصل في هذا حديث عبدالله بن زيد عن النبي

(فصل) فان قال أنت طالق بعد مرتي أو مونك أو مع موتي أو مونك لم تطلق نص عليه احمد وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً لامها نبين عوت أحدها فلا يصادف الطلاق نكاحا يزيله ، وأن تزوج أمة أبيه ثم قال اذا مات أي فأنت طالق فمات ابوه لم بقع الطلاق اختاره القاضي لانه بالموت يملكها فينفسخ نكاحها بالملك وهو زمن الطلاق فلم يقع كما لو قال أنته طالق معموني واختار أبوالخطاب

مَيُكُلِيَّةٍ أنه سنل عن الرجل مخبل اليه أنه يجد الذي في الصلاة فقال الاينصر ف حتى يــمم صونا أو يجد ربحا ٤ منفق عايه أمره بالبنا. على البقين واطراح الشك ولأنه شك طرأ على يقين فوجب اطراحه كما لو شك المنطور في الحدث. قال شيخنا والورع المزام العالاق فان كان المشكوك فيه اللاقا رجعيا راجم امرأته إن كانت مدخولا مهاأو حدد نكامها ان كانت غير مدخول مها، وقد انقضدت عدمها وان شك في طلاق ثلاث طلقها واحدة وتركما لانه إذا لم يطلقها فيقين نكاحه باق نلاتحل الهير.وحكي عن شربك أنه إذا شك في طلاق طائم ا واحدة ثم راجها لنكون الرجمة منطقة فنكون صحيحة في الحكم وليس بشي. لأن النابط بالرَّحمة ممكن مع الشك في الطلاق ولايفتقر إلى ماتفتقر اليه العبادات من النية ولانه لو شك في عللقتين فطلق واحدة أصار شاكا في تحريمها عليه فلا تفيده الرجمة

﴿ مُستُلةً ﴾ (وان شَكُ في عدد الطلاق بني على اليقين لما ذكرنا وقال الخرقي إذا طلق فلم يدر واحدة طلق ام ثلاثا أعرَّزها وعليه نفقتها مادا.ت في العدة فان راجمها فيالمدة لزمته النفقة ولم يطأها حتى بتيةن كم الطلاق? لانه متبقن للتحريم شاك في النحليل)

وجملة ذلك أن من طلق وشك في عدد الطلقات بني على اليقين نص عليه أحمد في رواية أبن منصور في رجل لفظ بطلاق امرأته لايدري واحدة ام ثلاثا فقال أماالواحدة فقد وجبت عليهوهي

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لان مازاد على الفدر الذي تيقنه طلاق مشكوك فيه فلم يلزمه كما لو شك في أصل الطلاق اذا ثبت هذا فانه تبقى أحكامه احكام المطلق دون الثلاث من إباحة الرجمة وإذا رجع عادت ألى ماكانت عليه قبل الطلاق وقال الخرقي يحرم وطؤها ونحوه قول مالك الاانه حكى عنه أنه يلزمه الاكثر من العالاتي المشكوك فيه وقولها متيقن للتحريم لأنه تيقن وجوده إلطلاق وشك في رَفَمَهُ بِالرَّجِمَةُ فَلَا يَرْتَفَعُ بِالشُّكَكَا لُو أَصَابُ ثُوبِهِ نَجَاسَةً وَشَكَ فِي مُوضَّهَا فَا نَهُ لَا يَزُولُ حَكُمُ النَّجَاسَةُ بغسل موضع من أنثوب ولا يزول حتى يغسله جميعه وفارق لزوم النفقة فانها لاتزول بالطالقة الواحدة فهى باقيةلانهاكانت باقية وقد شككنا فيزوالها

وظاهر قول سائر اصحابنا آنه أذا راجبها حلتاهوهو قول أيحنيفة والشافعي وهو ظاهركلام أحمد في رواية ابن منصور لان النحرب المنعلق بما تيقنه يزول بالرجعة يقينا فانالتحريم انواع (تحريم) (المغنى والنمرح الكبير) (الجزءالثامن) (o A)

أنه يتم لان الموت سبب المكها وطلاقها وفسخ السكاح يترتب على الملك فبوجد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فبثبت حكمه ، وإن قال إن اشتريتك فأنت طالق ثم اشتراها خرج على الوجهبن ، وإن قال الابن أذا مات أبي نأنت طالق وكانت تخرج من الناث ثم مات الاب وقع المتق والطلاق معا وإن لم تخرج من الثلث ثم مات الاب وقع المتق والطلاق معا وإن لم تخرج من الثلث فان بعضها ينتقل الى الورثة فيملك

تزبله الرجمة (وتحرم) يزيله نكاح جديد (وتحريم) يزيله نكاح بعد زوج وإصابة رمن تيقن الادنى لا يثبت فيه حكم الاكبر ويزول تحريم الصلاة بالطهارة الصدرى فيه حكم الاكبر ويزول تحريم الصلاة بالطهارة الصدرى ويحالف الثوب قان غسل بعضه لا يرفع ما تيقنه من النجاسة فنظير مسئلتنا اذا تيقن نجاسة كم الثوب وشك في نجاسة سائره قان حكم النجاسة فيه يزول بغسل الكم وحده كذا همنا وعكن منع حصول التحريم همنا ومنع تيقنه قان الرجعية مباحة لزوجها في ظاهر المذهب فما هو اذا متيقن للتحريم بل هو متيقن اللاباجة شاك في التحريم وكذلك قال الحرقي فيهن حلف لا يأكل عرة فوقعت في عرفا كل منه واحدة منع من وطء امرأ به حتى يعلم الها ليست التي وقعت الهين عليها ولا يتحقق حنثه حتى يأكل التمر كله وهذه المسئلة لا تخلو من أحوال ثلاث

(احدها) ان يتحقق أكل التمرة المحلوف عليها اما ان يعرفها بعينها أو صفتها أو يأكل النمر كله أو الجانب الذي وقعت فيه كله فيحنث بلا خلاف بين أهل العلم لانه أكل النمرة المحلوف عليها

(الثاني) ان يتحقق انه لم يأكلهاا ما بان لا يأكل من التمر شيئا أو يأكل شيئاً يعلم انه غيرها فلا محنث أيضا بلا خلاف ولا يلزمه اجتناب زوجته

(الثالث) أكل من التمر شيئًا واحدة أو أكثر الى ان لا يبقى منه الا واحدة ولم يدر أكلها أولا فهذه مسئلة الحرقي ولا يتحقق حنثه لان الباقية بحتمل الها المحلوف عليها ويقين المكاح ثابت فلا يزول بالشك وهذا قول الشافعي وأصحاب الراي فعلى هذا يكون حكم الزوجية باقيا في لزوم تفقتها وكدونها ومسكنها وسائر أحكالها الافي الوطء فإن الحرقي قال يمنع من وطئها لانه شاك في حلها فحرمت عليه كما لو اشتبهت عليه امرأته بأجنبية وذكر أبو الحطاب أنها باقية على الحل وهو مذهب الشافعي لان الاصل الحل فلا يزول بالشك كما ثر أحكام الذكاح ولان الذكاح باق حكمه فاثبت الحل كما فو شده التمرة فلا يتحقق بره حتى يدلم انه أكانها كما فو شده التمرة فلا يتحقق بره حتى يدلم انه أكانها الما المناه المناه أكانها المناه المناه المناه المناه المناه المناه أكانها المناه المنا

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال لامرأنيه احداكما طالق ينوي واحدة بعينها طلقت وحدها فان لم ينواخرجت المطلفة بالفرعة)

أما إذا نوى واحدة بعينها فاتها نطاق وحدها لانه عينها بنيته فاشبه الوعينها بلفظه فان قال أعا أردت فلانة قبل منه لان ماقاله محتمل ولا يعرف الا من جهته وأما إن لم ينو واحدة بعينها فانها تخرج بالقرعة نص عليه في رواية جهاعة وبه قال الحسن وأبو ثور وفال قنادة ومالك يطلفن حميها وقال الابن جزءًا منها ينفسخ به الذكاح فيكون كلك جميعها في فسخ النكاح ومنع وقوع الطلاق فان أجاز الورثة عنقها فذكر بعض أهل العلم أن هذا ينبني على الاجازة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة الفان فلنا هي عطية مبتدأة فقد الفريخ عنها فلم يقع الطلاق وان فلما هي تنفيذ لما فعل السيد وقع الطلاق وهكذا ان أجاز الزوج وحده عتى أبه فان كان على الاب دين يستذرق تركت لم يعتق والصحيح

حماد بن أني سليمان والثوري وأبو حنيفة والشافعي له ان يختار أيتهن شاء فيوقع عليها الطـــلاق لانه لايمكن إبقاء، ابتداء وتبيينه قاذا أوقعه ولم يعينه ملك تعينه لانه استيفاء ماملـكه

ولنا أنماذ كوناه مروي عن علي وابن عباس رضى الله عنهم ولا مخالف لهما من الصحابة ولانه إزالة ملك بني على النفليب والسرابة فتدخله الفرعة كالمتق وقد ثبت الاصل بكون النبي عليه التنبية أقرع بين المعبيد السنة ولان الحق لواحد غير معين فوجب تعيينه بالفرعة كالحربة في العبيد إذا أعتقهم في مرضه ولم نحرج جميعهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية بأحداهن في القسم وكالشربكين إذا افتسما ولانه طلق واحدة من نسائه لايعلم عينها فلم علمك تعيينها باختياره كالمنسية وأما الدليل على أنهن لا يطلقن جميعاً انه أضاف الطلاق إلى واحدة فلم يطلق الجميع كما لو عينها، قولمم إنه كان بملك الا يقاع والنعيين قانا ،لكه للتدبين بالا يقاع لا يلزم ان علمكه بعده كما لوطلق واحدة بعينها وأنسيها فان مات قبل القرعة والتعيين أقرع الورثة بينهن فن وقعت عليها قرعة الطلاق نحكها في الميراث حكم ما لوعينها بالتطابق منهن وقال الشانعي بوقف الميراث المختص بهن حتى يصطاحن عليه لانه لا يعلم المستحق منهن ووجه قول الخرقي قول على رضي الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى النعيين فوجب المصيرالى القرعة كمن اعتق عبيداً في مرضه لامال لا سواهم وقد ثبت الحكم فيهم بالنص لان في توريث الجمليح توريث من لا يستحق يقينا والوقف لا إلى غاية حرمان للمستحق يقينا والقرعة تسلم من هذين هذين المدتحق يقينا والقرعة تسلم من هذين المخدورين ولما نظير في الشرع

﴿ سَالَةَ ﴾ (فَان قُل انسانَه احداكن طالق غداً طلقت وأحدة منهر إذا جاء الند وأخرجت بالقرعة)

فان مات قبل الغدور ثنه كابن و إن ات إحداهن ورثما لانها ما تت قبل وقو ع الطلاق فا ذا جاء غداً فوع بين المينة و الاحياء فان وقعت القرعة على الميئة لم يطلق شيء من الاحياء وصارت كالمعينة قوله أنت طالق غداً وقال الداخي قياس المذهب أن يتعين الطلاق في الاحياء فلو كاننا اثنتين فما تت احداها طلقت كما لوقال لامراً ته واجنبية إحدا كما طالق وهو قول أبي حنيفة و الفرق بينهم اظاهر فان الاجنبية ليست محلالا طلاق وقت قوله فلا ينصر ف قوله اليها وهذه قد كانت محلالطلاق فارادتها بالطلاق كارادة الاخرى وحدوث الموت بها لا يقتضي في حق الاخرى طلاقا فتبقى على ما كانت عليه والقول في تعليق المتق كالقول

أن ذلك لا عنم نقل النركة الى الورثة فهو كا لو لم بكن عليه دبن في فسخ النكاح، وأن كان الدبن لا يستفرق النركة وكانت تخرج من الثلث بعد أدا. الدبن عنقت وطلقت، وأن لم بخرج من الثلث لم تعتق كلها فيكون حكمها في فدخ الكاح ومنع الطلاق كا لو استفرق الدبن النركة، وأن أسقط الفريم الدبن بعد الموت لم يقع الطلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه

في تعليق الطلاق فاذا جاء غد وقد باع بعض العبيد أقرع بينه وبين العبد الآخر فان وقعت على المبيع لم يعتق منه شيء وعلى قول القاضي ينبغي ان يتعين العنق في البافين وكذلك ينبغي ان يكون مذهب أبي حنيفة والشافعي لان له تعيبن العتق عندهم بقوله فبيع أحدهم صرف للعتق عنه فيتعين في الباقين فان وقعت قرعة العتق عليه عتق نصفه وسرى إلى بافيه إن باع نصف العبد اقرع بينه وبين الباقين فان وقعت قرعة العتق عليه عتق نصفه وسرى إلى بافيه إن كان المعتمر ألم بعتق الانصفه

(فصل) وإذا قال امرأني طالق وأمتي حرة وله نساء واماء ونوى معينة انصرف البها وإن نوى واحدة مبهمة فهي مبهمة فيهن وإن لم ينو شيئاً فقال أبو الخطاب يطلق نساؤه كابهن ويعتق اماؤه لان الواحد المضاف براد بمالكل كقوله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها _و_أحل لكم ليلة الصيام) ولان ذلك يروى عن ابن عباس وقال الجماعة يقم على واحدة مبهمة وحكمه حكم ما او قال احداكن طالق وإحداكن حرة لان لفظ الواحد لا يستعمل في الجمع الا مجازاً والكلام محمل على حقيقته ما لم يصرفه عنها دليل ولو تاوي الاحمالان لوجب قصره على الواحدة لا يأم مشكوك فبه وهذا أصح والله أعلم فيا زادعا بها مر مشكوك فبه وهذا أصح والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (و إنَّ طلق وأحدة وأنسيها فكذلك عند أصحابنا)

أكثر أصحابنا على أنه إذا طلق امرأة من ذائه وأنسبها أنها تخرج بالقرعة فيثبت حكم الطلاق فيها وتحل له الباقيات وقد روى إسهاءيل بن سعيد عن أحمد مايدل على أن القرعة لانسته الطلاق فيها لمحرفة الحل وإنما تستعمل لمعرفة الميراث فانه قال سألت أحمد عن الرجل يطلق المرأة من نسائه ولا يعلم أيتهن طلق قال أكره ان أفول في الطلاق بالقرعة قلت أرأت إن مات هذا إقال أقول با تقرعة وذلك لان القرعة تصير على المال وجماعة من روي عنه القرعة في المطلقة المنسية إنما هو في النوريث فأما في الحل فلا ينبغي ان يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم فالمكلام إذا في المسئلة في شيئين (أحدها) في استمال القرعة في المنسية في النوريث (واثما ني) في استمالها فيها للحل أما الاول فوجهه ماروى عبد الله بن حميد قال فالكال القرعة وهذا قول أكثر أسان وله أربع نسوة قدم البصرة فطرق إحداهن ونكح ثم مات لا يدري الشهود أيتهن طلق ?فقال قال على ضي الله عنه أقرع بين الاربع وأذر منهن واحدة واقسم بينهن الميراث ولان المقرعة كل أن السابة على المناب القرعة صم استمالها لا مناب على وحدة وحدة بأجنبية لم يكن الميابا عقد وقمت على الله عن وقم على وقم على وقمت على النسوم عن المنافة غير من وقمت على الله عن المناب عن المناب عن المناب عن المناف عن وقم على ولاحيال كون المنافة غير من وقمت على الله من وقمت على المناب عن المنافة غير من وقمت على المناب المناب عن المنافة غير من وقمت على المناب المناب عن المنافة غير من وقمت على المناب المن

(فصل) في مسائل تنبئي على نية الحالف وتأويله اذا قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة فأنت طالق أر أكل أمراً فقال ان لم تخبريني بعدد ما كات فأنت طالق ولم تعلم ذلك فالمها تعدله عدداً يدلم أنه قد أنى على عدد ذلك مثل أن يعلم عدد ذلك ما بهن مائة الى ألف فتعد ذلك كه ولا يحنث اذا كانت نيته ذلك ، وان نوى الاخبار بكيته من غير نقص ولاز إدة لم بهراً الا بذلك ، وان أطاق فقياس

ذكران المطلقة غيرها حرمت عليه ولوارتفع النحريم أو زال الطلاق لماعاد بالذكر فيجب بقاء التحريم بعد القرعة كما كان قبلهاوقال الخرقي فيمن طلق امر أنه فلم بدروا حدة طلق ام ثلاثا? ومن حلف بالطلاق لا بأكل تمرة فوقمت في عرفاً كلمنه واحدة لا تحل له امر أنه حتى يعلم أنها ليست التي وقمت اليمين عليها فحر مهامع ان الاصل بقاء النكاح ولم يتارضه يقين التحريم فههنا أولى وكذلك الحكم فيمن أوقع الطلاق على إمرأة بعينها تم اشتبهت غيرها مثل أن برى امرأة مولية فيقول أنت طالق ولا يعلم عينها من نسائه فان جيم نسائه بحرمن عليه حتى يعلم المطالفة ويؤخذ بنعقة الجيم لأنهن محبرسات عايه وان أقرع بينهن لم تفد الفرعة شيئًا ولا يحل لمن وتعت عليها القرعة النزويج لانها يجرز أن تكون غير المطلقة ،وقال أصحابنا إذا أقرع بنهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النسكاح بعد قضاء عدتها وأبيح الزوج من سواها كالوطاق واحدة غير معينة واحتجرا بما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه ولانها مطقة لم تعلم بعينها فأشبه ما لو قال احداكن طلق ولم يرد واحدة بعينها ولانه إزالة أحد الملكين المبنيين على النفليب والسراية أشبه العتق، قال شيخنا والصحيح أن الفرعة لامدخل لها ههذا لما ذكرنا من الأدلة وتحرمان عليه كما لو اشتبهت امرأته باجنبية،وفارق ما قاسوا عليه فإن الحق لم يثبت لواحد بمينه فجعل الشرع القرعة معينة فأنها نصلح للنعيين، وفي مستأتنا الطلاق واقع على معينة لا محالة والقرعة لا ترامه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرعة على غيرها واحمال وَقُوعُ القرعة على غيرها كاحتمال وقومها عليها بل هو أظهر من غيرها فانهن إذاكن أربعافاحتمال وقوعه في واحدة منهن بعينها اندر من احتهار وقوعه في واحدة من ثلاث ركذاك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو ميتة بمذكاة أو زوجته باجنبية أو حاف بالعالاق لا يأكل مرة فوقعت في نمر واشباه ذلك مما يطول ذكره لا تدخله قرعة فـكذا مهنا وأما حديث على نهو في البراث لا في الحل رما نعلم بالقول بها في الحل من الصحابة قائلا.

(مسئلة) (فعلى قول أصحابنا إن تين أن المطقة غير التي وقدت عليها القرعة بان يذكر ذلك تبين أنها كات محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين طلق لامن حين ذكر عوقوله في هذا مقبول لانه يقر على نفسه وترد اليه التي خرجت عليها القرعة لاننا ظهر لنا أنها غير مطلقة والقرعة ليست بطلاق صربح ولا كماية فإن لم تـكن تزوجت ردت اليه وقبل قوله في هذا لانه أمر من جهته لا يعرف الا من قبله

المذهب أنه لايبرأ الا بذلك أيضاً لأن ظاهر حال الحالف ارادة. فتنصرف عينه اليه كالامها، العرفية التي تنصر ف المين الي سهاها عرفا دون مسهاها حقيقة ولو أكل عراً نقال ان لم تمتزي نوى ما أكات من نوى مأكات فأنت طالق فأفردت كل نواة وحدها فالقول فيها كالتي قبلها، وإن وقات في ما جار فحلف عليها ان خرجت منه أو قمت فيه فأنت طانق قال الناضي قياس المذهب أنه يحنث الا أن ينوي عين الما. الذي هي فيه لان اطلاق بمينه يقتضى خروجها من النهر أو 'قامتهافيه

﴿ مسئلة ﴾ (إلا أن تحكون قد تزوجت أو يكون محكم حاكم لانها إذا تزوجت نقد تعلق مهــا حق الزوج الثاني فلا يقبل قوله في فسخ نكامه والقرعة من جهة الحاكم بالفرقة لا يمكن الزوج رفهها فتقم الفرقة بالزوجين)

قال أحد في رواية الميه وني إذا كان له أربع نسوة فطالق واحدة منهن ولم يدر أية بن طابق ويترع وبهمن وازوتت القرعة على واحدة ثم ذكر ففال هذه ترجع اليه والتي ذكر أنها الني طرق بقع الطلاق عليها فان نزوجت فهذا شيء قد مر فان كان الحاكم أقرع بينهن فلا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذلك أكثر منه ،وقال أبو بكر وابن حامد تطلق المرأتان ولا يرجع اليه واحد: منها لان اثنانية حرمت بتموله وترثه ازمات ولا يرتها ويجيء على قياس قوالما ان لزمه نهقنها ولا محل وطؤها والاولى بالقرعة

(فصل) إذا قال هذه الطلفة قبل منه لما ذكرنا وان قال هذه المطلفة بل هذه طلقتالانه أقر طلاق الأولى فقبل أقراره يطلاق الثانية ، ولم يتبل اضرابه عن اقراره بطلاق الأولى وكذلك لوكن الاثا نقال هذه بل هذه بل هذه طلقن كابن ، وأن قال هذه أو هذه بل هذ طلفت الثالثة راحدى الاثواتين وان قال طلقت هذه بل هذه أو هذه طاقت الاولى وإحدى الآخريين ، وان قال أنتـطالقأو هذه أو هذه ، فقال القاضي هي مَذلك وذ كر أنه قول السكسائي وقال محمد بن الحسن تطاق الثانية وبقي الشك في الاولى والثالثة ، ووجه الاول أنه عناف الاولى على الثانية بغير شك ثم نصل بين الثانية والثالثة بحرف الشك فبكون الذك فيمها ولو قل طلقت هذه أو هذه طاقت الثالثة وكان الشك في الاواتين ويحتمل في هاتين المستاتين أن يكون الشك في الجيام لانه في الاولى أتى بحرف الشك بعدهما فيعود اليهاوفي المسئلة الثانية عطف الثالثة على الشك فعلى هذا أذا قال طنقت هذه أوهده وهذه طوال بالبيان فان قال هي الثالثة طلقت وحدها وان قال لم أطلقها طلقت الاولتان وان لم يبين أقرع بين الاولتين والثانة، نال الفاضي في الجرد وهذا أصح، وان قل ليست الأولى طلتت الاخيرتان كا لو قال طلقت هذ. أو هاتين و ليس له الوط. قبل النهين فان نعل لم يكن تعيينا وأن ماتت إحداهما لم يُعين الطلاق في الآخرى وقال أبو حنيفة يتعين الطلاق في الآخرى لانها ماتت قبل ثبوت طلاقها ولنا أن موت إحداها أو وطأها لا ينني احتمال كونها مطلنة فلم يكن تعبينا لغيرها كمرضها وان قال طلقت هذه وهذه وهذه والظاهر أنه طاقي إثنتين لا يدري أيهما الاولتان أم الآخرةان أكما له وقال ابر الخطاب لا يحنث لان الما. المحلوف عليه جرى عنها وصارت في غيره الم يحنث سواء أقامت أو خرجت لانها الما نقف في غيره أو نخرج منه وكذلك قال القاضي في المجرد وهو مذهب الشافعي لان الا يمان عندهم تنبني على اللفظ لا على القصد وكذلك قالوا لا يحنث في هذه الا يمان السابقة كلها ، ولو قال ان كانت امرأتي في السوق فعبدي حر ، وأن كان عبدي في السوق فامرأتي

قال طلفت هاتين أو هاتين فان قال هما الاوليان تعين الطلاق فيهماوان لم يطق الاولتين تعين الآخرتان وان قال أنه أشك في الثلاث ومتى فمركلامه بشى. محتمل قبل منه .

(فصل) فان مات بعضهن أو جميمهن أقرعنا بين الجميع فمن خرجت القرعة لها لم نورشها وان مات بعضهن قبله و عضهن بعده فخرجت المرعة لمية قبله حرمناه مراثها وانخرجت لمينة بعده حرمناها ميراثه والباقيات مرثهن وبرثه ، فان قال الزوج بعد وونها هذه الني طانتها أو قال في غيرالمهينة هذه التي أردتها حرم ميراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سوا. صدقه ورثنهن أو كذبوه لان علم التي أردتها حرم من وثبته لان الاصل بقاء النكاح بينهما وهم يرعون طلاقه اياها والاصل عدمه وهل بستحلف في ذلك فهنيه رواينان ، فان قانا بستحلف فن ذلك فهنيه وراينان ، فان قانا بستحلف فنكل حرمناه ميراثها لنكوله ولم يرث الاخرى لاقراره بطلاقها فان مات فنال ورثته لاحداهن هذه المطلة فأفرت أو أفر ورثتها بعد موتها حرمناها ميراثه وان أنكرت أو أذكر ورثتها بقياس ما ذكرفاه أن القول قولها لانها ندعي بقاء نكاحها وهم يدعون زواله والاصل معها فلا يقبل قولهم عليها الا بينة رأن شهد اثنان من ورثته أنه طنقها قبلت شهادتهما أذ لم يكونا بمن يتوفر عليهما ميراثها ولا على من لا نقبل شهادتهما له كأمهما وجدتهما لان ميراث إحدى الزوجات لا يرجع إلى ورثة الزوج وانمايتر فرعي ضرائرها وانادعت احدى الزوجات أنه طلقها طلاقا تبين به أن كرها فالقول قوله وان مات لم ترثه لاقرارها بأنها لا تستحق ميراثه بقبلنا قولما فيها عليها وهذا النفريع فيها إذا كان الطلاق قولما غليها درن مالها وعليها العدة لانا لم نقبل قرلها فيها عليها وهذا النفريع فيها إذا كان الطلاق يبينها فان كان رجعياً ومات في عدتها أو مانت ورث كل واحد منها صاحبه

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فطاق إحداهن ثم نكح أخرى بعد قضا، عدمها ثم مات ولم يه أينهن طلق فلاني تزوجها ربع ميراث انسوة ، ض عليه أحد ولا خلاف فيه بين أهل العلم يقرع بين الاربع فأينهن خرجت قرعتها حرات وورثت الباقيات ، نص عليه أحد أيضا وذهب الشعبي والنخبي وعطا. الخراساني وأبو حنيفة الى أن الباقي بين الاربع وزعم أبو عبيد أنه قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعا ، وقال الشافعي يوقف الباقي بينهن حتى يصطلحن ، ووجه الأول ماتقدم وقد قال أحد في رواية ابن منصور في رجل له أربع نسوة فعلق واحدة منهن ثلاثا وواحدة اثنتين واحدة واحدة ومات على أثر ذه دلا يدري أينهن طلى ثلاثا وأينهن طلى اثنتين وأيتهن واحدة يقرع بينهن واحدة ومات على أثر ذه دلا يدري أينهن طلى ثلاثا وأينهن واحدة يقرع بينهن

طالق فكانا جيما في السوق فقبل يعتق العبد ولا تطلق المرأة لانه لما حنث في اليمين الاولى عتق العبد فلم يبق له في السوق عبد و يحتمل أن يحنث بنا. على قولما فيمن حلف على معين تعلقت اليمين بعينسه دون صفته كمن قال ان كامت عبدي سعداً فأنت طالق ثم أعنقه وكلمته طلقت فكذاك دهنا لان يمينه تعلفت بعبد معين وان لم يود عبداً بعينه لم تطاق المرأة لانه لم يبق له عبد في السرق ولو كان

فالتي أبانها تخرج ولا مبراث لها هذا اذا مات في عديهن وكان طلاة، في صحته فاله لابحرم الميراث الا المطلقة ثلاثا والباقيات رجميات برثنه في العدة وبرش ومن القضت عديها منهن لم ترثه ولم يرثها ولو كان طلاته في مرضه الذي مات فيه لورثه الجيم في العدة وفيها بعدها قبل النزويج روايتان

(فصل) إذا طاق واحدة لا بعينها أو بعينها فان نسبها فانقضت عدة الجيم فله نكاح خامسة قبل القرعة وخرج ابن حامد وجها في أنه لا يصح نكاح الخامسة لان المطلقة في حكم نسائه بالنسبة الى وجرب الانفاق عليها وحرمة النكاح في حتها ولا يصح ماقاله لاننا علمنا أن منهن واحدة بائذامنه ايست في نكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته وايما الانفاق عليها لاجل حبسها ومندها من البروج بغيره لاجل اشتباهها أو ومتى علمناها بعينها إما بتعبينه أو بقرعة فعدتها من حين التعبين وهذا فاسد فان حين عينها ، وذكر أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أن عدتها من حين التعبين وهذا فاسد فان الطلاق وتم حين ايقاعه وثبت حكمه في تحريم الوط، وحرمان الميراث من الزوج وحرمانه فعلى الجميع عدة الوفاة في قول الشعبي والنخمي وعطاء الخراساني ، قال أبو عبيد وهو قول أهل الحجمة عدة الوفاة في قول الشعبي والنخمي وعطاء الخراساني ، قال أبو عبيد وهو قول أهل الحجمة والصول عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين طلق وعدة الوفاة من حين موته لان كل واحدة أطول الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق لكن عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين طلق وعدة الوفاة من حين موته لان كل واحدة منهن محتمل أنها بأفية على ان تكون عليها عدة الوفاة وعدة الوفاة فعلها عدة الطلاق فلا تبرأ يقينا الا بأطولها وهذا في الطلاق البائ فأ ما عدة الوفاة بكل حال لانها ووجة

(فصل) إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لانه منكر ولان الاصل بفاء النكاح فان كان لها بما ادعنه بينة قبلت ولا يقبل فيه إلا عدلان ، ونقل ابن منصور عن أحمد أنه سئل أنجوز شهادة رحل وامر أتين في الطلاق قال : لا والله إنما كان كذلك لان الطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص فان عدمت البينة استحلف في أصح الروايتين نقلها أبو طااب عن أحمد لقول انبي وليكافئ «واكن الهين على من أنكر »ولانه يصح من الزوج ذله فيستحلف فيه كالمهر ، ونقل ابن منصور عنه لا يستحلف فيه كالمهر لا يقضي فيه بالنكول فلا يستحلف فيه كالمهر أذا ادعى

في فيها تمرة فقال أنت طالق أن أكاتها أو ألفيتها أو أمسكتها فأكلت بعضها وأقت بعضها لم يحنث إلا على قول من قال إن يحنث بفعل بعض المحلوف عليه ، وإن توى الجميع لم يحنث بحال ولو كانت عنده وديعة لانسان فأحلمه ظالم أن ليس له لان عندك وديعة فأنه يحلف ما لفلان عندي وديمة وبنوي

زوجيتها فأنكرته فان اختلفا في عدد الطلاق فالقول قوله لما ذكرنا، فعلى هذا إذا طلق ثلاثاً وسمعت ذلك فأنكراً و ثبت ذلك عندها بقول عدلين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعليها أن تفر منه ما ستطاعت وتمتنع منه إذا أرادها وتفتدي منه إن قدرت ولا تزين له ولا تقربه وتهرب إن قدرت ولا تقيم معه وهذا قول أكثر أهل العلم قال جابر بن زيد وحماد بن أبي سليمان وابن سيرين تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل ما يمكن وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو بوسف نفر منه وقال مالك لا تتزين له ولا تبدي له شبئاً من شعرها ولا يصيبها إلا مكرهة ، وروي عن الحسن والزهري والنخبي يستحلف ثم يكون الاثم لميه، والصحيح ما قاله الاولون لان هذه تم أنها أجنبية منه محرمة عليه فوجب عليها الامتناع والفرار منه كسائر الاجانب، وعكذا لو ادعى نكاح الرأة كذا رأقام بذلك شاهدي زور فحكم له الحل فالحرم في هذا كالحمكم في هذا كالحمكم في المطلقة ثلاثاً

(فصل) ولو طلقها اللاتاً ثم جحد طلاقها لم تراه نص عليه أحمد وبه قال فتادة وأبو حنيفة وأبو ووسف والشافعي وابن المنذر وقال الحسن تراه لانها في حكم الزوجات ظاهراً

وانا أنها تعلم انها أجنبية فلم تراه كسائر الاجبهات وقال أحمد في رواية أبي طالب بهرب منه ولا تروج حتى يظهر طلاقها ويعلم ذلك بحيره فيدعيها فترد عليه وتعاقب، وإن مات ولم يقر بطلاقها لا برثه لا تأخذ ما ليس لها نفر منه ولا تحرج من البلد وله كل تخفي في بلدها، قبل له فان بعضالناس قال انتاله هي عزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجه ذلك فمنها من الزوج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الحكم زوجة هذا المطلق فاذا ترو جت غيره وجب عليها في ظاهر الحكم المقوبة والرد إلى الاول ومجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذلك بباطنه ولم يأذن لها في الحروج من البلد لان ذلك يقوي التهمة في نشوزها ولا في فتله قصداً لان الدافع عن نفسه لا يقتل قصداً، فأما إن قصدت الدفع عن نفسها فا ل إلى نفسه فلا أثم عليها أوجبه لانها أنه فصل الله أحمد إذا طبقها ثلاناً فشهد أربعة أنه وطئها أقيم عليه الحد إنا أوجبه لانها صارت بالطلاق أجنبية فهي كسائر الاجنبيات بل هي أشد تحريما لانها محرمة وطأ ونكاحاً فان جحد طلاقها ووطئها ثم قامت البينة بطلاقه فلا حد عليه وبهذا قال الشعبي ومالك وأهل الحجاز والثوري والاوزاعي وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لان جحده لطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شبهة والأوزاعي وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لان جحده لطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شبهة

بما الذي ويه في بميه ، وكذلك لو مرقت امرأته منه شيئًا فحلف عليها بالطلاق لنصدقي أسرقت مني ام لا وخانت أن تصدق فانها تقول مرقت منك مامرقت منك وتعني الذي سرقت منك، ولو استحلفه ظالم هل رأيت فلانا أو لا ف قانه يعني برأيت أي ضربت رثة، رذكرته أي قطعت ذكره وما طلبت منه حاجة أي الشجرة الني حبسها الحاج ولا أخذت منه فروجا يعني القبا، ولاحصير أوهو الحبس وأشباه هذا فني لم يكن ظالما فحاف وعني به هذا تعلقت بمينه بما عناه ، ولو كانت له امرأة على

في درء الحد عنه ولا سبيل لما إلى علم معرفته بالطلاق حالة وطئه إلا بافراره بذلك فان قالوطئنهاعالما بأنن كنت طلقتها ثلاثاً كان إفراراً منه بالزنا فيمتبر فيه ما يعتبر في الافرار بالزنا

و إن طار طائر فقال إنكان هذاغرابا ففلانةطالق وإن لم يكنغرابا ففلانة طالق فهي كالنسية والحكم فيها على ما ذكرنا فيها لانها في معناها والحلاف فيها على ما ذكرنا

(مسئلة) (وإن قال إن كان الطائر غراباً ففلانة طالق وان كان حما اففلانة طالق لم محكم بحنته في واحدة منها) لا الامتيقن للنكاح شاك في الحنث فلا يزول عن يقين النكاح بالشك لانه محتمل أنه غيرهما (فصل) إذا رأى رجلان طائراً فحلف أحدهما بالطلاق أنه غراب وحلف الآخر أنه حمام فطار ولم يعلما حاله لم محكم محنث واحد منها لان يقين النكاح ثابت ووقوع الطلاق مشكوك فيه فان ادعت امرأة أحدها حنثه فيها فالقول قوله لان الاصل واليقين في جابه

(فصل) فان قال أحد الرجاين إن كارغ ا بأفامر أنه طالق الانارة ل الآخر إن الم كن غرا بأفامر أنه طالق الانارة فطار ولم يعلما حاله فقد حنث أحدها لا بعينه ولا يحكم به في حق واحد منها بعينه بل يبقى في حقه أحكام النكاح من النفقة والكسوة والسكر لان كل واحد منها يقين نكاحه اق ووقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوطء فذكر القاضي أنه محرم عليهما لان أحدها حانث يقينا فامر أنه محرمة عليه وقد أشكل فحرم عليها جيماً كا لوحنث في إحدى امر أنيه لا بعينها وقال أصحاب الرأي عايم وقد أشكل فحرم على واحد منها وطء امر أنه لانه محكوم بيقاء نكاحه عن إحدى زوجتيه قينا أنا تحقق حنته في واحدة غير معينة وبالنظر إلى كل واحدة مقردة فيقين نكاحها باق وطلانها مشكوك قيه لمكن لما تحققنا أن إحداهما حرام ولم يمكن عميزها حرمنا عليمه جميماً وكذلك هها فد علمنا أن أحد هذين الرجلين قد طلقت امر أنه وحرمت عليه وحذر التمييز فيحرم الوطء عليها ويصير كالو تنجى أحد الانائين لا بعينه فانه يحرم استمال كل واحد منها سواء كانا لرجل واحد أو لرجاين وقال مكحول يحمل الطلاق عليهما جميما ومال اليه ابو عبيد فان ادعى كل واحد منهما أنه علم الحال وأنه لم يحنث دين فيا بينه وبين الله تعالى ونحو هذا قال عطاء والشمي والزهري والحارث العكلي وائه لم يحنث دين فيا بينه وبين الله تعالى ونحو هذا قال عطاء والشمي والزهري والحد منهما أنه علم الحان والثوري والشافعي لان كل واحد منهما يمكن صدقه فيا ادعاه وإن أفركل واحد منهما أنه المحان والثوري والشافعي لان كل واحد منهما يمكن صدقه فيا ادعاه وإن أفركل واحد منهما أنه المحان والثوري والشافعي لان كل واحد منهما يمكن صدقه فيا ادعاه وإن أفركل واحد منهما أنه المحان والنائي واحد منهما أنه المحان والثوري والشافعي لان كل واحد منهما يمكن صدقه فيا ادعاه وإن أفركل واحد منهما أنه المحان والمحد منهما أنه المحان والثوري والشوري والمحد منهما أنه المحان والمنائل واحد منهما أنه المحان والمد منهما أنه المحان والمد منهما أنه المحان والمد منهما أنه المحان والمد منها أنه المحان والمد منهما أنه المحان والمحد منها عمر والمد منها أنه المحان والمد منها أنه المحان والمد منها أنه المحان والمد منها بمكن صدة فيا المحان والمد منها أنه المحان والمد منها بمكان واحد منها بمكان واحد مد والمد منها بمكان واحد مد والمد و

درجة فحاف عليها أن لاتغزل عنها ولا تصعد منها ولا نقف عليها فانها تنتقل عنها الى سلم آخر وتغزل إن شات أو تصعد أو تقف عليه لان نزولها الها حصل من غيرها ، وإن كان في إينه ولا انتفات عنها فانها تحمل مكرهة ، ولو كان في سلم وله امرأنان احداهما في الفرفة والاخرى في البيت المفلاني فحاف لاصعدت الى هذه ولا نزات إلى الاخرى فان الدخلي تصعد وتنزل العليائم يغزل ان شاه أو يصعد

طالقت زوج:اها بافرارها على أنفسها وإن أفر أحدها حنث وحده فان ادعت امرأة أحدها عليـــه الحنث فأنكر فالقول قوله وهل يحلف ?على روايتين

(مسئله) (فان قال أحدها إن كان غراباً نعبدي حر وقال الآخر ان لم يكن غراباً فعبدي حر فطار والم يعلما حاله لم يحكم بعتق واحدمن العبدين)

لأن الاصل بقاء الرقافان اشترى أحدهما عبد الآخر بعدأن أنكر حنث نفسه عنق الذي اشتراه لان الاصل بقاء الرقافان اشترى أحدهما عبد الآخر بعدأن أنكر حنث نفسه اعتراف منه بحث صاحبه واقرار منه بعتق الذي اشتراه ، وإن اشترى من أقر بحريته عتق عليه، وإن لم يكن منه انكار ولا اعتراف نقد صار العبدان في يده أحدها حر لا يعلم عينه فيرجع في تعيينه إلى القرعة وهو قول أبي الخطاب وقال القاضي يعتق الذي اشتراه في الموضعين لان عسكه بعبده اعتراف منه برقه وحرية صاحبه وهذا مذهب الشافي

ولما أنه لم يعرف لفظاً ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع سوغ له امساك عبده مم الجهل استنادا إلى الاصل فكن يكون معرفا مع تصريحه بأنني لا أعلم الحر منهما وإعا اكتفينا في ابقاء وقاعده باحمال الحدث في حق صاحبه فاذا صار البدان له وأحدهما حر لا بعينه صاركاً بهما كانا له فأعتق أحدها وحده فيقرع بينهما حيئتذ، فان كان الحالف واحداً فقال إن كان غراباً فعبدي حروان لم يكن غرابا فامتي حرة ولم يعلم حاله فانه يقرع بينهما فيمنه

(فيصل) فان قال إن كان غراباً فنساؤه طوالق وإن لم بكن غراباً فمبيده أحرار ولم يملم حاله منع من التصرف في الملكيين حتى ببين وعليه نفقة الجميع فان كان غراباً طلق نساؤه ورق عبيده فان ادعى العبيد أنه لم بكن غراباً ليعتقوا فالقول قول السيد وهل محلف ? يخرج على روابتين ، وإن لم يكن غرابا عنق عبيده ولم تطلق النساء فان ادعين أنه كان غراباً ليطلقن فالقول قوله وفي تحليفه وجهان وكل موضع قلنا يستحلف فنكل قضي عليه بشكوله وإن قال لا أعلم ما الطائر فقياس المذهب أن يقرع بينهما فان وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العبيد وإن وقعت على العبيد عقوا ولم تطلق النساء وهذا قول أبي ثور وقال أصحاب الشافعي إن وقعت القرعة على العبيد عقوا وإن وقعت على النساء لم بطلقن ولم يعتق العبيدلان القرعة لما مدخل في العتق لكون النبي عقوا وإن وقعت على النساء لم بطلقن ولم يعتق العبيد لما في الطلاق لانه لم ينقدل مثل ذاك

(فصل) قال عبدالله بن احمد سأات أبي عن رحل قال لامرأنه أنتط لق ان لم أجامعك اليوم وأنت طائق ان اغتسات منك اليوم قال بصلي العصر ثم مجامعها فأذا غابت الشمس اعتسل أن لم يكن أراد بقوله اغتسات المجامعة ، وقال في رجل قال لام أنه أنت طائق إن لم أطأك في ومضان فسافر

فيه ولا يمكن قياسه على العتق لان الطلاق حل قيد النسكاح والفرعة لا تدخل في النسكاح والقرعة حل الملك ، والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع بينهم إلا بمد موته.

قال شيخًا ويمـكن أن يقال على هذا إن ما لا يصلح للتعبين في حق الموروث لا يصلح في حق الوارث كما لوكانت اليمين في زوجتين ولا ن الاماه محرمات على الموروث تحريماً لا تزيله القرعة فلم يبحن الوارث بها كما لو تمين العتق فيهن .

(مُسئلة) (إذا قال لامرأته وأجنبية إحداكما طالق ، أو قال لحماته ابنتك طالق ، أوقال سلمى طالق ، وأمرأته امرأته)

لانه لا يملك طلاق غيرها ولانه إزالة ملك أشبه مالو باع ماله وما ل غيره صح في ماله دون غيره فان قال أردت الاجنبية لم يصدق .

قال أحمد في رجل تزوج امرأة فقال لحماته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الأخرى التي ليست بزوجتي فلا يقبل منه . وقال في رواية أبي داود في رجل له امرأتان اسهاهما فاطمة مات إحداهما فقال فاطمة طالق ينوي الميتة فقال الميتة تطاق ? قال أبوداودكأنه أرادفي الرواية الاولى أن لا نصدقه في الحكم ، وفي الثانية يدين .

وقال القاضي فيما إذا نظر إلى امرأته وأجنبية فقال إحداكما طالق وقال أردت الأجنبية فهل يقبل ? على روايتين . وقال الشافعي يقبل ههنا ولا يقبل فيما إذا قال سلمى طالق وقال أردت أجنبية السمها سلمى لان سلمى لا يتناول الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دليل آخر وهو أن لا تطلق غير زوجته فصار اللفظ في زوجته أظهر فلم يقبل خلافه . أما إذاقال إحداكما فأنه تناول الاجنبية بصريحه ، وقال أصحاب الرأي وأبو ثور يقبل في الجميع لانه فسر كلامه بما يحتمله .

ولذا أنه لا يحتمل غير امرأته على وجه صحيح فلم قبل تفسيره به كا لو فسر كلامه بما لا يحتمله وكما لو قال سلمى طابق عند الشافعي، ولا يصح ماذكروه من الفي قان قوله إحداكما ليس بصريح في واحدة منها بعينها وسلمى يتناول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محلا المطلاق وخطاب غيرها به عبث كما لو قال إحداكما طالق ثم أو تناولها بعمر بحه لكن صرفه عنها دابل فصاد ظاهراً في غيرها فان الذي عَيَيْ لما قال المتلاعنين و إحداكما كاذب له لم ينصرف إلا الى الكذب منها وحده والما قال حسان يعني النبي عَيَيْ الله أبي سفيان وأما فيا بينه وبين الله تعالى فيدين فيه فتى علم من وخيرهما الى النبي عَيْدِ وحده وهذا في الحكم ، وأما فيا بينه وبين الله تعالى فيدين فيه فتى علم من

مسيرة أربهة أيام أو ثلاثة ثم وظنها قال لايعجبني لانها حيلة ولا تعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره قال القاضي انها كره أحمد هذا لان السفر الذي يسيح الفطر أن يكون سفراً مقصوداً مباحا ، وهذا لايقصد به غير حل اليمين ، والصحيح أن هـذا تنحل به اليمين ويباح له الفطر فيه لانه سفر بعيد

نفسه أنه أراد الاجنبية لم نطاق زوجت لان الفظ محتمل له وان كان غيرمقيد، ولوكانت ثم قرينة دالة على إرادته الاجنبية مثل أن يدفع بيمينه ظاما أو يتخلص سها من مكروه قبل قرله في الحمكم لوجود الدايل الصارف اليها وإن لم ينو زوجته ولا الاجنبية طانت زوجته لانها محل الطلاق واللفظ بمحتملها ويصاح لها ولم يصرفه عنها فوقع سها كما لو نواها

﴿ مسئلة ﴾ (فان نادى امرأته فأجابته امرأة له أخرى نقال أنت طانق بظنها المناداة طلقت

في إحدى الروايتين)

وهو قول النخمي وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لانه خاطبها بالطلاق وهي محل له فطاقت كما لو قصدها

(والثانية) نطاق التي ناداها رحدها وهو قول الحسن والزهري وابي عبيد ، قال أحمد في رواية مهذا في رجل له امر تان نقال فلاة أنت طالق فالتفت فاذا هي غير التي حلف عليها قال: قال ابراهيم يطاذان والحسن يقول أطلق التي نوى ، قيل له ما قول أنت ، قال تطافى التي نوى وذلك لانهم بقصدها بالطلاق فلم تطلق كا لو أراد أن يقول أنت طاهر فحبق اسانه فقال أنت طلق ، وقال أبو بكر لا يختلف كلام احمد أنها لا نطاق ، وقال الشافى تطاق المجبة وحدها لانها مخاطبة بالطلاق فطاقت كا لولم بنو غيرها ولا تطاق المنوبة لانه لم يخاطبها بالطلاق ولم يقترف بطلاقها، وهذا يبطل عا لوعم أن المجبة غيرها فان المنوبة نطلق بارادتها بالطلاق ولولا ذلك لم تطاق بالاعتراف به لان الاعتراف عمل الابوجب فان المناذاة طافة مقدودة بافظ الطلاق فطافت كا لو علم الحال، فان قال علمت أنها غيرها وأردت طلاق المناداة طافة معا في قراهم جميها ، وان قال أردت طلاق الثانية وحدها طلقت وحدها لقصوده لها وخطاء ،

(مسئلة) (وإن لني أجنبية ظنها زوجته فقال نلانة أنت طالق فاذا هي أجنبية طأنةت زوجته) نص عليه احمد وقال الشافعي لانطاق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم يقع كما لو علم أنها أجنبية فقال أنت طالق

ولنا أنه تصد زوجته الفظ الطلاق واحتمل أن لانطلقلانه لم بخاطبها بالطلاق ولا ذكر اسمها معه وإن علمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طانت وإن لم بردها بالطلاق لم نطلق

(فصل) وإن نقي امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي يامطانة أو لقي أمته فظنها أ أجنبيـة فقال أنت حرة أو تنحي باحرة نقال ابو بكر فيمن لتي امرأة نقال تنحي يامطلقة أو ياحرة مباع المصد صحيح وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة، وقد أبحنا لمن له طريقان قصيرة لانقصر فيها الصلاة ويفطر مم أنه لا فصدله سوى البر خص فههنا أدلى

كتاب الرجعة

وهي ثابة بالكنابوالسنة والاجاع ، أماالكناب نقول الله سبحانه ا والمطانات يتربصن بأنفسهن ثلاث قروه _ إلى قوله _ و بعولتهن أحق بردهن في ذلاك ان أرادوا إصلاحا) والمرادبه الرجمة عند جاعة العلما، وأهل التفسير ، وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فباغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجة ومعناه إذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضا عدمهن ، وأما السنة فما روى ابن عمر قال طاقت امرأتي وهي حائض فسأل عرالنبي ويتالي فقال ٢ مره نايراجما، متنق عليه وروى ابرداود عن عرقال ان النبي ويتالي طاق حفصة ثم راجمها وأجم أهل العلم أن الحرإذ الأثنين أن لهما الرجعة في العدة ذكره ابن المنذر

﴿ مسئَلة ﴾ قال (والزوجة اذا لم يدخل بها تبدنها تطليقة وتحرمها الثلاث من الحروالاثنتان من العبد)

أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بطامة واحدة ولا يستحتى مطانها رجعتها وذك

وهو لا يعرفها فاذا هي زوجته أو أمته لا يقم بهما طلاق ولا حربة لانه لم يردهما بذلك فلم يتم بهما شيء كسبق اللسان الى مالم برده ومحتمل أن لاتعتق الالة لان عادة الناس مخاطبة من لا يعرفها بقوله باحرة وتطاق الزوجة لعدم المادة في الخاطبة بقوله بالمطلقة

﴿ كتاب الرجعة ﴾

وهي ثابتة بالكناب والسنةوالاجماع

أما الكتاب فقرله تعالى (والمطلقات باربصن بأ فدين ثلاثة قرو. - الى قوله - و بعولنهن أحق و دهن في ذلك إن أراد واإصلاحا) والمراد به الرجعة عند جماعة العلما، وأهل النفسير ، وقال تعالى (اذاطاقه م النسا فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجمة ومعناه اذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضا عدمهن وأما السنة فروى ابن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض في أل غمر النبي والمالية فقال « مه فلمراجعها » متنق عليه . وروى أبه داود عن عمر قال : ان النبي والمالية واحدة أن لهما الرجمة في وأجم أهل العلم على أن الحر اذا طاق الحرة دون الثلاث أو العبد أذا طاق واحدة أن لهما الرجمة في العدة ذكره ابن المنذر

لان الرجعة أنما نكون في العدة ولا عدة قبل الدخول لقول الله سبحانه (ياأيها الدين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طعتموهن من قبل أن تمسوهن فحالهم عليهن من عدة تعدونها فتعوهن وصرحوهن سراحا جميلا) فبين الله سبحانه أنه لاعدة عليها فنين بمجرد طلاقها وتصير كالمدخول بها بعدانقضاء عدمها لارجعة عليها ولا نفقة لها ، وإن رغب مطافها فيها نهو خاطب من الحطاب يزرجها برضاها بنكاح جديد وترجع اليه بطلقة واحدة بغير خلاف بنكاح جديد وترجع اليه بطلقة واحد حرمت عليه حتى تنكح ووجا غيره في قول أكثر أهل العلم ، وإن طلقها الملائا بلعظ واحد حرمت عليه حتى تنكح ووجا غيره في قول أكثر أهل العلم ، وقد ذكرنا ذلك فيا مضى، ولا خلاف بينهم في أن المطفة الملائا بعد الدخول لا على الحتى تنكح ووجا غيره) وروت عائشة أن رفاءة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها فلا على له من بعد حتى تنكح ووجا غيره) وروت عائشة أن رفاءة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها أخر الاث تطليفات فتزوجت بعده بعبد الرحمن من الزبيو وقال و لعلك ربدين أن ترجي إلى رفاءة فطنقها آخر الاث تعليفات فتزوجت بعده بعبد الرحمن من الزبيو وقال و لعلك ربدين أن ترجي إلى رفاءة فلا غيه وجنهو أهل الدلم على أمها لاتحل للأول حتى يطأها وفي إجاع أهل الدلم على هذا غنية عن الاطلة غيه وجنهو أهل الدلم على أمها لاتحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني و بأ يوجد فيه النقاء الحذائين إلا أن صعيد من المسيب من بينهم قال : اذا تزوجها الزوج الثاني و بأ يوجد فيه النقاء الحذائين إلا أن صعيد من المسيب من بينهم قال : اذا تزوجها الورجها المرابي و أنها و أيوجد فيه النقاء الحذائين إلا أن صعيد من المسيب من بينهم قال : اذا تزوجها الزوجها الزوج الثاني و أ

⁽ مسئلة) (اذا طلق الحر امرأته بمد دخوله بها أقل من ثلاثأو العبدواحدة بغير عرض والامر يقتضي بينونتها فله رجعتها مادامت في العدة رضيت أو كرهت لما ذكرما)

أجمع على ذاك أهل العلم وأجمعوا على انه لارجعة له عليها بعد قضاء على وقد ذكرنا ان الطلاق معتبر بالرجال فيكون له رجعتها مالم يطافها ثلاثا كالحرة وفيا اذا طاق الامة اثدين خلاف ذكرناه فيما مضى ، ولا يعتبر في الرجعة رضا المرأة في ذاك لقول الله تعالى (وبعواتهن أحق بردهن في ذاك) أي في العدة فجمل الحق لهم ، وقال سبحانه (فأمسكوهن بمعروف) فخطب الازواج بالامرولم يجمل لهن اختياراً ، ولان الرجعة امساك للمرأة بحكم الزوجية فلم يعتبر رضاها في ذاك كالتي في صلب نكاحه وأجمع أهل العلم على هذا والعبد بعد الواحدة ما للحرقبل الثلاث، وقد أجمع العلماء على ان العبد رجعة امرأته بعد العالمة الواحدة اذا وجدت شروطها ، فاذا طافها ثانية فلا رجعة له سواء كانت امرأته حرة أمة لان طلاق العبد اثنتان وفي هذا خلاف ذكرناه فيمامضى

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ وَالْمَاظُ الرَّجْمَةُ وَاجْمَتُ امْرَاتِي أَوْ رَجِّمَتُهَا أَوْ رَدِّدْتُهَا أُواْمُسَكِّمُهَا ﴾

لان هذه الالفاظ ورد بها الكتابوالسة فازد والامسالتورد بهما الكتاب بقوله تعالى (وبعولنهن أحق بردهن في ذلك) وقال (فامسكوهن بمعروف) بعني الرجمة ، وألرجمة وردت بها السنة لقول النهي على المرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم على المرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم

تزويجا صحيحا لايريد به إحلالا الله بأس أن يتزوجها الاول قال ابن المنذر لا الها أحداً من أهل العلم والمها بقول سعيد بن المسيب هذا إلا الحوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع تصريح النبي وَ الله المراد من كتاب الله تعالى وانها لا يحدل للاول حتى بذرق الثاني عسيلتها و تذوق عسيلته لا يعرج على شيء سواه ولا يدرغ لأحد المصير إلى غيره مع ما عليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عبر وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم وممن بعدهم مسروق والزهري ومالك وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل الشام والشافي وابو عبيدة وغيرهم

(فصل) ويشترط لحابها للاول ثلائة شروط (أحدها) أن تنكح زوجا غيره فاو كانت أمة فوطئها سيدها لم بحلها لقول الله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) وهذا ليس زوج ، ولو وطئت بشبهة لم تبح لماذكرنا ، ولو كانت أمة فاستبرأها مطنقها لم بحل له وطؤها في قول أكثر أهل العلم، وقال بهض أصحاب الشانعي تحل له لان الطلاق بخنص الزرجية فأثر في النحريم بها وقول الله تعالى (الاتحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) صريح في تحريها الا بعول على ماخالفه ، ولان الفرج لا بجوز أن يكون محرما مباحا فسقط هذا

(الشرط الثاني) أن يكون النكاح صحيحا فان كان فاسداً لم بحام الوط. فيه وجدا قال الحسن

يسمونها رجعة والزوجة رجعية فل شيخنا) و يتخرج أن يكون للظها هو الصريح وحده لاشتهاره دون غيره كقولنا في صريح الطلاق

⁽ فصل) والاحتياط أن يقول اشــهدا علي أني قد راجعت زوجتي الى نكفي أو زوحيتي أو راجعتها لما وقع عليها من طلاقي

⁽ مسئلة) (فان قال نكحتها أو تزوجتها فليس هو بصر بح فيها و هل محصل الرجمة به فيه و حهاز) (أحدهما) لا تحصل به لان هذا كناية والرجمة الديماحة بضع مقصود لا يحصل بالكناية كالنكاح (والثاني) تحصل به الرجمة أوما اليه احمد واختاره ابن حامد لان الاجنبية تباح به فالرجمية

أولى فعلى هذا بحتاج أن ينوي به الرجمة لان ماكان كناية تعتبر له النية ككنايات العالاق

⁽ فصل) فأن قبل راجعتك لدحبة أو اللاهانة وقال أردت أنني راجعتك لمحبتي إيك أو أهانة الله صحت الرجعة لانه ألى بالرجعة و ببن سببها ، وإن قبل أردت أنني كانت أهينك أو أحبك وقلد رددتك بار في الى ذاك مليس برجاة ، وإن أطاق ولم ينو شيئاً صحت الرجعة ذكره الماضي لأنه أنى بصريح الرجعة وضم اليه ما يحتمل أن يكون سلببها و يحتمل غيره فلا يزول الخلط عن مقتضاه بالشك ودندا مذهب الشافي

[﴿] مسئلة ﴾ (رهل من شرطها الاشهاد ? على روايتين)

والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزاعي وإسحاق وأبو عبيدواصحاب الرأي والشاني في الجديد وقال في القديم بحلما ذلك وهو قول الحسكم وخرج، ابو الحطاب وجها في المذهب لانه زوج فيدخل في عموم النص، ولان النبي وتتلكي لهن المحال والمحال له فسماه محالا مع فساد نكاحه

ولذا قول الله تعالى (حتى تذكع زوجا غيره) واطلاق النكاح يتتضي الصحيح والذلك لو حلف لا ينزوج فتر وج تزويجا فاسداً لم مجنث ، ولو حلف ليتزرجن لم يبر بالتزرج العاسد ولان أكثر أحكام الزوج غير ثبتة فيه من الاحصان والهمان والغامار والايلا، والنفقة وأشباه ذلك ، وأما تسميته عالا فلفصده التحليل فيا لا محل ولو أحل حقيقة لما لهن ولالهن الحال له والماهذا كقول النبي عينات و ما آمن بالفرآن من استحل محارمه ، وقال الله تعالى (بحلونه عاما ويحرمو نه عاما) ولانه وط. في غرر نكاح صحيح أشبه وط. الشبهة (الشرط اثالث) أن يطأها في الفرج الموط، في الفرج وأدناه تغييب غرر نكاح صحيح أشبه وط. الطبهة (الشرط اثالث) أن يطأها في الفرج الفرح وأدناه تغييب لان الذي عينات على الموط، في الفرج وأدناه تغييب المناف بن الحكم الوط تتعاق به ولو أو لج الحشفة من غير امتشار لم تحل له لان الحكم يتملى بذواق العديلة ولا تحصل من غير انتشار ، وان كان الذكر مقطوعا فان بني منه قدر الحشفة في الفرج وأدناه رائل وهو غر معتبر في لاحلا. وهذ قول الشامي

وجملة ذلك أن الرجمة لا تفتقر إلى ولي ولا صداق ولا رضي المرأة ولا علمها باجماع أهل الملم لان حكم الرجمية حكم الزوجات ال نذكره والرجمية امساك لها واستبقاء لنكامها ولهذا سمى الله تمالى الرجمة امساكا وركها فراقاً وسراحاً فقال (فادا بلفن أجابهن فامسكوهن بمعروف أوفارقوهن بموروف) وفي رواية أخرى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وانما تشعث النكاح بالطلقة وانمقد لها سبب زواله فالرجمة تزيل شعثه وتقطع مضيه إلى البينونة فلم تحتسج لذلك إلى ما يحتاج اليه ابندا. النكاح . فأما الانهاد ففيه روايتان (احداهما) بجب ، وهذا أحد قولي الشافعي لان الله تعالى قال (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم) فظاهر الامر الوجوب ولانه استباحة بضع مقصود فوجبت الشهادة فنه كاللـكاح وعكسه البيع . (والزواية الثانية) لاتجب الشهادة وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي حنيفة لانها لا تفتقر الى قبول فلم نفتقر إلى شـهادة كما أر حقوق الزوج ولان مالا يشترط فيه الولى لا يشترط فيه الاشهاد كالبيع وهذه أولى إن شاء الله تمالي ويحمل الامر على الاستحباب ورؤكد ذلك أن الامر بالشهادة عقيب قوله (أو فارقوهن) فهو يرجع إلى أفرب المذكورين يقيناً ولا تجب الشهادة فيه فكذلك ما قبله وهو قوله (فا سكوهن) بطريق الاولى ولا خلاف بين أهل العلم في استحباب الاشهاد فان قلنا هو شرط فانه يعتبر وجوده (الجزءالثامن) (المغني والشرح الكبير) (7.)

قال أبو بكر : وقد روي عن أحد في الخصي انه لا يحالها فان أبط الب سأنه في المرأة تعزوج الخصي تستحل به قال لاخصي بذوق اله سيلة ، قال أبو بكر والعمل على مارواء مهنا أنها تحل ، ووجه الاول ان الخصي لا يحصل منه الانزل فلا ينال الذة الوط. فلا يذوق الع بلة ، ويحتمل أز أحد قال ذاك لان الخصي في الفالب لا يحصل منه الوط ، أو ليس بعظمة الانزال فلا يحصل الاحلال برعة ، كالوط ، من غير انفشار (فصل) واشترط أصحابنا أن يكون الوط ، حلالا فان وطنها في حيض أو نفاس أو إحرام من من أحدهما أو منها أو وأحدهما صائم فرضا لم تحل وهذا قول ما الله لا يه وط ، حرام لحق الله تعالى فلم يحصل به الاحلان كوط ، المرتدة وظاهر النص حلها وهو قوله تعالى احتى تذكح زوجاغيره) وهذه قد نكحت زه جاغ و وأيضا قوله عليه الدلام «حتى تذوقي عسيلته ويذرق عسيلتك وهذا قد وجد ولانه وط ، في نكاح صحيح في محل الوط ، على سبيل لهام فأحلها كالوط ، الحلان وكا او وطنها وقد والشافي ، وأما رط ، المرتدة ، لا يحلها - وا، وطنها في حال ردتها أو ردنها أو وطي ، المرتد ، ال

حال الرجمة فان ارتجع بغير اشهاد لم يعج لان المعتبر وجودها في الرجمة دون الافرار بها إلا أن يقصد بذلك الاقرار الارتجاع فيصح

(مسئلة) (والرجمية زوجة يلحقها الطلاق والظهار والايلاء ولماله ويرث أحدهما صاحبه انمات بالاجماع وانخالتها صع خلمه)

وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح لانه يراد للتحريم وهي محرمة . ولما أنها زوجة يصح طلاقها فسح خلمها كما قبل الطلاق وليس مقصود الحلم التحريم بل الحلاص من الزوج و نسكاحه الذي هو سببه والنسكاح بانى ولا يأمن رجعته على أننا تمنع كونها محرمة .

(مسئلة) (ويباح لزوجها وطؤها والحلوة والسفر بها رلها أن تتزين له وتتشرف له)

قال الفاضي هـذا ظاهر المذهب. قال أحـد في رواية أبي طااب لا تحتجب عنه ، وفي رواية أبي الحارث تنشرف له ما كانت في العدة فظاهر هذا أنها مباحة له له أن يسافر بها ويخلو بها ويطؤها وهذا مذهب أنر حنيفة لانها في حكم الزوجات فأبيحت له كما قبل الطلاق.

وعن احمد رحمه الله أنها ليست مباحة ولا تحصل الرجعة بوطئها وان أكرهها عليه فلها المهرإن لم يرتجعها مده وهو ظاهر كلام الحرقي، ومذهب الشافعي وحكي ذلك عن عطاءومالك لأمها مطلقة فكانت محرمة كما لو طلقها بعوض واحدة ولاحد عليه بالوطء وإن قلنا أنها محرمة لا ينبغي أن يلزمه مهرسواء (فصل) فان تزوجها مملوك ووطائها أحلها وبذلك قال عطا، ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم للم مخالفا ولا نه دخل في عموم النص و وطؤه كوط، الحر عوان تزوجها مراهق فوطئها أحلها في قولم الا ما المكا وأباء يدفانها قالا لا يحله او بروى ذلك عن الحسن لا نه رط، من غير بالغ فأشبه وط، الصغير واناظاهر النص وانه وط، من زوج في فكاح صحيح فأشبه البالغ ويخالف الصغير فأنه لا يمكن الوط، منه ولا تذاق عسيلته ، قال القاهي و بشترط. أن يكون له اثبا عشر سنة لان متن دون ذلك لا يمكن المجامعة ولا معنى لهذا فان الحلاف في المجامع ومتى أمكنه الجماع فقد وجد منه المقصرد فلا معنى لا عتار سن ماورد الشرع باعتبارها وتقد دبره بحرد الرأي والتحكم وان كانت ذبية فوطئها زوجها الذي أحلها الطانها المالم على عليه أحد وقل هو زوج و به تجب الملاءنة والقسم و به قال الحسن والزهري والثرري والشائي وأبوع بد وأصحاب الراي وابن المنذروقال ويعقوما لك الإيحاما ولنا ظاهر الآية ولانه رط، من زوج في ذكاح صحيح تام أشبه وط. المسلم، وان كانا مجنونين أحدها فوطئها أحلها أحلها أحلها فوطئها أحلها وان كانا مجنونين أحدها فوطئها أحلها والنا أجه وان كانا مجنونين أحدها فوطئها أحلها فوطئها أحلها والنا العبونين المسلم، وان كانا مجنونين أحدها فوطئها أحلها به وطنها المحالة والله به وان كانا مجنونين أو

والناظاهر الآية ولانه رط مبأح في نكاح صحيح أشبه العاقل ، وقوله لايذوق المسيلة لا يصح فان الجنرن انها هو تنطبة المقل ولا بى المقل شرط في الشهرة وحصول اللذة بدليل البهائم لكن ان كان الجنون ذا هب الحس كالصروع والمنمى عليه لم يحصل الحل بوطئه ولا بوط. مجنونة في هذه

راجع أو لم يراجع لانه وطيء زوجته التي يلحقها طلاقه فلم يكن عليه مهر كسائر الزوجات ويفارق ما إذا وطيءالزوج مداسلام أحدهما في العدة حيث بجب المهر إذا لم يسلم الآخر في العدة لانه إذا لم يسلم النافرقة رقت من حين اسلام الاول وهي فرقة فسخ تبين به من الحكاحة فأشبهت التي أدضعت من ينفسخ الحكامها برضاعه وفي مسئلتنا لا تبين إلا بانقضاء العدة فافترقا وقال أبو الخطاب إذا أكرهها على الوطء وجب عليه المهر عند من حرمها وهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وهو المنه وص عن الشافعي لانه وطء حرمه الطلاق فوجب به المهر كوطء المختلعة في عدمها والاول أولى اظهور الفرق بينها فان البائن ليست زوجة له وهذه زوجة يلحقها طلاقه وقياس الزوجة على الاجنبية في الوطء وأحكامه بعيدة .

(فصل) فاذا قلمنا المها مباحة حصلت الرجمة وطنها سوا، نوى الرجمة أو لم ينو ، اختارها ابن حامد والقاضي وهو قول معيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطا، وطاوس و لزهري والثوري والازاعي وابن أبي ليلي وأصحاب الرأي ، قال بعضهم .. ويشهد ، وقال مالك واسحاق يكون رجعة إذا أراد به الرجعة لان هذه مدة تفضي إلى بينونة فترتفع بالوط، كدة الابلا، ولان الطلاق سبب ازوال الملك ومعه خيار فنصرف المالك بالوط، يمنع عمله كوط، البائع الامة المبيعة في مدة الخيار وكا ينقطع به النوكيل في طلانها

الحال لانه لايذرق العسيلة ولا تحصل لهاذة ، ولمل ابن حامد انها أراد المجنون الذي هذه حاله الله يكون ههنا اختلاف ، ولو وطي، مغمى عليها أو نائمة لانحس بوطه، فينبغي أن لا تحل بهذا لما ذكر ناه وحكاه ابن المنذر ، ويحتمل حصول الحل في ذلك كه أخذاً من عموم النص والله أعلم

(فصل) ولو وجد على فراشه امراً فنظها أجنبية أو ظها جاً يته فوطئها فاذا هي امرأته أحلها لانه صادف فكاحاص حيحاولو وطنه افا فضاها أو وطنها وهي مريضة تنضر و بوطه أحام الان التحريم همنالحقها وان استدخات ذكر وهو نائم أو منه عليه لم تحل لانه لا يذوق عسيلته او يحتمل أن تحل لعموم الآية والله أعلم

(مسئلة) قال (وإذا طلق الحرزوجته أفل من ثلاث فله عليها الرجمة ما كانت في المدة)

أجمع أهل العلم على أن الحر إن طبق الحرة بعد دخوله بها أقل من ثلاث بغير، وضولا أمر يقتضي بينو نها فله عليها الرجعة باكانت في عدتها وعلى أنه لارجعة لها بعد قضا. عدتها لماذكر ناه في أول الباب وانطاق الحر المرأنه الامة فهم كالملاق الحرة الا أن فيه خلافاذكر ناه فها ضي وذكر نا أن طلاق معتبر بالرجال فيكون له رجعتها مالم يطافها الملانا كالحرة

(فصل) ولا يعتبر في الرجعة رضى المرأة انول الله تعالى (وبعوانهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا اصلاحا) فجمل الحق لمم وقال سبحاً » (فاسكرهن بمعروف) فخاطب الارواج بالامر ولم

نص عابه أحمد وخرجه ابن حامد على وجهين مبنيين على الروايتين في تحريم المصاهرة به أحدها هو رجعة عه به قال الثوري وأصحاب الرأي لانه استمتاع بياح بالزوجية فحصلت الرجعة به كالوطه (والثاني) ليس برجعة لانه أمر لا يتعلق به إيجاب عدة ولا مهر فلا تحصل به الرجعة كالنظر فأما الحلوة بها فليست برجعة لانه ليس باستمتاع وهذا اختيار أبي الحطاب وحكي عن غيره من أصحابنا أن الرجعة تحصل به لانه معنى يحرم من الاجنبية ويحل من الزوجة فحصلت به الرجعة كالاستمتاع والصحيح أن الرجعة لاتحصل بها لابها لابها لا تبطل خيار المشتري للامة كالمس لذير شهوة فأما المس الشهوة والنظر كذاك ونحوه الميس برجعة لانه يجوز في غيرالزوجة عند الحاجة فأشبهت الحديث معها الحمق الموقوق النظر كلام المسلمين اشهدا أني قد راجعت امر أني ، وهذا مذهب الحقي لنوله والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أني قد راجعت امر أني ، وهذا مذهب الشافعي لأنها استباحة بضع المصود وأمر بالاشهاد فيه فلم محصل من القادر بغير قول كالنكاح رلان غير القول فعل من قادر على النول الم تحصل به الرجمة كالاشارة من النادق وهو رواية عن أحد القول فعل من قادر على النول الم تحصل به الرجمة كالاشارة من النادق وهو دواية عن أحد المسائم في أو دورة و المها الذكاح)

﴿ مستُمَدُ ﴾ (ولا يصح تعليق الرجعة على شرط لانه استباحة فرج مقصود فأشبه النكاح) فلو قال راجتك ان شئت لم يصح لذلك ولو قال كالا طلفتك فقد راجعتك لم يصح أيضاً لانه راجعها

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا تحصل عباشرتها والنظر إلى فرحها والخلوة بها الشهرة)

بجعل لهن اختيارا ، ولان الرجمة إمساك الهرأة بحكم الزوجيـة فلم يعتـبر رضاها في ذلك كالني في صلب نكاحه ، وأجمع أهل العلم علىهذا

(فصل) والرجمية نوجة يُلحقها طلاقه وظهاره وايلاؤه ولعانه وبرث أحدهما صاحبه بالأجماع وانخاله المصحخلفة وقال الشافعي في أحد أو لبه لا يصحلانه بواد للنحري وهي محرمة

و انا أنهازوجة صحالاتها فصح خلعها كا قبل الطلاق و ايس مقصود الخام انتحربم بل الحلاص من مضرة الزوج و نكاحه اللهي هو سببها ، والنكاح باق ولا نأمن رجعته وعلى اننا نمنع كرنها محرمة

(اصل) وظاهر كلام الحرقي ان الرجعية محرمة المتواه وإذا لم يدرأ واحدة على أم ثلاثا أنه ومنية ن التحريم شاك في النحليل عود موجد وهو عندا ومالك عندا وهو عندا وهو عندا وهو عندا ومالك عندا ومالك عندا ومالك عندا ومالك عندا ومالك عندا المام المعام المارث المعلم واية أي طاهر المندة وفيا و المناه واية أي الحارث المعلم والمندة وفيا و المندة والمندة والمندة والمندة والمندة والمند والمندة والمندة والمند والمندة والمندون والمندة والمندة والمندة والمندة والم

قبل أن يملك الرجمة فأشبه الطلاق قبل الذكاح وان قال ان قدم أبوك نقد راجعتك لم يصح لانه تعليق على شرط فان راجعها في الردة من أحدها لم يصح ، ذكره ابو الخطاب وهو صحبح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الردة كالمكاح ولان الرجمة تنرير قلم كاح والردة تنافي ذقك فلم بصح اجهاءها ، وقال القاضي ان قلما بتمجيل الفرقة بالردن لم تصح الرجمة لأنها قد بانت بهاوان قلمنا لا تتبحل الفرقة فالرجمة ، وقوقة ، فان أسلم المرتد منها في العدة صحت الرجمة لانانبينا أنه ارتجمها في نسكاحه ولانه نوع المساك فلم تمنع منه الردة كالولم يطاق وان لم يسلم في العدة تبينا أن الفرقة وقعت قبل الرجعة وهدذا قول المزني واختيار ابن حامد وهكذا ينبغي أن يكون فيا إذا راجمها بعد الملام أحدها

(فصل) قد ذكرنا أن من طاق طلافا بغير عوض فله رجمة زوجته مادامت في العدة إذا كان طلاق الحر أفل من ثلاث أو العبد واحدة فعلى هذا ان كانت حاملا باثنين فوضعت أحدهما فله مراجعتها مالم تضم الثاني ، هذا قول عامة العلماء إلا أنه حكي عن عكرمة أن العدة تنقضي برضم الاول وما عليه سائر أهل العلم أصح قان العدة لا تنقضي إلا بوضم الحل كله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن)واسم الحمل متناول لكل مافي البطن فتبقى العدة مستمرة إلى حين وضع باقي الحل فتبقى الرجمة بقائها ولان العدة لو اقضت بوضع بعض الحل لحل لها التزويج وهي

اسلام المسلم الاول منها وهي فرقة فسخ نبين به من نكاحه فأشهت الني أرضعت من بنفسخ نكاحها برضاعه ، وفي مسئلتنا لانبين إلا بانقضا، المدة فافترقا ، وقال ابر الخطاب إذا أكرهها على الوط، وجب عليه المهر عند من حرمها وهو المنصوص عن الشافي لانه وطي، حرمه الطلاق فوجب به المهر كوط، البائن والفرق ظاهر فان البائن ليست زرجة له وهـذه زوجته ، وقياس الزوجة على الاجنبية في الوط، وأحكامه بعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وللعبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث)

أجمع العلما. على أن للعبد رجعة امرأنه بعد الطنقة الواحدة إذا وجدت شروطها فارطاقها ثانية فلا وجعة له سواء كانت امرأنه حرة أو أمة لان طلاق العبد اثنتان دفي هذا خلاف ذكرناه فيا مضي

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو كانت حاملا بأثنين فوضعت أحدها فله مراجعتها مالم تضع الثاني)

هذا قول عامة العلما. إلا أنه حكى عن عكر، قأن العدة تنقضي برضع الاول وما عابه سائر أهل العلم أصح قان العدة لاتنقضي إلا بوضع الحل كله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجابن أن بضعن حملهن) واسم الحمل متناول لمسكل ما في البطن فتبقى العدة مستمرة إلى حين وضع في الحمل فتبقى الرجعة ببقائها ولو انقضت العدة بوضع بعض الحمل لحمل لها النزويج وهي حامل من زوج آخر ولا

حامل من زوج آخر ولا قائل به ، قال شيخ ا وأظن أن قنادة ناظر عكرمة في هذا فقال عكرمة تدقمني عدتها برضع أحد الولدين ففال له قتادة أيحل لها أن تهزء ج ، قال . لا فال خصم العبدولوخ ج بعض الولد قارنجهما قبل أن تضع باقيه صح لانها لم تضع جميع حملها فصارت كن ولدت أحد الولدين

﴿ مسئلة ﴾ (وأن طهرت من الحيضة الثا ثة ولم تفتسل فهل له رجمتها على روايتين)

وجلة ذلك أنه إذا انقطع حيض المرأة المعندة في المرة الثالثة ولما تغتسل فهل تنقضي عدتها . بطهرها فيه روايتان ذكرهما ابن حامد

[إحداهم] لا تنقفي حتى تفتسل ولزوجها رج تها في ذلك ، وهذا ظاهر كلام الحرقي فانه قال في العدد فاذا اغتسلت من الحيصة الثانة أبيحت للازواج وب قال كثير من أصحابنا روي ذلك عن هروعلي وابن مسعود وسعيد بن المسيب والثوري وأبي عبيد وروي نحوه عن أبي بكر الصديق وأبي وسى وعبادة وأبي الدردا، رضي الله عنهم وروي عن شريك له الرجهة وان فرطت في الفسل عشر بن سنة لانه قول من سمينا من الصحاة ولم يعرف لهم مخالف في عصره فكان إجماعا ولان أكثر أحكام الحيض لا تزول إلا بالفسل فكذا هذا ، والرواية الثانية أن العدة تنفي عجر دالطهرة بل الفسل وهو قول طاوس وسعيد بن جبير والاوزاعي واختاره أبو الخطاب لقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) والقرء الحبض وقد ذالت فيزول التربس وفيا روي عن انني عينية أنه قال « وقرء الامة الحيضان »

قائل به وأظن أن قتادة ناظر عكرمة في هذا فقال عكرمة انقضي عدتها وضع أحد الولدين فقال له تتادة أيحل لما أن تنزوج ? قال لا قال خصم العبد ولو خرج بعض لولدفار تجهما قبل أن تضع باقيه صحلاتها لم تضع جميع حملها فصادت كن ولدت أحد الولدين

(فصل) إذا انقطع حيض المرأة في المرة الثالة ولما نفتسل فهل تقضي عدمها بظهرها أفيه روابتان ذكرهما ابن حامد (إحداهما) لاتنقضي عدمها حتى تفتسل ولزوجهار جعمها في ذلك ، وهذا ظاهر كلام الحرقي فانه قال في العدة فاذا اعتسلت من الحيضة الثانث، أبيحت للازواج وهذا قول كثير من أصحابنا ، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وسعيد بن المسيب والثوري وأبي عبيد ، وروي نحوه عن أبي بكر الصديق وأبي موسى وعبادة وأبي الدرداء ، وروي عن شريك له الرجعة وان فرطت في الفسل عشر من سنة ووجه هذ قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فيكون إجهاعا ، ولان أكثر أحكام الحيض لا نول إلا بالفسل وكذلك هذا

(والرواية ثرنية) أن الهدة تدقيضي بمجرد الطهر قبل الفسل وهو قول طاوس وسعيد بن جبير والارزاعي واختاره أبو الحطاب لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم) والقره الحيض وقد زاات فبزول التربص ، ونها روي من النبي عَلَيْكُ أنه قال و وقره الامة حيضتان سوقال _ دعي الصلاة أبام اقرائك » يدني أبام حيضك ولان انقضا العدة نتعلق به بينونتها من الزوج

وقال « دعى الصلاة أيام افرائك » أي أيام حيضك ولان انقضاء العدة تتعلق به بينونتها من الزوج وحلها من غيره فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالطلاق وسائر العددولاتها لو تركت الفسل اختياراً أو لجنون أونحوه لم تحل فاما أن يفال بقول شريك إنها تبقى معتدة ولوبقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله تعالى (ثلائة قروه) فان عدتها تصير أكثر من ماثتي قرء أو يقال تنقضى العدة قبل الغسل والله أعلم

(فصل) إذا تزوجت الرجمية في عدمًا وحمات من الزوج الثاني انقطعت عدة الأول بوطءالثاني وهل يملك الزوج رجمتها في مدة الحمل ? يحتمل وجهين

(أوله) أن له رجمتها لأنها لم تنقض عدته فحسكم نكاحه باق بأن ياحقها طلاقه وظهاره ، وإنما انقطعت عدته لعارض فهو كما لو وطئت في صلب نكاحه فأنها تحرم عليه ويبقى سائر أحكام الزوجية ولانه يملك ارتجاعها اذا عادت الى عدته فملسكة قبل ذلك كما لو ارتفع حيضها في أثناء عدتها

(والوجه الثاني) ليس له رجمتها لأنها ليست في عدته فاذا وضعت الحمل انقضت عدة الثاني وبنت على ما مضى من عدة الأول وله ارتجاعها حينئذ وجها واحداً ولو كات في نفاسها لانها بعد الوضع تمود إلى عدة الاول وإن لم تحمسب به فكان له الرجعة فيه كما لو طلق حائضاً فان له رجمتها في حيضها وإن كانت لا تعتد بها ، وإن حملت حملا يمكن أن يكون منها فعلى الوجه الذي لا يملك رجعتها في حملها

وحلما لغيره فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالطلاق وسائر العدد ولانها لو تركت الفسل اختياراً أو لجنون اونحوه لم تحل إما أن يقال بقول شريك انها تبقى معتدة ولو بقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله (ثلاثة قروه) فأنها تصير عدمها أكثر من ماثني قرء أو يقال تنقضي العددة قبل الفسل فيكون رجوعا عن قولهم ، ويحمل قول الصحابة في قولهم حتي تفتسل أي يلزمها الفسل

(فصل) إذا تزوجت الرجعية في عدتها وحملت من الزوج الثاني انقطمت عدتهامن الاول بوطء الثاني وهل بملك الزوج رجمتها في عدة الحمل يحتمل وجهين

(أولاهما) أنه له رجمتها لانها لم تفض عدمها فحكم ذكاحه باق ياحتها طلاقه وظهاره، وإنما انقطمت عدته لمارض فهو كما لو وطئت في صلب ذكاحه فانها نحر معليه وتبقى سائر أحكام لزوجية ولانه على ارتجاءها إذا عادت إلى عدته فحلكه قبل ذلك كما لوارتهم حيضها في أثناء عدتها

(والوجه الثاني) ليس له رجعتها لانها ايست في عدته فاذا وضعت الحل انفضت عدة انثاني وبنت على مامضى من عدة الاول وله ارتجاعها حينئذ وجها واحداً ولو كانت في نفاسهالانها بعدالوضع تعود إلى عدة الاول ، وان لم تحتسب به فكان له الرجعة فيه كا لو طلق حائضا فان له رجعتها في حيضتها ، وان كانت لا تعتد بها ، وان حملت حسلا بمكن أن يكون منها نعلى الوجه الذي لا يملك

من الثانى إذا رجمها في هذا الحمل ثم بان أنه من الثانى لم يصح فان بان من الاول احتمل أن لا يصح لانه راجعها في عدتها منه واحتمل أن لا تصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجمة والاول أصح فان الرجمة ليست بعباءة ببطلها الشك في صحتها وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيا إذا نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فصلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها هل هي المنسية أو غيرها ? لوشك في الحدث فتطهر ينوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أولى فان راجعها بعد الوضع وبان الحمل من الثاني صحت رجمته وإن بان من الاول لم تصح لان العدة انقضت بوضعه

(مسئلة) (وإن انقضت عدمًا ولم يرتجعها بانت ولا تحل إلا بشكاح جديد) لقول الله سبحانه (وبعولتهن أحق بردهن) يريد الرجمة عند جماعة أهل النفسير في ذلك أي في العدة ، وأجمع أهل العلم على أن المرأة إذا طلقها زوجها فلم يرتجعها حتى انقضت عدتها أنها تبين منه فلا تحلك إلا بشكاح جديد (مسئلة) (وتعود على ما بقي من طلاقها سواء رجعت بعد نكاح زوج غيره أو قبله وعنه أنها

إن رجعت بعد نكاح زوج غيره رجعت بطلاق اللاث)

وجملة ذلك أن المطلقة لا تخلو من أحد ثلاثة أحوال(أحدها) أن يطلقها دون الثلاث ثم تعود اليه برجمة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه تعود اليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف علمناه

وجعتها في حملها من الثاني إذا رجعها في هذا الحل ثم بان أنه من الثاني لم يصح ، وان بان من الأول احتمل أن يصح لانه واجعها في عدتها منه واحتمل أن لا يصح لانه واجعها مع الشك في إباحة الرجمة والاول أصح فان الرجعة ليست بعبادة يبطلها الشك في صحتها ، وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيها إذا نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فعلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها ولى المناسية أوغيرها ولو شك في الحدث فتطهر بنوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أولى ، فان واجعها بعد الوضع وبان أن الحل من الثاني صحت رجعته ، وان بازمن الاول لم نصح الرجة الان العدة انقضت بوضعه

(مسئلة) قال (والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أبي قد راجعت امرأني بلا ولي محضره ولا صداق بزيده ، وقدروي عن أبي عبدالله رحم اللهرواية أخرى أنه تجوز الرجمة بلا شهادة)

وجملته أن الرجمة لا هنتر آلى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا علمها باجماع أمل العلم الما ذكرنا من أن الرجمية في أحكام الزوجات والرجمة السلك لهما واستبقا. لذكامها ولهمذا سمى ألله سبحا، وتعالى الرجعة المساكا وتركما فرافا وسراحا فقال (فاذا بانهن أجلهن فأمسكوهن بمروف أو

(والنابي) أن يطلقها ثلاثاً فتنكح زوجا غيره ويصيبها ثم بتزوجها الاول فهذه تعود طلاق ثلاث الجماع من أهل العلم حكاه ابن المنذر (اثااث) طقها دون الثلاث فقضت عديها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول ففيها رواينان (أظهرها) أنها تعود اليه على ما بقي من الثلاث وهو قول الاكثر من أصحاب رسول الله على في على وأبي ومعاذ وعمر ان بن حصين وأبوهر برة وزيد وعبدالله بن عمر و ابن العاص رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيد: والحسن ومالك والنوري وان أبي لبلى والشافعي واستحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر (والرواية الثانية) عن أحمد أنها ترجع اليه على طلاق ثلاث وهو قول ابن عمر وابن عباس وعطاه والنخعي وشر نح وأبي حنيفة وأبي يوسف لان وطه الثاني بهدم الطلقات الثلاث فأولى أن يهدم ما دونها

ولتا أن وط الثاني لا محتاج اليه في الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطء السيد ولانه ترويج قبل استيفاء الآلاث فأشبه ما لو رجمت اليه قبل وطء الثاني وقرلهم أن وطء الثاني يثبت الحل لا يصح لوجهين (أحدهم) منع كونه مثبتاً للحل أصلا وأنها هو في الطلاق الثلاث غاية النحريم بدليل قوله تمالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وحتى الغاية وإنها سمى النبي عصلية الزوج الذي قصد الحيلة محالا تجوزا بدليل أنه لهنه ومن أثبت حلالا لم يستحق لهنا (والثاني) أن (الحنى والشرح الكبير) (الحنى والشرح الكبير)

فارقوهن بمعروف ٬ وفي آبة أخرى (فامساك بمعروف أو تدريح احدان) وانما تشعث الذكاح بالطلفة والمعقد بها سبب زواله فالرجمة نز ل شعثه وتقطع مضيه الى البينونة فلم يحتج لذلك إلى مايحتاج البده ابتدا النكاح، فأماال ادة ففيها روايتان

(احداها) نجب وهذا أحد قرلي الشائي لان الله تمالى قال (فأمسكوهن عمروف أوقارقوهن عمروف أوقارقوهن عمروف وأشهدوا ذري عدل مذكم) وظاهر الامر الوجوب ولانه استباحة بضم مقصود فوجت الشهاد، فيه كالذكاح وعكسه البيم

(والروابة الثانية) لاتجب الشهادة وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي حنينة لاتها لاتفتقر إلى قبول المهادة كماثر حقرق الزوج، ولان مالا يشترط فيه الولي لايشترط فيه الاشهاد كالبيم وعند ذلك بحمل الام على الاستحباب، ولاخلاف بن أهل العلم في أن السنة الاشهاد قان قلنا هي شرط فانه يعتبر وجودها حال الرجمة. فإن ارتجم بغير شهادة لم يصح لان المعتبر وجودها في الرجمة درن الاقرار بها إلا أن قصر بذلك الاقرار الارتجاع فيصح

(فصل) وظ هر كلام الح في أن الرجمة لامحسل إلا بالقول بقواء المراجبة أن يقول وهـذا مذهب الشانعي لانها استباحة بضع متصود أمر بالاشهاد فيه الم تحصل من الفادر غير قول كالنكاح

الحل إنما يثبت في محل فيه تحريم وهي المطلقة ثلاثاً وههنا هي حلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم انه بهدم الطلاق قانا لل هو غاية لنحريمه وما دون الثلاث لا تحريم فيها فلا يكون غاية له

ومسئلة (وإن ارتجمها في عدمها وأشهد على رجونها من حيث لا تعم فاعتدت ثم تروجة من أصابها ردت اليه ولا يطؤها حتى تنقضي عدمها في احدى الروايين والاخرى هي زوجة الماني ا وجملة ذلك أن زوج الرجمية إذا راجمها من حيث لا تعم صحت المراجمة لانها لا نفتقر إلى رضاها فلم نفتقر إلى علمها كطلاقها فإذا راجمها ولم تعلم فانفضت عدمها وتروجت ثم جا، وادعى أنه كان راجمها قبل المقضاء عدمها وأوجت ثم جا، وادعى أنه كان واجمها قبل المقضاء عدمها وأقام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن نكاح الثاني فاسدلاه تروج من أنه عرم و ترد إلى الاول سواء دخل بها أو لم يدخل وهذا هو الصحيح وهوقول أكثر الفقهاء منهم الثوري والشافي وأبو عيد وأصحاب الرأي وروي ذلك عن عني رضي الله عنه .وروي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية ثانية أن دخل بها الثاني فهي امرأته وببطل نكاح الأول روي ذلك عن عمر بن الحطاب رضي الله عند عدمها عقد عليها وهي ممن مجوز المقدعليها في الظاهر ومع الذي مزية الدخول نقدم بها ولما تن الموجمة قد صحت وتروجت وهي زوجة الأول فلم يصح نكاحها كما لولم يطلفها ، إذا ثبت ولما أن الرجمة قد صحت وتروجت وهي زوجة الأول ولا شيء على انماني وان كان دخل بها فرق بينها وردت إلى الأول ولا شيء على انماني وان كان دخل بها فلما عليها عدة مهر المثل لان هذا وطء شبهة و تعد ولا تحل للاول حق تقضى عدمها منه قان كان أقام البينة فلها عليه مهر المثل لان هذا وطء شبهة و تعد ولا تحل للاول حق تقضى عدمها منه قان كان أقام البينة

ولان غير القول فعل من قادر على القول فلم تحصل به الرجمـة كالاشارة من الناطق وهـذا إحدى الروايتين عن احمد

(والرواية الثانية) نحسل الرجعة بالوط، سوا، نوى به الرجعة أو لم ينو اختارها إن حامد و لقاضي وهو قبل سعيد بن المسيب والحسن وابن سيربن وعطا وطاوس الزهري والثوري والاوزاعي وابن أبي ليلي وأصحاب الرأي قال بعضهم وبشهد، وقال مالك واسحاق تكون رجعة اذا أراد به الرجعة لان هذه مدة تفضي الى بينونة فترتفع بالوط، كدة الايلا، ولان الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خبار فتصرف المالك بالوط بنع عمله كوط، البائم الامة لمبيعة في مدة الحيار، وذكر أبر الخطاب أننا اذا قلنا الوط مباح حصلت الرجعة به كا ينقطع به التوكيل في طلاقها، وإن قلنا عو محرم لم تحصل الرجعة به لانه فعل محرم فلا بكون سببا المحل كوط، الحلل

(فصل) فأما أن قبلها أو لمسها لشهوة أو كشف فرحها و نظر اليه فالمنصوص عن أحد أنه ليس برجمة وقال أبن حامد فيه رجهان (أحدهما) هو رجعة وهذا قول الثيروي، أصحاب الرأي لانه استمتاع يستباح، لزوجة فحصلت الرجعة به كالوط،

(والثاني) أنه ليس برجية لاء أمر لا يتماق 4 إمجاب ءنة ولا مهر نلا نحصل به الرجعة كالنظر

قبل دخول الثاني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهي احدى الروايتين عن مالك، وأما ان تزوجها مع علمها بالرجعة أو عم أحدها فالنكاح باطل بغير خلاف والوط، محرم على من عم وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره لانه وطيء امرأة غيره مع علمه

(فصل) وان لم يكن للمدى بينة بالرجمة فأنكره أحدها لم يقبل قوله فان أنكراه جميعاً فالسكاح صحيح في حقها وان اعترفا له بالرجمة ثبتت والحكم نيه كالحكم فيما اذا قامت به البينة سواء في أنها ترد اليه ، وان أقر له الزوج وحده فقد اعترف بفساد نكاحه فتبين منه وعليه المهر انكان دخل بها أو نصفه انكان لم يدخل بها لا به لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولانسلم المرأة المي المدى لانه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنما يقبل في حقه ويكون القول قولها ، وهل هو مع يمينها أولا ؟ على وجهين . قال شيخنا ولا تستحلف لانها لو أقرت لم يقل افرارها فاذا أنكرت لم تجب اليمين وفيه وجه آخر أبا نجب عليها ، وان اعترفت المرأة وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في فسخ نكاحه لان قولها إنها يقبل على نفسها في حقها وهل يستحلف ? محتمل وجهين

(أحدهما) لا يستحلف اختاره الفاضي لانه دعوى في النكاح فلم يستحلف كما لو ادعى زوجيـــة امرأة فأ نكرته (والثاني) يستحلف قال الفاضي وهو قول الخرقي العموم قوله عليه السلام « ولكن الهين على المدعى عليه » ولانه دعوى في حق آدمي فيستحلف فيه كالمال فان حلف فيمينه على نفي

فأما الحلوة بها مايس رجمة لانه ايس باسته: اع وهذا اختيار أبي الحطاب وحكي عن غيره من أصحابنا أن الرجعة تحصل به لانه معنى بحرم من الاجنبية وبحل من الزوجة فحصلت به الرجعــة كالاستمتاع والصحيح أنه لأتحصل الرجعة بها لانها لاتبطل اختيار المشتري للأمة فلم تكن رجعة كالممس لغير شهوة ، فأما اللمس لغير شهوة والنظر لذلك ونحوه اليس برجهة لانه يجوز في غير الزوجة عند الحاجة فأشيه الحديث معها .

(فصل) فأما القول فتحصل به الرجمة بغير خـلاف وألماظه راجعنك وارتجعتك ورددتك وأمسكتك لان هذه الالعاظ ورديها الكتاب والسنة فالرد والامساك ورديهما الكتاب بقوله سبحانه (و بعواتهن أحق بردهن في ذلك) وقال (فأمسكوهن عمروف) بعني الرجمة والرجمة وردت بها السنة قول النبي ﷺ ﴿ مَرْهُ فَلَيْرَاجِمُهُا ﴾ وأند اشتهر هذا الاسم فيها بين أهل العرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم بسمونها رجعة والمرأة رجعية، ويتخرج أن يكون لفظها هو الصريح وحدء لاشتهاره دون غيره كقولنا في مربح الطلاق ، والاحتياط أن يقول راجعت امرأني الى نكاحي أو ذوجتي أو راجمتها لما وقع عليها من طلاقي، فان قال نكحتها أو تزوجتها فهذا ليس بصريح فيهـــا لأن الرجمة ليست بنكاح وهل نحصل به الرجمة أ فيه وجهان

(أحدهما) لا تحصل بر الرجمة لان هذا كذاية والرجمة استباحة بضم مقصود ولا تحصل بالكناية

العلم لانه على نفي فمل الغير فاذا زال نكاحه بطلاق أو فسخ أو موت ردت الى الاول من غير،قد لان المنع من ردها إنماكان لحق الناني فاذا زال زال المنع وحكم بأنها زوجة الاول كما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه عنق عليه ولا يلزمها الاول مهر بحال ، وذكر القاضي أن له عليها مهرا وهو قول بمض أصحاب الشانعي لانها أقرت أنها حالت بينه وبين بضعها بغير حق فأشبه شهود الطلاق اذارجموا

ولنا أن ملدكها استقر على الهر فلم يرجع به عليها كما لو ارتدت أو أسلمت أو قتات نفسها فان مات الاول وهي في نكاح الناني فيذني أن ترثه لاقراره بزوجيتها واقرارها بذلك وأن مات لم يرتها لانهالا نصدق في ابطال ميراث الزوج الناني كما لم تصدق في ابطال نكاحه وبر ثهاالزوج الناني لذلك وإن مات الزوج النامي لم تر ثه لأنها تذكر صحة نكاحه فتذكر ميراثه

(مسئلة) وإن ادعت المرأة انقضاء عدمها قبل قولها إذا كان ممكناً إلا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل ألا بدينة)

وجملة ذلك أن المرآة إدا ادعت انقضاءعدتها في رقت يمكن انفضاؤها فيها قبل أولها لقول الله تعالى (ولا محل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن) قيل في انتفسير هو الحيض والحمل ولولا أن قولهن مقبول لم يحرجن بكمانه، ولانه أمر نخص عمرفته فكان القول قولها فيه كالنية من الانسان فيا تعبر فيه النبة أوأمر لا يعرف إلا من جهتها قبل قولها فيه كما يجب على الناجعي قبول خبرالصحابي عن رسول الله كالكاح (راثاني) تحصل به الرجمة أوماً اليه احمد واختاره ابن حامد لانه تباح به الاجنبية فالرجمية أولى وعلى هذا يحتاج أن ينوي به الرجمة لان ماكان كناية تمتبرلهالنية ككنايات الطلاق

(فصل) فان قال راجعتك المحبسة أو قال اللاهانة وقال أردت أنني راجعتك للحبتي إياك أو اهانة الله صحت الرجعة لانه أنى بالرجعة وبين سببها وان قال أردت أنني كنت أهنتك أو أحبك وقد رددتك فراقي الى ذاك فليس برجعة ، وان أطانى ولم ينو شيئاً صحت الرجعة . ذكره القاضي لانه أنى بصريح الرجعة وضم اليه سايحتمل أن يكون بيانا لسببها ومجتمل غيره الا يزول الفظ عن مقتضاه بالشك وهذا مذهب الشافعي

(فصل) ولا يصبح تعليق الرجَّمة على شرط لانه استباحة فوج مقصود فأشبه النكاح ، ولو قال واجمتك ان شئت لم يصبح كذلك ، ولو قال كلما طقتك فقد واجعتك لم يصبح لذلك ولانه واجعها قبل أن يملك الرجمة فأشبه الطلاق قبل النكاح ، وإن قال ان قدم أبرك فقد واجعتك لم يصبح لانه تعليق على شرط

(فصل) فان راجعها في الردة من أحدها فذكر ابر الخطاب انه لايصح وهو صحيح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الردة كالنكاح ولان الرجعة تقرير النكاح والردة تنافي ذلك فلم يصح اجتماعها ، وقال القاضي أن قلنا تتعجل الفرقة بالردة لم تصح الرجعة لانها قد بانت

عَلَيْكَانِيْهُ فأما ماتنقضي به العدة فهو ثلاثة أقسام :

(الاول) أن تدعي انقضاء عدمها بالفر و وهو يبني على الحلاف في اقل الطهر بين الحيضتين وعلى الحلاف في أقل الحيض وهل الافراء الحيض أو الطهر ، فان قلناهي الحيض وألى الطهر ثلاثة عشر يوما فأقل ما منقضي به المدة تسعة و عشرون يوما و لحظة و ذلك أن يطلقها مم آخر الطهر ثم تحيض بعده يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض وما وليلة ثم تطهر الماثة عشر يوما ثم تحيض وما وليلة ثم تطهر لحظة ليعرف بها انقطاع الحيض وان لم تكن هذه العجظة من عدمها فلابد منها المرفة انقطاع حيضتها ولوصادفتها رجعته لم تصح و من اعتبر الفسل في انفضاء العدة فلا بد من وقت يمكن الفسل فيه بعد انقطاع الحيض، وإن قلنا القروء الحيض وأقل الطهر بن وإن قلنا القروء الحيض الطهر بن وأن قلنا القروء الحيض الطهر بن وأن قلنا القروء الأطهار وأقل الصهر ثلاثة عشر يوما فان العدة تنقضي بثمانية وعشر بن يوما ولحظة بن وعلا بن يوما وبينها حينتين يومين فاذا طنت في الحيضة الثالثة لحظة انقضت عدمها وان قلنا الطهر خسة عشر يوما وبين فاذا طنت في الطهر بن فيكون اثنين و ثلاثين يوما ولحظتين وهذا قول الشافعي ، فان كانت أمة انقضت عدمها وان قلنا الطهر غلى الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائ و بستة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائ و بستة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه النائي وعدد فيا أعم لائه لا محتمل صدقها الرابع فتى ادعت انقضاء عدمها بالقروه في أفل من ذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا محتمل صدقها الرابع فتى ادعت انقضاء عدمها بالقروه في أفل من ذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا محتمل صدقها الرابع فتى الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحقائين على الوجه النائي وباربعة عشر يوما ولحقائين على الوجه النائي وبدونا على الوجه النائي وبدونا على الوجه النائي المدون المنائي الموجه النائي وباربعة عشر يوما ولحقائين على الوجه النائي وبدونا المنائية الموجه النائية الموجه الموجه النائية الموجه النائية الموجه النائية الموجه النائية الموجه الموجه الموجه النائية الموجه النائية الموجه الموجه النائية الموجه النائية الموجه النائية الموجه النائية الم

بها، وأن قلنا لانتمجل الفرقة فالرجمة موقوفة أن أسلم المرتد منهما في العدة صحت الرجمة لاننا تبينا أنه ارتجمها في نكاحه ولانه نوع امساك فلم تمنع منه الردة كا لو لم يطلق ، وأن لم بــ لم في العدة تبينــا أن الفرقة وقعت قبل الرجعة وهــذا قول المزني واختيار ابي حامد ومَكِذا ينبغي أن يكون فيما ذا راجعها بعد اسلام أحدهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال قد ارتج منك فقالت قد انقضت عدتى قبل رجمتك فالمول قولها ماادعت من ذلك ممكنا)

وجملة ذلك أن المرأة أذا أدعت القضاء عدتها في مدة يمكن القضاؤها فيها قبل قولها لغول الله تعالى (ولا يحل لهن أن يكنمن ماخلق الله في أرحا. بهن) قيل في التنسير هو الحيض والحل فلولا أن قولهن مقبول لم يحرجن بكتهانه ولامه أمر تختص ععرفته فكان القرل قولها فيه كالنية من الانسان فيما تعتبر فيه النية أو أم لايمرف إلا من جهتها نقبل قولها فيه كما يجب على التابعي قبول خبر الصحابي عن رسول الله مَتَطِينَةٍ فأما ماتنقضي به العدة فلا يخلو من ثلاثة أقسام

(القسم الاول) أن تدعى انقضا. عدتها بالقرو. وأفل ذلك ينبني على الحلاف في أفل الطهر بين الحيضتين وعلى الحلاف في القررء هل هي الحيض أو الاطهار ?فان قلنا هي الحبض وأقل العاهر ثلاثة

⁽ مسئلة) (فان ادعت أ قضا عدمًا بالقروء في أقل من شهر لم يقبل الا بينة)

لان شريحاً قال إذا ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بهينة من النساء العدول من بطانة أهلها ممن يرضى صدةً؛ وعدله أنها رأت مايحرم عليها الصلاة من الطمث وتغتسل عندكل قرم وتصلي فقد القضت عدمًا والا فهي كاذبة فقال له على بن أبي طالب رضي الله عنه قالون ومعناه الرومية أصبت أوأحسنت فأخذأ حمد بقول على في الشهر فان ادعت ذلك في أكثر من شهر صدقها لانها اؤنمنت على ذلك واعالم يصدقها في الشهر لانحيضها ثلاث مرات فيه يندرجداً فرجح ببينة ولا يندرفها زاد على الشهر كندرته فيه ٤ وقال الشافعي لايقبل قولها في أقل من اثنين وثلاثين يوما ولحظنين لانه لايتصور عند. فيأقل من ذلك وقال أبوحنيفة لايقبل في أقل من ستين يوما وقال صاحباه لايقمل في أقل من تسعة وثلاثين وماولحظنين لان أقل الحيض عندهم ثلاثة ايام فنلاث حيض تسمة أيام وطهران الانون، والحلاف في حذا مبنى على أقل الحيض وأنل الطهر وفي القرء ماهو ،وتما يدل عايه في الجلة قبول المي وشريح بينتها على انقضاء عدّمها في شهر ولولا تصوره لما قبات عليه بينة ولا سمعت فيه دعوى، ولا يتصور الا بما قلنا ، وأما اذا ادعت القضاء عدمها في أقل من ذلك لم تسمع دعواها ولا يصغى الى بينتها لاننا نعلم كذبها قان بقيت على

عشر يوما فأقل ما تنقضي به العدة تدهة وعشرون بوما ولحظة وذلك أن يطلقها مع آخر الطهر تم تعيض بعده يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يرما ثم تعيض يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تعيض يوما وليلة ثم تطهر لحظة ليعرف بها انقطاع الحيض، وان لم تكن هذه العطة من عدتها فلا بد من وقت ممكن انقطاع حيضها ولو صادفتها رجعته لم تصبح، ومن اعتبر الفسل في قضاء العدة فلا بد من وقت ممكن الفسل فيسه بعد اقطاع الحيض، وان قلنا القر، الحيض والطهر خسة عشر بوما، فأقل ما تنقضي به العدة ثلاثة وثلاثون يوما ولحظة تزيد أربعة أيام في الطهرين. وان قلما القرو، الاطهار وأقل الطهر ثلاثة عشر بوما فان عدتها تنقضي بمانية وعشرين بوما ولحظتين وهو أن يطلقها في آخر لحظة من طهرها فتحتسب بها قر، أثم تحتسب طه بن آخرين سنة وعشرين بوما وبينها حيضتين يومين قاذا طمنت في المهرين فيكون أثنين وثلاثين بوما ولحظنين وهذا قول الشافعي، قان كانت أمة انقضت عدتها بخمسة عشر يوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يرما ولحظتين على الوجه النائث و منة عشر بوما و اخلتهن على الوجه النائي وبأر بعد عشر يرما ولحظتين على الوجه النائل و منة عشر بوما و اخلتهن على الوجه النائل و منة عشر بوما و اخلتهن على الوجه النائل و منة عشر يوما وخلة الرابع فني ادعت انقضاه عشر يرما ولحظتين على الوجه النائل و منة عشر بوما و خلة الرابع فني ادعت انقضاه عشر يرما ولحظتين على الوجه الذائل قر غذا عد أحد فيا أعلم لائه لا يحتمل صدقها

وان ادعت انقضا، عدتها في أقل من شهر لم يتبول قرلما إلا ببينة لان شريحا قال اذا ادعت

دعواهاحتى أى عليهاما يمكن صدقها فيه نظر نافان بقيت على دعواها المردودة لم يسمع قولها لانها ندعي محالا، وإن ادعت أنها انقضت عدمها في هـذه المدة كالهاأو فيما يمكن منها قبل قولها لانه أمكن صدقها، ولا فرق في ذلك بين الفاسـقة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن نيته فيما تعتبر فيه نيته.

⁽فصل) فان ادعت انقضاء عدمًا بوضع الحمل فان ادعته لتام لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين المكان الوطء بعد المقد (١) لان أقل سقط تنقضي به العدة ما أنى عليه ثما نون يوما لا نه يكون نطفة أربعين يوما وعلقة مثل ذلك ثم يصير مضغة بعد التما ين ولا نقضي به العدة قبل ان يصير مضغة بحال، وهذا ظاهر قول الشافعي، فأمان ادعت انقضاء عدم ابالشهور فلا يقبل قولها فيه لان الحلاف في ذلك ينبني على الاختلاف في الطلاق والقول قول الزوج فيه فيكون القول قوله فيما ينبني عليه إلا أن يدعي انقضاء عدم اليسقط عن نفسه نفقتها شل أن يقول طلقتك في شوال فتقول هي بل في ذي القعدة فالقول قولها لانه يدعي ما يسقط النفقة والاصل وجوم افلا يقبل الابينة ، فان ادعت ذلك و لم يكن لها نفقة قبل قولها لانها تقر على نفسها عاهو أغلظ و إن انكس الحال فقال طلقتك في ذي القعدة فلي رجعتك قالت بل طلقتني في شوال

⁽١)قوله بعد العقد لانه لا يكمل في أقل من ذلك وان ادعتانها أــقطته لم يقبل قولها في أقل من ثمانين يوما من حين امكان الوطء بعد عقد النكاح!ه من المغنى

أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت ببينة من النساء العدول من بطأنة أهلها بمن يرضى صدقه وعدله انها رأت مايحرم عليها الصلاة من الطمث وتفتسلء بدكل قر. وتصلى فقد القضت عدتها والا فهي كاذبة ، وقال له علي من أبي طالب : قالون، ومعناه بالرومية أصبت أو أحسنت فأخذ أحمد بقول على في الشهر ، قان ادعت ذهك في أكثر من شهر صدقها على حديث ﴿ أَنَّ المرأة اوْنَمَنْتُ عَلَى فَرْجِها ﴾ ولان حيضها في الشهر ثلاث حيض يندر جدا فرجح ببينة ولا يندر فيا زاد على الشهر كندرته فيـــه فقبل قولها من غير بينة، وقال الشافعي لايقبل قولها فيأقل من اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ولا يقبل فيأقل من ذلك محال لأنه لا يتصور عنده أفل من ذلك

وقال النمان لانصدق في أفل من ستين يوما ، وقال صاحباه لانصدق في أقل من تسعة وثلاثين يومالان أقل الحيض عندهم ثلاثة أيام فثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثون يوما والخلاف في هذا ينبني على الحلاف في أقل الحيض وأقل الطهر وفي القروء ما هي وقد سبق

ومما يدل عليه في الجملة قبول على وشربح بينتها على انقضا. عدَّمها في شهر ولولا تصوره لمــا قبات عليه بينة ولا سمعت فيه دعوى ولا يتصور إلا بما قلناه علما ان ادعت انقضا. العدة في أفل من ذلك لم تسمم دعواها ولا يصفى الي بينتها لاننا نعلم كذبها ، فان بقيت على دعواها حتى أتى عليها مايمكن صدقها فيه نظرنا فان بميت على دعواها المردودة لم يسمع قولها لانها تدعي محالا وأن أدعت

فلا رجمة لك فالفول قوله لأن الاصل بفاء نكاحه ولأن الفول قوله في أثبات الطلاق ونفيه فكذلك في وقته ، إذا ثبت ذلك فكل موضع قلنا القول قولها فأنكرها الزوج فقال الخرقي عليها اليمين ، وهو قول الشافعي وأي يوسف ومحمد وقد أوماً اليه أحمد في رواية أي طالب، وقال القاضي قياس المذهب ان لايجب عليه يمين وقد أوماً اليه أحمد أيضاً فنال لايمين في نكاح و لاطلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجمة لا يصح بذلها فلا تستحلف فرما كالحدود والاول أرلى لفول رسول الله عَيْنَالِيُّهِ « اليمين على المدعى عليه » ولانه حق آدمي يمكن صدق مدعيه فتجب اليمين فيه كالاموال فان نكلت من البمين فقال القاضي لا يقضي بالنكول لانه لا يصح بذله . قال شيخنا ويحتمل أن يستحاف الزوج وله رجعتها على الفول برد اليمين علىالمدعى لانه لما وجد النكول منها ظهر صدق الزوج وقوي جانبه والبمين تشرع فيحق من قوي جانبه ولذلك شرعت في حق المديميءايه لقوة جانبه باليدفي العين وبالأصل في براءة الذمة في الدين وهو ، ذهب الشافعي

(فصل) إذا ادعى الزوج في عدمًا أنه كان راجبها أمس أو ننذ شهر قبل قوله لامه لما ملك الرجمة ملك الافرار بهاكالطلاق ومهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم فان قال بعد أنتضاء عدتها كنت راجعتك في تدتك فأنكرت فالقول قولها باجماتهم لانه ادعاها في زمن لا يملكها والاصل عدمها وحصول البينونة .

انها انقضت عدمها في هذه المدة كام اأوفي ما يمكن منها قبل قولها لأنه أمكن صدقها ، ولا فرق في ذلك بين الفاسفة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن بينة فيما تعتبر فيه بينة

(القسم الذي) أن تدعي انقضاء عدنها بوضع الحل فلا مخلو إما أن تدعي وضع الحل الدام أو الها أسقطته قبل كاله فان ادعت وضع لتمام فلا يقبل قولها في أقل من سنة أشهر من حين إمكان الوط، بعد المقد لا به لا يكل في أقل من ذلك ، وإن ادعت الها اسقطنه لم يتبل قولها في أقل من تمانين يوما من حين إمكان الوط، بعد عقد النكاح لان قل سقط تنقضي به العدة ما ألى عليه تمانوز يوما لا به يكون نطفة أربعين يوما ثم يصير مضفة بعد الثمانين ولا تنقضي به العدة قبل أن في مرم مضفة بحال ، وهذا ظاهر قول الشافعي

(القسم الثائث) أن تدعي القضاء عدتها بالشهور فلا يقبل قولها فيه لان الخلاف فيذلك يفبني على المخلاف في ذلك يفبني على الاختلاف في وقت الطلاق والقول قول لزوج فيه فيكون القرل قوله فيها ينبني علميه الا أن يدعي الزوج انفضاء عدتها لبسقط عن نفسه نفنتها مثل أن يقول طلقتك في شوال فتقول هي بل في ذي الحجة فا غول تولما لا بديمي الاستقط لنفقة والاصل وجوبها بلا بقيل إلا ببينة ولو ادعت ذلك ولم يكر لها نفقة قبل قولها لاتها نقر على نفسها بما هو أغلظ

[﴿] مسائلة ﴾ (إذا قالت انقضت عدَّى فغال قد كنت راجمتك فالقول قولها)

وجملة ذلك أنه إداكار اخلافهما في زمن يمكن فيه القضاء عدمًا وبقاؤها فبدأت فقالت انقضت عدي نقال قد كنت راجعتك فأ نكرته فالقول قولهالان خبرها بانقضاء عدمًا مقبول لامكانه فصارت دعواء للرجمة بعد الحكم بانقضاء عدمًا فلم نقبل.

ومسئلة وان سبق فقال ارتجعتك فقالت قد انقضت عدى قبل رجعتك فادكرها فالقول قوله) ذكره الفاضي لما ذكره الوهو أحد الوجوه لاصحاب الشافعي وظاهر كلام الحرقي أن قولهامقبول سواء سبقها بالدعوى أو سبقته وهو وجه ثان لاصحاب الشافعي لان الظاهر الببنونة والاصل عدم الرجمة فكان الظاهر معها ولان من قبل قوله سابقاً كان كذلك مسبوقا كسائر من يقبل قوله ولمم وجه ثالث أن القول قول الزوج بكل حال لان المرأة تدعي ما يرفع النكاح وهو ينكره فكان القول قول من أنكره بخلاف ما قاسوا عليه .

[﴿]مسئلة ﴿ روان تداعيا معاً قدم قولها)

لان خبرها بانقضاء عدتها يكون بعد انقضائها فيكون قوله بعد العدة فلايقبل وقيل يقدم من تقع (المنفي والشرح الحكبير) (الجزء النامن)

ولو المكست الدعرى فقال طافتك في ذي الحجة فلي رجعتك فقالت بل طلقتني في شوال فلا رجمة الك فالقول قوله لان الاصل بقاء نكاحه ولان القول قوله في إثبات الطلاق ونفيه فكذاك في وقنه عافذا ثبت هذا فكل موضع قانا القول قولها فأنكرها الزوج فقال الحرقي علمها الهيين وهو قول الشانعي وأبي يوسف ومحد وقد أوماً اليه أحد في زواية أبي طالب

وقال القاضي قياص المذهب أن لا يجب عليها يمين وقد أوما اليه أحمد مقل لا يمين في نكاح ولا طلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجمة لا يصح بذلها فلا يستحلف فيها كالحدود والاول أولى لفول رسيل الله وتعليق و اليمين على المدعى عليه ؟ ولانه حق آدمي يمكن صدق مدعيه فيجب اليمين فيسه كلاموال ، قان ذكلت عن اليمين نقال القاضي لا يقضى بالنكول لانه مما لا يصح بذله ، ومحتمل أن يستحلف لزوج وله رجمتها بنا، على الفول برد ليمين على المدعى وذلك لانه الما وجد الكول منها ظهر صدق لزوج وقوى جانبه واليمين تشرع في حق من قوي جانبه والذلك شرعت في حق المدين عايه افوة جانبه بالد في الدين وبالاصل في برا، قائدة في المدين، وها مذهب الشانبي

(فصل و ذا ادعى لزوج في عدتها اله كان راجهما أمسأو منذشهر قبل أولاله لما لك الرجمة الك الاقتلام الله الرجمة الك الاقترار بها كالطلاق و بهذا قال الشانعي وأصحاب الرأي وغيرهم ، وان قال بعد انقضاء عدتها : كنت راجعتك في عدتك قانكرته فالقول قولها باجماعهم لانه ادعاها في زمن لا يملكها والاصل عدمها و حصول

له القرعة ذكر. أبوالخطاب احتمالا والصحيح الاول

⁽فصل) فاناختافا في الاصابة نقال قد أصبتك فلي رجمتك فأ نكرته أوقالت قد أصابني فلي المهركا الاقلول قول المنكر وبه الانكر والابيقين و المسلم وبين الموضعين لا به إن أنكر الاصابة فهو يقر على نفسه ببينو تنها وأنه لارجمة له عليها وان أنكرتها هي فالقول قولها ولا تستحق الانصف المهر وان انكرها فالقول قوله هذا إذا كان الهر غير وقبوض فان كان اختلافها بمد قبضها له وادعى اصابتها فانكرته لم برجع عليها بشيء لانه يقر لها به ولا يدعيه وإن كان هو المنكر رجع عليها بشيء لانه يقر لها به ولا يدعيه وإن كان هو المنكر رجع عليها بشيء لانه يقر لها به ولا يدعيه والاحل صحة المقدوسلاو في المائة و أسحاب المولي والعنين في الاصابة ولم تقبل في السحة ويمنع فسخه والاصل صحة المقدوسلاوته فكان قولها والعنين يدعيان ما يبقى النكاح على الصحة ويمنع فسخه والاصل صحة المقدوسلاوته فكان قولها والعنين يدعيان المائة في موضع تحققت فيه الحلوة والأحكين من الوط. لا نه لولم يوجد ولان المولي والعنين يدعيان الاصابة في موضع تحققت فيه الحلوة والأحكين من الوط. لا نه لولم يوجد ولان المولي والعنين يدعيان الاصابة في موضع تحققت فيه الحلوة والمحكين من الوط. لا نه لولم يوجد فيكان الاخلاف فيا يختص به وفي مسئلتنا لم تتحقق خلوة ولا عكين لانه لو تحقق ذلك لوجب الهركاملا فكان الاخلاف فيا يحتص به وفي مسئلتنا لم تتحقق خلوة ولا عكين لانه لو تحقق ذلك لوجب الهركاملا فكان الاخلاف في أمر ظاهر لا يختص به فلم يقبل فيه قول مدعيه الابينة وهل تشرع المين في حقمن الفول قوله لاعلى وجهين

البينونة قان كان اختلانها في زمن مكن فيه القضاء عدتها وبقاؤها فبدأت نقالت القضت عدقي فقال قد كنت راجعتك فأ نكرته لم يقبل قوله لان خبرها بالقضاء عدتها مقبول لا مكانه فصارت دعواه الرجعة بعدد الحسكم بانقضاء عدتها لم تقبل قان سبقها بالدوى اقال قد كنت راجعتك أمس فقالت قد انقضت عدني قبل دعواك فالنول قوله لان دعواه الرجعة قبل الحسكم بانقضاء عدتها في زمن الظاهر قبول قوله فيه فلا يقبل قرله المحتلفة فقال قدر اجعتك فقالت قد انقضت عدني قبول قوله المحتلفة فقال قدر اجعتك فقالت قد انقضت عدني قبل رجعتك فأنكرها فقال المقاض القرل قوله لما ذكر فا وهذا أحد الوجوه الاصحاب الشانى الفاهر كلام الحرقي أن قولما مقبول سواء سبقها بالدعوى أو سبقت وهووجه ثان الاصحاب الشانى الان الخاهر البينونة والاصل عدم الرجعة فكان الظاهر معها ولان من قبل قوله سابقا قبل قوله مسبوقا كما أر من يقبل قوله ولمم وجه ثالث أن الفول قول الزوج بكل حال الان المرأة تدعي ما يرفع النكاح وهو ينكره فكان الفول قوله الإعراض عنده أنه فانكر تهوهذا الايصح فانه قد انمقد سبب ينكره فكان الفول قوله ولمم وجه ثالث أن الفول والهنين اصابة امرأ نه فأنكر تهوهذا الايصح فانه قد انمقد سبب منكره في الما الم يوجد ما يرفعه ويزيل حكمه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره مخلاف المياسوا عليه وان وقال المن المرأة بدعها يكون بعدها فيكون قوله بعد المقاسوا عليه وان وقال الراقع القول من ينكره علاف المناسوا عليه وان وقع القول منهما جيما فالان يقرع بينها فيكر زالقول قول من تقم له القرعة والصحيح الاول العدة فلا يقبل قال الراقال الراقال المناسوا عليه وان وقع المناسوا عليه وان وقع القرق المناسوا عليه وان وقع القرائل المناسوا عليه وان وقع القرائلة والمناسوا عليه وان وقع القرائلة والمناسوا عليه وان وقع القرائلة والمناسوا عليه وان وقع المناسوا عليه وان وقع المناسوا عليه وان وقع القرائلة وقول من تقم له القرعة والصحيح الاول

(فصل) والحلوة كالاصابة في اثبات الرجمة للزوج على المرأة التي خلابها في ظاهر كلام الحرقي لقوله حكمها حمّها حمّها حمّها حمّها حمّها حمّها حمّها الدخول في جميع امورها وهذا قول الشافعي القديم وقال أبو بكر لارجعة له عليها الا ان يصيها وبه فال أبو حنيفة وصاحباء والشافعي في الجديد لابها غير مصابة فلا يستحق رجعتها كالتي لم يخل بها ووجه الاول قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة فروء ولا محلفن ان يكنمن ماخلق الله في أوحاء بن الى قوله وبعو أتهن أحق بردهن في ذلك) ولابها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم يستوف عدده فشبت عليها الرجمة كالموطوءة ولابها معتدة ياحقها طلاقه فلك رجعتها كالتي أصابها وفارق التي لم يخل بها فانها بأن منه لاعدة لها ولا ياحقها طلاقه والما تكون الرجمة المعتدة التي يلحقها طلاقه والحلاف في هذا مبنى على وجوب العدة بالحلوة من غير إصابة ويذكر في موضعه ان شاء الله تعالى والحلاف في هذا مبنى على وجوب العدة بعد عدتها فأنكرته وصدقه مولاها فالقول قولما ص عليه وبذلك (فصل) فان ادعى زوج الامة بعد عدتها فأنكرته وصدقه مولاها فالقول قولما ص عليه وبذلك قال أبو يوسف ومحمد القول قول الزوج وهوأحق بهالان إفرارمولاها مقبل في نكاحها فقبل في رجعتها كالحرة إذا أنرت

ولناان قولها في القضاعديما مقبول فقبل انكارها للرجعة كالحرة ولانه اختلاف منها فيما يثبت به النكاح فيكون المنازع هي دون سيدها كما لواختلفا في الاصابة وإنما فبل قول السيد في النكاح لا نه علاث انشاءه فيكون المنازع هي دون سيدها كما لواختلفا في الاصابة وإن صدقة وكذبه مولاها لم يقبل إقرارها لان حق السيد تعلق بها

(فصل) وان اختلفا في الاصابة فقال قد أصبتك الي رجعتك فأنكرته أو قالت قد أصابني الم المهر كاملا فا قول قول المنكر منها لان الاصل مع فلا يزول الا بيقين وليس له رجعتها في المرضمين لانه أنكر الاصابة فهو يقر على نفسه بأبنونتها واله لارجعة له عليها ، وأن أنكرتها هي فاقول قولما ولا تستحق الا نصف المهر في الموضعيين لانها ان أنكرتها فهي مقرة أنها لانستحق إلا نصف المهر وأن أنكرها فالقول قوله هذا ان كان غير مقبرض فإن كان اخلافها بعد قبضها له وادعى اصابتها فأنكرته لم برجع عليها بشي، لانه يقر لها به ولا يدعيه ، وان كان هو المنكر رجع عليها بنصفه وبهذا قال الشافي وأصحاب الرأي فان قبل فلم قبلم قول المولي والعنين في الاصابة ولم تنبلوه ههنا القلالان قوله المولي والعنين في الاصابة ولم تنبلوه ههنا القلالان قولما مؤافقا اللاصل فقبل ، وفي مسئلتنا قد وقع ما رفع النكاح وبزيله وهو ما رالى ببنونة ، وقد اختاما فيما يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجعة ، والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالفا اللاصل فلم يقبل ، وفيا يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجعة ، والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالفا اللاصل فلم يقبل ، وفيا المولي والعنين يدعيان الاصابة في موضم نحقة فيه الحلوة والتمكين من الوط، لانه لو لم يوجد ذلك لما استحتما الفسخ بعد الوط، فكان الاختلاف فيا أمر ظاهر لا يختص به فلم يقبل في قول مدعيه لانه لوجب المهر كاملا فكان الاختلاف في أمر ظاهر لا يختص به فلم يقبل فيه قول مدعيه إلا ببينة وهل يشرع اليمين في حق من القرل قوله ههنا عمل وجهين

وحات له بانقضاء عدمها فلم يقبل قولها في إبطال حقه كما لو تزوجت ثم أفرت ان مطلقها كانراج مهاولا يلزم من قبول إنكارها نبول تصديقها كانتي تزوجت فانه يقبل انكارها ولا يقبل تصديقها إذا ثبت هذا فان مولاها إذا علم صدق الزوج لم محل له وطؤها ولا تزويجها وإن علمت هي صدق الزوج في رحمتها فهي حرام على سيدها ولا يحل لها تمكينه من وطئها الا مكرهة كما قبل طلاقها

(فصل) ولو ناات القضت عدني ثمقاات ماانقضت بعد فله رجعتها لأبها أفرت بكذبها فيما يثبت لله حفا عليها فقبل إفرارها ولو قال أخبرتني بافضاه عدتها ثم راجعتها ثم أقرت بكذبها في انقضاه عدتها ثم أفرت بكذبها في انقضاه عدتها وأقرت بان عدتها لم تنقض فالرجمة صحيحة لأنه لم بقر بانقضاه عدتها و إعا أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فقبل رجوعها لما ذكر ناه

(فصل) قال الشيح رحمه الله وإن طلفها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويطؤها فيالقبل وأدنى ماعكن من ذلك تعييب الحشفة في الفرج وإن لم ينزل)

وجملة ذلك أن المرأة إذا لم يدخل بها تبينها تطليفة وتحرمها الثلاث من الحر والاثنتان من العبد وقد أجمع أهل العلم على ان غير المدخول بها تبين بطنقة واحدة ولا يستحق مطلقها رجعتها لان الرجمة انما تكون في المدة ولا عدة قبل الدخول لقول الله تعالى (ياأبها الذبن آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما الكم عليهن من عدة تعتدونها) فبين سبيحانه أنه لاعدة

(فصل) والخلوة كالاصلبة في أثبات الرجعة الزوج على المرأة التي خلا بها في ظاهر قول الحرقي لقوله حكمها حكم الدخول في جميع أمورها وهذا قول الشافعي في القديم، وقال ابو بكر لاربعة له عليها الا أن يصيبها وبه قال النعان وصاحبا. والشافي في الجديد لأنها غير مصابة فلا تستحق رجعتها كغير التي خلاجها

ولنا قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحاء بن _ الى قوله _ و بعولت بن أحق بردهن في ذلك) ولانها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم تستوف عدده فثبت عليها الرجمة كالمصابة ولانها معتدة يلحقها طلاقه فلك رجمتها كالني أصابها وفارق التي لم يخل بها فانها بائن منه لاعدة لها ، ولا يلحقها طلاقه وأيا تكون الرجمة المعتدة التي يلحقها طلاقه

(فصل) وان ادعى زوج الامة بعد عدتها أنه كان راجعها في عدتها فكذبته وصدقه مولاها فالةول قولما نص عليه احمد وبناك قال ابرحنيفة ومالك، وقال ابو بوسف ومحمدالقول قول الزوج وهو أحق بها لان اقرار مولاها مقبول في نكاحها فقبل قوله في رجعتها كالحرة اذا أقرت

ولنا أن قولها في انقضاء عدتها مقبول فقبل في انكارها الرجعة كالحرة ولانه اختلاف منها فيها يثبت به النكاح فيكون المنازع هي دون سيدها كما لو اختلفافي الاصابة وأنا قبل قول السيد في النكاح

عليها فتبين بمجرد طلاقها وتصير كالمدخول بهابعد انقضاء عديها لارجمة عليها ولا نفقة لهافان رغب فيها مطاقها فهو خاطب من الخطاب لاتحل له الاان يتزوجها برضاها جديداً وترجع اليه بطاقةين فان طلقها اثنين ثم تزوجها رجمت اليه بطلقة واحدة بغير خلاف ان لم تمكن تزوجت غيره بغير خلاف فان طلقها ثلاثا بافظ واحد حرمت عليه حتى تذكيح زوجا غيره) في قول عامة أهل العلم وقد ذكرنا ذلك فيا مضى ولا خلاف بينهم في ان المطلقة ثلاثا مدالدخول لاتحل متى تنكح زوجاً عيره اقول الله سبحانه (فان طلقها فلا محل له من بمدحتى تذكح زوجاً غيره) وروت عائشة ان امر أنر فاعة القرظي حامت رسول الله عينياتي فقالت انها كانت عند رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطيقات فتروجت بعده بعبدالرحمن الزبير وانه والقدمامه الامثل هذه الهدبة واخذت بهدبة ن جلبابها فتبسم رسول الله عينياتي ضاحكا وقال «تربدين ان ترجمي إلى رفاعة لاحتى تذوقي عسيانه وبذوق عسيلتك» متفق عليه وفي إجماع أهل المام على هذا غنية عن الاطالة فيه وجهور العلماء على أنها لاتحل لازوج الاول حتى يطأها الثاني وطئا به احلالا فلا بأس ان يتزوجها قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد بن المسيب من بينهم قال إذا تزوجها تزوجها تووجها لا يريد هذا الا الخوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع تصريح الذي عيسيانية لايم المراد من كتاب الله تمالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الناني عسيلتها وتذوق عسيلته لايمرج المراد من كتاب الله تمالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الناني عسيلتها وتذوق عسيلته لايمرج المراد من كتاب الله تمالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الناني عسيلتها وتذوق عسيلته لايمرج

لانه يهك انشاره فهك الاقرار به بخلاف الرجمة ، وان صدقته هي وكذبه مولاها لم يقبل اقرارها لان حق السيد يتعلق بها وحات له بانقصا، عدتها الم يقبل قولها في ابطال حقه كا لوتزوجت مأقرت ان مطلقها كان راجعها ولا يزم من قبول انكارها قبول تصديقها كالتي نزوجت فانه يقبل انكارها ولا يقبل تصديقها . اذا ثبت هذا فان مولاها اذا علم صدق الزوج في رجمتها لم بحل له وطؤها ولا تزويها ، وان علمت هي صدق الزوج في رجمتها فهي حرام على سيدها ولا بحل لها تمكينه من وطئها الا مكرهة كا قبل طلاقها

(فصل) ولو قالت انقضت عدي ثم قالت ما انقضت بعد فله رجعتها لانها أقرت بكذبها في مايئبت به حق عليها فقل اقرارها ولو قال أخبر نني انقضا، عدتها ثم راج تهام أقرت بكذبها في انقضا، عدتها وأنكرت ماذكر عنها وأقرت أن عدتها لم تقض فالرجمة صحيحة لأنه لم بقر بانقضا، عدتها وأنما أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فتبل رجوعها لما ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلقها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت على مامضي من المدة)

و بهذا قال ابو حنيفة وهر قول الشانعي وله قول ثان انها تستأنف العدة لانها طافة واقعة في حق مدخول بها فاقتضت عدة كاملة كالاولى

على شيء سواه ولا يسوغ لاحد المصير الى غيره مع ماعليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة ريني الله عنهم وبمن بعدهم مسروق والزهري ومالك وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل الشام والشلنعي وأبو عبيد وغيرهم

(فصل) ويشترط لحالها اللاول ثلاثة شروط

(أحدها)أن تنكح زوجا غيره فلوكات امة فوطئها سيدها لم تحل لقول الله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره)وهذا ليس روج

(اشرط الثاني) أن يكون نكاحا صحيحاً فلوكان فاسدا لم يحلها الوطء فيه و بهذا قال الحسن والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وقال في القدم بحلها وهو قول الحركم وخرجه أبو الخطاب وحها في المذهب لانه زوج فيدخل في عموم النص ولان النبي عَلَيْكَاتُهُ لَعَنَ المحلل والمحلل له فسهاه محالا مع فساد نكاحه

و أما قوله تعالى (فلا تحلله من بعد حتى تنكع زوجا غيره) واطلاق النكاح يقتضي الصحيح ولذلك لو حلف لا يتزوج فتزوج تزويجافاسداً لم يحنث ولو حاف ليتزرجن لم يبر بالبزوج الفاسد ولات أكثر أحكام البزويج غير ثابتة فيه من الاحصان واللمان والظهار والايلاء والنفقة واشباه ذلك وأما تسميته محللا فلقصد التحليل فيا لا يحل ولو أحل حقيقة لما لمن ولا لعن المحال له وإنما هذا كفول النبي

ولذا أنها طلاقان لم يتخلمها اصابة ولا خلوة فلم يجب بها أكثر من عدة كما لو والي بينها أو كالو القضت عدتها ثم نكمها وطلقها قــل دخراه بها، ومكذا الحـكم او طلقها ثم فسخ نكاحها لعبب في أحدهما أو لمنقها تحت عبد أو غيرم أو الفسخ نكاحها لرضاع أو اخلاف دين أو غير ذلك لأن الفسخ في معنى الطلاق

(فصل) وأن طلقها ثم وأجمها ثم طلقها قبل دخوله بها نفيه روايتان (أحدهما) نبني على ماسفى من العدة نقلها الميمرني وهي اختيار أبي بكر وقول عطا. وأحد قولي الشاهيلانهماطلاقان لم يتخللهما دخول بها فكانت العدة من الاول منهما كما لو لم يرتجعها ولانالرجعة لم يتصل بها دخول فلم يجب بالطلاق منها عدة كما لو نكحها ثم طقها قبل الدخول

(والثانية) تستأنف المدة قلها ابن منصور وهي أصح وهذا قول طاوس وأبي اللهة رعمرو بن دينار وجاير وسعيد بن عبد المزيز راسح ق وأبي أور رأبي عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال الثوري أجم الفنها. على هذا

وحكى أبو الحطاب عن مانك ان قصد الاضرار بها بنت و لا استأننت لان الله تمالى الماجمل الرجمة كمن أراد الاصلاح بقرله تمالى (وبعواتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادرا 'صلاحا, والذي قصد الاضرار لم يقصد الاصلاح

عَيِّكُ ﴿ مَاآمَنَ بِالْفَرَآنَ مِن اسْتِحَلَ مُحَارِمِهُ وَقَالَ اللهُ تَمَالَى (يحلونه عاماً ولحرمونه عاماً) ولا نه وطءفي غير نسكاح صحيح اشبه وطء الشبهة رعلى هذا لو وطئها بشبهة لم تبح لأنه في غير نكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ولوكانت امة فاشــتراها مطلقهــا لم يحل له وطؤهــا في قول أكثر اهل العلم ومحتمل أن تحل)

وقال بمض أصحاب الشافعي نحل له لان الطلاق بختص الزوجية فأثر في النحرم بها وقول الله عز وجل (فلا تم ل له من بمد حتى تنكح زوجا غيره)صربح في تحريمها فلا نعول على ماخالفه ولان الفر جلايجوز ان يكون محرما مباحاً فسقط هذا

(الشرط الناك) إن يطأها في الفرج لما ذكر المن حديث عائشة فعلى هذا ان وطنها دون الفرج أوفي الدبر لم يحلها لانه علق الحل على ذواق العسيلة ولا يحصل الا بالوطء فيالفرج وادناء تنييب الحشفة في الفرج وان لم يتزللان أحكام الوطء تتعلق بذواق العسيلة ولانحصل من غير انتشار

(مسئة) (فان كان بجبوبا قد بقى من ذكره قدر الحشفة فاولجه أحلها وإلا فلا)

وأن وطئهازوج مراهق أحلها في قولهم الا مالسكا وأبا عبيدنا نعماقالالامحلهاو يروى ذلك عن الحسن لانه وطـه من غير بالغ فأشبه وطـه الصغير

ولنا ظاهر النص وأنه وطء من زوج في نكاح وحيح فأشبه البالغ وبخالف الصعير فانه لايمكن

الطالقة الاولى شعثت النكاح والرجعة الت شعثه وقطعت عمل الطلاق فصار الطلاق اشأبي في الحاح غير مشعث مدخول بها فيه فأرجب عدة كالاول وكما لو ارتدت ثم أسلمتثم طانها فانها تستأنف عدة كذا ههذا ويفارق الطلاق قبل الرجمة فأنه جاء بعد طلاق مفض الى بينونة فان راجعها ثم دخل بها ثم طلفها فانها تستأنف عدة بغير اختلاف ببن أهل العلم لانه بالوط، بعد الرجمة صار كالباكح ابتدا. أذا وطيء (فصل) وان خالع زوجته أو فسخ النكاح ثم نكحها في عدتها ثم طلقها فان كان دخل بهافعاريها العدة بلا خلاف لانه طلاق في نكاح مدخول جها فيه لم يتقدمه طلاق سواه وان لم يكن دخل جها بنت على العدة الاولى في الصحيح من المذهب، وعنه أنها تستأنف العدة وهو قول أبي حنيفة لان النكاح أقوى من الرجمة ، ولو طنقها بعد الرجمة استأنفت العدة فهمنا أولى

وننا أنه طلاق من نكاح لم يصبها فيه فلم تجب به عدة كا لو نكحها بعدد انقضا. عدتها وفارق الرجعة لامها ردت المرأة الى انكاح الارل فكان الطلاق الثاني في نكاح انصل به الدخول وهدذا النكاح جديد بعدالبينونة من الاولى ولم يوجد فيه دخول فأشبه التزويج بعد قضاء العدة ، وأما بناؤها على العدة الاولى فلانها أنها تطع حكمها النكاح وقد زال فيعود البها وأو أسلمت زوجته ثم أسلم في عدتها أو أملم هو ثم أسلمت في عدتها رطلقها قبل وطا؛ أو بعده أو ارتدت ثم أسلمت ثم طبقها فعليها عدة مستألفة بلا خلاف لأنه طلاق في نكاح رطي فيه أشبه الطلاق في النكاح الاول

الوطء منه ولانذاق عسيلته قال القاضي يشترط أن يكون له أثنتا عثمرة سنة لأن من دون ذلك لا يمكنه المجامعة ولا معنى لهذا فان الحلاف في المجامعة ومتى أمكنه الجماع فقد وحد منه القصود فلامعنى لاعتبار سن ماورد الشرع باعتبارها وتقدير بمجرد الرأي والتحكم

﴿ مَسَمَّلَةً ﴾ (فان كانت ذمية فوطئها زوجها الذي أحالهالمطلقهاالمسلم)

نصعليه أحمدوقال هو زوج وبه تجب الملاعنة والفسموبه قال الحسن والزهري والثوري والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال ربيعة ومالك لايحالها

ولنا ظاهر الآيةلانه وط. من زوج في نـكاح صحيح تام أشبه وط. المـلم

(فصل) قان كا الجنونين أو أحدهما فؤطها أحابها، وقال أبو عبدالله من حامد لايحلها لانه لا بذرق المسيلة.

وانا ظ هر الآية ولانه وط. مباح في نكاح صحيح أشبه الماقل وقوله (لا يذرق العسيلة)لا يصح فان الجنون إما هو تفطية العقل وليس العقل شرطا في الشهرة وحصول الذة بدليل البهائم ، لـكن ان كان الجنرن ذَاهب الحس كالصروع والغمي عليه لم يحصل الحل بُوطَّتُه ولا بوط. مجنو ة في هذه الحال لانها لا تذرق العسيلة ولا تحصل لها اللذة وامل ابن حامد إنما أراد الحبنون الذي هذا حاله (فصل) وستى وطي. الرجمية وألما إن الوط الانحصل به الرجمة فعليها أن تستأ ف العدة من الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق لانهما عدتان من رجل واحد فنداخانا كما لوطافها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها وله ارتجاعها في بقية العدة الاولى لانها عدة من الطلاق فاذا مضت البقية لم يكن له ارتجاعها في بتية عدة الوط، صارت في عدة الوط، وتدخل فيها البقية الاولى ولانها عدان لواحد فأشبه مالوكانا بالافراء ، وتنقضي العدتان جيما بوضع الحل لانه لا ينبعض وله من اجتها قبل وضعه لانها في عدة من الطلاق ، ويحتمل أن لا يتداخلا لانها من جنسين ، فعلى هذا تصير معتدة من الوط، خاصة ، رهل له رجمتها في مدة الحل أعلى وجهين مضى ترجيبهما فيا إذا حمات من رط، زوج ثان فاذا وضعت أنت عدة الطلاق وله أرتجاعها في هذه البقية لانها من عدة الطلاق ، ولوط قها حاملا ثم وطنها انقضت عدتها بوضع الحل منهما جميعا ، ومحتمل أن تستأنف عدة الوط، بعد وضع الحل لما ذكرنا ولا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشاني في هذه الفصل كا على مادكرنا بوا.

فلا يكون ههنا اخلاف وكرط، يغمى عابها أو زئمة لا تجس برطة، فيديني أن لا تحل بهذا لما ذكرنا وحكا، ابن المنذر ومحتمل حصول الحل في ذلك كله لعموم النص ، فان وجد على فراشه امن أة فظها أجنبية أو ظها جاريته فرمثها قاذا هي امرأته أحلها لانه صادف نكاحا صحيحا ، ولو وطئها فأفضاها أو وطئها وهي مريضة تتضرر بوطئه أحلها لان التحريم ههنا لحقها فان است خلت ذكره وهو نائم أو مغمى عليه لم نحل لانه لم يذق عسبلنها ومحتمل أن تحل لعموم الآية

(فصل) فان كان خصيا أد مسلولا أو موجرءاً حلت برطئه لانه يطأ كالفحل ولم ينقد إلا الانزال وهو غير معتبر في الاحلال وهذا قول الشافعي، قال أبو بكر وقد روي عن أحد في الخصي أله لا يحلما فان أبا طالب سأنه عن المرأة تنزوج الخصي تستمل به قال لا حتى تذرق العسيلة، قال أبو بكر والعمل على مار واه بهنا أنها محل. ووجه الاول أن الخصي لا يحصل منه الوط وأوليس مظنة فلا بذوق العملة ويحتمل أن أحد قال ذلك لان الخصي في الفالب لا يحصل منه الوط وأوليس مظنة الانزال ولا يحصل المحلال به الانزال ولا يحصل الاحلال به لانه يحصل وط المراهق الذي لا يحصل منه الانزال ولذلك تحل المراهق الذي لا يحصل منه الاندوق العسيلة إذا حصل منه الانتشار كفير البالغ قبل البلوغ كذلك هدنا وعلى هذا يمنع أن لا نذوق العسيلة إذا حصل منه الانتشار كفير البالغ ولدخوله في عوم الا ية .

(مـ يَة) (وان وعليها في الدبر أو وطنت بشبهة أو علله عين لم محل) لان الوطء في الدبر لا تدوق به العديلة والوط بالشبهة وعلك اليمين وط، من غيرزوج الا يدخل ﴿ مَسَنَلَةً ﴾ قال (وإذا طلقها ثم أشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم نكحت من أصابها ردت اليه ولا يصدبها حتى تنقضي عدتهما في احدى الروايت بن ، والاخرى هي زوجة الثاني)

وجملة ذلك أن زوج الرجمية أذا راجعها وهي لا تعلم صحت المراجعة لأنها لا نفيقر الى رضاها فلم نفيقر الى رضاها فلم نفيقر الى علمها كالملاقها قاذا راجعها ولم نعلم فانقضت عدتها ثم نزوجت ثم جا، وادعى أنه كان راجعها قبل انقضاء عدتها وأنام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن نكاح الثاني فاسد لانه تزوج أحمرأة غيره وثرد الى الاول سوا، دخل بها الثاني أو لم بدخل بها .هذا هو الصحيح وهومذهب أكثر الفقهاء منهم الثوري والشاخي وأبر عبيد وأصحاب الرأي ردوي ذلك عن على رضي الله عنه

ومن أبي عبد الله رحمه ألله رواية ثانية ان دخل بها ثناني فهي امرأته ويطل نكاح الاول روي فلك عن عمر بن المطب رضي الله عنه وهو قول مالك و وي معناه عن سميد بن المسيب وعبد الرحمن بن الفاسم وذانم لان كل واحد منهما عقد عليها وهي مم يجرز له المقدد في الظماهروم الثاني مزية الدخول فقدم بها

في عموم قوله تعالى (حتى تنكح زوجا غبره) فتبقى على المنم

⁽ فصل) فار وطنها في ردته أو ردتها إلم محلها لانه ان عاد إلى الاسلام فقد وقع الوط في نكاح غير نام لا نعقاد سبب البينونة أن لم قدلم في العدة الم يصادف الوط ، تكا عار هكذا لوا - لم أحد الزوجين فود ثم الزوج قبل الملام الآخر لم يحلها لذلك

[﴿] مَدُّ ﴾ ﴿ وَانْ وَطَهُمْ ا زُوجِهَا فِي حَيْضَ أَوْ نَمَاسُ أَوْ احْرَامُ أَحَايُا وَقَالَ أَصْحَابُنَا لا يُحَايًّا ﴾

اشتراط أصحابنا أن يكون الوط. حلالا فعلى قولم ان وطئها في حيض أونفاس أواحرام أو صيام فرض من أحدهما أو منهالم تحل ، وهو قول مالكلانه وط. حرام لحقاقه تعالى فلم يحصل بالاحلال كوط. المرتدة ، وظاهرالنص حلها وهو قوله تعالى احتى تنكح زوجاغيره وهذه قد نكحت وجاغيره وأيضا قوله عليه السلام دحتى تذرقي عسيلته ويذوق عسيلتك ، وقد وجد ولانه وط. في ذكاح صحبح في محل الوط. على سبيل لتمام فأحلها كالوط المباح وكالو وطئها وقد ضاق وقت الصلاة أو وطئها مربضة بضرها الوط وهذا أصح أن شا. الله تعالى وهو قول أي حنيفة ومذهب الشانهي ، فأما وط. المرتدة فقد ذكرناه وأشرنا إلى الفرق

⁽ فصل) فان تزوجها مملوك ورطئها أحلها وبذلك قال عطا. ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا زمل لهم مخالفا لإنه دخل في عموم النص ووطؤه كوط. الحر

ولما أن الرجعة قد صحت إزوجت بهي زوجة الاول فلم يصح نكاحها كالولم بطاقها ، فاذا ثبت هذا نان كان الثاني مادخل بها فرق ببنهما وردت الى الاول ولا شيء على الثاني وان كان دخل بها فلها عليه مهر المذل لان هذا وط شبهة ، وتعتد ولا نحل للارل حتى تنفضى عدتها منه ، وان أقام البيئة قبل دخول الثاني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهو احدى الروابتين من ماهك ، وأما ان تزوجها مع عليهما بالرجعة أو علم أحدهما فالنكاح باطل بغير خلاف والوط ، محرم على من علم منها أن تزوجها مع عليهما بالرجعة أو علم أحدهما فالنكاح باطل بغير خلاف والوط ، محرم على من علم منها فأنكره أحدهما لم بقبل قوله ولكن ان أنكراه جميعا فالنكاح صحيح في حقهما وان اعترفا له بالرجعة ثبتت والحكم فيه كالو قامت به البيئة سوا ، وإن أفر له الزوج وحده فقد اعترف بفساء نكاحه فتبين منه وعليه مهرها إن بن بعد الدخول أو نصانه ان كان قبله لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولا أم لمرأة الى المدمي لانه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنا يلزمه في حقه ويكون الفول قولما وهل هو مع بهنها أولا أم كل وجين ، والصحيح أبها لا تستحلف لابها لو أقرت لم يقبل اقرارها فاذا أنكرت لم بحب اليمين بانكاره ، وإن اعترف المرأت وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في نسخ أنكرت لم بحب اليمين بانكاره ، وإن اعترفت المرأت وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في نسخ الكاح لان قولما ألما يقبل على نفسها في حقها رهل يستحلف? محتمل وجهن

(أحدها الايستحلف اختاره الفاضي لأنه دعوى في النكاح فلم يستحلف كا لو ادعى زوجية امرأة فأنكرته

(مسية) وإن طبق العبدزوجة اثنين لم تحل له حتى تنكحزوج غيره سوا عنقا أو تقيالي لرق) وجلة ذلك أن الطلاق مسير بالرجال فاذا كان الزوج حراً فطلاق، ثلاث حرة كانت الزوجة أو أمة وان كان عبداً فطلاقه اثنتان حرة كانت زوجته أو أمة فاذا طلق اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره روي ذلك عن حر وزيد وابن عبداس ، وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشدافي واسداق وابن المندذر ، وفيه رواية أخرى أن الطدلاق بالنسدا، وقد ذكر نا ذلك في كتداب الطدلاق، الحتار أن الطلاق بالرجال والتنزيع عليه . فعلى هدذا إذا طلقها اثنته بن حرمت عليه بالطلاق تحريما لا ينحل إلا بزوج وإصابة ولم بوجد ذلك فلا بزول التحريم ، هذا ظاهر المذهب بالطلاق تحريما لا ينحل إلا بزوج وإصابة ولم بوجد ذلك فلا بزول التحريم ، هذا ظاهر المذهب المنافوي عن أحد أنه يحل له أن يتزوجها وتبل لا أرى شيئا يدفعه وغير واحد يقول به أبو المناف وجابر وسعيد بن المسيب رواه الامام أحد في المسند وأكثر الروابات عن أحد على الاولوقال في حديث عنان وزيد في محريمها عليه جيد وحديث ابن عباس برويه عمر و بن مغيث ولا أعرفه وقال ابن المبارك من أبو حسن هذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن المبارك من أبو حسن هذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن البارك من أبو حسن هذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن البارك من أبو حسن هذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن البارك من أبو حسن هذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن

(والثاني) يستحلف قال القاضي وهوقول الخرقي لعموم قوله علم السلام «ولكن البين على المدعى عليه ﴾ ولانه دعرى في حق آدمي فيد تحلف فيه كالمال فان حاف فيمينه على نني العلم لانه على نني فعل الغير فان زال نكاحه بطلاق أو فسخ أو موت ردت الى الاول من غير عقد لان المنع من ردها أيًا كان لحق الثاني فاذا زال زال المانع وحكم بانها زوجة الاول كا لو شهد بحرية عبدتم اشترا. عنق عليه ولا يلزمها للاول مهر بحال وذكر الفاضي أن علبها له مهرآ رهو قول بعضأصحابالشافعي لانها أقرت أنها حالت بينه وببن بضعها بغير حتى فأشبه شهود الطلاق اذا رجعوا

ولنا أن ملكها استفر على الهر فلم برجع به عليها كالوارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها فان مات الاول وهي في نكاح الناني فينبغي أن ترثه لافراره بزوجيتها أو اقرارها بذلك ، وإن ماتت لم يرثها لانها لانهارق في ابطال مبراث الزرج الثاني كما لم تصدق في ابطال نكامه، ويراها الزوج "ياني لذاك وإن مات الزوج الثاني لم ترئه لانها تنكر صحة نكاحه فتنكر ميراله

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طاقم اللا ثاو انقضت عدتها منه ثم أتنه فذكرت أنها نكحت من أصابها ثم طلقها أو مات عنها والقضرت عدتها منه وكان ذلك ممكنا فله أن ينكحها الما كان يعرف منها الصدق والصلاح وان لم تكن عنده في هذه الحال لم ينكحها حتى بصح عند دقولها) وجَالَةُ ذَقِتُ أَن المُطلَقَةُ الْمُرْوَةُ أَذَا مَضَى زَمَنَ بِعِدَ طَلاقِهَا يُمكِّن فَيُهُ القَضَا عَدَّتِينَ بَيْنِهَا نُكَّاح

فهوعندي مروف واكر لاأعرف عروبن فيث، قال أبه بكر الاصح الحديث فالعمل عليه والدلم يصح فالعمل على حديث عمَّاز وزيد وبه أقول ، قال أحدوار طلق عبه زوجته الامة نطالية تبين ثم ، نق واشتراءا لم تحل لهولو تزرج وهو عبد فلم يطافها أو طلقها واجدة ثم عنق فله طبها ثلاث تطابقات أوطاقنان ازكان طاتها واحدة لانه في حال الطلاق حر فاعتبر حاله حينئذ كما يستبر حال المرأة في المدة هين رجردها ولو تزوجها وهو حركار فسبي واسترق ثم أساما جميما لم يملك الاطلاق العبيد اعتباراً بحاله حين الطلاق ولو طلابها في كفره واحدة وراجعها ثم سي واسترق لم يملك إلا طاقة راحدة ولوطاتها في كفره طلفتين ثم استرق فأراد البزوج بها جاز را، طانقة وإحدة لان الطائة بين وقمتنا غير محرمتين نلا يتغير حكمهما عا يطرأ بعدها كا أن الطاهة بن من العبد لما وقعتا محرستين لم يتغير ذلك بالعنق بعدهما

﴿ دَسَنُلَةٌ ﴾ ﴿ وَإِذَا غَابُ عَنْ مَطَالَمْتُهُ مَأْتُنَّهُ لَذَ كُرْتَ أَنَّهَا لَكُمَّتُ مِنْ أَصَامُهُا وَالْقَضْتُ عَدَّتُهِمَا منه وكان دلك محدنا فله نكاحها اذا دلب على ظنه صدقها وإلا اللا)

وجملة ذلك أن الطلقة للبنونة إذا مضى بعد طلافها زمن عكن فيه انفضاء عدتين بينها نكاح ووطء فأخبرته بذلك وغاب على ظه صدقها اما بأرانتها أد يخبر غيرها بمن يعرف حالها فله أن ووط، فأخبرته بذلك وغلب على ظنه صدقها إما لمعرفته بأمانتها أو بخبر غبرها بمن بعرف حالها فله أن يتزوجها في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والاوزاعي والنوري والشافي وأبو عبيدو أصحاب الرأي وذلك لان لمرأة مؤتمنة على نفسها وعلى ماأخبرت به عنها، ولا سبيل إلى معرفة هذه الحال على الحقيقة إلا من جهتها فبجب الرجوع الى قولها كما لو أخبرت بانقضاء عدتها ، فأما إن لم يعرف ما يغاب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها ، وقال الشافعي له نكاحها لما ذكرنا أولا والورع أن لا ينكحها ، ولما أن الاصل التحريم ولم يوجد غلبة ظن تنقل عنه فوجب البقاء عليه كما لو أخبره فاسق عنها

(فصل) واذا أخبرت أن الزوج أصابها فأنكر فالفول قولها في حلها للاول والقول قول الزوج في الهر ولا يلزمه إلا نصفه اذا لم قر بالخلوة بها ، فإن قال لزوج الاول أنا أعلم أنه مأصابها لم بحل له مكاحها لانه يقر على نفسه بتحريمها ، فإن عاد فاكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيا ببنه وبين الله تعالى لان الحل والحرمة من حقرق الله تعالى فاذا علم حابها له لم تحرم بكذبه وهذا مذهب الشافعي ولانه قد يعلم مالم يكن علمه ، ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المهتبر في حابها له خبر يغلب على ظمه صدقه لاحقيقة العلم

ا فصل) واذا طلقها طلاقاً رجمياً وغاب وقضت عدتها و أرادتِ التزوجِ فقال وكيلا توقفي كبلا يكون راجعك لم يجب عليها التوقف لانالاصل عدم الرجمة وحل النكاح فلا يجب عليها التوقف لانالاصل عدم الرجمة وحل النكاح فلا يجب عليها التوقف لانالاصل عدم الرجمة وحل النكاح فلا يجب

يتزرجها في قول عامة إهل العلم منهم العسن والاوزاعي والنورى والشافعي وابوعبيد واصحاب الرأي وذلك لان المرأة مؤتمنة على نفه الوعلى ما أخبرت به عنها، ولا سبيل إلى معرفة هذه الحال على الحقيقة إلا من جهتها فبحب الرجوع إلى قولها كالو أخبرت بانقضا، عدتها قاما أن لم يمرف ما يفلب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها ، وقار، الشافعي له نكاحها لما ذكرنا أولا والورع أن لا ينكحها

ولما أن الاصل التحريم ولم بوجد علمة ظن تقل عنه فوجب القلم عليه كما لوأخبره فاسق عنها (فصل) اذا أخبرت أن الزوج أصابها فأنكرها فالفول قولها في حلها للاول والقول قول الزوج في المهر ولا يلزمه إلا نصفه إذا لم يقر بالخلوة بها فان قال الزوج الاول أنا أعلم أنه ما أصابها لم يحل له نكامها لانه يقر على نفه بتحريها فان عاد فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين بها ينهو بين الله تمالى ، فاذا علم حلما لم تحرم بكذبه ، وهذا مذهب الشافعي ولانه قد يهلم مالم يكن علمه ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حلمها له خبر فله قد يهلم مالم يكن علمه ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حلمها له خبر فله على ظنه صدقه لاحقيقة العلم (فصل) إذا طلقها طلاقا رجعياً وغاب فقضت عدتها وأرادت المزوج فقال وكيله توتفي كيلا يكوز راجعك لم يجب عليها التوقف لان الاصل عدم الرحقة وحل النكاح ، فلا يجب الزوال عنه بحرر راجعه موجود سواء قال أو لم يقل فيففي إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها بهدا لان احتال الرجعة موجود سواء قال أو لم يقل فيففي إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها بهدا لان احتال الرجعة موجود سواء قال أو لم يقل فيففي إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها بهدا لان احتال الرجعة موجود سواء قال أو لم يقل فيففي إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها بهدا لان احتال الرجعة موجود سواء قال أو لم يقل فيففي إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها بهدا

مشكوك فيه ، ولانه أمر لو وجب عليها النوقف في هذه الحال لوجب عليها التوقف قبل فوله لان احمال الرجمة موجود سوا. قال أو لم يتل فيفضي الى تحربم النكاح على كل رجمية غاب زوجها أبداً

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابني ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم يجزالعقد لان الخبر المبيخ للعقد قد زال فزالت الاباحة وان كان بعد ماعقد عليها لم يقبل لان ذلك ابطال العقد الذي لزمها بقولها فلم يقبل كا لو ادعى زوجبة امرأة فأقرت له بذلك ثم رجعت عن الاقرار

كتابالايلاء

الايلا في اللغة الحلف يقال آلى يولي إيلا. والية وجمع الألية ألايا. قال الشاعر: قليل الألايا حافظ ليمينه اذا صدرت ناالالية بـ ت

ويقال نألى يتألى وفي الخبر « من بتأل على الله يكذبه » فأما الايلا. في الشرع فهو الحلف على ترك وطء المرأة والاصل فيه قول الله تعالى (الذين إؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وكان أبي بن كعب وابن عباس يقرآن يقدمون

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمولي الذي يحلف بالله عزوجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربمة أشهر) وجماته أن شروط الايلاء أربعة : أحدها أن يحاف باقد تعالى أو بصفة من صفانه ولا خلاف

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابي ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم بجر العقد لان ذلك لان ذلك لان ذلك لان ذلك الحبر المبيح العقد عايها لم يقبل لان ذلك الجبر المبيح العقد عايها لم يقبل لان ذلك العقد الذي لزمها بقولها فلم يقبل كما لو ادعى زوجية اصرأة فأفرت له بذلك تم رجعت عن الاقرار

(كتاب الايلام)

الابلاء في الله، الحلف، يقال آلى يولى إيلا. وألية وجمع الألية ألابا . قال الشاعر قليل الالابا حافظ ليمينه إذا صدرت منه الألية برت ويقال تألى يتألى وفي الخبر « من يتأل على الله يكذبه »

(مسئلة ﴾ (وهو الحلف على ترك الوط. في موضوعالشرع والاصلفيه قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تر ص أربعة أشهر وكان أبي بن كعب وابن عباس يقرآن يقسمون)

(مسئلة) (وبشترط له أربعة شروط أحدهما) الحلف على نرك الوط في القبل لأنه الذي يحصل الضرو به فان تركه بغير يمين لم يكن موليا) لان الايلاء الحلف

وسئلة و فان تركه مضرا بهامن غير عذر فهل تضرب له مدة الايلا، ويحكم عليه بحكه اعلى روايتان (احداها) أما اذا تركه لمذر من مرض أو غيبة أو نحوه الم تضرب له مدة والا ففيه روايتان (احداها) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطئها والا دعي بعدها الى الوط، فان امتح منه أمر بالطلاق كما يفعل في الايلا، سواء لانه أضربها بترك الوط، في مدة الايلا، فيلزم حكمه كما لو حلف ولان ما وجب أداؤه إذا لم يحلف كانفقة وسائر الواجبات يحققه أن الهين لا تجمل غير الواجب واجبا اذا حاف على تركه فوجوبه منها يدل على وجوبه قبلا يلاء انما كان لدفع حاجة المرأة وازالة الضرر عنها وضررها لا يختف بالايلا، وعدمه فلا مختلف الوجوب، فان لا يمنى للايلاء أثر فلم أفردتم له بابا فلما بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتملق الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفينا بدلالته واذا لم يوجد الايلاء احتجنا الى دليل سواء يدل على المضارة فيعتبر الايلاء لدلالته على المقتضى لا لهينه (والثانية) لا تضرب له مدة وهو قول أبي يدل على التفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر وليس امتناعه باليمين أقوى من امتناعه بقصد الضرر لانه عتنع بقصد الضرر و بلزومه الكفارة فلا يصح الالحاق اذا لم يحلف عا اذا حلف لفوة المانم والة أعلم

قول الله تعالى (فان فاؤا فان الله غفور رحيم) وأنما يدخل الغفر ان في اليمين بالله، وأيضاً قول النبي عَيَطِالله «منحلف بغيرالله فقد أشرك» وقوله « ان الله بنها كم أن تحانوا بآ با لكم» ته ق عليه ، و إن سلمنا أن غير القسم حلف لكن الحلف باطلاله أعا ينصرف الحاقسم وإعايصرف إلى غير الفسم بدايل، ولا خلاف أن القسم بغير الله تعدالي وصفاته لا يكون إيلاء لانه لايوجب كفارة ولا شيئا عنع من الوط ، فلا يكون إيلاً. كالخبر بغير القسم،وإذا قلنا بالرواية الثانية فلا يكون موليا إلا أن يحلف بما يلزمه بالحنث فيــه حق كفوله إن وطنتك فعبدي حر أو فأنت طالق أو فأنت على كظهر أمي أو فأنت على حرام أوذله علىصوم سنة أو الحيج أو صدقة نهذا يكون إيلا. لأنه يلزمه بوطنها حق يمنعه من وطنها خوفه من وجربة وإن قال إن وطنتك فأنت زائية لم يكن موليا لانه لايلزمه بالوط. حق ولا يصير فأذفا بالوط. لان القذف لا يتعلق بالشرط ولا يجوز أن نصير زانية بوطئه لها كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وأن قال ان وطائلك ذلاءلي صوم هذا الشهر لريكن موليا لانه لو وطنها بعد مضيه لم يلزمه حق قان صوم هذا الشهر لايتصور بعد مضيه فلا يلزم ولنذر كالو قال أن وطانتك الله علىصوم أمس وأن قال أررطانك فلله على أن أصلي عشر من ركعة كان موايا

وقال أبرِحنيفة لايكون موليا لان الصلاة لايتماق بها مال ولا تتماق ممال فلا يكون الحالف بها موايا كالو قال از وطاتك الله الى أن أسشى في السوق

﴿مسئلة﴾ (وان حلف على ترك الوطء في الدبر أودون الفرج لم يكن موليا)

لأنه إذا حلف على ترك الوطء في الدبر لم يترك الوطء الواجب عليه ولاتتضررالمرأة بتركه لانه وطء محرم وقد اكد منع نفسه بيمينه وكذلك أن حلف على ترك الوطء دون الفرج لأنه لم محلف على الوطء الذي يطالب به في الفيئة ولاضرر على المرأة في تركه

(مسئلة) (وان حلف لايجامعها الاجماع سوا. ير يدجماعاضعيفالا يز بدعلى التقاء الحتانين لم يكن مولياً) لانه يمكنه الوطء الواجب عليه من غير حنثوان قال أردت وطأ لا يبلغ النقاء الحتانين فهومول لانه لا يمكنه الوطء الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وكذلك أن أراد به الوطء في الدبر أودون الفرج فكمذلك وان لم يكن له نية فليس بمولانه محتمل فلا يتعين مايكون به موليا، وأن قال والله لاجامعتك جماع سوء لم يكن موليا محال لانه لم يحلف على ترك الوطء أنما حلف على ترك صفته المكروهة.

﴿مسئلة﴾ (واذاحلف على ترك الوط. بلفظ لامحتمل غيره كلفظه الصريح وقوله لاأدخات ذكري في فرجك وللبكرخاصة لاافتضضتك لم يدبن فيه)

وجملته أن الالفاظ التي يكون بها موليا تنقسم ثلاثة أقسام :

(أحدها) ماهو صريح في الحكم والباطن جيما كقوله والله لا أنيكك ولا أدخل أو أغيب

ولنا أن الصدلاة تجب بالذر فكان الحالف بها موليا كالصوم والحج وما ذكره لا يصح فان الصلاة تحتاج الى الما، والسترة وأما ألمشي في السوق فقياس المذهب على هذه الرواية أنه يكرن موليا لانه يلزمه بالحنث في هذا النذر أحد شيئين : إما الكفارة وإما المشي نقد صار الحنث موجبا لحق عليه فعلى هذا يكون موليا بذر فعل المباحات والمعاصي أيضا فان نذر المعصية موجب الكفارة في ظاهر المذهب ، وان سلمنا فالفرق بينهما أن المشي لا يجب بالنذر بخلاف مسئلتنا ، وإذا استشى في يمينه لم يكن موليا في قول الجيعلانه لا يلزمه كفارة بالحنث للم يكن الحنث موجبا لحق عليه وهذا إذا كانت المين بالله تعالى أوكانت عبنا مكفرة ، فأما الطلاق والعتاق فن جمل الاستشا، فيهما غير مؤثر فوجوده كعدمه ويكون موليا بهما سوا، استثنى أو لم يستثن

(فصل) [الشرط الثاني] أن بحلف على ترك الوط، أكثر من أد بمة أشهر وهذا قول ابن عباس وطاوس وسعيد من جبير ومالك والاوزاعي والشاني وأبي ثور وأبي عبيد، وقل عطاء واشوري وأصحاب الرأي اذا حلف على أربة أشهر فما زاد كان موليا وحكى ذلك القاضي أبو الحسين رواية عن أحد لانه ممتنع من الوط، باليمين أو بمة أشهر فكان مؤليا كما أو حلف على ما زاد، وقال النخبي وقتادة وحاد وابن أبي ليلي وإسحاق: من حلف على ترك الوط، في قابل من الاوقات أو كشير وتركما أربعة أشهر فهومرل لفول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أد بعة أشهر) وهذا مول فان الايلاء الحلف وهذا حالف

أُو أُولِج ذَكري في فرجك ولا افتضضنك للبكر خاصة فهذه صريحة لا يدين فيها لانها لا تحتمل عبر الاللاه.

(المغنى والشرح الكبير) (٦٤) (الجزء الثامن)

ولنا أنه لم يمنع نفسه من الرط، باليمين أكثر من أربعة أشهر فلم يكن موليا كا لو حاف على ترك قبلنها و والآية حجة لنا لأنه جمل له تربص أربعة أشهر فاذا حلف على أربعة أشهر أو مادونها فلا معنى قتربص لان مدة الأيلاء تنقضي قبل ذلك ومع انقضائه ، وتقدير التربص بأربعة أشهر يتتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ، ولان المطالبة انما تكون بعد أربعة أشهر فاذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير أيلاء ، أبرحنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على تولم في النيئة انها تكون في مدة الأربعة أشهر وظاهر الآية خلافه فان الله تعالى قال (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فا وأن فا وأن فا وأن المربص بفاء الته قبب فيدل على تأخرها عنه

اذ ثبت هذا فحكي عناج عباسان المولي من محلف على ترك الوط، أبدا أو مطلقا لانه اذاحلف على مادون ذلك أمكنه التخاص غبر حنث لم يكن موليا كالوحلف لاومائها في مدينة بعينها

ولنا أ، لا يكنه التخاص بعد التربص من يمينه بغيير حنث فأشبه المطانة بخدلاف ليمين على مدينة معينية فأنه يكن التخلص بغير الحنث، ولان لاربعية الأشهر مدة تضرر الرأة بتأخيير الوطء عنها فاذا حلف على أكثر منها كان مرايا كالأبد. ودايل الوصف ماروي أن عمر وضي الله منه كان بطرف ايات في المدينة غسم امرأة تفول

ولنا أنه مستعمل في الوطء عرفا وقد ورد ببعضه القرآن والسنة فكان صريحا كافظ الوطء والجماع وكونه حقيقة في غير الجماع لا يبطل بلفظ الوطء والجماع وكذلك قوله فارتتك وسرحتك في الفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صريحة في الفاظ الطلاق مع كونها حقيقة في غيره، وأما قوله باضعتك فهو مشتق من البضع ولا يستعمل هذا اللفظ في غير الوطء فهو أولى أن بكون صريحا من سائر الالفاظ لانها تستعمل في غيره وبه قال أبو حنيفة

(القسم الثااث) مالا بكون موايا فيها الا بالنية وهو ماعدا هذه الالفاظ بما يحتمل الجماع كقوله والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء لاساقف رأسي رأسك لا سوء نك لا غيظتك لنطوان غيبي عنك لا مس جلدي جلدك لا قربت فراشك لا آويت مك لا نمت عندك فهذه ان أراد بها الجماع واعترف بذلك كان موليا والا فلا لان هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجماع كظهور التي قباها ولم يرد النص في استمالها فيه الا أن هذه الالفاظ منقسمة الى ما يفتقر الى نية الجماع والمدة معاً وهي قوله لاسوء نك أولا غيظتك أو لنطولن غيبتي عنك فلا يكون موليا حتى ينوي ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر لان غيظها يوجد بترك الجماع فيما دون ذلك وسائر الالفاظ يكون موليا بنية الجماع فقط فان ألل والله لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن موليا لان الوطء الذي تحصل به الفيئة بحصل بدون إيلاج جميع الذكر فان قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا تحصل بدون أخلف مذلك إيلاج جميع الذكر فان قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا تحصل بدون خلك را النمرطالثاني) أن يحاف بالله أو بصغة من صفاته ، ولا خلاف بين أهل العلم في الم الحلف مذلك إيلاء .

تطاول هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبي خليل ألاعبه فوالله لولا الله لا شيء غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه مخافة ربي والحباء يكفني وأكرم بعلى أن تنبال مراكبه

فسأل عمر نسا : كم تصبر المرأة عن الزوج ? نقان شهرين وفي الثالث يقل الصبر وفي الرابع ينفد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد انلاتحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر

(فصل) راذا على الايلاء بشرط مستحيل كتوله ؛ والله لا رطنتك حتى تصعدي السهاء أو تقلي المجر ذهبا أو يؤيب الفراب فهو مول لان معى ذلك ترك وطئها فان ما يراد احالة وجوده يعلى على المستحيلات قال الله تعالى في الكفار (ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجل في مم الخياط.) ومعناء لا يدخلون الجنة أبدا، وقال بعضهم

إذا شاب الغراب أنيت أهلى وصار القار كالبن الحليب

وان قال والله لاوطئنك حتى تحد لي فهو مول لان حبلها بغير وطء مستحيل عادة فهو كصعود السماء ، وقال القاضي وأبو الخطاب وأصحاب الشافي ايس بمول الا أن تكون صغيرة يغلب على الظن أنها لاتحمل فيأربعة أغهر أو آيسة فأما ان كانت من ذرات الاقراء فلا بكون موليا لانه يمكن حلما ، قال القاضى واذا كانت الصغيرة بفت تدع سنين لم بكن موليا لان حماها ممكن

(• سئلة) (مان حلف بنذر أو عتق أوطلاق لم يصر مولياً في الظاهر عنه وعنه يكون مولياً)

إذا حلف على ترك الوط. بغير اسم الله تعالى وصفة من صفاته مثل ان حلف بطلاق أو عتاق أو صدقة المال أر الحج أوالظهار ففيه روايتان:

[احداها] لا يكون مواياً وهو قول الشانع القديم

ا والراية الثانية) هو مول ، وروي عن ابن عباس أنه قال كل بمين منعت جماعها فهي إيلا، وبذك قال الشمي والنخي ومافك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشاني وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم لانها عبن منعت جماعها فكانت إلا، كالحلب بالله تعالى ولان تعلبق الطلاق والعناق عافم، برالميل أنه لو قال متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثم قال ان وطائلك فأنت طالق طائت في الحال ، وقال أبو بكر كل يمين من حرام أو غيرها تجب بها كفارة يكون الحالف بها موليا وأما الطلاق والعناق فايس الحلف به إلا، لانه يتعلق به حق آدبي وما أوجب كفارة تعلق به حق الله تعالى .

(والرواية الأولى) هي المشهورة لان الايلاء المطاق أنما هو القسم ولهذا قرأ أبي وابن عباس (يقسمون) بدل يؤلون وروي عن ابن عباس في تفسير (يؤلون)قال بحافون باللهذكره الامام أحمد والتعليق بشرط ايس بقسم ولهذا لا يؤلى فيه محرف القسم ولا مجاب بجوابه ولا ذكره أهل العربية في باب

ولنا أن الحل بدون الوط مستحيل عادة فكان تعليق اليمين عليه إيلا، كصعود السها، ودليل استحالته قول مربم (أنى يكون لي غلام ولم بمسني بشر ولم أك بغيا ?) وقولهم (ياأخت هارون ما كان أبوك أمراً سو، وما كانت أمك بغيا) ولولااستحالته لما نسبوها إلى البغا، لوجودالولد وأيضا قول عر رضي الله عنه :الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت به البينة أوكان الحبل أوالاعتراف ولان العادة أن الحبل لا يوجد من غير وط، فان قالوا يمكن حباما من وط، الغير أو باستدخال منيه قلنا أما الاول فلا يصح فا به لو صرح به فقال لا رطنتك حتى تحبلي من غيري أو ما دمت في تكاحي أو حتى تربي كان موليا ، ولو صح ماذ كروه لم يمكن موليا ، وأما الثماني فهو من المستحيلات عادة أن وجد كان من خوارق العادات بدليل ماذكر ناه وقد قال أهل الطب أن المني اذا برد لم يخلق منه ولد وصحح قولهم قيام الادلة الذي ذكر نا بعضها وجريان العادة على وفق ماقالوه واذا كان تعليقه على موته أو موسها أو موت زيد إيلاء فتعليقه على حباب غير رط، أولى ، وإن قال أردت بقولي حتى تحبلي السببية ولم أرد الغاية ومعناه لاأطؤك لنحبلي قبل منه ولم يمكن موليا لانه ليس محالف على قصد ترك الحبل به فان حتى تستممل بمغي السببية

(فصل) وان علمه على غير مُستحيل فذلك على خمسة أضرب (أحدها) ما يا لمأنه لا يوجد قبل أو بعد أربعة أشهر كو كذلك ان قال أربعة أشهر كقيام الساعة فإن لها علامات تسبقها فلا يوجد ذلك في أربعة أشهر ، وكذلك ان قال حتى تأني الهندأونجوء فهذا مول لان يمينه على أكثر من أربعة أشهر

القسم فلا يكون إبلاء وانما يسمى حلفا نجرزاً لمشاركته انقسم في المعنى المشهر ويه وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو توكيد الخبر والسكلام عند اطلاقه لحقيقته ويدل على هذا قول الله تعالى (فان فاءوا فان الله غفور رحيم) وانما يدخل الهنران في اليمين بالله وأيضا قول النبي والمستخدد أن الله ينها كم أن تحلفوا به بالسكرة عليه وان سلمنا أن غير القسم حلف الكن الحلف باطلاقه إنما ينصرف الى القسم وأنما يصرف الى غيره بدليل ، ولا خلاف في أن القسم بغير الله وصفاته لا يكون إيلاه لا يوجب كفارة ولا شيئا عنه من الوط، فلا يكون أيلاء كالخبر بغير قسم وأذا فلما بالرواية اثنانية فلا يكون موليا الا أن محلف بما يلزمه بالحنث فيه حق كقوله أن وطنتك فعبدي حر أو فأنت طالق أو فأنت على كفارة وهذا باكون أيلاء طالق أو فأنت على موم سنة أو الحج أو صدقة فهذا يكون أيلاء لانه بلزمه بوطنها حق يمنعه من وطنها خوفه من وجربه

⁽مسئلة) (وان قال ان وظاينك فأنت زانية أو فلاء على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطئها لم يلزمه حق ولا يصار قاذفا بالوط، لان القذف لا يتعلق بالشرط. ولا يجوزأن تصير زانية بوطئه لما كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وأما قوله ان وطئتك فلله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطئها بعد مضيه لم يلزمه حق فان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه لم يلزمه حق فان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضي بعضه فلا يلزم بالنذر

(الثاني) ماالغالب أنه لا يو مد في أربعة آشهر كخروج الدجال والدابة وغيرهما من أشراط الساعة أو يتول حتى أموت أو تموتي أو يموت ولدك أو زيد أو حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه مالو قال واقله لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه مالو قال واقله لا وطائك في نكاحي هذا وكذلك لو على الطلاق على مرضها أو مرض إنسان بعينه

(الثالث) أن يُعلقه على أمر يحتمل الوجود في أربعة أشهر ويحتمل أن لايوجد احمالا متساويا كقدرم زيد من سفر قريب أو من سفر لايملم قدره فهدندا ليس بايلاء لانه لابعلم حلفه على أكثر من أربعة أشهر ولا يظن ذلك

(الرابع) أن بعلقه على مايعلم انه يوجد في أقل من أربعه أشهر أو يظن ذلاك كذبرل بقل وجناف ثرب ومجيء المطر في أوانه وقدرم الحاج في زمانه فهذا لا يكون موليا لما ذكرناه ولانه لم يقصد الاضرار بثرك وطنها أكثر من أربعة أشهر فأشبه مالو قال والله لاوطنتك شهراً

(الحامس / أن يعلقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها وذلك ينقسم أفساما ثلاثة (أحدها) أن يعلقه على فعل مباح لا مشفة فيه كفوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو تابسي هذا الأوب أو حتى أننفل بصوم يرم أو حتى أكدوك فهذا ليس بايلاء لانه ممكن الوجود بغير ضرر عليها فيه فأشبه الذي قبله (والثاني) أن يعلقه على محرم كقوله والله لاأطؤك حتى تشربي الحر أو تزني أو

كما لو قال أن وطئتك فلله على صوم أمس فلو قال أن وطئتك فلله على أن أصلى عشرين ركمة كان موليا وقال أبو حنيفة لا يكون موليا لان الصلاة لا يتعلق بها مال ولا تتعلق بمال فلا يكون الحالف بها موليا كما لو قال أن وطئتك فلله على أن أمشى في السوق

تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل زيداً أونجوه فهذا ابلاً لانه علقه بمتنع شرعا فأشبه الممتنع حسا (الثالث) أن يعاقه على ما على فاعله فيه مضرة مثل أن يقول والله لا أطؤك حتى تسقطي صداقك عني أو دينك أو حتى تكفلي ولدي أو تهبيني دارك أو حتى ببيعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا ايلاء لان أخذه لما لما أو مال غيرها عن غير رضا صاحبه محرم فجرى مجرى شرب الخر ، وان قال والله لاأطؤك حتى أعطيك مالا أو أفعل في حقك جميلا لم يكن ايلاء لان فعله لذلك ليس بمحرم ولا ممتم فجرى مجرى قوله حتى أصوم يوما

(فصل) وان قال والله لاو شاك إلا بيضك لم يكن مرايا لانه عكنه وطؤها بغير حنث ولانه محسن في كونه لزم نفسه اجتناب سخطها ، وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث كقوله وأفله لاوط شك مكرهة أو محزونة رنحو ذلك فانه لا يكون موليسا ، وان قال والله لا وطشك مربضة لم يكن موليا لذلك إلا أن يكون بها مرض لا برحى برؤه أو لا بزول في أربة أشهر فينبني أن يكون موليا لانه حالف على ترك وطايا أربه شهر فان قال ذلك لها وهي صحيحة فحرضت مرضا كن يكون مؤليا لا به أشهر لم يصر موليا وان لم برج برؤه نيها صار موليا ، وكذلك ان كان الفالب أنه لا يزول في أربعة أشهر صار ، وليا لان ذلك عمزلة مالا برجى زواله ، وان قال والله لا وطاينك

ما زاد وقال النخمي وقنادة وحماد وابن أبي ليلى واسحاق من حلف على ترك الوطء في قليل من الاوقات أو كثير فتركما أربعة أشهر فهو مول لقول الله تمالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وهذا مول لان الايلاء الحلف وهذا حالف

ولنا أنه لم يمنع نفسه من الوطء باليمين أكثر من أربمة أشهر إذا حلف على أربعة فما دونها الا معنى للترص لأن مدة الايلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضائه وتقدير التربس بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ولان المطالبة انها تكون بعد أربعة أشهر فاذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير ايلاء وأبو حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على قولهم في العنة إنها تكون في مدة أربعة أشهر وظاهر الآية خلافه فان الله تعالى قال (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا) فعقب الفيئة عقيب التربص بفاء التعقيب فيدل على تأخرها عنه اذا ثبت هذافقد حكي عن ابن عباس أن المؤلي من يحلف على ترك الوطء ابدا أو مطلقا لانه اذا حلف على مادون ذلك أمكنه انتخلص بغير الحنث فلم يكن موليا كما لو حلف لاوطئها في مدينة بعينها

ولنا أنه لا يمكنه التخاص بعد التربص من يمينه بغير حنت فأشبه المطلقة مخلاف اليمين على مدينة معينة فانه يمكن التخلص بغير الحنث ولان الاربعة الاشهر مدة تتضرر المرأة بنأخير الوطء عنها فاذا حلف على أكثر منهاكان مولياكالابد ودليل الوصف ما روي أن عمر رضي الله عنه كان يطوف لميلة في المدينة فسمع أمرأة تقول:

حائضا ولا نفساء ولامحرم أولا صائدة ونحو هذا لم يكن موليا لان ذلك محرم ممنوع منه شرعافقداً كد منع نفسه منه بيميته وان قال والله لارطئنك طاهراً أولا وطئنك وطئا مبساحا صار موليا لانه حائف على ترك الوطء الذي يط اببه في الفية فكان موليا كا لوقال والله لاوطئنك في قبلك، وان قال والله لارطئنك ليلا أو والله لا وطئنك نهارا لم يكن موليا لان الوط. يمكن بدون الحنث، وان قال والله لاوطئنك في هذه البلدة أو في هذا البيت أو نحو ذلك من لامكنة المعينة لم يكن وليا، وهذا قول الثوري والارزائي والشافعي والنعان وصاحبيه، وقال ابن أبي ليلي وإسحاق هومول لانه حالف على ترك وطئها وانا انه يمكن وطؤها بغير حنث فلم يكن موليا كا لو استشى في يمينه

(فصل) رأن حلف على ترك وطها عاما ثم كفر عن ينينه انحل الايلاء عقل الاثرم قبل لا يعبد الله المولى يكفر عن يمينه أبلاء ولا يوقف بعد الاربعة المولى يكفر عن يمينه أبل مضي الاربعة الاشهر عمق الديمة الايلاء حين ذهبت الممين وذلك لانه لم يبق ممنوعا من الوط، بيمينه فأشبه مرحلف واستشني فان كان تكفيره قبل بعد مضي الاربعة الاشهر انحل الايلاء حين التكمير وصار كالحال على ثرك الوط، أقل من أربعة أشهر، وإن كفر بعد الاربعة وقبل الوقوف صار كالحال على أكثر منها اذا مضت مدة عبنه قبل وقنه

تطاول هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبي خليل ألاعبه فوالله لولا الله لا رب غيره لزعزع من هذا السريرجوانبه مخافة ربي والحياء يكفني واكرام بدبي أن تنال مراكبه

فسأل عمر نساء كم تصبر المرأة عن الروج ? فقلن شهرين وفي النالث يقل الصبر وفي الرابع ينفد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد أن لا يحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر

(فصل) أذا على الايلاء بشرط مستحيل كفوله والله لاوطئنك حتى تصعدي السهاء أوتقلبي الحجر ذهباً أو يشيب الغراب فهومؤل لان معنى ذلك ترك وطئها ما يراد أحالة وجوده يعلق على المستحيلات قال لله تعالى في الدرُهُ (ولا يدخلون الجندة حتى يلج الجل في سم الحياط) معناه لايدخلون الجنة أبداً. وقال بعضهم

اذا شاب الفراب أنيت أهلي وصار القبار كالمبن الحايب (مسئلة) (أو يَالِمُهُ عَلَى شَرَط يَعْلَب عَلَى النَّانِ أَنَّهُ لا يُوجِد فِي أَقَلَ مِن أَرَبِعَةَ أَشْهُرٍ)

كة ولا والله لا وطفك حتى ينزل عيسى بن مربم أو بخر ح الدجال أو الدابة أرغير ذقك من اشراط الساعة أو ماعشت أو حتى أدوت أو بموتي أو بموت ولدك أو زيد أوحتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأنه يكون دوليا فأن الغالب إن ذلك لا يوجد في أربعة أشهر فأشبه مالوقال والله لا وطنتك والله لا وطنتك في أكاحي هذا وكذلك لوعلى الطلاق على مرضها او مرض بعينه موان قال والله لا وطنتك

(فصل) فان قال والله لارطنتك ان شا. «لان لم يصر «وليا حتى بشا. فاذا شا صار مولياً وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه يصبر ممتنعا من الوط، حتى بشا. فلا بكون «ولياً حتى يشا، وإن قال والله لارطنتك ان شئت فكذلك ، وقال أصحاب الشافعي ان شا.ت على الفور جوابا لكلامه صار مولياً ، وإن أخرت المشيئة انحات يمينه لان ذلك تخيير لها فكان على الفور كفوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه على الهمين على المشيئة بحرف إن فكمان على التراخي كمشيئة غيرها فان قيل فهلاقلتم لا يكون موليا فانه على ذلك بارادتها فأشبه مالو قال لاوطئتك إلا برضاك المنالفرق بينها أنها أذا شاءت انمقدت يدينه ما مة من وطئها بحيث لا يمكنه بعد ذلك الوط، بغير حنث، وإذا قال والله لاوطئنك إلا برضاك فما حلف إلا على ترك وطنها في بعض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوط. في الحال الاخرى بغير حنث و ذا طالبته بالفيئة فهو برضاها، ولو قل والله لاوطئنك حتى تشائي فهو كقوله إلا برضاك ولا يكرن موليا بذلك، وإن قال والله لاوطئنك إلا أن يشاء أبوك أو فلان لم يكن موليا

إلى قيام الساءة أو حتى آني الهند أرنحوه فهومؤل لأنهمه لوم أنه لا بوجد ذلك في أربعة أشهر لان قيام الساعة له علامات تسبقه فقد علم أنه لا يرجد في المدة المذكورة

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ وَأَقُّهُ لَاوَائِمُهُ لَا وَأَنَّهُ لَا وَأَنَّهُ لَا وَأَنَّاكُ حَتَّى تَحْبَلِي نَهُو مُؤْلُ ﴾

لأن حبّلها من غير وط. مستحبل عادة نهو كصعود السماء ، وقال القاضي وابو الخطاب وأصحاب الشافي لبس ، وَل إلا أن تكون صغيرة يفلب على الغان انها لانحمل في أربعة أشهر أو تكون آيسة فاما ان كانت من ذوات الاقراء لم يكن مؤليا لان حملها ممكن

ولما أن الحل بدرن الوط، مرتميل عادة فكان أهليق اليمين عليه إيلا. كهمورد السها ، ودايل استحالته تول مربم (أنى بكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم ك بنيا م)ولولاا حتحالته لما نسبت نفسها إلى البغاء لوجود الولد وأبضا قول عمر رضي الله عنه : الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قاءت به البينة أو كان الحبل او الاعتراف ولان الهادة أن الحبل لا يوجد من غير الوط، فان قالوا يمكن حبلها من وط غيره أو باستدخال منيه قلنا أما الاول فلا فأنه لو صرح به نقال لاوطنتك حتى تحبلي من غيري أو ماد، ت في ذكاحي أو حتى نزني كان ، وإيا ولو صح ماذ كروه لم يكر ، وإيا

وأما الثاني فهو من المستحيلات عادة ان وجد كان من خوارق العادات بدليل ماذكرناه ، وقد قال أهل الطب ان المني أذا برد لم بخلق منه ولد وصحح قولهم قبام الادلة التي ذكرنا بعضها وجريان العادة على وفق القالة وفق المائة على وفق المائة على وفق المائة على وفق المائة وفق المائة وفق المائة ومقال المائة ومقاله لاأطؤك اتحلي قبل منه ولم يكن مؤليا لانه ليس بحالف على ترك الوط، وأما حلف على ترك قصد الحبل به قان حتى تستعمل بمنى السببية

لانه عانه بنمل منه يمكن وجوده في الاربعة أشهر إكانا غير بعيد وليس بمحرم ولا فيه مضرة فأشبه مالو قال والله لاوطينك إلا أن تشائي لم يكنمولياوكان مالو قال والله لاوطينك إلا أن تشائي لم يكنمولياوكان بمنزلة قوله الا برضاك أو حتى تشائي ، وقال ابو الحطاب ان شارت في الحجلس لم يصرموليا وإلا صار مويا ، وقال أصحاب الشافعي ان شارت على الفور عقيب كلامه لم يصر موليا والا صار موليا لان المشيئة عندهم على الفور وقد فانت بتراخيها ، وقال القاضي تنعقد يمينه فان شاءت انجات وإلا فهي منعقدة ولذا أنه منع نفسه بيمينه من وطفها لا عند إرادتها فأشبه مالو قال الا برضاك أو حتى تشائي

ولذا أنه منع نفسه بيمينه من وطئها لا عند إرادتها فأشبه مالو قال الا برضاك أو حتى تشائي ولانه علقه على وجود المشيئة أشبه مالو علقه على مشيئة غيرها ، فأما قول القاضي أنأراد وجود المشيئة على النواخي تنحل به ليمين لم يكرذك إيلاء آلان تدلم اليمين على فعل يمكن وجوده في مدة الاربعة الاشهر امكانا غير بعيد ليس بايلا. والله أعلم

(فصل) فان قال والله لاوسينك فهو إيلا. لانه قول يفتضي النا ببد ، وان قال والله لاوشيك مدة أو ليطرلن تركي لجماعك ونوى مدة تزيد على أكثر من أربعة أشهر فهو إيلاء لان اللفظ يحتمله فانصرف الليه بنيته ، وان نوى مدة قصيرة لم يكن ايلاء الذلك وان لم ينوشينا لم يكن ايلاء الذلك وان الم ينوشينا لم يكن ايلاء المنال والله بتع على المليل والكنير فلا يتدين للكثير ، قان قال والله لا وطنك أربة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك شهرين أو لا وطناك شهرين فاذا مضت فوالله لا وطنك أربعة أشهر ففيه رجهان أو فاذا مضت فوالله لا وطناك أربعة أشهر ففيه رجهان

لان ذاك بقع على القليل والكثير ذلا يصير موليا به فان نوى أكثر من أربعة أشهرصار موليا (مسئلة) (والرحل على ترك الوطء حتى يتدمز بدأو نحوه ممالا يفلب على الظن عدمه في أربعة أشهر أو لا وطئنك في هذه البلدة لم يكن موليا)

لانه لايعلم قدره فهذا ليس بايلاء لسكونه لايعلم حلفه على أكثر من أربعة أشهر ولانه يمكنه وطؤها في غيرالبلدة المحلوف ليها وهذا قول الثوري والاوزاعي والشانعي وأبي حنيفة وصاحبيه وقال ابن أبي لبلى وإسحاق هو مول لانه حالف على ثرك وطها

ولنا أنه يمكن وطؤها بغير حنث فلم يكن موليا كا او استثنى في عينه ، قان علقه على ما يسلم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو يظن ذلك كذبول بقل وجفاف ثوب و نزول المطر في أوانه وقدوم الحاج في زمانه فهذا لا يكون موليا لما ذكرناه ، ولانه لم يتصد الاضرار بترك وطئها أكثر من أربعة أشهر أشبه مالوقال والله لاوطنك شهرا

(فصل) قان علقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها فهو منقسم ثلاثة أفسام (المغني والشرح المسكير) (المجزء الثامن)

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال والله لارطنتك مدة أوليطوان تركي لجماعك لم يكر مولياحتى ينوي أكثر من أربعة أشهر)

(أحدهما) ليس بمول لانه حالف بكل بمين على مدة ناقصة عن مدة الايلا. فلم يكن موليا كالو لم ينو الا مدتهما ولانه مكنه الوطء بالنسبة الى كل بمين عقيب مدتها من غير حنث فيها فأشبه مالو اقتصر عليها .

(والثاني) يصير موليا لائه منع نفسه من الوطء بيمينه أكثر من أربة أشهر متوالية فكان موليا كالو منعها بيمين واحدة ، ولا له لا يمكنه الوط، بمد المدة إلا بحنث في يمينه فأشبه مالوحلف على ذلك ببمين واحدة ولو لم يكن هذا ايلاء أفضى الى أن يمنع من الوط، طول دهره باليمين فلا يكرن موليا وهكذا الحسكم في كل مدتين متواليتين يزيد مجرعها على أربعة كثلاثة أشهر وثلاثة أو ثلاثة وشهرين لما ذكرنا من التعليلين والله أعلم

(فصل) فان قال إن وطينك فوالله لارطبك لم يكن موليا في الحال لانه لايلزمه بالوطء حق لكن أن وطنها صار موليا لانها تبقى بينا تمنع الوطء على التأبيد وهذا الصحيح عن الشافعي وحكي عنه قول قديم أنه يكون موليا من الاول لانه لايمكنه الوطء الا بان يصير موليا فيلحقه بالوط، ضرو وكذلك على هذا القول أن قال وطنبك فوالله لادخات لدارلم يكن (١) موليامن الاول فاز وطنها المحل الايلاد لانه لم بق ممتنا من وطنها يمين ولا غيرها وأعا بقي ممتنا بالمين من دخول الدار

(\) في نسخة يكون مو ليا

ولنا أن يُمينه معلقة بشرط ففيها قبله ليس بحالف فلا يكون موليا ولانه يمكنه الوطء من غير

⁽ أحدها) أن يملقه على فعــل مباح لامشقة فيه كقوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو ثلبسي هذا الثوب أو حتى أتنفل بصوم يوم أو حتى أكسوك ، فهــذا ليس بايلا. لانه ممكن الوجود بفير ضرر عليها فيه

⁽ الثاني) أن بهلقه على محرم كقوله والله لاأطؤك حتى تشربي الحمر أو تزني أو تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل زبداً ونحوه فهذا إيلاء لانه علقه على ممتنع شرعا فأشبه الممتنع حسا

⁽الثالث) أن يعاقه على ما على فاعله فيه مضرة كفوله والله لا أطؤك حتى تسقطي صداقك أوجنيناك أو حتى تسكفلي ولدي أو حتى تهبيني دارك أو حتى يبيعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا ايلاء لان أخذه لما لها أو مال غيرها عن غير رضى صاحبه محرم فجرى مجرى شرب الخرفان قال والله لا أطؤك حتى أعطيك مالااو أفعل في حقك جيلا لم يكن ايلاء لان فعله ذلك ليس بمحرم ولا ممتنع فجرى مجرى قوله حتى أصوم يوما.

⁽ فصل) فان قالوالله لاومثاك الابرضاك لم يكن موليا لامكان وطائها بغير حنث ولانه محسن في كونه ألزم نفسه اجتناب سخطها، وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث كقوله والله لاوطئتك مكرهة أو محزونة ونحو ذلك فان قالوالله لاوطئتك مريضة لم يكن موليا لا أن يكون بها مرض لا يرجى برؤه أولا يزول في أربعة أشهر فيذبني أن يكوزموليا لانه حالف على ترك وطئها أربعة أشهر

حنث فلم يكن موليا كما لو لم يقل شيئا وكونه يصبر موليا لابلزمه به شيء وأيما يلزمه بالحنث ولو قال والله لا لا يكن السنة الا مرة لم يصر موليا في الحال لا يمكنه الوط، متى شا، بذير حنث فلم يكن مح وعا من الوط، بحيم عينه قاذا وطهما وقد بتي من السنة اكثر من أربعة أشهر صار موليا عيرهـذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي، وظاهر مذهب الشانبي في قوله القديم يكون موليا في الابتداء لما ذكر الحق التي قبلها وقد أجبنا عنه ، وان قال والله لا وطئنك سنة إلا يوما فكذلك وبهذا قال أبو حنيفة لان اليوم منكر فلم يختص بوما دون يوم ولذلك لو قال : صوت رمضان إلا يوما لم يختص اليوم الآخر ولو قال لا كامك في السنة إلا يوما لم يختص بوما منها

وفيه وجه آخر أنه يصير موليا في الحال وهو أول زفر لان اليوم المستثنى يكون من آخر المدة كالناجيل ومدة الخيار بخلاف قوله لارطنتك في السنة إلا مرة فان المرة لا تختص وقتا بعينه ، ومن نصر الاول فرق ببن هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن التأجيل ومدة الخيار تجب الموالاة فيما ولا يجوز أن يتخلها يوم لا أجل فيه ولاخيار لانه لو جازت له المطالبة في أثنا، الاجل لزم قضاء الدين فيسقط انتأجيل بالكلية ولو لزم المقد في أثنا، مدة الخيار لم يعد الى الجواز فتمين جعل اليوم المستثنى من آخر المدة بخلاف مأنحن فيه فانجواز الوط، في يوم من أول السنة أو أوسطها لا يمنع ثبوت حكم اليمين فيابقي من المدة فصار ذاك كقوله لا وطنت في السنة إلا مرة والله أعلم

فان قال ذلك لها وهي صحيحة فمرضت مرضا يمن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصر موليا وان لم برج برؤه فيها صار موليا، وكذلك ان كان الغالب أن لا بزول في أربعة أشهر لان ذلك بمزلة مالا برجى زواله والأقلا والله لا كان الغالب أن لا بزول في أربعة أشهر لان ذلك بمنوع منه شرعا زواله والأفلا وطننك حائضا أو نفساه أو بحرمة أوصائمة فرضا لم يكن موليا لانه حالف على نوك الوطن الذي يطالب به في الفيئة ف كان موليا كانو قال والله لا وطنتك في قبلك وان قال والله لا وطنتك أيلا أو والله لا وطنت بدون الحنث

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ان وطئتك فواقه لاوطئتك وان دخات الدار فواقه لاوطئنك لم يكن موايا في الحال لانه لا بازمه بالوط، حق لـكن ان وطئها أو دخلت الدارصارموليا)

لاَمها تبقى بمينا تمنع الوطء على الناَّ بيد وهذا الصحيح عن الشافعي وبحتمل أن يكون مولياً ، وحكي عنه قول قديم أنه يكون مولياً من الاول لانهلايمكنه الوطء ألا أن يصير مولياً فيلحقه بالوطء ضرر ولانه علقه على شور. أذا وجدصار مولياً فيصيره ولياً في الحالكذلك هيناً

وانا أن يمينه معلقة على شرط ففيما قبله ايس بحالف الا يكون موايا ولانه يمكنه الوطءمنغير حنث فلم يكن موايا كما لو لم يقل شيئا (فصل) فان قال والله لاوطنك عاما ثم قال والله لاوطنتك عاما فهوا يلا واحد حلف عليه بيمينين إلا أن بنوي عاما آخر سواه ، وإن قال والله لاوطنتك عاما ثم قال والله لاوطنتك نصف عام أو قال والله لا وطننك نصف عام ثم قال والله لا وطنتك عاما دخلت المدة لقصيرة في الطويلة لانها بعضها ولم يجعل إحداهما بعد الاخرى فأشبه ما لو اقر بدرهم ثم أفر بنصف درهم أو أقر بنصف درهم ثم أقر بدرهم فيكون ايلاء واحدا لهما وقت واحد وكفارة واحدة ، وإن نوى باحدى المدتين غير الاخرى في هذه أو في التي قبلها أوقال والله لا وطنتك عاما ثم والله لا وطنتك عاما آخر أو نصف عام آخر أوقال والله لا وطنتك عاما فيها ايلاآن في زمانين لا يدخل حكم أحدهما في الآخر أحدهما منجز والآخر مناخر فاذا مضى حكم أحدهما بقي حكم الآخر لانه أفرد كل واحد منها بزمن غير زمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به

فان قال في المحرم والله لا وطائبك هذا العام ثم قال والله لارطائبك عامامن رجب الى تمام اثنى عشر شهراً أو قال في المحرم والله لاوطائبك عاما ثم قال في رجب والله لا وطائبك عاما فهما إبلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الاخرى فان فاء في رجب أوفيا بعده من بقية العام الاول حنث في الممينين وتجزئه كفارة واحدة وينقطع حكم الايلاء من وان فاء قبل رجب أو بعد العام الاول حنث في إحدى الممينين دون الاخرى وان فاء في الموضوين حنث في الممينين وعليه كفارتان

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال والله لاوطئاك في السنة الا مرة لم يصر موليا في الحال)

لانه يمكنه الوط بغير حنث فلم يكن ممنوعا من الوط، محكم بمينه فان وطئها وقد بقي من السنة أكثر من أربعة أشهر صار موليا وهذا قول أبي تور وأصحاب الرأي وظاهر مذهب الشانعي وقال الشافعي في القديم يكون موليا في الحال لانه لا يمكنه الوط الا بأن يصبر موليا فيلحقه بالوط ضرر ولنا أن بمينه معلقة بالاصابة فقبلها لايكون حالفا لانه لايلزمه بالوط شي، وكونه يصبر موليا لايلزمه به شي، أنما يلزمه بالحنث ، وقوله لا يكنه الوط الا بأن يصبر وليا ممنوع فها إذا لم يطأ إلا وقد بقي من السنة أربعة أشهر فحادون

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وان قال والله لاوطنتك في السنة إلا يومًا فكذلك في أحد الوجهين)

وهو قول أبي حنيفة لان اليوم منكر فلم مخنص يوما دون يوم وكذلك لو قال صمت رمضان إلا يوما لم مختص اليوم الآخر ، وكذلك لو قال لا أكلمك في السنة إلا يوما لم مختص يوما منها ، وفيه وج، آخر أنه يصير موليا في الحال لان اليوم المستثنى يكون من آخر المهدة كالناجيل ، ومدة الحبار بخلاف قوله لاوطنتك في السنة إلا مرة فان المرة لامخنص وقتها بعينه ، ومن نصر الاول فرق بين هذا وبين التأجيل ومدة الحيار من حيث أن الناجيل ومدة الحيهار نجب الموالاة فيهما ولا يجوز أن يتخلها يوم لا أجل فيه ولا خيار لا به لو جازت له المطالبة لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل (فصل) فان قال لأربع نسوة والله لا أقربكن انبنى ذلك على أصل وهو الحنث بفعل بعض المحلوف عليه أولا ، فان قلما محنث فهو مول منهن كلهن في الحال لانه لا يمكنه وط، واحدة بغير حنث فصار مانعا لنفسه من وط، كل واحدة منهن في الحال ، فان وطي، واحدة منهن حنث وانحلت يمينسه وزال الايلاء من البواقي ، وإن طاق بعضهن أو مات لم ينحل الايلاء في البواقي

وان قانا لا يحنث بفعل البعض لم يكن موليا منهن في الحاللانه بمكنه وط. كل واحدة منهن من غير حنث فلم يمنع نفسه بيمينه من وطئها فلم يكن مولياً مها ، فان وطيء ثلاثا صارموليامن الرابعة لانه لايمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه ، وان مات بعضهن أو طافها انحلت يمينه وزال الايلاء لانه لايحنث بوطه من غير حنث بوط الاربع فان راجع المطلقة أو تروجها بعد بينونتها عاد حكم يمينه ، وذكر القاضي أنا اذا قلنا بحنث بفعل البعض فوطي واحدة حنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الايلاء من امرأة لاينحل بوطء غيرها

ولنا أبها يمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الايمان ولانه إذا وطيء واحدة حنث ولامته الكفارة فلا يلزمه بوط. الباقيات شيء فلم يتى ممتنعا من وطتهن محكم يمينه فانحل الايلاء كا لو كفرها ، واختلف أصحاب الشافعي فقال بعض- يم لا يكون موليا منهن حتى يطأ ثلانا فيصير موليا من

بالكلية ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم يعد إلى الجواز فتعين جعل اليوم المستثنى من آخر المدة بخلاف مانحن فيه فان جواز الوطء في يوم من أول السنة أو أوسطها لا يمنع حكم اليمين فيها بتمي منها فصار كفوله لاوطنتك في السنة إلا مرة

(فصل) قان قال والله لاوطنه لا عاما ثم قال والله لاوطنتك عاما فهو إيلا، واحد حلف عليه بيمينين الا أن ينوي عاما آخر سواه ، قانقال والله لاوطنتك عاما ثم قال والله لاوطنتك نصف عام أو قال والله لاوطنتك نصف عام ثم قال والله لاوطنتك عاما دخلت المدة القصيرة في الطويلة لأنها بهضها ولم يجمل إحداهما بعد الاخرى فأشبه مالو أقر بدرهم لرجل ثم أقرله بصف درهم اوأقر بنصف درهم ثم بدرهم فيكون إبلا، واحداً لهما وقت واحد وكفارة واحدة ، وان نوى باحدى المدتين غير الاخرى في هذه أو في التي قبلها أو قال والله لاوطنتك عامافاذا مضى فوالله لاوطنك عاما فها إيلاآن في هذه أو في التي قبلها أو قال والله خرء أحدهما منجز والآخر مناخر فاذا مضى حكم أحدهما بني زمانين لا يدخل حكم أحدهما بني زمن صاحبه فيكون له حكم بنفرد به فان قال في الحد منها بزمن غيرزمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به فان قال في الحداها داخل في لاوطنتك عاما فها إيلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الاخرى فان فا في جب أوفيها بعده من بقية العام الاول حنث في اليمينين ويجزئه كفارة واحدة و نقطع حكم الايلام بن وان فا، قبل رجب أو بعد العام الاول حنث في إحدى البمينين دون الاخرى ، وان فا، في الهينين وعليه كفارة ان

الرابعة ، وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون موليا منهن كلهن يرقف لكل واحدة منهن فاذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء وبوقف لمن بقي حتى بني، أو يطلق ولا يحنث حتى بطأ الاربع وقال أصحاب الرأي : يكون موليا منهن كلهن فان تركهن أربعة أشهر بن منه جيما بلايلاء ، وان وطيء بعضهن سقط الايلاء في حقها ولا يحنث إلا بوطنهن جميعا، ولما ازمن لا يحنث برطمها لا يكون موليا منها كالتي محلف عليها

(فصل) قان قال والله لا وطئت واحدة منكن و نوي واحدة بعبنها تعلقت بمينه بهاوحدها وصار موليا منها دون غيرها وان نوى واحدة مهمة منهن لم يصر موليا منهن في الحال فاذا وطيء ألا ثاكان موليا من الرابعة ويحتمل أن نخرج المولى منهن بالفرعة كالطلاق اذا أوقعه في مهمة من نسائه ، وإن أطاق صار موليا منهن كلهن في الحال لانه لا يمكنه وط. واحدة منهن الا بالحنث فان طاق واحدة منهن أو ماتت كان موليا من البواقي ، وإن وطي واحدة منهن حنث وانحلت يدينه وسقط حكم الايلافي أو ماتت كان موليا من البواقي ، وإن وطي واحدة منهن حنث وانحلت يدينه وسقط حكم الايلافي الباقيات لانها يدين واحدة فاذا حنث فيها مرة لم بحنث مرة ثانية ولا يقى حكم اليمين بعد حنثه فيا بخلاف ما ذا طلق واحدة أو ماتت فاته لم بحنث ثم فيقى حكم يدينه فيمن بقي منهن وهذا مذ سرالشافي لان وذكر الفاضي أنه اذا أطلق كان الايلاء في واحدة غير معينه وهو اختيار بعض أصحاب الشانبي لان لفظه تناول واحدة منكرة فلا يقتضي العموم

⁽ فصل)فانحلف على وطء امر ته عاما ثم كفر بمينه انحل الابلاء قال الاثرم قبل لا يع عبدالله المولي يكفر بمينه انحل الابهة وذهب الابهة كلا حين ذهبت يكفر بمينه قبل مفي أربعة شهر قال يذهب عنه الايلاء ويوقف بعد الاربعة وذهب الايلاحين ذهبت الممين وذلك لا نه المدين منوعا من الوطء بيمينه فأشبه من حلف و استثمى عنان كان تكفيره قبل مفي الاربعة الاشهر انحل الايلاء حين التكفير وصار كالحالف على ترك الوطء أقل من أربعة أشهر وان كفر بعد الاربعة وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منها اذا مضت يمينه قبل وقفه

⁽ مسئلة) (فان قال والله لارطئنك أرباة أشهر فاذا مضت فوالله لاوطئنك أربعة أشهر أو فأذا مضت فلا وطئنك شهرين أو لا وطئنك فاذا مضت فوالله لا رطنتك أربعة أشهر ففيه وجهان

⁽ أحدهما) ليس بمول لانه حالف بكل يمين على مدة ناقصة عن مدة الايلاء الم يكن موليا كا لو لم ينو الا مدتهما ولانه يمكنه الوطء بالنسبة الى كل يمين عقيب مدتها من غير حنث فيها نأشبه ما لو اقتصر عليها ، ومحتمل أن يصير موليا لانه منع نفسه من الوطء ببمينه أكثر من أربعة أشهر متوالية فكان موليا كا لومنعها بيمين واحدة ، ولانه لايمكن الوطء بعد المدة الا بحنث في يمينه فأشبه ما لو حاف على ذاك بيدين واحدة ، ولو لم يكن هذا إيلاء أفضى إلى أن بمننع من الوط، طول دهر مبالمين وفلا يكون موليا وهكذا الحكم في كل مدتين متواليتين بزيد مجموعها على أربعة أشهر لما ذكر نامن التعليلين هذا هو الصحيح أن شاء الله تعالى

ولنا أن النكرة في سباق النني تعم كفوله (ولم يتخذ صاحبة) وقوله (ولم يكن له كفوا أحد) وقوله (ومن لم بجمل الله له نورا فما له من نور) ولو قال انسان والله لاشر بت ماء من ادارة حنث بالشرب من أي اداوة كات فيجب حل المنظ عند الاطلاق على مقتضاه في العموم ، وأن قال نويت واحدة معينة أو واحدة مبهمة قبل منه لان اللفظ محتمله احمالا غير بعيد وهذا مذهب الشافعي إلاأنه اذا أبهم المحلوف عليها فله أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور في الطلاق

(فصل) فان قال والله لاوطئت كل واحدة منكن صار موليا منين كابن في الحال ولا يقبل قوله نوبت واحدة منهن معينة ولا مبهرة لان الفظة كلأزالت احتمال الخصوص ومتى حنث في البعض الحل الايلاء في الجبع كالني قبلها ، وقال الفاضي وبعض أصحاب الشافعي لاتنحل في البافيات

واماً أنها يمين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كما او حلف على واحدة ، ولان اليمين الواحدة اذا حنث فيها مرة أخرى فلم بتى ممتنعا من وط. الباقيات بحكم اليمين فلم بتى الايلاء كما ثر الأيمان الني حنث فيها وفي هذه المواضع التي قلما بكو ، موليا منهن كابن اذا طا بن كابن بالفيئة وقف لهن كابن وإن ط لبن في أوقات مختلفة ففيه روايتان

(احداها) ي قت اللجمع وأت طالبة أولاهن قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد (والثانية) يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتها 'ختاره ابو بكر وهو مذهب الشافعي فاذا

ومذا قال الشافعي وأبو ترر وأصحاب الرأي لانه يصير ممتنعا من الوط. حيث نشا. الاأن أصحاب الشافعي قالوا إن شات على الفور جوابا الكلامه صار موليا وان أخرت المشيئ انحات بدينه لان ذلك نخيم لهذا فكان على الفور كقوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه على الهين على المشيئة بحرف أن فكان على النراخي كمشيئة غيرها ، فان قبل فهلا قلم لا يكون مر ليا فانه على ذلك بارادتها فأشبه ما لوقال لا وطنتك الا برضاك ؟ قلما الفرق بينها أنها أذا شات انعقدت يمينه مانعة من رطانها محيث لا يمكنه الوط. بمد ذلك بغير حنث ، وأذا قال واقته لاوطئك الا برضاك فماحلف الاعلى ترك وطنها في بعض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوط، في حال رضاها بغير حنث وأذا طالبته بالفيئة فهو برضاها، وأن قال والله لاوطئنك الا أز يشاء أبوك أوفلان لم يكن موليا لا نه علم منه يمكن وجوده في الاربعة الاشهر امكاناغير بعيد وايس بمحرم ولا فيه مضرة أشبه ما لو قال والله لا وطئتك الا أن تدخلي الدار

(مسئلة) (وان قال الا أن تشائي أو الا باختيارك او الا أن تختاري لم يصر موليا وصاد كقوله الا برضاك او حتى تشائي)

وقال ابوالخطاب أن شاءت في الجلسلم بصر موليا والاصارموليا وقال أصحاب الشافي أنشاءت

[﴿] مَدَيَّةٍ ﴾ وان قال والله لاوطيَّةك ان شئت فشاءت صار موايا ﴾

وقف للاولى وطافها ووقف للثانية فان طلقها وقت الشالئة فان طلقها وقت الرابعة، وكذلك من مات منهن لم يمنع من وقنه الاخرى لان يمينه لم تنحل وإيلاؤه باقالمدم دنثه فيهن ، وان وطيء احداهن حين وقف لها أو قبله انحلت يمينه وسقط حكم الايلا. في البانيات على مانلناه وعلى قولالقاضي ومن وافقه يوقف الباقيات كا لو طلق التي وقف لها

(فصل) فان قال كاما وطَّنت واحدة منكن فضر اثرها طوَّالَق فان قُلْنا ليس هذا بايلاه فلا كلام وان قلمنا هو أيلاء فهو مول منهن جميعا لآله لايمكنه وطء وأحدة منهن إلا بطلاق ضرائرها فيوقف لهن فان فاء الى واحدة طلق ضرائرها فان كان الطلاق بائنا انحل الايلاء لانه لم يبق ممنوعامن وطنها بحكم يمينه، وانكان رجميا فراجمهن بقي حكم الابلا. في حتهن لأنه لايمكنه وط. واحدة إلا بطلاق ضرائرها، وكذلك إن راجع بعضهن لذلك إلاأن المدة تستأنف منحين الرجعة، ولو كان الطلاق بائنا فعاد فَمْزُوجِهِنَ أَو تُزُوجِ بِعَضْهِنَ عاد حَكُمُ الأيلا، واستؤلفت المدة من حين الذكاح وسواء تزوجهن في العدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره فها بعد ، وإن قال نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها فاذا وطنها طلق ضرائرها وان وطي. غيرها لم يطنق منهن شي. ويكون مولياً من المعينة دون غيرها لانها التي يلزمه بولمايها الطلاق دون غيرها

طىالفورعقيبكلامه لم بصرمو ليا والا صارموليالان المشيئة عندهم علىالفور وتدفانت بتراخيها ، رقال القاضى تنعقد بمينه فان شاءت انحلت والا فهي منعقدة

ولنا أنه منع نفسه بيمينه من وطنها الاعند ارادتها فأشبه مالوقال الا برضاك ارحني تشائي ولانه علقه على وجودا لمشيئة أشبه ما اوعلقه على مشيئة غيرها، فأما قول القاضي فأن أرادرجود المشيئة على الفور فهوكقولهم، وأن أراد وجودالمشيئة علىالتراخي تنحل به اليمين لم بكرذاك أيلاء لان تعلم اليمين على فعل يمكن وجوده في مدة أربَّة أشهر امكانًا غير بعيد ابس بايلاً.

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْقَالَ لَنْسَائُهُ وَاقَّلُهُ لَا وَطَنَّتُ وَاحْدَةً مَنْكُنَ صَارَمُولِيا مَنْهِنَ الأَنْ بريد واحدة بمينها وان أراد واحدة مبرمة نقال ابو بكر تخرج بالقرعة)

وجملة ذلك أن الرجل اذا قال انسائه والله لاوطنت واحدة منكن واطلق كان موايا من جميمهن في الحال لانه لايمكنه وط. واحدة منهن الا بالحنث، فإن طلق واحدة منهن أو مانت كان موليا من البواقي فان رطيء واحدة منهن حنث وأعملت يمينه ومقطحكم الايلاء فيالباقيات لأنها يمين واحدة فاذا حنث فيها مرة لم بحنث مرة ثانية ولايبقي حكم اليمين بعد حنه، فيها بخلاف ما اذا طاق واحدة او ماتت فانه لم يحنث تمفيقي حكم يدينه في الباقيات منهن وهذا مذهبالشافعي ، وذكر القاضي أنه أذا أطلق كان الايلاء في واحدة غير معينة وهو اختيار بعض اصحاب الشافعي لان لفظه تناول واحدة منكرة فلا يقنضي العموم (فصل) الشرط الثالث أن يحلف على ترك الوط، في الفرج، ولو قال والله لاوطينك في الدبر لم يكن مؤليا لانه لم يترك الوط، الواجب عليه ولا تنضر و المرآة بتركه و إنا هو وط، محرم وقداً كد منع نفسه منه بيمينه ، وان قال والله لاومئنك دون الفرج لم يكن ، وليا لانه لم محلف على الوط، الذي يطالب به في الفيئة ولا ضرر على الرأة في تركه ، وإن قال والله لاجامعتك الاجماع سو، سئل عما أراد فان قال أردت الجماع في الدبر فهو مؤل لانه حلف على ترك الوط. في الفرج وكذلك ان قال أردت أن لا أطأها إلا دون الفرج ، وإن قال أردت جماعا ضميفا لا يزيد على النقاء الحتانين لم يكن أددت أن لا أطأها إلا دون الفرج ، وإن قال أردت جماعا ضميفا لا يزيد على النقاء الحتانين لم يكن مؤليا لانه لا يمكنه الوط، الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان قال أردت وطئا لا يبلغ النقاء الحتانين فهو مول لانه لا يمكنه الوط، الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان لم تكن له نية فليس بول لانه لم يحلف على قرك صفته المكروهة

(فصل) الشرط الرابع أن يكون المحلوف عليها امرأة لفول الله تعالى (قذين يؤلون من نسائهم ثربص أربعة أشهر) ولان غير الزوجة لاحق لها في وطئه فلا يكون مؤليا منها كالاجنبية فازحلف على مرك وط، أمته لم يكن موليا لما ذكرنا

ولنا أن الذكرة في سياق النفي تمم كقوله (لم يتخذ صاحبة ولا ولدا) وقوله (ولم يكن له كفواً أحد) ولو قال انسان والله لاشر بت ما من اداوة حنث بالشرب من أي اداوة كانت فيجب حمل الفظ عند الاطلاق على مقتضاه في العموم قان قال نويت واحدة بعينها تعاقمت يمينه بها وحدها وصاد موليا نها دون غيرها لان اللفظ محتمله احمالا غير بعيد ، وان قال نويت واحدة مبهمة قبل مندالك، وهذا مذهب الشافعي ولا بصير موليا منهن في الحال قاذا وطيء ثلاثًا كان موليا من الرابعة، وقال ابو بكر تخرج بالقرعة كما لو طلق واحدة من نسائه لا بعينها ومذهب الشافعي في ما اذا أبهم المحلوف عليها فله أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور فيما إذا طلن واحدة بعينها

(مسئلة) (وان قال والله لاوطنت كل واحدة منكن كان موليا من جميمهن في الحال ولا يقبل فوله نويت واحدة منهن معينة ولا مهمة لان لفظة كل أزالت احتمال الخصوص وتنحل يمينه بوطء واحدة كالمسئلة التي قبلها)

وقال القاضي و بنض أصحاب الشانعي لا تنحل في الباقيات لانه صرح بمنع نفسه من كل واحدة فأشبه مالو حلف على كل واحدة عينا

وانا أمها يمين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كما لو حلف على واحدة رلان اليمبن الواحدة إذا حنث فيها مرة لم يمكن الحنث فيها مرة أخرى فلم برق ممتنعا منوط، الباقيات بحكم اليمين فلم يرق الايلاء كسائر الايمان التي حنث فيها

(المغنى والشرح الحبير) (٦٦) (الجزءالثامن)

وان حلف على ترك وط. أجنبية ثم نكحها لم يكن مؤلبا لذلك وبه قال الشافعي واسحاق وابو ثور وابن للنذر وقال مالك يصبر مؤليا اذا بقي من مدة يسبنه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط. امرأته بحكم يسبنه مدة الايلاء فكان مؤليا كما لو حلف في الزوجية ، وحكي عن أصحاب الرأي أنهان موت به امرأة فحلب أن لايقر بها ثم تزوجها لم يكن موليا ، وأن قال إن تروجت فلانة فوالله لا فربتها صار موليا لانه أضاف الحين الى حال الزوجية فأشبه مالو حلف بعد ترويجها

ولما قول الله تعالى (للذين بؤلون من نسائهم) وهذه ليست من نسائه ولان الايلا. حكم من أحكام الذكاح فلم يتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تضرب الملقسده الاضرار بها ببمينه وإذا كانت الممين قبل الذكاح لم يكن قاصداً للاضرار فأشبه الممتنع بغير يمين، قال الشريف أبوجه فر وقد قال أحمد بصح الممين قبل الذكاح لانه يمين فعلى هذا النمار يصح الايلا، قبل الذكاح والمنصوص انه لا يصح لماذكر ناه

(فصل) فان آلى من الرجعيـة صح إيلاؤه : وهذا قول مالك والشـافعي وأصحاب الرأي ، وذكر ابن حامد ان فيـه رواية أخرى اله لايصح ايلاؤه لان الطـلاق قطع مدة الايلاء إذا طرأ فلأن يمنع صحة ابتداء أولى

و أذا أنها زرجة يلحقها طلانه فصح ايلاؤه منها كغير المطلمة ، و إذا آلى منها احتسب بالمدة من حين آلى وان كانت في العدة ، ذكره ابن حامد وهو قول أبي حنيفة وبجيء على تول الخرقي أن لا يحتسب عليه بالمدة إلا من حين راجعها لان ظاهر كلامه ان الرجعية محرمة وهذا مذهب الشافعي لامها معتدة منه وأشبهت البائن ، ولان الطلاق إذا طرأ قطع المدة ثم لا يحتسب عليه بشيء من المدة قبل رجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة

ووجه الاول ان من صحايلا و ما حد سب المه بالمدة من حين ايلانه كالولم تكن طلقة دلامها بها حة فاحتسب عليه بالمدة فيها أو لولم يطانها و وفارق البائن فامه اليست زوجة ولا يصح الايلاء منها محال فعني كسائر الاجنبيات

[﴿] مسئلة ﴾ (وانقال والله لا أطؤكن فعي كااني قبلها في أحد الوجبين)

وهذا ينبي على أصل وهو الحنث بغمل بعض المحاوف عليه اولا ? فان قانا يحنث فهو مؤلمنهن كابهن في الحاللانه لا يمكنه وط، واحدة بغير حنث فصارمانها لنفسه من وط. كلواحدة منهن في الحال ان وطى واحدة منهن أو ماقت لم ينحل فان وطى واحدة منهن من البواقي وازطاق بعضبن أو ماقت لم ينحل الايلاء في البواقي وإن قلنا لا بحنث بفعل البعض لم بكن مولياً منهن في الحال لانه يمكنه وط، واحدة منهن من غير حنث فلم يمنع نفسه بحينه من وطفها فلم يكن وليامها فازوطي ثلاثاصار مولياهن الرابعة لانواعت عينه وظؤها من غير حنث في يمينه وان ماتت بعضهن أوطافها انحات عينه وزال الايلاء لانه لا يحنث المعلقة أوثر وجها بعد ببنو فهاعاد حكم عينه وذكر القاضي أما اذاقانا بحنث بفعل البعض فوطي، واحدة محنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الأيلاء من أمر أة لا ينحل بوط غيرها البعض فوطي، واحدة محنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الأيلاء من أمر أة لا ينحل بوط غيرها

(فصل) وبصبح الايلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو أمة العموم قوله سبحانه (الذبن يؤاون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولان كل واحدة منهن زوجة فصح الايلاء منها كالحرة المسلمة ويصح الايلاء قبل الدنول وبعده وبهذا قال النخعي ومالك والاوزاعي والشافعي وقال عطاء والزهري والثوري أنها بصح الايلاء بعد الدخول

ولنا عوم الآية والمعنى لانه ممتنع من جماع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول، ويصح الايلاء من المجنونة والصغيرة الا أنه لايطاب بإلفيئة في الصغر والجنون لانهما ليسا من أهل المطالبة فاما الرتباء والقرناء فلا يصح الايلاء مهما لان الوطء متعذر دائما فلم تنعقد اليمين على تركه كما لوحلف لا يصعد السياء، ويحتمل أن يصح وتضرب له المدة لان المنع بسبب من جهتها فعي كالمريضة، فعلى هذا ينبغي أن بنيء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطء في حقها متعذرة فلا تمكن المطالبة به فاشبه المحبوب

(فصل) ويصح الايلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء وأما الصبي والمجنون فلا يصح ايلاؤهما لان القلم مرفوع عنها ولانه قول نجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منها كالمذر ، وأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو زواله كالمرض والحبس صح ايلاؤه لانه يتدر على الوطء فصح منه الامتناع منه وان كان غير مرحو الزوال كالجب والشلل لم بصح إبلاؤه لانها يمين على تراث مستحيل فلم تنعقد كالوحاف أن لايقلب الحجارة ذهبا ولان الايلاء: اليمبن المانعة من الوطء وهذا لا يمنعه يعينه قانه متعذر منه ولا تضر المرأة يمينه

قال أبر الخطاب ويحتمل أن يصح لا يلا، منه قياسا على العاجز بمرض أوحبس والشافعي في ذلك تولان والاول أولى لما ذكرنا ، فاما الخصي الذي سلت بيضتاه أر رضت فيمكن منه الوط. ويعزل ماء رقيقا فيصح الملاؤه وكذلك المجبوب الذي بقي من ذكره ما يمكن الجاعبه

ولنا أنها بمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الأبمان ولأنه اذا وط. واحدة حنث ولزءته السكفارة فلا بلزمه برط. الباقيات شيء فلم يبق ممتنعا من وطئهن بحكم يمينه فانحل الايلاء كا لو كفرها ، واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضها لا يكون موليا منهن حتى يطأ ثلاثا فيصير موليا من الرابعة وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون موليا منهن كلهن يوقف لسكل واحدة منهن فاذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء ويوقف لمن بقي حتى بفي، أو يطبق ولا يحنث حتى يطأ الاربم ، وقال أصحاب الرأي يكون موليامنهن كلهن قان تركهن أربعة أشهر بن منه جميعا بالايلا، وان وطي، بعضهن سقط الايلاء في حقها ولا يحنث إلا بوطئهن جيما .

ولنا أن من لا يحنث بوطنها لا يكون موليا منها كالني لم يحلف عليها

 (فصل) ويصح ايلاء الذمي وبلزمه مايلزم المسلم إذا تقاضوا اليناو بهذا قال ابو حنيفة والشافعي وأبو ثور وان أسلم لم يقطع حكم ايلائه ، وقال مالك : إن أسلم سقط حكم يمينه ، وقال أبو يوسف ومحمد انحلف بالله ليكن موليا لانه لايحنث إذا جامع لكونه غير مكلف ، وان كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهومؤل لانه بصح عتقه وطلاقه

ولنا قول الله تعالى (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولانه مأنم نفسه باليمين من جماعها فسكان مولياً كالمسلم ولان من صح طلاة، صح ايلاؤه كالمسلم، ومن صحت بمينه عنـــد الحاكم صح ايلاؤه كالمـــلم

(فصل) ولا يشرَّط في الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار روي ذلك عن ابن مسعود وبعقال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر وروي عن على رَضي الله عنه ليسنَّي اصلاح إيلاء . وعن ابن عباس قال: أنا الايلاء في الفضب ونحو ذلك عن الحسن والنخعي وقنادة وقال مالك والاوزاعي وأبو عبيد من حلف لايطاً زوجته حتى تفطم ولده لايكون إيلا. أذا أراد الاصلاح لولده

ولنا عموم الآية ولانه ماذم نفسه من جماعها ببعينه فكان مؤليا كحال الفضب يحققه أنحكم الايلاء بثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار او لم يقصد كاستيفاه ديونها وانلاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الايمان سواء في الفضب والرضي فكذلك الايلاءولان حكم اليمين في الكفارة وغيرها سواء في الغضب والرضا فكذلك في الايلاء ، وأما اذا حاف ان لا يطأها حتى تفطم ولده فان أراد وقت الفطام وكانت مدته تزيد على أربعة أشهر فهو مؤل ، وان أراد فمل الفطام لم يكن مؤليا لانه ممكن قبل الاربعة الاشهر وليس بمحرم ولا فيه تفويت حق لها فلم يكن مؤليا كما لو حلف لايطؤها حتى تدخل الدار

[[] إحداهما] يوقف للجيم وقت مطالبة أولاهن ، قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد (والثانية) يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتها اختاره أبو بكر وهو مذهب الشافعي واذارقف الارلى فطافها وقف النائية فان طاقها وقف الثالثة فان طلقها وقف الرابعة وكذاك من مات منهن لم يمنع من وقفه للاخرى لان يمينه لم تنحل وإيلاؤه باق أهدم حنثه فيهن فان وطيء إحداهن حين وقف لها أو قبلها انحلت يمينه وسقط حكم الايلاء في الباقيات على ما قلناه وعلى قول القاضي ومن وافقه يوقف الباقيات كما لو طلق التي وقف لها .

⁽ فصل) فان قال كلما وطنت واحدة منكن فضر الرها طوالق فان قلنا ليس هذا بايلا. فلاكلام وان قلنا هو إيلاء فهو مول منهن كلهن لا نه لا يمكنه وطء واحدة منهن إلا بطلاق ضرائرها فيوقف لهن فان فاء الى واحدة طلق ضرائرها فان كان الطلاق باثنا أنحل الايلا. لانه لم يبقىممنوعا من وطنها يحكم يمينه فان كان رجميا فراجمهن بقيحكم الايلاء في حقهن لأنه لا يمكنه وط. واحدة إلابطلاق

(فصل) في الالفاظ التي يكون بهامؤليا وهي ثلاثة أقسام (أحدها) ماهو صريح في الحمكم والباطن جميعا وهو ثلاثة ألفاظ قوله والله لاآنيك ولا أدخل ولاأغيب او أولج ذكري في فرجك ولا افتضضتك البكر خاصة فهذه صريحة ولا يدين فيها لانها لاتحتمل غير الايلاء

(القسم الثاني) صريح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وهي عشرة ألفاظلاوطنتك ولا جامعتك ولا أتيتك ولا أصبتك ولا باضعتك ولا باضعتك ولا باضعتك ولا باضعتك ولا باضعتك ولا باغلتك ولا اغتسلت منك فهذه صريحة في الحكم لانها تستعمل في العرف في الوط. وقد ورد القرآن ببعضها فقال الله سبحانه (ولا تفر بوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فائتوهن) وقال (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (من قبل أن تمسوهن)

وأما الجماع والوط. فهاأشهر الالفاظ في الاستعال فلوقال أردت بالوط، الوط، بالقدم و بالجماع الجماع المجماع اللاجسام، و بالاصابة الاصابة بالبددين فيا بينه و بين الله تعالى ولم يقبل في الحبكم لانه خلاف الظاهر والمعرف وقد اختلف قول الشافعي فيا عدا الوط. والجماع من هذه الالفاظ فقال في موضع ليس بصر يم لانه محتمل أن يكون من التقاء في الحبكم لانه حتيقة في غير الجماع، وقال في لاباضعتك ليس بصر يم لانه محتمل أن يكون من التقاء البضعتين البضعة من البدن بالبضعة منه فان النبي وليكيالين قال « فاطمة بضعة مني »

ولنا أنه مستعمل في الرطء عرفا وقد ورد به القرآن والسنة فكان صريحا كلفظ الوط، والجاع وكونه حقيقة في غير الجاع يبطل بلفظة الوطء والجاع ، وكذلك قوله فارقتك وسرحتك في ألفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صريحة في الطلاق مع كونها حقيقة في غيره ، وأما قوله باضعتك فهو مشتق من البضع ولا يستعمل هذا اللفظ في غير الوط، فهو أولى أن يكون صريحا من سائر الالفاظ لانها تستعمل في غيره وبهذا قال أبو حنيفة

ضرائرها وكذلك انراجع بعضهن كذلك إلا أن المدة تستأنف من حين الرجعة ولوكان الطلاق تاما فعاد فنزوجهن أو نزوج بعضهن عاد حكم الايلاء واستؤنفت المدة من حين النكاح وسواء تزوجها في المدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى وان قال نوبت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها فاذا وطنها طاق ضرائرها وان وطء غيرها لم يطاق منهن شي ويكون موليا من المعينة دون غيرها لانها التي يلزمه بوطنها الطلاق دون غيرها

(مسئلة) (وان آلى من واحدة وقال للاخرى شركتك ممها لم يصر موليا من الثانية لان الهين بالله لا تصح الا بلفظ صريح من اسم أو صفة والنشريك بينها كناية فلم تصح به الهين، وقال القاضي يكون موليا منها كما لو طلق واحدة ، وقال للاخرى شركتك معها ينوي به الطلاق والفرق بينها أن الطلاق ينعقد بالكناية ولا كذلك الهين وان قال ان وطئتك فأنت طالق ثم قال للاخرى شركتك معها ونوى فقد صار طلاق الثانية معلقاً على وطئها أيضاً لان الطلاق بصح بالكناية وان

(فصل) وان قال لاحدى زوجتيه وافله لاوطئتك ثم قال للاخرى أشركتك ، مها لم يصر موليا من الثانية لان اليمين بافله لايصح الا لمفظ صريح من اسم أوصفة والتشريك بينهما كناية فلم تصح به اليمين وقال القاضي يكوز موليا منهما وانقال ان رطئتك فأنت طالق ثم قال للاخرى أشركنك ، مها ونوى فقد صارطلاق الثانية معلقا على طئها أيضا لان العالاق يصح بالكناية فان قلما ان ذلك إيلاء في الاولى صار إيلاء في الثانية لانها صارت في معناها والإفليس بايلاء في واحدة منها وكذلك لوآلى ر-ل من زوجة فقال آخر لامرأته أنت مثل فلاة لم يكن ، وليا ، وقال أصحاب الرأي هو مول

ولنا أنه لبس بصريح في القسم فلا يكون مولياً به كما لو لم يشبهها بها

قلنا إن ذاك ايلاء في الاولى صار ايلا. في الثانية لانها صارت في معناها والا فليس بايلا. في واحدة منها وكذاك لو آلى رجل من زوجته فقال آخر لامرأنه أنت مثل فلانة لم يكن موليا ، وقال أصحاب الرأي هو مول .

ولنا أنه ليس بصر يح في القسم فلا يكون ،وليا به كما لو لم يشبهها بها

و يصح الايلا، بكل لفة كالمحمية وغيرها ممن يحسن العربية وممن لا يحسمها لان المين تنعقد بغير العربية وتجب بها السكفارة والمولي هو الحالف بالله أو بصفته على ترك وط، زوجته المعتنع من ذلك بيمينه فان آلى بالعجمية من لا يحسنها وهو لايدري معناها لم يكن موليا وان نوى موجبها عند أهلها وكذلك الحسكم اذا آلى بالعربية من لا يحسنها لانه لا يصح منه قصد الايلا، بلفظ لا يدري معناه فان اختلف الزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله اذا كان متكلها بنير لسانه لان الاصل عدم

(فصل) ويصح الايلا. بكل لغة من العجمية وغيرها بمن يحسن العربية رنمن لا يحسنها لان اليمين تنعقد بفير العربية وتجب بها الكفارة ، والمؤلى هو الحالف بالله على ترك وط. ووجته المعتنع من ذلك بيمينه فان آلى بالعجمية من لا يحسنها وهو لا يدري معناها لم يكن موليا ، وان نوى موجبها عند أهلها ، وكذلك الحسكم إذا آلى بالعربية من لا يحسنها لانه لا يصح منه قصد الايلا. بلفظ لا يدري معناه فان اختلف لزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله إذا كان متكلا بفير اسانه لان الاصل عدم معرفته بها فاما ان آلى العربي بالعربية ثم قال جرى على لساني من غير قصد او قال ذلك العجمي في إيلائه بالعجمية لم يقبل في الحكم لا ه خلاف الظاهر

(فصل) ومدة الايلاء في حق الاحرار والعبيد والمسلمين وأهل الذه سواء ، ولا فرق بين الحرة والامة والمسلمية والشفيرة والسفيرة والسكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وابن المنذر وعن احمد رواية أخرى ان مدة إبلاء العبيد شهران وهو اختيار ابي بكر ، وقول عطاء والزهري ومالك وإسحاق لأنهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فكذلك في مدة الايلاء ، وقال الحسن والشمبي إيلاؤه من الامة في الومن الحرة أربعة وقال الشعبي إيلاء الامة نصف إيلاء الحرة وهذا قول أبي حنيفة لان ذلك تتعلق به ابين و نة عنده واختلف الرق والحريا كالعلاق ولامها مدة يثبت ابتداؤها بقول الزوج فوجب أن بخناف برق المرأة وحريتها كدة العدة

ولذا عوم الآية ولانها مدة ضربت الوط، فاستوى فيها الرق والحرية كمدة العنة ولا نسلم أن البينونة تتعلق مها ثم يبطل ذلك بعدة العنة ومخالف مدة العدة لان العدة مبنية على السكال بدليل أن الاستبراء يحصل بتر، واحد، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرة أكثر وكاز ينبغي أن تتقدم مطالبتها مطالبة الامة والحق على الحرفي الاستمتاع أكثر منه على العبد فلا تجوز الزيادة في مطالبة العبد عليه

مَعْرَفَتُهُ بِهَا فَأَمَا انَ آلَى العربي بِالعربية ثم قال جرى على لسأني من غير قصد أو قال ذلك العجمي في الملائه بالعجمية لم يتبل قوله في الحسكم لانه خلاف الظاهر

⁽ فصل) ولا يصح الايلا. الا من زوجته لقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم "ربص أربعة أشهر) وانحلف على نرك وط. أمته لم يكن موليا اذا بني من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط. امرأنه بحكم يمينه مدة الايلا. فكان موليا كا لو حلف في الزوجية وحكي عن أصحاب الرأي أنه من مرت به امرأة فحلف أن لا يقر بها ثم تزوجها لم يكن موليا وان قال تزوجها ولانة فواقة لا قربتها صار موليا لانه أضاف الهين الى حال الزوجية فأشبه عالو حلف بعد تزوجها وانا قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) وليست عذه من نسائه ولان الايلاء حكم من أحكام النكاح فلم يتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تضرب له لنصده الاضرار بها بيمينه قاذا كانت الهين

﴿ مسئلة﴾ قال (فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته أمر بالفيئة والفيئة الجماع)

وجلة ذلك أن المولى بتربص أربعة أشهر كما أمر الله نعالى ولا يطالب فيهن فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم وقفه وأمره بالفيئة فان أبى أمره بالطلاق ولا تطاق زوجته بنفس مضي المدة قال احمد في الايلاء يوقف عن الاكابر من أصحاب النبي ويُلِيِّلِيَّ عن عمر شيء يدل على ذلك ، وعن عمان وعلى وجعل يثبت حديث على وبه قال امن عمر وعائشة ، وروي ذلك عن ابي الدرداء وقال سليان بن بسار كان تسعة عشر رجلا من أصحاب مجمد ويليِّلِيَّ يوقفون في الايلاء ، وقالسهيل ابن أبي صالح سألت أثني عشر من أصحاب النبي ويليِّلِيَّ فكلهم يقول ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء والاطلق ، ومهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك ابن زيد وعطاء وابوعبيد وابو ثور وابن المنذر ، وقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وجابد ابن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقبيصة والنخي والاوزاعي وابن ابي لبلى وأصحاب الرأي إذا ابن زيد وعطاء والزهري نطائيقة باثنة ، وروي ذلك عن عثمان وعلى وزيد وابن عبر وروي عن ابي بكر بن عبدالرحن ومكحول والزهري نطائيقة رجعية و يحكى عن ابن مسعودانه كان يقرأ (فان فاء وافره فيهن فان الله عبدالرحن ومكحول والزهري نطائيقة رجعية و يحكى عن ابن مسعودانه كان يقرأ (فان فاء وافيهن فان الله غفور رحم) ولان هذه مدة ضر بت لاستدعاء الفعل منه فكان ذلك في المدة كدة العنة

ولناقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربعى أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم) يظاهر ذلك أن الفيئة بعدار بعة أشهر لذكره الفيئة بعدها بالفاء المقتضية لاتمقيب ثم قال (وارْعز مو الطلاق فان الله ضميع عليم) ولوو تع بمضي المدة لم محتج الى عزم عليه (وقوله سميع عليم) يقتضي أن الطلاق مسموع ولا يكون المسموع إلا كلاما ولانها مدة ضربت الأجبلا فلم بستحق المطالبة فيها كسائر الآجال ، ولان هذه مدة لم

قبل النكاح لم يكن قاصداً للاضرار فأشبه الممتنع بفير يمين ، قال الشريف أبو جعفر وقد قال أحمد يصح الظهار قبل النكاح والمنصوص عدم الصحة لما ذكرنا

⁽ فصل) فان آلى من الرجعية صح إيلاؤه ، وهو قول ما لك والشافعي وأصحاب الرأي وذكر ابن حامد فيه رواية أخرى أنه لا يصح ايلاؤه لان الطلاق يقطع مدة الايلاء اذا طرأ اللان يمنع صحته ابتداء أولى .

ولنا أنها زوجة يلحقها طلاقه فصح إيلاؤه منها كغير المطلقة واذا آلى منهااحتسب بالمدة ، نحين آلى وان كانت في العدة ذكره ابن حامدوه و قول ابي حنيفة و يجي على قول الخرقي أن لا يحتسب عليه بالمدة الامن حين راجعه الان الرجعة في ظاهر كلامه محرمة وهو مذهب الشافعي لانهامعتدة أشهت البائن ولان الطلاق اذاطرأ قطع المدة تم لا يحتسب عليه بشي ، من المدة قبل رجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة ووجه الاول أنه من صح إيلاؤه احتسب عليه بالمدة من حين إيلائه كالولم تكن مظلقة ، ولانها

(۱)في اسخة لأ يقع بمضيها يتقدمها إبقاع فلا يتقدمها وقوع كمدة الدنة ومدة العنة حجة لنا فانالطلاق لايقم الابمضبها (١) ولان مدة العنة ضربت المختبر فيهاو يمرف عجزه عن الوط. بتركه في مدّمها وهذه ضربت تأخيراً له وتأجيلا ولا يستحق المطالبة الا بعد مضى الاجل كالدين

(فصل) وابتداء المدة من حين اليمين ولا يفتة ر إلى ضرب مدة لانها ثبتت بالنص والاجماع فلم تفتقر الى ضرب كدة العنة ولا يطالب بالوط. فبها لما ذكرنا فان وطنها فيها فقد عجلها حقها قبل محله وخرج من الايلاء كن عليه دين دفعه قبل الاجل وهكذا ان وطيء بعد المدة قبل المطالبة أو بعدها خرج من الايلاء وسواء وطنها وهي عاقلة أو مجنونة أو يقظانة أو نائمة لانه فعل ماحلف عليه فان وطنها وهو مجنون لم يحنث ذكره ابن حامد وهو قول الشعبي

وقال ابو بكر محنث وعليه الكفارة لانه فعل ما حلف عليه والاول أصح لانه غير مكلف و للم عنه مرفوع و بخرج بوطئه عن الايلاء لانه قدوفاهاحقها وحصل منه في حقها مامحصل من العاقل وألما تسقط الكفارة عنه لرفع النلم عنه ، ذكر هذا ابن حامد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشانعي ، وذكر القاضي مايدل على أنه يرتمي ، وليا فانه قال إذا رطي ، بهد إفاقته نجب عليه الكفارة لان وطأه الاول ماحنث به ، وإذا قيت يمينه بقى الايلاء كالولم يطأ وهذا قول المرني

ويذبغي أن يستأنف له مدة الايلاء من حين وطيء لانه لا ينب غي أن يطالب بالفيئة مع وجودها منه ولا يطالى عليه لانتهائها وهي موجودة ولسكن تضرب له مدة لبقاء حكم يمينه وقيسل تضرب له المسدة إذا عقل لائه حيائات يمنع من الوطء بحكم يدينه ، ومن قال بالاول قال قد وفاها حقها فلم يتى الايلاء كما لوحات لايطاً أجنبية ثم تزوجها

مباحة واحتسب عليه بالمدة فيها كما لو لم يطلقها ، وقارق البائن فانها ليست زوجة ، ولا يصح الايلاء منها بحال فهي كــائر الاجنبيات

(فصل) ويصح الايلا. من كل زوجة سلمة كانت ارذمية حرة ارأمة لعموم قوله سبحانه (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولان كل واحدة منهن زوجة فصح الايلاء منها كالحرة المسلمة ، ويصح الايلاء قبل الدخول وبعده ، وبهذا قال النخعي ومالك والارزاعي والشافعي ، وقال عطاء و لزهري واشرري أنما الايلاء بعد الدخول

ولنا عموم الآية والمعنى ولابه ممتنع من جماع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول ويصح الايلاء من الصغيرة والمجنونة إلا أنه لا يطالب بالفيئة في حال الصغر والجنون لابهما ليستامن أهل المطالبة . فأما الرتقاء والقرباء فلا يصح الايلاء منها لان الوطء متعذر دا عًا فلم تنعقد اليمين على تركه كمالوحلف (المغنى والشرح المكبير) (الجزء النامن)

(فصل) وان وطىء العاقل ناسيا ليمينه فهل يحنث ? على روايتين فان قلما يحنث انحل ايلاؤه وذهبت يمينه وان قلمنا لامجنث فهل ينحل ايلاؤه ؟على رجهين قياسا على المجنون وكذلك يخرج فبا اذا آلى من إحدى زوجتيه ثم وجدها على فراشه فظنها الاخرى فوطئها لائه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فبانت زوجته

وان استدخلت ذكره وهو نائم لم بحنث لاه لم يفعل ما حلف عليه ولان القلم مرفوع عنه وهل يخرج من حكم الابلا. يحتمل وجهين (أحدهما) بخرج لان المرأة وصات الى حقها فأشبه مالو وطيه (وانثاني) لا يخرج من حكم الابلا. لانه ما وفاها حقها وهو باق على الامتناع من الرط، محكم الهين فكان موليا كما لو لم يفعل به ذلك والحكم فها إذا وطيء وهو نائم كذلك لانه لايجنث به

(فصل) وأن وطائها وطا محرماً مثل أن وطائها حائضا أو نفسا. أو محرمة أو صائمة صوم فرض أو كان محرما أو صائها وطائها أو مظاهراً حنث وخرج من الايلا. وهذا مذهب الشافي ، وقال أبو بكر قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لائه رط الايؤمر به في الفيئة فلم بخرج به من الايلاء كالوط ، في الدير ، ولا يصح هذا لان يمينه أعلمت ولم يرق ممتنعا من الوط. بحكم اليمين فلم يرق الايلاء كا لو كفر يمينه أو كا لو رطئها مريضة

وقد نص أحمد فيمن حلف ثم كفر يمينه أنه لا يبقى موليا لعدم حكم اليمين مع أنه مارفاها عقها فلأن بزول بزوال اليمين بحنث فيها أولى، وقد ذكر القاضي في المحرم والمظاهر أنهما إذا وعامًا فقد وفياها حقها وفارق الوط، في الدبرفانه لا يحنث به وليس بمحل الوطء يخلاف سياننا

وَإِذَا آلَى مَنهَا وَثُمَّ عَذَرَ يَمِنعُ الوَطَّءُ مِنْ جَهِـةُ الزَّوجِ كَرَضُهُ أَو حَبِسَهُ أَو إحرامه أو صيامه حسبت عليه المدة من حين ايلائه لان المانع من جهته وقد وجد التَّكين الذي عليها ولذلك لو

لا يصعد السهاء ومحتمل أن يصح و تضرب له المدة لان المنع بسبب من جهمها فهي كالمريضة، فعلى هذا ينىء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطء في حقها متعذرة فلا يمكن المطالبة بهفأشبه المجبوب

﴿ فصل ﴾ (الشرط الرابع أن يكون من زوج يمكنه الوطء وتلزمه الـكفارة بالحنث مسلماً كان أو كافراً حراً أو عبداً سليما أوخصياً أومربضاً يرجى برؤه)

وجملة ذلك أنه يشترط أن يكون الايلاء من زوج لقول الله سبحانه (للذين يؤلون. من نسائهم) وبشترط أن يكون مكلفاً فأما الصبي والمجنون فلا يصح إيلاؤهما لان القلم مرفوع عنهما

﴿ مسئلة ﴾ (و يصح إيلاء الذي ويلزمه ما يلزم المسلم إذا تقاضوا اليناً)

وبَهذا قال أَبُو حَنيفة والشافعي وأَبُو نُور وان أَسلَم لم ينقطع حَمَّ إِيلائه ، وقال مالك ان أَسلَم سقط حَمَّم بمينه وقال أَبُو يُوسف ومحمد إن حلف بالله لم يكن مو ايالانه لا يحنث اذا جامع لـكونه غير مكلف وان كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهو مول لانه يصح عتقه وطلاقه

ولنا قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولأنه مانع نفسه باليمين من

أمكنته من نفسها وكان ممتنما لعذر وجبت لها النفقة،وان طرآشي. من هذه الاعذار بعد الايلا. أو جن لم تنقطع المدة المعنى الذي ذكرناه ، وإن كان المانع من جهتها نظرنا فان كان حيضًا لم يمنع ضرب المدة لانه لو منع لم يمكن ضرب المدة لان الحيض في الغالب لا يخلو منه شهر فيؤدي ذلك الى إسفاط حكم الايلا. وأن طرأ الحيضلم يقطع المدة لما ذكرنا وفي النفاس وجهان (أحدهما) هو كالحيض لان أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هو كماثر الاعذار التي من جهتها لانه نادر غير معتاد فاشبه سائر الاعذار ، وأما سائر الاعذار التي من جبتها كصفرها ومرضها وحبسها وإحرامها وصيامها واعتكافها المفروضين ونشوزها وغيبتها فمني وجد منها شيء حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناءه من وطنها والمنع ههنا من قبلها، وأن وجد شيء من هذه الاسباب استؤنفت المدة ولم ببن على ما مفنى لان قوله سبحانه (تربص أربعة أشهر) يقتضي متوالية فاذا قطعتها وجب استثنافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة ، وأن حنث وهربت من يده القطعت المدة وأن بقيت في مده وأمكنه وطؤها احتسب عليه بها ، فأن قبل فهذه الاسباب منها ما لاصنع لها فيه فلا ينبغي أن تقطع المدة كالحيض، قلنا اذا كان المنع لمعنى فيها فلا فرق ببن كونه بفعلها أو غير فعلما كما ان البائع اذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم يتوجه له المطالبة بعرضه سواء كان لعذر أو غير عذر وإن آلي في أفردة لم تضرب له المدة الا من حين رجوع المرته. منها إلى الاسلام ، وأن طرأت الردة فيأثناء المدة انقطعت لان النكاح قد تشعث وحرم الوطء فاذا عاد إلى الاسلام استؤنفت المدة سواء كانت الردة منها او من أحدهما وكذلك ان أسلم أحدد الزوجين الكافرين او خالما ثم تزوجها والله أعلم

جماعها فكان مولياً كالمسلم ولان من صح طلاقه صح إبلاؤه ومن صحت بمينه عند الحاكم صح إبلاؤه كالمسلم فأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو الزوال كالمرض والحبس صح إبلاؤه لأنه يقدر على الوطء فصح منه للامتناع منه وإن كان غير مرجو الزوال كالحب والشلل لم يصح إبلاؤه لأنها يمين على ترك مستحيل فلم تنعقد كما لو حلف لا يقلب الحجارة ذهباً ولان الابلاء اليمين المانعة من الوطء وهذا لا ينعه بيمينه فأنه متعذر منه ولا يضر المرأة بيمينه

قال أبو الخطاب ويحتمل أن يصح الايلاء منه قياساً على الهاجز بمرض أوحبس، وفيئته لو قدرت لجامعتك لأنه مهذور فيفيء باسانه كالهاجز بعذر يزول، وللشافعي في ذلك قولان والاول أولى لما ذكرنا فأما الحصي الذي سات بيضتاه أو رضت فيمكنه الوطء وينزل ماه رقيقاً فيصح إبلاؤه وكذلك المجبوب الذي بتى من ذكره ما مكن الجاع به

[﴿] مُسَنَّلَةً ﴾ (ولا يُسَحِّ إِيلاء الصبي والحِنُونَ)

لان القلم مرفوع عنهما ولانه قول بجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منهما كالنذر

(فصل) وإذا انقضت المدة فلها المطالبة بالفيئة إن لم يكن عدر قان طالبته فطلب الامهال قان لم يكن له عدر لم يهل لانه حق توجه عليه لاعدر له فيه فلم يهل به كالدين الحال ولان الله تعالى جعل المدة أربعة أشهر فلا تجوز الزيادة عليها بفيرعدر وإنما يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة قافه لا يلزمه الوطاء في مجلسه وليس ذلك بامهال، فإن قال أمهاوني حتى آكل فاني جائع أو ينهضم الطعام فاني كظيظ او أصلى الفرض أو أفطر من صومي أمهل بقدر ذلك فإنه يعتبر أن يصير الى حال يجامع في مثاما في العادة وكذلك يهل حتى برجع الى بيته لان العادة فعل ذلك في بيته، وإن كان لها عدر عنع من وطئها لم يكن لها المطالبة بالفيئة لان الوطء في هذه الاحوال وليس لها المطالبة عا ينمه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي لانستحق الوطء في هذه الاحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لانه أنما يستحق عند امتناعه من الفيئة الواجبة رلم يجب عليه شيء ولكن تقاخر المطالبة الى حال زوال العذر ان لم يكن العذر قاطها للمدة كالحيض أو كان العددرحدث بعد انقضاء المدة

(فصل) فان عفت عن المطالبة بعد وجوبها فقال بعض أصحابنا يسقط حقها وليس لها المطالبة بعده وقال القاضي هذا قياس المذهب لابها رضيت باسفاط حقها من الفسخ لعدم الوطه فسقط حقها من الفاضي هذا وأمن المنابة متى شاءت وهذا مذهب منه كامر أة العنين اذا رضيت بعنته ويحتمل أن لا يسقط حقها ولها المعالبة متى شاءت وهذا مذهب الشائعي لابها أثبت لوفع الضرر بنرك ما يتجدد مع الاحوال فكن لها الرجوع كما لوأعسر بالنفقة فعنت عن المطالبة بالنسخ ثم طالبت عوفارق الفسخ الممنة فانه فسخ اهيبه فمتى وضيت بالعبب سقط حقها كما لوعفا المشتري عن عيب المبيع ، وان سكنت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك لان حقها يثبت على المراخى الم يسقط بتأخير المطالبة كاستحقاق النفقة

(فصل) والامة كالحرة في استحقاق الطالبة سواء عما السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق

[﴿] مسئلة ﴾ (وفي إبلاء السكران وجهان) بناء على طلاقه

⁽ فصل) ولا يشترط في صحة الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار روي ذلك عن أبن مسعود ، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر

وروي عن على رضي الله عنه ليس في إصلاح إبلاء ، وعن ابن عباس قال: أعاالا يلا ، في النضب ونحوه عن الحسن والنخمي وقتادة ، وقال مالك والاوزاعي وأبوعبيد من حلف لا يطأ زوجته حتى نفطم ولد ، لا يكون إبلاء إذا أراد الصلاح لولد.

ولنا عموم الآية ولانه مانع لنفسه من جماعها بيمينه فيكان مولياً كحال الفضب، محققه أن حكم الايلاء ثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار أو لم يقصد كاستيفاء ديونها وانلاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الايمان سواء في الغضب والرضاء فيكذلك في الايلاء ، وأما إذا حلف أن لا يطأها حتى تفطم ولده فاذا أراد وقت الفطام وكانت مدّة تزيد على أربعة أشهر فهومول

لها حيث كان الاستمتاع يحصِل لها فان تركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب لانه لاحق له ، فان قيل حقه في الولد ولهذا لم يجز العزل عنها الا باذنه ، قلما لايستحق على الزوج استبلاد المرأة ولذلك لوحلف ليعزلن عنها أو لا بستولدها لم يكن موليا ، ولوأنالمولي وطي. بحيث بوجد التقاء الحتانين حصلت الفيئة " وزاات عنه المطالبة وأن لم ينزل وأما استؤذن السيد في المزل لانه بضر بالامة فرما نقص قيمتها

(فصل) فان كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لهما المطالبة لان قولهما غير معتبر وليس لوليهما الطالبة لما لأن هذا طريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما مقامهافيه ، فأن كأنتا بمن لا يمكن وطؤها لم يحدّ ب عليه بالمدة لان المنع من جهمها ، وأن كانوطؤها ممكنا فانأفاتت الجنونة إو بلغت الصغيرة قبل انقضاء المدة عمت المدة ثم لها المطالبة ، وإن كان ذلك بعد انقضاء المدة فلها المطالبة بوميَّذ لأن الحق لها ثابت وانها تأخر لعدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لانضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ، وقال ابو حنيفة نضرب المدة سواء أمكن الوط. أو لم يمكن الوط فان لم يمكن فا بلسانه والا بانت بانقضاء المدة وكذلك الحميم عنده في الناشر والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة لان هذا أيلاء صحيح فوجب أن تتعقب المدة كالتي يمكنه جماعها

ولنا ان حقها من الوطء يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه ، وأما التي أمكنه جماعها فتضرب له المدة في حقها لانه ايلاء صحيح بمن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ، ومتى قصد الاضرار بها بترك الوط. أنم ويستحب أن يقال له اتقافةفاما أن تنيء واما أن تطلق فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وليس الاضرار من المعاشرة بالمعروف

وإن أراد فعل الفطام لم يكن مولياً لانه عكن قبل اربعة أشهر وليس بمحرم ولا فيه تفويت حق لهــا فلم يكن مولياً كما لو حلف أن لا يطأها حتى تدخل الدار

[﴿] مسئلة ﴾ (ومدة الآيلاء في الاحرار والرقيق سواء ، وعنه أنها في العبد على النصف)

يصح إبلاء العبدكما يصح من الحر قياساً عليه ولدخوله في عموم الآية ولاتختلف مدته فلا فرق بين الحرة والمسلمة والذمية والامة والصغيرة والكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وابن المنذر . وعن أحمد رواية أخرى أن مدة الايلاء للعبد شهران وهواختيارأي بكروقول،عطاء والزهري ومالك وأسحاق لأنهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فكذلك في الايلاء. وقال الحسن والشمى إبلاؤه من الامة شهران ومن الحرة أربعة وقال أبو حنيفة إبلاء الامة نصف إيلاء الحرة لان ذلك تتعلق به البينونة فاختلف بالرق والحرية كالطلاق ولانها مدة ثبت ابتداؤها بقول الزوج فوجب أن تختلف برق الامة وحريتها كمدة السة

ولنا عموم الآية ولأنهامدة ضربتالوط، فاستوىفيها الرقوالحرية ، ولانسلم أن البينونة تتعلق بها

(مسئلة) قال (والفيئة الجماع)

ليس في هذا اختلاف بحمد الله قال ابن المنذر أجم كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن الني الجاع كذلك قال ابن عباس، وروي ذلك عن علي وابن مسعود و به قال مسروق وعطا، والشعبي والنخبي وسعيد بن جبير والثوري والارزاعي والشافي وابوعبيدة رأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل الني الرجوع والذلك يسمى الظل بعد الزوال فيما لانه رجع من المفرب الى المشرق فسمي الجماع من المولي فيمة لانه رجع الى فعل ماتركه ، وأدنى الوط الذي تحصل به الفيئة أن تغيب الحشفة في الفرج فان أحكام الوط تتعلى به ، ولو وط وط دون الفرج او في الدبر لم يكن فيمة لانه ليس بمحلوف على تركه ولا يزول الضرر بفعله

فصل) واذا فا، لزمته السكفارة في قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن زيد وابن عباس وبه قال ابن سيرين والنخي والثوري وقتادة ومالك وأهل المدينة وابوعبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر لا كفارة عليه وهو قول الحسن ، وقال النخمي كانوايقولون ذلك لانالله تعالى قال (فان فاموا فان الله غنور رحيم) قال قنادة هذا خالف الناس يعني قول الحسن

ولنا قول الله تعالى (ولـكن بؤاخدكم بما عقدتم الابمان فكفارته اطمام عشرة مساكين ـ الآية الى قوله ـ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقال سبحانه (قد فرض الله لـكم تحلة أبمانكم) وقال النبي وَيَطْلِيْهُ ﴿ اذا حلفت على بمين فرأيت غيرها خبراً منها فائت الذي هو خبر وكفر عن بمينك ، متفق عليه ولا به حالت حانث في بمينه فلزمته الـكمارة كالو حلب على ترك فريضة ثم فعلها والفنرة لا نذافي الكفارة فان الله تمالى قد غفر لرسوله وَيُطْلِيْهُ مانقدم من ذنبه ومانا خروقد كان يقول ان الهوالله لا أحلف على عين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتبت الذي وو خبر و تحالنها ، منفق عليه

ثم يبطل ذلك بمدة الننة ويخالف مدة المدة لان العدة مبنية على الكمال بدليل أن الاستبراء يحصل بقرء واحد، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرة أكثر وكان ينبني أن تتقدم مطالبتها مطالبة الامة والحق على الحرة على العبد ولا تجوز الزيادة عليه في مطالبة العبدعليه

﴿ مسئلة ﴾ (ولا حق لسيد الامة في طلب الفيئة والعفو عنها وأنما ذلك البها)

وجملة ذلك أن الحرة والامة سواء في استحقاق المطالبة سواء عفا السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق له الان الاستمتاع يحصل لها فان تركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب، ولأنه لا حق له، فان قيل حقه في الولد ولهذا لم يجز العزل عنها إلا باذنه ،قلنا لا يستحق على الزوج استيلاد المرأة ولذلك لو حاف ليعزلن عنها أو لا يستولدها لم يكن مولياً ولو أن المولي وطيء بحيث يوجب التقاء الحتانين وجبت الفيئة وزالت عنه المطالبة وإن لم ينزل وأعا استؤذن السيد في العزل لانه بضر بالامة فربما مقص قيمتها ولنا في وجوب استئذانه منع

(فصل) وان كان الايلاء بتعليق عنى او طلاق وقع بنفس الوط، لانه معلق بصفة وقدوجدت وان كان على ندر او عنى او صوم اوصلاة اوصدقة او حج او غير ذلك من الطاءات او المباحات فهو غير بين الوفا، به وبين كفارة يمين لانه ندر لجاج وغضب فهذا حكه، وان على طلاقها الثلاث بوطنها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق لان الوط، غير ممكن لكونها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتما بأجنبية وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وأكثرهم قالوا تجرز الفيئة لان المزع ترك الوط، وترك الوط، لمن بوط، وقد ذكر القاضي ان كلام احمد يقتضي روايتين كهذبن الوجهين، واللائن بمذهب احمد تحريمه لوجوه ثلائة (أحدها) ان آخر الوط، حصل في أجنبية كا ذكر نا فان النزع بلتذ به كا يلتذ بالا يلاج فيكون في حكم الوط، ولذاك ناما فيمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فنرع انه يقطر والتحريم ههنا أولى لان الفطر بالوط، ويمكن منع كون النزع وطنا، والمحرم ههنا الاستمتاع والنزع استمتاع في أخبا فيكان عرما، ولاناسها على وج، النلذذ بها محرم فامس الفرج بالفرج أولى بالتحريم، فأن المنتاع فيكان فيذا أما يحصل ضرورة ترك الوط، المحرم قلنا فاذا لم يمكن الوط، الا بفعل عرم حرم ضرورة قبل فهذا أما يحصل ضرورة ترك الوط، المحرم قلنا فاذا لم يمكن الوط، الا بفعل عرم حرم ضرورة توك المرام كا لو اخلط لحم الحنزير بلحم مباح لايمكنه أكا، الا بأكل لحم الحنزير حرم، ولو اشتبت مية بهذكاة أو امرأته بأجنبية حرم الكل

(الوجه انثاني) انه بالوط، محصل الطلاق بعد الاصابة يعو طلاق دعة ، وكامحرم إيفاءه بلسانه محرم تحقيق سببه (الثالث) أن يتع به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جمم الثلاث فان وطيء فعليه أن ينزع حين يولج الحشفة ولا يزبد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النزع لانها أجنبية فاذا فمل ذلك الاحد ولا مهر لانه تارك الوط، ، وان ابث او تمم الايلاج فلاحد عليه المحسكن الشبهة منه السكونه وطأ بعضه في زوجته ، وفي المهر وجهان (أحدهما) بلزمه لأنه حصال منه وط، محرم في

⁽ فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا صح الايلاء ضربت له مدة أربعة أشهر)

وجملة ذلك أن المولي يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى ولا يطالب بالوط، فيهن فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم أمره بالفيئة فان أبى أمره بالطلاق ولا تطلق زوجته بمضي المدة قال أحمد في الايلاء يوقف عن الأكار من أصحاب رسول الله ويتيايي عن عمر ما يدل على ذلك وعن عثمان وعلى وجعل يثبت حديث على وبه قال ان عمر وعائشة وروي ذلك عن أبي الدرداء وقال سلمان ابن يساركان تسعة عشر رجلامن أصحاب عمد عيتيايي يوقفون في الايلاء وقال سهيل بن أبي صالح سألت انهى عشر من أصحاب النبي عيتيايي فكالهم يقول ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء وإلا طلق وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد و لماوس ومالك والشافعي واسمحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر.

وقال ابن مسود وابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء ومسروق والحسن وقبيصة والنخبي

عمل غير مملوك فأوجب المهركا لو اولج بعد النزع (والثاني) لايجب لانه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعا له في سقوط المهر ، وان نزع ثم اولج وكانا جاه لين بالتحريم فلاحد عليهما وعليه المهر لها ويلحقه النسب ، وان كانا عالمين بالتحريم فعلبهما الحد لانه إيلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طانها ثلاثا ثم وطثها ولا مهر لها لانها مطارعة على الزنا ولا يلحقه النسب لانهمن زنا لاشبهة فيه .

وذكر القاضي وجها أنه لاحد عليها لإن هذا بما يخنى على كثير من الناس وهو وجه لاصحاب الشافي عوالصحيح الاول لان الكلام في العالمين وليس هو في مظنة الخفاء فان أكثر المسلمين يعلمون أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة، وأن كان أحدها عالما والآخر جاهلا نظرت فان كان هو العالم فعليه الحد ولما المهر ولا يلحقه النسب لانه زان محدود، وأن كانت هي العالمة دونه فعليها الحد وحدهاولا مهر لها والنسب لاحق بالزوج لان وطأه وطه شبهة

فصل) وان قال ان وطئنك فأنت على كظهر أي فقال احمد لا يقربها حتى يكفر وهذا نص في تحريبها قبل التكفير وهو دليل على تحريم الرط، في المدثلة التي قبلها بطريق التنبية لان الطاقة ثلاثا أعظم تحريبا من المظاهر منها واذا وطي، همنا فقد صار مظاهراً من زوجته وزال حكم الا يلا، ومحتمل أن أحمد انها أراد اذا وطنها مرة فلا بطؤها حتى يكفر لسكونه صار بالوط، مظاهراً اذ لا بصح تقديم السكفارة على الظهار لانه سببها ولا يجوز تقديم الحسكم على سببه عولو كنر قبل الظهار لم يجزئه ، وقد روى اسحاق قال قلت لاحمد فيمن قال لزوجته أنت على كظهر أمي ان قربتك الى سنة قبل ان جاءت تطلب فليس له أن يعضلها بعد مضي الاربعة الاشهر يقال له اما ان نمي واما أن تطاق ان وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبي وأرادت مفارقته طفها الما كم عليه، فيذي أن تحمل الرواية الاولى على المنت من الوط، بعد الوط، الذي صار به مظاهراً لما ذكرناه فتكون الروايتان متفقتين والله تعالى أعلم والاوزاعي وان أبي ليلي وأصحاب الرأي: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة ، وروي ذلك المناع عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحيم) ولان هذه مدة رجعية ، ويحكي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحيم) ولان هذه مدة ضربت لاستدعاء الفعلمنه فكان ذلك في المدة كمدة الهنة

ولناقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)لذكر والفيئة بعدها بالفاء المقتضية للتعقيب ثم قال (وان عزموا الطلاق فان الله سميع) ولو وقع بمضي المدة لم يحتج الى عزم عليه وقوله سميع عليم يقتضى ان الطلاق مسموع ولا يكون المسموع الاكلاما ولانها مدة ضر سله تأجيلا فلم يستحق المطالبة فيها كسائر الآجال ولان هذه مدة لم يتقدمها ايفاع فلم يتقدمها وقوع كمدة العنة ومدة العنة حجة لنا فان الطلاق لا يقع بمضيها ولان مدة العنة ضربت له ليه نتبر فيها ويعرف عجزه عن الوطء متركه في مدتها وهذه ضربت تأخيراً لها وتأجيلا فلا تستحق المطالبة الا بمضي الاجل كالدين

(مسئلة) قال (أو يكون له عذر من مرض أو احرام أو شيء لا يمكن ممه الجماع فيقول متى قدرت جامعتها فيكون ذلك من قوله فيئة للمذر)

وجملة ذلك أنه إذا مضت المدة وبالمولي عذر يمنع الوط، من مرض أر حبس بغير حق أو غيره لزمه أن يني، باسانه فيقول مئى قدرت جامعها و نحو هذا ويمن قال بني، باسانه اذا كان ذا عذر ابن مسعود وجابرين زيد والنخبي والحسن والزهري والثوري والاوزاعي وعكرسة وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، وقال سعيد بن جبير لا يكون الني، إلا ألجساع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم بوقف حتى يصح أو يصل أن كان غائبا ولا تلزيه الفيئة بلسانه لان الضرر بترك الوط، لا يزول بالقول وقال بعض الشائمية كمتاج أن يتول قد ندمت على ما فعلت وان قدرت وطابت

ولنا أن النصد بالفيئة ترك ما قصده من الاضرار وقد ترك قصد الاضرار عا أنى بهمن الاعتذار والفول مع العذر يقوم مقام فعل القادر بدليل أن اشهاد الشفيع على الطالب بالشفعة عند العجز عرف طلبها يقوم مقام طابها في الحضور في اثباتها ولا مجتاج أن يقول ندمت لان الغرض أن يظهر رجوعه

⁽ فصل) وابتداء المدة من حين اليمين ولاتفتقر الى ضرب مدة لأنها ثبتت بالنص والاجماع فلا تفتقر الى ضرب كمدة العدة ولا يطالب بالوطء فيها لما ذكرنا

[﴿] مسئلة ﴾ (فانكان بالرجل عذر يمنع الوطء احتسبت عليه بمدة وانكان ذلك بهاية لم عتسب عليه وإن طرأبها استؤنفت المدة عند زواله)

يمنى إذا انقضت المدة وكان بالرجل عذر يمنع الوطء كحبسه واحرامه حسبت عليه المدة من حين إيلائه لان المانع من جهته وقد وجد المحكين الذي عليها ولذلك لو امكنته من نفسها وكان ممتنعا لعذر وجبت لها النفقة وان طرأشي من هذه الا عذار بعد الايلاء أوجن لم تنقطع المدة للمعنى الذي ذكر ناه وان كان المانع من جهتها كصغرها ومرضها وحبسها وصيامها واعتكافها المفروضين واحرامها وغيبتها فان وجد منها حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع ههنا من قبلها وان طرأبها شيء من هذه الاسباب استؤنفت المدة ولم تبن على ما مضي لان قوله سبحانه (تربيس أربعة أشهر) يقتضي متوالية فاذا قطعتها وجب استشافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة (مسئلة) (الا الحيض فانه محتسب عليه بمدته وفي النفاس وجهان)

قد ذكرنا ان المانع إذاكان من جهتها لايحتسب عليه الا الحيض فانه محتسب عليه ولا يمنع ضرب المدة إذاكان موجود اوقت الايلاء لانه لو منع لم يمكن ضرب المدة لان الحيض في الغالب لايخلو .نه شهر فيؤدي ذلك الى اسقاط حكم الايلاء وان طرأ الحيض لم تقع المدة لما ذكر ناوالنفاس مثل الحيض شهر فيؤدي ذلك الى اسقاط حكم الايلاء وان طرأ الحيض لم تقع المدة لما ذكر ناوالنفاس مثل الحيض (المغنى والشرح المكيد)

عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الحطاب عن القاضي أن فيئة الممذور أن يقول فئت اليك وهو قول الثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي والذي ذكر القاضي في الحجرد مثل ماذكر الحرقي وهو أحسن لان وعده بالفعل عند القدرة عليه دليل على ترك قصد الاضرار وفيه نوع من الاعتذار واخبار بازالته للضرو عند المكانه ولا يحصل بتوله فئت اليك شيء من هذا فأما العاجز لجب أو شلل ففيئنه أن يقول لو قدرت لجامعها لان ذلك مزيل ماحصل بايلائه

(فصل) والاحرام كالمرض في ظاهر قول الخرقي وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذوروالظهار وذكر أصحابنا أن المظاهر لا يهل ويؤمر بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عدر من فعله يمنمه الوط، لا يهل من أجله وهو مدهب الشافعي لان الاحتناع بسبب منه فلا يسقط حكما واجبا عليه فعلى هذا لا يؤمر بالوط، لانه محرم عليه ولسكن يؤمر بالطلاق ، ووجه القول الاول أنه عاجز عن الوط، بأم لا يمكنه الحروج منه فأشبه المريض فأما المظاهر فيقال له إما أن تكفر وتفي، واما أن تطبق فان قال المهاوي حتى اطلب رقبة أو أطم فان علم أنه قادر على النكفير في الحال وانا بقصد المدافعة وانتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه وإنه العمل الحاجة ولا حاجة دان لم يعلم في الحال المناه وية رلايزاد على ذلك وان كان فرضه العميام

في أحد الوجهين لآن أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هوكسائر الاعدارالتي من جهتهالانه نادر غير معتاد فاشبه سائر الاعدار فأما ان جنت وهربت من يده انقطهت المدة وان بقيت في يده وأمكنه وطؤها احتسب عليه بها فان قيل فهذه الاسباب منها مالاصنع لهافيه فلا ينبغي ان يقطع المدة كالحيض قلنا إذا كان المنع لمعني فيها فلا فرق بين كونه بفعلها أو بغير فعلها كما ان البائع إذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم تتوجه له المطالبة بعوضه سواء كان العذرأو لغير عذر وان آلى في الردة لم تضرب له المدة الامن حين رجوح المرتد منها الى الاسلام المنونة ت المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدها وكذلك ان وحرم الوطء فان عاد الى الاسلام استؤنةت المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدها وكذلك ان اسلم احد الزوجين الكافرين أوخالها ثم تزوجها

(مسئلة) (وانطلقها في أثناء المدة انقطعت)

لانها صارت ممنوعة بغير الممين قانقطمت المدة كما لوكان الطلاق بائنا سواء بانت بفسخ أوطلاق ثلاث أو بخلع أو بانقضاء عديها من الطلاق الرجمي لأنها صارت أجنبية منه ولم يبق شي من أحكام نكاحها فأن عاد فتروجها عاد حكم الايلاء من حين تزوجها وكذلك ان كان الطلاق رجميا فواجمها استؤنفت المدة كما لوكان الطلاق بائنا فتروجها فان كان الباقي من مدة يمينه أربعة أشهر فما دون لم يثبت حركم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أكثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف الما فاما ان يفيء أو يطلق فان لم يطلق طلق عليه الحاكم وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة ان كان الطلاق أقل من ثلاث ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم نكحها عاد الايلاء وان استوفي عدد الطلاق لم بعدالا يلاء

فطلبالامهال ليصوم شهرين متشابعين لم يهللانه كثير، ويتخرج أن بني. بلسانه فيئة المعدّور وعهل حتى يصوم كقولنا في الحرم ، فان رطائه افقد عصى وانجل إيلاؤه ولهامنعه منه لان هذا الوط. محرم عليهما وقال القاضي: يلزمها التمكين وان امتنعت مقط حقها لان حقها في الوط. وقد بذله لها ، ومتى

وطنها فقد وفاها حقها والنحريم عليه دونها

وإنا أنه وط. حرام فلا يلزم التمكين منه كالوط. في الحيض والنفاس وهذا ينقض دليلهم، ولا نسلم كون التحريج عليه درنها فان الوطُّ. متى حرم على أحدهما حرم على الآخر لكونه فعلا واحداً ، ولوجاز اختصاص أحدهما بالنحر بملاختصت المرأة بتحريم الوط في الحيض والنفاس وإحرامها وصبامها لاختصاصها بسببه (فصل) وأن انقضت المدة وهو محبوس بحق يمكن أداؤه طولب بالفييَّة لأنه قادر عليها بأداء

ماءليه فان لم ينمل أمر بالطلاق، وإن كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظاما أمر بفيئة المعذور، وإن انقضت وهو غائب والطربق آمن فلها أن توكل من يطالبه بالمسير اليها أو حملها اليه فان لم يفعل أخذ بالطلاق وأن كان الطريق مخوفًا أو له عذر يمنعه فا. فيئة الممذور

(فصل) فان كان مفلوما على عقدله يجنون أو إغماه لم يطالب لانه لا يصلح الخطاب ولا يصح

لان حكم النكاح الاول زال بالكلية ولهذا ترجم اليه في طلاق ثلاث فصار ايلاؤ. في النكاح الاول كايلائهِ من أجبية وقال أصحاب الشانمي بحصل من أقواله ثلاثة أفاويل قولان كالمذهبين وقول ثالث لايعود حكم الايلا. بحال وهو قول ابن المنذر لانها صارت بحال لو آلى منها لم يصح ايلاؤه فبطل حكم الايلاء منها كالمطلقة ثلاثا

ولنا انه يمتنع من وطء امرأته بيمين في حال نكاحها فثبت له حكم الايلاء كما لو لم يطلق وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عليها الاضرار بها بخلاف مسئلتنا

(فصل) فان آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم اعتقها وتزوجهاعاد الابلاء ولو كان المولي عبداً فاشترته امرأته ثم اعتقنه وتزوجته عاد الايلاء ولو بانت الزوجة بردة أواسلام منأحدهماأوغيره ثم تزوجها تزويجا جديداً عاد الايلاء وتستأنف المدة في جميع ذلك سواءعادت اليه بعد زوج ثان أو قبله لان اليمين كانت منه في حال الزوجية فبقي حكمها ماوجدت الزوجية وهكذا لو قال لزوجته ان دخلت الدار والله لاجامعتك ثم طلقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها عادحكم الايلاء لان الصفة المعقودة في حال الزوجية لاتنحل بزوال الزوجية فان دخلت الدار في حال البينونة ثم عاد فتزوجها لم يثبت حكم الايلاء في حقه لان الصفة وجدت في حال كونها اجنبية ولا ينعقد الايلاء بالحلف على الاجنبية بخلاف ماإذا دخلت وهيامرأته

﴿ مُسَلَّةً ﴾ (وأن أنقضت ألمدة وبها عذر عنع الوطء الم ملك طلبالفيئة)

لان الوطء ممتنع منجهتها فلم يكن لها مطالبته بما تمنعه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي

منه الجواب وتتأخر المطالبة إلى حال القدرة وزوال الهذر ثم بطالب حينة نه العان مجبوبا وقلنا يصح إيلاؤه فاء فيئة المعذور فيقول لوقدرت جامعتها

(فصل) وإذا انقضت المدة فادعى انه عاجز عن الوط. فاذا كان قد وطئها مرة لم تسمع دعواه العنة كا لانسم دعواها عليه وبؤخذ بالنبيّة أو بالعالاق كغيره وان لم يكن وطئها ولم تكن حالهمعروفة فقال القاضي تسمع دعواه ويقبل قرله لان النعنين من العيوب الني لايقف عليها غيره ، وهذا ظاهر نص الشافعي، ولما أن تسأل ألحاكم فيضرب له مدة العنة بعد أن بغي، فيئة أهل الاعذار

وفيه وجه آخر انه لايقبل قوله لانه متهم في دعوى مايسقط عنه حقاً توجه عليه الطلب به والاصل سلامته منه ، وان ادعت انه قدأصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

﴿ مسئلة ﴾ قال (فمتى قدر فلم يفعل أمر بالطلاق)

وجملة الامر أن المولي إذا وقف وطولب بالنيئة وهو قادر عليها نلم يفعل أمر بالطلاق ، وهذا

لاتستحق الوط، في هذه الاحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لانه انما يستحق عند امتناعه ولم يجب عليه شيء ولكن تتأخر المطالبة الى حال زوال العذر وان لم يكن المذرقاط، المدة كالحيض أو كان الهذر حدث بعد انقضاء المدة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان العذر به وهو مما يعجز به عن الوطء من مرض أو حبس بغير حق أو غير الزمهان يفيء بلسانه)

فيقول متى قدرت جامعتك أو نحوهذا ويمن قال يفي السانه إذا كان ذاعذر ابن مسعود وجابر بن زيد والنخمي والحسن والزهري والاوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال سعيد بن جبير لا يكون الفيى الا الجماع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم يوقف حتى يصح أو يصل ان كان غائباولا تلزمه الفيئة بلسانه لان الضرر ترك الوط ولايزول بالقول وقال بعض الشافعية محتاح أن يقول قد ندمت على مافعلت وان قدرت وطئت

ولنا أن القصد بالفئية ترك ماقصد بنفس الاضرار وقد تركقصد الاضرار بما أني بعمن الاعتذار والقول مع العذر يقوم مقام فعل القادر بدليل أن أشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عندالهجز عن طلبها يقوم مقام طلبها عند الحضور في أثباتها ولايحتاج أن يقول ندمت لان الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الخطاب عن القاضي أن فيئة المعذور أن يقول فئت على البين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الخطاب عن القاضي في الحبرد مثل ماذكر الخرقي اليك وهو قول الثوري وأبي عبيدو أصحاب الرأي والذي ذكر القاضي في الحبرد مثل ماذكر الخرق وهو أحسن لان وعده بالفعل عند الاعتذار وإخبار

قول كل من يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أدا. الواجب لها عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسر يح الاحسان وان كان معذوراً ففاء بلسانه ثم قدر على الوظ، أمر به فان فمل والاأمر بالطلاق وبهذا قال الشافي، وقال أبو بكر: إذا فا، بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الايلا، وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه فا، مرة فخرج من الايلا، ولم تلزمه فيئة ثانية كما لوفا، بالوط، وقال أبو حنيفة نستاً ف لهمدة الايلا، لانه وفاها حقهاما أمكنه من الفيئة فلا يطالب إلا بعد استئناف مدة الايلا، كما لو طلقها

ولنا انه أخر حقها لعجزه عنه فاذا قدرعليه لزمه أن يوفيها إياه كالدين على المعسر إذا قدرعليه وما ذكروه فليس بحقها ولا يزول الضرر عنها بهوانما وعدها بالوفاء ولزمها الصبر عليه وإنكاره كالفريم المعسر (فصل) وليس على من فاء بلسانه كفارة ولاحنث لانه لم يفعل المحلوف عليه وانما وعد بفعله فهو كمن عليه وأن لا يوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

(مسئلة) قال (فان لم يطلق طلق الحاكم عليه)

وجملة الامر أن المولي إذا أمتنع من الفيئة بعد التربص أو أمتنع المعذور من الفيئة بلسانه أو أمتنع من الوط، بعد زوال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوقعه واحدة كانت أو

بازالته الضرر عند امكانه ولا يحصل بقوله فئت اليك شيء من هذا فأماالماجز لجبأوشلل ففيئته ان يقول لو قدرت لجامعتها لان ذلك يزيل ماحصل بايلائه والاحرام كالمرض فى ظاهر قول الحرق وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذور والظهارومتي قدرعلى الفيئة وهي الجماع طولب به لانه تأخر للمذر فاذا ذال المذرطولب كالدبن الحال فان لم يفعل أور بالطلاق وهذا قول كل من يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أداه الواجب عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح بالاحسان فان كان قدفاه بلسانه في حال المذر ثم قدر على الوط والمربه فان فعل والاأمر بالطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبو بكر اذا فاء بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الايلاء وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه فاء مرة فحرج من الإيلاء ولم تلزم فيئة ثانية كما لو قاه بالوطء وقال أبو حنيفة تستأنف له مدة الايلاء لانه وفاها حقها بما أمكنه من الفيئة فلا يطالب الا بعد استثناف مدة الايلاء كما لو طلقها

ولنا أنه أخر حقها لعجزه عنه فاذا قدر عليه لزمه ان يوفيها إياه كالدين على المسر إذا قدر عليه وما ذكره فليس بحقها ولا يزال الضرر عنها وانما وعدها بالوقاء فلزمها الصبر عليه والظاره كالنريم المسر.

أكثر ، وليس الحاكم إجباره على أكثر من طانة لانه محصل الوفاء محقها بها فانه يفضي إلى البينونة والتخلص من ضرره ، وان امتنع من الطلاق طاق الحاكم عليه و بهذا قال مالك ، وعن أحمد رواية أخرى ليس الحاكم الطلاق عليه لانماخير الزوج فيه بين أمرين لم يتم الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم و يحته أكثر من أربم نسوة أو أختان . فعلى هذا محبسه ويضيق عليه حتى يفى و أو يطلق والشافي قولان كالروايتين

ولنا أن ما دخلته النيابة وتمين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيسه كقضاء الدين وفارق الاختيار فانهماتمين مستحقه وهذا أصحفي المذهب . وابس الحاكم أن يأمر بالطلاق ولا يطلق إلا أن تطلب المرأة ذلك لانه حق لها وأنما الحاكم يستوفي لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها

(فصل) والطلاق الواجب على المولي رجعي سوا. أوقعه بنفسه أو طاق الحاكم عليه وبهذا قال الشانعي قال الاثرم قات لابي عبدالله في المولي قان طلقها قال تكون واحدة وهو أحق بها . وعن أحمد رواية أخرى اذفرقة الحاكم تكون باثناء ذكر أبو بكر الروايتين جيماً

(فصل) وليس على من فاء باسانه كفارة ولا حنث لانه لم يفعل المحلوف عليه و إنما وعد بفعله فهو كمن عليه دين حلف أن لايوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

ومسئلة (وإن كان مظاهراً فقال أمهلوني حتى أطلب رقبة أعتقها عن ظهاري أمهل ثلاثة أيام ذكر شيخنا أن الظهار كالمرض في قياس قول الخرقي وكذلك الاعتكاف المنذور، وقد ذكر أصحابنا أن المظاهر لا يهل ويؤمر بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عذر من فعله يمنع الوطء لا يمهل من أجله وهو مذهب الشافعي لان الامتناع بسبب منه فلا يسقط حكما واجبا فعلى هذا لا يؤمر بالوطء لا نه محرم عليه ولسكن يؤمر بالطلاق

ووجه القول الأول أنه عاجز من الوط، بامر لا يمكنه الخروج منه فاشبه المريض. فأما المظاهر فيها له إما أن تكفر وتفي، وإما أن تطلق فان قال أمهوني حتى أطاب رقبة أو أطم فان علم أنه قادر على السكفير في الحال وأنما يقصد المدافعة والتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه وأنما للمجال ليحاجة وان لم يعلم أمهل ثلاثة أيام فأنها قريبة ولا يزاد على ذلك وأن كان فرضه الصيام فطاب الامهال ليصوم شهرين متنابعين لم يمهل لانه كثير ويتخرج أن يني، باسانه فيئة المعذور ويمهل حتى يصوم كقولنا في المحرم فان وطئها فقد عصى وأنحل إيلاؤه ولها منعه لانه وطء محرم عليها، وقال القاضي: يلزمها التمكين، وأن امتنعت سقط حقها في الوط، وقد بذله لها ومتى وطئها فقد وفاها حقها والتحريم عليه دونها.

ولنا أنه وطء حرام فلا يازم التمكين منه كالوطء في الحيض والنفاس وهذا ينقض دليله ولا نسلم أن التحريم عليه دونها فان الوطء متى حرم على احدهما حرم على الآخر لكونه فعلا واحداً وقال الفاضي المنصوص عن احمد في فرئة الحاكم أنها تكون بائنا فان في رواية الاثرم وقد مسئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة ? فغال اذا طلق فعي واحدة وهو أحق بها فأما تغربق السلطان فليس فيه رجعة ، وقال ابو ثور طلاق المولي بائن سواء طلق هو او طلق عليه الحاكم لانها فرقة لرقع الضرر فكان بائنا كفرقة الهنة ، ولانها لو كانت رجعية لم يندفع الضرر لانه برجعها فيبقي الضرر ، وقال ابو حنيفة يقع الطلاق بانقضاء العدة بائنا ووجه الاول انه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عدد فكان رجعيا كالطلاق في غير الايلاء ويفارق فرقة العنة لانها فسخ لعيب وهذه طلقة ، ولانه لو أبيح له ارتجاعها لم يندفع عنها الضرر وهذه يندفع عنها الضرر قانه اذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ولان العنين قد يئس من وطئه فلا قائدة في رجعته وهذا غير عاجز ورجعته دليل على رغبته فيها واقلاعه عن الاضرار بها فافترقا والمه أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان طاق عليه ثلاثًا فهي ثلاث)

وجملة الامر أن المرلي اذا امتنع من الفرئة والطلاق معا وقام الحاكم مقامه قانه ﴿ لَمَاكُ مَنَ الطَّلَاق

ولوجاز اختصاص أجدهما بالتحريم لاختصت المرأة بتحريم الوطء في الحيض والنفاس واحرامها وصيامها لاختصاصها بسببه

(فصل) وأن انقضت المدة وهومحبوس بحق بمكنه أداؤه طواب بالفيئة لانهقادر عليها باداء ماعليه فان لم يفعل أمر بالطلاق وأن كان عاجزاً عن أدائه أوحبس ظلما أمر بفيئة المعذور وأن انقضت وهو عائب والطربق آمن فلها أن توكل من يطالبه بالمسيراليها أوحملها اليه فان لم يفعل أخذ بالطلاق وأنكان الطريق مخوفا أوله عذر يدنعه فاء فيئة المعذور

(فصل) فان كان مغلوبا على عقله بجنون اواغاء لم يطالب لانه لا يصلح للخطاب ولا يصحمنه الحبواب وتتأخر المطالبة الى حال القدرة وزوال العذر ثم يطالب حينتذ

﴿ مسئلة ﴾ وان قال أمهلوني حتى أقضي صلاتي أو أنندي فانيجائع أوحتى ينهضم الطعام أو أنام فاني ناعس أمهل بقدرذلك)

لانه عذر ولايمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين الحال وكذلك ان قال أمهلوني حتى أفطر من صوى أمهل لذلك وان قال أمهلوني حتى أرجع الى بيتي أمهل لان العادة فعل ذلك في بيته

(فصل) فان كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لها المطالبة لان قولها غير معتبر وليس لوليها المطاللة لانهذ اطريقه الشهوة فلا يقوم غيرها مقامها فيه فان كانتا بمن لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه بالمدة لان المنع من جهتها وإن كان وطؤهما بمكناً فأفاقت المجنونة أو بلغت الصغيرة قبل انقضاء المدة تممت المدة ثم لها المطالبة وان كان ذلك بعد انقضاء المدة فلها المطالبة يومئذ لان الحق لها

مايملكه المولي واليه الخيرة فيه إن شا. طلق واحدة وإن شا، اثنتين وان شا. ثلاثا وإن شا. فسخقال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد وقال الشافي ليسله إلا واحدة لان إيفا. الحقبحصل بها فلم بالك زيادة على وفا. الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق مايملكه كما لو وكله في ذلك وليس ذلك زيادة على حقها فان حقها الفرقة غير أنها تتنوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجعتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعده . قال ابو عبد الله اذا قال فرقت بينكما فأما هوفسخ ، واذا قال طاقت واحدة فهي واحدة واذا قال ثلاثا فهي ثلاث

(مسئلة) قال (وان طاق واحدة وراجع وقد بقي من مدة الايلاء أكثر من أربعة اشهر كان الحـكم كما في الاول)

وجملة الامر أنه اذا طاق المولي أو طلق الحاكم عليه أقل من ثلاث فله رجعتها ، وعن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخري أن تفريق الحاكم ليس فيه رجمة فانه قال وأما تفريق السلطان فليس فيه رجمة

ثابت وانما تأخر لعدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لاتضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ وقال أبو حنيفة تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن فان لم يمكن الوطء فاء بلسانه والا بانت بانقضاء المدة وكذلك الحكم عنده في الناشز والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة كالتي يمكنه جماعها

ولنا أن حقها من الوطه يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه ، وأما التي أمكنه جماعها فتضرب له المدة في حقها لانه إبلاه صحيح بمن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ومتى قصد الاضرار بهما بترك الوطء اثم ويستحب ان يقال له انتقاللة فاماأن تفيء واما أن تطلق فان الله ثمالى قال (وعاشروهن بالمعروف)

﴿ مسئلة ﴾ فان لم يبق له عذر طلبت الفيئة وهي الجاع

وليس في هذا اختلاف قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على أن النيء الجاع كذلك قال ابن عباس، وروي ذلك عن على وابن مسعود، وبه قال عطاء والشعبي والنخعي وسعيد بن جبير والثوري والاوزاعي والشافعي وأبوعبيد وأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل النيء الرجوع الى فعل ماتركه.

ومسئلة ﴾ (فاذا جامع أنحاث يمينه وعليه كفارتها)في قول أكثر أهل العلم منهم زيد وابن عباس ويه قال ابن سيرين والثوري والنخمي وقتادة ومالك وأهل المدينة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن

في العدة ولا بعدها، فعلى هذه الرواية يكون طلاق الحاكم باثنا ليس فيه رجعة، وقال ابو بكر فيكل فرقة فرقها الحاكم روايتان لعانا كانت أو غيره

(احداهما) محرم على التأبيد واختارها (والثانية) له المراجعة فيها بمقد جديد وهذا الصحيح وليس في كلام احمد مايقتضي محريمها عليه ، وقوله ليس فيه رجعة في العدة ولا بعدها يمكن حمله على أنه ليس له رجعتها بغير نكاح جديد لانه قد صرح في سائر الروايات به ، ولانه لم يوجد سبب يقتضي تحريها عليه وتفريق الحاكم لا يقتضي سوى التفريق بينها في هذا النكاح والذاك لو فرق بينها لاجل العنة لم تحرم عليه

وأما فرقة المعان فأنها تحصل بدين تفريق الحاكم ولو حصات بتفريق الحاكم غير أن المقتضي التغريق والتحريم الامان بدليل أنه لايجرز اقرارها على النكاح وإن تراضوا به بخلاف مسئلتنا ، وأما على قرل الحرق فإن الطلاق اذا كان دون الثلاث فبو رجعي سوا. أ كان من المولي أو الحاكم وهدا مذهب الشانعي لان الحاكم نائبه فلا يقم طلاقه مفيداً كا لم يفده طلاق المرلي كالوكيل ، فان لم يراجع حتى انقضت عديها وأنت ولم يلحتها طلاق ثان وهذا مذهب الشانعي ، وروي عن على اذا سبق حد

المنذر وهوظاهر مذهب التاءمي وله قول آخر لا كفارة عليه وهوقول الحسن وقال النخمي كانوا يقولون ذلك لان الله تعالى قال (فار فاءوا فان الله غفورر حبم) قال قنادة هذا خالف الناس يوني قول الحسن ولنا قول الله تعالى (واكن بؤاخذكم بما عقدم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين الى قوله ذلك كفارة أيما كم اذا حلفم) وقال سبحانه (تد فرض الله لكم تحلة أيما كم) وقال النبي وتعليب « إذا حلفت على عين فرأيت غيرها خيراً منها فائت الذي هو خير وكفر عن بمينك » متفق عليه ولا نه حالف حان في بدينه فقبات منه الكفارة كالوحلف على ترك فريضة ثم فعلها ، والمغفرة لا تنافي الكفارة فان الله تمالى قدغفر لرسوله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وقدكان يقول «اني والله لاأحلف على بمين فأرى غيرها خيراً منها الا أنيت الذي هو خير وتحللنها » متفق عليه

﴿ مسئلة ﴾ اوادنى مايكنى منذلك تغييب الحشفة في الفرج) لان احكام الوطء تتعلق به فان وطىء في الدبر اودون الفرج لم تحصل الفيئة به لانه ليس بمحلوف عليه ولا يزول الضرر بفعله

(فصل) فان وطئها ناسياً ليمينه فهل يحنث ? على روايتين فان قلنا يحنث انحل إبلاؤه وان قلنا لا يحنث فهل ينحث فهل إبلاؤه ؟ على وجبين قياساً على المجنون، وكذلك يخرج فيما إذا آلى من زوجته ثم وجدها في في ألمن وكذلك ان ظنها أجنبية في وأشه فظنها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فيانت زوجته وان استدخلت ذكره وهو نائم لم محنث لانه لم يفعل ماحلف عليه، ولان القلم مرفوع عنه وهل يخرج من حكم الايلاء ? محتمل وجهين (احدها) يخرج لان المرأة وصلت الى حقها فأشبه مالو وطيه (والثاني) (المغني والشرح المكبير) (١٩٤)

الايلاء حد الطلاق فعا تطليقتان ، وإن سبق حد الطلاق حد الايلاء فعي واحدة ويقتضيه مدهب الزهري وهذا مبني على أن الطلاق يقع بانقضاء مدة الايلاء من غير إيقاع وقد سبق ذكر ذلك . فأما إن فسخ الحاكم النكاح فليس للمولي الرجوع عليها إلا بنكاح جديد سواء كان في العدة أو بعدها ولا ينقص به عدد طلاقه لانه ليس بطلاق فأشبه فسخ النكاح لعيبه أو عنته ، وإن طاق المولي أو الحاكم ثلاثا لم تحل له إلا بعد زوج ثان واصابة ونكاح جديد ، اذا ثبت هذا فانه اذا طلق دون الثلاث فراجعها في عدمها فان مدة الايلاء تنقطع بالطلاق ولا محتسب عليه بما قبل الرجعة من المدة لانهاصارت ممنوعة منه بغير اليمين فانقطعت المدة كالوكان الطلاق باثنا فان واجم استؤنفت المدة من حين رجعته فان كان الباقي منها قبل من أربعة أشهر سقط الايلاء وإن كان أكثر منها تربعنا به أربعة أشهر مم وقد بقي من منها تربعنا به أربعة أشهر انتظر ناه أربعة أشهر أم يكون الحكم هينا كالحكم في وقفه الاول فان طاق أوطاق الحاكم عليه واحدة مم واجم وقد بقي من مدة لايلاء أكثر من أربعة شهر انتظر ناه أربعة أشهر ثم عد الله بن حامد أنه اذا طاق استؤنفت الثلاث وحر ستعليه وهذا مذهب الشافعي و يقتضي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق استؤنفت المثلاث وحر ستعليه وهذا مذهب الشافعي و يقتضي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق استؤنفت

لا يخرج من حكم الا يلاء لا نه ماو فاها حقم اوهو باق على الامتناع من الوطء محكم اليمين فكان مو ليا كالولم تفعل به ذلك والحكم فيما اذاوطي وهو نائم كذلك ثر نه لا يحنث به

هُومسئاتُ (وان وطئها في الفرج وطأ محرما مثل أن يطأ في الحيض أوالنفاس أوالاحرام أوصيام فرض من أحدهما أومظاهراً فقد فاء اليها)

لان عينه انحات فزال حكمها وزال عنها الضرر وهذا مذهب الشافعي وقال أبو كر قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لانه وطء لا يؤمر به في الفيئة فلم يخرج به من الفيئة كالوطء في الدبر، والذي ذكره لا يصح لان عينه انحات ولم يبق متنعاً من الوطء بحكم اليمين فلم يبق الايلاء كما لوكفر عينه أو كما لو وطئها مريضة، وقد نص أحمد فيمن حلف ثم كفر عينه أنه لا يبقى موليا لمدم حكم اليمين مع أنه ماوفاها حقها فلا ن يزول محنثه فيها أولى، وقد ذكر القاضي في الحرم والمظاهر أنها إذا وطئا فقدونياها حقها، وقارق الوطء في الدبر فانه لا محنث به وليس بمحل لا طء مجلاف مسئلنا

(فصل) فان كان الايلا، بتعليق عتق أوطلاق وقع بنفس الوط، لانه معلق بصفة وقد وجدت وان كان على نذر عتق أوصوم أوصلاة أوحج أوغير ذلك من الطاعات أوالمباحات فهو مخير بين الوقاء به وبين التكفير لانه نذر لجاج أوغضب وهذا حكمه ، فان علق طلاقها الثلاث بوطئها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق لان الوط، غير ممكن لكونها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتعاً أجنبية وهذا قول بهض أصحاب الشافعي وأكثرهم قال تجوز الفيئة لان النزع ترك للوط، وترك الوط، ليس بوط، وقدذ كرالقاضي أن كلام احمد يقتضي روايتين كهذين الوجهين، قال شيخنا واللائق عذهب أحمد تحريمه لوجود ثلاثة: (أحدها) ان آخر الوط، يحصل في أجنبية كما ذكرناه فان النزع يتلذذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في

المدة الاخرى من حين طلق فلو تمت أربعة أشهر قبل انقضاء عدة الطلاق وقف ثانيا فانفاء والاأم بالطلاق ونحو هذا مذهب مانك وأبيءبيد ، وإن انقضت العدة قبل مدة الايلاء بانت وانقطع الايلاء فان راجع في العدة قبل مدة الايلاء تربص به عام أربعة أشهر من حين طلق ، وعن ابن مسعود وعطاء والحسن والنخبي وقتادة والاوزاعي أن الطلاق بهدم الايلاء وهذا محتمل أن يكون معناه أنه يقطع مدته فلا محتسب بهدته قبل الرجعة فيكون قول الخرقي مثله ومحتمل انه يزبل حكمه بالكلية لانه قد وقاها عقها بالطلاق فه قط حكم الايلاء كالووط بهاي والجواب عن هذا أن حكم اليمين بن في المنع من الوط في قيمي الايلاء كما لو لم يطاق مجلاف الفيئة فأنها ترنع اليمين لحصول الحنث فيها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو وقفناه بعد الاربعة أشهر فقال قد أصبتها فان كانت ثيبا كان القول قوله مع عينه)

وهذا قول الشافعي لان الاصل بقاء النكاح ، والمرأة تدعي مايلزمه به رفعه وهو يدعي مايوافق الاصل ويبقيه فكان القول قوله كما او ادعى الوط. في العنة ولان هذا أمر خني ولا يعلم إلا من جهته

حكم الوط، ولذلك قانا فيمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فنزع أنه يفطر، والتحريم ههذا اولى لان الفطر بالوط، ويمكن منع كون النزع وطأ والمحرم ههذا الاستمتاع والنزع استمتاع فكان محرما ولان لمسها على وجه النلذذ محرم فمس الفرج بالفرج اولى بالتحريم، فان قيل فهذا انما محصل ضرورة ترك الوط، المحرم فلما فاذا لم عكر الوط، إلا بفعل محرم حرم ضرورة ترك الحرام كمالو اختلط لحم الحنزير بلحم مباح لا يمكنه أكله إلا بأكل لحم الحنزير حرم، ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأته باجنبية حرم الكل مباح لا يمكنه أكله إلا بأكل لحم الحنزير حرم، ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأته باجنبية حرم الكل والوجه الناب) أنه بالوط، محمل الطلاق بعد الاصابة وهو طلاق بدعة فيكما محرم بتحقيق سببه

(الثالث) أنه يقع به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جمم النلاث فان وطيء فعليه النوع حين يولج الحشفة ولا يريد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النوع لانها أجنبية فان فعل ذلك فلا حد ولا مهر لانه تارك للوط، وان ابث أو يم الايلاج فلاحد عليه لتمكن الشبهة منه لكو نه وطأ في زوجته، وفي المهر وجهان (أحدها) يلزمه لانه حصل منه وط، محرم في محل غير مملوك فاوجب المهر كما لوأو لج بعد النوع (والثاني) لا بحب لانه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعاً له في سقوط المهر، وان نزع ثم أو لج وكانا جاهلين بالتحريم فلا حد عليها وعليه المهر لها ويلحقه النسب، وان كانا عالمين بالتحريم فعليها الحد لانه ايلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طاقها ثلاثا ثم وطثها ولا مهر لها لانها مطاوعة على الزناولا يلحقه النسب لانه من زنا لا شبهة فيه ، وذكر الفاضي وجها أنه لاحد عليها لان هذا يخفي على كثير من الناس وهو وجه لاصحاب الشافعي، والصحيح الاول لان الكلام في العالمين وليس هو في مظنه الحفاء لان آكثر

فقبل قوله فيه كقول المراة في حيضها وتلزمه اليمين لان ماتدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحد في رواية الاثرم على أنه لايلزمه يمين لانه لايقضى فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر، فاما ان كانت بكراً واختلفا في الاصابة أريت النساء الثفات فان شهدن بثيو بتها فالقول قوله، وأن شهدن ببكارتها فالقول قولما لان أو وطانها زالت بكارتها، وظاهر قول الحرقي أنه لايمين ههذا لفوله في باب العنين فان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر عينه وهذا قول أبي بكر لان البينة تشهد لما فلا تجب المين مهها

(فصل) ولو كانت هذه المرأة غير مدخول بها فادعى أنه أصابها وكذبته ثم طلقها وأراد رجعتها كان الةول قولها فنقبل قوله في الاصابة في الايلا ولا نقبله في اثبات الرجمة له ، وقد سبق تعليل ذلك في كتاب الرجمة

و مسئلة كم قال (ولو آلى منها فلم صبها حتى طلقها وانقضت عدتها منه ثم نكحها وقد بقى من مدة الايلاء اكثر من أربعة أشهر وقف لها كها وصفت)

وجملة الامرأن المولي إذا أبان زوجته انقطعت مدة الايلا. بغير خلاف علمناه سواءبانت بنسخ

المسلمين يعلمون أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة، وانكان أحدهما عالماً والآخر جاهلا نظرت فانكان هو العالم فاما المهر وعليه الحد ولا يلحقه النسب لانه زان محدود وانكات هي العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولامهر لها ويلحقه النسب لان وطأه وطء شبهة

(فصل) فان قال ان وطئتك فانت على كظهر أمي فقال أحمد لا يقربها حتى بكفر وهذا نص في تحريمها فبل التنكفير وهو دايل على نحريم الوطء في المسئلة التي قبلها بطريق التنبيه لان المطلقة ثلاثاً أعظم نحريماً من المظاهر منها فاذا وطيء همنا فقد صار مظاهراً من زوجته وزال حكم الايلاء ويحتمل ان أحمد أراد إذا وطئها مرة فلا يطؤها اخرى حتى يكفر لكونه صار بالوطء مظاهرا اذلا يصح تقديم الكفارة على الظهار لانه سببها ولا يجوز تقديم الحكم على سببه، ولو كفر قبل الظهار لم يجزئه وقدروى استحاق قال قات لاحمد فيمن قال لزوجته أنت على كظهر أمي ان قربتك الى سنة فقال ان جاءت تطلب فليمن له ان يعضلها بعد مضي الاربعة الاشهر فيقال له إما ان تفيء وإما ان تطلق فان وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبي وأرادت مفارقته طلقها الحاكم عليه نيذ بني ان تحمل الرواية الاولى على الوطء بعد الوطء الذي صار به مظاهراً لما ذكرناه فتكون الروايتان متفقتين والله أعلم

(فصل) وان القضت المدة وادعى أنه عاجز عن الوط، فان كان قد وطنَّها مرة لم تسمم دعوا، الفيئة كما لاتسمع دعواها عليه ويؤخذ بالفيئة أو بالطلاق كغيره وان لم يكن وطنَّها ولم تكن حاله معروفة فقال القاضى تسمع دعوا، ويقبل قوله لان العنة من العبوب الني لا يقف عليها غير، وهذا ظاهر مس

او طلاق ثلاث او بخلع او بانقضاء عدم امن حين الطلاق الرجعي لأنها صارت أجنبية منه ولم يبق شيء من أحكام نكاحها فان عاد فترزجها عاد حكم الايلاء من حين تروجها واستؤنفت المدة حينئذ فان كان الباقي من مدة عينه أربعة أشهر فمادون لم يثبت حكم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أ كثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف لها فاما أن بنيء او يطاق ، وان لم يطاق طلني الحما كم عليه وهذا قول مالك ، وقال ابو حنيفة إن كان العالاق أقل من ثلاث ثم تركها حتى المقات عدمها ثم نكحها عاد الايلاء ، وان استوفى عدد العالاق لم يمد الايلاء لان حكم النكاح الاول المقات المنابعة وله ذا يرجع البه على طلاق ثلاث فصار إيلاؤه في النكاح الاول كايلائه من أجنبية وقال أصحاب الشافعي يتحصل من أقواله ثلاثة أقاويل : قولان كالمذهبين ، وقول ثالث لا يعود حكم الايلاء بما كالمطافة ثلاثا

ولنا أنه ممتنع من وطء امرأته بيمين في حال نكاحها فثبت له حكم الايلاء كا لو لم يطلق ، وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عابها الاضرار بها يخلاف مسئلتا

الشافعي ولها ان تسأل الحاكم فيضرب لهمدة العنة بعد ان يفي. فيئة المعذور، وفيه وجه آخر أنه لا يقبل قوله لا به متهم في دعوى ما يسقط عنه حقا توجه عليه الطلب به والاصل سلامته منه ، وان اعترفت أنه قدأصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

(مسئلة) (وان لم بنيء واعفته المرأة سقط حقها ويحتمل ان لابسقط ولها المطالبة بعد)

إذا عفت المرأة عن المطالبة بالفيئة بعدوجوبها فغال بعض أصحابنا يسقط حقها وليس لها المطالبة قال الفاضي هذا قياس المذهب لأنها رضيت باسقاط حقها من الفسخ فسقط حقها منه كامر أة العنين إذا رضيت بعنه و محتمل ان لا يسقط حقها و لها المطالبة متى شاه ت و هذا مذهب الشافعي لانها ثبتت لدفع الضرر بترك ما يتجدد مع الاحوال فكان لها الرجوع كالوأعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ ثم طالبت، و فارق الفسخ للهنة فانه فيخ لعيبه فتى رضيت بالعيب سقط حقها كما لوعفا المشتري عن عيب المبيع ، فاما ان سكت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك وجها و احداً لانها حقها يثبت على النراخي فلم يسقط بأخر المطالبة كاستحقاق النفقة

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وأن لم تعفه أمر بالطلاق أن طلبت ذلك)

لقول التسبحانه (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحم و إن عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) وقال تعالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح باحسان

(فصل) ولو آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم أعنقها وتزوجها عاد الايلا، عولو كان المولي عبدا فاشترته امرأته ثم أعنقته وتزوجه عاد الايلا، عولو بانت الزوجة بردة أو اسلام من أحدها أو غيره ثم تزوجها تزويجا جديدا عاد الايلا، وتستأنف المدة في جميع ذلك عوسوا، عادت اليه بعد زوج ثان أو قبله لان اليمين كانت منه في حال الزوجية فيبقى حكما ماوجدت الزوجية وهكذالو قال لزوجته أن دخات الدار فوالله لاجامعتك ثم طلقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول عاد حكم الايلا، لان الصفة المعقودة في حال الزوجية، لا تنحل بزوال الزوجية فان دخلت الدار في حال البينونة ثم عاد فتزوجها لم يثبت حكم الايلا، في حقه لان الصفة وجدت في حال كونها أجنبية ولا ينعقد الايلا، بالماف على الاجنبية بخلاف عالياذا دخلت وهي امرأته

(مسئلة) قال (ولو آلى منها واختلفا في مضي الاربعة أشهر كان القول قوله في أنها لم تمض مع يمينه)

إنها كان كذلك لان الاختلاف في مضي المدة ينبني على الحلاف في وتت بدينه فانعها لو أنفقا على

(مسئلة) (فان طلق واحدة فله رجمها وعنه أنها تكون بائنة)

وجملة ذلك ان الطلاق الواجب على المولي رجمي سواه أوقعه بنفسه أو طاق الحائم عليه وبهدذا قال الشافعي قال الاثرم قات لابي عبدالله في الولي فان طلقها قال تكون واحدة وهو أخق بها رعن أحمد رواية أخرى ان فرقة الحائم تكون باثنا ذكر أبو بكر الروايتين جميعاً وقال القاضي المنصوص عن أحمد في فرقة الحائم أنها تكون باثنا فان في رواية الاثرم وقد سئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة انقال اذا طلق عليه السلطان أو ثور طلاق المولي بائن سواه طلق هو أوطاق عليه الحاكم لانها فرقة لدفع الضرر فكانت باثنا كفرقة المنة ولانها لوكانت رجعية لم يندفع الفرر ، وقال أبوحنيفة يقع الطلاق بانقضاء المدة باثنا، ووجه الاول أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عدد فكان رجميا كالطلاق في غير الايلاء، ويفارق فرقة المنة لانها فسخ لعيب وهذه طاقة ولانه لو أبيح له ارتجاعها لم يندفع عنها الضرر وهذه يندفع عنها الضرر فهذه اذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ولان المنين قد يئس من وطئه فلا فائدة في رجمته الضرر فهذه اذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ولان المنين قد يئس من وطئه فلا فائدة في رجمته وهذا غير عاجز ورجمته دليل على رغبته فيها وإقلاعه عن الاضرار بها فافترقا

و مسئلة ﴾ (فان لم يطلق حبس وضيق عليه حتى يطلق في إحدى الروايتين والاخرى يظلق الحاكم عليه)

اذا امتنع المولى من الفيئة بعد النربس أو امتنع المدور من الفيئة باسانه أو امتنع من الوطء بعد زوال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوقعهوا حدة كانت أو أكثرو ليس للحاكم إجباره

وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فعلم على انقضت المدة أولا وزال الحلاف ، اما إذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة رمضان وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لانه صدر من جهته وهو أعلم به فكان القول قوله فيه كما أو اختلفا في أصل الايلاء ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا للاصل ، قال الحرقي ويكون ذلك مع يمينه وهو مذهب الشافعي وذهب أبو بكر الى أنه لا يمين عليه ، قال القاضي وهو أصح لانه اختلاف في أحكام النكاح فلم تشرع فيه يمين كما أو ادعى زوجية أمرأة فأنكرته ، ووجه قول الخرقي قول النبي والمين على المدعى عليه ولانه حق لا دمي مجوز بذله فيستحلف فيه كالدون

(فصل) فان ترك الوطء بغير يمين لم بكن موليا لان الايلاء الحلف ولكن إن ترك ذلك لعذر من مرض أو غيبة ونحوه لم تضرب له مدة وان تركه مضراً جها فهل تضرب له مدة ? على روايتين

على أكثر من طلقة لانه محصل الوفاء لحقها بها فانها تفضي الى البينونة والتخلص من ضرره ، وان امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه وبه قال مالك ، وعلى أحد رواية أخرى ليس للحاكم الطلاق عليه لان ماخير الزوج فيه بين أمرين لم يقم الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة أو أختان ، فعلى هذا محبسه أو يضبق عليه حتى بني ، أو يطلق وللشافعي قولان كالروايتين ووجه الرواية الاخرى ان مادخلته النيابة و تعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه كفضاء الدين وفارق الاختيار فانهما تعبن مستحقه وهذا أصح في المذهب وهو اختيار الحرقي وليس للحاكم ان يأمره بالطلاق ولا يطاق عليه إلا ان تطلب المرأة ذلك لانه حق لها و إنما الحاكم يستوفي لها الحق فلا يكون إلاعند طلبها ولا يطاق عليه إلاان تطلب المرأة ذلك لانه حق لها و إنما الحاكم يستوفي لها الحق فلا يكون إلاعند طلبها ولا يطاق عليه إلا ان طاق واحدة فهو كطلاق المولي)

يعني إذا طلق الحاكم واحدة فهل هي رجعية أو با ثنة ؟على روايتين لا نه قام مقامه و ناب عنه فكان حكمه حكم المولي وان طلق الحاكم ثلاثاً أو فسخ جاز لان المولي إذا امتنع من الفيئة والطلاق قام الحاكم مقامه فملك من الطلاق ما يملسكه المولي واليه الحيرة فيه و إن شاء طلق واحدة وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثاً وان شاء فسخ قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد وقال الشافعي ليس له إلا واحدة لان ايفاء الحق يحصل بها فلم يملك زيادة عليها كما لم يملك الزيادة على وفاء الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق ما علىكه كما لو وكله في ذلك وليس ذلك زيادة على حقها فأن حقها الفرقة غيراً نها نتنوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجعتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعده قال أبو عبد الله إذا قال فرقت بينكما فاعا هو فسخ وإذا قال طلقت ثلاثا فهي ثلاث

﴿ مسئلة ﴾ (وان ادعى ان المدة ما انقضت وادعت مضمها فالقول قوله في أنها لم بمض مع بمينه) وأنما كان كذلك لان الاختلاف في مضي المدة ينبني على الحلاف في وقت يمينه فانها لو اتفقا

(احداهما) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطنها وإلا دعي بعدها الى الوطء فاناه تنم منه أمر بالطلاق كا يفعل في الايلاء سواء ، لانه أضربها بترك الوطه في مدة الايلاء فيازم حكمه كا لوحلف ولان ماوجب اداؤه اذا حلف على تركه وجب أداؤه اذا لم يحلف كالنقة وسائر الواجبات، يحققه أن اليمين لا تجعل غير الوجب واجبا اذا أقسم على تركه فوجوبه معها يدل على وجوبه قباها ، ولان وجوبه في الايلاء إنا كان لدفع حاجة المرأة وازالة الضرر عنها وضرها لا مختلف بالايلاء وعدمه فلا مختلف الوجوب، فان قبل فلا يبقى المريلاء أثر فلم أفردتم له بابا ؟ قلنا بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتعالى الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفي بدلالته واذا لم توجد اليمين احتجناالى دا يل سواه يدل على المضارة فيعتبر الايلاء لدلالنه على المقتضي لا لعينه (والثانية) لا تضرب له مدة وهو مذهب أي حنيفة والشافعي لانه ايس بدول فلم تضرب له مدة كا لو لم يقصد الاضرار عولان تعليق الحكم بالايلاء يدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر والله أعلم الحكم بالايلاء يدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر والحة أعلم

على وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فعم هل انقضت المدة أولا وزال الحلاف ، أما إذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة رمضان وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لانه يصدر من جهته وهو أعم به فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في أصل الايلاء ،ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا اللاصل ويكون ذلك مع يمينه في قول الخرقي وهو مذهب الشافعي وقال أبو بكر لا يمين عليه قال القاضي وهو أصح لانه اختلاف في أحكام النكاح فلم تشرع فيه اليمين كما لوادعى زوجية امرأة فانكرته، والاول أولى لقول النبي مُنتَّقِيقٍ اليمين على المدعى عليه ولا نه حق لا دمي يجوز بذله فيستحلف فيه كالديون

﴿ مَسَنَّةً ﴾ (فان ادعى انه وطئها فأنكرته وكانت ثيبا فالقول قولهمم بمينه)

اختاره الخرقي وهو مذهب الشافعي لان الاصل بقاء النكاح والمرأة تدعي رفعه وهو يدعي ما يوافق الاصل فكان الفول قوله كما لوادعي الوطء في العنة ولان هذا أمر خفي ولا يعلم الامن جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين لان ماندعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحمد في رواية الاثرم على انه لايلزمه يمين لانه لايقضي فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر فأما ان كانت بكرا و اختلفا في الاصابة وادعت انهاعذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بثيوبها قالقول قوله وان شهدن ببكارتها فالقول تولما لانه لو وطئها زالت بكارتها ،وظاهر كلام الحرقي انه لايمين ههنا لانه قال في باب العنين فان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر يمينه وهذا قول أبي بكر لان اليمينة تشهد لها قلا تجب اليمين معها وقيل تجب عليها النمين لاحمال ان تكون العذرة عادت بعد زوالها وان لم يشهد بها احد فالقول قوله كما لوكانت ثيبا وهل يحلف ؟ على وجهين مضي توجيهما

كتاب الظهار

(كتاب الظهار)

الظهار مشتق من الظهر والما خصوا الظهر بذلك من بين سائر الاعضاء لان كل مركوب يسمى ظهرا لحصول الركوب على ظهره في الاغلب فشبهوا الزوجة بذلك وهو محرم لقول الله تعالى والهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ودمناه ان الزوجة بيست كلام في انتحريم قال الله تعالى (ماهن الهاجم وقال سبحاله وما جعل أزواجكم اللاثي تضاهر وزمنهن امها نكم) والاصل في الظهار الكناب والسنة والاجماع أما الكناب فقوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ماهن الههاجم) والآية التي بعدها وأما السنة فروى أبو داود باسناده عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت تظاهر مني اوس بن الصامت فينترسول الله عنين الكوا ورسول الله عنين على عباد لني فيه ويقول «انق الله فانه ابن عمل » فما برحت حتى نزل الفرآن (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) فقال عنيا مستين مسكينا والماءة ده من شيء يتصدق قال «فاني يأحيه بعرق آخر قال قد احسنت اذهي فاطمعي عنه ستين سكينا وارجمي إلى ابن عمك قال الاصمي العرق بفتح الدين والراءهو ماسف من خوص كالزنبيل ستين سكينا وارجمي إلى ابن عمك قال الاصمي العرق بفتح الدين والراءهو ماسف من خوص كالزنبيل المكبر وروي أيضا باسناده عن سليان بن يسارهن سامة بن صخر البياضي قال كنت أصيب من النساء (المعني والتمرح المكبر) (المعني والتمرح المكبر) (المعني والتمرح المكبر) (المعني والتمرح المهني والتمرح المكبر) (المعني والتمرح المنكبا والتمرح المكبر) (المعني والتمرح المكبر) (المعني والمناده عن سليان بن يساده بن صخر البياض قال كنت أصيب من النساء

عن سلمة بن صخرالبياضي قال كنت أصيب من النسا. مالا يصيب غيري فلمادخل شهر ومضان خفت أن أصيب من أسراتي شيئا يتنابع حتى أصبح فظاهرت منهاحتى ينساخ شهر ومضان فبيناهي تخدمي ذات ابلة اذ تكذف لي مجا شيء فلم البث أن تروت عليها فلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخبرتم الحبر وقلت امشوا معي إلى وسول الله عيني قالوا لا وافح فانطنقت إلى النبي عيني في أخبرته الحبر فقال و أنت بذك باسلمة ؟ وقلت أنا بذك يارسول الله وأنا صابر لحديم الله فاحكم في ما أراك الله قال وحرد رقبة ي ذات والذي بعثك بالحق ما أملك وقبة غيرها وضر بت صفحة رقبتي قال و صم شهر بن متنابعين ي ذات والذي بعثك بالحق المند بما وحشين مالنا طعام قال و فانطنق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك بعثك بالحق المد بما وحشين مالنا طعام قال و فانطنق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك عندكم الضبق وسوء المرأي ووجدت عندرسول الله وقتي الما تل سواء كان مسلما أو كافرا حرا عندكم الضبق و كذلك علم النوي و وجدت عندرسول الله وهو البالغ العائل سواء كان مسلما أو كافرا حرا و فصل) وكل زوج صح طلاقه صح ظهاره وهو البالغ العائل سواء كان مسلما أو كافرا حرا و فعداً قال الغرضي و كذلك عظهار الصبي مبني على طلاقه ، والصحبح أن ظهار الصبي غير صحبح لانها يمين موجبة الدكفارة الم انتفاد وجبت لما في المين موجبة الدكفارة الم انتفاد وجبت لما فيدن الكفارة وجبت لما فيدن الكفارة وجبت لما فيدن والزور وذاك مرفوع عن الصبي لكون الذام فوعا عنه تعالى ولان الكفارة وجبت لما في المقد كان الما المها الوقاب نقال الما ولان الكفارة وجبت لما في المهارة والمولان الكفارة وجبت لما فيدن قول المنكر والزور وذاك مرفوع عن الصبي لكون الذام موعا عنه تعالى الما لك والدور وذاك ورفوع عن الصبي لكون الذام موجه تعالى الما لكفارة المنابع لكون الذام المقال والمولان الكفارة وجبت الما العبد لان الله تعالى قال (فتحرير رقبة) والمهد لايداك الرقاب

ولنا عموم الآية ولانه يصح طلاقه نصح ظهاره كالحر فأما إيجاب الرقبة فانها هو على من يجدها

مالا يصيب غيري فلما دخل شهر رمضان خذت ان أصيب من امرأني شيئا يتنابع حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان فبينا هي تخدمني ذات ايلة اذ تكشف لي منها شيء فلم البث ان نزوت عليها فلما أصبحت خرجت الى قومي فاخبرتهم الخبر وقات امشوا معي الى رسول الله عَيْسَالِيّهُ قالوالا والله ما طلقت الى النبي عَيْسَالِيّهُ فاخبرته الخبر ففال « انت بذاك ياسلمه ؟ ففلت أ الذاك يارسول الله وانا صابر لحكم الله فاحكم في ماأراك الله فال حرر رقبة قلت والذي بعثك بالحق ماأ المكرقبة غيري وضربت صفحة رقبتي قال « فصم شهر بن متنابعين » فات وهل أصبت الأمن الصيام ? قال « فاطم وسفا من تمر بين ستين مسكينا » قات والله والله وعيال بقيتها آ فرجعت بني زريق فليدفعها اليك قال وفاهم ستين مسكينا وسفا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها آ فرجعت بني زريق فليدفعها اليك قال وفاهم ستين مسكينا وسوء الرأي ووجدت عند رسول عَيْسَالِيُّ السعة وحسن الرأي وقد أمر لي بصدقته

⁽ مسئلة) (والظهاران يشبه امرأته أوعضوا منها بظهر من مُحرم، عليه على التأبيد أو بها او بمضومنها قيقول انت على كظهر امي أوكيد اختي أوكوجه حماني أو يقول ظهرك أو يدك على كظهر

ولاية عن الظهار في حق من لا يجدها كالهمر فرضه الصيام ويصح ظهار الذي وبه قال الشافعي ، وقال مالك و ابوحنيا له لا يصح منه لان الكفارة لا تصحمنه وهي الرافعة النحريم فلايصح منه التحريم ودليل أن الكفارة لا تصح منه كسائر العبادات

ولنا أن من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم فاما ماذ كروه فيبطل بكفارة الصيد اذا قتله في الحرم وكذلك الحديثام عليه ولا نسلم أن التكفير لايصح منه فانه يصح منه العنق والاطعام ، وانها لايصح منه الصوم فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أفراع السكفارة كما في حق العبد ، والنية انها تعتبر لتعيين الفعل للسكفارة فلا يمتنع ذلك في حق السكافر كالمية في كنايات الطلاق ومن يخنق في الاحيان يصح ظهاره في اف قته كما يصح طلاقه فيه

(فصل) ومن لايسح طلانه لايسح ظهاره كالطفل والزائل المقبل بجنون أو اغماء أو نوم أو غيره لانهم في هذا خلافا ، وبه قال الشافعي و أبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا يصح ظهار المسكره وبه قال الشافعي و أبر ثور و أبن المنذر ، وقال أبو يوسف يصح ظهاره والحلاف في ذلك مبني على الحلاف في صحة طلاقه وقد مضى ذلك

(فصل) , يسح الظهار من كل زوجة كبيرة كانت أر صغيرة مسلمة كانت او ذمية بمكناوطؤما

أمي أو كيد اختي أو خالتي من نسب أو رضاع فمنى شبه امرأته بظهر من تحرم عليه على التأبيد فيقول التات على كظهر أمي فهذا ظهار اجماعا)

قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان تصريح الظهار ان يقول انت على كظهر امي وفي حديث خويلة امرأة اوس بن الصامت انه قال لها انت على كظهر أمي فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بالكفارة

(الضرب الناني) أن يشبهها بظهر من تحرم عايه من ذوي رحمه كجدته وعمته وخالته واخته فهذا ظهار في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخمي والزهري والثوري والاوزاعي ومالك واسحاق وأبوعبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي وهو جديد قولي الشافعي وقال في القديم لايكون الظهار الا بام وجدة لانهاأم أيضاً لان اللفظ الذي وردبه الفرآن مختص بالام فادا عدل عنه لم يتعلق به ماأوجبه الله تعالى فيه

وانا أنهن محرمات بالقرابة فأشبهن الام واما الآية فقد قال فبها (وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً)وهذا موجود في مسئلتنا فجرى مجراه وتعليق الحكم بالام لا يمنع الحكم في غيرها إذاكانت مثلها .

(الثالث) أن يشبهها يظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الاقارب كالامهات المرضعات والاخوات

أو غير ممكن ، و به قال مالك والشاذي ، وقال ا بو ثور لايصح الفايار من التي لايمكن وطؤها لانه لايمكنوطؤها والفايار لتحريم وطثها

وانا عموم الآبة ولأنهآ زوجة يصح طلاقها فصح الظهار منها كغيرها

(مسئلة) قال (وإذا قال لزوجنه أنت علي كظهر امي او كظهر امرأة أجنبية أو أنت علي حرام او حرم عضوا من أعضائها فلا يطؤها حتى يأتي، بالـكمارة)

في هذه المستمنة فصول خمسة (أحدها) أنه متى شبه امرأته بمن محرم عليه على انتأبيد فقال أنت على كفاهر أمي أو أختى او غبرهما فهو مظاهر وهذا على ثلاثة أضرب (أحدها) أن يقول أنت على كفاهر أمي فهذا ظهار إجماعا قال ابن المنذر أجمع أهل الهلم على أن تصريح الظهار أن يقول أنت على كفاهر أمي ، وفي حديث خويلة امرأة أرس بن الساست أنه قال لها أنت على كفاهر أمي فذكر ذلك لرسول الله على الله على أمره بالكفارة

(الضرب الثاني) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوي رحمه كجدته وعمته وخالنه وأخته فهذا ظهار في قول أكثر أهل العلم مهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري والثوري والارزاعي وما لك وإسماق وأبو عبيد وابر ثور وأصحاب الرأي وهوجديد قرلي الشافعي

من الرضاعة وحلائل الاباء والابناء وأمهات النساء والربائب اللاتي دخل بأمهن فهوظهار أبضا والحلاف فيهاكالتي قبلها ووجه الذهبين ماتقدم ويزيد في الامهات الرضعات في دخولها في عموم الامهات وسائرهن في معناها فيثبت فيهن حكمها

(فصل) وإن قال أت عندي أو مني أو معي كظهر أمي كان ظهاراً بمرلة علي لان هذه الالفاظ في معناه وإن قال جملتك أوبدنك أوجسمك أوذاتك أوذلك على كظهر أمي كان ظهاراً لانه أناراليها فهو كقوله أنت وإن قال أنت كظهر أمي كان ظهاراً لانه أني بما يقتضي نحريمها عليه فانصرف الحكم اليه كما لو قال أنت طالق وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيه مايدل على إن ذلك في حقه وليس بصحيح فانها إذا كانت كظهر أمه فظهر آمه محرم عليه ،واما إذا شبه عضواً من امرأته بظهر أمه الما وطهرك أو رأسك أو جلدك كظهر أمي أو بدنها أورأسها أويدها فهو مظاهر فهو قال فرجك أوظهرك أو رأسك أو جلدك كظهر أمي أو بدنها ورأسها أويدها فهو مظاهر ، وبهذا قال مالك وهو نص الشانعي وعن احمد رواية أخرى أنه ليس بنظاهر حتى يشبه جملة أمرأته لانه لوحاف بالله لايمس عضواً منها لا يستري الى غيره فكذلك المظاهرة ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص لان تشبيهه مجملتها تشبيه بمحل الاستمتاع بما يتأكد تحريمه وفيه تحرم جملتها فيكون آكد

وقال أبو حنيفة ان شبهها بما يحرم النظر اليه من الام كالفرج وانفخذ وبحوهما فهو مظاهر وإن

وقال في القديم لايكون الظهار إلا بام اوجدة لأنهائم أبضالان الفظ لذي ورد به القرآن مختص بالام فاذا عدل عنه لم يتعلق به ماارجبه الله تعالى فيه

ولنا أنهن محرمات بالنرابة فأشبهن الام فأما الآية فقد قال فيها, وإنهم ليقراون منكراً من القول وزورا) وهذا مرجود في مسئلتنا فجرى مجراه وتعليق الحكم بالام لايمنع ثبوت الحكم في غيرها اذا كانت مثلها

(الضرب الثالث) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الافارب كالامهات المرضعات والاخوات من الرضاعة وحلائل الآبا، والأبا، وأمهات النسا، والربائب اللآثي دخل بأمهن فهو ظهار أيضا ، والحلاف فيها كالتي قبلها ووجه المذهبين ما تقدم ويزيد في الامهات المرضعات دخولها في عوم الابهات فنكون داخلة في النص وسائرهن في معناها فثبت فيهن حكها (الفصل الثاني) أذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريها، وقتا كاخت امرأته وعمها أو الاجنبية فعن احد فيه روايتان

(إحداهما) انه ظهار وهو اختيار الحرقي وقول أصحاب مالك (والثانية) ايس بظهار وهومذهب الشاذي لانها غير محرمة على التأبيد الا يكون النشبيه بها ظهارا كالحائض والمحرمة من نسسائه ، ووجه الاول انه شبهها بدحرمة فأشبه ما أو شبهها بالام ، ولان مجرد قوله أنت على حرام ظهار إذا نوى به

للمحرم انتظر اليه كالرأس والوجه لم كن مظاهراً لانه شبهها بعضو من أمه فكان مظاهراً كما لو شبهها بظهرها وفارق الزوجة فانه لو شبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر ان المحرم فان الناذ ذبحر موهو المستفاد بمقد النسكاج (فصل) فان قال كشعر أمي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئاً من ذلك من امرأته بأمه أو بعضو من أعضائها لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضا. الام أنابتة ولا يقع الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك أن قال بروح أمي فان الروح لا توصف بالتحريم ولا هي محل للاستمتاع وكذلك الربق والدم فان قال وجهي من وجهائ حرام فليس بظهار نص عليه أحمد وقال هذا شيء يقوله الناس ليس شيئا وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معني الظهار فلم يكن ظهاراً كما لو قال لا أكلك .

⁽ فصل) فان قال أنا مظاهر أو على الظهار أو على الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية له لم يلزمه شي و لا نه ليس بصريح في الظهار وإن نوى به الظهار أو اقترنت به قرينة تدل على إرادة الظهار ثل أن يعلقه على شرط مثل أن يقول على الحرام إن كلتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه أحد نوعي التحريم للزوجة فصح بالكناية مع البينة كالطلاق ويحتمل أن لا يثبت الظهار بهلان الشرع انما ورد به بصريح لفظه ، وهذا ليس بصريح فيه ولانه يمين موجبة للكفارة فلم يثبت حمكه بغير الصريح كالممين باللة تمالى .

الظهار والنشبيه بالمحرمة تحريم فكان ظهاراً، فأما الحائض فيباح الاستمتاع بها في غير الفوج والمحرمة يحل له النظر اليها ولمسها من غير شهوة، وليس فيوط واحدة منها حد بخلاف ممثلتنا، واختمار أبو بكر أن الظهار لا يكون إلا من ذرات الحارم من النساء قال فهذا اقول

(فصل) وان شبها بظهر أبيه أو بناهر غيره من الرجال أوقال أنت على كظهر البهيمة أو أنت على كالمينة والنهيمة أو أنت على كالمينة والدم ففي ذلك كله رواية ان (احداهما) إذ، ظهار، قال الميموني قات لاحمد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل قال وروي ذلك عن جابر بن زيد

(والرواية الثانية) ليس بظهار وهوقول أكثر الهاه الذه تشبيه بها ليس بمحل للاستمتاع أشبه مالو قال أنت علي كال زيد ، وهل فيه كفارة ? على روايتين (إحداهما) فيه كفارة لانه نوع تحريم فأشبه ما لو حرم ماله (والثانية) ليس فيه شيء ، نقل ابن القاميم عن أحمد فيمن شبه امر أته بظهر الرجل لايكون ظهاراً ولمأره يلزمه فيه شيء وذلك لابه تشبيه لامرأته بها ايس بمحل الاستمتاع أشبه التشبيه بمال غيره ، وقال أبر الحطاب في قرله أنت على كالية والدم إن وى به الطلاق كان طلاقا وان نوى الظهار كان ظهاراً وان نوى المين كان يمينا دان لم ينوشيها ففيه روايتان (إحداهما) هو ظهار والاخرى) هو يمين ولم يتحقق عندي معنى ارادته الظهار والمين والله أعلم

(فصل) فان قال أنت عندي أو .ني أو سبى كانيا مي كان ظهاراً بميزلة على لان هذه الالفاظ

إذا قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى الظهار فهو ظهار في قول عامة العلماء مهم أبو حنيفة وصاحباء والشافعي واستحلق وان أطلق فقال أبو بكر هو صريح في الظهار وهو قول مالك ومحمد ابن الحسن . وقال ابن أبي موسى فيه روايتان أظهرهما أنه ايس بظهار حتى ينويه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان هذا يستعمل في الكرامة أكثر بما يستعمل في النجريم فلم ينصرف اليه بغير نية

⁽ فصل) يكره أن بسمي الرجل امرأته بمن تحرم عليه كأمه وأخته وبنته لما روى أبو داود باسناده عن أبي بمم الهجيمي أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال رسول الله عليه و أخنك هي ؟ ﴾ فكره ذلك ونهى عنه ولانه لفظ بشبه لفظ الظهار ولا نحرم بهذا ولا يثبث حركم الظهار لان الذي عليه لله حرمت عليك ولان هذا اللفظ ليس بصر بح في الظهار ولا نواه به فلا يثبت التحرم وفي الحديث عن الذي عليه الله حار فسأله عليه و لم « أن ابراهيم عليه السلام أرسل اليه حار فسأله عها يعنى سارة فقال انها أختى و لم يعد ذلك ظهاراً

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن قال أنت على كأمي كان مظاهراً فان قال أردت كأمي في الكرامة أو نحوه دين وهل يقبل في الحسكم ؟ يخرج على روايتين)

في معناه ، وإن قال جملتك أو بدنك أو جسمك أو ذانك أو كاك على كظهر أي كان ظهاراً لانه أشار البها فهو كقوله أنت ، وإن قال أنت كظهر أي كان ظهاراً لانه أنى بما يقتضي تحريمها عليه فانصرف الحكم اليه كالو قال أنت طائق ،وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيهما يدل على أن ذلك في حقه وليس بصحيح فأنها إذا كانت كظهر أمه فظهر أمه محرم عليه

(فصل) وان قال آنت علي كأمي أو مثل آمي و نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم آبو حنيفة وصاحباه والشافعي وإسحق ، وان نوى به الكرامة والتوقير أو انها مثلها في الكبر أو الصفة فليس بظهار والقول قوله في نيته ، وان أطلق فقال أبوبكر هو صريح في الظهار وهو قول مالك وحمد بن الحسن ، وقال ابن أبي موسى فيه روايتان أظهرهما انه ليس بظهار حتى ينه به وهدا قول أبي حنينة والشافعي لان هدا الافظ يستعمل في الكرامة أكثر مما يستعمل في التحريم فلم ينصرف الله بفعر نمة ككنامات الطلاق

ورجه الاول انه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشها لها بظهرها فيذبت الظهار كا لو شبهها به منفرداً ، والذي يصح عندي في قياس المذهب أنه إن وجدت قربة تدل على الظهار مثل أن يخرج مخرج الحلف فيقول إن فيلت كذا فأنت على مثل أمي أو قال ذلك حال الحصومة والغضب فهو ظهار لانه إذا خرج مخرج الحلف فالحلف براد للامتناع من شيء أو الحث عليه وانما يحصل ذلك بتحريمها عليه و ذلك في مشل أمه في صفتها أو كرامتها لا يتعلق على شرط فيدل على أنه أما أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الخصومة والفضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأذاها و يوجب اجتنابها وهو

ككنايات الطلاق . (والثانية) هو ظهار لانه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت الظهار كما لو شبهها به منفرداً

قال شيخنا والذي يسح عندي في فياس المذهب أنه ان وجدت قرينة ندل على الظهار مثل أن يخرجه مخرج الحلف فيقول إن فعات كذا فأنت على مثل أي أو قال ذلك حال الحصومة والغضب فهو ظهار لانه إذا أخرجه مخرج الحاف فالحلف براد الامتناع .ن شيء أو الحث عليه وانما محصل ذلك بتحريبها عليه ولان كونها مثل أمه في صفتها وكرامتها لا يتعلق بشرط فيدل على أنه إنه أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الحصومة والغضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأدائها ويوجب اجتنابها وهو الظهار وإن عدم ذلك فايس بظهار لانه محتمل المنبره احمالا كثيراً فلا يتعين الظهار فيه بهير دليل ونحوه قول أبي ثور فأما إن قال أردت كأمي في الكرامة ونحو ذلك فانه يدين لان ماقاله محتمل ويقبل في الحرامة ونحو ذلك فانه يدين لان ماقاله عنمل ويقبل في الحرادة ، (والنائية) لا يقبل لانه لما قال أنت على كأمي اقتضي أن يكون عليه فيها تحرم فأشبه مالو قال أنت على كظهر أمي

الغابار وأن عدم هذا فليس بظهار لانه محتمل لغيرالظهار احبالا كثيراً فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل ونحو هذا قول أبي ثور وهكذا لو قال أنت على كأمي أو مثل أمي أو قال أنت أمي أو امرأني أمي مع الدايل الصارف له الى الظهار كان ظهاراً إما بنية أو ما يتوم مقامها ، وان قال أمي اصرأتي أومثل امرأني لم يكن ظهاراً لانه تشبيه لامه ورصف لها وليس بوصف لامرأنه

(الفصل الثالث) أنه إذا قال أنت على حرام قان نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامتهم وبه يقول أبوحنيفة والشافعي ، وان نوى به الطلاق فقد ذكرناه في باب الطلاق وان أطاق ففيه روايتان (احداهما) هو ظهار ذكره الخرقي في موضع آخر ونص عليه أحمد في رواية جماعة من أصحابه وذكره ابراهيم الحربي عن عالى وابن عباس وأبي قلابة وسعيد بنجبير وميمون بن بهران والبتي أنهم قالوا ، المرام ظهار ، وروي عن أحمد مايدل على أن التحريم بمين، وروي عن ابن عباس أنه قال أن انتحريم بمين في كتاب الله عز وجل قال الله وزوج لله المتحرم ماأحل الله لك ميم قال ان انتحريم بين في كتاب الله عز وجل قال الله وزوج المرام ظهار وهو قول مالك للمرام غلمان والسافعي ، ووجه ذاك الآية المذكورة وان التحريم يتنوع منه ما هو بظهار وبطالاق وبطالاق وعمل الله بغير نية كالا ينصرف وغيض واحرام وصيام فلا يكون انتحريم أوقمه في امرأته فكان باطلاقه ظهاراً كتشبيه ابنام أمه ، وقرلم أن التحريم يتنوع قلنا ألا ان تلك الانواع منته ولا محصل بقوله منها الا الطلاق وهذا أرلى

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال أنت كأمي أو مثل أمي ولم يقل علي ولا عندي قان نوى به الظهار كان ظهاراً لانه محتمله)

قال شيخنا وحكمه كما إذا قال أنت على كأمي أو قال أنت أي أو امر أي أي إن نواه أو كان مع الدليل الصارف له الى الظهار فهو ظهار و إلا فلا . وذكر أبو الخطاب فيها روايتين مثل قوله : أنت على كأمي والأولى أن هذا ليس بظهار إذا أطلق لانه ليس صربح في الظهار لـكونه غير اللفظ المستعمل فيه فلا يكون ظهاراً بغير نية كما لو قال أت كبيرة مثل أمي ولانه يحتمل التشبيه في التحريم وغيره فلا يجوز أن يتمين النحريم بغير نية فأما إن قال أمي امر أي أو مثل امر أي مم كام وصف لها وليس بوصف لامر أته

(مسئلة) (ر إن قال أنت على كظهر أبي قفيه روايتان)

(احداها) هو ظهار لانه شبهها بظهر من يحرم عليه على النأبيد أشبه الام وكذلك إن شبهها بظهر غيره من الرجال أوقال أستعلى كظهر البهيمة أو أت على كلليته والدم قال الميموني قات لاحمد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً و بهذا قال ابن القاسم صاحب مالك فيا إذا قال أنت على كظهر أبي وروي ذلك عن جابر بن زيد

منه لان الطلاق تبين به المرأة وهذا يحرمها مع بقا. الزوجية فكان أدنى التحريمين فكان أولى، فأماان قال ذلك لحرمة عليه بحيض أونحوه وقصد الظهار فهو ظهار والاقصد الهاعرهة عليه بذلك السبب فلاشي فيهفان أطلق فليس بظهارلانه محتمل الخبرعن حالها عويحتمل انشا التحرع فيهابا لظهار ملايتعين أحدهما بغير تعيين (فصل) فان قال الحل على حرام أو ماأحل الله على حرام أوما أنقلب اليه حرام وله امرأة فهو مظاهر نص عليه أحمد في الصور الثلاث وذلك لأن لفظه بقنضي العموم فيتناول المرأة بعمومه وإن صرح بتحريم المرأة أو نواها فهو آكد ، قال أحد فيمن قال ماأحل الله على حرام من أهل ومال عليه كفارة الظهار هو يمين ونجزئة كفارة واحدة في ظاهر كلام احد هذا ، واختار ابن عقيل أنه يلزمه كفارتان الظاءار ولنحريم المال لارت التحريم تناولها وكل واحد منها لو انفرد أوجب كفارة فكذلك إذا احتمعا

ولنا أنها ءين واحدة فلا نوجب كفارتين كما لو نظاهر من امرأنين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره ينتقض بهذا ، وفي قول أحمد هو بمين اشارة إلى التعليل عا ذكر ناه لان العمين الواحدة لا توجب أكثر من كفارة ، وأن نوى بتوله وأحل الله علي حرام وغيره من لفظات العدوم المال لم يلزمه إلا

والرواية الثانية ليس بظهار وهو قول أكثر العلماء لآنه تشبيه بما ليس بمحل للاستمناع أشبه ما لو قال أَسَّ لِي كَالَ زَبِدُ وَهُلَ فَيِهُ كَفَارَةً ? عَلَى رَايَتِينَ ﴿ إِحْدَاعِمَا ﴾ فيه كفارة لأنه نوع تحريم أشبه مالوحرم ماله (والنابية) ليس فيه شيء نقل ابن الفاسم عن أحمد فيمن شبه امرأته بظهر الرجل لايكون ظهاراً ولم ار بلزمه فيه شيء وذلك لأنه تشبيه لامرأنه عا ليس عجل للاستمناع أشبه التشبيه عال غير. وإن قال انا عليك كظهر أي أوحرام ونوى به الظهار فهل هوظهار ﴿ على وجهين ذكر. في المحرر

﴿ مسئلة ﴾ (وانقال أنت على كظهر أجنبية أوأخت زوجتي أوعمَها أوخالتها فعلى روايتين)

إذا شبه امرأته بظهر من تحرم عليه تحريما مؤقتاً كاخت امرأته أوعمتها أو الاجنبية فمن أحمدفيه روايتان (إحداها)أه ظهار اختاره الحرقي وهو قول أصحاب مالك (والثانية) ليس بظهار وهو مذهب الشافعي لأنها غير محرمة على النا بيد فلا يكون التشبيه بها ظهاراً كالحيض والمحرمة من نسائه ، ووجه الرواية الاولىأنه شبهها بمحرمة فأشبه مالوشهها بالائم ولان مجرد قوله أنت علي حرام إذا نوىبه الظهار ظهار، والتشبيه بالمحرمة تحريم فكان ظهاراً، فأما الحائض فيباح الاستمتاع مها في غيرالفرج والمحرمة محل النظر اليها ولمسها لغير شهوةوليس في وط واحدة منها حد مخلاف مسئلتنا، واختار أبو بكر ان الظهار لا يكون إلا من ذوات الحارم من النساء قال فيهذا أقول

﴿مُسَالُةٌ ﴾ (وأن قال أنت على كظهر البهيمة لم يكن مظاهراً) لانه ليس عحل الاستمتاع وفيه وجه آخرأنه يكون مظاهراً كما لوشهها بظهر أبيه (المغنىوالشرح الكبير) (YY) (الجزء الثامن)

كفارة يمين لان الفظ العام يجوز استعاله في الحاص وعلى الرواية الاخرى التي تقول إن الجرام باطلاقه ليس بظارار لايكون ههذا مظاهراً إلا أن ينوي الظهار

(فصل) وإن قال أنت على كظهر أمي حرام فه، صريح في الظهار لا ينصرف الى غيره سواء نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف محمد الله لا ه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام ، وإن قال أنت على حرام كظهر أمي أد كأمي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافمي ا والقول الثاني) اذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي يوسف ومحمد إلا أن أبا بوسف قال لاأفبل قوله في نني الظهار وجه قولهم أن قوله أنت على حرام اذا نوى به الطلاق فه، طلاق وزبادة قوله كظهر أمي بعد ذلك لا ينفي الطلاق كالو قال أنت طالق كظهر أمي

ولنا أنه أنى بصريح الظهار فلم يكن طلاقا كالتي قبلها وقولهم إن النحريم مع نيسة الطلاق طلاق لا نسلمه وإن سلمناه لكنه فسر لفظه ههندا بصريح الظهار بتوله فدكان العمل بصريح الفول أولى من العمل بالنية .

(فصل) وإن قال أنت طالق كفار أمي طقت وسقط كفار أميلاه أنى بمربح العالاق ولا وجعل قوله كفار أمي صفة له قان نوى بتوله كفار أمي تأكيد العالاق لم يكن ظراراً كما لو أطلق وإن

إذا نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامتهم و به يقول أبو حنيفة والشانعي وإن نوى به الطلاق فقد ذكر ناه في باب صريح الطلاق وكنايته، وان أطلق ففيه روايتان (إحداها) أنه ظهار ذكره الحرقي ونص عليه أحمد في رواية جماعة من أصحابه وحكاه ابراهيم الحربي عن عبان وابن عباس وأبي قلابة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي أنهم قلوا الحرام ظهار، وروي عن أحمد ما يدل على ان التحريم يمين وي كناب الله عزو جل قال الله عزو جل (يا أبها النبي المتحرم عين وي كناب الله عزو جل قال الله عزو وجل (يا أبها النبي المتحرم ما احل الله لك أب م قال ـ قد فرض الله الم تحلة أيما ذكم) وأكثر الفقهاء على ان التحريم بننوع منه ماهو الظهار فايس بظهار وهو قول مانك وأبي حنيفة والشافعي للآية المذكورة ولان النحريم بننوع منه ماهو بظهار و بطلاق وبحيض وإحرام وصيام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير بظهار و بطلاق وبحيض وإحرام وصيام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير نفح كنت ببطها بظهر أمه، قولهم ان التحريم يتنوع قلنا إلاان تلك الا نواع منتفية ولا محصل بقواه منها إلا الطلاق وهذا أولى منه لان الطلاق تبين به المرأة وهذا محريما مع بقاء الزوجية فيكان أدنى التحريمين فكان وهذا أولى منه لان الطلاق تبين به المرأة وهذا محرمها مع بقاء الزوجية فيكان أدنى التحريمين فكان أولى منه لان الطلاق تبين به المرأة وهذا محره الموائل ونوظهار وان قصد أبها محرمة عليه بذلك في منه لار لانه محتمل الخبر عن حالها ومحتمل إنشاء التحريم فيها بالظهار فلا يتمين أحدها بغير تعيين فليس بظهار لانه محتمل الخبر عن حالها ومحتمل إنشاء التحريم فيها بالظهار فلا يتمين أحدها بغير تعيين

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أنت على حرام فهو ظهار إلا ان ينوي طلاقاً أو يميناً فهل يكون ظهاراً أو مانواه ؟على روايتين)

نوى به الظهار وكان الطلاق باثنا فهو كالطهار من الاجنبية لانه أنى به بعد بيرونتها بالطلاق وإن كان رجعيا كان ظهاراً صحيحا ذكره الفاضي وهو مذهب الشافي لانه أنى بلفظ الظهار فيمن هي زوجة وإن نوى بقوله أنت طالق الظهار لم يكن ظهاراً لانه نوى الظهار بصريح الطلاق ، وإن قال أنت علي كظهر أمي طالق وقر الظهار والطلاق معا سوا، كان الطلاق باثنا أو رجعيا لإن الظهار سبق الطلاق

(فصل) فان قال أنت على حرام ونوى الطلاق والظهار معا كان ظهاراً ولم يكن طلاقا لات الهنظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا والظهار أدلى مهذا الدفظ فينصرف اليه. وقال بعض أصحاب الشانعي بقال له اختر أيرما شئت ، وقال بعضهم إن قل أردت الطلاق والظهار كان طلاقا لانه بدأ به وإز قال أردت الظاهار والطلاق كان ظهاراً لانه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له ويلزمه مابداً به

والما أنه أنى المفظة الحرام ينوي بها الظهار فكات ظهاراً كما لو انفرد الظهار بنيته ولايكون طلاقا لانه زاحت نيته نية الظهار وتعذر الجميع والظهار أولى بهذه الفظة لان معناهما واحد وهو التحريم فيجب أن يغاب ماهو لاولى ، أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيدالنكاح وأنما التحريم حكم له في بعض أحواله وقد ينفك عنه فان الرجعية مطاقة مباحة وأما التخيير فلا بصح لان هذه الفظة قد

(فصل) فان قال الحل على حرام أوما أحل الله على حرام أو ما أنقاب اليه حرام وله امرأة نهو مظاهر المس عليه أحمد في الصور النلاث وذلك لان الفظه يفتضي العموم فيتناول المرأة بعمومه وان صرح بتحريم المرأة أو نواها نهو آكد قال أحمد فيمن قال ما أحل الله على حرام من أهل ومال: عليه كفارة الظهار هو يمين و الحزالة كفارة واحدة في ظاهر كلام أحمد هذا ، واختار ابن عقيل أنه يلزمه كفارةان للظهار ولتحريم المال لان النحريم يتاولها وكل واحد منها لو انفرد أوجب كفارة فكذلك إذا اجتما.

ولنا أنها يمين واحدة فلا توجب كفارتين كما لو تظاهر من امر أتين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره منتقض سهدنا وفي قول أحمد هو يمين اشارة الى النمايل بما ذكر اه لان اليمين الواحدة لا توجب أكثر من كفارة واحدة، فان نوى بقوله ماأحل الله على حرام وغيره من لفظات العموم المال لم يازمه الاكفارة اليمين لان اللفظ العام مجوز استماله في الحاص، وعلى الرواية الاخرى التي تقول إن الحرام باطلاقه ليس بظهار لا يكون ههنا مفاهراً إلا ان ينوي الظهار

(فصل) وأن قال أنت على كظهر أي حرام فهو صريح في الظهار لاينصرف الى غيره سواء نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف محمد الله لانه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام وأن قال أنت على حرام كظهر أي أركأي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو احد قولي الشافي، والقول الثاني إذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي بوسف ومحمد الاان أبا يوسف قال لاأ قبل قوله في نفي الظهار، ووجه قوله مان قوله انت على حرام إذا نوى به الطلاق فهو طلاق، وزيادة قوله كظهر أي بعد ذلك لا تنفي الطلاق كا لو قال قال أنت طالق كظهر أي

ثبت حكمها حين لفظ بها لكونه أهلا والحال قابلاً ولهذا او حكمنا بانه طلاق لكانت عدتها من حين أوقع الطلاق وليس اليه رفع حكم ثبت في المحل باختياره وابدائه بارادته، والقول الآخر مبني على أن له الاختيار وهو فاسد على ماذكرنا ثم ان الاعتبار بجميع لفظه لابما بدأ بوافات لو قال طلقت هذه أو هذه لم بازمه طلاق الاولي

(الفصل الرابع) أنه أذا شبه عضواً من أمرأنه بظهر أمه أو عضو من أعضائها فهو مظاهر فلوقال فرجك أو ظهرك أو وأسك أو جلدك علي كظهر أي أو بدنها أو رأسها أوبدها فهو ظاهر وبهذا قال فرجك أو ظهرك أو وأسك أو جلدك علي كظهر أي أو بدنها أو رأسها أوبدها فهو فظاهر وبهذا قال ماقك وهو نصائشا في ويمن أحمدر وأية أخرى أنه ليس بمظاهر حتى بشبه جملة أمرأنه لانه لوحلف بالله لايمس عضو أمنها لم يسر إلى غيره فكذلك المظاهرة ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولاهر في معنى المنصوص لان تشبيه جملتها تشبيه لحل الاستمتاع بما ينا كد تحريمه وفيه تحريم لجالتها فيكون آكد ، وقال أبوحنيفة إن شبهها بما يحرم النظر اليه من الام كالفرج واله خذو نحوها فهو مظاهر وإن لم يحرم النظر اليه كالرأس والوجه لم يكن مظاهراً كما لو شبها بعضو ذوجة له أخرى

و لنا أنه أنى بصريح الظهار فلم يكن طلاقا كالتي قبالها ، وقولهم أن النحريم مع نية الطلاق طلاق لا نسامه وأن سلمناه لكنه فسر لفظه ههنا بصريح الظهار بقوله فكان العمل بصريح القول أولى من العمل بالنية

(فصل وان قال انت طالق كظهر أمي طلقت وسقط قوله كظهر أمي لانه أنى بصربح الطلاق أولا وجل قوله كظهر أمي تأكيدا للطلاق لم يكن ظهاراً كالوأطلق وإن نوى به الظهار وكان الطلاق بالنا فهو كالظهار من الاجنبية لانه أنى به بعد بينو تها بالطلاق وان كان رجعياً كان ظهاراً صحيحاً ذكره الفاضي وهو مذهب الشافي لانه أنى بلفظ الظهار في زمن هي زوجة ، وان نوى بقوله أت طالق الظهار لم يكن ظهاراً لانه نوى الظهار بصريح الطلاق وان قال أنت على كظهر أمي طالق وقع الظهار والطلاق معا سواء كان الطلاق باثناً أو رجعاً لان الظهار سيق الطلاق .

(فصل) وانقال أنت على حرام و نوى الطلاق والظهار مماً كان ظهاراً ولم يكن طلاقاً لان اللفظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا ، والظهار أولى بهذا اللفظ فينصرف اليه ، وقال بعض أصحاب الشافعي يقال له اختر أبها شئت وقال بعضهم إن قال أردت الطلاق والظهار كان طلاقا لانه بدأ به وان قال أردت الظهار والطلاق كان ظهاراً لانه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له وبلزمه ما بدأ به

ولذا أنه أنى بلفظ الحرام ينوي به الظهار فكات ظهاراكا لو الفرد الظهار بنيته ولايكون طلاقا لانه زاحمت نيته نية الظهار وتمذر الجمم والظهار أولى بهذه اللفظة لان مضاهما واحد وهو التحريم فيجب إن يغلب ماهو الاولى . أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيد النكاح وانما التحريم حكم ولنا أنه شبهها بعضو من أمه فكان مظاهراً كما لو شبهما بظهرها، وفارق الزوجة فأنه لوشبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر أن لم يحرم فأن التلذذ يحرم وهو المستفاد بعقد النكاح

(فصل) وإن قال كشعر أمي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئا من ذلك من امرأته بأمه أو بعضو من أعضائها الثلاثة لم يكن مظاهراً لإنما ليست من أعضا. الام الثابنة ولا يقم الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك لو قال كزوج أي فان الزوج لا يوصف بانتحريم ولا هو محل للاستمتاع وكذلك الريق والعرق والدمع، وإن قال وجهى من وجهك حرام فايس بظهار . نص عليه أحمدوقال هذا شيء يقوله الناس ليس بشي. وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معنى الظهار فلم يكنظهاراً كالوقاللا كامك

(فصل) فان قال أنا مظاهر أوعلي الغايار أر علي الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية له لم يلزمه شيء لامه ايس بصريح في الظهار ولا نوى به الظهار وإن نوى به الظهار أو اقترنت به قرينة تدل على ارادته الظهار مثل أن يعلقه على شرط فيقول على الحرام ان كلمتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه

له في بعض أحواله وقد ينفك عنه فان الرجبية مطلقة مياحة ، وأما التخبير فلايصح لان هذه اللفظة قد ثبت حكمها حين لفظ بها لـكونه أهلا والمحل قابلا ولهذا لو حكمنا بأنه طلاق لـكانت عدُّمها من حين أوقع الطلاق وليس إليه رفع حكم ثبت في الحل باختياره وابداله بارادته ، والفول الآخر مبني على أن له الاختيار وهو فاسد علىماذكرنا ثم انالاعتبار بجميع لفظه لابما بدأ به ولذلك لوقال طلقت هذه أوهذه لم يازمه طلاق الأولى

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رضي الله عنه ﴿ ويصح من كَلزُوج يُصحطلاقه مسلما كان أو ذميا ﴾

كل زوج صح طلاقه صح ظهاره وهو البالغ العاقل مسلماكان أوكافراً حراً أو عبداً قال أبو بكر وظهار السكران مبنى على طلاقه قال الفاضي وكذلك ظهار الصي مبنى على طلاقه ، قال شيخنا والاقوى عندي أنه لا يصح من الصي ظهار ولا إيلاء لانها يمين موجبة لا كفارة فلم تنعقد يمينه كاليمين بالله تمالى ولان الكفارة وجبت لما فيه من قول المنكر والزور وذلك مرموع عن الصبي لكون القلم مرفوعا عنه فأما ظهار العبد فهو صحيح ، وقيل لا يصح ظهاره لان الله تمالى قال (فتحر بر رقبة) والعبد لا علك الرقاب.

ولنا عموم الآية ولانه مكلف يصح طلاقه فصح ظهاره كالحر وأما إبجاب الرقبة فأعا هو علىمن يجدها ولاينفي الظهار في حق من لم يجدها كالمسر فرضه الصيام، ويصح ظهار الذى وبه قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لايصح لان الكفارة لاتصح لنهوهيالرافية للتحريم فلايصح منهالنحريم ودليل أنالكفارة لانصح منه أنها تفتقر إلىالنية فلا تصح منه كسائر العبادات

ولنا أن من صح طلافه صح ظهاره كالسلم فاما ماذكروه فيبطل بكفارة الصيد إذا قتله في الحرم

أحد نوعي تحريم الزوجة فصح بالكناية مع النية كالطلاق، يحتمل أن لا يُبت به الظهار لان الشرع أما ورد به بصريح لفظه وهذا ايس بصريح فيه رلانه يمين موجبة الكفارة فلم يثبت حكمه بغيرالصريم كالمين بالله تعالى

(فصل) بكره أن بسمي الرجل امرأته بمن تحرم عليه كأمه أو أخته أو بنته لما روى أبو داود باسناده عن أبي تميمة المجيمي أن رجلا قال لامرأته باأخية القال رسول الله عليه وأختك في ٢ ، فكره ذلك ونهى عنه ولانه الفظ بشبه لفظ الفاراء ولا تحرم بهذا ولا يثبت حكم الظهار قان النبي وكيالية لم يقل له حرمت عليك ولان هذا اللفظ ايس بصر بح في الفارا ولا نواه به فلا يثبت التحرم . وفي الحديث عن النبي عليه السلام أرسل اليه جبار فسأنه عنها يعني عن سارة فقال : انهما أختي ولم يعد ذلك ظهاراً

(الفصل الخامس) أن المظاهر بحرم عليه وطء امرأته قبل أن يكفر وليس في ذلك اختلاف الخاك المتلاف الله كانت الكفارة عتمة أو صوما لفول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل أن بها سا) وقوله سبحانه (فن المجدف المهرين متنابس مرقبل أن يها سا) وأكثر أمل العلم على أن النكفير بالاطعام عن ذلك وأنه

وكذلك الحديقام عليه ولا نسلم أن انتكفير لا يصح منه فأنه يصح منه العتق و إنما لا يصح منه الصيام فلا تمتنع صحة انظهار بامتناع بعض أنواع الكفارة كما في حق العبد، والنية إنا تعتبر لتعبين الفهل للكفارة فلا يمتنع ذلك في حق الكافر كالنية في كنايات الطلاق ومن بخنق في الاحيان يصح ظهاره في إفاقته كما يصح طلاقه فيه

افصل) ومن لايصح طلاقه لايصح ظهاره كالطهل والزائل العقل مجنون أو اغماء أو نوم أوغيره وبه قال الشافعي وأبو ثور واصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا ولا يصح ظهار المكره، وبه قال الشافعي وأبو ثور وان المنذر وقال أبو يوسف يصح ظهاره، والحلاف في ذلك مبني على الحلاف في صحة طلاقه وقد مضى ذكره.

(مسئلة) (ويصح من كل زوجة كبيرة كانت أو صغيرة مسلمة أوذمية ممكن وطؤها أوغير ممكن) وبه قال مالك والشافعي وقال أبو ثور لا يصح الظهار بمن لا يمكن وطؤها لان الظهار لتحريم وطئها وهو ممتنع منه بغير اليمين. ولنا عموم الاً ية ولانها زوجة يصح طلاقها فصح الظهار منها كغيرها

ومسئلة فان ظاهر من أمنه أو أم ولده لم يصح وعليه كفارة يمين ويحتمل أن تلزمه كفارة الظهار ومن روي عنه انه لا يصح الظهار منهما ابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وروي عن الحسن وعكرمة والنخمي وعمرو بن دينار وسليان بن يسار والزهري وقتادة والحكم واشوري ومالك في الظهار من الامة كفارة تامة لانها مباحة

محرم وطؤها قبل التكفير ، منهم عطا، والزهري والشاني وأصحاب الرأي وذهب أبو ثور الى إباحة الجاع قبل التكفير بالاطعام وعن احدما يقتضي ذك لان الله تمالي لم بمنع المسيس قبله كافي العتق والصيام ولنا ماروى عكرمة عن ابن عباس أن رجلا أبي النبي عَتَسَلِيْتُهِ وَقَالَ بارسولَ الله الله تغاهرت من امرأي فوقفت عليها قبل أن أكفر ? فقال و ماحلك على ذلك يرحك الله ؟ وقال وأيت خاخالها في ضوء القمر ، قال و فلا تقربها حتى تفعل ماأمرك الله ، وواه أبو داود والنرمذي وقال حديث حسن ولا به مظاهر لم يكفر فحرم عليه جاعها كا لو كانت كفارة ، العتق أو الصيام وترك النص عليها الا بمنع المناها الله المناها المناها المناها الله المناها المناه المناها المناها المناه المناها المناها المناها المناها المناها المناها المناها المناها المناها المناه المناها ا

(فصل) فأما التلذذ بما دون الجماع من القبلة واللمس والمباشرة فيا دون الفرج نفيه روايتان (احداهما) بحرم وهو اختيار أبي بكر وهو قول الزهري ومالك والاوزاعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وروي ذلك عن النخمي وهو أحدد قولي الشافي لائ ماحرم الوطم من القول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام

﴿ وَالثَّانِيةِ ﴾ لاَّحَرِم قَالُ أَ هَد أَرْجُو أَن لا يَكُونَ بِهُ بأس وَهُو قُولُ الثَّوْرِي وَاسْحَاقَ وأبي حنيفة

له فصح الظهار منها كالزوجة وعن الحسن والاوزاعي ان كان يطؤها فهو ظهار وإلا فلا لانه إذا لم يطأما فهو كتحريم ماله ، وقال عطاء عليه نصف كفارة حرة لانالامة على النصف من الحرة في كثير من احكامها وهذا من احكامها فيكون على النصف

ولذا قوله تدالى (والذين يظاهرون من نسائهم) فحصهن به ولانه لفظ تعلق به تحريم الزوجة فلا تحرم به الامة كالطلاق، ولان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله قال أحمد قال أو قلابة وقتادة أن الظهاركان طلاقا في الجاهلية وبلزه ه كفارة يمين لانه تحريم لمباح من ما له فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ما له ، قال نافع حرم رسول التوليسية جاريته فأمره الله أن يكفر يمينه وعن أحمد عليه كفارة ظهار لا به أن بالنكر من الفول والزور وكما لو قالت المرأة لزوجها أنت علي كظهر أبي قال أو بكر لا ينوجه هذا على مذهبه لا نه لوكانت عليه كفارة ظهاركان ظهارا ومحتمل أن لا يلزمها شيء قاله أبو الخطاب بناء على قوله في المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر أبي لا يلزمها شيء فان قال لا منه أنت على حرام فعليه كفارة يمين لقول الله تعالى (ياأبها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ؟ _ الى قوله _ قد فرض الله لكم تحله أيما نكم) نزلت في تحريم النبي عيشيالية لجاريته في قول بعضهم ويخرج على الرواية الاخرى أن بازمه كفارة ظهار لان النحريم ظهار والاول هو الصحيح ان شاء الله تعالى .

(مسئلة) (وان قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أبي لم تكن مظاهرة) وجملة ذلك ان المرأة اذا قالت لزوجها انت على كظهر أبي أو قالت إن تزوجت فلاناً فهو علي وحكي عن مالك وهوالقول الثاني الشاني لانه وطء يتعلق بتحريمه مال فإيتجاوز التحريم كوط الحائض (فصل) ولا بصح الظهار من أمنه ولا أم واده ، روي ذلك عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والاوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وروي عن الحسن وعكرمة والنخمي وعمرو بن دينار و اليان بن يسار والزهري وقتاة والحم والثوري ومالك في الظهار من الامة كفارة تأمة لانها مباحة له فصح الظهار منها كالزوجة ، وعن الحسن والاوزاعي إن كان بطؤها فهو ظهار والإ فلا لانه اذا لم بطأها فهو كتحريم ماله وقال علما، عليه نصف كفارة حرة لان على النصف من الحرة في كثير من أحكامها وهذا من أحكامها فتكون على النصف

ولنا قول الله تعالى (والذين بظاهرون من نسائهم) فخصهن به ، ولانه لفظ يتعلى به تحريم الزوجة فلا تحرم به الامة كالطلاق ولان الظهار كان طلافا في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله ، قال أحمد قال أبر قلابة وقتادة ان الظهار كان طلاقا في الجاهلية ، وروي عن أحمد أن على المظاهر من أمته كفارة ظهار ، وقال أبو بكر لا يتوجه هذا على مذهبه لا به لو كانت عليه كفارة ظهار كان ظهاراً ولكن عليه كفارة يمين لانه تحريم لمباح من ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله . قال مانع حرم رسول

كظهر أبي فليس ذلك بظهار قال الفاضي لانكون مظاهرة رواية واحدة وهو قول أكثر أهل العم منهم مالك والشافعي واستحاق وأبوثور واصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هوظهار روي ذلك عن الحسن والنخعي الا أن النخمى قال اذا قالت ذلك بعد ما نزوجت فليس بشيء ، ولعلهم محتجون بأبها أحد الزوجين ظاهر من الآخر فكان مظاهر اكالرجل

ولنا قول الله تعالى (والذبن بظاهرون من نسائهم) فحصهم بذلك ولانه قول بوجب تحريماً في الزوجة بدلك الزوج رفعه فاختص به الرجل كالطلاق، ولان الحل في الرأة حق الرجل فلم تماثل الخيارة وتقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار إذالته كسائر حقوقه. إذا ثبتذلك فاختلف عن احمد في الكفارة فنقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار لما روى الاثرم باسناده عن ابراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت إن تروجت مصعب بن الزبير فهو علي كظهر ابى فسألت أهل المدينة فرأوا ان عليها المفارة وروى على بن مسهر عن الشيباني قال كفت جالساً في المسجد أما وعبد الله بن المفل المري فجاء رجل حتى جاس الينا فسألته من انت فقال أنا مولى لمائشة بنت طاحة اعتقني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو علي كظهر أبي أنا مولى لمائشة بنت طاحة اعتقني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو علي كظهر أبي أن تزوجته ثم رغبت فيه بعد فاستفتني عن ظهارها خطبها محمد بن ولانها زوجاتي بالمنكر من القول رقبة و تتزوجه فتروجته واعتقني ، وروى سعيد هذبن الخبرين مختصرين ولانها زوجاتي بالمنكر من القول والزور فلزمه كفارة الظهار كالآخر ولان الواجب كفارة يمين فاستوى فيها الزوجان كالميين باللة تعالى والرواية الثانية عليها كفارة يمين

قال احمد قد ذهب عطاء مذهبا حسناً جمله بمنزلة من حرم على نفسه شيئاً كالطمام وما اشبهه

رسول الله وَيُطَالِنَهُ جاريته فأمره الله أن يكفر عينه وبحتمل أن لايلزمه شي. بناء على قوله في المرأة اذا قالت لزوجها أنت على كظهر أبي لا يلزمها شي. ، و إن قال لا منه أنت على حرام فعليه كفارة عين لقول الله تعالى (ياأمها الذي لم تحرم ماأحل الله الله على أحرال الله لكم تحدلة أعانكم) نرات في تحريم الذي وَيُطَالِنُهُ الجاريته في قول بعضهم ويخرج على الرواية الاخرى أن تلزمه كفارة علمار لان التحريم ظهار والاول هو الصحيح إن شاء الله تعالى

(فصل) ويصح الظهار، وقتامثل أن بقرل آنت علي كفاهر أي شهر أأوحتى يذ لمخ شهر رمضان فاذا مضى الوقت زال الظهار وحلت المرأة بلا كفارة ولا يكون عائداً بلوط. في المدة وهذا قول ان عباس وعطاء وقتادة والثوري واسحاق وأبي ثور وأحد قولي الشاني وقوله الآخر لا يكون ظهاراً وبه قال ابن أبي لبلي والابثلان الشرع ورد بله ظ الظهار ، طبقا وهذا لم يطلق فأشبه مالو شبهها بمن تحرم عليه في وقت دون وقت وقال طاوس إذا ظاهر في وقت فعليه السكفارة وان بر وقال مالك يستمط التأفيت ويكون ظهاراً مطلق الان هذا الفظ يوجب تحريم الزوجة فاذا وقت لم يتوقت كالطلاق

وهذا أقيس على مذهب احمد واشبه باصوله لانه ليس بظهار ومجرد القول من المنكر والزور لا يوجب كفارة الظهار بدايل سائر الكذب والظهار قبل العود والظهار من امته وام ولده ولانه تحريم لا يثبت التحريم في الحل فلم يوجب كفارة الظهار كتحريم سائر الحلال ولانه ظهار من غيرامر أنه فأشبه الظهار من امته وماروي عن عائشة بنت طاحة في عنق الرقبة بيجوز ان يكون المناقها تسكفيراً ليمينها فان عنق الرقبة أحد خصال كفارة اليدين ويتمين حمله على هذا المكون الموجود منها ليس بظهار وكلام احمد في رواية الاثرم لا يقتضي وجوب كفارة الظهار وانها قال الاحوط أن يكفر وكذا قال ابن المنذر ولا شك أن الاحوط التكفير باغلظ الكفارات ليخرج من الحلاف وعن أحمد رواية ثالثة لا شيء عليها وهو قول مالك والشافعي واسحاق وأبي ثور لانه قول منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كفارة المسب والفذف واذا قلنا بوجوب السكفارة عليها فلا تجب عليها حتى يطأها وهي مطاوعة فان طلقها اومات أحدها قبل وطئها او أكرهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فلرنجب كفار هاقبل الحنث فيها كسائر الايمان وبجوز تقديمها لذلك

﴿مَمُّنَّةَ ﴾ (وعليها تمكين زوجها من وطُّها قبل التَّكفير)

لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وأنما هو تحريم للحلال فلا يثبت تحريمها كالو حرم طعامه وتيل ظاهر كلام أبي بكر أنها لاتمكنه قبل التكفير الحاقابالرجل وليس بجيد لان الرجل ظهاره صحيح وظهار المرأة غير صحيح ولان حل الوطء حق للرجل فلك رفعه وهو حق عليها فلا مملك أذالته

ولنا حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امراني حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبر النبي وكنائة أنه أصابها في الشهر فأمره بالكفارة ولم يعتبر عليه تقييده ولانه منع نفسه منها ببمين لها كفارة فصح موقتا كالايلا، وفارق الطلاق فانه بزيل المك وهر يوقع تحريما برفعه التكفير فجاز تأفيته ولا يصبح قول من أوجب الكفارة وان برلان الله تعالى إنا أوجب الكفارة على الذبن يعودون لما قالوا ومن بر وترك العود في الوقت الذي ظاهر فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة وفارق التشبيه بمن لا تحرم عليه على التأبيد لان تحريمها غير كامل وهذه حرمها في هذه المدة تحريما مشبها بتحريم ظهر أمه على أننا عنم الحكم فيها اذا ثبت هذا فأنه لا يكون، ثداً إلا بالوط، في المدة وهذا هو المنصوص عن الشاذي ، وقال بعض أصحابه أن لم يطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه السكفارة ؛ وقال ا بوعبيد اذا أجم على غشيانها في الوقت نزمته الكفارة وإلا فلا لان العود العزم على الوط،

و لماحديث سلمة بن صخر واله لم يرجب عليه الكفارة الا بالوطّ ولانها بمين لم بجنث فيها ثلا بلزمه كفارتها كاليمين بالله تمالى ولان المظاهر في رقت عازم على المساك زوجته في ذلك الوقت فن أوجب عليه الكفارة بذلك كان توله كقرل طارس فلا معنى لنوله بصح الظهار موقنا لعدم تأثير الوقت

(مسئلة) وان نال لاجنبية أنت على كظهر أمى لم يطأها ان نزوجها حتى يكفر)

الظهار من الاجنبية صحيح سواه قال ذلك لامرأة بعينها او قال كل النساه على كظهر اي ومى تزوج التي وسواء اوقعه مطلقا أوعلقه على التزويج فقال كل امرأة تروجها فهي على كظهر اي ومى تزوج التي ظاهر منها لم يطأها حتى يكفر يروى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبهقال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك واستحاق ، ومحتمل ان لا يثبت حكم الظهار قبل التزويج وهو قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي ، وروي ذلك عن ابن عباس اقول الله تعالى (والذين يظاهرون من الشائهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يعين ورد الذمرع بحكمها مقيدا بنسائه فلم يثبت حكمها في الاجنبية كالايلاء فان الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم) ولانها للست يزوجة فلم يصح الظهار منها كأمنه ولانه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لوقال أنت حرام ولانه وع تحرم فلم يتقدم النكاح كالطلاق

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله انه قال في رجل قال ان تروجت فلانة فهي على كظهر امي فتزوجها قال عليه كفارة الظهار ولانها يمين مكفرة فصح انعقادها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى وأما الآية فان التخصيص خرج مخرج الفالب فان الغالب ان الانسان انها يظاهر من نسائه فلا يوجب تخصيص الحركم بهن كما ان تخصيص الربية التي في حجر مبالذكر لم يوجب اختصاصها بالتحريم وأما الايلاه فانها اختص حكمه بنسائه لكونه يقصد الاضرار بهن دون غيرهن والسكفارة ههنا وجبت لقول المذكر والزور فلا يختص ذلك بنسائه ويفارق الظهار الطلاق من وجهين وجهين

(فصل) فان قال أنت على كظهر أمي إن شاء الله لم ينعقد ظهاره نص عليه احمد فقال أذا قال لامر ته عليه كظهر أمه إن شاء ألله فليس عليه شي. هي يمين ، وأذا قال ما أحل الله علي حرام إن شاء الله وله أهل هي يمين ليس عليه شي. وبهذا قال الشافي وأو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذك لانها يمين مكفرة فصح الاستثناء فيها كاليمين بالله تعدالي أو كتحريم ماله ، وقد قال

⁽أحدهما)انالطلاق حل قيد النكاح ولايمكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوطء فيجوز تقديمه على المقد كالحيض

⁽الناني) ان الطلاق يرفع العقد فلم مجز ان يسبقه وهذا لايرفعه وانها تعلق الاباحة على شرط فجاز تفديمه وأما الظهار من الامة نقد انعقد يمينا وجبت به الكفارة ولم تحبب كفارة الظهار لانها ليست امرأة له حال انتكفير مخلاف مسئلتنا

⁽ فصل) إذا قال كل أمرأة أنزوجها فهي علي كظهر أي وقلنا صحة الظهار من الاجنبية تم زوج نسا، وأراد العود فعليه كفارة واحدة سوا، تزوجهن في عقد أوفي عقود متفرقة اس عليه أحمد وهوقول عروة وإسحاق لانها بمين واحدة فكفارتها واحدة كالوظاهر من أربع نسائه بكلمة واحدة وعنه ان لكل عقد كفارة فلو تزوج اثنتين في عقدوأراد العود فعليه كفارة واحدة ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود فعليه كفارة أذا التقد عليها الذي بثبت وأراد العود فعليه كفارة أخرى وروي ذلك عن إسحاق لان المرأة الثانية وجد العقد عليها الذي بثبت به الظهار وأراد العود البها بعدالنفكير عن الاولذين فكانت لها عليه كفارة كالوظاهر منها ابتدا، فان فاللاجنبية أنت علي كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في النحريم في الحالدين في ذلك وهل يقبل في الحكم المحتمل وجهين (أحدهم) لا يقبل لائه صربح الظهار فلا يقبل صرفه الى غيره (والناني) يقبل لانها حرام عليه كان أمه عليه حرام

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال لاجنبية أنت على حرام وأراد في تلك الحال لم يكن عليه شيء لانه صادق وان أراد في كل حال لم يطأها إن تروجها حتى يكفر)

النبي وَلِيُكُلِنُهُ ﴿ من حاف على ممين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه ﴾رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب، وفي لفظ « مِن حلفٌ فا مُثنى فان شاء فعل وان شا، رجم غير حنث » رواه الامام أحمد وابو داود والنسائي، وإن قال أنت على حرام ووالله لا أكلمك إن شا. الله عاد الاستثنا. اليهما في أحد الوجهبن لان الاستثناء أذا تعقب جملا عاد إلى جيعَها إلا أن ينوي الاستثناء في بعضها فبعود اليه وحده ، وان قال أنت على حرام إذا شاء الله أوالا ماشاء الله أو إلى أن يشاء الله أو ماشا. الله فكله أستثنا. يرفع حكم الظهار، وإن قال إن شاء الله فأنت حرام فهو استثناء برنع حكم الظهار لان الشرط إذا تقدم بجاب بالغاء ، وإن قال إن شاه الله أنت حرام فهو استثنا. لأن الغاء مقدرة ، وان قال إن شاء الله فأنت حرام صح أيضا والفاء زائدة ، وانقال أنت حرام إن شا. الله وشا. زبد فشا. زيد لم يصر مظاهراً لأنه علقه على مشيئتين فلايحصل باحديهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات أو مانت او طاقها لم تلزمه الـكمارة فان عاد فتزوجها لم يطأما حتى يكفر لان الحنث بالمهود وهو الوطء لان الله عز وجل أوجب الكفارة على المظاهر قبل الحنث)

الكلام في هذه المدينة في تلاته فصول (أحدها) أن الكفارة لاتجب بمجرد الغامار فلو مات

أما إذا أراد تحريمها في الحال أو أطلق فلا شيء عليه لذلك وان أراد تحريمها في كلحال فهو ظهار لان لفظة الحرام إذا أريد بها اظهار ظهار في الزوجة فكذلك في الاجنبية وصار كقوله أت

﴿مسئلة﴾ (ويصح الظهار معجلا ومعالماً بشرط ومطلفاً وموقنا نحو ان بقول أنت على كظهر أمي في شهر رمضان وازدخات الدار فمتى انقضى الوقت زال الظهار وان أصامًا فيه وجبت الكفارة عليه)

أما الظهار المطلق فهو ان يقول أنت على كظهر أمي وقد سبق ذكره ويصح موقتا مثل ان يقول أنت علي كظهر أمي شهرا أوحتى بنسلخ شهررمضان فاذا مضى الوقت زال الظهار وحلت بلا كفارة ولا يكون عائداً إلا بالوطء في المدة وهذا قول ابن عباس وعطاء وقتادة والثوري وأسحاق وابي ثور واحد قولي الشائمي وقال في الآخر لا يكون ظهاراً وبدقال ابن أي ليلي والليث لان الشرعور دبلفظ الظهار مطلقاً وهذا لم يطلق فأشبهمالو شبهها بمن تحرم عليه فيوقت دونوقت وقال طاوس إذا ظاهرفي وقت فعليه الكفارة وان ير وقال مالك يسقط التأقيت ويكون مظاهراً مطلفاً لان هــذا لفظ. يوجب تحربمالزوجة فادا وقنهلم يتوقت

و لنا حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امرأني حتى بنسلخ شهررمضانو أخبرالني وكالله آنه أصابها فيالشهر فأمره بالكفارة ولم يغير عايه تقييده ولإنه منسع نفسه منها بيمين لها كفارة فصح أحدهما أوفارة ما قبل العود فلا كفارة عليه وهذا قول عطاء والنخمي والاوزاعي والحسن والثوري ومالك وابو عبيد وأصحاب الرأي ، وقال طاوس ومجاهد والشعبي والزهري وقتادة عليه السكفارة عجرد الظهار لا له سبب السكفارة ، وقد وجد ولان السكفارة وجبت لقول المنكر والزور وهسذا محصل عجرد الظهار ، وقال الشافعي منى أمسكها بعد ظهاره زمنا يكنه طلاقها فيه فلم يطاقها فعليه السكفارة لان ذاك هو العود عنده

ولنا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأوجب السكفارة بأمرين ظار وعود فلا تثبت باحدهما ولان السكفارة في الظهار كفارة يمين فلا يحنث بغير الحنث كسائر الايمان ، والحنث فيها هوالمود وذلا فعل ماحلف على تركه وهو الجاعو ترك طلاقهاليس بحث فيها دلافعل لماحلف على تركه فلا تجببه السكفارة ولانه لوكان الامساك عوداً لوجبت السكفارة على النظاهر الموقت وان بر ، وقد نص الشافعي على أنها لا تجب عليه

إذا ثبت هذا قاله لاكفارة عليه إذا مأت أحدهما قبل وطنها وكذلك انقارقها سوا، كان ذلك

مؤة اكالايلاء وفارق الطلاق فانه يزبل الملك وهذا يقع نحر عاير فعه النكفير فجاز تأفيته ولا يصح قول من أوجب الكفارة على الذين يمودون لما قالوا ومن بر وترك المود في الوقت الذي ظاهر فيه فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة وفارق التشبيه عن لاتحرم عليه عليه على التأييد لان تحر عهاغير كامل وهذه حرمها في هذه المدة تحر عاً مشبها بتحر م ظهر أمه على أنا نمنع الحكم فيها إذا ثبت هذا فانه لا يكون عائدا إلا بالوط، في المدة وهذا المنصوص عن الشافعي وقال بعض أصحابه ان لم يطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الكفارة وقال أبوعبيد إذا أجمع على غشيانها في الوقت لزمته الكفارة وإلا فلا لان العود المزم على الوط،

ولنا حديث سلمة بن صخرواً نعلم يوجب عليه الكفارة إلا بالوطء ولانها بمين لم يحنث فيها فلايلزمه كفارنها كالممين بالله تعالى ولان المظاهر في وقت عازم على إمساك زوجته في ذلك الوقت فمن أوجب عليه الكفارة كان قوله كقول طاوس فلا معنى لقوله يصح الظهار مؤقتا لعدم تأثير التأقيت

(فصل) ويصح تعايق الظهار بالشروط بحو أن يقول الرجل ان دخات الدار فانت على كظهر أمي أو انشاء زبد فانت على كظهر أمي هنى شاء زبد أو دخلت الدار صار مظاهراً وإلا فلا وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه عين فجاز تعليقه على شرط كالايلاء ولان أصل الظهار أنه كان طلاقاً والطلاق يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار ولانه قول بحرم به الزوجة فصح تعليقه على شرط كالمطلاق ولوقال لامرأنه أن تظاهرت من امرأني الاخرى فانت على كظهر أمى ثم تظاهر من الاخرى صاد مظاهراً منها جميعاً وان قال ان تظاهرت من فلانة الاجنبية فانت على كظهر أمي ثم قال للاجنبية

متراخيا عن بمينه أو عقيبه وأيها مات ورثه صاحبه في قول الجهور وقال قنادة إن ماتت لم يرشها حتى يكفو ولنا أن من ورشها إذا كفر ورثها واز لم يكفر كالمولي منها

(الفصل الثاني) انه اذا طاق من ظاهر مها ثم تزوجها لم محل له وطؤها حتى يكفر سوا. كان الطلاق ثلاثا أو أقل منه وسوا، رجعت اليه بعد زوج آخر أو قبله نص عليه أحمد وهو قول عطا والحسن و لزهري والنخبي ومالك وأبي عبيد ، وقال قنادة أذا بانت سقط الظهار فاذا عاد فنسكحها فلا كفارة عليه والشافعي تولان كالمذهبين وقول ثالث أن كانت البينونة بالثلاث لم بعد الظهار والا عاد وبناه على الافاويل في عود صفة الطلاق في الذكاح الثاني

ولنسأ عموم قول الله تعالى (والله بن يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أزيناسا) وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحلأن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل له يتاسا حكم يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل لهمم الله التكفير كانتي لم يطلقها ولان الظهار يمين مكفرة فلم يبطل حكمها بالطلاق كالايلاء

(الفصل الثالث) أن العود هو الوط. فمنى وطي. لزمته الكفارة ولا تجب قبـل ذلك الا أنها شرط لحل الوط. فيؤمر بها من أراده ايستحله بها كما يؤمر بعقد الذكاح من أراد حل المرأة . وحكي

أنت على كظهر أمي صار مظاهراً من امرأته عندهن يرى الظهارهن الاجبية ومن لافلاوقد فكر ناذلك (فصل) وان فال أنت على كظهر أمي ان شاء الله لم يتعقد ظهاره نص عليه أحمد فقال إذا قال لامرأته عليه كظهر أمه ان شاء الله فليس عليه شيء هي يمين وقال ان عقيل هو مظاهر فكره في المحرووإذا قال ما أحل الله علي حرام إن شاء الله وله أهل هي بمين ليس عليه شيء وجهذا فال الشافع وأبوثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لانها يمين مكفرة فصح الاستثناء فيها كاليمين بالله تعالى أو كتحريم ما له وقد قال النبي عَلَيْتُهُ « من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه » رواه النرمذي وقال حديث حسن غريب وفي لفظ « من حلف على يمين فقال ان شاء الله عاد الاستثناء اليهما في أحد الوجهين لان والنسائي وان قال أنت على حرام والله لاا كمك ان شاء الله عاد الاستثناء اليهما في أحد الوجهين لان حرام إذا شاء الله أو إلا ما شاء الله أو الى ان يشاء الله أو ما شاء الله وحده وان قال انت بلي ولان الشرط إذا تقدم يجاب بالفاء وان قال ان شاء الله أنت حرام فهو استثناء لان الفاء مقدرة وان قال ان شاء الله فانت حرام صح أيضا والفاء زائدة وان قال أنت حرام ان شاء الله وشاه زيد فشاه زيد فم مظاهراً إلاأنه علمه على مشيئين فلا يحصل باحدهما قال رضى الله عنه

(فصل) في حكم الظهار، يحرم وطء المظاهر منها قبل النكفير إذا كان التكفير بالعنق أو بالصيام وليس في ذلك اختلاف القول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل ان بتماسا) قوله سبحانه (فمن لم يجد فصيام شهرين متناسين من قبل ان يتماسا) وأكثر اهل العلم على ان التكفير بالاطعام مثل ذلك منهم

نحوذهك عن الحسن والزهري وهو قول أبي حنيفة الا أنه لا يرجب الكفارة على من وطي. وهي عنده في حق من وطي. وهي عنده في حق من وطي. كن لم يطأ

وقال القاضي وأصحابه: الدود العزم على الوطء الا انهم لم بوجبوا الكفارة على العازم على الوطء اذا مات أحدهما أو طاق قبل الوطء الا أبا الخطاب فانه قال اذا مات بعد العزم أو طلق فعليه الكفارة وهذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنكر أحمد هذا فقال مالك يقول اذا أجم لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة? الا أن يكون بذهب الى قول طاوس اذا تمكم بالظهار لزمه مثل الطلاق ولم يعجب أحمد قول طاوس

وقال أحمد في قوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا)قال العود الغشيان اذا أواد أن يفشي كفر، واحتج من ذهب الى هذا بقوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتهاسا) فأوجب الكفارة بعد العود قبل التماس وماحرم قبل الكفارة لا يجرز كونه متقدما عليها ولانه قصد بالظهار تحريمها فالعزم على وطئها عود فيها قصد ولان الظهار تحريم فاذا أواد استباحتها فقد وجع في ذلك التحريم فكان عائدا،

عطاء والزهري والثافعي واصحاب الرأي وعن أحمد اباحة الوطء قبل التكفيربالاطعام لأن الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما في المعتق والصيام اختاره أبوبكر وهوقول أبي ورلماذكرنا

ولنا ماروى عكرمة عن ابنءاس ان رجلا أنى الذي عَلَيْكَالَةُ فقال يارسول الله إنى نظاهرت من امرأني فوقعت عليها قبل ان أكفر « فقال ما حملك على ذلك ير حمك الله ؟ » قال رأيت خلخالها في ضوء القمر فقال « لا نقربها حتى نفعل ما أمرك الله » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن فحرم عليه جماعها كمالوكانت كفارته العتق والصيام وترك النص عليها لا يمنع قياسها على المنصوص الذي في معناها همسئلة » (وهل محرم الاستمتاع مهما به ادون الفرج على روايتين)

(إحداهما) محرم وهو قول أبي كر وبه فال الزهري ومالك والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي وهو أحدقولي المنافعي لانماحرم الوطء منالقول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام والنانية) لا محرم قال أحمد ارجر ألا يكون به بأس وهو قول النوري وإسحاق وابيحنيفة وحكي عنمالك أيضا وهو القول الناني للشافعي لانه وطء يتعلق بتحريمه مال فلم يتجاوزه التحريم كوطء الحائض

(مسئلة) (وتجب الكفارة بالمود وهوالوط انس عليه أحدواً نكر قول مالك أنه العزم على الوط المود هو الوط عند أحمد رحمه الله وهو اختيار الخرقي هنى وطى الزمت الكفارة ولا تجب قبل ذلك إلا أنها شرط لحل الوط فيأمر بها من اراده ليستحله بها كما يأمر بعقد انكاح من أراد حلى المرأة . وحكي نحو ذلك عن الحسن والزهري ، وهو قول أبر حنيفة إلا أنه لا يوجب الكفارة على من وطى وهي عنده في حق من وطى كن لم يطأ .

وقال القاضي وأصحابه العود العزم على الوطء إلا أنهم لم يوجبوا الـكفارة على العازم إذا مات

وقال الشافعي العرد امساكها بعد ظهاره زمنا يمكنه طلاقها فيه لان ظهارهمنها يقتضي ابانتها قامساكها عود فيها قال ، وقال داود العود تكرار الظهار مرة ثانية لان العود في الشيء اعادته

ولنا أن العود فعل ضد قوله ومنه ﴿ العائد في هبته ﴾ هو الراجع في الموهوب والعائد في عدته التارك الوفاء بما وعد والعائد فيها نهى عنه فاعل المنهي عنه قال الله تعالى (ثم يمودون لما نهوا عنه) فالمظاهر محرم للوطء على نفسه ومانع لها منه فالعود نعله ، وقولم أن العود يتقدم التكفير والوطء يتأخر عنه قلنا المراد بقوله (ثم يعودون) أي يريدون العود كقول الله تعالى (اذا قم الى الصلاة) أي أردتم ذاك وقوله تعالى (فاذا قرأت الفرآن فاستعذ) فان قبل فهذا تأويل ثم هو رجوع الى الجاب الكفارة بالعزم الحجرد قلنا دليل الناويل ماذكرنا

وأما الامر بالكفارة عند العزم فانما أمر بها شرطا المحل كالامر بالطهارة ان أراد صلاة النافلة والامر بالنية لمن أراد الصيام ، فأما الامساك فليس بعرد لانه ليس بعود في الظهار المؤقت فكذلك في المطاق ولان العود فعل ضد ماقاله والامساك ليس بضد له، وقولم أن الظهار يقتضي أبانتها لايصح وأنما يتتضي تحريمها واجتنا ها والذلك صح ترقيت ولانه قال (ثم يمودون لما قالوا) وثم الاتراخي

أحدهما أو طلق قبل الوطء إلا أبا الخطاب فانه قال: إذا مات بعد العزم أو طلق فعليه الكفارة، وهدذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنكر أحمد هذا وقال مالك يقول إذا أجمع لزمته الكفارة، فحكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة? إلا أن يكون يذهب إلى قول طاوس إذا تسكلم لزمه مثل الطلاق ولم يعجب أحمد قول طاوس.

وقال أحمد في قولتمالى (ثم يمودون لما قالوا) قال المودالفشيان إذا أرادأن يغشي كفر واحتج من ذهب إلى هذا بقوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يها) فأوجب الكفارة بعد المود قبل البهاس وما يحرم قبل الكفارة لا يجوزكونه متقدماً عليها ولانه قصد بالظهار تحريمها فالعزم على وطئها عود فيما قصده ولان الظهار تحريم فاذا أراد استباحها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عائداً . وقال الشافعي العود إمساكها بعد ظهاره زمناً يمكنه طلاقها فيه لان ظهاره منها يفتضي إبانتها فامساكها عود فيما قال . وقال داود: العود تـكرار الظهار مرة ثانية لان العود في الشيء إعادته .

ولنا أن العود فعل ضد قوله ومنه المائد في هبته هو الراجع في الموهوب والمائد في عدته التارك الوفاء بما وعد والمائد في نهى عنه فاعل المهمي عنه قال الله تمالى (ثم يعودون لما نهوا عنه) فالمظاهر محرم للوطء على نفسه ومانع لها منه فالعود فعله ، وقولهم إن العود يتقدم التكفير والوطء يتأخر عنه ، قلنا المراد بقوله (ثم يعودون) أي يريدون العود كقوله تمالى (إدا قمم إلى الصلاة) أي أردم ذلك وقوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) فان قبل هذا تأويل وهو رجوع إلى وجوب الكفارة

والامساك غير متراخ ، وأما قول داود فلابصح لان النبي ﷺ أمر أوسا وسلمة بن صخر بالكفارة من غير أعادة الفظ ، ولان المود أنما هو في مقوله دون قوله كالمود في المبة والمدة والعود لما نهي عنه ومدل على أبطال هذه الاقوال كام أن الظهار يمين مكفرة فلا تجب الكفارة الا بالحنث فبها وهو فعل ماحلف على تركه كسائر الايمان ونجب الكفارة بذلك كسائر الايمان، ولانها يمين تقتضي ترك الوطء فلا تجب كفارتها الا به كالايلاء

(مسئلة) قال (وإذا قال لامرأة أجنبية أنت علي كظهر أمي لم يطأها ان تزوجها حتى يأتى بالكمارة)

وجملنه أن الظهار من الاجنبية يصحموا. قال ذلك لامرأة بعينها أوقال كل النساء على كظهر أمي وسواء أوقمه مطِامًا أدعلفه على التزو بج نقال كل امرأة 'تزرجها فهي علي كظهر أمي ،ومتى تزوج التي ظاهر منها لم بطأهاحتي يكفر يروى نحو هذا عن حمر بن الخطاب رضي الله عنه و به قال سعيد بن المديب وعروة وعطا. والحدن ومالك واسحاق، ويحتمل أن لا يثبت حكم الظهار قبل النزويج و هو

بالعزم المجرد قلنا دليل النأويل ماذكرنا ، وأما الامر بالكفارة عند العزم غانا أمر بها شرطاً للحمل كالامر بالطهارة لمن أراد النافلة والامر بالنية لمن أراد الصيام، فأما الامساك فليس بعود لانه ليس بعود في الظهار المؤنت فكذاك في المطلق ولان المود ومل ضد ماقاله والامساك ليس بضدله ، وقولهم إن الظهار يقتضي إبانها ممنوع وإنا يقنضي تحربها واجتنابها ولذلك صح توقيته ولانه قال م يعودون) وثم للتراخي والامداك غير متراخ وأما فولداود فلا يصح لانالنبي عَلَيْكِيْدٌ أمر أرسا وسلمة بن صخر بالـكفارة من غير إعادة للفظ ولان المود انما هو في مقوله دون قوله كالعود في العدة والهبة والعود فيما بهي عنه، ويدل على إبطال هذه الافوال كلها أن الظهار يمين مكفرة فلا تجب الكفارة إلا بالحنث فبها وهو فعلما حلف على تركه كسائر الايمان وتجب الكمارة بهكسائر الايمان ولانها يمين تقتضي ترك الوطء فلا تحب كفارتها إلا به كالابلاء

(مسئلة) (فان مات أحدها أو طلقها قبل الوط وفلا كفارة عليه فان عاد فنزوجها لم يطأها حتى بكفر) وجملة ذلك أن المكفارة لا تجب بمجرد الظهار فلو مات أحدهما أو فارقها قبل العود فلاكفارة عليه وهو قول عطاء والنخمي والحسن والاوزاعي والثوري ومالك وأبي عبيـد وأصحاب الرأي، وقال طاوس ومجاهد والشمي والزهري وقتادة : عليه الكفارة بمجرد الظهار لانه سبب الكفارة وقد وجد ، ولان الـكفارة وحبت لفول النكر والزور ، وهذا بحصل بمجرد الظهار. وقال الشافعي متى أمسكها بعد ظهاره زمناً يمكنه طلاقها فيه فلم يطلقها فعليه الكفارة لان ذلك هو العود عنده. قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي ويروى ذلك عن ابن عباس لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يمين ورد الشرع بحكها مقيداً بنسائه فإيثبت حكها في الاجنبية كالايلاء فإن الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم) كا قال (للذين بؤلون من نسائهم) ولانها ليست بزوجة الم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محر، ة الم يلزمه شيء كالو قال أنت حرام ولانه نوع تحريم فلم ينقدم النكاح كالطلاق

ولنا ما روى الامام أحمد باسناده عن عربن الخطاب أنه قال في رجل قال ان تزوجت فلاة فعي على كظهر أمي فتروجها ، قال عليه كمارة الظهار ولانها يمين مكفرة فعيج انعقادها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى، أما الآية فان التخصيص خرج مخرج الفالب فان الفالب أن الانسان إنما يظاهر من نسائه فلا يوجب تخصيص الحسكم بهن كا أن تخصيص الربية التي في حجره بالذكر لم يوجب اختصاصها بالتحريم، وأما الايلا، فإنما اختص حكمه بنسائه له كونه يقصد الاضرار بهن دون غيرهن والحكمارة وجبت همنا لقول المنكر و لزور ولا مخصذك بنسائه ، ويفارق الظهار العلاق من وجبين والحدها المنافق على العقد، والظهار تحريم للوط، فيجوز أحدها المالاق على العقد كالحيض .

أن يُهاسا) وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحل أن يُهاسا حتى يكفر ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل

له مسها قبل التكفير كالتي لم يطلقها ولان الظهار يمين مكفرة فلم يبطل حكمها بالطلاق كالايلا.

(مسئلة) (وان وطيء قبل التكفير اثم واستقرت عليه الكفارة)

ولمنا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأوجب الكفارة بأمرين ظهار وعود فلا يثبت بأحدهما ولان الكفارة في الظهار كفارة يعين فلا تجب بغير الحنث كسائر الايمان والحنث فيها هو العود وذلك فعل ما حاف على تركه وهو الجاع وقدذكر ناذلك في المسئلة التي قبلها. إذا ثبت هذا فانه لا كفارة عليه إذا مات قبل وطئها وكذلك إن فارقها سواء كان ذلك متراخياً عن يعينه أو عقيبه وأيهما مات ورثه صاحبه في قول الجهور وقال قنادة إن ما تما برثها حتى كفر ولنا أن من ورثها إذا كفر ورثها وان لم يكفر كالمولى مها ومتى طاق من ظاهر منها ثم نزوجها لم يحل له وطؤها حتى يكفر سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه وسواء رجعت اليه بعد زوج آخر أوقبله نص عليه أحمد وهو قول الحسن وعطاء والزهري والنخمي ومالك وأي عبيد ، وقال قنادة إذا بانت نص عليه أحمد وهو قول الحسن وعطاء والزهري والنخمي قولان كالمذهبين وقول ثالث ان كات سقط الظهار فاذا عاد فنكم ها فلا كفارة عليه ، وللشافعي قولان كالمذهبين وقول ثالث ان كات البينو نة بالثلاث لم يعد الظهار والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعود ون لما قالوا فتحرس رقبة من قبل ولنا عموم قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعود ون لما قالوا فتحرس رقبة من قبل ولنا عموم قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرس رقبة من قبل

(الثاني) أن الطلاق يرفع العقد فلم بجز أن يسبقه وهذا لا يرفعه وإنما تتعلق الاباحة على شرط فجاز تفدمه وأما الظهار من الأمة قد اندقد يميناً وجبت به الـكفارة ولم بجب كفارة الظهار لانجا ليست امرأة له حال التكفير بخلاف مسئلتنا

(فصل) وإذا قال كل امرأة أتزوجها فهي على كفاهر أي ثم تزوج نسا. وأراد العود فعايه كفارة واحدة سوا، تزوجهن في عقد أو في عقود منفرقة ، نص عليه أحمد وهو قول عروة واسحاق لانها عبن واحدة فكفارتها واحدة كالو ظاهر من أربع نساء بكامة واحدة ،وعنه أن لمكل عقد كفارة نلو تزوج اثنتين في عقد وأراد العود نعليه كفارة واحدة ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود فعليه كفارة أخرى ، وروي ذلك عن إسحاق لان المرأة أثالة وجد العقد عليها ألذي يثبت به الظهار وأراد العود العود العقد عليها الذي يثبت به الظهار وأراد العود اليها بعد التكفير عن الاولتين في كفارة كفارة كا لو ظاهر منها ابتدا، ولو قال لأجنبية أنت على كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في التحريم في الحال دين في ذلك وهل يقبل في الحكم؟ عتمل وجبهن [أحدها] لا يقبل لأنه صر بح الظهار فلا يقبل صرفه إلى غيره (والثاني) يقبل لأنها حرام عليه كا أن أمه حرام عليه

قد ذكرنا أن المظاهر محرم عليه وطء زوجته قبل التكفير لقول الله تعالى في العتق والصيام (من قبل أن يهاسا) فان وطيء عصى ربه وتستقر الكفارة في ذمته فلا تسقط بعد ذلك بموت ولاطلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق حتى يكفر هذا قول أكثر أهل العلم.

روي ذلك عن سعيد بن المسيب رعماً وطاوس وجابر بن زيد ومورق العجلي والنخي وعبدالله ابن أذينة رمالك والثوري والاوزاعي والشافي وإسحاق وأبي ثور، وتلزمه المكفارة إذا وطابها وهو مجنون نص عليه في المجرد

(مسئلة) (ونجزئه كفارة واحدة)

وهو قول الحسن وابن سيرين وبكر المزني ومورق وعطا، وطاوس ومجاهد وعكر، ة وقنادة وحكي عن عرو بن العاص أن عليه كمارتين، وروي ذلك عن قبيصة وسعيد بن جبير والزهري وقتادة لان الوط ير جب كفارة والظهار بوجب أخرى، وقال أبوحنيفة لانتبت الكفارة في ذمته وأعاهي شرط للاباحة بعد الوط كاكانت قبله، وحكي عن بعض العلما. أن الكفارة تسقط لأنه قد فات وقتها لكونها وجبت قبل المسيس

ولنا حديث سلمة بن صخر حين ظاهر ثم وطي. قبل التكفير فأمره النبي وَلِيَالِيَّةِ بِكَفَارة واحدة ولانه وجد الظهار والعود فيدخل في عموم قوله (ثم يمودرن لما قالوا فنحرير رقبة فاما قولهم فات رقبها فيبطل بما ذكرناه وبالصلاة وسائر العبادات بجب قضاؤها بعد فوات وقنها ﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال أنت على حرام وأراد في تلك الحال لم يكن عليه شي وان تزوجها لانه صادق وان اراد في كل حال لم يطأها ان تزوجها حتى يأني بكفارة الظهار)

أما إذا أراد بقوله لها أنت على حرام الاخبار عن حرمها في الحال فلا شيء عليه لانه صادق لدكونه وصفها بصفتها ولم يكنله نية فلا شي عليه لدكونه وصفها بصفتها ولم يكنله نية فلا شي عليه لدلك وان أراد عمر يمها في كل حال فهو ظهار لان نفظة الحرام إذ أريد بها الظهار ظهار في الزوجة فكذلك في الاجنبية فصاد كقوله أنت على كظهر أمي

(مسئلة) قال (ولو ظاهر من زوجته وهي أمة فلم يحكفر حتى ملكها انفسخ النسكاح ولم يطأها حتى يكفر)

وجملته أن الظهار بصح من كل زرجا امة كانت أو حرة فاذا ظاهر من زوجته الامة ثم ملكها انفسخ النسكاح، واخلف أصحابنا في بقاء حكم الظهار فذ كر الخرقي همنا أنه باق ولا مجل له الوط. حتى يكفر و به يقول سالك وأبو ثور وأصحاب الرأي ونص عليه انشافي، وقال القاضي المذهب

(مسئلة) (وإن ظاهر من أمرأته الاءة ثم اشتراها لم تحلله حتى يكفر ، وقال أبو بكر يبطل الظهار وتحلُّ له فان وطئها فدلميه كفارة بين)

وحملة ذلك أن النظهار بصح من كل زوجة أمة كانت أو حرة لعموم الآية فاذا ظاهر مر زوجته الامة ثم ملكها الفديخ الدكاح ، واختلف أصحابا في بقاء حكم الظهار فذكر الحرقي أنه باق ولا محل له لوطء حتى يكفر وبه يقول مالك وابو ثور وأصحاب الرأي و نصعليه الشافعي، قال القاضي الذهب ماذكر الحرقي وهو قول أبي عبدالله بن حامد لقول الله تعالى أو الدين يظاهرون من نسائهم ثم به ودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن بها سا] وهذا قد ظاهر من امراته فلم محل له مسها حتى يكفر، ولان الظهار قد صح فيها وحكه لا يسقط بالطلاق المزبل الهلك والحل فبهاك الميين أولى ولانها ، بين انهقدت موجبة السكفارة فوجبت دون غيرها كما ثر الا عان ، وقال أبو بكر عبداله زيز وابو الخطاب يسقط الظهار عبد لما ما أن تباح قبل التكفير لأنه اسقط الظهار وجعله عينا كتحريم أمنه و يقتضي قول أي بكر وأبي الخطاب ههنا أن تباح قبل التكفير لأنه اسقط الظهار وجعله عينا كتحريم أمنه ، أن أعتنها عن كفارته صح على الفولين جميما فان تروجها بعد ذلك حلت له بغير كفار الانه كفر عن ظهاره باعتاقها ولا عنه إجراؤها عن السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فله على عنق رقبة فاك أمة فاعتها عن غير السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فله على عنق رقبة فاك أمة فاعتها عن غير السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فله على عنق رقبة فاك أمة فاعتقها عن غير السكفارة أتي توجبا أله على له حتى يكفر

﴿ مسئلة ﴾ [وإن كرر الغابار قبل التكفير فكفارة واحدة]

ما ذكر الخرقي وهو قول أبي عبدالله بن حامد لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فنحر بر وقبة من قبل أن يها سا) وهذا قد ظاهر من اصائع فلم محل له مسها حتى يكفر ، ولان الظهار قد صح فيها وحكمه لا يسقط بالطلاق المزبل للملك والحل فبملك الهين أولى ولانها يمين انعقدت موجبة له كفارة فوجبت دون غيرها كسائر الا عان، وقال أبو بكر عبدالعزبز يسقط الظهار على ها وان وطها حنث وعليه كفارة عين كا لو تظاهر منها وهي أمنه لانها خرجت عن الزوجات وصار وطؤه هما بملك اليمين فلم يكن موجبا له كفارة الظهار كالو تظاهر منها وهي أمنه، ويقتضي قول أبي بكر هذا أن تباح قبل النكمير لانه أسقط الظهار وجعله يمينا كتحريم امنه قان أعتقها عن كفارته صح على القولين فان تزوجها بعد ذلك حلت له بغير كفارة لانه كفر عن ظهاره باعتاقها ولا يمنت اجزاؤها عن الهكفارة الني وجبت بسببها كالو قال ان ملكت أمة فله على عتق رقبة فملك امة فاء تقها عن غير المكفارة ثم تزوجها عاد حكم الظهار ولم تحل له حتى يكفر

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تظاهر من أربع نسائه بكامة واحدة لم يكن عليه أكثر من كفارة) وجمانه أنه اذا ظاهر من نسائه الاربع بأفظ واحد نقال أنتن علي كظهر أمي فليس عليه أكثر

هذا ظاهر المذهب سواء كان في مجلس أو مجالس ينوي به النا كيد أوالاستئذاف أو أطلق نقله عن أحد جماعة اختاره ابو بكر وابن حامد والقاضي وبه قال ما الله وإحماق وأبو عبيد والشافعي في القديم ونقل عن أحد من حلف أيمانا كثيرة فأراد التأكيد فكفارة واحدة فمفهومه أنه إن نوى الاستئناف فكفارتان وهوقول الثوري والشافعي في الجديد، وقال أصحاب الرأي ان كان في مجلس فكفارة واحدة، وإن كان في مجالس فكفارات وعن أحدمثل ذلك ، وروي ذلك عن على وعمرو بن دينارلانه قول يوجب تحريم الزوجة فاذا نوى الاستثناف نعاق بكل مرة حكم كالطلاق

وانا أنه قول لم يؤر تحريما في الزوجة فلم تجب به كفارة الظهار كالمين بالله فعالى ولا يخنى أنه لم يؤثر تحريما فائها حرمت بالنول الاول ولانه لفظ يتعلق به كفارة فاذا تكرر كفاه كفارة واحدة كالمين بالله تعالى عرفها الطلاق فان مازاد منه على الثلاث لا يثبت له حكم بالاجماع وجهذا ينتقض ماذ كروه عوأما الثالثة فأنها المثبت تحريما وأثداً وهو التحريم قبل زوج واصابة مخلاف الفاهار الثاني فانه لا يثبت به تحريم فنظير الفاهار الطاقة الثالثة لا يثبت بمازاد عليها نجريم ولا يثبت له حكم كذلك الغاهار عفاما أن كفر عن الاول مناهم والمناهم فالمناهم المناهم مناهم الناهم المناهم مناهم الناهم كفارة كالاول علاف ماقبل التكفير

﴿مسئة ﴾ (وانظاهر من نسأئه بكلمة واحدة فكفارة واحدة، وان كان بكلمات فلكل واحدة كفارة) إذا ظاهر من نسائه بلفظ واحد فقال أنتن على كظهر أمي فليس عليه أكثر من كفارة بغير خلاف في المذهب وهو قول عمر وعلى وعروة وظارس وعطا. وربيعة ومالك والاوزاعي وإسحاق من كفارة بغير خلاف في المذهب وهو قول علي وعمر وعروة وطاوس وعطا وربيعة ومائك والاوزاعي واسحاق رأي ثور والشافعي في المديم، وقال الحسن والنخعي والزهري ويحيى الانصاري والحكم والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد عليه لـكل امرأة كفارة لانه وجدالغام الوالمودفي حق كل امرأة منهن فوجب عليه عن كل واحدة كمارة كالو أفردها به

ولنا هوم قول عمر وعلي رضي الله عنها رواه عنها الاثرمولا نعرف لهما في الصحابة محالفا فكان إجماعا، ولان الظهار كامة تجب بمخالفها الكفارة فاذا وجدت في جماعة أوجبت كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى ، وفارق ما إذا ظاهر منها بكامات فان كل كامة تقتضي كفارة ترفعها وتكفر أنها وههنا المكامة واحدة فالكفارة الواحدة ترفع حكها وترمحو اثمها فلا يبقى لها حكم

(فصل) ومفهوم كلام الخرقي أنه إذا ظاهر منهن بكايات بقال لمكل واحدة أنت علي كظهر أمي فان لمكل يمين كفارة وهمذا قول عروة وعطاء قال ابو عبد الله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا عقال القاضي المذهب عندي ما ذكر الشيخ ابرعبدالله عرقال ابو بكر فيه رواية أخرى أنه بجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه أنباعا لعمر بن الخطاب والحسن

وأبي ثرر والشافعي في القديم ، وقال الحسن والنخمي والزهري ويحبى الانصاري والحسكم والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد عليه الحكل اصأة كفارة ، وعن أحمد مثل ذلك من المحررلانه وجد الظهار والعود في حق كل امرأة منهن فوجب عليه لـكل واحدة كفارة كالو أفردها

ولنا قول عمر وعلي رضي الله عنها رواه عنها الاثرم ولا نعرف لها في الصحابة مخالفاً فكان إجاعاً ولان الظهار كامة نجب بمخالفها السكفارة فاذا وجنت في جماعة أوجبت كفارة واحدة كاليمين بلله تعالى، وقارق ما إذا ظاهر بكلمات قان كل كامة تفتضي كفارة ترفع باو تكفر أنها وهمنا السكامة واحدة فالسكفارة الواحدة ترفع حكمها وتمحوا إثربها فلا يبقى لها حكم. قاما ان كرره بكلمات فقال لسكل واحدة أنت علي كفارة أمي قان لسكل يمين كفارة وهذا قول عروة وعطا، قال ابوعبدالله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا قال الفاضي المذهب عندي ماذ كره الشيخ أبوعبدالله وقال ابربكر فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه انباعا لعمر بن الخطاب والحسن وعطاء وابراهيم وربيعة وقبيصة وإسحاق لان كفارة الظهار حق فله تصالى فلم تنكرر بتكرر سببها كالحدود وعليه يخرج الطلاق

ولنا أنها أيمان متكررة على أعيان منفرقة فكان لكل واحدة كفارة كالوكفر ثم ظاهر ولانها أيمان لايحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا يكفرها كفارة واحدة كالاصل ولان الظهارمسني يوجب الكفارة فتتمدد الكفارة بتعدده في الحجال المختلفة كالقتل، ويفارق الحدقانه عقوبة تدرأ بالشهات (فصل) فان قال كل امرأة الزوجها فهي على كظهر أي ثم تزوج نساه في عقد واحد فكفارة

وعطاء رابراهبم وربيعة وقبيصة واسحاق لان كفارة الظهار حق لله تعالى فلم تتكرر بتكرر سببها كالحد وعليه يخرج الطلاق

ولنا أنها ايمان . تكررة ، لى أعيان منفرقة فكان لـكل واحـدة كفارة كالوكفر ثم ظاهر، ولانها ايمان لايحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا تكفرها كفارة واحدة كالاصل، ولان الظهار معنى يرجب السكفارة فتنعدد السكفارة بتعدد في الحال المختلفة كالقنل، ويفارق الحد فانه عقوبة تعدراً بالشبهات فاما أن ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر فكفارة واحدة لان الحنث واحدفوجبت كفارة واحدة كا لو كانت اليمين واحدة

(فصل) اذا ظاهر من امرأة ثم قال لاخرى أشركتك معها أو أنت شريكتها او كعي ونوى المناهرة من الثانية صار مظاهراً منها بغير خلاف علمناه وبه يقول مالك والشافعي وأن أطلق صار مظاهراً أيضا اذا كان عقيب عظاهراً والمولى ذكره ابوبكر وبه قال مالك قال أبو لخطاب ومحتمل أن لا يكون عظاهراً وبه قال الظهار الم يكنظهاراً كالوقال في المناهار الم يكنظهاراً كالوقال ذلك قبل أن يظاهر من الاولى، ولانه محتمل أنها شريكتها في دينها أوفي الخصر مة أو في النكاح أو سوه الحاق فلم تخصص بالظهار لا بالنية كسائر السكنايات

واحدة وأن نُروجهن في عقود فكذلك في إحدى الروايتين لأنها يمين واحدة، والآخرى لكل عقد كفارة فعل هذا لوتزوج امرأتين في عقد وأخرى في عقدلزمته كفارتان لان لكل عقد حكم نفسه فتعلق بالثاني كفارة كالاول

﴿ فصل في كنارة الظهار وما في ممناها ﴾

﴿ مسئلة ﴾ (كفارة الظهار على النرتيب فيجب عليه تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متنابعين فان لم يستطع فاطمام ستين مسكيناً)

والاصل في ذلك قول الله تمالى (والذين يظاهر ون من نسأ بم ثم بمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا) الآيين . وقول النبي عِيَنِيلِيَّةُ لحولة حين ظاهر منها زوجها ه يعتق رقبة » قات لا بجد قال « فيصوم شهر بن متنا بعين » قات يارسول الله انه شيخ كبير ما به صيام قال « فيطعم ستين مسكيناً » وهذا الترتيب لاخلاف فيه إذا كان المظاهر حرا فأما العبد فنذكر حكمه ان شاء الله ، تعالى وكفارة الوط في بهاد رمضان منها في ظاهر المذهب لما روى أبوهر برة ان رجلا قال يارسول الله وقعت على امراً نبي وأنا صائم فقال رسول الله عيلياتية « هل مجدر قبة تعتقها ؟ ١ قال لا قال « فهل تستطيع ان تصوم شهر بن متنا به ين ؟ » قال لا قال « فهل تستطيع المامسين مسكيناً ؟ ٦ وذكر الحديث وهو صحيح متفق عليه وفي كفارة الوط وفي رمضان رواية أنها على التخيير وقد ذكر نا ذلك في الصوم

﴿مسئلة﴾ (وكفارة القتل مثلها)

ولنا أن الشركة والتشبيه لابد أن يكون في شي. فوجب تعليقه بالمذكور معه كجواب السؤال فيها أذا قبل له ألك امرأة فقال قد طلقها وكالعطف مع المعطوف عليه والصفة مع الموصوف ، وقولم انه كناية لم ينوبها الظهار قلناقد وجد دليل النية فيكتني بهارة ولهم انه محتمل قلناماذكرنا من القرينة بزيل الاحمال وان بقي احمال ما كان مرجوحا فلا ياتفت اليه كالاحمال في الهفظ الصريح

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمكفارة عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المضرة بالممل)

في هذه المدينة ثلاث مسائل: الاولى أن كمارة المظاهر القادر على الاعتاق عنى رقبة لا يجزئه غير ذلك بغير خلاف علمناه بين أهل الم الالاصل في ذلك قول الله تعالى (والدين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون الحاقات من قبل أن يماسا _ إلى قوله فن لم يجد فصيام شهرين متتابهين من قبل أن يماسا _ إلى قوله فن لم يجد فصيام شهرين متتابهين من قبل أن يماسا أن يماسا) وقول الذي ويتليز لا وس بن الصامت حين ظاهر من امرأته « يمتقرقة ، قات لا يجد قال «فيصوم » وقوله الله بن صخر مثل ذلك فن وجد رقبة يستغنى عمها أو وجد ثمنها فاضلاعن حاجته

لان التحرير والصيام منصوص عليها في كتاب الله تعالى إلا الاطعام ففي وجوبه روايتان (إحداها) لايجب لان الله تعالى لم يذكره في الكفارة (والثانية) يجبقياسا على كفارة الظهار والجماع في نهار شهر رمضان

(مسئلة) (والاعتبار في الـكفارة بحال الوجوب في إحدى الروايتين)

وهي ظاهر كلام الحرقي لانه قال إذا حنث وهو عبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لا يجزئه غيرة وكذلك قال الاثرم سمعت أبا عبد الله بسئل عن عبد حلف على عين فحنث فيها وهو عبد فلم يكفر حتى عتق أيكفر كفارة حر أوكفارة عبد ? قال يكفر كفارة عبد لانه إعا يكفر ما وجبعاية يوم حنث لا يوم حلف قات له حلف وهو عبد وحنت وهو حر قال يوم حنث واحتبج فقال افترى وهوعبد أى ثم أعنق فاعا مجلد جلد العبد وهذا أحد أقوال الشانعي، فعلى هذه الرواية يعتبر يساره واعساره حال وجوبها عليه فان كان موسراً حال الوجوب استقر وجوب الرقبة عليه فلم تسقط باعساره بعد ذلك وان كان معسراً ففرضه الصوم فاذا أيسر بعد ذلك لم يلزمه الانتقال إلى الرقبة (والرواية إلثانية) الاعتبار باغلظ الاحوال كالحجه الاحتفاق وهو قول ثان الشافعي لا به حق بحب في الذمة بوجود مال فاعتبر فيه اغلظ الاحوال كالحجه الاعتفاق وهو قول ثان الشافعي لا به حق بحب في الذمة بوجود مال فاعتبر فيه اغلظ الاحوال كالحجه الاعتبار فيه مجالة الاداء وهوقول أبي حنيفة ومالك لا نه حق له بدل من غير جنسه ف كان عتبار فيه مجالة الاداء كالوضوء

ولنا أن الكفارة تجب على وجه الطهرة فكان الاعتبار فيها بحالة الوجوبكالحد أو نقول من وجب عليه الصيام في الكفارة لم يلزمه غيره كالعبد إذا عتق، ويفارق الوضوء فانه لو تيمم موجدالما، لما بطل تيممه وههنا أوصام ثم قدر على الرقبة لم يبطل وومه وليس الاعتبار في الوضوء بحالة الادا،

ورجدها بهلم يجزئه الا الاعتاق لان رجود المبدل آذا منع الانتقال الى البدل كانت القدرة على ثمنه تمنع الانتقال كالماء وثمنه يمنع الانتقال الى التيم

(المسئلة الثمانية) أنه لايجزئه الاعتق رقبة مؤمنة في كفارة الظهار وسائر الـكفارات هذا ظاهر المذهب وهو قول الحسن ومالك والشافعي واسحاق وأبي عبيد، وعن أحمد رواية ثانية أنه يجزي، فيا عدا كفارة القتل من الظهار وغير، عتق رقبة ذمية وهو قول عطاء والنخمي والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعالى أطاق الرقبة في هذه الـكفارة فوجب أن يجزى، ماتناوله الاطلاق

ولذا ما روى معاوية بن الحكم قال كانت لي جارية قاتبت النبي وَيَطْلِيْهُ فَالَت على رقبة أَفَا عَتْمَهَا ؟ نقال ما رسول الله على وأن الله عنه الله فقال و من أما ، فقالت أنت رسول الله فقال مَنْ الله عنه الله عنه الرقبة التي عليه بأنها عن الرقبة التي عليه بأنها عن الرقبة التي عليه بأنها

إنما الاعتبار باداء الصلاة فأما الحج فهو عبادة العمر وجميعه وقت لها فمنى قدر عليه في جزء من وقته وجب بخلاف مسئلتنا ثم ببطل ما ذكروه فان قيل العبدكان عمن لاتجب عليه الرقبة ولا تجزئه في حال رقه فلما لم تجزئه لم نلزمه بنفير الحال بخلاف مسألتنا قلما هذا ممالا أثر له

(فصل) وإذا قانا ان الاعتبار بحالة الوجوب وكان مصراً ثم ايسر فله الانتقال إلى العتق ان شاء وهو قول الشافعي على الفول الذي يوافقنا فيه بان الاعتبار محالة الوجوب لان المتق هوالاصل فوجب ان يجزئه كسائر الاصول وعن أحمد في العبد إذا اعتق لايجزئه غير الصوم وهذا على قولنا ان الإعتبار بحالة الوجوب وهي حين حث اختاره الخرقي لانه حنث وهو عبد فلم يكن بجزئه إلا الصوم فكذلك بعد وقد نص أحمد على أنه يكفر كفارة عبد قال القاضي وفي ذلك نظر ومماه أنه لا يلزمه النكفير بالمال فان كفر به اجزأه وهذا منصوص الشافعي ومن أصحابه من قال كقول الحرقي ووجه ذلك أنه حكم تعلق بالعبد في رقه فلم تغير بحريته كالحد وهذا على القول الذي لا يجوز للعبد انتكفير بالمال بأذن سيده فأما على القول الآخر فله التكفير هما المطريق الاولى لانه إذا جازله في حال رقه ففي حال حريته قد زال ذلك فلا حاجة إلى إذنه فأما ان قلما الاعتبار في التكفير باغلظ الاحوال لم يكن لهان يكفر إلا بالمال انكان لهمال فأماان حلف وهو عبدوحنث وهو حرفحكه حكم الاحرار لان الكفارة يكفر إلا بالمال انكان لهمال فأماان حلف وهو عبدوحنث وهو حرفحكه حكم الاحرار لان الكفارة المنجب تبل الحنث واعا وجبت وهو حر والله أعلم

(مسئلة) (فان شرع في الصوم ثم قدر على العتق لم يلزمه الانتقال اليه)

وبه قال الشعبي وقنادة ومالك والاوزاعي والايث والشافعي وأبو نور وابن المنذر وهو أحدةولي الحسن ويحتمل ان يلزمه واليه ذهب ابن سيرين وعطاء والنعذمي والحسكم وحماد والثوري وأبو عبيسد (المغني والشرح السكبير) (الحجزم الثامن)

مؤمنة فدل على أنه لا يجزي معن الرقبة التي عليه الا مؤمنة عرلانه تكفير بعتق فلم بجز الا مؤمنة ككفارة الفتل والمطاق يحمل على المقتل والمطاق يحمل على المقتل والمطاق يحمل على المقتل على المقتل والمعال على المقتل الم

(المسئلة الثائة) أنه لابجزئه إلا رقبة سالة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بينا لان المقصود عليك العبد منافعه وعكنه من التصرف لتفه ولا يجصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً بينا فلا بجزي، الاعمى لانه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع ولا المة هد ولا المقطوع اليدين أو ألرجلين لان اليدين آلة المبي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تأنهما والشلل البعلش فلا يمكنه العمل مع تأنهما والشلل كالقطع في هذا ولا يجزي، الجنون جنونا مطقاً لانه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الضرر بالعمل. وبهذا كله قال مالك والشاني وأبر ثور وأصحاب الرأي ، وحكي عن داود أنا جوز كل رقبة بقع عليها الاسم أخذاً باطلاق الامظ

ولنا أن هذا نوع كفارة فلم يجزيء مايقع عليه الاسم كالاطعام فاله لايجزي. أن يطعم مسوساً ولا عفنا وإن كان يسمى طباما والآية مقيدة بها ذكر ناه

وأصحاب الرأي لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فلزمه العود اليه كالمتيم بجـد الماء قبل الصلاة أو في أثابًا

ولنا أنه لم يقدر على العنق قبل تلبسه بالصيام فأشبه ما لو استمر العجز إلى ما بعد الفراغ ولانه وجد المبدل بعد الشروع في وجد المبدل بعد الشروع في العرب المبدل بعد المبدوع في العرب المبدل المبدة ويفارق ما إذا وجد الماء في الصلاة فان الصلاة تضاؤها يسير والمشقة في هذا أكبر

(فصل) وإذا قلنا الاعتبار بحال الوجوب فوقته في الظهار من حين العود لا وقت المظاهرة لان الحكفارة لاتجب حتى يعود ووقته في اليمين من الحنث لا وقت اليمين وفي الفتل زمن الزهوق لا زمن الجرح وتقديم الحكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سبها كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب

(فصل) إذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالعتق أو بالاطعام لانه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها ولدسله الصيام لانها عبادة محضة والكافر ليس من أهلها ولانه لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها ولا بحز أنه في العتق إلا عتق رقبة مؤمنة فان كانت في ملكة أو ورثها أجزأت عنه وان لم بكن كذلك فلا سبيل له إلى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المسلم و يتمين تكفيره بالاطعام إلا أن يقول لمسلم أعتق عن كفارتي وعلى تمنه في إحدى الروايتين وأن أسلم الذمي قبل التكفير بالاطعام في مامضى لا نه في معناه وأن ظاهر وهو مسلم ثم ارتد وصام في ردته عن كفارته لم يصح وأن كفر بعتق أو اطعام فقد اطلق أحمد القول

(فصل) ولا مجرى، مقطوع اليد أو الرجل ولا أشاما ولامقطوع المهام اليداوسيابها أوالوسطى لان نفع اليد يذهب بذهاب هؤلاء ولا مجرى، مقطوع الحذه بروابنصر من يد واحدة لان نفع اليدين بزول أكثره بذلك وإن قطعت كل واحدة من يد جاز لان نفع الكفين باق وقطع أنماة الإبهام كقطع جيما فان نفعها يذهب بذلك لكونها أنماتين ، وإن كان من غير الابهام إينت لان منعتها لانذهب فأنها أصر كلاصابع القصار حتى لو كانت أصابعه كلها غير الابهام قد قطعت من كل واحدة منها أنماة لم يعنع وإن قطع من لاصبع أنماتان فهو كفطعها لابه يذهب بمنفعها وهذا جميعه مذهب الشافي ، وقال أبو حنيفة بجزي و مقطوع احدى اليدين أد إحدى الرجلين ولو قطعت يده ورجله جميعا من خلاف أجزأت لان منفعة المبنى بافية فأ رأت في الكفارة كالاعور فاما ان قطعنا من و فاي من جانب واحدلم مجزى لان منفعة المشي تذهب

وَلَنَا أَنَ هَـذَا يُؤْرُ فِي الْعَـمَلُ وَيَضِرَ ضَرِراً بِينَا فُوجِبِ أَنْ يَمْنَعُ أَجِزَاءُهَا كَا لُو قطعتا منوفاق ويخ لف الدور فأنه لايضر ضرراً بينا والاعتبار بالضرر أولى من الاعتبار بمنفعة الجنس فانه لو ذهب

أنه لا يجزئه وقال القاضي المذهب ان ذلك موقوف قان أملم تبينا أنه أجزأه وان مات أو قتل تبيناأنه لم يصح منه كسائر تصرفاته

(نصل) قال الشبخ رحمه الله فمن ملك رقبة أو أمكنه تحصيلها فاضلا عن كفايته وكفاية من عونه على الدوام وغيرها من حوائجه الاصلية بثمن مثلها لزمه العتق أجمع أهل العلم على ذلك وأنه ليس له الانتقال إلى الصيام إذا كان مسلماً حراً

(مسئلة) (فان كانت له رقبة يحتاج الى خدمتها لكبر أو مرض أو زمن أو عظم خلق ونحوه ما يسجز عن خدمة ننسه أو يكون بمن لا يخدم نفسه في العادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته فليس عليه الاعتاق)

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي متى وجد رقبة لزمه اعتاقها ولم يجز له الانتقال الى الصيام سواء كان محتاجاً اليه او لم يكن لان الله تعالى شرط في الانتقال الى الصيام ان لا يحد رقبة بقوله (فن لم يجد) وحذا واجد واز وجد ثمنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها وبهقال أبو حنيفة وقال مالك بلزمه لان و جدان ثمنها كوجدانها

ولنا أن ماأستفر قنه حاجة الانسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كمن وجد ماه محتاج اليه المطش مجوز له الانتقال إلى التيم فان كان له خادم وهو بمن مخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فاضل عن حاجته بخلاف من لم تجر عادته بخدمة نفسه فان عليه مشقة في اعتاق خادمه و تضييعاً لكثير من حوائجه وأن كان له خادم مخدم أمرأته وهو بمن عليه خدمها أو كان له رقيق يتقوت بخراجهم لم يلزمه العتق لما ذكرنا

شمه أو قطمت أذناه معا أجزأ مع ذهاب منفعة الجنس ولا يجزي الاعرج اذا كان عرجا كثيراً فاحشاً لانه يضر بالعمل فهو كقطع الرجل ، وإن كان عرجا كثيراً لايمنع الاخرى لانه قايل الضرر

(فصل) ويجزى الأعور في تولم جميعا ، وقال أبو بكر فيه قول آخر لا يجزى لانه نقص يمنع التضحية والاجزاء في الحدي فأشبه العمى والصحيح ماذكرناه فان القصود تكيل الاحكام وتعليك العبد المنافع والعور لا يعنع ذلك ولا به لا يضر بالعمل فأشبه قطع إحدى الادنين ويفارق العمى فانه يضر بالعمل ضرراً بينا ويعنع كثيراً من الصنائع ويذهب بعنفعة الجنس ويفارق قطع إحدى اليدين والرجاين فأنه لا يعدم باحداهما ما يعمل مهما والاعور يدرك باحدى العينين ما يدرك مهما وأما الاضحية والحدي فأنه لا يعدم منها عبرد العور وانها يعدم المخساف العين وذهاب العضو المستطاب ولان الاضحية يعنع فبها قطع الاذن والقرن والعتق لا يعنع فيه إلا ما ضر بالعمل و يجزى المقطوع الاذنين وبذلك قال أبؤ حنيفة والشافعي وقال مالك وزفر لا يجزئ ولا مهما عضوان فيها الديه أشبها اليدين

ولنا أن قطعهما لايضر بالعمل الضرر البين فلم يمنع كنقص السمع بخلاف قطع اليدين ويجزى. مقطوع الانف الذائ ويجزى. الاصم ذا فهم بالاشارة ويجزى الاخرس اذا فهمت اشارة وفهم بالاشارة

⁽مسئلة) (فان كان له دار يسكنها او عقار بحتاج الى غلته لمؤنته أو عرض للتجارة لايستغنيعن ربحه في مؤننه لم يلزمه العتق)

وان استغنى عن ديء من ذلك مما يمكنهان بشتري به رقبة لزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه يمكنه بيمها وشراء رقبنين بشمنها يستغني بخدمة احداها ويعتق الاخرى لزمه لانه لاضرر في ذلك وهكذا لوكانت له ثياب فاخرة نزيد على ملابس مثله يمكنه بيمها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة يعتقها لزمه ذلك وكذلك ان كانت له دار يمكنه بيمها وشراء ما يكفيه لسكني مثله ورقبة اوضيعة يفضل منها عن كفايته ما يمكنه به شراء رقبة وبراعي في ذلك الكفاية التي يحرم ممها أخذ الزكاة فاذا فضل عن ذلك شيء يمكنه شراء رقبة به لزمته الكفارة وان كان له دابة يحتاج الى ركوبها او كتب يحاج اليها لم يلزمة المنق ومذهب الشافعي في هذا الفصل عني نحو ماذكرنا وان كانت له سرية لم يلزمه اعتاقها لانه محتاج اليها وان امكنه بيمها وشراء معربة اخرى ورقبة يعتقها لم يلزمه فلك لان الغرض قد يتعلق بهينها فلا يقوم غيرها مفامها سيا اذا كان بدون مثاها

⁽ مسئلة وان وجد رقبة بثمن مثالها لزمه شراؤها وان كانت بزيادة تجحف بما له الم بلزمه شراؤها لان عليه ضررا في ذلك وان كانت الزيادة لا تجحف بما له ففيه وجهان

⁽احدهما) يلزمه لانه قدر على الرقبة بثمن يقدر عليه لانجحف به فاشبه مالو بيعت بثمن مثلها (وانثاني) لايلزمه لانه لم مجدرقبة بثمن مثلها فاشبه العادم واصل الوجهين العادم للماء اذاو جدم زيادة على عن مثله فان وجد رقبة بثمن مثلها إلاانها رقبة رفيعة يمكن ان يشتري بشنها رقابامن غير جنسها لزمه

وهذا مذهب الشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي لا بجزى الأن منفعة الجنس ذاهبة فأشبه ذائل العقل وهذا المنصوص عليه عن أحمد لان الخرس نقص كثير يمنع كثيراً من الاحكام مثل القضاء والشهادة وأكثر الناس لايفهم اشارته فيتضرر في ترك التماله ، وأن اجتمع الحرس والصمم فقال القاضي لا بجزى وهو قول بعض الشافعية لاجتاع النقصين فيه وذهاب منفعني الجنس ووجه الاجزاء أن الاشارة تنوم مقام الكلام في الافهام ويثبت في حقه أكثر الاحكام في جزى في العنق كالذي ذهب شمه فيجزى لانه لا يضر بالعمل ولا بغيره

فأما المريض فأن كان صهر البرء كالحمى وما أشبهها أجزأ في الكفارة وإن كان غير مهجو الزوال كالسل ونحوه لم يجزى الاززواله يندر ولا يتمكن من العمل مع بقائه ، وأما نضو الحلق فان كان يتمكن معه من العمل أجراً وإلا فلا ويجزى الاحق و إذي بخطيء على بصير ويصنع الاشياء اله برفائدة ويري الحطاً صوابا ومن يخنق في الاحيان والحصى والحبوب والرتقاء والكبير الذي يقدر على العمل لان

شراؤها لانها بثمن مثلها ولايمد شراؤها بذلك ضررا وانما الضرر فياعتاقها وذلك لايمنع الوجوب كالوكان مالكا لها

(مسئلة) (وأن وهب له رقبة لم يلزمه قبولها)

لان عليه منةفي قبولها وذلك ضرر في حقه

(مسئلة) (وان كان ماله غاثبا وامكنه شراؤها بنسيثة فقد ذكرشيخنا فيما اذا عدم الماء فبذل له بثمن في الذمة يقدر على ادائه في بلد. وجبين

احدهما يلزمه شراؤه قاله الفاضي لأنه قادر على اخذه بما لامضرة فيه وقال أبوالحسن التميمي لايلزمه لان عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته وربما نلف ماله قبل ادائه فيخرج همنا على وجهين والاولى ان شاء الله انه لايلزمه لذلك وان كان ماله غاثبا والم يمكنه شراؤها نسبئة فان كان مرجو الحضور قريبا لم يجز الانتقال الى الصيام لان ذبك بمنزلة الانتظار اشراء الرقبة وان كان بعيداً لم بجز الانتقال الى الصيام لان ذبك بمنزلة الانتظار وهل بيجوز في كفارة الظهارة على وجهين الانتقال الى الصيام في غير كنارة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل بيجوز في كفارة الظهارة على وجهين

(احدهما) لا يجوزلوجود الاصل في ماله لوجودالكفارات (والتاني) يجوز لانه يحرم عليه المسيس. فإز له الانتقال للحاجة فان قبل فلوعدم الماء وثمنه جاز له الانتقال الى التيمم وان كان قادراً عليهما في بلده قلنا الطهارة تجب لاجل الصلاة وليس له تأخيرها عن وقنها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلنا ولاننا لو منهاه من النيمم لوجود العذر للقدرة على الماء في بلده بطلت رخصة التيمم فان كل احد يقدر على ذلك

(مسئلة) (ولا يجزى، في كفارة القال الارقبة مؤمنة)

لقول الله تعالى(ومنقل مؤمناخطاً فتحرير رقبة مؤمنة) وكذلك في سائر الكفارات في ظاهر

مالاً يضر بالعمل لايمنع تعليك العبد منافعه وتكيل أحكامه فيحصل الاجزاء به كالسالم من العيوب (فصل) ويجزى، عتق الجاني والمرهون وعتق المفلس عبد، اذا قلنا بصحة عتقهم وعتق المدير والحصى وولد الزنا لكال العتق فيهم

(فصل) ولا يجزى، عتق الفصوب لانه لايقدر على تمكينه من منافعه ولا غائب غيبة منقطة لايه لم خبره لانه لايه حياته فلا يه صحة عتقه وإن لم ينقطع خبره أجزأ عتقه لانه عتقصحيح ولا يجزى، عتق الحل لانه لم نثبت له أحكام الدنيا وقدك لم يجب فطرته ولا يتيقن أيضا و حوده وحياته ولا عتق الحل لانه لم نثبت له أحكام الدنيا وقدك لم يجب فطرته ولا يتيقن أيضا و حوده وحياته ولا عتق أم الولد لان عتنها مستحق بسبب غير الكفارة والملك فيها غير كامل ولهذا لا يجوز ببعها ، وقال طاوس والبتي يجزى، عتنها لانه عنق صحيح ولا يجزى، عنق مكانب أدى من كتابته شيئا وسنذكر هذا في الكفارات ان شا. الله تمالي

﴿ مسألة ﴾ قال (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابمين)

أجمع أهل العلم على أن المظاهر اذا لم يجد رقبة أن فرضة صيام شهر بن متنابه بين وذلك لقول الله تعالى (فين لم يجد فصيام شهر بن متنابه بن من قبل أن يتاسا) وحديث أوس بن الصارت وسلمة بن صخر

المذهب وهو قول الحسن وبه قال مالك والشافعي واستحاق وأبو عبيد و من أحمد روا يذنا به أنه يجزى في عدا كفارة الفتل من الظهار وغيره عتق رقبة ذمية وهوقول عطاء والثوري وانتخبي وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذرلان القتمالي أطاق الرقبة في كفارة الظهار نوجب ان يجزى ما نناوله الاطلاق ولنا ماروى معاوية بن الحكم قال كانت لي جارية فاتيت الذي والمنافئة فقلت على رقبة اعاعتها أفقال للمارسول الله والمنافئة التي عليه بابها مؤمنة والمنافئة إلى الله عن الرقبة التي عليه بابها مؤمنة والمنافؤة والنه عتق في كفارة التي عليه بابها مؤمنة والمنافؤة والمنافؤة

(مسئلة) (ولايجزيء الا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بينا) لان المقصود تمليك العبد منافعه وتمكينه من التصرف انفسه ولا يحصل هذامع مايضربا لعمل ضرراً وأجموا على أن من وجدرقبة فاضلة عن حاجته الميس له لا يتقال إلى الصيام وان كانت له رقبة محتاج إلى خدمها لزمن أو كبر أو مرض أو عظم خاق ونحوه مما يعجزه عن خدمة افسه أو يكون بمن لا يخدم افسه في المادة ولا مجد رقبة فاضلة عن خدمته الميس عليه الاعتاق وبهذا قال الشائعي وقال أبو حنيفة واللاوزاعي متى وجد رقبة تزمه اعتاقها ولم مجز له الانتقال إلى الصيام موا، كان محتاجا اليها أو لم يكن ، لان الله تعالى شرط في الانتقال إلى الصيام ان لا مجدرقبة بتوله فحن لم مجد) وهذا واجدد وان وجد عنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها و به قال أبو حنيفة وقال ما لك يلزمه لان وجدان أنها كوجدانها .

ولنا أن ما استفرقته حاجة الانسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كمن وجدما. محتاج الله المعاش مجوز له الانتقال إلى التيم وان كان له خادم وهو بمن يخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فاضل عن حاجته مخلاف من لم نجر عادته بخدمة نفسه فان عليه مشقة في إعتاق خادمه تضييعا لسكشير من حوائجه وان كان له خادم يخدم امرأته وهي بمن عليه اخدا بها أو كان له رقيق يتنوت بخراجهم

بينا فلا يجزىء الاعمى لأنه لا يمكنه العمل فى أكثر الصنائم ولاالمقعدوكذلك مقطوع اليدين والرجلين أو اشلعها لأن اليدين آلة البطش والرجلين آلة المشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلفها ولا بجزى المجنون جنونا مطبقا لأنه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الفرر بالعمل وبهذاقال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكي عن داودانه جوز كلرقبة يقع عليه الامم اخذا باطلاق اللفظ ولنا ان هذا نوع كفارة فلم يجزى مطلق ما يقم عليه الاسم كالاطمام فانه لا يجزى ان يطعم مسوسا ولا عفنا وان كان يسمى ط الماوالا ية مقيدة بما ذكرناه

(مسئلة) (لا يجزى، قطوع اليداوالرجل ولااشلها ولا مقطوع الجام اليداوسابتها أوالوسطى) لان نفع اليد يذهب بذهاب هؤلاء ولا يجزى، مقطوع الحنصر والبنصر من بد واحدة لان نفع اليد يزول اكثره بذلك وان قطمت كل واحدة منها من يد جاز لان نفع الكفين باق وقطم انملة الاجام كقط بها لان نفعها يذهب بذلك لكونها انملتين وان كان من غير الاجام لم يدنع لان منفعتها لا تذهب فانها تصير كالاصابع القصار حتى لو كانت اصابعه كلها غير الاجام قدقطمت من كل واحدة منها انملة الم يدنع وان قطم من الاصبع انملتان فهو كقطعها لانه يذهب بمنفعها وهذا كله مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة يجزى، مقطوع احدى اليدبن واحدى الرجلين ولوقطمت بده ورجله جميعا من خلاف اجزأ لان منفعة الجنس باقية فاجزأ في الكفارة كالاعور وأما ان قطمنا من وفاق أي

ولنا ان هذا يؤثر في العمل ويضرضرراً بينا فيمنح كما لوقطمنا من وفاق ويخالف العور فانه لايضر ضرراً بينــا أو دار يسكنها أو عقار بحتاج إلى غاته لمؤننه أو عرض للتجارة لا يستغني عن ربحه في مؤننه لم يلرمه العتق وان استغنى عن شي. من ذلك مما يمكنه ان بشتري به رقبة لزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه يمكنه بيمها وشرا. رقبتين بثمنها بستذي يخدمة إحداهما ويعتق الاخرى لزمه لأنه لا ضرر في ذلك وهكذا لو كانت له ثياب فاخرة تزيد على ملابس ماله يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة لزمه ذهك وانكانت له دار يمكنه بيمها وشراء مايكفيه اسكني مثله ورقبة أوضيعة يفضل منهاعن كفايته مايمكنه شراء رقبة لزمه ويراعي في ذلك الـكفاية التي يحرم معها أخذ الزكاة فاذا فضل عن ذلك شيء وجبت فيه السكفارة ومذهب الشافعيفي هذا الفصل جميعه على نحو مما قلنــا وان كانت له سرية لم يلزمه اعتافها لانه يحتاج اليهاوان أمكنه بيعها وشراء سرية أخرى ورقبة يعتقها لم يلزمه ذلك لأن الفرض قد يتعلق بعينها فلا يقوم غيرهامقامها سيما أذا كان بدون ثمنها

(فصل) فان كان موسراً حين وجوب الـكفارة إلا أن ماله غائب فان كان مرجو الحضور قريبالم يجز الانتقال إلى الصيأم لاز ذلك بمنزلة الانتظار لشراء الرقبة وان كان بعيداً لمجزالانتقال إلى الصيام في غير كفارة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل يجوز ذلك في كفرة الظهار ? فيهوجهان

ولنا فيه منع وان سلم فالاعتبار بالضرر أولى بالاعتبار بمنفعة الجنس فانه لو ذهب شمه أو قطعت أذناه معا اجزأ مع ذهاب منفعة الجنس

﴿مسئلة﴾ اولامجزى المريض المأيوس من برثه كرض السل)

لان برأه يندر ولا يتمكن من العمل مع بنائه وإن كان الرض يرجى زواله كالحي ونحوها لم يمنع الاجزاء في الكفارة ولا يجزى. النحيف العاجز عن العمل لانه كالمريض المأيوس من برئه وأن كان يتمكن من العمل أجزأ

(ولانجزى، غائب)

لا علم خبره لانه مشكوك في حياته والاصل قاء شفل اللمة اللا تبرأ بالمك وهو مشكوك في وجوده فيشك في اعتائه فان قبل الاصل حياته نلما إن المرت قد علم أنه لا بد منه وقد وجدت دلالة عايه وحو انقطاع اخبار. قان تبين بند هذا كونه حيا صح اعتاقه وتبينا برآءة ذمنه من الكفارة وإلاً فلا وان لم ينقطع خبره أجزأ عنقه لانه عنق صحيح :

(مسئلة) ﴿ وَلَا يَجْرَى مَجْنُونَ مُطْبَقَ لَانَهُ لَا يَقَدُرُ عَلَى الدَّمَلُ ﴾

(مسئلة) (ولانجزي. الاخرس)

وهو قول القاضى وبعض الشافعية قال شيخنا رالاولى أنه متى فهدت اشارته وفهم اشارة غيره أمه يجزى. لان الأشارة تقوم مقام الكلام في الافهام رأحكامه كلها تثبت إشارته فكذلك عنقه وكذلك الاخرس الذي تنهم إشارته ، وهذا مذهب الشاذى وأني نور وعن أحمد أنه لا يجزى. وبه قال [أحدهم] لا يجوز لوجود الاصل في ماله فأشبه سائر المحفارات (والثاني) يجوز لانه يحرم عليه المسيس فجاز له الانتقال الموضع الحاجة ، فان قبل فلو عدم الما. وثمنه جاز له الانتقال المالتيم وان كان قادراً عليها في بلاه ناما الطهارة تجب لاجل الصلاة وليس له تأخيرها عن وقتها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلة اولاننا لومنعناه من النهم لوجود القدرة في بلاه بطلت رخصة التيم فان كل أحد يقدر على ذلك

(فصل) وأن وجد ثمن الرقبة ولم يجد رقبة يشتريها فله الانتقال الى الصيام كما لو وجد ثمن الما. ولم يجد ما يشتريه، وأن وجدرقبة تباع بزيادة على عن أنش تجحف بماله لم يلزمه شراؤها لان فيه ضرراً وأن كانت لا تجحف بماله احتمل وجهبن

[أحدهم] يلزمه لانه قادر على الرقبة بثمن يتدر عليه لا يجحف به فأشبه مالو بيعت بثمن مثلها (والثاني) لا يلزمه لانه لم يجد رقبة شمن مثلها أشبه العادم، وأصل الوجهين العادم للها. إذاوجده بزيادة على ثمن مثله فان وجد رقبة بثمن مثلها ألا أنها رقبة رفيعة يمكن أن يشتري بثمنها رقابا من

أصحاب الرأي لان منف ة الجنس ذاهبة فأشيه زائل المقل ولأن الخرس نقص كبير يمنع كثيراً من الاحكام مثل القضا والشهادة وكثير من الناس لاتنهم اشارته فيتضرر بترك استماله ، والاول أولى ان شاء الله لما ذكرنا، وذهاب منفعة الجنس لا يمنع الاجزاء كذهاب الشم وذهاب الشم لا يمنع الاجزاء لانه لا يضر بالعمل ولا بغيره ويجزى، مقطوع الاذنين وبذلك قال أبر حنيفة والشافعي، وقال مالك وزفر لا يجزى.

ولنا أن قطعها لا يضر بالعمل ضرراً بينا فلم يمنع كنتص السمع بخلاف قطع البدين ويجزى. مقطوع الانف الملك.

(مسئلة) (ولايجزي، عنق من علق عتقه بصفة عند وجودها)

فأما ان على عنقه الكفارة وأعنقه عند وجود الصفة أجزأه لانه أعتق عبده الذي يملكه عن كفارته ولايجزي، عتق المدبر لان عتقه مستحق في غير الكفارة فلم يجزئه كالذي استحق عليه الاطمام في النفةة فدفعه في الكفارة.

(مسئلة) (ولايجزى. من يعنق عليه بالقرابة)

وجملة ذلك أنه اذا اشترى من يعتق عليه إذا ملكه ينوي بشرائه عتقه عن الكفارة عتق ولم يجزئه وبهذا قال مالك والشائمي وأبي أر وقال أصحاب الرأي يجزئه استحسانا لانه يجزي،عن كفارة البائم فأجزأ عن كارة المشتري كفيره

ولنا قوله تعالى (فتحرير رقبة) والتحرير فعل العنق ولم يحصل العنق ههنا بتحرير منه ولا (المغني والشرح الكبير) (الجزءالثامن) غير جنسها ازمه شراؤها لانها بثمن مثلها ولا يعد شراؤها بذلك النمن ضرراً وانما الضرر في اعتاقها وذلك لا يمنع الوجوب كما لو كان مالـكما لها

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان أفطر فيها من عذر بني وان أفطر من غير عذر ابتدأ)

أجمع أهل العلم على وجرب النتاج في الصيام في كفارة الظهار ، وأجمعوا على أن من صام بعض الشهر ثم قطعه لذير عدر وأفطر أن عليه استئناف الشهر بن وأعا كان كذاك لورود الطاال كتاب والسنة به ومعنى النتابع الموالاة ببن صيام أياه هما فلا يفطر فيها ولا يصوم عن غير الكفارة، ولا يفتقر النتابع إلى نية ويكني فعله لانه شرط وشر أثط العبادات لا تحتاج إلى نية وإنما تجب النية لافعالها وهدا أحد الوجوه لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر أنها واجبة لهكل ليلة لان ضم العبادة إلى العبادة إذا كان شرطا وجبت النية فيه كالجمع بين الصلاتين والشائ تكفي نية النتابع في الليلة الاولى

ولنا أنه نتاج واجب في العبادة الم يفتقر إلى نية كالمتابعة ببن الركعات، ويفارق الجمع ببن الصلانين قان ذقك رخصة فافتقر إلى نية المرخص وما ذكروه ينتقض بالمتابعة بين الركعات، وأجمع

اعتاق فلم يكن ممتثلا للامر ولان عنقه مستحق بسبب آخر فلم يجزئه كما لو ورثه ينوي به العنق عن كفارته أو كام الولد وبخالف المشتري البائع من وجهين (أحدهما) أن البائع يعتقه والمشتري لم يعتقه وإنما يعتق باعتاق الشرع عن غير اختيار منه (الثاني) أن البائع لا يستحق عليه اعتاقه والمشتري بخلاف ذلك

(فصل) إذا اشترى عبداً ينوي اعتاقه عن كفارة، فوجد به عيبا لا يمنع من الاجزاء في الكفارة وأخذ ارشه ثم اعتق العبد عن كفارة أجزاه وكان الارش له لان العتق الما وقع على العبد المعيب دون الارش فان اعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر على العبب فاخذ أرشه فهو له كالو اخز قبل اعتاقه وعنه أنه يصرف الارش في الرقاب لانه أعتقه مدتقداً أنه سليم فكان بمزلة العوض عن حق الله تعالى فكان الارش مصر وفا في حق الله تعالى كالوبامه كان الارش المشتري قان علم العيب ولم يأخذ أرشه حتى اعتقه كان الارش المشتري قان الارش كالوباعه المن يعبه فلم يلزمه أرش كالوباعه لمن يعلم عبه .

(مـ ثانة) (ولا يحزىء من اشتراء بشرط العنق)

في ظاهر المذهب وهو ظاهر مذهب الشانعي ، وقد روي عن معقل بن يسار ما يدل عليه وذلك لانه اذا المتراه بشرط العتق فالظاهر إن البائع نقصه من التمن لاجل هذا الشرط فكانه أخذ عن العتق عرضا فلم يجزئه عن الكفارة . قال أحمد إن كانت رقبة واجبة لم تجزئه لابها ليست رقبة سايمة ولان عنقها مستحق بسبب آخر وهو الشرط فلم يجزئه كما لو اشترى قريبه فنوى بشوائه

أهل الدلم على أن الصائمة متنابها إذا حاضت قبل المامه تقضي إذا طهرت وتبني وذلك لان الحيض لا يمكن التحرز منه في الشهرين إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه تغربر بالصوم لا بهار بامات قبله والنفاس كالحيض في أنه لا يقطع التنابع في أحد الوجهين لانه بمنزلنه في أحكامه ولان الفطر لا يحصل فيها بفعلها وأنما ذلك الزمان كرمان الليل في حقها (والوجه الناني) أن النفاس يقطع التنابع لا به فطر أمكن التحرز منه لا يتكرر كل عام نقطع التنابع كالفطر الهبر عذر ولا يصح قياسه على الحيض ، لانه أندرمنه و يمكن التحرز عنه وان أفطر لمرض مخوف لم ينقطم التنابع أبضاً ، روي ذلك عن ابن عباس و به قال ابن المسدب والحسن و عطاء والشعبي وطاوس و مجاهد و مالك واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر والشافعي في القديم، وقال في الجديد ينقطم التنابم وهذا قول سعيد بن جبير والنخمي والحكم والثوري وأصحاب الرأي ، لانه أفطر بنعله نازمه الاستثناف كي لو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر لسبب لاصنع له فيه فلم يقطع التنابع كافطار المرأة للحيض، وماذكرو. من الاصل ممنوع وان كان المرض غير مخوف لكنه يبيح الفطر فقيال أبوالخطاب فيه وحهان (أحدهما)لايتطع

العنق مالكنفارة أوقال أن دخلت الدار فانت حراثم نوى عند دخوله أنه عن كفارته

(فصل ولو قال رجل له أعنق عبدك عن كفارتك والك عشرة دنانير ففعل لم يجزئه عن الكفارة لان الرقبة لم تقم خالصة عن الكفارة ، وذكر القاضي ان العنق كله يقم عن باذل العوضوله ولاؤه وهذا فيه نظر فان المعتق لم يعنقه عن باذل العوض ولا رضي باعتاقه عنه وباذل العوض لم يطلب ذلك ، والصحيح أن اعتاقه عن المهنق والولا، له قان رد العشرة على باذلما ليكون العنق عن الكفارة لم يجز عنها لان العنق إذا وقع على صفة لم ينتقل عنها وان قصد العنق عن الكفارة وحدها وعزم على رد العشرة أورد العشرة قبل العتق وأعتقه عن كفارته أجزأه

(مسئلة) (ولا أم والده في الصحيح عنه)

هذا ظاهر المذهب و به قال الاوزاعي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وعن احمد رواية أخرى أنها نجزيء يروى ذلك عن الحسن وطاوس والنخعي وء أن البتي المول الله تعالى (فتحربو رقبة) ومعتقها قد حررها

وانا أن عنقها مستحق بسبب آخر فلم تجز عنه كما لواشترى قريبه أو عبداً بشرط العنق فاعتقه وكما لو قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار و نوى عنقه عن كفارته عند دخرله والآية مخصوصة عاذكر نا فنقيس عليه ما اختلفنا فيه وولد أم الولد الذي ولدته بعد كونها أم ولد حكمه حكمها فيا ذكر ناه لان حكمه حكمها في العنق بدوت سيدها

(مَسَّيَلَةً) (ولايجزى، مَكَانَب قد أدى من كتابته شيئاً في اختيار شيوخنا وعنه يجزي، وعنه لايجزي، مَكَانَب محال) التتابع لانه مرض أباح الفطر أشبه المحوف (والثاني) يقطع النتابع لانه أفطر اختياراً فانقطع النتابع كا لو أفطر الهير عدر ، فأما الحامل والمرضع فان أفطرنا خوفا على أنفسهما فهما كالمريض ، وان أفطرنا خوفاعلى والديهما فغيهما وجهمان (أحدهما) لا ينقطع النتابع اختياره أبو الخطاب لانه فطر أبيع لهما بسبب لا يتعلق باختيارهما فلم ينقطع النتابع كا لو أفطرنا خوفا على أنفسهما (والثاني) ينقطم النتابع الخرف على غيرهما وافدتك يلزمهما الفدية مع القضاء ، وان أفطر لجنون أو إغماء لم ينقطع النتابع لانه عدر لاصنع له فيه فه و كالحيض

(فصل) وإن أفطر لسفر مبيح للفطر فكالم أحمد بحتمل الامرين وأظهرهما أنه لايقطم التتابع فأنه قال في رواية الاثرم: كان السفر غير المرض وما ينبغي أن يكون أو كد من رمضان، وظاهر هذا أنه لايقطع التنابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي، انه لايقطع التنابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي، واختلف أصحاب الشابي فيهم من قال فيه قولان كالرض ومنهم من يقول ينقطع التنابع وجها واحداً لان السفر محصل باختياره فقطع النتابع كالو أفطر لنهر عذر

ووجه الاول انه فطر لعذر مبيــح الفطر فلم ينقطع به التقابع كانطار المرأة بالحيض، وفارق الفطر لغير عذر فانه لا يباح ، وان أكل يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع او أفطر يظن أن الشمس قد

روي عن أحمد رحمه الله في المكانب ثلاث روايات :

(إحداهن) يجزي، مطلقا اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي ثور لان المكاتب عبد يجوز بيعه فأجزأ عنقه كالمدىر ولانه رقبة فيدخل في عموم مطلق قوله سبحانه (فتحرير رقبة)

(والثانية) لايجزى. مطلقا وهو قول ماقك والشافعي وأبو عبيد لان عتقه مستحق بسبب آخر ولهذا لا يملك ابطال كتابته فأشبه أم الولد

(والثالثة) ان كان أدى شيئا من كتابته لم يجزئه ولا أجزأه وبه قال الليث والاوزاعي واسحاق واصحاب الرأي قال القاضي هو الصحيح لانه اذا أدى شيئا فقد حصل العوض عن بعضه فلم يجز كما لو اعتق بعض رقبة واذا لم يؤد فقد اعتق رقبة كاملة ،ؤمنة سالة الخلق تامة الملك لم يحصل عن شيء منها عوض فأجزأ عتنها كالمدبر ولواعتق عبداً عن مال يأخذه من العبد لم يجز عن كفارته في قولهم جيعا .

(فصل) ولا يجزى. اعتاق الجنين في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقرل أبوحنيفة والشافعي وقال أبو ثور يجزى. لانه آدمى مملوك يصح اعتاقه فصح عن الرقبة كالولود

ولنا أنه لم يثبتله أحكام الدنيا بعد قانه لايماك الابالارث والوصية، ولايشترط لها كونه آدميا لكونه يثبت له ذلك وهو نطفة أوعلة، وليس بآدمي في تلك الحال

(فصل) فانأعتق غيره عنه عبدا بغير اذنه لم يقم عن المعتق عنه اذا كان حيا وولاؤ والمعتق ولا

غابت ولم نفب أفطر، ويتخرج في القطاع التنابع وجهان (أحدهما) لاينقطع لانه فطر لعذر (والثاني) يقطم التتابع لأنه بفعل أخطأ فيه فأشبه مالو ظن انه قد أتم الشهرين فبان خلافه ، وأن أفطر ناسيا لوجوبالنتابع أوجاهلا به أو ظناكم منه أنه قد أتم الشهرين أنقطع انتنابع لانه أنطر لجهه فقطع النتابع كما لو ظن أن الواجب شهر واحد ، وان أكر ، على الاكل أو الشرب بأن أوجر الطعام أو الشراب لم ينطر وان أكل خوفا فقال القاضي لا يفطر ولم يذكر غير ذلكونيه وجه آخر انه يفطره نعلى ذلك هل ية طع النتابع ? فيه وجهان (أحدهما) لا يقطعه لانه عذر مبيح للفطر فأشبه المرض (والثاني) ينقطع التنابع وهو مذهب الشافعي لانه أفطر بنعله لعذر نادر

(فصل) وان أنطر في أثنا. الشهرين لغير عذر أو قطع التتابع بصوم نذر أو قضاء أو تطوع أو كفارة أخرى لزمه استثناف الشهرين لانه أخل بالتتابع المشروط ويقع صومه هما نواه لان هذا الزمان ليس بمستحق متعين الكفارة ولهذا يجرزصومها فيغيره بخلافشهر رمضانفانه متعين لايصلح لغيره، وإذا كان عليه صوم نذر غير معين أخره الى فراغه من الكفارة وان كان متمينا في وقت بعينه أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه ان أمكن ، وازكان أياما من كلشهر كيوم الخيس أو أيام البيض قدم الكفارة

يجزى. من كفارته وان نوى ذلك وبهذا قال أبو حذيمة والشافعي وحكى عن مالك أنه يحزى. اذا أعنق عن واجب على غبره بغبر اذنه لانه قضى عنه واجبا نصح كما لوقضي عنه دينا

ولنا انه عبادة من شرطها النية فلم يصح أداؤها عن وجبعليه بنير أمره مع كونه من أهل الامر كالحج ولانه أحد خصال الكفارة الم يضح عن المكفر بغير أمره كالصيام، وهكذا الحلاف فيمن كفر عنه بالاطمام، فاما الصيام فلايجوز ازينوب عنه اذنه ولابغير اذنه لانه عبادة بدنية فلاندخلها النيابة فأما إن أعتق عنه بأمره نظرت فان جعل له عوضـاً صح المتق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأجزأ عن كفارته بغير خلاف عفناه وبه يقول أبو حنيفة والشافعي وغيرهما لانه حصل العتق عنه بماله فأشبه مالو اشترا. ووكل البائع في إعتاقه عنه و إن لم يشترط عوضاً ففيه روايتان .

(احداهما) يقع العتق عن المعتق عنه ومجزيء عن كفارته وهو قول مالك والشافعي لانه أعتق عنه بأمره فصح كالوشرط عوضاً.

(والاخرى) لا بجزيء والولاء للمتق وهو قول أبي حنيفة لان المتق بعوض كالبيع وبغير عوض كالهبة ومن شرط الهبة القبض ولم يحصل فلم يقع عن الموهوبله ، ويفارق البيم لأنه لا يشترط فيه القبض، فان كان المتق عنه ميتاً وكان قد وصى بالمتق عنه صح لانه أمر. وان لم يوص فأعتق عنه أجنى لم يصح لانه ليس بنائب عنه، وإن أعتق عنه وارثه فان لم يكن عليه واجب لم يصح العتق عنه ووقع عن المعتق، وإن كان عليه عتق واجب صع العتق عنه لانه نائب عنه في ماله وأداء واحباته فان كانت عليه كفارة بمين فأطعم عنه جاز، وإن اعتق عنه ففيه وجهان

عليه وقضاه بعدها لانه لو وفى بنذره لانقطع التنابع ولزمه الامتثناف فيفضي إلى أن لا يتمكن من التكذير والنذر يمكن قضاؤه فيكونهذا عذراً في تأخيره كالمرض

(مسئلة) قال (وان أصابها في ليالي الصوم أفسد مامضي من صيامه وابتدأ الشهرين)

ا وبهذا قال مالك والثوري وأبوعبيد وأصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فصيام شهر بن متتابعين من قبل أن إما سا) فأمر بهما خالبين عن وطء ولم يأت بهما على ما أمر فلم يجزئه كا لو وطيء نهادا ولانه تحريم للوط، لا يختص النهار فاسترى فيه الليل والنهار كالاعتكاف، وروى الاثرم عن احد أن استابع لا ينقطع بهذا ويبنى وهو مذهب الشافي وأبي ثور وابن المنذر لانه وط، لا يبطل الصوم فلا يوجب الاستشاف كوطء غيرها ، ولان النتابع في الصيام عبارة عن اتباع موم يوم الذي قبله من غير فارق وهذا متحقق وأن وطيء ليلا، وارتكاب النهي في الوط، قبل المامه إذا لم يخل بالتنابع المشترط لا يمنع صحته وإجزاء كا لو وطيء قبل الشهرين أو وطيء ليلة أول الشهرين وأصبح صائما والاتبان بالصيام قبل التمام قبل التماس في حق هذا لاسبيل اليه سواء بني أو استأنف

وان وطنها أو وطي. غيرها في نهار الشهرين عامداً أنطر وانقطه ع التنابع اجماعا إذا كال غير

(أحدهما) ايس له ذلك لانه غير متمين فجرى مجرىالنطوع (وانثاني) مجزى، لان العتق يقم واحباً لان الوجوب يتمين فيه بالفعل فأشبه الممين ولانه أحد خصال كفارة اليمين فجاز أن فعله عنه كالاطمام والكسوة ، ولو قال من عليه الكفارة أطمم عن كفارتى أواكس صح إذا فعل رواية واحدة سواء ضمن له عوضاً أو لا

﴿ مسئلة ﴾ (ويجزي الاعرج يسير أ)

لانه قليل الضرر بالعمل قان كان قاحشاً كثيراً لم يجز لانه يضر بالعمل فهوكقطم الرجل ويجزي، المجدع الانف والاذن، وفي مجدع الاذنين خلاف ذكرناه، ويجزي، الحجبوب والحصي ومن يخنق في الاحيان والاصم لان هذا لا يضر بالعمل، وتجزي، الرثقاء والكبيرة التي تقدر على العمل لان ما لا يضر بالعمل لا يمنع عليك العمد منافعه وتكيل أحكامه فحصل الاجزاء به كالسالم من العموب.

(فصل) ويجزي عتق الجاني وإن قتل قصاصاً والمرهون وعتق المفلسعده إذا قلما بصحة عقه (فصل) ويجزي الاعور في قولهم جميعاً ، وقال أبو بكرفيه قول آخر لا يجزي و لأه نقص بمنع التضحية والاجزاء في الهدي فأشبه العمى، والصحيح ما ذكرناه فان القصود عليك المبدالمنافع وتكميل الاحكام والدور لا يمنع ذلك ، ولا به لا يضر بالعمل أشبه قطع إحدى الاذنين، ويفارق العمى فانه يضر بالعمل ضرراً بيناً ويمنع كثيراً من الصنائع ويذهب بمنفعة الجنس ، ويفارق قطع احدى اليدين أو الرجلين فانه لا يعمل باحداهما ما يعمل بها والاعور يدرك باحدى المينين ما يدرك بهاوأما الاضحية

معدور ، وان وطنها أو وطيء غيرها مهارا ناسيا أفطر وانقطع التتابع في إحدى الروايت بن لان الوطء لا يعذر فيه بالنسيان ، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يفطر ولا ينقطع التتابع وهو قول الشافي وأبي ور وابن المنذر لانه فعل المفطر ناسيا أشبه ما لو أكل ناسيا وان أبيح لهالفطر لعذر فوطي غيرها مهاراً لم ينقطع النتابع لان الوطء لا أثر له في قطع التنابع وان وطنها كان كوطنها ليلا هل ينقطع التنابع ? على وجهين ، وان وطيء غيرها ليلا لم ينقطع التنابع لان ذلك ليس بمحرم عليه ولا هو مخل باتباع الصوم الصوم فلم ينقطع النتابع كالاكل ليلا ، وليس في هذا اختلاف نعلمه ، وان لمس المظاهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التنابع لاخلاله بموالاة الصيام والا فلا ينقطع واقد أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان لم يستطع فاطمام ستين مسكينا)

أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا لم مجد الرقبة ولم يستطع الصديام أن فرضه إطعام ستين مسكينا على ما امر الله تعالى في كتابه وجاء في سسنة نبيه وتيكين سواء عجز عن الصيام لكبر أو مرض بخاف بالصوم تباطؤه أد الزبادة فيه أو الشتى فلا بصبر فيه عن الجماع فان أوس بن الصامت

والهدي فانه لا يمنع منها مجرد العور وأما يمنع انخساف العين لأنها عضو مستطاب ولان الاضحية بمنع فيها قطع الاذن والقرن والمتق لايمنع فيه إلا ما يضر بالعمل

﴿ مسئلة ﴾ (وبجزي. عنق المدبر)

وهذا قول طاوس والشافعي وأبى ثور وابن المنذر، وقال مالك والاوزاعي وأبو عبيدوأصحاب الرأي: لا يجزيء لان عتقه مستحق بسبب آخر فأشبه أم الولد ولان بيعه عندهم غير جائز فهوكاً مالولد

ولنا قوله تعالى (فتحر بر رقبة) وقد حرر رقبة ولانه عبدكامل المنفعة لم يحصل عن شيء منه عوض فجاز عتقه كالقن ولانه بجوز بيعه لان النبي عَلَيْكَالِنَّةِ باع مديراً ، وقد ذكر نا ذلك ، ولان الندبير اما أن يكون وصية أو عتقاً بصفة وأيها كان فلا يمنع التكفير باعتاقه قبل وجود الصفة والصفة ههنا الموت ولم توجد ، وبجزي و المعلق عتقه بصفة قبل وجودها لان ملكفيه نام و يجوز بيعه

﴿ مسئلة﴾ (ويجوز عنق ولد الزنا)

وهذا قول أكثر أهل العم روي ذلك عن فضالة بن عبيد وأبي هريرة وبه قال ابن المسيب والحمن وطاوس والشافعي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر وروي عن عطاء والشعبي والنخمي والاوزاعي وحماد انه لا يجزيء لان أبا هريرة رضي الله عنه روى عن الذي عَلَيْظَيْرُةُ أنه قال «ولدانونا شر الثلاثة » قال أبو هريرة ولاأن امتم بسوط في سبيل الله أحب إلي منه رواه أبو داود

ولنا دخوله في مطلق قوله (فتحرير رقبة) ولانه مملوك مسلم كامل العمل لم يعتق عن شيء ولا استحق عتقه بساب آخر فاجزأ عتقه كولد الرشدة ، فأما الاحاديث الواردة في ذمه فاختلف لما أمره رسول الله وَيُعَالِنُهُ بالصيام قالت امرأنه بارسول الله انه شيخ كبير مابه من صيام، قال وفليطم ستين مسكنا ﴾ ، ولما أمر سلمة بن صخر بالصيام قال ﴿ وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ٢ » قال ﴿ قاطم ﴾ فنقله إلى الاطمام لما أخبره أن به من الشبق والشهوة ما يمنعه من الصيام وقسنا على هذين ما يشبهها في معناهما ، ويجوز أن ينتتل الى الاطعام إذا عجز عن الصيام للمرض وان كان مرجو الزوال لدخوله في قوله سبحانه وتعالى (فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا)ولانه لا يعلم أن له نهاية فأشبه الشبق ولا يجوز أن ينتقل لاجل السفر لان السفر لا يعجزه عن الصيام ، وله نهاية يننهي البها وهو من أفعاله الاختيارية ، والواجب في الاطعام اطعام ستين مسكينا لا مجرئه أقل من ذلك وبهذا قال الشانعي وقال أبر حنيفة لو أطم مسكينا واحداً في ستين يوما أجزاه ، وحكاه القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ، لان هذا المسكين لم يـ ترف قوت بومه من هذه الـ كفارة ، فجاز أن يعطى منها كالبوم الاول.

ولنا قول الله تِمالى (فاطعام ستين مسكيناً) وهذا لم يطعم إلا واحداً الم بمثل الأمر ولانه لم يطعم ستين مسكينا، فلم يحزئه كما لر دنعها اليه في يوم واحد ولانه أو جازالدنعاليه في أيام لجازفي يوم

أهل العلم في تفسيرها فقال الطحاوي ولد الزنا هو الملازم للزنا كما يقال ابن السبيل الملازم لها وولد الليل الذي لامهاب السير فيه . وقال الخطابي عن بعض أهل العلم قال هو الثلاثة أصلا وعنصراً ونسباً لانه خلق من ماء الزا وهو خبيث وأنكر قوم هذا التفسير وقالوا ليس عليه من وزر والديه شي. . قال الله تمالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقد جا، في بعض الاحاديث « هو شر الثلاثة اذا عمل عماهم، فان صح ذلك اندفع الاشكال . وفي الجملة هذا يرجع إلى أحكام الآخرة أما أحكام الدنيا فهو كغيره في صحة امامته وبيعه وعتة موقبول شهادته فكذلك في اجزاء عتقه عن الكفارة لانه من أحكام الدنيا ﴿ مسئلة ﴾ (ويجزيء الصغير)

وقال الخرقي لا يجزي، حتى يصلي ويصوم . قال القاضي لا يجوز اعتاق من له دون سبع سنين لانه لا تصح منه العبادات في ظاهر كلام أحمد ، ظاهر كلام الخرقي أن المتبر العقل دونالسن فمن صلى وصام ممن له عقل يعرف الصلاة والصيام ويتحقق من الانيان به بنيته واركانه فانه يجزي، في الكفارة وان لم يبلغ السبع ، وإن لم يوجد منه لم يجز في الـكفارة وان كان كبراً وقال أبو بكر وغيره من أصحابنا يجوز اعتاق الطفل في الـكمفارة وهو قول الحسن وعطاء والزهريوالشافعيوابن المنذر لانااراد بالايمان همنا الاسلام بدليل اعناق الفاسق قال الثوري المسلمون مؤمنون كامهم عندنا في الاحكام وماندري ماهم عندالله وبهذا تعلق حكم الفتل بكل مسلم بقوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ) والصبي محكوم باسلامه يرثه ألمسلمون ويرثهم ويدفن في مقابر المسلمين وينسل ويصلي عليه وانسبي واحد كالزكاة وصدقة الفطر بحقق هذا ، ان الله تعالى أمر بعدد المساكين لا بعدد الايام ، وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين والمعنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه الـكفارة وفي اليوم الثاني قد استوفى حقه منها وأخذ منها قوت يوم فلم بجز أن يدنع اليه في اليوم الثاني كالو أوصى انسان بشى، لستين مسكينا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (لـكل مسكين مد من بر أو نصف صاع من تمرأو شمير)

وجالة الامر أن قدر الطعام في السكفارات كابها مد من بر لسكل مسكين أو أصف صاع من تمر أو شمير ، وجمن قال مدبر زبد بن ثابت وابن عباس وابن عمر ، حكاه عنهم الامام أحمد ورواه عنهم الاثرم وعن عطا. وسلمان بن موسى وقال سلمان بن بسار أدركت الناس اذا أعطوا في كفارة الممين مدا من حناة بالمد الاصغر مد النبي والمسلمين ، وقال أبو هريرة يطع مدا من أي الانواع كان وبهذا قال عطا. والاوزاعي والشافعي لما روى أبو داود باسناده عن عطا، عن أوس بن أخي عبادة بن الصامت

منفرداً عن أبويه اجزاً عنه عتقه لانه محكوم باسلامه وكذلك ان سبي مع أحد أبويه ولوكان إحد أبوي الطفل كافراً والآخر مسلما اجزاً اعتاقه لانه محكوم باسلامه قال الفاضي في موضم بجزى اعتاق الصغير في جميع الكفارات إلا كفارة القتل فانها على روايتين وقال ابراهيم النخمي ماكان في الفرآن رقبة ليست بمؤمنة فالصبي يجزى من رقبة مؤمنة فلا يجزى وجه قول الحرقي ان الواجب رقبة مؤمنة والايمان قول وعمل فا لم محصل ومحو هذا قول الحسن ووجه قول الحرقي ان الواجب رقبة مؤمنة والايمان قول وعمل فا لم محصل السلاة والصيام لا يحصل العمل قال مجاهد وعطاء في قوله (فتحرير رقبة مؤمنة) قد صلت ونحو هذا قول الحسن وابراهيم وقال مكحول إذا ولد المواود فهو نسمة فاذا انقلب ظهراً لبطن فهو رقبة فاذاصلي فهو مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لا نية له فلم يجز في المكفارة كالمجنون ولان الصبى نقص مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لا نية له فلم يجز في المكفارة كالمجنون ولان الصبى نقص مشاء الله لان الايمان الاسلام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أنى الذي يوسيلي أنى الذي يوسيل الله النام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أنى الذي يوسيل الله النام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أنى الذي على الله النام الله النام الله النام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أنى الذي على النام الله النام المؤمنة المؤمنة المؤمنة الله النام الله النام بذا القول

(مسئلة) (ولو ملك فصف عبد فاعتقه عن كفارته ثم اشترى باقيه فاعتقه اجزأه)

لانه اعتق رقبة كاملة في وقتين فاجزأ كما لو أطمم المساكين في وقتين الاعلى رواية وجوب الاستسماء والصحيح في المذهب خلافها

أن النبي وسيالية أعطأه يعني المظاهر خسة عشر صاعا من شعير اطعام ستين مسكينا ، وروى الأثرم باسناده عن أبي هريرة في حديث المجامع في رمضان أن النبي وسيالية أبي بعرق فيه خسة عشر صاعا فقال خذه و تصدق به واذا ثبت في المجامع بالحبر ثبت في المظاهر بالقياس عليه ولانه اطعام واجب فلم مختلف باختلاف أنواع المحرج كالفطرة وفدية الاذى ، وقال ماقك لكل مسكين مدان من جميع الانواع وممن قال مدان من قمح مجاهد وعكره والشعبي والنخمي لأنها كفارة تشتمل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع كفدية الاذى ، وقال الثوري وأصحاب الرأي من القمح مدان ومن الحمر والشعبير صاع لمكل مسكين لفول النبي وسيالية في حديث سلمة بن صخر « قاطم مدان ومن الحمر والمام أحمد في المسند وأبو داود وغيرها وروى الخلال باسناده عن يوسف ن عبدالله بن سلام عن خويلة فقال في رسول الله وسيالية « فليطم حين مسكينا وحقا من عمر » وفي عبدالله بن عام وأمر الناس « فن لم بجد فنصف صاع من بر وروى الأثرم بأسناده عن عمر رضي الله بصاع من عمر وأمر الناس « فن لم بجد فنصف صاع من بر ولانه اطعام للمساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بر كهدفة القطر

(فصل) فان كان العبدكله له فأعنق حزءاً منه معيناً أومشاعاء بق جيمه فان نوى به الـكفارة أجزأ عنه لاناعناته بعض العبداعتاق لجيعه وان نوى اعتاق الجزء الذي باشره بالاعتاق عن الـكفارة ون غيره وهل يحتسب له يما نوى به الـكفارة ? على وجهين

⁽مسئلة) (قان أعتقه عن كفارته وهو موسر فسرى إلى نصيب شربكه عنق)

ولم بجزئه عن كفارته في قول أبي بكر الخلال وصاحبه وحكاه عن أحمد وهو قول أبي حنيفة لان عتق نصيب شريكه لم بحصل باعتاته إيما حصل بالسراية وهو غير فعله وإنا هي ون آثار فعله فأشبه مالواشترى من يعنق عليه ينوي به السكفارة مجنق هذا أنه لم يباشر بالاعتاق إلانصيه منسرى إلى غيره ولو خص نصيب غيره بلاعتاق لم يعنق منه شي ولانه إنا يعلك اعتاق صيبه لانصيب غيره ، وقال القاضي قل غيرها من أصحابنا بجرئه إذا نرى إعتاق جميعه عن كمارته وهو مذهب الشافعي لأنه أعنق عبداً كامل الرق سايم الحلق غيرمستحق العنق ناويا به السكفارة فأجزاه كالوكان الجميع ملسكه والاول أصح ان شاء الله تعملي ولانسلم أنه اعتقالهبد كله وإنها أعنق نصفه وعنق الباقي عليه فأشبه شراء قريبه ولان إعتاق باقيه مستحق بالسراية فهو كالفريب فعلى هذاهل يجزئه عنق نصفه الخيم هو نصيب في ما إذا أعنق نصفي عبدين ، وسنذكر ذلك في نصيب شريكه لم يجزئه في نصيب شريكه ، فاما إن نوى عتق نصيبه عن السكفارة ولم ينو ذلك في نصيب شريكه لم يجزئه في نصيب شريكه ، فاما إن نوى عتق نصيب غير ما الله نصيب نفسه ما منذكره إن شاء الله تعالى

ولنا ماروى الامام أحدثنا امياعيل ثنا أيوب عن أبي زيد المدي قال جات امرأة من بني بياضة بنصف وحق شعير ، قال النبي وكيلي المظاهر و أطع هذا فان مدي شعير مكان مدي » وهذا بس ويدل على أنه مدبر أنه قول زيد وابن عباس وابن عر وأبي هربرة ولم نعرف لهم في الصحابة مخالها فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من النمر والشعير ما روى عطاء بن يسار أن رسول الله وكي قال الحوله المرأة أوس بن الصاحت و اذهبي الى المان الانصاري فان عنده شطر وسق من تمر أخبر في أنه يريد أن يتصدق به على ستين مسكينا » وفي حديث أرس بن الصاحت أن النبي وكيلية قال و افي سأعينه بعرق من تمر »المت يا رسول الله فاني سأعينه بعرق آخر قال وقداحد تتاذهبي فاطمي بها عنه ستين مسكينا وارجمي الى ابن عمك وروي أبو داود باسناده عن أبي سلمة بن عبدالرحن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خسة عشر صاعا فعرقان يكونان ثلاثين صاعا عن أبي سلمة بن عبدالرحن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خسة عشر صاعا فعرقان يكونان ثلاثين صاعا لحن أبي سلمة بن عبدالرحن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خسة عشر صاعا فعرقان يكونان ثلاثين صاعا المكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شتيل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شتيل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شتيل على صياء واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شتيل على سياء واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شيل على سياء واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شيل على سياء واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة شيل على سياء واطعام فكان لكل مسكين بس بن المدى المدى سياء فقد ضعنها وقال غيرها أصح منها وقال غيرها أله وقال المدى وقال المدى سياء فقد ضعنها وقال غيرها أله وقال المدى وقال المدى وقال المدى ال

﴿ مسئلة ﴾ ولو أعتق نصفى عبدين أو نصفى أمتين أو نصف عبد ونصف أمة أجزأ عنه) ذكره الخرقي قال الشريف أبو جعفر هذا قول اكثرهم ، وقال أبو بكر بن جعفر لايجزى لان المقصود من العنق تكيل الاحكام ولا محصل من اعتاقَ نصفين ، واختلف أصحاب الشانعي على ثلاثة أوجه (أحدها) كقول/لخرقي،(والثاني) كقولأبي بكر ، (والثالث) ان كان نصفالرقيق-راً أجزأ لانه بحصل تكيل الاحكام ، وأن كان رقيقاً لم يجزلانه لا يحمل ، ووجه الاول أن الاشقاص كالاشخاص فيا لايمنع منه العبب اليسير وبدابل الزكاة فاذا كان له نصف ثمانين شاة مشاعا وجبت الزكاة كما لو وللك أربعين منفردة وكالمدايا والضمايا اذا اشتركوا فيها قال شيخنا والاولى أنه لا يجزي. اعتاق نصفين أذا لم يكن الباقي منها حراً لان اطلاق الرقبة أنما ينصرف الى اعتاق الكاملة ولا يحصل من الشخصين مايحصل من الرقبة المكاملة في تكبل الاحكام وتعليص الآدمي من ضرر الرق ونقصه فلا يثبت به من الاحكام مايثبت باعتاق رقبة كاملة ، ويعتنع قياس الشخصين على الرقبة السكاملة ولهذا لو أمر انسانا بشراء رقبة أو بيعها أو باهدا. حيوان أو بالصدقة به لم يكن له أن يشقصه كذا ههنا (فصل) فمل لم يجد فعليه صيام شهرين متنابعين أذا قدر على الصيام وهذا أجماع من أهل العلم لقول الله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متنابعين من قبل أن يهاسا) و لحديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر حرا كان أرعبداً ويستوي في ذلك الحر والعبد عند أمل العـلم لانعلم فيه خلافا، وأجمعوا على وجوب التنابع لانه شرط في الصيام وقد تناوله نص الفرآن والسنة ومعنى التنابع الموالاة بين صيام أيالها فلا يفطر فبها ولا يصوم عن غير الـكمفارة ولا تجب نية التتابع ويكفي فعلهلانه شرط قال « فاطعمي بها عنه ستين مسكينا ، فلو كان العرق ستين صاعا لكانت الكفارة ماتةوعشر بن صاعاً ولا قائل به .

وأما حديث المجامع الذي أعطاء خمسة عشر صاعا نقال تصدق به فيحتمل أنه اقتصر عليه اذا لم بجد سواه والذاك لما أخبره بحاجته اليه أمره بأكله ، وفي الحديث المتفق عليسه قريب من عشرين صاعا وليس ذلك مذهبا لاحمد فيدل على أنه افتصر على البعض الذي لم يجد سواه وحديث أوس بن أخي عبادة مرسل برويه عنه عطاء ولم يدركه على أن حجة لنا لان الذي عَلَيْكَ أعطاه عرقا وأعانته امرأته بم خر فصارا جميعا ثلاثين صاعا وسائر الاخبار تجمع بينها وبين أخبارنا بحملها على الجواز وأخبارنا على اللاجزاء وقد عضد هذا أن ابن عباس راوي بعضها ومذهبه أن المدمن البر بجزى وكذلك أبو هريرة وسائر ماذكرنا من الاخبار مع الاجراع الذي نقله سايان بن يسار والله أعلم

(فصل) وبقي الكلام في الأطمام في أمور ثلاث: كيفيته ، وجنس الطعام ، ومستحقه . فأما كيفيته فظاهر المذهب أن الواجب عليك كل انسان من المساكين القدر الواجب له من الكفارة ولو غدى المساكين أقل أو أكثر ولو غدى كل واحد

وشرائط العبادات لاتحتاج إلى نية ، وإنما تجب النية لانعالها وهذا أحد الوجوه لاصحاب الشافعي ، والوجه الآخر أنها واجبـة لـكل ليلة لان ضم العبـادة إلى العبادة إذا كان شرطا وجبت النية فيه كالجم بين الصلاتين ، وانثالث تكفى نية النتابع في الليلة الاولى

ولنا أنه تنابع واجب في العبادة فلم ينتقر إلى نية كالتنابع بين الركعات ،و يفارق الجميع بين الصلاتين فانه رخصة فافتقر إلى نية النرخص وماذ كروه يننقض بالمتابعة بين الركعات

﴿ مسئلة ﴾ (قان تخلل صومها صوم شهر رمضان أو فطر واجب كفطر العيد أو الفطر لحيض أو نقاس لم ينقطم النتابع و بني على مامضي من صيامه)

وجملة ذلك آمه اذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصبح صومه فيه عن السكمارة مشل أن يبندى الصوم من أول شعبان فيتخلله رمضان ويرم الفطر أو يبتدى من ذي الحجة فيتخلله يوم النحر وأيام التشريق فان التتابع لا ينتطع بهدا وينبني على مامضى من صيامه ، وقال الشافعي ينقطع التتابع ويلزمه الاستشاف لامه أفطر في أثنا الشهرين بما كان يمكنه التحرز منه فأشبه إذا أفطر لغير ذلك أو صام عن نذر أو كفارة أخرى

ولنا أنه زمن منه الشرع عن صومه في السكفارة فلم يقطع النتابع كالحيض والناس قان قالوا الحيض والفاس غير ممكن التحرز منه قلنا قد يمكن التحرز من انتفاس بأن لايبتدى. الصوء في حال الحمل ، ومن الحيض اذا كان طهرها يزيد على الشهرين بأن تبتدي الصوم عقيب طهرها من الحيضة ومع هذا لا ينقطع النتابع به ، ولا يجوز المأموم مفارقة إمامه لغير عذر ويجوز أن يدخل معه المسبوق مع

بمد لم يجزئه إلا أن مملكه إياه وهذا مذهب الشافي ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يجزئه اذا أطعمهم القدر الواجب لهم وهو قول النخعي وأبي حنيفة وأطعم أنس في فدية الصيام ، قال أحمد أطعم شيئا كثيراً وصنع الجفان ، وذكر حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى (فاطعام ستين مسكينا) وهذا قد أطعمهم فينبغي أن يجزئه ولانه أطعم المساكين فاجزأه كما لو ملكهم

ولنا أن المنقول عن الصحابة اعطاؤهم فني قول زيد وابن عباس وابن عر وأبي هريرة مد لكل فقير ، وقال النبي وَلَيَالِيَّهُ لكهب في قدية الاذى و أطعم ثلاثة آصع من عر بين ستة مساكين هولا نه مال وجب الفقراء شرعاً فوجب عليكم إباه كالزكاة فان قلما يجزى أشغرط أن يغديهم بستين مداً فصاعداً ليكون قد أطعمهم قدر الواجب ، وإن قلنا لايجزئه أن يفديهم فقدم اليهم ستين مداً وقال هذا بينكم بالسوية فقبلوه أجزاً لأنه ملكهم التصرف فيه والانتفاع قبل القسمة وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال أبو عبد الله بن حامد بجزئه وإن لم يقل بالسوية لانقوله خذوها عن كفارتي يقتضي التسوية لان ذلك حكمها ، وقال القاضي ان علم أنه وصل الى كل واحد قدر حقه أجزأ وان لم يعلم لم يجزئه

علمه بازوم مفارقة قبل إنمامها ، ويتخرج في أيام النشريق رواية أخرى أنه يصومها عن المكفارة ولا يفطر إلا يوم النحر وحده فعلى هذا إن أفطرها استأنف لأنها أيام أمكنه صيامها في المحفارة ففطرها يقطع التنابع كغيرها إذا ثبت هذا فانه إن ابتدأ الصوم من أول شعبان أجزأه صوم شعبان عن شهر ، وإن كان ناقصا ، وأما شوال فلا يجوز أن يبتدأ من أوله لان أوله يوم الفطر وصومه حرام فيشرع فيه من اليوم الثاني ويتم شهراً بالعدد ثلاثين ، وأن بدأ من أول ذي الحجة الى آخر الحرم قضى أربعة أيام وأجزأه لانه بدأ من أوله أيام وأجزأه لانه بدأ من أولها ولو ابتدى، صوم الشهرس من يوم الفطر لم يصح صوم يوم الفطر ويصح صوم بقية الشهر وصوم ذي القعدة ريحتسب له بذي القعدة ، وأن كان ناقصاً لانه بدأه من أوله ، وأما شوال فان كان تاما صام يوما من ذي الحجة وان كان ناقصاصام يومين لانه لم يبدأه من أوله وأن بدأ بالصيام من أول ايام التشريق وقلما يومع عن الفرض صام مكأنها من صفر

(فصل) وإن أفطر لحيض او نفاس فقد أجمع أهل العلم على أن الصائمة متتابعا إذا حاضت قبل اتهامه تقضي إذا طهرت و تبني وذلك لان الحيض لا يمكن التحرز منه في الشهرين إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه نفرير بالصوم لانها رعامات قبله ، والنفاس كالحيض في أبه لا ينقطع التتابع في أحدالوجهين لأنه بمنزلته في أحكامه ولان الفطر لا يحصل فيهما بفعلها وانهاذلك الزمان كزمان الليل في حقها (والثاني) أن النفاس يقطع التتابع لأنه فطر أمكن التحرز منه لا يتكرر في العام فقطع التتابع كالفطر لغير عذر ولا . يصبح قياسه على الحيض لانه اندر منه ويمكن التحرز منه

(مسالة) (فان أفطر ارض مخوف او جنرن لم ينقطع التقابع)

لان الأصل شغل ذمته مالم يعلم وصول الحق إلى مستحقه ووجه الاول أنه دفع الحقالى مستحقه مشاعاً فقبلوه فبرى، منه كديون غرمائه

(فصل) ولا يجب التنابع في الاطعام نص عليه أحمد في رواية الاثر م، وقيل له تكون عليه كفارة عين فيطهم البوم واحداً وآخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكمل عشرة ? فلم ير بفاك بأسا وذلك لان الله تمالى لم يشترط النتابع فيه ، ولو رطي. في أثناء الاطعام لم نلزمه اعادة مامضى منه ، وبه قال ابو حنيفة والشانعي رقال مائك يستأنف لانه وطي. في أثناء كفارة الظهار فوجب الاستشاف كالصيام ولما أنه وطي، في أثناء مالا يشترط التناع فيه فلم بوجب الاستيناف كوط، غير المظاهر منها أو

وانا أنه وطيء في أثناء مالا يشترط التناج فيه فلم بوجب الاستيناف كوطء غير المظاهر منها أو كالوطء في كفارة اليمين ومهذا فارق الصيام

« مـ ثلة » قال (ولو أعطى مـ كينا مدين من كالرتين في يوم وا -ــد أجزأ في إحدى الروايتين)

وهذا مذهب الشافعي لانه دفع القدر الواجب الى المدد الواجب فاجزأ كالو دفع اليه المدين في

روي ذلك عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والشعبي وطاوس ومجاهد ومالك وإسحاق وابو عبيد وابو ثور وابن المذخر والشاني في القدم، وقال في الجديد ينقطع النتابع وهو قول سعيد بن جبير والحسكم والثرري وأصحاب الرأي لانه أنظر بفعسله فلزمه الاستثناف كالو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر بسبب لاصنعله فيه فلم قطع التتابع كافطارالمرأة الحيضوماذ كرو من الاصل ممنوع وان أنطر لجنون او اغماء لم ينقطع التتابع لأنه لاصنع له فيه فهو كالحيض

﴿ مسئلة ﴾ (وكذلك فطر الحامل والمرضع لحوفها على أنفسها) لأمرما كالمريض

﴿ مسئلة ﴾ (فان خافتا على ولديهما فأفطر تًا ففيه وجهان)

(أحدهما) لاينقطم النقابم اختاره أبو الخطاب لانه نطر أبيح لمما بسبب لايتعلق باختيارهما فلم ينقطم النقابع كا لو أنطرتا خوفا على أنفسهما (واثناني) ينقطم لأنه لأجل الحرف على غيرهما، وأدلك يلزمها الفدية مع القضاء

ومسئلة (وان افطر لنير عذر أوصام تطوعا أوقضاء أو نذراً أوعن كفارة أخرى لزمه الاستشاف) لانه أخل بالتتابع المشروط ويقع صومه عما نواه لان هذا الزمان ليس بمستحق معين المكفارة ولهذا بجوز صومها في غيره بخلاف شهر رمضان فانه متعين لا يصلح الميره وإذا كان عليه نذر صوم غير معين أخره إلى فراغه من المكفارة وان كان متعينا أخر المكفارة عنه أو قدمها عليه ان امكن وان كان أياما من كل شهر كيوم الخيس وأيام البيض قدم المكفارة عليه وقضاه بعدها لانه لو وفي بنذره

يومين (والاخرى) لا بجزئه وهو قول أبي حنيفة لانه استوفى قوت يوم من كفارة فلم بجزئه الدفع اليه ثانيا في يومه كا لو دفعهما اليه من كفارة واحدة فعلى هذه الرواية بجزئه عن إحدى الكفارتين وهل له الرجوع في الاخرى إينظر فاذا كان أعلمه أنها عن كفارة فله الرجوع والا فلا ويتخرج أن لا يرجع بشيء على ماذكر ناه في الزكاة والرواية الاولى أقيس وأصح قان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذلك في يومين أجزأ ، ولانه لو كان الدافع اثنين أجزأ عنها فكذلك أذا كان الدافع واحداً ولو دفع ستين مداً الى ثرثين فقيراً من كفارة واحدة أجزاه من ذلك ثلاثون وبطمم ثلاثين آخرين ، وإن دفع الستين من كفارتين أجزأه ذلك على إحدى الروايتين ولا يجزى . في الاخرى الاعن ثلاثين

(الامر الثاني) أن المجزى. في الاطعام مابجزى. في الفطرة وهوالبر والشعير والتمر والزبيب سواء كانت قوته أو لم تكن وما عداها فقال القاضي لا بجزيء اخراجه سواء كان قوت بلده أو لم يكن لان الحبر ورد باخراج هذه الاصناف على ماجا. في الاحاديث التي رويناها عولانه الجنس المحرج في الفطرة

انقطع النتابع ولزمه الاستشاف فيفضى إلا ان لا يتمكن من التكفير والنذر يمـكن قضاؤه فيكون هــذا عذراً في تأخيره كالمرض

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وان افطر لعذر يبينح الفطر كالسفر والمرض غير المخوف فعلى وجهين)

إذا افطر لمرض غير مخوف يبيح الفطر ففيه وجهان ذكرها أبوالحطاب (أحدها) لا يقطم النتابع لانه مرض أباح الفطر أشبه المخوف (والثاني) يقطع النتابع لانه افعار احتياراً فا نقطع النتابع كا لوافطر لفير عذر فان السفر مبيح للفطر فكلام أحمد محتمل الامرين واظهرهما أنه لا ينقطع النتابع فانه قال في رواية الارم كان السفر غير الرض ولا ينبغي ان يكون أركد من ومضان فظاهر هذا أنه لا ينقطع النتابع وهذا قول الحسن ومحتمل ان ينقطع النتابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي واحتلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال فيه قولان كالمرض ومهم من يقول يقطع انتابع وجها واحداً لان السفر يحصل باختياره فقطم النتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر اغير عذر فانه لا يباح قان أكل يظن ان الفجر لم ينقطع النتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر اغير عذر فانه لا يباح قان أكل يظن ان الفجر لم ينقطع النتابع لانه فطر لمذر (والثاني) يقطع النتابع لانه بقمل اخطأ فيه فأشبه مالو ظن أنه قد المدرين انقطع النتابع لانه بفمل اخطأ فيه فأشبه مالو ظن أنه قد على الاكل والشرب بان اوجر الطمام والشراب لم يفطر وان أكل خوفاً فقال القاضي لا يفطر وفيه وجها لا كل والشرب بان اوجر الطمام والشراب لم يفطر وان أكل خوفاً فقال القاضي لا يفطر وفيه وجها لرض (والثاني) يقطم النتابع فيه وجهان (أحدها) لا يقطمه لانه عذر مبيح للفطر وجه آخر أنه يفطر فعلى ذلك هل يقطم النتابع فيه وجهان (أحدها) لا يقطمه لانه عذر مبيح للفطر وجه آخر أنه يفطر والاول أولى

فلم يجزى، غيره كما لو لم يكن قوت بلده ، وقال أبو الخطاب عندي أنه يجزئه الاخراج من جميع الحبرب التي هي قوت بلده كالذرة والدخن والارز لان الله تعالى قال (من أوسط ما نطممون أهليكم) وهذا مما يطعمه أهله فوجب أن يجزئه بظاهر النص وهذا مذهب الشاني قان أخرج غير قوت بلاه أجود منه فقد زاد خيرا ، وإن كان أنقص لم يجزئه وهذا أجود

(فصل) والافضل عند أبي عبد الله إخراج الحب لانه بخرج به من الحلاف وهي حالة كاله لانه يدخر فيها وبتهبأ لمنافعه كام المخلاف غيره قان أخرج دقيقا جاز لكن يزيد على قدر المد قدراً يبلغ المد حباً أو يخرجه بالوزن لان الحب ريعاً فيكون في مكيال الحب أكثر مما في مكيال الدقيق

قال الأثرم قبل لابي عبدالله فيعطي البر والدقيق ? فقال أما لذي جاء غالبر ولكن ان أعطاهم الدقيق بالوزن جاز ، وقال الشافعي : لا يجزى، لانه ليس بحال الكال لاحل ما يفوت به من وجوه الانتفاع فلم يجز كالهريسة

ولنا قول الله تمالي (فكفارته إطمام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم) والدقبق من أوسط ما يطعمه أهله ولان الدقبق أجزاء الحطة وقد كفاهم مؤنته رطحنه وهيأه وقربه من الاكل

(فصل) ويجوز ان يبتدى، صوم الشهرين من أول شهر ومن اثنائه بغير خلاف نعلمه لان الشهر اسم لما بين الهلالين والثلاثين يوما فايها صام فقد أدى الواجب فان بدأ من أول شهر فصام شهرين بالاهلة اجزأه ذلك وان كانا ناقصين إجماعا وبه قال النوري وأهل العراق ومالك في أهل الحجاز والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم لان الله تعالى قال (فصيام شهرين متنابعين) وهذان شهران متنابعان وان بداء من أثناء شهر فصام ستين يوما اجزأه بغير خلاف أيضا. قال ابن المنذر: أجمع كل من محفظ عنه من أهل العم على هذا فأما ان صام شهراً بالهلال وشهراً بالعد فصام خمة عشر يوما من الحرم وصفر جميعه وخمسة عشر من ربيع فانه بجزئه سواء كان صفر تاماً أو ناقصاً لان الاصل اعتباد الدمور بالاهلة لكن تركناه في الشهر الذي بدأ من وسطه لتعذره فني الشهر الذي أمكن اعتباره وجب ان يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه ان لا يجرئه الا شهران بالعدد لا ما لما ضممنا إلى الحسة عشر من المحرم خمسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر اثنان من أثناء شهر أيضا وهذا قول الزهري

(فصل) فان نوى شهر رمضان عن الكفارة لم يجزئه عن رمضان ولا عن الكفارة وانقطع التنابع حاضرا كان أو مسافراً لانه تخال صوم الكفارة فطر غير مشروع وقال مجاهد وطاوس يجزئه عنها وقال أبو حنيفة ان كان حاضرا اجزأه عن رمضان دون الكفارة لان تميين النية غير مشترط لرمضان وان كان في سفر اجزأه عن الكفارة دون رمضان وقال صاحباء تجزىء عن الكفارة دون رمضان حضرا أوسفرا

وغارق الهريسة فأنها تناف على قرب ولا يمكن الانتفاع بها في غير الاكل في تلك الحال مخلاف مسئلتنا وعن أحمد في إخراج الحيز روايتان (إحداهما) يجزيء اختارها الحرقي ونص عليه أحمد في رواية الأمم فأنه قال قات لابي عبداقله رجل أخد ثلاثة عشر رطلا وثلثاً دقيقاً وهو كفارة البمين فخبزه للمساكين وقسم الحيز على عشرة مساكين أمجزئه ذلك أقال ذلك أعجب الي وهو الذي جا. فيه الحديث أن يطعمهم مد بر وهذا أن فعل فأرجو أن يجزئه قات انما قال الله (فاطعام عشرة مساكين) فهذا قد اطم عشرة مساكين وأوفاهم المد ، قال ارجو أن يجزئه وهذا قول بعض اصحاب الشافعي ، ونقل الأثرم في موضع آخر أن احمد سأله رجل عن الكفارة قال أطعمهم خبزاً وتمراً قال ليس فيه تمر قال الشافعي لا واكن براً او دقيقا بالوزن رطل وثلث لكل مسكين، فظاهر هذا الهلا يجزئه وهومذهب الشافعي لانه خرج عن حالة الكفال والادخار فأشبه الهريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال الشافعي لانه خرج عن حالة الكفال والادخار فأشبه الهريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال الشافعي لانه خرج عن حالة الكفال والادخار فأشبه الهريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال مقصوداً في الكفارة فانها مقدرة بما يقوت المسكين في يومه فيدل ذلك على أن المفصود كفايته في يومه مقصوداً في الكفارة فانها مقدرة بما يقوت المسكين في يومه فيدل ذلك على أن المفصود كفايته في يومه وهذا قد هياه اللاكل المعتاد للافتيات وكماهم هؤنته فأشبه ما لو نقى الحنطة وغسلها

وأما الهويسة والكبولا ونحوهما فلا بجزيء لأنهما خرجا عن الافتيات المعتاد الى حبر الادام، وأما الهويسة والكبولا ونحوهما فلا بجزي، لأنها أن بجزي، لانه يقنات في بعض البلدان ولا يجزئه من الحرز والسويق اقل من شيء بعمل من مد فان اخذ مد حنط أو رطلا وثاثاً من الدقيق وصنعه خبراً اجزأه، وقال الحرقي بجزئه وطلان

وانا ان رمضان متعين لصومه محرم صومه عن غيره فلم يجزئه عن غيره كبومي العيدين ولا يجزيه عن غيره كبومي العيدين ولا يجزي عن رمضان لان النبي عَلَيْكِلَةٌ قال « الاعمال بالنبات وانما لامريء ما نوى » وهذا ما نوى رمضان فلا يجزئه، ولا فرق بين الحضر والسفر لان الزمان متعين وانما جاز فطره في السفر رخصة فاذا تكلف وصام رجع إلى الاصل فان سافر في رمضان المتخلل لصوم الكفارة وافطر لم ينقطع التنابع لانهزمن لا يستحق صومه عن الكفارة فلم ينقطع التنابع بفطره كالليل

[﴿] مسئلة﴾ (ران أصاب المظاهر منها ليلا أو نهارا انقطع النتابع)

وم ذا قال مالك والنورى وأبو عبيد وأصحاب الرأى لآن الله تمالى قال (فصيام شهرين متنابعين من قبل ان يُماسا) فامر بهما خالبين عنوط ولم يأت بهما على ما أمر فلم يجزئه كالووطي مهارا ذاكرا ولانه تحريم للوط ولا يختص النهار فاستوى فيه الليل والنهار كالاعتكاف وروي عن أحمد ان التنابع لا ينقطع بالوط وليلا وهو مذهب الشافعي وأبي توروان المنذر لانه وط ولا يفسد الصوم فلا بوجب الاستشاف كوط غيرها، ولان التنابع في الصيام عبارة عن اتباع صوم يوم للذى قبله من غير فارق وهذا متحقق وان وطي وليلا وارتكاب المنهي في الوط قبل اتمامه إذا لم بخل بالتنابع المشترط لا يمنع صحته واجزاه مكا ووطي قبل الشهرين أو لو وطي وطي ولية أول الشهرين وأصبح صائما والانيان بالصيام قبل الثمانين لاسبيل اليهسواء بني أو استأنف وان وطي غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وانقطع التنابع لاسبيل اليهسواء بني أو استأنف وان وطئها أو وطي عيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وانقطع التنابع (المغني والشرح الكبير) (المغني والشرح الكبير)

قال القاضي: المديجيء منه رطلان وذلك لان الفالب ان رطلين من الخبر لانكون الا من مد وذلك بالرطل الدمشقي خمس اراق وأقل من خمس اوقية وهذا في البر ، فأما ان كان المخرج من الشعير فلا يجزئه الاضمف ذلك على ما قررناء

(فصل) ولا نجزيء القيمة في الكفارة نقلها الميموني والاثرم وهومذهب الشافعي وخرج بعض اصحابنا من كلام احمد رواية اخري انه بجزئه وهو ما روى الارم أن رجلا سأل احمد قال أعطيت في كفارة خمسة دوانيق نقال: لو استشرتني قبل ان تعطي لم اشر عليك ولكن اعط على ما بقي من الاثمان على ما قلت في وسكت عن الذي اعطى ، وهذا ليس برواية وانما سكت عن الذي اعطى لانه مختاف فيه فلم ير التضييق عليه فيه

(الامر الثالث) ان مستحقى الكفارة هم المساكين الذين يعطون من الزكاة لفول الله تعالى (فاطعام ستين مسكينا) والفقراء يدخلون فيهم لان فيهم المسكنة وزيادة ولا خلاف في هذا ، فأما الاغنياء فلا حق لهم في الكفارة سوا. كانوا من اعتاف الزكاة كالفزاة والمؤلفة أد لم يكونوا لان الله تعالى خص بها المساكين ، واختلف اصحابنا في المكاتب فقال الفاضي في الجرد وأبو الخطاب في المداية :لايجوز دفعها اليه وهومذهب الشافعي، وقال الشريف ابو جعفر وأبو الخطاب في مسائلهما يجوز الدفع اليه وهومذهب اليح وزير لانه يأخذ من الزكاة لحاجته فأشبه المسكين

اجهاعا إذا كان غير معذور وان وطنها أو وطي ، غيرها نهارا ناسيا افطروا نقطع النتابع في إحدى الروايتين لان الوط ، لا يعذر فيه النسيان وعن أحمد رواية أخرى لا يفطر ولا ينقطع النتابع وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر لانه فعل المفطر ناسيا أشبه ما لو أكل ناسيا ولو ابيح له الفطر لعذر فوطى ، غيرها نهارا لم ينقطع النتابع وان كان وطئها كان كوطئها ليلاهل يقطع النتابع على وجهين موسئلة ﴾ (وإن وطى ، غيرها ليلا لم ينقطع النتابع)

لأنذلك غير محرم عليه ولا هو محل با تباع الصوم فلم يقطع التنابع كالا كلوليس في هذا اخلاف نعلمه فان لمس المظاهر مها أوباشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التنابع لاخلاله بموالاة الصيام و إلا لم ينقطع والله أعلم (فصل) قال الشيخ رحمه الله (فان لم يستطع لزمه اطعام ستين مسكيناً مسلما حرا صغيرا كان أوكبيرا إذا أكل الطعام) أجمع أهل العلم على ان المظاهر إذا لم مجد الرقبة ولم يستطع الصيام ان فرضه اطعام ستين مسكيناً على ما أمر الله تمالى في كتابه وجاء في سنة نبيه عليه المحلية واء عجز عن الصيام لكبر أو مرض محاف بالصوم تباطؤه والزيادة فيه أو الشبق فلا يصبر فيه عن الجماع فان اوس بن الصامت لما أمره رسول الله عليه عليه عن المحلمة بن الصوم قالت امرأته يارسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال «فليطم ستين مسكيناً» ولما أمر سلمة بن صخر بالصيام قال وهل اصبت الامن الصيام في قال «فاطعم » فنقله الى الاطعام لما أخبره ان به من الصيام للمرض وانكان مرجو الزوال لدخوله في قوله تمالى (فمن ان ينتقل الاجل السفر فاطعام ستين مسكيناً) ولا نه لا يعلم ان له مهاية فأشبه الشبق، ولا يجوزان ينتقل لاجل السفر

ولا يجوزدفه بالى كافرو بإذا قال الشافعي وخرج أبو الخطاب و حرافي إعطامهم بنا على الرواية في إعتاقه م وهو قول ابني ثور وأصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فاطعام عشرة مساكين) وأطاق فيدخلون في الاطلاق ولذا أنه كافر فلم يجز الدفع اليه كساكين أهل الحرب وقد سلمه أصحاب الرأي والآية مخصوصة بأهل الحرب فقيس عليهم سائر الكفارة ويجوز صرفها الى الصغير والكبير إن كاذ بمن يأكل الطعام واذا أراد صرفه إلى الصغير قانه يدفعه إلى و ليه يتبض له فان الصغير لا يصح منه القبض عفاما من لا يأكل الطعام فلا الطعام فظاهر كلام الحرق أنه لا يجرز الدفع اليه لانه لا يأكله فيكرن عنولة دفع القيمة . وقال أبو الحطاب الطعام من كفارته إلى مكن بدفع اليه من الزكاء فأشبه الكبيرة واذا قلنا يجوز الدفع إلى المكانب جاز قلسيد الدنع من كفارته إلى مكانبه لانه يجوز أن يدفع اليه من زكانه

(نصل) وبجرز دفع الكفارة إلى من ظاهره الفقر فان بان غنيافهل بجزئه ? فيه وجهان بناء على الروايتين في الزكاة ، وإن بان كافراً أو عبداً لم يجزئه وجها واحداً

لان السفر لا يمجز وعن الصيام وله نهاية ينتهي اليهاوهو ون أفعاله الاحتيارية والواجب إطعام سنين مسكيناً ولا يجزئه أقل من ذلك وقال أبو حنيفة لوأطهم مسكيناً واحد أفي سنين بو ما اجزأه و سنذ كر ذلك ان شاء الله تعالى (فصل) يشترط في المساكين الانه تشروط الاسلام والحرية وان يكون قد أكل الطعام، والمساكين هم الذين تدفع اليهم الزكاة لحاجهم المذكورون في أبو اب الزكاة ويدخل في ذلك الفقر اء لانهم وان كانوافي الزكاة صنفين فهم في غيرها صنف واحد الكونهم بأخذون لحاجهم إلى ما يكفيهم أو ما تم به كفايهم (أحدها) اسلامهم فلا يجوز دفعها إلى كافر ذمياكان أو حربيا و بذلك قال الحسن والنخبي والاوزاعي ومالك والشافعي و إسحاق وأبو عبيد، وقال أبو نمور وأصحاب الرأي يجوز دفعها إلى الذي لدخوله في اسم المساكين فيدخل في عموم الآية ولانه مسكين من أهل دار الاسلام فاجزأ الدفع اليه من الكفارة كالمسلم وروي نحوه عن الشعبي و خرجه أبو الخطاب وجها في المذهب بناء على جواز اعتاقه في الكفارة وقال الثورى يعطيهم إذا لم يجد غيرهم

ولما نهم كذار الم مجر اعطاؤهم كمساكين اهل الحرب والآية مخصوصة بهذا فنةيس عليه .

(الثاني) أن يكرنوا احرارا الابجوز دفعها الى عبد ولا مكاتب ولا أم ولد ولا خلاف في أنه لا يجوز دفها الى عبد لان نفقته واجبة على سيده ، ولا الى أم ولد لذلك وبهذا قال مالك والشافس واختار الشريف أوجعفر جواز دفعها الى مكاتبة وغيره وقال أبو الخطاب بتخرج دفعها اليه بناءعلى جواز اعتاقه لانه بأخذ من الزكاة حاجته فأشبه المسكين

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن ابتدأ صوم الظهار من أول شعبان أفطر يوم الفطر و بني وكذلك ان ابتدأ من أول ذي الحجة أفطر يوم النحر وأيام التشريق وبني على مامضي من صيامه)

وجملة ذلك أنه اذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصح صومه عن الكفارة مثل أن يبتديء الصوم من أول شعبان فيتخله رمضاز وبوم الفطر أويبتديء من ذى الحجة فيتخله يوم النحر وأبام التشربق فان النتابم لاينقطع بهذا وينني على مامضي من صيامه ، وقال الشافعي بنقطع النتاجع بلزمه الاستئناف لأنه أفطر في أثناء الشهرين عما كان عكنه التحرز منه فأشه اذا أفطر بفير ذلك أو صام عن نذرأو كفارة أخرى . ولناأ أوزمن منعه الشرع عن صومه في الكفارة فلم بقطع التنابع كالحيض والنفاس عفان قال والحيض والنفاس غيرهمكن التحرز منه قلنا قديمكن النحرز من المفاس بأن لا تبتدي الصوم في حال الحمل ومن الحيض اذا كان طهرها يزيد على الشهرين بأن تبتدي . الصوم عقيب طهر هامن الحيضة ومع هذا فالهلا يقطع التتابع به ولا يجوز المأموم مفارقة امامه لغير عذر ويجوز أن يدخل معه المسبوق في أثنا. الصلاة مع علمه بلزوم مفارقته قبل أعامها ، ويتخرج في أيام التشريق ، واية أخرى أنه بصومها عن الكفارة ولا يفطر الا يوم النحو وحده ، فعلى هذا ال أفطرها استأنف لامها أبام أمكنه صيامها في الكفارة ففطرها يقطع انتتابع كغيرها اذا ثبت هـ ذا فانه إن ابتدأ الصوم من أول شعبان أجزأه صوم شعبان عن شهر ناقصا كان أو تاما . وأما شوال فلا بجرز أن يبدأ به من أوله لان أوله يوم الفطر وصومه حرام فيشرع في صومه من اليوم الثاني ويتمم شهراً بالعدد ثلاثين بوما، وإن بدأ من أول ذي الحجة الى آخر المحرم قضى أربعة أيام وأجزأه لأنه بدأ بالتهرين من أولها ، ولو ابتدأ صوم الشهرين من بوم الفطر لم يصحصوم بوم الفطر

ولنا ان الله تمالى عده صنفا في الزكاة غير صنف المساكين ولاهو في معنى المساكن لان حاجته من غير جنس حاجتهم فيدل على أنه أيس عسكين والكمارة إما هي المساكين بدايل الآية ولان المسكين بدفع البه لتم كفايته والمكانب آيا يأخذ لفكاك رقبته ءوأمأ كفايته فانها حاصلة بكسبه وماله فان لميكن له كسب ولامال عجزه سيده ورجع اليه فاستغني بأنفاقه عليه ، ويفارق الزكاة فالهانصرف ألى الغنى والكفارة مخلافها

(الله لث) أن يكونوا أكلوا الطمام فان كار طفلا لم يأكل الطعام لم يدفع اليه في ظاءر كلام الخرقي وهو قول القاضي وهو ظاهر قول مائك فأنه قال يجوز الدنع الى الفطير وجذا إحدى الروايتين عن احمد والثانية يجرز دفعها الىالصفير الذي لم يطم وبتبض لهوآيه وهذا الذي ذكرهأبر الخطاب المذهب وعو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي قال أبو الحطاب وهو قول أكثر الفتها.لانه حر مسلم محتاج فأشبه الكبير ولان أكاه الكفارة ايس بشرط وهذا يصرف الكفارة الىما يحتاج اليهمما تتم به كفايته فأشبه الكبير ولنا قوله تعالى (فاطعام عشرة مساكين) وهذا يقنضي أكابهم له قاذا لم يعتبر حقيقة أكابهموجب اعتبار امكانه ومظنته ولانتحق مظنته فيمن لايأكل ولانه لوكان المقصود دفع حاجته لجاز دفع النيمة

وصح صوم بقبة الشهر وصوم ذي القعدة ومحتسب له بذي القعدة ناقصا كان أو تاما لأنه بدأه من أوله وأما شوال فان كان تاما صام بوما من ذي الحجة مكان بوم الفطر وأجزأه ، وان كان ناقصا صاممن ذي الحجة يومين لانه لم يبدأه من أوله ، وإن بدأ بالصيام من أول أبام التشريق وقلنا بصح صومها عن الفرض فأنه محتسب له بالمحرم ويكل صوم ذي الحجة بنام ثلاثين يوما من مفر ، وانقلنا لايصح

صومها عن الفرض صام مكانها من صفر

(فصل) ويجرز أن يبتدي. صوم الشهرين من أول شهر ومن أثنائه لانظم في هسذا خلافا لان الشهر اسم لما بين الهلالين وللازن يوما فأيهما صام فقد أدى الواجب ، فان بدأ من أول شهر فصام شهربن بالاهلة اجزأه ذلك تامين كانا ار ناقصبن اجاعا وبهذا قال الثوري وأهل العراق ومالك في أهل الحجاز والشافعي وا بو ثور وا بو عبيد وغيرهم لان الله تعالى قال (فصيام شهر من منتابعين) وهذان ولم يتمين الاطمام وهذا يفسد ماذكروه فاذا اجتمعت هذه الارصاف في واحد جاز الدفع اليه كبيراً كان أو صغيرا محجورا عليه أوغير محجرر عليه الا ان من لا حجر عليه يقبض لنفسه أو يقبض له وكيله والهجور عليه كالصفير والمجنون يقبض له وليه.

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَلا يَجْرُزُ دَفْعُهَا الى الكَافَرِ ﴾ وقد ذكر ناه ، ولا إلى من تلزمه مؤنته وقد ذكر نا ذلك في الزكاة وفي دفعها الى الزوج وجهان بنا. على دفع الزكاة اليه

(مسئلة) اوبجوز دفع الكفارة الى منظاهره العقر قان بان غنيا فهل يجزئه افيه و-يان) بناء على الروابتين فيالزكاة ران بان كانرا أوعبدا لم يجزئه وجها واحدا

(مسئلة) (وان رددهاعلى مسكين واحدستين بومالم يجزئه الاأن لايجد غيره فيجزئه في ظاهر المذهب وعنه لايجزته وعنه يجزئه وانوجد غيره)

وجالة ذلك أن الواجب في كفارة الظار اطعام ستين مسكينا للآية لايجر ثه أقل من ذلك ومهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجرئه أن بطعم مسكينا واحدا في ستبن يوماً ، ودومي ذلك عن أحمد حكاه القاضي أبو الحسين لان هذا المسكين لم يستوف الا قرت يومه من هذه الكفارة فجنز أن يعطي منها كاليوم الاول، وعن احمد رواية ثالثة انوجدهم لم يجزئهلانه أمكنه امتثالالامر بصورتهومعناه وان لم يجد غبره أجزأه لتهذر المساكبن

ووجه الاولى قول الله تمالى (فاطءام ستين مشكينا) وحذا لم يطعمالا واحدا فلم، ثل الامرالانه لم يطهم ستبن مسكينا فلم يجرئه كا لودفهها اليه في يوم واحد ولانه لو جاز الدفع اليه في أيام لحاز الدفع اليه في بوم واحد كالزكاة وصدنة الفطر ، يحتق هذا أن الله تعالى أم هدّد الساكين لا بعدد الايام وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين ، والمعنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه الكقارة وفي البوم الناني قد استوفى حقه وأخذ منها قرت يوم فلم يحز أن يدفع البه في اليوم الثاني كما **لوأومى ا**نسان بشي، *لستبن مسكينا*

شهران متنابعان ، وان بدأ من اثنا شهر فصام حتين يوما اجزأه بغير خلاف أيضا . قال ابن المنذر أجمع على هذا من تحفظ عنه من أهل العلم ، فأما ان صامشهراً بالهلال وشهراً بالعدد فصام خمسة عشر يوما من المحرم رصفر جميعه وخمسة عتمر يومامن ربيم فانه يجز تهسوا. كان صفرتاما او ناقصاً لان الاصل اعتبار الشهور بالاهلة لكن تركناه في الشهر الذي بدأ من وسطه لتعذره فني الشهر الذي أمكن اعتباره يجب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه أن يقال لايجزئهالا شهران بالعدد لاننا

﴿مسئلة ﴾ (وأن دفع الى مسكين وأحد في بوم من كفارتين أجزاه)

وهذا مذهب الشافعي وهو اختيار الخرقي لانه دفع القدر الواجب الى العدد الواجب فأجزأ كما لو دفع اليه المدين في يومين وفيه رواية أخرى أنه لا يَجْزَنُه وهو قول أبي حنيفة لأنه استوفى أوت يوم من كفَّارة فلم يجز الدفع اليه ثانيا كما لو دفعها اليه من كفارة واحدة ، فعلى هذه الرواية بيجزئه عن احدى الكَفَارُ نَينَ وَهُلُ لَهُ الرَّجُوعُ فِي الْآخِرِي ﴿ يَنْظُرُ فَانْ كَانَ أَعْلُمُهُ أَمَّا عَن كَفَارَتَبِنَ فَلَهُ الرَّجُوعُ وَالْآ فلا و بتخرج أزلا يرجم بشيء على ماذكرنا في الزكاة ، والرواية الاولى أقيس وأصح فان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذلك في يوم أجزاً. ولانه لو كان الدافع اثنين أجزأ عنها فكذلك اذا كان الدافع واحدا ولودفع ستين مدا الى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة أجزأه من ذلك ثلاثون و يطعم ثلاثين آخر بن فان دنم الستبن من كفار تين خرج على الروايتين في المسئلة قبام ا وهي اذاأطهم مسكينا واحدا مدين من كفارتين في وم واحد .

﴿مسئلة﴾ (والمخرج فيالكفارة مايجزى، في الفطرة وهو البر والشعير والنمر و لزبب سوا. كان قوت بلده أولم يكن)وما عداهافقال القاضي : لا يجزى. اخراج، سواء كان قوت بلد. أو لم يكن لان الخبر ورد باخراج هذه الاوصاف على ما جا. فيالاحاديثالتي نذكرها ولانهالجنسالمحرج في الفطرة فلم يجزُ غيره كما لو لم يكن فوت بلده

﴿مَسَانَ ﴾ ﴿ قَانَ كَانَ قُوتَ بِلَدَهُ غَيْرِ ذَاكُ كَالْدَرَةُ وَاللَّهُ فَنِ وَالْارَزُ لَمْ يَجِزَا خُرَاجِهُ عَلَى قُولُ القَاضَى وقال أبو الحطاب عندي أنه يجزئه الاخراج من جميع الحبوب الني هي قوت بلد. لان ألله تعالى قال (من أوسط ما تطعمرن أهايكم) وهذا بما يطعمه أهله فرجب أن بجرئه بظاء والنص وهذا مذهب الشافعي فان أخرج عن قوت بلده أجود منه نقد زاد خيرا

﴿مسئلة ﴾ (واخراج الحب أنضل عند أبي عبدالله)

لانه يخرج به من الحلاف وهي حالة كه له لانه يدخر فبها ويتهيأ لمنافعه كاما محلاف غير. قان أخرج دقينا جاز لكن مزيد على المد قدرا يبلغ المدحبا أو مخرجه بلوزن لان الحب يروع فيكون في مكيال الحب أكثر مما يكون في مكيال الدقيق قبل الاثرم قبل لابي عبد الله فيعملي البر والدقيق قال أما الذي جاء فالبر و اكمن ان أعطاهم الدقيق الوزن جاز وقال الشافعي لا يجرى. لانه ليس محال الكمال لاجل مايقوت به من وجوه الانتفاع فأشبه الهريسة

لما ضممنا الى الحديث عشر من المحرم خمسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر الثاني من أثناء شهر أيضا وهذا قبل الزهري

(فصل) فان نوى سوم شهر ومضان عن الكفارة لم مجزئه عن ومضان ولا عن الكفارة و انقطع النتابع حاضراً كان او مسافراً لانه تخال صوم السكفارة فطر غير مشروع عوقال مجاهد وطاوس بجزئه عنهارة الوحنيفة أن كان حاضراً المجزأه عن ومضان دون الكفارة لان تعبين النياغير مشرط لرمضان وان كان في سفر أجزأه عن الكفارة دون و مضان ، وقال صاحباه بجزى عن ومضان دون الكفارة سفراً وحضرا وانها أن ومضان متعبن الصومه محرم صومه عن غيره ألم بجزئه عن غيره كيوي العيوين ولا بجزى عن ومضان لان النبي عليه الله و الما الاعمال بالنيات والما لامرى ما نوى هوهذا ما نوى ومضان فلا يجزئه ولا فرق بين الحضر والسفر ، لان الزمان متعين وانما جاز فطره في السفر وخصة فاذا نكلف فلا يجزئه ولا فرق بين الحضر والسفر ، لان الزمان متعين وانما جاز فطره في السفر وخصة فاذا نكلف وصام وجع الى الاصل فان سافر في ومضان المتخال الصوم السكفارة وأفطر لم ينقطم التنابع لانه زمن لا يستحق صومه عن الكفارة فلم ينقطم التنابع بفطره كالليل

﴿مسئلة ﴾ قال (واذاكان المظاهر عبداً لم يكنّ الا بالصيام واذاصام فلا يجزئه الاشرر المتتابعان) قد ذكرنا ان ظهار العبد صحيح و كفارته بالصيام لان الله تعالى قال (فمن لم بجد فصيام شهرين

ولذا قول الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم والدقبق من أوسط ما يطعمون أهليكم والدقبق من أوسط ما يطعمه أهله ولان الدقبق أجزاء الحنطة وقد كفاهم وقنته وطحنه وهيأه وقربه من الاكل وفارق الهريسة فانها تفدد عنقرب ولايمكن الانتفاع بها في غيرالاكل في تلك الحال بخلاف مسئلتنا (مسئلة) اوفي الحنز روايتان)

(احداهما) مجزى، اختارها لحرقي ونص عليه أحمد في رواية الاثرم فانه قال قات لابي عبد ألله رحل أخذ ثلاثة عشر رطلا وثلثا دقيقا وهو كفارة اليمين فخيرة المساكين وقسم الحبز على عشرة مساكين أمجزئه ذاك ? قال ذاك أعجب الي والذي جاء فيه الحديث أن يطعمهم مد بر وهذا ان فعل فارجو أن حزئه قات اعاقال الله (فاطعام عشرة مساكين) فهذا قد أطعمهم وأوفاهم المد قال أرجو أن يجزئ وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، دنقل الاثرم في موضع آخر ان أحمد سأله رجل عن الكفارة قال أطعمهم خزا وعمراً قال ليس فيه عمر قال فخبز قال لا ولكن برا أو دقيقا بالوزن وطل وثلث لكل قال أطعمهم خزا وعمراً قال ليس فيه عمر قال فخبز قال لا ولكن برا أو دقيقا بالوزن وطل وثلث لكل مسكن فظاهر هذا أنه لا يجزئه وهو مذهب الشافعي لانه خرج عن حالة الكال والادخار فأشبه الهريسة ، قال شيخنا والاول أحسن لان الله تعالى قال (فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أمليكم وهذا من أوسط ما يطعم أما وليس الادخار مقصودا في الكفارة فأنها مقدرة بما يقوت المسكين في يومه في يومه وهذا قد هيأه اللائل المعتاد المافتيات وكفاهم وثنه فأشبه المؤنة وغسلها، فأما الهريسة والكبولا ونحوهما فلا يجزى والانماخ وغما الانتيات وكفاهم المعتاد الى حيز الادام ، وأما السويق فيحتمل الا يجزى، قداك ويحتمل أن يجزى، لانه يقتات المعتاد الى حيز الادام ، وأما السويق فيحتمل الا يجزى، قداك ويحتمل أن يجزى، لانه يقتات

متنابعين) والعبد لايستطيم الاعتاق فهو كالحر المسهر وأموا منه حالا وظاهر.كلام الحرقيانه لايجزئه غير الصيام سواء أدن لهسيده في التكفير بالعنق أو لم يأذن وحكي هذا عن الحسن وأبي - نيمة والشافعي ومن احد رواية اخرى إن أذن له سيد. في التكفير بالمال جاز وهو مذهب الاوزاعي وأبي ثور لائه ياذن سيده يصير قادراً على التكفير بالمال فجاز له ذلك كالحر وعلى هذه الرواية بجوزله التكفير بالاطمام عندالمجز عنالصيام وهل له العتق ٤على روايتين (إحداهما) لايجوز وحكى هذا عن مالك وقال ارجو أنجزته الاطمام وأنكر ذلك ابن القاسم صاحبه وقال لا يجزئه الا الصيام وذلك لان العنق يقتضى الولاء والولاية والارث وليس ذلك العبد

(والرواية الثانيـة) له العنق وهو قول الاوزاعي واختارها ابو بكر لان من صح تكفيره بالاطمام صع بالعنق ولا يمتنع صحة العتق مع انتفاء الارث كما لو اء ق من بخالفه في دينمه ولان المقصود بالعنق اسقاط الملكية عن العبد وعليكه نفع نفسه وخلوصه من ضرر الرق وما محصل من توابم ذلك ليس هو المقصود ملا يمنع من صحته ما يحصل منه المقصود لامتناع بعض تواجه

ووج، الاولى أن العبد مال لا يملك المال فيقع تبكم فبرء بالمال بمال غيره فلم بجر ته كيا لو اعتق عبد غيره عن كفارته ، وعلى كانا الروايتين لا يلزمه التكفير بالمال وان أدِّن له سيده فيه لان فرضه الصيام فلم يازمه غيره كما لو اذن موسر لحر معسر في التكفير من مأله وأن كان عاجزاً عن الصيامة أذن

في بعض البلدان ولان السويق يجزى. فيالغطرة فكذلك ههنا

(مسئلة) (ولا يحزى، من البر أنل من مد ولا من غيره أقل من مدين)

وجلة ذلك أن قدر الاطمام في الكفارات مد من بر لكل مسكين أو نصفصاع تمر او شعير ويمن قال مد بر زيد بن ثابت وابن عباس وابن عر حكاه عنهم الامام احمد ورواه عنهم الاثرم وعن عطاه وسلَّمِان بنُّ موسى وقالسلمان بن بسار أدر كِتالناس إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مدا من حنطة بالمد الاصغر مد النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو هريرة يطعم مدا من أي الانواع كان، وبه قال عطاء والاوزّاعي والشافعي لما روى أبو داود باسناد. عن أوس بن أخيءبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه يعني المظاهر خمسة عشر صاعا من شعبر اطعام ستين مسكيناً ، وروى الاثرم باسناده عن أبي هريَّرة في حديث الجامع أن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أتي بعرق فيه خمسة عشر صاعا فقال «خذه وتصدق به» وإذا ثبتُ هذا في المجامع بالحبر ثبت في المظاهر قياساً علمية ولانه اطعام واجب فلم يختلف باختلاف أنواع المخرج كالفطرة ،وقال مالك لسكل مسكين مدان من جميع الانواع؛ وبمن قال مدان من قمح مجاهد وعكرمة والشمي والنخمي لانها كفارة تشتمل على صيام واطمام فكان لـكل مسكين نصف صاع كفدية الاذي،وقال الثوري وأصحاب الرأي من القمح مدان ومن النمر والشمير صاع لكل مسكين لقول النبي عَلِيْكِيْرُو في حديث سلمة بن صخر ﴿ فاطمم وسَمَّا مَنْ ثمر » رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وروى الخلال باسناده عن بوسف بن عبد الله بن سلام (١) لعله عرةً عن خويلة فقال لي رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ « فليطعم ستين مسكيناً وسَعَاً (١)من تمر » وفي رواية أبي داود

له سيده في التكفير بما شاء من العتق والاطعام فان له التسكفير بالاطمام لأن من لايلزمه الاعتاق مع قدرته على الصيام لايلزمهم عجزه عنه كالحر الممسر ، ولان عليه ضرراً في النزام المنة الكبيرة في قبول الرقبة ولايلزم .ثل ذلك في الطعام لقلة المنة فيه ، وهذا فيا إذا أذن له سبده في التكفير قبل العود فان عاد وجبت الكفارة في ذمته ثم أذن له سيده فيالتكفير انبني معذلك على أصل آخر وهو أن التكفير هل هو معتبر بجالة الوجوب أو بأغلظ الاحوال وسنذكر ذلك انشاء الله تعالى، وعلى كل حال فاذا صام لا يجزئه إلا شهران متتابعان لدخوله في عموم قوله تعالى (فصيام شهرين متتابعين) ولانه صوم في كفارة فاستوى فيه الحر والعبد ككفارة اليمين ، ومهذا قال الحسن والشعبي والنخبي والزهري والشافي وإسحاق ولانطم لهم مخالفا إلاماروي عن عطاء الالوصام شهرا أجزأ وقاله النخي ثم رجع عنه إلى قول الجاعة (فصل) والاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب فيأظهر الروايتين وهوظاهر كالرم الحرقي لانه قال إذا حنث وهوعبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لايجزئه غيره وكذلك قال الاثرم سمعت أباعبدالله يسئل عن عبد حلف على مين فحنث نيها وهوعبد الم يكفر حتى عنق أيكفر كفارة حر أوكفارة عبد ? قال يكفر كفارة عبد لانه إنما يكفر مارجب عليه يوم حنث لا يوم حلف ، قات له حلف وهو عبد وحنث وهو حرقل يوم حنث واحتج فقال افترى وهو ع.١. أي ثم أنتي فاما يجلد جلد العبد وهو أحد اقوال الشافيي، فعلى هذه الرواية يعتبر يساره وإعساره جال وجوبها عليه فان كأن موسراً حال الوجوب المنقر وجوب الرقبة لميه فلم ينقط باعساره بعد ذاك ،وإن كان.محسراً ففرضه الصوم فاذا أيسر بعد ذاك لم يلزمه الانتقال الى الرقبة

والمرق سنون صاعاً ، وروى ابن ماجه باسناده عن ابن عباس قال : كفر رسول الله عَلَيْكُ بصاعمن مر وأمر الناس « فمن لم يجد فنصفصاع من بر » وروى الاثرم باسناده عن عمر رضى الله عنه قال : أطعم عني صاعا من تمرأو شعيرأو نصف صاع من برولانه اطعام للمساكين فكان صاعامن التمروالشعير أو نصف صاع من برُ كصدقة الفطر

ولذا ما روى الأمام أحمد ثنا اسلاعيل ثنا أيوب عن أي يزيد المدني قال : جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير فقال النبي عَلَيْكِيْ للمظاهر « أطعم هذا فان مدي شعير مكان مد بر » وهذا نص ولانه قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ولم نعرف لهم في الصحابة مخالفاً فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من التمر والشعير ما روى عطاء بن يسار أن النبي ﷺ قال لخويلة امرأة أوس ابن الصامت « اذهبي الى فلان الانصاري فان عنده شطر وسق من أمر أخبرني أنه ريد أن يتصدق به فلتأخذيه فليتصدق به على ستين مسكينا » وفي حديث أوس بن الصامت أن النبي عَلَيْظَايِّةٍ قال «أني سأعين بعرق من عر _ قلت يا رسول الله فاني سأعينه بعرق آخر _ قال أحسنت اذهبي فأطعمي (المغني والشرح الـكبير) (الجزء الثامن) (YA)

(والرواية الثانية) الاعتبار بأغلظ الاحوال من حين الوجوب الى حين التكفير فمنى وجد رقبة فيما بين الوجرب الى حين التكفير لم يجزئه الا الاعتاق وهذا قول ثان الشافعي لانه حق بجب في الذمة بوجود مال فاء تبر فيسه أغلظ الحالين كالحج، وله قول ثالث ان الاعتبار مجالة الادا، وهو قول أي حنيفة ومالك لانه حق له بدل من غير جنسه فكارالاعتبار فيه بحالة الادا، كالوضوء

وانا أن الكفارة تجب على رجه الطهرة فسكان الاعتبار فيها بحالة الوجوب كالحدة أو نقول من وجب عليه الصبام في الكفارة لم بلزمه غيره كالعبد إذا أعتق ويفارق الوضوء فاله لو تيم ثم وجد الماه بطل تيمه وههنا لو صام ثم قدر على الرقبة لم يطل صومه رليس الاعتبار في الوضوء بحالة الاداء فان أداء فعله وليس الاعتبار به وانما الاعتبار بادا، الصلاة وهي غير الوضوء وأما الحج فه رعبادة العمر وجيعه وقت لها فني قدر عليه في جزء من وقنه وجب بخلاف مسئلتنا ثم يبطل ما ذكروه بالعبد إذا أعتق فانه لا يازمه الانتقال الى المنق مع ماذكروه ، فان قبل العبد لم يكن ممن تجب عليه الرقبة ولا تجزئه فلما لم تجزئه الزباة لم تازمه بنغير الحال مخلاف مسئلتنا قانا هذا لا اثر له

اذا ثبت هذا فانه أذا أيسر فأحب أن ينتقل الى الاعتاق جازله في ظاهر كلام الحرقي فانه قال ومن دخل في الصوم ثم قدر على الهدي لم يكن عليه الحروج الا أن يشاء . وهذا يدل على أنه أذا شاء فله الانتقال اليه و يحزئه الا أن يكون الحانث عبدا فليس له الا الصوم وأن عتق ، وهو قول الشافعي على القول الذي توافقنا فيه وذلك لان الهتق هو الاصل فوجب أن يجزئه كسائر الاصول ، فأما أن استمر به العجز حتى شرع في الصيام لم يازمه الانتقال إلى العتق بغير خلاف في المذهب وهو مذهب

بها عنه ستين مسكيناً وارجمي إلى ابن عمك » وروى أبو داود باسناده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أبه قال العرق زنبيل بأخذ خمسة عشر صاعا فالمرقان ثلاثون صاعا لمكل مسكين نصف صاع ولانها كفارة تشتمل على صيام واطعام فكان لمكل مسكين نصف صاع من التمر والشعير كفدية الاذى وأما رواية أبي داود أن العرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها وفي الحديث ما يدل على الضعف لان ذلك في سياق قوله « اني سأعينه بعرق ـ ففالت امرأته اني سأعينه بعرق آخر قال فالحديث المكفارة مائة وعشرين صاعا قال فاطعمي مها عنه ستين مسكيناً فلو كان العرق ستين صاعا لمكانت المكفارة مائة وعشرين صاعا ولا قائل به ، وأما حديث المجامع الذي أعطاه خمسة عشر صاعا فقال تصدق به فيحتمل أنه اقتصر على الإمن الذي لم يجد سواه وديث عشرين صاعا وليس ذلك مذهبالاحد فيدل على أنه اقتصر على البعض الذي لم يجد سواه وحديث أوس أخي عبادة مرسل برويه عنه عطاه ولم يدركه على أنه حجة له لان النبي عُنَيْنَا أَنه عام وأعانه المرأته بعرق آخر فصارا جمياً ثلاثين صاعا كا فسر أبو سلمة بن عبد الرحمن وسائر وأعانته امرأته بعرق آخر فصارا جمياً ثلاثين صاعا كا فسر أبو سلمة بن عبد الرحمن وسائر الاحديث يجمع بينها وبين اخبارنا مجملها على الجواز واخبارنا على الاحزاه ، وقد عضد هذان ابن الاحات يجمع بينها وبين اخبارنا مجملها على الجواز واخبارنا على الاحزاه ، وقد عضد هذان ابن

الشهبي وقتادة ومالك والارزاعي والحيث والشائعي وأي ثور وابن المنذر وهو أحد قولي الحسن ، وذهب ابن سيربن وعطاء والنخمي والحيكم وحاد والثرري وأبوعبيد وأصحاب الرأي الى انه يلزمه العبق لانهقدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فلزمه العرد اليه كالمتيم يجدالما قبل الصلاة أوفي أثنائها و لنا أنه لم يقدر على العبق قبل تلبسه بالصيام فلم يسقط عنه كا لو استمر العجز الى بعد الفراغ ولا يشبه الوضوء قانه لو وجد الماء بعدالتيم بعلل وهمنا بخلانه ولانه رجد المبدل بعد الشروع في صوم البدل فلم يازمه الانتقال اليه كالمتمتم بجد الهدي بعد الشروع في صيام السبعة

(فصل) اذا قلنا الأعتبار بحالة الوجرب فوقته في الظهار زمن العود لاوقت المظاهرة لان الكفارة لا الكفارة لا تجب حتى يمود وقته في المجبن زمن الحنث لاوقت المجبن وفي الفتل زمن الزهوق لازمن الحرج وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجومها لوجود سبيها كنه حبل الزكاة قبل الحول و بعدوجود النصاب

(فصل) فاذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالعنق أو الاطعام لافه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها رلا يجرز بالصيام لانه عبادة محضة والكفر ليس من أهلها ولانه لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها عركة في الهنق الا عنق رقبة مؤمنة فان كانت في ملكه أوورتها اجزأت عنه وان لم يكن كذلك فلا سبيل له الى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المسلم ويتعين تكفيره بالاطعام الاأن يقول لمسلم اعتق عبدك عن كناري وعلي ثمنسه فيصح في احدى الروايتين ، وان أسلم الدي قبل التكفير بالصيام على ما مضى لانه في معناه ، وان ظاءر وهو مسلم ثم ارتد فصام في ردته عن كفارته لم يصح وان كفر بهتق أو اطمام فند أطلق أحد

عباس راوي بعضها ومذهبه أن المدمن البر يجزى، وكذلك أبو هريرة وسائر ما ذكرنا من الاخبار مع الاجاع الذي نقله سليمان بن يسار

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يجزى، من الخبر أقل من رطلين بالمراقي الا أن يعلم أنه مد)

وجملة ذلك أنه اذا أعطى المسكن رطلي خبر بالمراقي أجزأه ذكره الخبر في وذلك بالرطل الدمشقي الذي هو سمائة درهم خمس أواقي وسبع أوقية لان ذلك لا يكون أقل من مد وقال الفاضي المديجيء منه رطلان لان الغالب أن رطلين من الخير لا يكون أقل من مد فأما ان علم أنه مد بحيث يأخيذ مداً من حنطة فيطحنه و نخزه أو رطلا وثلناً من دقيق الحنطة فيصنعه خبراً فيجزئه وهذا في البرفاما ان كان من الشهير فلا يجزبه الا ضف ما قدرنا أو يخبز نصف صاع شميركا قلنا في البرو يخرجه فيجزئه ومسئلة في (فان أخرج القيمة أو غدى المساكين أو عشاهم لم يجزئه و مجتمل أن يجزئه لا يجزى الخراج القيمة في الكفارة)

نقابها الميموني والاثرم وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر وهو الظاهرمن قول عمر بن الخطاب وابن عباس وأجازه الاوزاعي وأصحاب الرأي لان المقصود دفع حاجة المسكين وهو يحصل بذلك

القول انه لایجزئه ، وقال القاضي المذهب ان ذقك موقوف فان أسلم تبینا انه أجزأه وان مات أو قتل تبینا انهلم یصح منه كسائر تصرفاته

(مسئلة) قال (ومن وطيء قبل أن يأتي بالكفارة كان عاصياً وعليه الكفارة المذكورة)

قد ذكرنا أن المظاهر بحرم عليه وطه زوجته قبل التكفير لفول الله تعالى في العتق والصيام (من قبل أن يناسا) ، قان وطيء عصي ربه لخالفة أمره وتستقر السكفارة في ذمته فلا تسقط بعد ذلك ، وت ولا طلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق بحاله حتى يكفر ، هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وجابر بن زبد ومورق العجلي وأبي مجاز والنخعي وعبدالله بن أذينة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي ثور ، وروى الحلال عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من المقهاء عن المظاهر بجامع قبل أن يكفر ، قالوا : ايس عليه إلا كفارة واحدة الحدن وابن سير بن وبكر المزني ومورق العجلي وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وقادة وقال وكم وأغل العاشر نافعاً ، وحكي عن عرو بن العاص أن عليه كفارتين وروي ذلك عن قبيصة رسعيد بن جبير والزهري وتتادة الان الوط ، يوجب كفارة والظهار موجب للاخرى ، وقال أبو حنية لا تأبت السكفارة تمقط لأنه فات ونتها لسكونها وجبت قبل المسيس

و لناحد بثسلمة برصخر حين ظاهر ثم وطيء قبل التكفير، فأمره النبي وَتَطَلِّقُو بكفارة واحدة ولانه

وخرج بعض أصحابنا من كلام أحمد رواية أخرى أنه يجزئه وهو ما روى الأثرم أن رجلا سأل أحمد قال أعطيت في كفارة خمس دوانيق فقال لو استشرتني قبل أن تعطي لم اشر عليك واكن أعط ما بتي من الاثمان على ١٠ قات لك وسكت عن الذي أعطى وهذا ليس برواية وانها سكت عن الذي أعطى لانه مختلف فيه فلم ير التضبيق عليه فيه والمذهب الاول لظاهر قوله سبحانه (قاطعام ستين مسكيناً) ومن أخرج القيمة لم يطعم وقد ذكرناه في الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ (وان غدى المساكين او عشاهم لم يجزئه وغنه يجزئه)

ظاهر الذهب في كبفية إطعام المساكين أن الواجب أن بملك كل انسان من المساكين القدر الواجب أو أقل الواجب من السكفارة فلو غدى المساكين أو عشاهم لم نحزئه سواء كان ذلك بقدر الواجب أو أقل او أكثر ، ولو غدى كل واحد غدا، لم يجزئه إلا أن يعلكه إياه وهذا مذهب الشاعي ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يجرئه إذا أطعمهم القدر الواجب لهم وهو قول النخعي وأي حنيفة وأطعم أنس في فدية الصيام قال احمد اطعم شيئا كثيرا وضع الجفان ، وذكر حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى (قاطعام ستين مسكينا) وهذا قد أطعمهم فينبغي أن يجزئه ولانه أطعم

وجد الظهار والعود فيدخل في عموم قوله ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) وأما قولهم فات رقته افيبطل بما ذكرناه وبالصلاة وسائر العبادات بجب قضاؤها بعد فوات عنقها

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت المرأة ازوجها أنت على كظهر أمي لم تكن مظاهرة ولرمتها كفارة الظهار لانها قد أنت بالمنكر من القول والزور)

وجملة ذاك أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر أبي أو قالت ان تزوجت فلانا فهو على منظهر أبي فليس ذلك بظهار ، قال القاضي لا تكون مظاهر ترواية واحدة ، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هو ظهار وروي ذلك عن الحسن والذخعي إلا أن النخمي قال إذا قالت ذلك بعد ما تزوج مايس بدي ولعلهم محتجرن بأنها أحد الزوجين ظاهر من الاخر فكان مظاهراً كالرجل

ولنا قول الله تمالى (و النبن يظاهرون من نسائهم فخصهم بذلك ولانه قول يوجب تحريما في الزوجة علك الزوجة علك الزوجة المنافعة فاختصبه الرجل كالطلاق ولان الحل في المرأة حق للرجل فلم المكالم أة إذالته كسائر حقوقه اذا ثبت مذا فاختلف عن أحمد في الكفارة فنقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار لما روى الاثرم باسناده عن أبراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت ان تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر أي فسألت أهل المدينة فراوا أن عابها السكفارة وروى على بن مسهر عن الشيباني قال كنت جالسا في فلس جد أما وعبدافة بن مففل المرفي فجاء وجل حتى جلس البنا فسألته من أنت فقال أمام لى لهائشة بنت طلحة الذي أعتقتني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوجته بنت طلحة الذي أعتقتني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوجته

المساكبن فأجزأه كالو ملكم ووجه الاولى أن المنقول عن الصحابة اعطاؤم ففي قول زيد وابن عبر وابن عمر وابي هربرة مدلكل فقير ، وقال النبي عليالية لكمب في فدية الاذى و أطعم ثلائة آصع من تمر بين -نة مساكبن ، ولابه مال وجب العقوراء شرعا فرجب تعليكهم إباه كالزكاة فان قلمنا بجزى الشغرط أن يغديهم ستين مدا فصاعدا ليكون قد أطعمهم قدر الواجب ، وان قانا لا يجزى أن يغديهم فقدم اليهم ستين مدا وقال هذا بينكم بالسوية فقبلوه أجزأ لانه ملكم التصرف فيه والامتناع قبل القسمة وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال أبو عبد الله بن حامد يجزئه وان لم يقل بالسوية لان قوله خذوها عن كفارتي يقتضي التسوية لان ذلك حكما وقال القاضي ان علم أنه وصل الحقالى الى كل واحد قدر حقه أجزأ وان لم يعلم لم يجزئه لان الاصل شفل ذمته ما لم يعلم وصول الحقالى مستحقه ، ووجه الاول أنه دفع الحق الى مستحقه مشاعا فقبلوه فبرى و منه كديون غرمائه

(فصل) ولا يجب التنابع في الاطعام نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقبل له يكون عليه كفارة يمين فيطعم اليوم واحداً والاخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكل عشرة فلم ير بذلك بأساً وذلك لان

تم رغبت فيه فاستفتت أصحاب رسول الله ﷺ وهم يرمئذ كثير فأمروها أن تعنق رقبة وتزوجه فاعتقتني وتزوجته وروى سعيد هذين الخبربن مخنصرين ولانها زوج أنى بالمنكر مزالقول والزور فلزمه كفارة الظرار كالآخر ولان الواجب كفارة بمين فاستوى فيها الزوجان كاليمين باقه تعالى (والرَّهُ أية الثانية) ليس عليها كمارة وهو قول مالك والشافعي وأحجاق وأبي ثور لانه قرل منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كمارة كالسب والقذف ولانه قول ليس بظهار فلم يوجب كفارة الظهار كسائر الأقوال أو تحريم مما لايصح منه الظهار فأشبه الغابار من أمنه (والرواية النالثة) عليها كفارة اليمين ، قال أحمد قد ذهب عطا. مذهبا حسنا جعله ، نزلة من حرم على نفسه شيئا مثل الطعام وما أشبهه وهذا أقيس على مذهب أحمد وأشبه باصوله لانه لبس بظهار ومجرد القول من المنكر والزور لا يوجب كفارة الغايار بدايل سائر الـكذب والغاباز قبل النود والظهار من أمة وأم يلده ولانه تحرم لا يُثبت التحريم في المحل فلم بوجب كفارة الظهار تتحريم سائر الحلال ولانه ظهار من غير امرأته فأشبه الظهار من امنه وما روي عن عائشة بنت طلحة في عنق الرقبة فيجوز ان يكون اعتاقهانكفيراً ليمينها فان عنق الرقبة احد خصال كفارة اليمين ويتعين حمله على هذا لكون الوجود منها ليس ظهار وكلام احمد في رواية الاثرم لا يقتضي وجرب كفارة الظهار انما قال الاحوط أن تكفر وكذا حكاه أبن المنذر ولا شك في أن الاحوط التكفير باغلظ الكفارات ليحرج من الحلاف ولكن ليس ذلك بواجب عليه لانه ليس بمنصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص وإنما هو تحريم الحلال من غير ظهار فأشبه ما لو حرم امته او طعامه وهذا قول عطا. والله اعلم

(فصل) وأذا ألمنا بوجوب الكفارة عليها فلا تجب عليها حتى طأها وهي مطاوعة فانطاقها أو مات احدهما قبل وطنها أو كراهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فلا تجب كفارتها قبل الحنث فيها كدائر الايمان ولا يجب تقديمها قدلك وعليها تمكين كدائر الايمان ولا يجب تقديمها لذلك وعليها تمكين زوجها من وطنها قبل التكفير لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وأنما هو تحريم

الله تعالى لم يشترط الننابع فيه ولو وطىء في أثناء الاطعام لم يلزمه اعادة مامضى منهوبهقال أبوحنيفة. والشافعي وقال مالك يستأنف لانه وطىء في أثناء الكفارة فوجب الاستثناف كالصيام

ولنــا أنه وط. في أثناء ما لا يشترط فيه التتابع فلم يوجبالاستشاف كوط. غير المظاهر.نها أوكما لو وطي. في كفارة البين وبهذا فارق الصيام

⁽فصل) ولا يجزىء الاخراج الا بنية وكذلك الاعتاق والصيام لقول النبي عَيَظِيَّةٍ «انما الاعمال بالنيات » ولان العتق يقع متبرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم ينصرف الى هذه الكفارة الا بنيته وصفها ان ينوي العتق أو الاطعام أو الصيام عن الكفارة فان زاد الواجبة فهو تأكيد والا أجزأت نهة الكفارة وان نوى وجوبها وام ينو الكفارة لم تجزئه لان الوجوب يتنوع عن كفارة ونذر

للحلال الله يُبت نحريماً كما لو حرم طعامه ، وحكي أن ظاهر كلام أبي بكر أنها لا تمكنه قبل التكافير الحاقا بالرجل وليس ذهك بجيد لان الرجل الظهار منه صحيح ولا يصح ظهار المرأة ولان الحل حق الرجل فمك رفعه رالحل حق عليها فلا تمكك إزالته والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا ظاهر من زوجته مراراً فلم يكفر فكفارة واحدة)

حذا ظاهر المذهب خواه كان في مجلس أد مجالس ينوي بذلك التأكيد أو الاستثناف أو اطلق نقله عن احد جماعة واختاره أبه بكر وابن حامد والقامي وروى ذلك عن علي رضي الله عنه عوبه قال عطاء وجاب بن زيد وطارس والشعبي والزهري و مالك واسحاق وابر عبيد وأبو ثور وهو قول الشافعي القديم ونقل عن أحمد فيمن حلف ايمانا كثيرة فان أراد تأكيد اليمين فكفارة واحدة فنهومه انه أن نوى الاستئن ف فكفاران وبه قال الثوري والشافعي في الجديد وقال اصحاب الرأي أن كان في بجلس واحد فكفارة واحدة وانكان في بجالس فكفارات بروي ذلك عن علي وعرو ابن دينار وتنادة لانه قول يوجب تحريم الزوجة فاذا نوى الاستئناف تعلق كل مرة حكم حالها كالطلاق ولما أنه قول لم يؤثر تحريما أو ولم يزد تحريما ، ولانه لفظ يتعلق به كفارة فاذا كرده كفاه واحدة كالمين بافحه تعالى ، وأما الطلاق فما زاد على ثلاث لا يثبت له حكم بالإجاع وبهذا ينتنض ماذكروه وأما الثالثة فانها رئيت كفارة الغابار الثاني، فأما أن كفرى الاول من ظاهر لزمته فانهي كفارة بلا خلاف لان الظهار الثاني، فأما أن كفرى الاول مناهر لزمته فاناي كفارة الخالة فأوجب الكفارة كالأول بخلاف ماقبل النائية لا يثبت له حكم فكذلك الظهار الثاني، فأما أن كفرى الاول أنه حرم الزوجة الحالة فأوجب الكفارة كالأول بخلاف ماقبل النكفير

(فصل) والنية شرط في صحة الكفارة لقرل النبي وَتَطَلِّمُهُم ؛ أما الاعمال بالنيات ، ولان العتق

فوجب تمييز. وموضوع النية مع التكفير أو قبله بيسير وهذا الذي نص عليه الشافعي وقال به بعض أصحابه وقال بعضهم لا يجزى، حتى يستصحب النية وان كانت الكفارة صياماً اشترطت نية الصيام عن الكفارة في كل ليلة لقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

⁽ مَسَّلَة) (فَان كَانَتَ عَلَيْه كَفَارَةُ وَاحِدَةً فَنُوى عَن كَفَارَتِي أَجْزِأُهُ لَانَ النَّيَّةُ تَعَيِّنَ لَمُا وَإِنْ كَانَ عَلَيْهُ كَفَارَاتُ مِن جَنْسَ وَاحِدُ لَمْ يَجِبُ تَعِيْنِ سَبِيهَا)

وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً . فعلى هذا لو كان مظاهراً من أربم نسائه فأعنق عبداً عن ظهاره أجزأه عن احداهن وحلت له احداهن غير معينة لانه واجب من جنس واحد فأجزأته نية مطلقة كما لوكان عليه صوم يومين من رمضان، وقياس المذهب أنه يقرع

يقع متبرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم ينصرف الى هذه الكفارة الا بنية وصفتها أن ينوي العنق أو الصيام أو الاطعام عن الكفارة فان زاد الواجبة كان تأكيداً وإلا أجزأت نيته الكفارة ، وأن توى وجوبها ولم ينو الكفارة لم يجزئه لان الوجوب يتنوع عن كفارة ونذر فرجب يميزه وموضع النية مع التكفير أو قبله بيسير وهذا الذي نص عليه الشافي ، وقال به بعض أصحابه ، وقال بعضهم لا يجزي عتى يستصحب النية وأن كانت الكفارة صياما أشترط نية الصيام عن الكدارة في كل لبلة القوله عليه السلام ه لاصيام أن لم يثبت الصيام من الميل ، وإن اجتمعت عليه كفارات من جنس واحدا بجب تعيين سنبها وجدا قال الشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا فعلى هذا لوكان مظاهر أمن أربع نسا فأعنى عبداً عن ظهاره اجزأه عن إحداهن وحات له واحدة غير معينة لانه واجب من أربع نسا فأعنى عبداً عن طهاره اجزأه عن إحداهن وحات له واحدة غير معينة لانه واجب من فتخرج بالفرعة الحلاة منهن وهذا قول أبي ثور ، وقال الشافي له أن بصرفها المأيتهن شاء فتحل وهذا ينفضي الى آنه يتخير ببين كون هذه الرأة محللة له أو محرمة عليه وإن كان الظهار من ثلاث نسوة فأعنى عبداً عن احراهن ثم صام شهر بن متنا بعبن عن أخرى ثم صرض فأطهم سنين مسكيناعن أخرى أجزأه يما أنه الحرمة ما القرعة فالعتى له أنه يتخير قرعة ولا تعيين وبهذا قال الشافي وأصحاب الرأي وقال أبر ثور يقرع يوبهن في تقم لها القرعة فالعتى له أدامة عنا المامة عن المائة لان واحدة من هذه الحصال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت

ولها أن التكفير قد حصرل عن الثلاث وزالت حرمة الظهار فلم يحتج الى قرعة كل لو أعتق ثلاثة أعبد عن ظهارهن دفقة واحدة ، فأما ان كانت الكفارة من أيناس كظهار وقتل وجماع في رمضان

بينهن فتخرج المحللة منهن بالقرعة، وهذا قول أبي ثور وقال الشافعي له أن يصرفها الى أيتهن شاه فتحل، وهذا يفضي الى أنه يتخير بين كون هذه المرأة محللة له أو محرمة عليه وان كان الظهار من ثلاث نسوة فأعتق عبداً عن احداهن ثم صام شهرين عن أخرى ثم مرض فأطعم ستين مسكيناً عن أخرى اجزأه وله الجليم من غير قرعة ولا تعبين، وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال أبو ثور يقرع بينهن فمن تقع لها القرعة فالمتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فمن تقع لها القرعة فالمتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فمن تقع لها القرعة فالصيام لها والفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت عن الثالثة لان كل واحدة من هذه الخصال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت

ولنا أن التكفير قد حصل عن الثلاث وزالت حرمة الظهار فلم بحتج الى قرعة كما لو أعتق ثلاثة عن ظهارهن دفعة واحدة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت من اجناس كظهار وقتل وجماع في رمضان ويمين فقال أبو الخطاب لا تفتقر الى تعيين السبب . وبهذا قال الشافعي لانهاء بادة راجبة فلم تفتقر صحة أدامًا الى تعيين سببها كمالو كان من جنس واحد) 470

ويمين فقال ابو الخطاب لايفتقر الى تعيبن السبب وهذا مذهب الشافي لانها عبادة وأجبة فلم تفتقر صحة ادائها إلى تمين سبها كما لو كانت من جنس واحد ، وقال الفاضي بحتمل أن يشترط نميين سببها ولا تجزي. نية مطلقة ، وحكاه أصحاب الشاني عن احد رهو مذهب أي حنينة لاسما عبادتان من جنسين فوجب تعبين النية لمها كالو وجب عليه صوم من قضا. ونذر، فعلى هذا لو كانت عليــه كفارة واحدة لايعلم سببها فكفر كفارة واحدة أجزأه على الوجه الاول قاله ابو بكر ، وعلىالوجهالثاني ينبغى أن يازمه التكفير بعدد أسباب الكفارات كل واحدة عن سبب كن نسى صلاة من يوم لايملم عينها قانه يلزمه خمس صلوات ، ولو علم أن عليه صوم يوم لايعلم أمن قضاء هو أو نذر لزمه صوم يومين قان كان عليه صوم ثلاثة أيام لايدري أهي من كفارة عين او قضاء أو نذر لزمه صوم تسعة أيام كل ثلاثة عن واحدة من المرات الثلاث

(فصل) واذا كانت على رجل كفارتان فأعتق عنها عبدين لم يخل من أد بعة أحوال (أحدها) أن يقول أعنقت هذا عن هذه الكذارة وهذا عن هذا فيحرثه أجاعاً

(الثاني) أن يقول أعتقت هذا عن احدى الكفارتين وهذا عن الآخرى من غير تعبين فينظر فان كانا من جنس واحد كـكمارتيغارار او كفارتي قتل أجزأه ، وإن كانتا منجنسينككفارة ظهار

وقال القاضي يحتمل أن يشترط تعيين سببها ولا يجزىء بنية مطلقة و حكاء بعض أصحاب انشافعي عن أحمدوهومذهبأ بيحنيفة لانهاءباد تانءن جنسين فوجب تعيين النية لهاكماؤ وجبعليه صوممن قضاء ونذر فعلى هذا لوكانت عليه كفارة واحدة لايعلم سببها أجزأته كفارة وأحدة على الوجه الاولقالة أبو بكر وعلى الوجه الثانى ينبغيمان يلزمه كفارات بعدد الاسبابكل واحد عن سبب كمن نسي صلاة من يوم لايعلم عينها فَانه يازمه خمس صلوات، ولو علم أن عليه يوما لايعلم هل هو من قضاء أو من نذر لزمة صوم بومين فان كان عليه صيام اللائة أيام لايدري اهيمن كفارة او نذر او قضاء لزمه صوم تسعة أيام كل ثلاثة عن واحدة من الجهات الثلاث

(فصل) اذا كان على رجل كفارتان فاعتق عنها عبدين لم يخل من اربعة أحوال (احدها) ان يقول اعتقت هذا عن هذه الكفارة وهذا عن هذه فيجزئه اجماعا

(الثاني) أن يقول اعتقت هذا عن أحدى الكفارتين وهذا عن الآخري من غير تعيين فأن كانا من جنسواحد ككفارتي ظهاراوقتل اجزأه وانكاتنا من جنسين ككفارة ظهار وكفارة قتل خرج علىوجهين في اشتراط تعيين السبب فان قلنا يشترط لم يجزئه واحد منها وانقلنا لايشترط اجزأه عنهما (الثالث)ان يقول اعتقتها عن الكفارتين فان كانتا من جنس اجزأ عنها و يقم كل واحد عن كفارة لأن عرف الشرع والاستعال اعتاق الرقمة عن الكفارة فاذا اطاق ذلك وجب حمله عليه وأن (٧٩) (الجزء الثامن) (المغنى والشرحالكبير)

وكفارة قال خرج على الوجهين في اشتراط تعيين السبب ان فانا يشترط لم بجزئه واحد منها ، وان قلنا لايشترط أجزأه عنهما

(انداث) أن يقول أعنقتهما عن الكفارتين فان كاننا من جنس واحد أجزأ عهما ويقم كل واحد عن كفارة ولان عرف الشرع والاستمال اعتاق الرقبة عن الكفارة فاذا أطانى ذاك وجب حمله عليه وإن كاننا من جنسين خرج على الوجهين

(الرابع) أن يعتق كل واحد عنهما جميعا فيكون معنقا عن كل واحدة عن الكفارتين نصف العبدين فينبني ذلك على أصل آخر وهو إذا أعتق نصف رقبتين عن كفارة هل مجزئه أولا ؟ فعلى أول الحرقي بجزئه لان الاشقاص بمنزلة الاشخاص فيما لاينع منه العيب اليسير بدليل الزكاة فان من الك نصف عانين شاة كان بمنزلة من الك أربعين ولا تازم الاضحية فانه بمنع منه العيب اليسير

وقال ابو بكر وابن حامد لا يجزئه وهو قول ملك وأبي حنية لأن ماأم، بصرفه الى شخص في الكفارة لم يجز تفريقه على اثبين كالمد في الاطعام ولأ صحاب الشافعي كهذبن الوجهين ولهم وجه ثالث وهو أنه ان كان بقيما حرا أجزأ وإلا ملا لانه متى كان باقيما حرا حصل تكيل الاحكام والتصرف عوجه القاضي وجها لنا أيضا الا أن الممترض عليه أن يقول ان تكيل الاحكام ماحصل بعنى هذا وانما حصل بانضامه الى عتق النصف الآخر الم يجزئه فاذا نلما لا يجزيء عتق النصفين لم يجزي، في

كانتا من جنسين خرج على الوجهين (الرابع) ان يعتق كل واحد منها عنها فيكون معتقا عن كل واحدة من المحكفار تين نصف العبدين فينبني على أعلى آخر وهو اذا اعتق نصف رقبتين عن كفارة هل يجزئه اولا أبي فول الحرقي يجزئه لان الاشفاص بمرلة الاشخاص فيا لا يمنع منه العيب اليسير بدليل الزكاة فان من ملك نصف نما نبن شاة كان كمن ملك أربين ولا تازم الاضحية فانه يمنع منها العيب اليسير. وقال أبو بكر وابن حامد لا يجزئه وهو قول مالك وأبي حنيفة لان ماأمر بصرفه الى شخص في السيمان الموجود في السكفارة لم يجز نفريقه على اثنين كالمد في الامام ولاصحاب الشافعي كهذين الوجهين ولهم وجه ثالث وهوانه ان كان باقيما حرا اجزأ والافلا لا نهمتى كان باقيما حرا حصل تكيل الاحكام والنصرف وخرجه الفاضي وجها لناأيضا الاان المعترض عليه ان بقول ان تكيل الاحكام ماحصل بعتق هذا والمحاصل بانضامه الى تقالنصف الآخر فلم يجزئه فاذا قلنا لا يجزي وعنق النصفين لم يجز في هذه المسئلة عن شيء فلو تال لعبد من المكفارتين وان قلنا يجزيء وكانت المحارات من جنس اجزأ المتق عنها وان كانتا من جنسين فقد قدل كرجوز تقديمه على سببه فلو قال لعبده فقد قبل) ولا يجوز تقدم كفارة النهار قبله لان الحكم لا يجوز تقديمه على سببه فلو قال لعبده ان حر الساعة ان تظاهرت عنق ولم يجزئه عن ظها ان تظاهر لانه قدم الكفارة على سببها الحتم لا يعجز كا لو قدم كفارة الغتل على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على سببها الحتم لم يعجز كا لو قدم كفارة الغتل على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على سببها الحتم لم يعجز كا لو قدم كفارة الغتل على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على حيث على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على حيث على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على سببها فلو قال لامرأنه النا ولا يعون كان المورد المنادة الناد فانت على على الحرح، ولو قال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على على الحرك ولو قال لامرأنه الناد كان المورد الماد كالمورد الماد كالمورد الماد كالمورد المورد المورد كالمورد المورد كالمورد كالم

هذه المسئلة عن شيء من الكفارتين ، وان قانا يجزى، وكانت الكفارتان من جنس أجزأ العنق عنها وان كانتا من جندين نقد تيل يخرج على الوجهين ، والصحيح أنه يجزى وجها واحدا لان عنق النصفين عنها كمنق عبدين عنها

(فصل) ولا يجوز تقديم كفارة الظهار قبله لان الحكم لا يجرز تقديمه على سببه فلو قال لعبده أنت حر الساءة عن ظهاري ان تظهرت عنق ولم يجزئه عن ظهاره ان تظاهر لانه قدم الكفارة الخيس الحقيق على الحرح ، ولو قال لامرأته إن دخلت الحياد فأنت على كظهر أي لم يجز التكدير قبل دخول الدار لانه تقديم الكمارة قبل الظهار فان أعتق عبدا عن ظهاره ثم دخات الدار عنق العبد وصار مظاهرا ولم يجزئه لان الظهار معلق على شرط فلا يوجد قبل وجود شرطه ، وإن قال لعبده إن تظاهرت قانت حر عن ظهاري ثم قاله لامرأ هأنت على كظهر أي عنق العبد لوجود الشرط وهل يجزئه عن الظهارة فيه وجهان

(أحدهما) بجزئه لانه عنى بدد الغارار وقد نوى اعتاقه عن الكفارة

(والثاني لايجر أن لان عنقه مستحق بسبب آخر وهو الشرط، ولان النية لم توجد عند العنق والنية عند التمليق لا يجرى، لانه تقديم لها على سببها، وإن قال لعبده إن تظاهرت أنت حرعن ظهاري فالحكم فيه كذلك لانه تعليق اهتقه على المظاهرة

لم يجز التكفير قبل دخول الدار لانه تقديم للكفارة قبل الظهار فان اعتق عبداً عن ظهاره ثم دخات الدار عتق العبد وصارمظاهراً ولم يجزئه لان الظهار معاق على شرط ولوقال لعبدهان تظاهرت فانت حر عن ظهارى ثم قال لامرأته انت على كظهر امي عتق العبد لوجود الشرط وهل بجزئه عن الكفارة فيه وجهان

(احدهما) يعجثه لانه عنق بعد الظها وقد نوى اعتاقه عن الكفارة (والثاني) لا يجزئه لان عنقه مستحق بسبب آخر وهوالشرط ولان النية لم توجد عند عنق مبد والنية عند التعليق لا تجزى لانه تقديم لها على سببها والله سبحانه وتعالى اعلم

آخر الباب ويتلوه باب اللمان انشاء الله تمالى، ثم تسويد كتابة ذلك الكتاب في اليوم السادس من العثمر النائية من الشهر السابع من السنة السادسة من العشر الحامسة من المائة الثالثة من الالف النائي من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلاة والسلام بقام الفقير الى الله محمد بن حمد بن نصر الله بن صر الله بن عمد بن عيسي بن حمد بن عيسي بن صقر بن مشعاب

ان تجد عيبا فسد الحللا جلمن لاعيب فيه وعلا

حَمَّدُ ثَمَ مُحَمَّدُ الله وعونه الجزء الثامن من كتابي المفني والشرح الكبير ﷺ ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الجزء التاسع وأوله (كتاب الدان) ﴾



﴿ فهرس الجزء الثامن من كتابي المغني والشرح الكبير ﴾

صفحة أحوال التالف في يد الزوج إستحباب تسمية الصداق فيالنكاح 77 حكم مالو طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت كون الصداق لايتقدر أقله ولا أكثره 47 ξ في الصداق استحباب مدم المعالاة في الصداق ٦ ألتصرف الغير اللازم لاينقل الملك فروع فيها بجوز جبله صداقا ومالا بجوز 44 سر4 الاختلاف في الصداق بعد العقد جعل الصداق تعليم سورة من القرآن أو ثنيء منه ٢٩ ٩ الاختلاف في الصداق فروع فيجمل الصداق تعلم شيء من القرآن الخ ١١ حكم مااذا ادعى مهر آلمثل وادعت أقل منه كون الصداق بجسب مااتفقوا عليه ورضوا به ٤١٪ 14~ حكم انكار الصداقةبل الدخول وبعده 24 ظهور عيب في العبد المجمولصداقا ۱۳ حكم مالو دفع اليها ألفا ثم اختلفا اشتراط صفة مقصودة في الصداق 24 1 \$ حكم مالو مآت الزجان واحتلف الورثة جمل الصداق عبداً ثم ظهور محراً أو مستحقاً ٤٤ 10 حكم انكار الزوج تسمية الصداق تُرُوحِ الرَّحِلُ المرَّأَةُ عَلَى أَنْ بِشَيْرَيُ لِهَا عَبِداً بِعِينَهُ عَكَ ۱٧ حكم مالو تروحها بغير صداق اختراط كون الصداق مالوما يصح عثله البيع كا 14 معنى التفويض وأفسامه فروع في كون الصداق معلوما EY 11 حكم مالو فرض لها بعد العقد ثم طلقها فروع في أبطل الصداق الجهول ٤٨ ٧. فروع في أحكام المتعة الواحبة للمطلقة جوازكون الصداق معجلا ومؤجلا ٤٩ 41 أحكام الفوضة في المهر وبيان انها لامتعه لها حكم جمل الصداق شيئا محرما كالحر والحنزير ٥١ 44 كون المنعة أنما تعتبر بحال الزوج في الاعسار وجوب مهرالمثل فيمااذا جعل الصداق شيئاً محرما ٢٥ 74 وجوب مهر المثل في التسمية الفاسدة والسار YE اذا تزوج المرأة على ألف لها وألف لا بيها إلاه مطالبة المفوضة بفرض المهرقبل الدخول 40 فرض الاجني مهر المثل للمفوضة 00 فهو جائز ٥٦ وجوب أأمر للمفوضة بالمقد لو شرط الاب لنفسه جميع الصداق صح 77 السنة أن لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا حكم مااذا شرط لنفسه جميع الصداق الح OY 44 حكم مالو مات أحد الزوجين قبل الاصابة حكم ماادا أصدقها عبداً صغيراً فكبرالخ ٥٨ ۲A وقبل الفرض الصداق يتنصف بالطلاق قبل الدخول 44-تحديد مهر المثل حكم ما ذا خالع امرأته بعد الدخول الح 69 ۳. لانجب مهر المثل إلا حالا حكم مأاذا زاد الصداق بعد العقد الخ ٦. 3 حكممالو زوجالسيد عبدءآمته حكم مااذا كانت المين تالفة الخ 11 24 أجماع الصحابة على أنهمن أغلق بابا أو أرخى حكم مالو أصدقها نخلا حائلا ٦٢ 24 سترأ فقد وجب المهر حكم مالو أصدقها خشبافشققته 48 الافضاء الحلوة دخل بها أو لم يدخل حكم الصداق حكم البيع أن كان مكيلا أو موزو نا ٦٣

صفحة ٦٤ تعمم في الخلوة حكم نماء الصداق إذا طلقها قبل الدخول ٩٣ - ٦٥٪ فروع فيما يجب به نصف الصداق وطء الزوج الحاربة المجمولة صداقاً ٦٦ حكم الاستمناع بالمرأة ومباشرتها في وجوب ٦٦ ضان أبي المرأة نفقها عثم سنين الصداق أو نصفه يجب المهر للمنكوحة نكاحاً صحيحا إلخ اذهاب عذرة امرأته قبل الدخول يوجب عليه المه لا فرق بين كون الموطوءة أجنسة أو من نعن الصداق ذوات محارمه ٩٩ لابحب المهر بالوط في الديرولافي اللواط فروع فما يجب في أذهاب عذرة المرأة كون الذي بيده عقدة الكاح هوالزوج ١٠٠ حكم ، الوطلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن عفو أحد الزوحين اللا خر عن بنضحقوقه أنها لانيين عفو المرأة عن صداقها أو عن بعضه أو هبته ١٠٠١ حكم الصداق إذا كان في الذمة له قبل قبضه ١٠٢ كل فرقة قبل الدخول من قبل المرأة يسقط فروع في تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول المهرها YY 6 حَكُمُ مَالُو أَصَدُقَ امْرَأَنَهُ عَيْمًا فُوهُبِتُهَا لَهَالَحُ اللَّهِ فَوْعَ فِي أَحَكَامُ الفَرْقَةُ قَبْلُالدَّخُولُ حكم مالو أحدقهاعبد أفوهبته نصفه تم طلقها الح ١٠٤ كتاب الوليمة اذا أبرأت المفوضة من المهر صحقبلاللدخول|١٠٥ استحباب الوليمة عند التزويم. ١٠٦ إجابة الدعوة إلى الموليمةووجوبها ويعده ال١٠٧ حواز صنع الوليمة أكثر من يوم فروع في الاراء ٧٦ اذا كان مناهاً لا يوطأ فليس عليه دفع لفقتها ١٠٨ استحباب الدعا والانصر اف لن لم يجب أن يطمم امكان الوطه في الصغيرة معتبر بحالما العلم الدعوة إلى وليمة فيها معصية لو مرضت بعد تسليمها لم تسقط نفقتها ١١٠ وجوب الانكار على ما يصنع في الولائم لامرأة أن تمنع نفسها حتى تسلم الصداق الحال ونحوها من المنكرات أحكام النزوج على صداقين سر وعلانية ١١٢ حرمة صنعة النصاويرودخول منزل فيه صورة تزوج أربع نسوة في عقد واحد بمهر واحد ١١٣ حكم ستر الحيطان بستور غير مصورة ۸٣ تُرُوج امرأنين بصداق واحد وإحداهم ١١٥ حكم السنور فيها القرآن والدف واتخاذ آليــة الذهب والفضة محرمة علمه أحكام الجمع بين النكاح والبيع ا ١١٦ حكم الدعوة إلى الحتان والاجابة اليها A0 نزوج المرأة على طلاق امرأة أخرى ١١٨ حكم النثار والنقاطه فيالمرس ۸٦ فروع في زوج المرأة على طلاق امرأه أخرى ١١٩ تقسم الجوز والاوز ونحوها على الحاضرين AY أحكام الزيادة فيالصداق بمدالعند AA في الولائم مسائل في حكم عاء المهر إذا طاقت قبل الدخول ١٢٠ فصل في آداب الطام ۸٩ نقص الصداق في يد الزوج قبل تسليمه ﴿ ﴿ ١٢١ فَصُلُّ فِي اسْتَحْبَابِ انْتُسْمِيةٌ قَبْلُ الْأَكُلُّ 97

منحة

١٢٢ يستحب الاكل بالاصابع الالاث

١٢٣ استجباب الحد عند الفراغ من الاكل

١٧٤ لابأس بالجمع بين طعادين

١٢٥ حكم غسل البد في أناء الاكل

٧٢٦ كتاب عشرة النساء والحلع

١٣٧ حكم مالوتزوج امرأة بوط مثالها فطلب تسليمها ٥٥٪ حكم سفر الرجل وتحته أكثر من واحدة

١١٨ ليس لازوج إحبار زوجته على النسل من ٥٦ لر القرعة بين النساء عند السفر الحيض والنفاس

١٣٠ ايس على المرأة خدمة زوجهافي العجن والحنز / السفر بعما

١٣١ لايحل وطء الزوجة فيالدبر

۱۳۷ ان وطيء زوجته في دبر هافلا حد عليه

١٣٣ جواز الدرل عن الامة بغير إذمها

١٣٤ حكم مالو عزل عن زوجته ثمأتت بولد

١٣٥ فصل في آداب الجاع

١٣٦ استحباب التأبي في الجماع لتدرك المرأة حاجبًما ١٦٥ خوف المرأة نشوز زوجها وإعراضه عنها

١٣٧ ليس للرجل أن مجمع بين امرأتيه في مسكن ١٦٦أحكامالشفاق بينالزوجينووقوعالمداوة بينهما واحد بغير رضاهما

٣٨٪ التسوية في القسم واحبة

١٣٩ فصل في القسم للمريضة والرتفاء والحائض إلح ١٧٠ الحرية من شروط العدالة

١٤٠ كم كعب بن سور في القسم أم عمر بن الخطاب ١٧١ حكم مالوغاب الزوجان أو أحدها بعد بعث الحمكين

١٤١ الوط. وأجب على الرجل مالم يكنله عذر ١٧٧ حكم مالو شرط الحكمان شرطا

١٤٢ أن مافر عن أمِرأته لعذر سقطحقها من القسم ١٧٣ كتأب الخلع

١٤٣ توقيت الغيبة عن الزوجة

١٤٤ عماد القسم الليل

١٤٥ النهار يدخل في القسم تبعالليل

١٤٦ حكم الدخول على ضرَّمها فيزمنها

١٤٧ فروع في القسم بين الزوجات

كانت كتابية ١٤٩٪ المسلمة والكتابية فيالقسم سواء

١٥٠ لاقدم على الرجل في ملك عينه

١٥٢ مجوز المرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها

١٥٣ فروع في قسم الرجل بين زوجانه

١٥٤ سفر المرأة بأذن زوجها وحكم فقتها وكسومها

١٥٧ أَلسفر للنقلةوأحكامه

- ۱۲۹ للزوج منها من الحروج من منزله إلى مالهامنه بدا ١٥٨ حكم مالوكانت له امر أة فنزوج أخرى وأراد

١٦٠ كراهة زفاف امرأتين في لية واحدة

اكهر فروع في أحكام القسم بين الزوجات

١٦٢ ظهرر أمارات النشوز من المرأة وأحكامه

۱۹۷ القول في الحكين المبعوثين للاصلاح بين الزوحين المروط الحكين

١٧٤ لايفتقر الخام إلى حاكم

١٧٥ لايستحب له أن بأخذ أكثر مما أعطاه

۱۷٦ لو خالعته على غير ماذكركره لها

١٧٧ الحال التي يصلح الحلع فيها

١٧٨ حكم مالو عضل زوجته وضاربها

١٤٨ يقسم لزوجته الامة ليلة والحرة ليلتين وان ٧٧١ حكم مالو أنت بفاحشة فعضلها

١٨٠ الحام فسخ في إحدىالروايتين

١٨١ انقسام ألفاظ الحلم الى صريح وكناية

١٥١ حكم ما لوقسم لاحديها ثم طاق الاخرى

٧٥٩٪ تزوج صاحب النسوة أمرأة جديدة

١٦٤ تأديب الرجل امرأته على ترك فرائض الله

١٨٢ لايحصل الحام بمجرد بذل المال ١٨٣ لايقع بالمعتدة من الخلع طلاق

١٨٤ لايثنت في الخلم رجمة

١٨٥ اشتراط الرجمة في الخلع

١٨٦ اشتراط جعل أمر المرأة بيدها

١٨٧ صَحةِ الحَلْعُ عَلَى الْحِهُولُ

١٨٨ أُقَسَام الحُلْم على المحهول وأحكامه

۱۹۱ الحلم على رضاع ولده سنتين

١٩٢ الحلم على كفالة ولده عثمر سنين

١٩٣ كون العوض في الحلم كالعوض في الصداق والسع

١٩٤ الحلم على غير عوض وحكمه والحلاف فيه

١٩٥ جال الالف الواحدة عوضا في بيم وخلع الحتلاف الزوجية في الخلع

١٩٦ حواز رد عوض الخلع بظهور عيب فيه

١٩٧ فروع في الخلع على عوض معيب

١٩٨ فروع فيجعل عوص الحلمأكثر أو أقل من المتفق عليه

١٩٩ تُحَلُّف الصَّفة في ءوض الحلع و تعليقه على صفة المسلاق على خَسَّة أَصْرِب

٢٠٠ تعايق الطلاق على شرطولزومه من جهة الزوج الاستى على الطلاق السنى

٢٠١ حكم مالو قال لامرأته أنت طالق بألف ﴿ ٢٣٧ حَكُم مالو طلق للبدعة ﴿

۲۰۲ حکمٰ مالو خالعها علی عبد فخر ج حر أ

٢٠٣ حكم مالو خالعها على محرم يعلمان تحريمه

٢٠٤ حكم مالو قالتله طلقني ثلاثا بألف الخ

٢٠٦ حكم مالو قالت طلقني ثلاثا ولم ببق من طلاقها العلاق فروع في أحكام الطلاق السني والبدعي

٢٠٧ حكم مالو قالت طلقني واحدة بألف

٢٠٨ حكم مالو قالت طلقني بألف أوعلى أن لك الفا ٢٤٥ دخول زمان السنة با قطاع دم الحيض

٢٠٦فروع في طاب المرأة من زوجها الطلاق على عوض ٢٤٦ قول الرجل لامرأته أنت طالق للبدعة وحكمه

٢١٣ مخالمة الامة زوجها بغير إذن سيدها على شي. معلوم

١٢٥٠ مخالمة الامة المكانبة والمحجور عليها لفلس ٢٤٨ تعليق الطلاق بصفة وجدت وهي حائض او سفه ونحوه

٢١٦ طلب الابطلاق ابنته على البراءة من صداقها ٢١٧ حكم مالو قال لامر أتيه أنَّما طالقتان الح

٢١٨ يصح الخلع مع الاجني بغير إذن المرأة

٢١٩ حكم ما إذا قالت طلقتي بأ أف على أن تطلق ضرتي

٣٢٠ ماخالع العبدبه زوجته من شيء جاز وهو لسيده ٢٢١ توقف أحمد في طلاق الاب زوجة ابنه الصغير

٢٢٢ حكم مالو خالعت المرأة في مرض موتها

٣٢٣ حكم مالو خالمافي مرض الموت وأوصى لها

۲۲۶ حكم مالو خالعته بمحرم وهما كافران

٢٢٥ صحةالتوكيل في الحلم من كل واحدمن الزوجين

٢٢٦ أحكام النوكيل في الخام والنوكل فيه

٢٣٠ أحكام اختلاف الزوجين في الحلم

٢٣١ تعليق الطلاق بصنمة ثم إبانتها ثم وجودالصفة

في نكاح آخر المركزاب الطلاق

٢٣٨ فصل في استحماب المراجعة

[٢٣٩ إن راجمها وجب إمساكها حتى تطهر

٢٤٠ حكم مالو طلقها ثلاثا في طهر لم يصها فيه

٢٤٣ تطليق الثلاث بكلمة واحدة

٢٤٤ قول الرجل لامرأته أنت طالق للسنة وحكمه

٢١١ تطلبق الرجل امرأته على عوض لم تبذله ﴿ ٣٤٧ تطلبق الرجل امرأته ثلاثاً بمضها للسنة

وبمضها للبدعة

٢٤٩ حكم ما لو قال أت طالق إذا قدم زيد

٧٥٠ حكم مالوقال لصغيرة أنت طالق للبدعة

٧٥١ حكم مالو قال أنت طالق في كل قره طلقه

٢٥٢ حكم مالوقال أنت طالق أحسن الطلاق

📈 ٢٥٣ حكم ما لو قال أنت طالق أقبح الطلاق

٢٥٤ ملاق الزائل المقل بلا سكر لايقع

٢٥٥ روايات عن أبي عبدالله في طلاق السكران أ ٢٨٦ حكم الطلاق غير الصريح

٢٥٦ الحكم في عنق السكران ونذره كالحكم في ٥٨٥ حكم مالو قبل له أطلقت أمر أتك ؟

٢٥٧ لزوم الطلاق من الصي الذي يعقل الطلاق ٢٨٧ حكم مالو باع امرأته لغيره

٢٥٨ جواز توكيل الصي في الطلاق وتوكله فيه

√ ٢٥٩ الاكراه على الطلاق وأحكامه

٢٦٠ بيان ما محصل به الاكراه كالضرب والحنق

٢٦١ بيان الشروط التي بتحقق مها الاكراء

٢٦٢ حكم من أكره على طلاق أمر أة فطلق غيرها

٢٦٣ الطلاق الصريح وغيره

٢٦٤ الالفاظ الصريحة في الطلاق

٧٦٥ حكم من سبق لسانه بالطلاق وهو لا يريده أ٢٩٧ أحكام جعل الرجل أمر امرأته بيد غيرها

٢٦٦ ليست لفظة الاطلاق صريحة في الطلاق

٧ (٢٦٧) حكم مالو قال لها في النضب أنت حرة

٢٦٨ حكم مالو أن بالكناية في حال الغضب

٢٦٩ فروع فيما يقع به الطلاق

٧٧٠ حكم مالوأني بالكناية في حال سؤال الطلاق ٢٩٨ حكم ما لوخيرها فاختارت زوجها

٧٧١ حكم مالو قال لها أنت خلية

۲۷۲ البينونة الصغرى والكبرى

٢٧٣ أحكام الالفاظ التي يقع بها الطلاق الثلاث

٢٧٤ أفسام الكناية والفاظها وأحكامها

٧٧٧ حكم الالفاظ التي لا تشبه الطلاق ولا ندل ٣٠٣ حكم ما لو قال لزوجته أنت على حرام

على الفراق

٢٨٠ قول الاعجمى لامرأته أنت طالق بدون أن يفهم معناه

۲۸۱ حكم مالوكان له أمرأنان حفصة وعمرة ٧٨٣ حكم ما لو أشار إلى عمرة فقال يا حفصه

أنت طالق

۲۸۶ حکم مالو وهب زوجته لاهلها

يُّلُمُ ٢٨٨ لايقع الطلاق عجرد قوله لها أمرك بيدك

٢٨٩ وقوع طلقة واحدة رجبية باختيار المرأة

الخبرة نفسيا

٢٩٠ من كنايات الطلاق قول الزوج أمرك بيدك

أو اختاري نفسك

٢٩١ تطليق الخيرة نفسها ثلاثا وقول الزوج لمأجعل

الما إلا واحدة

٢٩٣ تعليق اختيار المرأة نفسها بالشروط

٢٩٤ كون تخير المرأة أنما هو على الفور

٢٩٦ جمل الحيَّار للمرأة متى شاء أو في مدة معينة ۲۹۷ ليس لها ان تختار أكثر من واحدة

٢٩٩ حكم ما لو قال أمرك بيدك قالت قبلت

٣٠٠ حكم مالوكرر لفظة الخمار

٣٠١ حكم مالو وكل أجنبياً في طلاق زوجته

٣٠٢ حكم مالو قال طلقي نفسك طلاق السنة

٣٠٤ حكم ما لوقال أنت على حرام ونوى المين

٢٧٨ حمل الرجل أم امرأته بيده وقوله أنا ٣٠٥ قول الرجل لامرأته أنت على حرام منك طالق ٣٠٦ بيض الالفاظ التي محصل بها الطلاق مع نيته

٢٧٩ كون صريح الطلاق بلزم ولا يحتاج إلى نية ٣٠٧ النطليق باللسان مع الإستثناء بالقلب

وقوع طلاقي

٣٣٤ الاختلاف فيالحلف بالطلاق

٣٠٨ أحكام ما يتصل بلفظ الطلاق من القرائن ٢٣٥ حكم ما إذا قال لامر أتيه كلما حلفت بطلاقكما فأنمآ طالقتان ٣١٠ فروع فياعتبارالنية فيالطلاق وعدماعتبارها ٣٣٦ حكم مالوكان له امرأتان حفصة وعمرة ٣١٣ بطلان استناء الاكثر من الافل في الطلاق ٣٣٧ فروع في تعليق الطلاق ٣١٣ حكم ما لو قال أنت طالق اثنين وواحدة ٣٣٩ استمال الطلاق والمتاق استمال القسم ٣٤٠ تعلىق طلاق امرأة على طلاق أخرى ٣١٤ حكم ما لو قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقة ٣٤٤ تعليق الطلاق على صفات بجتمن في شي وأحد وطلقة وطلقة ٣٤٥ حكم ما لوقال ان دخل الدار رجل ٣٤٦ فروع في الطلاق الملق ٣١٠ يصح الاستثناء ٣١٦ حكم مالوقال لها أنت طالق في شهر كذا اله ٣٤٧ حكم ما أوقال إن لم أطلقك فأنت طالق ٣١٧ متى جمل زمنا ظرفا للطلاق وقع في أول ٣٤٨ لايمنع من وط، زوجته قبل ضل ماحلف عليه ٣٤٩ إذا كان الملق طلاقاً باثنا فانت لم ربيا ٣١٨ حكم ما لو أوقع الطلاق في زمن أوعلقه بصفة ٢٥٠ حكم مالو حلف ليفعل شيئاً ولم يعين له وقتاً ٣١٩ حكم ما إذا قال أنتطالق في آخر أول الشهر ٣٥١ حكم مالو قال لعبد ، إن لم أبعك اليوم فأمر في ٣٢٠ حكم مالو قال إذا مضت سنة فأنت طالق طالق ٣٢١ قول الرجل أنت طالق في كل سنة طلقة ٢٥٧ حكم مالو قال كليا لم أطلفك فأنت طالق ٣٢٢ تعليق الطلاق يرؤيته هلالرمضان ٣٥٣ بيان الحروفالمستعمة للشرط وتعليق الطلاق بها وأحسكامها ٣٢٣ تعليق الطلاق على شرط. مستقبل ٣٢٤ تعليق الطلاق بقدوم غاثب ٣٥٩ تعليق الطلاق بشرطين ٣٢٥ قول الرجل أنت طالق الوم وغداً أو نحوه ٣٦١ فصول في تعليق الطلاق ٣٢٦ فروع في قوله أنت طالق أمس ٣٦٢ حكمالو قال لاربع إن حضتن فأنتن طوالق ٣٢٧ قول الرجل أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ٣٦٣ حكم ما لو فال لمن كلما حاضت إحداكن فضراتها طوالق ٣٢٨ تعليق الطلاق بالطلاق ٣٢٩ حكم مالو قال إن طلقتك فأنت طالق ٣٦٤ حكم مالوقال لهاإذا حضت حيضة فأنتطالق ٣٦٠ حكم مالوكان له أربع نسوة فقال أينكن لم ٣٣٠ حكم ما إذا قال لها كلياطلنك فأنت طالق ٣٣١ حكم ما لوقال لها كلما طلقتك طلاقاً أملك فيه أطأها فضرائرها طوالق رجعتك فأنت طالق ٣٦٧ حكم مالو قال إن لم تكوني حاملاقات طالق ٣٣٢ حكم مالو قال لزوجته إذاطلقتك فأنتطالق ٣٦٨ حكم ماإذا قال إذاكنت حاملا بغلام فأنت ٣٣٣ حكم ما لو قال أنت طالق اليوم ثلاثاً قبل طالق

٣٦٩ فروع في تعايقالطلاق على ولادة المرأة

٣٧٠ فروع في تعليق الطلاق

٣٧٣ قول الرجل لامرأته ان كامتك فأنت طالق ٤٠٨ وقوع الطلاق بلفظ الواحدة واحداً وان نوی الاثا

٣٧٣ الحلف بالطلاق على عدم تكليم إنسان بعينه ٣٧٥ تعليق الطلاق على بدئه المرأة بالكلام

٣٧٦ تعليق الطلاق على كلامه زيداً

٣٧٧ حكم مالو قال ان كلمتيني حتى يقدم زيد

٣٧٨ فروع في تعليق الطلاق بالمشيئة

٤٧٩ حكم ما او قيد الشديثة بوقت

٣٨٠ حكم مالو قال أنت طالق إلا أن تشائي

٣٨١ حكم ما لو قال أنت طالق لمشيئة فلان

٣٨٢ حكم مالو قال أنتطالق انشاءالة تمالي

٣٨٣ حكمًا لو قال أنت طالق اندخلت الدار ان ٤١٧ بمض أحكام الطلاق بالحساب

٣٨٤ حكم مالو علق الطلاق على مستحيل

٣٨٠ فروع مختلفة فىالحلف بالطلاق

٣٨٩ الحلف بلفظ عام وإردة شي. خاص

٣٩٠ حلف اليمين العامة لسبب خاص

٣٩١ تعايق الطلاق على الوطء

٣٩٢ تعليق الطلاق على مخالفة الا.ر

٣٩٣ حكم مالوحلف ليرحلن من هذه الدار

٣٩٤ حكم مالوقال امرأني طالق ان كنت لاأملك ٤٢٨ حكم مالو قال لزوجاته إحداكن طالق ولم

٣٩٠ حكم مالوقال لامرأته ياطالق

٣٩٦ حكم ما او قال أنت طالق اذا قدم فلان

٣٩٧ أن قدم مختارا حنث الحالف

۳۹۸ حکم مالو قال ان ترکث هذا الصی مخرج فأنت طالق

٣٩٩ حكم مااوقال إن رأيت أباك فأنت طالق

٤٠٠ حكم مالوقالت أنت طالق تم مضىزمن

٤٠١ فروع في تكرار الطلاق المترتب في الوقوع ا ٤٣٦ فراع ورثة الزوج بين نسائه المسكوك في طلاقهن

٤٠٤ تكرار الطلاق لنير المدخول يها

ا ٤٠٩ حَكُم مَالُو قَالَ أَنْتَ طَالَقَ طَلَاقًا وَنَوَى ثَلَاثًا

٤١٠ حكم مالو قال الطلاق يلزمني

ا ٤١١ حكم مالو قال أنت طالق للسنة

٤١٢ ذكر الخلاف في وقوع الطلاق بالكنابة

٣١٤ حكم مالوكتب الطلاق بشيء لابيين

الله عكم ما اذاكتب لزوجته أنت طالق الح ٤١٥ لايثبت الكتاب بالطلاق الا بشاهدين

إ٤١٦ باب الطلاق بالحساب

٤٢١ حكم إيقاع الطلاق على سن الرأة او ظفرها

إ٤٢٢ أحكام الشك في الطلاق

إ ٢٣ الشك في عدد الطلاق

٤٢٤ الحلف بالطلاق على المجهول

٤٢٠ حكم مالو قال أحد الرجلين إن كان غرابا فامرأنه طالق

٤٢٦ حكم ما او قال أحدهما إن كان هذا غر ابا فعبدي حر

٤٢٧ حكم ما لو قال إن كان غرابا فهذه طالق

ينو وأحدة

٤٢٩ حكم مالو قال لنسائه إحداكن طالق غداً

٤٣٠ حكم مالو قال امرأي طالق وأمتي حرة

٤٣١ إذا طلق واحدة من نسائه وأنسبهاأخرجت

٤٣٢ حكم من خلف بالطلاق أن لا يأكل ممرة فوقت في بمر

٤٣٣ أحكم الفرعة بين الزوجات المفكولة في طلاقهن

٤٣٧ فروع مختلفة في ميراث النساء الشكوك في طلاقهن

٧٠٠ لزوم الطلاق الثلاث ثلاثا ولو نوى واحدة ٤٣٨ طلاقواحدة من نسائه لابينها أوبعينها ونسيها

صفحة

صفحة

٤٣٩ ادعاء المرأة طلاق زوجها لها وانكاره ذلك ٤٧٥ قان تزوجها معلوك ووطئها أحلها ٤٤٠ تطليق الرجل امراته ثلاثا ثم جحده ﴿ ﴿ ٤٧﴾ إذا طلق الحر زوجته أقل من ثلاث فله عليها

ا ٤٧٩ حكم مالو انقطع حيض المرآة في المرةالثالثه

٤٨٢ كون الرجمة لأتحصل إلا بالقول والروايات

الله الالفاظ الصريحة في الرجمةوغيرالصربحة فيها

٤٥٠ قول الرجل أنت طالق طلقة في اثنتين ﴿ ٤٨٦ دعوي الرجل الرجمة ودعوى المرأة القضاء

٤٩٠ حكم مالو ادعى الزوج في عدتها أنه كازراجعها

(٤٩٢ حكم مالو اختلفا في الاصابة

٤٩٢ الحُلوة كالاصابة في اثبات الرجمة للزوج

٤٩٤ اذا قالت انقضت عدتي تمقالت ما انقضت بعد فله رجيتها

٤٩٥ حكم مالوطلقها ثمرأجمهاثم طلقها قبلدخولهبها

٤٩٦ حكم مالو خالع زوجته أو فسخ النكاح

ا٤٩٧ حكم الرجمية وما يترتب عليه

٢٦٨ قول الرجل لامرأته وأجنبية إحداكما طالق المه٤ مراجعة الزوج امرأته الرجعية من غير علمها

• • • أحكام المطلفة المبتوتة التي انقضت عدتها

٠٠٢ كتاب الايلام

٤٧١ أحكام طلاق غير المدخول بها وأنه لارجبة لها ٥٠٣ الحلف بنير أسماء الله تعالى وصفاته على ترك الوطء

٤٧٢ لوحلف لا يتزوج فتزوج تزويجافاسداً لم بحنث ٥٠٥ حكم مالو حاف على ترك الوطء أكثر مان

٤٤١ حكم ما لو طلقها ثلاثا فشهد أربعة أنه وطئها

٤٤٧ حكيما لوطلق زوجته أقل من ثلاث فقضت العدة (٤٧٧ الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره

٤٤٣ حكم ما لوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتنين ٤٧٨ للمبد بعد الواحدة ما للحر قبل النلاث

﴿ لَا لَكُمَّا تُسْ عَبِدُ مَا يَقِي عَلَيْهِ دَرَهُمْ

٤٤٥ حكم ما لو طلق العبد زوجته اثنتين ثم عتق الحكم على الو زُوجت الرجعية في عدتها

٤٤٦ حَمَ مَا لُو قَالَ لَزُوجَتِهِ أَنتَ طَالَقَ ثَلَائةً ٨٨١ مَاتَّحَصَلُ بِهِ الرَّجِمَةُ وَاشْتَرَاطُ الاشهاد فيها أنصاف طلقة

٤٤٧ حكم ما لو قال أنت طالق لم. الدنيا

٤٤٨ حكم ما او قال انت طالق أكثر الطلاق

٤٤٩ قولُ الرجلُ أنت طالقومن واحدة إلى ثلاثةً (٤٨٥ بطلان تعليق الرجعة على شرط

٤٥١ باب التأويل في الحلف ومعناه

١٥٢ الاضراب ببل في الطلاق وأحكام التأويل (٤٨٩ أفسام في ادفاء انقضاء المدة فر الحلف

١٤٥٥ الآثبات والنفي في الطلاق

٤٥٦ باب الشك في الطلاق

٤٠٧ حكم ما لو قال أنت طالق بعد موتي

٤٦١ فصل في مسائل تنبني على نية الحالف

٤٦٣ مسائل نبني على نية الحالف

٣٦٥ أحكام وطء المرأة بدد طلاقها ثلاثاً

٤٦٦ الحلف على المجهول ومالا مكن العربه

٤٦٩ الحلف على اجنبية يظنها زوجته

٤٧٠ كتاب الرجمة وتبوتها بالكتاب والسنة ٥٠١ ادعاء المرأة أن الزوجالتاني أصابها

والأجياع

٤٧٢ ألمطلقة ثلاثأ وشروط حلها للزوج ألاول

٤٧٤ يشترط أن يكون الوطُّ في النحليل حلالاً أربعة أشهر

صفحة

٥٠٦ المولي في قول أن عباس من يحلف على ترك ٣٦٥ تعليق الظهار على الوطء

الوظء أبدأ

٥٠٧ فصل في تعليق الايلاء على شرط مستحيل

٥٠٨ فصل في تعليق الابلاء على غير . ستحيل

٥٠٩ أضرب الإيلاءالمان

٥١٠ حكم مالو قال والله لأوطُّنْكُ إلا ير ضاك

٥١٧ حكم ما و قال والله لاوطننك إن شاء فلان

١٣٠ حصول الابلاء بكل قول يقتضي النا بيد

٥١٤ فروع فها محصل به الايلاء على التراخي

١٦٠ حصول الايلاء الواحد بيمينين

١٧٠ حكم الايلاء من نسائه الاربع

١٨٥ الايلاء من واحدة من نسائه بينها

٥٢٠ تعلمق طلاق نسائه على وط. واحدة منهن

٤٢١ بعض الشرط المعتبرة في حلف الأيلاء

٥٢٧ أَذَا آ لَى مَنَ الرَّحِمَّةِ صَحَ إِيلاؤُهُ

٥٢٣ يصح الايلاء من كل زوجة

٧٤٤ يصح إبلاء الذمي ويلزمه مايلزم المسلم

• ألفاظ الايلا. ثلاثة أقسام

٥٢٦ حكم مالو قال لاحدى زوجتيه والله لاوطئتك وأشرك الاخرى معها

٥٢٧ يصح الأيلاء بكل لغة

٥٢٨ اذا مضى أربعة أشهر ورافعته أمر بالجاع.

٥٢٩ بيان ابتداء المدة للمولي

٣٠٥ أحكام وطء المولي امرأته

٥٣٧ عفو المرأة عن مطالبة المولي بالوطء

٥٢٣ كون الصغيرة والحِنونة ليس لها المطالبة بالوطه ٦٦٣ الانيان بلفظ التحريم مع نية الظهار

٩٢٤ بيان أن المراد من الفيئة هو الجاع

٥٣٥ حكم الايلاء بتعليق العتق أو الطلاق

٥٣٧ اذا كان له عذر فقال متى قدرت راجتها كانت فاثية

٥٣٨ الاحرام كالرض في ظاهر قول الخرقي

٥٣٩ حكم مالو انتضت المدة وهو عبوس بحكم

مكن قضاؤه

٥١١ حكم مالو حلف على ترك و لئها عاما ثم كفر العجر مالو انقضت المدة فادعى أنه عاجز عن

٥٤١ إن أمر بالطلاق فلم يفعل طلق عليه الحاكم

٥٤٢ الطلاق الواجب على المولى رجمي

٥٤٣ اذا طلق الحا كم عليه ثلاثا فهي ثلاث

٤٤٥ حكم ما أو طلق واحدة وراجع وقديق أكثر

من أربعة أنهر

و ٤٥ حكم تفريق الحاكم بين الزوجين بلمان أوغيره

٨، ٥ انقضاء مدة الايلاء بابانة المولى زوجته

٠٥٠ اختلاف الزوجين في مضي مدةالايلاء

٥٥١ ترك الوط. بغير عين لا يكون أيلا.

٥٥٢ أحكام ترك الوط. يغير يمن

٥٥٣ (كتاب الظهار)

٤٥٥ كل زو جصع طلاقه صع ظهاره

٥٥٥ من لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره

٥٥٦ . ق ظاهر منها لابحل له وطؤها حتى بكفر

٥٥٧ التشبيه بظهر من تحرم عليه غير الأقارب

أ٥٥٨ حكم التشبيه بظهر الاب

٥٥٩ حكم التشبيه بالام

ا ٥٦٠ حكم ما او قال أنت على حرام

٥٦١ فروع في الالفاظ التي يحصل بها الظهار

٥٦٤ تشبيه عضو من امرأته بظهر أمه أو عضومن

أعضائيا

١٥٥ الحلف على ترك وطء كل واحدة من نسائه ٤٧٥ دعوى المولى إصابة امرأنه ودعواها عدمها

١٥٠ الايان بلفظ الظهار ونحوه من غير نية المجاه وجوب النتاج في الصيام عن كفارة الظهار

٣٦٥ كراهة تسمية أمرأ ته بمن محرم عليه كامه أو أخته ١٦٦٥ كون السفر المبيح لايقطع التنابع

١٧٥ يبان ما مجرم وما يباح من المرأة المظاهر مم الأفطار في أثناء الشهرين لغير عذر ٥٩٨ إصابة الرجل امرأبه في ليالي الصيام فسيدمامضي منها قبل التكفر

٨٦٥ امتناع الظهار من الامةوأمالولد

٥٦٩ يصم الظهار ،ؤفتاً

٧٠٠ لا يكون الظاهر عائداً الا بالوط في المدة من عمر أو شمر

٧٧٠ أن مات أوماتت أوطلقها لم تلزمه الـكفارة ٦٠٢ تحديدما يجزي في الكفارة من الـُ عبروالبروالمُّور

٥٧٣ تجب الكفارة بالظهار والمود مما ١٠٠١ الـكلام في الاطمام في أور ثلاث

٧٤ ادا طاق من ظاهر منها ثم تزوجها ام محل ٥ ٦ كيفية نقسم الكفارة على المساكين لاوطؤها

٥٧٦ تمريف المودفي مذهب الشافي وداود وغيرهم المرج الانجال عند أي عبد الله اخراج الحب

٧٧٥ صحة الغالمار من الاجنبية

٥٧٨ أحكام الظهار من الأجنبية

٤٧٩ أحكام الظها من كل امرأة بتزوجها

٥٨٠ المظاهرة من زوجته الامة

٥٨١ النظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة

٥٨٦ النظاهر من أربع نسوة باربع كليات

٥٨٣ التظاهر من آمرأة واشراك غيرها معها

٨٤ بيان الكفارة الواجبة في الظهار وصفها

٥٨٥ لانجزئه في كفارة الظهار الارقية مؤمنه

٥٨٦ لايجزئه الارقبة سليمة من العبوب

•٩٠ وجوب الصيام على من لم يجد الرقبة

٩٩٠ الاجاع على أن منوجد رقبة فاضلة فليس له ٦٣٣ حكم بالو قلنا بوجوب الكفارة عايها الانقال إلى الصيام

٥٩٣ حكم مالوكان مسلما حين وجوب الكمارة عليه فروع في الكمارة وانية

٩٩٠ أنقال المظاهر إلى الصيام في كفارته عند ٩٢٥ أحكام عنى عبدين عن كفارتين عدم الرقبة

٥٩٩ أنقال النظاهر من الصيام إلى الاطعام ۹۰۱ لیکل میکین مد من بر أو نصف صاع

٦٠٧ ما مجزى، في الفطر ذيحزي، في الاطمام

٦٠٩ حكم إخراج الحنزعن كفارة الظهار

١١٠ عدم أجراً. القيمة في الكفارة

ا ٦١١ بيان أن مستحق الكفارة هم المساكين الذن وطون من الزكاة

٦١٧ حكم ما إذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصعصومه ٦١٢ جواز ابتداء الصيام في أرل الشهر وفي أثناثه ه ٦ كفارة العبد عن ظهاره ا إنكون بالصيام اقط

٦١٦ جواز تكفير العبد عن ظهاره بالعتق

٦١٧ الاعتبار في المكفارة بحالة الوجوب ٦٢٠ حکم من وطي، قبل أن كفر

٦٣١ قول المرأة زوجها أنت على كنظهر أمي

٩٢٣ حكم مالو ظهر من زوجته مرارآ

المعلا امتناع تقدم كفارة الظهار قبله

(ثم النهرسويليه الخطأ والصواب)